



حکایتیں خطِ افغانی

تالیف مولانا محمد رفیع الرحمن صاحب

پیشوا خانہ

کابل

مکملی لکچر

شعبہ افسانہ و نثر

پیشوا خانہ

کابل

۱۳۴۵

قدیمی کتاب خانہ

مکملی لکچر

حاشية الطحطاوي

الفاضل الفقيه أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوي الحنفي
مؤلفه سنة (١٢٢٦) هـ

على

مراقي الفلاح شرح نور الابيضاح

تتبعه شرح من عفا عن غاي الشربلاي
النفوس سنة ١٢٢٦ هـ

في مدحه الامام الفاضل أبي حنيفة رضي الله عنه

رسمه وصوره

اشبع محمد عبد العزيز الكندي

تنبه:

أولاً: أن هذه النسخة من مراقي الفلاح كاشف الخواص
والشرح للطحطاوي مع شرحه في هذا العلم

قد ربي كدخان

مقابل آلاف ريال كراچی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين نور السدين
والحقن أجمعين وعنه:

هذا كتاب حاشية العالم العلامة والبحير الفهامة الشيخ أحمد الطحطاوي على مرآة
المفلاح شرح نور الإيضاح في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه فقد
فاز المؤلف بها الله عزه في إنشاء كتابه هذا: لما كان من الراجب صناعة على كل مصنف
ثلاثة أشياء: البسطة والحمدلة والصلابة على التمسك بما ومن شحاذر أربعة مدح الفن وذكر
الباعث له وتسمية الكتابه وبيان كايسته من التوبيخ والتفصيل انتفع المصنف، كتابه بها
وقدمها على غيرها لقوة حديثها وتوافقه أسلوب القرآن.

لهذا قد كان الكتاب في مضمونه حاشياً وشاملاً لأمر كثيرة من الفقه وأصول الدين
مستنداً ذلك من كتاب الله عز وجل القرآن الكريم وما روي عن رسول الله ﷺ مستشهداً
بأحاديثه وأقواله وأفعاله كما رواه الثقات من الصحابة رضي الله عنهم متحدثاً عن كل باب
منها وأحكامها كما نصبت عليه الشريعة الإسلامية وفي الختام، فإن هذا الكتاب ثمرة جهد
طويل قام به الشيخ أحمد الطحطاوي رضي الله عنه مبهتغياً بذلك مرضاة الله ورسوله في
خدمة الدين والإسلام. ومن إذ نقدم هذا الكتاب للمسلمين راجين بذلك ثواب الله وعونه
وغفرانه والله من وراء القصد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الحمد لله الذي شرف خلاصة عباده بوراثته صفوة خير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أبدى الشريعة بوراثتها، ووقع بهم حارها وبسط معروى أمانها، والصلوة والسلام على سبطنا محمد أفضل منخلوق، وعلى آله وصحبه الغائبين بالحقوق (أما بعد) :
فهذه تطبيقات لطيفة على شرح نور الإيضاح المسمى بمراهم الفلاح، أسألك الله تعالى أن يمن
بنهايتها، وحسن اختتامها بجمعها لمن هو حاصر مثلي راجياً قبولها من الله تعالى الوفي العلي
ماخوفاً بما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات، ومن شرح المواضع الكبير وشرح السيد
محمد أبي السمود وحسن الله تعالى الجميع وشكر منهم السمي والصحيح مع فوائد آخر من
غيرها، وفوائد فتح الله تعالى بها، فما كان فيها من صواب فمن العقولات، ومن خطأ فمن
كثير الغلات. وعلى الله اعتماد في كل حال، وأسأله الرخاء والسفر في الحال والمآل قال
المؤلف: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» لما كان من الواجب صناعة على كل معصف ثلاثة أشياء،
البسلة والمصلحة والمصلحة على النبي ﷺ، ومن الجائز أربعة مدح النبي، وذكر ليأبى له،
ونسمة الكتاب، وبيان كيفية من التريب والتفصيل افتتح المصنف كتابه بها ولقد بدأ على غيرها
لفرة حليتها، ولما رافقه أسلوب الفرقان قال المحققون: ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على
البسلة بسبب ذلك الفن الذي ذكرت فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضوعه فعل المكلف من
حيث ما يمرض له من الأحكام الخمسة، وهي الوجوه والندب والإباحة والحرمة والكرهية،
والإتيان بالمصلحة عمل يصدر عن المكلف فلا بد أن يتعرف بحكمه فلو كان يكون قرعاً كما صد
الذبح، وإن كان لا يشترط هذا الفقه بنهاية بل لا يسن، وإتباع المنقول باسم الله أكبر،
ويكتفي كل ذكر حائض لله تعالى، ولا يرد حل ذبيحة ناسي النسيئة لأن الشرع أقام كونه مسلماً

مقام لشكر للمعنى، ويلزم يكون واحداً على الأمور الثلاثة من التامع، وإن كان خلافه. فيجب لأن الألف في الولاية فيها مع التواضع فيد الجوارح، وإياه يكون سنة كما في الموضوع، وأول كل أمر غي بالوجه الأكل والجماع ونحوهما، وإنه يكون ساحة كما هي بين العائنة والسورة على التواضع، وفي ابتداء المعنى والتمتع خلا لاها أيضاً طلب لها في شرف صوراً عن المراتب اسمها على ما يحفل، وبسبب العلم العباد بأن أتى بها في منقبات الأمور كنسب الجمال نبي ووجه التعلية والبركة. فهو حسي وإشارة تكون الإنسان بها حراً كما حد الرياء ووجه التواضع في شرب السمير وأكل المعصوم، أو معصوف في الاستحلال، أو أداء الأمانة، والاصحاب له إن تضمن ذلك عند فعل التواضع شعر، ولا في ويلزم التوبة إلا إذا كان على وجه الاستعفاء فكيف أمناً، وما في على التوبة الصغرى ما في آخر كتاب الصيد من الاستعفاء أن السارق لو دبح المشقة المسروقة، ووجدتها صاحبها لا يؤكل لكفر سارق نسبته على المحرم انفعلي لا تملك، ولا إن شاعى. وإمام أن يستعمل لا يكفر إلا إذا كان المحرم حراً، ألبس، وأشد حرمته بكل طهي والافلا صرح به في يرد عن الفتاوى في آخر كتاب الخطر، فيسعى أن يؤكل هذه الدابة ويؤيد، فزهد أسبح النسبية بشاة التواضع لكنه لا يحل له تناول، والتواضع على المعنى به وإن ملكها قبل أداء العباد، أو ربحاً مالها بأدته، أو إرثاً، أو تفسير الخاصي لأن أحد فصحة أخرى غير تملك، ولذا يكون الإنسان بها مكروهاً كما في أول سورة برائة دون أدلتها، فيجب ووجه تامل الشهاد، ومن عند شرب النعسان، وهي محل سجرات فإن قيل الإنداء بالباء، ولعل اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لأنها ليس في أسماء تعالى فيجب عن الثاني بأن التفسير باسم الله تعالى إما أن يكون مذكور اسم خاص، كلفظ الله مثلاً، أو مذكور اسم عام كاللفظ سم مصداق إليه تعالى، فإنه يراد به جميع أسماء تعالى للمعنى الإضافية، ويستدل منه النبوة بالجميع وهو أولى وعن الأول بأن اسم من تسمية ذكره على الوجه المطلوب، قال الفصح عبد طاهر الجبالي. الاسم الأمم هو الله لكن بشرط أن نقول الله وليس في قلبك سواء كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشهورتان للبيان أي بعد أنها بحسب العادة، والاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لأن جميع الصائفة متضمنة في الحمصة المتضمنة، ومنها فجعل بشرط أن يكون عاملاً لتسحب ورحيم هنا ليس عاملاً له، وبشرط أن يكون محولاً عن عامل، ولذا قالوا: إن كريماً وطريقاً ليس بها عدم لغيرها، واختلف في الرحمن. والرحيم هل هو معنى واحد فتدعى وتديم ذكر أحدهما بعد الآخر تأكيداً قبل نعم، وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم، إما بحسب شمول الرحمن للرحيم، واختصاص الرحيم بالآخرة فلا المصافي، والمفرد ينضم بالمؤمنين في الآخرة ويؤيد حبب الرحمة لسلسلة بالأولية، وما باعتبار جلال نعم، ودفعتها، فالألفية

على الأول من حيث الحكم، ونرى الثاني من حيث الحكم، ونرى مبادئ لمصلحة العمل، فبعد
حلاله العمل ويعمل له به. العامل بعد شكر مرة بعد أخرى، فمن كل مهنة مائة ربحت في
الآخر (فائدة) وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ خَمْسُ يَوْمٍ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ كُلَّ رَحْمَةٍ
جَبَّاقٌ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَيَحْمِلُ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا وَاحِدَةً، فِيهَا تَمْطَفُ الثَّوَابَةُ عَلَى وَلَدِهَا،
وَالْفَوْحُوشُ وَالطَّيُورُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَأَخْرَجَ نَسْأَةً وَتَمْعِينَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكَلَهَا بِهِنَّ
الرَّحْمَةُ دَرَاهِمُ أَحْمَدُ وَدُرَاهِمُ أَحْمَدِي فِي كِتَابِ الْإِسْمَاءِ مِنْ صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا يَرْوَاهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رِبِّهِ نَحْرُ وَحَلِي ﷺ: «يَسْنَى سَبْعِينَ عَشْرَ رُوحٍ وَوَابِعَةً عَشْرَ عَشْرٍ،
وَالْأُخْرَى بِهَا سَبْعَةُ الرَّحْمَةِ بِسْمَوَاتِهَا حَقَّقَ حَتَّى كُنْتُهَا لِسَانًا وَالْعَالَمِ، كَمَا فِي تَرْجُومَةِ الْمُشْكَاةِ،
وَالْأُخْرَى دَانِيَّةً وَالْعَالَمِ بِهَا سَبْعُونَ الرَّحْمَةِ غَالِبَ عَالَمٍ بِعِلْمِ الْعَصَبِ لِأَنَّ لِرَّحْمَةَ
عَشْرِينَ دِينَ السَّعْدَةِ، وَتَعْبَتُ عَرُوفٌ عَنِ صَدُوقِ نَسَبٍ مِنَ الْعَدْلِ قَوْلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) قَالَ
بِهِمْ: إِنَّ الْأَحْكَامَ الْعَدَلِيَّةَ فِي السَّيْطَةِ تَقَالُ فِي الْحَمْدَةِ، فَتَرَى بِكُنْزِ الْإِسْلَامِ نَهْجًا أَيْ
مَرَّحًا كَمَا فِي حَقِّهِ الْحَمْدَةِ، وَنَافِعًا يَكُونُ مَدْرَأً كَمَا فِي خُطْبَةِ السَّكَّانِ، وَبَعْدَهَا، وَفِي إِشْدَادِ
الْعِلْمِ، وَالْأُخْرَى دَانِيَّةً، وَبَعْدَ ذَلِكَ وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَتَرَى بِكُنْزِ مَكْرَاهًا كَمَا فِي الْأَمْرِ
بِالْمَدْرَسَةِ، وَتَرَى بِكُنْزِ حَمْدًا كَمَا فِي حَالِ الْفَضْلِ بِالْمَعْنَى، وَبَعْدَ أَكْلِ حَرَامٍ إِلَّا لَا يَقْبَلُ
بَعْدَهَا عَلَى حَمْدِ الْعِلْمِ مِنْ حَمْدِهِمْ حَمْدُ لَوْمْ أَفْرَادَ بَدَلَهُ، وَذَكَرَ فِي الْقَهْدَةِ مِنَ الْحَمْدِ
وَالْإِبْرَاهِيمِ أَنَّ الْحَمْدَ يَحْدُ أَكْلَ الْحَرَمِ لَا تَحْرِمُ فَيُتْرَكُ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ كَمَا فِي خُطْبَةِ الْحَمْدَةِ
يَعْنِي إِذَا تَوَضَّعَ عَالِمًا مِنْهَا الْحَرَمِ وَتَوَضَّعَ فَرَمًا لَا أَنْ تَرَاهَا تَعْبَرُ لَهُ لَوْ أَنْتَ عَلَى نَيْبَتِهِ،
أَوْ مَهْلِكِهِ الْحَرَمِ، وَفِيهِ فَرَصَةٌ، وَتَرَى بِكُنْزِ سَبْعَ مِائَةِ نَسَبٍ فِي الْحَمْدَةِ بَعْدَ الْعَطَاسِ قَوْلُهُ
(شَرَفَ سَلَامَتُهُ حَبَابَةً) أَيْ سَبْعَةَ نِسَبٍ مِنْ عَادَةِ الْأَنْبِيَاءِ لِحَقِّهِمْ لِحَقِّهِمْ، وَشَرِيعَةً وَهِيَ الْعِبَادَةُ
عَنِ الْأَسَاءِ قَوْلُهُ: «يُؤْتِيهِمْ حَقُّهُ» أَيْ لِكُلِّهِ وَالنَّمْرُ وَالصَّغِيرُ الْأَنْثَى وَالْإِبْرَاهِيمُ فِيهِ عِبَادَةُ
وَمِنْهُ شَرِيفُ الْحَصَافِ وَفَرَسٌ حَبِيبٌ عِبَادَةُ بَدَلٍ مِنَ صَفَرَةٍ وَهِيَ خَمْسٌ عَشْرَ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالْأَوَّلُ
خَمْسٌ عَشْرَ وَالْأُخْرَى بِالْعِلْمِ هَمَّ أَهْلُ السُّلَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَهِيَ أَسْبَغُ أَبِي الْقَهْسَنِ الْأَنْعَرِي وَأَبِي
مَنْصُورٍ الْأَنْعَرِي وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا قَالِ ﷺ: (لَا تَزَالُ تَخْلُقُ مِنْ أَمْنِي ظَاهِرِينَ عَلَى ضَحْقٍ لَا
يُخْرِجُهُمْ مِنْ خَائِفِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُنَا) وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَعِزَّاهُ هَمَّ أَهْلِ الْعِلْمِ الشَّرِيعَةِ،
وَالْإِلَهِيَّةِ مِنْ أَهْلِ السُّلَةِ وَالْجَمَاعَةِ لِأَنَّ خَلْقَاسٍ مَعَ وَجُودِهِمْ أَصُونٌ مِنْ كُلِّ مَنَافَةٍ، وَبِخِلَافَةِ هَيْبَةٍ
رَدَّ ﷺ: (لِلْعَفْصِ وَرِثَةِ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُوَرِّثُونَ مَوْهَبًا وَلَا دِيَارًا، وَلَكِنْ وَرِثُوا الْعِلْمَ،
فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَقِّهِ وَاهٍ) صَحِيحُهُ جَمَاعَةً وَفِي رِوَايَةٍ بِحَسْبِهِمْ أَهْلُ السُّلَةِ وَتَسْتَظَرُّ لَهُمُ
الْحَيَاتَانِ فِي الْحَرَمِ، وَنَافِعَةُ الْعَالَمِ مِنْ عَمَلِ عِلْمِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: أَقْرَبُ لِلنَّاسِ مِنْ دَرَجَةِ
النَّبِيِّ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْجَمْعِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: كَادَ حَسْبُ الْفَرَقِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا

عاده وأندهم بأحاديث، وألحقوا ذلك العادة، وحفظوا شريعته، ولعلهم عاهدوا أنفسهم أن لا

يخرجوا إليهم. وفي رواية أخرى من حفظهم وقد أخرجت الفتوة بين - إليه إلا أنه لا يخرج
إليه، وفي رواية أخرى علقها أمي كاساه في إمرأتني فقل مضيه بعد العفت لا أمل له
وآخر بعد صحيح لما أقر أن العلاء - أن الأسد، فله أن يخرج من شرح التهمة. قوله
(وأندهم بالعتبة) أي نواحي العتبة أي بعابيه هم يعني أنه اجتمع بهم. أي سهل لهم الفعل
الخير وأمر بعبادتهم لهم قوله: فأحسوا ذلك بعدة حاتم أن بعدة أملاء أن تكون هناك لا
لطبع في جنة. إلا خوف من الله على لم يكون. كان مستعفا للعادة وهي رتبة الكاملين من
المباد وهم. وإن أرادوا الحية فبعض شريعة بها لتكونها محل المشاهدة والزيارة لا للخلوة
بالصليبات، من ذلك عادة من ألقوا في السجون (الوسط) أن بعدة أخرج من الجنة، وخوف
من النار، وأندما أن بعد نفس أمور مثله مثلاً في شاء، فالمراد حينئذ من سلامة تباد
ليس مطلق العشاء لأن هذه الرتبة لا تمت لجميعهم، بل المراد الكاملون ودوله وأندوا
عطف على أندهم مع إقلاذ الشريعة. والعادة هي مطلق الطاعات، وفان شمع الإسلام بين
العبادة والطاعة والعبادة، فالأولى ما خوف على معرفه للمعصية مع الله، والثانية مثال الأمر
والشهي عرفه. الأمر والذي أم لم يعرفه. وكذلك ما خوف على معرفة المعصية إليه. وقد لم
تخوف على رتبة العباد وأخصها العبادة، وأعمها الطاعة لأن ردها في النظر الموصول في معرفة
الله تعالى قوله (وحفظوا شريعته) أي من غلام المظلم والرائع، فهي معنونة بهم لا بعد
أحد على حري ينبع حبائيه وحفظوها أيضاً بقريرها، والعص بها والشريعة عيلة بنعم.
مفعولة، وهي الأحكام الشرعية، وهي السببات المتعلقة بكافة الأعمال. فبها وجويزة
كثيوت الموحوب مثبة في نحو الصلوة، وثبوت النية للمعصية، وثبوت الحرمة لبيع المهر
ونحو ذلك قوله (ولعلهم عاهدوا) عهده، حذره، ثم أنه لا يلزم من الحفظ التبعيض، أو من عطف
الحاكم إن أراد بالحفظ ما يحرم الحفظ بالقرير كما مره. وحده لمزيد بفعه لقيام الأمر به.
وقدوا: إن أقالم لا يجب عليه اسمي إلى احكام آراءه حبه. وإنما يجب على الحاكم أن
يسأل اعلم هو سأل وجبت إجابته، ووجب إرشاده قوله: (وأشهد أن لا إله إلا الله)
أي أحسن نفسي. وأمر بسلامتي مع الإذعان، والإذعان أنه لا إله إلا الله، والإيمان به في
الحفظ المطلوب تخير أبي داود والترمذي. وأبهي، وصححه مرفوعة. كل خطبة ليس فيها
شهادة، فهي قائمة بالجلال. أي قليلة البركة كذا في شرح المذهب، والقول الجامع المتدع
عنه المواجه في معناه أنه لا معصية مستحق للعبادة إلا التواجب الوجود الصالح لجميع
المجاهدين في الواقع كما فانه لعصام في لأصول قال السوسري. وإن شئت قلت لا يستحق على
المعصية، ولا معصية إليه على المعصية إلا الله عز وجل قال: وهذا المعنى أصح من الأول وأقرب
منه، وهو أصل له إذا لا يستحق أن يعبد. أي بذل له كل شيء إلا من كان مستغنياً عن كل

إله إلا الله الملك الرحيم، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله النبي الكريم الشامل

شيء، ومنفرداً إليه كل شيء. فظهر أن العبارة الثانية آخذ من الأولى لأنها تستلزم إدراج جميع صفات الإله تحت هذه الكلمة الشريفة، وبما أن لا يطال مد الف لا جاء، وأن يقطع الهوة من إله، ومن إلا، وأن يشد اللام، وأن يضم اللفظ لمعظم أحد، وبما أن يظهر لله من بعد الجلالة، وبما شرح الجوهرية لمؤلفها استغف. هل الأصل للمكلف عند التلظ بلا إله إلا أنه ما ألف في شاعبه بما هذا زائد على المد الطبيعي إذ هو لا بد منه، ولو اقتصر على الإقتصار على المد الطبيعي، فمنهم من احتار المد ليستشعر المتلظ بها نفي الألوهية عن كل ما سواه تعالى، ومنهم من احتار المفرد لثلاث حثرت به الميتة قبل التلظ بذكر تعالى، وقرى الخبر من أن يكون قول كلام يعني عند دخوله في الإسلام، فنقصه، والأفتمد، ومن الواجب أن يستحضر المذكر في دمه عند التلظ وجوه الفرض المبيد فواجبه الزجر، والأفتمد مطلقاً كسر والبناء بالله تعالى، وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا وتبين من يلي لا إله إلا الله، وينفرد عنه أنه لم يخلف فيذكر الله تعالى بأفضل المذكر يد بها قوله: (المصالح) آخذ من السائت لأنه من ملك الأشياء، ونصرف بالامر والشيء، ولا يلزم في السالك أن يكون متصرفاً بها قوله: (غير) المحسوس، وأما الغي والطائع قوله: (وأشهد أن سيفنا) من حاد نوعه يسودهم سيادة من باب كتب والاسم المزدود بالضم وهو المحمد والشرف، وأشهد الرضى، والكريم، والسالك، واختلف في أصله، فبين: سبوح بورق قيل يسكون آباء، وكسر العين، وهو صحت التعرير اجتماع فيه الزاوي والياء، وصيقت أحدهما بالسكون، فقلت الزاوي ياء ولمعنت الياء في الياء لاجتماع المعنيين، والمقابلة أن المدغم هو الذي يفتن ورد من حسي المدغم فيه نكر لما كانت الياء، أصح من الواو فليست ياء مطلقاً، وقيل: يفتح لئلا وهو مذهب الكرمي لأنه لا يوجد قيل يكرهين في الصحيح فمعين المقنع قبلاً على عيطل ومجره ثم أدلت الفتحة كسرة لتساوي الياء، وقيل: أصله سوبد تأخير، فاستعملت الكسرة على الواو فحدثت، فاجتمع ما كثر الواو والياء فقلت الزاوي ياء، وأدعت في الياء كما في الصحاح، والمصباح وغيرها قد القاسي في شرح الدلائل: والأول أشهر له قوله (محمداً) قيل هو في النسبة سائق على أحمد قاله ابن القيم وذهب القاسي عياض إلى أن أحمد كان قبل محمد لأن نسبته بأحمد وضمت في الكتب السابقة، ونسبته لمحمد وقعت في القرآن قال ابن العربي: وأسماءه ﷺ ألف كاسمائه تعالى، وهي توفيقية كاسمائه تعالى على المختار، ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كما في حاشية النعماني على الإشباه، وأحمد أفضل تفصيل محمول عن الفضل كاسم، أو من المفعول كاسم لكن الأول لأفضل التفصيل أكثر أفاده التلا على في شرح الشامل، ومن عجائب خصائصه ﷺ أن حتى الله معني الإسمين لأن يسمي بأحدهما أحد قبل زمانه ﷺ مع دخرهما في الكتب القديمة، والأهم للسابقة، ومع أهمية من الأعلام المتفرقة،

علم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً فلما أحمد جبالاً، وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره المشايخ في شرح الشفاء، وأقبل لما قرب زمانه وبشر أهل الكذب نعتهم سمي بعض العرب ابنهم بمحمد وجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يحمل رسالته، وكتبه ﷺ أبو القاسم لأنه أكبر أولاده، وأولهم ربيع لأنه يقسم الجنة بين أهلها، ويشترط نصحة الإيمان به ﷺ معرفة اسمه إذا لا تنم المعرفة إلا به، وكونه بشراً من العرب، وكونه حاتم البشير اتفاقاً لورود ذلك المصطلح المتواتر، ولا يشترط معرفة اسم أبيه عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الإشباه وتبعه الحسوي، واشترط ذلك جميع من المحدثين كما في أصحاب المصنفات شرح به الإمام القتيبي لا يشترط عندنا في إسلام الكافر لفظ الشهادتين، ولا قرئتهما لأهم نصوصاً على أن من أنكر المصالح جمل وعلا إسلامه يلا إله إلا الله، ومن أنكر بالوحداية، وأنكر الرسالة لمحمد ﷺ يدخل في الإسلام بمحمد رسول الله، وقالوا: إن من صر في الوقت مغتصباً، ورسم ملته يحكم عنه بالإسلام، وفي القمطاني من بحث للمرتد إذا قال الكافر: لا إله إلا الله محمد ومو الله صار مسلماً، ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات إذا علم أنه الإسلام، ومن كان اسمه محمداً لا يأمر أن يكتفى أبو القاسم، وما روى البخاري وعبره من قوله ﷺ (سموا باسمي ولا تكتوا بكنيتي) مسروح لأجله رضي الله عنه كفى ابنه محمد بن الحنفية أبو القاسم، ولو لا علمه بالنسخ لما كلفها، أو مقال: قد سميت محمداً بزمانه ﷺ لدفع الالتباس كما ذكره النجاشي في كتاب الإحتسان قوله: (عبدوا من الصفات التي غلبت عليها الإسمية مثل من السودية التي هي الظل، والفضوع لا من العبادة التي هي غلبتها قاله الشهاب القليوبي: وبقي السودية في الجنة دون العبادة، فهي الفصل من العبادة على الصحيح، وهو أشرف أرحمائه وأحبهم إليه ﷺ لأنه أحدها إلى الله تعالى، ومن ثم وضعه به في أشرف المقامات قوله: (ورسوله) فهو بمعنى مقبول، وهو إسمان حر ذكر أوصي إليه بشرع، ولم يخلقه، لأنه لم يضر بتبليغه، فهو نبي فقط كما هو المشهور عندهم، وقيل: متردداً قوله: (السمي) فعيل بمعنى فاعل مروج السبأ وهو الخبر لأنه سبى عن الله عز وجل، أو بمعنى مفعول لأنه مخبر فخر من المهيمن عند المحققين منهم سبويه، وهو الحق كما قاله الزمخشري والرمي وغزوهما قال في الصحاح فغلاً عن سيوبه: غير أنهم تركوا القهر في السبي كما تركوه في الخربة، والبرية، والخابية إلا أهل مكة، فإنهم يهزؤون هذه الأحرف بمنى هذه الكلمات، ولا يهزؤون في غيرها، ويختلفون العرب في ذلك، وفي المصباح، ولإبدال والإدغام لغة فنية، وقيل من النبوة بمعنى الرفعة لأنه وضع الرتبة فليفتت انوار به لسبغها وسكونها، وروى أبو داود مرفوعاً أن الأنبياء مائة ألف ومروءة وعشرون ألفاً، والرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر، وفي بعض الأخبار: إن الأنبياء ألف ألف، أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفاً قال

عظمو العلم وتعلموا له السكينة والهدم وعلى أن وأصعبه الفانسين بصره الذين في الحرب

العلمي في حد. الكلام والسلامة في هذا المقام أن تقول: أنت مائة، وبحميص ما جاء من عند الله على ما أراه الله تعالى به، وبحميص الأبياء والرسل حتى لا يعتد بها من ليس نبياً لم يحكمه قوله: (الكريم) قبل بعض معمول لأنه أكرمه الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الأربعة من الثلاثة خلافاً لمن شذ من المشركين، وخرق الإجماع، ويحصل أن يكون كريم بمعنى حكيم اسم ودل وقرباً عنه ظاهر. بل انتهى كماله إليه عنه من الدنيا والآخرة قوله: (الفاضل تعلموا العلم) فيه يראה استهلال كثره. فاعلموا فاحسنوا لثبات العبادة ومروءة. وسعظوا شريعتهم، والهدم والمعرفة معاً واحد، وأما لا يظلم عليه إلهي عارة، فهدم وروود الشرع به فإن رسول الله عنه: (العلم خير من العمل، ملك الدين الورع، والعالم من يعمل بعلمه) وعنه عنه: (إن العمل القليل مع العلم ينفع، وإن العمل الكثير مع الجهل لا ينفع) رواه ابن عبد البر، والعالم بهمة منعه بخلات العمل، ومن أعظم الأداة على شرف تعليم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة ثلثات هي قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو، والملائكة وأولو العلم﴾ (آل عمران ١٨) الآية وقال ابن عباس: درجات العلماء فوق سبع مائة يستعملونه درجة ما بين العلم وبين حكمة عام وقال عنه: (فصل العالم على أتباعه كفضلي على أتباعكم) قال حجة الإسلام: فاطر كعب. حلي نعم مقارباً لدرجة الشرف وعنه عنه: (العلم حياة الإسلام). وعنه الإيماني، ومن علم علماً ثم الله له أجره، ومن تعلم فعلم به علمه فله هم ما لم يعلم، وأوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام: ﴿يا إبراهيم أتأبى أن أعبدك كل علم﴾ وروود بشفيع الأتباع، ثم العلماء، ثم الشهداء، وروود يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء، فيرجع مداد العلماء على دم الشهداء، وروود من لغة في دين الله عز وجل كماله الله عنه وروؤفه من حيث لا يحتسب، وروؤفه أن طالب العلم إن مات، وهو في طلب مات شهيداً؛ والله إذا خرج من بين يديه، فهو في سبيل الله حتى يرجع، وروؤفه الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى سنده إلى رسول الله عنه: (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وروود أنتموا العلم ولو بالعين، وروؤفه لأن نعدو تعلمنا بأن من تعلم خير من أن يصلي مائة ركعة، (وود العلم عزائين ومفاتيحها كسوف ألا سالوا فإنه يجر به أربعة السائل، والعلم، والمستمع والمحب لهم) وروؤفه لا ينبغي للمجاهل أن يسكب على جهله، ولا للعالم أن يسكت على علمه، راعيه أن كل علم يتوصل به إلى مرض عمن فتحصيله مرض عمن كمال العلم المتعلق سمرة الله تعالى، والصلاة، والزكاة والصوم والحب، ومعرفة المحلل والحرام ونحو ذلك، وما يتوصل به إلى فرض الكفاية، فتحصيله فرض كفاية وتعامه في حطة الذم المختار وتعليم المتعلم قوله: (وتعلموا له السكينة والعلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه السكينة وهي سكون الأعضاء والوقار، والعلم هنة راحة لا يستنز صاحبها الغضب قال عنه: (إنما العلم بالتعلم، والعلم بالتعلم ومن يخير

الخير يعطه، ومن يتوفى الشر يوفقه) وقال ﷺ: (اطلبوا العلم، واطلبوا مع العلم السكينة والهدم
 تبتوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه، ولا تكونوا جيلة الطغاة فيخلب جهلكم عليكم) قوله:
 (وعلى له وأصحابه) كذا في نسخ والمظاهر أن المصنف مقط من لفظة ﷺ فترجم ذكره
 مصنفه عليه، أو من شامخ الأول واتصلا هنا هي السأمور بها هي خير لهما أن تعلي
 عليك، فكيف تعلي؟ فقال: قولوا اللهم صل على محمد الخ لا مطلق الصلاة. والفرق
 بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة السأمور بها معناها طلب الرحمة لأهلها من
 مخلوق، فيلاحظ كونها مأموراً بها ليحصل بها امتثال الأمر، فتكون أم من غيرها وقبل
 معناه العطف، وهي مرض من العمر مرة واحدة وتعموم معناه الصلاة الواقعة في مكتوبة،
 لو غيرها بعد الملوخ وتجب كلما ذكر على أحد قولين، ونس في كل تشهد أحير من
 تفرس، وفي كل تشهد يغلي إلا في سنة الظهر القبلية، والجمعة الغيلية والبيدة، وينسب
 في أوقات الإمكان، ونحرم على الحزن، وتكره عند دفع الشاؤم مناعه، ولا يكره أكرهها
 عن السلام على الأصح عندنا، وهذا اختلاف في حق نبينا ﷺ أما في حق غيره من
 الأنبياء، فلا خلاف في عدم كراهة الأكره لأحد من العلماء ذكره العمري محسن الأشبه،
 وظاهر ما في الهامة من كتاب الصلاة أنه لا يجب السلام لأنه جميل الموجب قول الشافعي:
 وأما قوله تعالى: ﴿ارسلوا﴾ فالمراد من سلموا لقضائه كذا في عسوط شيخ الإسلام،
 والمظاهر أن ذكر الآل والأصحاب مندوب أما الأصحاب، فظاهر لأتهم سلفاء، وقد أمرنا
 بالرضي عنهم، ونهينا عن لعينهم، وأما الآل فنقول: ﴿لا تصلوا على الصلاة التبتوا
 قتلوا: وما الصلاة البشراء يا رسول الله قل: تقولون اللهم صل على محمد، وتمسكون، بل
 قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد﴾ ذكره الفاسي وغيره، والمراد بالآل هنا سائر
 أمة الإجابة مطلقاً، وقوله ﷺ: (آل محمد كل نقي) حمل على التقوى من الشرك لأن
 الصفاة للدعاء، وتغن النقي في شرح جوهرته أنه يطلق على مؤمني بني هاشم أشراف
 والواحد شريف كما هو مصطلح السلف، وإنما حدث نحسب في شريف بوند الحسن
 والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين قال: ويجب إكرام لأشراف، ولو تحقق
 منهم لأن فرع الشجرة منها ولو قال، وقوله: وأصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لأن
 فعلاً يجمع على أفعال صرح به سيويه، ومثله بصاحبه، وأصحاب وارثه الزمخشري
 والرضي، وأبو حيان، وهو عند جمهور الأصوليين من طائفة صحبه تبعاً عنه ثبت معه
 إطلاق صاحب فلا يراد به تعبد في الأصح ولذا صرح نبي عن الزائد اتفاقاً إذ يقال
 ليس صحابياً، بل وفد وارثه من مائة، وقبل لا بشرط قال في التحرير: وبينني عليه
 ثبوت خلافة مير الملام فلا يحتاج إلى التوكيد، أو يحتاج وعلى هذا المذهب جرى المنفعة

والصحيح (لوصفها) ووجهي العطف: أن الأولى من الأولىين وهو وجه تصديق حسن من سائر من صحت

ولولا اختصاص المصنفين بحكم لأمكن جعل الخلاف في معنى الإصطلاح ولا منع فيه
 هـ وحاشا أن يمر المأثور يحتاج إلى التفتيش، ولا يفتل رسالة^(١) عند من لا يقن العرسل.
 ومن هنا يفتل بشرط حول المصنف في حق التأليف بالأول، وأنه من مذهب أهل الإسلام من
 الصحابة، وما يخالفه، وقد كذاشعشع من ليس بأن أحدا له يذهب عن ذكره في مصحبه.
 ولا من يبرمج أحده في السنيته. وكان زيد بعد النبي ﷺ تأتي به نسخ إلى أبي بكر رضي
 الله تعالى عنه فعاد إلى الإسلام فصر أبو بكر عنه ذلك، وروجه آخيه عن يهود له اب المصنف.
 بعد مجرد أن نوبها ودر الأصحاب بعد أن تصحيف بعد تجميع إن زيد، لأن جميع الأمة
 أعلم مقامهم بشرف، فصحة، أو انعكس أن زيد، وهو أقراء ﷺ قوله الثقاتين بنصرة
 الذين، بحسن قدره مني، لأصحاب، ويحتل عطف غيره من ذلك، وهو يرشد إلى أن المراد
 بالأل المتفق، والذين يندم المراد به قوله (في الحرب والسلم) بأن رسول عرب: أي عند
 رحيلهم لتدبر والأش والجمع ونزوح أفاده في التأخير، ويطلق على معنى الصالح. وهو
 المراد هنا والعلوم تكبر تسين المحسن والصالح، ويقت ويؤت وسلم فتح السيل أيضا هو
 ذلك بمرور واحدة كذا السائلين قاموس، والتمس الله خبره. الذين من ماله لفتال الصالح،
 والله إذ شهد من سبي أم لهم مأمورا للحد في رعاهم وعصمهم، ومخاضهم ومضاههم
 حواء كان غنت مع العرب أم العرب، ولا يستغلون من نفس رعا الحزن، ورد في صحيح
 ابن حبان على عتبة، وفي عهد خالد، قال رسول الله ﷺ (من النفس رعا الناس يستغل
 الله سيخط الله عليه وأسيخط عليه الثامن) وفيه أعضاء عهد، من له عنها ذل، قال رسول
 الله ﷺ (من أراد سيخط الله ورعا الناس عاد حمله من الناس داء) وأخرج الصوري بسند جيد
 عن أبي عبد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (من أصخط الله في رعا الناس سيخط
 الله عليه وأسيخط عليه من أوصاه في سيخطه، ومن أوصى في سيخط الناس رضي الله عنه
 وأرضى عنه من أصخطه في رعا حتى يزين قوله وعمله في جنة) الله قوله (ويعد الكلام بها
 شهير، والذي عهد، وهو ﷺ في حجابهم ومراعاة سيرة الأبرار، بها أكن مبرجة، أنا بعد
 والتابع أن نولهم وبعد ذنوبه معي. أنا بعد يقوم مقامه في تحصيل الصدوق وقد فشا التعبير
 بها قوله: (نعبد) هو أشرف أوصاف الناس. وهو أحب أوصاف إليه ﷺ لمكرهه أمها إليه
 تعالى وهو ما قوله: (صغر ربه) الصغر صغيع ولولا عفة السنين والمصرا^(٢) والإساءة والظلم
 الداء وسير النبي فيقاء يندى عنه، وبهتلام ومن كذا في قاموس، والوجه هو الظاهر في

(١) قوله عند من لا يقن العرسل كذا في النسخ، وبني لا والله من الصالح قد هو ظاهر لتسليم أو

مصحف

(٢) والأصل هو بتشديد شيم من دون الإصطلاح أدعت بوجه في الشعر معارض كسر الله مصحفة

لشرب لابي الفاضل عمر بن عبد الوهاب وسير حبيبته ولطف به في جميع أموره ما ظهر منها وما
خفى. رحمه الله. والديه والخالين وذويه ومحبيه وأدام التعميم منحه في القدر

المطلوب مع لأحد في الأسماء. وأما مع تركه، والتعادي على الفعلات فهو معهود. ومن
كلام أعرف حتى من بعد أعمال كاسراته وقلوب من الفزرة خرابه ودون بعد الفزرة.
ونقطع مع هذا في الكواكب الأرباب ههنا ههنا أنت منك في من غير شدة له قوله
(الحليل) هو العظيم كما في القوموس. وسر لدليل والحليل ططاي قوله. (الشربلالي) قال
المؤلف في آخر كتابه في الكواكب هذا هو الشلح، والأصل في الشربلالي نسبة لغوية لجاءت
العليا بإتباع القومية بسوء مصدر المعروفة يقال لها شربلوان. وتظهرت النسبة إليه بنطق
الشربلالي له وفي القوموس شري كسري ثلاثة وسبعون حرفاً كلها حصر منها عشرة
ماتشوية، ومنه بالترتيب، ستة بحرية فوشيا وإحدى عشرة بالهربية. وربعة ماستشوية
وثلاثة بالهربية، ثلاثة بحرية في مصر وأربعة بالبحيرة وثلاث برميسين والثاني بالهربية قوله.
(فخر الله له بوبه) أصل الفخر الفخر منه معنى المعمر لأن يفخر الرأى عند الحرب، وعمر
الدوب منزهة بعد المواجهة بها وفي منزهة من المعصية بالقدرة بقوله عمر بن الخطاب
الله ما يشاء وبنته (إلى عزه) قوله. (فخوة) أي معصية صغيرها وكبرها قوله. (وسر
هوية) : أي ما يحبه وشيئته، وإن لم يكن معصية فإدخاله مثل محبة وليس بدب.
والعطف للمفارقة أو من عطف أمام قوله (ولطف به) أي أوصل إليه بمره وإحسانه قوله : (في
جميع أموره) أي حليلها وخفيها قوله (لما ظهر منها وما خفي) يستعمل أن المراد ما علم
لأحوال الساطية والظاهرة أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالحواس، أو أنشأ بالباطنية ما لا
يطلع عليه إلا خاصته كالأمور المتعلقة بالعبادة والأولاد، وبطريقة من مصدر مع غير مؤلف.
كأحوال النفس، والعامله وحدها معاً قوله. (وأحسن لوالديه) أي أكرم عليهما بطواع السمع
من الإحسان لفظ يحتمل كل خير، ثم يستعمل أن يقرأ ونسب بالثنية والجمع والدعاء لهما مفعول
قال تعالى. «وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً» (الأنعام/ ١٥١) وهو مفتاح الرزق،
ولعنهم آفة الدعاء للوالدين في اليوم واليلة خمس مرات كأنه يردد عقب كل مكتوبة لأن الله
فرح بالإحسان إليهما بحياته، وأعظم أحيادات الصلوات بعد الإيمان، وهي خمس في اليوم
والليلة قوله : (ولم يخاله) بالياء من غير همز جمع شيع والدعاء لهم مطلوب لأنهم آباء الأرواح
كما أن الوالدين آباء الألبان قوله : (وفوته) أي نسبه من النذر بمعنى الخلق أي الجماعة
المعروفين منه قوله : (ومحبته) المراد بهم المحبون له حبا إنسانياً كأن محبة لطفه وطاعته.
وإن لم يكن للنفس ميل لذلك قوله : (والية) إذ قلت إن المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما
قال آل دليل عيب السلام : (رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) وقال نوح عليه
السلام : (رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيثي مؤمناً) تكفي قدم من ذكر عليه أجاب بأنه
لما قدم نفسه أولاً بقوله غفر الله له ذنوبه سهل عليه تقديم غيره عليه ثانياً ولما جاء السجع
قوله : (وأدام التعميم مسبقاً) أي عامة تامة فالسابعة العامة كالتعميم والسابعة والثوب، والمراد أن

والظاهر عليهم وعليه أن هذا كتاب صغير حجمه عزيز علمه صحيح حكمه احتري على ما

يحييه من ذكر بالنسب، وأعلم أنه سبب الإنسان بأن الله تعالى يستحب الدعاء، ويحكي به امرئاً
ويرو به القضاء، ويضع به الأحياء، والأمرات دل على ذلك. لأتات الفاطمة، ولأحدث المتواتر
أخرج عتراني والدعاب من حديث ابن مسعود رويته أخصوا أموالكم بالزكاة، وفكرو
مرضاكم مانصة وأعدوا للبلابا الدعاء، فإن قيل ترى المعاصي بالغ في الدعاء، والتمسح ولا
يستجاب له فلما: إن الدعاء فداياً وشروطاً فمن أتى بها كان من أهل الإجابة، ومن أعطاهما
اعتدى فلا يستحق الإجابة، وأيضاً قد تنازع إلى وقتها، فإن لكل شيء، وما على أنه الإجابة ليس
محصراً في الاسماء بالمطلوب، بل هي حصول واحد من الثلاثة المذكورة في قوله ﷺ (ها
من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم، ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث إما أن
يبدل له دعوته، وإما أن يدعها له في الأخرى، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها) روى
الإمام أحمد وصححه الحاكم، وقد يصح العهد الإجابة لرفع مقامه، وقد يجاب كرامة سؤاله،
ومن شروط الإجابة إخلاص الشيء ومنها أن لا يستعمل الإجابة بحديث (يستجاب لأحدكم ما
لم يقل دعوته فلم يستجب له) وحصول القلب وأن لا يدعو محرم، ومنها طلب العظم
والعزب والمحبس، وأن يوق بالإجابة، وأن لا يصدق بالشيء، وفي شرح الأربعين النووية
نشرت حتى أن من التمايز فواله اللهم عارداً بما أت أهله كأنه والله تعالى أعلم بقوله: إن
عاملنا بما أت أهله، ومنها أن لا يدعو بمسحيل قوله: (إن هذا كتاب) مقول القول قوله:
(صغير حجمه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكثير وحجم قوله: (عزيز علمه) بالعين رازي
المعجمين أي نشر قال في القاموس: العزيز الكثير من كل شيء ونزك ككرم غزارة وغزراً،
وعزراً بالضم قوله: (صحيح حكمه) مفرد مضاف ومن كل حكم فيه والإضافة فيه وقفاً فله
لأدنى دلالة لتعقدهما فيه وأعلم أن الأحكام الصحيحة عليها من كتب طاهر الرواية السمعة
بالأصول وهي الجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير والسير الصغير، والمبسوط
والزبدات، والنسر الكبير والصغير فغير مصنفات محمد بعد تصرافه من الفرق، ولذا لم ير
وهما من أبو حفص وكلها لمحمد، ويعبر عن البسوط بالأصل وبعضهم لم يعد السير بتسمية
من الأصول، وما هذا ذلك فهو رواية النوار كالأماشي لامي يوسف والزيات مسائل جمعها
محمد حين كان قاضياً بالرقعة فتح الرء السهلة وتشدق القاف مدبنة على جانب الفوائد ورواه
عنه محمد بن سماعه، والكتابيات مسائل أملاها محمد على أبي عمر، وسليمان بن شبيب
الكشيري نسبة إلى كيسان فتح الملكاف فثبت إليه، ولها رويايت مسائل جمعها محمد في زمن
هرون الرشيد، والجرجانيات مسائل جمعها محمد بجرجان، وكل ما كان كبيراً فهو من رواية
محمد عن الإمام والصغير روايته عن الأعلام بواسطة أبي يوسف (روى) أن الشافعي استحسن
مبسوط الإمام محمد فحفظه وأسلم حكمه من كفار أهل الكتاب سب مطامعته، وقال: هذا
كتاب محمدكم الأصغر مكيف كتاب محمدكم الأكبر، وفي النهاية ومن أمير حاج أن محمداً قرأ
أكثر الكتب، على أبي يوسف إلا أن كان فيه اسم الكبير كالمضارية الكبير، والمزارة الكبير

به تصحيح المباديات الخمس معارة حيرة كالدور والشمس، دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة والإجماع، شرّبه قلوب المؤمنين وتلذ به الأعين والأسماع، جمعت فيه ما احتوت على شرحي لأصناف الناس لأفاضل أعيان للمحبرات مقدمة تقريباً للطلاب، وتسهيلاً لما به تفوز في الثأب وسعيه مرآتي الفلاح بإمداد الفلاح شرح نور الإيضاح، ونجاة الأرواح والله

والمعادون الكبار . وتجامع الكبير والصغير الكبير له . ولم يذكر اسم أي يوصف في شيء من السير الكبير لأنه صنفه بعدما استحكمت المعرفة بينهما، وكلمنا احتاج إلى دولة عنه قال : أحسنني الثقة به قوله : (احتوى) . أي اشتمل هذا الكتاب قوله : (على ما به) أي على مسائل، والمراد ذاتها وهو التمشي وهو من أحوال الشيء على مرته لأن الكتاب اسم للألفاظ الدالة على المعاني، وقوله : به أي معرفة تلك المسائل تصحيح المباديات الخمس أراد الطهارة والعبادة، والصبر والزكاة والجمع، وعد الطهارة عبادة لأنه شأب عليها بالنية، وإن كانت لا تشترط فيها قوله : (بعبارة) ما حاله من يعني أن الذي احتوى عليه هذا الكتاب ذاك بعبارة منيرة أي واضحة ظاهرة لم يروضة المقصود للوافد عليها، أو جرح من الكتاب بعد الإخبار بما تقدم عنه . ويحتمل أنه طرف لغو متعلق باحتوى، ونسبة الإشارة إلى العبارة مجاز صفني قوله : (كالمطور) على حذف مضاف أي كإثارة البدر سعى بدر السحابة كعمام المبدرة التي هي عشرة آلاف ذراع أو لأنه ياتو طرقة غروب الشمس وثلاثة أيام من أوزن الشهر خلال، وبعد قمر إلى ستة وعشرين، وهذه إحدى طرق ذكره محضر شايعي فيما كتب على مولد السعدني، وذكر الشمس بعد الفجر من باب الترفي قوله : (عليه الخ) ثم يذكر القياس لأن لم يخرج عنها قوله : (تسريه قلوب المؤمنين) : أي لما فيه من تصحيح عباداتهم قوله : (لوقلة به الأعيان والأسماع) . أي أصحاب الأعيان والأسماع فذلك يرجع إلى ما قبله قوله : (شرحي للمصلحة) يعني شرحه الكبير وتكلام في المفردة شهير قوله : (بالنفس أفاضل أعيان) حيرة به إشارة إلى مساواة انطباع له بأن يكون من أفقته، ويحتمل أنه من تلاذمته وجوبه تواضعاً، وهو متعلق بجمعت، وقوله : أفاضل أعيان المراد بالأعيان العلماء والأفاضل أعلمهم قوله : (للخصبرات مفقمة) المحرور متعلق بما بعده يعني أن هؤلاء الجماعة لا يقدمون إلا الخير والخير اسم عام لأنواع البر قوله : (تقريباً) عنه لجمعت أبلغ المعيد للإختصار قوله : (وتسهيلاً) : أي على الطلاب قوله : (لما به الفوز) . أي الظفر وما به الفوز هو تصحيح المباديات الذي احتوى عليه هذا الكتاب قوله : (في الثأب) . أي شرح وهو يوم القيامة قوله : (مرآتي الفلاح) المرآتي جمع مرآة وهو السلم، والفلاح الظفر بالمقصود شبه الفلاح بسنن له مرآة تشبهها مصعراً في النفس، والمرآتي تخيل، وفي الغاموس والمرآة وتكرر الدرجة قوله : (بإمداد الفلاح) متعلق بمصنوف تقديره يرفقه بإمداد، ولا يصح تعليله بمرآتي لأن الذي بإمداد الفلاح هنا هو الرقي، والمراد بالإمداد الإسماع والتحصيل أي إن الرقي بتحصيل الفلاح، وذكر في الغاموس معاني كثيرة للمادة قوله : (نور الإيضاح) قال في الغاموس وضع الأمر بضع وضوحاً وضوءاً وضحة وهو واضح، ووضح وتوضح وأوضح وتوضح بالوضع وأوضحه، فإدراك أن الإيضاح الإزالة، ومعنى المصنف على هذا نور الإزالة أي الإزالة التي تفتقر في

الكريم أسأل، وبحبيبي المصطفى عليه التوسل إذ يتفجع به به مبع الأمة وأن يتقباه بفضله، ويحفظه من شر من يس من أهله إذ هو من أجل النعمة، وأعظم لئمة والله أسأل أن يتفجع به عباده، ويلهم به الإقادة فإنه على ما يشاء فقير، وبالإجابة جدير أمين.

الظاهر والاحتساب قوله: (ونجاة الأرواح) أي من العذاب. فإن العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم، وبأنها كان بهذا المش نجاة الأرواح لأن فيه تعديع العبادة، والغالب أن من سحت عبادته لا سيما الصلاة انتهى من العظمة والصنكر فيحرق من العذاب قوله: (والله الكريم أسأل) أي لا تحلب الشفع والقبول وحفظ هذا الكتاب إلا من الله تعالى قوله: (وبحبيبي المصطفى الخ) أي لا أتوسل إليه في إنعام هذه السموات إلا بحبي محمد ﷺ ورد: توسلوا بحبي فإن جاني عند الله عظيم قوله: (أن يتفجع به جميع الأمة) المراد بالجميع المجمع فإنه لا يتعد كاهن من أهله إلى سنية وصلى الله تعالى عنه وأصح إحسانه تغير إلى تغير قوله: (وأن يعظله بفضله) بأن يجعله خالصاً لا لزمان ولا سبعة، فإن العلم دافع عنه سوء المراء. كان سبباً للعذاب بعد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأبى به فعزقه نعمته فعرفها قال: فما فعلت فيها قال: قاتلت فبكت حتى استشهدت قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يذل جريه فقد قبل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل بعث العلم وعلمه، وقرأ القرآن فأبى به فعزقه نعمته فعرفها قال: فما فعلت فيها قال: تعلمت العلم، وعلمته وقرأت نيك القرآن قال: كذبت ولكنك تعلمت العلم فيقال عاقب، وقرأت القرآن ليلال هو أقوى، فقد قبل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار) الحديث وقبوله هو الرضا به والإجابة عليه ونحوه: عقيب أثاره إلى الرد على فرقة بين المعتزلة، أوجب عليه تعالى الإصلاح والإصلاح قوله: (من ليس من أهله) قال الحاشد الذي يحمل بعض تراكبه على غير المراد بها، أو يدخل فيه ما ليس منه، أو يتعمد لبداهي به لعمدة، أو يعادي به لفسادها، أو يعرف به وجوه الناس إليه قوله: (إذ هو من أجل النعمة) غلة لتجمل الثلاثة أي من أجل النعمة على الأمة إذ نعمهم الله به لأن فيه أصبح جاهد لهم، ومن أجل النعمة على الموقوف أن تقباه منه، ومن أجل النعمة التي يتنافس في سائلها ويحسد عليها فعدا يحفظه من شر من ذكر قوله: (وأعظم النعمة) هي النعمة فإن هي القاموس: من عليه من أنعم، واصطنع عنده منيعه، فالمصنف عطف مرادف قوله: (والله أسأل أن يتفجع به عباده) أعاده ثانياً لئمة رغبته في ذلك وحرصه عليه قوله: (إنه على ما يشاء فقير) ومن حمته نفع للعباد بهذا الكتاب، وأداة الإقادة به قوله: (وبالإجابة جدير) قال في القاموس: التحاير مكانا هي جوانبه والخلق والجمع خديرون وخدره له والمراد هنا المعنى الثاني.

كتاب الطهارة

الكتاب والكتابة لغة الجمع والمصطلح طائفة من العجائب العظيمة اعتبرت مستقلة تسلمت أنواعاً، أو لم تشمل الطهارة ففتح الظاهر مقصود ظهر شيء بمعنى انظافه وبكسرهما الالة، وبضمهما فصل ما يظهر به وشرعاً حكم يظهر بالمحل الذي تتعلق به الصلاة لاستعمال الماء الطاهر، والإضافة بمعنى اللام وفدت للطهارة على الصلاة لكونها شرطاً،

قوله - (كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل كنى وكنى وكنى بالكسر، وكتاباً والإسم الكنية لأنها متبعة كالتجارة والمطرفة قوله: ونطلق الكنية والكتاب على المكتوب قوله: (الجميع) ومنه يقال كتب الخلة، أو القاذرة إذا جمع بين شغريها بفتح الشين جانيه فرحها بعلقة، أو سير لبعث الوثوب وسميت لمعانة من الجبر كنية لاحتياهم، وأطلق الكتاب على هذه القروش لما فيه من جمع حروفها بعضها إلى بعض قوله: (الفتحية) مثله في الغاية والقييد به لخصوص المقام قوله: (اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة حيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله، أو بعده، واعتبرها باعتبار أنها تحيى نحو الطهارة فإنها من تواب الصلاة إلا أنها اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق، وأوردت بكتاب على حدة قوله: (تسلمات أنواعاً) كهذا الكتاب، فإن فيه طهارة الموصوف وطهارة الموصوفين، والطهارة بضماء، وطهارة بالتراب إلى غير ذلك قوله: (لو لم تشمل) بأن لم يكن تحت راب ولا فصل ككتاب اللفظة والنفيط، والآتي، والمعقود قوله: (طهر الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها قوله: (وبكسرهما الالة) كالقاء والراب قوله: (فضل ما يظهر به) أي اسم لما فضل عند المظهر قوله: (حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر ظهر بالمحل حكماً وهي أظهر قوله: (بالمحل الذي تتعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه، زماناً صرت بالمحل أي لا يابدين لبشمل الثوب والكتاب، وعرفنا في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد في شرحه لهذا الكتاب: (وهو البراء بالمسح حيث أفلح كما في المولود بالشرح عند الإطلاق كبير المؤلف) عزف صاحب البحر الطهارة شرعاً بأنها زوال حدث أو خبث، وهو تعريف صحيح لصدقه بالوصوف وغيره كالتمسك من المسابة لو البصبي، أو الغاسي، بل وبالتيم أيضاً لكن لو عبر في البحر يدل زوال الإزالة لأن الذي باحث عن أصل المكلف، وهو الإزالة لكأن أولى وفيه إلى التعريف للطهارة وهي الزوال، وأما الإزالة فلا تناسب تعريفاً إلا للمظهر قوله: (لاستعمال الماء الطاهر) لو حذفه

وهو مقدم (والمراد بالحدث والتنجيس) اتفاقاً (المياه) جمع كثرة، وجمع القلة أسواء، والماء جوهر شفاف لطيف مبل، والعذب عنه به حيلة كل نام، وهو محدود وقد يفصر، وانضمام السب، (التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى ﴿الم﴾

كما في الشرح نكح أولي تخدم تحولها الجسم السهم لا أن يقال المراد لاستعمال الماء ونحوه، فليس المراد انقيده وهو عنه لقوله يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال المطهر وهي أولى لقوله: (والإضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضانين، والتقدير هذا كتابه فيمن أحكام الطهارة قال في الشرح: ويعد كونها بمعنى من لأن صابطها صحة الإخبار عن الأول بالثاني كخاتمة فضاء، وهو مفقود هنا إذ لا يصح أن يقال الكتاب طهاره، قوله: (وقدت الطهارة) جواب سؤل حاصله أن الصلاة هي المقصود الأهم، فتمت الطهارة عليها قوله: (وهو مقدم) أي شرعاً، وإن الصلاة تتوقف عليها شرعاً، فقدمها وضماً أي ذكراً، والمراد أنها شرط لصحة الدخول فيها، فلا ترد القدم، الأخيرة بناء على ما هو المتحقق إنها شرط لأنها شرط للخروج، لكن يرد عليه الشر، واستقبال القيلة أجيب بأنه سؤال دوري، أو أن الطهارة للزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم المياه على سائر أحكام الطهارة، وبينها بعض الحقائق، فقال: وبدأ بها بيان المياه لأنها أقدس وأكبر الشيء مقدمة عليه إذ لا وجود له بموتها قوله: (والمراد بالحدث الخ) أخرج المصنف عنه عن إعرابه، ونكر حيث كان الكلام له فله التصرف فيه قوله: (أطفالاً) ، ولما عبر الماء من السجادة، فالمتقدم من المذهب، أنها مزيله للأخت، وقال محمد، والمضاعف رضي الله تعالى عنهما: بشرط تطهرتها الماء المطلق أيضاً قوله (المياه) أصله موه حمل به ما فعل ميزان قوله: (جمع كثرة وجمع القلة أسواء) ، والفرد بينهما أن جمع القلة يدل حقيقته بالوضع على ثلاثة فكثر إلى عشرة فقد، وجمع الكثرة يدل كذلك على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر مجزئاً، فإن قيل: كان الأولى للتعبير بجمع القلة ليطابق المبدأ المتعب، ونحوه من أوتخاب المعجز بنير ضرورة، فالجواب أن جمعي القلة، والكثرة إنما يمتيزان في تكرات الجموع، أم في المتفاوت كما هنا فلا فرق بينهما قوله: (غضاف) فإن في القاموس: شَفَّ قُثُوبٌ شَفَّ شَفُوفًا، أو شَفَّعًا رَفَّ حِجَالًا مَا تَحْتَهُ امْرَأَتَانِ الرِّقِيقِ الْقَذِي لَا يَحِجُّبُ مَا تَحْتَهُ أَيِ حَيْثُ سَلَ مِنَ الْمَوَارِضِ وَلاَ مِنَ الشُّرَحِ الَّذِي يَتَلَوَّنُ يَتَلَوَّنُ الْإِنَاءُ قَوْلُهُ: (والمطلب منه الخ) خروج به المذبح فإنه لا يحيا للناس به، وهذا يفيد أن قوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء﴾ (الأنبياء/٢٦) خاص بالمذهب قوله: (وهو محدود) وأصله موه قلبت الواو ألفاً لاتساع ما قبلها، والماء حمزة لتناسب الألف، وجعل الشرح إبدال الهاء حمزة إبطاً شفاً قوله: (وقد يفصر) أراد أن الفصر قليل قوله: (أي يصح) ضر الجواز بالصحة ولم يأسر بالمحل لأن الكلام في بيان ما يصح به التطهير، وإن كان لا يحل كما، لغیر المحر في حوجب وصيرج قوله: (أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تعيد لأن السبعة غير، لأنها فروع

ثم أن الله أنزل من السماء ماءً، فسلطه يتابع في الأرض، وهو المظهر لقوله تعالى ﴿يظهركم به﴾ وهو ماء المطر لأن السماء كل ما علاك فذلك، وسقط البيت السماء، وماء الطل وهو الندى مطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملح لقوله ﴿فإن هو المظهر ماء﴾

مع أنه معدود منها، وإيجاب باد المراد الذي هو أحدها، فلتقدير أصلها ماء السماء الذي هو أحدها قال السيد: فإن قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى: ﴿إلم تر أن الله أنزل من السماء ماء﴾ (البقرة: ١٨) الآية وهذه العبارة أي عبارة المصنف دلت بها على نفي المغيرة، فالجواب كما ذكره المصنف أن القيمة بحسب ما تشهد به عادة انتهى لقوله: ﴿لقوله تعالى: علة للأمانة قيل: كل ماء من السماء ينزل إلى صخرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى قوله: (من السماء ماء) إن قيل: ليس في الآية ما يدل على أن جميع السماء من السماء لأن ماء ذكره وهي من الإثبات تخصر، فلا نفي العموم، فالجواب أن ذلك عند عدم عريته ثقل عليه، والغرض ذكره في مقام الإمتناع، ولو لم يدل على العموم لكان المطلوب كما في السراج، وفي النجاة، (والشكوة في الإثبات تعبد للعموم بعريته ثقل عليه كما في قوله تعالى: علمت نفس ما أحصرت قوته) (فسلطه يتابع في الأرض) أي السماء أماكن منها ينسج فيها قوله: (ليظهركم به) صدر الآية، وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به قوله: (وهو ماء المطر) لو قال: وهو ماء السحاب لكان أولى لينسج الكلام الآتي، وأعلم أن المطر نارة يكون من السحاب، والسحاب يلتصق من البحر فتنسج الرياح فيحلو، وهذا المطر لا ينسد، ونارة يكون من خزانة تحت العرش قطعاً كبيراً لو ركب محملها لأسدت فتدل على السحاب وهو كالخرمال، فنزل ماء العرش انخفض، وهو الذي به الإثبات كذا ذكره بعضهم، وظاهر كلام المصنف أنه لا ينزل إلا من السحاب قوله: (لأن السماء كل ما علاك)، وإطلاق السماء على السحاب متبعة أمرية قوله: (فأخلقك) ظاهر تليده أنه لا يقال لحد الطائر ماء، لأنه لا ينزل قوله: (وسقط البيت) من غطى الحانص، وعارة الشرح، وما قيل لسقط البيت - ماء وهو أول ما دعا قوله (في الصحيح) وقيل هو نفس دابة، فلا يحد الطهيم به، والصحيح أنه مطر خفيف قوله: (وكذا ماء البحر) نكث الشرح، فيحد مبتداً وخبراً، ولا يهتم العدد منه وإنما دعاء إلى ذلك تقدير أصلها في قوله: ساعداً أصلها ماء السماء قال المحمدي: هو ضد البر قبل سمي به لعنف واتساعه وكل مهر عظيم بحر أم قال بي السدني: وما قيل لهر مصر بحر قلل أم دل أن مبداء في المحكم البحر الماء الكثير ملحاً ذاك أو عذياً، وقد عذب على الملح، فيكون التخصيص عليه دعماً لنظرة به عدم حور الطهيم به لأنه مر منق كما توهم ذلك بعض الصحابة، وفي الخبر من لم ينزه ماء البحر فلا طهره الله، ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح لحدث إلى عصر أنه عليه الصلاة والسلام قال: (لا يركب البحر إلا حاج، أو مستنصر، أو غازي في سبيل الله، فإن نحت البحر ناراً، ونحت النار بحراً) فترد به أبو داود، وقال ابن عمر: لا يركب جوف الوضوء به.

الحل ميتة (و) كذا (ماء النهر) كسبون، وجيسون، والعرات، ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء البحر) كذا (ما قاب من الثلج والبرد) يمنع الماء الموحدة، والراه المهيمنة، واحترق به عن الذي يغوب من الملح لأنه لا يظهر بدرب في الشتاء، ويجحد في الصيف هكس الماء، وقبل انعقاده ملحا طهور (و) كذا (ماء المعين) الجاري على الأرض من ينبوع، والإضافة في هذه النماء للتعريف لا لتفنيده، وتفرق بين الإيضاحين صحة إطلاق الماء على الأول دون الثاني، إذ لا يصح أن يقال لماء الورد هذا ماء من غير فيه، بالورد بخلاف ماء البئر للصحة إطلاقه به (ثم النماء) من حيث هي (على خمسة أقسام) لكل منها وصف يختص به أونها (ظاهر مطهر غير مكروه وهو الماء المطلق) الذي لم يخالطه ما يصير به

ولا الحسل عن حناء، وكذا دوي عن أبي هريرة وكذا ماء النسيان عند وعز أبي الحالب أنه كان ينرض بالثريد، ويكره شوضو، بماء البحر لأنه طين جهنم، وما كان طين سحطا لا يكون طريقا لطهارة ورحمة والجمهور على عدم الكراهة قوله: (هو الطهور ماؤه الفخ) قاله عليه الصلاة والسلام من ماء، وقال: يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن غلبناه به طهأنا أنفسنا به قوله (الحل ميتة) فسر عندنا على السك غير الغني، وغير الجريت، والماء عديم، وقد نعت البحر والجريت سحك أسود يشبه الترس قوله: (وكذا ماء الشبر) فإن في الماء من أنهر وبحر مسمى الماء قوله: (كسبون) هو جند وجيسون نهر نريد بالعرات نهر الكوفة قوله: (ونيل مصر) هو أفضل المياه بعد الكوفة ويلي به الأنهر وورد أن المرات يبرق فيه كل يوم بعض من ماء الجنة قال بعض الحفاظ: فائدة قوله بعض المياه أفضل من بعض إنما تطلع في كثرة نواب الأفاضل كما أن الماء المكروه أقل ثوقا من فيه قوله: (وكذا ماء البئر) جسر مبيها وقد ضعف معرفة قوله: (وكذا ما قاب من الثلج والبرد) أي بحيث يقتطر عن الثاني يحور مطلقا، والأول أصح وأما حار الضمير بهما لأن ماءهما ماء حقيقة لكنه جحد من فسة البرد وبدوب بالحر، والبرد شيء ينزل من السماء بلبه الحصى، ويسمى حب النسيان وجب البرق كما في المعين قوله (واحترق به) أي ما ذاب من الثلج والبرد قوله: (لأنه لا يطهر) أي الإحداث فقط قوله: (يلوب في الشتاء) حيلة قصد بها التعامل لقول لأنه لا يظهر قوله (هكس الماء) أي تلبس حينئذ به قوله: (وقبل انعقاده ملحا طهور) لأنه على طبيعته الأصلية قوله (إذ لا يصح أن يقال لماء الورد) أي نداء وحرما قوله: (بخلاف ماء البئر) أي مثلا قوله: (ثم النماء) ثم الترتيب المذكور قوله: (من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بأصح الخبر عن كونها ماء مائة ونحوه قوله: (على خمسة أقسام) من حيث الأوصاف، كما أشار إليه قوله لكل منها وصف الفخ. وليس التقسيم للحقيقة قوله (ظاهر) أي في نفسه مطهر بغير حدثا وجبا قوله: (غير مكروه) أي استعماله قوله: (الذي لم يخالطه الفخ) فهو الباقي على أوصاف خلقة الأصالة (فائدة) يسوز الوضوء والمشي بماء ومزج عندنا من

مفيداً (أو الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله تنزيهاً على الأصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل (القهرة) الأهلية إذ ألوحشية سؤرها نجس (وتنحوها) أي الأهلية لدجاجة المخلاة، وسدح الطير، والحية، والغارة لأنها لا تنجس عن النجاسة، وإصفاة النبي ﷺ لأن، للقهرة كان حال علمه مزيل ما يقتضي الكراهة منها إذ ذلك (أو) يعني بصير مكروهاً بشرهه منه ما (كان، قليلاً)، وبإني تقديره (أو) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) لمحدث بخلاف الحديث (وهو ما شتمعل) في الحدث أو لاقه بغير قصد (لرفع حدث أو)

غير كراهة، بل ثوابه أكثر، ومفضل صاحب كتاب المسالك أمر بكتابته بقوله يجوز لا اختيار والتوضيح بماه زمزم إن كان على طهارة شريك، فلا ينبغي أن يقتصر به جنب، ولا محدث ولا في مكان نجس، ولا يستحي به، ولا يزال به نجاسة خفيفة، وعن بعض العلماء تحريم ذلك، وغيره إن بعض الناس يستحي به محسن ثم ينسوز أمر قوله (تنحوها على الأصح) هو ما ذهب إليه الكرخي معللاً بعدم نجاستها النجاسة، وعلى تطهاري الكراهة بحرمه لعمها، وهذا يقتضي التحريم، ثم الكراهة إنما هي عند وجود النجاسة غيره، ولا فلا كراهة أصلاً، كما في غاية البيان والتبيين قوله (حيوان مثل القهرة) الأولى إبقاء المصنف على حاله كما فعل في كبره لأن لفظة مثل يعني من لفظ تنحوها الآية في النص قوله (نجس) أي تنحوها لما ورد المسور سبع، فذلك المراد به البري قوله (وتنحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة، فغير إحصاء، والله قوله (الدجاجة) وكل ذلك مما سأل، وأما ما يسأل به عدم جائل، فلا كراهة في استعمال ما كانت قد فصلاً عن سؤرها، وأصح أن الكراهة في سؤرها قول الإمام ومحدث، وقد أبو يوسف لا كراهة فيه الحديث الإحصاء، قوله (وإصفاة النبي ﷺ) الإحصاء أي إحصاءه قال في القاموس، وصحي استمع، وإليه مال صححه وإليه أمته قوله (كان حال علمه الحج) أي يوحى، أو كنفه، فهو رآه السوء في حقه فلا كراهة في سؤرها لأن الكراهة ما يثبت إلا من ذلك التوجه، فحفظت بسقوطه قال في التتم، فعلى هذا لا يسمى إطلاقاً كراهة أكثر، أو تحريم، فصدقه، والصلابة إذا أحببوا قبل غيبه، كما أنه قد شمس الأئمة، وغيره، بل عند شرب ذلك التوجه، بما لو كان إطلاقاً، كما إذا فلا كراهة من قوله (إذ ذلك) أو وقت الإحصاء قوله (وبإني تقديره) طاهر المذهب أنه ما بعد التماس قليلاً قوله (وهو ما شتمعل في الجسد الحج) ظاهره أنه إذا غسل عضو من جسده بغير حنية، وسحائه يكون مستملاً، والأصح أنه لا يكون مستملاً لعدم إسقاط تحريمه كما في البعر قوله (لرفع حدث) وإن لم يترك بذلك مريد، كوضوء لمحدث بلا رية إحصاء على الصحيح، ولم يذكر المصنف ما استعمل إسقاطه من بلى غسل معص أو غيره وموته، فإن بصير مستملاً لسقوط التحريم اتفاقاً، وإن لم يترك به حدث غيره، كما عرف أنه لا نجاسة، لا (شرب)، ولا (إلزام) بغير سقوط غرض، ورواها الحديث لأن معاد السقوط عدم رجوب الإحصاء، ورفع الحدث برفق، على المصنف قوله (الغربة) هي فعل ما يشب

فصد يستمال (الفرقة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء بيته) أي الوضوء
تقرباً بصير عبادة، فإن كان في مجلس واحد كره، ويكون الثاني غير مستعمل ومن الفرقة
عسل اليد، والغذاء، لم يرد فيه إقواء **باب** الوضوء قبل الطعام بركة) ويده يغمي للضم أي
الحنون، وفنائه يغمي الغمر طهر غسلها للرسوخ وهو مترسره، ولم يفصد الفرقة لا بصير
مستعمل كغسل ثوب، وإذابة مأكولة (وبصير الماء مستملاً بمجرد انفصاله عن الجسد) وإن
لم يصر ممسكاً على الصحيح، وسقوط حكم الاستعمال على الانفصال لضرورة التطهير،
ولا ضرورة عدم انفصاله (ولا يجوز) أي لا يصح ترصوه (بماء شجر وشعر) اكتمال امتزاجه

عنه، ولا ثواب إلا بالنية، به فيل للمرضى، ليس على أحسنه بحسب لا حقيقة ولا حكماً،
فكيفية بصير الماء مستملاً به الفرقة فداً، أما عمل في تحصيل السور، كما في الأولى فيجب
ذلك غير وده، (والا كان وجوه كدهه قوله: (تقرباً ليصير عبادة) أن يرد نوعاً من جنس
آخر رسم به الفرقة في بأسرها معاً يده الماء مستملاً قوله: (فإن كان في مجلس واحد) أي
ولم يؤد بالأول عبادة شرع التطهير لها، (والا فلا يكره قوله: (كره) أي وروى الفرقة ويكون
إداً، (والإسراف، حرام، ولو على شرط، في قوله لا بأس، (ومعناه أن الكراهة تحريمية قوله:
(غسل اليد للطعام لو منه) أي بقصد السعة، (والا فلا يستعمل قوله: (لا يصير مستملاً) بعام
إسقاط لرس، (أو إقامة دية، وذلك نوحاً نية التعليل لأن التعليل، وإن كان قوة، (لأنه لم يصب
العمل بل بدعي بالقول أيضاً، (والأصح أن حاشاء التبريد إذا لم يكره عليه حدث مستعمل،
فوضوء لخاصي بقصد إقامة المستحب، فإن الماء بصير به مستملاً قوله: (كغسل ثوب وإذابة
مأكولة) أي طاهرين، وقد فترا، (أن عرق الحمار طاهر، (وتنقذ إذا انقضى من الماء وأصاب
إتساراً لا يده، لأنه ظهر العبر، (ومقتضى هذا أنه إذا حشلهما تكون غسلهما طاهرة، وهي
مطهرة لعدم بوجوب الاستعمال قوله: (على الصحيح) هو ما عليه العامة، (ومخرج في الهداية،
وكثير من الكنف به المذهب، (كما في البحر ووجه ما ذكره المصنف بقوله: (وسقوط دفع
واحد الطحاري، (وبصير مشايخ طبع، (به لا يستعمل إلا في سفر، (ويظهر دأبه الخلاف،
لما إذا فصل ولم يتفرقه فحفظ على عضو آخر، (وحكى عليه من غير أن يأخذه يده على
الأول لا يصح غسل ذلك المصير بذلك الماء، (وعلى الثاني يصح غسله أن حشاه أسماء
الغسل على حكمي حشدهم فيها خلافاً على ثلاث روايات، (وقال مشايخ العراق: ثم يشت في
الاحتلاف، أصلاً بل هو طاهر غير ظهور عند أصحابنا جميعاً، (قال شيخ الإسلام في شرح
شامخ الصغير: (بعض المختار: عدا وهو المذكور في عمدة كتب محمد بن أبي حنيفة، (واحتاره
المختصرون من مشايخ ما وراء النهر، (وقال في المختصر: وقد صحبت نزيلات عن أنكل، (إنه
طاهر، غير ظهور، (إلا لاحتار، (رواية شاذة غير مأخوذة بها، (كما في صحيح الأئمة لكن يكره
شره (والمعنى به ترميزاً لارتداد النفس له قوله: (أي لا يصح) إنما مره بذلك لأنه، (وأنه

علم يكن مطلقاً (ولو خرج بنفسه من غير غيره) كقوله من الكرم (في الظاهر) استثنى به
 عند قبي بأنه يجوز بعد غيره. فلهذا لأنه ليس لخروجه بلا غيره تأثير في شيء نظيف، وصحة
 معنى الاسم عنه وإنما يرجع إليه في الدلائل، أثره في الماء المتعلق بظهور الحصة الحقيقية
 (وجود شرط الاتفاق) وهي سامي أخرى، الحصة بخروجها مع الحاصلات وهو مضمون في
 الصلابة لعدم حصة محصورة بأخصه المحدث وتحدث أمر شرعي له منكم بالحصة لصح
 الصلابة معه وغير الشائع لإثبات أنه محصورة فلا يمكن إلحاق غيرها بها (ولا) بطور
 التخصيص (بمعناه زال طبعه) وهو الإضافة والاسلام والإبراء (بالطبخ) وهو مختص

على معيّن لا يملك عدم أصحته، إيت بعد هذه التحليل وقد حان الصحة والمقصود الآن
 قوله (بمعناه شجر) الحرمان به مطلق اسباب كالكرم، وورق البهديا، فونه (أو شجر) بالمشبة ما
 يشبه الشجر، فيشمل جميع طوائف الأشجار كد من الهندسي قوله (لكمال امتزاجه) به رد
 على البرهان حيث قيل جواز رفع الحصة به، بأنه لم يكمل امتزاجه، وقيل فيه مناصب الشجر
 فونه: (علم يكن مطلقاً) لا يطلق عليه اسم الماء بدون قيد، قوله (أعترز به عما قيل بأنه الخ)
 قاله صاحب البهديا، ومنه عند البرهان، وبمعناه صاحب التنوير قوله: (لأنه ليس لخروجه)
 حلة أصونه (ولا يجوز الخ)، وأن سألته بذلك، فقلت: فكذلك أنت عنه، وقد في الحال يرمع إلى ما
 هنا قوله (أوصحة في الاسم) أي عدم هذه المطلق حيث لا يقال له ماء بدون قيد، وهو لا يزم
 لما قلناه لأنه إما كان لا يستمر إذا لم يمتزج بخلاف اسم الماء حله فونه (وإنما صح الخ)
 جواب سؤال حادثة أن الأمام رضي الله تعالى عنه أثبت المحدثات بالمطلق من (قوله الحصة
 الحقيقية) فمقتضاه أن يجوز المذهب بالمعنى من (بالإلزام) لا لا يفي، وحاشا للجواب
 بالمتن، والبيان الفقرة، قوله (الظهور التجاسة) متعلق بربط الخ، والأثر في التعبير ينبغي قوله
 (لوجود شرط الإنفاق) معنى صحيح، وهو حله فونه (وهي تنهي) الأولى تكثير التفسير كما
 هو في صحيح قوله (بغير وجهها) أجاد لتبسيطه، وهو متعلق بشامه، قوله (وهو متعلق في
 الحكاية) أي شرط الاتفاق الذي هو سامي قوله: (العدم تجاسة محصورة) أي حتى يحتم
 بمبها بانتظامي قوله (ولحدث أمر شرعي) مدخل جواباً ثالثاً (قوله (له حكم التجاسة) أي
 الحقيقة من هو أعظم لأن لا معنى من قبله قوله (قوله محصورة) وهي إما الماء المطلق، أو
 حله، وهو مورد، قوله (ولا يجوز الوضوء الخ) الخسر من الوضوء، من جميع أنواع المياه
 ذلك لم يصح به قوله (وهو طرفة، والسيلان) اقتصر بما فيها من الشرح، وهو ظاهر لأن
 الأخيرين لا يكرهان من ماء البحر المالح، ثم هذا من المصنف ليس على ما بين من قوله طبع
 بها لا يقتضيه الطاهر، لا يرجع المحدث، وأنه في رتبة سألنا أنسال الاقتراح بخلاف ما
 بقصد من الطاهر، فإنه لا يمتنع به رده إلا إذا خرج عن رده، وسأله، فالجواب فيها ثابت،
 ونسبة المصنف بينهما مدركة أفاده السد، وغيره قوله (بالطبخ) قول به لأنه لو تغير وصف

ويعلى لأنه إذا برد ثخن كما إذا صاح بما يقصر به النضاج كالسحر وصلح به ثخناً وإن بقي على الرقة جاز به الموضوء، ولما كان نقيب الماء يحصل بأحد الأمرين كمال الإمتزاج عترب الشاة أو الطبخ بها ذكرناه من ثلثي، وهو علة التمتع بقوله (أو بقلية غيره) أي غير الماء، (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المحالط بغير طبع ذكر ملخص ما حواه المحققون صابطاً في ذلك فقال: (والعلية) نحصل (في مخالطة) الماء شيء من (الجمادات) فطهرات (بإخراج الماء عن رفته) فلا ينحصر عن الثوب (و) إخراجها عن (سيلانه) فلا سيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما إذا بقي على رفته وسيلانه فإنه (لا يضر) أي لا يمنع جوف الوضوء به (تعمر لوصافه كلها بجماده) حاله بدون طبع (كزعفران وفاكهة وورق شجر) أما في البخاري وصلح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحلل الذي وغضنه فافقه وهو محرم بناء وسدر وأمر قس بن عاصم حين أسلم أن ينتحل سماء وسدر

الماء نحو الحمص، أو الباقلا بدون طبع بأن أثر فيه يثقل، ولم يذهب رقة الماء، فإنه يحور الموضوء به، كما لو ألقى فيه زاج، وهو رقيق كذا في الثانية قوله: (لأنه إذا برد ثخن) قد علمت أن لا يبرح ولو بقي رطباً قوله: (ولأن بقي على الرقة جاز به الموضوء) وإن غير أوصافه ثلاثة لأنه مضمود للمبالغة في الفرص المطلوب وهو الطاعة واسم الماء باقي وفرداء معاء وهو الشاهير ولما حوت الماء في أصل البيت بالماء المعني بالسدر، وإلخرض قوله: (كامل الإمتزاج الخ) الأول في التفسير أن يتوفاً. وقد كان نقيب الماء يحصل بأحد الأمرين الأول كمال الإمتزاج بعترب لبناء أو الطبخ بها ذكرناه، والثاني علة التمتع فنعاً من الأول شرع في بيان الثاني، وهو غلبة التمتع فقال الخ قوله: (كمال الإمتزاج) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، وقوله: بعترب البنات منطلق بكماله. وقوله: أو الغنيم عطفت عليه، وقوله: بها ذكرناه، مراده به بحر الحمص والعدس مطلقاً، وما يقصد به التثنية إذا صار الماء به ثخناً، قوله: (باختلاف المخالط) فإنه نارة يكون جامداً ونارة يكون متاعاً موافقاً للماء في أوصاف أو مخالطاً، كما يأتي موصبه قوله: (بغير طبع) الأولى حذف لأنه الأول المفروق منه قوله: (في ذلك) أي في الغلبة قوله: (الطاهرة) أما التحصه متجسس القليل منه مطلقاً، والكثير إن طهر أحد أوصافها قوله: (وأما إذا بقي الخ) عبارة لعل في ذاتها أهدى، وأحد قوله: (لا يضر غيره أوصافه) محله ما لم يصح به كذا الزعفران إذا كان يصح به، وما لم يحدث له اسم آخر قال في الفتنة: ولو ربح أترعمران في السماء وأمكن الصبح به منع، ولا لا اه وقال في الدر المختار: فهو جامداً فيتحلته ما لم يزل لاسم كنيته نساها قوله: (بدون طبع) الأولى حذف لأنه الموضوع قوله: (بماء وسدر) قد يقال: غير نحر السدر لا يلبس عليه لأن المضمود به التثنية واغتر به نحر الأوصاف، ولا كذلك غيره. ويقال في الحديث الذي بعده كذلك

واغتسل ثوبه بثلث بقاء فيه أثر المحس وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل ويغسل رأسه بالمحضم وهو جبب ويجزئ. بذلك (والغلبة) تحصل (في) محافظة (المانع) بظهور وصف واحد) بدون فقط أثر حضم (من مانع له وصفاً فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالمثلين له اللون والغضيم) فإن لم يوجد أحده الرصود وإن وجد أحدهما لم يجز كما لم كان شيئاً له وصف واحد لظهور وصفه كمنع الطبع ليس له إلا وصف واحد (و) قوله (لا راحة له) زيادة إيضاح لعلمه من بيان الوصفين (و) الغلبة نوحه (بظهور وصفين من مانع له) أوصاف (ثلاثة) وذلك (كالمثل) له لون وحضم وريح فأني وصفي منها ظهراً منها صفة للرصود، ولو اوجد معها لا يفسر لثمة (والغلبة في) محافظة (المانع الذي لا وصف له) يحال الماء بلون أو طعم، أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالإستعمال كم يتغير له طعم

قوله: (بقاء فيه أثر العجين) قد يقال إنه لا يتح الدعوى لعلمه أنه لا على تغير جميع الأوصاف، وكذا يقال فيما بعده، والحكم مسلم قوله: (كمنع لطبخ) مثله الفرق فإن ما فيها لا يحال إلا في النظم كماء الرود، فإنه لا يخالف إلا في الريح قوله: (لا راحة له) فيه أنه يشم من صفه راحة المصومة قوله: (تكون الغلبة بالوزن) وهذا الإختار بحري فيما لو ألقى الماء المستعمل في تمغني، أو أحسن الرجل فيه على ما هو الحق، وإنما ما في كثير من انكتب من أن الحنبلي إذا أدخل يده أو رجله في الماء صد الماء فني عن رويته نجاسة الماء المستعمل، وهي رواية ثالثة، وأما على المختار للفتوى فلا، قل في البحر: فإذا عرفت هذا فلا تتأخر عن الحكم بصحة موضوع أي والغسل من المتساقط الصنل الكاشة في المدارس، والنبوت إذ لا فرق بين استعمال الماء خارجاً، ثم صبه في الماء المطلق وبين ما إذا تغمس فيه، فإنه لا يستعمل منه إلا ما نساقت عن الأعماء أو لاقى الجسد بقطر، وهو باسبة نيافي الماء قليل، وينبغي عليك حمل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الصحيح لا الصحيح، فإنه صل أنه يجوز الوضوء، والغسل من المتساقط المختار ما لم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل أكثر، أو سار ولم يغلب على ظنه ونزع نجاسة فيه ونسائه فيه قوله: (جوز به الوضوء) ظاهر أنه يجوز بالكل ويجعل المستعمل مبدلاً لثمة قوله: (حلت فيه نجاسة) فيه أنه لا لو تغيرت أوصافه بطول المكث، وكان باقياً على طبعه فهو مطهر لأنه باق على خلفته الأصلية ولو صار تخيباً لا قوله: (وحضم وقوعها بقياً بالغ) ولو شك بجوز ولو وجد، متناً لأنه قد يكون بسبب ظاهر حاله، أو بطول المكث، والأصل بالطهارة: ألا يلزم الاستدلال لقول عمر لما سأله ابن الحارث عن حوض أثراً عليه فقال: يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع؟ فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه: يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا انقضى إذا قدم إليه طعام ليس له أن يسأل من أين لك هذا؟ قوله: (وهذا في غير قليل الأرواث) أي

ولا لون، ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء التردد المنقطع الرائحة تكون) المنقبة (بالوزن) لعدم التمييز بالمصرف لضعفه (فإن احتفظ بطلان) مثلاً (من الماء المستعمل) أو ماء التردد الذي انقطع رائحته (يرطل من) الماء (المنقطع لا يجوز به الوضوء) لعلمية الغلبة (وبعكسه) وهو لو كان الأكثر المطلق (جاء) به الوضوء، وإن استويا لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية، وقال المشايخ: حكمه حكم الممسوح (و) القسم (الرابع) من السبا (ماء نجس، وهو الذي حلت) أي دسئت (فيه نجاسة) وعلم وقوعها يقيناً، أو بظنة الظن وهذا من غير قليل الأوثان لأن معفو عنه كما سيذكره (وكان) الماء (واكلاً) أي ليس جارياً (وكان قليلاً والقليل) هو (أما) مساحة محله (دون عشر في عشرة) بذراع العامة، والذراع يذكر ويؤث، وإن كان قليلاً وأصابته نجاسة (فنجس)، وإن لم يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) وأما إذا كان عشراً في عشر بموسم مربع، أو ستة وثلاثين في مدور وعصفه أن يكون بحال لا تنكشف لمرضه بالعرف منه على الصحيح، وقبل يقتر عصفه بذراع، أو شبر ملاً بنجس إلا يظهر وصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخ

نجاسة الماء برفوع النجاسة فيه محله في غير قليل الأوثان وإن وقع في الأيمل قوله: كما ستذكره) أي في محل البئر قوله: (بذراع العامة) صحيح فاعينان ذراع المساحة لأن المكان من المسوحات، وقال: في الهداية المفتوى على اختيار ذراع الكرياس نوسمة تلامس على الناس، وذراع المساحة سبع فضات مع كل فضة أربع قاعة، وأما ذراع الكرياس ففي الكافي وملا مسكين أنه سبع فضات فقط، ونقل صاحب الدرر أن المفتي به ذراع المساحة وأنه أكبر من ذراع اليوم فالعشر في العشر بذراعنا اليوم ثمان في ثمان بالمساحة قوله: (والذراع يذكر ويؤث) اقتصر في المنزلة على الثأيت قوله: (وإن كان قليلاً لبح) لا حاجة إلى حد الزيادة قوله: (أو ستة وثلاثين في مدور) هذا القدر إذا ربيع يكون عشراً في عشر، وفي المثلث كل جانب منه يكون درجه خمسة عشر ذراعاً وربعاً وخمساً قال الزيلعي وغيره: والمبرة بوقت الوقوع فإن نقص بعده لا نجس، وعلى العكس لا يظهر، وهي البحر عن السراج الهندي: الأشبه أنه يظهر قوله: (بالعرف منه) أي بالكفين كما في القهستاني، وفي الجوهرة وعليه الفتوى قوله: (وبه أخذ مشايخ بلخ) ولم كان لنجاسة جرم فلا فرق بين موضع الوقوع وغيره، وبين نجاسة ونجاسة ويصفي تصحيحه كما في النسخ، وهو المختار كما قال العلامة قاسم، وعليه الفتوى كما في العصاب قوله: (هو المفتي به) وهو قول عامة المشايخ غلبة، وهو قول الأكثر وبه أخذ نورل وعليه الفتوى كما في شرح الطحاوي وحقق في البحر أن هذا التقدير لا يرجع إلى أصل بحثه عليه، وأن طاهر الرواية عن الإمام، بل عن الثلاثة كما قاله الإمام الرازي: التفرع إلى رأي المستعمل، فإن غلب على من أنه كثير لا يؤثر فيه النجاسة، فهو كثير ولا

توسعة على الخناس، والتفدير يعتبر في غير هو للمعنى به إلا بأس بالوصوء والشرب من تحت بوضوح كونه في نواحي الفار ما لم يعلم نجسه، ومن حوله يحدف أن يكون فيه قشر، ولا ينفير، ولا يبيد أو يسلخ عنه، ومن الغير التي تالمى فيها الدلاء، والجرار العنق، وتحملها الصغار، والإمام، وبمسها الإستائون بأيد دسة ما لم ينقن النجاسة (لو) كان (حارياً) نظف على (أكدة) (وظهر فيه) أي لجاري (أثرها) فيكون نجساً (والأثر طعم) النجاسة (أو لون أو ريح) لها وجود على النجاسة بأثرها (و) النوع (الخميس ماء مشكوك في طهوريته) لا في طهارته (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكلت لهما أثراً لا يمكن لأن السرة للام كما ذكره في الأخبار إن شاء الله تعالى (فصل في بيان أحكام السور) (والماء القليل) الذي بينا قدره بدون عشر في عشر ولم يكن جارياً (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما أبقاه بعد شربه يسمى سوراً بهمز حيد، ويسمى الاسم لبقية

فهو قليل كما على ما حصة فينبغي إن لم يجد غيره يعتبر في كل مكلف عنه إذ المفرد مختلف، وكل مستعمل مأمور بالتعوي، وليس هذا من الأمور التي يجب فيها على المعنى غلبه استشهد كما في التبع، فإن لم تدرت أن زهم فيها وزهم أساءهم ولا فلا قوله: (ولا بأس بالوضوء) هذا ما مرع على أن الماء لا يجس إلا بالمعلم بوقوع النجاسة، وغبة الفظ قوله: (من حب) بالحاء المهملة المدية، والكرامة عذراً يقال إن عذري حب وكرامته بهذا المعنى قوله: (ومن حوض يخاف أن يكون فيه قعر)، ولو كان متبراً مبتأ لأن ذلك قد يكون بطاهر، وقد يكون بالسكت قوله: (وتحملها الصغار والأساء) - صههم لأنهم لا يعلمون الأحكام فغيرهم، ومن يعلم أولي قوله (المستائون) أي أهل القرى، وفي الفاموس للمستاق الرادق كالرمدى له، ولم يذكر غير ذلك

تنبيه: لا عبرة بالمعنى، وحده على الأوجه لأن الاستعمال يقع من المصطلح لا من المعنى، وغير لو كان بحال نوبسط يبلغ عشر في عشرة، فهو كثير، وفي الفهستاني إنه الأصح، والعمر على خلافه لكن قالوا إن الإنسان يجرز له العمل، بالقول الضعيف في خاصة نفسه إذا كان له، وأي مل بتحديث الثالث صحته، وإن لم يقل به أمامه كما ذكره السيدي في شرح الأنبياء، قوله: (فيكون نجساً) أي المحالط للنجاسة فقط لا جميعه أماء، لسيده قوله: (لأن) للصورة للآدم في أحكام منها السور وحل الأكل وحرمة، والرق، والبحرية، أما في انشب فالصورة للآب لكن، ولد تشريفة له شرف في الجملة، والله أعلم وتستغفر الله العظيم.

فصل في بيان أحكام السور

قوله: (والماء القليل الخ) قانوا ولا يسمى سوراً إلا إذا كان قليلاً، فلا يقال لشو النهر المشروب منه سوراً قوله: (بهمز حيد) أما السور بدون حمزة الناء المحيط بالبلد، ولجميع

الطعام، والجمع أسأر، والفعل أسأر أي أبغى شيئاً مما شربه، والعت من سار على صر فياس لأن لباسه مستر، ونظيره أجبره، وهو جبار (الأول) من الأقسام سؤر (ظاهر مطهر) بالإتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه أهمل) ليس بعده نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أشرب، وأنا جائش فأشربله النبي ﷺ فيصح فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والمائض والحنف، وإذا نتجس منه شرب الماء من فوره تنجس، وإن كان عندما تردّد البراق في فمه مرات وألفاء، أو ابتلعه قبل لشرب فلا يكون سؤره نجساً عند أبي حنيفة، وأبي يوسف لكنه مكروه لعدم محمد بعدم طهارة النجاسة بالبرق عند (أو) شرب منه (فارس) فوق سؤر لفارس ظاهر بالإتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالإبل، واليغر، والنم، ولا كراهة في سؤرها إن لم تكن جلالة تأكل النحلة بالقتل وهي في

أسوار كنود، وأنوار مصباح قوله: (البقية للطعام) الذي في المستعفى، والمهستاني من المغرب أنه استعير لمطلق البقية من كل شيء، قوله: (والفعل أسأر) يقال أسأر كأكرم وسأر سمع به، أبغى، وغبب كما في القاموس ويقال إذا شربت فأشتر كأكرم قوله: (أي أبغى شيئاً مما شربه) لا ساجية إليه قوله: (والعت من سار) يوزن خطاب قوله: (لأن لباسه مستر) إلا أنه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافاً لتجدد في القاموس فيجوز لقياس قوله: (وإذا نتجس منه) كان شرب خمر أو أكل أو شرب نجساً أو فاه ماء، نعم قوله: (فلا يكون سؤره نجساً) ما لم يكن شارب طويلاً لا يستوعبه اللسان، فسؤره نجس، ولو بعد زمان كما في شرح التوير.

تنبيه: يكره أن يشرب سؤر غيره إلا أحد منه لذة إلا الزوجين، والسيد مع أمته، وهذا يكره خلافاً للأمر إن وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الحيوان ملتحياً، وبالأولى كراهة تنكيس المرأة في الحمام بالشرط المذكور قوله: (لكن مكروه) أي تنزيهاً مراعاة للصلاب قوله: (أو شرب منه فارس) لفظة يقع على الذكر، والأنثى، ويسمى قاله للأشرف مرة قوله: (فإن سؤر لفارس ظاهر بالإتفاق) أما عندما يظهر لأنه مأكول عندعاء، وأما عند الإمام فلا ن لجأه متولد من لحمه وهو ظاهر وحرمة للتكريم لكونه آلة للجهاد فصلت حرمة كحرمة لحم آدمي إلا ترى أن له حلال بالإجماع، كما في التبيين بل صح وجوه من القول بحرمته قبل موته بثلاثة أيام، وعليه الفتوى، وذكر شيخ الإسلام، وغيره إن أكل لحمه مكروه وتربها في ظاهر الزاوية، وهو الصحيح كما في مجمع الأنهر قوله: (على الصحيح) ونيل نجس سقاء صاحب مئة المسلمي، وقيل مشكوك كسؤر الحمار قوله: (من غير كراهة) وروى الحسن عن الإمام أنه مكروه كله قوله: (كالإبل واليغر) أدخلت الكاف الظهور مأكولة فنحرم قوله: (ولا كراهة في سؤرها) لأن يتولد من لحم طاهر فأخذ حكمه قوله: (إن لم تكن جلالة تأكل النحلة للجلد)

الأصل السورة وقد يكتفى به عن المذونة، فإن كانت حلالاً فصولها من القسم الثالث مكررة (و) القسم (الثاني) سؤر (تجسس) نجاسة غلظة رقيق خففة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال، ولا يشربه إلا مضطراً كالسب (وهو) أي السؤر التجسس (عما شرب منه التكليب) مبداه فيه ثلث صيد، ومائيه وجبره سا رزق الدارقطني عن أبي هريرة عن أنس بن مالك في الكذب بلغ في الإماء أنه جعل ثلاثاً أو مضمياء أو سبعا (أو) شرب منه (الخنزير) نجاسة عليه لقوله تعالى: ﴿فإنه وحش﴾ (أو) شرب منه (شيء) بمعنى حيوان (من مباح البهائم) احتراز به عن مباح الطيور، وسببها، والصيد حيوان يحل صيدها منتهى عادي عمدة (كالقهد والمذقبة)، والصبيغ والنمر والسبع والهر، لقوله تعالى: ﴿منها ما لا يضر﴾ (أو) شرب منها (القسم (الثالث) سؤر (مكررة استعماله) في النزهة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهة فيه، ولا يكره عند عدم إيماء لأن ظاهره لا يحوز المصير إلى التيمم مع وجوده (وهو سؤر الهرة) الأهلية لسقوط حكمه لاجتماع إيقاعه بطلا الطواف المنصوص عليه فخره رحمته إنها ليست بنجاسة إنها من الطوائف عليكم.

أي فقط فإن كثرت نخط وأكثر علما ظاهره، فلا كراهة في سؤرها كما في الجوهرة قوله (وقد يكتفى بها عن الصدرة) بكسر الدال ولا تمكن غائط من آدم والمذونة اسم لفتاة الدار، وكانوا ينفرونها فيه فسميت باسم طونها قوله: (وقيل خففة) محل اختلاف في غير التكليب، والخنزير أما هما فمغلطان افتدأ، ثم التفتيح، والتخفيف إنما يظهران في سؤر العائنان قوله (أي لا يصح التطهير به) دفع به توهيم زيادة عدم الحل وهو بجانب الصحة كما مر قوله: (ولا يشربه إلا مضطراً كالسب) لكن لا يشرب منه، ولا يأكل منها، إلا ضر ما يقسم به الله كما أعاده العلامة نوح قوله: (إنه يغسل ثلاثاً لمخ) وما ذاك إلا لاجتماعه وتعدد عندا فتسبح، ويكون إحدا من التراب قوله: (لنجاسة عنه) لم يغسل نظره في الكلب لما أن المصنف به أنه طهر العين قوله: (من مباح البهائم) سببه بهائم لانهام الأمر عليها، أو لانهام أسرها حينما قوله: (وسببها حكمها) أي في القسم الثالث قوله: (مختلف) تقطع يرد الشريعة خلاف المصنف قوله: (في الملهارة) تنبيه بها بعد أنه لا يكره في شرب وطبخ وليس كذلك قوله: (كراهة تنزيه) ما ذكره من الصحيح وذهب أبو يوسف إلى أن سؤر الهرة يحرز شربه، والضرر به من غير كراهة قوله: (ولا يكره عند عدم العلم) إلا نسب الصبيغ قوله: (الضفاد) والاختلاف إنما هو في الكراهة، فإن أبا يوسف لا يقول بها كما مر قوله: (بعض الطوائف) لإضافة الذين قوله: (المنصوص عليه) ذكر باعتبار المصنف، إليه لقوله: (إنها من الطوائف) بيان الضرورة المستفظة حكم الجماعة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة، وهو اسم جنس يسم الذكر، والأنثى، والطوائف جمع الذكور، والطوائف جمع الإناث، وجمعه جمع ومن يغفل لمحاورته لمن يغفل ذال في القاموس.

والطوائف، قال الأثرمدني حديث حسن صحيح، ولكن بكره سورها شرباً على الأصح لأنها لا تتحلى من النجاسة كماء غصص صغير يده فيه، وحمل إصمالة النبي ﷺ لها الإثاء على زوال ذلك الوهم بحمله بحالتها في زمن لا يهضم نجاسة معها بنجس تناوله والهرة البرية سورها بحسن لفقه علة الطوائف فيها، وبكره أن تلحس الهرة كف إسمان، ثم يصلي قبل ضلعه، أو ياكل بنية ما أكلت منه، إن كان شياً يجد غيره، ولا يكره أكله لتلقفه بالضرورة (و) سؤر (الدجاجة) بتثليث ابدال وتاؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والأنثى والدجاجة الأنثى خاصة، ولهذا لم حلف لا يأكل لحم دجاجة لا بحث بلحم الديك وبكره سؤر (المخللة) التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة مفارها من نجاسته وبكره سورها للشك فإن لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حبست فلا يصل منفارها لقدر (و)

الطوبى العادم بخدمك برقر رعابة له، قال الكلام على التشبيه، غلبا بعضهم بنى ادم من الطهارة كأنها خدمة لهم قوله: (حسن صحيح) على حذف العطف أي أنه من إحدى الرتينين قوله: (ولكن بكره سورها شرباً) عند عدم العلم بحالتها أما إذا علم حلتها من نجاسة وغيرها فثبت حكمه قوله: (كماء غصص صغير الخ) فإنه مكرره، والظاهر أنه إذا علم طهارة يده يتبين أن تنفي الكراهة قوله: (وبكره أن تلحس الهرة كف إسمان الخ) مقيد بحال التوهم فاما لو كان زائلاً فلا كراهة وكذا يقال في أكل سورها وشربه كما بهاء ذلك ابدال قوله: (للضرورة) أنه به أنه لم يجد غيره والأكره له كالأغني فلا بد لا فرق ذكره بعض الحفاظ، قوله: (والدجاج مشترك) ويفرق بينه وبين واحد بالآ، كتمر، ونعرة وبضي وبضة قوله: (والدجاجة الأنثى خاصة) هذا اصطلاح الفقهاء بديل ما بعده، وهذا من المصنف، فلفظ اصطلاح بلفظ فارق في الوهم قوله: (وبكره سؤر المخللة) لا حاجة إلى هذه الزيادة والمخللة بالحاء المعجمة، وتشديد اللام المرسله قال شيخ الإسلام في مسوده 'هي التي لا تعلق، في البيوت، فلا تتحلى من نجاسات بواسطه التماس الحب، فمفارها لا يخلو عن قدر غشيت الكراهة لاحتمال حتى لو تبين ذلك عند شربها كان سورها نجساً اتفاقاً وأما محل الكراهة عند جهالة الحال برهان، وكذا الحكم في إبل وبقر وختم جلالة فالأولى حذف دجاجة، وحرق الجلالة طاهر على الظاهر خالية وكره لبن الجلالة، ولحمها إذا أتن وتجنب ليرى الكراهة حتى يذهب عنه وقد وثقته أيام للدجاجة، وللشاة بأربعة، وللإبل والبقر بعشرة در في الاستحسان قال الحنوي: والدجاج لا بأس به لأن لحمه لا يتغير له، قوله: (التي تجول) أي تطوف أو تدور أذاته في القاموس في جملة معان قوله: (ولم يعلم طهارة مفارها) أما إذا علمت، أو ضلها فالحكم ظاهر قوله: (بأن حبست الخ) الحيس كما قال شيخ الإسلام أن تحبس في بيت، وتعلق هناك، فلا تمتد عنوات غيرها حتى تفتش فيها الحب وهي لا تفتش في عنوات نفسها عادة، فمن تفتش النجاسة له قوله: (للزوم طولها) أي والطوائف الذي هو العلة في هذا الباب لسقوط النجاسة في حقها ألزم قوله:

سؤر (سباع الطير كالعصفور والشمامسة والحدأة) والرخم والقراد، مكرره لأنها تعاطف الحشرات والحشرات فأشبهت للنداسة اختلاف حتى لو تبين أن لا نجاسة على سباعها لا يكره سؤرها، وكذا القبان نجاسة لحرمة لحمها كسباع الزواجم لكن طهارته مستحب لأنها تشرب منقارها، وهو عضو طاهر، وسباعها تشرب منقارها، وهو مثل لمعانها الجس (و) سؤر (صوت من البيوت) معناه دم سائل (كالمطهرة)، والحية والسمكة مكرره للزوم ملوثها، وحرمة لحمها النجس، ولا كذلك سؤر العقرب، والخنفس، والصدروس لعدم نجاستها ولا كراهة فيه (ر) القب (الرفع) سؤر (مشكوك) أي متوقف (في) حكم (مجهول) (وحرمة لحمها النجس) (الزواجم يسمى مع قوله: (فلا كراهة فيه)، ولو كانت من شاء قوله: (سؤر مشكوك) قال ابن تيمية: هذه النجاسة أم تروى من سباع أصلاً، وإما ردت لكثير من المتأخرين لعدم حصوله مشكوكاً وحصوله مشكوكاً، وسلامه بذلك التوقف في كونه يزيل الحديث، فقالوا يجب منعها مع التبع عند عدم الماء المطهر إيجاباً لإخراج من جهدة يفسد وليس معناه يحرم بحكم الشرع، كما فهمه شو طاهر القاسم فأكرهه الدهير لأن الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرناه، والقول بالتوقف، في مثل هذا لتعارض الأدلة دليل على عدم الورع قال الخطيب: وقد التجأت بحقيقة فإنه يرتبطا عند الإمام، وأبو يوسف للأدلة إنما حطفت قضاء كالحمل بخلاف النجاسة قوله: (أي متوقف في حكم مجهول) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (الأصح أن دليل الأشكال هو النجاسة في العمارة، وسؤر السقطير للنجاسة فإن النجاسة يرتبط في الدور ويشرب من الأواني المصنوعة، ويختلط الناس في ركوبه وأشبهه فهو من عدم إمكان نجاسته فسقطت نجاسة لعاءه للحرج لكن ليس فيه، كالمصروف في النجاسة لأنها أشد مخالفة منه لدخوله في النجاسة دون العمارة، ولو لم يكن به ضرورة أصلاً، كذا كالكلب من الحكم بالنجاسة بلا إشكال، ولو كانت المصروفة فيه، كالمصروف في النجاسة، في سقوط النجاسة بذلك، وحديث ضرورة من وجه دون وجه دليل بظاهره في مهورية سؤره للاحتياط، وعدم الحرج في ذلك عملاً بالدليلين فغير لإمكان إيجاب اللبس أوتى من إيجابها عند عدم الحرج قال في البحر والسعد أن كلا من عرق النصار، والسمكة مكرره إذا أصاب الثوب، أو كبد لا تنجس، وإذا وقع في الماء القليل من مشكوكاً أو في الشك في طهارة اللعاب والبرقي أي في ذنبها مسلطاً بالفتاوى وفي حاشية السؤر متعلق بالطهارة فقط، ولا شك في الطهارة لأن الماء طاهر بغير وقد خالط مشكوك في مهورته، وهو اللعاب، أو امرق فلا ينجس، بالثبوت، ولكن لو ثبت شكاً في طهارته فلا مشاء، حتى لو اختلط هذا السؤر بماء قليل حاز الوضوء به من غير شك لم يفسده، كما في مخنطة لعاء المصنوع من

إبر. قوله: (فلم يحكم الخ) أي فاحتج بما إلى التبع للتحقق بالرفع مظهر فيما قوله: (القلي

للم يحكم بكونه مطهراً جزءاً، وإمام يند، هه الطهريه (وهو سؤر ابنخل) الذي أمه أمك
(والحصار) وهو يصدق على الذكر والأنثى لأن إيمانه مظاهر على الصحيح، والشك لتعارض
الحديثين في إباحة لحمه، وحرمة، وإسفل منونه من الحصار فأخذ حكمه (فإن لم يجد)
المحدث (غيره) أي غير سؤر النفل، والحصار (نوضاً به وتيسم) والأصل تقديم الوضوء
لقول ربه عزوم تقديمه والأحوط أن يتوي للاختلاف في لزوم تليه في الوضوء سؤر الحصار
(ثم صلى) فيكون صلاته صحيحة بيقين لأن الوضوء به لو صح لم يضره التيسم وكذا
عكسه. ومن قال من مشابهة إذ سؤر أعجل نجس لأنه يشم البراء فتجسس شفتاه، فهو غير
سلط لأنه أمر موحوم لا يخلط وجوده، ولا يؤثر في إزالة النجاسة، ويستحب غسل الأعضاء
بعد ذلك باتناء لإزالة أثر المشكوك والمكروه (فصل في التحري) (لو اختلف) اختلافاً

أما أنا) ولا يكره سؤر ما أمه مأكولة كبيرة، ولأن وحش، وفرس ولا أكله إلا الثالث على
قول الإمام قوله: (لأن لصاحب طاهر) على لقوله مشكوك في طهريته قوله: (والشك) أي في
طهريته قوله: (في إباحة لحمه) روي أن أبا جبر قال: يا رسول الله أصابني الشك ولم يكن في
مالي ما أطعم أهلي الإنسان حمر، والله حرمت الحمر الأهلية، فقال أطعم أهلك من سمين
حريك. قوله (وحرمته) أخرج البخاري في عروة حبيب عن أنس أن رسول الله ﷺ جاءه جاء
عبد: يا رسول الله أكملت نجه فبكت، ثم أنه الثانية فقال: أكملت النحر فبكت، ثم أتته
الثالثة فقال: أكملت النحر، فأمر صادقاً بنادي في الناس أن يبع ورسوله بنهائكم عن لحوم
الحمر الأهلية، وفي رواية فإنها رجس فأكفنت القصور وأنها لضوء بالسهم والمسيور على أن
التحريم نعتها وقيل لكونها كانت جلالة، وقيل لأنها كانت حمولة القوم. وقيل لأنها أضيت قبل
نسمة المغنم، واهترس شيخ الإسلام هذا القول من أنه يقتضي التحريم، لا الشك لأن الأصل
بالمحرم حينئذ وصحح توجب التعارض بما قدمناه عنه قوله: (فإن لم يجد غيره) ولو العبر
مكروها فإنه مطهر بقا قوله: (نوضاً به وتيسم) عطف بالواو مجبنة لمطلق الاحتجاج ليعيد
التحريم في التقديم قوله: (يلزوم تقديمه) لأنه حاوحت الوضوء به أنه إمام لمطهر، وهو لا
يصح التيسم عند وجوده، فكذا ما أشبهه فيجب تعلسم الوضوء ليكون عدداً لئلا، وقت التيسم
قوله: (والأحوط أن يتوي) لضعف التحريم به عن المطلق بيقين تالية قوله: (ثم صلى) أي
يشم ليفيد أن الصلاة بعد فعلها، وهو الأصل قلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع
الكراهة ولا يلزم الكفر لأنه لم يصل غير طهارة من كل وجه، بل من وجه دون وجه فهو
كصلاة حتى بعد نصاحته، فإنه لا يكره فون الطهارة بانية بالنظر إلى قول لإمام مالك والشافعي
رضي الله تعالى عنهما. قوله: (ولا يؤثر في إزالة النجاسة) أي يبين وهو طهارة الماء قوله:
(فصل في التحري) هو تعريض الوسع والجهد لتيسير الطاهر عن غيره، وفي أوائل شرح مسلم
للنوعى توضح وتأخر، وتحري بمعنى ثم لما كان الاختلاط نوعين اختلاط ساذجة، واختلاط
حاشية الطهاري/م ٣

مجاورة لا مجاورة (أو إن) جميع إياه (أكثرها طاهر) وأذلها حصى (يتجرى بطهارة) والإغماس. فبد الأكثر لأنه يتجرى عند ساري الأرنبي والأنعمي أذل سرحها أو سرفها فيتجرى لفقد اسطهر قطعاً وإن وجد ثلاثة رجال ثلاث أواب أودعها حصى، ويتجرى لآل إياه حازت مبلانهم وحادنا (أو) كذا يتجرى مع كثرة الطاهر لإراد (الشرب) لأن السعلوب كالمدوم، وإن اغتسل إنا قد، ولم يتجر وتوضأ بكن وصلى صحت إن مسح في موضعين من رأسه لا في موضع لأن تقديم الطهر مزيل للحدث، وقد ثبت من ما لا يوافقه المظهر بقاى مع السحابة، وطهر بالفسل الثاني إذا قدم التحصى، ومسح سحلاً أسمر من رأسه، وإن مسح سحلاً بالعماس دار الأسمر بين الجواز لو قدم الطاهر، وعدم الجواز لتنجس السحلى، مأول ملافة لو أخر الطاهر فلا يجوز لشك حياطاً (وإن كان أكثرها) أي المختلطة بالمجاورة (نجساً لا يتجرى إلا للشرب) لتجسس كثتها حكماً للمالك فيهها عند علمه احتياج ويخرجها إسفي المذوات عند اسطهاري ثم ينسج (وفي) رحد (الكباب المغتسلية يتجرى) لا بعيد مغلغلاً أي (سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً) لأن لا خلف للشوب في سحر المبررة،

مجاورة، وكان الأول أشخ فدمه، وأسر الثاني، وذكره بفصل على حدة كغيب حكمه، نساً للآل قوله. (أو إن) من نوع بالفاعلية، وعلمه روم حصة معذرة على إياه السجوده للنفاء، الساكنين، وأصله أو أي يفعل به شعور فوته: (والأفضل الخ) يقد مثله فيما إذا كان الطاهر أقل قوله: (أن يمزجها) أي عند الطحاوي، أو يربطها أي عند عامة العلماء والمجاهد للحلاف قوله: (وإن وجد ثلاثة رجال) التضييد الثلاثة والرجال اتفاني قوله: (جازات مبلانهم وحدها) ولا يصح انفسا بعضهم بعض لأن كلاً لا يجوز الوضوء بما شجر، الأمر بكونه نجساً في حده بحسب شربة، فكان الإجماع حبر مختلج في حق السكوة: قوله: (ولم يتجر)، أي لفقد شرطه، وهو كثرة الضام، فلا مفهوم له، قوله: (إن مسح في موضعين من رأسه) مثل موضع قدر الربع وإنما كان هذا التفصيل في الرأس لأن باقي الأعضاء يمسح، فإذا قدم التحصى، فالتسب ثانياً بالطاهر تطهر، ويرتفع به الحدث، وإن قدم الطهر لرفع الحدث من أثر الأمر، مسح سحابة ولا يصح، تحصى الأعضاء بالفسل ثانياً بالتحصى لأن حينئذ فاقه لما يدل به السحابة وفاقه صلى بالتحامة، ولا بعيد قوله: (لأن تقديم الطاهر) أي معنى سبل المراض، قوله: (لو قد تنجس بالثاني) أي وهو فقد السطور قوله: (إن قدم التحصى) أي مرأى قوله: (لو قدم الطاهر) لأن تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الأعضاء، وهو فاقه للمظهر، ومن فقد صلى سحابة ولا إعادة عليه قوله: (لتنجس البلل) غلة لقوله: وعدم الجواز وقوله مأول ملافة تمنع بقرته لتنجس: أي أنه يزل حدث ثمرأس قبل ضم الوضوء، قوله: (فلا يجوز لشك احياطاً) يستغنى إلى التبع لمعناه المظهر قوله: (لا يتجرى إلا للشرب) وهو احتلقت لإداه، مأول

وانعاده يحلله الثواب، وإن صلى في أحد توبين منحر بالمسحاة أحدعما، ثم أروا صلاة أخرى مرفوع بحره على غير الذي صلى فيه ثم يفتح لأنه إحصاء الاجتهاد لا ينقص ينقله إلا في القبلة لأنها تحتل الانتقال إلى جهة أخرى بالتحري لأنه أمر شرعي، والنجاسة أمر حسي لا يعبرها طهارة بالتحري للردم الإعادة يظهر النجاسة بعد التحري في الثياب والأواني فمنع جودا التوب طاهر بالإجتهاد المضرورة لا يجوز غسله نجاسة باجتهاد مثله فتصعد كل صلاة بغسلها بالذي تحري بحاسنه أولاً وتصح بالذي تحري طهارته، ولو تعارض عدلان في الحل والحرمه ما أن أحمر عدل ما أن هذا اللحم ذبيحه مجوسية، وعدل آخر أنه ذكاة مسلم لا يحل لبثته على الحرمة بفنائر الخبرين، ولو أخيرا عن ماء ونهائرا بقي صلى أصل الطهارة

أصحابه في الصبر وهم عجب، أو اختلط رعبه أرفقهم قال بعضهم: يحري وقال بعضهم: ينظر حتى يبي، أصحابه وهذا في حال الاحتياط، أما في حال الإصرار، فإنه يحري مطلقاً ويقولوا قال مالك وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يحري لأنه واجد الماء قوله: (وإن صلى في أحد توبين الحج) وكذا لم تحري بناء ثم بعد اجتهاده إلى جهار، عبرة فالمرء لا اجتهاد الأول، ولا يعتبر الثاني قوله: (لأن إحصاء الاجتهاد لا ينقص) أي باجتهاد مثله، ولا يؤدي إلى عدم استغفار حكم، وفيه حرج عظيم كما في إنشاء، قوله: (لأنها تحتل الانتقال إلى جهة أخرى بالتحري) لأن المكلف به عند إنشاء جهة التحري لشغل رعباية الجهة حليفة، فمدل لا اجتهاد تبدل الجهة لا مدافاة قوله: (لأنه أمر شرعي) أي التحري الذي ينتقل به القبلة قوله (فلزوم الإعادة للحج) يحلوف القسنة، فإنه لم ظهر خطؤه بعد تحريه لا بعبه قوله: (بفائته) أي اللحم على الحرمة أي التي هي الأصل إذ حل الأكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وتعارض الخبرين لم يحقق الحل دفعت الذبيحة على الحرمة قوله: (بفنائر الخبرين) أي ناقطهما لاستوثقهما في الصدوق قال في الهداية، ولو كان المعبر بنجاسة الماء دماً لا يصل قوله كالصبي والمعتوه، ولا بسبب التحري، ولكن يستحب بخلافه العاصم لأن حرمه يدنو في الصدوق والكذب فيجب تحري طلباً للترجيح قال في القاموس الهنر مرق العراض هنر بهتر، وبالكسر الكذب، والداهية والأمر العجيب والسقط من الكلام، والمطافيه والنصف الأول في النيل اهـ.

تنبيه: مثل تعارض الخبرين اشك وقالوا: إن الشك على ثلاثة لغرب شك طراً هل هو أصل حرام، وشك طراً على أصل مباح وشك لا يعرف أصله، فلا أول مثل أن يجد ذكاة مذبوحة في بلد فيها مسلمون، ومحموس فلا نحل حتى يعلم أنها ذكاة مسلم لأن الأصل فيها الحرمة إذ حل الأكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية، فعبار حل الأكل مشكوكاً ولو كان الحالب فيها المسلمين حل الأكل عملاً بالذئاب المفيدة للحل، والثاني أن يجد ماء متغيراً،

فصل

في مسائل الأكل

والواقع فيها روث أو حيوان، أو فطرة من دم ونحوه وحكمها أن (تخرج البتر): أي ما زادها لأنه من إسناده الفعل إلى البتر، وإرادة الماء الحال بالبتر (الصغيرة) وهي ما دون عشر في عشر (بوقوع نجاسة) فيها (وإن قلت) النجاسة التي (من غير الأدوات) وقدر القليل (كقطرة دم أو) فطرة (خمر) لأن قليل النجاسة ينجس قليل الماء وإن لم يظهر أثره فيه (أو) تخرج (بولوع خنزير ولو خرج حياً) (أو) الحال أنه (لم يصعب فيه الجلاء) لنجاسة فيه (أو) تخرج (بموت كلب) فيد يموت فيها لأنه غير نجس العين عني الصحيح، فإذا لم يموت، وخرج حياً، ولم يعمل فيه الجلاء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أعني فيها) لروح ماء ومزج

واستعمل أن يكون فيه نجاسة، أو طول مكث بحور فتظهر به علماً بأصل الطهارة، والثالث مثل معاملة من أكثر ما له حرام لا تحرم بياسته حيث لم يتعلق حرمة ما أخذ منه، ولكن يكون حوقاً من الوقوع في الحرام كما في فتح القدير، فإنه أبو المسعود في حاشية الإشبيل.

فصل

في مسائل الأكل

هي كأصحاب فهو يهترى بعد بقاء ساكنة، ومن العرب من يقدمها على إثناء فتضجع هيرثان، فطلب الثانية ألفاً ووزنه أفعال، وعلى الأول أفعال من بار يلو سراً من باب قطع إذا حفر البؤرة بالنفس الحرة، ومناسبة هذا الفصل لما قبله ظاهرة لأنه من جملة المياه قوله: (والواقع فيها الخ) يصبح قرءته بالجز عطفاً على مسائل، وقوله: روث بدل منه، وبالرفع مبتدأ وروث الخ حرة، وعلى الأول فالمطف بفسري لأن مسائل لأبار هي أحكام مائها إذا وقع فيها شيء من ذكر. قوله: (ونحوه) من كل نجس، ولم مخفياً لأن الغليظ والخفيف في المياه سواء قوله: (لأنه من إسناده الفعل إلى البتر) فصلاً للمبالغة في إخراج جميع الماء، وقوله: (وإرادة الماء الحال بالبتر أشار به إلى أنه من إطلاق اسم المحل: وإرادة الحال منه. قوله: (لأنه غير نجس العين عني الصحيح) هو قول الإمام رضي الله عنه، وعندنا نجس العين كالخنزير، والفتوى على قول الإمام، وإن رجح قولهما كما في الفهر من ابن استحنة قوله: (أو موت شاة) هي اسم جرس يطلق على الضأن، ويسمى كما في الصباح، والمراد أن تكون كبيرة في الحيلة حتى لو كان ولد الشاة صغيراً جداً كان

بعبود ونجس، وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به مذهب من الصحابة من غير تكبير (أو) نزع (بانتفاخ حيوان ولو) كاذ: (صغيراً) لانتشار النجاسة (أو) نرح وجوباً (مأثراً) دلو) وسط وهو المستعمل كثيراً من تلك ستر يستحب زيادة مائة ولو مزج الواجب في أيام لو غسل الثوب المتنجس في أيام شهر وتطهر انثر بالمعصال لدلو الأخير عن فمها عندهما، وعند محمد بانعصاله عن الماء ولو غط في البئر بلفسردرة، وقال يشترط الانفصال ليداء الانفصال بالقاطر بها، وقدر محمد رحمه الله الواجب مائتي دلو (أو لم يمكن نزعها) وأثنى به لها شاهد أبو عبد الله بكثرة المياه لمجاورة الجنة، والأشبه أن يغدر ما فيها بشهادة وحلين لها حيرة بأمر الماء، وهو الأصح (ولو كانت فيها) أي البئر (دجاجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنزع (لزم نزع أربعين دلو) بعد إخراج الواقع منها، روي الترمذي بالأسعين عن

حكمه حكم الهرم. قوله: (لو موت آدمي فيها) مبني على غالب حال الميت من عدم خلوه من نجاسة ولا فقد من أن غسالة الميت التطيب مستغنية فقط عن الأمح. فإذا كان تغيباً لا يمزج به شيء، ولو قبل الفصل روي ذلك عن أبي القاسم الصغير كما في تفهيماني عن المحيط فاستشهد صاحب الدر الشهيد الطيف فقط فيه قصور، وما ذكره من التفصيل في المسلم إذا وقع قبل الفصل بنجس، ويعد لا مبني على العلب أيضاً ذكره بعض الأصاغل، قلت، أو ذلك مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حيث وصحح أيضاً، وقد فرغ أهل المذهب فروعاً على كل منها قوله: (وتنزع بانتفاخ حيوان): أي دموي غير مائي وكذا لو تمسح أو تمسح شجرة، أو ريشه. قوله: (ولو صغيراً) كحلمة وقال بعضهم: يزوج عشرة دلا. وليس قوي. قوله: (وهو المستعمل كثيراً في تلك البئر) هو ظاهر الرواية، ويكفي من أكثر الدلو ونزع ما وجد وإن قل قوله: (ولو مزج الواجب الخ) وكذا لو مزج القدر الواجب مرة واحدة. قوله: (وقال يشترط الخ) أعاده، لذكر دليله ونعرة الخلاف تظهر فيمن استتر منها قبل انعصاله عن فمها يكون نجساً عندهما طاهراً عنده. قوله: (وقدر محمد رحمه الله الواجب مائتي دلو) هو الأصح وجزم به في أكثر، والمبني وفي الخلاصة وعليه اتفقوا، وهو المختار كما في الاختيار، ووجهه في النهر وبعده العمري، ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة قوله: (أو لم يمكن نزعها) لعنة تبع الماء حتى لم يمكن سد منابع الماء من غير عسر لزم، ثم مزج كما فعل في زمزم، كما في غاية البيان قوله: (وأثنى به لها شاهد أبو عبد الله بكثرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر، قال الحلبي: فعلى هذا لا ينبغي أن يعني بالمائتين مطلقاً، بل ينظر إلى غائب أبو البلد لكن في البئر أن القدر بالمائتين مخرج على الذاب، فيمكن هو المعتبر لانقياطه نظيفاً، وفضلاً للوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر، في العشر قوله: (والأشبه): أي بقواعد الغنة لكونهما تصليب

يبي سعيد الحميري في المدحاجة، وما تاربها عطش حكيها، ونسحب الزنادة إلى حمير،
أو سنين ثمان روي عن عطية والشعبي (وإن مات فيها فأرة) بالله، (أو نحوها) كمنصور،
ولم يفتح (لزم مزج عشرون ذلوا) حد يشربون فنزل أسير وشعر الله عنه لم يزل، سنت في
البشر وأتمحت من مدحتها أربع عشرون ذلوا، ويستحب التوبة، إن تلتكس لا احتساب زيادة
العالم المذكور في الأثر بمعنى ما تارب به من حوسط (وكان ذلك) المزج (شهادة بالبشر،
والقلوب والرشاء) وليكن (ويبد المستغنى) روي ذلك عن أبي موسى والحسن، لأن حديث
هذه الأشياء كانت بحاجة الله فكانت شهادتها بغيرها، وما يدرج، كالمهايا وفي الحمير
تخلطها، وشهادتها صريحة لإبريز شهادتها لزيادة أمانها، مما يدل على روي عن أبي
يوسف أن الأربع من القيران، شعارة واحدة والحمير كذلك الحاجة إلى شبع والعشيرة فاشهادة
وقار محمد الثلاث إلى الحمير كاشفة كانت كالكلام، وهو ظاهر لا ريب، وما كان يبر
المارة وشهادته وحكيه - كما نأراه، وما كان يبر الهرة والكلب كحكمته حكم الهرة في موضع
فأرة، وهو، فهذا كله، ويدل الأثر في الأكثر (ولا تنجس بشر بالبركة) هو ليليل، والنت
ويبر يبر من حد سبع (والزورث) لغرس النمل، والحمير في حد هذه (والخشى) يكر
الشاة وحيد الأغلة، ليقول من مات صرعه، ولا فرق بين البشر والبشر، والحدوث في

الشهادة المطلوبة بغيره السيد عزداً قوله (بلى حمير) هو المذكور في الجامع الحمير قال
في الهداية وهو الأصل، أنه لأن الجامع المنبر أسر انصبغ، فالمذكور فيه هو الخروج
إليه، قوله (أو سنين) هي رواية الأصل قال في شرح المنجم وهو لا يبره قوله (بعد
إخراجه) والحمير في الواقع من حيث هو لأن الشرح فله لا يبره لأنه من المدحاجة إلا إن
تعد إخراجه كحشمة، أو عرقه بحشة تعد إخراجه، أو بحيث يبرج القدر الحاجة،
وتعبر الخشنة والخرفة سناً لطهرة البشر كفي شرح قواعد (لا احتمال زيادة الخ) بين
الأصل الحديث المذكور، بمعنى في المارة إذا وقعت في شرح عشرون ذلوا، أو ثلاثون
رواه السمرقندي بالثبت، وأولاً حد التشير فكان الأثر، وهو العاشرون ذلوا، أو ثلثون
الثالث في الأكثر فكان مستنداً ثلاثاً، انقطعت الرواية بعد.

فروع: في الحاجة حلة الأدي، أو نحوه إذا وقع في الماء إن كان معار يظهر بعد،
وإن كان دونه ولا يفسده، ولو سقط القدر بغيره من الماء لا يفسد، وهو قول الأهدى والمارة
وعروضها نجس في أشهر الروايات بغير الماء، والنوس، ويون، وبعض جزوه لا يفسد
لنعد لا حفران عنه انتهى، وفي الشربلالة من العيص لا يصح أن البشر لا يحسنون
لقارة، قوله (في ظاهر الرواية) الأولى أن يقد في التصحيح قول ظهر الرواية كما ذكره.

المصحح، ولا فرق بين الرطب والبس والصحح المكسر في طهر الرواية لتسبول الضرورة، فلا نجس (إلا أن) يكون كثيراً وهو ما يستكثره الناظر) والغليل ما يستقله، وعابه الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو من بكرة) ونحوها كما صححه في المبسوط (ولا يفسد) أي لا يجس (الماء بخره حياضاً) بالخروء بالفتح واحد الخروء بالضم مثل قروء وقروء وعن الجوهري بالضم، كجند وجود، والنواو بعد الراء غلط (أو) لا يجس بخره (عصفور) ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والأوز) والحكم بظهوره استحسان لأن النبي ﷺ شكر الحمامة، وقال: إنها أوكرت على باب النار حتى سلمت فجارها الله تعالى المسجد مأواها فهو دليل على طهارة ما يكون منها، ومسح ابن مسعود رضي الله عنه حر الحمامة عنه بأصبعه، والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا، واختلف التصحيح في طهارة خروء ما لا يؤكل من الطيور ونجاسته مستقفاً (ولا) يجس شاة ولا الثامعات قوله: (الخروء) بالفتح الخ في الغاموس والخروء بالضم العلوة ج خروء وخروء وكذا في المصباح، كما ذكره، وقوله والواو بعد الراء تنج أي كتبها بعد الراء في المفرد على الأصح (يموت

الخرخي أن الثروت، والمستفت من البر مفيد مطلقاً قوله: (ونحوها) الأولى التذكير إلا أن يعود على المذكور كله. قوله: (غير الدجاج والأوز) مطلقاً البطل قوله: (لأن النبي ﷺ الخ) ولأن المصدر الأول، ومن بعدهم أجسموا على اقتناء التحامات في المساجد حتى في المسجد المحرم مع الأمر بظهورها فدل ظاهره على عدم نجاسته. قوله: (ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر إلا أنه صححه بصفة قوله: (واختلف للتصحيح الخ) قال في الخاتمة: ووزق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لتعذر الاحتراز عنه، ثم قال بعد ذلك: ووزق سباع الطيور بفسد الثوب إذا فحش، وفسد ماء الأواني ولا يفسد ماء البئر الخ.

تنبيه: قال في النهاية: الاستحالة إلى قمام لا ترجب نجاسة فإن سافر الأطعمة ففسد بطون السمك، ولا نجس له لكن يحرم الأكل في هذه الحالة للإبقاء لا للنجاسة، كاللحم إذا أثنى يحرم أكله، ولا يصير نجساً بخلاف السمك، واللبن والدسم، والزيت إذا أثنى لا يحرم، وكذا الأشرة لا تحرم بالغير كذا في البحر، ويضرب على سرمة أكل اللحم إذا أثنى للإبقاء للنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في القبلو المصرية لما ذكر، ولم أره صريحاً وفي تذكرة الحكيم داود عند ذكره السمك قال: وانفقته الشهير بالفسيخ رديء يؤلف السدود والقولنج والحما والنفهم الجص، وربما أوقع في السمك الربيع، والسلي ويهزل الخ. قوله: (على الأصح) الخلاف في غير السمك، أما هو فلا يفسد المائع إجماعاً.

ما) بمصر حيوان (لا دم له) سواء البري والبحري (فيه) أي الماء، أو المائع، وهو (كشمك) وضفدع) مكسر الدال أنفع، والفتح لغة ضعيف، والأثنى ضفدعة والبري بفسد، إن كان له دم سائل (وحیوان الماء) كالسمكة، وكلب الماء، وخنزير، لا يفسده (ومو) وهو كيار الرموغ وحده بقذ، وقد يسمى به النفس في بعض الجهات، وهو حيوان كالفراد شديد التنن (ولباب) سمي به لأنه كلما دب أب أي كلما خرد وجع (وزنبر) بالنسب (وهغوب) وحفص، وجراد، وبرغوث، وتعل كقوله ﴿إِذَا وَقَعَ الْمَاءُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِهْهُ ثُمَّ لْيَرْعِهِ فَإِنْ فِي أَحَدٍ حَتَّاجُهُ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شَدَاءٌ رَوَاهُ الْإِسْهَارِيُّ زَادَ لَهُ دُلُودٌ وَانَّهُ يَنْفَى حَتَّاجَهُ إِنْ دِي فِي الدَّاءِ وَقَوْلُهُ ﴿إِذَا سَلَّمَ كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ رَغَمَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ

قوله: (لا دم له): أي سائل فالمضغ عدم السيلان لا عدم أصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائل لا ينحس فهستالي قوله: (فيه) قيد تعاقبي حتى لو مات خارجه، وألقى فيه يكون الحكم كذلك. قوله: (والبري بفسده) هو ما لا ستر له بين أصله. قوله: (وحیوان الماء) اتخذ الفاصل بين المائي والبري لأن المائي ما لا يعيش في غير الماء. والبري ما لا يعيش في غير البر، واحتلف فيما يعيش فيها فقال قاضيخان في شرح الجامع الصغير: أنه يفسد وفي المجنبين غير الماء كالطير والأوز إذا مات فيه لا ينحس، والأوجه الأول. قوله: (لا يفسده) لكن يحرم شربه لأن الفوس نعان. قوله: (وقد يسمى به النفس) هو البق ملقة مصر. قوله: (في بعض الجهات): أي الأماط وهو الشام. قوله: (لأنه كلما دب أب) ربما يتوهم أن الإسم مركب من الفعلين والذي ذكره بعض المحققين أنه مشتق من الذب، وهو الطرد لأنه يطرد. قوله: (وزنبر) بضم الزاي رايه أنواع شتى جسمها حكم واحد. قوله: (وهغوب) يقال للذكر والأنثى ولذكر وعقربان، وأنثاء عقربة عينها في وسط ظهرها، ولا تفسر مينا ولا ثامنا حتى يتحرك روي أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «من قال حين يصبح آمين ثلاثاً لله ثلاثاً من شره خلق ثلاث مرات لم تصره عقرب حتى يمسي، ومن قالها حين يحسب لم تصره حتى يصبح» قوله: (إذا وقع اللباب المنيح) وجه الدلالة منه أنه لو كان موته ينحس ما وقع فيه لم يأمر ﷺ بغسسه لأنه يفضي إلى موته فيه لا عطائه لا سيما إذا كان الشراب سقراً فيموت من ساعته وفي تنحسه إتلاف، والشارح لا يأمر به، بل صرح النهي عنه. قوله: (ولأنه ينفي جتناه الذي فيه الداء) قال بعض الفضلاء: فأنزل ذلك الجناح فوجدت الأيسر.

فخرج: لا تنحس المائع وفوق سعة خربة من بطن دجاجة، ولا وفوق سحله من بطن أسها، ولو كانت رمية ما لم يعلم أن جنبها قدراً لأن رطوبة المخرج ليست سحله، وقيل

حاجات فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه (ولا ينجس الماء (بوقوع آدمي) ولا بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالإبل والخنزير، والنفس (إذا خرج حياً ولم يكن على بدنه نجاسة) مبقية ولا يسير إلى مدبر استعمال أربابها على أفعالها (ولا) يغسل الماء (بوقوع بقل وحمار وسباع غير) كدفر وشاهين وحنطة (و) لا يغسل (بوقوع) كسبع وفرد (في الصحيح) لجهله بهما، وقيل يجب مسح كل شيء لحداد برطوبتها عليهما (وإن وصل لعاب الوافع إلى الماء أخذت الماء (حكمه) طهارته ونجاسته وكراهته، وقد عذره في الأصل مدح بالحس، والمشكوك، وجوباً ويستحب في المكروه عدد من الدلاء أو طاهر، أو قبل عشر من (ووجود حيوان ميت فيها) أي البئر (بنجسها من يوم، وليلتزم عند الأعلام مطلقاً (ومتنع) بنجسها (من ثلاثة أيام وليليها إن لم ينعم وقت وقوعه) لأن الانتعاش دلتل تقادم العبا فيلزم إعادة صلوات ثلثة أجرة إذا نزل منها وهم معدون أو غسلوا من حنابة وإن كانوا مفرطين،

سبعة المرفة ثم وجهه من مخرج نعلي، والأول فاس قول الإمام، والثاني فاس قولهم، ومضى على الأول فاصريان، وعلى الثاني حاجات العلامة قوله (بوقوع آدمي)، ولم جاً أو حائضاً، أو بعداء انقطع بهما، أو كذا قوله (ولا ينظر الخ) لا عمل طهرتها من وجهها، كثيراً فمن شك هذا مع الأصل، وهو العبرة نظراً على عدم شرح، كذا في المنع قوله (ولا يغسل الماء بوقوع بقل وحمار ولا يسير حياً) لأن بداهة «حريبات مدبر» بأنها مبقية إنما استعملت رأياً لا تغيير بحدة بالدلت كذا في الدرر، وهذا كله عند عدم حصول نجات ما دثر إلى الماء، وأما إذا وصل إليه عدد مدبر حكمه عند قوله، «وإن وصل لعاب الوافع الخ» يعرف كل شيء كلفانه، بإحد الماء حكمه أيضاً على المدح، كذا في البئر الممتنى، قوله (والمشكوك) صرح به المحققون من أهل المدح، ودلت الحاشي بالشرك المشكوك والنقص من عدم الطهارة وإن مفرط من حيث الطهارة فإذا لم يزع رسا بغيره، وانصلا به وحده لا تجري، مخرج كذا قوله (ويستحب في المكروه عدد) أي من غير تغيير في الأصل أي نزع عدد، وكذا يقال في الماء، قوله (وقبل عشرين) عن محمد كذا موضح في مخرج لا صرح أهل من العشرين، لأنه أقل ما جاء به الشرع من المضاد بعد، وهذا النزع لشكك القلب لا لتغيير حتى لو نزل منها من غير نزع حار قوله (ووجود حيوان الخ) قيد بالحيوان لأن عمره من النجاست لا حاشي فيه التفصيل ولا الخلاف بل ينحصر من وقت نزولك فقط، والامر بالمحو، المسمى غير المسمى كما هو قوله (ومتنع) ربما لأن كان متنعطاً، أو تنصاعاً قوله (إن لم يعلم وقت وقوعه) عبارة غير مودة بدل وقوعه، وهي الأولى، وقد عدم العلم لأنه إن علم، أو ضي فلا شك، ويعبر الحكم من رقة بلا خلاف، قوله (لأن الانتعاش دليل تقادم العهد) وأدى حد التقادم في الانتعاش، وسبعة ثلاثة أيام لحصول ذلك في مظهرها غالباً إلا ترى أن من دفن بغير صلاة بنفس على قبره، ثلاثة لا بعدها، وعدم الانتعاش دليل على

أو غسلوا الثياب لا عن نجاسة، فلا إعادة إجتماعاً وإن غسلوا الثياب من نجاسة، ولم يتوضأ، فهو، فلا يلزمهم إلا غسلها في الصحيح لأنه من قبل وجدة النجاسة في الثوب، ولم يدر وقت إجتماعها، ولا يعيد صلاته اتفاقاً هو الصحيح، وقال أبو يوسف ومحمد يحكم نجاستها من رأت العلم بها، ولا يلزمه إعادة شيء من المداومات، إلا غسل ما أصاب ماؤها في الزمان الماضي حتى يستغفروا من روعته، وإن عجز الأذى غسلها قبل يلغى للكتاب، أبو يعقوب بن الحرثي، وقال بعضهم سأل شافعي وإن وجد ثوبه من أذى من آخر يومه، وفي عدم لا يجد شيئاً لأنه يصيبه من الخارج

فصل في الاستبراء

هو فلع النجاسة من الماء، ومن التلح التقليل نحو الحجر (يلزم الرجل الاستبراء)

فمن عهد مدثر بن عيسى، وثمة لأن ما دون ذلك ساعات لا يقطع، وثمة نجاسة الثياب، ووقع الشك في المزيل، ونيفس لا يرد بالشك، قوله: (فلا إعادة إجتماعاً) ثم ورد في ذلك، وللصحف وهو الظهور من الحديث، والحديث، ووقع الشك في التلح، وهو إعادة غسل الثياب وإعادة لا يطل بالشك، قوله: (ولا يعيد صلاته اتفاقاً) لا يتجدد على غير الإجماع لأن فيه أذى يوجب مع الغسل الإعادة، ولا على ثوبهما لأنها لا تخرج من غسل الثياب أصلاً، قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد: يحكم نجاستها من وقت العلم) يجوز أنه سقط فيها عدل من العلماء، أو ألقه أريح، لو بعض الاستبراء، أو الضيق، أو الطيوة حكى عن أبي يوسف أنه قال: كان قولي كقول الإمام إن كنت جالساً في بيتك، وأبليت حذيتك في حفرها سبعة أطرافها من البر، فرجعت إلى قول محمد، قوله: (فإن عجز عن الآن صلاتها) ثم بعد العلم بالنجاسة، قوله:

(بيع شافعي) لأن الماء إذا بلغ قلبي لا يجس عند بنود، يظهر أثر، قوله: (لأنه يصيب من الخارج) بخلاف المني حتى أن الثوب إن كان مما يلزمه هو وغيره، يوجب، فيه حكم المني والمني، ذلك ما روي الحسن، الحكم بالانحصار فيما رأى على ثوبه نجاسة لم يشأ من فرطه، أما الباسة فيبني أن يتحرى ذلك إجماعاً، وكذا هذه ما لا يثبت أن يقال إنها بإصابته تلك الساعة بعد بسبها إلا أن يكون الزمان محملاً ليسبها بعد الإصابة، وهو تفصيل حسن، قوله: (فصل في الاستبراء) لا يخفى حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى، كما في العناية وهو من اللغة مسح موضع، أو غسبه بماء مطلقاً، والنحو ما يخرج من البطن وقال الجاهل، وأنشأ إذا أحدث أو غفر، وقال الأزهري: مسح من الشجر ممسح يقطع بفال صوت الشجرة، وأجبتها واستبرأها إذا قطعها لأنه يقطع عنه الأذى، أو الحجر، أو قبل من السجدة، وهي الأرض المرتفعة والمستزعم بها، أو لأركانهم، ولحافهم عن

غير باللائم لأن أقوى من الواجب لغزوت الصحة بفوته لا لغزوت الواجب، والمراد طلب المرأة المنخرج من أثر الرشح (حتى يزول أثر البول) - زوال البلب الذي يظهر على المعبر بوضعه على المنخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أي الرجل ولا تحتاج المرأة إلى ذلك بل تنصب قليلاً ثم تستحي واستتر الرجل (على حسب حاله) أما بالمشي - أو التمشيع، أو (الاضطجاع) على شفة الأيسر (أو غيره) بنقل أقدام، ووكسر، وعصر ذكره يرفق لاختلاف عادات الناس فلا يفيد شيء. (ولا يجوز) أي لا يحس (له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لأن ظهور الرشح برأس السيل مثل تقطره يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس إلا ضمّاً واحداً وهو أنه (صفة) مؤكدة للرجال، وإنشاء للمواظبة التي (من) عليه، ولم يكن واجباً لترك عليه السلام له في بعض الأوقات، وقال عليه السلام: (من استحجر فليجتزئ ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج)، وما ذكره بعضهم من تعبيه

ذلك الموضع، والفرق بين الاستنجاء والاستبراء، والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزونية، من أن الاستنجاء استعمال المجرى، أو الماء والاستبراء خل لأقدام، والركن بها، ونحو ذلك حتى يستقي بزوال أثر البول، والاستنقاء هو التناوؤ، وهو أن يذلك الأحجار حول الاستنجاء، أو بالأصح حول الاستنجاء بالتمام حتى يذهب الرخصة فذكره هذا هو الأصح في الفرق بينهما. قوله: (ينحو الماء) ظاهره أنه يكفي فيه المالحات، وهو الذي يعينه كلامه الأثر والظاهر خلافه ويحترز. قوله: (التقليل بنحو الحجر) أنه يذكر التقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باقي حتى لو دخل الماء التقليل نجسه. قوله: (الاستبراء) بالهمزة، قوله: (غير باللائم) أي العمدة من يلزم وفي الشرح بالزوم وهو أولي وإن كان الماء واحداً كما قاله السيد. قوله: (لأن أقوى من الواجب) حتى كان تركه من الكسائر. قوله: (والمراد طلب الخ) أنه أن السيس، وإنشاء فيه للطلب، ويصح جعلهما للمبغمة وهو الأبلغ. قوله: (حتى يزول أثر البول) خصه لأن النجاسة أن يباخر أثر البول، ولا عاقبات كذلك إذ لا فرق. قوله: (ولا تحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لا يحتاج مطلقاً وعصره. قوله: (وعصر ذكره يرفق)، وما قيل أنه يجذب الذكر بعد مرة بعد أخرى فيه نظر لأنه يورث الرموس، ويصير بالذكر كما في شرح السكاك. قوله: (فلا يقيد بشيء) فإن في المفسرات: متى وقع في قلبه أن عذراً طاهراً جاز له أن يشحز لأن كل أحد أعلم بحاله، ولو عرعر له الشيطان كثيراً لا يفتن إليه بل ينصح مرجه وسرورونه بالتمام حتى إذا شك حمل البول على ذلك التوضيح ما لم يبقين حلاله كذا في التوضيح. قوله: (وهو أنه ستة مؤكدة) وقبل يستحب في النقل. قوله: (المواظبة التي) أي في غلب الأوقات بديل ما بعده. قوله: (ومن فعل هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أنه اسم الإنشاء في الحديث يعود إلى أصل الاستنجاء، لأنه لا يتم الاستدلال إلا بذلك، ويحاربه أنهم ذكروه ذنباً على استحباب الإيتار، فاسم الإنشاء يعود إلى الإيتار. قوله: (وما ذكره بعضهم الحج)

إلى فرض، وغيره فهو نؤم. وأما ليدناه (من نجس) لأن الوبع ظاهر على الصحيح، والاستنجاء منه باعة، وقوله (يخرج من السبيلين) جرى على المالب إذا نواصب المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالخارج، ولو كان قبضاً أو دماً في حق العرق (حوار). الصلاة منه لإجماع المتأخرين على أنه لو سأل عرفه، وأصاب فوبه، وبذنه أكثر من دوسم لا يمسح جوار الصلاة، وإذا جنس في ماء قليل نجسه، وقوله: (ما لم يتحلوز المخرج) قيد للمعينة المستحاة، ولكونه مسوئاً (وإن تجاوز) المخرج (وكان) (الله تبارك وتعالى) (قدور المخرج) لا يسمى استنجاء (ووجب إزالته بالماء) أو المائع لأنه من باب إزالة النجاسة، فلا يكفي التحجير بمسحه (وإن زاد) المتجاوز (على) قدر (المخرج) كالتفلي وهو عشرون فراطاً في المتجسد، أو على قدره مساحة في المائعة (افترض غسله) بالماء، أو المائع (ويفترض غسل ما في المخرج عند الاختلال من الجنابة والحيف، والتفليس) بالماء المطلق (وإن كان

وهو مذهب السراج، فإن جعله أقساماً خمسة أربعة فويضة من المبيض، والعماس، والجنابة، والرماع إذا تجاوزت النجاسة مخرجها، وكان المتجاوز أكثر من قدر الدرهم، والحاس مسنون إذ كانت مقدار السراج في محله ذكره السيد قوله: (فهو توسع) أي زيادة على الضمان. قوله (يخرج من السبيلين) خرج به حدث من غيرهما كأنوم، والقصد بالاستنجاء منه دفعه، كما في الفهستاني. قوله: (إذا لم يلبس المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالحارج) قال في المصنوعات بقاء عن الكبرى: موضح الاستنجاء إذا أصابه نجاسة قدر الدرهم، فاستعمر بالأحجار ونم يغسله ويديه هو المتجاوز لأنه ليس في المذنب العروي فصل فصار هذا الموضوع مخصوصاً من سائر مواضع الحدث حيث يظهر من غير غسله. قوله: (ولو كان قبضاً فوجهاً) أشار به إلى أنه لا فرق بين المعتاد وغيره في التصحيح حتى لو خرج من السبيلين دم، أو نقيع يظهر بالأحجار كما ذكره القزلي، وهذا الكلام إنما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر، والكلام هنا في الأهم فيحصل بأحد القسمين. قوله: (وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح، والمتحجر، (فإنه مائع فلا يتجر). قوله: (ما لم يتحلوز المخرج) يحس به المخرج، وقد حوله من المخرج ذكره ابن أمير حاج عن الرافعي، والشرع يقتضي، ويجمع على التخرج كتب وأسباب صحيح حقة الدر الذي يمسح به. قوله: (وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز وحده جديداً، وعد محمد يستريح ما في المخرج، وكذا فيما إذا كانه فرض، وبما حصل أن المخرج له حكم الماطن عندهما حتى لا يعتد ما فيه من النجاسة أسلاً، ولا يذم، وعد محمد له حكم المظاهر حتى إذا كان ما فيه، ابتدأ على قدر الدرهم يذم، ويض ما فيه إلى ما في جسده لاتحادهما في الحكم، وبفعلها يؤخذ كما في الشيب، وصحة في المصنوع، وذكر ابن أمير حاج عن الاختيار أن الأسود قون محمد. قوله: (فلا يكفي الحجر بمسحه) أظهر فلا يكفي مسحه بالحجر. قوله: (ويفترض غسل ما في المخرج) أي

ما في المخرج قللاً) يفظ فرضة غسلة واحدة (أو) يسن (أن يستجني بحجر متق) يذ لا يكون جسداً كالأجر ولا أمداً كالعقيد لأن الإلقاء هو المقصود، ولا يكون إلا بالمضغ (ونحوه) من كل طاهر مزيل بلا ضرر، وليس متفوفاً ولا بحرماً (والفضل بالماء) المطهر (أحب) بمصرط الطهارة حتى غلبها، وإقامة اليد على الرية الأكدر لأن الحجر مثل، والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والأفضل) في كل زمان (فتجتمع بين) استعمال الماء والحجر) مرناً (يسح) لتدرج (ثم يسيل) المخرج لأن الله أنشأ على أهل فيه ما يسهلهم الأحجار منه فكان الجمع سنة على الإحلال في كل زمان، وهو الصحيح، وعمله تقوى

إزالة ما في المخرج بنفسه قوله: (اليسط فرضية غسله) عمله لفعله بغيره، وهذا بعد احتراض غسله في هذه الاستسالات، وقد لم يكن عليه شيء، وهو كذلك، ولا ينافيه ذكرهم أنه في من السيل لأن المسبوق بـ (فرضية) لا منه قوله: (ونحوه من كل طاهر بالغ) كالخمر، وهو الغسل اليس، والرباب، والخلفاء المائية، والجلد، المعبر بال في التجدد، وكل شيء طاهر غير ممنوع بعمل عمل الحجر له، ومن يهود، ثم أني به حاشطاً فتصبح به أو من الأرض إجراء كما عده عمر رضي الله تعالى عنه، والبراء حاشطه المملوكة له، أو المستخره، ولو وفقاً كما أفاده السيد قوله (أحب) أي أوصى من الحجر وحده روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يسوء من أراد السكّن أن يستغيب بالماء من أصحابهم ذلك رسول الله ﷺ كان يفعل، روى الترمذي، وقال حسن صحيح. قوله (والمائع غير الماء مختلف في تطهيره) حاشطه أن من يقول: طهيرة وهو لتجديد بمرور بجمواز الاستسقاء، وهو الذي يبيده كلامه أول التمدن قوله (في كل زمان) روي. الجمع أيضاً هو منه في رواية أنه في الزمان الأول فأدب لأهم كانوا يعمرون. قوله (لأن الله أنشأ بالغ) هكذا ذكره الأصحاب، وهو مروي عن أن عباس، وسنن صحيح، والذي رواه أبو ثوب، حشر من عند الله، وأبو مالك لم يزل به رجال، يحسن أن يظهر، وقال رسول الله ﷺ: أي حشر الأعداء إن الله قد أنشأ عليكم في ظهور فما ظهوركم قوماً تنوضاً للصلاة، وتغسل من الجنابة، وتستجني بالماء، قال هو داكم ففعلكم، وسنن حسن، قال في الفتاوى، وأخرجه الحاكم، وصححه ابن، وليس في هذه رواية في الجمع تبعاً لا يحسن. قوله (فكان الجمع سنة) تحرير على ما فهم من قوله أنه مخرج شرعاً، والأفضلية ترجع إلى كثرة التور.

تليه - محل ذكره الماء أحب، أو سنن الجمع به، وبين المعبر قبل الإجابة، أما بعد إحصاء الماء فلا بد من شيوخ النجاسة، فيكون فرضاً من باب إزالة النجاسة كما إذا أصابه نجاسة أقل من المخرج كان غسلها منه مبدأ بالشر شخص صار فرضاً لأنها تسح بأول إصابة الماء، قوله (في كل زمان) بيان ما قبله

(ويجوز) أي يصبح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو يأتى الحميم بين الماء، والحجر في الفصل (أو الحجر)، وهو دونهما في الغضل، ويحصل به أثنى وإن تفاوت الفصل (والأثنى إلقاء الفصل) أي المقصود (والعدد في) جعل (الأحجار) ثلاثة (مستدوب) قوله عليه السلام: من استجر فلينثر لأنه يحتمل الإباحة، فيكون العدد مبدوياً إلا أنه مؤكدة لما ورد من التحريم لقوله ﷺ: «من استجر فلينثر من قبل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فإنه محكم في التحريم» (فيستجي: مراد المثل بثلاثة أحجار) يعني يكامل عددها ثلاثة (تدبياً) إن حصل للتظيف أي الإلقاء (بمونها) ولما كان المقصود هو الإلقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الأكمل فقال: (وكيفية الاستنجاء) بالأحجار (أن يمسح بالحجر لأول) (وإذا) (من جهة المقدم) أي اغتسل إلى خلف وبالتالي من خلف إلى قدم؛ ويسمى إداً (أو بالثالث من قدم إلى خلف) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصبة مدلاة) سواء كان صبيغاً أم شاة خشية تلويثها

قوله: (والأثنى إلقاء الفصل) فلم لم يحصل الإلقاء بثلاث يزاد عليها إجماعاً لكونه هو المقصود، ولم سمى الإلقاء الواحد واقتصر عليه حاز لما ذكر. قوله: (في جعل الأحجار ثلاثة) متعلق بمحدود، صفة العدد أي العدد السكاني، وأشار به إلى أن له في الماء ثلعهما، وهو الثلاثة، (والأمة) بفتح الهمزة، (بالأثنى) قوله: (فيكون العدد مثبوتاً) لا يظهر تفرعه على ما قبله إلا معونة من المقام، ويكون تقدير الكلام أنه يحتمل الإباحة والوجوب فسيرتك، حالة وسطى، (وهو الاستنجاء) (ولو قال: لأنه يحتمل التدب لكان أظهر. قوله: (فإن محكم في التحريم) أي لا يحتمل التأويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه. قوله: (يعني يكامل عددها ثلاثة) لا حاجة إلى هذه العبارة. قوله: (ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الأكمل) قال الشيخ كمال الدين من الهام عند قول الهدية: لأن المقصود هو الإلقاء فيجوز أنه لا حاجة إلى التفتيد بكيفية من المذكور في الكتب نحو إسنائه، بالبحر الأول في الشاة وإداؤه في في الصبيغ، وفي المسمى المقصود الإلقاء فيخار ما هو الأبلغ، والأسلم من زيادة الموت، كما في الحديث وثالث السرخسي لا كيفية له، والقصد الإلقاء كما في أسراج قال امرئ القيس وهو الأوبى في الخل. قوله: (وكيفية الاستنجاء) أي في الرجل قال لمن أمر حار بنبي أن يستني من الرجل المجبوب، والخصي فيلحقه بالإمرأ، ويضي أن يكون الخشي في حكم الرجل. قوله: (وبالثالث من قدم إلى خلف) ذكر ابن أمير حار عن المغيرة الغزنوية أن يسح بالثلاث الجواب ينتهي بالجواب الأيمن، ثم الأيسر، وهذه الكيفية في محل الغائط، وأما ذميتها في الغسل فهو أن يأخذ ذكره بشماله مازلاً به على نحو الحجر، ولا يأخذ واحداً منهما يمينه وإن اضطرر إلى الحجر بين عقبيه، وأمر الذكر بشالته فإن تعذر أسلاك الحجر يمينه، ولا يحركه لأنه مأخوذ من العكس هو، وتعنه الزاهدي بعد نقله بأن في إسالك الحجر بين عقبيه مثلاً مخرجاً، وتكلاً بل يستنجي بماء، أو سموة، (ولا فيأخذ الحجر يمينه، ويستنجي يساره

(وإن كانت غير مدلاة بتدني من خلف إلى قدام) لكونه يبلغ في التنظيف (والمرأة بتدني من قدام إلى خلف خشية تلوث فرجها ثم) بعد المسح (يفسل يده أولاً) أي ابتداءً (بالماء) اتقاء عن نشوب جسده الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يملك المحل بالماء بأصبع أصبع أو أصبعين) أي الابتداء (أو ثلاث إن احتاج) إليها فيه (ويصعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرها) تصعيداً قليلاً (فهي ابتداء الاستنجاء) ليتحلل الماء النجس من غير شروع على جسده (ثم) إذا غسل شيئاً (يصعد بنصره) ثم يختصره ثم للصبابة إن احتاج ليستمكن من التنظيف (ولا يقتصر على أصبع واحدة) لأنه يورث مرضاً ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد يختصرها وأوسط أصابعها معاً ابتداء خشية حصول اللزقة) لو إلتفات بأصبع واحدة قريباً

يريد أنه يكفى السر، ولا يريد بكم السر^(١)، قوله: (خشية تلوث فرجها) قال ابن أميرحاج هذا إنما يتم في حق من لها فرج مفراد. قوله: (يفسل يده أولاً) هكذا وقع هنا والذي ينسب شرح عليه السيد يدعي بالتثنية، وجرى على كل طائفة من المذهب ورود في حديث مبسوط بهما، والمراد أنه يفسلهما إلى الفرسفين. قوله: (ثم يملك المحل بالماء) الذي هي المصبرات، أنه يسح موضع الاستنجاء بطن أصبع مراراً أو بفسل الأصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي منها من المحل، ولا يملك بالأصابع من أول الأمر لئلا يلوثر المحل، ثم يصب الماء فيلحظ، ويصب الماء على المحل يرفق، ولا يضرب بحتف، كما في المصبرات، ولا يشترط عدد للمراتب على ما هو الصحيح من تنويع ذلك إليه، ويصب الماء قليلاً ثم يزيد ليكون أظهر كما في الخلاصة. قوله: (إن احتاج إليها) وإن لم يحتج فلا تحرز عن زيادة التلوث، ولا يزيد على الثلاث لأن الضرورة تندفع بها، وتنجيس الظاهر به ضرورة لا يجوز كما في المحبذ، والاختيار في المعلقة الفرعية، ويغسل بالكف والأصابع إن كانت النجاسة غامضة، أو بالأصابع إن كانت نازة المفعلة أو أقل ذكره ابن أميرحاج وحاصله أنه يفعل ما يحتاج إليه ولا يزيد على قدر الحاجة قلوا ولا يدخل أصبعه في حيزه تحرزاً عن نكاح اليد ولأن يورث البسور ما قيل أنه يدخلها فليس بشيء. كما في الفهستاني عن شرح الطحاوي. قوله: (ويصعد الرجل الفخ) أي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم أنه لا يصعد بل يرفعهما جملة كما في النهشتاني والسراج. قوله: (ثم للصبابة إن احتاج) إليها علم هذا الشرط مما تقدم قريباً. قوله: (ولا يقتصر على أصبع واحدة) ولا يستتبي ظهور الأصابع، أو رؤسها لأنه يورث الباسور كما في الفهستاني، وثلاثاً تركن النجاسة في شقوق الأصابع كما في الإيضاح. قوله: (والمرأة تصعد بنصرها الفخ) ذكر الفرماني في شرح المعلقة المشية عن المرغيناني أنه

(١) يوجد هنا زيادة في بعض النسخ ونسبها لابن أميرحاج: ولم أر لهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأصابع في الذكر اهـ.

وجب عليها الفصل، ولم تشر والملاء لا تستحي بأصابعها بل براحة كفه خوفاً من إزالة لعمرة (ويبلغ المستحي في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقف بعدد لأن الصحيح تفويده إلى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين، أو غلبة الظن، وقيل بقدر في حق الموسوس بسبع، أو ثلاث، وقيل في الإحليلين ثلاث وفي المقعدة بخمس، وقيل بسبع، وقيل بعشر (أو) ببالغ (في إرخاء المقعدة) ليؤذي ما في الشرج بقدر الإمكان (إن لم يكن صائباً) والصائم لا يبالغ حفظاً للصوم عن الفساد ويحترز أيضاً من إدخال الأصبع مبتدئاً لأنه يفسد الصوم (فإذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (فصل) يده ثانياً وتشف مقلبه قبل القيام لتلا شحوب المقعدة شيئاً من الماء (إذا كان صائباً) ويستحب لنبر الصائم حفظ الشوب عن الماء المصنوع.

بكتفها أن تحمل براحتها هو الصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السجود هو قول العامة وقيل تستحي برؤس أصابعها لأنها تحتاج إلى تطهير فرسها الخارج ولا يحصل ذلك إلا بروس الأصابع ورجعه ابن أمير حاج قال: والإسماح موعوم لأنه فيما يظهر إنما يكون بالإدخال في الفرج انداخل.

تمة: اختلف في العمل والبر بأمرهما يبدأ فعال الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه: يبدأ بالبر لأنه أهم ولأنه بواسطة ذلك في السير وما حوته بقطر البول كما هو متلحد فلا مائة في تقديم انقل وعدلها نأقل لأنه أسبق والفردى على الأول. قوله: (حتى يقطع الرائحة الكريهة) أي من المحل وعن أصبه ثلثي استحي بها لأن الرائحة أثر النجاسة فلا طهارة مع صفاتها إلا أن يشق والناس عنه خافلون قلوا: ويبلغ في الاستنجاء في الشتاء قوة، ما يبلغ في الصيف لصلابة المحل في الشتاء إلا أن يستحي بماء حار لأنه يرخي المحل ويسرع بالإزالة فلا يحتاج إلى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثراب المستحي بماء بارد لأنه أفضل وأضع كما في العتاي وغيره والفضيلة لمشتة وأنفيتها تقطع اليسور. قوله: (وقيل يقف في حق الموسوس) يمنع الوبر جملة المصنف مقبلاً للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح معله في غير السورس فهو استثناء من القائل به لا مقابله أفاده السيد وغيره. قوله: (بقدر الإمكان) متعلق بقوله ببالغ. قوله: (حفظاً للصوم من الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم إنما يفسد إذا وصل الماء إلى موضع الحفة وقبلما يكون ذلك له وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في إنسان الصوم بذلك خلافه وما قيل إنه لا ينتص شديداً حفظاً للصوم فخرج ولا فائدة فيه فإنه لا يصل بالنفس شيء إلى الداخل أصلاً فإفاده العلامة نوح وفي السراج وغيره إذا خرج دبر، وهو صائم فمسه لا يقوم حتى يشبهه نل رده فإن رجع قبل التمشيف مبتدئاً أنظر اه. قوله: (وتششف مقعدته) بخفة، أو يده اليسرى مرة بعد أخرى إن لم تكن خوفة.

فصل

فكما يجوز به الاستنجاء، وما يكره به، وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) ثمومه، وانعقد به فلا يرتكبه لإقامة السنة، ويصح المخرج من تحت الثياب حجر وإن تركه مسح للصلاة بدونه (وإن تجاوزت النجاسة مخرجها، وزاد المشجور) ماؤه (على قدره) وزنا في المستجدة ومساحة في العائنة (لا تصح معه الصلاة) زيادته على الغدير المحقق معه (إذا وجد ما يزيله) من مانع أو ماء (ومحتمل لإزالته من غير كشف العورة عند من يراه) انحزأ عن إركاب المحرم بالقدر الممكن، وأما إذا لم يزد إلا بالصم لما في المخرج فلا يضر تركه لأن ما في المخرج ساقط الاعتدال (ويكره الاستنجاء بمطعم) التمسك وروث لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تستنجوا بالروث ولا بالمطعم فإنهما

فروع في الخائفة مريض يحز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحل له جماعه سقط عنه الاستنجاء لأنه لا يحل من مرءه إلا أن يترك والله أعلم به.

فصل

فيما يجوز به الاستنجاء

قوله: (وما يكره فعله) أي حال قضاء الحاجة قوله: (فلا يرتكبه لإقامة السنة) لأن دور المفاسد مقدم على جلب المصالح غالباً واختلاف الشرح بالمسهبات أشد من اعتناقه بأشأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام: (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فاعملوا منه ما استطعتم) وروي الترمذى أنه نهى الله عنه أفضل من حيلة التقليل، روى صاحب الكشف فأن العلامة نوع المستحب لا يكشف عورته عند أحد للإستنجاء فإن كشفها صار فاسقاً لأن كشف العورة حرام، ومرتكب الحرام فاسق سواء كان اجس مجاوراً للمخرج أولاً وسواء راد على الدرع أولاً، ومن مهم من مبارتهم غير هذا فقد سها به، قوله: (وزاد المستجور بالترغية) هو المستجدة. قوله: (إذا وجد ما يزيله) والأصلي معها، ولا إحددة كما في الهداية. قوله: (ومحتمل طه) أي إن أمكنه، وإلا فلا لأن كشف العورة حرام بعذر به من ترك طهارة النجاسة إذا لم يمكنه إزالتها من غير كشف قاله شيخنا الحلبي: قوله: (عند من يراه) استراد به من يحرم عليه سماعه ولو أنه الجوزية، وإني زوجها لنظره لأنه حرم عليه وعزمه حرم عليه نظرة إلى عورتها، وكذا نظرهما إليه إذ من حرم الوطء حرمت الدواعي (لأن استبتي كأمركه الحائض، والتبضع وتبامه في حائضه الدر. قوله: (لأن ما في المخرج ساقط الاجتناب) أي على المعتدل خلافاً لمن حكى حبه الإتفاق.

إد إخوانكم من البحر فإذا وجدوهم صار العظم كأن لم يؤكل فيه كانوا، وصار الروث شميراً وثيقاً لندابهم) معبراً للنسب بـ «إد» انتهى يقتضي ذرقة التحريم (وطعام لأدمي أو بهيمة) للإمامة والإسراف، وقد نهى عن عليه الصلاة والسلام (وأجر) بعد الهزمه وهم اللحم وتلديد الرء المهمة فارسي. معرب وهو لطلوب بلغة أهل مصر. ويقال له أحو. على وزن دخول الجن المحرق فلا يأتي للمجن ويؤديه لذكره (وخزف) صغار الحصاء، فلا يأتي ريبوت اليد (ولحم) نلويته (ووزجاج وجص) لأنه يضر المحل (وشره محترم) تلتزمه (كخرقة ديباج وقطن) وإتلاف المالية والاستحباب بها يورث الفقر (و) بكر، الاستحباب (بالله ايمنى) قوله بـ «إد» إذا بال أحدكم فلا يصح ذكره يمينه وإذا أتى الخلاء فلا يمسح يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً (إلا من غلوا) باليسرى فيستحبى يصب من يده أو من ماء

قوله: «صار العظم كأن لم يؤكل» أي العظم الذي ذكر اسمه الله عليه أما في الحديث: كل عظم يذكر اسمه الله عليه يقع بي أيديكم، أو فر ما كان لحداً. وهل هذا متحقق، ولو تقدم عهده وتكرر، أو قاصر على قريب العهد الذي لم يطعم أحد من الجن؟ والصاهر الثاني وإذا كانت الكراهة في الجمع لأن العلة تعتبر في الجسد، وأعاد الحديث الشريف أن العن بالآثار وقيل: رزقهم لحم ولا حلاوة، إيهام مكافؤته، وإياه الخلاء، في إتيانهم، وروي عن الإمام التوقف وروي عنه أن يلائمهم إجنارهم من العذاب ففوق تعالى: «ووبعركم من عذاب اليب» (المصد، ١٠) إذا رمو لا يستلزم الإلانة، وقالا، ومالك، وابن أبي ليلى لهم ثواب كما عذبهم عقاب. قوله: (ولحم نلويته)، ولما روي أنه لما قدم وفد الجن على النبي ﷺ، فدوا. يا رسول الله إني أدرك أن يستجروا بعظم، أو روث، أو خدمة فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً فمنهم رسول الله ﷺ عن ذلك والمحممة كرملة اللحم، وما احترق من الخشب، أو العظام ونحوهما، وقوله: رزقاً: أي انتفاعاً لهم بالطبخ والدما، والإمامة فذكره الاستحباب بذلك لاختلافه، ولا ينبغي هذا الحديث ما تقرر إن ذلك كان يجعل، لسي ﷺ، وهذا يقتضي ليوث لهم قبله فإن المعنى جعل لنا فيها رزقاً بسبب جعلك لها لنا فإنه عن الله عز وجل. قوله: (فلا يمسح يمينه) قال المعنى في شرح البخاري: وهو للترية عنه الجمهور لأنه لمعين أحدهما رفع قدر اليمين، والآخر أنه ما يشر بها الشحاسة ربما يذكروا عند تناول الطعام ما بشرت يمينه، فيمر طبعه عن ذلك خلافاً للطاهرة، وقكرافة في الاستحباب جسميه. قوله: (فيستحبى يصب خادماً) هذا خلاف ما يطعمه الاستثناء فإنه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فإن حصل عذر باليمين سقط الاستحباب كما في الحمري من المحيط.

نفيه: لو استحبى يمينه المكروهات فقال: في غاية البيان عن الأصح فإن ارتكب النبي واستحسن بذلك هل يعربه، معذتنا نعم وعذ انشافي لا كما أن المقصود النية، وقد حسنت

جلد (و يدخل الغلاء) معدود المنوضاً، والمراد بيت تنفوط (برجله اليسرى) إبقاء مستور الرأس استصحاباً تكوفاً لليسى لأنه مستقدر يحضره الشيطان (أو) لهذا (يستعبد) أي يعتصم (بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله) وقبل كشف عورت رفقاً نسبة لله تعالى على الاستعانة لقوله عليه السلام: «أستر ما بين أهرين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الغلاء أن يقول بسم الله» وتقوله عليه السلام: «إني الحشوش مخضرة فإذا أتى طيلق أعود بالله من الخبث والخيالات» والشيطان معروف: وهو من شيطر يشطن إذا بعه - ويخا في شاطر وشطن ويسمى بذلك كل متمرد من الجن والإنس، والدواب بعد عود، في الشر، وقبل من شاطر يشط إذا هلك فالتعدد هالك بتعدد ويجوز أن يكون مسمى بفعالان لم يلفت في إهلاك غيره، والرجيم مطرود باللعن والتمشوش جمع المشوش بالفتح والنظم يستن الخيل في الأصل، ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها ضد بني آدم بالأذى،

وأما رد النهي لمعنى في غيره، هو مدار كما لو صلى السنة في أرض معصومة كان أتياً بها مع إرتكاب النهي به، وهو مخالف لما يعتد أخوه. قوله: (و يدخل الغلاء) سمي به لإحتلاله فيه، وأصله المكان الخالي الذي لا شيء فيه، ثم كثر استعماله حتى تجاوز به عن ذلك، وأما بالنسبة فهو الحبش لطلب الوحدة فلا مثل سبب رجساة، وفي الحديث لا يستني خلاها وبكسر الخاء والمد عيب في الإبل كالحران في الجبل. قوله: (الحشوش) أي محل الخوض اللغوي، وهو النظافة، وهو اقتصر على قوله: والمراد الخ كغيره لكأن أولى. قوله: (برجله اليسرى): أي ويخرج باليسرى عكس السجدة فيها. قوله: (يحضره الشيطان) الأولى جملة تعميلاً آخر كما فعله السيد. قوله: (ولهذا يستعبد) أي لأجل حضور الشيطان قال في المصباح: استعذ بالله وعذت به معاذاً رعياناً، اعتصت، وتعصيت، واعتصت، واستعرت به، والتجأت إليه. قوله: (كأن دخوله) الأولى التفصيل وهو إن كان المكان معذاً لفذلك يقول قبل الدخول وإن كان غير معذاً كالصحراء ففي أوان الشروع كتشه الباب مثلاً نيل كشف العمرة: وإن نسي ذلك أمر به في نفسه لا بلسانه. قوله: (ويقيم نسبة الله تعالى للخ) ما ذكره لا يفيد التبعيض، فالأولى ما قلناه ابن حجر: أئسته هنا تقديم النسبة على النعوة عكس المجهود في الخلاوة والحديث البعري: إذا دخلتم الغلاء فقولوا: باسم الله أعود بالله من الخبث والخيالات، وإسناد، على شرط مسلم أنه قال بعض الفضلاء: بالإكفاء بأحدهما يحصل أصل السنة، والجمع أفضل. قوله: (من الخبث) جمع خبيث، وهو المزدني من الجن والشياطين يروى بضم الياء وسكونها تخفيفاً، ولا وجه لإنكار الخطأ من التذكير، وإن أئسته لنظرة حينئذ بمنزلة المصدر. قوله: (والخيالات) من إنائهم. قوله: (بعد شروء في لشر) المراد لشدة فحشه في الشر. قوله: (بالفتح) هو الأكثر. قوله: (بستان الخيل في الأصل) وكانوا ينسوطون بين الخيل قبل اتخاذ الكف في البر، ثم كفي به عن موضع قضاء الحاجة مطلقاً.

والقصبة يصير مأواه من خروج الخارج (ويجلس معتدلاً على يساره) لأنه أسهل خروج
الخارج ويوسع مسامحة عليه (ولا يتكلم إلا للضرورة) لأنه يسهل به (ويكره تحريماً
[استقبال القبلة] بالخروج حال قضاء الحاجة واستلقوا في استقبالها للتصغير واختار الشرحاشي
عدم الكراهة (و) بكرة (باعتبارها) لقوله عليه السلام: إياك أتيت المغائفة فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وهو إطلاقه منس (و) في البيان: وإذا سلسر
م مستقبلاً مائياً يتفكر والشرف إطلاقاً لها ثم يغم من محلله حتى يغم له كما أخرجه

قوله: (رصد بني أتم بالأذي) أي انظرهم، وترجمهم فهو مصدر مضارع إلى مفعوله هذا إذ
قوي بالكسرة، أو بالفتح، وأريد التصبر قال في القاموس: رصد رصداً تردده،
ويحتمل معنى المنع أنه جمع رصد قال في القاموس: والرصد محركة المصنوع وإنما كان
ذلك لأنه موضع لكشف في العبارة، لا يذكر منه اسم الله تعالى. قوله: (ويكره تحريماً
استقبال القبلة) نعت في الرواية عن الإمام في هذا الحديث قروي عنه الجمع معتدلاً، وهو ظاهر
لرواية كما في المنع، والناحية الإباحية مطلقاً، والثالثة كراهة الاستقبال فقط، وبغاية كراهة
الاستدبار أيضاً إلا إذا كان قبله منحنى ويستثنى من الجمع على ظاهر الرواية ما لو كانت البرج
تهد عن بين الفناء، أو شمالها مهيماً لا بكرة للضرورة. وإذا صعد إلى أحدهما سمي أن
يختار الاستدبار لأن الاستقبال أبيع، فركه أدل على التعظيم لقادة النفساني، والاعتلا على من
شرح الشكاه. قوله: (حال قضاء الحاجة) خرج حال الجمع لما نقله من أمر خارج عن الكراهة
في شرح مسلم بجور الجمع مستقبل القبلة في الصغر، والبيان هذا مدعاه، ومذهب أبي
حنيفة، وأحمد وداود، واستدل به أصحاب مالك فجوز به القاسم، وكرهه ابن حبيب،
والصواب المنع فإن التحريم إنما يثبت بالشروع، وأم يرد فيه نهى، والأولى أن يقال إنه
خلاف الأولى لما ساق.

قوله: (واختار الشرحاشي عدم الكراهة) أي التحريمية والأظهر ترك أدب كسر لمحل
إيها كما في الحمي. قوله: (وهو بإطلاقه منهي) أي الحديث مطلق فينبذ الكراهة في
البيان، فالأولى للسلف أن يقول وهو بإطلاقه منهي النهي، وروى الشافعي أنه في غاية
البيان لأن النهي لم ينظم الجهة، وهو موجود فيها فالجواب في البيان أن كان لوجود الحائل
فحائل موجود أيضاً في الصحراء كالحيات، والأدوية والأصلي في البيت يعتبر مستقبل
القبلة، ولا تجعل الحائط حائلاً، فكذلك إذا كشف العمود في البيت لا تجعل الحائط حائلاً له.
قوله: (واضرب إجلالاً لها) قيد الإجلال لا بد من في المنفرة بحث في النهي وجوبه وقا في
التهذيب: فإن لم يفعل لم يكن به بأس. قال الحلبي: وأنه لم يجب لأنه وقع معفو عنه
المشهور وهو فعل واحد، ويظهر أن المراد الإنحراف من الجهة لأنه متى كان فيها حد

الطهور لم يرفوعاً، ويكره إمساح النسيء نحو القبلة لابي (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) لأيهما آتت عظميتان (ومذهب الربيع) امرء به فنجسه (و) يكره (أن يبول أو يتغوط في الماء) ولو جازياً وبغرب يتر ونهر وحوض (والطفل) الذي يسلم به (والحجر) لأذية مائه (والطريق) راحة فبره لقوله عليه السلام «اتقوا اللاعنين» قالوا وما خلاصان يا رسول الله قال: الذي يتعلل في طريق الناس، أو ملههم (وتحت شجرة مشرفة) (إشلاف الشجر) (و)

... بقوله: ثم روي في الروايات ما يفيد أنه يكفي في ذلك الإحراق بالسير قوله: (ويكره إمساح النسيء الخ) كل ما كره ليأت فعله كره أن يفعله مصغير ففكره إمساحه حال نفسه حاله نحو القبلة. وعين القصرين. ونحو ذلك. ويحرم تطعمته، وإسائه محرماً والإثم على التابغ القاصر به ذلك. قوله: (ويكره استقبال عين الشمس والقمر) إطلاق الكراهة بفتضي التحريم. وقيد ما عين إشارة إلى أنه لو كان في مكان مستور. ولم تكن عينهما يرى من له لا يكره بخلاف القبلة، وعليه نص العلامة حريز في شرح مقدمة آية الميث وذو. الإستقبال يفيد أنه لا يكره استدبارهما. قوله: (لأنهما آتتا عظيمتان) وقيل: لأجل اتصالتهما القدين معهما كما في السراج وغيره. قوله: (ومذهب الربيع) ظاهر في الإستقبال. وشبه الإحتياط إذ كان سمحه مائتاً جداً لوجود حلة البول فيه بخلاف ما إذا كان جامداً. قوله: (ولو جازياً) ينهي أن يكون في إراكد مكرهاً بحرماً لأنه غايه ما يفيد حدث لا يبول أحدكم في الماء النظم وفي الجازي مكرهاً نوعياً فرغاً بينهما بحر من بحث العبادة قال: بعض الحنفين: والظاهر التفصيل في إراكد في القليل منه يحرم لأنه ينجسه. وتنجس الطاهر حرام، وفي الكثير يكره تحريماً، وتغمره فيه كالبول، بل أفرج، ومن أين حذر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقاً خشية أن يؤذي الجن لما قيل أن الماء بالليل مأواهم. قوله: (وبغرب يتر ونهر وحوض) ومصل عبء وثاقفة، وخيمه. وبين العذاب كما في الشرر، وغيره لأنه يكون سبباً للجن. وينهي أن يلحق بذلك مصلحي المجازة كذبحته بعضهم. ومن ظاهر. قوله: (والطفل) قال الأهرلي: موضع الشمس في الشتاء كالطفل في الصيف، وهذا إذا كان مباحاً، وأما إذا كان ملوكاً فيحرم فيه قضاء الحاجة بحر إذاً ملكه كما في شرح المشكاة، وتفيد بالذي يجلس له يفيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة إليه. قوله: (والحجر) يضم الجيم، وإسكان الحاء الخرو في الأرض، والجلل لقوله ﷺ: «لا يبول أحدكم في حجره» وراه أبو داود والنسائي. قوله: (لأذية ما له) يصح اعتباره مصدراً مضافاً إلى مفعوله، وإلى غايته، وقيل إنها مساكن الجن، فقد نقل أن سعد بن عباد الخزرجي بان في حجر بأرض حوران فقتله الجن. قوله: (والطريق) ولو في ناحية منها. قوله: (اتقوا اللاعنين): أي اللذين هما سبب اللعن، والتمس غالباً فكأنهما لا عنان من باب تسمية الحال غاملاً مجازاً، وقيل اللعن بمعنى المارقة. قوله: (الإشلاف الشجر) ولأنه ظل منفع به إذا كان

يذكره (اليوم قائماً) نفسه عالمياً (إلا من هنر) توضع مصنفه وتكره في محل التوضيح لا،
 في يورث التوضيح ويستخرج من ... خلاه ثوب غير الذي يسي في لا يستخرج ويحفظ من
 الحاشية، يذكره الدجول المحلة، ومع ثوبه، مكتوب فيه، قد لا يكون من ربه، عن كشف

يستقل بها قومه (ويذكره أصول فائداً) فلما في شرح المشكاة قبل الأهرام للشيخ وفير
شعره، وفي حاشية ذات الصمدية لا بأس بالبول فائداً اه قوله (الفتح غالباً) اه
الشيخ المحقق به والله اعلم بالحق اه قوله (إلا من علقه) يعني أنه عليه السلام
والسلام بال فائداً خرج في بعض الكتب م يمكن اه في العقود اه في لا فائداً اه
ظاهر المستند لاستلزام الموضوع بالحدوث، وبطلان وجه فائ حاشية الشرح فإن شئت
لوجه أصله بالبول فائداً كما نقله الشافعي وقال القائل في الإجابة فائ زهير العرب أصح
أرى من غداً على أن البول في كلامه فائداً اه من بعض فائ قومه (ويذكره في محل
التوضيح) غداً اه لا يبول أحدكم في مستحب، ثم يعقل فيه، أو يتوضأ فإن عامة
المؤمنين منه قال ابن مالك لأن ذلك الموضع يهين نجساً يمنع من بوله وسوءاً لله هل الله
منه خاشع أم لا اه؟ غير أن كان يجب لا يعود منه وشائعه أو كان فيه عذر بحيث لا يجب
فيه شيء اه فبولك ثم تكرهه وسوءك فلا يعود إلى الوضوء حيث لا منه من عذر وشائعه اه
في الأول اه وتظهر أوجه في الثاني نفس ما يظهر بعد عشرين اه في شرح المشكاة فائ قومه
(ويستحب دخول الخللاء شرب الخمر) هذا من الصراح لآخر قد ذكر في باب الإجماع من
التهذيب ما نصه: ولا يجزئ لأحد بعدة يوم ما خول الخللاء اه يعني أن محمد بن علي بن
الحسين يكف تيب الخللاء يوماً فائ فائ اه وقال ثم يتخفف بهذا من هو جدي يعني رسول
الله ﷺ، والتخفيف يعني أنه تعالى عهد له وقت في عهده تيب اه قوله (ويذكره الذخيرة
للخللاء وسعد شيء مكتوب فتح) اه روى أبو داود والترمذي عن أسد ثمال كان رسول
الله ﷺ إذا دخل الخللاء مزع حاتم اه في بيان ذلك اه رسول الله ﷺ قال الغني هو الغني
والفقير هو الفقير اه وجوب تنحية المعتصم اسم الله تعالى واسم رسول الله ﷺ وفاء الأهرام اه وكذا
ما في الأصل اه وقال من حجج السنية اه اه في الحديث الشريف أن يحيى كل ما عليه معظم
من اسم الله تعالى أو مني، أو ذلك فإن خالف كره ترك التعظيم اه وهو الموافق لفتاوى
أئمتنا في شرح نعمتك اه بعض المصنفين ومنه يعلم قراءة استعمال نحو إيمان في صلاة
مكتوب عليه شيء من ذلك اه اه وطئت تعمل فيه الأيدي، ثم حسن الشكرا اه إن لم يكن
مستوراً فإن كان في حياء فإنه حرام لا بأس به، وفي التهذيب من من المذنب الأول قد لا يدخل
الخللاء وفي كنه مصنف إلا إذا غطى برمح أو لا يأنم فلا اضطراء اه وأقره النجاشي، وفي
الحلي الحاشية المكتوب به شيء من ذلك اه اه في قوله إلى باطل كنه قبل لا تكره والتحرير
الولي اه قوله (ونهي عن كشف حورقة فائداً) أي لفضاء الحاجة حتى يذوق من الأرض

عورة فأنشأ وذكر الله فلا يحسد إذا عطس، ولا يشمت عاقلاً، ولا يرد سائلاً ولا بحب.
مزدماً ولا ينظر لعورة، ولا إلى العارح منها ولا يهين، ولا يمتشط إلا بفتح، ولا يكثر
الإنشادات، ولا يهتف ويهتف، ولا يرفع يده إلى السماء ولا يقبل محلولاً لأنه يورث
السور، ورجع الكبد (ويخرج من الحلاء برجله اليمنى) لأنها أخص بالمذمومة (بالصواب
عن الأذى ومحل الشياطين ثم يقول) بعد الخروج (الحمد لله الذي أنعم علينا
بحرور الفضلات المبررة مدسها (وعافاني) بإبقاء خاصية نعمة، الذي لو أنعمت تنه أو
خرج فكانت أهلاً، وقال رسول الله ﷺ عند حروجه عنزته وهو كناية عن الإعراف
بالعصور عن يلوع حق شكر نعمة الاستقام ونصير به خاصية النعمة، وتسهيل خروج الأذى

تحرراً عن كشف العورة بغير ضرورة لقول أنس رضي الله تعالى عنه: كان رسول الله ﷺ إذا
أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدير من الأرض رداء البرمدي مستنداً حسن قال الأسدي في
شرح الجامع الصغير: محله من لم يخف الفرج والأرجع بقدر الحاجة أمر وقامه الطبيعي:
يسرى فيه الصحاء والبهائم لأنه كشف العورة لا يجوز إلا عند الحاجة يعني الداء رقة، ولا
ضرورة قبل تقرب من الأرض، وعدم الجوار أحد فواين في أحلوة عندنا وسهل الكلام
الاحتياط كشفاً بعد الفراغ فبكره إما تسريماً أو شرباً على الخلاف من كشف العورة في
الحلوة، ويستحب غسل يده بعد الفراغ وإن ظهرت بشارة المحل مثلاً في التطيب قوله:
(وذكر الله الخ) بل بكرة، معنى الكلام حال، فغسله الحاجة، والمصلحة إلا الحاجة تموت
بالتأخير كتحريم نحر الجسم من سريره. قوله: (فلا يحسد إذا عطس الخ)، وله أنه يهين ذلك
في بعضه من غير تعلق بالسانه. قوله: (ولا ينظر لعورة) فإنه خلاف الأدب، وكذا الأولى
عدم نهر أحد الزوجين إلى عورة الآخر وكما بسببه التحريم بدو نظارة وأسد، وخلف
صوته فإن علي رضي الله عنه من أكثر النظر إلى سواك عوف بالسيان، وفيه من أكثر
سبها إظلي بالنز، قوله: (ولا إلى الخارج) فإنه يورث التسيان، وهو مستفاد شرعاً ولا داعية
له. قوله: (ولا يهين) لأنه يصغر الأسان. قوله: (ولا يمتشط) لا ملاء، لأنه يبرأ من
الكبرياء. قوله: (ولا يكثر الإنشادات الخ) لأنه محل حضور الشياطين، فلا يفعل به ما لا
حاجة إليه. قوله: (ولا يرفع يده إلى السماء) لأنه محل التفكير في آياته، وليس هذا
محله. قوله: (الآن يورث البسور ووجع الكبد) روي ذلك عن ثمان الحكيم، وأنه محل
الشياطين، يستحب الإمرار بالخروج منه. قوله: (عن الأذى) أي عن محل إخراجها. قوله:
(بخروج الفضلات) متعلق بالآفة، وقوله: (بجسده) متعلق بالمسحوق. قوله: (لغفرانك)
منصوب محذوف أي أطلب منك غفرانك أي أي مسر دني أو محو وهو من باب حسنة
الأبرار حسنة احقرين. قوله: (وهو كناية عن الإعراف) تكلمه يقول يا رب اغفر لي ما
فصرت فيه من التواء بشكر هذه النعمة. قوله: (نعمة الإطعام) إشارة للنبي.

سلامة البدن من الآلام، أو عن سد الذكر باللسان حال الجماع.

فصل في أحكام الوضوء

أحكام (الوضوء) وهو بضم الواو وفتحها معك: ومغتنبها مقدم شرعاً به وهو لما مأخوذ من الوضوء والحس والمنظافة يقال وضوء الرجل أي صار وضباً وشرعاً نظافة مخصوصة فهي الجنس المذموم لأنه يحسن أعضاء الوضوء في هذبا بالمستطيف وفي الأخرى بالتحجيل للقيام بغاية المولى، وقدم عن الغسل لأن الله قدمه عليه. وبه سبب وشرب من رحمة وركن وصلة (أركان الوضوء أربعة وهي مراغمة لأولى) منها (غسل الوجه) لقوله

قوله: (سلامة البدن) حلة لجروح. قوله: (أو عن عدم النخ) مطلقه على من يلوع أي، أو الإعراف بالصور المشهورة عن عدم الذكر، أو عن عدم الماء أي انقصور ذلك سبب عدم الذكر في تلك الحالة.

فصل

في أحكام الوضوء

الصحيح أن الوضوء ليس من صفات هذه الأمة، وإنما لم ياختص به هو القفر والتجليل ذكره العلامة نوح، وهي شرح المشككة ينبغي أن تختص لغة والتجليل بالأشياء وهذه الأمة من بين سائر الأمم. وفرض بمكة وثلاث آية بالعبادة تأكيداً ما أوجبه المستتر على مولى الأيمان وليثبات خلاف المشاء الذي هو رغبة. قوله: (مضموا) وضوءه واسم مضو لتوضاً كما مض عليه ابن هشام في التوضيح. قوله: (ويفتحها غط ما يتوضأ به) ما بالفتوح مشترك بين المصدر والآية. قوله: (والحسن والنظافة) الأولى أن يقول: وهي الحسن والنظافة كما فعله المبد. قوله: (نظافة مخصوصة) الأحسن ما ذكره المعني أنه في لشرع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس بعد لأن النظافة لا تظهر في مسح الرأس. قوله: (وفي الأخرى بالتجليل) هي الأيدي، والأرجل، والأولى ويذكر الغرة. قوله: (تنظيفاً بخلمة المولى) عملة المظفرين. قوله: (لأن الله قدمه عليه) لأنه جزء منه ولتكره الاحتياج إليه فلا المبد. قوله: (وله سبب) بين بقوله وسببه امتناعاً ما لا يحل إلا به البغ والحل حكمه، وأما شرطه مسكني تقديسه إلى شرط وجوب، وشرط صحة. قوله: (وصفة) غفل لها فعلا على حدة، وقسمه ثلاثة أقسام فرماً، وواجباً ومشروطاً. قوله: (وهي فراغته) الفرض فسمان قصي، وهو ما است دليل قصي موجب للعامة البنيهي، ويكثر جامده، وظني وهو ما ثبت بدليل قطعي لكن فيه شبهة، وسعى عملاً

[illegible][illegible]

أصل الذقن) وهي مجموع لحية واللمح منب، المنحبة فوق عطف الأذن لمن ليس له لحية كثيرة وفي حقه إلى ما لا يبي البصرة من الوجه (وحدده) أي الوجه (عرضاً) يفتح أعين مقابل الطول (ما بين شحمتي الأذن) المنحمة معن الفوط والأذن صفتين وتتحف وتقل ويدل في العاشرين جزء منهما لاتصاله بالعرض والبيض الذي بين الحمار والأذن مفترق منه في الصحيح وعن أبي يوسف معونه شدة اللحية (أو الركن الثاني) غسيل يابيه مع مرققيه

المعاجين كقوله: (الذقن) بالتحريك كعسل. قوله: (واللمح) يفتح اللام. قوله: (منبت اللحية) يكسر اللام واللحية بكسر اللام ضم العين والذقن فذوق. قوله: (وقوف عظم الأذن) أي لشد هو بعض الخد أي هو فوق عظم الأذن ومن الخطوب واللحبار منب اللام على الشهور العثمان اللذان ثبتت عندهم الأذن السفلى. قوله: (المن ليست له لحية) هذا مرسل بقوله: (ي أصل الذقن) أي إنما يفترض ذلك لمن ليست له لحية كثيرة بأن لا يكون له لحية أصلاً أو له. وهي خفيفة تزي شرفه. قوله: (إلى ما لا يبي البصرة) أي قلبي لا تزي منه، فلا يجب عليه إدخال الماء إلى ثلمات الأذن. قوله: (يفتح العين مقابل الطول) وما ليس منه وبفتحين خطام الدب وما قابل حرمه. ومعناها ناحية الشيء، وبكسرها محل المسح، والدم من الإنسان، وأصله الحسد، وقد يطلق على معرفة بدل واحدة عرضه ذكة، أو مثله

قوله: (بضمين) الأبر حذقه ليصح له قوله: (يحد) وتعطف فإن الدابة لا تنكس الذقن كما أن الحرد ينتيق تحريكه بالضمين. قوله: (ويدخل في العاشرين جزء منها) إما ذكره لأن الاستنباط عاباً لا يحصل بدون ذلك، وبسبب نفراد أم ذلك فمن لأنه لو صرح بجزء سبع على حدود القرائن لكفا قطعاً وإدعاء بعضهم أنه لا يتم بغيره، ولا دعوى جزء من ثمانية غير مسلم إما ذكرنا أنه أسد، ولم يدعوا فيها وأثبت حكم الشعر متى بين الأذن والسرعة الذي يؤخذ بالعنف وذكرة الشاذية صريحاً قال الخفيف في شرح أبي شعيب، أما موضع التحذيف فنز الرأس لإصالح شعره بشعر الرأس وهو ما ثبتت غاية الشعر المقتطع من عده الطور والزرعة مني بذلك لأن الأشراف وأنساء يحدقون الشعر عنه ليسع الوجه ويصفه كما قاله الإمام أن يضع طرف خيط على رأس الأذن، والظفر الثاني على أعلى أذنيه، ويعرض هذا الخيط مستقيماً، فما نزل عنه إلى حاشية الوجه، فهو موضع التحذيف أنه بالحرف قال صاحب السدائقي عن الأصموري: المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قريباً من التوتة، رئيس المرأة به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً نمياً العذار أو والظاهر أن التحذيف كذلك لأن التحذيف العام بما ذكره هذا غسل عاماً من أعلى العيبة على استقامة، ووصل إلى رأس الأذن الأعلى عنه المسمى. قوله: (ومن أبي يوسف الخ) قال الحصف في حاشية

أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد، والمرفق الثاني بدلالته لتساويهما وللإجماع وهو بكسر الميم، وفتح الفاء، وقلة لغة سقضى عظم المضد، والذراع (أو) الركن (الثالث غسل وجليه) لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جُذِّمْتُ﴾ ولقوله عليه السلام بعدما غسل وجليه هذا ونصه لا يقبل هذه الصلاة إلا به وقراءة الحجر للمجاورة (مع كسبه) لدخول الغاية في المعنى والكميان هذا لمطمان المرتفعان في جانبى القدم، وإشغافه من الإرتفاع كالكتعبة والكتاعب التي بدا لديها (أو) الركن (الرابع مسح ربيع

الدرو: ظاهر القول أن ذلك خلاف مذهبه. قوله: (بعبارة النص) هي ما سبق من الكلام لإتيان الحكم، وإتيان الحكم بها شيء ظاهر لا يحتاج إلى مزيد تأمل. قوله: (لأن مقابلة الجمع بالجمع) قاعدة أصلية تتبع الفرقين، وإلا لانتقض نحوه ليس يقوم ثبيلهم. لقوله: (والمرفق الثاني) لو جعل الكلام في غاية كلها لكان أولى، وهو الذي في كلام غيره. قوله: (بدلالته) الثالث بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص لغة، والفراد أنه يثبت بالمعنى الذي يعرفه كل صانع يعرف اللغة من غير استبطاء كحرمة الضرب المسقوفة من حرمة التأنيف للوالدين لقوله حكم استبعد من المعنى الذي فهمه من التأنيف، والذي هو الإيفاء. قوله: (وللإجماع) قال في البحر: لا طائل في هذا الكلام بعد اتفاد الإجماع. قوله: (ولقبه)، وبها قرئ في قوله تعالى: ﴿وَيُعِيهِمْ﴾ لكم من أمركم مرفقاً فراءتان سحبتان وبقيت لغة ناسخ لفتح للميم والفاء كضمم سمي به لأن الإنسان يرفق به عند الإنكاء، ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الأصلية، وما حادى من الزائدة محل الغرض غسل، وكذا كل ما كان مركباً على أعضاء الوضوء كالإصبع الزائدة، والكف الزائدة، والشفة، وما لا يلائل بنسبه. قوله: (ولقراءة الحجر للمجاورة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه المسمى بالمعدة: تفرد الوار بجواز العطف على الجوار خاصة إه فالأرجل مفسولة على كلتا الفراءتين ولا يجوز المسح عليهما إلا في حالة التشخف وفي الكشاف إنما عطف الأرجل على الرأس لا لأنها مسح، بل للتبعية على وجوب الاقتصاد في مسح الماء عليها لأنها تشمل بمسح الماء عليها دون غيرها فكذلك سنة الإسراف وجيء بالكمين إضافة لظن ظان إنها مسحوة لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع إه. قوله: (لدخول الغاية في الغرض) تعليل لمحذوف تفديره إنما قال: مع لدخول الغاية في المعنى في الآية المسعر فيها بالى وحاصلة إنيهما هي المال، واحد، وإنما تتلها، ولم يجمعهما كالمرافق لأنه لو جمع للزم التسمية على الأحاد كالمرافق فضاها لإفادة أن لكل رجل كسبه. قوله: (ولشغافه من الإرتفاع) الأولى أن يقول من التكعب، وهو الإرتفاع، ومنه سميت الكتبة. قوله: (مسح ربيع ولسه) أربع بضمين، وقد تسكن الباء، والرأس أعلى كل شيء، وإنما كان المفروض الربيع لأن الباء للإلتصاق، واليد تقارب الربيع في السفل فإذا أمرت أمتى أمرار بحيث يمسح مسحا حصل لربيع فكان مسح ربيع أمتى ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وأيضاً قد تفرد في الأصول إن لمبه إذا دخلت

رأسه) لمسحه **بشيء** ناصيته وتغدير فمعرض ثلاثة أصابع مردود وإن صحح ونحل للمسح ما فوق الأذنين فيصيح مسح ربه لا ما نزل عنهما فلا يصح مسح أعلى اللد نسب المشفوعة على الرأس وهو لغة يمرر اليد على الشيء، وشرعاً إصاة اليد المبلة العضو ولو بعد غسل عضو لا مسح ولا يبلل أخذ من عضو وإن أصابه به أو مطر قدر المفروض أجزاء (وسبه) لللب ما أنقض إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي، إرادة فعل (ما) يكون من صلاة

على المحلل يمدى الفعل إلى الألة والتقدير مسحوا أيديكم بوزنكم فينقض استيعاب اليد بالمسح دون الرأس واستيعاب اليد ملبسة بالرأس على ما ذكره لا يستثنى غالباً سوى تزويج اثنين مرادة من الآية الكريمة، وهو المطلوب. قوله: (ناصيته) هو المقدم، والمفضل كسحب المؤخر، والقول إن منى مرد كمود الحائبان. قوله: (وتقدير المفروض بثلاثة أصابع الخ) : أي من أصغر أصابع اليد لأن الأصابع أصل اليد حتى يجب بغطها دية كل جلد، والثلاث أكثرها، ولأكثر حكم اتكل اه، ومثبت رواية أخرى للكفرحي، والطحاوي، واختاره القدوي، وهو مقدار الناصية. قوله: (مردود) لأنها غير المردود رواية ودرية. أما الأول فاقبل المتقدين رواية الربيع، وأما الثاني، فلأن المسح من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر من .. فلو به كعدد ركعات المظهر مثلاً. قوله: (ومسح المسح ما فوق الأذنين) قال في الحاشية: فلو مسح على شعره إن وقع على شعر تحته وأمس جاز وإن وقع على شعر تحت جبهة أو رية لا يجوز لأن ما على الرأس يكون من الرأس، ولهذا لو حلف لا يصح يده على رأس غلام فوضع يده على شعر تحته وأمس حدث اه. قوله: (المشفوعة على الرأس) أي التي أديرت مشفوعة على الرأس بحيث لو أرغها كانت مسترسلة أما لو كان تحته وأمس، فلا شك في الجواز. قوله: (أمرار اليد على الشيء) : أي ينظف. قوله: (إصاة اليد للخ) الأولى ما ذكره غيره بقوله وشرعاً إصاة يبلل لم يستحل في غيره سواء كان المصاب عضواً أو غيره كشعر، وخف رسيه، ونحو ذلك، وسواء كانت الإصاة باليد، أو بغيرها حتى لو أصاب رأسه، أو حقه حرقاً مثلاً، أو مطر، أو شجق قدر المفروض أجزاء سواء مسح باليد، أم لا اه. قوله: (ولو بعد غسل) هو ما عليه العامة، وقال المحاكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضاً، وصححه في الإيضاح لأنه قد نص الكرخي في جامع الكبير على الرواية عن الشافعي مفسراً مطلقاً فقال: إنه إذا مسح رأسه بغسل غسل فروجه لم يجز إلا بساء جديد لأنه قد ظهر به مرة، وأمره في التهر وفي روح أفندي عن المجتبي المفسرون أي للمحكم مخطون اه. قوله: (الاصح) يستثنى من الأذنان فيمسحان بما بني من يبلل للرأس. قوله: (ولا يبلل أظفار من عضو) لأنه يشترط في صحة المسح أن لا يكون البليل مستعملاً ولما أخذت البلة من الضر صارت مستعملة بالإضمار. قوله: (ما أنقض إلى الشيء) أي وصل إلىه. قوله: (من غير تأثير فيه) خرج به قلعة كالعقد فإنه حلة مؤثرة في حل الكتاج. قوله: (أي لإزالة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفاً وأجمل المعنى طيب لإزالة

ومن مصنف وطراف (لا يحل) لإلزامه (إلا به) أي الرخصة (وهو) أي حل الإقدام
على الفعل منقوضاً (حكمه الشرعي) المختص به انقطاع (وحكمه الأخروي الثواب في
الآخرة إذا بينه وهذا حكم أي بقاء (وشرط وجوبه) أي التكليف، وانقضت التوبة (العقل)
إذ لا يصاب بدونه (والبلوغ) لعدم سحبه سلالته عليه بطلان الرخصة (والإسلام) إذ لا
يحتاج كافر بفروع الشريعة (وقدرة) التكليف (على استعمال الماء) بظهور لا إن عدم الماء
واحاجة إليه تنص حكماً فلا فائدة (إلا بقاءه) (الكافي) (جميع الأقسام مرة مرة وغيره كالعدم
(ووجود الحدث) فلا يترجم الرخصة على الوضوء (وعدم لبعضه) (و) (عدم النفس)
مانعاً عنها شرعاً (وضيق الوقت) المرحه المصطفى حيناً وموسماً في ابتدائه وقد
استحصرت هذه الشروط من واحد هو طرفة المكلف بالطهارة عليها بالماء (وشرط صحته) أي
الوضوء (ثلاثة) الأول (عموم) (بغيره بالسوء المظهور) حتى لو بغير مدور مغزول مرة لم يصبه
الماء من الغمر ومن غمره لم يصح الوضوء (أو الثاني) (انقطاع ما يتدفق من خيط ونفاس)
لعدم المادة (أو انقطاع) (حدث) حال النجاسة لأن مظهره بول وسيلان ناقض لا يصح

ما لا يحل إلا به، وأخذ المصنف الإفادة من أطلق قوله: (وشرط وجوبه) أي فروجه على
المكلف شرعاً، وأن شرط ما يلزم من عدمه المعدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم.
قوله: (الخطأ الرخصة) هو جسم الشارح المشبه شرطاً، أو شيئاً أو شيئاً، أو صحيحاً، أو
قاسماً ولا يلزمه التكليف. قوله: (إلا لا يخطئ كافر بفروع الشريعة) عند أحد أقوال ثلاثة
ومرجع الثاني إجماع مخالطون بها أقوالاً واعتقادات، ونقلت أصحها الثلاث أقوالاً مخالطون بها
إعتقاداً لا أقوالاً وأخذ لها، أو مطلقاً، وحديث لا خلاف بين المالكي والشافعي، والحنابلة يظهر
في رد المحتار للكنار على تركها أدلة معتدلة، أو اعتقاداً فقط، أو عدم العقوبة أصلاً. قوله:
(إلا إن عدم الماء) أي ولو حكماً ما لا يشرع عليه استعماله المدمر، والأولى أن يزيد تنجيحه
ليقضي الظهور. قوله: (بانتفاعهما) تصوير قديم، وقوله شرعاً يشمل ما إذا انتفعوا بدون إعادة
فإنه تعين وتصوم وتعلي، ولا يقرنها زوجها أحياناً، فقوله انسب، لانقطاعهما بتمام العادة
ليس على ما ينبغي لقوله بعض الأصول. قوله: (وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المصنوع.
قوله: (هو قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والإسلام، ووجه الحديث
وانقطاع لبعضه، والنفاس، وصحيف الوقت فإنه لا تكليف إلا بذلك. قوله: (وشرط صحته) في
سائبة الأشياء للمعري شرط الصحة في العادات عبارة عن سقوط القصد بالعمل، وفيه تأمل.
ولعله تصوير له بالمقصود منه. قوله: (ولكن انتفاع ما يتدفق الخ) قد اجتمع في هذا شرط
الموسر، وشرط لصحة، قوله: (إجماع العامة) قد علمت ما فيه. قوله: (لا يصح الوضوء) أي
إلا إذا ثبت العذر.

الوضوء (والتالث زوان ما يسبح وحول الماء إلى السجدة) اجزاه المحتال (كشيع وشيع) قيد به لأن بقاء دسوة الترت وجره لا يسبح لعدم المحتال ويرجع الثلاثة الواحد هو عموم المظهر شرعاً شرعاً.

فصل

في تمام أحكام الوضوء ولما لم يقدم الكلام على المحبة قال (يجب) يعني يقتصر (فصل ظاهر للمحبة الكثرة) وهي التي لا ترى بشرتها (في أصبح ما يقتضي به) من التصحيح في حكمها لقيامها مقام البشرة دخول الموضع إليها ورموا عما قيل من الاكتفاء بشئ أو زواجا أو مسح كلها وجره (ويجب) يعني يفرص (يصل الماء إلى بشرة المحبة الحقيقية) في المختار إبقاء مواجها بها، وعدم عسر غسلها، وقيل يسقط الإعدام فعال المراجعة بالنيات (ولا يجب إيصال الماء إلى المتمترس من الشعر عن دائرة الوجه) لأنه ليس منه إيصاله، ولا بدأ عنه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما تنكم من الشفتين عند الإنضمام) المعتاد لأن المنكس تبع لنعم في الأصح وما يظهر مع نكته، ولا ما من الحين ولو في

قوله: (كشيع وشيع) وعين: طين وما ذكره بعضهم من عدم مسح الطير، والمخير محدود على الغنبل الرطب، ويصح جلد السمك والشعر المصروع الجاف، والدارن اليابس في الأذن، بخلاف الرطب فنهائي، ومسح طير من وهو جمد في الحرق، وهو مؤخر الحين أو الساق، وهو مفيداً إذا كان يفي خارج السن بعد تمهيبها. قوله: (عموم المظهر شرعاً) لا يكون مظهر إلا عند عدم حيض، ونفاس، وحدث.

فصل

في تمام أحكام الوضوء

قوله: (على المحبة) المشهور كسر اللزوم، وحمل صاحب كشاف الفتح فراه في، لا مأخذ بلحيثي، قوله: (فصل ظاهر للمحبة الكثرة) وهي الكثرة، وإنما زاد المصنف مع ظاهر إشارة إلى أنه لا يفرص على ما تحت الطبقة العليا من منات الشعر. قوله: (من الاكتفاء بشئها) أو ريمها) غسلًا، أو مسحاً برها. قوله: (وتحويه) من مسح ملائي بشرتها، أو عدم المسح أصلاً، وقال أبو عبد الله الشافعي: حكمها كالمسح. قوله: (ولا يجب إيصال الماء إلى المتمترس) أي لا يجب عمله، ولا مسحه، ولا خلاف عندنا نهر. نعم من مسحها كما في م المصلي. قال شارحها ابن حجر حاح. والذي يظهر إستان غسله.

المسل للضرورة. وقد دأبوا في هذه المسألة. وأما بعد ذلك من فسرهما سوى مخرج النسخ للضرورة (ولو تضمنت الأسماء) بحيث لا يصل الماء بسبب إلى ما بينها (أو طائفة الظفر فغطى الأسطة) ومنع وصول الماء إلى ما دونه (أو كان فيه) يعني المحل المبرور من عمله (عما) أي نسي، (يجمع الماء) أي يصل إلى الحبل (كحجيين) وتجمع ويرمى بخارج العين من مضميها (وجب) أي يفترض (فصل ما نحت) بعد إزالة المنع (ولا يمنع الدور) أي وسع الأقفار وصولاً للضرورة، والمضمر في (أصبح فيخرج المسيل مع وجوده) (و) لا يصح (خروج البواقي) ونحوها كما نرى في كلامهم. وروى الماء إلى الداء المنقذ به لقلته وعدم إروجه. ولا ما علم ظهر لصانع من صنع الضرورة، وعليه المنوى (وجبه) أي يسهو (تحرث الضائم الضيق) في المختار من الروي لأنه يصح الوصول طامراً وكان تلك إذا مرعاً حركاً خاصه. وكذا يجب تحريك القوط في الأذن نصيب محله والمضمر صلة العين لإبدال الماء نفسه، فلا يتكف (إحسان عود في نكت المخرج، وثقيل يصعب القاف، وسكون الراء ما عمن في شحنا) (ولو ضربه غسل شقوق وجليه جاز) أي صح (إمرار الماء على اللواء نفي وصحه فيها) أي الشقوق الضرورة (ولا يعاد الغسل) (ولو من جهة) (ولا المسح) في أنوصوه

قوله (الضرورة) هذه اللفظة نسخ الحرمة، وبها صرح بعضهم. وقالوا. لا يجب غسلها من فعل نسي. ولو كان أعنى، لأنه مصر مطلقاً ولأن العين شحم، وهو لا يصل الماء وفي ابن أبي حاتم يجب إبدال الماء إلى أعذاب العينين، وموقعهما بعد. قوله: (الضرورة) ولعدم خروجه عن حكم العين بهذا القدر. قوله (أي وسع الأقفار) وكذا، دون سائر الأقسام بالإجماع كما في المحلية، ولذا لأنه متولد عن الداء، كما في المنع، والبرهان. قوله (في الأصح)، عليه المضمر وقيل دون المذني بسبب لأنه من التوءم أي تذهب، فلا يقد الماء منه بخلاف لغوي لأن داء من الرطب، والطيب. فلا يمنع شدة الماء. قوله: (كحوسم الغياب) أي زرقه. قوله (لنفوذ فيه لقلته)، بل ولو منع دفعاً للخرج كما في ابن أبي حاتم، ومثله في التلويح والبحر. قوله (في المختار من فروبين) وروى الحسن عن (إمام الله لا يجب حاشه. قوله: (وكذا يجب تحريك القوط في الأذن) أي في الغسل. قوله: (شقوق وجليه) أي مثلاً. قوله: (جاز إمرار الماء على اللواء) وروى صريح إمرار الماء على اللواء مسح عليه وأن ضربه أيضاً تركه، وإن كان لا يقد مضمي من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان يضره الماء البارد دون الحار، وهو قادر عليه لثوب استعمال الحار ثم محل حواء إمرار الماء على اللواء (إن لم يزد على رأس الشقاق، فإن زاد تعين غسل ما تحت الزائدة كما في ابن أبي حاتم، ومثله في الخبر من المحدثي، لكن ينبغي أن قيد بعدم الضرر كما لا ينبغي لقدم معنى الأفاضل. قوله: (للعلم طرق وحديث) ولأن الفرض مطلق، والسائط لا يبرء

(من موضح الشر بعد حلقه) لعدم طرق حدث به (أو) قدماً (إلا) دعاه (الصل بقصر قصره
وشاربه) لعدم طرق حدث وإن صحح البعض

فصل

في سنن الرسول (جس في) حال الوضوء ثمانية عشر شيئاً ذكر العدد سهلاً
لحساب لا للحصص، وبسبعة لغة الطريقة، ولو سببه اصطلاحاً الطريقة المملوكة في الدين
من غير لزوم على سبل الشواهد ومن الممثلة أن كان سبي يتركها أحياناً وأما التي لم
يرأى عليها فهي المستدوية وأما الفريضة بوجه ليس لم يعطها فهي أن يوجد، فليس أحسن

فصل

في سنن الوضوء

قوله (ولو سببه) ما وقع في حيث نظاري من من سبه حسه، قد أجبرها ما عمل
بها في حينه بعد صلات حتى ترك، من من سبه سبه، فعليه إنهم حتى ترك، ومن مات
مراعاة في سبل الله عز وجل أجر لمرايين حتى يمت يوم القيامة. قوله: (واستلحاً الطريقة
المملوكة في الدين)، أوضح أنه قول بعضهم. طريقة مستورة في الدين عرك، أو من من غير
لزوم، ولا إنكار على تركها، وليست منه سبه، فقولنا طريقة الفخ، كالجلس يشمل سبه،
وغيره، وقولنا من غير لزوم فكل ما خرج به الفرض، ولا إنكار أصرح الواجب، وقولنا
وبسببه فهو منه خرج به ما هو من حصصه ﴿﴾ كصوم الوصال قد. قوله (على سبل
الواجب) متعلق بقوله السبل. والشرع الموضوعة في جانب الأعيان، كما يفهم مما بعده.
قوله (وهي الممثلة إن كان سبي ﴿﴾ تركها أحياناً) كالآذن والإقامة، والحدادة، والنس
الزواج، والمصحة، والإستاد، وينقونها سنة الهدى أي أحدها حدى، وتركها صلاة،
أي أحدها من تكميل الهدى، أي الدين، وينعاق تركها كراهة، وإسائة فالأفهماني حكمها
كالواجب في المصحة في الدنيا، إلا أن تاركه يحدده، وتاركها يعاتب الله، ومن الموهوبة من
الفقه تركها فتنه، وأحاديث مبتدع، وفي التلويح ترك السنة الممثلة قريب من التحريم يستحق
به حرمان الله أهله قوله ﴿﴾ فمن ترك سنتي لم يزل شفاعتي، وفي شرح إمام الشيخ زين
الأصم أنه يأنه ترك الممثلة لأنها في حكم الواجب، والإثم مقول بالمشكك، فهو في
الترتيب أقوى من في السنة الممثلة له ربي: الإثم متروك بإعتاد تركه، وصحيح، وقيل لا يتم
أصلاً. قوله (وأما سبي لم يراى عليها) فذلك المنفرد والتطوير والإقامة في الصلاة فرق
الواجب وسبب الزيادة في الوضوء، ولا يمين وصلاته وصوم وصلة قد أعزج وما يقربها بالسنة

البيتين إلى الرخصين) هي ابتداء الوضوء للرسخ بضم الراء وسكون السين المهملة والفتحة
 المسحبة المنفصل الذي بين الساجدة والكف وبين الساق والقدم وسواء استنظف من نوم، أو
 لا ولكنه أكد في الذي استنظف لفرقه عن إذا استنظف أ كم من مناه فلا يضره بعد في
 الإثاء حتى يغسلها ونظف منهم حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يضره أين كانت يده وإذا لم يمكن

الارتقاء وهي المستحبة، والسدوب والأداء من غير فرق بينها عند الأصوليين، وأما عند
 الفقهاء فالمستحب ما استوى مع تركه، والمندوب ما تركه أكثر من فعله، وعكس صاحب
 المحیط، والأولى ما علمه الأصوليون أنه الشيعي زين في شرح الثمار، والسنة عند أصحابه ما
 فعله عن ما فعله، أو سمعه بفعله، قال في التراجيع ما فعله السي عن، أو واحد من
 أصحابه، فإن من أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام: «عليكم بسني وسنة
 خلفاء الراشدين من بعدي» وقوله عليه الصلاة والسلام: «أصعابكم كالبحر يجمعهم فتشبهه
 اعتصموا». قوله: (وان افترشت بوجهك التراب) صفة يقتضي أن التراب من أقدام السنة. قوله:
 (غسل يمينك) على الكيفية الآتية، وأما جمعه في غسل واحد كل مرة فكل صاحب السجدة
 أنه غير مستنون، ورده ابن أبي عمير بأنه مستنون واستدل عليه بمسندة أحاديث تفيد. قال والذي
 يفتخرون الأحاديث أنه إذا أراد غسل اليمنى منفردة يبدأ أولاً بمص الأصابع باليسرى عليها، ثم
 يغسل اليسرى منفردة أيضاً، ثم يجمعها مع اليمنى ثانياً، وأنه إذا قصد الجمع بينهما في الغسل
 من غير تفريق يصب باليمنى على اليسرى، ثم يغسلهما معاً، ولا شئ في حوز الكل، وأمره
 في الشعر، وفي العبي على التحاري على الأفضل الجمع ثم التفريق خلاف بين العلماء، وأمره
 قوله: (في ابتداء الوضوء) تقديمه شرط في تعميل السنة لأمرها آلة التطهر، فيبدأ بغسلهما
 كما في الإيضاح وغيره، والمراد الظاهر أن أبا المنجناب، وتوفيت العناية فغسلهما على
 وجه لا ينحصر الماء غرضه أن يوصل إلى ذلك تركه حتى لو لم يسكه الاغتراف بشيء، ولو
 مندوب، أو بضمه ثم غسل وحلى ولم يبد كما في الفهستاني وغيره، فإن في تكافؤ هذه المسألة
 سنة تنوب عن الغرض، وإن في الفتح، بل هو فرض، وتقديمه سنة قال في الشرح: يظهر
 كلامه لمشايع أنه المنعقد وأبعد الرخصي فقال: والأصح عندي أنه سنة لا تنوب، وبه قال
 الشافعي. قوله: (وسكون السين المهملة) ونظم وقال: تصادقته العلامة فاسم في شرح
 النفاة: ولقد أحسن من قال.

فغضم يميني الأضواء كسرة وما بيني لخصره الكرسي، والرسخ ما رسط

وعظم يميني بهما وجل ملقب يسوع فغض بالمعلم، واحذر من الغلط

قوله: (وسواء استنظف من نوم أولاً) فإنه صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه غسل يديه
 حال الشقة قبل إدخالهما الإثاء، واشترط في الحديث مخرج مخرج العادة، فلا يغسل بمفهومه،
 حالة التطهاري، م

إرادة الإتيان بما حلت أرواحهم بسائر الحاقية عن حقيقة ما حلتهم. ويصدق من جهة المسمى حتى ينفوا. ثم يدخل فيسري بسائر ذلك على فاس الضرورة لمحصل المنة. فإني قد استعملت (والمسمى ابتداء) حتى لو سببها فلتكرها في خلافه. وسببها لا يحصل به استه خلاف الأصل لأن المسمى غير واحد وكل لفظة من مستأنف لفظة بفتح. من جهة الأرواح

قوله (إني لا يدري أين ياتك يده) أي أرتب يده. فلا يحسن سماع السمع. وبعده أن. ثم أحمد. فأمر أحمد يوم القدر يوم الهاء. قوله (وإنما لم يسكن إمامة الإمام) كعبه حسن على ما ذكره أصحاب المذهب. ثم إذا كان الإمام صغيراً لم يكن له ولا يدين به. من جهة المصلحة. ومن جهة المسمى. فبعضها ثلاثاً ثم يأخذ الإمام بحبه. ويصدق على كعب السري وبصلها ثلاثاً وإن كان الإمام كبيراً بحيث لا يمكن إمامته. فإن كان بعد إمام صغير وقع من إمام ذلك الإمام. وحسن يديه كعباً. وإن لم يكن معه إمام صغير يدخل أصابع يده اليسرى مصحوبة بوزن الكعب ويرفع اليده. ويصدق على كعب المسمى. ويشكك الأصابع بعضها ببعض. وبها ثلاث ثلاثاً ثم يدخل يده اليسرى في الإمام تالفاً ما طلع في شاء الله. ويعمل فيسري كذلك. قوله (هنا جاء مستعملاً) وجاء. أي من الخديعة. وبها. فبعضها. أو حسب إذا لاجل يده في شاء الله لاغتراف. ومن جهة نجاسة لا يصدق ابتداء. وكذا إذا وقع الكعب في الخبيث. ولمحل بعد إني العرفان لا يحسن جاء مستعملاً. وهو نقصد في الخاتمة بالاعتراف أي منه بعد أنه إذا لم يحصل بصير الماء مستعملاً. وهو صريح في القدر حيث قال. فلو أدخل الكعب إذا أراد العمل ضمن الماء مستعملاً. وإذا لم يكن الإعراف لا أحد وأعلم أن المحكوم عليه بالاستعمار عند ورود الغسل هو المذلل لا يبدل لكل الماء ذكره السيد. ومعنى الإغتراف: نقل الماء من نحو الإناء. ثم إذا حصل في يده ثوبه استظهر. قوله (والمسمى ابتداء) محمول على أصل نصوصه. هو ما في المصنوع. ومسمى من المسمى. مستحقة. وبغيرها. والخ. أنه لفظة وري وأخذت وري وبها ما في الكافي. ومبعضه ثم ياتي بحوله. قوله (لا صلاة لمن لا يهود له ولا يهود لمن لم يذكر اسم الله عليه) رواه آية. وقد عرفت في السماع. وهو مسموع على سبي الكمال. وفاد في الهداية. الأصح أنها صحيحة وكان وجهه ضعف الحديث. والأظهر أن لا يمتن من درجة المسمى لأصحابه. بكثرة العرف. والتمس بعد ذلك صحة حتى أن الكمال أثبت به الوجوب. كما في وجوب شفاعته لتدخله. وإذا عرفت كونها في الرضاء. فذلك ما روي عن عائشة قال. رسول الله ﷺ إذا صلى ظهره حتى الله تعالى ثم يفرغ الماء على يده. قوله (لا تحصل له السنة) وفي السراج أنه يأتي بها ثلاثاً بحل وصله عنها. ومثله في الجوهرية أي ليكون أساً بالمندوب. وإن عتبه السنة كما في المنز. وقالوا: إنها عند غسل كل عضو مندوب ذكره السيد. قوله (بخلاف الأكل) جاء إذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي والماضي كما ذكره لخصي متعياً للمكمل في قوله. أنه تحصل السنة في الشيء منه. قوله (القول ﷺ الحج) الأولى في الاستدلال ما ذكره أيضاً.

اسم الله فله يظهر جسده كله ومن توفياً ولم يذكر اسم الله لم يظهر إلا موضع الوضوء، والمتوضئ عن سلقه، وقيل عن ثنيي بسم الله في لفظها باسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام. وقيل الأفضل بسم الله. أرحمن الرحيم لعموم كل أمر ذي بال الحديث، ويسمي كذلك قبل الاستنجاء، وكشف العورة في الأصح (والسوءك) يكسر السين اسم للاستبراء وللمعروف أيضاً والمراد الأول لقوله بسم الله: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوءك عند كل صلاة، أو مع كل صلاة)، ولما ورد أن كل صلاة به تحصل سبعين صلاة بدونه وينبغي أن يكون لنا في غلط الأصح طول شر مستويًا قليل العقد من الأراك وهو من مشن التوضوء وورثه المسنون (في لفظه) لأن الابتداء به سنة أيضاً عند المضمضة على قول الأكثر وقال

قوله: (فله يظهر جسده كله الخ) يدل الشبهة يظهر في كثرة الثواب، وغلة ولفظ حديث الحديث لا يبين تسعة، وقد قال في تخطيط: لو قال نعوذ بالله إلا الله يصير مقبلاً للسنة. قال ابن أبي حجاج: يزيد حديث كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله. فلو كبر، أو حلق، أو حمد كان شيئاً للشيء لأصلها. وكما لها لما سبق ذكره السيد. قوله: (باسم الله العظيم الخ) أي بعد إتيانه بالتعمد قاله السري. قوله: (والحمد لله على دين الإسلام) الذي في البخارية، والحمد لله على الإسلام. قوله: (وقيل الأفضل الخ) في البداية من السمتي، لو قال: بسم الله أرحمن الرحيم باسم الله العظيم والحمد لله على الإسلام، لحسن ثوروه الآثار في أي بعد استبراء. قوله: (ويسمي كذلك قبل الاستنجاء) أي بالصفة المضافة على الخلاص، والذي سبق أنه بسم الله كان إذا دخل الحمام قال: باسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث، والنجاسات. ثم وإنما يسمي قبل الاستنجاء لأنه مسح بالوضوء من حيث أنه طهارة، وظاهر هذا أنه قاصر على الاستنجاء بالحاء وقد قبل الربيعي، والإطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الأنامل، وعلّة النسبة بعده عند الوضوء أنه ابتدء الطهارة ذكره السيد. قوله: (والمراد الأول): أي فلا حاجة إلى تقدير مصاف. قوله: (لأمرتهم بالسوءك عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل تمذهباً بل لجدد الشافعي وإنه الذي يدل لمنهنا رواية السمتي عند كل وضوء، ورحمها الأحكام وذكرها البخاري تعليقاً في كتاب الصوم، فلو ذكرها لمؤلف مفصلاً عليها لكان أولى. قوله: (ولما ورد في كل صلاة به الخ) وتحصل هذه الفضيلة في كل صلاة أداها برصوه. مثال فيه، وإن لم يستك عند قيامها لأنه من سنن التين لا من سنن الصلاة على الأصح كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قوله: (وينبغي أن يكون لنا الخ) عبارة بعضهم، والمستحب بله إن كان يائساً وعقله بعد الإستيناء لئلا يستاك به الشيطان، وأن يكون من شمر مر ليكون أمتع للعلم، وأقنى للصدر، وأمناً للطعام، وأفضله الأراك، ثم الزيتون، ويصح بكل عود إلا الرمان والقصب لمضرتهم... وأن يكون طول شر مشتمله لأن الرالد يركب عليه الشيطان. قوله: (لأن الاستدعاء به سنة أيضاً عند المضمضة) تأكيداً للاستدعاء، وهو مختلر شيخ الإسلام في

عبرهم قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء عندنا لا من سنن الصلاة، فتحصل فصيلته لكل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه ويستحب لتغيير الغم والقيام من النوم وإن الصلاة وغسل البيت، واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الإمام: إنه من سنن الدين، وقال عليه الصلاة والسلام: السواك مطهرة لتفم موضة للرب مستوي به جميع الأحوال وفضله يحصل (ولو) كان الاستاك (بالأصبع) أو خرفة خشنة (عند قلعه) أي السواك، أو فقد أسنانه أو ضرر بفيه لقوله عليه السلام بجزءه من السواك الأصابع وقال عبي رضى الله عنه: التشويص بالمسبحة والإيهام سواك ويقوم عليك مقامه للنساء لرفق بشرتهن والسنن في أخذه أن تجعل خلفه بينك وأسفله واليسر، والسبابة فرفق والإيهام أسفل رأيت كما روى ابن مسعود رضى الله عنه ولا يقضيه لأن يورث اليأس ويكره مضطجماً لأنه يورث كبر الطحال وجميع العاروف بالله تعالى الشيخ أحمد الزاهد فصائله بمزجه سماه تحفة السلاك

جسوطه . قوله: (والى الصلاة) محل الاستحباب في ذلك إذا أمن خروج الدم ولا فلا . قوله: (لقول الإمام يند من سنن الدين) احتلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء، أو الصلاة، أو الدين، والثالث أقوى، وهو المنقول عن الإمام كما ذكره المعني في شرح البخاري (ولو) في الهداية: (أصح أنه مستحب يعني في الوضوء لا مطلقاً ومثله الكمال بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبه التي ﷺ عليه عند الوضوء ثم قال: فالحق أنه من سنن الدين . ولا يستحب لمن يؤذيه المواظبه عليه، بل ينعله أحياناً كما بحث ابن أميرحاج . قوله: (وفضله يحصل الخ) أي فيترتب عليه الثواب الموعود . قوله: (عند قلعه) لا عند وجوده كما في الكافي . قوله: (بجزءه من السواك الأصابع) من اللبيل . قوله: (التشويص بالمسبحة، والإيهام سواك) التشويص بذلك نائب ذكره في القاموس في جملة معاذ، وكهنت كما في ابن أميرحاج أن يبدأ بالإيهام من الجانب الأيمن يستاك فوقاً وتحت، ثم بالسبلة من الأيسر كذلك . قوله: (ويقوم الملك مقامه للنساء) من المضموم أنه لا يحصل الثواب لهن إلا بإسبغة ثم الطاهر لهن لا يؤمرن بالملك في ابتداء الوضوء كالسواك لرجال ويحرم . قوله: (والسنن في أخذه) أن نحسن خضصر بينك الخ) ناقض ذلك العلامة نوح، وقال: رن المغاء من الأخاديت الإساءة من جهة اليسار، وأما كون الملك باليمين، فلا فينبغي أن يكون باليسار لأنه من باب إزالة الأذى، وفيه إنه حيث نت عن ابن مسعود، فلا كلام، ويستحب أن يذك الأسان طهرها، ويغسلها وأطرافها، والحنك وهو باطن، وتعلمي اتفه من داخل، والأسفل من طرف مقدم المحجور، وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري: أقيت النبي ﷺ فوجدته سنن يقول: أع ابع، والسواك في فيه كله يسوج . قوله: (ولا يقضيه الخ) ولا يعضه لأنه يورث الحمى، ويكره مضؤ، ويحرم يذئ سم، ويستحب الرين الصافي من لدم، فإنه يافع من الجدم، والبرص، ومن كل داء سوى الموت . قوله: (وجميع العاروف بالله تعالى الخ) من فصائله ما روي لأئمة عز علي ومن

في فضائل السواك (والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم، وهي اللغة التحريك، وليس أن تكون (ثلاثاً) لأنه ثلاثة نوعاً فمضمضة ثلاثاً وستنش ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تمضمض ثلاثاً (بمرة) واحدة فأما سنة المضمضة لا سنة التكرير (والاستنشاق) وهو لغة من النشج جذب الماء ونحوه يربح الألف إليه واصطلاحاً إيصال الماء إلى المنارف وهو ما لأن من الألف ويكون (بثلاث غرفات) للحدوث ولا يصح التثنية

عباس، وعطاء، رضي الله تعالى عنهم أجمعين عليكم بالسواك، فلا تغفلوا عنه وأدبوه فإن فيه رحمة الرحمن، وتضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين مصفاة، أو إلى أربعمائة ضعف، وإدائه نورث السعة، والفضى، وتيسير الرزق، ويطيبه الفم، ويشد اللثة، ويسكن الصفاع، وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق سائل ولا يسكن عرق جاذب، ويذهب وجع الرأس، والميلغم وغوي الأسنان، ويجلو البصر، ويصحح المعدة، ويقوي البدن، ويزيد الرجل فصاحة، وحفظاً وهدفاً، ويطهر القلب، ويزيد في انحصات، ويفرح الملائكة، وتضاعف لتور وجهه، وتشيحه إذا خرج إلى الصلاة، وتستغفر حيلة آخرى لقاعله إذا خرج من المسجد وتستغفر له الأنبياء، والرسول، والسواك مسبغة للشيطان مطردة نه مصفاة للذهن مهضمة للطعام مكثرة للذكاء ويجوز على الصراط كالبرق المنخفض، ويطهر الشيب، ويعضي الكتاب باليمين، ويقوي البدن على طاعة الله عز وجل، وينحب الحرارة من الجسم، ويذهب الوجع، ويقوي النظر، ويذكر الشهادة، ويسرع المنزع، ويبيض الأسنان، ويطيب التنكة، ويهفي العنق، ويجلو اللسان، وينادي الغفلة، ويقطع الرطوبة، ويحد البصر، ويضاعف الأجر، وينمي المال، والأولاد، ويعين على قضاء الحوائج، يوسع عليه في قبره، ويؤنسه في لحيته، ويكتب له أجراً من لم يستنك في يومه، ويفتح له أبواب الجنة، وتقول له الملائكة: هلا مفتي بالآيات يفقر تاردهم، ويلتمس هديهم في كل يوم، وينلزم عنه أبواب جهنم، ولا يخرج من الدنيا إلا وهو طاهر مطهر، ولا يأتيه ملك الموت عند قبض روحه إلا في الصورة التي يأتي بها الأولياء، وفي بعض العبادات الآتياء، ولا يخرج من الدنيا حتى يبقى شربة من حوض نينا محمد عليه السلام ، وهو الرحيق المختوم، وأعلى هذه، أنه مطهرة للضم مرعاة لتلرب قال بعضهم: هذه الفضائل كلها مروية بعضها مرفوع، وبعضها موقوف وإن كان في إسنادهما مقال، فيبني العمل بها لما روي من يلمد عن الله تبارك وتعالى، فطالبه أطاع الله مثل ذلك، وإن لم يكن كذلك انتهى، وبعض المذكورات يرجع إلى بعض قوله: (وهي اصطلاحاً الخ) والإداه، والصح ليس بشرط، فلو نزل الماء حياً أجزأه، وتوحيلاً كما في الفتح، لكن الأفضل أن يصبه لأنه ماء صنعيل كما في السراج، قوله: (وهو لغة من النشج) محرك من باب تعب النشج، قوله: (واصطلاحاً الخ) أنه أن الحدب مريح الألف ليس شرطاً فيه شرعاً بخلاف لغة نهر، قوله: (ولا يصح التثنية) بواسطه أي هي الاستنشاق فالروا: ويكفيه أن يتمضمض، ثم يستنشق من كف واحدة لما صح

موجدة لعدم إطلاق لأف على باقي أجزاء اختلاف المصنف (و) يسر (والمبالغة في المضمضة) وهو يصلح الماء لرأس المصنف (و) المبالغة من (الإستنشاق) وهو يصلح إلى ما فوق العانة (غير المصنف) والمصنف لا يصلح بينهما حتى إفساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام: «مبالغ في مضمضة، والإستنشاق إلا أن تكون مستأفاً» (و) يسر في الأصح (تخليل الشحبة الكثرة) وهو قول أبي يوسف وأبيه أبي داود عن أحمد. (أن النبي ﷺ كان يغسل لحيته وتخليل يفرق الشعر من جهة الأنف إلى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً) (الكف) ماء من أسفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا وضأ أخذ ثغراً من ماء تحت عنقه فغسل به لحيته وقال: بهذا أمرني ربي عز وجل. وأبو حنيفة ومحمد يعصانه لعدم

أنه ﷺ فعل كذلك. فكيف يفوته إيمان المصنف. وأحسن ما يقال في معناه ﷺ ذلك أنه نية. كسر كما في المسمى على المحرزي. ولو عكس لا يجرى عن المصنف. ولا من الغرض في العناية بالنظر إلى المضمضة. ويعرف أن الغرض يغسل عن بعض الماء. فلا يصح الباقي مستملاً بخلاف الأنف كما في الجمهور. والشذوذ لا يبرره ما. قوله: (والمبالغة) فيها من سنة في الطهارة عن المصنف. وقيل: سنة في الوضوء وجبة في العمل إلا أن يكون مستأفاً. نعت المصنفات من السنة. وشرح الشرح عن صلاة المصنف (أحمد) (والمضمضة) والإستنشاق مكان مستأفاً على سبع سنن للثواب. وللثابت والتحديث. ونعتها ما يجرى. والمبالغة فيها. والنسج والأستنار. والحكمة في مفايدها على الفرد من غسل أو ماء. الماء لأن يوم يدرك العصر. وطعمه ينفذ. وريحه بالأنف. فهذا لا اختيار حال ثناء بعد الرؤية قبل فعل الغرض به وقدت المضمضة أخرى. رافع المصنف كما في أبي حنيفة. قوله: (وهي إصباح الماء لرأس المصنف الحج) هو ما في الخلاصة. وقال الإمام حواهر زاد: هو في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الحلق. وهي الإستنشاق أن يمدد الماء بنفسه إلى ما نشد من أنفه أو من أي الجانب. وهو الأثر. والإستنشاق مطبوب. والإجماع على عدم وجوبه. والمنحجب أن يشرب الماء. ويكره بغير يد لأنه يشبه مع الدابة. وقيل لا يكره ذكره المصنف. والأولى أن يدخل فيه في نفسه وأنها قهستاني. قوله: (والمصنف لا يصلح) أي مضافاً ولو صام تقول. قوله: (غلبة إفساد الصوم) هو مكروه تصون شيء. ومضنه. قوله: (ورس في الأصح) مطابق قوله. وأمر حنيفة ومحمد بعدمه. قوله: (وهو فوق أبي يوسف) والأصح أبو يوسف عن محمد. قوله: (كأن يغسل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثرة غريزة الشعر ﷺ. قوله: (من جهة الأنف إلى فوق) ويكون الكف إلى عنقه كما في المصنفات. وأبو حنيفة وغيرهما أي حدث وضع الماء ويجعل ظهر كفه إلى مية. قال الشاذلي كما في الحدود. وإذا علمت ما ذكرنا فلا وجه للإستراض عن المصنف في قوله: من جهة الأسفل. قوله: (يكف) ماء. مطلق يكون الذي منه المزارع. قوله: (وقال بهذا أحمد) أي في التحية. وهو ممن

انماضه ، ولأنه لإكمال العرض ، وداعاها ليس محلا له بخلاف تغليب الأصابع ورجح في المتوسط قوت أي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يس (تغليب الأصابع) كلها للأمر به ولقرئته يتجلى : فمن لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بآثار يوم القيامة وكسبت في البدين إدخال بعضها في بعض وفي الرجلين بأصبع من يده ويكفي عنه إدخالها في الماء الحار ونحوه (و) يس (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد تعدى وقلم كما ورد في السنة إلا

عن ثقل صريح الموافقة لأن أمره تعالى جامل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعليمه الإعرابي . قوله : (ولأنه لا كمال لفرضي) أي لسنة ، وذكر باعتبار أنها أمور به ، وبإثباته في الشرح أولى حيث قال : وذكر السنة لإكمال العرض في محله ، وداعاها ليس بمحل لإثباته . فلا يكون التحليل إكمالا فلا يكون سنة له . قوله : (لرواية أنس) هي الحديث المتقدم قوله : (وفي الرجلين بأصبع من يده) يب الزاهدي في الغنية بأن يخلل بيضم يده اليسرى . يتدعى من خصم رجله اليسرى من أسفل ، ويضم بيضمه رجله اليسرى كذا ورد ورجح المروي هذه الكلمة في الترمذي . ولكنه هنا مناشئة ، وكذا لا بأس بإسراج فليرجع إليها من رام ذلك . قوله : (ونحوه) قال في الشرح : وما هو من حكمه أنه أي وهو الماء الكثير ، والطاهر له في أسماء الكثير المراكب لا يفهم مقام التحليل إلا بالتعريف وحينئذ فلا فرق بين القليل ، والكثير خلاف الجاري لأنه يفرضه يدخل الأثناء . قوله : (ومن تثليث الغسل) أي فاستوعب وفي البحر السنة تكرار العمليات المستغرقات لا التمرينات ، والمراد الأولي فرض . والشأن حدهما ستان مؤكدا على الصحيح كما في السراج ، واحتواه في المتوسط ، وأبده في البحر لأنه لما نوحا بثلاث مرتين قال : «هذا وضوء من نوحه أعطاه الله كلفين من الأجر» لمحل للثانية جزاء مستقلا بهذا يؤذن باستقلالها لا أنها أجزاء سنة حتى لا يثب عليها وحدها ، ولو اقتصر على مرة فيه أقول ثلثي أنه إن امتدأ ثم ، ولا لا واختاره صاحب الخلاصة ، وحمل في البحر ثلثا للمفتح القولين اسطفيين عليه ، والمراد ثم يسير فرقا بين ترك السنة وترك الواجب قال ابن أميرسراج . قوله : (فقد تعدى) يرجع إلى الميادة ، وقوله : وقلم يرجع إلى اقتصاص ، فالتعدي مرتب . قوله : (لا قصره) بأن زاد لتمامه قلبه عن الشك ، فلا بأس به لما ورد : «دع ما يربك إلى ما لا يربك وما قيل إنه لو واد بنية» وهو أمر لا بأس به أيضا لأنه يور على مورد منه في البحر بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد فيل أن يؤدي بالألور عبادة مقصودة من شدة كماله وسجدة التلاوة ، ومن المصنف ، كما ذكره الحلبي مكرره ، لأنه إمراف بعض ، وقوله في البحر : يحتمل عدم الكراة على الإعادة مرة ، والكراة على التكرار مرارا بعبه حلا ولم يقل به أحد لأنه بعض الأفاضل عدا ضرورة الزيادة ، وضرورة التخص بأن لا يجد ما يكفي التثليث ، وفيه بالفسن لأن المسح لا يس تكراره عندنا كما في الفتح وفي الغنية ، وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ، ولكن لا يكون سنة لا أبدا قال في البحر : وهو أولى

لضرورة (و) يسن (استحمام الرأس بالمسح) كما دفعه النبي ﷺ (مرة) كسح الجبهة والنجم لأن وضعه بالتخفيف (و) يسن (مسح الأذنين وتو بقاء الرأس) لأنه ﷺ غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه فإن أخذ لهما ماء جديد مع بقاء شدة كثا حسنا (و) سن (لنعللك) لفعله ﷺ بعد غسل الرأس على الأعضاء (و) يسن (الولاء) لمواظبه ﷺ وهو يكرر الواء للمناعة بغسل الأعضاء قبل جفاف السابق مع الاعتدال بسبباً وزماناً ومكاناً (و) يسن

مما في المحيط والمائع أنه يكرر ومما في الخلاصة أنه بدعة إذ لا دليل على الكرامة قوله (مرة) قال في الهدية: وما يروى من التلبث بمسح عليه ماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في لبرهان رويته الأبرار على التلبث، وله كيفية متبعة وردت بها الأحاديث ذكر لبدة منها في البذية، واختلف بعض أصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي يمسح رويته مسحة في موضع من ذلك مسح من مقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى العنكاز الذي فيه بدء، ومن ثم قال الزبلي: والأصح أنه يضح كفيه وأصابعه على مقدم رأسه، ويمسح إلى قفاه على وجه مسوح جميع الرأس، ثم يمسح أذنيه بإصبعيه أو إصبعه فأصبعه، وقال الزاهدني: هكذا روي عن أبي حنيفة ومعهما أنه قال في النخاية: ولا يكون الماء بهذا مستحسناً ضرورة إقامته له أو ما من الاستحالة وغيرها من أنه يضح على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع، ويمسح إبهاميه ورسبه ورجلي يطن كفيه ثم يضح كفيه على جانبي رأسه فبه تكلف ومشقة كما في النخاية، بل قال النكاح: لا أصل له في السنة. قوله: (كسح الجبهة، وغشيم) أي والخف فإنه لا يسن فيه التكرار. قوله: (لأن وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل منه يثقل للتخفيف. قوله: (ويسن مسح الأذنين) بأن مسح ظاهرهما بالإناء من ردا لهما بالسباين وهو المختار كما في المصباح، ويدخل المختصرين في حجرهما، ويمسحهما كما في النحر عن العمولي، ويصح الإسلام. قوله: (مع بقاء أيلة) أي مع قذاتها أن رفع العمادة بهما، فلا يكون مفيداً لمنه إلا بالتجديد. قوله: (ويسن لنعلك) هو إمرار اليد على العصو مع إسائه ماء ذكره العمولي في بحث الغسل، وهي الظاهر عن منه المعني هو إمرار اليد على لأعضاء الممسوحة في المرة الأولى أنه قال ابن أبي عمير: لأن لفظة المرة الأولى فتأني مع أنها سابقة في لوجود على ما بعدها فهي به أولى لأن السب من السبب الترجيح أنه رئيس لذلك مرساً لا عند ذلك والأوزاعي فإنه شرطه في صحة الوضوء والغسل. قوله: (لعمرك ﷺ) أي إياه فالغسل محذوف وقواء بإمرار يده تصوير للفعل. قوله: (قبل جفاف السابق) بأن يغسل الأخير قبل جفاف الأول وفي السبب فيه التشريح مرق يغسل العصو الذي قبل جفاف الأول أنه ماعتبر التقى مع الأول لا الأخير مع السابق وهما طرفتان وفي المصباح عن العلوني تضعيف الأعضاء قبل غسل القدمين لا يغسل لأن فيه ترك الولاء فإن من البصر: أي بخلافه بعد الفراغ فإنه لا بأس

(الثنية) وهي تحريم القلب على الفعل اصطلاحاً توجبه القلب لاجتماع العمل جزءاً، ووقتها قبل الاستنجاء، فيكون جميع عمله غزوة وكبيتها أن يروي رفع الحدث أو إقامة الصلاة أو يروي موضوعه، أو امتثال الأمر ومحلها القلب فإن قلنا يجمع بين فعل القلب، واللسان استحبته المشايخ، والثنية سنة لتحصيل الثواب (لأن المأمور به ليس إلا غسلًا، ومما في الآية ولم يعلمه النبي ﷺ للإمامي مع جهله وفرضت في التيمم لأنه يقترب وليس مزيداً للحدث بالأصالة (و) بمن (الترتيب) سنة مؤكدة في التصحيح وهو (كما نص الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضاً لأن الواو في الأمر لمطلز الجمع والقد، فإني عي قوله تعالى فغسلوا

به، وينتفيق الواو في المراتع والسر كما أفاده السيد متحياً للعمري في إفادته فصره على المراتع. قوله: (مع الاحتفال جسداً وزماناً ومكاناً) فلو كان بعده يشرب الماء أو كان الهواء شديداً، أو كان المكان حاراً يحذف الماء سريعاً، فلا يحد تركاً له ولو كان طرياً لا يجففه إلا في مدة مستطيلة، وتأتي عي الوضوء لا يكون أنياً بسنة الواو. قوله: (وهي لفظة حزم القلب على الفعل) كذا قاله الحريري، وهو خلط اصطلاح بآخر كما هو دأبه لأنه ممناعاً الشرعي، وأما معاملة قلبه في كلام أهل اللغة إلا أنها من بوي الشيء فصدته وتوجه إليه، والمشارح حكى المصنفين. قوله: (لا يجاء بالفعل جزءاً) يفعل أعم من فعل المأمورات وترك المنهيات، وسدر الأمرين عليها لأن المكلف به في النهي هو كلف النفس على التراجع تكن اختيار الية للمعزوك إن شاء هو لحصول الثواب لا للخروج من عبدة الهي فإن مجرد الترك فيه كافه، فلا يستحق العيذ. قوله: (أو يروي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفيه عن البعض (عشراً له بالتيمم قاله الزيلعي. قوله: (استحب المشايخ) فالمراد أنهم استحبوه لجماع مع القلب ولم يرد التلطف بها عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، والتابعين، والأئمة رضوان الله عليهم أجمعين. قوله: (والثنية سنة) وقال القدوري: إنها مستحبة. قوله: (لأن المأمور به ليس إلا غسلًا ومسحاً) ربما تنبذ هذه العبارة أن الوضوء المأمور به لا يشترط له الية قال العمري: والناظر أن الوضوء المأمور به يتأدى بغير الية لأن المأمور به حصول لا تحصيله كسائر الشروط وفي الإتيان عن بعض كتّاب الوضوء الذي ليس بمنزلة ليس بمأمور به، ولكنه مفتاح للغسل، إذ فإن أريد بالمأمور به ما يشاب عليه يرتفع الثاني. قوله: (ولم يعلمه النبي ﷺ) الوجه الحالية، والقاهر نأيت ترجوعه إلى الية. قوله: (لأنه بالتراب) أي وهو لم يعتبر مطهراً شرعاً إلا للصلاة وتوابعها لا في نفسه فكان التطهير به تبعداً محضاً، وفيه يحتاج إلى ثنية كما في الفتح أو لأن لفظة ينزي عن الفصد، والأصل أن يعتبر في الأصماء الشرعية ما نسيه عنه من المعاصي. قوله: (وهو كما نص الله تعالى في كتابه) فيه أن الآية خالية عن الدلالة على ذلك. وإنما جاء التخصيص من قوله عليه الصلاة والسلام. قوله: (لتعقيب جملة الأعضاء) من خير إفادة طلب تقديم بعضها على بعض في الوجود، فهو كقولك: ادخل السوق فاشتر لنا خبزاً ولحمًا حيث كان المقاد إعقاب الدخول بشرائه ما ذكره، والدليل لنا ما رواه

لتنعيب جملة الأعضاء (و) يس (البدانة بالمياض) جمع مبيعة خلاف العسرة من اسد
والرجلين لقوله ﷺ: (إذا توضأتم فابتدؤا بمياضكم) وصرف الأمر عن الوضوء (إصباح)
على استحبابه لشراف يميني (و) بدن البدانة بالغسل من (دوس الأصابع) في ليدني
والرجلين لأن الله تعالى جعل المرافق والكعبين حاية ليدني فتركوا مسير الفعل كما فعله
النبي ﷺ (و) يس البدانة في المسح من (مقدم الرأس) يس (مسح الرقبة) لأنه توضأ
وأولاً بيديه من مقدم رأسه حصر بجمع بدنة لعل سعة من تحت فناء (ولا) يس مسح
(المنكسر) بل من بدنة (وقبل أو الأربعة الأخيرة) لني فأنها البدانة باليساب (مستحبة) وكان
وجهه عدم ثبوت المواظفة وليس مستحباً

البحاري ولو داود أنه ﷺ يسم عدماً بترابيد قبل وجهه. فلما ثبت عدم لزوم في التنعيم ثبت
في الوضوء لأن الخلاف بينهما واحد، وبهذا تعلم سقوط قول من قال: ويسمي أن يكون واجباً
للمواظفة إلى آخره قال: قوله: (ويسم البدانة بالمياض) البدانة بتثنية البدن. والعذ والهمز
ويعد باد. وهي لغة الأنصار قال ابن روضة.

باسم الإسمه ويسه يبدننا ولو عبيدنا غيبره شغبنا
وقيل: إنه ﷺ أشد ذلك كما هو عند المحدث من لسانه من طريق شيخنا القمي عن أبي
عثمان. قوله: (في التيميم، والرجلين) رهب عضواً مصولان مخرج العضو الواحد كالوجه.
فلا يطلب فيه التيميم والعضوان المصنوعان كالأديم، ولخطين، فليست مسحهما مع تكبيرة
أصل قال في المراج: إلا إذا كره أطلع فإنه يداً لا يبرم معها يميني من الخدين، والأذنين،
والخفص. قوله: (فتكون منتهى الفعل) أي وانتهى لا بد له من عدا من العضو. وقد فرم
غسل حميمه، فالمدأ أوله. قوله: (كما فعله النبي ﷺ) أي البدانة المذكورة. والكاوي لليلة،
وعبارته في الشرح ولاز النبي ﷺ قال يفعل مكنة، أي وهي الوضع وأولى. قوله: (البدانة في
المسح) وأما البدانة في الغسل حسب لسانه من أعلى سطح الحنبة يقال ابن أبي رباح أنه أوص.
قوله: (من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث. قوله: (لأنه ﷺ الف) مثله في الشرح، والسيد
غيرهما، وهو يقتضي أن مسح الرقبة مع مسح الرأس عند دعاء ليدني إلى مؤخر الرأس،
وهو خلاف المتداول بين الناس، وما في الفتح من أنه يستحب مسح الرقبة بظهر اليدين آدم
استعمال بلتهما معوه لأن معوهة إلى بله باطنهما مستحقة، وليس كذلك أهاده الجوهري وروي
عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا توضأ مسح عنقه، ويقول: قال رسول الله ﷺ: (من
توضأ، ومسح عنقه لم يغفل بالأفلال يوم القيامة). قوله: (وليس مستحباً) أي بل المواظفة ثالثة
قال في الشرح: وعند اختلاف الأقوال كان معه تولى من تركه أه، وفيه أنه لم يغفل أحد بركه
وإنما الخلاف في تأكيده، واستحبابه فكان الأولى حذفها.

فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً

يزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأن وضع الأيدي موضعها وتبين لعمدة المصنفين
وفصل الورع وهي شرح الهداية هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمته
التواضع بقطعه وعدم الملوم على تركه، وأما السنة فهي التي وافق عليها النبي ﷺ مع الأئمة
بلا عذر سر، أو مرتين، وحكمها التواتر وهي تروى في صحاح قاطبة وأدب الوضوء
(الجلوس في مكان مرتفع) بحرراً عن القبالة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستسقاء لأجلها
حالة أوجب لقول الدعاء فيها وجعل الإثناء للصبر على بقاء القبلة الذي يعرف منه
على يمين (وعدم الاستعانة بغيره) ليفهم المبدأ منه من غير اعانة غيره عليها فلا عد
(وعدم التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن "دعاء" (سائر) (والجمع بين نية
القبلة وفعل التسليم) للحصول العزيمة (والدعاء بالماء) أي السجود عن الشئ ﷺ
والصحة، والذانمين (والستية) (هتة) غسل (كل عضو) أو مسح يدهما تارة عند

فصل

من آداب الوضوء الخ

قوله (وزيد عليها) أوصلها في الخاتمة إلى باب وسبق فله المبدأ قوله (وقيل
الودع) وقيل ما فعله سائر من تركه، وقيل ما يمسح به المكلف، ولا بد من تركه، وقيل
المنظور منه شرعاً من غير ذم على تركه أحد من اشرح بعضها حذيفة قوله (هو ما فعله
النبي ﷺ الخ) ويسمى بالصل لأن زائد على الفرض، وبالمسح لأن المنزع يجب
وبتعدد لأن المنزع بين ثوابه، وبالمسح لأن فعله متتابع به قاله السيد. قوله (وأما السنة)
أي المبركة. قوله (ألا العتاب) لكن (إذا اعتاد الترك فعله يتم يسر دونه إثم ترك الواجب، وقد
سر. قوله (الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ أوقات من الماء المستعمل كما ذكره الكمال
لا نقياً المأخوذ في مكان مرتفع قاله السيد. قوله: (لأنها حالة أوجب لقبول الدعاء فيها) أي
وهو مستعمل على الأدعية، ولما روي مرغوة أكرم المجالس ما يستعمل به الصلاة. قوله (وعدم
الاستعانة بغيره) قال الكرماني لا تكره في الصلب، ولا يقال إنه خلاف الأولى، بل أتى هذا
أحدث قاله علي أن النبي ﷺ فعله، وحفظ ما يدل على الكراهة، ومن كذا سمين على
وسمه بغيره: فإن وفعله ناس من كبار التابعين - كما في المعنى على البحر - قوله:
(الحصول العزيمة) مراد بها الشيء الأقوى، وليس مراد بها الحكم الذي له يسر منه أعذر
المراد، وإن التلذذ بها لم يرد عن المنزوع. قوله: (أي المنفون عن النبي ﷺ، والصحة،

المصطفى. باسمك اللهم أعني صلاة لقرآن، وذكرك، وشكرك وحسن عبادتك
وعند الاستسقاء باسم الله اللهم أرحمني وأرحم أمة الإسلام ولا ترحمني وأرحم أمة الإسلام في
سائرهم، ويصلي على النبي ﷺ أيضاً كما في التوضيح (و) من أدبه (إدخال خنصره في
صباح أظفه) صباح في الصباح (وتحرريك خاتمه الواسع) (العبادة في الصلاة) (و) كون
المصطفى والاستسقاء باليد اليمنى (لشربها إجماعاً) (والإمساك باليسرى) (لأمتنائها) (و)
تلايم (التوضيح قبل دخول الوقت) (مبادرة للطاعة) (الغير المعلوم) لأن وضوءه ينتفع به خروج

والجهرين) قال ابن أبي حنيفة: مثل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين من سحر لحسناني من
الأحاديث التي ذكرت في مقدمة أبي الثابت في أدبه لأصحابه، فأجاب بأنها ضعيفة وأنها
بشاهدين في ذكر الحديث الضعيف، وشغل في العبادة، ثم ثبت منها شيء عن رسول
الله ﷺ لا من قول، ولا من عمله، ولم يرد فيها كذا لا يحلو عن منبه يوضع، وسنة هذه
الأدوية إلى السلف (الصباح) (أولى من نيتها إلى رسول الله ﷺ، حفوا من الوقوف في مصداق
من كذب عني متبعة فثبتوا مقدمه من الشر، ومن هذا قولهم كما في التفسير، وشرحه: إذا
أردت رواية حديث ضعيف بغير إسناده، فلا تقل قال رسول الله ﷺ، وما أشبه ذلك من صيغة
المرم، بل قل روي عنه كذا، أو بعبارة، أو ورد، أو جاء، أو قيل، وما أشبهه من صيغة
التبريد، وكذا فيما منك في صحبه، ومعه أنه لما أصبح، فذكره صيغة الجرم، ويصح فيه
صيغة التبريد كما يقع في الضعيف مبعث الحرم قال الهندي وغيره. ثم ثبت منه إلا
أنه، فإن بعد الفراغ منه قال السيد من البحر. قوله: (والنية) أي إسماعيلها كما في النسخ،
وأخبار بقوله إسماعيلها، إلى أن الحزبي واحد، وهو إسماعيل الأمر مثلاً. قوله: (وهكذا في
سائرهم) فقول عند غسل الوجه. باسم الله اللهم جبر. وهي يوم نهر، رجوع، وتوعد وجود،
وعند غسل اليمن باسم الله اللهم أعطني كتابي يميني، وحاسبي حساباً يسيراً، وعند غسل
اليسرى باسم الله اللهم لا تعطني كتابي بشعالي، ولا من رياء ظهري، وعند مسح رأسه باسم
الله اللهم أعطني تحت ظلي عرشك يوم لا ظل، ولا ظل عرشك، وعند مسح أدبه باسم الله اللهم
اجعلني من الذين يستحقون القول فيصبرن أحبه، وعند مسح عنقه باسم الله اللهم أعش رغبتني
من إسناده، وعند غسل رجله اليمنى باسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام
وعند غسل اليسرى باسم الله اللهم اجعلني ذلي عفوناً وسعي مشكوراً، وتجارتي لن سوداه
من شرح. قوله: (أيضاً) أي بعد كل دعاء. قوله: (والإدخال خنصره) أي أنسه خنصره، وهو
بكر الحناء، والحناء، وثان ثمانية الفصح فتح العبد. قال في المحرر. يدخل خنصره في
صباح أدبه وبكرها، وهو مروى عن أبي يوسف والنسابة حال حتى صبح بكر الحناء،
وقال: باليمن تسهله. قوله: (وتحرريك خاتمه الواسع) أما الفقيه فإن عام، وصول الماء
لمسحبه تحريكه، والإفراغ قاله السيد. قوله: (والإمساك) مثله الإستانة. قوله: (لأن وضوءه

الوقت عدنا ويدخله عند زمر وبهما عد أبي يوسف (والإمامان بالشهادتين بعده) قائماً مستقبلاً لقوله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيمسح الوضوء ثم يلوذ أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله» وفي رواية (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من (أي باب شاء) وقال رسول الله ﷺ: «من قال إذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بصاحبها يوم القيامة» (وإن شرب من فضل الوضوء قائماً) مستقبلاً القبلة، أو قائماً لأنه ﷺ شرب قائماً من فضل وضوئه وما زمر وقد رسول الله ﷺ: «لا يشربن أحدكم قائماً فمن شرب فليستقي»

يتطهر (الخ) أي وهو إذا توضأ في زمن قبل الوقت، فلا يخلو إما أن يكون من الوقتين وقت مهمل أو لا فإن كان بينهما وقت مهمل ونوْحاً فيه ثلثت الثاني جاز ذلك مجتمعا وقال أبو يوسف وزمرو لا يجوز فتشابه له إعادة الوضوء في الوقت خروجاً من الخلاف وإن لم يكن بينهما وقت مهمل ونوْحاً في آخر الوقت، للوقت الثاني لا يحوز إجماعاً فتجب إعادة الوضوء، وحيت فلا فائدة في وضوء قبل الوقت قال السيد: وهذه إحدى المسائل الثلاث التي اختلف فيها لأفضل من القوم. الثالثة إيراد الممسح أفضل من إظهاره. فالثالثة أيدى بالسلام أفضل من رده. قوله: (وبهما عد أبي يوسف؟ أي بأبيهما وجد. قوله: (والإمامان بالشهادتين بعده) ذكر المغنوي أنه بشر بسات حين النظر إلى السماء، وسجين سبابة لأنه يسب بها، والأولى تحديقها بمسبحة كما نص عليه في شرح الشريعة، وخصت بذلك لما ذكره شراح المولد أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد ﷺ في صلبه فكانت الملائكة تنفق خلقه تعظم هذا النور، فقال آدم ربه هر وحل أن يحول أمامه حتى تستقبله الملائكة، فحمله في جهنم، ثم قال آدم: اللهم اجعل لي من هذا النور نصيباً فجعله الله تعالى في مسجته فصار ينظر إليه، وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا، واشتمل بأمر الممّش، فجعل في ظهره كما كان أولاً، فأعطيت السبعة الشرف من وقتئذ، وهذا أولى مما في السيد. قوله: (فيمسح الوضوء) أي بعم الأضواء دانم من قولهم دوح ساحة أي شاطئة للبدن والمراد هنا الإحسان. قوله: (وفي رواية) من تسلم. قوله: (يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريمه. قوله: (طبع بطابع) أي حتم عليه بخاتم والمقصود بخصه تعظيمه، وتزويج عليه كثرة التراب. قوله: (من فضل الوضوء) بفتح الواو، المعنى الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائماً. قوله: (أو قائماً) أو للتخيير قالوا: ويقعد عند شرب: اللهم اغفرني بشغائك، وعاوني بذواتك، واحصني من الوهن، والأمراض، والأوجاع، وفي الهتية يشرب قطرة من فضل وضوئه. قوله: (لا يشربن أحدكم قائماً) معمول على غير الحالين السابقتين، والمراد المبالغة من النهي عن هذا الفعل قبل غداه لرواية أنس والأكل

وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً لأمر طي لا ديني، (ولأن يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي التراجعين عن كل ذنب والتواب صالحة وقيل: هو الذي كلما أذنب يندب بالتوبة والتواب من صفات الله تعالى أيضاً لأنه يرجع بالإنعام على كل مذنّب يقول توبت (وأجعلني من المتطهرين) أي المتطهرين عن المواقف. وقسم المذنّب على المتطهر لدفع القنوط والعجب ومن الأدب أنه لا يتوضأ بماء شمس لأنه يورث المرض ولا يستخلص لنفسه إنباء دون غيره لأن الشريعة حنيفية سهلة سمحة، ومنته صلب الماء يرمق على وجهه ويرك

قال: ذاك أثر، وأدب، وفي العنيفة ولا بأس بالشرب فاشاً ولا بشرط مائياً ورجع للمصنف ذكره الحلبي قوله (وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً للبح) لا تسلم حكاية الإجماع فإنه لم تعارضت الأحاديث الثلاثة على النهي، والأحاديث الثلاثة على الفعل تختلف العلماء في المستخلص من النواهي، فمن قائل إن النهي ناسخ للفعل، ومن قائل بالعكس، ومن قائل إن النهي ليس بالتحريم، من يخبره بأنه لأمر طي لا ديني، وفعله يبيّن الخوارق فخره ابن أبي عمير. قوله: (أي للتراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الإعراض عن كل ذنب. قوله: (وقيل هو الذي للبح) ثم هذا المسمى زيادة السادة. قوله: (يقول توبت) متعلق بالإنعام، وإنباء للتصوير، أو للنبية. ومن زاد، أو عطفه على الإنعام فكان أولى، ولهذا بعضهم أن التوب في حق تعالى بمعنى التوقُّف لها، والذي يقبلها. قوله: (أي المتطهرين عن المواقف) وقيل قد بين لم يذنب، وغيره صاحب المسألة من أن يقول بعد تمام الوضوء، أو في حلاله، وكذا الأمرين حسن. كما قلته ابن أبي عمير قال: غير أن الوارد أن يقول بعد الفراغ متعللاً بالشهادتين. قوله: (للدفع القنوط) أي من الضيق. قوله: (والعجب) أي من المتطهر فإن دلت إن عمله من أحداهما بذنبي الآخر، أجب عنه بأن الواو بمعنى أو والمائل أن يقول: إن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن يكون منهم: فهو مدفع مالدعه، لا بالانقباض، والعجب لا يتأتى من المتطهر لأنه من الكفار، وهو لم يذنب أصلاً أو من المواقف. وهو منزّه عنها على أن مقام الذم لا يقال فيه ذلك عندنا، ويحصل أن الضمير في قدم يرجع إلى الله تعالى أي في قول تعالى: (لأن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) البقرة/٢٢ قوله: (إنه لا يتوضأ بماء شمس) لقوله عليه السلام لعائشة حين سحنت الماء: «لا تغسلي يا حميرة». فإنه يورث البرص، أي من الشرع. قوله: (ولا يستخلص لنفسه إنباء الخ) أي لا يجعله نفسه خلاصاً من الشربة، فقد مثل سعد بن واسع أي الوضوء أحب إليك لمن ماء منصرف أو من متوضأ معانة؟ قال: من متوضأ العامة قال عليه السلام: «إن أحب الأديان إلى الله تعالى المسحة العتيقة» أي من الشرع. قوله: (حنيفية) أي مائلة عن الأديان لاطلة. قوله: (سمحة) يرجع إلى معنى سهلة، أو معناه مقبولة مرغوب فيها أي ومن سهولتها عدم الإستخلاص. قوله: (ورك العنيفة) في آثار محمد أحبراً أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الركن يتوضأ فيمسح وجهه

الجفت وان مسح لا يباليغ فيه وأن تكون أتيته من خريف، ومسل عروته ثلاثاً، ووضعها على يارده ووضع اليد حالة الغسل على عروته لا رأسه وتعاود موقيه وما تحت الحاتم، وماء رذا جنود المروزي إطلاقاً لففرة ومن أتيته استعدداً لوقت آخر، وقراءة سورة الفجر ثلاثاً أمواتاً عنه فمن قرأ في أثر وضوئه إنا أنزلناه في ليلة للفجر مرة واحدة كان من المصدقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله محشر الأنبياء أخرجه الذهبي، ولما ذكره الفقيه أبو النيث في مقدمته.

بالثوب قال: لا بأس به فانه محمد وبه أخذ، ولا يرى منك بأساً، وهو قول أبي حنيفة: انه وفي الحاجة لا بأس للموضوء، والمفضل أن يتمتع بالمسحيل روي عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعل ذلك، وهو الصحيح إلا أنه ينبغي أن لا يباليغ ولا يستغني ببعض أثر الوضوء على الأعضاء. انه ملخصاً، ورويت عدة أحاديث على أنه فعله عليه الصلاة والسلام، وهذا كله إذا لم يكن حاجة إلى التشييع فإن كانت ظاهرة له لا يختلف في جواره من غير كراهة، بل في أسبابه، أو وجوبه حسب تلك الحاجة لما روي عنه المذمومة فانه ابن أبي عمير: ثم قال: وهذا في الحي، أما الميت فمقتضى كلام مشايخنا أنه مستحب للاستعداد لغيره مثله. انه قوله: (لو أن يكون أتيته من خريف) فانه روي أنه الملائكة تروى بيت من أتيته من خريف من المسلمين. قوله: (ومسل عروته ثلاثاً) ليتبين الطهارة قوله: (ووضعه على يارده) ليصب عنه على يمينه، وتقدم له ما بعد ذلك. قوله: (لا رأس) تحامياً من تقاطر الماء المستعمل، وقوله: (حالة الغسل أي حالة إرادة الغسل للفصل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لأن اليدين مشغولتان بغسل الأعضاء. قوله: (وما تحته الخاتم) تقدم ما بيده. قوله: (إطلاقاً للفجرة المبرأة) بها ما سمع التحصيل، وإطلاقاً الفجرة يكون بالزيادة على الحد المحدود كما في قبحة، وأما التحجير فقال في شرح الشريعة: إنه يغسل المراسين لشعط المضمين، والمرحلين لنصف الرأس. انه قوله: (استعدداً لوقت آخر) أو قال: الوضوء آخر الكمال أو أي أدام الوضوء على الوضوء في رفته واحد. قوله: (لقول ﷺ الخ) أخرجه الذهبي في مسند الفردوس. قوله: (كتب في ديوان الشهداء) الذي هو بالكمسرة ويفتح مجمع النصف، والكتاب يكتب فيه أهل الجحش، وأهل المعالي، وأول من وضعه عمر رضي الله عنه فامر من. فلهذا أنه يكتب اسمه مع اسمائهم في سجل بابهم، والمراد منه وجهاً قبله أن يعطي ثوبهم إذا تفاوتت الكيفيات. قوله: (حشره الله محشر الأنبياء) بكسر الهمزة، وتفتح حشر الإجماع أي، وإذا اجتمع معهم في مجعهم لا يخام لأن مصاحب الكرام لا يخام. قوله: (ولما ذكره الفقيه أبو النيث في مقدمته) ذكره المصنف في غير، قال في المقاصد النجسة: حديث قراءة إنا أنزلناه عقب الوضوء لا أهل له انتهى. يعني ما ذكر في المعلقة ولفظه بدل عمر رحمه.

فصل

في المكروهات (و) مما (يكره) المكروه عند المجرب، والأدب يكره (للمتوضي) ضد ما استحب من الأدب فلا حصر لها بعدد (سنة أشياء) لأنه للتفريب منها (الإسراف في) صب (الماء) لقوله ﷺ لسعد لما مر به وهو يتوضأ: «ما هنا السرف يا سعد» فقال:

فصل

في المكروهات

يقال: كره الشيء يكرهه من باب سح كرهأ، ويضم، وكرامة بالتخفيف، والتشديد إذا لم يحبه قاموس، والمكروه عند الفقهاء نوهان: مكروه تحريماً وهو السمعل عند إطلاعهم الكراهة، وهو ما تركه واجب وبقيت بما يثبت به الواجب كما في الممتنع ومكروه تنزيهاً وهو تركه لولي من فعله وكثيراً ما يطلقونه فلا بد من النظر في الدليل فإن كان نهياً غلباً يحكم بكراهة التحريم ما لم يرجح صلافة عنه إلى التنزيه، وإن لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً لتفرك الجبر الجازم، فهي تنزيهية، قاله صاحب البحر: ثم المكروه تنزيهاً إلى العمل القرب اتفاقاً كما في استحسان شبرخان، وأما المكروه تحريماً فمقتضى محله هو حرام، ولم يطلقه عليه لعدم التصرح فيه، والمشهور عنهما أنه إلى الحرام أقرب بمعنى أنه ليس فيه عقوبة بالنذر، بل بغيرها كحرام الشفاعة وفي التلخيص من بحث الفقهاء المكروه تحريماً يستحق فاعله معذوراً دون العقوبة بالنار، كحرام الشفاعة، والواجب في رتبة المكروه تحريماً اهـ وقال الزيلعي: من بحث حرمة العقيل الفريب من الحرام ما تعلق به معذور دون استحسان العقوبة بالنذر، بل العتاب كثرت السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان من شفاعة النبي المختار ﷺ، لقوله: (ضد المصحوب) مراده ما يحرم لمحبوب الواجب لتدخل كراهة التحريم، قوله: (والأدب) فيه منافاة لما تقدمه أول الأدب من أن الأدب لا يلام على تركه، ومن حملته عدم التكلم، والاستعانة، وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم، وجعل الاستعانة، والتكلم بكلام الناس مكروهين فليأمن. قوله: (فلا حصر لها) تفريع على قوله: يكره، للمتوضي، وقوله سنة أشياء بالنصف بالنظر لنسج لأنه مسمول لقوله: بعدما. قوله: (لأنه للتفريب) أي عذراً سنة للتفريب للمجتدي. قوله: (الإسراف في صب الماء) الإسراف العمل لوق الحاجة الشرعية في فتاوي الحجة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسمون، والقدر المجهود لما ورد في الخبر: شوار أهني اللين يسرقون في صب الماء اهـ وفي القدر، ويكره الإسراف فيه تحريماً لو يصب الماء النهر، أو المملوك له. لما لم يوقفه على من يظهر به، وحته ماء المملوك من ضحرام اهـ.

أمر، الوصوه سرف قال: بعد أن نمت على نهر عا رسته تثليث المسيح بماء شديد (والتثنية) محمل الحسب مثل المسيح (فيه) لأن فيه نموت السنة وقال: حسب السلام. وخير الأمور أوساؤها (و) يكره (صرب الوجه به) لمعادته شرف الوصوه فينبه برؤف عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن الأدعية (و) يكره (الإستعانة بغيره) لمول عمر رضي الله عنه وأبت رسول الله ﷺ يستغي ماء لوصوته فبادرت أن أستغي له فقال: مه يا عمر فإني لا أريد أن يعينني على مسلماني أمم. (من غير عذر) لأن الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه. وعن الإمام الزبير أن له لا يأمن به إلا الخادم كان يصب على النبي ﷺ

قوله: (فقال أمر الوصوه سرف الذي من دولة أحمد وأبي علي وأبيه في شعبه، وأن ماله في سنة خلاف: أو في الوصوه بزيادة الوار العاطفة على مقدر تقديره أنقول هذا وهي الوصوه سرف قوله: (والتثنية) هو عدم شرع العهد المستند، فلو اعتبر على ما دون التلاوة، ثم، وقبل لا، وقبل ماؤه بالأعتد. واعتد منه بقل غير واحد الإجماع من عدم التثنية في ماء الوصوه. والغسل به هو يقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس، وعن عائشة جرت السنة عن رسول الله ﷺ في الغسل من اختيار صاع ثمانية أطلاء، وهي الوصوه وطلاء ماء، وهذا عند أحمد، ومع الصاع

قوله: (يجعل الغسل مثل المصح) بأن يقرب الغسل إلى حد الذي يمكن لا يدور أن يطرأ، ولو فطر من حتى يكون غسلاً وألا فلا يصح الوصوه أصلاً. قوله: (ويكره ضرب الوجه) أي تزيينه، وأنه غيره من عيب الأعضاء كما في الشر قوله: (المعادته شرف الوجه) ولأن فيه إشفاق حسنة الماء المستعمل، والتحرز عنها أولى، ولا يمنع عيبه ولا يقض منه شيئاً بحيث تنكس حمرة التشهير، ومما حر العيب أي أطراف الأجزاء، ومما حره وجوب بقاء الماء إلى ذلك المصح حتى لو نفذ منه لعدة لم يفسد الماء لا يصح الوصوه كما في الحنفية.

قوله: (يلقيه برؤف عليه) أي يرسل الماء على النورة من أعلى الحوض برفق، ثم بذلك به. قوله: (ويكره التكلم بكلام الناس) ما دام يكن بحاجة لغوته بركة ذلك أمر أمير حاج. قوله: (لأنه يشغله عن الأدعية) ولآخر تخلص الوصوه من شوائب الدنيا لأنه مقدمة العبادة وذكر بعض العارفين أن الاستحضار في الصلاة ينفع الإستحضار في الوصوه، ومما حره من حديث قوله: (ويكره الإستعانة بالغير) تقدم ما فيه وأنه لا يأمن بها، وأما حديث عمر عفيف ولا يطاوي غيره مما يدل على ثبوتها عنه ﷺ أفاده بعض المحققين

فصل

في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان شرطه وحكمه وركنه فقال: (الوضوء على ثلاثة أقسام الأول) منها أنه (فرض) كما فنعناه بدينه والعماد بالعرض هي الثالث بالقطعي وثم المسموع، والمقدار فهو ما يموت الجوار بفوته يشمل الفرض الاحتياذي كرفع الرأس، ونزلت آيته بالمدينة: وقد فرض بمكة (على المحدث) إذا أراد القيام (للمصلاة) كما أمر الله تعالى (لنحو كانت) الصلاة (فلا) لأن الله لا يقبل صلاة من غير طهور، قد تقدم وهو بفتح الغاء، وقال بعضهم: الأجود ضم (و) كما (للمصلاة الجنازة) لأنها صلاة وإن لم تكن كاملة (و) منها (سجدة التلاوة و) نداء الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية) مكثرة على درهم أو حائط لقوله تعالى: ﴿لَا يَسَّهَ إِلَّا لَهُمُوهُونَ﴾ وسورة الكتابة والياض، وقال بعض مشايخنا: إنما يترك للحدث من توضيع المكتوب دون الموحى لأنه لم يمس الغزاة حفية وتلصيح إن عمدا كمن المكتوب، ولو بالغاربية يحرم منه تنافاً على الصحيح (و) تقدم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (لفطواف بالركعة) لغونه بمية السلام. الغواف حول الركعة مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بحيرة وإنما لم يكن صلاة حفية لم تنوف صحته على الفهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه

فصل

في وصف الوضوء. قوله: (الوضوء على ثلاثة أقسام) الماء لا يقيد الحصر. فلا ساق له ما يكون مكروماً، فالوضوء على الوضوء قبل تبدل الممسح الأول، أو أدته عادة لا تدفع بدونه، وقد يكون حرماً كما إذا كان ذلك في ماء الوضوء، وسدأرس. قوله: (والجواز بالفرض هنا الثالث بالقطعي) فالمراد الوضوء من حيث هو ينقطع النص عن آخرته. قوله: (والمقدار) عطف تفسير. قوله: (لهو ما يموت الجوار بفوته) أي فالمراد بالمرء من الماء إلى المخرج الأعم، وهو ما يمتد، صفة الشيء إذا عدم مبدء قطعي ينتظر إلى أصل العمل وسبع، والمعملي ينتظر إلى المقدار، ولذا قال المصنف: يشمل الشيخ. قوله: (إذا أراد القيام) أي الشروع، لمس الجواز به ضد انقضاء، فإن انقضاء الصلاة ما بعد المائلة، وهي تصح من فمود. قوله: (وهو بفتح الغاء) الطهور المصغر واسم ما يظهر به، أو الطهر المظهر فمفوس. قوله: (ومنها سجدة التلاوة) قوله: بشرط لها ما يشترط للمصلاة. قوله: (ولما لم يكن صلاة حفية) يعني إنه لما أشبه الصلاة من وجه دون وجه فلما: بمرسب الطهارة، وعدم تنوف صحته عليه. قوله: (فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم أنه إنما حذف العرض مبدءاً وجب دم ورد كان جنباً بعده إذا طاف الواجب كالوداع، أو البق مبدءاً فصدقة وجباً قدم. فقوله: فيجب بتركه

في معرض تجنبه ومداومته في شغل برك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مناوبية) في أحوال كثيرة كمنس الكتب الشرعية، ورحض مسهل للمحدث (لا) لتعبر كذا في الضر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمنس التفسير فيكون من القسم الثاني وسب الوضوء (الوقوف على طهارة) (و) أيضاً (إذا استيقظ منه) أي التيم (و) تجديده (للمحافظة عليه) تحدثت بالآل رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء) إذا نبدأ مجلسه لأنه نور على نور وإذا لم يشمل فهو إصراف، وقيد بالوضوء لأن الغسل على الغسل والتيميم على التيميم يكون عبثاً (وبعد) كلام (حجية) بنكرت أحواله بما يكره في عبثه (وكلف) احتلاق ما لم يكن

أي انوضوء في الواجب ولم لا يتم فليقبل. قوله: (كمنس الكتب الشرعية) نحو المعنى، والمحدث، والفقهاء، ويظهر لها تعظيماً قال الحلواني: إنما هذا العلم بالتمظيم فهي ما أخذت الكفاية إلا بعبارة، والرحض حصل له في ليلة ذاء اليغن، وهو يكرر خمس كتابه موصفاً ثلث الليلة سبع عشر مرة. من: الشرح. قوله: (إلا التفسير) أي علا برحض ولو كان شعير أكثر، وهو صادق بأن يكون موصفاً، أو واجباً لأن عدم الرخصة يوجبها بقول المعصنف وهو يقتضي الحج. فيه تأمل، وبطل العلامة توج من الجوهرة، والشرح إن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها، وله أن يمس غيرها بسلامة التصحيف لأن جميع ذلك نسج له. قوله: (الوقوف على طهارة) طهارة إما لا يأتي بذلك السدوب إلا إذا أخذه لرم، وهو مشعر، فلو ظهر، ثم استطاع، وأحدث دم لا يكون آتياً به. قوله: (وإذا استيقظ منه) مادة الطهارة. قوله: (الحديث ثلاث) حاصل منه أن رسول الله ﷺ رأى ساعاً أنه دخل الجنة، وقال أمامه يسبح حششته نعاله سألته عن ذلك فقال: (إني كلما أحدثت أنوضوء، وأصلي وأمسير، ومن بعض الأفاضل هل يلبس في الجنة نعال، فاجاب: نعم مستنداً بهذا الحديث. قوله: (إذا نبدأ مجلسه) أو أدى بالأول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء. قوله: (وبعد كلام غيب) لا حاجة إلى تفسير مضاف لأن العبارة خفية في ذكر الأخ، (وقوله بفكر الخ) تصوير للمعية وهواء أي غيبة الأولى، سببه لأنها كمالان في الضرورة، ولا تأتي في غيبة إلا إذا كان مادداً فيها، وأما ما كانت مبدأاً هيئتان ذال الخزان، وهو أنه من المعية، وكما تكون بالقرول تكون بميرة من كل ما يحتم منه المقصود، وكما يحرم ذكرها باللسان بحرم اعتقادها بالقلب، واستماعها، وضاح عند الشكوى من الطالع لمن له قدره على إتصافه، وعند الاستعانة به على تعبير لتذكرو، ورد تعاصي إلى الصواب. وعند الاستغناء بأن يقول لعلني، قلاني بخذ، أو زحني بتعل كذا، كذا، ومحمد تعدير المسلمين من التبركيات جرح المحرمين من البروة والشيوخ واللاجبار عن العيب عند المشورة في معاورة إسنان، أو معاقبته، أو المصارفة معه، وكما الأخبار يجب ما يشريه، وهو لا يعلم به، بل يجيب، وعند ذكر الفاسق بها بجاهل لا بخير، وعند التبريق بما تشتهر به من اللقب كالأمش، والأمرح، وعند المشقة

ولا يجوز إلا في نحو الحرب والملاح ذات الميں وإرصاد الأهل (وتميعاً) انضمام المصرب وانضم والتميمة السحابة بفن الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإمساك (و) بعد (كل خطيئة وإنشاء شعر) فيح لأن الموضوع يكفر الذنوب لغفائره (وتعقبة خارج الصلاة) لأنها حدثت صورة (وغسل ميت وحمله) لقوله صلى الله عليه وسلم: «من غسل ميتاً فليقتل» ومن حدثه فليترعاً (ولوقت كل صلاة) لأنه كعمل لشأبه (وقيل غسل الجنابة) ليرود السنة

علم ليعتاق، وعد عدم التعمين فهي ثمانية. قوله (وكلب الفخ) وأما التعريض بالكذب غير ضرورية، قيل يحرم لأن اللفظ جامع الكذب، وإن أعتد الصدق، وقيل لا يحرم لأنه ليس بكذب لأنه مما يحتمل اللفظ وأعلم أن الاستدانة لفروق الكذب من وجوهين: أحدهما الباء على التثنية، والثاني نصب الغرائز على إرادة خلاف الطاهر فهو رأيت أمناً في الحمام بخلاف الكذب كما في شرح شرعة الإسلام. قوله (اختلاف ما لم يكن) أي اختراؤه بفن على الأقل، واختلقه، وتخلقه بغيره، وتخلق الكلام صعبه إقاده في العاصم، قوله (وإصلاح ذات البين) وأما دفع الطالة عن المظلوم فهي معنى انصاح بين شئرين، ومعصوم يجعله رابحاً قوله: «الانضمام المصرب» لم يذكر هذا السحر^(١) المجد في ابنمايمر وإنما قاله المصرب حديث إنشاده له، وإسماً وذكره ساجي آخره. قوله (وبعد كل خطيئة) منها التسمية، والفرق، والتملق والتشيعه هي التلب في الوجه كما هي فتح الساري، والتعلق برك التحفظ على أسرار الذين سر، ومراعاتها عنداً، وأما التملق فهو اللود والمطف، وأما بعض بانسار ما ليس في لفظ قاموس، وفي شرح ليعفا لمعني. هو اللطف الشديد للخارج من العادة، وقال الصاوي: هو الزيادة في التودد وما ينبغي ليسخرج ما عند الإنسان. وفي مجمع الأنهر التملق مدموم خلاف الشواشيخ فإنه محمود، ومن الخطايا السداهته وهي ترك الدين لإصلاح الدب، وأما السداهة فهي تدن الدنيا ومنه حزن المشقة، وترغب لإصلاح الدين أو الدنيا أو عدا مد وهي مباحة، وربما استخيت له

قوله (القول ١٠٠ من غسل ميتاً الفخ) فيه نظر فإنه يدل على أن المندوب غسل الميت لا الموضوع. وفي صرح الحلبي في الشرح الكبير على العتبة قاله السيد قوله (ومن حدثه غيبوبة) أحد أعلام الجحد، فأرجه فيدب الموضوع خروجاً من الخلاف، وعملاً بالحديث. قوله (وقيل غسل الجنابة) فظاهر أن الجف، والنفاس كالجنابة كذا يثبت بعض الأفاضل. قوله (والجنب عند إرادة كل الفخ) أما الموضوع بين أصحابين، وعد اليوم فالمراد به الترمي في نوبل أبي حنيفة، ومالك، وشافعي، وأحمد والجمهور كما في شرح البخاري للشيخ

(١) قوله لم يذكر هذا المعنى الفخ قد ذكر، صاحب النسخ في حاشية ضرب فغا، وصوبت بهم في الشر خطط ولضرب بين أقوم الإقراء؟ كنه مصححه.

١- (ولجنب عند) إرادة (الأكل وشرب ونوم و) معاودة (وضوء ونفض) لأنه ينفذ (أو) غرامة (قرآن و) فراه (حديث ورواية) تعطيماً لشرفهم (وحراسة علمهم) شرعي (ولأدان وقائمة وعقوبة) و- خطبة بكاح (وزيادة النبي صلى الله عليه وسلم) تعطيماً لعرضه و- دخول مسجده (ووقوف بعرفة) لشرف المكان وسأهاته فانه تعالى السلائكة بالوافيين بها (وللسمي بين الصفا والمروة) لأداء العبادة وشرف المكان (أو) بعد (أكل لحم جزور) لنقله بالمروءة من خروج من الخلاف ولذا عساه فقال (وليطخرج من خلاف) سائر العلماء كما إذا من امرأة) أو فرض سطل كلف لتكون عذبة صحيحة بالاعان عليها استبراء لعينته هكذا جمع وزد ذكر بعضها خمسة السنة في محله للمائدة الثامنة من قبل الله تعالى وكرمه.

لعينين، والحافظ ابن حجر لما روى البخاري عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للمصلاة، ولأحمد ومسلم والأربعة وابن حبان، والترمذي، والبيهقي في السنن الكبرى: إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضواً زاد من عباد، ومن بعده فإنه أشبه بالعمود، وقال أبو يوسف: لا يستحب بينهما وإنه على ذلك دلائل حلت على بيان أحرار جمعاً بين الروايات، وفي الطحاوي عسى أن الأمر بالوضوء في كل من معاودة الأهل، والرم مسح وأما الوضوء عند إرادة أكل - أو شرب - فالمعركة به العموي كما روى الطحاوي، وأبو داود، وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها، كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل، وهو جنب غسل يديه قال في شرح المشكاة: وعليه جمهور العلماء، وفي النهاية الجب (إذا أراد أن يأكل، أو يشرب استحب له أن يغسل يديه، وفاء، وبه ترك لا بأس به، ويغسل حوافه الأيمن، وبه ترك لا يضره، وفي صفة المصلي إذا أراد الجنب الأكل، أو يشرب يديه، له أن يغسل يديه، وفاء، ثم يأكل، أو يشرب لأنه يورث الفقر، أي لأن لأخر، وشرب بدون ما ذكر سبب للفقر قاله ابن أمير حاج، قوله: (ونفض) لقوله ﷺ: (إن النضب من الشيطان وإن الشيطان خلق من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم فليتوضأ) روى الإمام أحمد وأبو داود في الأدب أي ولو كان متوضئاً فإن تشد الغضب يذب له نفس قاله في مواهب القادر، قوله: (وقراءة حلت) هي المعاودة الآن من التشكك على ما فيه من فقه، وغريب، ومشكك وإسناد، وإغاة وإعراش، قوله: (وروايته) هي مجرد ذكر الإسناد والحق. قوله: (وشرف المكانين) الصفا والمروة. قوله: (اللقول بالوضوء منه) هو قول الإمام أحمد، قوله: (وليطخرج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو غير الأربعة. قوله: (كما إذا من امرأة) أي مشتبهة غير معروفة فإن من المحرم، وغير المشبهة لا تنقض (نفاقاً). قوله: (استبراء لعينه) أي طلباً لبراءة من القول بالإفساد.

فصل

هو طائفة من المسائل تغيرت أحكامها بالنسبة لما قبلها (ينقض الوضوء) ينقض إذا
أضيف إلى الأحكام كنقض لحائط يراد به إبطال تكليفها وإذا أضيف إلى المعاني كالوضوء
يراد به إخراجها، عن إقامة المطلوب بها والتوافر جمع ثالثه (إثنا عشر شيئاً) منها ما
خرج من السبيلين) وإن قل. سمي لقبيل والذبح سبلاً لكونه طريقاً للخارج. وسواء المعتاد
وغيره كاللدودة والحسرة (ولا ريح للقبيل) تذكر وتامر (في الأصح) لأنه احتلاج لا ريح
وإن كان ريحاً لا نجاسة فيه وريح نذر نافضة بعمرورها على النجاسة لأن عينها طاهرة فلا
يتنجس بمثل اشتياق عند العامة فينقض ريح المعصاة احتياطاً والخروج ينقض بظهور القبلة

فصل

مكرر فاصل. أو مقصود أو هو فصل متداً أو حر. قوله: (هو طائفة من المسائل) أي
مطلقاً وتبيده في الشرح بالنظرية لحصره الشفاء، وراد غيره مقترحه بكتاب. ولا مانع.
قوله: (النفث النخ) فيه حقيقة في الأول مجز في الثاني بجامع لأشكال، وقيل مشترك. قال
أبيد، وأصله للإختاف. قوله: (عن إقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء. يسبأه
تصلاً، ونحوها. قوله: (منها ما خرج من السبيلين) لأنه لا ينقض الخارج لا خروجاً لأن
الضد هو المؤثر في رفع نجاسة، وإسبا الخروج مرة لتعفن الوضوء الذي هو النجاسة لذلك
الخارج. وضطرر جعل الضد في نفسه، لا إنه هو المنزل لأنه لا يورثه، طاهرة. ولا نجاسة لأنه
معنى من المعاني، وإضافة النفس إليه إضافة إلى أنه الخلط. والأول إضافة الحكم إلى من
تعلق. قوله: (وإن كان ريحاً لا نجاسة فيه) الأولى أن يقول. وإن كان ريحاً فليس معناه من
نجاسة لأنه يفيد بفهمه أن ريح الذبح نجسة وليس كذلك كما أفاده عنه ويحتمل أن المراد لا
نجاسة فيه أي في القبيل يمر عليها ريح حتى يتكبر. مطلقاً وهو الذي يفيد. كلامه بعد. قوله
(فلا يتنجس بمثل الشهاب) والإستعداد منه بعده. قوله: (فينقض ريح المفضاة احتياطاً) الأولى
الوادع والمراد بها من احتفظ مسك بولها، وغسلها بشلال، من احتفظ مسك بولها ووطئها
فلا ينقض بالريح الخارج من أمها على الصحيح، وثالثها الأولى يستحسن آخرين، أحدهما
أنها لا نجس لمن طلعها ثلاثاً موطئة الثاني ما من نجس لإحتمال الوطء في الأمر، والثاني حرمة
جماعها إلا أن يسكنه الوطء في القبيل، ولا تعد وهي اليدوية عن المحيط عد من الواقص
مقروءة من أعلى له قال بعض الفضلاء، ولما تعدام خلقه عن خروج خارج غالباً، وهو لا
يشمر، والاحتياجي غير المشكوك فوج الآخر كالخروج، وهو المدحول عليه، والمشكل ينتقض،
وضوءه مجرد بظهور من قل.

عنى: أخرج المخرج إلى انقلبه حتى الصحيح (ويقضيه) أي الوضوء (ولادة من غير رؤية دم) ولا تكونه بفساده من قول ثمر بن عبد الله: ومحمد أحدنا وهو الصحيح انقلب الفاس بتمام ولم يوجد وعليها لخصوص المخروطية وقيل أبو سعيد: سمعها النفس احتياطاً لعدم خبثه من قيل دم صاهراً وبسجته في القتارى وبه أنقض المصنف الشبهة (و) بفتح موحدة (النجاسة سائلة من غيرهما) أي السيلين بقوله عليه الصلاة والسلام: (وضوء من كثر دم سائر) وهو ما ذهب إليه النصارى من النجاسة ومن مسعود بن عباس وبه من ثبت رأي موسى الأشعري وهو مخرج من كثر النجاسة ووضوء السيلين كالوضوء من الدم وبه من يرى رأي الله عنهم والسبلان في السيلين يظهر حتى رؤيته ومن غير السيلين سجاوز النجاسة إلى محل نصب ظهيره وبوعدنا فلا يقصر دم سائل من داخل العين إلى جانب آخر منها بخلاف ما ذهبوا من أنه (كدم وقبح) إشارة إلى أن ماء النجاسة لا ينقض ماء الشربة والشربة

قوله: (ولو إلى انقلبه) حدثنا: وبه من فرق، أي لا يقطع في الختان قوله: (العلم غلوه) أي شموله لغيره من النجاسة أو أصل الولادة. قوله: (ظاهراً) أي من الظاهر أي أن الطالب أن لا يسلو العاصي عند قول صاحب مبرلة المتعلق

فقد ما كان من السيليين إلا بعد تاهباً ظاهراً حتى أما المخرج من السيل بعد انقلبه وبفسل ولا يمانع ذلك. قوله: (وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة إلى محل الخ) والمعاد أن يتجاوزوه وأما المصنف وأما شأنه أن يتجاوز ولا يمنع. كما أن مصنف غافلة، غافلات يجب لو شفت لئلا يسهل الدم كذا في الحلبي. قوله: (أو من العضو) والركوب، والركاب. قوله: (يلطف بظهيره) بالنسبة أو المصنف، فينظم بموجب الذي ساء به حكم الظهير بعد قوله من الكمال. قوله: (ولو نلبث) وإذا نزل الدم إلى قصبة الأذن يذهب صرح به في المخرج، وعمره لأن النجاسة يواصل الماء إليها في الإنسان في البحر النجاسة مستوفية، وهي السيل إذا نزل الدم إلى صمغ الأذن يكون حدثاً بعد، وليس ذلك إلا لتكونه يذهب منه في شرفه، ويجب منه في النجاسة. قوله: (للا يتقصر دم سائل في داخل السيل الخ) وكذا ما سأل في الخارج المخرج (أو النجاسة الآخر) وحقيقة الظهير وبها يمكنه، وإنما سقط حكمه بالمخرج. قوله: (كفاه الذي والسرة الخ) قال في البحر: المخرج، واسطة، وماء الحرف، والنفث، والأذن، والخصية إذا كان لعله سواء في الأرحام أي من النجاسة والظاهر أن نفث واحد إلى الأرحام الأخيرة. ومن الحسن أن ماء السطة لا يتقصر قال العلمني: وقبه لوصفه ليس به جرم، أو جبري، أو محل بالنجاسة، وهو ما يكون بين الحلق، والفم، وهي الجوهرية عن البانجاء الماء لصفاته إذا خرج من السعة لا تقصر. وفي المغرب في بفتح النون، وكسر الدال، وزن كلمة الجبري، وبكسر النون وسكون انقلبه انقلبه التي انقلبت، وحان فشرها،

والأذن إذا كان لمعرض على الصحيح (وقد ينقصه (قوله طعام أو ماء) وإن لم يغير (أو علق).

والشريك لغة فيها ذكره العلامة نوح رضي النبيين، ولو كان يعينه ومداً، أو عيش يسيل منها الدموع قالوا: يزول بالوضوء. فثبت كل صلاة لا يستعمل أن يكون صليداً أو قبيحاً فلا الصلاة الشلبي في حديثه عليه قال الشرح كمال تدبر في فصل الاستحاضة: وأقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب فإن اشتك والإشغال في كونه دفناً لا يوجب الحكم بانقضاء به البقي لا يزول بذلك، وأنه تعالى أعلم بعد إذا علم أنه حديث أو قبح من طريق غلبة الظن بوجوب الأطباء، أو علامة سلب على طر المبتلي بحب. وفي النية روى عن محمد أنه غاب الشيخ: إذا كان في هذه ردة. وتزيل الدموع منه. أدركه بالوضوء. أو دفن كل صلاة. لأن أخذ، أن يكون ما يسيل منها صمداً، فيكون صاحب عذر اه. وبقي شارحها عن الكمال ما نقل عنه الشافعي، ثم قال شارحها: وما يشهد بهذا أي لكونه أمر استحباب ما في شرح الزمعي عقيب هذه المسئلة، ومن هشام في جامعها إن كان قبيحاً، فكل استحاضة، ولا تكا صريحة، وأما قولهم: ماء العرج، والنفطة، وماء السرة، والشرى، والأمين، والأذن إن كان لعله سواء ينبغي أن يحصل عنى ما إذا كان الخارج من الأمين بغير سبب ذلك اه. وفي الجمع من التحبس العرج في الأمين إذا سال منه ماء نقص لأنه كالعرج، وليس يذبح، وهو كالشريك ورم في الماء اه. وصحبه في المذبح يفتح لمكون قال: وهو عرق في ليس يغير، ولا ينقطع اه قلت: رعل يجري في دم الأمين الصافي ما جرى في ماء النفطة من الخلاف، والظاهر عدم لعدم الفرق، قال العارف بالله سيدي عبد القضي الباكلي: ويسمي أن يحكم برواية عدم لينقص بالصافي الذي يخرج من القطة في قبي العصاة، وإن ما يخرج منها لا ينقص وإن تميز إلى محل يلحمه حكم التطهير إذا كان ما ساقاً أما غير الصافي بأن كان مخلوطاً بدم، أو قيح، أو صديد فإنه ناقض اه. ووجد السيلان بأن تجاوز العصاة، وإلا لم ينقص ما دلت الورقة في موضع الكبي عصاة العصاة وإن امتلات دماً، أو قيحاً ما لم يسل من حوى العصاة، أو بعد منها دم، أو قيح سائل، وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فقلت من العرج نفسه وهو غير ناقض ولو حل العصاة فأخرج الورقة والخرفة فوجد دماً أو قيحاً لولا الرباط لسال في غالب تلك المنقش وضوح في الحال لا في ذلك لكونه النجاسة انفصلت عن موضعها أما قبل سها للنجاسة في موضعها لم تنفصل ولو لم يمكن قطع البلان حقيقة أو حكماً كقطعه بالربط فهو معذور وإلا لا حتى لو كان لا يمنع انحصار بالربط أو الحشم وحب ذلك فنهى السيد. قوله: (وإن لم يغير) أشار به إلى أنه لا فرق بين أنواع القيء سواء جاء من ساعة أم لا وقال الحس: إذا تناول طعاماً أو ماء ثم جاء من ساعة لا ينقص وضوءه لأنه ظاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل قيء فلا يكون حدثاً فلا يكون نجساً وكلية العصي إذا ارتفع وفاء من ساعته لا يكون نجساً والصحيح أنه حدث ونجس في الكل كد، هو العلبي قبل وفول الحس هو المختار

هو سوداء محترقة (أو مرأ) أي صفراء. والنقص بأحد هذه الأشياء (إذا ملأ الغم) لتنجسه بما في غير المعدة وهو مدبب العشرة المبشرين بالجنة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم فاه منقوصاً قال الثرمذي. وهو أصح شيء في الباب ولقوله صلى الله عليه وسلم يمدد للوضوء من سبع من أطراف اليدين والدم السائل وتقيء ومن دسمة شمالا الدم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم (وهو) أي حائل الغم (ما لا يقيق عليه الغم إلا متكلف على الأصح) من انصافه فيه قبل ما يضع للكلام (ويجمع) تغديراً (مستغرق الغي) إذا اتحد سببه عند محمد وهو الأصح فيتنقص إن كان قد دس حائل الغم وقال أبو يوسف إن أحد الكحل وماله ثم الباطن إن نزل من الرأس لمهو طاهر اتفاقاً وكذا الصاعد من الجوف يملأ

كما في الصحيح قال الرازي: ومحل الاختلاف إذا وصل إلى معدته ولم يسفر لنا موقعا قبل الوصول وهو في العربي. فإنه لا ينقص اتفاقاً. قوله: (هو سوداء محترقة) قال من الشرح تفسيراً بقتل هو ما شهدت حمرة وجهه وهي سوداء محترقة له. قال السيد. وإن كان ما ملأ الغم ينقص وإن لم يملأ الغم عند الإمام خلافاً لمحمد هذا إذا كان صاعداً من الجوف وأما إذا كان نازلاً من الرأس ينقص قل أو كثر ما ملأ أم حياء أم غيبي. قوله: (إذا ملأ الغم) إنما شرط ملأ الغم في الغي. وأما السيلان في غيره لأن الغم تجوز فيه دلائل. أحدهما بنفسه كونه ظاهراً والآخر بنفسه كونه بائناً حقيقة وحكماً. أمّا الحقيقة. فلأن إذا فتح فاه يظهر وإذا غم يظن. وأما الحكم فثلاثة يفرض غسله في العمل فحرق عليه حكم الطاهر. وإذا ابتلع الحاصل دفعه لا بنفسه. صومعه مجزئ عليه حكم الباطن. فوضنا معنى الدليلين حكمهما. وفلسا إذا كثر نقص. فاعتبر خارجاً. وإن قل لا ينقص. فاعتبر بائناً. فعتبر تماماً لتزيين. قوله: (بما في قعر المعدة) يفتح الميم واسكان فعين قوله في الشرح. قوله: (ومن دسمة شمالا الغم) قال في الغاموس للمسح كالمسح المدفع والمضيء والسيل. ثم قال. رابسة أيها الطبيعة والجفة وتلذذة الكريمة والعودة أم محضرة فحينئذ يكون معنى الدسمة الغي. ووصفه بكونه يملأ الغم احترازاً عن القليل أو بمعنى الدفعة وإنما ذكره بعد الغي. ليعلم نفعه أنه لا ينقص إلا ما كان كثيراً فاحتشاً. قوله: (وتقهلطه الرجل في الصلاة) فية الرجل. لأن المراد كذلك بخلاف الصبي. قوله: (وخروج الدم) لعل المراد منه خروجه من السيلين فيما يبره قوله في صدور الحديث وادم السائل فإن شربه به أن يكون من غيرهما ويكون دليلاً على أن الخارج غير النصف ينقص والراجع. قوله: (إذا اتحد سببه) وهو الثنيان مصدر غثت نفسه بالمثلثة إذا جاشت وهاجت. قوله: (وهو الأصح) هو قول محمد. قوله: (وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف فتحل المجلس لأن للمجلس أثراً في جمع المصبرات ولم يذكر حكم الفروع في ظاهر الرواية واتفاهاً لأنها لو اتحدت تنقص أو احتلقت لم ينقص. قوله: (وماله ثم الباطن الخ) احتراز به عن ماله ثم غم فنية نجس. قوله: (وكذا الصاعد من الجوف على المعنى به) طاهر ولو كان بحيث لو جمع لملأ الغم. قوله:

لحسني به وفيه إدراك أصغر أو مستتاً فهو نحس (أو) ينقضه (دم) من جرح يعمه (غلب على الخيزراق) أي الرق (أو مساوؤه) احتياطاً وحذراً، لأنك إذا أصغر مغلوباً وقيل الحمرة مساو وحديدها غلبه والسكون من أثره ناض بديلاً وإن قل بالإجماع وإنما احتاط من الجرح رقيباً به أخذ عنه المشايخ (أو) ينقضه (نوم) وهو فقرة طهريه تحدث فتصح الحواس الظاهرة والسائلة عن العمل سلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا إدراك (لم) نتمكن فيه للمقدمة يعني المخرج (من الأرض) باصطداع ونزول واستلقاء على العف ونحو كان مريضاً يصلي بالإيماء على الصحيح والإعلام سمي الوجه لروال المسكة والنافس الحدث للإشارة إليه بقراءته صلى الله عليه وسلم انه عليه وسام الفقيه وكذا الله فقذا كانت أعيان مطلق الركاء وبه التبيين على أن التفتيش ليس انزاعاً لأنه ليس حدثاً وإنما الحدث ما لا يحوز منه فائده فأقيم انصب الظاهر مقامه، والتمس الحقيق الذي يسمع به ما يبان عنه لا يقتضي

(العيان وكذا الله) قال في النهاية: أصل معناه يوزن فزس وجمعه كالأمر يحدث أياه وعوضت عنه الحمرة فقبلت كذا فإذا ردت أياه وهي لأياه وحفظت لمن أياه في فاء تحذفت الهمزة التي حرك بها موحداً عن الهاء فقبلت: منه بفتح سين ويروى في الحديث وكذا قلت أنه وفي قوله البيان وكذا الله تشبه نسخ ضم الرق على لمزج الاستعلاء والكثافة وإثبات لو كان له تخيل واستعداد الحيزي في البقعة محل حمل علانته للتلزام لأنه يفرق من أفعالهما ليقله وحمل لو كان على العيني من تشبيه السليق سواء كان معاً، البقعة أو أفعاله عندها أو من باب الكتابة أي البقعة أو عصفان كرمات الدبر أو مداهي في حاشية على الخطب وإعرابه بالتحركات على انتهاء أفعاله لام الكتابة قوله: (وإنما الحدث ما لا يغتفر عنه فائده) صرحه في السراج وإمارة الرباعي مقتضراً عنه، وممكن في التوسيع لإكتفاء عنه، وصرح على الخلاف ما ذكره العلامة الشافعي في حاشية الترمذي ونحوه صلت من شبح به إنعادت رجع: هل يخفى وضوءه بالنوم، فأجبت بمدة التغمض على ما هو الصحيح، أن النوم نفسه ليس بنافس، وإن النافس ما يخرج، ومن ذهب إلى أن النوم نفسه نافس لزمه نقص وضوء من به إثبات رجع بالنوم، والله تعالى أعلم. قوله: (الذي يسمع به) جاء بمعنى سمع، وقوله: ما يغتفر: أي أكثر، يقال غفر له، في الغاية: الغفر لا يخص الوضوء وهو قليل بل لا يشبه منه أكثر ما يقال، ويحري عنه أنه يظهر لمصنف كاستحبابه أن لا يشترط التغمض، والذي في لفتح عن المادني والرازي إن كان لا يفهم بعمدة من قبله أنه كان حقيقاً وإن كان لا يفهم حرماً، أو حرفين يعني كلمة، أو كشيء لا أحد، ويظهر الفرق بين العاصم في سماع غير لغته، والظاهر اعتبار السماع فقط

تنبيه: لا نقض من الأئمة عليهم الصلاة والسلام، فلا يحتاج أن غفلت، فهم غير نافس

والأفقي (الذي ينقضه) (ارتفاع المقعدة) قاعدة (ثالث) على الأرض (قبل ثباته) وإن
 لم يسقط) على الأرض (في الظاهر) من المذهب نزول المقعدة (و) ينقضه (إحصاء) وهو
 مرض يزيل القوى ويستر العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض يزيل القوى (و) ينقضه
 (سكر) وهو شغل يظهر أثره بالتعاقب وتلغيم الكلام نزول القوة التماسكة بنظام
 الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (ذهقة) متصل (بالق) عيب أو سهو وهي م

كما في الفهرستي، فإنه ينضم، تصحبه عدم القبض، به فوضوهم شرح للأمام، لكن يسمى
 أن يستن إحصاءهم، وعشهم فإنها منهم، فافهم على ما في المصروف. أثناء العهد، وغيره،
 ويبحث فيه بعض العلماء أنه إذا كان المذهب، فينبغي لمنطق غير ناقض، فالحكمي الحبوب
 أو، على أن ١٠ في المصروف ليس بصريح، ولو سلم، فيحمل على أنه رواية. قوله: (وينقضه
 لارتفاع مقعدة الحج) نفس إن أنه خلف سقط، فلا ينقض، وإن استقر ثباتاً، ثم أتت إبتدأ
 لم يرد أنهم مصطفية هذا قول الإمام. قال في النسخ، وهو لظاهر وفي الصح، وعلى القوي
 وفي الإحصاء من الزاد، وهو انصحيح في رواية الحمص، به حرم في السراج. قوله: (وهو
 مرض يزيل القوى) — مبتدأ بطول، ثم في من المصروف، وبطل القوى التماسكة،
 والمحركة عن فعلها مع بقا العقل مثلاً، أو انقضى بفتح، فمكون، أو بكر الشجر
 المحبسة مع تشديد الياء مع ص، ولازم ما تقدم، أما العلة فهو غير ناقض لحكمهم على
 المسألة، المسألة معدة، وإن لم يكن مكنة لها لإلحاقه بالخص لا لأن علة قد ولا أثناء العهد
 قوله: (وهو خفة الخ) قال، بعضهم، هو ضروري بطل، على العقل بعبارة بعض الأسياد
 إليه جلة، فيمنع الإنسان عن العمل به مع علة من غير أن يزيله، وإنما في أفعال الخطاب
 وقيل يزيله، وتكتفه وحوله، والتعريف الأول كما في النسخ، ولا فرق فيه بين السكر من
 محرم، أو مباح فهو كالإعدام، إلا أنه لا يسقط عن القضاء، وإن كان أكثر من يوم، وبطل لأنه
 بعينه بحال الإعدام. قوله: (يظهر أثره بالتعاقب) هذا التعريف متفق على كما في الحلبي
 كما أنه متفق في الأساس أن يهدي، ويخلص في أكثر كلامه كما صرح به القولي في كتاب
 الحدود، واختلاف في حله في باب الحد. فقلاً، الإمام، هو أن لا يبرف الأرض من السماء،
 ولا أرحال من السماء لأن أحد خطوة هناك فندونها فيستر بهامة السكر. وقال: هو أن يهدي
 في كلامه لأنه هو السكر من العرف. قال في شهر: وينسب للنفس مأكلي الحشيشة إذا دخل في
 مشبه إستلاك. قوله: (والزواك القوة التماسكة) علة للخفة الموضوعة بعد مدح، وقوة وعدم
 ارتفاع سقط على، قال. قوله: (بالعقل) هو في الزاد، وشده أنه في المصروف، والمقصد، أو
 بالقلب، فالقلب يهدي بوجه تشبيه الأمور، وتشير الحسن من التجميع قال في الشرح. قوله:
 (وينقضه ذهقة) هي ليست حدثاً حقيقة ولا لا متروى فيها جميع الأحرار مع لها معصومة
 بعضها، وهو المذهب لما ليس بخارج نجر، بل هي صوت كالبكاء، والكلام

يكون مسموحاً لجبرانه والصحة ما يسمه هر درك جبرانه يبطل الصلاة خاصة والشم لا يبطل شيئاً وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الأسنان وقهقهة القبي لا تبطل وضوءه لأنه ليس من أهل الزجر وقيل تبطل (بفطان) لا تأثم على الأصح (في صلاة) كاملة ذات ركوع وسجود بالأصالة ولو وجدت بالإجماع سواء كان متوضئاً أو متيمماً أو مفترقاً في الصحيح لكونها عصرية فلا يلزم القول بتيمم الطهارة واحترزنا بالكفاية عن صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لعمود النص فلا يتقصي بهما وإن بطلنا (و) تنقض القهقهة في الكاملة (ولو تعدد) ناعلها (المخرج بها من الصلاة) بعد الجلوس الأخير رغم بين إلا السلام لوجودها في حرمة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتمام غرضها وترك واجب السلام لا يسمه (و) بتفقيه مباشرة فاحشة وهي (مس فرج) أو در (بذكر متعصب بلا حائل) ومع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجلين والمرأتين ناقصة.

وانما وجب الوضوء منها زجراً وعقوبة، وعليه جماعة منهم القديسي، وقيل، بل حدث، ونظير فائدة الخلاف في جواز مس المصحف بعدها، ممن جعلها حدثاً منع كالأحداث، ومن أوجب الوضوء عقوبة جوز قال في البحر: ينبغي ترجيح مراعاة القبس لظاهر الأخير التي هي الأصل في هذا الباب إذ ليس فيها إلا الأمر بإعادة الوضوء، والعبادة، ولا يلزم منه كونها من الأحداث، قوله: (أو سهواً) هو فيه إحدى روايتين، وبها حزم الريني لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم. قوله: (وحي ما يكون مسموحاً لجبرانه) ولو قل والمراد جبرانه في الصلاة ونحوهم. قوله: (وقيل تبطل) دون الصلاة، وهو مردي عن سلمة بن شيذاد، وعن أبي قاسم أنها تبطلهما فعلى الثاني أن يبني على صلاته، وفيه أن القهقهة ليست شيئاً مساوياً. قوله: (لا تأثم على الأصح) لأن فعله لا يرضيه بالجنابة كالصبي لكن تسقط صلاته لما ذكرنا، وهو المنع بحر. قوله: (في صلاة كاملة)، ولو حكى كما إذا تها في السهو أو من سببه للحدث بعد الوضوء قبل أن يسي. قوله: (أو مفترقاً في الصحيح)، وعليه الجمهور كما في الدخائر الأشرفية، وقال عامة المتأخرين: لا تنتقض لأنه ثابت في ضمن التسليم، فإذا لم يبطل التسليم بالكسر لا يبطل التسليم بالفتح. قوله: (لكونها عصرية) أي لا لكونها حدثاً حقيقياً فلا يلزم القول بلخ إفاده في الشرح. قوله: (لعمود النص) وهو ما روي مرسلاً ومساءً أنه عليه السلام: «من ضحك مكثت قهقهة قلبه الوضوء والمصلاة» قال الكسان: أهل الحديث اعتزلوا بصحة مرسلاً، وأما روايته مستنداً فمن هذه من الصحابة كابن عمر وعبد بن أبي سعيد الخدري وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في كبره، وغيره. قوله: (بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل لصلاء، وبأن يكون حائل لريق لا يمنع الحرارة، وكما يتفرض وضوءه بتفقد وضوءها كما في الفتية، وقال محمد: لا يتفقد الوضوء

الفصل

عشرة أشياء لا تنقض الوضوء منها (ظهور دم لم يسئل عن محلّه) لأنه لا ينحس جامداً ولا مانعاً على الصحيح فلا يكون ناقضاً (و) منها (مقوط لحم من غير ميلان دم) لطهارته وانفصال العاهر لا يوجب الطهارة (كالمرق المغني الذي يقال له رشتة) بالفارسية كما في الفتاوى للبزرجية (و) منها (خروج دودة من جرح وأذن وأنف) لعدم نجاستها وأقله الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) وذكر فرج مطلقاً، وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي، وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصندوق التابعين

إلا بخروج مذي، وهو للمعاص وجه الإمتحان أن الماشية القاحشة لا تدلو عن خروج مذي غالباً، والغالب كالمحقق وفي صحيح الأنهر قوله: أفس، وتولهما: أحوط.

الفصل

عشرة أشياء لا تنقض الوضوء

قوله: (لأنه لا ينحس جامداً ولا مانعاً) ينحس شديد العجم من التحسب أي لا ينحس ما أصابه جهداً كان أو مانعاً عند أبي يوسف، وهو الصحيح، فأو أخذ مغلط وأثنى في الماء القليل لا يفسده، ومن محمد في غير رواية الأصول أنه ينحس. قال الحدادي: والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجائحات، وعلي قول الثالث فيما إذا أصاب المائعات أفاده السيد. قوله (فلا يكون ناقضاً) لا ينحس ترتيبه على ما قلناه، بل يترتب ما قبله عليه لأنه إذا لم يكن ناقضاً فلا يكون نجساً. قوله: (لطهارته) أي اللحم في حين نكس أما في حين غيره ينحس لأن المنعصل من اللحم ميت. قوله: (كالمرق المغني) نسبة إلى المدينة المشرفة لكثرة بها، وهي ثرة تظهر في سطح جبلت تفجر من حرق يخرج كاللدونة شيئاً فشيئاً، ومنه فصول غليظة فانه السيد. قوله (ولقلة الرطوبة التي معها) لكننا نجس ما وقعت فيه من المائعات. قوله: (مطلقاً) ولم من غير العاهر، ولو كان الممسوس مشبه، وسواء كان المسس بباطن النكس، أو بغيره يشهوه أولاً وهي السيد، ويستحب غسل يده إن كان مستنجباً بغير الماء وحديث بسرة ضعفه جماعة، وهو من مس ذكره فليتوضأ حال حي الفتح والحق أن كلا من الحديثين لا ينزل عن دوسة الحسن لكن يرجع حديث طلق، وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى، لأنهم أعلموا للعلم، وأضبط، ولذا. حدث شهادة إمرأتين رجل واحد، وقال ابن أبي عمير: يمكن حمل حديث بسرة على غسل اليدين، وقد تقدم أنه يمتنع الوضوء للخروج من خلاف العلماء، وإن العبادة المعتق عليها خير من العبادة المختلف فيها. قوله:

قال الحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه يدري ففاته ما رسول الله ما تقول في رجل من ذكره في الصلاة فقال: (هل هو إلا بضعة منك أو مضمة منك) قال الترمذي: (وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح) (و) منها (من أمرت) غير محرم لما في السنن الأربعة عن عائشة رضي الله عنها: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ، وانفسر في الآية المماثلة للجماع كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهن مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ﴾ (و) منه (فهي لا يصلها القم) لأن من أهل النجدة (و) منها (فهي يمس ولو) كان (كثيراً) لعدم نخلل النجاسة فيه وهو ظاهر (و) منها (تسايل تاتم) أحصل زوطاً مقعدتة) لما في سنن أبي دارد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفقرون العشاء حتى يخلعوا رؤوسهم ثم يصلون وقد يتوضئون (و) منها (توم حتمكن) من الأرض (ولو) كان (استنداً إلى شيء) كحائط وسارية، وسندة بحيث (لو أزيل) العند إلى (سقط) الشخص فلا يتخلص وضوءه (على الظاهر) من مذبح أبي حنيفة (فيهما) أي في المذبتين هذه، وأما قبلها لاستقراره بالأرض فيأمن خروج ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ ومال القنوري: يتخلص وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (توم مضى ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أي ضميمه وجعلني بحث عن فضله لقوله ﷺ: (لا يجب التوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فإذا اضطجعه استويحت مفاصله، وإذا نام كذلك خارج صلاة لا يتطهر به وضوءاً) في

(واللحم في الآية المراد به الجماع) فسره به ترجمة القرآن، وهو الذي قاله أهل ههنا. قال ابن السكيت: اللحم إذا فُرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب: نكحت المرأة أي جامعها. فذكره السيد. قوله: (وهو ظاهر) أي عديمها مطلقاً لأنه يترك حقيقته، والبراق ظاهر لأن البرقة ترفي أعلى الخلق فغير برأقاً، وفي أسفله تعطف فغير برقعاً، فلم يخرج من الجملة ولما خرج منها فهو لزج متين لا يتخلله النجاسة، وما يتصل به منها فتنبه، وهو في الشيء عموم ولا يرد ما إذا وقع اللطم في نجاسة حيث يتنجس لأن كلامنا فيما إذا كان في الظن وما إذا انفصل قلت نجاسته وازدادت رفته فتخلله النجاسة ولو كان مغفوراً بالنظف لا يقض إلا إذا كان الطعام غالباً بحيث لو انفرد صلا الفهم، أما إذا كان مثلوباً، أو مديباً، فلا رمي صلاة الحسن بفسادة للثالب ولو استويا يعتبر كل على حدة. قوله: (حتى نخفق وإسهم) أي تحرك قال في القاموس: خفق الخنيم يخفق خفقاً غلب، وغلب حرك وأسه إذا نعى له. وبعض النسخة حيث: كان يضع جانباً فيهم، لم يقوم فيصلي كما في متن الزوار مناسك صحيح، وحمل على العار. قوله: (ولو قام واقفاً أو ساجداً الخ) لبقاء بعض الاستسك إذا نزل عنه

لتصحيح وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المرسومين بنفسه (والله سبحانه
(الموفق) يحسن نفسه ونهيه (لفصل ما يوجب) أي يلزم (الاغتسال) يعني الغسل وهو
بمعنى اسم من الغسل، وهو نعام غسل الجسد واسم الماء الذي يغسل به أيضاً والغسل
هو الذي اصطاح عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان قطع الغسل وأشهر في اللغة وحصوله
بغسل البدن من جبهة وجنبيه ونفاسه والجبهة صفة تحصل بدخول الماء في مشهورة يقال
أجاب لمرجل إذا غشي شهورته من المرأة واسم أنه يحتاج لتغيير الغسل لغة وتسمية وسه
شرطه وحكمه وركنونه وسنة وأدائه وجبته، وعلمت نصيره وسببه أنه إذا غسل ما لا يغسل مع
الحيضة أو دحيته وأنه شرط وجوب وشراء صالحة تقدمت في الوضوء وركنونه عموم ما

لنفسه، هذه بسم الإسلام، ولا فرق بين أن يحمد الحرام بها أو خارجها على المختار، ويندمه
في الغسل، قوله: (وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المرسومين) الغسل: الأولى حدث
الركوع غداً بياض صفة أنه كما قدمه قاصر على السجود، ولأن محدوده انتصاب صفة الأستسار
وانجته الأعلى مع عدم سقوط دليل بقاء القوة الدائمة.

فصل

ما يوجب الإغتسال

قوله: (اسم من الإغتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب، وبالفعل ما
بغسل به من نحو ما يولد، والغسل بالفتح ما غسلت به الشيء كما هي المصباح، وذكر ابن
ماثراً أنه إذا أريد بالغسل الإغتسال، فالأوجه القسم، ووجهه أن مضموم اللين اسم مصدر
لأغسل، وممنوعها مصدر الثلاث السجود، قوله: (وهو نعام غسل الجسد) أي غسل الجسد
اسم، والذي غر به غرا غسل نعام الجسد، قوله: (واسم للماء الذي يغسل به أيضاً) ومنه ما
في حديث ميمونة، مرفوعة له غسلاً قاله لبيد وغيره، قوله: (وعصوه بغسل ليلتين المتخ) هو
الاسم الإصلاحي ذكره مد بيان المعنى اللغوي، وظاهره أنه لا يغسل للعنق المضمون غسل
إصلاً وفيه بعد، قوله: (والحيضة صفة المتخ) أي هذا كما بي الشرح ولا أنه غير فيه بحالة،
والذي في القاموس، والحيضة اسم، وقد أجبه وجب، واستجب، وهو جنب
يسوي فيه الواحد والجمع، أو يقال جنبان، وأجاب امر، قوله: (لأن لغوي شهوته من المرأة)
هذا يوافق المعنى، فوافق ما قبله، قوله: (وسببه) بالفتح عطفاً على تفسيره، وقد علم ذلك
في الرصود، قوله: (حل ما كان مستقراً قبله) هو الحكم الغلبي، وقوله: (والأوب بالعله تقريباً
هو الحكم الأخروي، وقوله: تقريباً مرتبة) قوله: جعله أي إما يتأب إذا فعله متقرباً، قوله:
(مخرج المعنى) بغير افتون مشددة الياء، وقد تكون مختلفة تهتكي.

لمكر من الجسم من غير خروج بالمدح لظهور وحكمه حل ما كان مستحقاً منه. والثواب بعمته تقريباً. والصفة والنسب والأدب يأتي بيانها (يفترض النسل بواحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج الدم) وهو ما يسمى نخس ينكسر الذكر حروجه بشبه رائحة الطلع ومنى المرأة. فحين أصغر (في ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر لا حكم له (إذا انفصل من مفرغ) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو بأول مرة يلزم في الأصح وفكر ونظر وعك بذكره وأنه ذلك إن كان أعزب وبه يجو رأساً برأس لم يكن شهوة بخس منها لا لجليله. وأنشئ لشرائط الشهوة عن اتفاق املازمة أنها فإذا لم توجد الشهوة لا غسل كما إذا حمل ثقباً أو ضرب على منبى فبول فيه بلا شهوة والشرط وجودها عند اتصاله من اتصال لا دوماً حتى يجرى إلى الظاهر خلافاً لأبي يوسف سره

قوله: (بشبه رائحة الطلع) أي عند خروجه برائحة البيض غلي يسه. قوله: (ومنى المرأة) وقيل أصغر) فلو إغتسلت بعدة. ثم خرج منها منى بدون شهوة (إن كان أصغر) أعادت الغسل، وإن لا فلا. قوله: (وهو انصلب) أي والتراتب. قوله: (وكان خروجه من غير جماع) قيد به بمتصور كون وجوب النسل معناه إلى خروج المنى إذ هي الحمام بصدف ثم عوب إلى نوازي احتشاقه. وإن أم يخرج الدمى قاله السيد. قوله: (ولو بأول مرة يلزم في الأصح) وقيل لا يجب لأنه صار مكلفاً بعده. وقد يفرض للزوج أنه لو مضى الطرغ أولاً من غير بول. ثم أنزل يجب الغسل من غير خلافه. ولم تكن أول مرة. قوله: (وفكر ونظر وعك) حذف عنى احتلام. قوله: (أوله ذلك) أي الميت بذكره. قوله: (إن كان أعزب) بذلك فحرب وظاهر الشبهة عدم حله للمزوج، ولو في مدة منه عن حايضه بحيض، أو سحر. قوله: (وبه يجو رأساً برأس) عبارة الشعر عن السحط، ولم أن رجلاً عانة به شهوة له أن يدنسي بعلاج تستحيها، ولا يكون مأجوراً التمتع بجو رأساً برأس. هكذا يرى من أبي حنيفة أنه والمراد بقوله رأساً برأس أنه لا أجر له، ولا ورع. قوله: (بخس منها) أي تفرغ في لواط أو زنا. فيكون هذا من ارتكاب أخف الضررين. قوله: (لا لجليلها) أي محرم لما روي عنه عليه السلام ما كان ليدفعه، وقال ابن حبيب. سألت عنه عطه فقال مكرهه وسعد فوماً يحشرون وأيديهم حالي، فأطعنهم هؤلاء. وفن سعيد بن حبيب: عذب له أمة كماوا بعشوى بعد أكبرهم. وهو سبعة لا ينظر الله إليهم منهم التكع يد. قوله: (الملازمة لها) مدنى في ذكر لم يذكر التكع يشمل منى المرأة لأن اللدغ فيه غير ظاهر، وأما إسناد إليه نصاً في قوله تعالى: (فاحلوا من ماء) فافترقه فبمحتمل السلب له وبهذا تنح الملازمة. قوله: (سواء المرأة الفرج) تعميم في قول المصنف خروج المنى إلى ظاهر الجسد، وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء إذا وجدت المذبة. قوله: (ويقتى بقول أبي يوسف) عباده في التخرج أولى وهي الفتوى

المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل على امرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال: نعم إذا وأنت العادة وثمرة الخلاف يظهر بما لو منك ذكره حتى سكنت شهوته فأرسل الماء بمره الغسل معه أي سيفه وسجده لا عند أبي يوسف ويغنى بقول أبي يوسف لعفيف حتى الهمة وإذا لم يدرك مسكه يستبرأ إليهم صفة المصلي من غير تعريضة والمرأة وتظهر الشبهة إذا اقتضت في مكانه رصده ثم خرج بقية الغسل عليه الغسل عندهما لا هذه وصلاته صحيحه اتفاقاً ولو خرج بعد ذلك باله وإرخى ذكره أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقاً رجعل للمعنى وهذا مختلف عليه سداً للغسل محال للسهولة في التعقيب لأنها شروط (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدم مشتملي

على قول أبي يوسف في التعقيب إذا استحب من أمكن المحل أو حال أن يقع في ثلبهم رية يثب طاف حولهم بينهم وعلى قولهم في غير التعقيب له. وفي بعضهم أنه يغنى بقوله بالنظر إلى السنوات الماضية، والبرء بها ما فعلت حال الإسهاء أو خوف الرية، وبفوتها بالنظر إلى المستقبل، والله أعلم. (و) منها (تواري حشفة) أي ذكر وأجوبة إلى قول الإمام صاحب الصدق وهو حسن قوله (ولذا لم يتفارق مسكه) أي حتى خرج غلى من رأس الذكر شهوة أي وقد استحب أو شئ ثمة، وهي جعل الحياء المسره عن حوب الرية غلوا تأمل لأنه في غير محله. قوله (إليهم صفة المصلي) أي إليهم رايه أنه يعني قوله (وتواري) ليدع عنها طاهر حرم الحديث الأكر، ولا يظهر من التفسير أنه ذكر يجوز للحجب اللهم إلا أن يقال في حرم (بيان به زيادة إبعاد عن فعل السابعة) وإقتصار على الضرورة ما أمكن، والغنى أو التيسير، والشهد والسلام، وبما في التفسير في حكم التعريضة، وليعبر. قوله (في مكانه) أو تجاوزه بخطوة، أو خطوتين.

قوله: نوارثنى ذكره) أفاد تقييده له إذا بال. ولم يرتفع الذكر حتى خرج الشئ بجري الخلاف فيه. قوله (أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر: وتيد المشي في المصحين بالكثرة، أطلقه كثر والتقدير أوجه لأن الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك أي ارتفاع مادة الأول. قوله (لأنها شروط) أي للوجوب، فإضافة الوجوب إلى الشروط مجاز فتقولهم: صدقة الفطر لأن السبب ينطز به الوجود، وللوجوب، والشرط يضاف إليه الوجود، فتشارك الشرط السبب في انشراحه من التخرج، فالتعبر مجاز استعارة علاقته تشابه في أن كلا يقصد إليه الوجود. قوله (ومنها تواري حشفة) أي تضييق تمام حشفة، فلو غاب أكل منها أو أقل من قدرها من المفتوح لم يجب الغسل كما في الفقهاني. قوله (هي رأس ذكر آدم) أي رأس ذكر الفخ هذا تعريف لاحظ المصنف فيه المقام، وإلا فالحشفة كما في الفاموس وسجده في الذكر ما غوى الاختلاف، وفي الفقهاني هي رأس الذكر إلى المقطع، وهو غير دخل في مفهومها له. قوله: حشفة الطعاطري/م

حي احتز به عن ذكر البهائم والطيور والمفطوح والمصترغ من جلد والأصبع وذكر رضي لا يشتهي والبالغة يوجب عليها نواري شتعة المراءى الفصل (و) نواري (لفسرها) أي الحشفة (من مقطوعها) إذا كان النواري (في أحد سبيلي لمني حي) فيلزمها الغسل لو مكلفين ويؤمر به السراويل تختلف ويلزم بوطه صغيرة لا تشتهي ولم يفسها لأنها صارت ممن يجامع في الصحيح ولو لف ذكره بخوفة، وأولجه ولم ينزل فالأصح أنه إن وجد حرارة الفرج، واللذة وجب الغسل وإلا فلا والأحرط وجوب الغسل في الزوجين لقوله ﷺ: «إذا التقى الختانان وجاءت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل» (أو) منها (أنزل المني بوطه عنه أو

(مشتهي) ^(١) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله في المستزاد، وذكر مبني لا يشتهي، ولم يميز المصنف بالثناء الختانيين ليشترك الإجماع في العبر، ولأن الثابت في الفرج محققانها لا لفتاؤهما لوله: (احتز به عن ذكر البهائم) مستزاد لأدبي، وقوله: والمصتخرج يذكر المني، وغزله. والمفطوح خرج بالمشتهي كما خرج به. قول وذكر مبني، وقوله: والمصترغ من جلد، والأصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر المملخض. قوله: (يوجب عليها الفخ) أي لا عليه لكه يبيع من الصلاة حتى يتنسل كما يمتنع من الصلاة معدناً حتى يتوضأ كما في الحلاصة عن الأصل، وفي الخاتبة يؤمر به ابن عشر احتيلاً وتختلفاً كما يؤمر بالطهارة، والصلاة. قوله: (في أحد سبيلي لمني حي) يجمع مثله خرج غير الأدبي، والنية، والصغيرة التي لا تجامع، فلا يجب الغسل بالجماع في هذه الأشياء، ولا يتنقض الوضوء، وإنما ينزله غسل ذكره كما في القهستاني من التواضع، وفي قدر وطوية الفرج طاهرة عند أبي حنيفة لا أي فلا ينزله غسل الذكر أيضاً. قوله: (ويلزم بوطه صغيرة لا تشتهي، ولم يفسها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال: يجب مطلقاً، ومنهم من قال: لا يجب مطلقاً أفاده السيد. قوله: (فالأصح أنه إن وجد حرارة الفرج واللذة، وجب الغسل) واللغة بالنصب حطفت على حرارة اختصر في السراج على وجود الحرارة، وفي التنوير وشرحه على وجود اللذة، وجمع بينهما المصنف لأن الظاهر تلازمهما غالباً. قوله: (إذا التقى الختانان الفخ) ذكرهما بناء على عادة العرب من ختن سنانهم، وهو من الرجال دون حزة الحشفة، ومن كلاً رأياً موضع قطع جلدة كمرق الذئب فوق مدخل الذكر، وهو مخرج الولد، والمني، والمبيض، وتحت مخرج البول، ويقال له أيضاً: خفافس. قال في السراج: وهو سنة عندنا للرجال، والنساء، وقال الشافعي. وأحب عليهما وفي الفتح يجبر عليه أن تركه إلا إذا خاف الهلاك وإن تركته هي لا له. وذكر الأتقاني عن الخصام يستند إلى شهاد بن أومن مرفوعاً الختانان للرجال سنة، وللنساء حكمة.

(١) يوجد في بعض النسخ هنا مقترنة ونصها قوله مشتهي يقرأ بصيغة اسم الفاعل إن كان المراد الزوجين عليه وبصيغة اسم المفعول إن نظر إلى وجوبه عليها والرسم يساعد الثاني ولم يميز المصنف الفخ له.

بهيبة) شرط الإزالة لأن مجزؤه وطئهما لا يوجب غسل لقصور الشهوة (أو) منها (وجود ماء وثيق) بعد الانتهاء من (التنوم) ولم يتذكر احتلاماً عندئذ خلافاً لأبي يوسف وقوله: أخذ خلت بن أيوب وأبو الليث لأنه مذى وهو الأتيس ولهما ما روي أنه ﷺ سئل عن الرجل يجد البللى، ولم يذكر احتلاماً قال: ينسل رداءً ثم راحة تهبج الشهوة، وقد يرق المعني لعارض، والاحتباط لازم في باب العبادات وهذا (إذا لم يكن ذكره مستثراً قبل التنوم) لأن الانتشار سبب للمضي فيعال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون ذكر ومميز بلفظ ورقة وبياض وحضرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (أو) منها (وجود بلل ظنه

قال في التمهيد: يعني مكرومة للرجال لأن جماع المستحبة أذى ورفقه من حيلة المسائل التي توفقت فيها الإمام ورعاً منه لعدم النص، ولم يرد عنها فيه شيء، واختلف فيه الشافعي، والأشبه اعتبار الطاقة كما في الدم، وغيره، وهذا الحديث أخرجه الإمام أبو عبد الله التميمي بن محمد بن خسرو في مسنده عن أبي حنيفة بإسناده إلى النبي ﷺ، قوله: (لا يوجب الغسل) أي ولا ينقض الوضوء، قوله: (بومئذ وجوده منه وثيق بعد التنوم) حاصل مسئلة النوم اثنا عشر وجهاً كما في البحر لأنه إما أن يبتش أنه سى أو مذى، أو ودي، أو يشك في الأول مع الثاني أو في الأول مع الثالث، أو في الثاني مع الثالث، فهذه ستة، وفي كل منها إما أن يتذكر احتلاماً أو لا تمت اثنا عشر، فيجب للغسل إثنافاً فيما إذا تيقن أنه متى تذكر احتلاماً أو لا وكذا فيما إذا تيقن أنه مذى، وتذكر الاحتلام، أو شك أنه منى، أو مذى، أو شك أنه منى، أو شك أنه مذى، أو ودي، وتذكر الاحتلام في الكل، ولا يجب للغسل اتفاقاً فيما إذا تيقن أنه ودي مطلقاً تذكر الاحتلام أو لا أو شك أنه مذى، أو ودي، ولم يتذكر، أو تيقن أنه مذى، ولم يتذكر، ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما إذا شك أنه منى، أو مذى، أو شك أنه منى، أو ودي، ولم يتذكر احتلاماً فيهما، والمراد باليقين هنا غلبة الظن لأن حقيقة اليقين متعقدة مع التنوم. قوله: (وقد يرق المعني لعارض) كالهواء، أو الغذاء قال في الخلاصة: وإنما يوجب الغسل بالمضي، ولكن المعني قد يرق بطول السدة فتصير حيوته كصورة العذى له. قوله: (إذا لم يكن ذكره مستثراً قبل التنوم) لم يفصل بين النوم مضطجاً، وغيره كغيره. وقال ابن أميرحاج: التفرقة المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل إذا نام قائماً، أو قاعداً أما إذا نام مضطجاً فيجب الغسل سواء كان ذكره مستثراً قبل النوم، أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه، لأنكل على الإطلاق إذا لا يظهر بينهما افتراق. قوله: (دون تذكره ومميز) أما إذا تذكر أحدهما حلقاً دون الآخر فعلى المتذكر غط، أو وجدت علامة كونه منه أو مها فعلى صاحبا فقط، ومحلها ما لم يكن الفرائض نام عليه غيرهما قبلهما، أما إذا كان ذلك، والمشي جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما كذا في البحر. قوله: (بلفظ) متعلق بمميز والأول والثالث والخامس صفة من المذكور والثاني والرابع والخامس صفة من الأنثى. قوله: (ظنه متياً)

مبياً بعد إفاقة من مكر (و) بعد إفاقة من (إضمار) احتياطاً (و) يفرض (بجيش) المدس (ونفساً) بعد الطهر من نجاستها بالانقطاع إحصاءً (و) يفرض الغسل بالسجودات (ثم) حصلت الأشياء المذكورة قبل الإسلام في الأصح) بقاء صفة الحيابة وسجود بعد الإسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة وسجودها بربول الحنابلة وما في معناها إلا به يفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند بركه الصلاة وسجودها بآية الوضوء (وفترض نفس التمسك) المسلم الذي لا جناية منه مسقطاً لعنه (كفاية) وتذكر ثمانية في معك إن شاء الله تعالى.

أصل فترة شهوة لا يقتل منها شيء

فتح النسيم وسكونه لذل المعجزة وكسرهما وهو ماء أبيض رفيع يخرج عند شهوة لا شهوة ولا دقة ولا يعطيه غنور وربما لا يحس نحو وجهه وهو أغلب في النساء من الرجال

يحترق به عما لو كان شيئاً فإنه لا غسل عليه. قاله السيد عن شرح مثلاً سيكين. قوله. (وفترض بجيش) أي بأقطاعه لأن السملود هنا كما تقدم شروط لا أصوات وإنما أضيف الوجوب إليها تسهيلاً. والشروط هو الإنقطاع لا الخروج. قوله: (وتحرمها) كنزاري الحشفة. والجيش والنفس والمراد بقاء الأحكام المترتبة. قوله: (وتحرمها) كسجدة التلاوة. صلاة المينارة ومن المصحف. قوله. (يزول جناية) مذهب بدمشروط. وقوله وما في معناها أي الجنابة كالبرص. والنفس. وقد مر. قوله: (الذي لا جناية منه) كلبس. ولو قال الذي لا وصف به سقط فسله ليشمل الشهيد لكان أوثق. ويستثنى من الميت أياً لمسه احتكاك. فحين يسم. وقيل يغسل في ثيابه. والأول أولى. وهل يشترط لهذا غسل ثيابه الطاهر منها شرط لإسقاط الوجوب عن التكيف لا لتفصيل طهارته كما في فتح القدر.

أصل

فترة شهوة لا يقتل منها شيء

قوله: (وكسرهما) أي الذنوع مع تخفيف الياء. وهو أصح كالأولى وتثنيهما. والفعل ثلاثي مبدع. ومضارع. قوله: (وهو ماء أبيض كثر خفيف) يشبه المني في الشحابة ويخاله في الكثافة. ويخرج قطرة. أو قطرتين غابت البول إذا كانت الطيفة مسككة. وبعد حمل شيء لميل وبعد الإفتسال من الجماع. وينتقض الوضوء. فإن قيل. ما فائدة وجوب توضؤه من نوذي. وقد وجب من البول قبله أصح بأن يخرج بدون البول كما ذكرنا فلا يرد

ويسمى في جانب أسماء فدي. يفتح الفاء والذال المعجمة (و) منها (وحي) يستأذن البدن المهيكل، وتخفيف الياء. وهو ماء أنقى كدر شخص لا واحة له يغلب البور، وقد يستغسه الجميع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروج العذري والودي (و) منها احتلام بلا بلل والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية؛ الحديث أم سليم كحل مديها (و) منها (ولادة من غير رؤية دم يمتلأ في الصحيح) وهو قولهما لعدم الشك في الإمام عليها غسل غسل احتياطاً لعدم حلها من قبل دم طاهر كما تقدم (و) منها (إيلاج بخرقه منعة من وجود اللثة) عثر الأصرح وقد أروم الأسفل به (احتياطاً) (و) منها (حقنة) لأنها لإخراج الفضلات لإفشاء الشهوة (و) منها (إدخال الإصبع وتجوو) كشيء ذكر مصنوع من نحو حلد (في أحد السيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة أو امرأة ميتة من غير إزال) هي كعدم كمال سببه لا يغلب زوؤه هنا لبقاء مقام (و) منها (إصابة بكر لم تزل) الإصابة (بكراتها من غير إزال) لأن الكراهة مع النقاء المختارين ولو دخل فيه من بها بلا إيلاج فيه لا غسل عليها عالم تحيل منه.

السؤال، أو بقا تغهر فافهمه، فممن به سلس بولك فإن وغووه يشقص بالودي دون السؤل. قوله: (ومنها احتلام الخ) لفظه غلب على ما يراه انشام من الجماع المقتضى بالاتزال غالباً، وهو محال على الأسباب عليهم الصلاة والسلام لأنه شيطاني، وهم معصومون منه، وإن كان بوسوس لهم. كذا ذكره بعضهم وفي المختصر أن منها إسلام قريبه ﷺ قوله: (في ظاهر الرواية) وقال محمد: يجب عليها الغسل احتياطاً. قوله: (الحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها. قالت: جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ألم الله لا يستحي من الحز هل على امرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم إذا أراد الله لها. قال الكمال: والمراد بالرؤية للحلم سواء اتصلت به رؤية البصر أم لا، فإن من نكثت الإزال بعد الاستيقاظ ثم حبس ولم تر شيئاً بعينها لا يبيع أحداً القول بعدم غسل مع أنها لم تر شيئاً بصورها. قوله: (مناعة من وجود اللثة) انحصر على ذكر اللثة منه، وزاد فيها تخيم وجود امرأة، ولعلهما متلازمان كما مر. قوله: (احتياطاً) الظاهر أنه علة الإلتزام بدليل التعبير بالروم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير عليها استنبطه الوجوب. قوله (على المختار) أي في الذم، ومقابلته ضحيف وأما في قبل، فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه إحصاء وحكى العلامة سراج أن المختار فيه الوجوب إذا قصدت الاستمتاع لأن للشهوة مبهين غالبه، ويقام السبب مقام المحجب؛ فاختلف الترجيح بالسبب لإدخال الإصبع في قبل المرأة. أقامه السيد رحمه الله تعالى. قوله: (ما لم تحيل) لأنها لا تحيل إلا إذا أنزلت، وشيعة ما صلت قبل الغسل، وهذا أحد قولين، وقيل: لا غسل عليها، ولو ظهر الحيل إلا إذا مرح منها إلى طاهر الفرج، وهو ظاهر الرواية. قال الحلواني: به نأخذ نظر الزملي.

نص

ليكن فرض النفس (يفترض في الاعتسال) من جبر أو حنأة أو غاس أو واحد من شئنا، وكأها ترجح أو أحد من مضموم الماء، أو أمكن من الحنأة بلا حرج ولكن عدت بالمسح بها غسل القدم والأظفار وهو فرض اعتقادي لقوله تعالى فجهروا بخلافهم من الوضوء لأن الزجحة لا شأنها أن تسبح جهة لا تكون داخل الأظفار ولعل وجهه الدال على أنه داخلها ما بينهما ولا يخرج بينهما (ورسلن) عطف عام على سائر وجه الفرج الخارج لأنه فصيها لا الداخل لأنه كالحل ولا يدرى ما يدرى ما يجمع ومبرك الماء للحنأة كمنع وجوب لا يجمع صانع ولا ما بين الأظفار ولم يندى في الصحيح كخره برغوث ووجه قيام كما عدم الغرض النفس (ههنا) واحد مستعملة لأن الأمر لا يقتضي التكرار (و) يد من سائر (داخل قلقة لا عسر في فسحتها) على الصحيح وإن عسر لا يكتف به لضم اجسم لسرح (و) يفترض غسل داخل (مرة) محوطة لأنه من خارج الجسد ولا يخرج من غسله (و) يفترض غسل (نصف غير متصم) عدم الحرج (و) يدرى من (داخل المضموم من

نص

ليكن فرائض الطهارة

قوله (من جبر، أو جبة، أو غاس) قال في البحر طاهره أن يغسله أو يعتسله أيضا شرطين في السبل الثبوت حتى يجمع بينهما، ولكنهم شرطوا في اعتسال أنه كما في الماء، ويتقضى وجودهما في الوضوء عن غسلهما في أول الغسل، وقوله في اعتسال أنه أن يغسل الماء، وليس المراد أنها شرطان في سبب، قوله (غسل القدم والأظفار) أي بدون سائلة فيها ولها سبب على الاعتداء، وشرب الماء على يقوم مقام غسل أهم لا مضاف، ولو كان سبب محوفاً ففيه عيب عدمه، أو بين سببه، أو كان في أنه ذكره رطب أو ماء، لأن الماء أضيف بصل إلى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فإنه لا يغسله المضموم والمجرب يجمع كذا في شرح قوله (لقوله تعالى: «فاطهروا»*) ولأنهما بفعلات عدة، وعدة غلا في الوضوء، وربما في الحنأة الخفيفة، وهذا يدل على أنهم من الطهارة قوله (عطف عام على خاص) وإنما أفردت لفرع أصناف بينهما لأنها مستند عند الإمامين مالك، وشافعي ورحي أنه عهد، ولأنهما لا يدرى جاحدهما، قوله: (ومنه تفرج الخارج) رت سرح العاقل قوله: (أكفرو برغوث، وونيم قباب) ونو لم يدخل الماء في منحه قاله السيد (ونونيم ورق اللباب) قوله: (داخل قلقة) هي الجملة السابقة للحنأة، ولحان قطعها عن من الفرج.

شعر الرجل) وبطلناه حله (مطلقاً) علم الصحيح سواء سرى الماء في أصوله أو لا لتدوم
 أبداً فإنه لا ملا حرج فيه ولا) منكر من نقص المضمون من شعر المرأة إن سرى الماء في
 أصولها) اتفاقاً لحدث ثم سلمه رضي الله تعالى عنها أنها قالت يا رسول الله إني امرأة أشد
 شعر رأسي أناقضه بعمل نعمة قال إنما يكفيت أن تحني على رأسك ثلاث حثيات، من
 ماء ثم تفيض على سائر جسدي الماء تطهرين وأما إن كان شعرها مائداً أو عرياً فلا بد
 من عصه ولا يغتصر إيصال الماء إلى أثناء ذوائبها على الصحيح بحلف الرجل وإنه
 يعتص عليه بل دوله كلها والصغيرة بالقياد المصححة للذؤابة وهي الحصلة من الشعر
 والصغر غل الشعر وإذا حال بعصه في بعض رأس الماء عنى الزوج لها وإن كانت غيبة ولو
 قطع حبصه (العشرة أو) فترض نفس (بشرة اللحية) وشعره ولو كانت كثيفة كنه لقول
 تعالى: فانهروا (و) يبرس من غسل (بشرة الشارب و) بشرة (الحاجب) بشعرهما (أو تفرج
 شخارج) لأنه قالهم لا بد من ذلك لأنه كالخلل كما تقدم

قوله (سواء سرى الماء في أصوله أو لا) فيه إبهام سري في أصوله، وعنه الماء كله لا
 يترجم حله، وقصر بعض الإطلاق بقوله سواء كان عترياً، أو تركياً، قال السيد، وما من عيب
 من قوله إلا إذا كان عترياً، أو تركياً للخرج منعك بأن دعوى الخرج ممنوعة، قوله، (ولو ما
 إن كان شعرها مائداً أو عرياً) بحيث يمنع إيصال الماء إلى الأصول، قوله، (ولو لا يغتصر
 إيصال الماء إلى أثناء ذوائبها على الصحيح) احترازه من قوله بعضهم يجب بنها وسد في
 صلاة البعالي الصحيح أنه يجب غسل الذوائب، وإنه عاوزه القدمين، ونسبه في الشرح
 قوله، (وتطهيره بالقياد المصححة للذؤابة) قال في القاموس، الذؤابة الناصية، أو منبتها من
 الرأس، وشعر في أصل ناصية الفرس، وهذا المراد الحصلة، وهي كما في القاموس ما من
 الشعر المحتجم أو الغليل منه، قوله، (والصغر غل الشعر الخ) وأما نقص نجسه على
 الرأس، قوله، (وإن الماء) أي لشرب ووضوء، وغسل على الزوج لأنه مما لا بد منه له
 شرح، قوله، (ولو انقطع حبصها لعشرة) وسماه قال إذا كان انقطع الحبص لأقل من عشرة،
 فسمى الزوج لإحتياجه إلى وقتها بعد الفصل وإن كان لعشرة فليها لأنها في المحتاجة للصلاة،
 ويعلم منه أن امرأة الحمام حيث اضطرت إليه عليه، وفي الخاصة دخول الحمام مشروع
 للمرد، والنساء، قال الكمال: وحيث أبحنا لها الخروج للحمام إنما يباح بشرط عدم الزينة،
 وتغير الهيئة إلى ما لا يكون داعياً إلى نظر الرجال، والاستحالة أمر في رشرط عدم نظر من إلى
 عورة بعضهم ولا حرم كما لا يخفى، ولو غمرها غسل رأسها تركته، ولا تمنع نفسها من

فصل

في سنن العسل (بين في الاعتناء إثنا عشر شيئاً) الأول (الابتداء بالنسبة) لعموم الحديث كل أمر ذي مال (أو) الاعتناء بالثبة) لتكون فعله قربةً يثاب عليه كالوضوء والابتداء بالنسبة صاحب فيه يتعلق النسبة باللسان والثبة بالقلب (أو) يكون مع (فصل كيدس إلى المزمعين) الثاني (عنه) حرر الله عليه وسلم (أو) بسر (غسل محاميه لو كانت) على ما به (يكثر نفعاً) من الاعتناء لطعن برؤسها قبل أن ينشعب على حياء (أو) كذا (فصل فرجه) وإن لم يكن به محاميه كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم برؤسها إلى الحرم الذي بعده من فرجه حال التقيد وبفروج حال التحفوس ثم يترسأ كوضوئه للصلاة عيشت الفصل ويصح الرأس) في طاهر للرأية وفيل لا يمسحها لأنه يصب عليها الماء والأول أصح لأن صلى الله عليه وسلم برصاً قبل الاعتناء وعموداً للصلاة وهو اسم للمسح : نسخ (ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يفتد) حال الاعتناء (في محل يجتمع فيه

فصل

في معنى الفصل

قوله : (الابتداء بالنسبة) هي كاللغة المذكور في الوضوء قوله : (لعموم الحديث كل أمر ذي مال) لغة كل المع بدل من الحديث قوله : (والإشياء بالثبة) هي كما تقدم في الوضوء قوله : (تعلق بالنسبة باللسان) لا يظهر لأن المطلوب من التذكر استحضار معنى الفكر، عليها تعذر بحسب أيضاً عاماً أن يقال كذا الإهداء إحصائي أو أن القلب بلا حظ أشياء متعددة دفعة قوله : (مع غسل اليدين) أي قبل إدخالهما الإناء على ما مر قوله : (ومن غسل نجاسة الملح) أي إن زيتها قبل الوضوء والإعتناء هو سنة لتلازمه بإضافة الماء فلا يأتي أن مطبق إزالة القدر الخارج بها غير مفيد ما ذكر فرض اه كلام السيد ملحماً قوله : (وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبيل، وقد يطلق على المبر أيضاً كما في الحرب قوله : (ثم يترسأ كوضوئه للصلاة) ينضم سائر أعمال الوضوء من المستحبات، والسنن، وأخرى قوله : (لأنه ﷺ قال) روى الجماعة، وثلاثة لعلم عز ميمونة رضي الله تعالى عنها قالت : أدت رسول الله ﷺ غطه من الجدة، فغسل فرجه، أو ثلاثاً ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ على فرجه، وغسله بشماله، ثم غرّب بشماله على الأرض، وملكها باليد فشدّه، ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات من حفته على كفه، ثم غسل سائر جسده، ثم تنحى من مقدمه ذلك، فغسل رجله الحديث قوله : (ولكنه يؤخر غسل الرجلين) بـ اختلاف المتابع، لقائل لا يؤخر لأن عائشة رضي الله عنها أطلقت في روايتها صفة عنه ﷺ فلم تذكر تأخير الرجلين، كما أخرجه الشيخان،

الغناء) لاحتياجه لعللها ثانياً من العلة التي يفيض الغناء على مدته ثلاثاً) يستوعب الحمد
بكن واحد منها وهو سنة لمحدث (ولو انفس) المتصل (في الغناء انجاري) أي انفس من
نما) هو (في حكمه) أي الجاري فاعلم في العشر (ومكث) مفسداً في الوضوء والفعل
أو في النظر كذلك ولو تضرع فقط (فقد أكمل السنة) لخصيص المبالغة بذلك كالتثنية
او الثلاث (في) حال. (أحب الغناء برأيه) كما صحت النبي صلى الله عليه وسلم (ومفضل بعدها)
أي الرأس (منك الأيمن ثم الأيسر) لاستحباب الشبان وهو قول تميم لأئمة أهلنا (و)
يسر أن (بذلك) في أعضاء (جسده) في الجزء الأيمن ليمس الماء بده في تزيين الأيدي
وليس الثلاث بواجب من الفضل إلا في رواية عن أبي يوسف مخصوصة صيغة أظهرها به
بجلاء الرضوخ لأنه لا يرد له (مما رواه المرفق

فصل في أدب الاعتصام هي

مثل (أدب الوضوء) وقد بيانا (إلا أنه لا يستقبل القبلة) حال اعتصاله (لأنه يكون

وأكثره على أن يؤخر لحدوث سبوة، فإن فيه حصة على هذا من الغار من السجدة والأصبع
المتعصب، وقد حصل التوفيق. قوله: (يستوعب الحمد بكل واحدة منها) إلا لم يخص منه
القبلة، والأولى مرس، ولشأن هذا سبوت حتى لو لم يحصل بالثلاث استحباب يجب أن
مقتضى دفعه أعز، حتى به حال. وإلا لم يخرج من السجدة كما في مجمع الأنهر. قوله: (ولو
الحمى المتصل) أي بعد ما ينضمض واستنشق. قوله: (كالمعشر في المعشر) قدر به محدد
انتهى تم رجع منه إلى، قال الإمام أن الكثير ما استكثره المتأمل. قوله: (أو هي المظهر) مضافاً
عني مفسداً أي، أو مكث في المعشر كذلك أي قدر الوضوء، والفعل. قوله: (ولو الوضوء) أي
له مكث مفسداً، أو في المظهر لأجل الوضوء قدر فقط فإنه يكون آتياً كماله السنة فيه. قوله:
(ومفضل بعدها) الأيمن التذكير. قوله: (منك الأيمن، ثم الأيسر) بغسبها ثلاثاً ثلاثاً كما في
امر هدي، ويبدأ باليمين الأيمن، ثم بالرأس. قوله: (وسن أن بذلك) الثالث، مراراً في
على الأعضاء مع سبها. قوله: (إلا في رواية عن أبي يوسف) استذكروا في الشعر عن الشيخ وفي
مثلاً منكبي أنه شرط بعده في رواية الشوافر.

فصل

في أدب الاعتصام الخ

قوله (ويستحب أن لا يتكلم بكلام منه، ولو دعاه) أي هذا إذا كان غير دعاه، بل ومن

غالباً مع كشف العورة) فإن كان مستوراً فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولو دعاه لأنه في حسب الأفعال ويكره مع كشف العورة ويستحب أن يحتل بمكان لا يراه فيه أحد لا يحل أن ينظر العورة لاحتمال ظهوره في حال العسل أو ليس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم إن أمه حي شبر يحس الحي والسير فإذا اغتسل أحدكم فليستبر روله فهو نود وإذا لم يجد سترة عند المرحاض يحتل ويغتسل ما هو أسوأ والمرأة بين النساء كذلك ويرى الرجلان نحر عنيها والآن على الناظر لا على من كشف إزاره لظهوره وقيل يجوز أن يستحب للفصل وحد، ويجزئ روحه للجميع إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين مسح بعده كالوضوء لأنه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تغدير لقائه الذي يتطهر به في غسل والوضوء لا اختلاف أحوال الناس ويرى حالاً وسطاً من غير إزاره ولا تغدير.

قوله أما الكلام غير الدعاء فمكرهته حال الكشف كما في الشرح. وأما الدعاء فلهذا ذكره المؤلف. قوله (وكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد. قوله: (ويستحب أن يحتل) أي والاحتمال أنه مستور المروءة دليل قوله لاحتمال ظهورها نحر، وتدليل ما قبله قوله (إن الله حي) أي ستره من العائض.

قوله: (يغتسل) ويستحب ما هو أسوأ هذا ما هي للوضوء، والغلبة، والذي في ابن أمير حاج أنه يكرهه كي يشتمك من الإعتسالة بلون إطلاع عليه، وسواء في ذلك المرحل، والمرأة، ولا يرى من كونهما بين رجال، أو ساء فإلا خاف خروج الوقت نيسم، وضل، والظاهر وجوب الإعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ: إن فاعله في التيمم إن كان من قبل الدعاء لا يحفظ الإعادة، وإن أصبح التيمم أحد. قوله: (وبين فرجال تؤخر غسلها) وكذا بين الرجل والنساء، ويسعى لها أن تيمم وتصلى لمجزئها شرعاً عن الماء كما في الدرر. قوله: (والآن على الناظر) أي إذا كان عادماً في صورة جوار كشف العورة

قوله: (وقيل يجوز أن يتجرد للفصل وحده) اعلم أنه ذكر في الغيبة اختلافاً في حوار الكشف في الخلاء، فقال حرد في برك الحمام الصغير لقصر إزاره، أو حلق عاتقه بكبر. وقيل: يجوز في العدة اليسرى، وقيل: لا بأس به، وقيل: يجوز أن يتجرد إلى آخر ما ذكره المؤلف. قوله: (مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع، وانظر ما وجه هذا التعديد، ولعل وجهه في الأول إن لا شرة تعد كثيراً كما فسرناه في المياه فيكون المحل إذا كان بهذا المقدار متصفاً بأنه يمثل التيمم. قوله: (كالوضوء) بل الفصل أولى لأنه وضوء وزيادة وإلى ذلك أشار بقوله لأنه يشمله.

فصل في الغسل لأربعة أقياء

على الصحيح لأنها أفضل من ثوبت وقبل أنه لليوم وثبوتها أنه لو أحدث بعد غسله ثم نوحاً لا يكون له مضلة على الصحيح، وله الغسل على المخرج وهي معراج الغارية لو اغتسل يوم الخميس، أو ليلة الجمعة لمن دانسة لحصول المقصود، وهو قطع الراحة (أو منها صلاة المبدئين) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الغطر، والأصح وعرفة وقال صلى الله عليه وسلم: «من نوحاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل» وهو ناسخ لظاهر قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» والعقل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كما في الجمعة (أو سنن للإحرام) للمحج، أو العمرة لعملة ﷺ وهو التنظيف لا لتطهير فتتسل المرأة ولو كان بها حبس أو نفاس ولهذا لا يتيمس مكانه فقد جاء (أو) بس الإغسال (للتحاج) لا لغیرهم وبغده الحجاج (في حرفة) لا

فصل

في الغسل لأربعة أقياء

قوله: (على الصحيح) هو قول أبي يوسف، وشهد له ما في الصحيحين: من جاء منك الجمعة، فليحسن، وهي رواية لابن حبان: من أتى الجمعة من قرطبة، وأثناء غلغلة، وفي رواية للبيهقي ومن لم يأكلها غلب عليه غسله. قوله: (وقيل إنه لليوم) ذلك محمد بن إسماعيل نفعيته على سائر الأيام لقوله ﷺ: «عيد الأيام يوم الجمعة» وسببه كبر إلى الحسن، وذكر في المحيط مجيداً مع الحسن، وفي غاية السان عن شرح الخفاري أنه لهما جميعاً حد أمر يوسف: قوله: (وثبوتها أنه الخ) ونظيره فيمن لا جمعة عليه أيضاً، وأما غسل بعد الصلاة، فليس محسوراً إجماعاً كما في جمعة المحيط، والخليفة. قوله: (استن بالسنه لحصول المقصود) وقال في الدهر كالبحر: ينبغي عدم حصول السنة نهناً إنفاقاً أما على قول أبي يوسف، ولاشرط الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان، وأما على قول الحسن، فلا بد بشرط أن يكون منطهراً بطهارة الإغتسال في اليوم لا قبله، والغالب وجود الحدث أيضاً له ماحصاً قوله: (ليها ونعمت) أي فائدت أخذ ونعمت منه الغسل، فالغسل يرجع إلى غير مذكوره، وهو جاز في المشهور كما في قوله تعالى: ﴿حتى توارث بالحجاب﴾ [ص: ٣٨]. قوله: (وهو ناسخ لظاهر قوله الخ) وقيل: معنى شواحب التاكيد كما يقال: حقاك علي واجب، لقوله: (سنة للصلاة في قول أبي يوسف) واليوم عند الحسن نقطه التقسائي عن الجمعة. قوله: (للمحج، أو العمرة) أو مانعة خلو تجوز الجمع. قوله: (ولهذا لا يتيمس مكانه

خارجها ويكون قبله (بعد الزوال) لفضل زمان الوقوف، وإنما خرج من الغسل السنون شرع في السنون صلا، (ويؤتى بالاعتساف في سنة عشر شيئاً) تقريباً لأنه يريد عليها (المن أسلم طاهر) عن حبة رحيص وعاس للشطف عن أثر ما كان منه (ولمن بلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة، على المعنى به في العلام والجارية (ولمن أفاق من جنون) ومنكر وإعفاء (وهذا المراع من حجة غسل ميت) ضرورياً للخلاف من لزوم الغسل بهما (أو) مدد (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لإحيائها، وعظم شأنها إذ فيها تنقسم الأرزاق والآجال (أو) في ليلة القدر إذا رُفد، يتبأ أو علماً باتباع ما رزق في رزقها لإحيائها (أو) نذب الغسل

بفقد الماء، أي مثلاً وأما لا يعرف وإنه أصح، ومثله حازر الاعتسالات المستوية، والمستوية، قوله: (ويؤتى الاعتساف للحاج الخ) قال في البدع: يجوز أن يكون غسل عرفة حتى هذا الإختلاف أي بمعنى أن يكون للوقوف، أو للبرم أي يوم عرفة لمن حضروه، قوله: (لغسل زمان الوقوف) وليكون أقرب إليه فيكوناً يبلغ في المغمود كما قالوا في غسل الجمعة: الفصل أن يكون ضرب دعه إليها إلا أن هذا يقتضي الأفضلية فقط لا كونه شرطاً في تحصيل السنة، قل في الهداية: وتكون هذه الاعتسالات سنة هو الأصح، وقيل: إنها مستحبة مطلقاً أن محسباً من غسل الجمعة في الأصل حسناً قال في الفتوح: وهو نظير. قوله: (السن أسلم طاهر) ما كان من أسلم، واحترز به عن أسلم غير مذهب ذلك يقتضي عليه العمل على الاحتياط كما يعلم. قوله: (ولمن بلغ بالسن) احتراز به عن بلوغ الصبي بالإحلام والإحلال والإتزال وعن بلوغ الصبية بالإستلام، والمريض فإنه لا يد من الغسل فيها. قوله: (وهو خمس عشرة سنة على المعنى يد) وهو قولهما: ورواية عن الإمام في العلامة تظهر في هذه النعمة حاشاً جميعاً، المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وأدى مدة يعتبر فيها ظهور أحلام إثنين عشر سنة في حق وقمع سنين في حقها وإنما بلغا هذا السن، وأثراً بالبلوغ كانا بالغين حكماً لأن ذلك ما يعرف من جهتهما. قوله: (ولمن أفاق الخ) هذه لشكر على نعمة الأوبة. قوله: (وهذه الفراغ من حجة) كما ورد أنه ﷺ كان يعتزل من أربع سنين الحجة روزه أو داره. قوله: (وهو للخلاف) الأولى ما قاله السيد حروباً من خلاف القائل يلزم اعتزل مهملاً. قوله: (ويؤتى في ليلة براءة) سميت بذلك لأن الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفيقه عليه من الصعوق، ولما فيها من البراءة من الذنوب بغيرها، قاله العمري. قوله: (يقيناً) بأن يكون بطريق الكشف مثلاً. قوله: (أو علماً) كذا هو فيما شرح عليه السيد أيضاً، والمناسب لمقابلة اليقين أن يقول: أو ظناً بأن يتبع الإمارة الواردة تعيينها، وهي كونها ليلة بلغة لا حارة، ولا بادرة إلى غير ذلك مما ذكره، والذي فيها رتبة من الشرح، أو مثلاً باتباع ما ورد والمعنى أن لروية إما باليقين، أو بالمثل بما ورد من الإمارات. قوله: (لإحيائها) يحتمل ارتباطه بالغسل أي إنما نذب لإحيائها، وفيه لئلا الأحياء مطلوب آخر ليس له تحقق

(للدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) نظرياً أهم منها وقدومه على حاضرة المصطفى
عيسى الله عليه وسلم (و) نذرت (للقوف معرفة) لأنه نذر الجمعين، ومحل إجابة دعاء
سيد الكونين بفرز الدماء والمطامير لأمتة (عدة يوم النحر) بعد طلوع فجره، لأن به يدخل
وقت القوف المعروفة ويخرج قبل طلوع الشمس (عند دخول مكة) شرفها الله تعالى
(الطواف) م (للو طواف (الزيارة) يؤدي الطواف بأكمل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة البيت
الشريف، (و) يتدار (الصلاة كسوف) الشمس وحسوف القمر لأداء سنة هاتين (ولمستقاء)
لتعظيم استئصال البيت وحمه للحل في الاستغفار والتضرع في الصلاة بأكمل الطهارتين (و)
لصلاة من (فرع) أن يخوف اتجاه إلى الله تعالى، وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من
(فلقه) حصص بقاء (و) من (روح شديد) في ليل لم ينهل لأن أداء تعالى أعظم به من طعن
كقوم عاد قبلتهم المتطهر إليه ويدل للثالث من ذب وللقدم من سفر وللمستحاضة إذا

بالفعل إلا أن يقال إنه يعني عليه فيطلب له أو ليكون الإيجاب مؤدي بأكمل الطهارتين،
ويحتمل أنه مرتبط بقوله، وود المعنى أن العائلات أنواره يطلب الأجزاء العلامات التي تطلب
بعد وجودها المصل، قوله: (ومحل إجابة دعاء سيد الكونين) أي بعد أن دعاه في جمع عتبة
عأخرت عنه الإجابة إليه، قوله: (وعند دخول مكة) هي أفضل الأرض عند مطلعها، ومفضل
عالمك العبدية والخلد، في غير اللغة التي دفع بها عنه ما فيها أفضل حتى من العرش، والكرسي
بالإجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء، والكل من مكة، والعبادة أسماء كثيرة نحو مائة
قال النووي، لا يعرف في البلاد أكثر أسماء مهابه وكثرة الأسماء مدق على شرف المعصية،
قوله: (ولطواف الزيارة) يعني أنه يفصل لرمي الجمر، وهم أنه يفصل لجمع مزداه، وقد
يجتمع الثلاثة في يوم واحد، وانظر أن علام جداً يكفي لحديثها بالية، قوله (ويقوم
بتعظيم حرمة الميمنة) أي التعظيم لرائد، ولا فاصلة يتحقق شروطه، قوله: (لأداء سنة
صلاتهما) أي بأكمل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد قوله: (لغلب استئصال الغيث) الأولى
جذب القلام من طلب لأنه مصر لإسفه، كما أن الأولى جذب السبي، والهاء من إسرائيل،
والإضافة في إسرائيل تمت من إضافة المصدر إلى المفعول، قوله: (بالاستغفار الخ) تصوير
الطلب، أو الياء للسبب، قوله: (من مخوف) مصيبة إسم الغرض^{١١} وهو إشارة إلى أن نزع
مصدر بمعنى مفرغ، قوله: (انفصر الاتجاه إلى الله تعالى) أي وهو متشبه بأكمل الطهارتين إليه
أدعى لإزالته، قوله: (ليأتجه المتطهر إليه) أي المتطهر بأكمل الطهارتين، قوله: (ويستدب
للتائب من طلب) إزالة لأثر ما كان فيه، وشكراً للرفيق إلى التوبة، قوله: (وللقدم من سفر)

(١) قوله وهو إشارة بالغ كآه بعد أن قوله من مخوف، تفسير لقول المر وفرع والظاهر أن قوله من مخوف،
صه نزع بأهل أو مصححه.

انقطع منها ومن يراد قوله، ونزوي الحمام، ومن أصابته نجاسة وخفي مكانها فبغسل جميع بدنه، وكذا جميع نوبه احتياطاً (فيه عظيم) لا تنفع الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة الباطنة بالإخلاص، والنزوح عن العمل، والغسل والتجافي والحدود وتطهير القلب عما سوى الله من التكريس مضمرة لديه لا لعلة يفتقراً إليه، وهو يتوصل بالتمن قضاء حوائجه المتعسر بها عفوفاً عليه فتكون عذراً مردداً للمكانات لا جد الفرد لا يستترقك شيء من الأتية سواه ولا

انقطاع، قوله: (ولمستحاضة الخ) احتمال نخس حصى أثناء الوضوء، قوله: (ولعن يراد قوله) لم يمتد على أقل لطهاريين، قوله: (ولعن أصابته نجاسة الخ) عده في قبحه من العمل لعدم خير، وهو الذي تبيح عبارة السيد، قال: وهو الصحيح خلافاً لما قال، إنه يظهر بحمل طرف منه، قوله: (لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض المصادف، والمعنى أنها لا تنفع شيئاً تماماً إلا لا يكر أن وجودها ليس كعدمها، قوله: (بالإخلاص الخ) تصوير بظواهره الباطنية، قوله: (والنزاهة) أي ابتعاد، قوله: (عن القس) قال في العاموس: التعليل لعدم كمال بالكسر، والمعنى له، وقال في مانه ح في د حقه عنه كضرب ورجح حقه، وحققاً، وحقيقة أمك عدوانه من قلبه، ونزعه عن مرصتها كتحقق، والحقوق الكثير لمحمد قدومه يعلم إن قيل، واحقق شيء واحد، وقال في مانه ح في د حقه ثم يحضه النصيح، أو أشهر خلال ما مضى، والغسل بالكسر الاسم منه، والغسل، واحقق، والغسل بالغسل الرجل لماثره، فامشي في بعض تدبيره مرجع إلى ما قبله، وما للعبد أعلنا الله تعالى من مملوم، قوله: (وتطهير القلب) عطف على إخلاص أي يظهره بقطع العلاقات عن حصول الحلائق وما طبع إليه الفوس، فلا غمير إلا الله تعالى، بعده لإستحقاقه الصادة لذاته تعالى، وإدراكاً لأمره ملاحظاً خللته، وكبرياءه، لا رغبة في ربه، ولا رغبة من ما هو الله من الشرح، قوله: (مفتقراً) أي مظهراً فقره إليه بأن يسأله حاجته الدينية، وتذويبة إظهاراً للعاقبة والإعصار إلى السؤل الذي عن ذل شيء بعد تطهير لسانه من النور فصلاً عن الكذب، والبعث، والسمية والبهتان، وتزييه بالتدليس، والتعليل، والتسبيح، وتلاوة القرآن، لعله أن يتصف ببعض صفات النبوية إذ هي لغزاة بالعبود، والحفظ للحدود، والرضا بالثبوت، والسير من المعقود، قاله في الشرح، قوله: (بالمن) أي الإحسان لا بالمرحوب عنه، قوله: (المعطر بها) أي بيبها قوله: (عطفاً عليه) يفتح المن أي رغبة وحرراً والكسر الحجاب، قوله: (فتكون جذاً فرداً الخ) أي غير مشترط من كلام الحاج تقية الله تعالى به من علامات انحراف كونه فارغاً من أمور الفناير مشتملاً بالله وحده، وقال: ليس لمن يرى أحداً، أو يذكر أحداً لأن يقول عرف الأحد الذي ظهرت منه، الآحاد، بوقل من حاف من شيء سوى الله، أو رجا سواه أخلق عليه أبواب كل شئرم وسطاً عليه الخفاة، وحجب بيمين حجاً بأسرها أشك له، قوله: (ولا يستملك) السبب والشك والتعذر، أو أن النهي من غضب العبد بفتح من النهي عن التعليل، قوله: (قال)

يستملك هؤلاء من خدمتك إماء رب مستور سنة شهوة قد عري من مشه وانهلكا ما سب
الشهوة عند فإذا منك الشهوة أضحى ملكا فإذا أخصص لك رسا كلفه به وارضاء قام وأدته
حفته العادة شيئا توجه وتبهد وحلمه ما لم يكن يعلم.

باب التجهيم

هو من خصائص هذه الأمة وهو لغة القصد مطلقاً، والصح لغة القصد إلى معلوم،
وشرعاً صح الوجه، والتبدي من صعد مظهر، والقصد شرط له لأنه تقييد وله سبب وشرط

الحسن في مقام التعليل لقوله: ولا يستملك قوله: (وب مستور) أي كثيراً ما يقع ذلك وهم
من الرمل. قوله: (سنة شهوة) أي جعله سبباً لها، وأسيراً، والمقصود أنه سار لا يحالها
قوله: (قد عري) بكسر الهمزة مع ياء نزع ثيابه، وإليه مأكنة لمصرورة. قوله: (وانهلكا) لأنه
للإطلاق، وهو عطف لازم على عري. قوله: (صاحب الشهوة جيد) أي ملازمه، وخصه،
بها فأنشد في الإنقياد إلى غيره، والذل له. قوله: (فإذا منك الشهوة) بأن حاله التمسك،
والشبهان فيها بأمران به. قوله: (أضحى ملكاً) أي في الدارين، وهو يتكبر انلام تذكر لاسد
أولاً، ويحصل أنه يكون بينهما، وهو على التشبيه يعني أنه في الدرجة قبله لا تكة، وقد سبق
له تعالى عالم الأرواح، وخسه انصافاً ثلاثه مظهر من جعل فيه العقل دون الشهوة، وهم
البلائكة، ومنهم من عكسه، وهم البهائم، ومنهم من بينهما فيه، وهم سوادهم، فإن عطف
عقله شهوة السبق بالأول، بل قد يكون أفضل، وإن غلبت شهوة عقله اتضح بالتالي، بل قد
يكون الأول إن هم إلا كالأمم، بل هم أفضل. قوله: (وما كلفه به) متعلق بفهم. قوله:
(وارضاء) عطف على المنة. قوله: (حفته العادة) قوله: (أي أخصصت به والعناية الإهتمام
بالشيء والمعنى إن الله تعالى يحفظه، ويسهل له أمور، فيعامله معاملة من اهتم بشيء تعظيماً
له. قوله: (حيثما توجه وتبهد) أي قصد أي في أي زمان، ويكون توجه فيه، وقصد، وإن كان
أصل وسم حيث تلمكاه، ولا يخفى حسن ذكره مادة انبسم بلصقه. قوله: (وعلمه ما لم يكن
يعلم) ذلك قوله تعالى: ﴿وانفوا الله وعلمتكم الله ربه تعالى أعلم﴾.

باب التجهيم

ذكره بعد ظاهرة العلم لأنه حلف وغنمه على مسح الخشب، وإن كان ظاهرة حالية لثبوت
هذا يستكناب، وذلك باسمه، وثلاث به تأسياً بالكتاب. قوله: (هو من خصائص هذه الأمة)
وخصة لهم من حيث الآلة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو مملوء، ومن حيث المعنى
للانحصار فيه على شطر الأعضاء. قوله: (وشرعاً التبع) قال الكمال: هذا هو الحق، وهذا

ويستلزم ركوعي واحدة وشيعة ومدة ثلث ثلثه كالمصحة إرفاقه ما لا يحل ولا به وشروطه ثلاثة.
 بقوله (يصح) التيميم (بشروط ثمانية الأول) منها (النية) لأن التراب ملوث فلا يصير مغسولاً
 ولا بالنية وإنما سأل مطهر (و) نية (حقيقتها) شرعاً (مقتضى القلب على) إيجاد (الفعل) جزم
 (وورثتها عند ضرب يده على ما يتيمم به) أو عند مسح أعضائه بتراب أصابعه (و) نية (أي
 حد ثابته) شروط لصحتها أيها بقوله: (شروط صحة النية ثلاثة الإسلام) تبصير (الفعل) —
 للثبوت (والذكور) محروم منه (أو الذاني) (التيميم) لعدم ما يتكلم به (أو الثالث) (العلم بما
 يتيمم) أي به، حقيقة المعنوي والنية معنى وراء العلم أي يسهلها (و) نية التيمم بها شروط
 خاص بها بين مبرره (يشترط لصحة التيميم) ليكون مفئداً (للمصلاة) فنصح (به أحد ثلاثة
 أشياء إما نية الظهارة) من الحدث القائم به، ولا يشترط حين احتجته من الحدث فتكتفي بنية
 الظهارة لأنها شرطت للمصلاة وشرطت لصحتها وإدخالها فكانت نية إباحة الصلاة، قلنا
 قال (أو) بنية (إسباحة الصلاة) لأن إباحتها يرفع الحدث فنصح بإطلاق النية، ونية رفع

التعريف أولى من قول بعضهم أي تعريفة قصد التعبد بالظاهر. وإستعماله بصفة مضمرة بينه
 جعل للنية ركناً. قوله: (من صحبه) أي لاشيء هذا المسح غير صحت أي من صحت.
 قوله: (مطهر) يجوز به من الأرض إذا نحت، وجمعت فنية لا يتيمم عليها. قوله: (وشروط)
 هو كشرط أصبه إلا ربما استعمله قوله. (وحكم) هو حل ما كان مستمراً قبله في إباحة،
 وإشباب في آخره كأصله أيضاً. قوله: (وركي) هو لمسح المستوعب للمعمل. قوله: (وصفة)
 هو فرض للصلاة مطلقاً، يستدبر له قول المسجد بحدوثها كما سئله، رجب قبل يجب به
 الوضوء. قوله: (وكيفية) هي مسح السبب اليسرى، رقله مسحاً. قوله: (على إيجاد الفعل
 جزمياً) دخل فيه الشرك لأنه لا ينصرف به (إلا إذا صد كعاً، وهو التحكف به في سبهي، وهو
 فعل، ولا يصح لأن يكلف بالترك مع من نعدم لأنه ليس داعلاً تحت قدرة بعد. أفاده السيد.
 قوله: (أو عند مسح أعضائه) الجمع لما فوق الواحد، أو جعل كل به عصباً. قوله: (لنفهم ما
 يتكلم به) الأولى أن يقول التيممي، ولا يلزم من التيميم العلم بحقيقة التيممي. قوله: (ليعرف
 حقيقة المعنوي) فيه مداراة. قوله: (واقعية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم. قوله
 (ولا يشترط تعيين النية من الحدث). بل رزق غير جماعة عن محمد أن اجتنب إذا تيمم
 يريد به الوضوء، أجزاء من النية في التصحيح. قوله: (أو بإباحتها) أي إباحة فعلها به. قوله
 (فلما قال) مرثب على كلام محذوف تقديره، وهي تصح بينة إباحة الصلاة، قلنا: قال: رنو
 حذف التحصيل المذكور كما فعله السيد مكاد أرس. قوله: (أو نية إسباحة الصلاة) أي موى
 بالنسبة أن تكون الصلاة مباحة، أو مسبوقة للصلاة مباحة، فالسبب، والنية (الذاتية) أو
 للصبرورة، ولا يصح (غلب). قوله: (لأن إباحتها يرفع الحدث) تعليل لصحة النية في التيمم

الحدث لأن التيمم رافع له كالوضوء وأما إذا قيد الشيء فلا بد أن يكون خاصاً بنية في الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق النسبة فتكون قد شرعت ابتداءً نعتراً إلى الله تعالى، ويكون أيضاً (لا تصح بدون طهارة) فيكون المبرور إما صلاة أو حراً للصلاة في حد ذاته كقوله مويث التيمم للصلاة، أو لصلاة المرأة أو سجدة التلاوة، أو القراءة القرآن، وهو يجب أو نية لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها، أو عاصياً لأن كلا منها لا بد له من الطهارة وهو عبادة (فلا يصلي به) أي التيمم (إذا سوى التيمم فقط) أي مجزئاً من غير ملاحظة شيء مما تقدم (أو نية) أي التيمم (للقراءة القرآن) هو محدث حدث أصغر (ولم يكن جنباً) وكذا المرأة إذا توتت للفرادة ولم تكن مخاطبة بالظهور من حبس وتغاسر فحوار قراءة المحدث لا للحب فلو تيمم الجنب ليس

بنية الاستباحة يعني أنه لما غوى إستباحة للصلاة، وهي لا تكون إلا رفع الحدث فكأنه سوي رفعه أي، وهي تصح بنية رفعه وإذا حلفت الظلم وجدنا كلنا البيهقيين السامعنين ترجع إلى نية رفع الحدث لأن نية الطهارة ترجع إلى نية الإراحة وهي ترجع إلى نية الترفع، فلتأمل. قوله: (لا تصح بإطلاق النية) نزع على قوله أما نية الطهارة، وليس المراد بإطلاق النية نية التيمم، فإن المصنف يصر بعد على أنها لا تصح بنية. قوله: (وبنية رفع الحدث) نزع على قوله: لأن إباحتها رفع الحدث، ولا بد من قبضة قولنا روي تصح بنية. قوله: (وأما إذا قيد نية شيء) يعلل على مظهر تقديره هذا إذا أطلق في النية، وينظم صورته سورة نية الطهارة، أو صورة نية إستباحة الصلاة، صورة نية رفع الحدث. قوله: (بنيه في الشرط الثالث) الأولى بيه في الأمر الثالث لأن الشرط هو أحد الثلاثة المذكورة، تأمل. قوله: (وهي التي لا تجب إلغ) كالصلاة محللات لمس، فإنه وحده بطريق الشك لاختلافه وهو في حد ذاته ليس معاه، ولا يتفرع به إسقاط. قوله: (لا تصح بدون طهارة) أي أو لا تحل ليشمل قراءة القرآن لنحو تحجب. قوله: (أي حد ذاته) أي ما نظر إلى ذاته، والمراد أنه جزء من الجملة وإن كان ينحرف عن غير جزء، لمسيب، غير كاحسبه. قوله: (كقوله مويث التيمم للصلاة) لا يظهر، بل السبب لعدم كون المبرور المبرور إما صلاة أو يكون المبرور عند التيمم للصلاة، ومحررها أو يكون الضم منى إستباحة هذه العبادة، مخرج إلى ما قبل. قوله: (أو لصلاة الجنابة) أو إذا دخلها في عموم الصلاة، فيقول. ويكون المبرور إما صلاة، ولم صلاة حارة لكان أولى لأنها صلاة من وجه. قوله: (أو سجدة التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة. قوله: (وهو عبادة) أي معسودة لا تصح بدون طهارة. قوله: (فلا يصلي به) نزع على بشرط أحد هذه الأشياء الثلاثة. قوله: (ولم يكن جنباً) نزع باللام. قوله: (ولم تكن مخاطبة بالظهور) أي بأن تكون مبدئية حدث أصغر فقط. قوله: (الحوار قراءة المحدث) أي فهي عبادة مدفوعة لكنها تحل بدون الظهور، فقد نفذ الشرط الثالث. قوله: (لا التحجب) أي وما من مبدئ. قوله: (فلو تيمم حاشية الطحطاوي) ٨٠

المصحف، أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تنحصر به صلاة في الأصح وكذا لزيلة السرور والأذن والإقامة والسلام ورواه للإسلام عنه عامة المشايخ وقال أبو يوسف: تصح صلاته به لدخوله في الإسلام لأنه رأس الغربة، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تصح وهو الأصح ولم يمس سجدة اشكر فهو على الخلاف كما سنذكره، وفي رواية النواز وأحسن جرده مسجدة فيه (الثاني) من شروط صحة التيمم (المغفر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كعبلة) أي الشحص (مبلاً) وهو ثلث فرسخ بعلمة الطين هو اختيار المخرج بالمعاب هذه نسخة ما ساءع التيمم إلا لدفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع وتسب بذراع إمامه يمينهم تسعة مبلاً (من ماء) طهور (ولو) كان بعده عنه (في المصير)

الجنب (لمس المصحف) فقد للشرط الأول فيه وهو كونه عبادة، قوله: (أو دخول المسجد) فقد فيه العبادة، وإذا كان لا يحل غير طهارة من الأكبر قوله: (أو تعليم الغير) فقد فيه انقضاء، وهو كونه لا يصح، أو لا يحل بدون طهارة، وإن كان عبادة مقصودة كما قاله الشرح قوله (وكذا لزيلة القبور) فقد فيها الثالث أيضاً، قوله: (والأذان) ينتمي به الثاني، والثالث وكذا الإقامة، قوله: (ولسلام ورواه) ينتمي فيه الثالث فقط، وكذا للإسلام، قوله: (وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تصح) لأنه لا يصح جعل الرب طهور للمسلم فقط بقوله ﷺ: «الرب طهور للمسلم» قوله: (فهو على الخلاف) فعلى قولهما لا تصح به الصلاة لأنها ليست فريضة مقصودة، وعلى قول محمد تصح لأنها فريضة عندنا قاله في البحر من الترتيب، قوله: (وفي رواية النواز) المراد بالتطهر كتب غير ظاهر الرواية كما تقدم الشيء عليه في تعطية لأنها لم تكتب، قوله: (مسجدة) ينتمي أي التيمم هو مقابل لها هي المصطفى ولا اعتماد على هذه الرواية، كما به على ذلك كالحال، قوله: (كعبلة أي الشحص مبلاً) حظ بعضهم العيل والغرض، والبريد فر قوله:

إن أنيريد من المصير من أربع
ويعمل كيف أي من الأربعة أو كل
فيه الذراع من الأربعة أو أربع
ست شعيرات منهن شعيرة
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط
قاله في الفتح والدرج في اللغة متروك عند المصير، قوله: (بقلبة الطين) فإن لها حكم اليقين في التيممات، قوله: (هو المختار) أي اشترط بالعلل هو المختار، وهو المشهور عند الجمهور، قوله: (وهي ذراع ونصف) فحمله فرعاً من الألف، وبعضهم صطه في سر القدم، ساءع ساءع، قوله: (بذراع إمامه) هو المذخور من منظم، قوله: (من ماء طهور) أي طاهر.

عليه الصحيح المخرج (و) من العذر (حصول مرض) يغتف عنه اشتداد المرض أو بعده القرب أو تمرقه بالمحجور والمبطون (و) من الأعذار (برد يخالف منه) بغلبة الظن (الثقف) لبعض الأعضاء (أو المرض) إذ كان خارج المصير يعني العميان ولو انفردوا التي يوجد بها أسماء الجسمين أو ما يستحق به سواء كان جنباً أو محدثاً أو ذا عدم الماء المستسخن، أو ما يستحق به

قوله: (ولو كان بعده منه في المصير) أي ولو كان نصيباً فيه. قوله: (عليه الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز اشتمال في المصير إلا لثبوت فوت صلاة حاضرة، أو عيده، وللمحجب الخائف من البرد، والحق الأور، والمنع بناء على عادة الأمصار، فليس خلافاً حقيقياً له. قوله: (ومن العذر حصول مرض) أمله أن الصحيح الذي يخلق المرض يستعيل إتمامه لا ينجم. والذي في التفهيم، والإختار حذره ونقل المصنف في حاشية الدر عن القزلي من عراض الصوم ما نصه الصحيح لذي يحتمل أن يمرض بالمصوم فهو كالمرضى. اهـ فإن: فتدرك هنا أنه وأعلم أن المريض أربعة أنواع: من يهره الماء، أو التمر، أو الصلابة، والذات من لا يضره شيء من ذلك. وتكون لا يقدو على العمل نفسه، محالة لا يحلو إما أن يجب من برسته أولاً. وإن لم يجد حازه التيمم إجماعاً ولو في المصير على ظاهر المذهب. وإن وجد فيه أن يكون من أهل طاعته كعيده وولده. وأخيراً، أو لا فإن كان من أهل طاعته وحلف فيه استطيع على قول الإمام بناء على اختلاف شراعية، وإن لم يكن من أهل طاعته، ولم يتغير حال حاله التيمم عنه مطلقاً، وإلا: لا يجوز في الفصول كلها إلا إذا كان الآخر فترأ، وهو ما دل على أربع درجهم: الله في الجنة، والسراج، وغيرهما، والمراجع من لا يقدر على الصوم، ولا على التيمم لا يقدره ولا يبره. قد عصى: لا يصح على قياس قول الإمام حتى يقدر على أحدهما. وقال أبو يوسف: يصح شيئاً وبعد، وقول محمد: يصطري وفي البحر، ولا يجب على أحد الزوجين أن يوصي صاحبه. ولا لمن يتبعه فيما يتعلو بالصلاة، ولا بعد أحدهما فداء أحده. الآخر سجالات المياد، والحد حيث يجب على كل جنبها ذلك. قوله: (يخاف منه اشتداد المرض) يتبعاً أو علة لطرف شجيرة. أو إخبار حقيق خالف من عدم بدل، وأقبل يكفي المستور. قوله: (كالمحجور) بدل للأولين، وقوله. والمحصون مثال لثالث، وهو التحرك، أماده في الشرح. قوله: (أو فقرى) أي ولو كان الفقراء، انفرد القوم بوجوبها إثر ما انفرد الفقهاء عنه في شريعة. قوله: (سواء كان جنباً أو محدثاً) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأشرار. وقال: الحنفي لا رجعة للمحدث بذات السبب إجماعاً قال: في الخباية، والمخالف، وهو الصحيح أو لعدم إعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد ومجرد لا يتحقق ذلك في الصوم، عادة كما في المنع. والإيضاح وإسما الخلاف في الخجب للصحيح في المصير إذ حلف بعبه على من عبه مرتاً لو اغتسل بالباردة ولم ينس على ماء صحت، ولا ما به من عقاب الإمام يجوز له التيمم مطلقاً، وعصاه بالساهر لأن تحقق هذه الساعات

في المصير فهي كالغربة وما جعل هذبكم في الدين من حرج (و) منه (خوف علق) آدمي، أو غيره سواء خافه على نفسه أو ماله، أو أمانته أو خافته ماسقاً عبد الماء أو خلف المديون المقتدر الحيس، ولا إعادة عليهم ولا على من حسن في السفر بخلافه المكروه على ترك الوضوء فيهم فإنه بعيد صلاته (و) منه (عطش) سواء خافه حالا أو مآلاً على نفسه، أو رفيقه في القافلة أو دابته ولو كلباً لأن البعد للمحاجة كالعدم (و) منه (احتياج لعجن) للصورة (لا لطبخ مرق) لا ضرورة إليه (و) يتيسر (لفقد آلة) كحبل ودلو لأنه بغير البئر كسمها، والماء الموضوح للشرب في القلوات، ونحوها لا يمنع التيمم إلا أن يكون كثيراً

في المصير ما، ولغوى على قول الإجماع جهلاً بل من كل العادات وإنما أطلق المصنف لأن الكلام من غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم، قوله: (ومنه خوف علق) أي من الخوف لكن إن شأ من عهد الحياة، وجبت الإعادة، وإن نشأ لا عن شيء، فلا كذا وفل صاحب البئر وابن أمير حاج بين موافق وجوب الإعادة، وعدهم أفاده السيد، قوله: (سواء خافه على نفسه) لأن صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء، فإن لها بدلاً، ولا يدل للنفس، أو لأنه في معنى المربيع من حيث خوف الموت الضرر، فالمعز به كما في النهاية، وكذا الماء لا خلف له، وحتم لأمان عده حكمه، قوله: (أو خاف للسديون النفس العجس) أما السرير، فلا يجوز له التيمم لظن بطله، قوله: (ولا على من جسر في السفر) أي إذا تيمم وصلى لأن الغالب في السفر عدم الماء وقد انضم إليه بمنز الحس، فإنه في الشرح، وأما الحسوس في المصير مكان طاهر إذا تم يجد الماء ماء يتيمم ويصلي، ثم يجده في طاهر فترواية كما في الدائع، قوله: (ومنه عطش) اعلم أن الإنسان إذا عطش، وكان عند آخر ماء فإنه كان صاحب الماء صناعاً إلى العطش، فهو أولى به، وإلا وحده دفعه المضطر، وإن لم يبعده أخذه منه نهراً، وله أن يقاتله، فإن قتل صاحب الماء، فداه مدونه، وإن قتل الآخر كاف مضمون، ويجب أن يفسر المضطر فيه الماء، وإن احتاج الأجنبي للوضوء، وكان صاحب الماء مستحباً عند الملبس مثله، ولا يجوز للأجنبي أخذه منه نهراً بحر عن التبرع مزيد، قوله: (أو رفيقه في القافلة) أصلاً عن رفض الصحة كما في الشرح، قوله: (أو دابته) محل إختار خوف عطش دابته، وكلية إذا تمطر حفظ الصلاة لعدم الإنا، كما في الأصابع، قوله: (ومنه احتياج لعجن) وكذا إذا احتاجه لإزالة حاسة مائعة أما إذا احتاجه للضمود، فإن كان يلقه بركها فضرر تيمم، وإلا لا كذا تحت اليد، ولم يفسدوا في المرق هذا التفصيل إلا أن قول الشرح لا ضرورة إليه يشير إليه، قوله: (وتيسر لفقد آلة) أي طاهرة، قاله السيد، ولو لوماً كما في الشرح، فلا نقص مطلوب لإدلائه إن كان النقص قدر نية الماء لزمه بإلاؤه، لا إن كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يحصل إلى الماء إلا بمشقة، كما في كتب الشامية قال في الترتيب: وقواعدنا لا تأله، قوله: (وتحوطاً) كالعصايرج قوله: (لا يمنع التيمم) أي على الممسح، قوله: (ولا يشتبه فائد الماء،

سندل بكثرته على الإطلاق استعماله، ولا يشبه فائد الماء والكثير لظهور محس عند هذا.
وقال أبو يوسف: يشبه بالإبداء والتعاجر الذي لا يجد من يوجهه يتبعه اتفاقاً، ولو وجد
من يوجهه فلا ضرورة له عند الإقدام بعدد الغير خلافاً لهما (أو) من المأخوذ (خوف فوت صلاة
عند ذلك) ولو حساً لأنها تقرب لا حلف فإن كان عندك تكسرة منها نوحاً، والولي لا يخاف
العرس، هو الصحيح فلا يتبعهم وإذا عصمت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صار
عليها بتبعهم فلا ولي يذهبها فإن محمد عذب لإعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف

والتراب الخ) بل مؤخره: قوله: (محس) منعني عاقبه، ومثل الحيس الحرس شعما بمر من كذا
في السبد، أو موضع خشب في بنية، قوله: (وقال أبو يوسف يشبه بالإبداء) إفاضة سخن
الوقت، وهذا هو الصحيح عنده لأنه لو وجد الناس مستعملين لشيء من أعيان وحيز الظاهر،
وقيل: تركه، ويسعد إن وجد مكاناً يأنس لأفاده في الشرح، والذي في السبد خلا عن الظهور،
وشرحه، وقال: يشبه بالمصلي وجوباً ليرجع ويسعد إن وجد مكاناً يأنس ولا يؤمن، قاله.
ثم بعد ذلك: والله صبح روح الإدم، ثم قال: ومعنى التشبه بالمصلي أن لا يقصا به قيام
الصلاة، ولا قرأ شيئاً وإذا حصى طهره لا يقرأ الركوع، ولا سجدة، ولا يسبح الله، ويحضر
به أن انتبه متفق عليه وأنه بالركوع، والسجدة لا بالإدعاء، على ما عذب الفتوى، قوله: (ولو
وجد من يشبه) أصح أن يصح إما أن يكون كعبه، أو لونه، وأجوده، فلا يجوز له التبع اتفاقاً
كما في المذهب، وأعلى إختيار بعضهم وإن وجد غير من ذكر، ولو وجد من يشبهه عظام
المسلم به لا يتبع من غير خلاف لعدته من الموضوء، ومن الإدم أنه يتبعهم وعلى هذا إذا
عجز عن شوحه إلى نفسه، أو غير التحول عن مراتب محس: قوله: (فلا ضرورة له عند الإتمام)
سأ على أن القدرة بالعر لا تعد، فضرورة لأنه الإنسان بعد قلاؤه إذا احتصى بآلة ينهاته ليعالج
به متى أراد، وهذا لا يثنى ضرورة غيره، وعند هذا ثبت ضرورة بالغير لأن أنه صار له ذلك،
واختار حسام الدين قولهما قاله في الشرح، وقد أفتى المصنف المسألة في هذا الشرح مع أن
فيها عاميلاً كما علمت، وقد عرفت ما يفيد معنى ذلك، قريباً: قوله: (ولو جدية) لأن صلاة الصلاة
دعاء في الجعفة وإنما أوجبها التبع لكونها مسبة مراسم الصلاة قاله السيد قوله: (لأنها
تموت، بلا خلاف) هذا هو الأصل في هذا الباب، وهو أن ما يموت إلى نفسه لا يتبعهم نه عند
حرف فوته، وما لا حلف له يتبعهم له، قوله: (والولي لا يخاف الفوت) المراد بالولي من له
من التقدم كالسلطان، وسحره لأن الولي إذا كان لا يجوز له التبعهم وهو مؤخر، فمن هو مقدم
عليه أولى، فيجوز التبع للولي عند وسره، من هو مقدم عليه اتفاقاً لأنه يخاف الفوت إذ ليس
أه حل الإعادة حينئذ، قوله: (هو الصحيح) صدقه في الهداية، وظاهر الرواية جواز التبع
لذلك لأن تأخير التبعارة مكرهه وصححه المرحلي، وتأيد التصحيح الثاني بكونه ظاهر الرواية
قوله: (قيل القدرة على الوضوء) أما عند القدرة بعينه اتفاقاً: قوله: (لو خوف فوت صلاة عند)

في صلاة (عبادة) من الشغل بالأمور، يعارضون من من حدادني ربي الله عيها لله في إذا
 دحائير، صلاة حارة ومثبت دونها مدبر عليها بالانديم، ومن من عمر ربي الله عيها لله
 في حارة، وهو على غير رصو، فنيهم، ثم صلى عليها مثل عيها في صلاة العبد
 كدث والوجه والوجه، لا إلى بدن (ولو) كذا ابتاعا فيهما بأن سمع حدث في صلاة الحارة
 أو العبد ينضم ويضم صلاة الحارة عنه بالهنا، ربيع الحارة وحرور تغفد للزحام في انبا
 بوليس من العنر شوب) فوت (الجمعة) في يوم ف فوت (الوقت) لم تخش بالوصو، لأن
 ليد يفسر بعت انجمه، رعي اعائه فيهما حلف (الثالث) من الشروط (أن يكون
 نعيم بغيره) فلو، ومن الذي لم نعمة نجاسة أو بان نعمة (من جيل الأرض)

أي بغيره، فإن الحديث لم نوحاً بذلك معصية مع الزام لا يرد، وإن الذي أملاً من الجهر
 وحده، مرة، يزال شمس إذا كان، زماناً، وعدم بغيره شيء، مع مع الإمام إن كان مقتداً
 قوله (يقيمهم) ويضم صلاة الخ) المقام فيه نصيب، وهو إذا في صلاة العبد إذا حدث رعيها
 قبل أن يحضر شيئاً من التكرات إن الشغل بغيره نعيم، وإن في الإمداد إن هدف الإجماع
 نعمة اتفاقاً أما ما كان، أو مبدئاً وإلا فلو أمكنه إيراد شيء، مع مع الإمام أو نوحاً لا ينضم
 إتمام ولا بعد، فإنهم نضم عطفاً وعندهما إن شرع بالوصو، لا ينضم لأنه ليس الفوت إذا
 التلاقي بغيره، فخرج الزام وإن شرع بالوصو حارته الجاه لأنه لم نوحاً بغيره، وإذا قصد
 في صلاة عيها، وإلا فلو إن هدف الفوت لأن يوم رجمة فغيره ما يفت صلاة عيها
 بعد في العنر، وعبارة، رعيه إذا شغل من بغيره الشغل أما إذا غلب على طه عيها لا
 نضم جهاً كما في السج، مبدئاً بغيره أو صلاة بعد به حدث لا تنضم مع الإمام
 فكانت فوت لا إلى طه، وعندهما نفقي، فسك الزام مبدئاً فكانت فوت إلى حلف
 ضم في سراج قوله (وحوول فوت الوقت) وتل ينضم لحرف فوت الوقت، فإن الحلي
 والأخرط إله نعيم، رعيه، وبعد ذكره عليه قوله: (لأن الطهر يصلي بفوت الجمعة) عده
 (مادة أصب من تفسر بعدهم ما، إذا لأن الطهر ليس بذلك الجمعة، من الأمر بالندكس، وإذا
 أحجب مع بأنه حان نصي صورة ليد، يجب بغيره عده من عيها عده ذلك قوله: (طهراً
 خصل) أحد منه الحلي حار نعيم، نعيم، نعيم، والحديث أنها يحرم لا إلى حده،
 وكذا ينضم أقل ما لا، رعيه عيها كالنوم، والندكس، وروي روي وسبعة أعمدات وأمع
 وجود الجاه في الصبر، فريه بعد، لتوب قوله (طه) الأولى أن خبره بغير ضم بأن
 بغيره طاهر يكون، إشارة إلى أن قوله (طه) ففسر بعداً طهراً (طه) ففسر
 طهراً، وأن معنى حلف طهراً، وهو الأولى قوله، (وهو الذي لم نعمة نجاسة الخ) ففسر
 ساد، ففسر بغيره طهراً طهراً، وإشارة إلى أن يوم الأرض النعمة التي بعد،
 أثر النعمة مع قوله (وهو زائد) عطف على محذوف حذف، وهو الذي لم نعمة نجاسة

رحم (كالتراب) الملبث وغيره (والبحر) الأملس (والرمل) عندئذ خلافاً لأمي يوسف فيجوز عددهما بالترينين والثوبه والمنرة والكحل وتكرين والفيروزع والعقيق وسائر أبحار المعادن ويانبعج الجبل في انصحج وبالارض المعترقة والطين المحرق الذي ليس به سرفين قبله والارض المعترقة إن لم يغلب عليها الرماد، وبالتراب الغالب على سخالط من غير جنس الأرض (لا) يصح التيسيم بنحو (المحطب والمقضة والذهب) وانحصار وانحداد وصانطه أن كل شيء يصير رماداً، أو ينطبع بالاحراق لا يعمود به التيسيم والإحار نقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمُوتَ صَعِيداً طَيِّباً﴾ والتصعيد اسم لوجه الأرض نواتاً كان أو غيره وتفسيره بأنهم إر. لكونه أغلب لقوله تعالى صعيداً وثقاً أي حصرأ أملس (الربيع) من الشروط

ثلاث شعاب الرهايل ولو أخ قوله: (من جنس الأرض) ويعبر كونها من جنسها وقت التيسيم فلا يجوز جنس الرجاج، وإن كان أصله من الرمل قوله: (وهو كالتراب) ولم يسم تراب المقرة إذ أغلب على ضه سجسته لا يجوز كمن غلب على طنه لحاسة الماء، ولأن فيجوز كما هي السراج قوله: (والبحر الأملس) وقال محمد لا يجوز به قوله: (والمنقرة) بفتح الميم، وسكون الميم، ويحرك طين أحر كما في القاموس قوله: (وسائر أبحار المعادن) دخل فيه المرجان، وهو الذي في غامه انكس، وهي المنح لا يجوز، وأبده صاحب المنح ماء مشروط ببر عالمي الحماة، والسات، فأشبه الأبحار من حيث تعبيره، وأبده النبات من حيث كونه شجراً ألبت في قعر البحر ذ فروع، وأعضاء خضراء متشعبة دتمة، فظهر له ليس من جنس الأرض (لا) نبات جند، وصار حجراً في الهواء اه قوله: (والطين المحرق) ومنه الربادي إلا أن تكون مطبقة بالدهان قوله: (ليس به سرفين قبله) أي قبل حرفه مرجع التفسير معلوم من قول المعرق قوله: (والأرض المعترقة) الأولى الاكتماء بهذا عن قوله: سابقاً، وبالارض المعترقة إلا أن يحمل ما سبق على أن الأرض احرق نواتها من غير سخالط قوله: (وبالتراب للغالب الخ) فلا يجوز بالمتلوب، ولا بالملاوي أفاده السيد قوله: (لأنه لا يصح الخ) غنة لمحتوف تقديره وإنما فبدت بحس الأرض لأنه الخ، ولم يذكره في الشرح، ولذا لم يتابع السيد فيه قوله: (والقضة والذهب) أراد بهما مضمون تسبوك منهما أما قبل انيك يصح التيسيم ما دما في التبعدين، وكذا المنعبد، وانحصار لأنهما من جنس الأرض كما في شرح لكثير للمبي ذكره السيد وإطلاق كلام المصنف كثير، فبعد المنع مطلقاً لوجود الصانط قوله: (يصير رماداً) قال في حراة الخوازي ما نصه: قال العبد الضعيف: إن كان الرماد من المعط لا يجوز وإن كان من الحجر يجوز، وقد رأيت في بعض البلاد حطيم الحجر اه ثقله ابن أمير حاج قوله (والصعيد اسم لوجه الأرض) دليل بمعنى فاعل قوله، (وتفسيره بالتراب) مو تفسير ابن عباس قوله: (لكونه أغلب) فلا يتألف التيسيم على أن في التخصيص به تقييد المطلق لاكتس، وذلك لا يجوز بحر الواحد فكيف قول المصنف قوله: (لقوله تعالى) حلة لمحدوف

(الاستيعاب المصحح) وهو الوجه واجدان إلى المرفقين (بالتسريح) في ظهر الرقبة، هم الصحيح لمعنى به فينزغ الخاتم ويخلل لأصابع جميع بشرة الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والأذن إلخاً فإنه بأصله. وفيه يكفي مسح أكثر فروجه واليدين، ومسح وروني الخشن عن أي حبيبة. أنه إلى المرفقين، ثم رفعهما من جهة ثم ضربت مرة مسح ذراعيه بأصبعه، وظاهرهما حتى من يديه المرفقين (الخاتم) من الشروط (أن يمسح بجميع اليد أو بأكثرها) أو به يعمد دماحه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاف (ولو كثر حتى يسوعب بخلاف مسح الرأس) كما في شرح انهواج عبر الإنضاح (المساح) من الشروط (أن يكون) الشبم بضربتين باطن الكفين) كما في شرح موى الشبم

تغييره وإن لم يبق إلا هذا تغيير بالأصبع لا يمسح لعله غير. حتى أن هذه الآية دالة على أنه الصحيح مسح عن الشبم الأيسر، فلا يصح فدهه على الزايف. قوله (فينزغ الخاتم ويمسح الوتره التي من السحجرين، وما بين الخاجسين، والمعين، وتنزع لعمرة السواقي) R. لا يرفع الخاتم والسواقي من جهة من جهة حتى يمسح قوله. (ويخلل الأصابع) قال ابن أمير حاج. الظاهر أن التحصيل هو كالتحصيل من اليد اليمنى. وهو الإنضاح. ومن دله من التحيرة من احتياجه إلى مسح ثنية الخاتم في نظر لأنه العرة فليس لا الإنضاح. وهو لا يتوقف عليها. وهو في موضع. يمسح وجهه من غير غسل اللحية نقاء في الشفة قوله: (والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء. وهو الشعائر البشيرة لا العترة من رجليه يحمل قوت صاحبه تسريح، لا يجب عليه مسح الشفة أي الشبم كما في الشعر. وفي ذلك كلام في الشفة الخفيفة هل يباح في المسح بها حتى يصل إلى البشرة كأصله أو يكفي مسح طهر بملأته. كما في تراجم قوله (إنحافاً له بأصله) عند الإنضاح (الاستيعاب) فيه قوله. (وفي كل يدي مسح أكثر الوجه واليدين) ومن هذا، مرقاة الشبم من غير مسح بعرته ومن التسمية أنه لو ترك أقل من أربع بعرته وتخلل روابان في الخدوب، وانوجه به بإصبع الخدوب، أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط مسح الخدوب والرأس قوله: (الصحيح) حتى قد الغيبة أو مسح ظاهر الرقبة ما رآه الحسن أن المبروك لو كان أقل من أربع بعرته لم. وعلى هذا لربما لا يجب تحصيل الأصابع، ولا مزج الخاتم، والسواقي لأن ما حدث ذلك أقل من الأربع قوله (الشبم صيرتان الخ) قال في السراج. ولا يخترط المسح بغيره حتى لو مسح بغيره يديه وجهه، وبالأخرى يديه، وأخرى يديه، وبغيره اليد الأخرى. له. قوله: (أو بما يقوم مقامه) قد خرم. (أو أكثر من) وبغيره وجهه، وبغيره في العذار قوله (بباطن الكفين) هو ما ذكره. قال في شرحه. (والأصبع كما في الشبم) أنه بغيره بغيره، وأصابعه، وأصابعه بالصبغ ما

وأمر به غيره فيجعله صحيح (وقوله) كان الضربتان في مكان واحد) على الأصح لعدم حيروته مستحسناً لأن التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين إصابة التراب بجسده إذا مسحته يده التيمم) حتى لو أحدث بعد الصرب أو إصابة التراب فمسحه يجوز على ما قاله الإسيجاني كمن أحدثه، وهي كغيره ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز لمحملة الصرب وكما كما لو أحدث بعد غسل يده، وقال المحقق ابن الهيثم: الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الصرب من معنى التيمم شرعاً لأن استمراره في الكتاب ليس إلا تمسح، وقوله رحمته «التيمم ضربتان» خرج مخرج الغالب وأنه سبحانه وتعالى أعلم (السايع) من الشروط (انقطاع ما يتألفه) حالة جملة (من حيض أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع التمسح) على الشربة (كشمع وشحم) لأنه يصير به التمسح عليه لا على الحمد (وسببه) إرادته ما لا يحل إلا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأعني من إيمانها (وركنها مسح اليدين والوجه) لم يخل ضربتان مما يدينه من الحلول من كون الضرر من معنى التيمم وكيفية قد علمتها من قوله رحمته

الوضوح، اسلم صريحاً أولاً ذكر السيد قوله: (لأن التيمم بما في اليد) قال فيفتح: هذا بعد تصور استعماله، وهو مقصور على سريرة واحدة، وهو أن يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها يديه لا غير ذلك قوله: (ويقوم مقام الضربتين الخ) فيها إباحة مكن، وينفذ عليه ما هي لعلامة من أنه لو أدخل رأسه يده التيمم بوضع العار يجوز ولو انهم الحائط فظهر لغيره، وحرك رأسه، وسوى اليد حارة، واشترط وجود القدم معه اهـ. قوله: (حتى لو أحدث الخ) تبرع على قوله: (ويقوم الخ) المفيد عدم اشتراط لضربتين في التيمم قوله: (على ما قاله الإسيجاني) في الفهنتي من المضمرات هو الأصح وعليه مشي في الخاتبة قوله: (وهي ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شمع وصححه صاحب الخلاصة قوله: (لأن المأمور به الخ) لأن الله تعالى قال: «فَتَيَمَّمْ صعيداً طيباً فامسحوا» [النساء: ٤] الخ حين التيمم بالمسح قوله: (خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو أنه أراد الصريين ما هو الأصح بين المسحطين قوله: (أو حدث) كترشح بول قوله: (وشروط وجوبه ثمانية) هي لغرض، والبلوغ والإسلام، ووجود الحدث، وعدم الحيض، والنعاس، وصحة الوقت والمقدرة على ما يحرمه التيمم قال السيد قوله: (وكيفيته قد علمتها من فله رحمته) حين سنن كما نقله، وعده الكيفية وروى أيضاً عن الإمام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من أنه يمسح يداي أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من (والس) الأصابع إلى لعمري، ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى من (المرسغ) ويسر يداي إيمانه اليسرى على ظاهر إيمانه اليمنى، ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الأحاديث ما

(ورس التيمم مبيعة التيممة في قوله) كأصله (والترتيب) كما فعله النبي ﷺ (والموالاة) لتحديد مائة يثا (وإيقال اليدين بعد وضعهما في التراب وإدبارهما ونفضهما) انقضاء عن ثلوث توجه والمعلقة والم لا يتقدم بطلان رطوبته حتى يجمعه إلا إذا خاف خروج الوقت. وبين الإمام لأعظم لما سأل أبو يوسف عن ثيمته بأن مال على التيمم فتمس بيديه، وأدير ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه، ثم أعاد كفها جميعاً، فاقبل مهنها وأدير ثم رفعهما، ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين (وتفريغ الأصابع) حالة الضرورة مثاقفه في الطهور (وتدب تأثير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه ستم (لن يرجو) إدراك

بذل عليه كما قاله في البداية وأن ادعى صاحب المذاهب أنه ورد وأيضاً ثم يغسل من صاحب المذهب. وقد قال أبو أمير حواش عن حديثه: إن الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح ثلاث أصابع بدء المسمى أصغرهما ظاهر يده اليسرى إلى التمرين، ويمسح المرفق، ثم يمسح باطنها مائتيهما. والمسحة يعني ما بينهما إلى رزرس الأصابع، ثم يفعل باليسرى، كذلك قال في الحديث عن بعض علماء المذهب أنه تكلف والأحسن هو الموقوف لستعمل، ولم يذكر وقت تحليل الأصابع، والذي يظهر من حديث الأصابع أنه باليسرى ثلاثية غسل المرفق قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الأفاضل

تنبه. لو كان الغبار على ظهر حيوان، أو نحو ثوب أو نحو حشفة، تيمم به جاز للعبار في تلك الأشياء وفقد الاستحسان. بأن يصبه أو يمسح به، كذا قال لا يظفر لا يمسح. فإن في السحر وهو حش. فليست، وهي أسراع أو وضع شيء على ثوب أو حشفة فغسل به غلوة، وبأن كثر احجار عليه حار به التيمم بعد، ولو تيمم بعد ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع ذلك التيمم عليه بعدما صف كما في فتح قوله (كأصله) أي ما نفقه المتقدم به قوله (ونفضهما) سدر - لا يمتنع الترتيب عن يده، ولا يغفر يديها كما عن محمد، ولا يمتنع كما عن أبي يوسف كما في البداية قوله. انقضاء عن ثلوث توجه وتبعاً لسنة كما في البداية قوله (وبين الإمام لأعظم الحج) هذا رد ما ذكره بعضهم من الكبريتين السعيتين. أصل مسح الكف باختلافاً فيه والأصح أنه لا يمسحه، وضرب الكف بكفي كما في ابن أمير حواش قوله (وتدب تأثير التيمم) أي إعادتها، شرعاً في ظاهر الرواية أما إذا كان بطلان رطوبتها أقل من قبل لا يباح له التيمم لأنه ليس بمغفلة له شرعاً قوله: (وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف من غير رواية الأصل به حتى لا يغلب الرأي كالمحقق ووجه ظاهر الرواية أن المسح ثلاث حشفة فلا يزيل حكمه إلا بفن مثله قوله: (لن يرجو إدراك الماء) رُما إذا لم يكن على طمع من وجوه الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر، ويقيم ويعلي في الوقت المستحب كما في البداية وغيره.

(الماء) بعبارة المثل (قبل خروج الوقت) المنسحب إذ لا فائدة في التأخير سوى الأذى بأكمل الطهارتين كما فعله الإمام الأعظم في صلاة المغرب مخالفاً لأستاذه حماد وصوبه فيه، وهي أول حادثة خالفة فيه، وكان خروجهما لتشييع الأعمش رحمهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير) بالوعد بالماء ولو خاف المضيض اتفاقاً إذا كان الماء موجوداً أو قريباً إذ لا شك في حوار التمسك ومع التأخير لخروج الوقت مع بعده ميلاً (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بأنه بعد بالثوب) على الماري (أو المسقاء) تحلل أو دئ (ما لم يخف المضيض) فإن خاف نيسم الحجرة - والدة بهذا - وقال يجب التأخير ولو خاف المضيض كالوعد بالماء ان ظهور القدرة برفاه الرعد طاهراً (ويجب طلب الماء) علوه بنفسه أو رسوله وهي ثلثانة حفرة (إلى مقدار

قوله: (قبل خروج الوقت المنسحب) وهو أن ينسحب الأخير من ثوب في صلاة يدب تأخيراً كما في الشهر تحت يقع الأداء في وقت الاستحباب وقيل إلى آخر وقت الحواز: والأول هو الصحيح كما في الجمهرة، وعلى الأول فلا يؤخر العصر إلى نسيب الشمس وكذا لا يؤخر المغرب من أول وقتها، وقيل: لا بأس به إلى قبيل مغيب الشفق، وحنيفة الغنساني قول الأكثر قوله: (لا فائدة الخ) أظهر في المعنى ما ذكره غيره بقوله ليؤديه بأكمل الطهارتين من نفس الثوبين اهـ وهو في كلامه شغل للحد أيضاً يعني إذا كان ذلك صدقاً ولم يكن راحة، لأنه لا فائدة فيه إلا الأداء بأكمل الطهارتين، فالأداء قبل يحكم بالطهارة كاملة، فليست قوله (كما فعل الإمام الخ) لتفسير لتأخير قوله: (مجاناً لأستاذه حماد) فإنه صلى بالتيمم أول الوقت، وأمر الإمام، فوجد الماء فملاها في آخر الوقت قوله: (لتشييع الأعمش) أي ليردعه مودع (أي يلزم) دار حرج بحسن الافتراض كما في السي بعده قوله: (إذا كان الماء موجوداً) أي عند التيمم، أو قريباً منه، دون ميلاً، أما إذا لم يوجد عدة، أو كان بعيداً منه ميلاً أكثر، فلا يجب التأخير لأن الشارع أباح له التيمم عليه، ... حفرة سم نزلها لغيره قوله: (ويجب التأخير عند أبي حنيفة) مع فيه صاحب التيمم، والذي في عامة المصنفات كالحاشية والفتح وبنيته المتصلة وأخرجهما واستراح، والسير، ورمز في العلامة إلى الأصل أن التأخير ثوب وسنن ذلك إن لم ينظر، فعلى كذلك أول الوقت جاز علت: وهو الذي يتضمنه التأصيل الآتي قوله: (وإذا لا يجب التأخير الخ) ليس لاختلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تنبت بالبدن والإباحة قال الإمام لا وإنما تنبت بالخلط، أو بذلك بدله، إذا كان يباع، وأما تنبت بها كما تنبت فبما على الماء وأحتمل أنه لو قبل له لاحت لك مالي لتعجب به، لا يجب عليه يجب لأن الماء فيه الماء، وهنا القدرة، وكذلك لو عرض عنه شرب الماء لا يجب عليه قوله لأن الماء ليس بمشلول أي عاده ببحانه نزل بقوله كذا في حاشية المشطبي من الشيخ يحيى، قوله: (ويجب طلب الماء) أي بمرض يسرح به قد ضيخان وإن وجد أحداً وجب عليه السؤال شرب أو سلق أو شرب بأن فآخر بالماء بعد ذلك عدة، وإلا فلا يعلم، ولعل واحد من أهل

أربعمائة غلو^(١) من سلب، وله (إن طرأ غلوه) روية غير قوية حصرية أو غير (مع الأمن، وإلا) بل له بعض أو حذف عديداً (غلا) ما به (وحد) أي سزم (طلعه) أي الماء (فمن هو معه) لأنه متقابل عنه فلا في حقه (إن كان في محل لا تشع به النفوس وإن ثم يعطه إلا بشع

الحكك، أو ممن له معرفة به وتظهر أن هذا في غير المكان أما إظهار فلا تعصيل فيه عدم الماء، بل يظهر إليه قوله (أو وسيله) ومثله لو أخبره أحد من غير إرسال كما في شبه العصبان قوله (وهي للعداة الخ) كذا في الذخيرة، والمعروف والذي في النجاشي هي مقدار روية سهو له وهو المذهب لما في المقاموس، بله قال وكل روية علوة له كذا ما حوكم من قوله (علا) السهم الرابع في دعوه، وحديث المدي والساهه بك على الإرفاق، وإظهار أنه لا خلاف فإن ما كان من روافد أن لا يفسد، وعنه ورواه بالانطفا، كما في السماع قوله (في مقدار أربعمائة غلو) لأنها الجهة قوله (في جلب غلوه) كذا في الشرح وإن طرأ في الجهات الأربع وحسب الطالب منها حتى اختلاف، وهي سبب ما يقسم الغلو على الأربع جهات قوله (إن من غلوه) وذلك لأن الظن بوجوب العدل في العلميات مع اختلاف، وإن لا يثنى عليه حكم كما في التهذيب وعنه يعرف أن يطرأ له في سببه وبين أنما دون جبل ذكره السيد، وتو نعيم من غير الماء، وصلى، ثم مثله، فلم يحدده وسبب الإعادة عند هذا، لأن شرط جواز التمسك لم يوجد خلافاً، أي بوجوب كذا في الإسراع، ولو أخبره عن مقدم الماء ولو جاز غلبة الظن بالوجود حار له التمسك، فلا خلاف كذا في المحكي، موضع المسئلة في الدعوى أما إذا كان يقرب الأمر أن يجب عليه الطلب مطلقاً إنفاذاً، حتى لو تبين وصلي، ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لأن الأمر أن لا يحد من الماء قال والغالب ما يجوز ما يقتضي في الأحكام وإن لم يثبت علم طرأ طرأ في السماع (طلعه) أي بالذوال، وقوله (من هو معه أي مطلقاً والتبني رتبة أي) في بعض الكتب جرى مجرى الدعوى حسري عن الحسري^(٢) وعلم أن ينقل في هذه المسألة احتج بعض الهداية وكثير من الكتب أنه لا يجب الطلب أصلاً في قول الإمام لأن المعتبر متحقق ولعله موهومة في الماء من أمر الأشياء في البقر، فنظائر عدم البقاء وقلا طرأ الطالب، ولا يجوز أن ينضم منه لأن الماء ينفذ حلقه، وبطل شئ الأئمة في بسوطة أنه لا لازم الطلب قول بكل نفس يظهر فيه التحصير، ولا خلاف بينهم في حصة عدم الوجوب إذا قلب على طرأ منه ومزادها إذا طرأ عدم الصنع لثبوت القدرة على الماء بالإباحة اتفاقاً، فإن في البرهان وهذا ثم يحد في الكمي خلافاً، وإذا وجد طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدعوى، ولو شاء كما في الدعوى عن السماع قوله (لأنه قال في حليها، وقال الحسين لا يجب،

(١) قوله لجدي في نسخة الرخدي أنه مصححه

مثله لزومه شرآؤه به، وبإيراد، يعبّر به لا ينشئ وحش وهو ما لا يدخل تحت تعويم المستوفين،
وقيل شعر القيمة (إن كان) الثمن (معه) وكان (فاضلاً عن مثقته) وأجابه حمله هذه شروط
ثلاثة لزوم الشرأء، فلا يلزم الشرأء لو طلب الحس الطاعت، أو طلب الحس الشرأء، وليس
معه فلا يستلزم العدم، أو الإجماع، أو التعقيد (أو يجوز أن) يصح بالتبعية الواحد ما شاء من
الفرأضي (تدلواضه للأمر به) ونقول رحمته الشرأء مهور المسلم ولو أني عشر جميع ما لم
يجد الماء والأوسى عليه لكل فرض مروجاً من خلاف الشافعي (أو) ينصي بالتبسم الواحد
ما شاء من (الوافل) اتفاقاً (وصح تقديمه على الوقت) لأنه شرط مسبق للشروط، والإضافة
سببه وقد حصلت (ولو كان أكثر البتة) جريحاً تبسم والكثرة عشر من حيث عدد الأعضاء

فثبت أن القول بالشرأء واجب بعدى خارج، وما شرح شيئا لا دفع الخرج قال في سنة
كبيان وقول حسن حسن وهو حاشي عن إيراد قوله (إن كان في محل لا تلحق به التعويض)
أما إذا كان غير مخصص به فبه الماء والأصل أن يسأل، وإن لم يسأل أجاب، قاله ابن
شرح العلامة فلا يمكن قوله (وإن لم يخطه بيع) وأن منه أصلاً صريحاً ما قال لا أعطت
أو رواية أن استعملته بتبسم اتفاقاً فتحقق الشرأء قوله: (لزومه شرآؤه به) كما لا يخفى بعبارة
كشبه أيضاً كما في البرهان قوله (وهو ما لا يدخل تحت تعويم المعلقين) قال الحاشي، هو
الأمر لا دفع الخرج، وفي سبب القيمة وهو رواية الخوافي، وانصهر في الدعوى واليهاء عليها.
قال صاحب البحر، هناك هو الأول قوله (أو كان فاضلاً عن مثقته) موافق كذا في التمسك
فأبعد هذا لا بد منه بل في ما إذا احتاج لصفة كذا كذا، في الحاشي، كان أوشر قوله (فلا يلزم
الشرأء لو طلب الحس الطاعت) لأن ما إذا من تعدل لطلب خلاف لسأل لأنه لا يقتله شيء من
العدم وحده ما، فسلم كسراً منه قوله (فلا يستلزم الماء) لأولى أن يقول، فلا يستلزم
الشيء لئلا لا يفرقه (الإضافة للشرأء أو الشرأء كما عبّر به في الشرح، وشاهد وتو له ما
ذهب لأل البحر متحقق في الحاشي بزيادة دعم لثباته لأن السبيل الذي في موضعه، وقد أن
أمر خارج يلزمه الشرأء حقيقة ووجوه في البحر وأشر قوله (لأمر) أي في قوله تعالى، ولم
يحدد أحد من العلماء، غير أن هذه الماء فقط وحمله في حاشي تمام كذا صرح، وفي في الشرح
قوله: (ونقول رحمته) رواه أصحاب التمسك في حديث أخر في قوله (أعروها) من خلاص الشافعي
بأن الله عده ماله لا ينبغي به عده أكثر من ماله وأجله وماله به ما شاء من التوهم سبباً
بمسى الخلاف أن الشيعة يوجبون عده وذلك مدقق عدده، ثم الدالية بين الماء والشرأء
عدهما، والفتاوى فيها متنوعة، وقال محمد بن النعمان والوصو، فأعها بالعداء أعوا من
الظهار بالآراء، فبغير افتناء المستوفين، بالتبسم عندهما لأن التبسم مظهره مطلق لا عدله لأن
تبسم الإجماع لم يكن مظهره في حق المأموم لوجود الأصل في حقه، فكان حاشي تبسم لا مظهره
له في حقه، فلا يجوز كالأصحح إذا نظري بالمحذور قوله (والإضافة سبب) أي إرادة ما لا يجوز

في المصنوع فإذا كان بئرأس، والوجه واليدين حراصة، وهو قلت. وليس يثر جلبن حراصة
 تبسم، وبهم من اعثرها في نفس كل عضو فإذا كن أكثر كل عضو منها جريحاً تبسم ولا
 فلا (أو) كان (تصفه) أي اتحد (جريحاً تبسم) من الأصح، ولو جنباً لأن أحداً لم يقل بعمل
 ما بين كل طرفين (وإن كان أكثر صحيحاً غسله) أي الصحيح (ومسح الجريح) ضروره
 على الجسد وإن لم يستطع غسل خرقه وإن صره تركه وإذا كانت الحراصة قبله بطنه أو
 ظهره ويضربه الماء صار كغالب الحراصة حكماً للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل
 والتبسم) إذ لا غير له في الشرع للجمع بين الجلاء والبذل، والمصحح بين التبسم وضوء
 الحمار لأداء الفرض بأحدهما لا بهما كما لا يجمع قطع وضمان واحد ومهر ووصية
 وميراث إلى غير ذلك من تعدد ذات هذا.

مهمة. مقدمها ابن النجاشي بقوله ويسقط مسح الرأس ممن برأه من الداء ما إن يله
 بضمير وبه أنشأ قاضي الهداية قلت، وكذا يسقط غسله في الجنابة والتجفيف والتغسل
 للعاورة في العتق (ونقصه) أي التبسم (تألفن موضوعه) لأن ناقض الأصل ناقض لخلقه.

إلا أنه قاله في الشرح قوله «ولو كان أكثر هيدن» الأولى للمصنف حذف، المقول ويقول ولو
 كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحاً تبسم ليكون كلامه متناولاً للطهارة الصغرى
 والكبرى غاية التبد قوله «والكثرة قطع» لا يعني أن هذا التحاليل إما هو في الوضوء وأما في
 السيل والمظهر غير الكثرة من حيث المساحة كما في البحر قوله «تبسم في الأصح» وغسل
 بعمل الصحيح ومسح الجريح وضوحه في المحيط واختافية. قال في البحر، ولا يخص أنه
 أحرم فكان أولي قال للمؤلف في حاشية الدور وحاصل أن النصحيح يختلف قوله: «لأن
 أحداً إن» قد يقال إن العس سقط عن التحرج أو لأن يصح ما حذاه من الجدري قوله
 (ضروره) أي ثما، يعني بده، والأوثر أن يترك بإمراره قوله: «فعل خرقه» في كلام الحلبي ما
 بعد أنه يشهد على لزوم الصحاح إن لم تكن مشكوة قوله «صار كغالب الجراحة» أي فببسم،
 ولو قيل أنه يصح الأعلى وبعمل الأسفل، لكان حساً قال في الشرح: «والم أر من تكلم عليه
 قوله: «لوسقط مسح الرأس إن» وضمره أنه لا يؤمر بالمصحح على الخرقه بخلاف الغسل كما
 تقدم، وسيأتي أنه أحد فراس قوله «ما إن يله» أي قد، وقوله من الداء بيان مقدم على سببه
 واضمير في يله يرجع إلى ما المصنف يقدر بالكلام فيه حذف أي أن يجل هذا المقدر من
 الداء بضمير قوله: «وكذا يسقط غسله» أي ويتنفل التحكة لمسحة فأن صره مسح على الخرقه
 وبين صره تارة كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفهم قوله: «تألفن الموضوع» لو قال: تألفن
 لأعمل لبسم الغسل والوضوء لكان أحسن، وأجاب العموي بأن المراد بالوضوء الطهارة أهم
 من أن تكون في حدث أو سقاء بطريق استحالة الخاص في العام مجازة ذكره السيد.

ويغسله ووالا العذر السبح به كغسلات العدو والعرس والبرد ووجد الأئمة وقد جعل حد فوته (أو بغيره) (القدرة على استعمال الغناء الكافي) ولو مر مره مره ثلاث الغسل وفي أداء قيل (كأن الموصوفه بطن نيمه في المختار لانتفاء طهارة التراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يمسح) وهو الأصح، فإن بعضهم سقطت عنه الصلاة وبمسح الأشل وجهه ودرعاه بالأوس ولا يترك الصلاة وبمسح الأفلح ما بقي من القروطن كغسله ويستغسلان تتجاوز القطع محل العرس

باب المسح على الخفين

ثبت بالنسبة قولاً وقولاً والنسب آسان للكثيرين مأخوذ من الحقة بأن الحكمة به من من الحبل إثر المسح وبسبب ليس الخلف وشروطه كونه سائراً محل القصر مباحاً للمسح مع بقاء العادة وحكمه حل الصلاة به في مطلقه ووقته مسح الغسل بمغرومين وممسوحين شرعاً حصه ركيبه لانتفاء من أصابع القدم خطوياً، أصابع اليد إلى الساق أصابع أثر

قوله (ويغسله زوال العذر السبح) فهو يمسح بعد زوال العذر مراً بوجهه من غير الأوس ويحتمل للمذاهب معارض الأحكام ونعم أن الشافعي في تحفته تحدث بذلك. قوله (بالحديث) أي بخلاف الحديث. وهو قول شيخنا شيخنا مشهور السلف ولو لم يمسح مراً بوجهه بعد ذلك ما هو قوله (ومسح على الخ) أنه يتكلم على الرأس لأن أكثر الأعضاء أربع، ونوعاً عند التيميم، ونسب سقط بعد الله وهي تدين بأنه في حاشية امر قوله (وبمسح الأشل الخ) أنه على رواية الانتفاء بأكثر الأعضاء في التيميم مظاهر، وأما غير الأوس في الضرورة والاحتياط في الإتيان. ونعم هذا حد منه القدرة على استعمال الماء قوله (وبمسح الأفلح الخ) العذر الحرج مأكلاً، قال في الترمذ والبراء أن ذلك من الأوس وهو كغسله أي في التيميم بالماء

باب المسح على الخفين

عنه على إشارته إلى مرسديه وهو مروي الخلف فوق داخله، وأسنده وإنما شئ لأن المسح لا يجوز علمه أحداهما (في الآثار) قوله (ثبت بالنسبة) رد لمن قال ما ثبت بالكتاب على قراءة البحر. قال في البحر. وبسبب أن يجب في صورها لو غسل وحليه لا يتكفي الماء، ولو مسح بكفيه فإنه يلزمه المسح، وسهل لو غسل بوجه الوضوء، أو الموقف معرفة فإنه يصح لزوماً، وهو من حصص هذه الأمة له قوله (صالحاً للمسح) بأن يمكن متابعة المعنى فيه فرضاً وأن لا يكون محرم، فأبهرق مايع قوله (وحكمه حل الصلاة الخ) هذا الحكم القدسي. وأما حكمه الآخر في عهد التواب: أن قصد فعل السنة قوله (وصحته أنه شرع رجعة) اختلف هل هو من

(المسح على الثخين في الطهارة من الحدث الأصغر) لما ورد فيه من الأخبار المستنبضة، فيخشى على منكره التكفر وإذا اعتضد جواره وتكثف علمه بكتاب بالعزيمة لأن الغسل أشق والمسافر إذا تيمم لعناية، ثم أحدث حدثاً أصغر ووجد ماء كافياً لأعضاء الوضوء يلزمه فقع انخف، وعسل رجله ولا يصح له مسح للجبلة (للرجال والنساء) مسافراً وحضر الحاجة ويدرئها لإطلاق التيمم الشامل للنساء (ولو كانا) أي الحفان متخدين (من شيء ثخين

رجحة إلا غلط أي المصلحة المعينة كقصر الصلاة المسافر، أو من قبيل رخصة الترخه بمعنى التخييف دفعا للمرجع مع ثناء العزيمة كمنظر المسافر جري عن الأول بعضهم، وعلى الثاني أكثر الأصوليون قوله: (صح المسح على الثخين الخ) الصحة في العبادات كونها من وجوب نزع الدماء وهو المقصود للثبوت، وببرهنة الثبوت عند الثبوت وهو المقصود لأحروري والوجوب كون العمل لو أنه به بكتاب ولو تركه بكتاب، وبنيته تفريق الفضة اهـ من الشرح ملخصاً قوله: (من الحدث الأصغر) أما الجبلة وسحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بفذلك ولأن الرخصة للمرجع فيما يتركز ولا حرج في الجبلة وسحوها لعدم التكرار وحضور حافظ الدين في الكافي صورة مسح الحنث تقريباً للمستطعم بأن نوحاً والنس حرمين مجلهين، ثم أجنب ليس له أن يشدهما يضل سائر جسده مضطجعا يعني أو ما دار حنية على شيء مرتفع، ويصح عليه اهـ من الشرح ملخصاً قوله: (لما ورد فيه من الأخبار المستنبضة) حتى نال جمع من الحفاظ - إن خير المسح مواته كما في فتح الباري، وماء المسح البصري: حديثي سيمون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم رأوه يصحح على الثخين كما في البدائع، وذكر الحافظ في فتح الباري عن بعضهم أنه روى المسح أكثر من ثمانين منهم العشرة المشهورون رضي الله تعالى عنهم اهـ. وما روى من الصحابة كتابي علس وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم من إنكاره فقد صح رجوعهم إلى جوفه كما في الهابة وغيرها. قوله: (بكتاب بالعزيمة) الأولى أن يقول كان أفضل لأن الخلاف في الأفضلية بقليل التعليل، لا في حصول التواب، وما ذكره هو ما عليه الجمهور، وقالوا: ولا أن يكون بحضرة منكره، والمسح أفضل ترغيباً له، وقال أبو الحسن البرقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقاً، وهو أصح الروايتين عن أحمد يعني التهمة عن نفسه قلنا هي نزول بالمسح لحياتنا. قوله: (والمسافر الخ) حص المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء، وإلا فالمدار على عدم الماء. قوله: (للجبلة) أي لأن نجاسة سرت إلى القدم وهو حلة لقوله لا يصح. قوله: (لا إطلاق للتصوه الخ) ولأن الخطاب الوارد لأحدهما يكون وقراً في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص. قوله: (من شيء ثخين) 161م أن السبلة على ثلاثة وجوه إن كانا رفيقين غير متعلين لا يجوز المسح عليهما إنفاً، وإن كانا ثخينين متعلين جاز إنفاً، وإن كانا ثخينين غير متعلين فهو محل الإختلاف كما في الحائض، وفي شرح الرامذي للكتابي يجوز المسح على الجرموني المشتق على ظهر القدم، وله أنزل

غير الجلد عليه وجرح وكرياس يستمسك على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قولها والله رجع الإمام وعنه المنوي لأنه في معنى استنشد من الجسد (صواه كان لهما نعل من جلد) ويقال له جروب ممن يوضع الخلد أسفله كأنه نعل للقدم وإذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أو لا) جلد هما أصلاً وهو التخين (ويشترط لجود الصمغ على الخفين سبعة شوافط الأول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكماً كجيرة بالرجلين أو باحدهما مسحها وليس الخف يمسح عنه لأن مسح الجيرة كالغسل (ولو) كان ليس (فيل كمال الوضوء إذا أتته) أي الوضوء (فيل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرياً للحدث لا رافع وإذا توضأ المعذور وليس مع انقضاء علمه فعدته مثل غير

وسبور يشد عليه فيسره لأنه حيث كغير المشقوق وإن ظهر من تقدم شيء فهو كخروني الخف أو ملحفاً. قوله (لو كبراس) هو الثوب الأبيض من القطر كما في اللابوس، وطاهر كلام الحلبي عن الحلواني، والخلاصة أنه لا يصح المسح عليه إلا إذا كان مجلداً فليراجع. قوله (لا يشف الماء) أي لا يجاوز به الماء إلى القدم ذكره في الحائبة، وهو من شعب يشق من الماء ضرب إذا رقى حتى يرى ما تحته كما في الصمغ، والمسحاج. قوله (ولايه رجع الإمام) أي غسل مائة ثلاثة أيام وغسل بسبعة وذلك أنه مسح على جروب في مرض، ثم فعل جوده. فعدت ما كنت أمتنع أناسي منه، فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع، واليبس. قوله (لأنه في معنى استنشد من الجلد) ولما أخرجه الأربعة، وابن حبان من حديث المنيرة رضي الله عنه أنه ﷺ توضأ، ومسح على مروييه. د. قوله (ويقال له جروب نعل) يسكون أنثون وفتح العين منخفاً كما في المعراج معال: أنزل الخف، ورجله جعل له نعلًا كذا في المستصفى ونعل بالخفيف كما في آخر. قوله (لبسهما بعد غسل الرجلين) ليس على الوجه المذكور شرط وفاقه، مس كما مر. قوله: (لأن مسح الجيرة كالغسل) فلو مسح جيرة إحدى رجليه، وليس الخف في إحدى رجليه لا يحوز المسح عليه لأنه بصير جامعاً بين الغسل والمسح. قوله: (فيل كمال الوضوء) ولو لبسها بعد الغسل جاز المسح لأنه وضوء وزيادة إلا إذا كان منيعاً فلا بد من ترعها إذا وجد الماء. قوله: (ناقض للوضوء) يظهر في محل الإصباح. قوله: (لوجود الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث. قوله: (والخف مانع سرياً للحدث) يعني أنه إذا أحدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يجري الحدث إلى الرجل. بل يحل ظاهر الخف، وليس يرفع يعني أنه لو غسل رجله، وليس خفيه، وأحدث قبل تمام الوضوء لا بد من ترعها ولا يكون لبسهما حثثاً وإنما لحدث الرجلين لأنه لا يرفع الحدث إلا بتمام الوضوء ولم يوجد لعدم تجزي الحدث زوالاً وثبوتاً. قوله: (وإذا توضأ المعمور الخ) عبارة في التبرج وأما أصحاب الأئمة إذا توضأ مع العذر، أو وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف، فإنهم يمسحون ما دام لم يركب ثياباً، وأما إذا توضأ المعذور وليس صاحب الطهراوي/ ٩٢

المستور، وإلا بقيد بولته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط (الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين) من الحوائط، فلا يصر نظر الكعبين من أعلى خف تعبر الساق والذي لا ينطلي الكعبين إذا خيط به تخين كجوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث إمكان متابعة المشي خفيهما) أي الخفين تستخدم الفرخعة لانعدام شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) مسح (على خفه) مسح (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع علو كل منهما) أي الخفين (من خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشي، واختلف في اعتبارها مضمومة أو مفرجة فإذا انكشف الأصابع اعتبر ذلك فلا يصر كشف الإبهام مع جلوه، وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغر على الأصح، والخرق طولاً يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يضم ما دون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى، وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر ما دونه (و)

قبل طرؤ جلوه، فإنه يمسح بالأصابع إلى تمام المدة أو بإختصار. قوله: (فلا يمسح خفه بعده) لأن وضوء المستور يطل بخروج الوقت، لظهور الحدث السابق، فلو جاز المسح بعد ذلك فكان الخف راعياً للحدث لا مانعاً منه من الشرح. قوله: (والذي لا ينطلي للكعبين) وذلك كالرول بول، وهو في عرف أهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر كما في صحفه الأخیل وقلوبهم في سب الرقيق زربون تحريف. قوله: (إذا خيط به تسنين) للتشيل بالفتين هو المنعبد خلافاً لما عليه أهل مصر فقد من جواز المسح إذا ستر الكعبين بالمقافة. قوله: (إمكان متابعة المشي) أي الممتد فرسخاً فأكبر كما في حاشية الهداية، أو المراد قطع مسافة السمر كما في المحيط قلنا في القهستاني وبالأول جزم في الدرر. قوله: (من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر بقومها من أصابع اليد واختاره الرزقي اعتباراً بالمسح أو بغير الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين، وهو ظاهر إطلاق المتن، واختاره السرخسي، والكمال ولو نعت القدم، أو في العقب، وقبل الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم، وقيل إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع، وإلا منع. قوله: (لا يمنع) والدفع هو المنزع الذي يرى ما تحت من الرجل، أو المستمسك الذي يخرج عند المشي فالعبرة بغيره حال المشي دون حالة الوقوف كما في الحلي. قوله: (ولا يضم ما دون ثلاثة) بخلاف النجاسة المشتركة في خفيه، أو ثوبه، أو مكانه أو بدنه أو في المجموع، وبخلاف إنكشف العروة فإنهم يجمعان. قوله: (وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في الملعب، وذكر في خزنة المفاتيح والشرح من أبي يوسف أنه لا يجمع الخروق سواء كانت في خف، أو خفين أو ثياب الكساء وقراء ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردده النهر فليراجعها من راعها. قوله: (ولا يعتبر ما دونه) (إحاطاً له بموضع الخرز).

الشرط (الخامس) امتساكهما على الرجلين من غير شد) لخلافه إذا الرقيق لا يصلح لقطع
المسافة (أو) الشرط (السادس) متبهما وصول الماء إلى الجسد، فلا يشقان الماء (أو) الشرط
(السابع أن يبغي) بكل رجل (من) مقدم القدم لفر ثلاث أصابع من أصغر أصابع فيه) ليرجع
المستدر بمغزور من معنى المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خلف اليانية
وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لإقتراض غسل الباقي، وهو لا
يجمع مع مسح خلف الصحيفة (أقلو كان فاقداً مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب
القدم موجوداً) لأنه ليس محلاً لفرض المسح، ويفترض عليه (ومسح المقيم يوماً وليلاً) و
يسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روي الخويفت عن رسول الله ﷺ (وأيضاً المسلة)
لثقب والمسافر (من وقت الحدث) المتصل (بعد لبس المغن) على طهر هو التصحيح لأنه
ابتدأ مع الخلف سرية الحمل، وما قبله طهارة غسل وقبل من وقت التمس وقبل من وقت
المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم عدة المسافر) لأن العبوة لآخر الوقت
كالعبوة (ولن أقام للمسافر بعدما مسح يوماً وليلاً نزع) خفيه لأن رجفة السفر لا تبغى
بسوئه (ولاً) بأن مسح دون يوم وليلاً (ينهم يوماً وليلاً) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح
نفر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) والأصح لأنها ثمة المسح، والثلاث أكثرها وبه

قوله: (من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يمسح بعد العدة، ولو نامياً على ما
يظهر من كلامهم أقامه حيد. قوله (على طهر) أي مائي فخرج الجميع كما أمر. قوله: (وقبل
من وقت اللبس) به قال الأوزاعي. قوله: (وقبل من وقت المسح) به قال أحمد. قوله: (لأن
العبوة لآخر الوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره. قوله: (وفرض
المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح، وعلمي من حيث المقدار. قوله: (من أصغر
أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه. قوله: (هو الأصح) وعند نصي مخمد، والفرض هو ذلك
المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى أربعة لم يجوز، ولو
بحوائها الأربع يبغي أن يجوز ولو بأصبع واحدة ثلاث مرات إن أخذ لكل مرة ماء جديداً وقد
مسح ثانياً غير ما مسح أولاً أجزاء ولا لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في الأخيرة
لأنه بالرفع الأول ملأ البتل محتجلاً فلا يمسح به ثانياً، وأيضاً البتة فيه إنما بقيت بعد مسح،
فلا يجوز لها المسح كالمسح بآلة بقيت بعد الرأس بخلاف البتة بعد الغسل لأن الإستعمال إما
بوصف به أثناء السائل بعد الانفصال لا قبله، وإذا علمت ذلك نعلم أن ما ذكره السيد في
شرحه من السؤال، والجواب ساقط، وكلامه في التتمة يناقض ما ذكره قبلها، وما ذكره من أن
الأدب يمسح بماء الرأس فذلك لقوله ﷺ: «الأفطن من الرأس» ولا وجه للسؤال الذي أوردته
فيهما لأن الحديث محل على صحة مسحهما بماء الرأس لا أن المعنى إنهما من خيفة الرأس،

وردت السعة. فإن من قدرها ولو بخرفة أو سب حاز الأصابع يذكر ويؤثّر ويذهب المصحح
 (أعلى ظاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة فلا يمسح على يده العلم ولا عصاه وحواليه وساقه
 ولا يمس تكراره (ومنه مد الأصابع مفرجة) بدأ (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن
 رسول الله ﷺ مر برجل يتوشأ وهو يحمل خفيه فتدب به وقابله إماماً من آل أبي طالب
 هؤلاء رأته من مقدم الحصى إلى أصل الساق مرة ومرح به أصابعه فبين ما من الساق أو
 مسح عرضاً صبح وشطف السرة (ومنه مسح الخف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء
 ينقص لوضوئه) لأنه بدأ بنفسه ما في الأصل وقد علمته (و) الثاني (مزع خف) لشرعية

وعد من طمعه في هذا المصل فابتنه له. فلو أنه ابتل قدرها (لم) يكن لا يحصل به التمسح
 كما هو ظاهر لا يقتضيه قولنا: قوله (والأصابع يذكو ويؤثّر) وبه عشر لعلمنا أن السبحة مع
 التمسح أتياء وأنسوع كصغير. قوله: (عنى ظاهر مقدم كل رجل) ولو مسح على ما بين
 السبحة أو ما بين مقدم ظاهر القدم أو على الأصابع وحده دون ما بلغ قدر عرض، ولا
 سبب عندنا مع أسفله كما في غاية أتياء، ولذا روي، وهي تسعة صحيحة في الأصل
 والدة عند مالك والزهري، والثاني، مسح ما على القدم، وأسفله إلا أن يكون على أسفله
 حجة كما في طهارة، وبه في السبحة للثلاثة والستة، ولا حس أن يكون ما على
 القدم والأصابع كما في الميمر عن الخلاصة. ويشترط أن يقع المسح على سبحة تحت قدم
 حتى لو كان أحد الأصابع، وعصاه خذ من تقدم مسح على الحامي لا يجوز ذلك إلا إذا
 على كرم الله وجهه لو كان القدمين ما رأى لكأن أسفل القدم أولي من أعلاه بالمسح وبمراد
 الأسفل الذي يلاقي الأرض يكون، حتى إمارة الأصابع كما قاله البرهان الحلبي، وشراح
 المشكاة لا ما قاله الكمال أن السرة لوجه الذي يلاقي السرة فعلى التعاقب إزاء السرة بعداً
 وتباعداً تبعده عن إزاء الحكم الإلهي وقد قال الإمام فوطى بالتركي لأوجيت تغسل ياكوي
 لأنه حس، متمم عليه والوضوء بالمسح لأنه نحن محتلف به، وأعطيت الذكر في لزوم
 صحت، لأنك لكونها أصعب منه تد. قوله: (ولا يمس تكراراً) فإن طهارة مسح ثلاثاً مراح.
 قوله: (فإن الساق) سوى التكمين لأن التكمين بمخلفه، عرض الغسل، وسنة المسح فله أي
 الشرح. قوله: (فتسبه يده) الذي من أوسط الطرفين من طريق جبريل يزيد عن ابن المنكدر
 عن جابر قال: مر رسول الله ﷺ برجل يتوشأ فتسل خفيه فتسبه برأسه، وقال: ليس هكذا
 فمسح إصبعاً ثم مسح. قوله: (لأنه مد للبع) به أن اليد ما لا يجوز مع القدرة على الأصل
 وهذا معذور مع القدرة على الأصل، بل التحقيق أن التسبب يدل والمسح خلف يده. قوله
 (الشرعية الحديث السابق إلى القدم) أي حتى تقدم، وهو حادق بالمدين معاً وبما يرى لهما
 من الأصابع، وهما في حكم الأعضاء كعضو واحد فإذا وجب غسل أحدهما وجب غسل

الحدث الثاني، بنى القدماء وهو المائض في الخشقة، وجمعه الفص إلى السرج مجاز (سرج
 حديد لم يقطع أو أمر لسراية الحدث، واليوم غسلها (ولو) كان السرج (مخرج) مكثر القدم إلى
 صادق لخفضها هي المصباح المندثرة من المصباح مكانه، ولا أثر حكمه النقل في التصحيح (أو)
 ثبات (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في سبغ على التصحيح) كما لو اسفل جميع القدم
 مودع، قطع الحنف وبسببها تحرواً عن الجمع بين غسل والسرج ولو تكلف، فعلى وجوبه
 من غير سرج الحنف أخيراً عن غسل فلا ينطبق طهارته بأعضاء المدة (أو) السرج (مضي
 المدة) لمعظم، وتساوى في صافى النفس مجاز هنا والتفصيل حقيقة الحدث المايين بغيره
 الآن فلا تمت، وهو من الصلاة طهنت ويتبعه بغير الماء (إن لم يغسل فهايك وجبه) أو

قوله: (مجان) لمحي، أو غسلي من الإسناد بنى السب، قوله: (الزوم غسلها) أي
 لا حتى المضموم من المقام، وهو عطاء على التمرين، قوله: (مخرج أكثر القدم) أمام ما يطرأ
 على الإسناد من المخرج إلى ما دون، غير أن لا يترفع ثم يخرج لإشعار بعدم الفرق بين
 مخرجيه بقية وبين المخرج كما في التبيين، وعن محمد بن أبي بكر من القدم في الحنف، يحبر
 المصباح عليه لا يشترط، ولا ينقصر، قال في الكافي وعنده أكثر المتأخرين ونحوه في شرح لعلامة
 فيكون وفي الجمع عن أصحاب وهو الصحيح، وفي الكافي وإن كان صدر القدم في موضع،
 (المصباح مخرج) وإذا لم يطل مسحه، قوله: (في الصحيح) فبطله رواية محمد بن مسلمة وقد
 علمت تصحيحه، قوله: (والثالث إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في السبغ) هذا بناء على أن
 المصباح وجبة زوجه تكون الزيادة معها مشروطة، وجبر على الإتيان، وبطله عن عامة الكتب
 وأما البرهان الظاهري، فالمعنى: (أجبتني عن عرضي للبرهان) وأما على القول بأنه: (خصه إسقاط
 فلا ينقض المصباح ولا يضر ذلك) فلا استثناء القدم بالمصباح يمنع سرية الحدث إلى المخرج
 بالزحاج، وبقي الحل على طهارتها، ويحل لحدث بالخف، ويرى بالمصباح علاج هذا القول
 معتبراً لكونه لم يزل له حدث لكونه في غير مسحه حتى لو سرج حنف، أو تمت المدة وهو غير
 محدث ثم لم يمسح عليه ثانية، قال في السراج وهو الأعظم وإن مسح الكحل، والحدس أن في
 هذا الأمر اختلاف، وإذا لم يمدد في المدة من قوله: (ولو تكلف الغسل) مما يحبر
 على الخلاف السابق، قوله: (بغير المدة) أي ليس أولها الحدث الذي قبل هذا الفصل صدر
 اللبس عن ربه، فام وتعتبر المدة من حدث بعد هذا الفصل فتدبر، قوله: (الحدث السابق
 يظهره لأن) لأن السراج جعل يرتفعه مقيماً بعدة فلا تمت حل كذا، في التبعين أقامه في الشهر
 قوله: (طهنت ويتبعه) قال الربيعي: هو الألبس، يعني مضي صلاته قال في السراج وهو
 السراج لأنه أو طهنت وهو عاجز عن غسل رجليه يتبعه، ولا حظ لروايتي في التبعين لكن يرام
 عن هذا الصلاة بوضوء غير تام لسراية الحدث إلى القدمين حسنة لأن عدم الماء لا يمنع
 سرية الحدث، ولا يجوز أداء الصلاة إلا بتبعه عند فقد الماء كما لو بقي في أعضاء المدة، ولو

بعضها أو عطفاً (من البرد) فيجوز به المسح حتى يأمن وظاهر المتن بقاء صفة المسح وفي مصراع الدرية يستوعبه بالمسح كالجانز (وبعد الثلاثة الأخيرة) وهي ترع الخف وبتلال أكثر القدم ومضي السدة (فصل رجله فقط) ورئيس عليه إعادة بقية فوضوه إذا كان متوضئاً لحلول الحدث السابق مقدمه (ولا يجوز) أي لا يصح (المسح على صامدة وقنطرة وبرقع وقفازين) لأن المسح ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره، وللفقهاء والشافعية واشتدّد يعمل تكديمين محتوياً بقطن له أزرار يزر على الساعدين من البرد تلحسه السلة ويتخذ الصياد من حبل قفاز مختلف الصغر والفاخر؛ يفتح العاف ويضم الحين المهمة مكان المجوزة والبرقع يضم الماء الموحدة وسكون اثره المهمة ويضم القفاز فتحتها خرقة تغيب قلعين نساها الدواب ونساء الأعراب على وجوههم.

فصل

في الجبيرة ومحوها (إذا انقصد أو جرح أو كسر عصبه فغسله بخرقة أو جبيرة) هي

يحدث ما يفسدها به فإنه يجمع. قوله: (إن لم يغف فغاب وجه الخ) ظاهره أنه لا ينضم المسح وليس كذلك لثبوت مسحه كالجبيرة، ودفع هذا بأنه مرفط بمحذوف تقديره فيجب عليه ترع خفيه، وغسل رجله إذا لم يغف الخ. قوله: (حتى يأمن الخ) أشار به إلى عدم إيواء يده. قوله: (وفي مصراع الدرية) هو المعمول عليه. قوله: (يستوعبه) رجلي: يكفي مسح الأكثر على التحلل في الجبيرة. قوله: (فصل رجله فقط) وبالله المألا، وهي ليست بشرط في الوضوء فإنه في الشرح وبقي من التوفيق تخريق الكبير وخروج الوقت للمعدور عنه السيد، والخرق الكبير اتحدت بعد المسح فدخل في حكم الترفع، وخروج الوقت للمعدور داخل في انقضاء فدية فلذا والله أعلم سم يذكرهما المصنف. قوله: (أي لا يصح) دفع به ما يزعم أنه يصح مع الحرمة. قوله: (المسح على صامدة) إلا إذا نفذت ألية منها إلى الرأس وأصاب مقدار العرض ورجليه حسن ما ورد أنه ~~فصل~~ مسح على عمامة كما في الشرايح. قوله: (وقفازين) ويتصور مسحهما بأن يأمر غيره به وهو لا يجوز. قوله: (مكان المجوزة) وفي شرح السد في ما تلف عليه الصامدة كطريوش، وطائفة ولعل مراد الشرح بالمجوزة ما يسمى بالثمننة التي يلبسها أهل الفضل. قوله: (ونساء الأعراب) لأرأى ما تسر به المرأة وجهها فإنه لا يحسن نساء الأعراب، وتدل نساء بعض نساء الأعراب لكونهن اللاتي استدركن لهن، ويجوز أن تدواب إن شاء الله تعالى.

فصل في الجبيرة ونحوها

من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة، وعنك ودواء وحلقة مرئزاً بشرطه

ينبغي من حريد تلف سورق وتربط على المصغر المكسر (وكان لا يستطيع غسل المصغر) كما نكره ولا حذر وقيل لا يجب استعمال الحجر (ولا يستطيع مسحه وجب المسح) على الصحيح مرة واحدة هي الصحيح وقيل يكرر إلا في الرأس واستحبات رواية وقيل: فرض لأن النبي ﷺ كان يمسح على عصاه ولما كبر رند علي رضي الله تعالى عنه يوم أحد، أو يوم خيبر أمره النبي ﷺ أن يمسح على الجنازة ويمسح (عني أكثر ما شدد به العضو) هو الصحيح فلا يؤدي إلى فساد الجراحة بالاستعمال، (وكفى المسح على ما ظهر من الجسد

الآتي، وانجيرة فعلة من الحبر بمعنى الإصلاح كما في المصباح سميت بذلك تعازلاً كما سمي موضع الهلاك منارة قوله (تلف سورق) أي مثلاً قوله: (وقيل لا يجب استعمال الحجر) حرم به في السراج دعماً للمنفعة، قال في البحر والظاهر الأول. قوله: (ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع: إن كان المسح على غير الجراحة لا يفرض بها لا يجوز المسح إلى على غير المباحة، ولا يجوز المسح على الجبيرة لأن جوارحه مسموم، ولا عذر له. قوله: (عني الصحيح) أي عن الإمام ونحوه الاعتناء بدونه لأن الفرض إنما يثبت بإدليل قطعي والعروض غير آحاد وهو إما مجرد العمل دون العلم محكم بوجوب المسح عمداً، ولم تحكم عمداً الصلاة تركه ليس عمداً لأن الحكم بالنسبة يرجع إلى العلم، وهذا المثل لا يفيد واحتل في المنع، وهو الشرح وعليه الاعتماد. قوله: (وقيل يكرر إلا في الرأس) فإنه لا يكرر مسحه إنشافاً، والأولى أن يزيد الشرح لفظ مرة ليقط قوله، وقيل يكرر وإن بقي من أثره قدر أربع مسحة، ولا مسح على المصاة أفاته السيد، وقد يقال لما قال لم يثبت مسح الصحيح وإن قال، وينسب لهم من المسح على المصاة. قوله: (وقيل للفرض) هو قولهما، وفي الإيضاح الغنوي عني قولهما احتياطاً، وفي البحر: واحتل أنه اختف التصحيح في إقتراضه ووجوبه، ولم أثر من صحيح استحله على قوله. وفصل الزاري، فقال: إن كان ما نعت العيرة لو ظهر أمكن غسله والمسح واجب لأن العرض يتعلق بالأصل، فيتعلق بما قام مقامه كمسح الحجب، وإن كان ما نعتها لم يظهر لا يمكن غسله: فالمسح عليها غير واجب لأن فرض الأصل قد سقط، ولا يتعلق بما قام مقامه كملطوخ الغدة إذا ليس الخف، وهذا يفيد أن الترادف قوله: فالمسح واجب العرض لا الواجب المصطلح عليه له. وقال الصيرفي: هذا أحسن الأقوال اه وإذا علمت ما ذكر تعلم أن نسبة الوجوب إلى الصالحين ليست على ما ينبغي. قوله: (لأن النبي ﷺ) دليل لأصل المسح كما في الشرح. قوله: (كان يمسح على عصاه) حين وماء ابن نمية يوم أحد، وما ورد في هذا الباب من الأخبار ضعيف يستأنس به، وفي العثماني ولا يشره ضعف الحديث بالنسبة إلينا بعد ما أجمع عليه المجتهدون ورحمهم الله تعالى بالدليل الواضح، وهو قوله تعالى: ﴿مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَ عَالَمِينَ﴾ (المائدة: ٥٤) اه. قوله: (هو الصحيح) وفي التمهيد به بغير وفي الخلاصة، وعليه الفتوى، وإليه جنح صاحب الهداية واختاره في أكثر الاستنباب.

من هضبة لمقتصد) ونحوه إلى صوره مثلها تماماً للضرورة فلا يبرئ الماء بمصر الحرامه وإن لم يصر المال عليها وغسل الصحيح ومسح لجريح وإن شرب السج تركه (والصحيح) على الحيرة (بحره) (كتفيل) لما تحدها وليس بدلاً بخلاف الحبل لأنه بدل محض (فلا يتوقف) مسح لجيرة (بعمه) لكونه أصلاً (ولا يشترط) لصحة المسح (شد الحيرة) ونحوها (هي ظهر) دعماً للجرح (ويجوز مسح جيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لكونه أصلاً (ولا يطل المسح بسقوطها قبل البرء) بقيام العذر وجداً (والحدث سواه فيها ويجوز مسح

قوله) (فلا يؤدي إلى غدا الجراحة) لأنه يحتاج إلى الاستئصال في اتصال أصل إلى جميع أجزاء العرقه ونحوها فيؤدي إلى تعود البله إلى الحرامه، فمفسدها: قوله: (وكفى المسح بالغ) من الأصح كما في الأخيرة، وحيده وعليه شهر من مختارات الأصول لأنه لو كلف غسل ذلك الموضع إما تسر العصابة، ونفذ إليه إلى موضع القصد بمنصره، وقبل يتفرص اتصال الماء إلى الموضع الذي لم تسره العصابة لأنه لا أي ظاهراً: قوله: (ونحوه) كحرقه للجراحة والمقربة والكلي، والكسر لأن الضرورة تشمل ليكن: قوله: (إن صوره عليها) قال في هداية السطحي: ليس عليه أن يغسل ما تحت العصابة من غير موضع الحرقه إن كان على اتصال العصابة بمصر بالجراحة، وإن كان لا يضر عليها ولكن نزعها عن موضع الحرقه بمصر بالجراحة، فإن عليه أن يذهبها، ويغسل ما تحدها إلى أن يبلغ موضعاً يضر بالجراحة ثم يشد العصابة ويصح على موضع الجراحة اهـ: قوله: (وإن شرب المسح تركه) إنفاً دعماً للمخرج لأن الغسل سقط بالمسح فالمسح أولى وفي المتن باليمن ومن كان جميع رأسه محروقاً لا يجب المسح عليه لأن المسح بدل عن الغسل، ولا بدل له، وقبل يجب له، فإن في البحر: والعصا هو الوجوب، وقوله: (المسح بدل عن الغسل غير صحيح، بل المسح على أولئك أصل بعده لا بداهة) كما يخبر اهـ وهو مخالف لما في الوهبية، وانقذه من سقوطه، وقد يقال في التوقيف: إنه كان الواجب غسل الرأس كما في الغسل، وشرب المسح منقذ وإن كان الواجب المسح كما في الوصوه، وصوره لا يسقطه ومسح على العصابة لأن المسح في الأول بدل وفي الثاني أصل ويحترز، ثم رأيت في التوقيف وشرحه من به وجه وأن لا يستطيع معه محققاً، ولا حسنه حساً فهي مقتضى من عريب لزومية نهج، وأقوى قارى الهداية أنه يسقط عنه فرض مسحه، ولو على جيرة ففي مسح فولات، (كذا) يسقط عنه مسحه ولو على جيرة إن لم يضره، وإلا دعماً أمراً وبما عدا ذلك، فعصو حكماً كما في السمدوم حقيقة اهـ: قوله: (وليس بدلاً) أي محضاً، بل ترك جيرة الأصل لعدم القدرة عليه وإن كان في نفسه بدلاً دليل أنه لا يجوز عند ضرورة على الغسل: قوله: (فلا يتوقف بعمه) أي معلومة، من البرء: قوله: (دعماً للمخرج) أي لتعاقبها بعد البقاء المنصره: قوله: (لكونه أصلاً) أي فلا يصير جامعاً بين الأصل، والبدل، قوله: (يسقطها قبل البرء) ولو في صلاة وبرأ من يد نفع واجب ويؤدي في لغة كقوله: (ولا

انحصاراً للعلية بعد مسح السطى ولا يمسح السطى بعد نزع العلية، ولا يمسح مسحها باثلاث ما تحتها بخلافه - الخند - (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعة بدلاً (والأفضل إعادةه) على الثانية لشبهه للعلية (وإذا رمد وأمر) أي أمره طبيب مسلم حادق (أن لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو انكسر ظفروه) أو حصل له داء (ويجعل عليه دواء أو علكاً) تمنع ضرر الماء وسحبه (أو) عدل عليه (جفلة مرارة) ونحوها (وضره نزعها جزءاً من المسح) للضرورة (وإن ضره المسح تركه) لأن الضرورة تقتض بغيرها (ولا يفتقر إلى التية في مسح الخف) في الأظفر وقيل بشرط فيه استيعام اليدية (و) مسح (الجبيزة) مسح (الرأس) فهي سرارة في عدم اشتراط التية وأنه مناهة بالماء.

باب المحيض والنظاس والاستحاضة

(يخرج من الرحم) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومفرغها الرحم

وجه السر - ولم تستطع ذكر الفكر ليس أن المسح يطل يقال في الشهر - وينحى أن يفيد ما إذا لم يسره وفاة الجبيزة أما إذا ضره للعدة لصرفها فلا وإذا سقطت عن يده في الصلاة قبل العودة قدر الشبهة أضيفت، وبعد تكون من الثاني حشرية. قوله: (ولا يمسح للسطى بعد نزع العلية) أي لا يغالب بمسحها، بل يكفي عنه مسح العلية. قوله: (بخلاف الخف) أي في المسائل الثمانية أربعة في المتن وأربعة في الشرح. قوله: (ولا يجب إعادة المسح عليها) لأنه كالغسل لما تحتها وقد سقط بالمسح الأول كما إذا مسح رأسه ثم حلقه. قوله: (وإذا رمد) يكره العين أي حاجت عينه قوله: (أو جعل عليه جفلة مرارة) ولو حارزت موضع القرحة كما في الخدانية. قوله: (يجاز له المسح) مثله في الجبابة، والضمج والبرصاء، وذكر المحيض أنه يجب عليه إمرار الماء، ولا يكفي به المسح لعدم ضرورة قال في المنع وهو المصرح به في عامة الكتب كعمدة، وسرى عنه في البرص وفي شربة ليلية من التنارخالية معزياً إلى الأصل أنه إذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا إمرار الماء على الدواء من غير ذكر خلافه، ثم قدما وشروط شمس الأئمة الحلواني إمرار الماء على الدواء، ولا يكفي المسح إذ قال بعض الأفاضل: والظاهر أن فيه اختلافاً والإنسقاط فيه جنياط. قوله: (ومسح الجبيزة ومسح الرأس) عدم التية فيما تنفق عليه. قوله: (لأنه طهارة بالماء) أي فلا يفتقر إلى التية كالوضوء، ولأنه بعض الموضوء.

باب المحيض والنظاس والاستحاضة

لما ذكر الأحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحداثاً يفتقر وقوعها، وقدم ذكر الحيض لأنه أكثر

لواستحاضة) ودرها بقوله (فالحائض) من عوامل الأوب وأغضب لمهمات الأحكام
أثيرة كالمطلاق والعلق، ولاستبراء والمعدة والنسب وحل الوضوء والصلاة والصوم، قرأته
القرآن، ومسه والاحتكاف ودخول المسجد وطو، الحج والمأوى وحلته (دم ينقضه) أي
بدمه بشره (لوحجم) وهو مثل ثوبه المولد من نطفة (بالعلة) نسخ سبب (لأداء بها) بنفسه

وقوله معناه، ليس لأحد أن يقول أن الحائض من قبل المباحس لأنها قول أن يرأى البهامة
تسبح ودخول في الصلاة، وإستعمال الحائض ما قامت مصفة به لا يسبح ذلك لمعلم بهذا أنه ليس
محسناً حقيقياً، والطهارة من طهارة حدث لا طهارة محض، ولأن الأحكام المتعلقة به من حرمه
المبرأة، وبمعناها هي الأحكام المتعلقة بالأحداث بدمه الإبتدائي ما قبل أن تبدأ حراماً لها
كسرم شجرة النخلة وأنها قال عه تعالى ﴿لأدبك كما أنبتنا﴾ واستلها بالبحس من
وحجم بأنها إلى الساعة إذ وأنها بعد أن أعطت من الحقة، فوهة: (أي بالمعروف من) أشار به
إلى أن طهر لم يكن معاً بدمه الدماء ودمه، لم يمتد إليه بإعتبار اجزائه من لأنه لم يحس
والغاس مقرها الرحم والاستحاضة دم عرق، قوله: (لأحكام كثيرة) عند لكثيره من أعطم
البيمار، قوله: (كالمطابق) وجه الاحتياج إليه فيه إلى إذ أوفعه فيه كان بدعياً وفي طهر بعد لا
وطه فيه من، قوله: (والاحتياق) وإن أم الولد إذ عتقت فعند بعده بثلاث حبس، قوله
(والاستبراء) بدمه الحائض بحسبة، قوله: (والعلة) لغات الجبري فإنها للحرمة ثلاث حبس
ولثلاثة شتان، قوله: (والنسب) بأنها إذا طلفت وأحدثت بثلاث حبس، ثم أنت تولد بعدها ثلثة
أشهر لا يلعن وإن لم تزد من يسحق إلى السنين، قوله: (وحل الوطء) إذ مهرت منه وله أن
يصادفها في حبسها وطهرها فيمنع عنها في الأول ويتركها في الثاني ومن عتقت حل ومنها كبر
كما حرم به في الممسوخة والإحتياط والفتح وصحح تصاحب الخلاصة عدم كونه، وقال في
شمال الأثر من ألفاظ الكفر: إن من عقد الحلال حراماً، أو علو القلب بكفر إذا كان حراماً
عليه وشك حرمه مدليل قطعي أما إذا كان حراماً ثم مدقيل قطعي، أو حراماً لم يصر
الأحد قد يكفر إذا اعتقده حلالاً مدقيل هذا لا يعني بكفر مسجله لأن حرمته لغيره وهو
الأدى، قوله: (والصلاة والصوم) فلا فعلهما فيه، وتعللها بعده فإذا لم تسمه رسماً ترك
الصلاة، والصوم في وقت وجوبها وتأتي بها في وقت وعرب الشرك، وكلاهما أمر حرام
وصرو عظيم الوعد: (وسه) يشترك مع الحبس فحدث الأصغر فيه، قوله: (وطواف الحج)
الآن بشايرك المحدث الأمر فيه وإن اختلف الوجه بالحياة، قوله: (وحقيقته دم الخ) هذا
ماء على له من الإنجاس، والتحقق أنه من الأحداث فيعرف عنه بأنه ضامة شربة تمتد سنة
سائمة أهلها ثلاثة أيام ولذاها، قوله: (من نطفة) بيان الرابع، قوله: (بالعلة نسخ سبب) هو
عليه فتقوى قبل بأنى حبسها فيما بين الخامس إلى السابع، وأما بنت حمير، فلا تحيض
الإجمال

مخرج دم بيبه (ولا حيل) لأن الله نداني أخوتي مدته ماسداً فم الرحم بمنجل فلا يخرج
 به شيء حتى يخرج القود أو الكبد (ولم يبلغ من لا يلبس) وهو خمس وخمسون سنة على
 حصى به بعد تحريمه شرعاً، وأما إن مات بعد ثلاثين بقدر حصى فولدي إذا مات (وأول
 تحيين ثلاثة أيام) يلبسها بعدة شروعة ورأسه روز الله المخصوص وصفته دم إلى السود
 قريب بداع كبريه ثم تحن (والوسط خمسة) أيام (وأكثره عشرة) يلبسها للنهي من عدده وقبل
 خمسة عشر يوماً وليس الشرط دواءه المدة في دمه من ربه (والعاش) لغة مصير ممتد

قوله (يقضي خروج دم بيبه) أشهر إلى آخره المدة ممتد في وقت مرض السابعة
 من رحم لا يمنع التحير قوله (ولم تعد فاصه السبلان) كان الأولى ذكر اسمي اللزني قل
 أشهر كما هو ذات سؤلفه قال ابن قوله (يقال حاضي الوادي إذا مال) ويقال حاضت
 أشهر إذا خرج منها فصيح الأسيرة وحاضت الأوتية إذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة
 فهي مانع مبرر في التصحيح أنه رست قراح تموت فلا يلبس وحكي الغراء حاضنة
 وهي قدوم قل دمه الحوضي لأنه سبل به الماء وحجم مصبه من نجس من الحيوانات
 وهي عشرة مثله

التحير بأي للقاء ومما وهي التنبأ وغيبها وأرب
 والزوج إذا حاضت حاداً لا يلبس والدم والحيات مدها ثمة حاد
 والدم حاد والدم حاد لا يلبس فاحفظ ففي حفظ السقائل برعم
 والتحير المنسوب إلى هذه الحيوانات حصى السبلان قوله (وأول الحيض) أي من
 أنه ليصح لإخبار قوله (يلبسها) الإحصاء لسبب ذلك خصوصاً فلا يلزم أن تكون الليل ثلثي
 ذلك الأيام من مخرج أولها فلهذا قالوا أشهر وسبعين يوماً كما في الفقهاني وهذا
 ظاهر الرواية واعتد أنه لا يشترط أن يستمر في ذلك أيام ثلاثة أو عشرة لأن ذلك قادر على
 قل هو ولو شيئاً قليلاً تنقي كما في السراج من المعتبر ومدة في قول المد وأخرها ولو
 تحلل بهما طهر ويحرم لكل حيضاً قوله (وهذه شروعه) أو ما تعلم من كونه من رحم
 بالغة لأدائها ولا حيل وغير هذا إلى بقائه نادر الظاهر

قوله (ورأسه بروز الدم المخصوص) هو من بهافة ما قد صفة أي ثمة الدرر وأما
 لزوم شرطه الثوث وهو ما كان من الأثلاث البسة وهي السواد والحمرة والبصرة وتكثرة
 والبصرة والشره وقت قوله (البروز وهو إحداهم) ما يروى موضع البكارة وهي بالجروح إلى
 المخرج نظام إحصاءاً هو نفس البصيرة والإحصاء بين السواد ويستحب بلكر حالة الحوض
 وأما من حالة الظاهر فمستحب لسبب ذوق السكر قوله (وصفته دم إلى السواد أقرب) هذا
 ما يفتقر غائب أحواله فلا نداني هذه الأثلاث الساقطة منه قوله (للتأخر) بالذوق والمعين

المرء يصبر شدة وفجتها إنما ولدت وهي عشاء وشراً (وهو الدم الخارج) (محبب الولادة) لو خرج أكثر لولدت ونزلت علة اسنان حصي فلقه فإن نزل مستقبلاً فأنجبره بصبره وإن نزل مكوراً فأنجبره بالحبرة وسرته قدما بعد نفاس ونفثي موضع العدة وتصير أم ولد ويعنت هي حبة بالذلة والخر واليرث ولا يصير عليه إلا أن يخرج أكثره حياً وإذا لم يولد ما بعده لا تكون نفاساً في المسح ولا يرميها إلا الدصور عندئذها وقدمنا لزوم غسلها احتياطاً عند الإجماع (وأكثره) أي خفص (أربعون يوماً) لأن النبي ﷺ رقت للعنصر أربعين يوماً إلا أن نزل الظهر قبل ذلك (أو لا حد لأنه) أي لنفسه إذا لا حاجة إلى إمارته وأندة على الولادة، ولا دليل لمحض صبره بعدد ثلاثة أيام (والإستحاضة دم نفص من ثلاثة أيام أو زاد عسى

"محض" يعني أنه لو خرج على اللبس مثلاً يتأثر به الحرمان وقوله كبره لم يمتح بحرج الإستحاضة عليه لا راحة له. قوله: (والنفاس) سمي به لخروج الدم من مكانه. معنى الولد أو معنى الدم فإنه يسمى نفساً أيضاً لأن به فوم نفس التي هي أصل الجملة الحيوان أو مأخوذة من تنفس ثم بعد بصبر نشأته، وتعداه. قوله: (إذا ولدت) وإذا جاءت أمراً لكن النفس أفسح في الولادة، والفتح أفسح في الحبس كما في الشهر. قوله: (فهي نفاس) بضم النون. فتح نفاء ويقسم فتون ويكون الدم، ويحتملها وسألفه فهي. قوله: (هو الدم الخارج) هذا على أنه من الأضمار وأما عسى أنه من الأحداث فهو سابقة شرعية بخروج دم عنب الولد من مخرج. قوله: (الخارج) أي من المخرج وهو الدم من سرته مثلاً رسال منها دم لا تكون تعداه بل هي مساحة خرج ما لم يزل من فرجها لكن ينزل بالولد سائر أحكام الولادة كما في الفتح. قوله: (أو خروج أكثر الولد) واشترط محسن وزيد خروج كل الحمل قوله: (ولو سقط) بتثنية المسين لغة الولد السقط قبل تمامه فانه في الشرح. قوله: (فإن نزل مستقبلاً) أي عسى العادة بأن نزل برأسه.

قوله: (وتصير أم ولد) أي إن ادخل المولى. قوله: (ولكن لا يرث) ولا يستحق ودية ولا يعتق ولا يسي ولا يعمل على وجه نفسه. قوله: (لا تكون نفاساً) ولا غسل عليها ولا سطر صومها لتعلقهما بالنفاس حقيقة ولم يرعد وهو الفياس. قوله: (وتفعلنا لزوم غسلها احتياطاً) وإن لم تكن نفاساً ومطل صومها وقيل: بل هي نفاس عنه لعدم خلط الولد من قلبه دم خالاً أو لأن نفس خرج النفس تعالى وكثير المشايخ على قول الإمام وصححه أبعاً في امتدادي. قوله: (إذا لا حاجة إلى إمارته زائلة) تدل على أنه من الرحم لأن تقدم الولد دليل على أنه منه. قوله: (ولا دليل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم، حيض نازل من الرحم

(١) صوابه بالفتح للمعنة وليس المهملة كما يروى من كتب اللغة بحسب صححه.

عشرة في الحيض) كما رويناه (و) دم زاد (على أربعين في النفاس) أو زاد على عاداتها وتجاوز أكثر الحيض والنفاس لما قسمناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً) لقوله **يَقُولُ أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُ عَشْرَةٌ**، وأقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوماً (ولا حد لا كثرة) لأنه قد يمتد إلى أكثر من سنة (إلا لمن بلغت مستحاضة) بقدر جميعها عشرة وظهرها بخسعة عشر يوماً، ونعاسها بأربعين وأما إذا كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس دللنا على عبي عاداتها وتزايد استحاضة وأما إذا نسيت عاداتها ذهب المحيرة (ويعرف بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا يصحان

سوى متداده هذه المدة، فغلبت الثلاثة أيام لكن ترك الصلاة، والصوم بمجرد رؤية الدم، ولو متداده عند أكثر مشايخ بخارى بحر وهو قول أصحابنا فهتاس لأن الأصل الصحة، والحيض دم صفة نسبي، وكذا لا يقربها زوجها بالأولى. قوله: (والاستحاضة) هي لغة مصدر استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم، واستحالة بالزيادة المجهول لأنه لا اختيار لها في ذلك كجن وانغمي كما في الصحاح. قوله: (دم نقص الخ) عما على أنها نجس، وأما على أنها حدث فهي حدث عدم الخ ومنها دم الأجنة، والاحامل، والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا يستحاضة. قوله: (أو زاد على عاداتها وتجاوز الخ) وذلك لأن ما يأنه على العادة حيض، أو نفاس يبين، وما جازر الأكثر استحاضة يبين، وشككتنا جميعاً ببعضها بالاختصاص بما جازر الأكثر لأنه بجهانسه من حيث أن كلا منهما مخالف للجمهور فكان لحاقه به أولى إذ الأصل التحري على وفق العادة، ثم قل تحفي، وتصوم في التزايد على العادة لإحسان قر بهاوز الأكثر فيكون استحاضة وقبل لا لأن الأصل هو الصحة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم حلة وأشار الشرح إلى أن هذا هو الصحيح. قوله: (بين الحيضين) أر بين النفاس والحض كما في الدر. قوله: (فيقدر حيضها بعشرة) من قول ما رأيت سواء كان في أول الشهر، أو وسطه أو آخره، وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا فوتهما. وقال أبو يوسف، يوقت لها في الصلاة، والصوم والرجعة بالأقل وفي الوطء، والتزوج بالأكثر. قوله: (فإنها تبقى على عاداتها) أي وتكون هكذا أبداً حتى يردل عنها العارص، أو تموت وهو قول أبي عصفه، وأبي حازم، وقال محمد بن شعاع: بقدر حيضها بعشرة وظهرها بعشرين كما لو بلغت مستحاضة، ونفسي عاداتها بشهرين يوماً، وقال الحاكم الشهيد: ظهرها شهران قبل وعليه التقوي لأنه أبسر على الغنبي، والسياء وهي المثلثة أقوال، أخر تركها مخافة الأطباء. قوله: (وأما إذا نسيت عاداتها فهي المحيرة) بصيغة اسم الفاعل لأنها تعبر الغنبي، وصيغة تسم المصنوع لأنها حيرت بسبب نسائها وهي التي كان لها ومن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه إما أن تغفل عدة أيامها فقط، أو وقت فقط، أو عدة معاً من الكلام عليها غير ثلاثة فصول. الأول وهو ما يؤا نسب عدة أيام وتعلم إن حيضها في كل شهر عدة فإنها تدفع الصلاة ثلاثة أيام من أو الإستمروا لبغها

لفوات شرط الصحة (و) يحرم (قراءة أية من القرآن) إلا بقصد الذكر إذا اشتملت عليه لا على حكم أو خبر، وقال الهنوتاني: لا أحتج بحواره على قصد الذكر وإن روي عن أبي

الحبيص فيها، ثم تغسل مئة أيم لكل صلاة لتردد خائها فيها بين الحبيص، والطهر، والخروج من الحبيص، ثم تسوعاً وعشرين يوماً توفت كل صلاة لتبقيها فيها بالظنهر، وبأنيها روجها. الثاني وهو ما إذا ضلت في السكاة فإن علمت أن أيامها كانت ثلاثة، ولم يعلم موضعها من شهر تسمى ثلاثة أيام من أول الشهر بالوعود للشرد بين الحبيص والظنهر، ثم تغسل مئة وعشرين لكل صلاة لتوهم خروجها من الحبيص كل ساعة. الثالث الاضلال بهما لحبي العدد والمكان، فالأصل فيه أنها متى تيقنت الطهر في وقت ضلت فيه بالوعود، وصاست ونوطاً ومتى تيقنت بالحبيص تركت ذلك، وإن سكنت في وقت أنه حبيص، أو طهر تحزرت فإن لم يكن لها نحر ضلت فيه بالعمل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت الخروج من الحبيص، وإن سكنت دائماً ولم يكن لها رأي اعتسلت بكل صلاة دائماً على الصحيح، وقيل: لو توفت كل صلاة ولا نوطاً بالخبري على الأرجح. ولا يحكم لها بشيء من حبيص، أو طهر على التيقن، بل تاجد بالأسوط في حق الأحكام متصلي الغرائض والواجبات، والسنة المؤكدة لا تقوم كالتصوم، وتقرأ القدر المفروض، والموجب وتقرأ في الأخيرتين على الرجاء لأنها سنة، ولا تدخل مسحداً، ولا تقرأ قرآناً خارج الصلاة ولا تسه، وتصوم رمضان، ثم تنفسي عشرين يوماً فإن علمت أن ابتدأ حبيصها بالليل وإن علمت أنه بالنهار فطست اثنين وعشرين يوماً لأن أكثر ما يسد من صومها أحد عشر يوماً فنفسي صحت ذلك احتياطاً وإن تعدى شيئاً فعادته المشايخ على العشرين والمفنى به في عذته الغدير بشيئين للطهر، وبعضه أيام الحبيص ومن أنه تمام تفارح صومها وتوضيح أحكامها عليه بالمطلقات فإن ذلك نيفة بسيرة منه. قوله: (الصلاة والصوم) اعلم أنهما يسميان وحريهما، وخوارها وصحتها، وبمبدأ صحة الصوم وجوازها لا وجوبه.

قوله: (ولا يصحان) لمضتان لا يلزم من الحرمة عدم الصحة، قال ولا يصحان ولا شك أن الذي من شيء، منع لإحصاءه، ولهذا منعاً من سجود التلاوة، والشكر لإفاده للبدن. قوله: (ويحرم قراءة أية من القرآن) وكذا سائر الكتب المنزلة لأن الكل كلام الله تعالى، وكونها منسوخة لا يخرجها عن ذلك الحكم والآيات المنسوخة من القرآن كذا في المعلي لكن قال الزبلي إلا ما بطل منها.

قوله: (إلا بقصد الذكر) أي أو للتناء، أو الدعاء، إن اشتملت عليه فلا بأس به في أصح الروايات. قال في المبرور، وهو أنه تقرأ الفتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم يرد به القرآن، فلا بأس به بعد اختاره التحفوتاني، وذكر في غاية البيان أنه

سبعة واحذف التصحيح فيما دون الآية وإطلاق النسخ هو المحذور لعوله ﴿لا تقرأ﴾ بالعائض ولا التجنب شيئاً من الفراق والنفساء كالحائض ﴿و﴾ يحرم ﴿مسها﴾ أي الآية لفروه تعالى ﴿لا يمسه﴾ إلا المظهرين ﴿مس﴾ كتب ﴿فمن قرأه أو دبره أو حطط﴾ (إلا بفلاض) متحدث عن الفراق والحائل كالحريفة في الصحيح ويكره بانكسر تحريفاً تنبيهية للانس

المحذور كما في البحر واليه وحيت سمعت الرواية عن الإمام فلا يلتفت إلى قول الهنداوي لا أقصى حصوله ﴿لأن﴾ روى عن الإمام

قوله ﴿القول﴾ لا تقرأ ﴿لأن﴾ الحائض ولا التجنب شيئاً من الفراق ﴿أي﴾ وشأن تكره في سباق النبي باسم ديوانه ﴿أمره﴾ العذر نفس ﴿من﴾ علي ﴿وحي﴾ عنه ذلك ﴿اقرأ﴾ القرآن ما لم يصح أحدكم جماعة فزاد أممته فلا ولا حرفاً واحدة والأصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والحائض القرآن إذا كان يلقى كلمة قليلة ﴿أو﴾ على قصد فراء القرآن كله في شملامة ﴿أو﴾ لولية أي علي فوب ﴿لأن﴾ لأنه وإن مع ما دون الآية لكن ما به يسمى وارثاً لا مطلقاً ولهذا قالوا بعدم كراهة النهي بالقرآن وفي الغلبة أنه فصل القراءة ﴿تكره﴾ قراءة القرآن في موضع السجدة كالمسجل والمخرج والمسخ وما أشبه ذلك ولما في الجماء إن لم يكن فيه أحد مكشوف اجزائه وكان الحسام طامراً فلا بأس بأن يرفع صوته بالقرآن وإن لم يكن كذلك وإن قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالنسيج والتعطيل وإن رفع صوته بذلك، وأما قراءة الماشي، والمصنف إن كان منها لا يشغله القليل، والمشي جزواً فلا قال وتكلموا في فرائده مصطبحة، والأولى أن يقرأ على رجه يكون أقرب إلى التسطيم، ولا بأس بنسج القرآن مصطبحة، والقراءة بالعرض أولى من القراءة بنسج بل يجمع بين العبادتين. قوله: ﴿ويحرم مسها﴾ أي إلا لصورة كأن يخط عليه حرفاً أو غداً كما في الحموي عن البرجندي، ويحرم وير كتب بالعرض إجماعاً لتعلق حوز الصلاة به لتعاخر، وكذا سائر الكتب السماوية كما في انفهستاني عن الشيرة نعم يفتني أن يحض من أم يبدل منها، وفيما هذا المصحف إنما يحرم من الكتابة لا الحراش. ويحرم الكل في المصحف لأن الكل شئ له كما في الحلبي، وغيره وقد بالأية لأنه يكره من ما دونها كما في انفهستاني، وفي الحديث من بحث القراءة الحربي، أو الذي إذا طلب تعلم القرآن، والفقه والأحكام بعلمه وحده أن يفتني تركه يمنع من مس المصحف إلا إذا احتسب، فلا يمنع منه ذلك. قوله: ﴿إلا بفلاض متجاوزاً﴾ أي متجاوزاً عنها

قوله: ﴿كالحريفة﴾ كالحريفة الذي في المصحف إنما توسد، أو ركب حرفه في السحر يعني إذا كان ذلك لأجل الحفظ وإلا فيكره كما في الخلاصة. قوله: ﴿ويكره بالكم تحريفاً﴾ صححه في إبهدية، وفي المحيط وجامع الشرائع لا يكره مسه بالكم عند العامة لأن المحرم المنس، وذلك بالباشرة باليد بلا حائل، وهما وروايتان عن محمد كما في النهاية. قوله: ﴿تنبيهية للإين﴾ ولهذا لا يجوز له أن يفتقره على جماعة، ويسجد عليه، ولا أن يقوم في صلاة

ويرخص لأهل كتب الشريعة أحدها بالكتم وبإثبات الضرورة (إلا التفسير فإنه يجب توضو،
لسد المستحب أن لا يأخذوا إلا بوضوء ويجوز تغليب أوراق المصحف ينحو قلم للقراءة
وأمر الكسبي بحمله رفقاً له لضرورة التعلم ولا يجوز لف شيء في كاهده كتب فيه فقد أر
اسم الله تعالى، أو النبي ﷺ ونهي عن محو اسم الله تعالى باليزق، ومثله التي تمطياً
ويشر المصحف لوطه زوجته استحياه وتمطياً، ولا يرمى براءة قلم ولا حشيش المسجد
في محل مشهور (و) يحرم يخبئ العنبر (دعوى مسجد) لقوله ﷺ: (لا أحل المسجد

متجمعاً، أو متعلاً على التجارة. قوله: (ويرخص لأهل كتب الشريعة) هو الأصح عند الإمام
لأن ما فيها من القرآن منزلة التابع، ويكره عندهما نهر من الخلاصة، والتبديد بالأهل يؤذن
بمنعه لعب الأهل. قوله: (الضرورة) هي الخرج. قوله: (إلا التفسير) في الأنباء، وقد جوز
بعض محدثيها من كتب التفسير للمحدثات، ولم ينصوا بين كون الأكثر نصيراً أو فركاً، ولو
فيل به إشاراً للعالم فكان حساً وفي الجملة كتب التفسير، وغيروها لا يجوز من مواضع
القرآن منها. وله أن يمس غيرها بخلاف المصحف، قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لأنهم
جعلوا المحرم في غير المصحف من غير القرآن.

قوله: (والمستحب أن لا يأخذوا إلا بوضوء) لأنها لا تخلو من آيات القرآن ولا بأس
بمسها بالكتم اتفاقاً عموم، بل هو كذا في النهاية عن المحبوبي، وأمر كتابة القرآن فلا بأس بها
إذا كانت الصبرية على الأرض عند أبي يوسف لأنه ليس بحائل لتفسيره، وكره مالك معص
وبه أخذ مشايخ بخاري. قال الكمال وقول أبي يوسف أئبر لأن الصحيفة إذا كانت على
الأرض كان معها بالقلم وهو واسطه متصلة بصار كتوب منفصل إلا أن يكمر يسه يده. قوله:
(باليزق) أنظر حكم ما إذا كان يلققه بلسانه

قوله: (ومثله الشيء) أن للجنس فيهم كل شيء، ولذا حسه في الشرح. قوله: (ويشر
المصحف) الطاهر أنه على وجه الحد. قوله: (ولا يرمى بولاية قلبه) أي كتب به كما في
الشرح، وطاهره المصحف بخلاف الجديد، وفيه أيضاً وإذا صار المصحف غنياً لا يقرأ فيه،
وحيف عليه السقوط يحمل في حرقه طاهرة نظيفة ويدفن في محل لا يوطأ.

قوله: (دعوى مسجد) تحمل الكعبة دون مصلي عبد، وجنزة في الأصح. وقد أئبر في
الضرورة بأن لا يكون شدة ضرورة، فإن كانت كاد يكون باب البيت إلى المسجد، فلا قل في
السحر، وينبغي أن يقيد بأن لا يمكن تعويل الباب، ولا السكنى في غيره، وإلا لم تتحقق
الضرورة، ولو أئبر فيه قيس، وخرج من ساعته إن لم يقدر على استعمال الماء. وكذا لو
دعده وهو جنب تائباً، ثم ذكر وإن خرج سريعاً من غير تيمم جاز وإن لم يقدر على الخروج
تيمم. وليت فيه، ولا يجوز لبته بدونه إلا أنه لا يهلي، ولا يقرأ كما في السراج، وخص من

لجيب، ولا حائض ويحكم النساء كالحائض (أو) بحرهما (الطواف) بالكتابة وإن صح لأن الطهارة فيه شرط كمال، وتحل به من الإحرام، ويترجمها بصفة في طواف الركن وعلى المعدلت شاة إلا أن يعاد على طهارته لشرف البيت، ولأن اصطواف به من الصلاة كما وردت به السنة (أو) يحرم بالحيض والنفساء أو الجماع والاستمتاع بما نعت السرة إلى نعت الركنة لقوله تعالى ولا تغربوهما حتى يظاهرا، وقوله تعالى ذلك ما فوق الأزارق فإن وطئها

حرم هذا الحكم رسول الله ﷺ وعلى فيحل لهما الحكم بالكتابة بقوله ﷺ: يا علي لا يحل لأحد بحسب في هذا المسجد عيري وميمنا ربه شرمدي، وقال: حسن غريب وله طرق متعددة. قوله: (يحرمها الطواف) وهو مغلل. قوله: (لأن الطهارة) أي من المعدلت شرط كمال. المحسن إن أحسنه لا يتوهم عليها فلا يباي. وجودها له، فلا يثبت. اجوز موتها كما في غيرها، وغيره، قال الكمال المظن. إنه يثبت في مع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لم يكن له مسجد حرم عندها الطواف أيضاً. قوله: (أو مني المعدلت) أي في طواف الركن، ولا يصدق.

قوله: (إلا أن يعاد على طهارته) أي فلا شيء. علب: إذا كانت الإعادة في أيام الشحر وإلا وجب مع شحبرها عنها. قوله: (الشرف البيت) أي لا يكون في المسجد وهو هنا لقوله، ويحرم بها الطواف. قال العلامة مكين أيضاً ذكر الطواف مع أن النصح من دخول المسجد يعني منه دعاء نوحهم أنه لما حاز توقفه ملا طهارة مع أنه أنكر أن كان الحج، فلان يجوز الطواف أولى، أو نوحه دخول المسجد لصورة الطواف، وقد علمت ما قاله تكلم.

قوله: (والاستمتاع بما نعت السرة) أما السرة وما فوقها فيحل الاستمتاع به بوطء أو غيره ولو بلا حائل، وكذا ما من السرة والركنة حائل غير لوطء. ولو نالطع دماً، والمحرم هو العشرة، والمحسن ولو بدون شهوة لا المظر ولو بشهوة لأنه ليس عظم من تعيلها من وجهها بشهوة. قاله في النحر ويحك فيه صاحب الشرح لا يتم، وأنه يحرم عليه الفضل يحرم عليها التذكيين، ولو أن يقبلها، ويصاحبها ولا يكره طبعها، ولا استعمال ما منه من عجين، أو ماء، أو غيرها إلا إذا وصفت بنفسه المرأة، ولا يسخى العزل عن فرسها لأنه يشبه عمل اليهود كما في البحر، والمذكور في المتصف قولهما، وعينه القوي وحسن محمد التحريم شعرو الدم وهو موضع خروجها كما في الجوهرة رفر شرح انتشارلات. ويقول محمد لقول ورجعه صاحب الذرية، وقد علمت ما به فتوى، ولا يحل للمرأة أن تكلم الخوض عن زوجها ليحسبها غير علمه، ولا يحل لها أيضاً أن تظهر أنها حائض من غير حياء لتعلمه مجامعتها للمهي عد، وإذا أخذته بالحيض قال بعضهم إن كانت فاسقة لا يقبل قولها، وإن كانت عفيفة قبل، وقال بعضهم إن كان صداقها منكراً بأن كانت في أولها أنحيض قين، ولو كانت فاسقة، حاشية المخطوط: ١٠٠

غير مستحل له يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود ويجزم في الميسوط وعمره يكفر مستحله، وصحح في الخلاصة عدم كفره لأنه حرام لغرضه وحرمه وطه النماء، مصرح به ولم أر الحكم في تكفيره وعدمه، (ولذا نقطع الدم لأكثر الحيض والتفاس على امرأة بلا غسل) قوله تعالى: ﴿ولا يقربوهن حتى يظهور﴾ يستحب الطاء عنه حمل الطهر حاية للحرمه ويستحب أن لا يظاها حتى تغتسل لقراءة التشديد خروجاً من الخلاف، والتعاس كالحيض (ولا يحل) الوط، (إن التقطع) الحيض والتعاس عن المسلمة (للقونه) أي دون الأكثر ولو (لتعاس عاداتها) إلا بأحد ثلاثة أشياء إما (أن تعتسل) لأن زمان الغسل في الأقل محسوب من الحيض وبالمثل خلعت منه وإذا انقطع لدون عاداتها لا يعربها حتى تنحس عاداتها لأن عبودتها عاداتها فلا أثر لعسلها قبل تمام عاداتها (أو تنحس) لعدم.

وهذا أعوض، وأقرب إلى الفروع، قوله: (يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه) قيل إن كان الدم اسود يصدق بدينار، وإن كان أصغر مننصفه، ويشهد له ما رواه أبو داود وصححه الحاكم إما بأنه الحسن أو أنه، وهي خائض إن كان دماً أحمر يصدق بدينار وإن كان أصغر مننصفه، دينار، وقيل إن كان في أول الحيض فدينار وإلا فمئتمه، قوله: (وصحح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه، قوله: (وإذا انقطع للدم) ذكر الإنقطاع ليس بشرط، بل خرج مخرج العادة أو للتعاسة مع ما بعد حتى لو لم يتعاض بالحيض كذلك كما في المصبرات، قوله: (لا أكثر الحيض) الدم يسمى بعد على سؤال قوله **كثرة صوموا للروية** قوله: (بقوله تعالى الغ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة إنقطاع الدم، أو لم ينقطع مما رد بكون استحالة لا يمنع الوطء في الشهر بعد ما تنحس، قوله: (لقراءة التشديد) فإنها تقتضي التحريم مطلقاً، ولو لكثيره، وإن حمل الحاصل بالإجتهاد على العشرة لا يمنع الإحتمال.

قوله: (ولو تعام عاداتها) الأخرى حذف، ولو لأنه إذا انقطع لدون العادة وإن راد على أقله لا يلزماء، ولو أغسلت كما يأتي قريباً، قوله: (لأن زمان الغسل في الأقل أربع) أعلم أن زمن الإغتسال، عشر من الحيض في الإنقطاع لأقله ومن يظهر في الإنقطاع لأكثره ثلاث فريد المدة على العشرة وحذا في حق وجوب صلاة وصوم ونقطاع رجعة وحل تزوج وإذا انقطع لأكثره انقطعت الرجعة، وحل لها الزوج بآخر وإن لم تغسل بخلاف انقطاعه لأقله فيشترط لذلك العسل أو ما يقوم مقامه، قوله: (وبالمثل خلعت منه) هو مدار الحجة فتأخذ حكم الطاهرات من رجوب الصلاة، وحل الفرفة، ومن الأحكام حل الوطء، قوله: (ولذا انقطع لكون عاداتها) أي وقد تجاوزت ثلاثة أيام لا يقربها وإن اغتسلت حتى تمضي عاداتها وتكون تصلح وتصور احتياطاً ويجب عليها ما جاز الغسل إلى قبل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها إليه إذا انقطع تمام العادة قاله في الشرح، قوله: (فعلن) أي من الأعداء السيئة للتيسر.

(وتصلي) على الأصح التأكد نسيماً لعدلاً ولو فعلاً بحدلاف العسل فونه لا يحتاج لمؤددة
 وثالث ذكره بقوله أو تفسر الصلاة ديناً هي ذمتها وذلك بأن نجد بعد الانقطاع نسيماً بمودتها
 (من الوقت الذي ينقطع الدم فيه زماناً يسع غسل والتحرية عما فارقهما) (نكس) (لم تغسل)
 فيه أوله نسيماً حتى يخرج الوقت) بمجرد خروجه يحل وطؤها فتركه، صلاة ذات الوقت
 في ذمتها وهو حكم من أحكام الظهورات منه، كان الوقت يسيراً لا يسع الغسل والتحرية
 لا يحكم بظهارها بخلافه مجرداً عن الظهارة للماء أو النسيم حتى لا يبرمها الغسل، ولا
 يصح صوم اليوم كأنه أصبح، وهذا الجرح فبدلاً، أو لعله لأن الكافي به جرحاً ومظاهراً
 اختطاً منه لتعام عادتها قبل الغرض لعدم عطائها بالغسل وإذا اشتبهت بالمؤددة إلا بفتح
 لدين الأكثر بوضعاً من الغرائب (ونقصي الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة) بحديث
 عائشة رضي الله عنها كان سبباً ذلك، يؤمر بفحصه الصوم، ولا يؤمر بفحص الصلاة، وله
 الإجماع أن يحرم بالحجبة خمسة أشياء الصلاة (الأمر بالظهارة في الآية) (وقراءه) أية من

قوله (وتصلي على الأصح) بمجرد نسيماً لا يؤمر بفحص العسل في هذا الباب إجماعاً
 على الأصح كما في البحر لما ذكره المؤلف، فونه. (من الوقت الذي ينقطع الدم فيه الحيض أي
 الذي هو من الأوقات العسل، ولو انقطع من وقت النسي، ولم يغسل بعده، ولم نسيماً لا
 يحل زمانها حتى يخرج وقت الظهر لثبته خلافه في ذمتها بحرورة لأن ما قبل الزوال وقت
 سهل لا غير بحرورة، وقد إذا انقطع غيب شاع الغسل بأن من يحكمها من الغسل،
 والبحرمة لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهور، أو في الخارج، فونه (يسع الغسل،
 والتحرية) قال في المحيى (الصحيح) به بضم مع الغسل ليس التبر ومكة بربط حرورها
 إذا هربت من البحر حتى الأصح أن لا تحرم التحريم في حق الصوم، ومن التحريم من
 الدهر على كل حال، فونه (فما فوئتها) حكمه معلومة لأول ما فوئته، قوله (وهو حكم
 من أحكام الظهارات) أي ذمتها صار الأحكام ومن جرحها حل الوقت

قوله (أو النسيماً أي مع شرطه، قوله (تقدم عطائها بالغسل) هذا أحد أقوال أصحابه
 منها أقرون بالخطاب أو، وانضافاً بكونها حكم الصلاة، قوله (توقفاً بين القرائين)
 فإن قراءة التحريم تبيح الوضوء بعد الإنقطاع قبل الغسل، وغراء تشدد نسيماً قبل الغسل
 فعملاً بالثبوت حتى ما دون العشرة، وسبب على عشرة هير في قراءة تشدداً، له، كان
 ختمها بحتم الإطلاق فتا باستحبات الغسل، ويوم من قال بعدم الحل أصلاً لقراءة التشدد
 ترك الأصح، أحد الغائبين، وعملاً بهما لأن الأصل في الخلاف لأعمال دون الإجماع، فوله
 لا يؤمر بفحص الصلاة للخروج في صلاتها للتكرار الجرح، كل شهر عائلاً بغير الصوم ومن
 يظهر به ما رأته، سواء اسم أو مرة سألت، أو حر حكم الصلاة فيه كما يفعله ما بعد، فقال:

القرآن) فنهى عنه ﷺ (ومنها إلا بخلاف) لذني عنه المصنف (ودخله سجدة الطوائف) للمصنف المتقدم (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) أما تقدم (ومس المصحف) القرآن ولو آية (إلا بخلاف) لمسه به في الآية (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق الفجر ليس من الرحم وعلامته أنه لا رائحة له وحكمه (كمرهقه دلم لا يصح صلاة) أي لا يسقط الخطأ بها ولا يمنع صحتها إذا استمر مازلاً وقتاً كاملاً كما سذكره (ولا) بمنع أدامها (صوماً) فرضاً كان أو نفلاً (ولا) يحرم (وطأ) لأنه ليس لذني (و) طهارة ذوي الأعذار ضرورة فيها يقوله (تنوضاً المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره، أو أكثر النفاس، أو زاد على عادتها في أقلهما ويجازى أكثرهما والمجلى والذي لم

لا أعلم فأرحم الله إليه أن تترك الصلاة فلما ظهرت مائته من فصائها، فقال: لا أعلم فأرحم الله تعالى إليه أن لا قضاء عليها، ثم رآه في وقت الصبح فسأله فأمره بترك الصوم وعدم فضائه قياساً على الصلاة، فأمر الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لإسقاط آدم بالأمر، وقيل إن سؤل هو الذي فاست كما في مرآة القدرية أفده السيد. قوله: (ومس المصحف للقرآن ولو بآية) واختلف في مس المصحف بما حدا أعضاء الطهارة وبما غسل منها قبل كمال الطهارة والسبح أصبح.

فروع: يكره كتابة قرآن أو رسم الله تعالى على ما يعرض لها فيه من ترك التعظيم، وكذا على درجته، وسحراب ومشارب يتدفق من سقوط الكتاة تلبوت وضع به كتب الفألاد أن لا يصح عليه الثياب، وهي الخلاصة مذ الرجلين إلى جنب المصحف إذا لم يكن بحذائه لا يكره، وكذا لو كان مصحفاً معلقاً بالوثد، وهو ماذا الراسين إلى جانب المصحف لا يكره، ولا بأس برصع قطعة على كتاب، أو مصحف لأجل الكثرة إلا كره. وضع شيئاً مكتوباً به اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الحنوف عليها، وقال صاحب الهداية لا يكره أما لو حمل المصحف في الجواز. وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ، ولغير الحفظ يكره.

قوله: (ولا يحرم وطأ) أي ولو في حال نزوله لأنه ليس لذني، وأما تأويله بأنه يجامعها في حال انقطاع جميع من إطلاق عبارتهم له. وروى أبو داود، وغيره بإسناد صحيح من حديث عكرمة عن جمة بنت جعش أنها كانت مستحاضة، وكان زوجها يمشاها، وهو طليح لم يعب الله كفا في البنية، وقال أحمد والنخعي وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة إلا أن يحد العنت كذا في السراج.

قوله: (ضرورية) يعني أنها ليست طهارة حلقية لمقارنة الحدث مثلاً، أو طهارة (وهي ذات دم) وهي منها الآية ومنهم من زاد المويضة لكن التحقيق أن المرعى لا يصح الحيض.

نائج تسع مبر (ومن به صدر كسلس مول أو استطلاق بطن) وانفلات ربيع ورهاف دائم وخرج لا يرفأ ولا يمشي خمسة حشور من غير مشقة ولا يحنوس ولا بالإيماء في الصلاة فهذا بتوضيح الوقت كل فرض لا يكل فرض ولا نفل لقوله **﴿الاستحاضة تنوياً﴾** الوقت كل صلاة وله شبه ابن الجوزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشر ذوي الأعذار من حكم المستحاضة فأنه دليل بشملهم (ويصلون به) أي يوضعونهم في الوقت (ما شأوا من الغرض) فأن الوقتية بقصد ليبرها ولو لم يزم الذمة زمان الصحة (أو) ما شأوا من (التوافل)

قوله (كسلس يون) أي إسترسالة وصاحبه هو الذي لا يستطيع تحاشير بوله تصفف في مثاق أو تحليه ليروده عيسى قبل سلس بفتح اللام نفس الخارج ويكرهها من ه هذا المرض نهر نه من السبذ. قوله (واستطلاق بطن) أي حريان ما به من إطلاق اسم الفعل على الحدث به كمال الزاني

قوله (وانفلات ربيع) الانفلات خروج الشيء فلتة أي بنية. قوله: (وردهاف دائم) أو مستنبر لا ينفلع وهو بضم الراء الداء الخارج من الأنف يقال رغب برغبه عن باني نصر. ونج وأما رغب حكس قلعة صعبة كما في الصحاح. قوله: (لا يرفأ) أي لا يسكن يقال رفا يرفأ من راف فتح بفتح، وكذا من ه رفاً أو حشره أو غرب. ويسئل منه الدفع وتذاكل ما يخرج يودع ولو من ذن. أي أي أرسد فأنه فاعل الموسوء أخرجوه عن حرج كذا في الدر. قوله: (ولا يمكن حبه فتح) من بهن عازبه ربه متى قدر عازبه بهلاج من غير مشقة وهي المضبرات من النصاب به سلس بول: فجاءت إقفلية في ذكره، ومنه من الخروج، وهو يملك له نوس يحش ظهر فيبول، فأخرج الفضة رجلها فلفه فهو يحدث سعة إخراج القطعة فقط، وغله الغنوي، رنا لم يمتنع العار بذلك هل يمدله نقاباً لانه لانه بقدر الإمكانه قالوا: ينبغي قال من أمير حاج أي ينبغي لها من الخلافة لو لم يفعل لا بأس به، وقال الحلبي: أي يجب، واختلف في المستحاضة إذا حنثت، فقل. هي كصاحبة المرحح، وتقبل التحنن. لأن ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرهما كذا في السراج ويبحث بعضهم بإعلان السلس والاستطلاق بالاستحاضة المأكلة المذكورة.

قوله: (ولا يجلبوس) أما إذا كان يمكنه رده يجلبوس في المرحح ويحبه وحب رده، وخرج من أن يكون صاحب عذر الله من الشرح بزيادة. قوله: (ولا بالإيماء في الصلاة) فأن استع به عذره تعين نفسه لأن ترك السجود أهون من الصلوة مع شذات قاله في الشرح. قوله: (لقوله **﴿فتح﴾** ولأنه أو بطل الغتت فخر خصة، وكروم الخارج بخلاف طروق حدث أسر فأن الموسوء بنفسه به ولو في الوقت لعدم الضرورة. قوله: (تنوياً الوقت كل صلاة) وهو محرك بالمسبة الحديث الآخر الوزر بلطف لكن صلاة لأن الصلاة تطلق على الأيمان وعلى الوقت عرفاً

رفواجيات كالوتر والعيد وحلاوة جنازة وطواف وس مصحف (ويطلل وضوء المعنويين) إذا لم يطرأ ناقض غير العذر (مخرج الوقت) كطلوع الشمس في العجر عند أبي حنيفة ومحمد (نقطة) وعند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف بهما وإضافة النقص للخروج مجاز وفي الحقيقة ظهور الحدث السابق به فيصلي الظهر بوضوء الضحى والعيد على الصحيح خلافاً لأبي يوسف، وزفر ولا يصلي لعيد بوضوء الصبح خلافاً لزفر (ولا يصير) من ابتلي بناقض (معدوراً) حتى يستوعبه العذر وقتاً كاملاً ليس فيه تقطع (لعدو) (بقتل الوضوء والصلاة) إذ لو وجد لا يكون معدوراً (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود العذر في جميع الوقتين والاستيعاب الحكمي بالانقطاع الغليل الذي لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي العذر (وجوده) في كل وقت بعد ذلك الاستيعاب الحقيقي، أو الحكمي (أولاً) كان وجوده (مرة) واحدة ليتم بها بقاؤه (وشرط التقطاع) (وشرط

دوامه) والسراد بالوقت وقت الفريضة، قوله: (إذا لم يطرأ ناقض غير العذر) فإن طرأ ولو كان نظير عذره نفيه حتى لو كان به دماً سبيل، أو بدوي فتوضأ، وبعضها سائل، ثم سأل لذي لم يكن سائلاً إنقضى وضوءه لأن هذا حدث جديد فعاد كما لو سأل أحد منخرجه فتوضأ مع سيلانه، وصلى ثم سأل المنخر الآخر في الوقت انقضى وضوءه لأن هذا حدث جديد كما في الفتح، قوله: (حدث لي حيلة ومحمد) منطلق بقوله: يطال بعد منطلق بقوله: بخروجه به.

فرع: إذا أصاب ثوب المعذور نجاسة عذره هل يجب غسله قبل: لا لأن الوضوء عرف بأصح، والتجاسة ليست في مداه لأن قليلها يحق بالكثير للضرورة، ولأنه خير لنفس للوضوء، فلم يكن نجساً حكماً ولأن أمر الثوب ليس بأكد من البدن، وهو قول ابن سبعة: كما في الفهماني وغيره، وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الثوب إن كان منيفاً بأن لا يصيب مرة بعد أخرى حتى لو لم يغسل، وصلى لا يجزيه وإن لم يكن منيفاً لا يجب ما دام العذر قائماً، وهو اختيار مشايختنا اه وكان محمد بن مقاتل الرليزي يقول: يجب غسله في كل وقت قياساً على الوضوء، والصحيح قول مشايختنا لأن حكم الحدث عرفه بالنقص، والتجاسة ليست في مداه ألا ترى أن الغالب منها عفو فلا تلحق به، وفي التوفيق إن كان لو غسله تنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جازاً لا يفعله إلا فلا قال: وهو المختار اه قال ابن أمير حاج، ويشكل عليه ما قلناه، عن البدائع، وفي المسمرات في فصل الاستنجاء عن التوفيق أيضاً للمستحاجة إذا نوحشت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها غائط لأنه سقط اعتبار نجاسة مداه لمكان العذر اه فهنا أيضاً يشكّل على ما اختاره إذ شرط اعتبار نجاسة مداه عام في البدن، والثوب دفعاً للحرج إذ لم يأمرها بغيره، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

وخروج صاحبه من كونه معذوراً (خلو وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه ثلاث شروط أثبتت بالدوام، والانقطاع، سأل الله العفو والعافية بمه وكرمه.

باب الانجاس والطهارة منها

لما مرع من بيان طهارة المشككة والصحابة عنها شرع في بيان التحقية ومزيلها ونعيمها، ومقدار المعفو منها وتبعية نظيره محلها ودمت الأولى لبقاء المنع عن المشروط مرواها بقاء بعض المحتل وإن قل من غير إصابتها مزيلها بخلاف الثانية، فإن قتلها عفو، بل

قوله: (خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) بل انقطع العذر في حلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع مبهما ودام الانقطاع، فاحصلة صحيحه، ولا بعد تبيهاً، ولو توضأ وصلى على السبيل، ثم انقطع ودام الانقطاع للصلاة صحيحة أيضاً ولا بعد شيئاً لأنه معذور صلى صلاة المعذورين، ولو توضأ على الانقطاع، وصلى على السبيل فكذلك لا بعد شيئاً، ولو توضأ على السبيل، وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع، حتى خرج الوقت، انقضى الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي، فيترصاً في الوقت الثاني، فبدا دام الانقطاع حتى دخل الثالث أعاد الصلاة الأولى لأنه إذا طهارة المعذورين والاعتزال، ولا يعيد الصلاة الثانية لأن فساد الأولى إنما عرف بعد خروج الثانية، فلم يجب الترتيب، ولم يتغير، وخبر، مدحوق الوقت انقالت لأنه صار صحيحاً. أعاد صاحب السحر وصاحب المصبرات ولو طرأ العذر في حلال الوقت. قال في فطهرية: رجل رغب، أو سأل حرجه بخطر أسر الوقت فإن قطع الدم فيها وإن لم يقطع تركضاً وصلى قبل خروج الوقت فمذاً عمل، ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى ثالثة أعاد الصلاة، وهو الأولى التي صلاها مع السبيل لأنه مدوم الانقطاع تبين أنه صحيح صلى صلاة المعذورين وإن لم يقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت حذرت الصلاة لأنه من أنه معذور كما في السحر والمصبر أن الوقت الثاني هو المعتبر في إيجاب العمل وعنده

باب الانجاس والطهارة منها

قوله: (وكيفية تطهير محلها) فإنها مارة تكون سالكة، وتارة بالسبح وغير ذلك قوله (رفعت الأولى التح) اعترض بالانقطاع إذا كان مخروج الوضوء فإنه يسلي بغير طهارة، وأجيب بأنه صدر فلا يخفى عليه حكم، واعتراضاً بأن من به نجاسه، وهو محدث إذا وجد ماء يكفى لأحدهما فقط بصره للنجاسة دون النجاسة، فهذا يدل على أن النجاسة أقوى، وأجيب بأنه إنما أمر بصرفه للمحالة ليشتمل بعده فيكون محصلاً للطهارة لا لأنها أغفلت قوله: (بروالها) بقاء بعض المحتل الجبل الأول متميز بالمشروط، والذي بقاء المحج وقوله من غير

الكثير للضرورة والإنحاس جمع بحسب افتتاحي اسم لحي مستفطرة شرعاً وأما مضمون اسم استعمل اسماً في قوله تعالى: إنما أشركوا كفراً نجساً، وبطلق على حكومي والحققي، ويختص الحديث بالحقيقي ويختص الحديث بالحكمي فالجس بالفتح اسم، ولا ينحط الفاء وبالكسر حرف وتنحط الفاء، والتطهير إما إثبات الطهارة بالحس أو إزالة النجاسة عنه وبمجرد ما لا يعمى منها وما يرد أن أولاً شيء، يستل عنه الفاء في فقه الصلوة وأن عامة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والمختار عن النجاسة خصوصاً البون، وقد شرع في بيان حقيقته فذلك (تنقسم النجاسة) الحنيفية (إلى قسمين) أحدهما نجاسة (غليظة) باعتبار فلة المتعمر عنه مها لا هي كبقية نظيرها لأنه لا يختلف بالعلف والصفة (و) القسم الثاني

إحسانه متعلق ببقاء بعض السجل. قوله (بأن الكثير للضرورة) كما إذا كان حورته نجاسة، ولا يمكنه إزالة إلا نجاستها عدا من لا يجوز كشعبه عدا وله يسلي بها ولو كانت كثيرة. قوله (يجمع نجس بفتح ن) وأني غيره كرجس، وكف وعضد وعاس، والفص من باب فرج وكرم وعسم وحسر. قوله (مستفطرة شرعاً) لو حذف قوله شرعاً لكان أولى لأنه بهذا التعريف المأمور، ولا في في المصاح وغيره له اسم كل مستفطر. قوله (وأما مضمون) إن قيل إن المصطلح لا بأس، ولا بدح، ويتوي في المذكر والمؤنث كذا في الآية، وعذب الهرة أنها ليست بحس فتح الجيب كما رواه مالك، وأحمد، وأصحاب السنن والذهبي وكيف سأل حقه للمصنف أحب إلى هذا إذا كان مختصراً ما إلى مصادره لأن حقيقة واحدة لا تعد فيها له إذا تعد أنواعه كما ما يجوز جمعه. قوله: (ثم استعمل اسماً) أي نجس المستفطرة قوله: (إنما الشركون نجس) هذا دليل على المصطرية الأولى فذهب على قوله، ثم استعمل اسماً. قوله: (ويطلق) أي إطلاقاً لغوية. قوله: (فالنجس بالفتح اسم للنجس) قرأ الفقهاء بين المنفرد، والكسر بأن الأول ما كان نجساً لذاته، ولا يفل لما نجاسته عارضه، والثاني ما لا يكون طاهراً فهو أعم مطلقاً فاستدرة المجهول، والثوب المتجسس بالكسر مفيد. قوله: (وتطهير إما إثبات الطهارة بالفتح) قل في الشرح. وعلى كلا التعريين تكون النجاسة ثالثة أولاً بالمجل سواء كانت جمعية، أو حكمية، والإكرام إثبات الثالث على الأول، أو إزالة المزال على الثاني اهـ. انتهى. قوله: (من عدم الإعتناء بشأنها) بأن لا يحسن إرثتها، وقوله والمختار عطف على (الإعتناء أي ومن عدم المختار عن النجاسة أي من إرثتها) بأن يسأل الله عنه المحبة والمطعم حيث من عطف المنفرد. قوله: (خصوصاً يقول) فإنه ورد فيه استمزه من البول فإن محبة عذاب القبر منه ورد أن عذاب القبر من أشباه ثلاثة العيبة والنجاسة وعدم الاستبراء من البول، وقوله خصوصاً مفعول هاتين. وأبول مفعول به أي أحسن البول بأن عامة عذاب القبر منه خصوصاً. قوله: (وقد شرع في بيان حقيقته) فيه أنه لم يذكر هذا إلا بعض أفراد كل وباتني بكلام على الحقيقة عنه وعدهما.

بحسبه (خفيفة) باعتبار كثرة الصغر عند منه بما ليس في المنطقة لا في التطهير وإصابته الماء والماءات لأنه لا يخلط نجسها بها (فالمغسلات كالخمر) وهي التي من ماء الحب إذا غلى واشتد وفقد البرد وكانت غليظة بغيره معها فنه نفس نجاستها قائم المصفر عند الإجماع والمعرفة نثبت المعارض كقوله تعالى: «استنزهوا من الفل» مع حذر العربيين الدال على شهادته بول الإبل (والدم المصفوح) ثلاثة الشربة أو دماً مصوحاً لا الناقب في اللحم

قوله (بما ليس في المنطقة) متعلق بكثرة أي كثرة الغمر عند ليس بمعنى في المنطقة. قوله (لا في التطهير) مستند بكقوله قريباً لا في كيفية التطهير لقوله: (لأنه لا يخلط نجسها) أعاد جميع الجمع الماء، والماءات باعتبار أفراد الماءات. قوله (كانت غليظة) غليظة باتفاق الروايات لأن حرمة غليظة وسماها لله تعالى رجساً. وفي باقي الأشرطة السحرة ثلاث روايات القليظة، والنجيف، والطهارة، كذا في البدائع، وينبغي ترجيح القليظة كما في فحصر يرجع في أشهر النجيف. قوله (إذا غلى) أي غلياً شديداً بأن صار أسفله حلالاً. وقوله واشتد أي أسكر. وقوله: وفقد البرد أو: ومن وجوه وأزواجه عنه وصار صافياً بها، وهذا الفيد الأخير إما هو عند الإمام، وأما عندهما فلا يشترط وعنه الثاني. قوله: (أو كانت غليظة لعدم معارضة نفس الخ) الخمر يرجع إلى ما قبل غليظة لا الحمر فقط لأن مقصوده الخمر من الغليظة والنجيفة، وحاصله أن الإمام ومضى الله عنه قال: ما غلظت على نجاسته الأدلة فعلى سواء احتلقت فيه النجاسة، وكان فيه يلوي ثم لا، وإلا فهو نجيف. قالوا: ما اتفق العلماء على نجاسته، ولم يكن فيه يلوي فعلى، وإلا فنجيف، ولا نظر للأدلة. قال في الكافي: ومضيه فائدة الخلاف في الروت والنجس لو جرد الاختلاف بينهما مع فقد معارض كتحريم، فإن قوله **بأنه** في الروت: إنه رجس، أو وكس، لم يعارضه نفس آخر فيكون عند الإمام مغلفاً وعندهما مخدعاً لقول مالك: ومن أي ليس يظهره، ومن جهة الإمام أن النجس إذا انفرد عن معارضة نفس آخر تأكد حكمه من حيث الروت لم يدرجه الاختلاف، والنص جهة الاختلاف ليس بحجة. قال نعماني: «فإن شاربهم في شره فزوجه إلى الله والرسول» (النساء: ٤) فأمر برد الخلاف إلى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى: «فاعتبروا يا أولي الأبصار» (آل عمران: ٦) فكما ثبت التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد، ثم لا فرق عند علمائنا الثلاثة بين روت أو كقول اللحن وغيره فالكل منقطع عند الإمام سقطت منه وعن سجد أن الروت ظاهر لا يمنع وإن محض دمج إلى هذا القول حين قدم القرى مع الرشيد ورأى يلوي الناس، ومن ثم فإن مشاحنة قياساً على هذه الرواية: طين بخاري لا يمنع جواز الصلاة وإن كره، ولو كان مخلوطاً بالماء، كما في الكافي، وغاية البيان. قوله: (مع غير الترتيبين الخ) فإن قيل إن هذا الخبر منسوخ عنه فكيف نتحقق المعارضة؟ أجيب بأن قوله بالسبح اجتهد ورأى وأما بقطع، فتكون صورة التعارض قائمة أعاده في الشرح. قوله: (والدم المصفوح) أي

الجمود. والسمير. والسافي في غروب النجدي ودم الكبد والطحال والقلب وما لا ينفص
لوضوءه في الصحيح ودم الثبي والبز. بحيث. ولعل وإن كثرت دم السمك في الصحيح، ودم
الشهد في حقه (ولحم الميتة) ذات الدم لا يمسك والجرد وما لا نفس له مثله (وهما)
في جند الميتة قبل دمه (أبول ما لا يؤكل) لحمه كالآدمي ونحو رصيعاً والفتة، وبول الفأرة

الساقي من أي حيوان إلى محل ينحدر حكم تطهير غسائي وفرد له يكون من شأنه السيلان
فلو جسد المصروع ولو على النجس فهو نجس كما في سبة المصلي، وكذا ما بقي من المطبخ
لأنه دم مصروع كما في ابن أبي هريرة. قوله: (لا البقي في اللحم الخ) لأنه ليس بمصروع،
ولم يشق الإختار منه. قوله: (ودم الكبد والطحال) أي يله طاهر للخبر مبرح، وطاهر لتعلل
أن الكلام في نفس الكبد والطحال، فإن حس: أصل بـ مبتدأ ودماء إما هو في نفس الكبد
والطحال، وأما الدم الذي يهبط من لم يكن سائلاً عليه لاختلاف الآتي. قوله: (والقلب الخ)
في حاشية الأشياء للفرق دم قلب الباشق وما لم يسل من دون الإنداء طاهر على المذهب
المختار، وهو قول أبي يوسف. وقال محمد بن الحسن والحاصل كما في الحلبي أنه في نجاسة
غير المصروع اختلافاً والذي يشي به قاصبان وكثير أنه طاهر. وأبى فيه رواية مرسلة من
الأئمة الثلاثة، بل قد نجد الصدارة من عدم نفس الوضوء بالدم غير المسائل، وأن ما ليس
بحدث ليس نجس، وأن الاحتياط بعد ذلك غير خفي. قوله: (ودم السمك في الصحيح)
وهو قول الإمام ومحمد لأن قبيح أكله بدمه لأنه لا يذكي، ولو كان نجساً لما أبيع كله إلا بعد
مضممة على أنه ليس بدم حقيق لأنه يبيض بالشمس، والدعاء بنسوة به، وقال أبو يوسف

والشافعي أنه نجس كما في المراج. قوله: (ودم الشهيد في حقه) أي ما دام عليه، ولو حمله
إنسان أصلي به جاز لأنه طاهر حكماً ضرورة الأمر بترك نجس مخلوق ما إذا انفصل عنه فإنه
نجس على أصل القياس لعدم الضرورة. قوله: (لا يمسك والجرد) للخبر المورود. قوله: (وما
لا تضر له سائلاً) أي ما لا يدم له كالصرصر والنعفرب فإن لحمه طاهر وإن كان لا يؤكل. قوله:
(أبول ما لا يؤكل لحمه) نسل بول الميتة فإنه مقلد كخبرتها كما في الحموي على الأشياء،
وقالوا: حرارة كل شيء. قوله: (وبول الحفاش وجرده لا يفسد لتغير الاحتراق عنه كما في
الخانية. قوله: (ولو رخبياً) لم يطمع سواء كان ذكراً أو أنثى، وعصل الإمام الشافعي رضي الله
عنه قد قال: مجزئ القرش في بول الدقر، ولا يدم في بول الأنثى من الخيل. قوله: (أبول للفأرة
الخ) اختلغ التشليح به منهم من اختار التحصيل الذي ذكره المؤلف. وقال بعضهم: لا يفسد
أصلاً، وقال بعضهم يفسد إذا نجس، واختلاف يظهر في التخييف لا في سلب النجاسة كما
في الخالية، مما في النذر من انتشار حانية بول الفأرة طاهر لتغير التحرز عنه، وعليه الفتوى
يحمل على القفو، وفيه من مسائل فتن آخر الكتاب عبر النجاسة شره الفأرة لا يفسد الدهن،
والماء، والمعلقة للضرورة ما لم يظهر أثره وعمره في البحر إلى الطهيرة، واختلف التصحيح

يتنجس الماء لإمكان الاحتراز لأنه يفسد، ويعنى عن الفطس منه ومن خربتها في الطعام والشاب للضرورة (ونحو الكلب)، بالجيم رجميع (ورجيع السباع) من البهائم كالغهد والسبع وتحذير (ولعابها) أي سباح البهائم لثقله من لحم نحس (وغيره الدجاج) سننث الدال (والبط والأوز) لثنته (وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان) كالدم السائل، والعني، ونهي الولدي والاستحاضة والحصى، والنفار، والقر، على النعم ونجاستها غلظة بالاختراق لعدم معارض ذلك نجاستها عنه، ولعدم سباح الاجتهاد في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني، وهي النجاسة (الحقيقية فكبول القرم) على الحقن به لأنه مأكول وإن كره لحمه

في بول الهرة وقال الشيخ رزن في قاعدة المشقة تجلب التيسير عن الاشتداد الغنوى على أن بول الهرة عفو في غير أواني الماء وهو قول الفقيه أبي جعفر قال في الفتوح: وهو حسن لعدة تمهير الأولى فلا ضرورة في ذلك بخلاف ثياب وهو مروى عن محمد فإنه قال في المستور يصاد البرد على الفراش بول طاهر للضرورة ومعلوم البلوى، فإن في الفتوح: رانحن صحة هذه الرواية إذ قوله: (لأنه يفسد) أي يغطي ردمه من الشعر خمرًا والخمر خمرًا لأنهما يغطيان العقل، والرأس. قول: (من البهائم) قد به لأن رجيع سباع الطيور منقث كما يأتي. قوله: (والبط) هي البحر عن البرية البط إذ كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء فكالدجاج، وإن كاذ، بخلاف ذلك كالحمامة، وهذا يفيد أن حره الأوز العرفاني طاهر كالحمام. قوله: (والأوز) هي رواية الحسن عن الإمام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع، وأما ما يزرق في الهواء مما يؤكل كالحمام والمصنوع فخرزه طاهر وما لا يؤكل كالفطر والحداد والرحم فخرزه من منقث. قوله: (وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى من الرجيع، فإنه طاهر عنى الصحيح، والحداد للتافس الحقيقي فخرج نحو النوم، والحققة فإنهما لا يوهنان صحارة، ولا نجاسة لكونتهما من نعماني وأما ما لا ينقض كالقر الذي لم يعلل الفم، وما لم يسأل من نحر الدم فطاهر على الصحيح، وقيل يتنجس السائعات دون الجملعات، ويستثنى فيه عين الحشر، فإنه نحس، ولو كان قليلاً

خرج غسالة النجاسة في المرات الثلاثة مغلظة في الأصح وإن كانت الأولى تظهر بانفسل ثلاثاً والثانية بمرتين، والثالثة مواحدة لأن الله يأخذ حكمه عند ولعنه فيه كما في البحر. قوله: (ونجاستها) أي الأشياء المذكورة من قوله. كالخمر إلى هنا كما بطه كلامه في الشرح وفيه أن ضمنى فيه خلاف الإمام لشافعي فإنه يقول: بطهارته، ويستند إلى دليل وهو اكتهاء النبي ﷺ بمرقه. قوله: (لأنه مأكول) خلاصة الجواب فيه كما ذكره فخر الإسلام في شرح الصالح الصغير أن القرم مأكول اللحم في قومهم جميعاً حتى عد أبي حنيفة أيضاً وإنما كره للتنزيه أي التماس من قطع مادة الجهاد، والكره لا يمنع الإباحة كأكل لحم ليفة الحلال، وقيل لشواخص الآثار في لحمه إنه دوي أنه ﷺ مهي عن لحوم الحيل، والخيال،

الأسبغ فيه وهو الهندواني، وهو الصحيح فذلك هو (من) المندسة (المغلظة) فلا بعض منها إذا زادت على الذرع مع القفزة على الإزالة أو) فهي قدر (أما دون ربع فثوب) أكتفى (أو البدن) كله غير الصحيح من الخبيثه لقيام الربع مقام الكثر. فصاح ربع الرأس، وحلقه وصهاره ربع البدن ومن الإمام ربع آدمي ثوب تجاوز به الصلاة كالمتنزه، وقال الإمام «أي» المذهب هو الأنظم هذا هو أصح ما روي فيه لكنه فصر على الثوب وقيل، ربع الموضع لمصائب كالذين، والكم قال في التحفة هو «أصح» وهي الحقائق وعليه الثوب وقيل غير ذلك (وعني رشاش يول) ولي مغلظة (كرويس الإبر) ولو محض إدخال الخيط بالضرورة وإن امتلا منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير ومن أمر يوصف حدث ولو أفضت نجاسة في ماء فأصابه من وفدها لا يصبه ما لم يظهر أثر لندسة وبعض

المسألة مطلقاً بعد روايتان. قوله (وهو الصحيح) سمحه الزماني وميبره وأقره عليه في التصحح واختلفوا لقاعدة لأن إعمال الرويين إما أكثر أو في خصوصاً مع منابه هذا التوزيع كما في البحر. قوله (فذلك هو) أي فلكون الصحيح ما ذكره علي السوموري من النجاسة المغلظة قوله (وهو ما دون ربع الثوب) لم أر من يوزن التفرقة فيما إذا كان أقل من الربع هل تكون تحريمية أو تنزيهية. قوله (ربع الثوب فكمال) هو المحتاط كما في الدر عن الحسن وقال في المبوط، وهو الأصح. قوله (القيام الربع مثم للكل) عنة لمحدود، أي، ولا بعض الربع لقيامه مقام الكثر في مسائل كمسح السج فهو تمثيل لمحدود. قوله (وحنقه) يعني إذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه تم حلقه منه بحنقه. قوله (وقيل ربع الموضع المصائب) والأول أولى لقاعدة حكم البدن، والثوب ولأن ربع المصائب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون حاشياً ويصعب هذا القول له يخرج عليه في تمسح كما في الشهور، وإن قال في الحقائق، وعليه ما روي كما في الدر «أن الكهات» راعى معهم أن الأول أحسن غير أن ملك الثوب إذا كان شاملاً فتنزه ربه، وإن كان أدنى ما تجاوز به الصلاة اعتبر ربه لأنه كثير بالنسب إلى ثوب المصائب. قوله (وهو رشاش يول) انتصح عنى بدن، أو ثوب أو مكان كما لقاعدة يمكن دحرج بذلك إنشاء الغليل فيه بعد، حتى لو سقط ذلك الثوب مثلاً فيه نجسه، وقيل لا لأنه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب، ولما الأول أصبح لأن سقوطها اعتبارها كذا في المخرج، ولا سرح في الماء كما في النجاسة عن الكفائية. وردى السحلي في نوادره عن أبي يوسف أنه إن كان يرى أثره لا بد من غسله. قوله (كرويس الإبر) يكسر فتخرج جميع إبرة كسرة وسدس، وفي التفتيد بها إشارة إلى أنه لو كان مثل رؤوس المسال مع، بلا خلاف. قوله (فلفظووة) لأنه لا يمكن الإحتراز عنه لا سيما في مهية الربع فسقط اعتباره وقد مثل ابن عباس رضي الله عنهما عن عبد فعال، إما سرج من الله تعالى أو صمغ من هذا كما في المصباح. قوله (لا ينجسه) سواء كان الماء حاراً أو راكداً لأن الغالب أن الرشاش المصاعده

عما لا يمكن الاحتراز عنه من خسارة الميت ما دام في علاجه لحرم اللوى وبعد اجتماعها
منحس ما أصابته وإذا انبسط الدهن الحس فزاد عن القدر المنفق عنه لا يجمع في اختيار
الممرغسي وجماعة بالظن لوكت الإصابة ومختار ميرهم شمع فإن صلى قبل انبساطه سحت
وبعده لا وبه أخذ الأكثرون كما في السراج فترهاج ولو شفى في السرق فاشق قدماء من ماء
ورس فيه لم يحز صلاته لغلبة النجاسة فيه وقيل تجزئه وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة
معو إلا إذا علم غير النجاسة كالمسورة (ولو ابتل فرأى أو ثرابيه نجسان) وكان ابتلالهما
(من عرق نائم) عليهما (أو) كان من (بلل قدم وظهر أو النجاسة) هو طعم أو لون أو ريح
(في البدن والقدم نجسة) لوجودها بالأثر (ولأن) أي وثق له بظهور أثرها جميعاً (فلا) بنجسان

من صدم شيء للماء إما هو من أجزاءه فماء لا من أجزاء تلك الشيء فيحكم بالغالب ما لم
يظهر خلافه. قوله: (من خسارة الميت) أي مطلقاً ولو كان على بدنه نجاسة كما في التثقب
قوله: (تنجس ما أصابته) هنا بناء على القول بأن نجاسته نجاسة خبت، وإنما على القول بأنها
نجاسة حدثت، ويحسن طهارة بدنه من خبت، ففاته طهارة. قوله: (وإذا انبسط الدهن النجس
الخ) ولا يعتبر نفوذ المقدار إلى الوجه الآخر إذا كان الثوب واحداً لأن النجاسة حبيزة واحدة
في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما إذا كان ذا طائفتين لمتعددهما فيجمع، وعلى هذا فرع
السح، فيما لو صلى مع درهم من تنجس الوجهين لعدم عود ما في أحد وجهيه إلى الآخر، فلم
تكن منجسة، ثم إما يستمر المنع إذا كان مصافاً إليه فلم يجلس مبي عليه نجاسة في حجر
عجل وهو يمسك أو الحمام المنجس على رأسه جازت صلاته لأنه الحامل للنجاسة غيره
بخلاف ما لو حمل من لا يمسك حيث يصير مضافاً إليه، فلا يجوز فيه كما في المنع.
قوله: (ولو شفى في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الذبوسي: طين الشوارع، ومواطن
الكلاب طاهر، وكل الطين المسرفس إلا إذا رأى عينه نجاسة. قال رحمه الله تعالى: وهو
الصحيح أنه أي من حيث القرينة، وقريب من حيث الرواية عن أصحابه رضي الله عنهم، وفي
الدر المختار وحبره رضي طين شارع ومواطن شلاب، ويحار دجس، وغبار سرقين وانفصاح
غساق لا يظهر موافق نظرها في الماء له وظاهر ذلك أن القوم مصححون خلافاً لما قبله من جازته
عنه حكاه قبل. قوله: (وردغة الطين) الردغة محرك، وتسكن الماء والطين والوحل الشديد
والجمع كصعب وحدم قاموس وبه الوحل، ويحرك الطين الرقيق ه فليمراد بالردغة في كلامه
ما هو بالمعنى الأول، وهو الماء والطين فإنه أعم من الوحل لأنه الطين الرقيق، فلا يقال له
وحل إلا إذا امتزج بخلاف الردغة وكبير. قوله: (من عرق نائم) بعد التثاني فالسقط كذلك
كما بهم من مسألة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر، أو نام على نحر بساط نجس رطب
إن ابتل ما أصاب ذلك نجس، وإلا فلا ولا عبرة بمجرد السكوة على القمطر كما في السراج
عن القنارى. قوله: (عليهما) أي على من نام على الثراب النجسين. قوله: (لو كان

(كما لا يتنجس ثوب جاف طاهر لظ في ثوب نجس رطب لا ينقص رطوبته بر عصر) لعدم انفصال حرم النجاسة بآلته واحتلف المشايخ فيما لو كان الثوب النجاس الطاهر بحيث لم يمسر لا ينقص فذكر الحلواني أنه لا يتنجس في الأسح وفيه نظر لأن تنبهاً من النجاسة ينتشر به النجاس ولا ينقص بالانصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون انفصال إليه مجرد مداؤه إلا إذا كان النجس لا ينقص بالانصر فيشعر أن بعض بخلاف ما صحح الحلواني (ولا يتنجس ثوب رطب ينشره على أرض نجسة) بول أو سرجين تكها (بابه فتندت) الأرض (عنه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) ينس الثوب (يرجع حيث حيث على نجاسة فأصابت) الريح (الثوب إلا أن يظهر أثره) أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقيل بنسب إن كان بطولاً لا تنصاتها به ولو خرج منه ريح ومبعضه مملوكة حكم شعور لأنعه بنجس وغيره بعدمه وعدم أن مسح طهارة الريح الخارجة فلا تنس (شباب المينة) (ويظهر مننجس) سواء كان بدأ أو ثوباً أو آتية (بنجاسة) ولو غشيظه (مرثية) كدم (يزوال عنها ولو) كان (بمرة) أي غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط تكرار لأن النجاسة فيه باعتبار عيها فزوال رطوبتها وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين إلحاقاً لها بغير مرثية غسلت مرة، وعن فخر الإسلام ثلاثاً بعده كغير مرثية ثم تغسل، ومسح محل النجاسة ثلاث حرق رطوبات مغاف مجزئة عن تغسل لأنه يحمل عمله (ولا ينقص بقله أثر) كنون أو

من يمل قدم الخ) أي كان ابتلال الفراش، أو الثوب الخ. قوله: (لوجودها بالأثر) أي لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب الثوب أو قدمه. قوله: (فلا يتنجس) أي البدن، والقسم قوله: (كما لا يتنجس ثوب جاف طاهر) أعلم أنه إذا لظ طاهر في نجس مبل ساء واكتسب منه شيئاً فلا يخلو إما أن يكون كل منهما بحيث لم ينقص قطر وحيداً بنجس الطاهر ابتداءً، أو لا يكون واحد منهما كذلك وحيداً لا يتنجس الطاهر إتماماً، أو يكون الذي بهذه الحالة بالطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي أو نجس فقط ولا أصبح عند الحلواني فيها أن المبرة بالطاهر المكتسب وإن كان بحيث لم ينقص قطر نجس ولا لا يشترط أن لا يكون الأثر طاهراً في الطاهر وأن لا يكون النجس منجساً حين نجاسة، بل يستنجس كما في شرح لمعية ورتقى المصنف قول بعض المشايخ تبعاً لمصاحب (البرهان أن المبرة لا تنس). قوله: (مرثية كدم) امرثية ما يرى بعد الجماع، وغير المرثية ما يرى بعده كذا في حاشية البدن. قوله: (يزوال عنها) مقيد بما إذا صب إصاء عليها، أو غسلها في الماء الجاري، فلو غسلها في إجابة يظهر ماثلث إذا عصر في كل مرة كذا في الخلاصة ذكره السيد، وأعلم أن ما يبقى في اليد من البنية بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعاً لطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المجل، وعروة الإبريق بطهارة اليد، وخلف المستنحي إذا كان ما استنحى به يجري عليه. قوله: (وطيئة) لعله قيد اتفاني فإن

ريح في محلها (شقي زواله) والمشفة أن يمتنع في زائته لغير الماء، أو غير المانع كحرق، ومايون لأن الآلة للمعدة لتطهير الماء فالتوب المصنوع يمتحن يظهر إذا صار الماء صافياً مع قاء اللون وقيل: يسدل بعد ثلاث ولا يصر أثر دهن متحن على الأصح لزوال النجاسة المجاورة بالمثل بخلاف شحم الحية لأنه محبب النجاسة واسمين، والدهن الممتحن يظهر بسبب الماء عليه ويرفع عنه ثلاثاً والعسل يحبب عليه الماء ويغايه حتى «هر» كما كان ثلاثاً والفخار الجديد يغسل ثلاثاً بانقطاع نفاطره في كل منها، وقيل: يحرق الجديد يغسل القديم والأوسى لمصفية تنهر بالمسح والخشب الجديد يحن وتقدم يغسل واللحم المطبوخ يحن حتى تنفع لا يظهر، وفي بعل ثلاثاً بالماء، العظماء ومرفقه تصب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج النحوي مثل إخراج بعاثها، وأما وسعها فقدر انحلال اللحم لتنت

الباسر يحدد: الرطوبة أكثر من الرطبة، وقد يقال: إن الرطب يلبس بعض ما نجد من الدم ويعزى قوله: (والمشفة الحج) الماء في السهر أن الأثر إذا توفقت زواله ملوئ نسيجين الماء، وعليه لا يلزمه ذلك ويكتفى بالبارد وإن بقي الأثر، قوله: (فالتوب المصنوع) الفخار يرفع على المصنف قوله: (ولا يصر أثر دهن متحن على الأصح) من هذا النوع يعلم حكم الصابون إذا نسيج فيه إذا غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهر وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب أنه لا يظهر أبداً، قوله: (ورفعه عنه ثلاثاً) أو رضع في ماء مغروب، ثم تصب عليه الماء فيعلم انه دهن، ويحرقه، ثم يفتح الثوب إلى أن يذهب الماء، وهذا إذا كان صافياً وإن كان كاد جافاً فيزور، قوله: (والعسل) مثله لدبس كما في الشرح، قوله: (يصب عليه الماء) أغلقه فشم ما إذا كان الماء قدرة أولاً وبمعهم قنده بالأرل، قوله: (وقيل يحرق الجديد) فشره في التورل، وذكر الأول صاحب المحزوي، قال بعض الأفاضل: ولا مفاعلة بينهما لأنها طريقان للتطهير، قوله: (ويغسل القديم) أي يظهر بالانسل ثلاثاً جفف أو لا لأن النجاسة على ظاهره فقط فصار كالبدن، قال الكمال بسمي تقييد القديم بما إذا كان رطباً وإن شجبه أما لو ترك بعد الاستئصال حتى يصب فهو كالجديد لأنه يشاهد استناده الرطوبة وفي البحر عن الحريري القدسي الأواسي ثلاثة أنواع حرق، وحطب وحديد، وشعرها، يطهونها على أربعة أوجه حرق وضرب ومسح، وحمل، فإذا كان الإثاء من حرقه، أو حاجر، أو كان جديداً ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وإن كان عتيقاً يغسل وإن كان من خشب، وكان جديداً يحن وإن كان قديماً يغسل وإن كان من حديد، أو صفر، أو رصاص، أو رصاص، وكان صفيلاً يمسح وإن كان خشباً يمسح من الشيد، قوله: (حتى تنفع لا يظهر) أي أبداً، قوله: (وقيل يغلى ثلاثاً) هو قول أبي يوسف والغزوي عن أن لا يظهر أبداً، وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طبخت المحتقة بحسر، قوله: (وعنى هذا الدجاج الفخ) يعني لو أقيمت دجاجة حال غليان الماء، قيل إن يصر يطبخها لتنت، أو كرش قبل أن يغسل إن وصل الماء إلى حد الغليان، ومكنت فيه بعد

ويشبهها فظهر بالفسل ونسويه للحنيد مد سبعة بالنسج مرات وتجه مرة لبحرقه وقبل التسوية يظهر ظاهرها بالفسل ثلاثاً، والتسوية يظهر باطنها عند أبي يوسف وعليه انشترى والاستحالة تظهر الأعيان لتجسة كالمسحة إذا صارت ملحاً والمعدرة تراه أو رماة كما ستذكره. وليلة التجسة في التنوير بالإحراق ورأس الشاة إذا زال عنها الدم به، والخضر إذا حذلت كما لو تخللت والزيت النحر صابوناً (أو) يصهر محل السجاسة (لهيو العرثية بفسلها ثلاثاً) وجوباً وسبباً مع الترتيب ندأ في نجاسة الكلب خروجاً من الخلاف (والعصر كل مرة) فتدبراً تغلبه

ذلك زماناً يقع في مثله انتشاره والدخول في بطن اللحم لا يظهر أنداً إلا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وإن لم يصل الماء إلى حد الغليان، لو لم تترك فيه، لا مقدار ما تغلج الحرارة إلى سطح الجلد لانتحال مسام السطح عن الرطب والصوف يظهر بالفسل ثلاثاً كما حققه الكشاف. قوله: (مرات) متعلق بتسوية يعني أن السكنج المعمورة بالماء الجسم تسوية بالماء الطاهر ثلاث مرات أمد من الشرح. قوله: (وتجه مرة لبحرقه) أي لو قيل يكفي التسوية مرة لكان وجباً لأن الشاة تزيل أجود النجاسة بالكيفية والتكرار يزيل الشبهة أمد من الشرح. قوله: (وتقبل التسوية يظهر ظاهرها) في ذلك سطح قطع بها، ولا تصح صلاة حاملها إيقافاً ومعنى تسويةا بالماء الطاهر ثلاثاً أدخلها النار حتى تصير كالجمرة، ثم تغتسل في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التخييف. قوله: (والاستحالة تظهر الأعيان النجسة) هو قول محمد ورواية عن الإمام وعنه أكثر المشايخ وهو المختار في الفتوى. وقال أبو يوسف: لا تكون مطهرة لأن الباقي في أجزاء النجاسة. قوله: (واليلة التجسة الخ) جعل لكمدل الإحراق بالر من قسم الاستحالة وتبعه المصنف، والمساءلة مفيدة بأن تأكل حرارة النار ليلة قبل الصائغ النجس بالتنوير، ولا تنجس كما في الخلاصة. قوله: (به) أي بالإحراق. قوله: (والزيت الخ) مثله ما إذا في وثق في المصنعة وزالت أجزاءه. قوله: (والعصر كل مرة) ويأتى في المرة الثالثة حتى ينقطع المتقاطر والمعتبرة قوة كل عاصرون غيره كما في الفتح، ظن كان بحيث لو مصره غيره قطر طهر بالنسبة إليه دون ذلك الغير كما في الدر، ولو لم يصرف قوته لثمة الترتيب. قيل لا يظهر وهو احتياط قاضي خان وقيل يظهر للضرورة، وهو الأطهر كما في البحر والبحر. قوله: (تدبراً تغلبه الخ) أي بالغسل ثلاثاً، والمصر كذلك لكنه ليس بتدبير لازم عندنا، وإسا العبرة لغنية الظن، ولو بما دون الثلاث كما في غاية البيان وبه يفتر كما في البحر عن منة المصنعي حتى لو جرى الماء على ثوب نجس، وغلب على ظنه أنه ظهر جز استعماله وإن لم يكن، ثم غسل ولا مصر كما في البيهقي، والبنية، وفي السراج اعتبار غلبة الظن مخار العرفيين، والتدبير بالثلاث مختار السخاوين والظاهر الأول إن لم يكن موسوماً وإن كان موسوماً فالتاتي كذا في البحر، ثم المصرة تغلبه عن الغاسل لأنه هو المباشر إلا أن يكون الغاسل غير مصر فاعتبره من المصنوع

الظن في استحبابها في طاهر الرواية وفي رواية: يكفى بالمعصر مرة وهو أوفق ووضعه في الماء الجاري يقضي عن الثالث والمعصر كالإناه إذا صب فيه فامتلا وخرج منه طهر وإذا غسله في أول فمهي والمياه متفارقة فالأولى تظهر وما نصيبه بالتمسل ثلاثاً والثانية بشتين والثالثة بواحدة وإذا نسي محل النجاسة فغسل طمراً من الثوب بدون تحزير حكم طهانه على المختار، ولكن إذا ظهرت في محل آخر أعاد الصلاة (وتظهر النجاسة) الحقيقية مرتبة كانت أو غير مرتبة (عن الثوب واليدن بالماء) المطلق اتفاقاً وبالمستعمل على الصحيح لغوة الإزاة به (و) كذا يظهر عن الثوب والبدن من الصحيح (بكل مائع) طاهر على الأصح (مزيل) لوجود إزالتها به فلا تظهر بعدهم لعدم خروجه نفسه ولا باليمن، ولو محقق في الصحيح، وروي عن أبي يوسف: لو غسل القدم من الثوب يدهن أو مسن أو زيت حتى ذهب أثره جاز والمزيل (كالخل وماء الورد) المستخرج من البقول لغوة يزنيه لأجزاء النجاسة المتناهية كالماء بخلاف الحدث لأنه حكيم وخفى بالماء يمتص، وهو أقوى موجود فلا حرج ويظهر الثدي إذا وضعه الولد وقد تنجس بالفرس ثلاث مرات يريقه وقد شارب الحمر بقرينه

لأنه هو المحتاج إليه كما في الشيين، قوله: (في طاهر الرواية) يرجع إلى المعصر كل مرة، وقوله: (في رواية أبي عن محمد، قوله: (ووضعه في الماء الجاري الخ) يعني اشتراه الغسل والمعصر ثلاثاً فإنه هو إذا غسسه في إزاة إما إذا غسسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء، أو صب عليه ماء كثيراً بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويحلفه غيره ثلاثاً فقد طهر مطلقاً بلا اشتراط عصر، وتنجيف، وتكرار غسل هو المختار، والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كما في السراج ولا فرق في ذلك بين بباط، وغيره، وقولهم بوضع البساط في الماء الجاري ليلة إننا هو لقطع الوسوسة، قوله: (إذا وضعه فيه) أي في الماء الجاري، ومثله ما لحق به فكثير كما لا يخفى، قوله: (وما نصيبه) أي الماء، قوله: (والثانية) أي والإزاة الثاني، أي وما نصيبه ماله، وقد اذنا فيما بعده، قوله: (على المختار) وهي الظاهر به يفعله كل مال الكمال وهو الاحتياط، وبه جزم المصنف في حاشية الدرر فإن في التهر، وينبغي أن يكون البدن كالقوب، قوله: (والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف، لا يجوز في البدن تغير الماء لأنها تنجس بعبث يزالها عن البدن، فلا نزول بتغير الماء كالحدث، قوله: (طاهر على الأصح) ولا يزول بمزيل نجس كالخمر لأن العبادة والنجاسة صفان والشيء لا يثبت بضده فما يزيد النجس النجس ولا خيراً خلافاً للشرعاشي في قوله أنه لو غسل المنيقة بمسحنة يزول حكم التمليط، قوله: (لعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يفرج النجاسة، قوله: (ولو مخيضاً) أي مزوج للدم قوله: (وروي عن أبي يوسف الخ) هو خلاف طاهر الرواية عنه كما في القير، قوله: (ثلاث مرات) متعلق بوضعه، وقوله يريقه أي بسبب ريقه، وهو متعلق بظهر، قوله: (ولم شارب الخمر) لا شارب

وبقعه ولمس الأصبع ثلاثاً عن نجاسة وختم الطهارة محمد بالماء، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخف ونحوه) كالتمل بالماء والمائع (وبالذلت) بالأرض أو التراب (من نجاسة لها جرم) ولو مكتسباً من غيرها على المصباح كتراب أو رماد وضع على الخف حين جماله من نجاسة مائعة (ولو كانت) المتجمدة من أصلها أو بالكتاب الجرم من غيرها (وطقة) على المختار كلفتوى، وعليه أكثر المشايخ لقوله رحمته «إذا وطى أحدكم الأذى يخبئه فظهرههما التراب» ونقوله رحمته «إذا جاء أحدكم المسجد فليظفر فإني رأيت في عليه أذى، أو قترأ فليمسحهما وليصل فيهما قيد بالخف احترازاً عن الثوب والبساط واحترازاً عن البلى إلا في المني» لما تقدم (ويظهر السيف ونحوه) كالسرة والأوتار المدهونة، والخشب الخرافط والأبهرس والظفر (بالمسح) بتراب أو خرقة لأنها لا تنفذها أجزاء النجاسة، أو صرف نشأة السدرة، فلا يبقى بعد المسح إلا القليل وهو غير معتبر

إذا كان طويلاً إنغمس في المسكر، قوله: (وبقعه) ليس به محذور، قوله: (ولمس الأصبع ثلاثاً) أي مع تردد يده فيه بعد الأولى ثلاثاً وبه الثانية مرتين، ويظهر منه بعد الثالثة بمرة على قياس ما تقدم لها إذا غسل الحس في إحذنه، قوله: (ويظهر الخف ونحوه) أي بشرط ذهاب الأثر إلا أن يشق، قوله: (وبالذلت) صرح لإمام محمد في الجامع بأنه لو حكه أوجعت ما يمس ظهر قد المشايخ نولاً ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لأن له أثراً في الطهارة، قوله: (من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذي الجرم وغيره أنه ما يرى بعد الجفاف كالعدوة، والدم ذو جرم، وما فلا كذا في الثيبين، واحترازه عن غير ذي الجرم فإنه يمسح (تقاً) لأن لبلى دخل في أجزائه، ولا حاذب له في ظهوره، فلا يخرج إلا بالعضل، والمسي من ذي الجرم ذكره الغيس، قوله: (على المختار كلفتوى) وشرط الإمام الجفاف إذ أصبح يكثر الرطب، ولا يظهره، قوله: (الأذى) أي النجس الملقه عليه أنه يؤدي فهر من إطلاق المصغر زيادة اسم الفاعل، قوله: (فظهرههما التراب) يفتح الطاء ليصح الأخبار، قوله: (أو قترأ) المراد به فيما يظهر المستند غير النجس كنجس مضط، قوله: (وليصل فيهما) دليل على استصحاب الصلاة في الشمال الطاهرة، وهو مضموع عليه في المذهب، قوله: (احترازاً عن الثوب) فلا يظهر بالذلت لأن أجزائه متحملة فتتاحله كثير من أجزائها، قوله: (واحترازاً عن البلى) فإن لبنة ورويته تمنع من إخراج النجاسة بالذلت، قوله: (إلا في المني) فإنه يظهر بالترك، قوله: (ونحوه) من كل حثيل لا يسام له فخرج بالأولى الحديد إذا كان عليه صلب أو منفرشاً، فإنه لا يظهر إلا بالعضل وخرج بالذلت الثوب الضليل فوجره المسام، قوله: (ويصهل بالمسح حذوة التطهير إلح) أشار به إلى الخلاف في جهارة الضليل بالمسح، فتبلى مطهر، وثيق مقل، وعائدة لخلافه يظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني إذا مرك، والأرض إذا جمعت، جلود النسة إذا بفت دناغة حكيمية، وقير إذا خلوت، ثم عاد ما ذكره والأمر المنفوش إذا

ويحصل بالمسح حقيقة التطهير في رواية، فإذا قطع بها السطح يجعل أكله واختاره
الاستسبابي، ويحرم على رواية التقليل واختاره القُدوري، ولا فرق بين الرطب والخبث
والبيوت والمعدنة على المختار للفتوى لأن المصاحبة رضى الله عنهم كانوا يقتلون الكفار
بسيوفهم، ثم يمسحونها ويصلون معها (وإذا ذهب أثر النجاسة من الأرض) قد (جفت)
ولو تغير النجس على المصحح طهرت. (وجازت المصاحبة عليها) أدركه رحمه الله. (أيضا أرض
جفت فقد زكت) (دون التيمم منها) هي الأظهر لا اشتراط الخشب نصاً وروي جواز منها
(ويظهر ما بها) أي الأرض (من شجر وكلا) أي عشب (فلان) أي بابت فيها (بجفافه) من

النجس وجفت نجاسته، ثم قلع كتابه في الشرح قوله: (واختاره الاستسبابي) وهو الأول
بالاعتبار لإخلاق المتن، ولا يحصى الاستنباط. قوله: (على المختار للفتوى) وتبين طريقه أن
بمسحه شرف مذكور، ذكره السيد أي يمسح النجس اليابس قوله: (ولو ذهب أثر النجاسة من
الأرض) المراد بالأرض ما يشبه إسم الأرض كالمحجر، والحصى، والأجر، والملمن، ونحوها
إذا كانت متداخلة في الأرض غير موصلة عنها وإن لم تكن كذلك فلا بد من التسل، ولا يظهر
بالجفاف لأنها حينئذ لا تسمى أرضاً عروء، ولذا لا تدخل في بيع الأجر حكماً لعدم اتصالها
بها على جهة القرار، فلا تلحق بها كما في القهستاني، ومئة الحصى وشريحها للحلي وابن
كثير حرج إلا أنهم أضلوا، في الحصى، فلم يبيد، ما الاتصال، وفي الحبات: الحجر إذا كان
يتشرب الجفاف كحجر قوس يظهر بالجفاف كالأرض، وإن كان لا يتشرب يعني ذلك خام لا
يظهر إلا بالنسل، وحمل الحلي هذا التفصيل في الحجر المتصل الذي ينقل ويحرك وعليه
منى صاحب الدر حيث قال: فالمستعمل يغسله غير إلا مرة خشنة كرسى ذكارسن إحد
قوله: (ولو جفت) يقال جف الثوب جفافاً لا كرسى جفافاً ومجف بالفتح لغة إن كان متلاً
فيس، وفيه معنى فإن يس كل الجبس يقال: جف كما في الصمغ. وغيره والمراد هنا الثاني
كما مرّ من يأتي عن القهستاني. قوله: (ولو تغير الشمس) كذا في ربيع، ونقل وتفيد أنه إذا
بالشمس اتفاني، وإذا أثره تطهيرها، عاجلاً بعد تعطله إن كانت حرة تشرب الماء فإنه يصب
عليها الماء حتى يعلب على طنه أنها طهرت، ولا توقيت في ذلك، وإن كان صلباً إن كانت
معدنة حمر في أمثلها حفره وصبت عليها الماء، فإذا اجتمع الماء في تلك الحفرة، كبسه
أعني تلك الحفرة بالتراب وإن كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرات، وجفت كل مرة
بخرقة طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر اتجاهاه، وكذا لو عليها يجعل
الأعلى أسفل، وعكسه، أو كسها شراب الماء، عليها فلم يوجد ربح النجاسة طهرت، قوله:
(لا لاشتراط الطيب نصاً) وهو المظهر أي ولم يوجد وذلك لأنها قبل التنس فإن ثابث لها
وحسين الظاهرة والظهورية فلما نجست زالت عنها الوصفان وبالجفاف ثبت لها الظاهرة وبقي

النجاسة لأبسه عي رطوبته، وذهاب أثرها نكاحاً للأرض على المختار، وقيل: لا بد من غسله (وتظهر نجاسة استباحته حينئذ صارت مباحاً) ولو لم يوطأ (أو احتسرت بانشار) تصير رداءً صافراً على الصحيح أيضاً الحديث كالمصير بميم ضمراً فيجس، ثم يصر عدلاً فظهر وبخار الكف والإهطيل والحميم إذا فطر لا يكون نجساً استحصاناً والمصنف فطر من النجاسة نجس كالشمع يذوب في حرام (يبيح ما لا يذوق قبل نجس كشمعه، وقيل: يذوق) (وتظهر النجاسة فيجاف) ولو سبي امرأة على الصحيح (بفرقة عن الثوب) ولم يجد (مطناً) (أو) من (البدن) فرقة في حرام الرواية إن لم يتجسس حلقه سرج المخرج يكون (وتظهر) أمشي (الفرط) بنفسه لثوب يبيح (تغسله وطأ) (فرقة يابساً) وإن

الأثر على ما كان عليه من رطوبة، فلا يجرى التيمم بها، قوله: (لا يبيح من وطئته) فذكره أنه يكره فيها الجفاف مع بقاء الندوة ونيس كذلك قال القسطنطيني والأحسن التعبير بالخمالة أي: ذهب الندوة فونه لتعديله إلا أن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر، أي: جفاف رطوبته النجاسة، قوله: (وذهب أثرها) عطى على قوله جفافه، قوله: (نجساً للأرض) يبيح ما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالحصى، والحصى بالبناء المعجمة وهو حجارة السطح وغير ذلك من داء قائماً عليها مصير بالخمالة وذهب الأثر هو المختار إذ قلت وهذا يقتضي أن حجر الأبواب المتصلة بذلك كذا سحت بعض الأفاضل، قوله: (وتظهر نجاسة استباحته حينئذ) فيجوز الانتفاع بها، وهذا قول محمد وهو المختار لقوى لأن زوال النجاسة يستلزم روال الوصف، وقال أبو يوسف لا يظهر.

قوله: (كالمصير) هذا استدلالاً بثبوت النظير المفقود عليه، قوله: (كالمصير) يامرقي وبعد ثبوتها إذا سكوت وهو نجس نجاسة معلقة على ما ذكره العلامة الإسماعيلي في كتاب الحفظ من حاشيته على سلا مسكين، قوله: (وتظهر النجاسة) ولو خالفه مدي لا كل فعل يبيح، ثم يبيح، فلا يمكن التحرر منه، فسقط حكمه، وأما في النجس نعم سبي الأديب وغيره وهو المذكور في البعض، وشرح النهاية للقيسني، وفيه السرق في سبي الأديب كذا نقله الحميري، وهو المستند لأن ترجمة سبي وردت في سبي الأديب على خلاف اقتباس للضرورة، ولا ضرورة في سبي غيره، فلا يصح الخلاف مع أنه يدل على في سبي غير الأديب سبي لغير الكلب، قوله: (ولو سبي امرأة) وقال عملي: منها لا يظهر بفرقة لزمه، قوله: (سركه من الثوب) لزم حكمه بالبدن حتى تنعت ولا يصر ذلك إلا بعد غلبه البدن من الدهر، قوله: (ولو جديداً مطناً) رده على الاتفاق في اشتراطه أن يكون غيباً وعن بعضهم في اشتراطه أن لا يكون مطناً، ومثل الثوب المكان في طاهر الرواية وعن الإمام أن البدن لا يظهر من بغيره لرحوته، قوله: (إن لم يتجسس بمطبخ خارج المخرج كيون) فإذا لم يبيح حاشيته لا يظهر

أصابه الماء بعد العرك فهو ونظائره كالأرض إذا جفت وحلح المينة المشمس، والنشر إذا غارت وقد اختلف المصنف الأول اعتبار الطهارة في لكل كما نفيد الفروق وملازمة الطاهر طاهراً مثله لا توجب التنجيس.

بالفرك لعدم الضرورة وقد يقول بملصق الخ لأنه لو بال ولم ينتشر البول على رأس الذكر لم يتجاوز الغيب، أو انشر لكن خرج المعنى دفلاً من غير أن ينتشر على رأس الذكر، فإنه يظهر بالفرك لأنه لم يرجد سوى مردوه على البول في محراء، ولا أثر لذلك في الباطن كما في الثمين، والبحر وحكي الشرح والسيد ذلك بقيل، غفلاً^{١٦} وقيل: لو بال، ولم ينتشر بوله على رأس الذكر الخ. قوله: (القول^{١٧} الخ) فإن الكمال: أنه أصح بمعناه ومراده بهذا اللفظ ولا للحدعي ثابت بمعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ، ولمسلم من وجه آخر عنها فقد رأيتني وأبي لا أكفه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً ينفري، ورأى البزول والدوقطني عنها لابساً قالت كنت أفرك لمسي من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطياً ويقولان: فإن مالته وأمسحت في إحدى الروابيعين، وقال الشافعي وأحمد في رواية: هو طاهر لا يجهه غسله، ولا يشكل على قولنا بتجاسته أنه أصل خيفة الإنسان لأن تكريمه يحصل بعد تطوره الأضواء المعروفة من الحائية والعلفية، والمضنية ولأن تخليفه في الأصل من شيء نجس، ثم تشرفه بأنواع الكرامات أبلغ في السعة وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ألم نخلفكم من ماء مهين﴾ [المرسلات: ٦٧] عن لنا لو قلنا إن النجس ما لم يتخلف منه الإنسان لم يضرنا وتطهر من فيج التلطف بأن أصل خيفة الأبياء عليهم الصلاة والسلام نجس كما في الحديث.

قوله: (ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بخير مانع كما في الدور. قال: وقد أنهت المطهرات إلى ثوب^(١٨) وثلاثين نظماً نقلت:

وغسل ومسح والحضف مطهر
وسحت وقذب السجين وانحصر بالذكر
ودبغ وتخليل دكاة تخليل
ورك وذك والذخون السنوز
نصرفه في البعض ندف ونرحها
ونز وغلي غسل يعصر تنوز

قوله: (وملازمة الطاهر) كالسقاء وقوله: طاهراً مثله كالأرض إذا جفت ونظائره رقله: طاهر في معنى نسخ بالرفع فهو فاصل والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعول وفي نسخ بالنصب مفعول والإضافة من إضافة المصدر إلى عامله.

(١٦) قوله وثلاثين لعل سواء ومشرين كما في النظم ولجوز له مصححه.

لصل يظهر جلد الميتة

ولو لبلا لأن كسائر السباع في الأصح لأنه ﷺ كان يتمشط بشط من عاج، وهو عظم النبل ويظهر جلد الكلب لأنه ليس نجس الميت في الصحيح (بالعبادة الحقيقية كالقرد) وهو ورق السلم أو تمر السنط، وانعص وشور الرمان، والشب (ورق الدبابة) (الحكمية كالتريب والنميس) والإكفاء من الهواء فنحور الصلاة فيه وعليه والوصوء من

لصل يظهر جلد الميتة

قوله: (ولو لبلا) هذا قولهما، وقال محمد: هو نجس العين كالخنزير لكونه حرام إلا أن غير منفع به. قوله: (لأنه ﷺ الخ) أي بهذا يدل على طهارة طمعه، ولو كان كالخنزير لما امتشط ﷺ بعظمه قال في التنع: وهذا الحديث يطل قول محمد بنجاسة عين القليل. قوله: (من عاج) قال في المحكم: هو أنياب الفيل، ولا يسمى غير الناب عاجاً، وقال الجوهري: هو عظم القبل الواحدة عاجة واحدة، وهو ما جرى عليه المؤلف، يطلق للعاج على الفيل وهو طهر السحافة البحرية. قال الأصمعي: نقله صاحب المصباح، وحمل عليه الشافعية ما ورد أنه كان لقاطمة رضي الله عنها سوار من عاج. قوله: (لأنه ليس نجس العين في الصحيح)، وعليه المفتوى كما في ليعر عن الوهبية لأن طاهر كل حيوان طاهر لا ينجس إلا بالسوء، وبنجاسة ما طهر في مملته، فلا يظهر حكمها كنجاسة ما طهر المصلى نهر عن المحيط، ونسبه بعضهم إلى الإمام، والقول بالنجاسة إليهما، وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كفه جرو صغير جازت على الأول لا الثاني، وشروط الهندوقي كونه مسعود الفم. قوله: (بالعبادة) بالكسرة هي الدبابة والدينج بالكسرة ما يدينج به، والدبابة أيضاً الصنعة. قوله: (كالقرد) بالطاء المشددة، وصحف من نطق بها ضاداً الواحدة مرغة حب معروكة يخرج في خلاف كالعدس من شجر العضة. قوله: (وهو ورق السلم) فيه تسامح فإن الورق يسمى الخيط حنطهم وهو يعلق به ولا يدينج به. قوله: (والشيب) بالباء الواحدة وهو من الجواهر التي أنبأها الله تعالى في الأرض يشبه الزاج. قال الأزهري والثعلبي: الميتة نبت طيب الرائحة من الطعام يدينج به قال الجوهري ومن الدباغ الحقيقى الملح وشبهه من كل ما يزيل الشئ، والروطوبه كما في الفهستاني، زاد في السراج، ويمنع عود الفساد إلى السجل عند حصول الماء فيه. قال في التبيين: أر جف، ولم يستحل أي لم يزل منه كماً نسره الشلبى لم يظهر، ولا لرق في الدباغ بين مسلم، وكافر ومسي، وسجنون والحرة إذا حصل المقصود من الدباغ فإن دبره كافر، وغلب على ظنه أنه نجس بشي نجس فإنه يفسل، والتشوبه عفوكم في الخلاصة، وفي غلبة المصلي، وشرحها السجادة إذا خرج من دبر المرب، وعلم أنه مدموغ بوزن الميتة لا تجوز به الصلاة ما لم

أجزاء الأدمى (وتطهر الذكاة الشرعية) خرج بها ذببح نحووسي شئاً، والمعبر صيداً، وتارة التسمية عمداً (جلد غير المتأكل) سوى الخنزير لحمل الذكاة غسل الذبابة في إزالة الرطوبات الجسدية، بل أولى (دون لحمه) فلا يظهر (على أصح ما يغنى به) من المتصحيحين المختلفين في طهارة لحم غير المتأكل، ونسجته بالذكاة الشرعية للاحتياج إلى الجلد (وكل شيء مما ليس بأجزاء الخيول غير الخنزير لا يسوي فيه الدم لا ينجس بالسوت) لأن التسمية بأحباس الدم، وهو معناه فيما هو كاللحم والريش المجزؤن) لأن المنسول جدره بحس (واثترن وتعاذر والمظلم ما لم يكن به) أي، لعظم (دمه) أي ذلك لأنه نجس من حيث هو (واثترن وتعاذر والمظلم ما لم يكن به) أي، لعظم (دمه) أي ذلك لأنه نجس من حيث هو

قوله: (وتطهر الذكاة) هي في اللغة الذبوح، وهي الشرح لسبيل الدم النجس مطلقاً كما في ص. المصوط، وذكاة الضرورة قسم من الذكاة كما في القمصاني. قوله: (الشرعية) نقل في البحر من كتب الطهارة عن الدرلة والمحتسب والفتية أنه ذبح نحووسي، وتارة التسمية عمداً بوسط الطهارة على الأصح وإن لم يؤكل، وأقده في التفسير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الأطهر، وإن مسح المتأكل.

قوله: (بل أولى) لأنها تسع اتصال الرطوبات النجسة والذبابة تربتها بعد الاتصال لفساد البنية بالموت فأن قبله فكر شيء يسلمه، وسئل أنه تعالى بين المصير، والمطلد حاجزاً كما جعل بين الدم والنفس حاجزاً حتى سرح مظهره، أعاده في الشرح قوله: (دون لحمه) لأن سرمة لحمه لا تكماله أنه نجس، ولحمه نجس حال الحياة، فكذلك بعد الذكاة. قوله: (للاحتياج إلى الجلد) علة تطهارة الجلد بالذكاة دون غيره والأولى التعامل بوجوده لما عر بين الجلد ولحمه كما قدمناه عنه لأنه قد يقع العادة للحجم لتنجس لحمه متصاح. قوله: (لا يسوي فيه الدم) (الخ) فقد غمضت أن الطهارة لعدم وجود الدم هي جزء الأشيئة وهو الذي في غاية البيان، والتفريق في الهداية أن عدم نجاسة هذه الأشياء بسبب أنها نجست من قبل لأن النجاسة من الحيوانات في عرف بشرية بسبب ما زالت حياته لا يصنع من العاد أو يصنع غير مشروع، ولا حياة في هذه الأشياء فلا تكون نجاسة. قوله: (كاللحم الخ) واستغفار والسخط وبينة ضعيفة الغشوة بين وبينه وبينة وهي ما يكون في معنة الجدي، ونسجه أو يسج من أجزاء الكلب قيل أن يؤكل. قال في القمع لا خلاف بين أصحابنا في ذلك، وإنما الخلاف من حيث تنجسهما، فقالا: نعم لسماوئلهما النجس، فحس، فإن كانت الأضحية جامدة تطهر بالحل، ولا تعذر تطهيرها كالنفس. وقال أبو حنيفة نيت ستجنين لأن الموت لا ينجسهما، وشغل كلامه أنس لأنها أعظم حرام، وهو ظاهر المتذهب، وبرؤية نجاستها شادة كما في الحموي على الأشياء، وعدم جواب الإصناع به حيث قالوا: لو علم في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لا لحاسنه. قوله: (ما لم يكن به أي العظم) لو أعاد الضمير إلى كل المذكور قبله لكأن أولى. قوله: (لأنه نجس) أي الورث، وقوله من الميتة أي من أجزائها فلو وجد على نحو العظم يحسد، ويظهر برأيه عنه.

ول عن المصنف وإن عنه الحسن . . . المصنف في ذاته ظهر لما أخرج الدارقطني إنما حرم
 رسول الله ﷺ من المائدة أحدهما فأما الحلة ، والشعر والصوف فلا بأس به (وللعصيب نحس
 في الصحيح) من الزريرة لأن فيه حياة دليل التأثم بفضعه ، وقيل : ظاهر لأنه غصه غير
 سلب (ونافعة السمك طاهرة) مطلقاً ولو كانت تصد بإصابة الماء كما تقدم في الدمامة
 للحكمة (كالمسك) لا يخاف على جهازته (وأكله) أي المسك (حلال) ونحو على حل ذلك
 لأنه لا يلزم من طهارته شيء حتى أكله كثرة طاهر لا يحل أكله (والتزباد) معروف (طاهر
 تصح صلاة منطبه به) (استحالة للطبقة كالمسك فإنه يحسن دم الحرام) وقد اقبل سلب
 منها به . ونسب إلا ما لا استحالة للطبقة والاستحالة مظهرة والله تعالى الخوف بمنه وكرمه .

قوله : (بدليل التأثم بقطعه) فإنه من مجموع الأظهر بأن التأثم الحاصل به للماء بغيره والاستحالة
 بالنحو : لأنه هذا الثاني أن يقول بتحريم النجس أيضاً لأنه يتأثم بفساده ولا فائده . قوله :
 (ونافعة السمك) بالنحو . والله المفترحة كما في أكثر كتب اللغة لحلة التي يجمع على
 السمك . قوله : (ولو كانت تصد بإصابة الماء) الأولى ولا تصد بإصابة الماء . وقوله مطلقاً
 بغير تأثم به كذا من ذكية أو ميتة أو غصت من حية .

قوله : (كما تقدم في الدمامة للحكمة) أنه يقدم على أن هذا خلاف المنصوص فإنه تقدم
 من التبراع أنه يفتقره عدم مود الماء إلى الجنة عند حصول الماء فيه . والذي في الشرح ،
 وقد عرفت حكم الدمامة الحكيمة ، وعدم القود [أي النجاسة بإصابة الماء مني الصحيح] وهو
 الأولى والموعود في هذا الإلهام لا محذور ، ونحو السب في الشرح . قوله : (وأكله حلال) ولو من
 حبر غير مذكي . وأكله مؤثمة ذكره صاحب القاموس وأرجع إليها إن رمت . قوله : (والتزباد)
 كحباب كما في القاموس . قوله : (معروفاً) هو ربيع بجميع تعدد ذاب ستر . حلل المحرج
 تنسك الدماء ونحو الأضحية بربوب الوسخ مطلقاً ، أو بخزفة فاروس .

كتاب الصلاة

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت انقراضها وعدد أركانها وبيانها وركعاتها وحكمة انقراضها وسببها وشروطها وحكمها وركتها وصفتها فهي في اللغة عبادة من

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة، ولم يدخل عنها شريعة مرسل ومما اختصر به ﷺ مجموع الصلوات الخمس، ولم نجعل لأحد من الأنبياء غيره، وحصل بالأمانة والإقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير وبالتأمين، وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين، ويقول: اللهم ربنا ولك الحمد، وبسببهم الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الأشموني كذا في شرح السيد، وأخرج الطحاوي عن عبد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن آدم لما نيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح، وفدى إسحاق عند الظهر ركعتين فصارت الظهر، وبعت عزيز فقبل له: كم لبثت قال: لبثت يوماً فرأى الشمس، فقال: أو بعض يوم فقبل له: إنك لبثت ساعة عام ميتاً، ثم بعث فوصل أربع ركعات فصارت العصر، وغفر لداود عند المغرب، فقام فوصل أربع ركعات فجهد في الثالثة أي تعب فيها عن الإتيان بالرابعة لشدة ما حصل له من البكاء على ما حثرتة معاً هو خلاف الأولى فصارت المغرب ثلاثاً، وأول من صلى العشاء الأخيرة نبينا ﷺ. قال في شرح المشكاة ومعه ابن زينا ﷺ أول من صلى العشاء مع آتة، فلا يتأني أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دون أسهم، ويؤيده قول جرير عليه السلام في حديث الإمامة حقا وقت الأنبياء من فلك الله. قوله: (فهي في اللغة عبادة من الدعاء) أي حقيقة، وتستعمل في غيره مجازاً، وهو قول الجمهور وبه جزم الجمهوري. وغيره لأنه شائع في كلامهم قبل ورود الشرح، والقرآن ورد بلفظ العرب قال تعالى: ﴿ووصل عليهم﴾ [التوبة: ٦] أي ادع لهم، وفي الحديث في إجابة الدعوى، وإن كان حائماً فليصل أي فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على النبي، والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر الصلاة وإنما

الدعاء، وفي الشريعة عبارة عن الأركان والأفعال المنصرفة وفرضت ليلة الحجاج وعدد أوقافها خمس للحدث والإجماع والوتر واجب ليس منها، وفرضت في الأصل ركعتين ركعتين إلا المغرب فأقرت في السفر وزيدت في الحضر إلا في السفر وحكمة إقرارها شكر المنعم وسببها الأصلي حفظ الله تعالى الأرواح والأوقات أسباب ظاهراً وبسراً

عدلوا من المصدر إلى اسمه لإيهامه خلاف المقصود، وهو النصية بمعنى التذليل بالنار وإيهامه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا^(١) وصلى بالتخفيف بمعنى أوقى، وأصل صلاة صلوة كثيرة نقلت فتحة الوار إلى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها الآن فقلت الواو ألفاً بدلاً من الجمع على صلوات، ولا نوسم بالواو إلا في القرآن كما في الحموي على الأسماء وغيره. قوله: (وفي الشريعة صلوة من الأركان الحج) أي حقيقة وفي الدعاء مجزأً يعني في اللغة حقيقة في الدعاء مجزأً في العبادة المخصوصة وفي الشرح بالمعكس سميت بها هذه الأفعال المخصوصة لاستبدالها على الدعاء ففي المعنى الشرعي المعنى اللغوي وزيادة فتكون من الأسماء الصغيرة اه. قال في إنبأه والظاهر أنها من الأسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء من الأسماء، والفرق بين الفعل واستفيعر أنه لا يتنقل لا يكون فيه الدعي الأصلي منظراً إليه لأن الفعل في اللغة كالشيء في الشرع وفي التخيير يكون منقولاً له لكن زيد عليه شيء آخر. قوله: (وفرضت ليلة الحجاج) وهي ليلة الإسراء حل ما عليه جمهور المحققين والمفسرين، والمفتاوى والمكلمين، وهو الحق كما قاله القاضي عياض، وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة سنة كما جرى عليه النووي ونقل لمن حزم فيه الإجماع، وقيل غير ذلك وقيل في ربيع الأول ليلة سبع وعشرين، وجرى عليه جمع وقيل ليلة سبع، وعشرين من رجب، وعليه العمل في جميع الأصناف، وحزم به النووي في فروع، تبعاً للموافقي، وقيل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة الثانية على فضلها حيث لم تفرض إلا في الحضرة المتقدمة فوق السجود السبع بعد طهارة ياطته، وظاهره بعاء زمزم وفرضت أولاً خمسين وردت إلى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه أفضل الصلاة والسلام. قوله: (للحجيج) وهو تسليم^(٢) الأعرابي وإمامة حبري. قوله: (والوتر واجب) أي لا فرض، وبين الفرض، والواجب فرق كما بين الساء والأرضي، والمشهور أنه فرض عملي بقوت الجواز، بعونه ومن أطلق الوجوب أراد به هنا المعنى، ومن تأمل تفريعهم حزم به ولا يرد الوتر على قوله وعدد الخ لأنه في بيان الأوقات لا في تعيين المفروض وأيضاً هو فرض عملي وصلوات الأوقات إعتقادية. قوله: (شكر المنعم) أي وتخيير التائب كما قال^(٣): أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يقتل فيه كل

(١) قوله بالتخفيف الصوابية بالتشديد فإن التشديد بمعنى أوقى لا بالتخفيف كونه

وشروطها مستعملها، وحكمها سقرط الواجب، ونيل الثواب، وأركانها مستعملها، وصفتها إما فرض، أو واجب أو سنة مستعملها مفصلة إن شاء الله تعالى (بشرط لغرضيتها) أي لتكليف الشخص بها (ثلاثة أشياء الإسلام) لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة (والبلوغ) إذا لا يجذب على صغر (والعقل) لإعدام التكليف دونه (أو) لكن تؤمر بها الأولاد) إذا وصلوا في السن (السج سين) وتضرب عليها العشر بيد لا بخشبة) أي عصا كجريدة وفقاً به وزجرأ

يوم خميساً هل يعني من دره تني؟ نقول: لا قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يسموها الله حين احتياطاً، قوله: (ومسبها الأصلي خطاب الله تعالى الأولي) أي سبب وجوب أفعالها، وأعلم أنه عليهم وجوباً ووجوب أداء ووجود أداء، ولكل منها سبب حقيقي، وسبب مجتري فالوجوب سببه الحقيقي يجلب الله تعالى في الأول، لأن الموجب للأحكام هو الله تعالى وحده لكن لما كان إيجابه تعالى عبياً عن لا يطلع عليه جعل لنا سبباًه ونعالي أسباباً مجازية ظاهرة يسيراً علينا، وهي الأوقات مدليل تجدد الوجوب تجددها، والسبب من كل وقت حزم يتصل به الأداء، فإن لم يتصل الأداء بجزء منه أصلاً، فالجزء الأخير متعين للنسبية، ولو ناقضاً، ووجوب الأداء سببه الحقيقي خطاب الله تعالى أي طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك كلفظ أقيموا الصلاة، والفرق بين الوجوب، ووجوب الأداء أن الوجوب هو شغل الغنة، ووجوب الأداء طلب لغرضها، كما في غاية البيان، وسبب وجوب الأداء الحقيقي خلق الله تعالى له وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل. قوله: (والأوقات لمجايب ظاهرة نسبياً) أعلم أن الأوقات لها جهات مختلفة بالجسيات فمن حيث أن الصلاة لا يجوز قبلها وإنما تجب بها أسباب، ومن حيث أنه الأداء لا يصبح بعدها لإشتراف الوقت له وإنما يكون قضاء شروط، ومن حيث أنها يجوز فيها أداء الفرض وغيره كالفضل ظروف بخلاف شهر رمضان فإنه مغير للصوم حتى لو نوى فعلاً واجباً آخر يقع عن الفرض. قوله: (سقوط الواجب) أي في الدنيا. قوله: (ونيل الثواب) أي في الآخرة أن كان مخلصاً أما الشرطي، فلا ثواب له عن غير ما في مستحبات النول، وبخلافه ما نقله الشري عن الفحيرة من أن الرياء إما يضي تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم أن الرياء لا يد مل في الفرائض أي في حق سقوط الواجب.

تنبيه: استخار الله ﷻ لم يكن قبل بعثته متبعاً بشرع أحد لأنه قبل الرسالة في مقام النبوة، ولم يكن من أمه نبي، بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم، وقيل غير ذلك. قوله: (أي لتكليف الشخص) تفسير مراد. قوله: (لأنه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الأصح للتكليف، وقاله التعذيب على تركها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر. قوله: (ولوكن تؤمر بها الأولاد) ذكرنا وإيضاً والصوم كالصلاة كما في صوم القمستاني، وفي البدر من حشر الاختيار أنه يؤمر بالصوم، والصلاة وينهى عن شرب الخمر بتلك الخير ويعرض عن الشر والظاهر منه أن هذا واجب على الولي. قوله: (وفقاً به) علة لقوله لا بخشبة، وقوله: وزجرأ

بحسب طاقته ولا يريد على ثلاث ضربات بيده **قوله**: **﴿فأمرؤا أولادكم بالصلاة لسبح وازرعوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع﴾** (وأسبغها أو ثابتها ونجسها) أي يتر من أعضائها بأنزل الوقت وجوباً وموسماً، فلا يخرج حتى يصفى عن الأداء ويصرجه الخطب حداً ويأثم بالآخر سنة (والأوقات) المأثورة والمنروضة (خمس) أولها (وقت) صلاة (الصبح)

بحسب حاله على لقائه، وتضرب عليها العشر بد **قوله** (وازرعوهم عليها لعشر) عزهم، بأن لدليل أهم من إحداهما وأحياناً منه حصص لضرب غير الحقة ففريته، وهو أن تضرب بها إصداً ورد في صلاة صليت من مختلفه، ولا يوجب من الصغير، وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه، وهذا الضرب واجب كما في تصوير الأبدان **قوله** (وفرقتهم في المضاجع) **قوله** في الحظر، والإداعة من الدار، وقد بلغ النصي أو النصة عشر سنين حب لغرس بينهم، وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه في المصحيح لقوله عليه السلام: **«وفرقتهم في المضاجع وهم أبناء عشرة وأهل الحرم لا مرقب»** حيث لا يشهد بها ستر واحد مع التجرد أما اليوم بالمجودة مع ستر كل محرم بستر يخصه ولو كان للعشاء واحداً، فلا مانع ويحرم **قوله**: (وأسبغها أو ثابتها) عامة كمشايخ على أن المسب هو الجزء الذي يتصل به الأداء مطلقاً فإن اتصل بأول الوقت، كان هو السبب، ولا يدخل إلى دمه يتصل وإن لم يتصل الأداء بجزء منه أصلاً فالجزء الأخير متعين نسبته، ولو ناقصاً حتى نجس على مجنون ومعمى عليه ألقاً وحائض، ونساء ظهرن وصبي بلغ ومروء أسلم من آخر الوقت ولو صلوا في أوله وبعد خروجه تنبذت أسبغته إلى جعله الوقت لثبته، فوجب بعبادة كماله ولأنه الأصل حتى يلزمه انقضاء في كامل هو المصحيح كما في الدار **قوله**: (فلا يخرج حتى يصفى) أي لا يأنه بالتأخير عن الجزء الأول، والثاني، والثالث مثلاً إثم تأخير الأداء في الوقت، فإنه السبب، وتأثر الصلاة عبر جبال بها فأسس بحسن حتى يصلي، وقال المحبري: يضرب حتى يسيل منه الدم، ولا يثبته فيها أصلاً، ويحكم بإسلام فاعبها بالجماعة في الوقت إذا قلنا فيها وتمعها وكذا بالأن في وقتها، وسجدة التلاوة وركعة السابعة لا من على سفر إذا لم يعلم، أو في غير الوقت، أو بعد صلاة أو من غيرها من الشيايات **قوله**: (وقت صلاة الصبح) المصحيح يباس بخلقه لله تعالى في الوقت لمختص من ابتدء، وليس من تأخير الشمس، ولا من جسد سرها كما في التفسير الكبير فهتاني **قوله**: (من ابتغاه طلع الفجر) في صحيح الروايات ذكر الخطابي في شرحه للصوم أن العبارة لأول انطوار وه قال، بعقدهم فإذا بدت له شععة أمسك عن المضغرات، وقال بعضهم العبارة لاستطارته في الأفق، وهذا القول أبين وأوسع، والأول أحوط وروي عن محمد أنه قال: السنة غير مختيرة في سن الصوم، وحتى الصلاة وإنما يعتبر الإشتغال في الأمن **قوله** في الشرح، وأقدم وقت المصباح لأن انتهى **﴿فإذا بدأ به﴾** التامثل بالمعذرة كما في السابعة عن النجاة ولأن أول الصوت إفترافاً باليقين لأنه مسح ليلة الإسراء، ولم يقصه عليه الصلاة والسلام للوقوف وحوب الأداء على أهل بالكعبة.

الشمس) عن طين السماء بالافاق ويستند إلى ركن المصبر وقد روي عن الإمام غير رواية (إلى) قبل (أن) يصير قل كل شيء مثله) سوى وفي الروايات لعاصم الآثار وهو الصحيح وعليه جن العشايخ ؛ لكونه رواية ثالثة ثلث إليها غيره (أو مثله) مرة واحدة (سوى ظل الإمام) مرة . . . انتهى على الروايتين والعمدة . اللهم بوزد الشيء ما نسخ الشمس بالعتي والصل من سعة الشمس بالقدرة (والخيار الثاني الطحاوي وهو قول الصاحبين) أبي يوسف ومحمد لإمامة حبريل المصبر فيه ولكن علمت قد أكثر العشايخ على اشتراط بلوغ محفل مثليه ، والأمد به أمرط لرواية ائمة يبين إذ تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح رخص إذا خرج وقتها فكيف والوقت ماضى تماماً ، وفي رواية أسد بد خرج وقت الظهر بصيرة الظل

إذ إذا لم يبره دخول وقت المصبر يريد عدة قامة بعد ، وهي سعة أقدام على الساعود من الشهور ، وإذا بلغ الظل مجموعهما فقد دخل رفته ، ولا بد أن يكون الزايف الذي يريد معرفة الظل ، وفقاً لمن أرغم مسوية مكتشف الرأس غير مشغل أو شيراملي مختصراً وروي عن محمد بن حماد أنه قال أن يستغل المرحل القامة مما كانت الشمس على حاجبه الأسر فالشمس لم تزل ركة حاروت على حاجبه الأيسر فقد رجت قوله : أي رواية إلى قبل أن يصير ظل أي إلى السعة المطلوبة التي قبل أهمية الصلاة المذكورة ، وهذه رواية معدة عن الإمام . قوله : (لعمري الآثار) بيانه أن قوله يخطئ في الحديث المتقدم عليه . أرادوا بالظهر ، بأن شدة الحر من بيع جهنم يقتضي تأخير الظهر إلى السيل لأن الشد حار في ديارهم . وقد احتل وحديث إمامة حبريل في اليوم الأول ينضمي بنهاة وقت المصبر بمروج الحق لأنه صلى به ﷺ المصبر في أول السيل امتاني تحصل للعاصم بهما ، فلا يخرج وقت الظهر الثالث وتقدم في المطلوبات . قوله : (وهو الصحيح) سمعه جمهور أهل المذهب . وقول الصاحبين وبقيتهما تأخذ يدل على أنه المذهب وفي الزيادة قولهما هو الأظهر إذ فقد يختلف الترجيح . قوله : (والرواية الثانية) في رواية الحسن عنه . قوله : (سوى ظل الاستواء) هو الذي مر عنه سابقاً غير الروايات . قوله : (والقبي) سمى قبا لأنه ما من جهة المغرب إلى جهة المشرق أي رجع ، ومنه قوله تعالى : ﴿حشى نعى إلى أمر الله﴾ [الحجرات . ١٩] أي ترجع ، وقد يسمى ما بعد الزوال طلاء أيضاً ، ولا يسمى ما قبل الزوال بقاء أصلاً كذا في السراج . قوله : (وهو قول الصاحبين) أي وزعموا وألغى الثلاثة . قوله : (المصبر فيه) الأول حديثه . أنه لأن الإمامة إنما هي أول الخلق ثلثي . قوله : (البرمة اللعة) علة للأمرطية وقوله . إذ تخلف الخ عله تعليل . قوله : (إذ تقدم الصلاة عن وقتها) وهي ه المصبر . قوله : (تخفيف والوقت باقي) أي وقت المصبر بعد الخلل الثاني . قوله : (وفي رواية أسد) أي ابن عمرو وروى الحسن أيضاً عن الإمام . قوله : (فبينهما وقت مهمل) اختاره الكرخي ، وقال شيخ الإسلام . به الاحتياط كما في السراج

قاله فلا بد له من وقت العصر حتى يصير غاي كل شيء مثاليه بينهما وقت مهمل الإحياء أن يصلي الظهر قبل أن يصير الليل مثله والعصر بعد مثله ليكون مؤدياً بالإفراق كذا في الميسر (و) أول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثليين) لما قدمته من الخلاف (إلى غروب الشمس) على المشهور لقوله **يحيى** من أنكر رفته من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، وقال الحسن بن زياد: إذا أضرمت الشمس حرج وقت العصر، وحمل على وقت الاختيار (و) أول ردة (المغرب منه) أي غروب الشمس (إلى) قبل غروب الشفق الأحمر على البعض به) وهو رواية عن الإمام وفيها الغنى وبها قال

قوله: (و) أول وقت العصر (الخ) سمي مضراً لأنه أحد طرفي النهار، والمغرب نسي كل طرف من النهار عصر، والغداة، والعشي، عصران. قوله: (إلى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية عن الأمن الشمسي أي الظهري لا يختص به لأن في الإطلاع عليه عصران كما في صحيح الأنهر، والتركيب محب التوسيع حتى قال في الإحالة: لا ينظر من على الشارة بالأسكندرية، وقد رأى الشمس وينظر من بالأسكندرية وقد غابت عنه. وهذا إذا ظهر الغروب وإلا فإثر وقت إقبال الشمس من المشرق كما في النجدة ولو غربت الشمس، ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر: نعم كما في الخبر لما روي أنه **يحيى** نام في حجر علي رضي الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له أنه فاته العصر، فقال: اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة وسوكت فاردتها عليه فزدت حتى صلى العصر أخرجه انصواني بسند حسن، وصححه الطحاوي، والقاضي عيسى، وبخلاف من جعله موصوعاً كائن فيجوزي كما في النهي. قوله: (وحمل) أي قوله حرج وقت العصر. قوله: (على وقت الاختيار) أي الوقت الذي بخير المكلف في الأداء فيه من غير كراهة. قوله: (إلى غروب الشفق الأحمر) وقبله هو البياض الذي بعد الحمرة، وهو قول المديني والصادفي وأبو حمزة وأبو حريز، ورواه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وما قال غير من عبد البر بن وهب، وداود الطحاوي وغيرهم، واستند من أهل اللغة المبردة، وتعليل، وصحح كل من المولين وأخفى به، ورجح في البحر قول الإمام قال ولا يعادل عنه شيء قولهما، ولو سوجب من ضعف، أو ضرورة تعاضل لأنه صاحب المذهب فيجب إسناده، وإسناده ضعيف، حيث كان قوله واضحاً ومذهباً ولا يلتفت إلى جعل بعض المشايخ الغنى على فوتهما، وهو الكمال قول الإمام أيضاً بما حاصله أن الشفق يطلق على البياض، والحمرة وأقرب الأمر أنه إذا تدرج في الحمرة، أو البياض، لا ينقضي الوقت بانكسار، ولا صحة لصلاته قبل وقتها والاحتياط في التأخير، وقال العلامة الترمذي، وما روي عن التحليل أنه **ح**. وأما البياض فعنه كرمها الله ليلة عما ذهب إلا بعد نصف الليل محمول على بياض الحو، وذلك ينفذ آخر الليل. وأما بياض الشفق، وهو رفيق الحمرة، فلا يتأخر عنها إلا قليلاً فمن ما يتأخر طلوع الحمرة عن البياض عن العصر. قوله: **يحيى** مروي عن أكثر حاشية الطحاوي ١٢

لقول ابن عمر: السجدة الحميدة وهو مروي عن أنس بن مالك الصحابي، وعليه أنشأ أهل الحساب، ومن وجع الإجماع أنه في ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من ذروب الشمس على الأضلاع، فسواء تقدم (إلى) قبل ضلع (الصبح) الصادق لإجماع السلف وحديث إمام جبريل لا ينفي ما رواه وقتة بإسناده، وقال رحمه الله: فإن كان ذلكم صلاة ألا وهي أوتر فصلوها ما بين انتهاء الأخيرة إلى فتوح الفجر، (ولا يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء) لهذا الحديث (والترتيب اللازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر عند الإمام (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (ثم يجيء عليه) بأن كان في بلد كنفار، وبأقصى العترة، ينظم فيه البحر قبل مغرب الشمس في أقصر لبالي الشدة لتمام وجود السجدة، وهو الوقت وأبسن

للصحابة، قد علمت أن مذهب الإمام مروي عن أكبر الصحابة أجمعين بناءً ورجلاً، قوله: وعليه امتثال أهل المكان، قد عرفت ما اختاره الشيرازي وتعلل بهما من كسر أمته، قوله: (وتقل رجوع الإمام) هذه الصيغة للضعف فلا جرم هذا، قوله: (وحديث إمامة جبريل (عليه السلام) فإنه إذا به الشاة فأنشأ في العشاء ثلث النبل الأول وهذا جواب عما أوردته على قول الضعيف، والعشاء والوتر من بابي الصبح، ونزل، وقال رحمه الله: إن له الحج ذلك الوقت الوتر، قوله: (لهذا الحديث) هذا قوله رحمه الله، فصلوها ما بين العشاء الأخيرة إلى فتوح الفجر صريح في تعيين وقت صلاته، قوله: (وواجب الوتر) المراد به الفرض العملي فإنه فرض عملي عند الإمام كما في الحر، وقال ابن وهب عن العشاء أنه على أنه سنة مؤداة عندهما فسواء كرتني لعشاء والشرع يظهر فيما لو صلى الوتر سباً لتعاضد أو صلاهها فظهر تبادلهما دون الوتر آخره عند الإمام لتعاضد فريب بعث هذه العبرة لا عندهما لأنه تبع لها فلا يصح نيلها وفيما لو صلى الفجر قبل الوتر جماً أو كان صاحب ترتيب أهله بعد صلاة الوتر بعده لا عندهما لأنه لا يوجب بين العرائض وليس قاله السيد، قوله: (كبقولهم) قال في القدوس: بلغني كبريتي بعين بعين مستكون، وتعلمته نزلت شعار مدينة الضحافة صادرة في الشمال شديدة البرد، اهـ، قوله: (في) أقصر لبالي السنة) وهو أرجح لبالي في أول الضيف عند حلول الشمس وأمن السطحات فإن الشمس تعكث عندهم على رجة الأرض ثلاثاً وخمسين ساعة، وتغرب ساعة وأخيراً على حسب عرض البلد، قوله: (وليس مثل اليوم (اليوم) روي مسلم عن أنس بن مالك قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأرض أربعين يوماً يوم كذا، ويوم كذا ويوم كذا جمعاً وصلى إمامه كأنهم قلنا حدث اليوم الذي كسبه بكفها به صلاة يوم؟ قال لا قدزوا له لغره اهـ، قال الأسدي: ويقال عليه الإيمان الخليل، وظهر الكمال وجوب المضاعفة استلزاماً بحديث التتالي، ونحوه ابن النخبة صححه في المعاد، وذكر في الصحيح أنه المذهب، ولا يري أقراء نفعاً وفان لأداء، وفرق في الشهر بأن الوقت موجود حقيقة في يوم لدجال، والمفقود

مثل اليوم الذي نكس من أيام الدجال فلا أثر به بتغير الأوقات وكذا الأجل في البيع والإجارة والصوم والحج والعمرة كما سطره في أصل هذا المختصر راحة السمع (أولا يجمع بين فرضين في وقت؛ إذ لا نصح النبي فعدت عز وقتها ولا يحل تأخير الوضوء إلى دخول وقت آخر (يعقوب) كسر ومطر وحسن المروي في الجمع على تأخير الأولى إلى قبل آخر وقتها وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاهما فيه (إلا في عرفة للحاج) لا لتبرهم (بشرط) أن يصلي الحاج مع الإمام الأعظم أي السلطان أو نائبه كلا من الظهر والعصر ولو سق بينهما

العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فإن الوقت لا يحد له أصلاً وره بأن لو رعت من جوده قطعاً والمفقود من العلم فقط فإن لا فرق، ونعناه في تحفة الأعيان قوله: "اللائم فيه بتقدير الأوقات" أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس، فلا يقاس غيره عليه لأن لو وكذا على الاعتناء لم يصل به إلا صلاة يوم واحد كما فانه الخاصي بخلافه. قوله: (لو كذا الأجل في البيع الحج) وسطر هذه اليوم يفقد كل فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يتكون لكل يوم من الركعة، والقصص كما في كتب الشخصية وفراغ المذهب لا تأباه. قوله: (في وقت) احتراز عن الجمع بهما فعلاً، وكل واحدة منهما في وقتها بأن يصلي الأولى في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها فذلك حائر كما في النيز. قوله (يعقوب كسر) أدلت الكفاف الضرر، وجوزة الإمام الشافعي رضي الله عنه تقديماً وتأخيراً والأفضل الأول للثقل، والثاني للسان بشرط أن يقدم الأولى وينوي الجمع قبل الفرع منها، وعدم الفصل بينهما بما يعد فاصلاً عرفاً هذا في جميع التخييم، ولم يشترط في صح القأخر سوى نية الجمع قبل خروج الأولى، وكثيراً ما يتلى المسافر بطله لاسيما الحاج، ولا بأس بالتقليد كما في البحر، والشهر لكن شروط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك الإمام لأن الحكم المطلق باطل بالإجماع كما في ديباجة ذكره فقرأ إن كان مؤتماً ولا يس ذكره، ولا امرأة بعد وضوء ويحتوز عن إصانة قليل الجماعة وحكاية الإجماع على بطلان المطلق منظور بها فإن الأصح من مذهب الإمام مالك رضي الله عنه حوزة والنهي عنه نهي الرخص من المفاد. قوله: (وحسن المروي في الجمع الحج) الدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان من زعم قال: خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفره وغابت الشمس فلما أبطلت قلت الصلاة يوحىك الله فالتفت إلي ومضى حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فسلمي المخرجة، ثم أقام: الله وقه وباري الشفق فسلمي لنا، ثم أصل علينا فقال: إن رسول الله ﷺ كان إذا أصبل به السير صنع هكذا وهذا حديث صحيح فإن عبد الحق: وهكذا نص على أنه صلى كل واحد منهما في وقتها، وقال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا لوغتها (إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر يعرفه وبين المغرب والعشاء جميع رواه الشيخان. قوله: (لا لتبرهم) إحداء الضمير بألف الجمع نظراً إلى أن المراتب الحاج الحسن الشافعي في أفراد كثيرة. قوله: (كلا من الظهر والعصر) فإن أدرك

(و) بشرط (الإحرام) يجمع لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح، وصحة الظهر فلو تبين فسات أعاده، وسيد العصر إذا دخل وقت اعتداه هذه أربعة شروط لصحة الجمع عند الإحرام وعددها يجمع أضعاف، ولو منفرداً فث في الزمان. وهو الظاهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد مرة كما هو البناء فيه بأذان واحد وإقامتين ليتنبه للجمع ولا يفصل بينهما بأقله ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصليهما (بمؤقتة) بأذان واحد وإقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين، ولا يشترط هنا سوى المكان والإحرام (ولم تجز للمغرب في طريق مؤقتة) يسمي الطريق المعتاد للعامة لقوله ﷺ «لذي رأي يصلي المغرب في الطريق: الصلاة أمأنته» فإن فعل ولم بعده حتى طلع أحره أو غاب طلوعه صح (و) لما بين أصل الوقت بين السجدة منه بقوله (يستحب الأسفار) وهو التأخير للإضاءة (بالفجر) بحيث لو ظهر فساده أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله ﷺ «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» وقال عليه السلام: اتقوا بالفجر يبارك لكم ولأن في

إحدى الصلاتين لا يجوز له الجمع. قوله: (فهذه أربعة شروط) أولها عرفة، وثانيها صحة الظهر، وثالثها الإحرام أو نائيه ورابعها الإحرام بالجمع. قوله: (ولا سنة الظهر) لتسني العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للخبر، والمسحط والكافي، وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر قبل الأول بعد الأذان للعصر لا على الثاني، وطاهر المرواية هو الأول نهر غلة السبد. قوله: (ولا يشترط هنا سوى المكان والإحرام) فلا يشترط الجماعة لهذا الجمع وكذا الإحرام ليس بشرط لهذا الجمع أيضاً ولا ينطوع بينهما ولو اشتغل بشيء، أو نطرح أعاد الإقامة، وعند زهر سيد الأذان أيضاً مثلاً مسكين ذكره السبد. قوله: (ولم تجز للمغرب في طريق مؤقتة) التقييد بالطريق الثاني لأنه لو سلاها في وقتها في عمدت لم تجز مثلاً مسكين. قوله: (يعني الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بالمعتاد، بل ذكر الطريق الثاني كما علمت. قوله: (الصلاة أمأنته) المصيب أي صلها أمأنته وبالأربع مبتدأ، وحبر أي موضعها أمأنته. قوله: (فإن فعل ولم بعده) أي سم بعد ما صلى، وهو المغرب أي مع العشاء، ولو قدم العشاء على المغرب بعدهما على الترتيب فإن لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء إلى الجواز ذكره السبد. قوله: (أو غاب طلوعه) أي لو أعادها مجموعتين (وهو التأخير للإضاءة) في المصباح الأسفار الإضاءة يقال: أسفر الفجر إذا أضاء رأسه الرجل بالصلاة إذا سلاها في الأسفار اهـ. قوله: (أسفروا بالفجر الفخ) رواه أصحاب السنن، وحسنه الترمذي، وروى الطحاوي بإسناد إلى إبراهيم النخعي، ما أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التخيير بالفجر وإسناده صحيح، ويستحب الجماعة بالأسفار، وهو ظاهر المرواية، وقيل: يدخل بغلس، ويختم بالأسفار بحر عن العناية. قوله: (ولأن في الأسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على الناس،

الأسرار كثيرة الجماعة من القديسين سجدوا. «و» يؤدي إلى التختير أفضل والسبيل تحصيل ما «و» غير أن قال رسول الله ﷺ «من صلى الغجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة نافلة وصبرة نافلة» حديث صحيح. «وقال ﷺ» «من قعد مبر صلاة الصبح وهو ثاب رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له أسلكت ربه الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسبات ويحيى عنه عشر سيئات وورق له عشر درجات وكان يومه ذلك في مرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم يتبع بشئ أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله تعالى» قال الترمذي هذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح ذكره النووي، وقد ثبت «من مكث في مصلاه بعد الغجر إلى طلوع الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب من ولد اسمعيل» وقال عليه السلام «من مكث في مصلاه بعد العصر إلى غروب الشمس

والصبر فيذكران الجماعة» قوله. «في جماعة» ظاهره ولو مع أهل بيته قوله: «ثم قعد يذكر الله تعالى» أماد العلامة الفارسي في شرح المعصر الحسين أن الغيرة ليس بشرط وإنما سدر على الاعتناء بالذكر هذا الوقت. قوله. «ثم صلى ركعتين» ويقال بعدة ركعتين. والإشراق، وهما عبرة الصبح. قوله. «نافلة» أي مثل غيرها أي من بعض أنواعها بالركعتين نحو محظوظ بحرام أو صلات، والجماعة الصبح الليل والتأكد ينبغي أن لا ذلك الأجر حقيقة، وليس من قبل شرعاً. قوله: «وهو ثاب رجليه» أي قبل أن يرفع، فلا يضر افتراش رجليه تحت أظفاره، أو تعير عافته الجوارس إلى حرفة يقول بها إمام كهيئة الجوارس التي يقول بها مالك. قوله: «قبل أن يتكلم» الظاهر من إسناده أن السجدة بتكلمه بكلام الدنيا، فلا يصح الفصل بذكر آخر قوله. «لا شريك له» تأكيداً، وتأسيساً إلى زبدة ما وجبة وحدة الذات، والصفات والمالاتي هي الشريك في الأعمال. قوله: «يحيى عنه عشر سيئات» المشهور إرادة الصفات، وبعض أهل العلم يسلطون جميع الكسائر في هذا ونظائره ولا يخرج على تفاعل المعنى الذي لا يستل معاً فعل. قوله: «ورفع له عشر درجات» أي في الجنة أي على من لم يقلها. قوله: «وحرس» أي حفظ. قوله: «ولم يتبع بشئ» ما يدفع معصياً أو يوفق للثمة مع قوله أن يدرك أي إنع. قوله: «إلا الشرك بالله تعالى» أي فقه لو وقع مع يدركه، وليس موضع مع قوله سابقاً كان يومه ذلك في حرم من كل مكروه اللهم إلا أن يحصل المكروه من غيره الدنيا. قوله: «من ولد اسمعيل» أي من العرب فإن عن العرب أفضل من عن العرب، وظاهر الحديث أن هذا ثواب يحصل بمجرد حبس نفسه في مصلاه، وإن له يذكر وإن ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقصد، وعن العرب يقول به الإمام الشافعي، وأما عندنا فلا يرقون بحصول نحو هذا الحديث على العرضي والتقدير، قوله: «وزاد الثواب» أي في المنتظر عند العصر لأنه كمن اعتق شديداً من الرقاب. قوله:

كان كعب أمثقل ثماناً وقلب من ولد اسمعيل وزله الثوابه لأنصاره فريض وفي الأول لخص
والأصغر ما انفجر مشحب سمراً وحضراً (الفرجاله) إلا في مزدلفة للحاج فإنه يغتسل لهم
فأمره واحد الوضوء بعده بها كما هو في حق النساء دائماً لأنه أقرب للستر ومن غير
الفرح الانتظار إلى فراخ الرجال عن الجماعة (و) يستحب الإزالة بالظهر (في الصيف) في
كل البلاد لقوله ﷺ: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فحج جهنم» والجمعة كالظهر (و)
يستحب (تعجيله) أي الظهر (في الشتاء) وفي الربيع والشريف لأنه عليه السلام كان يفعل
الظهر بالبرد (إلا في يوم غيم) شبة وقوعه قبل وقته (قبوخر) استحباباً (فيه) أي يوم الغيم
إذ لا كراهة في وقته ولا يفسر تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صبيحاً وشتاء لأنه

(لانتظار لرمي) حلة الزيادة قوله: (سقراً وحضراً) شتاء وصيفاً، معروفاً ومؤثراً وإثباتاً. قوله
(يوجب الوقوف بعده) أي للتعرج لواجب الوقوف. قوله (كما هو في حق النساء دائماً) قيل
لأفضل لهم الانتظار في كل الصلوات مطلقاً كما في النهر عن النبي. قوله (ويستحب الإزالة
بالظهر في الصيف) وحده أن يمكن لما شئت إلى الجمعة من العشر في ظل الجفيران كما
في الإصحاح من الحناني، وقال في السراج: بحيث يمتلي قبل طلوع الظل مثلاً له وفي الحرارة
الوقت المذكورة في الظهر أن يدرس في سدا الاختلاف، وإذا أحرى حتى صار طين كل شيء مثله
فقد دخل في حد الاختلاف حموى. قوله (في كل البلاد) أي سواء كانت حارة أم لا، وسواء
إشدة الحر أم لا، وسواء فيه الصفرة والإمام وسواء قصد الناس الجدة من مكان بعيد أم لا،
والحاصل أن الإزالة أفضل مطلقاً ويجز في السراج، بأن التحصيص بهذه الأشياء مذهب
أصحابنا، ورد في البحر بأنه مخالف للمعتبرات والظاهر أن محل الاستحباب أن لم تفته
الجماعة أو أبل الوقت، وإلا تقدم لأنها راسخة أكيدة، أو واجبة فلا تنزل المستحب، إلا أن
الإمام حيث أنه المستحب. قوله: (فإن شدة الحر من فحج جهنم) عن أبي هريرة مرفوعاً أن
أبنا أشدك إلى ربها قالت: يا رسول الله كل بعضي بعضاً فكدن لي أنفسي، فأذن لها بتعسين نفس
في الشتاء، ونفس في الصيف، فما وجدته من برد أو دمهرير فمن نفس جهنم، وما وجدته
من حر أو حرور ومن نفس جهنم منغل عليه واللفظ للمسلم (في رواية للبخاري) فأذن من
تجاذون في الحر فمن سمرها، وأشد ما تجذون من البرد فمن زمهريرها وأصح يرزق البيه
استلها من فاحش القدر علفت، والبراد شدة حر النار. قوله: (والجمعة كالظهر) أصلاً
واستحباباً في الزمانين ذكره الأسجاني. قوله: (وفي الربيع والخريف) كذا في الفهستاني وفيه
صريح في جميع الروايات فمن في البحر من هو: يسبي الحق الخريف بالصيف، والربيع
بالشتاء وجرى عليه المؤلف في حاشية الدور مخالف لهذه المنقول، وفي الفهستاني عن
الصنعاني: الصلاة أول الوقت أفضل حدنا إلا إذا تضمن التأخير فضيلة الله، وفي الخلاصة من
لمقر لإيمان إن كان عدهم حساب يرمون به لشتاء والصيف فهو على حسابهم، وإن لم يكن

عنه الصلاة والسلام قد يؤخر العصر ، ذات الشمس بضاء غنية ، ولبتكن من الغل قبله
 (ما لم تتغير الشمس) فذهب صحتها فلا يجب فيه العصر هو تصحيح ، والتأخير لم يتغير
 مكروه بحريماً قال رسول الله ﷺ : (ملك صلاة المنافقين ثلاثاً يجلس أحدكم حتى لو
 انصرفت الشمس ، وكانت بين يدي لتسقطن بشر كفر ليلته لا يذكره إلا قليلاً) ولا يباح
 التأخير لموسى وسفر (أو يستحب) (تجزيه) أي العصر (في يوم الغيم) مع نيتين دخولها
 صلاة الوقت المذكور (أو استحباب) (تحليل) صلاة (العزبة) رجباً وشكلاً ، ولا يعمل بين
 الأذان ، والإقامة فيه إلا بقدر ثلاث آيات أو حصة سيفه نصلاً - سيريل عليه السلام -
 راسي بآية أول الوقت من الشمس ، وقال عنه لعلنا والسلام : (إز أمني لن يزالوا بخير ما
 لم يؤخروا المغرب إلى اشتد النجوم) مرادهم اليهود فكان تأخيرها مذكروها (إلا في يوم
 غيم) وإلا من غير سفر أو مرض أو حصور مائدة ، وتأخر قليلاً لا يكره ، وبغدم انصرفت ، ثم

فانشاء ما يشند فيه الرد معنى ، والضعف ما يشند فيه الحر على الدوام ، قال في البحر
 فعلى قياس هذا التوجيه ما يكره فيه الرد على الدوام ، والحريص ما يكره فيه الحر على
 الدوام ، قوله : (فلا يحير فيه البصر) أراد بذلك أنه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء ، وإن يحفز
 بعد الزوال فيرجع كلام الشرح إلى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة بالتغير القرص ، قوله :
 (هو الصحيح) وميل إلى في مقدار ربع أم تغير ودونه تغيرت ، وقيل : بوضع طست في أرض
 مستوية ، وانقست الشمس على جوابه فقد تغيرت ، وإن وقع في جوف ثم تغير ، وقيل غير
 ذلك قوله : (ولتأخير) (أي) أما الأداء فلا يكره لأنه مأثور به ، ولا ينضم اثاث الكراهة لشيء
 مع الأمر به كذا في النسخة ، وقبل الأداء مكروه أيضاً ذكره مثلاً مسكين به من تحب ، ولم
 يثبت دهر فيها لإطلاقها لم مكروه لأن الاختلاف عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة مستحب
 وجعل حثواً هنا في غاية البيان ، قوله : (تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك إخبار عن
 المنافقين الموجودين في زمنه ﷺ ، ويحتمل أن المراد غفلة العمل ، قوله : (وكانت بين قرني
 الشيطان) المراد أنه لازم حرمة الطعام في هـ الحين ، وحضره ليدعو عابديها إلى حيايتها ،
 وليس المراد الحقيقة ، فإنه كما قيل أب الشمس قدر الدب مائة وستين مرة ، وهي في السماء
 الواحدة لا يتألف الشيطان ، قوله : (كفر الديك) أي عند الفاقة الحب ، وهذا تشبيه في السرعة
 فهو كمنه عن عدم بدنها حثوتها ، قوله : (ولا يفصل بين الأذان والإقامة) (أي) ولو بقدر صلاة
 ، كمنه كره تكراهة صلاة ، وتعين فيها ما في الفقه من استثناء القليل يحمل على ما هو الأكثر
 من دهرها توفيقاً بين كلامهم كما في التمر من الفتح ، قوله : (أول الوقت) أي زائدة ، قوله :
 (إلى شيتك النجوم) أي كثرتها ، قوله : (ولا من علو الفخ) فلا يكره التأخير حيث ليجمع بينها ،
 ومن الغد فقط كمنه في لسانه والحسي ، قوله : (ولتأخير قليلاً لا يكره) أي تحريماً بل يكره
 تزيهاً وإلى اشتد النجوم يكره تحريماً وفي قول لا يكره ما لم ينف الشفق والأصح الأول .

الجبلة، ثم سنة المغرب وإنما استحجب في وقت الغيم عدم تعجيلها لخشية رتوبها قبل الغروب لشدة الإنساق (فتوحو فيه) حذر بنظر العروم، (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الأول في رواية التكرار، وفي الشافعي إلى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أشق على أمتي لأخبرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه» وفي مجمع الزوائد للتأخير إلى النصف صباح في العشاء تعارضة دليل التنب، وهو قطع السمر المهي عنه دليل الكراهة، وهو تغليب الجماعة لأنه ظمما يفرق الناس إلى نصف الليل فتعارضا ثبتت الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكروه، لسلامة دليل الكراهة عن المصالح، والكراهة تحريمية (و) يستحب (تعجيله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تغليب الجماعة لبطء المطر والخلمة، وقدنا نسم بالتمهي عنه، وهو ما فيه لغو أو يعزى قيام

قوله: (وتقدم المغرب للمح) بيان للأفضل كما في البحر وغيره، ووجه التقديم أن المبرور فرض عبي، وهو مندب على فرض الكفاية، الثاني هو صلاة العشاء، وعن الكفاية مقدم على السنة. قوله: (ويستحب تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل) قيد، في الحانية، والشفقة، والتعجيل الرضوي، وليدفع بالشدة، أما في النصف فيستحب التعجيل نهر لئلا تنال الجماعة نقص الليل فيه. قوله: (وفي القسوري إلى ما قبل الثلث) فإن في حاشية الدرر: وقد ظفرت بأن في المسألة روايتين، وهو أحسن ما يفرق به ما قبل الكثر به شرف إلى أول الثلث الثاني، وعلى ما في الشافعي يؤخر إلى ما قبل الثلث، وعنه تأييدها أول الثلث الثاني صباح. قوله: (كان صلى الله عليه وسلم الخ) رد في التأخير أخبار كثيرة صحيح، وهو مستحب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي عنه على ما رواه الإمام أحمد والجماعة من حديث أبي يردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها، والحديث يمنعها وإنما كره الحديث بعدها لأن ربما يؤدي إلى سهر يقوت به الصبح، وربما يوقع في كلاء النوم، فلا ينبغي حتم الخففة به أو لأنه يقوت به قيام الليل فمن له عاده. قال الصنعائي: إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه قوت رقتها أو قوت الجماعة فيها، وأما من وكل لنفسه من يروقه في وقتها فيجوز له النوم فخر العلامة الأرميني، وصريحه: قوله: (وفي مجمع الزوائد الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثلث إلى نصف الليل مباح لأنه من حيث كونه يقضي أمر تغليب الجماعة بكرهه ومن حيث كونه ينقطع به السمر المهي عنه يندب لأن السمر يقع بعضه نصف الليل غالباً فتصالح والتنب، والكراهة، فتصالحا ثبتت الإباحة، وفي بحث للكمال له. قوله: (ويستحب تعجيله العشاء في وقت الغيم) قال في الكثر كالتهدية، وتنب تعجيل ما فيه عين يوم طين، ويؤخر غيره فيه. قال شارحه السمر المهي: فست: هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الأولات قليلة، وأما في ديارنا المصرية فكس هذا فيبين أن يراعى الحكم الأول هو وأخره في النهار والنور، وفي النوم حكم الأذان كالتصلاة تعجيلاً وتأخيراً. قوله: (المهمة) كتدبير

الليل، أو يؤدى إلى تغيب الصبح وأما إذا كان السمر مهمة أو غداة الفجر، وذكر
وحكايات الصالحين، ومداكرة فقه وحديث مع خفيف فلا بأس به، والله بهد ليكنوا عديم
المصحية بعدة نما يثبت بها الجسم ما بينهما من الروايات إن العشرات يذهب الصبات (و)
منحب (أخيراً) صلاة (النوتر) ضد التفع يكون شاء ونفع الواو، كسرها (إلى) نيل (آخر)
الليل لمن يثق بالإتقان) وأن لا يؤخر قبل السوم لقوله ﷺ. فمن خالف أن لا يقوم آخر الليل
فلينوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فنسوتر آخره فإن صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل
وسندكر الخلاف في وتر رمضان.

فصل في الأوقات المكرهة

(ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض، والواجبات التي لمزت في الغنة قبل

مصالح المسلمين كعد كان ﷺ يفعلها مع أبي بكر. قوله: (ومداكرة فقه) مثلها معالمنه في
حاشية نفسه. قوله: (وحديث مع خفيف) مثله العروس، وهاهنا أن السواد بالحدث ما لا يثبت
فيه. قوله: (فلا بأس به) المراد به أنه يثاب عليه لا ما خلاقه أولى منه. قوله: (والنهي) أي عر
المر بفوق ﷺ: ألا سمر بعد العشاء ذكره انسبه. قوله: (بعبادة) هي صلاة العشاء. قوله:
(كما يثبت بها) أي بعبادة وهي صلاة الصبح. قوله: (إن العشرات يلعبين العشرات) هذا ما
يفتضئ أن العشرة إما تكفر إذا تأخرت، وبعضهم فهم أي سواء تأخرت أو سقت بعدها.
قوله: (فلينوتر أوله) أي قبل النوم إن لم يشغل عنه. قوله: (ومن طمع) السواد أن ينوتر
بالإتقان آخره. قوله: (فإن صلاة الليل مشهودة) أي تشهدا الملائكة. قوله: (وذلك أفضل) من
نسيه للحديث ورواه مسلم، وهو العارفين بالأمر عن الوجوب قلو صلى النوتر وتام، ثم
استيقظ، وشغل بعده لا كرامة وإنما ماله الأصل أنه حيث كان مشغولاً بالإتقان كما هو عليه
الحديث ولا لا. وأطلق المصنف في حاشية المذكر غوات المصيبة بانتيباهه آخر الليل كما في
البحر والنهر، وأظاهر ما قلناه

فصل في الأوقات المكرهة

مراد، بالمكرهة ما يعم المنفعة ليشمل أداء الفرض فيها، فالكراهة هنا بالعمى اللغوي،
ولا يحق حسن تأخيرها عن الأوقات المستحبة. قوله: (لا يصح فيها شيء من الفرائض) أداء
وقضاء. قوله: (والواجبات التي لمزت في غلة قبل دخولها) كالنوتر، والوتر المطلق، وركعتي
الطواف وما لحده، من ظل شرع فيه في غير وقت مكروه، وسجدة تلاوة تليث أيها في حياء،
وفي البحر من المعبط، وسجدة السهو كسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد

(وحولها) أي الأوقات المذكورة أولها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع) ويصير قدر أربع (وخمسين) (و) الثاني (عند استوائها) أي على السمت (إلى أن تزول) أي يسفل إلى هذه المغرب (و) الثالث (عند اضطرارها) ومعهما حتى تغرب العين على مفاهاها: (إلى أن تغرب) لقول عتبة بن عامر رضي الله عنه: لا إله إلا الله أنا رسول الله ﷺ أن تخلي بها وأذا تغير مونا عند طلوع الشمس حتى يرفع، وعنه رواية عن زرارة وسبب تقييد المغرب حتى يرفع ربه السلام والمغرب يقول: إن قسم صلاة لحنارة بدائم غير مكروه فكيف به هنا للملازمة بينهما وقد عسر تأليفهما. رسول الله ﷺ أن تخلي على مونا عند ثلاث عند طلوع الشمس الحج إذا أفرغ الشمس وهو في صلاة الصبح (بطلت فلا ينقص وضوءه) بالحقيقة معه (وعلى أنها تنقلب فلا يحل ولا ينهي كماله المزمع من صلاة الصبح) وقت الطلوع لأنهم قد يركونها بالجملة والصفة هي قول مجتهد أولي من الترك (ويصح ثلثها ما وجب

السلام، وعليه لا يسجد للسهو، وسقط عنه لأنه واحد، تماماً فلا يؤدي في الناقص، ومن الغنية سجدة الشكر بركه في وقت بركه النفل به لا في غيره، ومن السراج، وما فعل عقب الصلاة من سجدة متكررة إجماعاً لأن المزمع يستعملون أي واحدة أو عدة. قوله: (فقد رفع) فسر، في الأصل وهي الإيصاح عند الأول والثالث لأن لا تحرك العين في العين هو الصحيح، والمراء بذلك وقت المغرب. قوله: (والثاني عند استوائها) وعلمته أن يمنع الظل عن تقصير، ولا يأخذ من الطول فإذا صادف أنه شرع في ذلك الوقت بمرس قضاء أو قله، وقارن هذا الجزء الأخير شيئاً من الصلاة قبل الفعود بعد التشهد فصارت. قوله: (وأن تغير مونا) أي عهده. قوله: (وعند زوالها) أي قرب، وأنها وهو وقت الاستواء بالعين عند استوائها حتى تزول. قوله: (وعين تصيب مغروب) معنى تصيب يس، وهو بالمشاء العونة، وانقضاء المحبة، المتوحدتين، وبإياه الشحنة المشددة، وأصله تنظيف حظفت إحدى التاديين تحميلاً. قوله: (والمراد الفتح) رحمه الله داود على المعنى الحقيقي، واليه يسر انقضاء في الوقت، بل هو وقت كسائر الأوقات إما انقضاء في أداء الأركان لإستتمام معهما فيه الشيء بعبء الكثرة، وليس هذا كترك واجب فيه فإنه لا يؤثر بقضاء في الأركان، ولا الصلاة في أرض الغير لأن تصان المعنى بالرحمة أشد بخلاف المعكاف. قوله: (وقد نسي) أي هذا المراد باستناء والراوى واحداً. قوله: (بطلت) وعن أبي يوسف لا يبطل، ولكن يصير حتى إذا نغمت الشمس أتم حموي عن كشف: أصحاب ذكره السيد، وروى عن أبي يوسف أيضاً حواش الصبح إذا لم يكن ناخراً إلى الطلوع فعد. قوله: (وعلى أنها تنقلب فلا يلزم) هو قول الإمام وأبي يوسف رضي الله عهما كما في السراج قالوا: الصلاة على النبي ﷺ وتعداه، واستبح في الأوقات المحروجة فصل من صلاة القرآن، ولمسه لأن الفراءه ركن الصلاة وهي مكروهة ولأولى ترك ما كان ركناً بها بحر. قوله: (مع الكراهة) أي المحرمية كما عزم من أن النهي لخشي التوبة الغير

فيها) أي الأوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجوازها) حضرت وسجدة آية نلت فيها) ودالة شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها فيقطع ويقضى في كامل في ظاهر الرواية وإن معنى عليها صبح (كما صبح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب) لفه منه، وهو الجزء

المصروب عن مقتضاء بعيد كراهة التحريم كما في المنع، وفي البحر عن النسخة الأفضل أن يصلي على سبلة حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها بل في الإيضاح والبيان التأخير مكروه لقوله ﷺ: «ثلاث لا يؤخرن جارة أنت ودين وجدت ما يقصه بكر وحد لها قضاء» قوله: (في ظاهر الرواية) لا كما طه بعضهم منها فاته في الشرح. وقد عادت ما هي لبحر من النسخة وما في الإيضاح وليس قوله: (كجواز الخ) قال في البحر، وطهر التسوية بين صلاة الجازة، وسجدة الصلاة أنه لو حضرت الجازة في غير وقت مكروه فأخرها حتى صلى في الوقت المكروه وإنما لا تصح، ونجس إعادتها كسجدة الصلاة، وذكر لا يسبحس كل صلاة الجازة تحرر مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة الصلاة. قوله: (ودالة شرع فيها) فإن أداهما واجب سبب الشروع فيها. قوله: (فيقطع ويقضى في كامل) طاهره أنه على سبب الوجوب لأن من مبالغة لكراهة التحريمية. قوله: (للقضاء سببه وهو الجزء الخ) أي والسبب ثبت بحسب ثبوت السبب إن كان كاملاً فكامل وإن كان ناقصاً فناتقص. قوله: (مع لكراهة للتأخير) وأما الفعل، فلا يكره لعدم استقامة إثبات الكراهة للشيء مع قوله بأسرها به ونظيره القضاء لا يكره فعله عند الوقت، وإن يجرى تغوئه كما في الغروب، وقيل الأداء مكروه أيضاً، وأيد في البحر بالنقل والاستدلال، فإن قلت: لم لا يجوز حجر يومه كما حاز عصر يوم أصاب عنه صلتو التحريم بأنه ذكر في الأصول أن الجزء المتأخر للاداء هو السبب لوجوب الصلاة. وآخر وقت العصر ناقص إذ هو وقت عبادة الشمس موجب بإعادة أداء أداه كما وجب فإذا اعترض الضاد بالغروب لا تغد لأنه وقت كمال، والعجز كله وقت كامل لأن الشمس لا تغد قبل وقت طلوعها فوجب كمالاً، فإذا اعترض الضاد بالطلوع تعدد لأن وقت الطلوع وقت واحد، فلم يؤدها كما وجبت، وقوله الضاد أي ما شأن الضاد وقوله بالغروب فمراد به حال المنوط، وقوله لأنه وقت كمال أي الغروب بمعنى شامه فيه استخدام، فإن قيل هذا يعارض من مقابلة النص وهو قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس بعد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه شيخان، والطحاوي أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث، وبس حديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة وجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض فرجع القياس حكم حديث الشيخين في صلاة العصر، ورجع حكم الحديث النهائي في صلاة العصر، وترجيح المحرم على الصبيح إنما هو عند عدم ورود القياس أما عند فالترجيح له على أنه أحاط في الأسر بأن حديث النهي متأخر لأنه ليداً بطراً على الأصل الثابت، ولأن الصحابة رضي الله

استعمله فأداه من الوقت (مع الكراهة) للأثر المنهي عنه لأحداث الوقت بخلاف عصر مصر المروى تماماً جرحه وكفه فلا يؤدي في نفسه (والأوقات الثلاثة) المذكورة (يكراه فيها التثنية كرمه بحرمه ولم كان لها سبب كالمندور، وركعتي الطواف) وركعتي الوضوء وتجهز المسجد والسجدة والركعتين، وذلك أبو يوسف لا تكراه المائدة حال الإستهزاء يوم الجمعة لأنه استثنى في حديثه (ويكره التثنية بعد طلوع الفجر يكثر من سنة) قبل أدائه العصر أفواه يثاق «يلبغ شعثكم غانبيكم ألا لا صلاة بعد الصبح إلا ركعتين وليكون جميع الوقت معولاً بالفرض حكماً» ولذا يحذف قراءة سنة العجر (أو) يكره التثنية (بعد

عصر) عمدت به فعمله أنه (أجاز) قوله: (لا لذات الوقت) منه وقت فساتر لأوقات إنما انقصر في أدائه الأركان المستمرة عليها فيه نشأ عبادة الكفار منح. قوله: (بخلاف عصره مضى الخ) جواب سؤال خاصه ينبغي أن يجوز بعد الإحرام قضاء عصر نسى شيئاً لأن الوجوب لما كان في آخر الوقت كان الحسب بالنقص فإذا قضاء في ذلك الوقت من اليوم شئ من سنة أداه كما يجب. قوله: (يكراه فيها التثنية كرمه تحريم) فيجب بنفسه إذا أداه في كامل من ظاهر التروية. وقيل: لا يصح التعلل فيها كاستنصر لأن الدليل يفيد الجمع مطلقاً دون عدم الصحة في العصر بخصوصه. قوله: (والسنة الرواتب) كأن يهمل منه الفجر وقت الطلوع، ولا يظهر في غيرها لأن وقت الإستهزاء والعروب يسر به سنن رواتب زاد ذلك الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق النسيب يشمل الكسوف، لكن الأولى. قوله: (وقال أبو يوسف الخ) قراء الكمال وفي استلوي المندبي، وحليه النسي. قوله: (لأن استثنى في حديث حنيفة) موارد في الأوقات المستهذبة وما تقدم. وقضاء أنه ورد في بعض طرق إستهزاء يوم الجمعة من المنهيات، ولها أنها زيادة قريبة، فلا يعتد بها. قوله: (ويكره التثنية بعد طلوع الفجر) أي قضاء حتى لو شرع في التثنية قبل طلوع الفجر، ثم طلع الفجر فالأصح أنه لا يفرض عن سنة الفجر، ولا يفتحه لأن الشروع فيه كان لا من قضاء المندبي عن التروية، ومن المبذولة في هذا الحكم ما يجب بالإيجاب. العهد ويقال له الواحد، لفرض كالمندور وركعتي الطواف، وقضاء نعل أحد، أما إيجابه لمع وهو ما كان بإيجاب الله تعالى، ولا عدل لمع فيه سواء كان مقصوداً لنفسه كمخالفة الكفار رمزته الأبرار في سجود التلاوة، أو كاله مقصوداً لغيره كقضاء حق الميت في صلاة الجنازة، فلا كراهة فيه، ومن ما ذكر بعد صلاة أي الفجر، وبعد صلاة العصر. قوله: (شاهدكم) أي سائركم ذلك السيد. قوله: (ولذا تخفف الخ) المنقول عنه ﷺ أنه كان يقرأ بينهما الكافرون، والإخلاص، ويروي عن بعض الأكابر كالغزالي أنه من وأقرب عن قراءة ألم شرح في الأولى منهما وألم ثم كيف في الثانية كما في شرح الأعمام. قوله: (يد) صلاة) أي فرض المصباح ولو سنة سواء تركه بمنزلة أو بعده. قوله: (وبعد صلاة فرض العصر) ولو المجموعه يعرفه كما يفقه الكمال عن بعضهم، ونقله الزاهد في التقية عن محمد الألب

صلاة) أي فرض الصبح (أو) بكرة التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وإن لم تغرب الشمس لقوله عليه السلام: **الاصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الظهر حتى تطلع الشمس**، روى الشيخان والذهبي بعض في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمستعمل فيه بفرض الوقت حكماً وهو أفضل من الفعل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض بخصه، وهو المعاد بمفهوم المتي (أو) بكرة التمتع (قبل صلاة المغرب) لقوله **بين كل اثنتين صلاة إن شاء إلا المغرب**، قال الخطابي: يعني الأذان والإقامة (أو) بكرة التنفل (عند خروج الخطيب) من خلوته وظهوره (حتى يخرج من الصلاة) انتهى عنه سواء فيه خطبة

وظهر الدين المغربي: قوله: (وهو جعل الوقت) الضمير يرجع إلى المعنى الذي في غير الوقت. قوله: (كالمستعمل فيها) الأولى حذف فيه، وقوله وثو حكماً مرتبط بقوله جعل يعني أن الشارع جعله في الحكم كالمستعمل حقيقة. قوله: (وهو أفضل) أي لشغل الحكمي بالفرغ أو كس من الشغل الحقيقي بالنسبة ثمرة: (فلا يظهر في حق فرض) أي إذا علمت أن الأولوية إنما هي بالنظر إلى المصالح فلا يظهر. قوله: (وهو المعاد بمفهوم المتي) لأن المصنف قيد بالتنفل ومفهومه أن يفرض لا بكرة أثاره في هذه الأوقات الثلاثة. قوله: (وبكرة التنفل قبل صلاة المغرب) في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تعجيله المكروه تأخيره إلا يسيراً وقوله تأخير قليلاً لا بكرة جملة للكمال على ما هو الأصل من الركعتين مما لا يند تأخيراً وهو خلاف ما سكت هنا من أن التأخير يندر ركعتين خفيفتين لا بكرة. ويؤيد الأول قول ابن عمر رضي الله عنهما: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصليهما بل قد التخصي اتفهما بدقة. قوله: (يعني الأذان والإقامة) فهو من باب التعليل، لو المراد بالأذان المعنى العمري فإن في الإقامة إماماً. قوله: (وبكرة التنفل عند خروج الخطيب) ركناً للعبادة الفاتنة لصاحب ترتيبها كما في الدر، فالمراد قبل خروج الإمام، ثم حرج لا يشطبها لعدم قصد ذلك، بل سنها ركعتين أو كانت فلا ولربما إن كانت من الجمعة على الأصح لسكنه يخفف فيها. قوله: (عند خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للمصعد أو لم تكبر له حجرة أفاده في المشرح، ويمكن الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فإن في قيامه ظهوراً قال بعض الحفاظ إن قلت هذا لا يتناسب خطبة الشكاح وختم القرآن قلت السواد من خروجه ما بهم نهيت بذلك أم. قوله: (حتى يخرج من الصلاة) أي إن كان بعده صلاة والا فيصير فراغه منها وإسما حرم التنفل حيث لا لأن الاستماع مرغ والأمر بالمعروف في وقتها حرم لرواية الصحيحين. إذا قلت لصاحبك أنصت وإلّا معك عذاب عظيم فكيف بالتعلل وإليه أشار المؤلف بقوله لطمعي عنه. قوله: (والكسوف) هو على قول الإمام الشافعي، والاستسقاء على قول الصحابين رضي الله تعالى عنهم. قاله في المشرح وما في القصة من أنه لا بكرة الكلام في خطبة الجمعة ضعيف. قوله: (وبكرة عند الإقامة لكل طريضة) لما في كتاب الصلاة من الأصل مثل في المؤذن بأخذ في

المترتب على الصحيح لأنه **كَلَّمَ** لم ينطرح بينهما أو يكره (عند ضبط وقت المكتوبة) لم يترتب التفرغ عن وقته (أو يكره التثقل كأن تعرض حال (مداغمة) أحد (الأخيشين) التبول والمناط، وكذا الربيع (أو وقت (حضور طعام تنوته نفسه (و عند حضور (ما يشغل البال) عن استحضر عظمة الله تعالى، والقيام حتى حدثت (ويضلل بالعشوق) في الصلاة بلا ضرورة لإدخال النفس في المزيد والله العرفي به.

باب الأذنين

لما ذكر الأوقات التي هي أسباب ممانعة وأعلام على نعمة الله تعالى وبحابه الميبي ذكر الأذان الذي هو إعلام بمحررها، وفهم السبب على العلامة لقربه ولأن الأوقات أعلام

قوله: (تفويته الفرعي الخ) أي لما ليس بمرص يترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه، وهذا ليس من فعل الصلاة بل إذا كان الوقت الذي بعده وقت نسيان كوقت الطلوع فإنه يترك الواجبات، ويقتصر حتى أدنى ما يجوز به الصلاة كما في المجتبي. قوله: (حال مداغمة أحد الأخيشين) أي المحصر بأحدهما، والمداغمة على غير بابها أو على بابها لأنها تندفع للخروج وهو يدفعها لداعل، قوله: (تنوته نفسه) أي نشأ إلى ما فيه شغلاً والكرهه لم لم يضق الوقت، وإلا قدمه ولا كراهة عند ذلك. قوله: (وعند حضور كل الخ) من عطف العام.

نمعة: مما يحصل بالمكرهات كراهة الكلام بعد التضرع إلى أن يصلي إلا مخيراً، وفي إبطال السنة إذ فصل به كلام، ولا بأس بالمشي لحاجة بعد الصلاة، وقيل يكره إلى طلوع الشمس، وقيل إلى ارتفاعها وأما بعد العشاء فإباحة نوم وحظره آخرون، وكان **يكره** النوم قبلها وتحدثت بعدها والمراد به ما ليس بغير وإنما يتحظر الحيز في كلام هو عبادة إذ المساج لا حيز فيه كما لا إثم فيه يكره في هذه الأوقات نقله السيد عن النهر. قوله: (لإدخال النفس في المحض) المراد به فعل العبادات، ولو تفلأ لا يعادل التضيء والله أعلم.

باب الأذنين

قوله: (وأعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة لو كسرهما، أي معلومة، أو ذات أعلام والمراد الصائفة، ويليد الأول التفسير بعلو، والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة أو الإيجاب فالمعطف للتفسير، وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من التوابع. قوله: (الذي هو إعلام) بكسر الهمزة، وقوله يدرجها أي الأوقات. قوله: (لقربه) وذلك لأن العلامة مجعولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه. قوله: (في حق الحواص) أي العناية فأنهم يعلمون

في حق الحرام والأذى بإعلام في حق المأمور، والكلام فيه من جهة ثمرته ونسبته، وأفضليته، ونسبه، آفة وشريعة وسبب مشروعته وسببه، وشرطه وحكمه وركنه وصفه وكيفية ومحل شرع فيه ووقته وما يقتل من سامعه وما أهد من الشرب لمعاملته فيثبته بالكتاب والسنة، بتسميته أولاً لأنه من باب التثجيل واحتلفه في أفضليته عند الإمامة

الأوقات بالعلامات البشعرية من بلوغ الظل المثل، وغروب الشفق وطلوع فجر قال بعضهم: حقيق بالمسلم أن ينبه ماوقت فإن لم ينبهه الوقت ليسبه الأذان أي تقدم ما أحسن بالخراس لشرف مرسته. قوله: (وتسميته) المراد بها لفظه فإنه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه. قوله: (وأفضليته) أي على الإمامة. قوله: (وسببه) أي مقامه. قوله: (ثبوتها بالكتاب) قال تعالى وإذا نذيت إلى صلاة الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٦٢] وتصدق الإنهاء في الأولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين بمعنى الآخر. قوله: (والسنة) هو ما ساقى. قوله: (لأنه من باب التثجيل) لا وجه لهذا التثجيل، ولو قال من باب التثجيل لعد أنه أسو مصدر لأن المصدق لكان أولى، وهو في الأصل مصدر أنه أي أعلم، ثم صار اسماً للتأني، فإنه فعلاً بالفتح يأتي اسماً للتثجيل مثل رقع وداعاً وسلم سلاماً وكلم كلاماً وجهر جهاراً وزوج زواجاً والخاص باللفظ الأذان مصدر أدن فمنهم من رغب كما في التصحيح في سماعه واسم للتأني قبلاً والتمتد بكرة اليوم، وسكون الهزة المسارة، ويجوز تنقيف الهزة كما في التصحيح وهي سعل تأني، ويقال لها منازة والجمع منابر بالياء التثنية، وأولى من أحدها بالمساجد سلمة من حلف الصبحاني رضي الله تعالى عنه، وكان أسراً على مصر في زمن معاوية، وكان بلال يأتي بسحر لأطوب بيت حول المسجد لإمرأة من بني النجار يؤذ عليه. قوله: (هذه الأمانة أفضل منه) وكذا الإقامة أفضل منه كما في التنوير، وذلك لمواظبة النبي ﷺ على الإمامة، وكذا الخلفاء الراشدين من بعده، وقول عمر رضي الله تعالى عنه: لو لا الخلافة لأذنت لا يستلزم تفضيله عليها، بل مراده لأذنت مع الإمامة لا مع تركها فيبعد أن لا الأصل كون الإمام هو المثل، وهذا منتهى، وكذا عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير هـ، من الشرح. قوله: (الإعلام) أي مطلقاً. قوله: (الإعلام مخصوص) أي وقت الصلاة، ولا يخص بأول الوقت، بل قد يؤخر عنه مع صلاة ينذب بأخبرها، وهذا تعريف لمعناه، فلا يرد أدن الغائبة، وبين يدي التثجيل يوم الجمعة، ولم يكن إلا هو حتى أحدث عثمان رضي الله عنه الأذان الأول على دار بسوق المدينة مرتفعة يقال لها المروءة. قوله: (وسبب مشروعته مشاورة الصحابة فتح) السبب الأصلي حصول الشفقة بسبب عدم ضبط وقت صلاته عليه الصلاة والسلام وذلك أنه ﷺ لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة فلو، ومخجتها أخرى، وبعض الصحابة كان يبادر حرصاً على الصلاة مع النبي ﷺ فيؤخره بعض مقاصده وبعضهم يشك ذلك من البادرة الظن التأخير فتناوروا في أن ينصبر علامة يعرفون

أفضل منه ومعناه لغة الإعلام وشريحة إعلام مخصوص، وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي ﷺ، وشرع في السنة الأولى من الهجرة وقيل

بها وقت صلاة النبي ﷺ لتلا غزوتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس، فقال ﷺ: هو للنصارى وقال بعضهم: الشهور، وهو البيوت فقال ﷺ: هو لليهود، وقال بعضهم: يضرب الكف فقال ﷺ: هو للروم، وقال بعضهم: سوفد نارة فقال ﷺ: ذلك للمجوس، وقال بعضهم: تصب رايه، فإذا رأها الناس أقسم بعضهم بعضاً فلم يعجب ﷺ ذلك فلم تنفجر أرازمهم على شيء فقام رسول الله ﷺ مهتماً، قال عبدالله بن زيد: قبت مهتماً باهتمام رسول الله ﷺ فبما أنا بين قناتهم والهنظان إذ تأتي فتد عليه ثوبان أحصران، فقام على جبر حائط أي قطعة حائط ويبيده ناقوس، فقلت: أتييني هذا فقال: ما تصنع به، فقلت: تضرب به عند صلاتنا، فقال: أولاً أدلك على ما هو خير منه، فقلت: بلى، فاستقبل القبلة قائماً وقال: الله أكبر حتى ختم الأذان، ثم مكث هنيهة، ثم قام فقال مثل مقالته الأولى، وقال في آخره: قد قامت الصلاة مرتين، قال عبدالله بن زيد: فمضيت إلى رسول الله ﷺ فأخبرت بذلك فقال: روية حتى أتتها على بلال فإنه أتني منك صوتاً، فألقيتها عليه، فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن نسمعه عمر رضي الله عنه، وهو في بيته فأقبل إلى رسول الله ﷺ في إزار يهزول، فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأيت، فقال وسوئ الله ﷺ: فقله الحمد وإنه لأثبت، وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تنك الروية في تلك الليلة واختلف في هذا الملك فقبل جبريل، وقبل غيره وثبت الأذان بأمره ﷺ وأما الروية فسبب على أنه يحتمل مقارنة الروية لها ويؤيده ما روي أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الروية قد سبقه بذلك، وقيل: إنما ثبت بتعليم جبريل ليلة الإسراء حين صلى عليه الصلاة والسلام بالأنبياء، والملائكة إماماً وإنما لم يعمل به ﷺ إلا بعد هذه الروية لظن أن ذلك مختص بوقت الصلاة، وهو كالإقامة من خصائص هذه الأمة، وما يروى أن أقوم لما نزل الأوحى استوحش فتأذى جبريل بالأذان لا يتألى الخصوبة لأن الفرداء خصوصية الصلاة، وفي القدرة المتينة أول من أحدث ذلك اثنين معاً بنو أمية، وأول ما زيدت الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان على المنارة في زمن حجاجي بن الأسود شعبة بن حسين بن محمد بن قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنيدى، وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين، وسبع مائة كذا في الأوتل لسبوغي، والصواب من الأقوال أنها بدعة حسنة، وكذا تسيح المؤمنين في الثلث الأخير من الليل، وحكى بعض المألفة فيه خلافاً وأن بعضهم منع ذلك أفاده في التهر: قوله: (وشرع في السنة الأولى) على الرابع، وقيل ذلك كانوا يصلون بالمنداة في الطرق الصلاة الصلاة لو للصلاة جامعة ليجمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان. قوله: (في المدينة المنورة) بيان لصحل مشروعيته. قوله: (وسببه) أي البقائي كما سبق. قوله: (ومنه) أي من حاشية المطبوع/م ١٣

في الثانية هي المدة السواء، وبه دخول الوقت، وهو شرط له وقت ثوبه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل، وشرط كماله كون المؤذن مسلحاً حالماً بانوقت ظاهرة متعدياً أحد له ثلثي زجر من تحل في الجماعة شيئاً يمكنه من رفع مستقبلاً وحكمه لزوم إجابته بالعمل، والنفوس وركبه الألفاظ المخصوصة، وصفه سنة مؤكدة وكيفيته الترسيل ووقته أوقات الصلاة وثبوته قضاء ويطلب من سامعه الإجابة بالقول كالعمل، ويذكر بين الكفاية ومعانيها ونوايه (من الأذان) فليس بواجب على الأصح لعدم تعليمه الأعرابي (و) كذا (الإقامة سنة مؤكدة) في قوله الواجب لقول النبي ﷺ إذا حضر الصلاة، عليه أن يحكم أحدكم، ولزمكم أنفسكم وللمعدومة عليها (تلفظوا) ومنها الجمعة فلا يؤذن لصياد واستسقاء وحذرة وورع فلا يبلغ لذان النشاء للوتر على الصحيح (ولو) صلى الفرائض

ترويه أي شرط صحت. قوله: (شيئاً) أي حسن الصوت فإنه، روي أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال لمؤذن: أذن حساً وإلا فاعتزلنا. قوله: (الزوم إجابته) أي وبموجبها، وقيل سبة. وقوله بالعمل، صعيص، وفي حرج، والمعتمد ندب الإجابة بالقول فقط. قوله: (والقول) الوار بمعنى أو، أي تحكايه الخلاف. قوله: (أوقات الصلاة) أي أصلاً واستحباباً. قوله: (ولو قضاء) به أن النفس لا وقت له الظاهر إلا أن يرد بانوقت وقت العمل. قوله: (ويطلب الخ) مسمى به بقوله، وحكمه نفي وإنما ذكره بياناً لقوله أولاً وما يطلب من سامعه. قوله: (كالتعميل) قد علمت ما فيه. قوله: (فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب نقول لمحمد لو جتمع أهل اللغة على تركه فقلتهم، ولو تركه واحد فصرته، وحسنه. قال في الصمراع، وغيره: والمغزلان مغزبان لأن النسبة المؤكدة لها حكم الواجب في العمق الإنم بالترك، وإن كان الإنم معولاً فالتشكيك، ثم إن معيلاً لا يخص الحكم المذكور بالواجب، بل هو في سائر الشئ فلا دليل به على التوسيع، والنسبة موعده سنة هدى كالأذان، والإقامة وتركها يوجب الإساءة، وسنة زكاة وتركها لا يوجبها كسنة النبي ﷺ في نمرود، وقيامه وليس وأكله وشربه، ويحوي ذلك كما في الشراح، ولكن الأول فعلها لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. قوله: (لعدم تعليمه الأعرابي) الصمير للأذان من إضافة المصدر إلى معموله الأول، وأما عمل هو ﷺ يعني أنه لما علم الأعرابي كيف يصلي لم يذكر له الأذان. قوله: (سنة مؤكدة) بالنسبة معموله لسن بين شروع وقوع وكذا الإقامة مبتدأ أو حيز بالشر المشرح ومصطوف على الأمان من عطف المفردات بالنظر إلى المسن. قوله: (تقول النبي ﷺ) استدل فاصر على الأذان. قوله: (على الصحيح) وقيل هو لهما لأن الوقت لهما. قوله: (ولو صلى الفرائض منفرداً) بيان المنع به على سبيل الأصلية فلا يسن في حقه مؤكدة والمكروه له ترك الأذان والإقامة معاً حتى لو ترك الأذان وأتى بالإقامة لا يكره كما في البحر. قوله: (فإنه يصلي خشفه الخ) أخرجه عبد الرزاق عن سليمان رضي الله عنه قال: قال

(منفردة) بعبارة قوله يصلي خلفه حنف من جنود الله (أواه) كان (أو قضاء سفرًا، أو حضراً) كما فعله النبي ﷺ (للرجال وكراهة) أي الأذن، والإقامة (للنساء) كما يروي من بن عمر من كراهتهما لمن (و) أشار إلى ضبط اللفاظ بقوله (يكبر في أوله أربعاً) أي حنابلة الرواية يروي الحسن مرتين ويجزم إراءه في التكبير ويمكن أن تكون الإقامة والإقامة من الأذان خفيفة

رسول الله ﷺ: إذا كان الرجل بأرض فحالت كصلاة فليترضاً فإن لم يجد ماء فليستسب. فمن أقبل صلى معه فليكن وإن أمّن وأقام صلى معه من جنوده ما لا يرى طوافه. قوله: (وكراهة للنساء) اعلم أن الأذان، والإقامة من سر الجماعة المستحبة، فلا بد من الجماعة النساء وتباعد المرأة لأن جماعتهم غير مشروعة كما في المنع. وكذا جماعة المدبرين يوم الجمعة تظهر في العصر فإن أدناه مكره كما في الحديث. قوله: (من كراهتهما لمن) لأنه ليس حاله على السنة، ورفع صوتين حرام، والمالك أن الإقامة تكون برفع صوت إلا أنه أقل من صوت الأذان. قوله: (يكبر في أوله أربعاً) بصوتين وكثيراً بحسن أعظم أو أقدام. وقيل بحسن عظيم، فليقل التفضل ليس على يده كقوله تعالى: ﴿هو أحسن عليه﴾ (الزوم: ٣٠) أي حين وأما عن ما روي من أن الإمامين في الإقامة يتقدم أهل من الأذان. قوله (وروي الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف، ربه قال مالك. قوله: (ويجزم إراءه في التكبير) كان أبو العباس انجبرد بقوله: سمع أذاناً مؤلفاً في مقابلة كقولهم: حي على الصلاة وحي على الفلاح، والأصل فيه قد كثر الله أكثر، فتكبر مرة، فحوت صحت الأذان من اسم الله أي الراد، وهذا يقتضي تعبير التكبير في الراد الثاني، وكذا الأولى غير أنه تنص فحة الألف إليها، والتعريف أن ثراء الأخيرة ساكنة لا محالة، وهو مخرجهما قبلها بن الغنم، والفصح تخلصاً من السكتين إذ لا يمتنع الفتح في ذلك كما لا يمتنع، ولفظ العلامة مرموع في جميع الحالات أمّا بعض الأماض. قوله: (ويكن كلمات الأذان) يعني المؤفف والأولى تكبره. قوله: (في الأذان حقة) أي المؤفف الذي لا يمتنع السكون خفيفة في الأذان لأجل الترميل فيه. قوله: (ويحتوي الوقف في الإقامة) لأنه لم يفت حقة لأن المطلوب فيها التحذر أمّا في التخرج. قوله: (للقوله) حدة لقوله ويكر الخ، وبأنه بالشهادتين كل واحدة مرتين بفعل بينهما بسكتة، وهكذا الخ وبأنه يعني على الصلاة، وهو المقصود من الأذان لأن المراد بالزعم إلى الصلاة، بل هو الأذان في الحقيقة إلا أنه سمي المجموع أدناه محازراً تسمية لكل اسم الجزء للحصول بالمقصود بذلك، وهو الإعلام ما حوّل الوقف، وسميت الإقامة به، لأجل قد قامت كما في التبيين وهي مما يسمى قبلوا لأنه هو الذي يمتدّ بعلى، ومعنى حي على الفلاح قبلوا على ما فيه فلا حكم وتعدتكم وهي الصلاة أو قبلوا على الصلاة عاجلاً ومعنى العلاج أجلاً فقلوا، وليس في كلام العرب كلمة أصح لمخير عن لفظ الفلاح ويقرب منه الصيغة ذكره النووي في شرح مسلم.

وسمي نوقت من الإقامة لقوله ﷺ: **الأذان جزم والإقامة جزم**، واشكبه حرم أي لإفشاء الصلاة (ويشئ تكبير آخره) عمداً للتعظيم (كياقي الفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة من نفس السامعين (ولا ترجع في) كلمتي (الشهادتين) لأن بلا لا رضي الله عنه لم يرجع وهو أن بعض صوته بالشهادتين لم يرجع فبرعه بهما (والإقامة مثله) لفعل التلك التازل (وبزيد) المذوذ (بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) بكررها (مرتين) لأن النبي ﷺ أمر به بلا رخص الله عنه، وخص به المجر (الآن وقت نوم وعلة) (و) يزيد (بعد فلاح الإقامة قد قامت الصلاة) وبكررها (مرتين) كما فعله المعتز (ويتمهل) يترسل (في الأذان) بالمعنى بسكنة بين كل كلمتين (وسرع) أي بعدد (في الإقامة) فلا أمر بهما في السنة (ولا يجزي) الأذان (بالفارسية) المراد عبر العربي (ولم) علم أنه أذان في الظاهر (لو) يؤده

قوله: (أصداً للتعظيم) حد بيده حكمة إعادة التكرير وحكمة تكريره ذكره بعد قوله (تعظيم شأن الصلاة) ويكون أدنى إلى المساعدة إلى الطاعة، والإحابة. قوله: (لأن بلا لا لم يرجع) في جميع الحالات، وكذا ابن أم مكتوم، وقال شافعي: إنه سنة لرجوع أبي محذورة عنه، وأحب أنه كان تعليماً فلهذا ترجعاً، وأما ما محذورة كان مؤذناً سكتاً وكان حديث عهد بالإسلام فألقى كلمتي الشهادة حياء من قومه، فقرأ النبي ﷺ أنه أمره أن يعود فرفع صوته ليعلم أنه لا حياء من الحول. قوله: (والإقامة مثله) حياءً ومعنى، وصيغة (إلا ما استثني) واحتماءً وسبباً، ولا حياء، ولا ترجع فيها. قوله: (الصلاة خير من النوم) إذا كان النوم مشاركاً للصلاة في الشهيرة لأنه قد يكون عبادة إذا كان وسيلة إلى تحصيل طاعة، أو ترك معصية، أو كونه راحة في الشتاء والصلاة راحة في الآخرة، وراحة الآخرة أفضل. قاله في الشرح: وهل يأتي به في أن الغائبة محل نوب. قوله: (بالفصل الخ) وفيه بتطويل الكلمات كما في البحر من عند المفرايد، وكل ذلك موقوف في الأذان، فبطلت الكلمات بدون نفي ونظرية كما في العبارة. قوله: (بين كل كلمتين) أي حملتين إلا في التكبير الأول، فإن السكنة تكون بعد تكبيرين. قوله: (أي يحدث) من باب صرح، ولو عكس بأن حدث بالأذان، وترجم بالإقامة كره، قل في الفتح وهو الحق اهـ. والسنة أن يعاد الأذان لغرض تمام المنصود منه كما في الفهستاني، وكذا الإقامة كما في الحاشية، وهذا على سبيل الأفضلية كما في الشرح، وقيل: لا تعاد الإقامة لترك الحدث لعدم مشروعية تكرارها، وصحح. قوله: (ولا يجزي الأذان بالفارسية) الظاهر أن الإقامة مثله للعلة المذكورة. قوله: (ويستحب أن يكون المؤذن صالحاً) لأنه يكون على المكان الموعود، وبعض النساء في صحن القلوا، والسفوح واليوتنص على أوقات لقوله ﷺ: **لو نزلتكم خبركم ولو لم يكن لكم زعيم**، ولصالح من يكون قائماً بحقوق الله تعالى، وحقوق العباد، ولما كان ذلك قليلاً، وكان المراد خلافه منه بقوله. أي متقياً والمراد أن يكون طاهر اعتداله.

مسا. عربي في أداء الملك التلوة (ويستحب أن يكون المؤذن صالحاً) أي متصلاً بالله آمن
في الدين (عالمناً بالسنّة) في الأذان (أو) عالماً بدخول (أوقات الصلاة) نصحيح العبادة (أو)
أن يكون (عقل وضموء) بقوله لا يؤذن إلا بموضيء (مستقبل القبلة) كدفعه الملك
الازل (ولا أن يكون ركباً) لقد ورد سدر ووجل ويكره في الحضر ركناً في ظهر ثرواية
(أو) يستحب أن (يجعل أصبعه في أذنيه) لقوله لا يؤذن إلا بموضيء (أو) رعي الله عنه : جعل أصبعك
في أذنيك فإنه أربع لصوتك وقال بقوله لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا
شيء إلا شهد له يوم القيامة ويستغفر له كل رطب ويابس سمعه (أو) يستحب (أن يحول
وجهه ميئاً بالصلاة ويسأراً بالعلاج) ولم يكن وحده في الصحيح لأنه سنة الأذان (ويستدير

قوله: (بالسنة في الأذان) أربع التكبير والارسل. قوله: (يستقبل القبلة) والإقامة مثله.
ولو تركه حاز الحصول المستودع ذكره تريباً. قوله: (الضرورة سفر) يظهر أن العبادة تنبغي
دون الشرعي لمقامه ما يحضر ويدل له أنهم أخذوا شغل ركناً خارج الحضر مطلقاً فالأذان
أولى أذانه بعض الأفاضل. قوله: (ويستحب أن يجعل أصبعه في الساتين والبراء أمثلتهما.
وهو يس سنة أصابعه) إذ أنه يكن في لسان العبد شغل من السمع ولم شرع لأصبع للإعلام.
من الجبالغة فيه وإن جعل يده على أذنيه يحسن. قوله: (لا يسمع مدى صوت المؤذن) لمدى
كالمعنى العادة، وهذا شذوذ من بيان متصل فاعنه، وهو عمدة لقول المصنف، وإن يسمع الخ
المعتمد رعي سموت بالأذان في الساتين له مثل أجر من صلى معه لم يخرج من قدر يؤذن
والمؤذنون يحول الناس أذانه فأموم القبلة أن أكثر الناس، بناءً، وقيل أكثر الناس شاعراً لأنه
يتبعهم كل من يعلو مأذنتهم بخن. حاشي من الناس، أي جماعة، وقيل يحول أذانهم
فلا يلحهم بغير يوم الجماعة، وضبط بكسر التهمة والعمى أنهم أشد الناس بوجاهة في السير،
وورد أن المؤذن يحلوس يوم القيامة على كتف من التمسك، وأنه لا يهوله الغز الأكبر، وفي
النسب روي أنه لا يؤذن في سفر بنفسه، وأنهم وصلى الظهر. قوله: (يمينا بالصلاة للخ)
صحاح الربيعي. وفيه: يحول بها جميعاً في الجهتين. قال الكمال: وهو الأرجح. قال في
الهي: لأنه عندنا المقوم بوجاهتهم به، واختصاص اليدين بالصلاة. واليسار بالعلاج نسكهم.
ولا دليل. قوله: (ولو كان وحده في الصحيح) وفن المطواري. إن أدن له لا يحول لأنه لا
حاجة إليه. قوله: (لأنه سنة الأذان) ولو لمولود، أو لعمى. قوله: (ويستدير في صومته) بأن
يخرج رأسه من التكة اليمنى. ويعول ما يقرب، ثم يدع إلى الكوة اليسرى. ويصنع كذلك
كد في الدور من غير استدلال لقبوله، لأنه مكروه كما في الفتح، والصومعة المبنية، وهي في
الأصل متعبد الراجح فذكره النجسي، ويحول في الإقامة إذا كان المسكان متباعدة، وهو أعدل
الأذان كما في هـ من اختلافات في ذلك المفسر، ويظهر أنه يؤذن في مكان عال أيضاً كد في
المرج، ويكره أن يؤذن في المساجد كما في المفسراني عن النظم، فإن لم يكن شمة مكان

في صومعته) إن لم يته الإعلام شحوس وجهه (ويفعل بين الأذان والإقامة) لكرامة وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم (الملازمون للصلاة) للأمر به (مع مراعاة الوقت المستحب) وبغض بينهم (في المغرب بسكتة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصاراً) أو آية طويلة (أو) قدر ثلاث خطوات) أو أربع (ويشوب) بعد الأذان في جميع الأمكنات لظهور الشواهي في الأمور الدينية في الأصح (يشوب كل مد بحسب ما تعارفه أهلها (كقوله) أي المؤذن (بعد الأذان الصلاة

مرنمخ للأذان يزود في هذا، المصحح كما في المراجع قوله (ويفعل بين الأذان والإقامة) لقوله ﴿لِللَّهِ لَبَّالُ﴾ (أجعل بين أذانك وإقامتك نفساً حتى يقضي الموعود) حاجته في مهل، وحتى يفرغ الأكل من أكل طعامه في مهل، ثم يأنس عنمتين واحد الأناض وهو ما سرح من الحي حال النفس، ولأن الموعود بالأذان: إعلام الناس بدخول الوقت ليتجهزوا للصلاة بانفهام، يحضروا السجدة والوعمل ينتمى هذا المفعول قوله: (للكرامة وصلهما) في كل صلاة إجماعاً. قوله: (بقدر ما يحضر الملازمون) لا إلا علم بحسب مستعمل فيه ينتظر، ولا ينتظر وليس المحلة كما في المنع، وما في الجبلي أن تأخير الإقامة، وتطويل القراءة لإدراك بعض الناس حرام حاشاً مما إذا كان لأجل الدنيا مأمراً وتطويلاً ينشئ على الناس لأنه إهانة لأحكام الشرع، وبالحاصل أن التأخير البير للإقامة على العبر عبو مكروه، ولا بأس أن ينتظر الإمام ينظراً وسطاً كما في المصنفات. قوله: (مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير عنه إلى المكروه مطلقاً. قوله: (أو قدر ثلاث خطوات) هذه دويبة عن الإمام وهذه الأسويز مقاربة وعندنا يحصل بينهما بجلده خفيفة بطر ما تمكن مفعده، ويشتر كل عضو في مفصلة كما في المفصل بين الحظبتين والحلاف قد قال الحاشي في الأفضالية لا في الحوازي قوله: (ويشوب الخ) هو لغة مطلق تعود إلى الإعلام بعد الإعلام وشرعاً هو العود إلى الإعلام المصحح. قوله: (بعد الأذان) على الأراج لا بعد الإقامة كما هو اختيار علماء الكوفة. قوله: (في جميع الأوقات) مستحجته الشافعيون، وقد روى أحمد في السنن والترمذي وغيرهما أصلاً خبر موقوفاً على أن مسعود ما رواه المسنون حسناً فهو عند الله حسن، ولم يكن في دمه ﴿ولا في زمي أمهاتيه﴾ إلا ما أمر به بلال أن يجعله في أذان الفجر. قوله: (في الأصح) ويكره منهعب في غير الضجر أما وقت نوم: وغفلة، وحلاف غيره. قوله: (بحسب ما تعارفه أهلها) ولم يلتصق لأن المفسود الإعلام كما في البهر عن السجس. قوله: (كقوله) أي المؤذن بعد تكون المنوب، هو المؤذن لأنه لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والمجاهد حاشاً وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استئصال لفسه. قوله: (توموا إلى الصلاة) أي أو قوموا. قوله: (وهو الشطرب) أي الشنبي به بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان، وكيفياتها بالمركبات والسكبات، ويقض بعض حرومها، أو زيادة فيها فلا يحل فيه ولا في قراءة الصلوة، ولا يحل سماعه لأن فيه تشبهاً بفعل الشفاعة في حال فسقهم فأنهم يترتمون له من

الصلاة يا مصلين) فومرا إلى المصلاة (ويكره التلحين) وهو التطريب والمخطف في الإعراب وأما تحسين الصوت بنونه فهو مطلوب (أو يكره إقامة المحدث، وأتأناه لما روي أنها فيه من الدعاء لما لا يجب بنفسه واتبعت هذه الرواية لما رافقها نص الحديث وإن صحح عدم كراهة أدان المحدث (أو يكره) (أذن الجنب) رواية واحدة كراهته (أو يكره) بل لا يصح أدان (صبي لا يعقل) وقل والذي يعقل أيضاً لما روي (ومجوز) ومثبه (وسكران) لنفسه وعدم تميزه بالحفنة (أو أدان) (امرأة) لأنها إن فعلت صحتها أحلت بالإعلام وإن

الشرح بمصن تعبير. قوله: (والخطأ في الإعراب) ويقال له أعرس وطاق المعلن من المصنوع. والشرح لما لا يعقل له غيره. ومنه الحديث (لعل يهتدك أن يكون النحر منحنى من بعضه من الشرح. قوله: (وأما تحسين الصوت بنون) أي بدون ما ذكر من التزوير، والخطأ في الإعراب، وإنه المصنوع ولا بأس به لأنه لغة أهل الاحتجاز ومن بينهم. والله أعلم بالصحة التوفيق. ومن أي محاجة أنه يحار تعليل اللام بعد فحة أو صفة والتزويق بعد الكسر ونحوه في المتن. قوله: (ويكره إقامة المحدث) كل يوم الفصل بين الإقامة، والصلاة بالاشتغال بالوضوء كما في العاية. والله أعلم وصلىه صلاة من رقيم ويروي أنها لا تكره. الأولى هو المذهب كما في البحر النهر. قوله: (وأذنه لما روت) من قوله $\text{لَا يُوْذَنُ إِلَّا مَتَوَعَّصَةً}$ قوله: (لما لا يجيب) أي لمنعه لا يجيبه بنفسه فمائد الصلاة محذوف. قوله: (واتبعت هذه الرواية) وهي رواية الحسن بن الإمام كما في النهجاني من لحنه إلا أن البعض بالحناية أحسن كما في السراج. قوله: (وإن صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمنع كذا في الدرر. قوله: (كمقامته) لأنه أقوى من الأدان كما في البحر النهر. قوله: (بل لا يصح أدان صبي لا يعقل) لأنه لا يلتفت إلى أدان المجنون ويحرم. وربما ينظر الأمر الأذن التحنيب، وإحلال أنه معتبر في حق الأمر بخرج الوقت، وعدم ينظر في أدان من صوت الصلاة، وفساد الصوم إذا كان في البحر، أو الشك في صحة الصوم، أو إيداعه في وقت مكره كما في البحر والنهر. قوله: (ويعقل والذي يعقل أيضاً) ظاهر بروايه صحته بدون كراهة لأنه من عمل الصناعة كما في السراج والبحر. قوله: (لما روت) من قوله $\text{لَا يُوْذَنُ نِكَ خَبَارِكُمْ}$ أو من الشرح. قوله: (للمنفعة) الأولى حرمه نعيم ما لا يكره من منع ذكره الله. قوله: (بالحقيقة) أنه أدان أي لعدم تعبيره خفيفة بالأحسان عن غيرها. قوله: (وأذن امرأة) قال في السراج: إذا لم يجدوا أدان للمرأة فكانهم صلو بغير أدان، وحرم في البحر والنهر، وعدا بين عدم الصحة ويمكن أدانها لأنهم قد يظنون الكراهة على عدم الصحة كما في أدان المجنون والصبي الغير العاقل. قوله: (لأن هوراً) ضعيف والمعتمد أنه منه فلا نفسه يرفع صحتها بصلاتها ومثل المرأة الخنثى المشكك. قوله: (وأذان فاسق) هو إخراج عن أمر الشرح بارتكاب كبيرة كذا في الحموي. قوله: (لأن غيره لا يعقل الخ) فلم يوجد للإعلام المقصود الثبوت. قوله: (وأذن فاسق) أي

رفعته وإنكبت معصية لأن هجرة (أو) أذان (فاسق) لأن حبره لا يقبل في الميانات (أو) أذان (فاحيد) لمخالفة صفة الثالث إلا لنفسه (أو) يكره الكلام في خلال الأذان وأوسر (السلام) (أو) يكره الكلام (في الإقامة) تنفرت سنة الموالاة (ويستحب إعادته) أي الأذان بالكلام فيه لأن تكراره مشروع كما في الجمعة (عند الإقامة ويكرهان) أي الأذان والإقامة (تظهر يوم الجمعة في المصبر) لمن فاتته الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين (ويؤذن للفاتة

وراكب إلا المسافر لضرورة السير، ويعلم حكم أذان المضطجع بالأولى نهر. قوله: (إلا لنفسه) لعدم الحاجة إلى الإعلام ولما الإقامة فتكرهه فلا قيام مطلقاً. قوله: (ويكره الكلام في خلال الأذان) لأنه ذكر معظم كالحظية والكلام يخل بالنعظيم، ويغير التطم للمسنون. وفي المصبرات، ويكره استحج عند الإقامة، والأذان لأنه بدعة فإن في شيرهان الحلبي: كذا أطلقوه. ولا يخفى أن المراد إذا لم يكن لعذر كبلغم بمتعه عن الكلام أو نحسين الصوت، ومن المكروهات الصلاة على النبي ﷺ في أداء الإقامة لأنه بدعة ولو وقف في الأذان لتجنب أو محال لا يبعد إلا إذا طأنت المؤمنة كما في الفتنه. قوله: (ولو برد السلام) ولا يبرده في الحال، ولا بعد التبراع، ولا في نفسه على المعتد، وكذا الغلوي، والمصلي والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على منغوظ ومكشوف حورة مطلقاً لأن السلام عليهم حرام، وكذا لا يجب على قاضي ومدرس ولا يجب رد سلام مستل كما في الفرماني عن الفتنه. قوله: (بالكلام فيه) أي مطلقاً وليس لا محلاً مطلقاً ثالثاً بعدد بالكلام الكثير دون اليسير، وهو الأشبه كما في البحر عن الخلاصة، والكلمة والتكلمتان يسير كما في التمهاني.

تنبيه: إذا كان المنع من غير الإجماع أممها في موضع الصلاة وإن كان إماماً فمن قبي يوسف بنهما في موضعه، وظيره الفقيه مطلقاً وجزم به في الخلاصة، وصح ما روي عن أبي يوسف. قوله: (في المصبر) قيد به لأن أهل السواد لا يكره لهم ذلك لأنه لا حجة على أهل كما في البحر من باب الجمعة وقول السيد: أن لأقربة كالمصبر إذا كان لها مسجد فيه أذان، وإقامة وإن لم يكن لها مسجد فتكلمت مسافر وعراه إلى البحر ليس في محله لأن صاحب البحر ذكر ما نقله السيد في شرح قول الكثر وتكره تركهما للمسافر لا لمصل في بيته في المصبر. قوله: (لمن فاتتهم الجمعة) سواء كان لعذر أم لا قبل صلاة الجمعة، أو بعدهما بجماعة أم لا. قوله: (ويؤذن للفاتة ويقم) لأن الأذان والإقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت، وللفقيه يحكي الأداء قال في الشرح والإطلاق يشمل الفضاء في المسجد، والبيت، ولكن في المجتبي معزياً إلى الحلواني، أن من الفضاء في قبوت دون المسجد فإن فيه تشويشاً وتشويشاً إذ قال صاحب البحر: وإذا كانوا صرحوا بأن الفاتة لا تقضى في المسجد لما فيه من إظهار التكاسل في إحراج الصلاة عن وقتها فالإختفاء بالأذان لها أولى

ويقوم) كما فعله النبي ﷺ في الفجر الذي قضاء عدة ليلة القدر (وكنة) يؤذن ويقوم (الأولى الفرائض) والأكمل فعلهما في كل منها كما فعله النبي ﷺ حين شغلته الكفاة يوم الأحزاب عن أربع صفوات الظهر والمصر والمغرب والعشاء فقضاهن رتباً على الولاة وأمر بدلاً أن يؤذن، ويقوم لكل واحدة منهن (وكرر ترك الإقامة دون الأذان في البواقي) من العوائت فلا يكره ترك الأذان في غير الأولى (إن اتحد مجلس القضاء) لمخالفة فصل النبي ﷺ لاتفاق الروايات على أنه أتى بالإقامة في جميع المي قضاها وفي بعض الروايات

بانتعاجه إلا إذا كان التفتيت لأمر عام فلا يكره في المسجد لاستفاء العلة. قوله: (في الفجر الذي قضاء الخ) عن زيد بن أسلم قال: عرض رسول الله ﷺ ابنة بطريق مكة ووكال بدلاً أن يوفظهم للصلاة فرد بلال ورفدوا حتى استقيظوا، وقد طلعت عليهم الشمس، وقد فرغوا فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا حتى يخرجوا من تلك الوادي، وقال: إن هذا وادع شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي، ثم أمرهم رسول الله ﷺ أن ينزلوا وأن يتوضؤوا وأمر بلالاً أن ينادي للصلاة، ويقوم فصلي رسول الله ﷺ بالناس، وقد رأى من فرغهم، فقال: أيها الناس إن الله قبض فرواحنا، ولو شاء لردنا علينا في حين غير هذا فإذا رقد أحدكم من الصلاة أو نسيها ثم فرغ إليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها، ثم التفت رسول الله ﷺ إلى أبي بكر الصديق، فقال: إن الشيطان أتى بلالاً وهو قائم يصلي فأشبعه، ثم لم يزل يهدئه كما يهدئ العصي حتى نام، ثم دعا رسول الله ﷺ بلالاً فأخبر بلال رسول الله ﷺ مثل الذي أخبر به رسول الله ﷺ أنا بكر، فقال أبو بكر رضي الله عنه: أشهد أنك رسول الله رواء مالك في موطنك مرسل، والتمويس النزول أسر الليل. قوله: (والأكمل فعلهما) لأن الأخذ برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات كذا في البدائع. قوله: (يوم الأحزاب) هو يوم الخندق وذلك في السنة الرابعة من الهجرة قال في الشرح: قوله: (إن اتحد مجلس القضاء) أما إن احتلف يؤذن للأولى في المجلس الثاني أيضاً قوله: (لمخالفة فعل النبي ﷺ) عنه لقوله: وكرر ترك الإقامة. قوله: (وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الأخذ برواية الزيادة أولى. قوله: (وإذا سمع المصنوع منه) فلو لم يسمع ليحد أو لعدم لا تشرع له الاستماع، ولو علم أنه أذان كما ذكره النووي في شرح المهذب أي وفراغاً لا تأباه، وفي شرح الشفاء للشهاب قيل: لا يشترط سماع الكل، ولا فهمه، ومفهوم التشديد بالمصنوع أنه إذا كان على غير وجه السنة لا تنفذ منابته، ومفاهيم الكتاب حجة. قوله: (وهو ما لا يمن فيه) وأن يقع في الوقت كما في مواهب الرحمن وفي البرازية يتولد القيام عند سماع الأذان له وهل يستمر إلى فراغه أم يحل. قال في التمهيد: لم أراه ثم إذا لم يجب حتى فرغ من تداركه إن قصر الفصل، وفي المتن فإن سمعهم معاً

ينص على ذكر الإحرام فيما بعد الأذان (أولنا سمع الصلوة من) أي الأذان وهو ما لا يحل فيه ولا يحسن (أصله) حتى عرف التلاوة، نجيب القول ولو في المسجد، وهو الأفضل وفي المواضع، بعضه غني عن ذلك إذ كان في المسجد وإن كان في غيره فكل ذلك إن لم يكن أذن، مسجد، فإذا كان يتكلم في اللغة والأصول يجب عليه الإجابة إذا سمعه وهو يمشي

أجاب سترأكون جوابه بعد ذلك، محله، أي قوله (لنجيب القول) اختلاف في الإجابة، عيب واجب وهو ظاهر ما من الإجابة، والعلامة والفتنة رتبة مال التكليف فاد في قدر ولا بد سلاماً، ولا يشغل شيء، ضرورة الإجابة، والمربع يدب الإنسان عن التلاوة الع لا يظهر إلا على القول باسمه وقبل مدبره، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وحسبوا المصنف، وأخذه العيني في شرح البخاري، وقال الشافعي في شرح التلوة هو الصحيح لأنه لا يسمع مؤذناً، فقال: على الصلوة فسمعه تشهد فقال: حريص من الشر، وصرح في الجريد بأن الإجابة عن التلاوة، والأصل ما في قوله هو أفضل من شرح جماعة غيره، وجوباً بالشافعي، وأما مستحبة على فإنا إن كان في التلاوة، وإلا فلا أهم، ولا تروعه وحكي في التحصيل الإصباح على عدم قراءته الكلام عند مدح الأذان أي يقرأه ويصلي ويصلي لا يقرأ من الحرم، وجبة الإجابة عنه وهي الدلالة بصفه أنها مستحبة على الأظهر، والاحتياط أنه اختلف التصحيح من وجوب الإجابة باللسان، والأظهر عدمه، وحكي المؤلفان فيهما بالتي، وفي شعره، وفي البخاري: الإجابة باللسان، والاحتياط، والاحتياط، الإجابة بالتقدم مشكل لأنه يلزم عليه وجوب الأذان في أول تكبيرة، والاحتياط في المسجد لا معنى للإجابة بالفتنة دون التلاوة، وسعى أن يقال لا يجب على بالتلاوة بالاحتياط الأذان من مدي الخطيئة، ويجب بالتقدم، ولا يصدق الأذان الأول مرة الجسفة لوجوب الصبي ثلثين وما عدا هذين فيه اختلاف، قال في الفروع: وفي حديث عمرو بن إسماعيل الشعبي عن أبي إسحاق السبيعي، من يعذب نزل حمله منه بعدة منه، أي قوله: (وهو الأفضل) هذا مسمى على سبب الإجابة باللسان، قوله (بعضه غني عن قراءته إن كان في المسجد) يعني معنى وجوب الإجابة بالقسم ومن قبله لا يعني عدم الإجابة باللسان، قوله: (إذا لم يكن أذن مسجد) أي فتدب، حات، قوله: (والأصول) أي عدم التكلام ويحتمل أصوات اللغة وهذا مسمى على وجوب الإجابة بالتلاوة، قوله (إذا سمعه وهو يمشي) أي: (أصله) جعلوا المحتسباً لتجوز كالأذن، ونفاه للحداجة، ويحتمل أن الأولوية، (أصله) أي التلاوة لا للإجابة، أو هو مبني على سبب الإجابة، قوله: (فإذا نزل الأذان) يجب الأولوية مطلقاً سواء كان مؤذن مسجد، أم لا لأنه يجب مدح الأذان ثبت به الإجابة، ثم لا يتكرر عليه في الأصح، وقدره التلاوة في شرح الشفاء، قوله: (ولا يجب في

فالأولى أن يقف وحجبه وإذا تعدد الأذان بحيث الأول، ولا تجوز في الصلاة ولو جازها، وحطية وسماحة، وتعلم العلم وتنبيه الأكل والجماع ودفعة الحاجة، وبجيبه الجيب لا المتأخر والسماحة لجزءها عن الإجابة بالفعل (أو حقة لإجابة أن عون كما (قال) مجيباً له فيكون قوله (مثله) أي مثل الفاظ المؤذن (أو) لكن (حوقل) أي فلي لا حول ولا قوة إلا بالله أي لا حول لنا عن معصيته ولا قوة لنا على طاعة إلا بمصلحته (هي) سماعة (الحيطليين)

(الصلاة) ولو أحاط فسدت. قوله: (وخطبة) أي حطة كانت. قوله: (وتعلم العلم وتعلمه) دأبه ما دفعه قريباً من قوله وإذا كان يتكلم في العلم، أو أفعالهم تجد، فيه الإجابة، والظاهر أن نهي الإجابة في هذه الصورة منات على التلخيص فيها. قوله: (المعجزهما عن الإجابة بالفعل) أي صفات بالقول بعد العمل. قوله: (كما قال مجيباً له) أي أنه لا يكون تأيلاً باللسان إلا إذا قصد الإجابة. قوله: (ولكن حوقل) أي في اختصاصهما بغير أنه لما ثبت منه بالحقة الأولى الإضلال عن الصلاة، والمحيية إليها وحسن فهم قوله حتى علم الفلاح الإنسان إلى العور والنحة، وذلك لا يكون إلا بحركة، والنعمة لا قوة له على شيء باسم أن يقول لا حول أي لا حركة، ولا استطاعة أي على شيء مما طلب مني إلا بقوة الله تعالى، وهذا أولى من قول المؤلف لأنه لو قال: مثلها صار كالمستعير. قوله: (أي لا حول لنا) هو من التحول، والمضي ومنه سمي الدم حولاً لمص، وجاء أي لا حول ولا قوة، أي من معصية الله إلا بمعونة الله ولا قوة أي على طاعته إلا بمعونته، فالعطف للمعاينة وهذا مراد به عنه هاتين الحشيتين، وقيل: إن الحول بالواو، وإتيه في اللغة القدرة على التصرف فحذف القوة عنه عطف مرادف. قوله: (الحيطليين) تسمية حيطة مركبة من حي حلو كما قال المتأخر في شرح الحصن الحصين والمرب، إذا كثر استعمالها في كل شئ صغر بعض حروف (أحداهما إلى بعض) أخرى، مثل التسلية، والتعمدة والسيحلة، والحويلة والهيللة والهيبة والإجابة بالحويلة للحيطة قول شوربي وأصحابه الثلاثة، وأحمد من الأصح منه، ومالك في رواية، وقال الشيخ، والشافعي، وأحمد في رواية ومالك في رواية: يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أدائه واحذر السمعين من الغشج التجمع بين السحيلة والحقوة محلاً للأحداث لوأده، وحينما فيها فني مسد أي يحل عن أي إمامة عنه عنه إذا نادى المنادي للصلاة فتحت أبواب السماء، واستجيب الدعاء فمن نزل به قرب، أو شدة قلبه المملوي إذا قرب، وإذا شهد تشهد، وإذا قال: حي على الصلاة قال: حي على الصلاة، وإذا قال: حي على الفلاح، قال: حي على الفلاح، ثم يقول يعني به ما يتبعه متابعاً: اللهم رب هذه الدعوة الحق المصداق، (أو) دعوة الحق، وكلمة التقوى حينئذ عليها، وأما عليها، وأنت عليها واجعلنا من خيار أهلها محبينا

هذا حتى يلقى الصلاة حتى يلقى الدعاء كما ورد أنه لو قال مثلها صار ذا عترة في. لأن من حكى عند الأمر بشر. قال مشهوراً به خلاف باقي النكسرات أنه شاء بالدعاء مستجاب بعد إجابته مثل ما قلنا (لو) في أدن العشر (قال) المحقق (صدفث وبروث) يمنع أن لا لاؤن (أو) يقول (أو) شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن (هذا قول المؤلف) في أدن العشر (الصلاة خير من النوم) نخباً عما يشه الإشتهار. باختلاف أقدمه في حكم الإجابة بعضهم خرج مخرجها. صرح بعضهم بإستحبابها (ثم دعا) المحقق (واحد) (بالوسيلة) به. الصلاة على النبي ﷺ عقب الإجابة (فيقول) كما روى حاكم ومسنون عنه عن أبي بصير عن قال. حين يجمع الله (المهم) رب هذه الدعوة الثامنة والصلاة الثامنة أت محبداً الوسيلة

ومعناه. ثم يسأله الله عز وجل حاجته ورواه العبداني في كتاب الدعاء. وقال لعلكم. يصبح لإسعاد هذا صريح في أنه يقول. قل. دعاء في جميع النكسرات. ولا ينافي أن ذلك يشه الإجابة. لأن دعاء لا مانع من صحة العبارة الصحيح به. ثم أضافه (ثم دعا) إياه. معروفاً منها التماساً لها. هنا وصفاً على الإجابة بالقبول. ثم بدأ في التحول والقوة وقد رأينا من مذبح أسرار من يجمع بينهما. قوله (والدعاء مستجاب بعد إجابته مثل ما قال) أن من في الحقيقة دليله ما في مسند أبي يعلى المتقدم. قوله (وبروث) عطف نفس على ما قبله من في قوله (إلا) صديق ورواه في (إلا) دعاءه. وفي (أو) صرح. صدفث وبروث. مطلقاً كما في مجمع الأمهر. ولا خلاف في حسن الجمع. قال بعض الفضلاء. ويقول عند قد قامت الصلاة. أقدمه. ثم وأدائها هكذا روى عن النبي ﷺ وأمره الحار. ورواه. ومضى أقدمه. ثم أنشده وأبقاه. فإذ في شرح المشككة وتشتهر بعد قوله وأدائها ورواه. ومضى من صانعي أهلها. هذا بما يظهر على قول الصحاح أن الشروع بعد الشروع منها بما شئى قوله لإمام أن الشروع الأفضل عند قد قامت الصلاة وأن الأفضل معاربه الشروع للإمام في الشريعة لا يظهر قوله (أو) شاء الله كان) كان هذا ويمكن فيه حد نامة. قوله (والمؤلف) لتحصل له إحصاءه كما في الشرح. قوله (بالوسيلة) أي تحصيلها. قوله (حين يسمع الدعاء) ما يقتضي أن الدعاء بها. حين يسمع الدعاء وما سألني يقتضي أن يدعو به بعد فراغه من الإجابة فلما أن يجمع بينهما. وما أن يحصل الأول على الثاني. ويكون أحرار قوة حين يجمع لإسراع. والمبادرة أو المراد كل الأدان. قوله (الدعوة) يمنع ذلك الدعاء. والثمة الكلمة التي لا بدعها نقض. ولا عيب ولا تغيره فإذ. ولا نسخها شريعة. وفي هذه الدعوة أفضل الأقوال. وهو لا إله إلا الله قال لعنبي: هي إلى قوله محمد رسول الله. قوله (الصلاة الثامنة) أي الثامنة الثابتة. قوله (أت محبداً الوسيلة) هي فعيلة. وتجمع على وسائل ووسن وهي كل أمر يكون موجلاً لأمر تستغنى

والفضيلة وابيعة مقاماً محموداً الذي وعدته) حلت له شفاعتي يوم القيامة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول لم صلوا علي صلاة فإني من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها حسناً ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد مومن من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سألني في الوسيلة حلت له شفاعتي»

وحقيقة الوسيلة إلى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم، والعبادة وتحوي مكارم الشريعة فهي تشتمل على المراتب، وحاصلها أنها فعل المأمورات وإحسان المهيئات والمراد هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من إطلاق السبب على المسبب. قوله: (والفضيلة) هي المرتبة الزائدة على سائر الخلق، أو منزلة أخرى، أو تفسير للوسيلة. قال السجدي في المسامحة المحبنة: وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفعله من لا خيرة له بالجنة لا أصل لها في الدعاء الواو ذكر، الشهاب في شرح الشفاء. قوله: (مقاماً محموداً) مقبول ثان لأبنيته بتضمينه معنى أحم، أو على المنقول المطلق أي بعثه يوم القيامة فأفقه مقدماً محموداً، ومن بحث معنى أحم، وهو مكر للمناسبة لفظ القرآن، أو للتخفيف، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة، وغيرهما للمقام المحمود بالتعريف، والمراد به الشفاعة العظمى، وهو الأشهر، وعلمه الأكثر وقيل هو أن يسأل فيعطى، وشفع فيشفع، وليس أحد إلا تحت لوائه. قوله: (الذي وعدته) أي في قوله تعالى: «مَنْ أَدَّ بَعَثْتُ رَبِّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً» وهو صفة للمقام إن جاز علماً لسلك الشفاء، وإلا فهو يذو. قوله: (حلت له شفاعتي) حل من باب ضرب أي وجبت بمعنى تحققت وثبتت أو من باب قد بمعنى وزن، الإلام في له بمعنى علي، والمراد بالشفاعة شفاعته مخصوصة بتدخل الجنة مع السائفين، ورفع الدرجات، وزيادة العطايا، ولا يختص هذا الفصل بمن قالها مستحضراً لأخلاقه ﷺ، بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب إلا أنه ينبغي أن لا يكون لأهياً لأهياً. ذكره الشهاب في شرح الشفاء، وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله له عليه الصلاة والسلام الإمتثال، أو ترتيب الثواب السمرود لفضله. قوله: (صلى الله عليه بها حسناً) أي أئتم عليه بالاعتماد عشرة بسبب دعائه له ﷺ. قوله: (وأرجو أن أكون أنا هو) هذا من الأدب مع الله تعالى والتباعد من التحكم عليه، أو قال قيل أن يعظمه الله تعالى علي أنه هو.

قائلاً: ذكر القهستاني عن كثرة العباد أنه يستحب أن يقول عند سماع الأذان من الشهادتين نكبي ﷺ على الله عليك يا رسول الله. وعند سماع الثانية قرأت هنيئاً يا رسول الله اللهم متعني بالسمع، والبصر بعد وضع يدي عليه على عينيه فإنه ﷺ يكون قائماً له في الجنة، وذكر الفيلسفي في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً من مسع العين بباطن أسئلة السابئين بعد تخطيها عند قول المؤذن أشهد أن محمداً رسول الله وقال: أشهد

وهي الشفاعة اعلم ان من صلاتك تنفع جميع الخائفين وهي جنة عدد دار الحقامة ولها شعبة في كل حبة من الحبوب من تحت لقمته يظهر سعد ³⁰ لأهل تلك الحبة وهي في كل حبة أعظم منزلة أبي حمزة انه في العرشين شفاعة ومعاونته في ذلك كله.

باب شروط الصلاة وأركانها

جميعاً سهماً لا ينفك ما نصح به الصلاة الشروط جميع شروط تكون ثمة والأشياء
جميع شروط منفصلة وهذا الصلاة وهي الشريعة هو ما ينفك على وجود الشيء وهو
خارج عن ماعينه، وإذا كان جميع ما في هذه هي اللغة الجذبة الأقوي، وهي الإحصاءات

أن محمداً عبده ورسوله، رضى الله عنه وبالإسلام ديناً، ومحمد حججاً على أمة من أمة الله
وكان يرى من أحقر مله العلم وبعبثه يعنى من العقل. قوله: (تفرغ جميع الجنات)
يعنى أن الناس أئمة الأصل لكل سنة ياتي دورهم تبع لها. قوله: (علم الضميمة) بك لجة حلال
فإن ابن كثير التوسية ثوب سائر الجنة، إلى الترشى، وأعمالها، وأنها ويدل عليه ما رواه
الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها درجة فأسألو الله
أن يؤتوا التوسيلة. قوله: (بعضها عنه) أحرار شريعة محمديونية ترفع القوميات. قوله:
(ومعالمهم) المحبرة لدى شعير بما يشاءه والله تعالى أعلم.

باب شروط الصلاة

قوله: (تقليط) أي ملتصق. قوله: (جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع: فحلى كخروج المحدث، وشرعي كالطهارة بالصلوة، وحلي كالخزعة المعلق به الصدف كما في الشرح. قوله: (ويعمل العلامة) مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَلَّامٌ لِّأَيِّ غَلَابَتِهَا وَأَمَّ سَبِي الْحَاكِمِ﴾ صاحب شرطه بالضم، والجمع شرط كترطبة وخطب أي صاحب، علامة لأن له علامة نسبه والشرط على لفظ الجمع أعرفه السلطان أنهم حملوا أنفسهم على ما بعروى به، أما الأول فاصل مصدر شرط كفسر، وحيد، واستعمل لغة في إثبات فشره والتزيم في بيع، وحرره، والتزينة بمعناه هذا ما يدل عليه عدة أهل اللغة. قوله: (وفي الشريعة المخ) اعلم إن هذه نعت بالشريعة أما أن يكون ذلك في أو لا. الأول الزكر المحلل للوطء، وإن لم يكن مؤثراً فيه فإن كان مؤثراً به بسبب الظاهر فهو العينة عند الزكر المحلل للوطء، وإن لم يكن مؤثراً به فإن

(١٦) يقول كرسنة درعليه: (الأونى كقرقة ونحوه، ذكر طلبة لهذا قدسية انه كيه عصبونه).

الحرم الذاتي الذي تتركب منه، ومن حرمه ولد. أما حبه العاجل فقلنا: إلا بعد صحة الصلاة من سبعين وعشرين شيئاً، ولا حصر فيها، ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الحارجة عن الصلاة، وعلى السنة الأركان الداخلة فيها لراه التفريد، وإلا فالمعصلي يحتاج إلى ما ذكرناه زيادة فأقول به بيان ما إليه الحاجة من شرط صحة شروع، والدوم على صحتها، وكذا غرضه، والمفط الذي التصديق بالشرط والمكره من الشروط (الطهارة من الحدث) والأصغر الأكبر والمبسر والمفاس لأبه النصوص والحدث لعه الشيء الحادث وشراً ما به شره، ثم بالاحكام، غايته وجوب الأمر بها (أو) منها (طهارة الحدث والثوب والمكان)

كان مقصداً إليه في الجملة فهم الشيء كالوقت لوجوب الصلاة وإن لم يكن متقضباً إياه فإنه غروف الشيء عليه فهو الشرط كالصلاة بخلافه وإن لم يتوقف عنه الشيء معي علامة كالأذان للصلاة ذكره الحديث. قوله (وهو في اللغة الجانب الأولي) قال تعالى (أو آوي إلى ركن شديد) أيود (١) أي غير راسخ. قوله (الجزء الثاني) يطلق المراد عليه كما يطلق على الشرط. قوله: (لأراد التقريب) أي يفرق المصنف على المتعلم. قوله: (جزءان) أي معي مع وجودي، ذكر الحاجة شرحاً. قوله (من شرط صحة الترويع، والدوام على صحتها) أعلم أن الشروط من حيث هي أربعة أقسام: شرط إختلاف لا عب كنية، والتخيرية، والوقت والحظنة للجسمة وشرط العقد ودوام كظاهرة ومزاج، واستيفال القيمة وشرط عباء لا غير أي ما بشرط وجوده داخل الصلاة، وهو نوعان: ما يشترط فيه تعيين كترتيب ما لم يشرح محكوماً، وما لا يشترط فيه التحسين، وهو نوعان أيضاً: وجودي وعدمي، فالوجودي كالغفارة فإنها وإن كانت ركناً، إلا أنها ركن في مصداق شرط لغيرها لوجودها في كل الأركان تقديره، وإنما سمى بغير اختلاف الأسماء، ولو بعد ذلك، عرضي القوة كذا في النذر، والعدمي كعدم تقديم المقتضي على إمامه، وعدم صلاة مشتة في صلاة مشتركة، وعدم تذكر صاحب الترتيب فاتحة، والغصم الرابع شروط خروج، وهو التقبلة الأسيرة. قوله: (فمن الشروط كظاهرة) قدمها على سائر الشروط لأنها أهم، إذ هي متناع الصلاة، ولأنها أول ما يؤول عنه في الغير. قوله: (والحيثي والغفاري) لا حاجة إلى ذكرهما لأن الغفاري بالحدث الأكبر ما أوجب الغفاري، ويحتمل أنه أراد به ما يخص من الحسنة. قوله: (والحدث لغة الشيء الحادث) قال في المفردات: الحدث، بحركة (إعطاء) وقال قبله. حدث مديوناً وحلته نقبض قدم، وتضم داله إذا ذكر مع قدم اه وهو قيد أن إخلاله على شيء الحادث من إطلاق المصدر على إسم الفاعل. قوله: (وشرطاً مانعاً شرعياً) لمانعية الكون مانعاً، وهذا لا بد له من معرض صريح استناد إليه بحيث يقال، بمعنى كون اليوم حدثاً أنه مانع شرعية أي كون مانعاً ألغ والمصنف ذكره مجرداً عن هذا الموصوف فلو كان شرعاً مانع شرعي يقوم ألغ أي مانع عما يباح إلا براضه لكأن أوضح، وفي شرح الخطيب أبي شعاع أنه في الشرع يطلق على أمر إختياري يقوم بالأعضاء يمنع من

الذي يعطي عليه فلم يفسد شيئاً واقعاً يصلح سائراً للمعوية وهو ما لا يرى منه الجسد جازت صلاة وإن كانت النجاسة رصبة فألقي عليهما لئلا، أو شي ما ليس نجساً أو كسها بالتراب. فلم يجد ربح النجاسة جازت صلاته وإذا لم يكن حلاً فربطاً به نجاسة أو غي من عمامته طرف ظاهر، ثم يحرك الطرف الحسن بحركته صحته ولا فلا كما لو أصاب رأسه خبطة حسنة وبجوس صغير يستمسك من حجر النخسلي، وطير مستحسن على رأسه لا يفسد الصلاة إذا لم تنقص منه نجاسة مائة لأن الشرط الطهارة (من نجس غير معفو عنه) تقدمه بيانه (حتى) أنه بشرط صهارة (موضع القدمين) فيطهر الصلاة بنحو ما عرفت أحداهما، أو بيمينه فيهما فليسراً من الأصح وقيامه على قدم صحيح مع انكراعه، وانتقاله عن مكان

صحة الصلاة. وعلى الأسباب لم ينتهي بها الطهر، وعلى الأمر المترتب على ذلك اهـ والأورد هو يسمى قولك وشراً مع أخ. قوله (فلم يفسد شيئاً واقعاً يصلح سائراً الخ) أي ولم يفسد به النجاسة الجلية، قال المصنفان الحسني وكذا الثوري، إذا مرش على النجاسة الباردة إن كان واقعاً يفسد ما تحته أو لو حدث به النجاسة على تقدير أن لها ولحمة لا تحور الصلاة عنه وإن كان غافلاً بحيث لا يكون كذلك جازت أو. قوله (فألقي عليها لئلا) المراد أنه ليس عنها حرم غلط يصحح لئلا يحسن كجحد، ومن وجبت كما في السابغ، والنعامة، وعادة المعصلي وقد أحسنه بالربطة لأنها لا، كانت باسطة جازت على تقي حال لأنها لا يلتصق بالثوب، ألقى عليها بعد ثوبه يصلح سائراً كذا في النجاسة، وفي القهستاني يسمى أن يكون الصلاة أي على كنفتي على التماسه المروطة ذكره ذكرها على معنى الإبطيل لها من الأجزاء. قوله (فلم يجد ربح النجاسة) أما إذا وجد، أو لا، لا يجوز ذلك في النجاسة. قوله (لم يفسد به نجاسة) كسبية نسبة أو كسب بناء، على أنه يسمى اليسر. قوله (ولم يتحرك الطرف الحسن حركته) أي متصل بمسح فيكون واقعاً إلى المستلزم، وذلك لأن تلك الحركة بسبب إلى حمل أصابعه كما في المسح وغيره، بخلاف ما عرفت السجدة في بعض أفراف الساط حيث تنحدر الصلاة على الظاهر منه، ولو تحرك الطرف الآخر حركته لأن الساط يمسرة لأرض فيشترط فيه طهارة مكان الاتصال بقدر كما في النجاسة. قوله (نجاسة نجاسة) مثلاً لستف لأنه يمد حاملاً للنجاسة كما ذكره السيد، وغيره بخلاف اليسر كما في القهستاني يعني من نحو حائط نجس يابس في الصلاة لا يضر لأنه يمد حاملاً للنجاسة. قوله (والمسح صغير) أي مسح سبباً، فإنه لا يعد حاملاً بخلاف ما لا يستحدث، وعليه محسن مانع فإنه لا تصح معه الصلاة لأنه يمد حاملاً للنجاسة. قوله (وطير) عطف على صغير. قوله (إذا لم تنفصل منه نجاسة) أي مما ذكر من الحي، والطيور. قوله (لأن شرط الطهارة) ملة لعدم السلان أي رغد وحدت لأنه لا يعد حاملاً لها. قوله (وتقدم بيانه) وهو أنه يحسن في غير المتعلقة عما دون الريح، وهي المتعلقة بالدرهم. قوله (حتى أنه بشرط الخ) تفرع على اشتراط طهارة المكان.

ظاهر لحيث وثم يركع به مقدار دقي لا تحل به وإن مكث فترة صلت على المختار (و) منها طهارة مريض (اليدين والركبتين) على الصحيح لافتراض السجود على سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو الدين، وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها ولأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة مريض الركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجبهة على الأصح) من الروايتين من أبي حنيفة، وهو قولهما، وحكمهم أنه يستحق السجود عليها لأن

قوله: (أو يحمله) معطوف على محذوف معلوم من المقام فغديره نحس مانع بإضراره بحيث أحدهما قوله: (استديراً) أي بالحرر، والمثنى قوله: (لا تحل به) الصلاة لأن المكث ليس على شخص الحفل كالمكث الكثير مع التحس القليل معفو عنه، وحكم الانكشاف مع التمسك بمكث مع الحرر أعاده الشرح قوله: (وإن مكث فترة) أي وإن لم يزد. قوله: (أعلى المختار) هو قول أبي يوسف، وقال محمد لا تصد إلا إذا أدام بالفعل. قوله: (على الصحيح) صححه المحقق، وصاحب العمود قوله: (لافتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهر، أنه إذا لم يصح اليدين، أو الركبتين، أو أحدهما^(١) أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك، بل العلة في الفساد أن وضع العصور على النجاسة بمنزلة حملها، فبمجرد وإن كان الموضع غير موصوف في النجاسة، إذا كانت النجاسة في موضع السجود أو الركبتين، أو اليدين فإنها نجس، وأصح ولا يجهل أنه لم يضع ذلك العصور بخلاف ما لو صلى واقعاً إحدى قدميه بوجه يجوز، ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز، ولا يجوز كأنه لم يضع امر. قال الكشاف: وهذا بعد أن عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين محله إذا لم يمسحهما لها إذا وضعهما، أو وضع أحدهما اشترطت فليحفظ امر. قال الحلي: علم أنه لا فرق بين الركبتين واليدين، وبين موضع السجود، والفتن من أن النجاسة المانعة في مواضعها مفصلة للصلاة، وهو الصحيح لأن اتصال العصور بالنجاسة بمنزلة حملها، وإن كان وضع ذلك العصور ليس بفرض امر، منه النقول ثم على أن وضعها ليس فرضاً، ولكنها إذا وصفت اشترطت طهارة مواضعها، فليست. بقي الكلام متى إذا وضع ما يكره وضعه كالأجزاء هل يفترض طهارة موضعها الظاهر نعم لأنه يوضعها على نجاسة بعد حاملها لها. قوله: (واختاره الفقيه أبو القاسم) الذي ذكره بعد في هذا الباب أن الذي اختاره الفقيه، وضع إحدى يديين وإحدى الركبتين وشي من أطراف القدمين، فليست. قوله: (وأنكر ما قيل) لا يلزم من تذكره ذلك قوله بافتراض وضعها. قوله: (شاذة) ذكر ذلك صاحب العمود. وهذا لا يتأني إن وضعهما غير واجب أي غير فرضي في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر.

(١) قوله أن تكون الخ لعل الأولى حذف أن تأمل؟ مصححه.

لعرس، وإن كان يتأدى بمقدار الأرضية على القول المرجوح يصير الوضع معدوماً حكماً بوجوهه على التجسس ولو أعانه على ظاهري ظاهر الروية ولا يسمع تجاسسه في محل أنه مع صهارة باقي المحال بالاتفاق لأن الألف أقل من المندرج ويصير كأنه اقتصر على الجهة مع الكراهة، وضاهة المكان ألزم من الثوب المشروط بقاء بالدلالة إذ لا وجود للفصلية بدون مكان، وقد توجد بدون ثوب، ولا يقصر وقوع ثوبه على نحاسة لا تعلق به حال موجوده (و) منها (مستمر المودة) للإجماع على إضراره، وتو في ظلمة واشترط سرها من جواربه على الصحيح (ولا يقصر نظرها من جيبها) في قول علف المتتابع (و) لا يصير لو

قوله: (ليتحقق السجود عليها) علة لإشتراف طهارة موضعها. قوله: (لأن الفروض الفخ) علة لمصروف ينبغي التصريح به تفديده وهذا على كلا القولين أي لإشتراف طهارة موضعها لأزم على القول بالراجع بضرائض وضعها وعلى القول المرجوح بعدم إقراره لأنه لا ينع. قوله: (على لقول المرجوح) وهو أقل الجميع بين الجبهة والأذنة، واجب وإنه يكره الإقتصار على أحدهما. قوله: (يصير الوضع معصوماً) حذف جملة ما لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح قتل: ولكن إذا وضع الجبهة مع الأرضية يقع الكل عرضاً كما إذا طوى القمارة على المقدور المعروف فيصير الفخ اهـ. وبعض أن إشراف طهارة موضع الجبهة فرض على القول المرجوح لكن إذا وضعت بالمفعل لأن وضعها موصوف بعد تحققه بأنه فوض كالقراءة فإنها تومر بالوجوب، أو النسبة فيما زاد على قدر الفرض، وسكن إذا وضعت في الصلاة وصفت بالإضراف. قوله: (في ظاهر الرواية) روي عن أبي يوسف جوازها إن أعانه على طاهر. قوله: (مع الكراهة) أي التحريمية لأن وضع الألف واجب وإذا وضعه على نجاسة فإنه لم يصح. لقوله: (وطهارة المكان) أي، والجسد وهذا منه بيانه للدليل على إشراف طهارة هذه الأشياء. قوله: (المشروط نصاً) في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ مَطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة/ ٢٣٤]. قوله: (بالدلالة) متعلق بالزم يعني أنه ثبت كون طهارته ألزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العائم بالوضع من النص المذكور لإشترافه معه في السنة، ولكونه لو لم يكن مع قوله: (لزم لا وجود الفخ) علة لكونه ألزم بالدلالة. قوله: (حال موجود) متعلق بوقوع ثوبه. فتنبه: إنما اشترطت الطهارة في الصلاة لأنها مناجاة مع الرب عز وجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الأحوال وقا في طهارته، وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان أماته انشرح. قوله: (ومنها ستره للمودة) وثوب يهده كثر، أو ورق شجر، أو طين وليس لستر الظلمة إعتبار كما في التمساني كالستر بالزجاج كما في القبة، ولا يقصر شكل المودة بالصدق السائر التصيل بها كما في الحلبي والمودة في اللغة كل ما يستطع ظهوره مأخوذاً من العود، وهو النقص، والجب، والشيخ ومنه عود الصين، وكلمة عوداء أي قبيحة، وسيمت السواد عورة لفتح ظهورها، وغنى الأصيل عنها، لكل شيء يستتره الإنسان أنفة أو حياء فهو عورة والسلم مودة كما في كتب

نظرها أحد من (أسف فله) لأن التكلف لمنعه فيه مخرج والشرب الحرير والمنصوب والموض
 لاغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة، وتذكره والمنسحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من
 أحسن ثيابه قميص وإزار وعمامة ويكره في إزار مع القبرة عليها (أو) بها (استقبال القبلة)
 الاستقبال من قنات الأمشية النوادي بمعنى فابله، وليست العين للطلب لأن الشرط المتقبلة

اللفظ قوله: (للإجماع على إفتراضه) أي في الصلاة أما السر في الخافرة فصحيح الحلبي
 وجوب السر فيها، ومصحح الشارح عدمه فقد اختلف المتصحيح، قوله: (ولا يضر نظرها من
 جيبه) لأنه يحل له نساها، وينظر إليها ولكنه خلاف الأدب كما في الشهر، واحتار الشرحان
 العيني لأن تلك الصلاة مكروعة وإن لم تكن، ومغلغل الصحيح ما من بعض المتأخرين من اشتراط
 سر عورته عن ثياب ومرع عليه أنها لو كانت لمحت كنبذة وسر بها زيفه صحت وإلا فلا.
 قوله: (لأن التكلف لمنعه) أي لمنع غير الناظر، قال في الشرح: لأن سر العورة حفي وجه لا
 يمكن غير النظر إليها إذا تكلف مما يؤدي إلى الحرج اهـ. قوله: (والثوب الحرير الخ) حمل
 الكلام مما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه، فقال المفتاوي من كتاب الخطر مغزياً بالصلاة
 الحواجر، منه وتحوز الصلاة على السجدة من الأبريسم لأن الحرام هو النجس أما الإشتغال
 مسائر الوجوه، فليس بحرام اهـ. قوله: (وللمنصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن مختارات
 النوارن الصلاة في أرض منصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه، فما كان بينه وبين الله تعالى
 يثاب، وما كان بينه وبين العبد يعاقب اهـ. قوله: (مع الكراهة) أي التحريم ذكره القيد، وهي
 السراج، والمفتاوي تكو الصلاة في الثوب الحرير، والثوب المنصوب، وإذا صحت،
 والثوب إلى الله تعالى. قوله: (من أحسن ثيابه) مراعاة لفظ الزيت في الآية، ويستحب أن
 تكون سائلة من الخروق، قوله: (لحمي وإزار وعمامة) مفا للرجل، وفي المرأة قميص،
 وخضار، وسراويل، ويكفي له الصلاة فيما يشغل عامة جسده لما روي عبادة بن الصامت رضي
 الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في شملة قد توشح بها عقلها بين كتفيه اهـ، ويكفي
 للمرأة ذراع عتيق، ومعتمة. قوله: (ويكره في إزار مع القبرة عليها) وكذا يكره أن يصلي في
 قمرانيل وحده لما روي أن النبي ﷺ حين أن يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء.
 كذا في الشرح، وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريرية. قوله: (استقبال القبلة) هي بالكسر
 لغة مطلق الجهة، قال الجوهري: بهذا: من أين قبلك أي من أين جهتك، وما لكلامه فله أي
 جهة. وشرعاً كما في المفتاوي جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة إلى السماء السابعة
 مما يحاذي الكعبة أي، أو جهتها وغلب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار كالعلم لها،
 وصارت معروفة عند الإطلاق، وإنما سميت بذلك لأن الناس يقابلونها في صلاتهم، وتسمى
 أيضاً محراباً لأن مقابلها يحلرب لنفس والشیطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس لكن
 كان ﷺ، وهو بمنزلة لا يستغنى للكعبة، بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما صححه

لا ضابطها، وهو شرط بالكتاب والسنن والأخبار، وإشهاد منها فمقتضى لا إلهاء متى لم يورثه الكعبة لا يجوز، لا أن يرد مع جهة الكعبة وإن يورث المحرمات لا يجوز (فلسفي المشاهد) لتكعبة (فرصة إصابتها) اتفاق أدركه عليه بيت (أو الفرص) (تغير المضاعف) إصابتها (جهتها) أي الكعبة هو الصحيح وبها قلنا ليست بفرصة، وإنما هي إصابتها معه من الكعبة هو الأصح وجبتها هي التي لا تخرج إليها الإنسان يكون له باراً بالكعبة، أو لغيره تحبها.

الحاكم، وعمره، وكان يطلع يطلع من ربه من شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها قد لا تخرج وأدعى لأجل الحرب لأنها مفرهم، ومزارهم ومطافهم فحوله بعدا بعد الحجرة بعدة عشر شهراً وأيام في يوم الإثنين نصف رجب من السنة النبوية على الصحيح، وقد مره الحجة. وكان في مسجد بني سلفه في صلاة الظهر حتى انقضى بعد أن سئل يتعذر بأسمائه على الرجال مكان النساء، والنساء مكان الرجال، حتى دلت المسجدين مسجد النساء، فوجه (أمر فيلت) يأمر من يات علم وهو رقيب. قوله (ولست لمس) أي واحد. قوله (لا ضابطها) وجوب الطلب عند الإتيان لا كداه، بل تحصيل التمام. قوله (وهو شرط ما يكتب) أي أنه تعالى قوله رجبك شهر المسحاة الحرام. قوله (ولست) قال يمين: لا يقبل الله صلاة أمريه حتى يجمع الظهور مواضعه، ويستل قبله ويقول لله أكبر. قوله (أو افراد منها بقتها) حتى ثم رعت التكعبة عن مكانها فبارة أصبحت، الكرامة، أو لم ذلك يعني ذلك الحلة جازت صلاة الخروج إلى أرضها.

قوله (فلسفي المشاهد الخ) يلحق به من المندوبة على سائرته ففعل الصلاة والسلام ثبوت القبلة في سننهم بالوسعي كما في الدراج والجر. قوله (فرصة إصابتها) أي رجب، منها وباني أمضائه مساء لتكعبة. قوله (إصابتها جهتها) بالمدح في ذلك لأهل التعريف، وبالحكم، والعزوب فله لأهل الشمال، وبالحكم فاحتمل ثلثة كعبين توسعه على الناس كما في التمام حتى لو أزيل المانع لا يشترط أن يقع يستغاثه على غير القبلة كما في الحجة. وهو قول الدماء، وهو الصحيح لأن التكيبات بحسب توسع. قوله (هو الصحيح)، وقال أبو عبد الله عبد الكريم العرجاني الفرص إصابتها حسا للمعاني أيضاً الإتيان لأنه لا تحصيل في التيمم، وعليه فيشرط إليه لأنه لا يمكن إصابتها بعد ثلاث إلا من حيث الله فالفرس عدوه إصابتها به لا توجهاً كما قال العلامة الشامي، وقال بعضهم إن كل بعلي إلى المحرمات لا يشترط وإن كان بعلي في تحريمه يشترط، فإذا نوى القبلة، أو الكعبة، أو الحجة حاراه. قوله (وإذا قبلت ليست شرطاً) لأنها من الوسائل وهي لا تحتاج إلى بية كفرسوا، والشرط حصولها لا تحصيلها. قوله (أوجبتها الخ) والمراد جهتها غيره، بالادلة، بالليل في الأضواء والقرى المحاربت التي نصها الصحابة، وقنابون فقلنا إنهم في إسناد المحاربت التوسعة، وإن لم تكن فالسؤال من الأهل أي أهل ذلك الموضع، ولو واحداً فافهم إن منه

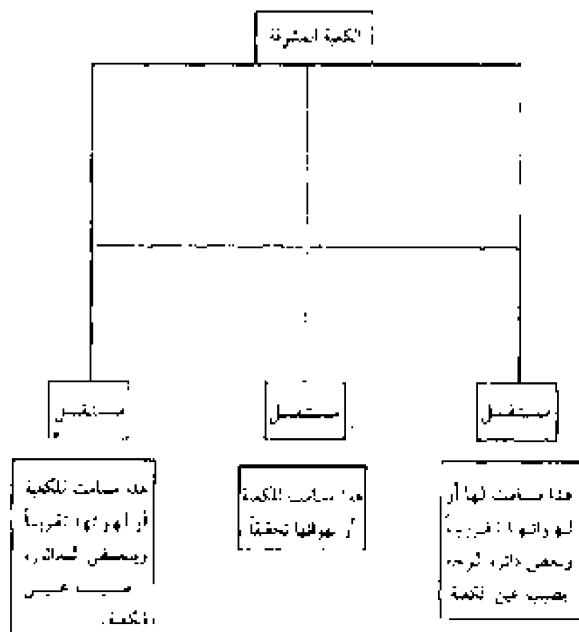
أو تقريباً ومعنى التحديق أنه لو عرض خط من نلقاه وجهه غير زاوية قائمة إلى لأمر يكون
مراً من الكعبة أو هوائها، ومعنى التقريب أنه يكون ذلك مسجراً من الكعبة أو هوائها
أجراً لا نزل به الملائكة بالكعبة بل يقضى شيء من مساجد أوجه مساجد لها أو بهوائها
بحر لمشاهد إصاه جهنم البعيد والمغرب سواء (ولو يمكن) وحالاً بين وبين الكعبة ماء أو

من الفهمدس. وأنا في البحار، والنفار فديل الفلة البحرية، وقد روي عن عمر رضي
الله عنه أنه قال: سمعنا من النجوم ما تهتدوا به إلى ثقله أم ربات كالمقطب، وهو نجم
صغير في باب حشر يسمى بين العربيين، والذي إذا جعله الرقيب خلفه لم يسهل كان
مستقراً الفلة إذا كان دائرة الكعبة، وحداد وهدان وقوسه وطير حان، ومروء وما وادها
إلى نور الشام، ويحمله من يصبر على قائمه الأبرص، ومن بالعراق على عائنه الأبرص، فيكون
مستقراً باب الكعبة، ومن باليمن قبالة المصنفل مما يلي حدته الأبرص ومن بالشام ورواه
يسمى نجم جعل له لواء، وأراد سفره مثلاً ثم إلى بلاد لا تختلف القصة فيها، وليس منه
عارف، هذه أو أ، وجميع قصة هي من مثلاً أو بتفصيل قبل سفره مثلاً بحراً صاحباً من
محارب مله في وقت ممر تشكيل الشمس مثلاً، وبحر الشمس في ذلك الوقت على حرم
من يانه كعبه، أو تعبر، ثم يفعل مثلك، وفي الأندلس، وقت الغروب، حدة لواء القصة
بعد سفره، أو من به فيجعل الشمس في ذلك الوقت فلك المحل المصنوف من يكن مستقلاً،
أو حول به خطاً في الأرض، أو كوه في حائط، فهو نسله ما دام في ذلك المكان وتحدث
بفعل بالبحر، وغيرها في وقت ممر كوف العشاء، ويحتسب بإقليم مصر أنه إذا وقف نيل
مستقبل المدي حائماً رجليه، وحرك رجليه اليمن إلى جهة يمينه بقدر طاقه، ثم نزل الأخرى
إليه، كان مستقلاً، وكذا لو فعل ذلك بعد ولوه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق على
يمينه، والمغرب عن يساره، ويستقبل طلقه، وقت الإحترار، ثم يحرك رجله اليمنى كذلك
بكره مستقلاً أيضاً.

قوله: (يكون مساجد) أي محاذياً، قوله: (للكعبة) أو لهوائها، هذا إذا وقعت المحاذاة
على البحر، وهوائ: الكعبة أي فيما إذا كان في محل يساري المحل الذي به القبلة، وقوله: أو
هوائها، هو فيما إذا كان محله أقصى من محلها، ومثله هذا إذا كان أسفل، وقوله: أو تقريباً، إذا
وقعت المحاذاة للجهة فإن مستقلاً للجهة يحتمل أن يقع استقباله بتعامد على العين، أولاً وقد
بين النزهة المحتملين، قوله: (بأن يلقى شيء من سطح الوجه)، ولو كان ذلك جراً عسيراً،
وهذه صورة

(١) قوله ما تهتدوا به السجح أنه حذف نون الرفع من غير صاحب ولا جدارم وهو لغة فلان كما لا
يعني كنهه مصححه.

حسن (على الصحيح) كما في الدرر والنجس (أو) من الشروع (الوقت) للغرض الخامس



وفي القنوي الإنحراف المستند أن يجاوز المشرك إلى شماليه أو قومه (أو حال بينه وبين الكعبة بناءً أو جبل) قال في معراج الداريجة: ومن كان بمكة، وببغداد، وببغداد الكعبة هائل بمنع المشاهدة ذلك، فالأصح أن حكمه حكم العائدين، ولو كان نحاساً أصلياً كالحل فإنه إن جتهد والأول أن يصعد حتى يحصل حتى تكون مسلاته إلى الكعبة بعيداً عما قال السمعاني الكمال. وعندي في حال الانحراف مع إمكان صعوده أي صعوده القمعي الجبل إشكال لأن التعبير إلى الشمال للظني، وبذلك القاطع مع إمكانه لا يجوز ولا يكفيه الإجهاد حتى لو اجهد، وصحفي، ثم تبين مخطؤه بمطالع الإعادة، وقد كان في الهداية الأخيار فوق الانحراف، فإذا منع التعبير إلى الظني لا يمكن شيء أقوى منه وكيف يترك البين مع إمكانه، ويكفي بالنظر: قومه:

بالكتاب والسنة والإجماع، وقد قصر على اشتراطه في عدمه من المعتمدات، وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة، في هذه من المعتمدات كالمذنبين، والمعتزلين واليهودية، والكنعنة مع بيانهم الأوقات، ولا أعني سر عدم ذكره له، وإن كان ينصبت بأنه مسبب للأداء، وظرف للمؤدى ونسب للموجوب كما هو مفرد في محله (و) واشتراط الاعتقاد دعوى تكون عبادة بية حازمة لأن الشك ليس محالاً على لو حس وعلم أنه الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا نحريه لأنه لما حكم بفساد صلاة جاء على دليل شرعي، وهو نحريه لا يفتأ حاثراً إذا ظهر خلافه، ويضاف إليه في دينه (و) تشتط (النية) وهي الإرادة الحازمة لتفسير العادة عن العادة ويحقق الإخلاص فيها لا سبحانه وتعالى (و)

(ومن الشروط الوقت للفرق بين الخ) الأصل في اشتراطه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أي لزماً موقوتاً أي محدوداً بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها (ع) لقدره على عملها فيها بحسب الإ استطاعة، وحديث إمامه جبرين عليه السلام أيضاً، قوله (مع بيانهم الأوقات) أي في أول كتاب الصلاة، ولا ينبغي ذلك في باب الشرط لا سيما عند استعمال القاصر لأن ذلك ينافي لتقدير الوقت، قوله: (بأنه يجب للأداء) من بحث تدعى الوجوب، به والمقتضى إليه، قوله (وهو الفرق المؤدى) لأنه بعده، وبمع غيره، قوله (وشروط الوجوب) من حيث توقف وجوب فعل الصلاة على وجوده، قوله: (التكون عبادة بية حازمة) فذلك أن العباد بإعتقاد دخول بمرقه به لأن حرم النية إنما يكون به ولا يمكن عليه الفنى بالدخول، ويظهر هذا مع قولهم أنه على اعتق من المروع يقوم مقام النفس، ويحتمل أن المراد بالإعتقاد، والعزم ما يجب غلبة الشك، وبذلك له التمثيل: بقولهم لأن الشك الخ، فالمضمر أحد شيئين إما اعتقاد عدم الدعوى، ولما الشك، قوله: (حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم، مما فرع عليه لأنه حرم بطلان الدعوى، وهو أولى بالصحة من افتراء بين الدخول، وعدمه، قوله (لأنه لما حكم بفساد صلاته الخ) يظهر من صلى في ثوب، وعنه أنه يحس، فإذا هو ظاهر فإنه لا تصح صلاته لما ذكر، وهذا التمثيل بما يظهر فيمن عرف الحكم أنه لو كان حرم أنه صحيح، فلا يظهر اللهم إلا أن يقال إن هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العلم، فبطل شرعاً في هذا الحكم سرلة المعارف، فتنفسا به صلاته زجراً له بتقصيره، قوله (ويخالف عليه في حينه) أي يخشى هذه الرقعة من الكفر أما إذا اعتقد حل ذلك فلا أمر ظاهر، وإلا اعتقد حرمته فيحرم ذلك إلى غيره من وجع الأشياء في غير موضعها كصلاته بالنجاسة، وفي غير القبلة، وقد وقع خلاف في نفر من فعل ذلك، قوله (وهي الإرادة الحازمة) أي نية لأنها فسدت لغة بالعزم، والعزم هو الإرادة الحازمة تقاضية، وفي شرح قصد الطاعة، والتفرد إلى الله تعالى في إيجاد فعل كما في التتويج، وهو مع فعل الجوارح، وفعل القلب سواء كان إيجاباً أو كلاً.

بشروط (التحرمة) وليس ركناً وعليه عامة السابغ ائمةحنن على الصحيح والتحريم حمل

قوله: (التميز العيادة عن العادة) أو تميز بعض العبادات عن بعض الأفعال الأولى الامساك عن المفطرات فإنه يكون لعدم الحاجة إليه، أو للحمية فلا يسار الخروج عنه إلا مألوفة ومثال الثاني في الصلاة مثلاً فإنها تكون فرضاً واجباً، وبغلاً فترت فيها التميز بعضها عن بعض، وفي المنع من غيره من حيز من إحسان القلب في قربة، أو ينك في اليه يكفيه اللسان كذا في الشرح. قوله: (ويستحق الإخلاص فيها) أي في الصلاة، والإخلاص سر ييك وبين ذلك لا يطلع عليه ملك فيكته، ولا شيطان يفسده، ولا هوى يفسده، ذكره المحمدي. وذلك بأن نريد تعالي بطاعته، ولا نريد سواه، وفي الخلاصة لا رياء في العرائض أو في البرزخية شرع بالإخلاص، ثم حالله الرياء، فأبصره المسائل، ولا رياء في شئ لنفس في حق مستقر الواجب أو وحقيقة الرياء هو أنه إن خلا عن الناس لا يصلي، وإن كان عند الناس يصلي، فهذا لا ثواب له لأنه أشرك بعبادة ربه، ولو أحسنها لأجلهم وله ثواب الأصل لا الإحسان، ثم إنه إن جمع بين عبادات الوسائل في اليه صبح كما لو غسل للحنلة، وبعد وصية إجمعت، وقال ثواب الكل، وكما لو نوحاً لزم، وبعد غيبة وأكل لحم حوزر وكذا يصح لو نوى قائلين، أو أكثر كما لو نوى تحية مسجد، وسنة وضوء، وصحى، وكسوف، والمعتمد أن العبادات ذات الأفعال يكفي بالية في أولها، ولا يحتاج إليها في كل جزء إذفد يوسعها عليها، ويشترط لها الإسلام، والتميز وتعلم بالمعوى، وأن لا يأتي ساف من اليه. والمحمدي. قوله: (ويشترط التحريم) هو قول اثنين في لفظة تعالي: وذكر اسم ربه صلى، فإنه عطف الصلاة عليها، المعطى ينصى المنارة، وليس من عطف لكل على شئ منه إباحة يكون لئكة بلاغية، وهي غير ظاهرة هنا. قوله: (وليس ركناً) أشار به إلى خلاف محمد فإنه يقول بركنتها لأنها ذكر معروف في القيام، فكانت ركناً كالقراءة، وتظهر القنطرة فيما إذا كان حاملاً لتجاسة مانعه، والقنطرة عند نزاعه منها، أو كان مسحوقاً عن القنطرة واستغلبها، أو مكشوف الغيرة فسترها بعمل سيرة لو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال، ثم ظهر عند الفراق، فصدما تحوز صلاته لو حوز الأركان مستجمعة للشروط، وتقدم الشرط حائل بالإجماع، وهذا البرهان، وإنما انشدها لها ما يشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها، بل باعتبار إتصالها بالقيام الذي هو ركنها، وقد منع ذلك الربلمري، وعند محمد، والشافعي لا تجوز لأنها ركناً وقد أده مع الصافي، أو قبل الوقت وجار بناء النقل على تحريمه الفرض مع الكراهة عندهما لأن النقل مطلقاً صلاة، والفرض صلاة مخصوصة ففي الفرض معنى النقل، وزيادة لأن المعاص ينضم العام، فكان المقدم على الفرض متضمناً للنقل، ولأن الشرط لا يشترط تحصيلاً لكل صلاة كالطهارة، بل يصح شرط الفرض للنقل، ولا يجوز عند القائل بالركنية، وما منه الفرض على تحريمه فرض آخر، أو على تحريمه نقل فظاهر المذهب، والمفسر منه، وأما بناء النقل

الشيء محرماً، والله لتحقيق الإسمية رسمي التكبير بالإسحاح، أو ما قام مقامه تحريمة
تحرية الأشياء المباحة خارج الصلاة، وشرعت بالكف والنسيان والإحسان، ويشترط
لصحة التحريم أن تكون منها سبعة عشر شيئاً فالأول من شروط
صحة التحريم أن توجد مقارنة للية ضعيفة أو حكماً (ولا فاصل) بينها وبين الية بأخصي
يسمى الاتصال بالإحسان عليه كالأكل والشرب والكلام. فاما المعنى للصلاة، والنحو

على تحريمه بغير أسرار فلا شك في صحته اتفاقاً لأن الخلق حياءً واحداً. قوله: (وعليه عامة
المطابخ) وهو قول المحققين من متأخري بذائع، وهو محذور من المذهب سنة المصلي.
قوله: (والله لتحقيق الإسمية) أي إنما أتى باللهاء لئلا يغلط على أن ما دخلت فيه اسم أي للذكر
المعلوم أنه لا يخلو الله. لترسم له المصادر. ويحتسب أنها المستحبة أو الواحدة لا لثلاث،
قوله: (وسمي التكبير للإنتاح) ويصاف فتكبير للإنتاح لأن به إنباح الصلاة. قوله: (التحرية
الأشياء المباحة خارج الصلاة) من أكل وشرب وكلام وإساءة التحريم إلى مجاز لأن المحرم
حقيقة هو الله تعالى، فالتحرير ثبت بها لا منها. قوله: (وشرعت بالكتاب) قال الله تعالى:
وربك، فكر أجمع للمسلمين على أن المحرم به تكبير الإنتاح، وعنه انعقد الإجماع لأن الأكل
للوجوب، وغيرها ليس بواجب فتعبد للمهرج تحريراً عن تعطيل النص. قوله: (والسنة)
قال شيخنا مفتاح الصلاة الطهور، وتحريرها التكبير، وتحليلها التسليم. رواه أبو داود وحسنه
الترمذي. قوله: (إتاحت عشر شرطاً) فذكرها خمسة عشر شرطاً. قوله: (أن توجد مقارنة للية
حقيقة) مثال المقارنة حقيقة أن ينوي مغزناً للشروع بالكبير، وهو الأفضل بإجماع أصحابنا،
وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض حروف الاسم الكريم أو ذكر كنه قبل
الافراج من أكمل والأظاهر نعم وحرره. قوله: (أو حكماً) مثال المقارنة فحكمة أن يقدم الية
على الشروع فلما لم يرد عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلاً، ولم يشغل بعد الية بعمل يدل
على الأمراض كأكل، وشرب، وكلام ونحوها ثم انتهى إلى محل الصلاة، ولم تحضر الية
جاءت صلاته بالنية المبلغ، ويجوز تقديمها على الوقت كما في الشروط ما لم يوجد ما
يلغوها، ونظر ابن أبي حنيفة عن أبي هريرة من هيرة بشرط دخول الوقت للية المضمة عن أبي
حنيفة رحمه الله، وينبغي أن يكون وقت نية الإمامة عند الشروع وإن لم يقتض به أحد لأنه قد
يقتضي به من لا يراه من الملائكة والجن أمامه الحيوي، خلافاً لما في الأشياء من أنه ينبغي أن
يكون وقت إخلاء أحد به لا قبله ولما نية المأموم الاقتداء في القهستاني، ولا يجوز تقديم نية
إخلاءه عن تحرمة الإمام عند بعض أئمة بخاري، وصححه، وقيل ينوي بعد قوله الإمام الله قبل
قوله أكبر، ولذا عليه عامة العلماء أنه ينوي حين وقف الإمام موقف الإمامة وهو أجدد كما
في التلخيص، ويطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون تقديم نية الإقتداء
على هذا الوقت، وهو كالمالك، والذي ذكره الشارح في الإمامة جواز تقديمها فالحكم فيها

ذلك ١. ما ذهب إلى أن الذي من شروط صحة التحريمة للإتيان بالتحريمة قائماً، أو مسجداً قليلاً (قبل وجود التحجاة) بما هو أقرب (للمركوع) قال في البرهان: لو أدرك الإمام ركعاً فحضر ظهره، ثم تغير، كان إلى المقام أقرب صح الشروع ولو أدركه تكبير الركوع وتلويحه لأدرك صدق الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مرتين. خلافاً لمعصوم وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير التنية عن التحريمة) لأن الصلاة عبادة، وهي لا تتجزأ فبما لم يبرأ لا نفي عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بمختلف الصوم، وهو صادق بالمقارنة والتفاهة الحقيقية للاحتياط بخروجاً من الخلاف وإيهامها بحد دخول الموت من اعاءة للرعية (و) الرابع منها (التنطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه) عدل

واحد. وحمل ما ذهب على الأولى قوله: (يمنع الإتيان بالحرج في العاصي الذي لا يسمع كالذكر، وسفيان للثقة) أو الموصوف. قوله (الإجماع عليه) أي على اشتراط عدم إتيان أو على هذا الشرط، وهو المقارنة. قوله: (كالاكل) مثال للأحس الذي يسمع الإتيان قوله: (أو الوضوء) بالرفع والجزم. قوله: (فليس مائمين) لأنها معصومان ذواتهما في سفيان لمحدث. فحارجهما أحوى كما في أشهر وغيره. قوله: (بالتحريمة قائماً) أي بما يفرض له القيام والمبرأة بالقيام ما يعم الحكمي يشمل التعمد في نحو التردد بعد. قوله: (أو عنقياً قليلاً) صريح بما تضمنه المصنف فإن القيام الذي هو قبل الإتيان القريب إلى الركوع صادق بالتفاهة العام، وبالإتيان القليل. قوله: (قبل وجود التحجاة) عدل في معناه اليقين للإجماع لتبليغ قوله (بما هو أقرب) أي حال ذلك الحد أقرب للركوع، فليس بشرط عدم الإتيان أصلاً، بل عدم الإتيان المنتصف بكونه أقرب إلى الركوع من القيام والتحارر والمحرور متعلق بوجود. قوله: (إن كان إلى المقام أقرب) بأن لا حال بعده، لكنه. قوله: (وقالوا لنته) لأن الذكر في محله لا ينظر بعينه كما في الظهر، وأما الصلاة، فلا بد منها. قوله: (لو كان إلى الركوع أقرب) بأن بيان بعده، لكنه. قوله: (لأن الصلاة عبادة) أي إلهامها، وقوله: (وهي لا تجزأ أي ولو جزئياً تأخير جهة لوقع البعض لدى لا بد فيه غير عبادة، وما فيه التنية عبادة فيلزم التحري، وقوله: (عدل بما هو في من أول فعلها). قوله: (ولا حرج في عدم تأخيرها بمختلف الصوم) قال في الجوهرة: (ولا يحترق بشيء الخارج). وفيه الصلاة على الصوم فاسد لأن سقوط الفرض لمخرج، وهو رابع مقدم التنية، فلا ضرورة إلى التأخير، وحول التأخير في الصوم (لعدم الحرج). وللتفسير على التفسير لأنه قد لا يشعر بطلوع الفجر بحلاب الصلاة كذا في الفجر، وفيه أن الحرج في الصوم يدفع بالتقديم، وفيه تبرير أيضاً. قوله: (وهو صادق) التفسير يرجع إلى عدم التأخير. قوله: (وخروجاً من الخلاف) فإن الأئمة الثلاثة لا يبيحونها بغير تنذير، ولا سحرة كذا في الشرح. قوله: (لما جازعنا بعد دخول الوقت) مطبق على المذنب،

صمم ولا يلزم الأخرس تحريك لسانه على الصحيح، وغير الأخرس يشترط سماعه نطقه (على الأصح) كما قال شمس الأئمة الحلواني وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر حقيقته أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه، وقال الهنداوي لا تجزئه ما لم تسمع أذناه ومن يقرئه فالسماع شرط فيما يتعلق بالتعلق باللسان في تحريمه وانقراؤه السرية والشهيد والأفكار والتسمية على القبيحة، ووجوب سجدة التلاوة والعناق، والطلاق والإستثناء واليمين والنذر والإسلام والإيمان، حتى لو أجرى الطلاق على قلبه، وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وإن صحح الحروف، وقال الفكري القراءة نصحيح الحروف وإن لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الكاشان من الهيام وحده الله تعالى أعلم أن القراءة، وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف

وقد سبق ما فيه. قوله: (أمرأة للركنية) أي للفرق بها. قوله: (بطون صمم) أما لو كان به صمم، أو كانت حيلة أصوات، فالشرط أن يكون بحيث لو زُيِّل المانع لأمكن السماع، ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة لي تلك التحلة كما لا يشترط إسماع غيره، إلا في المفرد كبيع وبيع ودكاخ فلا بد من إسماع غيره أيضاً كما في الفهستاني. قوله: (ولا يلزم الأخرس تحريك لسانه) وكذا الأسي يل بكفتواً بجزءه التثنية على الصحيح، فينبغي أن يشترط لها القيام لقيامها مقام التحريمه وأن تقلدبها على الشروع لا يصح كالتحريف، ولم أره لهم نهر. قوله: (وأكثر الضماخ) مبتدأ، وقوله: على أنه الخ غيره، وليس معطوفاً على الحلواني، والألم يحسن ذكره على. قوله: (وقال الهنداوي الخ) ظاهر ما هنا أن الهنداوي لم يقل بقوله أكثر المشايخ، والذي في كبره أن ما قبله أكثر المشايخ هو قول الهنداوي إلا أن قال، وزاد في لمجئني في الفعل عن الهنداوي أنه لا يجره ما لم تسمع أذناه ومن يقرئه له، ونقل في الذخيرة عن شمس الأئمة الحلواني أن الأصح هذا ما قلت: الظاهر أن ما زلده في المجئني يرجع إلى ما قبله لأن غالب أنه إذا أسمع أذنه أن يسمع من يقرئه ممن يكون ملاحقاً، ولا يكون بذلك. قوله: (فالسماع شرط) تفريع على الأصح الذي في المصنف، وعلى قول أكثر المشايخ في تفسير استخافته، والبراء أنه شرط لتعصيل المنطوق به إن كان قرعاً أو واجباً أو سنة. قوله: (التحريمه) وما عطف عليه بدله من ما في قوله فيما يتعلق. قوله: (ووجوب سجدة التلاوة) الأوس حذف وجوب، وسجدة لأن الكلام في المنطوق به. قوله: (والإيمان) بكسر الهمزة لورد عليه أنه التعديل القلبي، ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبنياً على أنه قول، وعمل. قوله: (حتى لو أجرى) إشارة فكره لأنه محل الوهم فإذا لم يجره على قلبه، والمستفاد بحالها لعدم التفرع أولى. قوله: (يسمع) بالنقل للمجهول والجملة محلها جر صفة لتلظظ. قوله: (وقال الفكري) مقابل قول الحلواني، وقول الأكثرين في تفسير المخافة فالمخافة عند تصحيح

والعرف كيفية تعرض للصوت، وهو أحسن من العبر لأن العبر السمع من الحروف
والعرف عرض للصوت لا العبر فمجرد صحيحها أي الحروف بلا صوت، إسماء إلى
الحروف بمقتضى المخارج لا حروف بلا كلام، وهو من منعقات القلب التي للإحلاس فلا
يشترط فيها النطق كالنكر بالية ذلك لما عرفت من قيم الحرفي وحده الله تعالى أنه ثبت من
رموز في ذلك طريق صحيح ولا يوجب فيه كان يقول عند الإتيان بمثل كذا لا من أحد
من الصحابة والتابعين، من لم يعلم ما كان ذلك يقول: فإنه يجوز الصلاة كمر وهذه بدعة من
مجمع الروايات المنفردة بالية تعرف البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه ذهب من معناه

الحروف، ويجري في كل ما يعلق بالنطق باللسان قوله (الذي هو كلام) أي لا يحد
الحركة. قوله (والكلام بالحروف) ساء رسر أي لا يحقق الكلام إلا بالحروف، والعرض
أو الحركات ثلاث حروف وصوت رئيس وثلاث أصوات من التي بعده. قوله (والحرف كيفية
تعرض للصوت) لأنه من الصوت المعقد على المخارج، فالمركبة من إسماء الصوت على
المخرج، وقد أن الحرف هو الصوت المعقد لا الإسماء. قوله (وهو أحسن من العبر)
يفتح الفاء لأن العبر هو الهواء مطلقاً اعتماد أولاً. قوله (فإن العبر المعرض بالحرف) أي هو
الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالمتصلات، تعرض على العبر، والصوت هو
مجموع العبر مع المخرج، ومن المعام أن المعروض قد يتحقق بدون خارجه فتحتق للإنسان.
يذون صفة الثنائية، والمعروض، والعرض أصوات من المعروض وحده، أي هو غرضك وإلى
(إنه) فقط أهم من الإنسان لصاحبه، والعرض يتحقق بالمتصلات. قوله (الحرف للصوت)،
والصوت عرض يقوم بحل يخرج من داخل الزلف إلى خارجه مع نفس مستطيلة أصداً فتدأ
مقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفتين. قوله (فمجرد اللج) هو ووج إسماء. قوله
(بلا صوت) أي بل بالعبر الذي هو مطلق الهوى. قوله (إسماء) أي إسماء إليها والذي يرمي
بشيء لا يكون أثراً بحقيقته كالحرمي بالصلاة فإنه لم يأت حقيقة المركوع، وتُسجد. قوله
(بعضلات المخارج) المتصلات جمع العضة، وكسبته كل عصبية معها لحم غليظ كذا في
قاموس، والمخارج جميع مخرج محل خروج الحروف، كذا في لأخرية فالإضافة من إضافة
العام إلى الخاص. قوله (لا حروف) عطف على إسماء أي لا حروف حقيقة، فلا كلام أي إذا
انفتحت الحروف انفتحت الكلام أي، وهو لا بد منه فإنه المطلوب، قرعاً، وإذا انفتحت الكلام انفتحت
الفراء، فلا تصح الصلاة. قوله (ومن متعلقات القلب لنية) قال في الشرح: تنب في إندراج
النطق بالتحريمه إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالية لأنها من منعقات القلب فهي لا يشترط
لها النطق، وقد أحجم العلماء على أنه لو يرى بغيره، ولو ينكب بين يديه معروفاً. قوله
(بالية) منمن معدود أي يشك بالبالية. قوله (ولا من أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن
ميراج، ولا عن الأئمة الأربعة. قوله (وهذه بدعة) قال في سحر فحذر من هذه الأقوال

وأما وجهه من حيث العمل فثقل رفع اليد عن الصلاة، وهو رخصي لله تعالى عنه
أما وجهه من جهة به فاما المخافة به، فلا بأس بها فمن قال من متابعنا إن التلطف بالنية
فيه لم يرد بها حجة أقوى من هذه، بل حجة بعض المشايخ لاختلاف الرعايا وكثرة التلطف على
الغلب فيها بعد ومن الغالبين (و) المحاسن منها (نية المشايخ) مع نية أصل الصلاة
(المستغني) أما الية المشتركة فاما تقدم وأما التأخر وهي نية الاختفاء فلما يلحقه من قضاء
صلاة إمامه لأنه بالانضمام جنوبي فرض الوقت والاختفاء بالإمام به أو بنوي الشروع في صلاة
الإمام ونوي الاختفاء لا غير قبل لا يجزئيه والأصح أنه يجوز لأنه جعل نفسه تبعاً للإمام
مطلقاً وانضم إليه ليعمل إذا صار معصياً ما صلاه الإمام وفيل: متى انتظر تكبير الإمام كفاً
عن نية الاختفاء والصحيح أنه لا يصير مقدياً بمجرد الانتظار لأنه متردد بين كونه للاختفاء أو
بحكم العبادة وينبغي أن لا يعين الإمام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه ولو طه ريداً لولا

أنه بدعه حسبه عند قصد جميع العزيمة ثم قال: في التلحيز بعد قول أهلنا أنه حسن الاجتماع
عزيمة أم وقد يعمم أنه لا يحسن لغير هذا التلحيز قوله (لم يرد بها حجة أقوى من هذه) قال
المحقق (ج) وأما مخالفتنا لآراء بعض الأئمة المصنفين في نظر المشايخ لا في نظر
الشارع لأن المستحب قسم من حكمه، ومن الغفلة، ويسمي أن تكون النية بنفسه
الخاص، ولو فارقاً لأنه انعكاس في الإنشائية فيقول: برب صلاة كما لا يخفى قوله (لما
النية المشتركة) المراد به أصل الصلاة لأن الصلاة المطلقة تصحح للفرض، والواجب، والعمدة
والتلحيز، وبه علم أن الإشتراك في العنوي لا في النية، وأما أنها مشتركة بين المستغني،
والإمام والمفرد، وهو على خلاف مضاف تقديره بما يشترط فيه، قوله: (المصلحة نظام) من تمييز
العبادة عن العبادة، وتعميق الإخلاص، قوله: (فلما يلحقه) الأوضح أن يقول بطلان الصلاة لا
توجد إلا بيقينها وأما ما ذكره فهو الأثر المترتب، على المتابعة، وقوله من نية صلاة إمامه
الأولى زيادة ورحمة، قوله: (لأنه بالانضمام) أي الغناء، قوله: (فيه) أي في فرض الوقت،
قوله: (أو بنوي الشروع في صلاة الإمام) أي مع الإمام وهذه الية تضمنت نية أصل الصلاة،
وبه التلحيز والتعيين والأولان ظاهران، ووجه الأخير أنه نوي صلاة الإمام معينة عند، وفي
الشرح من الأخيرة، وفاحصيان لو نوي الجماعة، ولم ينعزل الاختفاء بالإمام فإنه يجوز لأن
الجمعة لا تكون إلا مع الإمام، قوله: (ولو نوي الإختفاء به) أي في الصلاة، قوله: (مطلقاً)
أي في أصل الصلاة، ووصفها بالمعنى أنه لم يقيد إختفاءه بأصلها، قوله (ما صلاه الإمام) أي
أصلاً ووصفاً، قوله: (لأنه متردد بين) ولأنه لا يلزم من الانتظار نية المنعاعة ومن شرط
والصبر في لأنه للمستطير، وفي كونه للانتظار^(١) خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لأن العبادة

(١) خشية بطلان الصلاة وهو مستطير عما قبله فلهذا هنا سقط من النسخ كتبه مصححه.

هو محرو لا يضر كما لو لم يضطر بياله أنه زيداً وحسبوا، وقد بنا بالمقتضي لأنه لا يشترط نية الإمامة للمرجأ، بل للنساء. (و) المأمور من شروط صحة التسمية (تعيين الفرض) هي إنشاء الشروع حتى لو نوى فرضاً، وشرع فيه ثم سى فظنه تطوعاً قائمه على ظنه فهو عرض مسقط، وكذا عكسه يكون تطوعاً، ولا يشترط نية عدد الركعات ولا اختلاف تراجم الفروض شرط تعيين ما يصلبه كالظاهر مثلاً ولو نوى فرض الوقت صحح إلا في الجمعة ولو جمع بين نية فرضين وبطل صحح للفرض لفرقة عند أبي يوسف، وقال محمد: لا يكون اختلا في شيء منهما للمعارض (ولو نوى نافلة وجنائة فهي نافلة ولو نوى مكتوبة وجنائة فهي مكتوبة (و) السليح منها (تعيين الواجب) أطلقه فشكل قضاء نفل أئمة والنذر والوتر وكعني الطواف، والمبدين لاختلاف الأسباب وقالوا في المبدين والوتر: ينوي صلاة العيد والوتر من غير

لما نرى له. قوله: (كما لو لم يضطر بياله أنه زيد) فإنه يبيع إنداء، لأن العبرة لما نوى وهو نوى الإنداء بالإمام. قوله: (لأنه لا يشترط نية الإمامة) لأنه مفرد في حق نفسه ألا يرى أنه لو حلف أن لا يؤم أحداً فصلى خلف جماعة لم يحنث لأن شرط الحنث أن يتعهد الإمامة ولم يوجد كذا في التشرع. قوله: (تعيين الفرض) ولو قضاء فلا يكفيه أن يقول سويت الفرض كما في المتأخر لأنه مشروع، والوقت صالح للكل، فلا بد من التعيين ليمتاز ما يؤديه. قوله: (لهو فرض مسقط) لأن النية المنصورة ما فوّتت الجهر الأول. قوله: (وكذا عكسه) الأولى حذف قوله كذا. قوله: (ولا يشترط نية عدد الركعات) لأن العروض والواجبات محدودة فتعبد التعيين ينهي عنه حتى لو نوى تسع أربعاً مثلاً لفت نية الأربع ويحلي وكعني فقط لأن الخطأ فيها لا يشترط فيه التعيين لا يضر كما في الأشياء. قوله: (ولاختلاف تراجم الفروض الخ) الأولى حذف إحدى الكلمتين وهو ملة فتحت على معلولها. قوله: (شرط تعيين ما يصلبه) سواء كان إماماً أو متدياً أو مفرداً. قوله: (إلا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لأن الوقت الظاهر على الملح. قوله: (لفرقة) فلا يعارضه الضمير، وهو النفل قتلتم نية. قوله: (لهي نافلة) لأن النافلة أقوى من صلاة الجنائة من جهة أنها صلاة كاملة دلت وكوم، وسجود بخلاف الجنائة، فتقام الصلاة على الجنائز، إذا كان إماماً، ويلزمه قضاء وكعني خلا، لأنه أبطله بسلامة من الجنائة على نية القطع بعدما صح شروعه فيه، وليس السجل للفضل انصلا، على الجنائة لأن زيادة ما دون الركعة لا يبطئها. قوله: (لهي مكتوبة) لأنها فرض عين، ولأنها صلاة كاملة، وإنما ذكر ذلك بعد التي قبلها لأنه ربما يقال: إن الحكم بالفساد لكونهما فرضين. قوله: (والسليح منها تعيين الواجب) ظاهره أن هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة، وليس كذلك فإن الصلاة لا تنوي فرضاً، وواجباً متعاً، وكذلك الوقت، واعتداد دخوله لا ياتي إلا في الفرض، وكذا الإيمان قائماً بالمحرمة، والمحصل أن هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة. قوله:

تفيد بالواجب، للاختلاف فيه، وفي سجود السهر لا يجب التعمين في السجدة وفي متلاوة
بجنتها الدفع لمزاحمة من سجدة الشكر والسهر.

تنبيه: للتنظيم عدد شروط صحة التحريمة الثامن كونها ملغاة إعراباً للقدار فيها من
الصحيح التاسع أن لا يحد عمراً فيها ولا بناء أكبر، وإشباع حركة الهمزة من الحلاله خطأ له
ولا يفسد به الصلاة وكذا شكيتها لهائشم أن يأتي بحملة ناعمة من مبتدأ وحرر القمحاتي عشر
أن يكون بذكر غائص ثم تعاني الثاني عشر أن لا يكون باليسطة كما سيأتي الثالث عشر أن
لا يحدث إلهاء من الجلال الرابع عشر أن يأتي بالهاوى، وهو الأنف في البلاد الثلاثة فإذا

(وكانوا) أي المطلق، والمفيد هو ما ينصب عطفاً على قضاء، قوله: (الاختلاف الأسباب) حجة
لاستيفاء تعيين الواجب أي ولا يكون مؤمداً لمعجب بسبب (لا تميمينه) قوله: (يموي صلاة
العبد، والموت) أي ويكون ذلك تيمية، ولو من غير نفي بالواجب، وليس العباد أنه مبرح عر
به إرجاعه، من أنه لا يلزمه ذلك للاختلاف، قوله: (لا يجب التعمين في السجدة) له
المستند عنه باتصاله بالصلاة ويوقعه في حرمتها والأولى أن يقول لعدم التعمين فيه كما أن
الأولى أن ينفي التحريم في قوله للاختلاف فيه ليعود على العبد، والثوب، قوله: (وفي التلاوة
بجنتها) أي بين أنها للتلاوة ولا يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الأمان، وقوله: (يجب ما قبله
انتعبه مضارع عين، لقوله: (كونها ملغاة إعراباً) أي كون تكبير الإحرام الخ، والمواد ما يعم
التكبير، وغيره من كل ما دل على انتعاض حتى هو مبرح بالنسب، أو التمهيل فإنه يصح بشرط
توهم بالعربية، قوله: (للقدار عليها) لما العارض فيها فلا خلاف في صحة شرعه بعد قدر عليه
من اللغات، قوله: (أي الصحيح) هو قولهما أولاً، وقيل لإمام: يصح شرعه بغير الهمزة ولو
مع القدرة عليها، ووقع للعبس مثل ما وقع للشرح، وبطل في الذر عن اعتبارها أن الشرع
بالعارض كالتبليغ يجوز مطلقاً اتفاقاً، قال: (ظاهر وجوبها فيه لا هو إليها في الشرح
عروضه ليجد في القراءة حيث لا تجوز غير العربية لا للمجر أثناء السجدة، قوله: (التاسع أن
لا يحد عمراً فيها) فيه لا يكون شامراً في الصلاة، وشغل الصلاة يحصل في أنها توصف
أولاً قاله المؤلف في شرح مسائله المذكور، قوله: (أن يأتي بحملة ناعمة من مبتدأ) هو
ظاهر إمرأته من الإمام بطله في البحر يمويه قال: (أو يرويه) وهو قد ناله استدل في الشرح
المذكور يجب أن يكون شامراً بلطفه أنه حتى لو قال: أكثر الله لا يصح عبادة بعبادة والأولى
بعبادة، قوله من مبتدأ، وخرر لأنها لا بشرط، وذلك لصحة الشرع بلا إله إلا الله وبحجج
فيه مع الكرامة، قوله: (أن يكون بذكر غائص ثم تعاني) هو من سحر اللهم أعبر لا لا يصح
لأنه ليس بتاء، وانص من مشورت حاجته قال السيد، قوله: (أن لا يكون باليسطة كما سيأتي)
من أنها لا: (وكتبت) قال: بارك الله لي وهو الأصح لنا في السراج والأشبه كما في شرح الغنية
قاله السيد، قوله: (الثالث عشر أن لا يحدث إلهاء من الجلال) قال في الشرح المذكور: ومن

حذفه لم يصح الخدمس عشر أن لا يقرن التكبير بها بعدد فلا يفسد مشروعه لو قال في كثر العالم بالمعصوم «الموجود» أو العالم بأحوال الخلق لأنه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في الرواية وهذا مما من الله سبحانه بالإيقاظ مجبها، ولم أره قبله مجموعاً فله لحمد به إن شاء وفضله ليس محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً (ولا بشرط التعمين في النقل) ولو سئل التعمير في الأصح ركناً أو ركنين عند عامة المشايخ وهو الصحيح والأختياط التعمين فسوي مرعياً منسباً (أو يفترض القيام) وهو ركن متفق عليه في الفرائض والنواحيات وسد نفيها أن يكون بحيث إذا أحده به لا ينال ركنيه وقوله (في غير النقل)

ترك حار واحداً بالباري ألف الناس» باسم الذي في اللام الثانية من الجملة، فإذا حذفه لمخالفة، أو الداعي، أو التكميل للصلاة، أو حذف الله من الصلاة اختلف في إعتقاد يمينه وحل يمينه، وصحة نحره، فلا يترك ذلك احتياطاً قوله: (ذكر هذه الأعيان) إسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير. قوله: (إذا إن شاء) حلة غرضه من بالإيقاظ لجسمه، ولم قرأه، التبع، وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جمعت هذه الشروط، ولم نسئ بها. قوله: (ولا ممنوعاً) تكرار مع ما قبله. قوله: (ولا بشرط التعمين في النقل) مراده به ما يعم المستأن لأن وقوعه من أوقاتها يضي عن التعمين، وبه صارت سنة لا بالتعمين، ولا عرف بين أن يذري الصلاة، أو الصلاة طه محال لأن المصنعي لا يصلي لمغير الله تعالى. قوله: (والاحتياط للتعمين) فله صاحب التنية، وذلك للخروج من خلاف من بشرط في فعل السنة فيها. قال صاحب الحنفية في الترميم لا يكفي مطلق التنية، ولا أية العروض عند بعض المأطرين، بل بشرط تنية الترويع، وصححه في النخاية. قال السيد. قوله: (أو يفترض القيام) على قدر عليه، وعلى الركوع، والسجود، ولا يفتوته قضاءه شرط طهاره مثلاً، ولا قسوة المفردة، فلو نحر عليه القيام، أو قدر عليه وحجز عن السجود لا يلزمه لكنه يخير في التنية بين الإحاطة قائماً، أو قاعداً كما لو كان معه جرح يسهل إذا سجد فإنه يخير كذلك، ولو كان بحيث لو قام جلس بولته، أو لو قام يتكشف من العورة ما يمنع الصلاة، أو يحجز عن المفردة حال القيام. وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود، وكذا إن كان بحيث لو صلى قاعداً ففزع على الإنشاء، وقائلاً لا وعروض القيام وواجبه ومسبوقه ومسحبه بقدر القعدة فيه كما في سكب الأنهر ويفتر ذلك في نحو الأبي، فلا بد أن يفتد ثلاث آيات تفصل على قولها، أو أية طويلة على قول الإمام لتحقيق العروض، وعند سقوط القعدة بسقط التجهيد كالقيام في الموضع الثاني من الفرض لأنه لا قراءة له على من فيه أصل القيام لا إتيانه كما في القهستاني، ويكره على إحدى فرجلين إلا للمطر. قوله: (وهو ركن متفق عليه) أصلي والقراءة ركن زائد إذ هي زينة القيام، ولهذا يتحمل الإمام المفردة دون القيام قاله في الشرح.

متعلق بالقيام فلا يلزم في العمل كما سذكره إن شاء الله تعالى (أو يفترض القراءة) ولا يكون إلا بسماعها كما تقدم بقوله حقه فافقوا، يسر من القرآن وهي: (كن زائد على قول الجمهور لم يقطعا بلا ضرورة عن المفندي عسما، وعن السدي في الركوع إجماعاً) (و) بالتصريح ثالث القراءة فرضاً (أو) رداً (آية) قصيرة مركبة من كلمتين كقوله تعالى: ثم نظر في مآثر البرية وأما الآية التي هي كلمة كذاها من أو حرف ص ن ق، أو حرفان حم طس

قوله: (والواجبات) ظاهره شعور نساء المسلمين بآلهن، وكذا المنصور وقد لم يصر على القيام فيه على أحد قولين قوله: (وحذف القيام) أي حذفه، ونساعه بالانصباب كالفناء وهو بهذه الصفة مما حدث الحشر في الصلاة بعد ذكره العارف بأنه تعالى سيدي أحمد روق في صحيحه، قوله: (متعلق بالقيام) لو يفترض الذي قدمه الشرح قوله: (كما سذكرنا) من أن صبه على النسيج قوله: (ولا تكون إلا بسماعها) إلا أنماج كصم، أو جلة أصوات، أو نحو ذلك، من أصول النسيج السابعة نسخة الخاصة من السماع والتفكير الكرخي بمجرد تصحيح الحروف وإن لم يسمع عنه لأن القراءة فعل لسان، والسمع فعل الصمغ دون التماسك للسان من مودة القراءة، فإن في السماع، وفوق الكرخي صمغ، والقيصر، وحفظهم نص إلى أي يوصف والمعتد الأول، وحضر صوته بعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتضراً لا يسمع به الصلاة على الصحيح لعدم القبول كما في التصديقات عن الدعوى، ومداولة القيام وتو حكاما، (المفهوم) (أو) أي ناعلة غام فرائي رابع أو مجود، أو فمرد ثم يكرر بدلاً عن نياء لا يقطع بها الواجب، ويكره جريداً لأنه تغيير المشرع وإن كان ساعياً، وحب فيه مجود السهر قوله: (لقوله تعالى: «فأفقر» ما تيسر من القرآن) رده لدلالة أن الأمر يقتضي التوجوب، والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالإجماع فتبين الأمر في الصلاة، وقال يفتي: (أو صلاة إلا بفراة) رواه مسلم من حديث أبي هريرة، وعنه يذهب الإجماع ولا عبرة عن خروج الإجماع كما يكره الأصم بقوله القراءة في صلاة ليست فرضاً أصلاً بل سنة الله. قوله: (وهي) (وكن زائد على قول الجمهور) وقال المنصور صاحب الحاوي المسمى أنها فرض، وأست تركي. قوله: (لم يقطعا بلا ضرورة) أشار به إلى الفرق بين التوكل الزائد، وغيره وهو الأصلي فإنه إما يقطع في بعض الأحوال بالضرورة لكن إلى حلف والرائد ما سعت لا إلى حلف، وقال في الشرح: الزائد هو المعز الذي إذا حلف كان الحكم انكريفاً باقياً يحجب باعتبار التمسك، وعلى هذا لو حلف لا يعتد به، وإمام ربيع وسجد بلا قراءة حيث قال السب: اعترض بأن من نسيه القراءة (كذا) زائداً نفاقاً، وأجيب بأنها وكن باعتبار إتمام الشعاعية في حالة ورائد لقيامها إلى نعالية بدون القراءة في أخرى فص حيث صاد الصلاة بتوكل القراءة فيها حالة الإجماع مع القدرة عليها تكريفاً ركناً، وهي حيث صفة صلاة المفندي مع ترك القراءة تكون زائداً الله. قوله: (ويانقص كانت الفح) النص هو الآية المتقدمه لأن المراد قراءة القرآن طيفاً، حاشية الخططاوي (و)

أو حروف حم عسق كهيمن فقد اختلف المشايخ، والأصح أنه لا تجوز بها الصلاة، وقال: القدوري الصحيح الجوز، وقال أبو يوسف، ومحمد: الفرص ثلثة آية طوية، أو ثلاث آيات قصار، وحفظ ما تجوز به الصلاة عن القرآن فرض عين، وحفظ الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم، وحفظ جميع القرآن فرض كفاية، وإذا عفت ذلك فالغفارة فرض (في ركعتي الفرض) أي ركعتين وإنما لا تصح بقراءته في ركعة واحدة فقط خلافاً لغيره والحنبل انصرفي لأن الأمر لا يقتضي التكرار فلما نعم لكن كرت في الثانية فلتأكلهما من كل وجه فالأولى بعبارة البعض، والثانية بدلالته (و) الغفارة فرض في (كل) ركعات (المفعل) لأن كل شعع منه صلاة على حدة (و) الغفارة فرض في كل ركعات (الوتر) أما على كونه

وقال بعض المصنفين: انفراد من الآية بالصلاة بدليل السياق، الأول أولى لأن الحمل على الحقيقة أولى، قوله: (ولو قرأ آية) هي نعمة علامة وعهداً، كل حيلة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام مفصل عما قبله، ويحده بمفصل توبيخي لعظمي اهـ. قوله: (في ظاهر القولية) عن الإمام وفي رواية أخرى عنه هو مير مفيد بشيء، بل يكفي أولى ما شذبه اسم القرآن، وبه جزم القدوري، وعتة وروية ثالثة أنه ثلاث آيات فحصر في آية طوية تعد لها وجه قولهما، وجعله في العاصمة، وغيرها قوله الأول اهـ. قوله: (ولو الآية التي هي كنية) علم أن الكوفيين عموماً لم يروا مواضعها والمصنفين وطه وطهم وسر، ورحم آية رحمة حتى آتوا قال الفيضاني في التوفيق لا مجال للرواية فيه، وأما غير الكوفيين، فليس شيء منها عدده بآية، قوله: (أو حرف حم) هو وما بعده على حذف كاف التثنية، قوله: (أو حروف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين، قول: (فقد اختلف المشايخ) أي على قول الإمام قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمه في الأسرار والإحياء قولهما، وهو مضمون لا سيما في العادة، قوله: (وإذا علمت ذلك) أي افترض انفراداً، والحقاق فالغفارة ألح أي فاعلم أن ذلك إما هو في ركعتين، قوله: (في ركعتي الفرض) أي اثباتي، والثلاثي، والرباعي، ومحل الأدلة ركعتان خبر متعنتين كما فله الشرح قال النهستاني: هو قول الشعبي، والصحيح أن الأوليين متعنتان على سبيل الفرع حتى لو تركها في الأولىين وأتى بها في الأخيرتين كان قضاء كما هي النجفة، وقال ابن أبي رباح: وهو قول الجمهور، وهو الصحيح وعليه من في النجفة، ومحيط رسمي الدين، وقاضيهان في شرح للعامة لمصنف، قوله: (لأن تأكلهما من كل وجه) فإن الثانية مثل الأولى وحرة، وسعوطاً وحراً وإجماعاً وأما الأخيران فيفترقاها في حق السقوط باليقين، وصحة القراءة، وقدوها خلا بسننهما، وأما إفراد الأولى والثانية في حق تكبير الأحرار، والتعزذ، والثناء فليس بقادر لأن المشاكلة إنما تعبر فيها برجع إلى نفس الصلاة، وأركانها أما التكبير منقطع، وهو وقف، والتعزذ والثناء زائدان

به فظاهر وعلى رجوه للاحتياط (ولم يضمن شيء من القرآن لصحة الصلاة) لإطلاق ما
 نزلنا رخصنا تعيين الفائحة وجوباً كما سنذكره (ولا يقرأ المقيم بل يستمع) حال جهر الإمام
 (ونصت) حال إسراره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ وقال بخلافه:
 يكتبك قراءة الإمام جهر أم خافه ونفى الإمام الأعظم وأصحابه والإمام مالك، والإمام
 أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم من غير قراءة شيئاً، وقد بسطته بالأصل (و) فلما
 (إن قرأ) للمأموم الفائحة، أو غيرها (كبره) ذلك (تحريراً) لحظي (و) يفترض (المركوم) قوله

أيضاً فلا يصر الإفتراء فيها أفاده في الشعر. قوله: (في كل ركعات النفل) لموارد به ما راد على
 المرافض، ونور ذات مؤكداً قوله: (صلاة على حدة) لتمكنه من الخروج على رأس الركعتين
 لأن الأخير في مشروعية الصلاة متى، ولزوم القراءة إنما يظهر في الفرائض فينبغي النفل على
 أصل المشروعية. قوله: (وعلى وجوبه) أي أو فرضه كذا في الشرح. قوله: (للاحتياط) لأن
 كونه فرضاً عملاً كما هو قول الإمام يوجب القراءة في الأولين فقط، وكونه سنة مؤكدة كما هو
 قولهما بوجوبها في الجميع فمسنداً بالاحتياط لأن ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولأن
 يؤدي التكلف ما ليس عليه أولى من تركه ما عليه ذكره لمن أمير حاج. قوله: (الإطلاق ما تلونها)
 وهو الآية الساندة فإن المأمور به قراءة ما تيسر والتعين ينهي التيسر. قوله: (كما سنذكره) من
 قوله **﴿وَالصَّلَاةُ لَا حَافَظَ إِلَّا بِقِطْعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَلَا تَجُزِّي بِهِ الزِّيَادَةُ﴾** على الكتاب لأن خبر آحاد وهو
 يثبت الترتيب دون الركبة. قوله: (بل يستمع حال جهر الإمام الخ) أشار به إلى أن في الآية
 تورية. قوله: (لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ الآية) قال: الإمام أحمد: أجمع الناس على
 أن هذه الآية في الصلاة، وما في شرح الكافي للبيهقي أن القراءة خلف الإمام على سبيل
 الاحتياط فمن عند محمد ونكره عندهما، ثم قاله الشيخ الإمام أبو حفص المنطقي إن كذا، في
 صلاة الجهر نكره قراءة المأموم عندهما، وقال محمد: لا نكره، بل نستحب، وبه نأخذ لأنه
 أحوط، وهو مذهب الصدوق والفاووق والمرتضى به، فقد صرح الكمال برده، وبيان به
 بروي عن محمد أنه يستحب على سبيل الاحتياط للضعيف، والحق أن قول محمد كقولهما،
 وصرح محمد في كتبه بعدم لقراءة خلف الإمام بعدما أسند إلى علفعة بن قيس أنه ما قرأ قط
 فيما يجهر به، وفيما لا يجهر قال أي: محمد وبه نأخذ لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء،
 من الصلاة يجهر به أو لا يجهر، وقال المرحوم: تصد صلواته بالقراءة في قول علفة من
 أصحابه اه، وقال في الكافي: ومع المقتدي عن القراءة مأثور عن ثمانية نفر من كبار
 أصحابه منهم المرتضى، والصادقة رضي الله تعالى عنهم وقد دون أهل الحديث أسمائهم اه
 ثم قال: المصنف من الإمام، ثم لا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام لأن الاحتياط
 هو للمعمل بأقوى الدليلين وليس مقتضى أنواعها القراءة، بل المصباح اه، ويلزم منه فساد الصلاة
 عند من ما أفق من مجتهد قال بهما بدرجات كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه

معنى: ﴿يَكْمُرُ﴾ وهو الانحاء بالظهر والفراس وجهاً. وإدائه بالسورة الرأس بالمعنى وأما
التعدي فلأن أبو يوسف والشافعي يفرقونه، وقال أبو مطيع النخعي تلبيح الإمام أبي حنيفة

صداً ثلاثاً عند واحد من التصديعة ثم أفاض في الشرح قوله: (وقلتا للبح) أي قلنا ذلك
مخافاً من الإجماع مثلك، وأحمد لتعوي. قوله (أكرم) ذلك التعديماً وفي بعض الروايات أنه لا
تعمل حنيفة الإمام، وإنما لم يفتوا بسد الحرمة عليها لما عرفت من أصلها أنه لا يمكن
التأويل قطعاً لا بظنون فقط الحرمة وإنما يعيرون بالتركاة. قوله (اللهي) عن بقوله ﴿يَكْمُرُ﴾ إلا
يقراً أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقرآن، ولا نقول بمعونه المحالفة، ويقول زيد بن
ثابت: لا فرق مع الإمام في شيء، وروى عن كان له إمام فقرأه الإمام له قرأه وروى عن
عمر لث في ثم لا يقرأ خلف الإمام حجراً. وروى عن ﴿يَكْمُرُ﴾ من قرأ خلف الإمام ففيه
جبرته ودل: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ للخطوة وفي شرح مية المصلي، وإدراكه للبيعة
من القية الأساس أن الاستماع لقرآن فرض كفايه لأنه لإمامه معه أن يكون لمفسناً إليه غير
مصح، وذلك يحصل بإنصات البعض كما في رد السلام حيث كان لمعاية عن المسلم يحكم
فيه ليس من التخل، ينبغي أن يحل لبعض المقتضين أن يقرأ، وشرط الاستماع غلام بعض
الأخرى، إلا أن لنا حالة الصلاة مخصوصة بها فذلك من الأحداث الواردة من الشيء عن دست
مطلقاً، فيجب الاستماع والإنصات على الكل في عادة السن، وإنما لم أذكر على
القاري جوامع القرآن لأنه لا يقرأ في الأسواق، ومواضع الاجتماع، وإنما قرأ فيها من هو
المصحح لحرمة، فيكون الإثم عليه دون فعل الاجتماع دعاً فخرج في الواجب ترك أنفسهم
المحتاج إليها، وشرح علمائنا بكومة الدعاء، والاستعداد حتى قراءة الفرض، وقد نكل ما
لعله من الاجتماع، فلا يرد صلاحاً، ولا يثبت عائداً، أما فيه من الإخلا، فيصير الاجتماع،
ولا يترك ما عليه لما ليس عليه، أو لخص نفسية، ولأنه يوجب الاجتماع، والإعداد، أو
هو الغيبة لذلك في لأنه الله تعالى وعدهم بالوحدة، فقال: لعلكم يرتضون بدعائه من حال
الاجتماع ربما لا يستحب للمخالفين الأمر تعالى، وقد يترك حكم ما يفعله بعض الناس من
الدعاء عند صياح بحر فوته تعالى: تعويبي أنتحب لكم أحب دعاء المذبح إذا دعاء، وقد
يسنح لقاري من الدعاء إذا كان في صلاة فرض مطلقاً، أو غير، ولو أيضاً لأن الدعاء من
أعرض لم يسن من النبي ﷺ، ولا من الأئمة بعده فكان بدعة محدثة. وشر الأمور محدثاتها
كما في أسراج، وإنما في الفعل للإجماع فلا فيه نظيراً على القوم، وقد هي منه كفا في
التسبيح، وهذا يقتضي أنه لو تم من يظن أنه ذلك، عمله محذور، حذيفة رضي الله تعالى عنه:
صليت خلف رسول الله ﷺ صلاة الليل مما مر به فيها ذكر ليلة، لا بدعاء، وقال ابن عمر:
رواه سأله فيها ذكر الله إلا وقف، وشعره من النار وسند ذلك للمنفرد بهذا الرحمة،
وتعود من النار عند ذكرهما وتفكر في أية العمل كما في الخبر، وغيره. قوله: (للقوله تعالى

رحمته انه تعالى: من نقص من ثلاث تنبيهات الركوع والسجود لم يحرم صلاته والأحدب إذا ملأت حذو به الركوع يشر برأسه بركوع لأنه عاشر عما هو أعلى (أو يفترض (السجود) أقواله تعالى: وسجدوا وبأسنمة، والإجماع والتسجدا إنما تتحقق بوضع الجبهة لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشي من أطراف أصابع إحدى القدمين على

﴿اركعوا﴾ وتزود السجدة والإجماع عليه. قوله (وهو الإنحناء بالظهر، والرأس جميعاً) إذا شاء الشرح، ومما أنه مطلق الإنحناء، والميل يقادراً ركعت السجدة إذا مالته، وأما سرعاً إنحناء الظهر حيث لم يزل يركب، وفي الدعاء روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن لم يعم أي بعد، عليه في الركوع إذا كان إلى القيام أقرب من تمام الركوع ثم يجزئ وإن كان أقرب إلى تمام الركوع من القيام لم يركب زيادة فلاكثر مقام لكن هو، ومنه في السراج من يجوز في قول المحقق إن سرعاً، وذلك لأن الركوع إنحناء الظهر كما تقدم وإن وجد بعض الإنحناء دون البعض ترجع لأكثر وضوء العبادة، وإسا يكون إن تمام الركوع أقرب إذا كان بحيث لم يزل يركب، وسماه مؤلف بسط الظهر، وسادى رأسه محرم، ولا يكون أقرب إلى هذه الحالة بدون ما ذكرناه، وفي شرح المحشر الركوع يتحقق بما يطلق عليه الاسم لأنه حادثة عن الإنحناء، وفي تصوي فرض الركوع إنحناء الظهر، وفي طحفة قدر المفروض في الركوع هو أفضل الإنحناء، وعلى ما في هذه المضروب يصح الركوع وإن لم يزل يركب، والاحتياط الأول في التصوي: فإن وضع سائلاً يسمى أنه نحاذي حيث ركبه ليحصل الركوع نه، والعمل مراد إنحناء الظهر عملاً بالحقيقة لأنه يباح فيه حتى يكون قريباً من السجود. قوله: (وأما الثنتين) أي الطمانية مقدار سبعة واحدة، وصحح قوله أبي يوسف بعض أهل النهج والاحتياط في مرادته كما أن الإنحناء في مرادته قول أبي مطيع الباقي في السراج. قوله: (لم تجز صلاته) فاس الركوع على القيام موجب أن يحل ذكر مفروض كما أن الضمانة تحل بالقيام فإنه في الشرح. قوله: (يشير برأسه للركوع) ولو غيباً تحمياً للإتقان فإنه العار شدة كسر فرضه، ولا يكره غير ذلك، ولا تجزئه حذرته عن الركوع لأنه كالقائم ذكره السادى والعلوي. قوله: (عسا هو أهمل) أي من الإنارة، وهو بسط الظهر مع الرأس، والأوس في التبيين ما قدمناه. قوله: (يفترض السجود) المراد منه الجنس أي لسجدتان، وكونه كذلك ثبت بالسنّة والإجماع، وهو أمر عقدي لم يطلع على حكمت كعدة الركعت، وذكر بعضهم أنه حكماً عديدياً وشكلي، ويحتمل أن المراد لسجدة الأولى لما يأتي منها من قوله: (ودعهم الهدى إلى السجود) قوله: (واسجدوا) قبل: كان لسان أول ما أسجدوا سجدة بلا ركوع، وركعون بلا سجود، سرى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اركعوا وسجدوا﴾ (الحج/ ٢٦). قوله: (وبأسنمة والإجماع) الأولي التعبير باللام كما في الشرح. قوله: (إنما تتحقق بوضع الجبهة) قال في التذخير: وقد سجد على طرف من أطراف الجبهة حاذي، وفي

ظاهر من الأدب، وإلا فلا وجود لها ومع ذلك انبعض يصح على المختار مع انكراهة

الجمهور عن أبي جعفر. رضع جميع أطراف الجبهة نبي بشرط إجماعاً بدءاً بانقصر على بعض الجبهة حين إذا قل كما في البحر، وما في المحبس^(١) عن نصر لو سجد على حجر جعفر إذا كان أكثر الجبهة على الأرض جازاً، وإلا فلا إله ضعيف، بل يكفي وضع أقل جزء منها بعد وضع الأكثر واجب لموافقته عليه السلام على تسكين الجبهة والألف من الأرض ولا بد أن يكون الوجه على وجه التنظيم، مخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لأه لا يجب، وليس يتطلب وجع وضع أحد والضعف ومقدم الرأس والذي لأنها غير موافقة بالإجماع لأد التنظيم به بشرط موافقها فلا يتأثر بذلك فرضي^(٢) حجة وإضافة. ولو سجد. بل معه بعد الإجماع بالأرض لأن حمل غير المستبعد مسجداً بدون إجماع لا يجوز. قال شيخ الإسلام: عن أبي جعفر عن السجود على ما عسى سجداً للسموات، سجداً على السجود ويتأثر فرضه للإجماع. قوله: (لا الألف وحده) أي بشرط غير. وأما به يجوز، هذه رواية عن الإمام، وبها أحد فصاحدين وأما الإقتصار على الجبهة فيصير مطلقاً بالإجماع، وهي رواية عن الإمام يصح الإقتصار على أرض حرة من أحدهما مطلقاً عند وجع وهو الصحيح من مذهبي الإمام كما في العيني عن البخاري له ما في السنن الأربعة عن الفضل بن عمر بن وهب أنه سجد على عليه السلام يقول: (إله سجد تعد سجد معه سجداً لأرب وجهه وكفاه وركبناه ونقدمناه) اهـ قل في الكافي والبحر بكل لوجه معتد فكانت البراءة بعده والألف وسط الوجه فإذا سجد عليه كان معتدلاً كما لو سجد على الجبهة لأنه إما جاز الإقتصار على الجبهة لأنه بعض الوجه، وهو المأمور به والألف بعضه أيضاً فجاز الإقتصار عليه كما في بر أمير حاج قال في الفتح: وجعل بعض المساجدين القنوي على المرونة لموافقته لقولها لم يوافقته درأية، ولا الثوري من الرواية كما علمت اهـ ومن ثم قال في الهداية: والوجه ظاهر للإمام اهـ. قوله: (وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك بإصبع واحدة قال في الخلاصة، وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة على السجدة فمن قبل وجع إحداهما دون الأخرى يجوز صلاته، كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدمين موضع أصابعه، ويكتفي وضع إصبع واحدة وفي الفتح عن الرجز: وضع القدمين موضعين فلا وضع إحداهما دون الأخرى حرام، ويكره، فإن وضع ظاهر قدميه، أو رؤس الأصابع لا يصح لعدم الاعتماد على شيء من رجليه وما لا يبرهن للعرض إلا أنه فهو موضع هذا مع بعد نسبة له، وأكثر الناس، عنه غافلون. وهذا غير المأمور له ما في مختصر الكرخي معتدلاً بأن الوجه بدون توجه وضع لظاهر القدم، وهو غير معتبر وفي حرة الجمعين أن ذلك مكره فقد كما في جميع الأهر، وفي البحر، ونفس صاحب الهداية في التحبير عن أنه لو لم يوجه

(١) قوله عن نصر في نسخة عن أبي نصر مصححه.

وتتمام سجود بلالته بالواجب فيه، وبتحقق ما صنع جميع الجنبين، وأركبتين وثلاثة من
والجبهة، والآفة، كما ذكره المكعبان وغيره، ومن شروط صحة السجود قوله (على ما) أي
شيء (يوجد الساجد حقيقته) بحيث لو عدم لا تتسفل رأسه أثناء مما ذكر حال الوضع فلا
يصلح للسجود على الفطن والفلج والنس والأرز والدرق، وبزوال الكتان (أو) السنطة والشعير
المتفر على حوته) فيصح السجود لأن حاتها يسفر بعضها على بعض لحشونه ورحاؤه
والجبهة اسم لما يصيب الأرض من فوق الساجدين إلى غيرهما من الشعر حالة السجود (أو)
يصلح للسجود (أو) (كان) (على كفة) أي الساجد في تصحيح (أو) كان السجود على (طرف
ثوبه) أي الساجد ويذكر به غير كالمسجود على كور عمامته (إن مهر محل وضعه) أي
الكتب أو الطرف على الأصح لا يفتش به (وسجد وجوباً بما صلب من أشفه) لأن أشفه
سب محل السجود، ولما كان شرطه كما لا شرط صحة قال (أو) بسجد (بجبهه ولا يصح
الاقتصار على الأنف في الأصح إلا من علو بالجبهة) لأن الأصح أن الإمام يضع إلى مراعاة

الأصابع مع السجدة يكون مكروهاً، وقوله (توضع تلك المصن) وهو وضع الجبهة مع وضع
(أحدى السنتين) راعدي أركبتين، وشي من أطرافه الحج، قوله: (إبائياً) أي المتكلف، أو
السجود فهو من صفة المصير إلى دعة، ولما في قوله بالواجب للتعدي، أو إلى معمله،
والله سبحانه، قوله (أو فطن) أي أطراف أصابعها، قوله: (والجبهة) أي ما أمكن منها،
قوله (مقر ما يجد حقيقته) أي به كما في التصح، ولو كان معنى الأرض كسبر، وعمله
على الأرض، قوله (فلا يصلح السجود على الفطن) أي لا إذا وجد من، وكذا كل
محل كسبر، وودعة، قوله: (والأرز والثفرة) لأن هذه الأنبياء لعلامة طاهرها، وعدانية
أحسانها لا يسفر بعضها على بعض فلا يمكن إتيانها لتسفل بها، واستقرار كجبهة عليها إلا
إذا كانت في وجه، قوله (لحشونه) أي في حبلها، ورحاؤه أي من أحداها، قوله (والجبهة
الحج) وخبرها معهم بما اكتسبه الجنبان كما في الشرح، وهذا شيء حزين، وهو ما يعاذني
الرافع إلى الصلح عن بعض الجبهة، وشمالها فتكون الجبهة بين حبين، قوله: (ويكره غير
عطر) أي عطر، فلا يكره ما في الكتان السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كأن مع النبي ﷺ
موضع أحدهما طرف ثوبه في شدة الحر مكان السجود) قوله: (كالمسجود على كور عمامته) أي
الذي على جبهة فإنه يصلح مع التكرار غير عذر إذا لم يكن على رأسه مض، وسجد عليه
مضمراً، ولم يصب الأرض شيء من جبهه، فلا يصلح لعدم السجود على محله، وتكرر بفتح
الكاف ثوب أحداً أو دار العدة كما في المغرب، قوله: (على الأصح) مقابلة قول الغزالي،
الصحيح العوار إذا كان ما تحتها نجساً، فإن التكمال، وليس شيء، قوله: (الإصالة بما) أي
بألفه حكمه مكانه وضع جبهة على الأرض، فيشترط حينئذ النظرة والمظاهر أنه بشرط طهارة
مقدار الجبهة لا موضع طرف حكم تمام، ويحذر، قوله (لأن أشفه ليست محل السجود)

صاحبه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية، وغيرها من أي كتاب غير عربي لغير العاجز عن العربية، وعدم جواز الإقتصار في السجود على الأنف بلا حد في الجبهة الحديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) لينتفع صفة الساجد، والارتفاع للثليل لا يصح (ولأن رآه على نصف ذراع لم يجوز السجود) أي لم يقع معتداً به وإن فعل غيره معتبراً صحت وإن انصرف من صلاته ولم يعد، بطلت (ولا) أن يكون ذلك (الوجه سجد فيها على ظهر مصل صلاته) للضرورة فإن لم يكن ذلك المسجود عليه مصلحاً، أو كان في صلاة أخرى لا يصح (و) من شرط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين و) إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) مرجحاً بطلته نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكفي) نصحة السجود (وتضع ظاهراً تقدم) لأن ليس محله لقوله **يَخْلُفُ**: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين، متفق عليه وهو اختيار الفقهاء وحذف في الجواز مع وضع قدم واحد، (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على الركوع ثم يقرأ بعده فيصيح به

فإن يقتصر عليها لا يجوز إلا ما جاء في الراجح من الحديث في قوله: (في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في البر عن الشارح أنه الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز إنفاق أي لغير العاجز فظاهره رجوعهما إليه لا هو إليهما، وهذا فكس القراءة فإنه رجع إليهما. قوله: (وعدم جواز الإقتصار في السجود على الأنف الخ) قد علمت ما قلناه فيكمال، وسأستنبط الهداية. قوله: (الحديث أمرت الخ) روي الحديث مرويات عديدة منها رواية العباس، وفيها ذكر الوجه لا الجبهة وقد سبق قوله: (والارتفاع للثليل) وهو ما كان نصف ذراع فأقول: قوله: (على ظهر مصل صلاته الخ) وشرط في الكفاية كون ركعتي المساعدة على الأرض، وشرط في المنجس سجود المسجود عليه على الأرض، فحيلة للشرط خفيفة، على منتهى زيادة الإرجاء لكن في فقهنا عن الأصل أنه يجوز ولو على ظهر غير المعدي، ونقل الزاهدني سرور، على ظهر كل ما كقول، وفي فقهنا عن صدر الفصاة أنه يجوز وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث، وفيه أن في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الوقوف، لو أريد. وفي عن الجلابي أنه يستحب التأخر حتى يروى الإجماع. قوله: (وهو اختيار الفقهاء) وقيل إن وضع اليدين والركبتين سنة، وعليه يقال، أن الحديث يقتضي وجوب السجود على الأعضاء السبعة الصريح بها فيه، ولم يقووا به، والجواب أنه الاستدلال بهذا الحديث بما هو على أن محل السجود هذه الأعضاء لا أن وضع يديها لازم لا معانة، فوضع اليدين، والركبتين سنة عندنا

فرض القراءة (أو) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على الأصح) من الإمام لأن
بعد جالساً يقرئه من القعود فتحتقن السجدة بالمود بعده إليها والا فلا وذكر بعض المشايخ
أنه إذا زلزل جهنم عن الأرض ثم أعادها حازت ولم يعم له تصحيح وذكر القُدوري أنه قدر
ما ينطلق عليه اسم الرفع وحمله شيخ الإسلام أصبح أو لا يسميه الناظر رافعاً (أو) يفترض

تحتقن السجدة بدونها لأن الساجد إسم لمن وضع الناحية على الأرض، وقد روي أنه عليه السلام قال:
مثل الذي يعطي، ومن عاصم شرد كمثل الذي يعطي، وهو مكتوف كالشيل يدل على نفي
الكذب لا يجوز كما في الثانية قوله: (واختلف في للجواز) وظاهر ما في مختصر الكرخي،
والمحيط والقُدوري عدم الجواز. قاله المزايني كذا في الشرح. قوله: (ويشترط لصحة
الركوع، والسجود الخ) مقتضاها أنه إذا رفع قبل أن يقرأ، أو سجد قبل أن يركع فسدت، وفي
الكافي ما يفيد، وفيه من سجود السهو لو قدم وكذا عن ركن سجدة نسيها، وهذا يقتضي
وجوب رعاية الترتيب دون ترتيبه، وفي الخاض، وأجلب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن
قاضي سعادته في شرح التمهيد بأنه معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجوب الأول
حتى لو ركب بعد السجود لا يكون السجود معتقلاً به، فيلزمه إعادته، ومعنى وجوبه أنه الإخلال
به لا يفسد الصلاة إذا أعاد ذكره السيد. قوله: (لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما
إذا ركب في ثانية العسر قبل القراءة، ولم يقرأ بعد الرفع فإنها تنسد أما إذا ترك القراءة في
الأوليين من الرباعية، وأعادها في الأخيرتين صححت لو خذ قيام بعد هذا القيام يصح فيه فرض
القراءة، وكذا إذا قرأ بعد الرفع من الركوع في الصورة السابقة فإنها تصح إذا أعاد الركوع لأنه
ينتقض بوجود القراءة بعده، فليتأمل. قوله: (ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في
شرحه عن العلامة مسكين أن القومة من الركوع والجلوس بين السجدتين فرضان عند أبي يوسف
ومقتضاه أنه لو ترك القومة، أو الجلوس فسدت صلاته عمداً خلافاً لهما وأما الطائفة في
الجلوس بين السجدتين فواجبة، وذكر المصنف في حاشية الدرر مبرهاً كبيراً نص، ومقتضى
الجلوس وجوب الطائفة في الأربعة أي في الركوع، والسجود، وفي القومة، والجلوس،
ووجوب نفس الرفع من الركوع، والجلوس بين السجدتين للمواظبة على ذلك كله، وللأمر به
في حديث السبي، صلاته. ولما ذكره قاضيان من لزوم سجود السهو يترك الرفع من الركوع
ساعياً، وكذا في المحيط، فيكون حكم الجلوس بين السجدتين كذلك لأنه للكلام فيهما واحداً،
والقول بوجود الكل هو مستقر المحقق ابن الهيثم، ونسبه، ابن أمير حاج حتى قال أنه
الصواب، ونعمه فيه. قوله: (لأنه يمد جالساً يقرئه من القعود) لأن ما غارب الشيء يعطى
حكمه. قوله: (فتحتقن السجدة) أي الثانية، وقوته بالقعود بعده أي بعد المغرب من القعود.
قوله: (وذكر بعض المشايخ الخ) بغير منه ما رواه الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما تنزل فيه
الريح جاز. قوله: (وذكر القُدوري) فرع بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فأزبل فوجد

(المقود إلى السجود) الثاني (أن السجود الثاني كالأول فرض مائة مرة أو لا يتحقق كونه
الأول إلا بوضع الأعضاء السبعة ولا يبعد التكرار إلا بعد مزابلتها مكانها في السجود
الأول فيلزمه رفعها، ثم وضعها سجداً تلو الآخر وبه وردت السنة كان **سجدة** إذا سجد ورفع
رأس من السجدة الأولى رجع بدنه من الأرض، ووضعهما على فخديه، وقال **سبحاً** صلوا
كما رأيتموني أصلي، **قلت** **سبحاً** إن الذين سجدوا كما يسجدوا هذه إذا وضع أحدكم
وجهه فليضعهما، وإذا رفعه فليرفعهما، وحكمة تكرار السجود قيل تعضي وقيل ترجيعاً
للتبطلان حيث لم يسجد مرة، وقيل لما أمر الله سي آدم بالسجود بعد أن خُلِقَ، ورفع
المسلمون رؤسهم ونظر، والكفار لم يسجدوا هموا متحداً تلياً شكراً لنعمة التوفيق وغنائ
عن

ثالثاً: ما رفع أصلاً صح من الثانية، وبه تأييد. قوله (ووجهه نحيب الإسلام أصبح) أي من
فداء العرض وأن تحققت منه الكراهة. قوله (أو ما سمعته الناظر رخصة) هذا رواية رافعة عن
الإمام وقد علمت بالأصح. قوله (ويفترض العود إلى السجود) منه يعلم أن مراده بقوله **ولا**
السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه. قوله (ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع
الأعضاء السبعة) أي لا يتحقق كون مرصاً كالأول إلا أن يرفع يديه بطرفين التعرضية كما قدمناه
تحت بوضع الجبهة واحدة للجنب، والركبتين ونسي من أطراف أصابع القدمين. قوله (إلا
بعد مزابلتها مكانها في السجود) فيه نظر فإن الأصح كما قدمناه بشرط الرفع إلى طرف السجود
وأما العريضة فلم يصح الإكتمال بها أحد، وكلامه مفيد أنه لا بد من مزابلة الأعضاء السبعة
مكانها، وهو ليس بشرط إلا في الجبهة. قوله (وبه وردت السنة) أي بالرفع، ثم الوضع مصمم
أن هذا هو السنة، وليس ركناً والدليل بناصر حلي إعادته رفع الرأس، والتبديل ووضعهما، وهو
المطلوب. ولا بعد مزلة جميع أعضاء السجود كما ذكر. قوله (صلوا كما رأيتموني أصلي)
لا شك في حمل الأمر هنا على التديق، وهو غير الدعي. قوله (قبل تعضي) أي تعدينا به
الحل تعالى، ولم يطلع على حكمه، كعدد الركعات ففعله كما أمرت، ولا تظلم في المعنى.
قوله (وقيل ترخيلاً للشيطان) وقيل: لما سجد لعلائكة لادم عليه السلام حين أمروا بالسجود
له، ولم يسجد إبليس فاقبل وجهه إلى طهه، وظهر عليه شعور الشياطين، فسجد
لعلائكة تلياً شكراً لتوفيق الله تعالى إليهم، فأمرنا بالسجودين متتابعة لهم، وقيل الأول لشكر
الإيمان، والثاني لثباته، وقيل الأولى إشارة إلى مئة خلق من الأرض، والثاني إشارة إلى أنه جاء
فيها. قوله (ويفترض المقود الأخير) أي الذي يقع آخر الصلاة وإن لم يتقدمه أول غسل
الصباح، والجمعة وصلاة المصوم، وبختلف فيه قليل: ركن من الأركان الأصلية وإليه حال
برهان بن حاتم وفيه البدائع تصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومه أنه ركن ولك، وهو
خلاف الظاهر، والظاهر أنه شرط قولهم: لو سجد لا يصلي، فبعد الركعة بالسجدة بحيث،

الأمر (و) من عرض (العمود الأخير) بإجماع العلماء وإن اختلفوا في قدره والمفروض عند المحققين (قدراً) قراءة (الشهادة) في الأصح لصحة من مسجود رضي الله تعالى عنه حين علمه التشهد. إذا قلت هذا أو محض هذا فقد نصبت صلاتك إن شئت أو نعم نعم وإن شئت إن تعدد فافهم مثل تمام الصلاة به وما لا يتم المفروض إلا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض في تعدد ما يأتي فيه مكنية الشهادتين وكذلك فرضاً عملياً (و) شرط (تأخير) أي العمود الأخير (عن الأركان) لأنه شرع لختمة جميع السجدة حلية تذكرها (و) بشرط صحة الأركان وغيرها (أدائها مستيقظاً) فإذا ركع أو قام أو سجد بانساً ثم يعتد به وإن نرى فيه الزوم صح بما قلناه وبني التهمة الأخيرة خلاف قال في منية المصلي إذا لم يعتد به بطلت وهي جامع لتفاوت يعتد بها ناشأ لأنها ليست مركبة وسببها على الاستراحة قبلانها التزم قلت وهم نكرة الاختلاف في شرطيتها ووكنتها (و) بشرط لصحة أدائه المفروض إما (معرفة كيفية) يعني صف (الصلاة) وذلك بسيرة حقة (ما فيها) أي ما في جملة الصلوات (من الخصائص) أي الصفات الغرضية يعني كونها فرضاً فيتمتع بالتراض وكنتي

وإن لم يوجد فلو كان وكذا توفقت الصلوة عليه بكنها لم تنقلب عليه شرعاً فليس مركبة أصلاً. ولأنه شرع لعباده وهو الخروج من الصلاة، ولأن الصلاة أفعال، وضعت للتعظيم وأصلها هي السلام وبراءة شرعاً وبشرط أن يسمى بالسجود، والعمود ليس كذلك لأنه من باب الاستراحة، فيمكن التحلل من كونه ركناً كما في السراج، والحجر والنهر وغيرها، وقوله ولأنه شرع لعباده أي، وهو الخروج من الصلاة أي لا قراءة التشهد، فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد من ذلك لغيره. قوله (إجماع العلماء) إلا مالكاً فإنه روي عنه أنه س. قوله (إذا قلت هذا) أي التشهد أي، وأنت فاعد وإن لم يمتد تشهد إلا في العمود، قوله (أن نعم) أن مصدرية، ولعن الرواية بإثباته للمؤلف^١ إذا لا وجه لتحديثها. قوله (وإن شئت الخ) لعله منسوخ أو التحريم بالقطر لما سذكره. قوله (علق تمام الصلاة) أي العمود لأنه لا تخير فيه وإنما التحريم في التعلق بالشهادة، ومعنى التحريم عدم توفيق الصلوة عليه، وإن كان واجباً. قوله (قواعد السجدة حلية) مثلاً التلاوة لا السجدة، فإنها ركن تشهد لا العمود، قوله (تذكرها) أي بعد للعمود، ولو بعد السلام قبل الكلام كما في الدر. قوله (وطيرها) ظاهره معص التواجات، والسنن والآداب، فلا يعتد بها إلا بالإحتياط وبهم للشرط، وفيه أن التهمة الأخيرة على القول بشرطيتها لا بشرط لها الاستغناء كما ذكره بعد. قوله (أو قام) وكذا لو قرأ على الأصح. قوله (أما معرفة الخ) هذه العبارة لا تولي بصفتها، وهو أن يعتد أن الصلوات

(١) قوله إذا لا وجه لحديثها اللهم إلا أن يكون ذلك على أنه من يجوز بأن تأمل ١١ معجمه.

الشجر وأرجع ظهره وهكذا يعني الضابوت (المصروفية) فيكون ذلك على وجه (تمييزها عن الخصال) أي الصفات (المستوية) كالسجود الروابي. وغيرها باعتبار سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا. وليس المراد ولا الشرط أن يغير ما شتمت عليه صلاة التمتع من العرض، بلية مثل اعتماد برصة الذئب وسنة قضاء بالتصحيح (أو اعتقاد) التمسلي (ألقا) أي أنه ذات الفصول ليس بفعلها كلها (فرض) باعتقاد أن الأجر من العمر فرض ويصلي في وقتين بعد أحدهما. وبأي ثلاث أنه ركعتي في المغرب بمقتضى برصية الحس (حتى لا يتعلل بمعروفي) لأن شغل بتأدي سنة الفجر أم الفجر من ثلاثين بتأدي سنة الحمل كما في التحجيج والحريه والحرارة، ثم به على الأركان وغيرها (والأركان) الشجر عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قدماء بأكثر من سنة وعشرين (الرابعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الأخير مقدار الشهد) وفي أيضاً وقيل شرط به بتأدية اختلاف فيه وقيل التحريمه رضى يسا (وما فيها) أي المذكورات (شروط بعضها شرط لصحة شروع في الصلاة وهو ما كان خارجها) وهو الظاهر من الحديث والنكت، وسنر حرمه واستفاد النكته، والوقت

الحس فرض، وغيرها بقوله كل صريحها عي لا بد من التبيين بين ما يفرض من الصلاة وما ليس ركعي مراداً بمعدله قوله حد. أو اعتقاد السجدي له فرض يعني أن شرط آخر الشجر قوله (يعني كونها فرضاً ملحق) هذا التفسير لا يدل على صحة المصنف، وقال لا أثر للمصنف لإياد يسره يجب التنصير. قوله (تمييزها عن الخصال أي الصفات المستوية) به أن أفراد السنن لا يقال لها عرفاً صفات مستوية كما لا يقال. تحريكات المستويات المستوية حلال مبرومة قوله (ولا لشرطاً حفظ على الحرمة) يكون معلوم مدركة ذلك فاصفاً غير موصول الشهادة. قوله (ويصلي كل ركعتين بمفردهما) به أنه إذا فصلهما ما بعدهما إجماعاً جعل في أنواع علم الفرض، الثالث به أنكره لا التفسير. قوله (ثم ركعتين) أي إحداهن صفة الفرض من غيره. ولا شرط تفصل أنه عند ومثل الجميع يلزم عليه ما جعل على الفرض، والثالث به الكراهة أيضاً

قوله: (حتى لا يتعلل بمعروفي) معنى هذا كبرج أنه إذا حكم بصحة العرض من هذا الصورة لأنه يرى العرض يسقط منه، ولا يكون عدلاً، بل العمل حار به، وإن جاء غريباً لأن الفعل يتأدى سنة الفرض، ولم حذف هذا التصريح ما صرح. قوله: (بأكثر من) الخصال حذف لأنه لأنه تفصيل الثاني نعم. قوله: (وقيل شرطاً) قدما يرجحه قوله السبب. قوله (وقيل التحريمه ولكن أيضاً) أشير إلى صحة معنى.

والنبي، والتعريضه (وبغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك منقولاً عنه، والله
الشكر على التوفيق جميعها - عذ التعريض.

فصل

في هذه الصلاة، الشرع وفروعها (تجاوز القبلة) أي تضييع (على اليد) بكسر الهمزة
وسكونها، أي الموضحة (وجهه الأعلى طاهر) أي يومه (والأسفل نجس) نجاسة مانعة لأنه
لثامته كسويين وكالوجنتين يمكن فصله من غير أن يمس وأصله نجس لتجاوز القبلة على الطاهر منه
عندهما خلافاً لأبي يوسف لأنه شئبين موق بعضهما (أو) تصح الصلاة (على ثوب طاهر
ويطائه نجسة إذا كان غير مصرب) لأنه كثرين موق بعضهما (أو) تصح (على طرف طاهر)
من بساط أو حصير أو ثوب، (وإن تحرك الطرف النجس بمركنه) لأنه ليس ملتصقاً به (على
الصحيح ولو تجس أحد طرفي عماملته) أو مدخلته (فإنه) أي الطرف النجس (أو يضي
لظاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بمركنه جازت صلاته) أي لم يمس به (وإن تحرك)

قوله (وبغيره شرط لدوام صحتها) كالتفريق الفراء في القيام وتناول الركوع بعده، والمسحود
بذنه، والإسقاط بانه أهل.

فصل

في اختلافات التحريم والرومها

صفت التحريم على ما نقله من عطف (النجس على الثياب) قوله: (أي تصح) لا وجه
لتحريم التحريم عن مداينه، لأنه لا حرمة في ذلك. قوله: (على اليد النجس) أي ما كان
له جرم غليظ يصح بشئ نجس كحجر. وسواء كان في اليد نجس، والنجاسة والنجاسة
الصلابة، أيها قوله (أو كالوج) عطف على اليد والكف اسم مستمر مثل، ومثل ما ذكره
كان الجرح نجساً والوجه طاهراً وكذا سمعناه على صحتها نجاسة فاحشة كما في السابغ.
واختلافه. قوله: (عندهما خلافاً لأبي يوسف) ما ذكره أن الشخ لو نكر الأسكافي، وذكر الثاني
أن الشخ أبو حصص فكثير فهد فتولاه مرعبان. قوله: (إذا كان غير مصرب) هذا التفصيل
مضى عليه صاحب الجمع، وذكر أنه الصحيح، والتميز بالمحيط غير المضرب والمضرب ما
كان حوافه محيطاً، وسطحه مستطابقاً، وفي القهستاني، ويضي أن يعلاني على طهارة نحو
القضاء النجس من الجفانة، ويقوم على هذه سائناً على ذيله. قوله: (لأنه ليس ملتصقاً به)
ولأن التماسك ويحويه بمنزلة الأرض، فيشترط فيه طهارة مكان النجس فقط كما في الخلابة

انصرف الشمس بحرقته (لا تجوز) صلاة لأنه حامل لها حكمها لا إمام يحيد عنه ضرورة
 أو فاقد ما ينزل به التحامنة (لأنه يصلي معها ولا إعادة عليه) لأن التكليف بحجب التوسيع
 (ولا) إعادة (على) فاقد ما يستمر عورته ولو جرموا فإنه لا يجد حرجاً من الإعادة فيه لأن
 مرض الستر أقوى من عدمه في هذه الحالة (ولو) كان أحثيثاً أو طيباً أو ما كدر
 يستلمه هذه الآية لأحسنت في الجاء فقول ويؤتى أي الدائر أو تو بلا إعادة ولا صاحب أو
 (رسمه) طاهر لا أصبح صلاته عليه أي الأبرح الآية لأن أبيع التوسيع لا إعادة
 المحبة. ويرجى الشيء يوم مقام كنه في مواضع منها بعد ولم يشر ثلاثة أرباعه أحسنه عدم

قوله (لأنه حامل لها حكمها) فإن في البحر لأنه تنكح الحركة بسبب حمل التحامنة بخلاف
 غيره كما في النهدي. قوله (إلا إذا لم يجد حرجه لضرورة) أي تسع لصاحبه
 للضرورة. وهذا لا يظهر إلا في سائر الدعوة لا في الصلاة. والاحتفاء قوله (وفاقد ما ينزل
 به للجدسة الخ) فخص ما يقتضيه من المانع. ومنه ما ذكر في التوسيع. إذا كان لا يمكن
 بولته ولا إظهار العورة عند غير من يحل نظره إليه قال الإمام البيهقي: ما كدر علم من
 لم يصلي بحاله لا يمكن حسابه إلا بإظهار عورته. يعني مع استحالة أن يظهر دعوى مهني
 به. وبمثل ما ذكره. والآية. والتهى إذ استعاضا كان الشيء أولى كذا في الشرح عن النهاية.
 قوله (ولا إعادة عليه) أي إذا وجد العيب. وفي التوفيق. لما ذكره المؤلف وسبق. كتاب
 التحامنة في التوب. أو المتيقن. بعدم لوجوده يعلق تحفيضاً وتحكماً بالجدس العليل. ومن
 يدر عن استعاضة. طبع الشمس. وعدو كذا في النهدي. قوله (الزعة الصلاة فيه) ولا يش
 عليه ولا يأنه. وإنما هو التقدير على عدمه مع حجة الصلاة. قوله (في هذه الحالة) وهي
 حالة الصلاة. وظهر أنه لا تمنع عليه كونه خارجاً. وحرر رجلاً أو امرأة بالحالة حالة
 ثوبه حريراً فيكون الكلام أعم من كونه في الصلاة. وليس ستر الطائفة اختار فاستمر بالاحتجاج
 نصف الحائض. وقيل فيكون كذلك. وأعلم أن السراخ من أحوال والمخدوع بعد. في الحلقاء
 غير الأربع إذ لم يكن التحفيف حرجاً صحيح. وقيل لا يجب السراخ من عدمه وصحح
 قوله (أو حثيثاً) مثله ورى الشعر. قوله (أو طيباً) ولا يجر تشكل المعرفة بتشخيصه
 بالنسبة للشرب به. قوله (أو ما كدر) قد يأكدر لأن التضيي لا يمنع فاستمر به إما في
 السراج. قوله (يصلي داخله بالإيماء) ولا فرق بين صلاة تامة. وعدها قوله (ولو
 بالإيماء) أي إذا لم يجد ثم تمت قدرته عليه فيسري حرماً بخدم صور لا يتعدى تلك الحيز
 بدون مسرعة شري. وفي شأني عن القافية ختمه. المتبع في رسوم شواء التوب بصلوات الماء
 أو ولا ثباته لغو بالوعة به لكنه يجب التأسير ما لم يخف الفقد عما دعا دعا بعد. يجب
 الإتيان مطلقاً. قوله (كالماء الذي أبيع للتوسيع) أي يمشي عليه استعاضة. قوله (إلا لا
 يلحقه الضميمة) أي كونه السبيح يمر عليه بإداحة التوب. وهو ملة أقوله (ولو بالإداحة). قوله:

فيه لزوم السجدة وسقوط حكم السجدة بظاهرة الربع (وعبر إن طهر إن قل من ريمه) والصلاة به أفضل لتسبب وإتيانه بالركوع والوجود وإن صلى عرياناً بالإيماء قائماً صحيح وهو دون الأول، لو قائماً ساجداً وهو دومهما في الفصل لأن من ابتلى بلبتين يحترق أهونهما وإن كان دون تحير (وصلاهما في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عرياناً) لما قل.

فتبينه فإن في الشريعة لو ستر عورته بحلة مبنية غير شيوخ وصفي منه لا يجوز بحلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الخطأ أعظم مما يلي لها لا لزوم للعسل ثلاثاً بحلاف نجاسة الثوب إذ قست فيه نظر لأنه يظهر بما هو أخون من حسنة كتنشيطه أو جفاهه بالهواء (ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب) يعني لزوم (الاستعانة) أي الاستسار (وبستر القبل والتغير) إذا لم يستر إلا قدرهما (فإن لم يستر إلا أحدهما قبل بستر الدين) لأنه أفضح من حالة الركوع والسجود (وقيل) ستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر غيره والغير

(منها هذا) ومنها خلق ريع الرأس، أو تقصير في الإحلال من الحجام، وانجاسة عنقه. قوله: (ولم نظم الخ) جواب عن سؤال حاصله لماذا اعتبرت الرجح اضطرار، وقتض بظاهرة تلك حكماً، ولم تقتضوا ثلاثة أرباعه. الجواب: ونحوكموا سجدة جديده، والظاهر اعتبار الأكثر فأجاب عما كان الستر لازم وحكم النجاسة صافط شرعاً بظاهرة الربع لزوم الستر فقد اعتبر الربع. قوله: (وغير إن طهر إن قل من ريمه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلي فيه، وهو الأفضل ومن أن صلى عرياناً فاعداً يرمي بالركوع، وللمحذور وهو يليه في الغسل لما فيه من ستر العورة بمغلف أو فائضاً عرياناً بركوع وسجود وهو دومهما في الغسل، أو موباً، وهذا دومهما، وظاهر النجاسة منه جانه نيل في الدن لا بعد ثوباً. إن صلى قائداً أجراً لأن في القعود ستر العورة بالغطاء، وفي القيام أداء هذه الأركان فصل إلى أيها الله. قال الزلمي، ولو كان الإيماء جائزاً لحاله نجس لما استفاد هذا الكلام بعد قوله السجدة. قوله: (لأن من ابتلى بلبتين) كانهلته من ثوب نجس بركوع، وسجود، وصلاهما عرياناً فاعداً يرمي. قوله: (يختار أهونهما) كما لم كانت العرياء، إذا صلت قائدة يتكشف ريع عصور معها وإن صلت جالسة يسررت بحسبي جالدة لأن ثوباً انقبض أعور كذا في الشرح، وكذا يصلي في الثوب المسجر في الضرورة الضيقة. قوله: (وإن تسولنا تحييراً) كذا هي مسألة أكثر، فإنه لو استتر عاده فرض الظهارة، ولو صلى عرياناً فاعداً يرمي الستر، وكل منهما من الشروط فيخير. قوله: (لما قلنا) من إتيانه بالركوع والسجود، وستر العورة. قوله: (قلت فيه نظر الخ) في النظر نظر لأن للعسل أعور من لتنجس، ووجهه في الهواء لأنه ليس المسود مطلق تنجيس، ووضع، بل هما مبدآن بإزالة النجس، والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم تكامل، والأكثر بحلاف الغسل، فأصل قوله: (لأنه أفضح) قال في الشعر: الخليل بعيد أنه لو صلى بالإيماء تعين ستر الخش، ثم بعده الغسل، ثم بطن المرأة وظهرها، ثم

يسر بالإثنين وفيه تأمل لأنه يستتر بالفخذين ووضع اليدين فوقهما (وتندب صلاة العاري جالساً بالإيماء مفاً رجله نحو القبلة) لما فيه من التستر (فإن صلى) العاري (قاتعاً بالإيماء) لو قاتعاً أنه (بالركوع والسجود صبح) لإتيانه بالأركان فيجبل إلى أيهما شاء، والأفضل الأول، ولو صلى عازياً ناسياً ستره اختلف في صحته (وعورة الرجل) حرّاً كان أو به رفق (ما بين السرة وستته الركبة) في مظاهر الرواية - حيث عورة تفسح ظهورها وغض الأنصار عي في اللغة، وفي الشريعة ما تعرض ستره - وحذّ الشارح رحمه بقوله: عورة الرجل ما بين ستره إلى ركبته ويقول عليه السلام: (الركبة من الصدرة) (وتزيد عليه) أي على الرجل

الركبة، ثم الباقي على السواء كما في مكتب الأنهر وغيره، قوله: (وقيل يسر القلب) قال في الأنهر ونظائر أن الخلاف في الأولوية، قوله: (وفي تأمل) أي في التعليل لقنن قوله: (لأنه يستتر بالفخذين الخ) يمكن أن يقال معنى قوله لا يستتر غيره، أنه لا يستتر غيره دفعة أي - ستره بالفخذين فيه حسره - وستره باليدين بغض عورة أخرى، وهي وضعهما حال انقباض الحشمتين تحت السرة، فتأمل، قوله: (مفاً رجله نحو القبلة) هذا ما في الصغيرة، وفي مئة المصلي يفتد كما يفتد في الصلاة حال التشهد، وعليه ليمتثل فيه حال الرجل، والمرأة قال في البحر: والذي يظهر ترجيعه وأنه أولى لأنه يحصل به الممانعة في التستر ما لا يحصل بالهوية الثانية مع حلوله عن فعل ما ليس بأولى. وهو مدّ رجله إلى القبلة من غير ضرورة معه والخلاف في الأولوية، قوله: (فإن صلى العاري الخ) في أمر رابع ذكره في البحر، والأنهر، عن ملحق البحار، وهو الصلاة قاعاً برقع، ويسعد، قوله: (ما بين السرة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الحواشي، ونيل ابتدائها من السرة، وقيل من الكتف، وفي لفظ لفرجل يشاره إلى أن العصى ليس كذلك. قال في السراج: التصغير حداً لا تكون له عورة، ولا بأس بالنظر إليها، ومنها لأن النبي ﷺ كان يقبل ذكره الحشمتين في صفرهما، وكان يأخذ من أحدهما ذكره، وسجده والعصى بضمحت كذا في الفتاوى له وفهم السحر عن الظهيرة، وحكم العورة في الركبة أخف منه في النصف، وستره أنه لو رأى عورة مكشوفة الركبة ينكر عليه برقع، ولا تنازع أن الرقع، وإن رآه مكشوف القصد ينكر عليه بعف، ولا يفسره إلا أن الرقع وإن رآه مكشوف السرة سترها، وأنه على ذلك إن الرقع وإن رآه مكشوف ما بين السرة إلى الكتف ينكر عليه برقع، ويخافه إن الرقع ولا يؤده فإنه مجتهد فيه لقول الفضلي: إن ذلك ليس بعمرة لبعض الأعمال بإيد، ذلك وإن كان فصيحاً، قوله: (التيح ظهورها) فهي من شعور، وهو لنفس، والقيح، والعيب، قوله: (إلى ركبته) رحمه الاستدلال منه أن كلته إلى للعباية فالركبة غاية، والمغاية قد تدخل، وقد تخرج والموضع موضع احتياط فحكما يدحولها احتياطاً ولأن النابة تدخل في الحميا بالي كما هو في أية الوضوء، وهذا يقطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني، وإلا فهو صريح في دخولها.

(الأمة) ثلثة: أتم التوبة المبرورة، والمكاثبة، والسائمة. عند أبي حنيفة نوجوه الرق (الطن والظهر) لأن لهما مرة فصدرا، وثانها لسان العودة للحرح (وجميع سنن الحرة عورة ولا وجهها وكفها) ثالثهما ظاهرهما في الأصح، وهو المعنود وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح (عن أبي حنيفة ليس عورة (و) إلا أفضليها) في أصح الروايتين مظهرها وضهرها. ثم عورة انفسورة أيضا من العورة فتشعر الحرة حتى تمتد من عورة في الأصح وعقبه لتعزى فكشف رقبته يمنع سعة الصلاة، ولا يحل النظر إليه منظرها فيها في الأصح

قوله (وللمستسامة) يعني معصية العصى، وأما المستهونة إذا أفضليها الرخص، هو معصية ما فيها عورة بتماماً قوله (عند أبي حنيفة) وقوله (في حرمة ما يؤخذ) قوله (الطن، والظهر) وأما الجنب فإنه تنح الطلح كذا في الفية والأرواح أن ما يلي النحر نزع كذا في البحر بمصر، وما يلي الظهر سبع له كذا في سعة الأحبار والنقض المشكل لم يقرئ كالأمة والنحر فالعورة قوله (لأن لهما مرة) أي في الاشتباه، والمراد أن جهة الصلاة في الشهوة، وجهه أن التذليل أعظم دليلاً من هذه الحجة، والأول في الاستدلال ما في الشرح أن عسر كذا يصعب الإماء أن نعمن، ومول كذا منك الحمار ما دعار، وكذا حوارته لعدم نصيبها في شفاعات الرواس مضطربات التدبير. قال حصن الفضلاء خطأ: وظهر ذلك أنه ذكره انتفع بالأمة، وهو كذلك يكن بالعدة الزمن عسر رضي الله تعالى عنه، ثم في دعائه فينهي أنه يجب التبع لا سيما في إماء النفس لعدة النفس فيه قوله (الحرح) من حدث أنها ناع، ونسوة، وتخرج لعدة مولاها في ثياب مهنتها عادة، فاعترى حالها بدوات المحتوم في حق جميع الرجال. قوله: (وجميع سنن الحرة) أي حادثة. قوله (إلا وجهها) ومع الثلثة من كثرة لدواء الله لا لأن عورة، قوله (وهو المختار) وإن كان مولا في ظاهر الرواية قوله (وهي أبي حنيفة ليس بعورة) واختار، في الأحبار لمعالجة المكشف، لمصلحة كذا في البحر. قال الفضل: وصحح حديثهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلزم بين أرواح ليس عورة، وجوز أن يلبس إلى حل البحر موطأ عدم شبهة الشهوة مع إبقاء العورة والمناع من العورة إلى وجهها ووجه الأخر إذا شك في الشهوة، ولا عورة له ويرى ثم يخذل عن اضيقين أن الفرج لا يسع حول الصلاة تكر، يكره كتمه فكشف الإقام فهو، من قوله (باطنهما، وظاهرهما) أي في الصلاة وحدها، وقال أنصح في شرحه لمصالح عهد عورة لظاهر البحر، وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي عورة خارجها. قال في الشرح، والتحقق أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما ذكرنا. قوله (في الأصح) احتج به من رواية لم ينسج له ليس بحرة، وبه فإن عبادة أبيه في النهر، المصالح أن له أعضاء من نهر من الداء في حق العورة، وليس منه في حق غسله ليس به إذا مضموراً قوله (ولا يحل النظر إليه منظرها منها في الأصح) وفيه يحل النظر إلى رقبته، ودعها.

كشعر مدته، وذكره المقطوع، ويقدم في الأذان أن صوتها عورة وليس الغراء مجرد تلاوته، بل ما يحصل من نايبه ونعطيطه لا يحل سماعه، وكشف ربيع عضو من أعضاء (العورة) الفضيلة، أو الحيفة من ثرجل والعمرة (يبيع صحة الصلاة) مع وجود الحمار لا ما يورده ربيعة والرقبة مع الفخذ عصفرة، وفي الأصح، وكعب المرأة مع ساقها، وأنها باهر دعا من رصعها، وشدها لمسكسر فإن كانت باهراً فهدأ فهدأ، ثم لم يدر ما، وأنه كثر المرأة والأشبين، ولا صحتها إليه في الصحيح، وما بين البرز وأعمده عضو كذا، يحوت البدن، وكل أية عورة

قوله: (إن صوتها عورة) هو ما في التورث، وجرى غايه في المحيط والذمي حيث خلا عدم مهرها بالتلبية بأن صوتها عورة، قال في التبع، ومعنى هذا أن كل ما يجرى بالغراء في الصلاة، كذا، كان متجهاً للكر والبر، فهو صحيح، الأصل أنه ليس بعورة، وإنما يؤدي إلى إساءة، واعتداء في الهر، أفاده السبب وظاهر هذا أن الخلا، في الجهر بالسبوت، فقط لا في تعطيطه، وتليبه وهو يباي ما قاله المستند، وعنه القمعي، من أي العشر المذكورة، في قوله، في السماع، وهو، ولا يفسر من لا طقة له أنا، بل لنا صوت امرأة عورة، أنا تريد بذلك اللامها لأن ذلك ليس بصحيح، وإنما جبر الكلام من لسان الأفاضل، ومخالفتهم عند الحاجة إلى ذلك، ولا يجوز لهم دفع أصواتهم، ولا تعطيطها ولا سبها، وتعطيطها لها، في ذلك من إساءة أرجاء بينهم، ومخالف الشهور، ومن هذا ما يجوز أن يرد السرا، أو قوله، (وكشف ربيع عضو الخ) هذا ينظر إلى الصلاة، وإلا محرمه الخشب، ونظر لا تنبيه ربيع العذر، بل القبول، والكثير من، كما في نسخة الأندلس، قوله، (الخطبة أو الخشعة) هذا انقسم بالنظر إلى النظر، ولا فالحكم في الصلاة، وهو، قوله، (يبيع صحة الصلاة) في هذا كان ظاهر أنه وكفى عدائي برفعت، ومحمد أصراً، أفاده الركن، حقيق، والمحدث أول أنه يوسف بن جباط، كما في الحديث، وأد في فيه العصف، عباد أفاده، ترك مع منه، قال في شرحها الأرباب الخليل، وذلك مقدار ثلاث استيعادات، ومن ابن أمير حاج وهذا تعبير عجيب، ورجه قريب، وفيه بعضهم الكشف، يكون من صفة أما له كشبه منه، فلهذا لا خلاف في هذا، ولا خلاف في هذا، وفيه السبب، وعمره في البحر، في ألف، وجرى فيه صاحب يد، قال في البحر، وهذا تعبيراً عربياً، والجدد الإخلاقي، وعلم أن الإخلاص، وكثير في لزوم القليل لا يبيع كالمقل في الكثير، ويبيع الكثير في الكثير، عباد، ربيع لعضو قوله، واعتبر أبو يوسف، إكتشاف، الأكثر، وفي لأصعب منه، ورايان، كما في التلخيص، قوله، (مع وجود الحمار) قيد به لأن فافه بعض عارياً، قوله، (والركبة مع الفخذ عصفرة) وأثبت عضواً من هذه الحيفة، إذ هي التي ينظم للمحدث والساق، تحت وينبغي أن تكون شرفاً، تبعاً للمسد، والرسم لما للشرع، فافه بعض الفضلاء، قوله، (وكعب المرأة مع ساقها) أي عصبها، وكذا يقال فيما بعد، قوله، (والأشبين لا ضمهما إليه) منهما مأخذ واحد، والضموب، وإختلاف بالألف، قوله، (وكل أية عورة)

والدبر لئلاهما في الصحيح (ولو غرق الانكشاف على اعضاء من العمرة وكان جملة ما غرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة) يعني التي انكشف بعضها (منع) صحة الصلاة إن طال زمن الانكشاف بفقد 'داء' (وإن) أي رأى لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف (فلا) يمنع الصحة للضرورة سواء الحني والغير (ومن عجز عن استقبال القبلة) بنفسه (لمرضى) أو خشية غرق، وهو على خشية (لو عجز عن الغزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت جموحاً، أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب إلا بمعين (لو خاف هدوءاً) آدمياً، أو سحاً على نفسه أو ثابت أو ماله أو أمانته أو اشتد الخوف لقتال، أو هرب من علو ركباً (فقبلته جهة قدوته) للضرورة (و) قبله الخائف جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو إن صلى مضطجاً بالإيماء إلى جهة أمنه والقادر بقدرة الغير ليس قادراً عند الإمام خلافاً لهما وإذا لم يجد أحداً فلا خلاف في الصحة (ومن اشتبهت عليه) جهة (القبلة) ولم يكن عنده مخير) من أهل المكان ولا ممن له علم أو سأل فلم يخبره (ولا محارب) بالسحل (تحرى) أي اجتهد وهر بذلك المجهود لئيل المقصود ولو سجدة ثلاثة ولا يجوز التحري مع

صوته فهو كما قاله السيد. قوله (لو خشية غرق) أو حصول مرور شديد عند الاستقبال افاد الترخ. قوله (وهي سائرة) قيد اضافي ولذا لم يذكره. السيد. قوله (لا يمكنه الركوب إلا بمعين) راجع إلى المساكين. قوله (لو هرب من هدوء ركباً) قيد بقوله ركباً لأن لو هرب ماشياً لا تجوز صلاته. قوله (فقبلته جهة قدوته) فيومي. عن البداية والنهاية لا قدر ولا تضارفة، ويترجمه إلى القصة. إنه قدر ولا فلا، وهذا في الفرض. قوله (والقادر الخ) قال في المشرح، وقبلنا بالمعجز عن الاستقبال، والزلزل بنفسه لأن القادر الخ فهو منزلة التعليل لقوله ومن عجز بالغ المنيد بغرضه. قوله (ومن اشتبهت عليه القبلة) بأن اعطيت أعلامها، أما إذا كانت السماء مصحبة مثلاً، وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التحري، ويعتبر بالجهل: قال بعضهم: لا، ولا. وقال ظهير الدين العراقي: يجوز قال في المجموع وظاهر كلام القدوري يشير إليه. قوله (ولم يكن عنده مخير) قال في المجموعية وحذ الحضرة أي المخير عنها هنا بعد أن يكون بحيث لو صاح سمعه وقيل فيها قول العدل ذكره ابن سير ساح، ولو كان عدلاً أو أمه، وتحرى في خبر انقاسق، والمسنود ثم جعل يتقرب منه كما في حشر الدر المختار. قوله (لو سأل فلم يخبره) الذي هر من أهل المكان أو الذي عنده علم وإن لم يكن من أهل. قوله (ولو سجدة ثلاثة) أي ولو كان للتحري فيه سجدة ثلاثة، ومنها صلاة الجنائزة كما في المجموع، ويجب الأخذ بقول المحبر العدل، وإن خالف رأيه لأن الأخبار أهل من التحري، ولي غلبة لبيان، والفتاة أنه يستحب الأخبار. قوله (ولا يجوز التحري مع وضع المحارب) لأنها من جملة الأدلة خصوصاً محارب المدينة المشركة لأنه موضوع بالوحي،

وضع المحاربت لأن وضعها في الأصل بحق، ومن ليس من أهل المكان، والعلم لا ينسب إلى قوله: وإن أخيه إنك معه هو مسافر مثله لأنهما يحيران عن اعتقاد، ولا يوثق باعتقاد باحثهما عبوه، وليس عليه فراغ الأبواب للسؤال عن التقية، ولا من الصدوق حشية الهوام وتلاشها، ينفق غير المتحارب، وإذا صلى الأعمى ركعة بعد ركعة فعداء، حل، وأقام إليها وفندي به فإن لم يكن كان فتحو عاده مغير وصلاة الأعمى صحيحة لأنه لا يهونه من الجدران، ولا تهي فاسدة ولا يفسح الفداء الرجل به في التصورين كقصوره في الأولى وعلم حبطه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي المنحري (لو) علم بعد وانه أنه (أخطأ) الجهة لقول حاتم بن عتبة رضي الله عنه كذا مع رسول الله ﷺ من ثبلة فسبى فلم يشر إلى الحقة مضمرة كل رجل منا على حبه فلما أصبحنا فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فبطلت **وهيئة رجل مشر** ربه الله **ونيس** التحري للفتة مثل التحري لتتوضؤ، والصائر وله إذا ظهر معاسة الله، أو الثوب أعاد لأنه أمر لا يحمل الانتقال، والفتاة تحمله كما حارب من المقدس إلى الكعبة (وإن علم بخطئه) أو تبدل اتجاهه (في صلاة استدار) من جهة القبلة لا تيسر (ويؤتى على

يحد إنتاج البحار ولا يجوز له التحري كذا في النسيء، وذكر في الحاشية موارء عليها قوله: (وإن أخيه إنك معه) إن وصاية. قوله: (وإنك) به الأولى حذره لأمر المستصوب إعادة عدم جرحه إفتائه بعد وقد أماده بعد. قوله: (فصل الصلاة الأعمى صحيحة) نظيره ما إن دعي المسجد رجل وهو مظلم، وصلى المغرب قبل فرغ من صلاته من السراج، فإذا هو صلى إلى غير انقلبه أن صلاها بالمنحري، عاز ولا إعادة عليه أفاده في الشرح. قوله: (تقدره في الأولى) فيه أن الأولى مفروضة فيها إلا لم يجد محراً عند إفتائه فكيف يكون. فمرا إذا لم يجد فادراً لمعدت، وقد ذكر أنها صحيحة، وكلامه في الشرح أحسن من هذا فإنه قال مطلقاً عن التجبير، والتوجيه الأعمى إذا صلى ركعة إلى غير الصلاة معه رجل وسواء وأقامه إلى الفتنة، وافندي به فهذا على وجهين، أما أن يجد عند الافتتاح إسماً يقرأ أو أم بعد مني فادراً الأول لا يجوز صلاته، ولا الافتقار به لأن فادراً على أداء الصلاة إلى جهة القبلة يعني فادراً فادراً من حوز صلاة الإمام أي الأعمى، لأنه عاجز، ولا يجوز صلاة العبد لأن عدم صلاة الإمام على الخطأ بعد ربه عبارة لا عبار عليها. قوله: (ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو شك والمدينة على الأصح. قوله: (حاتم بن عتبة) الذي في الشرح ابن ربيعة. قوله: (على حباله) أي على جده. قوله: (كما حوت من المقدس) مصيبة اسم المفعول من فسد، أو على رؤا، مجله، وهو على تقدير مصاف أي بيت المقدس. قوله: (أو تبدل اتجاهه) ولو إلى الجهة الأولى على الأوجه كما في مكتب الأنهر. قوله: (من جهة القبلة) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستحياء لا الحرص فذا سمع بعضهم، ومعه ما لم يكن الحلف من جهة القبلة أكثر، وإلا

ما أدركه بالتحري لأن تبدل الاجتهاد كالشيخ، وأهل قبا، استندوا في الصلاة إلى الكلمة حين ينفهم الشيخ، واستعمل النبي ﷺ وإن تذكر سبعة صليبه طلعت صلاته (وإن شرم) من انتهت عنه (بلا تحز) كان فعله موقوفاً قدر أنها (فعلهم بعد لراثة) من الصلاة (أنه أصاب صحت) لأنه نبين الصواب بفعل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وإن علم بإصابته فيها) ولو يقال النقص (عسفت) لأن حاله فويت به فلا يبي قوياً على صيف خلافه لأبي يوسف رحمه الله (كعبا) فسدت فيها (لو لم يعلم إصابته أصلاً) لأن الفساد ثابت بالاستصحاب الحال، وأم يرتفع بإبيل ففقد أمداد لأن التشروط لم يحصل حقيقة ولا حكماً وإذا وقع التحريم إلى جهة فصلى إلى غيرها لا جرمه لتركه الكلمة حكماً في حقه.

كان المصحب الوجه إلى ما من قليل العمل. قوله (كالشيخ) فلا يطل العمل السابق، وإنما يمنع العمل به في المستقبل. قوله (لو فعل قبا) بالقسم والتفوية من فري أسفلية بصرفه، ولا يصرف كما في المحرم، ومن المحرم من يقصره ويصرفه، ويحمله ما كراً ومهم من مؤنه، فلا يصرفه. قوله (وإن تذكر سجدة مبنية) أي بعد الاستدراك أي أنه تركها. قوله (طلعت) وجه أنه إذا أداها في وجهة ركعتها التي تحول عنها فقد أداها إلى غير النصفة لأن وإن أداها إلى جهة تحريمه، لأن إداها إلى غير القبلة التي كانت تركعتها، والركعة الواحدة لا تكون تقبلين. قوله: (لأن شبين الصواب النج) ولأن ما من لم يهره يراعى حصوله لا تعصيه كالصبي إلى الجملة يباه أن جهة التحري وإن كانت في القبلة حال الإتيان لكن التحري لم يقصد لذاته، وإنما قصد للإصابة، فإذا حصلت أعتد به. قوله (بفعل الحكم بالاستصحابية) أي استصحاب الحال في حال الذي اتسب عليه القبلة فإن حاله عند عدم التحري الفساد لأن الصلاة بدون التحري عند الإتيان فاسدة. قوله: (من الصلاة) أي من أول الصلاة. قوله: (قويت بهما) أي بالعلم، وبني من الضرر ما إذا علم بحكمتها، أو بطلانها، والصلاة فاسدة فيها. قوله: (خلافاً لأبي يوسف) فإنه يقول بالصحة لأن لو قطع استأنف إلى غير تلك الجهة فلا بعيد. قوله (بإستصحاب الحال) هو الفساد لأن التحري عند الإتيان. قوله: (ولم يرتفع بدليل) خلاف ما إذا نبين صوابه كما سبق. قوله: (لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقياً. قوله: (ولا حكماً) أي بالتحري، وانعاضل أنه أما لا يشك ولا يحري، وجوابه أن صلاته متى نجواز ما لم يبين له خطأ، وأما أن يشك ولا يحري وهي على التلاوة أوجه التي ذكرها المصنف، وإما أن يشك ويحري وهو أصل المسألة. قوله: (لا تجزئه) وعن أبي حنيفة يخشى عليه التكفر، ولا يكفر وهي الظهيرة ومن معنى إلى غير جهة الكلمة لا يكفر هو الصحيح لأن ترك جهة الكلمة جائز في الجملة بخلاف الصلاة غير طهارة لعدم الجواز مع عدمها بحال. واختاره الصدر الشهيد، وجه أنه يحوز لحافظ الظهور من الصلاة مع عدمها.

وهي الجهة التي تعرف، ولو أصاب خلافاً لأبي يوسف في ظهور إصابته، هو يجعله كالمسحري في الأواني إذا عدل عن تحريمه وظهر جهارة ما نوحى به صحت صلاته وعلى هذا لو صلى في ثوب وهو يعتقد أنه جيس أو أنه محدث، أو عدم دخول الوقت فظهر مخالفته لا يجزئ وإن وعد الشوط بعدم شرط آخر وهو فساد مكة ابتداء لعدم الحزم، وأما في الماء فقد وجدت الظهارة حذيفة والنية (ولو تحرى قوم جهات) هي ظلمة (وجهلوا حال إمامهم) في نوحه (تجزئهم) صلاتهم إلا من يقدم على إمامه كما في خوف التكبة لما قدماء.

الحمل

(في) بيان: (واجب الصلاة) لواجب في ظلمة يحريه معنى شروم، ومعنى السقوط، ومعنى الاضطراب، وفي الشرع اسم له لزمنا بدليل من شدة فاح حر الإسلام وإعسا سي

فرج: إذا تحرى، ولم يقع تحريم على شيء، فقبل يؤخر ويميل أخير ويميل حملي إلى الجهات الأربع وهو لأحوط كما في التمتع، ومع هذا لم يصح إلى جهة واحدة حار وإن أخط فيه كما في المشهور. قوله (خلافاً لأبي يوسف) هو غير ظاهر مرواية من كتب في النهاسي. قوله: (وعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه لا عزم للإصابة إذا امتن إلى غير جهة تحريم، أو على هذا لخلاف. قوله: (وهو فساد ابتداء) أي من الشرع وهو أن لا يحكم بفساد ظلمة ابتداء لأنه حينئذ لا تكرر بينه صحبة لعدم الحزم وهو أحد ما. قوله: (وأنشأ أي بناء نظارة، من أن الس، وجودها لا يشترط، والغز في الشرح وفي الماء الذي عدل عنه وجد الحزم مائة والظهارة حذيفة فصحت. قوله: (وجهلوا حال إمامهم) أما من علم حال إمامه لم يحزم صلاته لأنه اعتقد أن إمامه على الحفظ وهذا لا يشترط في الصلاة على سرف التكبة، والصلاة صحبة مع علم حال الإمام لعدم الحفظ لأن الكل مبني. قوله: (كما في خوف التكبة) فإن القدم فيه مفر. قوله: (لما قدماء) من حديث داود، وهو علة بقوله تجزئهم

الحمل في بيان واجب الصلاة

قوله: (يجي بمعنى اللزوم) ثم قال بمعنى اللازم، والاضطرار والبسوط أو قال في الأول الوجوب يجي بمعنى الشروع بلح لكان أنسب. قوله: (وفي المشرع اسم لما لزمنا) روى

(١) قوله لأن الكل فلة يوجد هنا رواية وبها رده الصورة ممكنة بأن كانت الصلاة نقباء وهي مربة ثوب سموا حوته وعلينا أنه قدامهم لكن لم يجزوا أنه إلى أي جهة هم كاتبه مدسحه.

به أما لكونه ساقطاً عن علماء، أو لكونه ساقطاً علينا عملاً، أو بكونه مضطرباً بين العرض والنسبة أو بين الزوم وعدمه فإنه يربط عملاً لا عنفاً اهـ وشرعت الواجبات لإكمال التمام والسر لإكمال التواحيات، والأدب لإكمال النسبة ليكون كل منها حصصاً أما شرع التكميله، وحكم الواجب استحقاق العقاب تركه عمداً وعدم إكفار جاحده والثواب بفعله، ولزوم سجود السجود لنفس الصلاة بتركه سهواً، أو إعادتها تركه عمداً وسقوط العرض ناقصاً إن لم

عن الإمام أنه حال ما معناه الفرق بين الواجب والعرض كما من فسخه والأرض والبعض يفتن عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالنسبة ثم يعمرون فيه بالوجوب فأما صاحب البحر قوله (بديل به شبهة) أعلم أن الأداة السمية أنواع أربعة قطعي الثبوت، والدلالة كالمصرح المتواترة، أي المحكمة، وقطعي نشوت علي، والدلالة كالأبواب المؤونة، وطلي اثبوت قطعي الدلالة كأخبار الأمام التي معها قطعي وثني الثبوت، والدلالة كأخبار الأمام التي مضبوها ثاني، والأول بثبت العرض أي، والحرم، والثاني والثالث بثبت الوجوب أي، وكراهة الحرهم، والرابع بثبت النسبة والاستدانة أي، وكراهة المربة ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله كذا في الكشف اهـ من الشرح مزيداً. قوله: (لكونه ساقطاً هنا علماً) أي لا يجب علينا اعتد وجوب. قوله: (لو لكونه ساقطاً عليه عملاً) لو فاعل أو نكرة لازماً علينا عملاً لكأن أولى ليكون تبعاً على المسمى الأول وهو اللزوم صريحاً وإن كان ما ذكره بغيره عنى قوله: (أو لكونه مضطرباً) أي متذبذباً. قوله: (وشرعت الواجبات لإكمال العرائض) وإن فخره فرض وكونها بالغاثة والصوره مثلاً معمم لذلك العرض حتى لو ترك ذلك كله مكرهاً تحريماً والعقائنية متممة للركوع والسجود وكذا الشهود في الشهادة متممة لفعلتها وحكم الألف متمم لموضع الجبهة إلا أن منها ما يكون متذبذباً للركن منعه ومنها ما يكون متمماً لها من غير نظر إلى ركن كالقعود الأول وشهده وسلام طيناً. قوله: (والسنن لإكمال الواجبات) كأنشراح ثلاثاً فونه متمم للصلاة، والصلاة على النبي ﷺ متممة للشهادة والتمرد وتبسة متممات للركوع الفاعل، ولا يظهر هذا انتسابه إلى جميع السنن. قوله: (والأدب لإكمال السنة) يعني أن السنة تكون كاملة بالأدب فظهر أن ركع إلى الخدين والساعد إلى الأرنج، متمم للتصريحات الأربع، حيث يكون مستحسراً لعدم اشتداده بالملاقاة النظر، والنظر إلى حجره متمم لهيئة الجفوس، ربه ما مر. قوله: (ليكون كل منها حصصاً لما شرع لتكميله) أي عطفاً اهـ فلو واجبات كالسور على الحرائق، والسر كالسور على الواجبات والآداب كالسور على السنن فمن حفظ السور الأخير كان للأجر والامانة أحفظ ومن صيحه بحر به المال إلى تصحيح يافيهام والشهداء اهـ ومن نسخ كذا بالنصب ولا وجه له. قوله: (استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك العرض. قوله: (والثواب بفعله) هو الحكم الأحروي، وأما الحكم البدني فغير سقوط المطالبة. قوله: (أو إعادتها بتركه عملاً) أي ما دام لم يتركه بغيره إن لم يسجد له وإن لم يعد حتى

مبجود ولم يمد (وهو) أي الواجب (لثمانية عشر شيئاً) الأول وجوب (قراءة الفاتحة) لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وهو لثني الكمال لأنه خير أحوال لا ينسخ قوله تعالى: «فأقرئ ما نيسر» فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصير لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها» (في ركعتين غير متميتين من الفروض) غير الثاني، وفي جميع الثاني (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمثابة السنة (و) جميع ركعات (الفضل) أما وروا لأن كل شفع من

خرج الوقت تسقط مع النقصان، وكراهة التحريم، ويكون فلسفاً أولاً وبعد الحكم في كل صلاة. ويجب مع كراهة التحريم والمختار أن المعادة ترك واجب نفل حار والفرض سقط بالاولى لأن الفرض لا يتكرر كما في النذر وغيره. وينبذ إعادتها لترك السنة. قوله: (وهو) أي الواجب أي على ما ذكره هنا وإلا فهي تزيد على ما ذكره والتتابع يفني المحصر. قوله: (الأول وجوب قراءة الفاتحة) الصواب حذف وجوب. قوله: (قراءة الفاتحة) قالوا: برك أكثرها يسجد لله لله لا أن ترك آلتها. ولم أو ما إذا ترك النصف نهر لكن في المعجني يسجد منك آية منه، وهو أولى قال في الدرر، وعليه فكل آية واجب، ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة كما في الشافعي والصنوي خلافاً له في الصحيح فاته السيد. قوله: (لثني الكمال) فتاوى ما بعده انوجب لا الإلتزام لأنه وإن كان مطلقاً الثبوت فهو طيني الدلالة لأن مثله يقال لشيء الجوز ولثني التفصيلة فكان مستحلاً. قوله: (لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قيد به لكان باسماً لذلك المطلق لأن تعيده حين، وهو لا يجوز ضم الواحد. قوله: (فوجب الفصل به) أي هذه المحدث، وهو تفريع على ثبوت الوجوب، وعدم صحة مطلق الكتاب. قوله: (أو ثلاث آيات فصلاً) غير: أقصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات فصلاً، وهذا تقسيم سنة عند الثلاثة كما في سبب الأنهر، وهل يكرو الضم في الآخر من المختار لا كما في النذر، وجوب هذا وروا منه مفيد بما إذا كان في الوقت سبعة فإنه خلاف ثبوت الوقت من قرأ الفاتحة، والسورة لو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة نهر عن الفقه، وتقسيم القراءة إلى فرض، وواجب سنة بالنسبة كما قبل الإيقاع أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة ثم قطع القراءة إلا قرأاً أهد من تسبب بزيادة. قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة) الدليل أخضر من المدعي، وقد يقال أن الثلاث آيات ألحقت بالسورة بدلالة الدعاء. قال بعض الأفاضل وهذا يرد على من قال غرضه الفاتحة فإنه يلزمه أن يقول أيضاً بفرضية السورة كما لا يخفى اهـ. قوله: (غير الثاني) يعبر الرباعي والثلاثي. قوله: (لمثابة السنة) بل هو سنة عدها. قوله: (أما وروا) من قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها» وإنما لم تجب القراءة في الأخيرين من الفروض كالفضل لقوله رضي الله تعالى عنه: القراءة في الأولين قراءة في الآخرين وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما التخير

انقضية صلاة على هذه (أو بحسب تعيين القراءة) الواحدة (في الأوليين) من المراسم لمواظبة اسمي يتلو على قراءة وهذا (أو بحسب تقديم القائحة على) قراءة (للسورة) نموذجة حتى لو قرأ من السورة ابتداءً فنذكر بمرأ العنحة، ثم بقراءة السورة وبعد ذلك يسجد كما نرى في السجدة، ثم قرأ السورة (أو بحسب تضم الألف) أي ما صلبت له (للجبهة في السجود) انقضاءه عليه ولا تجوز الصلاة بالاتصاف على الألف في السجود على الصحيح (أو بحسب مراعاة) نرى في صلاة من السجدين، وهو (الإيمان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من المراسم وسيرة (قبل أن يركع) للعبادة أي لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة للمواظبة فإن كانت بسببها ولو بعد السجود لا حرج في تركها (أو بحسب تقديم) وهو (التعبد) في (الأركان) بسببها لا حرج في تركها (أو بحسب عدم تقديم) ما صلبت له (الصحيح لأنه) التكميل للركن لأنه كما قاله الشرحي ولا حرج كما قاله أبو حنيفة (ومقتضى الدين

في الأمرين إذا شاء قرأ وإن شاء سجد أو من الشرح. قوله: (وتعيين القراءة الخ) وقبل: إنه فرض، وتكون أفعالاً إذا وجب. في غير الأوليين وصحاح. قوله: (حتى لو قرأ من السورة) أي بعض السورة ولو حرفاً واحداً كما في السجدة وغيره والمراد من السورة ما يعم الآيات يمثل بعض السورة فيها كما سيأتي قريباً. قوله: (ويسجد للسجود) إذا كان ساجداً لا لأنه ترميماً لأن فيه تأخير الواجب، وهو القائحة عن محله وهو السجدة في وجوب السجود بتكرار القائحة. قوله: (أي ما صلبت منه) أي ما قصر عن الألف ولا يكون ثابتاً مادام اجاب. قوله: (ولا تجوز الصلاة بالاتصاف على الألف في السجود) ما لم يكن بالجبهة كغيره السجدة. قوله: (ولو بعد السجود) ولو بعد السلام على الكلام. قوله: (ثم يعيد السجود) يركع الإنسان بها ثم إذا أراد أن يسجد السجدة أو قبله بعد السجود أن يسجد للركعة، ثم يعيد السجود، والتشهد، السجدة السجدة للسجود ثم يعيد والتشهد. لأن السجدة السجدة يرفع السجود والتشهد وكذا السجدة الثانية، فلم يترك بعد السجود، وسلم به حرده رفعه من نفسه ما يترك ما تركه القعدة الأخيرة، وهي فرض بخلاف سجود فسهو عنه يرفع السجود فقط حتى لو سجد بسجدة ورفع منه، ولم يرفع سجدة الصلاة، ولكنه يركع السجدة، وهو واجب كما في الشرح وغيره. قوله: (وهو التعبد) أي التعميد والتكميل، وهو في اللغة السوية. قوله: (حتى نطعن مفاصله) ويسفر كمن يعضو في محله بقدر نسيجه كما في التهليل هذا فور أي خنقة (وسجد على تخريج الكرخي، وعلى تخريج فتح سامي من فتاوى القومية، والجلسة الأولى هو المخرج وهذا حسن الترخيص والتسجود) أي، طعن في تخفيف خلافه لأنه يقول بطول الغرام حتى لو لم يقرأ في الأخيرين وفي سكتا كان عليه أن يركع قدام نسيجه لأجل تعجيل الركن كما يخرج به في النهاية ولو لم يركع هذا، فمما يشهد ولا يجب صلاة لوسوء الحسن الصيام فإن السجدة من الركن فأنى ما بطلت عنه الاسم. قوله: (ولا حرج كما قاله أبو يوسف)

وجوب الإطمئنان أيضاً في القومة والجلوس والرفع من الركوع للأمر في حديث العسي،
صلاته، وللمواظبة على ذلك كله وإليه ذهب المحقق الشكالي بن الهمام وتلميذه ابن أمير
ساج وقال: أنه المصواب (و) يجب (العمود الأول) في الصحيح ولو كان حكماً وهو قعود

أورد عليه أنه والفهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر الواحد على الكتاب، وهو قوله
تعالى: ﴿اركعوا واسجدوا﴾ [المع: ٢٢] فإنه تعالى أمر بالركوع، والسجود فتعلقته الركبة
بالأذن منهما، وخبر الواحد هو حديث صل فإنك لم تصل فكيف تجوز الزيادة هنا لهذا الخبر،
وبهذا حملة ابن الهمام على الغرض العملي، وهو الواجب فيرتفع الخلاف. قال في البحر
ويؤيده أن هذا الخلاف لم يذكر في طاهر الرواية له من أسيد، مختصراً وفي قوله، وهو
الواجب نظر. قوله: (ومقتضى الدليل)، وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً.
قوله: (في القومة) أي من الركوع حتى يستقيم قائماً. قوله: (والجلوس) أي بين السجدة حتى
يستقيم قاعدة ولما أصل الرفع إلى قربة المفرد ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب
أيضاً، والفرق أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن، وهو يحصل من الركوع بدون
رفع بخلاف السجود كما في السراج، والكتاني، ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس السجدة
ألا، في الشرح. قوله: (والرفع من الركوع) عطف على الإطمئنان فهو واجب قال في الشرح:
ومقتضى الدليل، وجوب الضمانية في الأربعة وجوب نفس الرفع من الركوع، والجلوس بين
السجدة الخ. قوله: (لأمر به) أي بالإطمئنان أي الأمر الضمني فإن الأمر منه ﷺ لمن أساء
الصلاة بالإعادة إنما هو الترتيب الإطمئنان، وذلك يقتضي الأمر به والأمر لوجوب، وليس المراد
من الحديث البطال فلا ينهض ليدل لمن احتج به بذلك لهذا آخر الحديث حيث قال: إذا قلست
هذا فقد تمت صلاتك، وإذا انتقصت ما شئت فقد انتقصت من صلاتك فقد سماها صلاة،
والباطلة لا تسمى صلاة، وأيضاً فقد أمر النبي ﷺ بعد أول ركعة حتى أتم ولو كان عدم
انطوائية مفسداً لفسدت بأول ركعة وبعد الفسد لا يجوز المضي في الصلاة، وتقريره ﷺ من
الأدلة الشرعية كذا في البحر ومجمره.

قوله: (لإليه ذهب المحقق الفخ) واستار الكرخي لأن التعديل في القومة والجلوس سنة على
قولهما، وخرق بينه وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان لتكميل الغرض، وفي القومة والجلوس
لتكميل الواجب، وتكميل الغرض، واجب وتكمل الواجب سنة اختصاراً للفتاوى بينهما، وهو
المشهور، وقال البحر جازي: إن التعديل عندهما مطلقاً سنة. قوله: (ويجب العمود الأول)، مقدار
قراءة التشهد بالسجس ما يكون لا فرق في ذلك بين الغرائض، والواجبات والنوافل استحساناً
عندهما وهو ظاهر الرواية، والأمسج، وقال محمد وزفر والشافعي: هو فرض في النوافل،
وهو الفيلس كما في التمهيد، وسكت الأئمة. قوله: (في الصحيح) واستار الكرخي،
والطحاوي، استاته، وأكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة إما لأن وجوبه ثبت بإسناد أو لأن

المسبوق فيما يقتضيه ولو جلس الأول تبعاً للإمام للمواظبة للنبي ﷺ وسجوده للمسهر لما تركه، وقام ساهياً (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أي في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهد، وهو احتراز عن القول بمتينهما لو سئى التشهد وحده للمواظبة (و) يجب (قراءته) أي التشهد (في الجلوس الأخير) أيضاً للمواظبة (و) يجب (القيام إلى الركعة الثالثة من غير توقف بعد) قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أدله ركن ساهياً بسجد للمسهر لتأخير واجب القيام لثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين في طينين واليار للمواظبة

المؤكد في معنى الرابع^(١) وهذا لا يقتضي رفع الخلاف، ولا يرد ما لو سبق الإمام المسافر المحدث، واستخلف متبعاً حيث كانت التهمة الأولى غرضاً في حقه لأن لمعرض الاستخلاف أضافه السيد، ثم إن الأولى حذف، قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد. قوله: (ولو كان حكماً) فيه إشارة إلى أنه لو زاد بالاول ما ليس بأسر فالمسبوق بثلاث في الرابعة ثلاث فعدت والواجب منها ما عدا الأخير. قال السيد، وفيه أن الأول فرض بمقتضى المتابعة بقول الشرح وهو قعود المسبوق بما يقتضيه فيجب أن الرابع ما انفرد المسبوق بقتضائه قطعاً فليتم. قوله: (و) يجب قراءة التشهد) فيسجد للمسهر بترك بعضه ككلمة كما في القدر. قوله: (أي في الأول) المراد به كما سبق ما عدا الأخير على ما فيه فإنه قد يتكرر مراراً. قوله: (للمواظبة) علة لقوله، ويجب قراءة التشهد. قوله: (حتى لو زاد عليه) أي على التشهد. قوله: (بمقدار أدله ركن للفتح) على الصحيح وبينه، بما إذا قال: اللهم صل على محمد، ولم يذكر الشرح تبعاً عما يوعم الصبح من ذكر الصلاة على ﷺ وقوله ساهياً احتراز به عن العمد، فإن الصلاة تكون به مكرهية تحريماً. قوله: (بمقدار أدله ركن ساهياً يسجد للمسهر) وتقبل يسجد بزيادة حرف. قوله: (مرتين) هو الأصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح، ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العادة، وقيل بهما كما في مجمع الأنهر، فلو إفتدى به بعد لفظ السلام الأول قبل عليكم. لا يصح عند العامة، وقيل: إن أدرك بعد التسليم، الأولى قبل الثانية فقد أدرك منه الصلاة كما في النراج، وأعلم أن السلام واجب للصلاة ذات طرعو، والسجود فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود المسهر، والشكر على القول به حمري، وفي ذكر الشكر نظر لأن سجوده لا سلام له كسجود الجنائز، وفي الزاهد أن سلام الجنائز سنة اه. قوله: (في طينين واليار) يشعر أن الإفتات فيهما واجب للمواظبة والنسب بخلاف.

(١) وقوله: وهذا لا يقتضي الفتح حكماً في الأصل المطبوع. وفي نسخة أخرى، وهذا يقتضي بالآيات ولعلها أموب إذ يقتضي قوله كما لأن وجوبه ثبت بالآية إن الخلاف أي الحمري أرتفع وإنما الخلاف في التمام والمطبوع اللهم إلا أن يكون المراد من نسخة قنبي رفع الخلاف لفظي لأن ذلك لا يقتضي رفعه تأمل اه مصححه.

والمرحون من صلاة الحديث ابن مسعود (تدور عليكم) الحضور المقصود بملئقة السلام دون مدخله وتحت الوجوب بالمواصلة عليه أيضاً (و) يجب قراءة (قنوت الوتر) عند أبي حنيفة وكذا تكبيرة القنوت كما في الحوارة وعندهما هو كأوتر منه (و) يجب (تكبيرات العبدلين) وكل تكبيرة عنها واحدة بعدد سره من محوود السهر (و) يجب (تعيين) نفل التكبير لافتح كل صلاة لأنه والمدة عليه ونفل في التضرعة ويكره الشروع منه في الأصح. وقال ابن حنبل: الأصح أنه لا يكره نفل في التضرع (ولا) يخاص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة (العبدلين خاصة) بل عاماً لمن حضرهما ورواه لعمري سوانية لشيء من التكبير عند افتتاح كل صلاة (و) يجب التكبيرة الركوع في الثانية أي لركعة الثانية من (العبدلين) كما في تكبيرات الوتر قد فيها فصلاتها بها خلاف تكبيرة الركوع في الأولى (و) يجب (جهر الإمام

فزع. لو أن بسط آخر لا يتم مقامه فسلام. ولو كان بعدد تساعي صحيح لأنه قوة. والحديث ابن مسعود) هو إذا قلت هذا الخ، فلم يذكر سلام فيه. ولم يعله في ٥٥٠ للأعرجي عن علمه الصلاة، ولو كان قريباً لعلقه إياه بعد رواة الترمذي والدارقطني من حديث ابن عمر. إن قنوت الإمام في آخر صلاته ثم اجتمع قبل أن يسلم، وفي رواية قبل أن يسلم نيت صلاته صريح في عدم الإصرار. قلت وهو مما يستلزم أن يكون من قال إن الحوارج يفسعه فرض تحريجاً على ذلك الإمام في الإكس عشرة. قوله (دون متعلقه) تكسر سلام المتعددة قوله (ويشبهه) خلاف المضموم. قوله (وجب قراءة قنوت الوتر) المراد أنه واجب صلاة الوتر لا وجوب مظهر الصلاة والتمتع مطلقاً الفداء وأما حصر من تسلم الخ نفا حتى لو أن غيره جاز اجتماعاً بهر والقنوت في اللغة مطلق لشدة الإجماع حينئذ للذي لم يجمع هو القنوت. وهذا أيضاً على قول الإمام فالإضافة من أن ما قبل في دعاء القنوت، ومن أخرج عن أحمد الوامع في قيام ثلثة صلاة توتر. قوله (كما في الحوارة) وهو أبو الفهستاني من الرضائي، وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالث الوتر معرباً إلى التلخيص، فلا أصل له. قوله (وجب تكبيرات العبدلين) وفي ثلاث في كل ركعة وأما كونها من الأولى قبل الفداء وفي الثانية بعد ما دون مطلق. قوله (يجب بركتها سجدة السجدة) أنه إن الأثر عدم محوود السهر من تسعة وعبدلين. قوله (ويكره للشروع بغيره) أي تحريجاً لأنه يترك أو حدث إلا إذا كان لا يجهل أن كان الخ قلب الزاد لأن لا عيباً. قوله (لفظ لا يخصص الخ) أي حلو الأصح وجوب تعيين قصد التكبير لافتح كل صلاة. قوله (لا يصلها لها) هذا لا يظهر إلا أن آخر التكبير لا يصلها لها ولا يركعها. قال إذا كان من صلاة واحدة لا يجب عدم الحنة المذكورة فيها يظهر وحاشي في محبة إن شاء الله تعالى. قوله (وجب جهر الإمام) لو امتنع منه أنه وهو أن يسمع غيره، ولو واحداً ولا كان إسرائاً، فلم أسمع شيئاً كان من

بقرائة (دعوى) الفجر (و) قراءة (أولى العشائين) المغرب والعشاء (ولو قصدا) (فعنه يلى) (و) يجب التحجر بالقرأة في صلاة (الجمعة والعيدين والترايع والوتر في رمضان) على (الإمام) لموافقة والتحجر إسماع الغير (و) يجب (الإسراء) هو إسراع النفس في الصحيح وتقدم (في) جميع ركعات (الظهر والمغرب) ولو في جميعها معرفة (و) الأسراء (فيما بعد أولى العشاءين) الثالثة من المغرب (هي) الثالثة من العشاء (و) الأسراء (في فضل النهار) (نموذبة

أعنى التحجر حموي عن الخزانة، قالوا: والأولى أن لا يجهد نفسه بالتحجر بل بقدر الطاقة لأن إسراع بعض اليوم يكفي بحر ونهر والمستحب أن يحجر بحسب السعادة وإن زاد فوق حاجة الجماعة، فقد أقام تعالى وجهه المستطلي بالافتار فهستاني من شئت الأسراء، وهذا أولى مما في الرضوي من أي جمع أنه كلما زاد الإمام أو المرد في التحجر في صلاة التحجر فهو أفضل بعد أن لا يسهل بعد ولا يؤذي غيره وإن زاد على حاجة المستندي قول: (أولى العشائين) ينح اليه لأولى، وكسر الثاني تنصبا، وحذف التثنية للإسراع والمثني على الثاني أولى بأكثر إجماعا شيع قول، ونقلت العشاء لا المغرب لأن الأصل تعاقب الأكل قوله (في صلاة الجمعة والعيدين) لكن لو تركه بعد لا سجد للسهر لسقوط في الجمعة والعيدين دعاء للعشاء، وقيل: هذا في الظهر والإسراء شئت، حتى لا يجب سجود السهو بتركها لأنها ليست بمفسومين وسما المقصود التهمة زيلفي، ويظهر تحريم ما في الشهستاني عن المفرد في عالي هذا القيل من أن الإمام محبر في التحجر فيما رواه العراقي، ولو قرأ أو عدا لكن التحجر أفضل ومصرح في التهذيب بأنه محبر في بواقي الليل، عسرا بالعرض في حق السعداء ويحتمل أنه قول مفصل، قوله: (الوتر في رمضان) هو، قدمه على الترايع، أو أخره، بل ولو تركها كما في التتر عن جميع الأهر وتبدت في رمضان لأن صلاة جماعة في غيره بدعة مكروهة كما في العللي، في، ولا يطلب التحجر باليساء، قوله: (ويجب الإسراء) قالوا: لا بد من إسراع بعض المذاهب أحيانا حديث أبي قتادة، وهو في الصحيحين عن النبي ﷺ أن يقرأ في الركعتين الأخيرتين غفاعة الكتاب، ويسمى آية أحسأ، ولأن اليسير من التحجر، والإجماع، لا يمكن الاحتراز عنه لا سيما عند سادى التمسكات أوده في الفتح، وفي أوامر الحسن عن فضيلة الشهر بصحت إلا من سدر، وهو لا يكون هناك من يحدث أو يملك الدم بغير دفع اليوم، ودفع الكلام اه وفي الشهستاني إذا جهز نسبي الكلمة ليس عليه شيء، اه قوله، (ولو في جميعها بمعرفة) أشاد به إلى صلاة الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وعنهم آسمين فإنه يقول بالتحجر فيها، ولو قال انما في، ولو للجمعة عتين بمعرفة لكذلك أشهر، والأصل في التحجر، والإسراء أن النبي ﷺ كان يحجر بالقرأة، في صلوات كلها في الإشتاء وقد اختلفوا في بؤثره ويقولون لأشبههم، إذا سمعوه يقرأ فادعوا أصواتكم، الأشعار والأواوين وقابلوه بكلام المنفرد حتى تظلموه، فيسكب ويسبون من أشرف القرآن ومن أشرف خلقه، فأمر الله تعالى، «ولا تحجر بصلواتك ولا

على ذات (والمنفرد) مريض (مخير فيما يحجر) لإمام به وقد منه وبعد غيبه مد سني به في الجمعة والعديد (كمثقل بالليل) فما حصر ويكتفى بأدنى التحجر فلا يصح سناً لأنه يترجح مهر في السجدة بالليل، وكان يؤنس البطلان ولا يولد الوساوس (ولو ترك السجدة في ركعة من أوامر المفرد، أو في حديق الأولى) العشاء تراها أي السجدة وجوباً على الأصح (في الأخويين) من العشاء. وإشكاله من المفرد (مع الفاتحة جهراً) عهد على الأصح. فقدم

بما ذكره بهاء الإسلام في الآية أي لا يحجر مصلتك كسب. ولا نهى بك بعد قلها وانت حين ذلك سبلاً بأن تحجر مصلتك بالليل، ونحوها بصفة اشهر فكان بعد ذلك بجملة من صلاة الطاهر، ولمصر لا يستند دمه بالأيدى فهذا، ويحجر في الحركات لإشغافها بالأشياء وفي العشاء والمخرج لمفادهم. وفي نسخة (التي من آية) كونهما منسوخة. وما كان يفتقر فيه. فترى في نسخة. وفي نسخة. وفي نسخة لمفادهم. وفيه من تغير طاهر. وفي نسخة أن السنة تأخيرها إلى ثلث الليل. وهذا إنما يظهر من زمن إنشاء أم في غيره. فالعدل منها كسبها من بطلان. قوله (والمنفرد مريض فيما يحجر) فإن منه مهر لأنه يترجم نفسه لكن لا يترجم في الحجر مثل الإمام لأنه لا يسمح غيره. وحجره مطلقاً ليس يكون لأنه على هيئة الجماعة، وطاهره. ولو قصد بهاء، وهو ما في النكاح. وغيره واختار في الهداية أنه يعني حديثاً أئمة الجماعة والوفاء، ونسب في غاية النيان. قوله (وفيما بلغه الخ) عصف على نوبه فيما يحجر لإمام غيره. وفيه إشارة إلى أنه في ذلك يكون مفرداً وهو كذلك لأنه مفرد في حق ما يقص. وقالوا أنه يعني أول صلته أولاً وآخرها معلاً. قوله (في الجمعة والعديد) وكذا قد. قوله (في غيرهما من الجمعة) قوله (كمثقل بالليل) والجمعة لفضل ما له به مناعة. وفيه كبرياء. ومن يظهر في العبد. أنه لسبب ما لا عن سبط والده. قوله. أولاً يوقف الوساوس) الوساوس الشائكة. قوله (ولو ترك السجدة في ركعة من أوامر المفرد الخ) أي عند أو سهواً عند في النهار. ولتقدير أنه إذا تركها في الركعتين معاً قصر سجدة إحدىهما. فقد لعدم المحلل القصص الشبهة. وأعلم أنه إذا تركها في السبع الأول سناً بغير في السبع ثلث بقلعه الكتاب وسجدة وحجر بها في قولهم. وسجدة السجدة في (اختاره) قوله (وجوباً على الأصح) هو في في التبيين. وشروح الهداية. وصرح في الأصل بأن صاحب دعوى عليه في الفصح. وبغيره من ثم علم القول. ما لم يثبت قيل تعبد بقلعه أيضاً. وفيه لا. فإن من السجدة والنهار. ونسب في ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيه. قوله (جهراً فيما على الأصح) احتاره صاحب الهداية لأنه في الحجر عهد تعبد بصفة الفاتحة من الجماعة وهي نعم. وفي التباينة فيما تقدم بصفة السجدة من الجهر. وهي راجعة وتفسر بصفة الفاتحة. وأخف من تعبد بصفة الواجب. ورزى عن جماعة من الشيخين لجهر بالسجدة فقط. وهو اختيار فخر الإسلام. قال وهو العواص. وحمله تبيح الإسلام الغاير من العواص. وبه يترجم في الهداية. صححه الترمذي. ولا يترجم في ذلك

القائفة، ثم يقرأ السورة وهو الأئمة وعند بعضهم يقدم السورة. وعند بعضهم يترك القائفة لأنها غير واجبة، ولم تذكر القائفة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويصحب السورة في ظاهر المذهب كما لو تذكر السورة في الركوع يأتي بها ويصحبها، (ولو ترك القائفة) في الأولين (لا يكرهها في الآخرين) متقدم وسجداً تسهوا لأن قراءة القائفة في الشفع الثاني مشروعة نفعاً وبغرضها مرة وقع عن الأداء لقوته يمكنه وإذا كررها خالف المشروع إلا في الفعل بخلاف السورة فإنها مشروعة نفعاً في الآخرين. ولم تذكر.

ضابطة الجمع بين المعهدة والمخالفة. في ركعة واحدة لأن السورة تلتحق بموضعها، وهو الشفع لأول حكماء، وقال أبو يوسف: لا ينقض السورة أصلاً لأن الواجب إذا فاتت عن محله لا ينقض إلا بدليل، وهو مفقود هنا. قوله: (وهو الأئمة) لأن السورة شرعت مرتبة على القائفة دون العكس كما في الفتح. قوله: (وعند بعضهم يقدم السورة) لأنها تلتحق بمحلها. قوله: (يأتي بها) لأنه إذا أتى بها تكون فرحاً بالسورة فلا يلزم تأخير المصير لما ليس بفرض. قوله: (كما لو تذكر السورة في الركوع) والظاهر أن تذكر القائفة مثل السورة لو جرت كل ويصحب السورة بعد الإتيان بها، وحرم نفعاً. قوله: (ويصحبها) أي إرفاقاً لأن القراءة كلها صارت فرحاً فلزم تقديم الركوع على القراءة لو لم يحد، وهو مفقود أما إذا أعاد فقد رفع حد كل للقراءة المفروضة فلا خلاف. قوله: (لقوته يمكنه) أي لأنها أقوى لتكونها في محلها. قوله: (إلا في النفل) قال في الشرح: ذكر المتأني في فتاواه أن تكرار المنيعة في المنطوق لا يكره لورود الحبر في مثله. قوله: (فإنها مشروعة نفعاً) فهو حقه فله أن يصرفها إلى ما عليه. قوله: (ولم تذكر) لأن الشفع الذي ليس محللاً لها عباد أن تنع قضاء والله تعالى أعلم. ويرى السبب يفرق آخر وهو أن قراءة القائفة شرعت حتى وجه ترتب عليها السورة، فلو قضاه في الآخرين ربيحت المنيعة على السورة أي المفروضة في الأوليين، وهو خلاف المشروع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه يمكن نفاذها على الوجه المشروع لم يربطها.

تنبيه: من الواجب متابعة المحدث الإمام في الأركان الفعيلة فلو وقع المحدث رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام ينبغي له أن يعود لتزول مخالفة بالسجدة، ولا يصير ذلك تكرراً والعود جزء الحلبي في آخر الكتاب، كما لو قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يتم المحدثي التشهد فإنه يتم ثم يقرأ لأن التشهد واجب وإن لم يتم، وقام تشامعة جاز، وكذا لو سلم في الفعدة الأخيرة قبل أن يتم بخلاف ما إذا رفع رأسه قبل التسبيح، أو سلم قبل الصلاة عليه ﷺ فنه يتابعه، والحاصل أنه متبعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فإن عارضها واجب آخر لا ينبغي أن يفوت ذلك الواجب، بل يأتي به، ثم يتابع لأن الإتيان به لا يفوت لمتابعة بالكيفية وإنما يؤخرها، والتابعة مع قطعها تفوت الواجب بالكيفية فكان الإتيان بالواجبين

فصل في بيان سننها

بيان (سننها) أي الصلاة (وهي إحدى وعشرون) تقريباً فيسن (رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل) لأن رسول الله ﷺ كان إذا اختنع الصلاة كبيراً ثم رفع يديه حتى يحاذي يديه أذنيه ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك» الخ (و) حذاء أذني (الأمة) لأنها كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود لأن فراغها ليسا بعبادة (و) رفع اليدين (حذاء المتكئين للتحريمة) على الصحيح لأنه خراجهما عبادة ومبناه على الخبر وروى الحسن:

مع تأخير أحدهما الركن من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة أخف من تأخير الركن، ولو ركع في الوتر قبل أن يتم المقتدي القنوت بابه لأن القنوت ليس بمنى، ولا مقدار له أما إذا كان لم يقرأ شيئاً منه، بنظر إن خاف فوت الركوع بقرائة شيء من تركه، وركع والا فقرأ مقدار ما لا يتقوته الركوع مع الإمام. ثم يركع، واختلف الأئمة في المنابه، في الركن الثاني، وهو القراءة فعدلت لا يتابع فيها بل يستبح، ويستحب مطلقاً سرية كانت أو جهرية، ورواها مالك وأحمد في الجهرية، وعن الشافعي رضي الله تعالى عنهما أجمعين: تلزمه السرية في الفاتحة مطلقاً، إلا إذا خاف فوت الركعة والأصح أنه يأتي بالشاء إلا إذا أحس الإمام في القراءة، ولم سرية لإطلاق النص وهو قوله تعالى: «هوذا قرأ القرآن فاستمعوا له» [الأعراف: ٧] الآية والله أعلم.

فصل في بيان سننها

ترك السنة لا يوجب فساداً ولا سهواً، بل إساءة لم عمداً غير مستخف، وقالوا: الإساءة أدون من الكراهة، در أي التحريمية. وفي السب من التهم عن الكشف الكبير حكم السنة أنه يتبدل إلى تحصيلها، وإلام عن تركها مع تسويق إثم يسير. هـ. قوله: (رفع اليدين للتحريمة) مثلها في ذلك تكبيرات الأعياد والقنوت كما في التنبيه وخفية البيان، ومن إحداه تركه إثم على المختار كما في الصلاة، والمراد بالإثم تبشير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة كما في الحسنى، ولا شك إن الإثم مفول بالتشكيك بحر. قوله: (حذاء الأذنين) فيكره الرفع فوق الرأس فلم يقدّر على الرفع المستور، أو قدر على رفع يد دون الأخرى رفع بما قدر كما في صحيح الأنهر. قوله: (حتى يحاذي يديه أذنيه) وما رواه الشافعي من حديث ابن عمر قال: وأبى النبي ﷺ إذا اختنع الصلاة رفع يديه حتى يحاذي مكبيه محمول على حالة العطر. قوله: (وكالحرة في الركوع، والسجود) أي تنضم بعضها إلى بعض. قوله: (لأن فراغها ليسا بعبادة) على لفظه وحذاء أدنى الأمة.

أنها ترفع حده. أنبأها أبو إسحاق (نشر الأصابع) وكيفية أن لا يصح كل الغناء ولا يرفع كل التعريض بل يترشحها على حالها مشورة لأنه عليه السلام كان إذا رفع يديه - شرأ أصلحه (و) - ين (مقارنة) بحرام المعتدي لإحرام الإمام. عند الإمام لقوله عليه السلام: «إذا كبر فكبروا» لأن إذا للوقت حقيقته وعند محمد بعد إجماع الإمام بعمدة العلماء للتعقيب، ولا خلاف في الجواز على

قوله: (ويحسن نشر الأصابع) ويكون بطن الكف والأصابع، إلى القبلة. قوله: (لأنه عليه السلام) (الخ) دليل لقوله ويس نشر الأصابع الخ

متعة: لا ترفع الأيدي إلا في مواضع منها ما ذكره وهو افتتاح الصلاة، ومنها الكبير للقرنات في التوراة وفي العبدان، وعند استلام الحجر وعلى خلفه والمروة، ويصحب مزدلفة وعرفات، وعند التسليم، وعند الجرسير الأولى، وأوسطى الثانية هي التحية، وفي حديث آخر عن ابن عباس يدل الاستلام الحجر، وحين يدخل المسجد كعماء فينظر إلى البيت، ويضع الرفع فيها محلقة ففي الافتتاح والقنوت والاعتدال يرفعها، هذه أدبه وفي الاستلام، وأرضي هذه منكبه، ويجعل ياطمئنه في الأولى، نحو الحجر، وهي التي سحر الكعبة في طاهر الرواية، وفيه عدا ذلك، خالداً في. يرفع يديه حذاء صدره بسطاً كعبه نحو السماء، ويكون بينهما راحة وإن دلت الإشارة بسبحة لعمد أو سر، يكفي في الدعاء، ومسح الوجه عقبه سداً، ويكره الرفع في غير هذه المواضع، فلا يرفع يديه عند الركوع، ولا عند الرفع منه، ولا في مكبرات الحجارة غير الأولى لحديث مسلم. مالي أراكم وأقضي أدبيكم كأبها أذئاب قبل شمس أي صعب استكثروا في الصلاة، فلو فعله في الصلاة قيل: يفسد والمختار لا كما في أشهر، وهو الصحيح سراج. قوله: (ويحسن مقارنة إجماع المعتدي الخ) لكن بشرط أن لا يكون قراعه من الله، أو من كبر قبل فزع الإمام معها الخ. فلو رفع من قوله الله مع الإمام، أو بعد، ومن من قوله أكبر قبل فزع الإمام منه لا يصح شروعه من ظهر المرويات، وهو الأصح لأنه إنما يكون شارحاً بالدعاء، ولا يروا فضيلة التعرّيب مع الإمام عند الإدم إلا بالمقارنة في الإجماع. قوله: (لأن هذا للوقت حقيقة) فنقد في الحديث فكبروا في زمن تكبير الإمام والدعاء نستعمل لقراءتها شيئاً كما في قوله عليه السلام: «إذا قرأ فاتنونا، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ (الأعراف: ١٧) الآية، حيث يجب الاستماع، الإصطحاب زمن القراءة لا بعدها. قوله: (وهذه بعد إجماع الإمام) من غير فصل فوسل لك الله عن المقتضى سراء أكثر من الإمام كذا في التمهيد. قال الشيخ حسن: وينبغي الأفعال على حد الخلاف، وأشار شيخ الإسلام إلى أن المقارنة فيها الحسن بالاتباع فإن بعضهم: والمختار لتدني في التعرّيب فضيلة

(١) قوله: فلو رفع من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة بعض المنجزة هكذا (ولو رفع من قوله الله) قبل فزع الإمام منه ورفع أكبر بعد قرب الإمام: إياه لقوله: ط مع الإمام إلى آخره (١) هذا.

للمصحيح بل في الأولوية مع التيقن بحال الإمام (و) يسن وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته، لحديث علي رضي الله عنه أن من أمتعه وضع اليمنى على الشمال تحت البصرة (وصفة الوضع أن يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقاً بالضمير، والإيهام على الرسخ) لأنه لما ورد أنه يضع الكف على الكف، وورد الأخذ فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملاً بالحديثين وقيل: إنه مخالف للمنة والمذهب

للمصيب، واختلف في إدراك فصل التحريمة على قوبها فقيل: إلى الشدة كما في الحقائق، وقيل: إلى نصف الفاتحة كما في النظم، وقيل: في الفاتحة كلها، وهو المختار كما في الخلاصة، وقيل: إلى الركعة الأولى. وهو الصحيح كما في المفسرات، وقيل: بالناسف على فوت التكبير مع الإمام ذكره القسطنطي والسلام مثل التحريمة من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الإمام فلا فرق، وفي رواية عنه يسلب يده وعليها ما يفرق بينه، وبين التحريمة عند أد التذكير شروع في العبادة، فيستحب فيه المبالغة والسلام خروج عنها، فلا يستحب فيه كما في التبيين. قوله: (ولا خلاف في الجواز على الضحيح) وقبل الخلاف في الجواز والتمتع يظهر فيما إذا كان إحرام المعتدي مطلقاً لإحرام إمامه حيث يجوز عند الإمام لا عندهما، ولما للجواز فيما إذا كان إحرامه بعد إحرام إمامه فمحقق عليه. قوله: (مع التيقن بحال الإمام) هذا رد لقول الصاحبين إن في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقاً على تكبير الإمام حال في الشرع: وهذا غير معتبر لأن كلامنا فيما إذا تيقن عدم الحق. قوله: (ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للإحرام، بلا إرساء، ويضع في كل قيام من الصلاة، ولو حكماً فدخل القاعده ولا بد في ذلك القيام أن يكون فيه ذكر سنون^(١) وما لا ملا كما في السراج وغيره، وقال محمد: لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندنا سنة قيام فيه ذكر مشروع، وعنده منة للقراءة فيرسل يده حلة النساء، والقنوت، وفي صلاة الجنائز، وعندنا يمسك في الكل ويجمعوا أنه يرسل في النومة من الركوع، والسجود، وبين تكبيرات الميدين لعدم الذكر، والقراءة في هذه المواضع، فإن قيل في القنوة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح، والتحميد فيبني أن يضع فيها على قولهما أجيب بأن المراد قيام له إقرار وهذا الإقرار له امر، وهل يضع فيها في صلاة التيسابح لتكون القيام له إقرار فيه ذكر سنون يراجع. قوله: (مطلقاً بالضمير) أي، وبسيط ثلاثة أصابعه على الفراع. قوله: (المستحسن كثير من المشايخ) قال في المنية: وهو المختار، وقال ابن أسير حاج: وربما يشهد له ما رواه أبو ملود وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى، والرسخ والمساعد امر.

(١) قوله وما لا ملا في بعض النسخ زيادة ونصها (وما لا ملا لم يطل تحتها يضع كما في السراج وهو امر).

فبني أن يفعل بهفة لمجد الحديدين مرة وبالأخرى أخرى مماثل بالتمنيعة فيها (و) بسن
(وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق) لأنه أسهل لها (و) بسن (الثناء) بما رويها
وفنوله **عنه**: «إذا قمتم إلى الصلاة فارموا أيديكم ولا تخالفوا لأنكم ثم قولوا سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جلتك ولا إله غيرك وإن لم تزدوا على التكبير
أجزاكم» وسذكر معانيها إن شاء الله تعالى (و) بسن (المسحوق) يقولون أعوذ بالله من الشيطان

قوله: (فبني أن يفعل الخ) قال في الشرح لأن تلك الصفة ليس فيها حفيظة كلا
العرويين تماماً بل صفة ثلاثة فيها جمع لهما لا على وجه التعام لكل منهما هـ. وقد علمت ما
نقله عن طليبيد. قوله: (ويسن وضع المرأة يديها الخ) المرأة تغافل الوجه في مسائل منها
هذه ومنها أنه لا تخرج كعبها من كعبها عند التكبير. وتزفع يديها خلف عنقها ولا تخرج
أصابعها في الركوع. وتسمي في الركوع قليلاً بحيث يبلغ حد الركوع. فلا تزيد على ذلك لأنه
أسهل لها وتزاع مرفعيها بجنبها هـ. وتزاع يدها بخلفها في السجود. وتجلس متورك في كل
فعود تارة تجلس على كعبها اليسرى وتخرج كفا رجلها من الحجاب الأيمن وتضع فخذيها على
حوضيها. وتدخل لسان الأيمن من اللسان الأيسر كما في جميع الأظهر ولا تؤم الرمال
وتكره جماعتهم ويضع الإمام وسطهم. ولا تجهر في موضع الجهر ولا يستحب في حقها
الأسعار بالمحرم بالشيء يعني المحصر. قوله: (لما رويها) في شرح قوله رفع يديه لتسريفة من
قوله لأن رسول الله ﷺ كان إذا أتى الصلاة كثر. ثم رفع يديه حتى يعتدي بوجهه أذنيه ثم
يقول: سبحانك اللهم وبحمدك الخ. ويسن عند المصليين قول في. وجل ثألك. وهي البحر
والظهر عن المعراج قال مشايخنا لا يوفقه. ولا ينه عنه. وفي مك المظهر من التحليق:
والأولى ترك وجل ثألك إلا في صلاة الجنائز له ولعل رجاء القرب أن صلاة الجنائز يطلب فيها
اندعاء فهو يحالها أبهى. ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقاً لا قبل الشروع ولا بعده وهو قولهما
وهو الصحيح المعتمد كما في البحر. وعن أبي يوسف أنه يأتي به قل التكبير. وفي رواية هـ
بعده قال ابن أمير حاج: والحق الذي يظهر أن قراءته قبل الثانية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت
عن النبي ﷺ. ولا عن أصحابه جميعاً مستحباً أو أدباً من ثواب الصلاة ليس يظهر. بل غاية
أنه بدعة حسنة أن قصد به المعونة على جمع القلب على آية وحضور القلب في الصلاة
والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب السذهب أسرة به كان النبي ﷺ وأصحابه
حينه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك. وما رواه أبو يوسف معاً يدل على طلبه
فمحمول على التهجيد أو كان وتسخ. ثم أعني إن الثناء يأتي به كل مصلي فالحق الذي يأتي به ما
لم يشرع الإمام في الشفاعة مطلقاً سواء كان مصرباً أو مفركاً في صلاة الجهر أو السر. قوله:
(ويسن المسحوق) ولو أني بغير الشافعية لأنه من القراءة لا قراءة القامحة بخصوصها على الظاهر
وإلى ذلك مال السيد في شرحه.

الرسيم، وهو ظاهر المذهب، أو أئمة من أئمة اختياره الهندوس (المطراف) فيأتي به الموقوف
 ك (ماء والجمعة لا ينفقدي لأنه تبع للمطراف) عندهما وقال أبو يوسف مع ذلك أنه سنة للصلاة
 تدفع رسوم الشيطان وفي الخلاصة والحدود قول أبي يوسف الصحيح (و) معنى (التسمية
 أول كل ركنه) هل الفاتحة لأنه سبحان كان يمتنع صلواته بسم الله الرحمن الرحيم ويقول
 بسم الله الرحمن الرحيم وإن صحيح لعدم ثبوت شرطية عليها (و) بسم (الأمين) للإمام والظاهر

قوله (واختاره الهندواني) حواشي المطراف، واحده من فقره حرفة قوله: (فيأتي به
 الموقوف) إذا علم إلى قضاء ما سبق به، والإمام في صلاة عهده يأتي به بعد التكريرات. ويتعدد
 استوفى حد الشرايع في قول أبي يوسف، قوله (الا ينفقدي) لأنه لا بد من الأمر بها مما
 زيادة لقراءته قوله (الدفع ورسوم الشيطان) ولخصني أحوج إليه من المتن، فليست به دلالة
 أنه من الشرح قوله. (والتسمية) أي باللفظ المحصور لا بطلن التكرار كما هي الراجحة،
 والثبوت من الأمر أنه واجب من التفرقة، وقال مالك والأوزاعي، وبعض أهل المذهب أنها
 ثبت من الأمر أنه واجب للمسلم بين الممر مكان سبحان يعرف فصل السور بها، وكانت في
 الفاتحة لأنها نسبت إليه ما سجد، ولم يكتب في سورة براءة لأنها نزلت بالخشوف، والسجدة
 أنه سنة وأمر، وليست من الفاتحة ولا من كل سورة، وله نحر بها الصلاة بعده لأن عرض
 التسمية ثلاث ينسب، فعز يفسد معانيه شبهة، ولم يكفر جلعده تفرقها لأنها وإن تواتر كتابتها في
 أحاديث لم يثبت أنها قرأتها والمكفر الذي لا الأول وفي القصة أبي والأصح أنه أنه في
 حرمة نفس لا في حرز الصلاة وفي الشعر ونحوه على ذي الحديث الأكثر بلا إذا قصد الدين،
 والتيسير، قوله (والقول بوجودها ضعيف) حزم الركني في سجود السجود لا بوجوبها، وعدم
 القول بسجود السجود فيها، وصححه جماعة المفسرين شارح المصنف، وفي مصابح الأئمة من
 أنما من الإمام جوبها وهو نزلها وهي رواية الحسن أنها لا تجزئ إلا إذا أتم الصلاة
 والصحيح أنها تعجب في كل ركعة حتى لو سجد عنها في الفاتحة بزمه السجود، وعليه ابن وهب
 أنه ما مضى من شرح آخر، معذرة الله تعالى سجدة السجود بزمها من الأحكام شرعاً من هذا
 الصلاة.

قاله ليس نحن في سورة نامة أو يمتد ويسمى فعله واختلف فيما إذا قرأ أية وأدثر
 عن أنه يمتد فقط ذكره المصنف في شرحه من باب الجمعة، ثم أعلم أنه لا فرق في الإيمان
 بالسجدة بين الصلاة التحيرية، والسجدة وهي حاشية المؤلف على السجود وانضموا على عدم
 اختلافه في ذلك ما بين الفاتحة والسجدة من هو حسن سواء كانت لفظة سجدة، أو جهرية،
 ورافقه ما من نفسه أنه لا يسمي من الفاتحة، والسجدة في قولها وهي رواية عن محمد بن
 من المذهب، قال (والقول) نعم، ثم لها، وعن محمد أنها تنسب في السجدة دون التحيرية فلا يلزم
 الإفتاء بين جهرية، وهو شيع واختاره في العبادة، واحديه، وقال في شرح الصلاة بخط

المسرد والقاري، خراج الصلاة لأمره في الصلاة، وقال رحمه الله: «أقني جبريل عليه السلام بعد فراغي من الصلاة أمين، وقال: إنه كائنهم على الكتاب، وليس من القرآن وأصبح عيناه البتة والحق والصدق استجاب دعاءه» (و) (بسم (التسبيح) للشيخين والمفتي) ثم قال:

الفرق الكثر من الصغار، وما في القحاشية ثم جبه الكمال، وتصفه ابن أمير حاج حيث وجعاً أن
الحلاف في الصبي، فلا خلاف أنه لو سمي لكلاً، حساً نسبة الخلاف، في كونه، أية من كى
سورة، ثم هل يحسن هذا بعد إذا نقرأ سورة من أولها، أو يشمل ما إذا قرأ من أولها أية
مثلاً وظاهر تحليلهم كون الأبيات بها شبهة الخلاف في كونها أية من كل سورة بين الأول نذا
بعض، من الأول، قوله، (ولسأقوم) ولو سمعها في سريّة، أو من مقننه مثله في صلاة
سبعة، أو عبد، أو جماعة كثيرة، قوله (لأمر به في الصلاة) في قوله **يحيى** : (إذا أمن الإمام
فأمنوا فإني من ومنه تلعب فأمن، فملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والحر والموافقة من الحاشين
في الإيمان، فلا وجه لما في المستصحب من قوله: لم يرد به الموافقة في السلف بها في وقت
أخذ وأبى الرد المرفوع من حيث الإخلاص والتفقه بالله تعالى، قال الأزهري، غفر له دعا
، ومعه دع عليه لأن المعنى هو الإعدام له فاز الرعي، إن أنس سرياني ثقيل لأنه ليس من
أركان كلام العرب وهو اسم فعل كنهه للسكران مبني على الفتح لخصه كائن، وكبره، لأن
أسماء لأعمال متبينة بالاعتناء، وحكمه السكران حالة التوقف، ولتحريك بحركة اسم حالة
لوصول إلى الماء، السائس، قوله: (لقنني جبريل الخ) ذلك أبو علي، المخرج، هو بهذا المعنى
عرب، قوله: (وليس من القرآن) حكى في شرح عن المستصحب الخلاف في أنه من القرآن،
قوله: (ولفصيح فاصح) قال تلميذ وغيره، هو بالمد والقصر مع التثنية فيهما شذاه،
فتصبح مشهور، وفي المصباح، القصر لغة أهل الحجاز والمدينة بني حارم والمد المخرج، دليل أن
لا يوجد في العروة كشفاً عن أن فاعل الله، حكى الواحدي عن سبزو، والكشائي الإمالة
فيهما ولو مد مع التشديد كان معطاً في المذهب الأربعة، وهو من نفس النوام، ولا تعد به
الصلاة عند التثنية أو جوده في القرآن، وعليه، يعقوب، ولو مد وحذف أثناء لا يفسد عند التثنية
بصفة لوجوده في القرآن، قال تعالى: ﴿ويرك منكم﴾ ولو قصر وحذف أو شدد معهم ضمير
الفساد لأنهما لا يوجدان في القرآن، أعاد في السمين، قوله: (والمعنى مستحب دعاءنا) هذا قد
نعمهم، وروى الشعر في تفسيره بإسناد إلى الكوفي عن أبي صالح عن ابن عباس قال:
سألت رسول الله ﷺ عن معنى أمن فقال، أمن، وقيل: لا يخيف الله وحاماه وروى عنه
أبو ذر عن أبي ذريرة بإسناد ضعيف، أنه من أسماء لله تعالى أي يا آمين استجب دعاءنا، في
حرف الشدة، وقم الشدة مقامه عندك أكثر جماعة: لقصر فد، قبل كثر من كثرة العرش، لا
يعلم تأنيده إلا أنه تعالى، قوله (والسفر) أي مع السمع، بآتي يستمع حال الارتفاع،
بالجهد، حال الارتفاع وقيل حال الاستواء، كما في معجم الأنهر، وجرم به في التور،

والإمام عندهما أيضاً (أو) يس (الإصرار بها) بالقائه وما بعده ثم آثار الشراوة بذلك (أو) يس (الاعتدال عند) ابتدء (الصلاة) واعتدالها بأن يكون أياً به (من غير طائفة الرأس) كما ورد (أو) يس (جهر الإمام بالتكبير والتسبيح) لحاجته إلى الإعلام بالشروع والاستقبال ولا حاجة للمنفرد كالإمام (أو) يس (تفريع القدمين في القيام قبل أربع أصابع) لأنه أقرب إلى الشروع والزاوج لأصل من بعد القدمين. وتفسير الزاوج أن يمتد عنى قدم مرة. وعن الأثر مرة لأنه يسر. ويمكن نظو القيام (أو) يس (أن تكون السجدة المضمونة للفتاحة من

وهو ظاهر الجواب) وهو الصحيح كما في الفهائي. قوله (وللإمام عندهما أيضاً) تحدثني أبي حمزة أنه عليه السلام كان يجمع بينهما متتابعين عليه ولا فاصل بينهما. فلا يس بعده. وإن ما رواه أسد. وأبو حمزة. رضي الله عنهما. أنه عليه السلام قال إذا قال الإمام سبح لله تسعين حمدة، فقولوا ربنا لك الحمد متتابعين عليه فجمع بينهما. والضميمة تنافي الشبهة. قوله (للآثار الواردة بذلك) ما قوله عليه السلام خير الذكر الخفي، وخير العبادة أخفها، وخير أوزن ما يكفي. قوله (ويحسن جهر الإمام بالتكبير والتسبيح) وكذا السلام. والسر بالتكبير ما يعم تكبير العبد، والاعتناء، وأعلم أن التكبير عند عدم الحاجة إليه بأن يدفهم صوت الإمام مكتوبه وهي السجدة الجليلة لتفريق الأئمة للأربعة على أن التسلخ في هذا، فحالة بدعة منكوبة أي مكروهة وأما عند الإحجام إليه بأن كانت الجماعة لا يعمل ليهم صوت الإمام بما يصح، أو لذكرهم فاستحب فإن لم يسمع يرفعهم بالشروع. والاعتقالات ينبغي لكل صف من المتفلس الجهر بذلك إلى حد يعلمه الأعمى من بابهم. ولا يابا أصحة شروح الإمام في الصلاة من قصد الإحرام بتكبيره لإفتتاح، طبعه ففصل الإعلام فقط لا يصح وإن صح من الأثر، فهو المطلوب منه شرعاً، وبأن أجري، وكذا الحكم في التبعين إن قصد التبليغ فقط، فلا صلاة له ولا لمن أخذ بقوله في هذه الحالة لأنه انفرد يس ليس في صلاة كما في فتاوى القرني رحمه التسبيح من الإمام. والمصلحة من التسبيح، وتكبيرات الاعتقالات سيما فلا يشترط فيها قصد الذكر للصحة اتصالاً، بل لتواتر ولا قصد صلاة من أحد بقوله لأنه مقدّم يس من الصلاة بخلاف الأثر من تسبيح وخبره. قوله (ويحسن تفريع القدمين في القيام قبل أربع أصابع) من حب في كتاب الأثر من الإمام ولم يحك فيه خلافاً، وهي الصبرية وروي عن الإمام. الزاوج في الصلاة أحب إلى من أن يذهب فذهب بعضاً، فيما في عليه المعصية من كراهة التمايل بعيداً وبادراً محمول عن التحليل على سبيل المناقب من غير نقل سيكون كما يجمع بعضهم حال الذكر لا الجبل على إحدى القدمين، بالاعتماد ساعة، ثم الجبل على الأخرى فذلك. بل هو سنة ذكره ابن أثير حاج وكذا ما في الهدية عن الصغيرة وما في السيرة عن الكشف من كراهة الشراوح محمول على ما تقدم، ثم هذا التحديد لمن ليس له هو إما إذا كان مؤمناً، أو أدوة ويحتاج إلى تفريع واسع فلا أمر عليه سهل. قوله (ويمكن نظو القيام) فذلك السبب في شربه. وهذا هو محمول ما نقل عن الإمام

طواف المفصل) يقول: والمقصود بكسر أولهما جمع شريطة وفصيلة والطواف بالمصير للرجل الطويل وسمي المفصل به لكثرة فصوله وقيل لفلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة العجزة) والظهور ومن (أوساطه) جمع وسط ففتح السين ما بين انفصال وانفصال (في المصير) ولما شاء ومن قصاره في المغرب وهذا التقسيم (لو كان) قاصدي هذا (مقيماً) والمفرد والإمام سواء ولم يثن على المقتدين بفراده فذلك، والمفصل هو السبع السبع قيل: أركله عند الآخرين من سورة الحجرات، وقيل من سورة مائدة سورة أو من الفتح أو من في الطول من سبعة إلى الميراج، وأوساطه منه إلى ثم يكن وعصاه منها إلى آخره، وقيل: ضوؤه من

حين دخل النخبة فصلى ركعتين جميع المرأة وافقاً على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه الأخرى أنه ثم إن هذه الأدلة لا تظهر فيما إذا كان القيام قصيراً أو قوله: (والطواف بالمصير الرجل الطويل) ويقتضيه المرأة تطويلة، قوله: (لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سورة بالبصرة، قوله: (وقيل لفلة المنسوخ فيه) فهو من تشعيل بمعنى الأحكام وعدم التشير، قوله: (وهذا في صلاة العجزة فتح) مفيد حال الاحتياط إنما عند الضرورة بسبب الحال، ولو بادئ العرس إذا صار الوقت، ولهذا اكتفى أبو يوسف عندما اعتدى به الإمام عند ضيق وقت الصبح بأثنين من الفتحة فلما فرغ قال الإمام يعقوب بن عمار مذهباً كذا في النهستاني فإن في البحر، ومذهبنا استحبوا قراءة الفصل لتسنع القوم، ولتعلوا أهد، واختلف الآثار في هذا ما مرأى في كل صلاة وفي الجليل الصغير فله هراً في الفجر في الركعتين جميعاً أربعين أو خمسين، أو ستين أية سوى الفتحة، وروى الحسن ما بين ستين إلى ثمانمائة أكثر ما يقرأ فيهما والأربعون أقل فبرز الأربعة مثلاً على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خمسين وعشرين مثلاً، وفي الثانية ما بقي إلى تمام الأربعين فيعمل بجميع بغدو الإسكان فبيل الأربعون للكمال أي المصنف، وما بين الخمسين إلى الستين للأوساط، وما بين الستين إلى المائة للرايين المصنفين، وقيل ذلك بالنظر إلى حرك اللبالي وقصرها، وكثرة الاستدلال، وقلة والى حسن صوت الإمام عند السامعين، وحمده، وقرأ في المصير، والعشاء ختريه في الركعتين الأولىين منهما كما في المحيط أو خمسة وعشرين، كما في الخلاصة، وهو ظاهر الرواية ذكر في البحار أن حد الطويل في المغرب في كل ركعة خمس أدات، أو سورة قصر، واختار في البدائع أنه ليس في القراءة تقدير يسي، بل يختلف باختلاف الوقت، وسأل الإمام وأقوم كما في البحر، وتعمد أنه بحررر عما يفر القوم في لا يؤدي إلى تقليل الجساعة كما في المحيط والخلاصة وانكفي، وغيرها كذا في النهستاني، قوله: (ولم يثن على المقتدين بفراده) أما إذا علم فقل فلا يفعل ما تقدم لنا روى أنه سورة قرأ بالمعروفين في صلاة الصبح فلما فرغ قلوا له: أوجزت قال: سمعت بكاء صبي فحسيت أن نقتل أنه اه قيلني بذلك الضعيف والمرضى، وذو الحاجة لليلة المذكورة، قوله: (وأوساطه منها إلى لم يكن) أفاد بهذا كذا في بعده أن العناية

الجمهرات إلى عس وأربطه من شرب إلى الصبح، وابتدئ فعبده لعمادته، عن سحر
 ربي الله تعالى أنه قد كان ثم في المغرب تقصير لمصروف، وفي العتمة يرمي المصالح
 وفي الصبح بطول، المصطلح، وانضمير ذلكم أساوانهما في سنة الوقت وورد أنه قالهم
 لا شئت أناس جهلهم يروني من أبي هيرة، صبي الله عبد الله الذي كان يقرأ في
 تعجب يوم الجمعة ثم تنزل الكتب وحل أبي علي الأسيرة وقد ترك أعتبه إذا أهدى منهج
 هذه السنة، والأمر عنهما التواضع إلا أن يعجل فعلن حودة الماء بين يديهم فبذلوا
 والترك، فلا يسمي بالقرآن ولا الملازمة (أو) المضرورة (يقول أبي سورة شاذة) ما
 ثم يقرأ المصنفين في الفجر وقفا من القرآن، أو مروت، فإنا سمعت بكاء صبي نسيبت
 أن يفتي أنه كان (أو) كان مسافراً) لأنه يقرأ المصنفين في صلاة الفجر في سنة وإذا لم
 في سقوط شرط الصلاة من تحميم الجماعة الأولى توبس (إضافة الأولى في الفجر) إضافة
 للمصنفين من بلد، ومن الله يقرأ إلى يومنا هذا بالانزاع من الأولى، وإنشئت من الثانية
 السنة، أن يقرأ المصنفين لا بأس، وأما (فقط) يقرأ إلى يومنا هذا محمد أحب إلي أن
 بطولته الأولى في كل صلاة، ويكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقاً ما فرق أجمع وهي

الأميرة غير داخلة بالسراج من الوضوء، أو سكر من الغفلة قوله لا شئت أناس جهلهم
 جهلهم) وأما الذين عر غير ربي الله تعالى أنه كان ثم في المغرب تقصير لمصروف، وفي
 المصطلح قوله (قوله) وشكراً حج إلى شرب، والملازمة قوله (أو المضرورة) يقرأ أبي سورة
 شاء لقضي أن يقول لا يحسن التحدث بالمصروف والمصروف فقط، من كذلك شاذة أيضاً، فإنه
 لم أشتد حوده في هذه صلاة قصر أنه مثلاً لا يكون، فقد كما في سنة الصلاة وله حديث أن
 المصروفة، ففعله لا يشك ذلك، قوله (لأنه يقرأ بالمصنفين في صلاة الفجر في سنة) وروي
 أنه قرأ فيها قولاً بأنها الكافرون، وقد حوالة أحمد بن، وبالله في ذلك حاله فقرأ وأما أحمد،
 وب وقع في الهداية وغيرها من أنه محمول على حالة المصنفين، والسير، وأما من حالة لأمر
 والفرار منه يقرأ المصروف سورة السجدة، وإنشئت، وأما من حالة المصنفين في صلاة الفجر، ولا
 من جهة الزيادة فإنه لم ينشرح، قوله (المصنفين) الخ، وأما أحمد، فإنه قد أهدى منهج، وبالله
 مصطلحها لذلك ليس شاذة، قوله (أما الثاني) في الأولى (الخ) يفتي من حيث الآتي إن كان
 بينها مفارقة وإن غابت طولا، فقصرت فس حلت الكتب والمصروف في كل صلاة، وأما من
 حتى الإمام إذا المصروف يقرأ ما شاء، وفي الفجر من فصل الفصل، أو من ذلكم قوله (أو
 رأس به) فروي الأثر قوله (فقط) قال في السراية الأولى كره الفتوى عن قولهم لا علي
 قوله: بعد قول رضي الله عن في حديثه ففعله من المصنفين الإمام إذا طول ثم لا في الزيادة
 الأولى لكن يتركه ليس لا رأس به إذا كان نصوصاً لا تفتي عن الفجر المصنفين، وأما من
 على الخلاف كما في جامع المصنفين قوله (أو يكره إطالة الثانية على الأولى) الخ) إلى تنزيهاً

أمرنا الأمر سهل (و) يس (تكبير الركوع) لأن النبي ﷺ كان يكره عند كل خفض ورفع سوى الترفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يسم (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) تقول اسمي ﷺ إذا ركع أحدكم فيقول ثلاث مرات سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه وإذا سجد فيقول سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كماله المسموي وهو الجميع المحصل للسنة لا العمري، والأمر للاستحباب فيكره أن ينقص عنها ولو رفع الإمام قبل بتعام المعتدي ثلاثاً فالصحيح أنه يتابعه ولا يزيد الإمام على وجه يعمل به القوم وكلما زاد

وهذا بالسبب لغير ما وردت به السنة، فلا يشك بما أخرجه الشيخان أنه ﷺ كان يقرأ في أولي النحمة، والعيدين بالأعلى وفي الثانية بالمائية، وهي أطول من الأولى بأكثر من ثلاث ذكوة السجد عن خط والده. قوله: (وفي النوازل الأمر سهل) قال في الفتاوى: هذا كله في المفراغين أما السنن، والنوازل فلا يكره. اهـ قوله: (فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم) لا ينبغي منهية شخص كل يوم ذكر فيه فإن الركوع نازل، وخفضه فناسب أن يجعل مضيقاً للسطحة لله تعالى، والسجود غاية التذلل فناسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو الظهور والإنذار لا عفو لئلا كان تعالى الله عن ذلك. قوله: (أي أدنى كماله المسموي) الذي في تزييل أي أدنى كمال السنة، والفضيلة والتفسير راجع إلى غير مذكور معلوم من المقام، وفي البحر واختلف من قوله، وذلك أدناه قيل: أدنى كمال السنة، وقيل: أدنى كمال التسبيح، وقيل: أدنى القول المسمون. قال: الأول أوجه فحفظ الأولي للشارح أن يقول أي أدنى كمالها ليمر بالخبر للسنة أو الفضيلة، والمراد أن الكمال المسموي له مراتب الثلاث، والخمس والسبع مثلاً، والثلاث أدناها هي أدنى العبد المسمون، فلو أتى بوحدة لا يتلب ثواب السنة وإن كان يحصل له ثواب آخر. قال في البحر ما ملخصه أن الزيادة العمل بعد أن ينضم على وتر خمس أو سبع، أو تسع لخبر الصحيحين. إن الله وتر يحب الوتر، وفي منية المصلي: أدناه ثلاث، وأوسطه خمس، وأكمله سبع ومنه في المضمرات عن الزاد. قوله: (وهو الجميع) أي الكمال الجميع، وهو حمل مجدي من الإسناد إلى تسبب لأن الجميع هو السبب في الكمال، والمراد الجميع تصادف بالثلاث، والخمس والسبع. قوله: (لا اللغوي) عطف على المسموي أي ليس المراد أدنى الكمال فلفري أي أدنى كمال الجميع اللغوي فإن أدناه إثنان لما فيها من الاجتماع قلب سرادف رأنا كان صحيحاً في نفسه لأنه ﷺ مفيد للأحكام للحقائق اللغوية. قوله: (فالصحيح أنه يتابعه) وقال العريفتاني يته. قوله: (ولا يزيد الإمام الف) فلو زاد لإدراك الجاني قبل: مكرو، وقيل: مفسد وكفر، وقيل جائر إن كان تقرأ، وقيل جائر إن كان لا يقرأ، وقيل مأجور إن زاد القرية فهتلي عن الزاهدي وغيره. وفي البحر والظاهر ما حاصله أنه إن قصد به غير القرية، فلا شك في كراهته، وإن قصد به القرية فلا شك في عدم كراهته، بل يستحبه النقيب أبو الليث لفرقه تعالى: (هو تعاونوا على البر ونهوا عن المنكر) ١٥ قوله:

معمود فهو أقصى حد الجهد على وجهه وقيل يصحح الركوع والسجدة وتكبرهما
 وجبت ولا يلزم في الركوع والسجدة من التجميع وفقد التمام في الركوع السجدة
 تلك ركعتين ولكل سجدة ركعتين وتلك ركعتان وفي السجدة سجدة واحدة وهي التي
 خلفه وموضعه شيء سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين كما في عن علي بن
 محبوب عن حماد بن الشاهد (و) يس (أحد ركعتيه بغيره) حاله في الركوع (و) يس (تفريع
 أصابعه) لقوله لا تسجد لأحد من خلقه وإذا ركعت فضع كفك على ركعتيك وهرج بين
 أصابعك وأرفع يديك عن جنيتك ولا يطلعه تفريع الأصابع إلا على ما ذكر من سقطه
 (والمرأة لا تفريجهما) لأن منى حالها منى المني (و) يس (نقص سائبه) لأنه استوفيت
 واحدا منهما في الغرض المذكور (و) يس (سقط ظهره) حاله ركوعه لأنه يجوز أن يركع
 يسوي ظهره من لو سجد عليه القدم منفر وروى أنه قد رتب في ذلك فخرج منه على
 ظهره لئلا تحرك لاستواء ظهره (و) يس (السوية رأسه بجزءه) الحيز موزن من كل
 شيء مؤخره ويذكر ويؤخر رأسه بجزءه خمسة وقد استعمل في الركوع وأما السجدة فبها
 وهو من بين الركعتين من الركعتين (والمرأة لأن النسب يجوز أن يركع ثم يسجد رأسه) ولو

(وقيل تصحح الركوع الخ) أو فحسب ذلك سجود فهو، وإذا لم يطع لمحمي خضع
 الإجماع لقوله تصحيح الركوع والسجدة وفي السجدة السجدة واحدة وفي الركوع ركعتان
 واحدة أن الركعتين من ركعتين وتصحيح الركوع ثلاثة قال من أحسن حاله وكان وجهه طامعاً لأمر من
 الحديث المتقدم قوله (ولذلك خضعت) أي ذكره عند الترتيب يشير إلى أن السجدة بالركعتين
 التحشوع فيه أصل القدم الأخرى في الشروع قوله (ووثق بدمعه وبصره) من عذاب الحاشي
 من السجدة لأن ذلك داخل في قوله وموضعه وإنما خضعت قول التوفيق وإنما لعظم السجدة
 بهما قوله (أحسن الخائفين) أي المصنوعين فيضع الإشتغال أو المقتربين فإن أحسن حاله
 بمعنى التفتت به ومن أحسن محذوف للعنف به أي أحسن الخائفين معاً قوله (على حالة
 التوجه) المراد به أن أعين من كونه أبداً أو نهائياً قوله (ولا يطلعه تفريع الأصابع إلا عند
 أي التفريع) أتلف كما أنه لا يجب عليه التمام إلا في السجدة فيما عدا ذلك يفيها عن
 خلفتها قوله (ليتمكن من بسط الظهر) الأولى أن يقول يستدبر من الأذن فإن الله يعز لا
 دخل له في بسط الظهر قوله (واختلاهما شبه الغرض المذكور) أي ترويضاً لأنه من مصلحته
 ترك السجدة قوله (أفخم جز موزن رجليه) يشبه وسكون الحميم مع تثاقل الجبين والرجل
 كسبح وعبرت أوداء في الغفوس قوله (وهو ما بين الركعتين الخ) لو كان فوق الغفوس
 وما بينهما هو لفكره والخصيبات أو مخرج العبادات وليس التمر لأن العز غرة وهما الإلتفات
 فلم قال هو الإلية لكن الأولى قوله (لم يشغله رأسه) أي لم يرفع من الأشخاص وهو
 ارفع قوله (ولم يعنيه) أي لم يخفضه كما في السجدة والسجدة فلو سقط رأسه قليلاً

بصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) يسمن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروي عن أبي حنيفة أن الرفع منه فروع وتقدم (ي) يسمن (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطعناً) للفرقات (و) يسمن (وضع ركبتيه) ابتداء على الأرض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزول (السجدة) ويسجد بينهما (و) يسمن (عكسه للنهوض) للقيام بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذر وأما إذا كان ضعيفاً أو لايس خفف فيفعل ما استطاع ويستحب النهوض باليمين، والنهوض باليسار لأن رسول الله ﷺ كان إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسمن (تكبير السجود) لما روي (و) يسمن (تكبير الرفع منه) للمروي (و) يسمن (كون السجدة) أي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لأنه ﷺ كان إذا سجد وضع وجهه بين كتفيه رواه مسلم، وفي البخاري لما سجد وضع كتفه خلف عنقه، وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال بعض المحققين بالجمع وهو أن يفعل بهذا

كان خلاف السنة. فوله: (أي لم يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت يومئذ
 إجماعاً من فيه من حنيفة، وإلحاق كنيه به واستقبال أصله القبلة لئلي أصابع وحلي كذا في
 القهستاني عن الزملي. قوله: (ويسمن الرفع من الركوع الخ) في النهوض المجتبى مع
 بالصدر القصبة إتمام الركوع وإكمال كل ركن واجب منصفه، وهذا أي يوسف فرض وكذا
 رفع الرأس من الركوع والإنصاف، والقيام والطمأنينة ليعم فيجعله يكمل الركوع حتى يطمئن
 كل عضو منه، وكذا السجود، ولو ترك شيئاً من ذلك ما هيأه بلزومه سجود السهر. قال ابن
 أثير حاج: وهو الصواب بعد ذكره السيد. قوله: (ثم وجهه) وبدأ بوضع الأنف. قوله: (بعد
 نزوله) مرتبط بكل ما قبله. قوله: (ويسجد بينهما) أي بين يديه والأولى خلفه لتصريح
 المصنف به بعد. قوله: (بأن يرفع وجهه، ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه، ويستحسن على
 صدور قلبه، ويكره تغميم إحدى رجليه عند النهوض. قوله: (فيفعل ما استطاع) أي في
 البوط، والنهوض. قوله: (ويستحب النهوض باليمين) أي بالركبة بأن يقدمها على اليسرى شيئاً
 قليلاً، وكذا يستحب النهوض باليسار أولاً. قوله: (لأن رسول الله ﷺ الخ) لا ينهض دليلاً
 على كل المدعي ويحتمل أنه قليل على ما في المصنف فقط، وهو الظاهر. قوله: (لما روي)
 من أن النبي ﷺ كان يكرر بعد كل خفض، ورفع سوى الرفع من الركوع، فإنه كان يسمع فيه،
 ويقول للمروي: هو هذا بيته. قوله: (وبه قال الشافعي رضي الله عنه) رتب النبيين برفقه،
 وهو على ما نقله العمري وضع اليدين هذاء المتكئين أدباً له. قوله: (وقال بعض المحققين)
 هو التكمال رضي الله تعالى عنه. وقوله: (وهو أن يفعل تسمير للجمع، وفي نسخة وهو قوله)
 وإن كان بين الكفين أفضل لما فيه من تحصيل المحافظة المستمرة ما ليس في شيء غيره ولا أنه
 آخر الركعة معشر بأولها فكما يجعل رأسه بين كتفيه عند الإحرام في أول الركعة، فكذلك في

مرء، وبالأحرز مرة وإن كان بين الكثيرين أفضل وهو حسن (و) يعني (تسبيحه) أي السجود بأن يقول: سبحان ومني الآسي (الثلاث) إما وروى (و) سن (مخافة الرجل) أي ساجدة (مضته من خفضه) و) ساجدة (مرفقه عن جنبه) و) ساجدة (ذراعيه عن الأرض) أي غير حذو عن الإيداء المنزوم لأنه يُكْفَى كان إذا سجد خافى حتى لو شاد بهمة أن تمر بين يديه لموت، وكان يُكْفَى يجتنب حتى يرى وصح يديه أي يبايعهما وقد، عليه السلام: فلا يسطر بسط السج وادعم عني واحشك وأيد ضيعةك فإنك إذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسر (الخصائص المرأة ولم تقها يفتها بفخذيها) لأنه عليه السلام سر على امرأتين: ساجدة، فقال: إذا سجدتما فضعي بعض اللحم إلى بعضي فإن المرأة ليست في ذلك الرجل لأنها عورة مستورة (و) سن (النفقة) يعني اتباعها لأن فروع من السجود مرسى إلى قرب النفقة حائضه من (و) نس (الجلسة بين السجدين) و) يسر (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي ﷺ ولا يأخذ مراكمة هو

أخبرنا برهان، قوله: (ومن تسبيحه) أي تسبيحه أصابع يديه، وأصابع يديه تسبيحه له. قوله: (غير رخصة) مروي بقوله، وسجدة مرفقه عن جنبه، وأما سجدة المرافق عن الأرض: فلا تؤذي في الزحام. قوله: (ثم شاعت بهيمة) هم السجدة، وضع اليدين على الأرض فسكره، وهو السجدة، من الزواجر ولد الشاة بعد السجدة دابة أول ما وضع يده سجدة، ثم يكون بهيمة. قوله: (حتى يرى وضع يديه) أي يراه من حلقه كما جاء، انتهى به من رواية الطحاوي. قوله: (وادعم عني واحشك) أي إزمتد. قوله: (وأيد ضيعةك) هيرة قطع الصلابة تنبئ فتح السجدة المحممة، وسكره، لأن المرحلة لا غير والجمع أصابع كسج وأوراق حتى تأتي المصباح، والصلح والمجد كله، أو وسطه أو يده، وأما نص السجدة هو الحيوان العفوس، والسنة المعجدة، وعين في الأول بالضم أيضاً كذا في الفهرست، وغيره. قوله: (فإنك إذا فعلت ذلك الخ) بيان للحكمة ما ذكر، وذلك لأنه حينئذ يظهر كل عضو نفسه ولا يهتد على غيره من أداء العدة، ولأنه أتبه بالترافع وألم أن تمكن الجبهة من الأرض وأبعد عن هينات الكساحي فرع: الصلاة على الأرض أفضل، ثم حتى ما لم تستدكره المرفقاتي، وغيره لأن الصلاة سرها الترفع، والخشوع وذلك في مشاورة الأرض أظهر وأتم إلا لصورة سر، أو برد، أو نحره، ونحوها ما أنت بهذا المعنى ذكره ابن أسراج. قوله: (لأن المرفق) هو مجمع الأهر عن السطرب الصحيح من مذهب الإمام أن الإلتفات مرسى، والرفع سنة. قوله: (ومن الجلسة بين السجدين) المرأة بها الطمأنينة في المفرة، وتغرس عند أي يوسق، ومقدار الطول من عدنا بين السجدين مقدار تسبيحه، وليس فيه ذكر مستوفى كذا في الصراح، وكذا ليس بعد الترفع من ركوع دعاء، وما ورد فيهما معمول على التهجيد كما في مجمع الأنهر. قوله: (كما فعله النبي ﷺ) بحيث تكون الأطراف أصابعه على حرقفي

لأصبح (أو) يس (المترقن) الرجل (رجله اليسرى) وقصده اليمين) ونحوه أصابعها نحو الشاة كما ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم (أو) يس (تورك المرأة) فأمر تجلس على أكتافها وتضع القدم على العخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى لأنه أستر لها (أو) يس (الإشارة في الصحيح) لأنه يقرأ مع أصابعه السبابة، وقد أحاطت شيئاً ومن قال: إنه لا يشر أصلاً فهو خلاف الرواية والدراية وتكون (بالصبيحة) أي السبابة من أيمن فقط يشير بها (عند) انتهائه إلى (الشهادة) أي تشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه: إن رجلاً كان يدعو

ركبته لا يبادء عهدها كما في الفتح قوله (وتوجيه أصابعها) أي يطلع أصابع رجليه اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة فإن توجهه المستصر لا يخفى عن عمر فهاتين قوله (ومن (الإشارة) أي من غير تحريك فإزاء مكروه) وعندنا ثلثا في شرح المشكاة للعارف. وتكون إشارته إلى جهة القبلة كما يؤخذ من كلامهم. قوله: فهو خلاف الرواية لأنه يري في عدة أخبار منها ما أخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (الإشارة بالأصبع أشد على الشيطان من الحديد) والمذكور في كفة الإشارة قول أصحاب الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا حرج إن كان الزاهد في التحسين، أما لمعنت الروايات عن أصحابنا حياً في كونه سنة. وكذا عن الكواشيين، والمذنبين، وكثرة الأخبار، والأثر كان العمل بها أولى كما في صحيحه، وابن أبي رباح، قوله (والدراية) لأن القمل يوافق القول فكما أن القول به انتهى، والإشادات يكون لقول كذا في موضع أو موضع الشيء، ووجه الإثبات، قوله: (تكونون بالمسبحة) يشير البدء الموحدة سميت بذلك لأنه يشار بها في التوحيد، وهو يسبح أو تزد من التبركة. وخصت بذلك لأن لها اتصالاً بآيات القلب فكأنها سبب حصوله، قوله: (أي السبابة) سبب عدك لأنها يشار بها عند الحمد، وقيل مكروه سميتها بذلك ورده ابن أبي رباح لأن تسميتها بذلك ثبت عند مسلم، وغيره من حديث ابن عمر حيث قال: وأشار بالسبابة. قوله: (هذه انتهائه إلى الشهادة) ^(١) الإشارة إما هي عندها لا عند الانتهاء إليها فهو انتهى المصنف على حاله فكان أولى. قوله: (القول أبي هريرة) شاع لقوله من الحسن فقط. قوله: (يدعو بإصبعه) أي بكف مصحبه من يديه.

فرج لا يشير بعير المسحة حتى لم كانت مطاوعة، أو طيلة لم يشر بعيرها من أصابع اليمنى، ولا اليسرى كف في النووي على مسلم. قوله: (أخذ أحداً) يستلبد الحاء المهملة المعكورة أي وجد أي أقام إحدى واحدة وهي اليسرى، لأن الشبان يطلب بيده شرف، وكان يقرأ به في شاه كذا، وهذا لدليل لا ينجح أحد عن لأنه في الدعاء بي الشاهد. قوله:

(١) قوله (الإشارة إنما هي حمداً) أي في نسخة أخرى ما نصت الإشارة بهما هي في أثناءها ولا عند الانتهاء إليها فقول في الشهادة لكان قولاً له رسل ما في هذه النسخة أو في أصلها

باصبعيه، فقال له رسول الله ﷺ: أحد أحد، (يرفعها) أي المسبحة (عند النفي) أي نفي الألوحية عما سوى الله تعالى بقوله لا إله (ويضعها عند الإتيان) أي إثبات الألوهية فيه وحده، بقوله لا إله ليجوز الرفع إشارة إلى النفي والوضع إلى الإثبات، ويسن الإسراع بقراءة الشهد وأشرن إلى أنه لا عقد شيئاً من أصابعه وقيل: إلا عند الإشارة بالمسبحة فيما يروى عنهما (و) سنن (قراءة الفاتحة فيما بعد الأولين) في الصحيح وروى عن الإمام «جوابه» وروى عنه

(يرفعها الخ) وعند اشتاقية يرفعها لما بلغ الهمزة من قوله إلا إله، ويكون قصده بها الشرح، والإخلاص عند كلمة «إثبات»، والدليل للمحامين في المعاملات. قوله: (وأشرنا إلى أنه لا عقد شيئاً من أصابعه وقيل الخ) صميمه يقتضي سمع العبد، وليس كذلك إذا صرح في الهمزة بوجهه، وأنه قول كثير من مشايخنا. قال: وعنه الفتوى كما في عامة الفتاوى، وكيفية أن يعتقد المختص، والتي عليها محققاً بالوسطى، والإيهام، ومنه عظم أنه اختلاف الترجيح له من السيد، ولعل الإشارة تفهم من قوله سابقاً، (يسن وضع يديهما على المصحف من يمين بين السجدة) كحالة الشهد فإنها بسوطة بين السجدة، فيكون الشهد كذلك بهذه الطرق. والإشارة وقيل في الشرح: وسن بسط اليدين على الفخزين وهو أولى لما في تلك الإشارة من التأمل، والعقد وقت انتشهد لقط، فلا عقد قبل، ولا بعد، وعليه الفتوى لظاهر أنه يحسن المعقودة إلى جهة الركبة، وفي الدرر، ويقولون وبالمسبحة مما قيل يعتقد عند الإشارة. قوله: (وسن قراءة الفاتحة فيما بعد الأولين) يشمل الثلاثي، والرباعي. قوله: (في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي. قوله: (وروى عن الإمام وجوبها) ووجه الكمال لكنه حلافة شامخ كما في مكتب الأنهر. قوله: (وروى عنه التوضيح) قال البرهان الحلبي الشامل أن التخيير له يرجع إلى نفي تعين القراءة في الأخيرين، وليس المراد به التوبة بين هذه الثلاثة لأن لفظة أفضل بلا شك، وكذا التوضيح أفضل من سكوت كما لا يخفى. قوله: (والتوضيح) أي بقدر الفاتحة، أو ثلاثة تسبيحات كما في الفقهاني لأن القراءة فيها إنداء شرعت على وجه الذكر، والثناء فالتوضيح يقوم مقامها كما في البحر. قوله: (والسكوت) أي بقدر الفاتحة مهماتي من الفاتحة، أو بغير ثلاث تسبيحات يرفع، أو بقدر تسبيحة واحدة نهاية قال الكمال، وهو أثبت بالأسول أي لأنه الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه أدنى ما ينطبق عليه الاسم، والإحتفال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الأركان المذكورة ولما قال الفهستاني، ولعل المذكور بيان السنة أو الأدب وإلا فالفرض على رواية الأصول مطلق القيام كما سر، واختلف في الإحصار على السكوت، فقيل: يكون نه مسألو عمداً، ولكن لا يلزمه السهو لو سهواً كما في المحيط، لا يكون مسياً، وإنما اقترافه أفضل حفظ كما يقتضيه أثر ابن مسعود، وهو ظاهر ما في البدائع، والخزيرة والخاتبة، وجرى عليه الشارح، وهو الملحق وإن كان صاحب المحيط على خلافه كما في البحر، والدرر.

التخير بين قراءة فاتحة التيسير والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي ﷺ) في الجبلوس الأخير؛ يقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، وزيادة في العالمين ثلثة في رواية مسلم وغيره فالمنع عنها ضعيف والصلاة على النبي ﷺ

قوله: (وتسن الصلاة على النبي ﷺ) اعلم أنها على سنة أناس فرهي ووجب وسنة، ومستحب ومكروه، وحرام فالأول في الصلوة مرة واحدة للأية، والثاني كلما ذكر اسمه ﷺ على قول الطحاوي والطاهر أنه على الكيفية لمحصل المقصود، وهو تعظيمه ﷺ كما ذكره القرماني، والثالث في القعود الأخير، والرابع في جميع أوقات الإمكان، ويقتضى في الصلاة ما عدا القعود الأخير، والفنوت والتدليس هذه عمل محرم، ومنه قطع التلخيص عنه إذ قصد بذلك الإعلام بجودته، ولا خصوصية للصلاة، بل كالتلخيص الأذكار في جميع الأحوال العامة على استعمال الذكر في غير موضعه صرح بذلك علمنا، وهل يأتي به المصنف مع الإمام؟ قيل: نعم، وبالدعاء وصحبه في البسوط، وقيل: يكرر كلمة التشهد، واختاره ابن شجاع، وقيل: يسكت واستأذنه أبو بكر الرزقي، وقيل: يسترحل في التشهد، وصحبه قاضيخان، وينبغي الإنشاء به كما في البصر وهو الصحيح خلاصة. قوله: (اللهم صلى على محمد) قال في المدة: وينتدب السجدة، وهي شرح المشاهدة للتهاب عن الساعظ ابن حبر في إتياع الأثر الواردة لمرجع، ولم تغفل عن الصحابة، والتابعين، ولم تر إلا في حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان متواتراً لما حفي عليهم قال وهذا يقرب من مسألة أصولية وهي أن الأدب أحسن أم الإتياع والإستاك، ورجع الثاني، بل قيل أنه الأدب اهـ. قوله: (كما صليت على إبراهيم) لا يقتضي أفضلية الخليل عن انحباب عليهما الصلاة، والسلام لأنه قاله قيل أن بين الله تعالى له منزلة طما بين أبي الدموة، أو تشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للمقدرة، أو التشبيه وضع في الصلاة على الأكل لا عليه فكان قوله: اللهم صلى على محمد منقطع عن التشبيه، أو التشبه الصلاة على محمد وآله بالصلاة على إبراهيم وآله ومعظم الأنبياء آل إبراهيم، فإذا تعاقبت الجملة بالجملة بفعل أن يكون كالمسؤول كقول إبراهيم كذا في الشرح، وفي هذا الأخير نظر، أو المشبه به قد يكون أدنى كقوله تعالى: ﴿يُثْبِتُ تَوْرَهُ مُبَشِّرًا لَهُ﴾ (التور ٢٤) اهـ در والحيد المسعود فإنه المسعود بأنواع المعاجزة والمعجزة بمعنى المعاجزة وهو من كل في المعجزة والشرف، وتمايز في الشرح، أو التحديد بمعنى فاعل أي أنت فاعل المعجزة، أو واهبه كما أن سبيحاً يحتمل أن يكون بمعنى السيد وقوله في الحاشية أي معهم فهو دعاء لهم جميعاً ومع فاختة هنا على التابع، قوله: (فرض في الصلوة مرة واحدة) أي من غير تشمير ذكر، ولو بلغ في الصلاة وصلى فيها بعد نيت عن الفرض. قوله: (مقتضى كلمة ذكر اسمه)

مرض في الجرح سره ابتداءً، وتعرض كُتُبة ذكر اسمه لو جرحه صبيبه (و) سس (الدعاء) بعد اتصالاً على النبي ﷺ لقوله عليه السلام: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله عز وجل

هو قول الطحاوي، قال بعضهم: يتداخل المرحوب إذا اتحد المجلس، وتكفي صلاة واحدة كسيرة ثلاثية إذا لم تحت كل مرة لأقصى إلى النحر حلي، وغيره، وبظاهر نصيره يتعرض أنه فرض حلي، والذي في كلام غيره أن الله إذا أوجرت المصطلح عليه فإن لأحد حديث الموازنة بطريقها عند ذكره: استوت أحوال، وهي إنما تفيده الموجب لأفاده في البحر، قال سمرقندي، شرح النكاح: «قول الطحاوي مخالف للإجماع وعامة الغناء على أن ذلك يستحب فقط فيما في غاية اليسار، وهو المختار للفتوى كما في البحر، وبظاهره، ولو سمعه من معتد أن العبر، بمجلس السامع كالتلاوة بخلاف التثاء عند اسمه تدعى بحر غير وحل حسب لكل مرة ثناء على صوته، وإن ذكر في المجلس لث مرة، ولو تركه لا يعفي، وفي كنيته عن التحاميم الضعيف بكفيه لكل مجلس ثناء واحد، وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يبقى ديناً عليه، وأما تسميت المجلس، فإن حمد يجب لكل مرة^(١)، وفي التعاريف لا يثبت المجلس أكثر من ثلاث إذا تابع، وإن لم يثبت إلى ثلاث كتبه، واحدة حموي على التثنية لكن جرم في التثنية نداءً لتكاثر ما يكفيه في المجلس الواحد تسميت واحد، وفي الزائد موت الله، ولا يجب على النبي ﷺ أن يعفي على نفسه بناء على أن ما أيها اثنين أسوا لا يشارف الرسول صلوات ما أيها الله ما عبادي نهر رخص من قول الضحاوي: التثنية الأولى، والصلوات في صحن الصلاة، فلا تجب الصلاة لإلزامها السكوة في الأول، والمتنفس، في الثاني، وبأن يقال في الأولى يتأخر نفيها بالإتيان بها بعد الفراغ من الصلاة، قوله: (الوجود صبيبه)، وهو ذكر اسمه ﷺ

قوله: (وسن الدعاء) نفسه ولو نديه المؤمن والمؤمنات له، وفي عنه ﷺ حافل به أي ثدعاء أسمع؟ قال: حول القليل الأخير وذير الصلوات المحتفظة، والدر يدان على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه، وقت الخروج منها، وقت يوا، ما وراءه، وعطف أي الوقت الذي يلي وقت الخروج، ولا مانع من إرفاق الوقت بها، ودعوى العربى ومجرم معها لأنها تدعى جهلاً، الله تعالى نهر، ولا يجوز الدعاء للمشرقيين بالمشفوعة، وذكره في القرائن والحق صلواته المزل إليه، جواز مشفوعة الكفر عقلاً، ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين جميع دنوهم لغرض الشفقة على إخوانه، وهو أمر جائز الوقوع وإن لم يكن واقعاً ومن المحرم أن يدعو بالمستحبات العادية كقول الملائكة إلا أن يكون نياً، أو وياً قيل، وكذا أشرعية كما في الدر، وأن يسأل تعافيه مدى الدهر، أو غير الخافض، ودفع شرهه إلا أن يصفه به المحصور إذا لا يأتى بتركه بعض الشر، ولو سكربت الموت، قوله: (لقوله ﷺ الش) انفسد به أن

(١) قوله وفي التعاريف في نسخة وفي القرائن الله.

ولم يتركه عليه ثم لم يزل على النبي ثم لم يزل بعد ما شافه لكن لما ورد عنه بذلك: إلى صلاته هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قدم هذا لمناج على إمامة نداءه بما أحجبه في الصلاة فلا يدعو فيها إلا (بما يشبه الفاظ القرآن) رسا لا مرج قلوبنا (أو) بما يشبه ألفاظه (السنن) ومنها ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال رسول الله ﷺ: علمي رسول الله ﷺ أن يقرأ في صلاته في حق الله ﷻ مثل الذي في حق غيره من خلقه وإنه لا يغفر الذنوب إلا ذلك فأعمر في صلاة من عندك والوحى إنك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بمكالمات منها المقيم في أسفك من الخير كله ما علمت به وما لم أعلم وأعوذ بك من أن أشر كله ما علمت به وما لم أعلم (ولا) يجوز أن يدعو في صلاته بما يشبه (كلام الناس) لأنه يظن أنه يدعو من غير العلم ويؤثر في الشهادة ويؤثر في الواجب لو حوذه بعد قبل السلام بحره به دون السلام، وهو مثل قوله قلهم رومني غلامه أغلبي كذا من الذهب والفضة والمصابب لأنه لا يستحب أن يحضره من العباد وهم ساجد مثل

ذلك خارج الصلاة، وهو خلاف مراد المتقدمين، بل مراده أن ذلك غايي الإسلام لذكره فلازم بعد قوله: (لكن لما ورد الخ) استدراك على التعميم المفهوم من قول ما شاء فإنه يفيد جواز الدعاء، ولو بدا لا يستعمل طلب من الخلق مع أنه يشبه كلام الناس، فتدبره من الصلاة تحدث إن اختلاف الحج. قوله: (هذا أعجب في الصلاة) أي ما يشبه كلام الناس. قوله: (ربما لا ترقى قلوبنا) يدل من أعظم القرأين، ولا يفيد التقدير، بل الدلالة، والإقرار. قوله: (ولا يجوز أن يدعو الخ) وهذا فائتوا: بمعنى من الصلاة أن يدعو دعاء محفوظ إلا بما يحضره لأنه ربما يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس، فتدبر صلواته، وأما أي شيء الصلاة فيلزم فلا يستظهر أنه قد حفظ الدعاء بغير الوقت سر، والسر ما يشبه كلام الناس ما لا يستحيل طنه منهم، ثم هل يشترط مع كون الدعاء مستحلاً معهم أن يكوناً بلفظ وارد في الأثر المذهب لا قلنا: قال: اعلم نفعي، أو حالي، أو أترباتي لا تفقد خلافاً كما في الشهيرة، والخلاصة، ثم الفصل بين كونه سجدة، سؤاله من المخلوق أولاً إما هو في سر السالك كداهن طاهر فإنه الجانية، قال في سكت الأهر، واختار الحلبي أن ما هو مأثور لا يحسنه، فيعتبر في غيره الأصل المتعمد له، ومثله في المحرم عن نظائره. قوله: (لو فوت الواجب) أي الخروج، فافهم أن كلامه (بحررته) (بد) متملي بقوله، وفوت الواجب، قوله: (مثل الحق والمصلحة) قال بكلا. (ما مثل الله تعالى شيئاً أحب إليه من أن يسأله حاجة) رواه الترمذي، وحمل في الهداية نطق ترويض ما لا يستحيل طلبه من العباد، ونظر فيه صاحب غاية آيات ما إذا أراد إيراد ترويض إلى المخلوق مجاز لا حقيقة، والنزاع هو الله تعالى وحده، وقد جمعه مع الإسلام في شرحه للمصالح العبر ما يستحيل، وبذلك في الخلاصة، فثبت: لو قال: اللهم ارزقني علانة الأصبح العباد، ولو قال: اللهم ارزقني الخ الأصبح عبده. قال في البحر. وهذا التخيير يقتضي اعتداده، ولو قال: اقض ديني فغفد عافية المصلحون: أي:

المعروف (والغالية ذو) بس (الالتفات بعيناً، ثم يساراً بالتسليمين) لأنه يخطئ كل يسار عن يمينه فيقول: السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى باضاً حده، لا يمر عن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى باضاً حده الأيسر فإن نقص فعله، سلام عليكم أو سلام عليكم أمياً بتركه السجدة، وضح فرغته ولا يزيد وركبته لأنه بدعة وليس فيه شيء، ثلثه تركه يساراً، ناسياً، أو عادماً يسلم عن يمينه، ولا يميله على يساره ولا شيء، عليه سوى الإساءة من المعصية ولو سلم فلهذا وجهه يسلم عن يساره ولو نسي يساره وقام يعود ما له يروح من المسجد أو يتكلم فيجلس ويسلم (أو بمن نية الإمام الرجال) والثناء والصلوات والجنائز (أو الملائكة المحفوظة) جميع ما لا يرد من بعدهم ما صدر من الإنسان من قول، عمل أو لحفظهم إياه من الشحن، وأسباب المعاصي، ولا يعين عادماً للاختلاف منه، وعن من عباس رضي الله عنهما أنه قال: مع كل مؤمن خمس من المحفوظة واحد عن يمينه يكذب

معصرات، واستشكل بأنه ورد في السنة أنص عبدتي، وأعتنا من المعصية إلا أن يقول المراد لما ذكر الذي يدعى به عند التشهد أن يكون ورد من الصلاة لا مضافاً، وهو بعيد، كذا في المحرر. قوله: (بالتسليمين) هو على سبعين شريحاً قوله (حتى يرى باضاً حده) هو من شمولين باليت، للمؤمنين، قوله: (عقل السلام عليكم)، أو عليكم السلام، قوله: (لأنه بدعة) كذا قال النووي، وهو مردود بما جاء في سنن أبي داود من علقته من إتيان عن أبيه قال: حديث مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شدة انسلام عليكم ورحمة الله وسكنت عليه هو، ثم لم يدر في أبيه عن مختلف فتاوى أنه يريد وركبته ثم التزم به. قوله: (ما لم يخرج من المسجد) والأصح ما لم يسجد سجدة شامخة شدة. قوله: (والثناء) وهذا أولى من ما في التمهيد أنه لا يرد من إن حضره ذكر الله حضوره لأن شكر الله عليه، وهذا مطلوب منه إذا صلي من فأنه يتركه. قوله: (لحفظهم ما يصون من الإنسان من قوله: وحمل) فمن يمينه قريب، وهو كاتب الحشرات، وعن يساره عنده، وهو كاتب السينات، وورد أنه إذا سجد ابن آدم يأمرهما الله تعالى بالإنابة على فربه بحمده وبيحانه، وبهفلافة، وبكبريه، ويكتب ثلاث لهما جميعاً حتى يثبت، ويغفر له عند الغنط والجماع، والأصح أن لا يقرأ فيكتب أصداله، وأن الصبي المميز يكتب حسنة، وحببة الكفاية، ويمكن أن يقرأ ما لا يقرأ عليه على الأصح، واختلف في محل الجلوس، فقيل: العزم، والعزم في الركعة والقلم المصاحف لغيره بما أنواهم بالجلال فإنها مجلس الملائكة المعانطين، وقيل: على النسيب والشماع واحتلف فيما يكتبه قبل ما فيه آخر، وورد أنه كان الحسنة أس على كاتب المصاحف، فإذا عمل حسنة كتبها عشراً وإن عمل مئة قبل له. دعه سبع مائة له بعد سبع، أو بعد مئة، وفي بعض الكتب ست مائة، وقيل: يكتب كل شيء واختلف في وقت محو المصاحف، والأكثر على أنه يوم القيامة. قوله: (لو لحفظهم إياه من المعصية، وأسباب المعاصي) أي المعاصي، وكذا

الصلوات وواحد عن سائر الكتب لم يثبت وأخر إمامه عليه البحرات وأخر رواه يدفع عنه الحكماء، وأخره عند ناصيته يكتب ما يهوى على النبي ﷺ وصلته إلى الرسول عليه السلام ونقل معه سنون ملكاً ونقل حانة وسنن يديون عند الشاطئ فالإمام معه كالإمام بالأنبياء عليهم السلام من غير حصر يوجد (و) ثنية (صالح الجن) المقتدين به قبوي الإمام الجمع (بالسليمين في الأصح) لأنه يحاط بهم وقيل بنورهم بالثانية الأولى وقيل تكلمه الإلهاء إليهم (و) يس (نية للمأموم اعلمه في جهته اليسرى إن كان فيها، أو اليسار إن كان فيها) وإن حاذاه نوله في التسليمين) لأن له حظاً من كل جهة وهو أحق من المحاصرين لأنه أحسن إلى المأموم بالترام صلواته (مع المأموم والحفظة وصالح الجن) يس نية المنفرد للملائكة فقط) إذ ليس معه غيرهم وينبغي أن يثني لهذا فإنه قل من يثني به من أهل العلم فصلاً عن غيرهم

المؤذونات

قوله: (سنون ملكاً ونقل حانة وسنن يديون عنه) أي كما يذهب من صفة أسماء في اليوم لصاحبه القباب، ولو بدر الكرم رأيتهم على كل سهل، رجل كلهم مائة ياء فاغرد، ولو بكل المجد إلى نفسه وتخطفت النسايل كذا ورد في بعض الآثار، وقال تعالى أنه مضاف الآية وفي الحديث: يستأفون قبكم ملائكة مثلكم الح. وهؤلاء الضعفاء غير المكرام الثقلين في أظهر ذكره الفرطبي في شرح مسلم. قوله (كالإمام بالأنبياء) وإن عددهم ليس معيواً قطعاً فيسني أن يقول أنت، فإنه وملائكته وجميع الأنبياء أولهم آدم، وآخرهم محمد ﷺ أجسدي، وقيل: عددهم مائة وأربعة، وعشرون ألفاً كذا في التخرج. تنق. المستدر أو حواصن سي آدم، وهم الأناء، والبرسقا، أفضل من حدة الملائكة وتمام سي آدم وهم الأناء أفضل من عوام الملائكة، وحواصن الملائكة أفضل من عوام سي آدم، والتمراء بالأنبياء الأنبياء من الشراء بما في الروعة فإن الظاهر كما في البحر أن نفس المؤمن أفضل من عوام الملائكة، وفي البحر من الروعة. أصبحت الأنة على أن الأنبياء أفضل الخليفة، وأن ثانياً أفضل أنفسهم وأن أفضل الحلائق بعد الأنبياء الملائكة الأربعة، وسيلة المشرق، والورساق، وأن قصصاً ولتأخر أفضل من سائر الملائكة، وقال: سائر الملائكة أفضل ذكره الشيب وهو ذكر الإجماع في بعض هذه المسائل بطر. قوله (المقتدين به) أي ولا يسوي من ليس معه، وقول الحاكم أنه يسوي جميع المؤمنين والمؤمنات، ولو من نحن قال الترخصي: هذا غلطاً من سلام التشهد لعدم الخلاف فيه أما في سلام التحليل فخالفت من معه يساهمه ثنية. قوله (وقيل تكلمه الإلهاء) أي بالالضات، والجناب. قوله (بالتزلم صلواته) أي صفة صلواته فإن الإمام يسهر. قوله (زونية المنفرد للملائكة فقط) قد تقدم أنه إذا أتى في صلاة، وأقام بضمي به كثير من حسن الله، ونظام أن المنفرد بنوي الإمام لأنه قد يأتي به من لا يراه، وهذا لا يخص الملائكة، فهو قال،

(و) يس (خفضر) صوته بالنسبة (الثانية عن الأولى و) يس (مفارشه) أي سلام المعصّي (السلام الإمام) عند الإمام موافقة له وبعد تسبيحه عددها ثلاثا يسرع بأمر أميا (و) يس (الهداية باليمين) وقد بيناه (و) يس (انتظار المصوب فراغ الإمام) لوحوف العتبة حتى يعلّم أن لا سهر على .

فصل من أدبها

الأدب ما فعله الرسول ﷺ مرة، أو مرتين، ولم يوافق عليه كرامة الشيعة من الركوع، والسجود ولزيادة على القراءة المستمرة. وقد شرع لإكمال السنة فبعضها (إخراج الرجل كفيه من كفيه عن التكبير) للإحرام لقرب من التواضع إلا لضرورة كبر، والمراعاة تسب كفيه حذراً من كشف ذراعها ومثلها الخش (و) منها (نظر المحلي) سواء كان رجلاً،

وبلادة على ما ذكره، ويروي من الهدي فيوماً ما تقدم فكان أشبه قوله: (ويضلي لتسبيته لهذا) أي لما ذكر من الصلوات. قوله: (وبس خفضر صوته بالنسبة الثانية) همه الخدي بالإمام، وذكره السيد وهو من منه المصلي لأن السنة في حقه المعبر بالذكاء الانتقالات لأن الجميع للإحرام بحالة. قوله: (وبس انتظار المصوب فراغ الإمام) أي من تسبيحه المبررين. قوله (لوجوب المتابعة) فإن لم يفته كره تحريماً، وقد يباح له القيام لضرورة كما أو حشفي يد انتظره بخرج وقت الفجر أو الجمعة، أو العيد أو يمضي مده سحبه، أو يخرج نوبت وهو معذور، وكذا لو خشي مرور الناس بين يديه، والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم.

فصل من أدبها

أشار من التبعية إلى أنه لم يصنف أفراد الآداب فمنها إشتار الصلاة والاعتماد على الركبتين حال النهوض على طريقة، والنسبة بين الفاتحة، والسورة على طريقته أيضاً، والقرعة من طوالة الفصل على ما تقدم، وقراءة الفاتحة في الآخرين بناء على أنها أفضل والإشارة في التشهد على ما في تعيني عن المتعمد. قوله: (الأدب ما فعله الرسول) وفي اللغة ملقاة تعصم من قامت به عما يشبهه، أو هو حسن الأخلاق، وفعل العكارم، وإطلاقة على علوم العربية مولد حدث في الإسلام وأدب ككرم فهو أدب مضروب. قوله: (مرة أو مرتين) ومثله العنوب أما المستحب فهو ما فعله مرة وتركه أخرى، وهو ما عليه أهل الفروع والأدلى ما عليه الأصوبون من عدم الفرق بين المستحب والمندوب، وتركه لا يوجب إساءة ولا عتاباً لكن فعنه أفضل كما في البر. لوله: (وقد شرع لإكمال السنة) ونسبة لإكمال الواحد والجزء لإكمال الفرض، وتخصم ما فيه. قوله: (للإحرام) فيه إلتزام بأنه لا بد من ذلك في غير حالة

أو امرأة (إلى موضع سجوده قائماً) حفظاً له عن النظر إلى ما يشغله من التحشيع (أو) نظره (إلى ظاهر القدم راکعاً، وإلى أرتبة أنفه ساجداً، وإلى حجره جالساً) ملاحظاً قوته وثيقته: «المعبد أنه كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك فلا يشتغل بسواه» (و) منها نظره (إلى المتكئين مسلماً) وإذا كان بصيراً أو حي ظلمة يبلا حقه عظمة الله تعالى (و) من الأدب (دفع السعال ما استطاع) تحريزاً عن المفسد فإنه إذا كان بخير عذر بعسده وكذا الجشاء (و) من الأدب (كظم فمه عند التثاؤب) فإن لم يقدر خطاه بيده أو كفه لقوله ﷺ: «التثاؤب في الصلاة من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع» (و) من الأدب (القيام) أي قيام القوم والإمام إذا كان سائراً قرب الممراب (حين قبل) أي دعت قوت المقيم (حي على الفلاح) لأنه أمر به فيجلب

الإحرام، ولكن الأولى إخراجهما في جميع الأحوال كما في مجمع الأنهر. قوله: (حذوا من كشف فرجها) أي فنه عورة على الصحيح، وهذا في الحرمة لا في الأذى. قوله: (قائماً) أي رايو حكماً كالقائد. قوله: (إلى ظاهر القدم راکعاً) هذا لا يتأني في المصلي فاعداً. قوله: (وإلى حجره) هو ما بين يديك من ثوب كما في القاموس، وهو المراد هنا، ويقال هذا ولو كان مشاعداً للكعبة على السبب. قوله: (كأنك تراه) فإن العبد إذا رأى سيده أحسن طاعته. قوله: (فإن لم تكن تراه) أي الرؤية الممنوعة أي فلا تغفل عن عبادته فإنه يراك أفاده السعد في شرح الأزمع. قوله: (ولما كان بصيراً) أي ما بين يديه من إطلاق إسم الله على ضلعه، وقوله يبلا حقه عظمة الله الأولى فيكفيه ملاحظة العظمة، والثانية ملاحظة لكل مصل. قوله: (دفع السعال ما استطاع) أي مدة استطاعته أما إذا كان يحصل له منه ضرر، أو يشتغل قلبه بذهمه فالأولى عدم دفعه كما في نسخ محتاج إليه لدفع شتم منه عن الفاقة، أو عن الجهر، وهو إسم ذكره البرهان الحادي، والأعمال بالضم كما هو قياس في أسماء الأدوات حركة تنفع بها الطبيعة أدنى من الرقة، والأعضاء التي تصل بها. قوله: (يفسد) أي إذا حصل به حروف، مثله الجشاء. قوله: (كظم فمه عند التثاؤب) أي يمسكه، وسده، ولو بأخذ شفتيه بيده فإن أمكنه أخذ شفتيه بيده فقم بعمل، وعطاه بيده أو كفه كره كذا من الإمام خلاصة، والتثاؤب إفتتاح الفم بريح يخرج من البصلة المرص من الأمراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقد ابن دوستريد في شرح الفصح: هو ما يصيب الإنسان عند الكسل، والغسل والنهم من شغل الفم، والشمطي له والأنياب عليهم الصلاة والسلام مستوطنون به جميعاً ظهر عن شرح الشامل لابن حجر. قوله: (فليكظم ما استطاع) يريد عليه نصه وورده أن الشيطان يتحرك من بين آدم إذا كتب. قوله: (حي على الفلاح) وفان الحسن وزفر عند حي على الصلاة كما في سكب الأنهر عن ابن الكمال معزاً إلى النخيرة. قوله: (لأنه أمر به فيجلب) أي لأن المقيم أمر بالقيام أي ضمن قوته حي على الفلاح فإن المراد بفلاحهم المظلوب منهم حيث لا الصلاة فيلزم إليها

وإن لم يكن حائضاً يقوم كن صفة، حين ينهوي إياه الإمام في الأظهر (أو) من الأذن (شروع الإمام) إلى إحرامه (مد قليل) أي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة) عندهما وقال أبو يوسف يشوع إذا قرع من الإقامة فلو أسر حتى يبرخ من الإقامة لا بأس به في قولهم جميعاً.

فصل في كيفية ترتيب

أفعال (الصلاة) من الابتداء إلى الانتهاء من غير بيان أو حذفها اشتدتها (إذا أركب الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (أخرج كفيه من كفيه) يحل للمراة وحول الضرورة كما بناء (ثم ركبهما هذا أذنيه) حتى يهاذي يديه به شحمتي أذنيه ويجعل باطن

التيام، قوله: (يشوع كل صفا الف) وهي عبارة بمعهم نكلت حذر حذراً قام ذلك أصعب من وإن دخل من فقامهم نسوا حين وأرو، وإذا أخذ المؤذن في الإقامة، ودخل رجل المسجد ومن بقى، ولا يظفر قائماً قوله مكرره كما في المعصومات فهستاني، ومعهم من كراهة إتيان الإمام بالإقامة والناس عنه غافلون. قوله: (إذا قرع من الإقامة) أي بدون فصل وبه ثالث الأئمة الثلاثة وهو أحمد، القضاة شرح المصحح، وهو الأصح فهستاني من الخلاصة. وهو الحق بهر ولو فصل بينهما هل ندد قال: في القضية لو حصل السنة بعد الإقامة أو حضر الإمام بعدها بساعة ولا معلهاء ومثله في لرواية كما في صحيح ثعالب في البخاري عن أسر. قال: أئمتنا الصلاة فعر من للمني يظفر وحس فحسبه بعدما أقيمت الصلاة، إذ هشام في روايته حتى نفس بعض تقوم قال الشنقي: في هذا رده على من قال: إذا كان المؤذن قد دعت الصلاة وحس على الإمام تخيير الإحرام وبه دليل على أن إكمال الإقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد نفس وإساءة من شحاتها كما ذكره العيني، وغيره من شارحي البخاري. قوله: (فقرأ آخر الف) فالخلاف في الاستحباب كما في شرح والده سبحانه، وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم

فصل في كيفية ترتيب أفعال الصلاة

نمراد بأفعال الصلاة ما يعبر بالقولها، وبعض لغة ما بين الشيتين وفي الإصطلاح طائفة من المسائل المتفقوبة تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها غير مترجمة بالكتب والباب، قوله: (تقديمها) من إضافة المصدر إلى مفعوله، والتفسير إلى الأوصاف. قوله: (حتى يهاذي يديه شحمتي أذنيه) ومن الشحمتين ثم يذكر في العتذرات لا في فاضيل، والظهورية كما في القهستاني، وحمله صاحب التتاليم بأنه لتفريق المحادة فظهر منه أن المراد باليس العرب التام لا حقيقة، فلا مناهة كما في صكك الأظهر، واختلاف في حكمة الرفع فحين الإقامة إلى

تقفه نحو القبلة، ولا يفرح لأصابعه، ولا يفسدها وإذا كان به عدد يرمع بقدر الإمكان والمرأة
للحرة حذر منكبيها والأمة كالرجل كما تقدم (ثم غير) هو الأصح فإذا لم يرفع يديه حتى
يرج من التكبير لا يأتي به لفوات محله، وإذا ذكره في أثنائه رفع (بلا مد) فإن مد هزلة لا
يكون شارعا في الصلاة ونسب به في أثنائها وقوله (نوميا) شرط لصحة التكبير (ويصح
الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلافه بحاجة لطف، وإذا ذكره لترك التواجد، وهو

الاجتهاد، وقيل: لأشدة الحر طويلا أو طويلا أو طويلا، والإقبال مكنت على الصلاة، وقيل: ليستقل
جميع يديه، وعن من عمر، مع البدن من ردة الصلاة، وكل رفع يدين حركات يصلح حنة فيها
في البعض عن الجفاري، وفي هذا التعبير الإشارة إلى أنه يرفع يديه أولا ثم يكبر، ويصح من
الهداية، وفي التنويري يرفع يديه مع التكبير، وهو المعروف عن أبي يوسف والشافعي، والذي عت
عامة الشايخ الأول، وهو الأصح لأن في الرفع نية التحريه عن ضممه تعالى، وفي قوله: أنه أكبر
إثباتا أنه تعالى، ولنفسي مقدم على الإثبات، وقيل يرفع يديه بعد التكبير، واكمل جروي عن
الذي صلى الله عليه وسلم كما في البحر، قوله: (وإذا كان به حذر يرفع بقدر الإمكان) بالزيادة، أو النقص عن مداه
أو بإحدى البدن دون الأخرى، قوله: (لا يأتي به لفوات محله)، يعني أن يأتي به على القول الثالث،
ما لم يضر الفصل انتهى، قوله: (بلا صفة) الحاصل أن المد في التكبير إما أن يكون في بعد الله، أو
في نطق أكبر فإن كان في لفظ الله إنما أن يكون في أوله، أو في وسطه، أو في آخره، وإن كان في
أوليه كان مقدما لأنه في صورة الاستهتام حتى لو تعدد بكثرة ثلث في التكبير، وإن كان في وسطه
وهو انصبوب إلا أنه لا يبالغ فيه فإن بالغ زيادة على مده لطبيعي، وهو قدر حركتين كره ولا يفسد
على استخاؤا كما في ابن أمير حاج، وفي المراجع أنه خلاف الأولى بعد الكراة لذرية، وإن كان في
آخره، وإن شايخ حرفة الهاء فهو حقا من حيث اللغة ولا يفسد به الصلاة، وكذا استكبتها كذا في
الحلي وإن كان في أكبر فؤاد كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة، ولا يصح به شارعا على ما مر
وإن كان في وسطه حتى صار للجار، فقبل: تعدد صلواته لأنه جمع كبير وهو صل دو وجه واحد أو
إسم من أسماء أولاد الشيطان، وفي الخفية لا تعد لأنه لا داع، وهو أنه لم يفسد به، وإنما لا
يجوز إلا في الشمر، ولو عتد السؤدن لا تعب إعادة الأدان لأن أمر الأدان أوسع كذا في السرح وبن
تعمده يكفر أي مع قصد نفسي لا لا، ويستمر ريتوس مضمرات وإن كان في آخره، فقبل: تعدد
صلواته، وفيه أنه لا يصح الشروع به، وقيل: لا تعدد كما في الصلاة وابن أمير حاج، وهو حذف
المعطي، أو الحائف، أو النتائج المد الذي في التلام الثانية من الجلالة، أو حذف: انتهاء يختلف في
صحة الشروع وتعقد البس، وحل البيضة فلا يترك ذلك احتياطا لعدم التسيد ومن: قوله: (تأنيها)
اعلم أنه يصح شارعا بالية عند التكبير لا به وحده ولا معها وحدها، من بهما ويصح تقديمها عليه
حيث لم يفصل بينهما بأجنبي للمفاودة حكما لا تأخيرها، ولا يلزم العاجز عن النطق به كالأحرص
تحريك لسانه وكذا في حشر المرأة هو الصحيح لتعذر الواجب فلا يلزم غيره إلا بتدليل به، قوله:

لفظ التكبير وفيه إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة ثمانية وهو ظاهر الرواية (كبحان الله) أو لا إله إلا الله، أو الحمد لله (أو) يصح الشروع بغيره (بالقرائية) وغير ما من الألف إلى غير عن العروة وإن قل: لا يصح شروعه بالقرائية وبحرها أولاً قراءته بها في الأصح) في قول الإمام الأعظم موافقة لهما لأن القرآن اسم للظم والعنى جميعاً وأما الظنية في التحج والسلافة من الصلاة، والنسبة على الفيضة، والأيمان بغيره من العروة مع التذكرة عنهما إجماعاً (ثم وضع يمينه على يساره) وتعلم صفته (تحت مرفقه عقيب التحريمة بلا مهلة) لأنه سنة القديم في طاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة، فيرسل حال الشاء وعندهما يعني في كل مقام فيه ذكر مسنون بحالته أثناء، والتسمية وحالة الجبارة ويرصد بين تكبيرات التبعدين: ليس فيه ذكر مستنون (مستثنياً) وهو أن يقول سبعاً لك اللهم وبحمدك وتوكل أسبغك وتعالى جددك ولا إله غيرك وإن كان رجل شذوك لم يمنع

(بكل ذكر) بكسر الفاء المتصعدة ما يكون بالنسيان، وهو المراءى، وبضمها ما يكون بالحيث. قول: (يخلص له تعالى عن اختلاط الخ) فلا يصح اللهم اعتر لي لأنه لطلب للمعصية، ولا بالجوقة لأنه لطلب الحول، والنموة ولا بد شاء الله كان لأنه ثقلت دفع السوء، ولا تليسملة لأنه لطلب التركة، ولا فرق في صحة الشروع من الأسماء العاصية، والشيئة كالكرام، والسجل على الأظهر الأصح. قوله: (وإن كره) أي تحريماً مرتبط بقوله ويصح الشروع الخ. قوله: (وفيهِ إشارة) أي فيما ذكره من قوله ثم كبر فإن التكبير لله أكبر وهو جملة أو في قوله بكل ذكر فإن الذكر التام لا يكون إلا بجملة. ثوبه: (وهو ظاهر الرواية) والمخارفة والأسماء كس في أس أكبر حاج، وروى أحسن عن الإمام أنه يصير شارحاً بألفرد وهي الدور، ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عبد الإمام خلافاً لمحمد. قوله: (أو غيرها من الأسماء) هو الصحيح وخصه أبو سعيد. شاراهي بالقرائية واسنداً، بحيث موضوع كما قاله القنوي في الحومرعات: لسان أهل الحدة العربية والقرائية الثموية، وعلى قولهما من ثم يعرفهما في حكم العاصية، ونقدوا. قوله: (إن حيز) الصحيح أنه يصح الشروع خلفه بغير العربية، ولو كان قادراً عليها مع شكره التحريمية ابتداء لأن الشروع يتعلق بالشكر العاصي وهو حاصل بكل لسان وهي بعض أركان ما يجب أن صاحبه رجعا إلى قوله: ما كرجوعه إلى قولهما في القراءة أفاده صاحب الدرر. قوله: (في الأصح في قول الإمام) الأولى من قول الإمام كما هو في بعض نسخ وفي غير في الشرح، وهذا ظاهر في القراءة لا في الشروع كما صحت، وعلى هذا القول الفتوى. قوله: (لأن القرآن اسم للظم، والعنى جميعاً) أي ومن ثم تغير العربية وإنما في البعض فقط. قوله: (والأيمان) معنى جوار الأيمان بغير العربية، ولو مع الفسوة عليها أنه لا خلاف بأنه بالقرائية لعطف به، ونزحه الكثرة إذا حث أفاده السيد خالاً بأن في كلام المؤلف بفتح الفهمزة جمع يمين. قوله: (بلا مهلة) بفتح الهمزة أي تراخ وضمها عكارة الرصد. قوله: (في كل قيام) أي في كل مرة.

وأن سكت لا يؤمر، ولا يأتي بدعاء فتوجه لا تجل الشروع ولا بعد، وبضمه في التمجيد للاستفتاح، ومعنى سبحانك اللهم، وبحميدك تزهتك عن صفات النقص بالنسبج وأثبت صفات الكمال لذلك بالتعبد وتبارك أي ظم وتزهد اسمك وتعالى جدك أي ارتفع سلطتك، وعظمتك وغناك بمكانتك ولا إله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتزهد الذي يرجع إلى التوحيد، ثم ضم بالتوحيد تقريباً في التناه على الله تعالى من ذكر الثنوب المسلسلة والصفات الثبوتية إلى غاية الكمال في الجلال والحمد والصفات الأفعال وهو الانفراد بالأكوبة وما يختص به من الأحذية والصلية (ويستفتح كل مصل) سواء لمقدي وغيره ما لم يبدأ الإمام بالقراءة (ثم ثنوة) يذهب من الشيطان الرجيم لأنه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد أن يحملك شريكاً له في العقاب وأثبت لا تراه فلتعصم من يراه ليحفظك منه بالثبوت

قوله: (وبضمه في التهجيد للاستفتاح) يهتد على ما هو المتبادر بتقديم الاستفتاح عليه قوله: (ومعنى سبحانك) سبحانه في الأصل مصدر، ولا فعل له ومعناه أقم الله، والرافعة من سبح في الأرض أي ذعب، وبعد، ثم ضمن معنى التسبيح الذي هو التزهد، وقد يستعمل علماء له فيمنع من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والثوب ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً وإنصب سبحانه بفعل محذوف واجب الحذف أما من نظره وأصل التركيب سبحانه سبحانه، أو من غير لفظه أي اعتشد سبحانه أي تزامنتك عن كل ما لا ينبغي لك، فيكون على هذا معمولاً به لا مطلقاً. قوله: (وبحميدك) متعلق بمحذوف، والوارد أما لعطف حصة على جملة حذف كالأولى وأبني حرف المطف أي أسعك وأتقدي، بحميدك، أو وأصغك بحميدك ولا ينبغي أن يقال يزيدها لأنها ليست بقياس كما في التمهاني وروي عن الإمام أنه لو قال: سبحانه اللهم بحميدك بحذف الواو جاز والياء على هذا لملاية أي أسعك تسيماً متباً بحميدك، أو للمصاحبة. قوله: (وتبارك) فعل لا يتصرف، ولا يستعمل إلا لله تعالى من البركة، وهو الحبر الدائم الكثير أي تكاثرت خبوره أسعك الحسني مشتق من برك الماء في الخوض أي دام، أو من برك الإبل، وهو الثبوت. قوله: (ولتزه) ليس هذا من معنى تبارك. قوله: (وتعالى جدك) الجدد بفتح الجيم مطلق على أبي الأسبوابي الأم، وعلى شاطبي، وهو، وعلى العنضة والجلال، وهو المراد هنا يعني أن عظمتك تعلم على عظمة غيرك. قوله: (بدأ بالتزهد) أي التزهد الكامل. قوله: (من ذكر الثنوب الفخ) متعلق بقوله تقريباً، وكذا قوله إلى غاية الكمال. قوله: (في الجلال، والجمال) متعلق بغاية، أو بكمال. قوله: (وسائر الأفعال) عطف على قوله: الجلال أي وإلى غاية الكمال في سائر الأفعال. قوله: (وهو الإفراد الفخ) انغمير يرجع إلى الغاية وذكر باعتبار الخبر. قوله: (وما يخص به) عطف على الإفراد، وهو خاص. قوله: (ما لم يبدأ الإمام بالقراءة) ولو سرية على المعتمد وإن أدركه راحماً تجري إن أكثر رآه أنه إن

أمرًا للقراءة متدماً عليها (قيل) به الميسوقا في ابتداء ما يخصه بعد إنشاء ذلك من حال
اقتضاه ولو في سكتات الإمام على ما قيل ولا يأتي به في الركوع، وبأنه منه تكبيرات
المعبدس لوحدها (لا المصنعي) لأنه للقرآن، ولا بقراءة المصنعي، وقال أبو يوسف، هو ثم
ثلاثة، وبأنه (ويؤخر) بعد (عن تكبيرات الزوائد في العبدس) لا بقراءة، وهو بعد
الذكرات في الركعة الأولى ثم يسوي سرًا كما تقدم (وسمي) من من يقرأ في سجدة أمي
كل ركعة سرًا سرًا، أو غلاً قبل الفاتحة) بأن يقول: سمع الله الرحمن الرحيم
وأمر في الوضوء والذبيحة فلا يفيد بخصوص السجدة، بل كل ذكر له كعمي (فقط) فها
نصن التسمية في الصلاة، بالسجدة ولا نركعه فيها إلا ما لها من صلاة سورة، وهو أن
خافت بالسجدة وأذا من ذلك لا يسمى، لا غير الركعة الأولى ثم قرا الفاتحة وأمر للإمام
والعالم سرًا وجهه إمساخ أصغر كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفضل على ما تقدم
(أو) مرة (ثلاث آيات) مستوًا، أو آية سورة ومرة (ثم كبير) كل مجلس (راكعة) مرة،
بالتكبير مع ابتداء الآية، ويحتمل تحفه لشرح في المسبح فلا تحل صلاة من حالات
انقطاع من ذكر محضاً (سواءً) رأسه معززة أو غير ركنية يديه، ويكره الرجل معزراً رأسه
بأصبع يافته وأدغمها عند التوسيع مكره، والركعة لا يرفع أصابعها (توسيع فيه) أي الركوع
كل حين يقول سبحان ذي العظم ربوت (ثلاثاً) وذلك العدد (أدناه) أي أدنى كما لا يجمع
المسنون بركعة قرأ القرآن في الركوع والسجود والتشهد بجمع الألفاظ لقوله تعالى: **أَفْ**
أَوْ رَاكِعًا وساجداً (ثم رفع رأسه وأطمان) فأنشأ (فأنشأ) سمع الله لمن عبده) أي من الله

أي به أثره أي شيء منه أثره وإلا لأنهم، قوله: (مقدماً عليها)، وقد روي بعض أصحاب
التحريم، والسحفي، وابن سيرين، يأتي به بعد القراءة لأنه تعالى ذكره بحرف الفاء، وأنه
المعقب، وهذا ليس بصحيح لأن الفاء لا حال، وتعلمه في الشرح، قوله: (قوله يقتضي حال
اقتضاه) لا حله هذا المعطوف فاه في الشرح، وبني أيضاً قال: إنشائه وإن سبقه إليه إمارة ما
يقرأ، وفي شيء في سكتته، وهو أن يقرأ ما جاء وكلامه يقتصر إلى الميسوق بشرطين، وهو
حدوث المستود، قوله: (ولا يأتي به في الركوع) أن لا يأتي بالسجود في الركوع، قوله: (وبأنه
فيه تكبيرات العبدس) أي يأتي به الميسوق في الركوع، قوله: (لوجوبها) ضمر التعليل بغيره
أنه لا فرق بين الركعة الأولى، والثانية، قوله: (الذكر له يكتفي) فترك التفسير بإظهار العدد
والأفضل في توضيح التسمية غير الوجه للتقدم فيه، وفي الذبيحة باسم الله أنه أكبر، قوله:
المسورة، فليد، بأسرها بعد التكرار إذا أتى به ثلاثاً، قوله: (من المفضل على ما تقدم) أي
من الغرض، والأوسط والتفضل، قوله: (ويكره قراءة القرآن في الركوع، والسجود، والتشهد)
وأما الأدعية التي في تشهد بالذات القرآن يروي بها الصلة لا بقراءة ولا بركعة، تحريماً، قوله:

حمد من حمله لأن السماع يذكر ويراد به القول مجازاً كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكنة، والاستراحة لا للكناية (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (إماماً) هنا قولهما، وهو رواية عن الإمام اختارهما في الحاوي القدسي، وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يميلون إلى الجمع وهو قول أهل العبدة وقوله (لو متفوتاً) متفق عليه على الأصح عن الإمام موافقة لهما وعليه يكتفي بالتحميد، ومنه يكتفي بالتسبيح (وللهمة) يكتفي بالتحميد اتفاقاً فلاسر به في الحديث إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان، والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد وبلي اللهم ربنا لك الحمد وقوله ربنا لك الحمد (ثم كبير) كل مصبل (خلاً للسجود) ويخذه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبته ثم يديه) إن لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم) وضع (وجهه بين كفيه) لما رواه (مسجد بأفم وجهته) وتقدم الحكم (مطمئناً مسيحاً) بأن يقول: سبحان ربي الأعلى مرات (ثلاثاً وثلاثاً) لما تقدم (وجاني) أي باعد الرجل (بطنه عن فخذه) وحضبته عن إبطيه) لأنه أبلغ في السجود بالأعضاء في غير زحمة وينضم فيها حلاً عن إضرار الجار (موجهاً أصابع يديه) ويضعها كل إصبع لا يثبت إلا هنا لأن الرحمة تنزل عليه في السجود ويضع يده (أو يكون موجهاً أصابع أرجله نحو القبلة والمراء تخفيض) ننصم عضليها لحنيتها (وتلزم بطنها بفخذيها) لأن أستر لها، ثم رفع رأسه (وجلس كلي مصلي بين السجدين واضعاً يديه على فخذه مطمئناً) وليس فيه ذكر مسنون والرفود فيه محمود على التهجد (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطمئناً وسبح فيه) أي للسجود (ثلاثاً) وجاني بطنه من فخذه وأيدي عضليه) وهذا شعباء والقصع سكون الباء لا غير العدد (ثم

(لقوله) (الحديث لم يذكر فيه التشهد قوله) (لا للكنة) وفي المستضي أنها للضمير لا للسكنة، وفي التولوية لو أبدل النون لا ما قدمت صلاته كما في سكب الأنهر وإن كان لسانه لا يطارعه بتركه كما في الترنينية، ولو ممكن الميم من حمده سلمت صلاته كما في شرح الكيدانية من صمدية الفناوي. قوله: (والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزادة التثنية واختلفوا في هذه الروايات: قيل: زائدة، وقيل: عاطفة تقديم ربنا حمدنا لك ولك الحمد كما في التبيين والأول أظهر كما في البداية كلها في الشرح، وترك العربية الثالثة، وهي ربنا ولك الحمد. قوله: (موجهاً أصابع يديه) وضع إصبع واحدة كلها في السجد. قوله: (وجلس كلي مصلي بين السجدين) ومقدار الرفع المرفوع لأن يكون إلى الجلوس أقرب، وهو الذي بيني التحويل عليه قاله السيد عازياً إلى أشهر

رفع رأسه مكبراً للهوهي) أى اتبعم للركعة الثانية (بلا اعتناء على الأرض بيديه) إن لم يكن به عذر (وبلا تعود) قبل القيام بمعنى جلدة أو سراحة عند الشروع في الركعة الثالثة (من فيها كالأول) وسألت ما تعلقه (لا لله) أي المعجل (لا يشي) لأنه لا يستدع فقط، ولا يعود بعد تبيك المجلس ولا يرجع يده (إلا لا يسر رفع اليدين) أي حاشي الركوع وفيه ولا يعد اتصالاً في الصحيح فلا يسر (إلا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيراته الزوائد في العيدين) لأنفاي الأخبار وصفه لرفع يده عند الأخيرين (أو) يسر رفعهما بسبعين نحو التسبحة (حين يرى للحكمة) المشروعة أي وقت معين فتكون ثمين في فعله لعدم (ومعنى كيت للعدم) وهو منجأ (أو) يسر رفعهما (حين يشتم الحجر الأسود) مستقبلاً ياتهما الحجر (أو) يسر رفعهما بسبعين نحو السماء داعياً (حين يقوم على الصف) والمروءة (أو) كذلك (عند الوقوف بعرفة) و (أو) وفوف (مزدلفة) و (أو) في الوقوف (بعد رمي الجمرة الأولى) و (أو) الجمرة (الوسطى) كما ورد بذلك السنة بشريفة وترفع في دعاء الاستسقاء ويحرق الأدبار في الدعاء سنة (أو) كذلك (عند دهائه بعد فراقه من الصبح) والتعبد والتكبر الذي تذكره (عقب الصلوات) كما تله الملعون في سائر البلدان (وإذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية فترش رجمه يسرى، وجلس عليها وتصب بعتاء ووجه أصابعها نحو القبلة، ووضع يديه على فخذه (وسط أصابع) وسملها منبه إلى رأس ركبة (والعروة تتورك) وقدما سمع (وقرأ) المصلي ونز مقتدياً (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) وروى عنه جماعة مروءة أنه على أنه ينشأها تعبه وسلاماً منه (وأشار بالصيحة) من أصابعه أيمن في الشهادتين على الصحيح (يرفعها عند الفتي ويضعها عند الإتيان ولا يزيد عن التشهد في العمود الأول) فوجب القيم لثباته، ومما قاله علي بن رسول الله ﷺ التشهد أحد كفي بين كفيه كما بعلمني النبوة من القرآن قدول إذا فعد أحدهم في الصلاة لم يزل (التحيات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية من حيا فلاز دلالة إذا دعا له عند ملاناه لقولهم حياك الله أي أبقاك الله والحمد لله أعز الألفاظ التي يدل على التحلل والعلقة، وكل عبادة قولية لله تعالى، وإمراد بالعبادات هنا العبادات الحسية، ونحوها، وتطبيقات لعبادات المعالية له تعالى، وهي الصادرة منه لبله الإسراء عند قال ذلك النبي ﷺ بالهام من الله تعالى ود الله عليه وحياء بقوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) فتقبل التحيات بالسلام الذي هو تحية الإسلام، وقابل الصلوات بالرحمة التي هي بمنعها

قوله: (ثم رفع رأسه مكبراً للهوهي) ظاهر تعيينه أنه في صلاة الصبح لا تكبر إلا عند الهوى لا عند العمود للابتن بالصبح، والظاهر أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل الصبح. قوله: (لا يشي) بالضم من أشى لا يمر. قوله: (التي هي بمنعها)

وقابل الطيبات بالبركات العنابية المال لكونها تنمو وتكثر فلما فاض سبحانه بإنعامه على النبي ﷺ بالثلاثة مقابل الثلاثة، والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف بإحسانه من ذلك النقص لإحرامه الأشياء، والملائكة رسلهم المزمعين من الإنس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فمعهم به كما قال ﷺ إنكم إذا فلتتموها أصابت كل عيب صالح في السماء والأرض وليس أشرف من العبودية في صفات المحلوقين وهي الرضا بما يقضى الرب، والميلاد ما يرصيه والعبودية أقوى من العبادة لبغائها في النفس بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى، وحقوق بنياد فلما أن قال ذلك ﷺ: إحداداً عنه شهد أهل الملكوت الأعلى والسموات وحيرل برحمته وإلهام أن قال كل منهم: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» أي أعلم وأبين وجميع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرقى وصف مستلزم للعبودية لعلم الجميع فيقصده التعظيم إنشاء هذه الألفاظ مرادة له قاصداً معناه الموضوع له من عنده كأنه يحيي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي ﷺ، وعلى نفسه وأزليته الله تعالى خلافاً لما قاله بعضهم أنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الأوليين) من الفرائض تشمل المغرب (ثم جلس) فترشاً رجله اليسرى ناصباً اليمنى وتورك العروة (وقرأ التشهد) المعظم (ثم صلى على النبي ﷺ ثم دعا) ليكون مقبولاً بعد الصلاة على النبي ﷺ (بما يشبهه) ألقاها

به نظر فتأمله. قوله: (بخلاف العبادة) فإنها لا تبقى في العنسي أي على سبيل التكليف أما صدورهما من غير مشقة كالنفس غواص لا ينكر لأنه كلما قرب الإنسان من حضرة الحق إزداد طاعة. قوله: (والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق المبدأ) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به وإنما يقول هو صالح فيما أظن خوفاً من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح. قوله: (أشهد أهل الملكوت الأهل) مراده به ما فوق السموات السبع بدليل العطف. قوله: (وجوبل) خفف بالذكر وفي دخل في عموم ما قبله لمراده كرامته وأنه أفضل أهل العنوى على الأصح. قوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر: الفاظ التشهد السنن الأربعة أنه ﷺ كان يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله لو عهد ورسوله» أي وما ميل أن كان يقول فيه: وأني رسول الله لا أصل له نعم، ورد عنه في غير التشهد. قوله: (للمقام للجميع) أي لأن المقام لجميع فكما جمع في التحيات الخ وفي السلام عليك الخ بين ثلاث كذلك جمع له هنا بين ثلاث أشرف الأسماء، وهو محمد وأشرف صفات الإنسان، وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للعبودية، وهو الرسالة. قوله: (الموضوعة) بالجر صفة الألفاظ أي للموضوعة هذه الألفاظ لهذه المعنى. قوله: (خلافاً لما قلناه بعضهم) مرتبط بقوله فعمد الصلي إنشاء الخ. قوله: (وقرأ التشهد المعظم) أي تشهد بين مسعود وتحييت مستحب كما

(القرن والسنة ثم سلم شيئاً) يتدله (وساراً) انتهه. (فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) من عباده من انقروا بالحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنه .

باب الإمامة

قدّمنا شيئاً يدل على فصل الأذان وعدها (هي) أي الإمامة (الفصل من الأذان) نراها في نسخة واحدة، والخلفاء الراشدين عليها، والأصل كون الأمام هو المؤذن وهذا مذهب وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلاة بالجماعة سنة) في الأصح مؤكدة شيئاً بالتواجب في

إمامه الخليفة . قوله . (القوم والحفظة) الأولى حذفه ليحسم كل مصنف . راجع سبحانه وتعالى . عام . واستغفر الله العظيم

باب الإمامة

هي إتيان الإمام في جهر من صلاته أي أن يتبع غالباً مستمع لفعل العيني للمفعول، بالإمام هو المسمع . قوله : قدّمنا شيئاً يدل على فصل الأذان منه أن المؤذن أطول الناس اعتناءً بزم الصلاة . قوله . (والصلاة بالجماعة سنة) امرأه بها عدا الجماعة والعديد من غيرها فيهما شرط الحوار . قوله : (سنة في الأصح) وفي النسخة عامة الشايخ على الوجوب . وبه جزم في الحفظة . وغيره . وفي جامع الفقه أمثال الأتوال وتوابع الوجوب . ومنه من قال : إنها فرض كتابية . وبه قال الكرخي . والطحاوي . وجماعة من أصحابنا . وقيل : إنها فرض عين وهو قول الإمام أحمد : كذا في الشرح . والقاتل بالقرصية لا بشرطها لنفسه . فنصح ولو عتقها كما في شرح ابن وهبان والجماعة في اللغة القوم المتجمعة . وشرعاً الإمام مع واحد سواء كان رجلاً أو امرأة حرّاً أو عبداً أو مملوكاً أو مملوكاً أو جنياً في مسجد أو غيره . وفي الفتاوى : الأصح أن إقامتها في البيت كإقامتها في المسجد . وإن تفاوتت الفضيلة . وعلى القول بأنها سنة هي كذا من سنة العبرة . وهي سنة عين إلا في الترتيب قلنا فيها سنة كتابية . ووتر رمضان فمنها فيه مستحبة . وأما وتر غيره . وتطوعه فمكروهة فيهما على سبيل التمام . قال شمس الأئمة العلواني : إن اتفدى به ثلاثة لا يكون تداعياً فلا تكره إضافاً . وإن اتفدى به أربعة فالأصح التكره . وتجنب في الكسوف كما في الدر من بيانه . وتكره في الحسوف بحر . وفي النهار . والدر اختلف في لحوق الأثم بالتارك مرة بدون عذر قس قال . الوجوب . وهم النصارى قالوا : نعم . ومن قال بالنسبة . وهم النصارى . قالوا : إنما يأتى إذا اعتاد التارك . وحكى المؤلف في شرح الوهابية عن جوامع الفقه أنها مستحبة . فالأقوال خمسة وجمهور العلماء إتفقوا على أن فصل الجماعة يحصل بإفراك جزء من صلاة الإمام . ولو أحر

الغرة (الترجال) للموازية ولقوله ﷺ: **صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً** وفي رواية أخرى صلاة يسبح تركها إلا سجد ولو تركها لأهل مصر بلا عذر يؤمرون به فلو قبلوا ولا قولوا عليها لأنها من شعائر الإسلام ومن خصائص هذا الدين: يحصل فصل الجماعة بواحد ولو سبياً بفعل أو امرأة ولو في البيت مع الإمام، وأما الجمعة فيشترط ثلاثة أو ثمان كعبه مستكره (الأحرار) لأن الله مضفور بخمسة المولى (بلا عذر) لأنه لا يخطأ به (وشروط صحة الإمامة للرجال الأصحاء سنة أشبه الإسلام) وهو شرط هام فلا يصح إمامة منكر البعث، أو حلاقة للصديق أو صحبته أو سبب الشيطان أو يسكر الشفاعة أو سمى ذلك ممن يظهر الإسلام مع ظهور صفته المكفرة له (والطهارة) لأن صلاة

المعمدة الأحقر قبل السلام، واختلوا على الأفضل صحح به أم جماعة لمجد الجمع وإن استوى المسجدان فأقدمهما أفضل فإن استوى فأقدمهما فإن استوى غير العمى، والمعنى يلزم إلى أنهما جمعة فيكثر ولو التفتيد يذهب إلى مجلس أساءه نهر قوله: (وقوله ﷺ صلاة الجماعة ليح) ورور أنه إذا توسعاً فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة، لم يحط خطوة إلا رعت له بها درجة، وحطت عنه بها خطيئة فإذا صلى لم تزل العائنة تنسى عليه ما دام في صلاة اللهم من عليه اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما يظفر الصلاة، ورور أن من صلى العشاء والتصبح في جماعة فكانما قام الليل كله، ورور صلاة الرجل مع أربعين أو أكثر من صلاته وحده، ومع الرجلين أو أكثر من رجل واحد، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى، وفي المصنوعات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجدا عنهم، وله بكل رجل في صغرهم بزد في صلاتهم صلاة يعني إذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة، ومن حكمته مشروعيها قيام مقام الألف بين المسلمين، والمعلم من العلماء أئمة في الشرح. قوله: (فلا يسبح تركها إلا بغير) ليعمل محذوف غديره المكلف، وسباني للمصنف بيان الأعداد في فصل مستقل. قوله: (أهل مصر) بالتنوين لأن الحراد أهل أي مصر كن. قوله: (ولو سبياً) فهم من أن فضيلة الجماعة يحصل بالتشمل المتعدي. قوله: (أو امرأة) حتى لو صلى في بيت زوجته أو جارته، أو ورده عند أي فضيلة الجماعة اه كن في الشرح، ولكن فضيلة المصحح أتم. قوله: (مع الإمام) لا حاشية إليه تعلمه من الكلام السابق. قوله: (فيشترط ثلاثة) الأولى زيادة لها. قوله: (أو إثنان) أي غير الإمام، ولو الحكاية الخلاف، واستحسن الأول. قوله: (للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط، بل يخرج منها المذكورة فإن الأئمة نصح إمامته لستلها. قوله: (الأصحاء) أخرج ذوي الأعذار فلو لم يمتهم صبيحة لمة الشيوخ. قوله: (وهو شرط عام) فلا وجه التكرار. قوله: (أو سبب الشيطان) الأولى أن يقول: أو من يسب أو ساب. قوله: (أو نهر ذلك) كمن يتنكر الإساءة أو الزانية، أو عذاب

العسي نفل، وتقدم لا يلزمه (والمعقل) لعدم صحة صلاته بصلاته كالسكران (والذكورة) خرج به المرأة للأمر بتأخيرهن والنشئ امرأة فلا يقتدي به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصبح بها الصلاة على الخلاف (و) الأساس (السلامة من الأخطار) فإن المندور صلاته غيرورية فلا

تغير أو وجود لكرام الكائين اهـ من الشرح وفي السيد ما حاصله صحة إمامة من ينكر الرؤية، ولكن يقول: لا يرى لجلاله، وعظمته، وفي الشرح إذا أهمهم زماناً، ثم قال أنه كان كافراً، أو نبي نجاسة مائة، أو بلا طهارة أي متبذراً ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الثبانت لفسفة بإعتزاه بغيره ما إذا صلى فحين له فساد صلاته بنجاسة، أو عدم طهارته فإنه قد يغفل عن ذلك ينطى الطهارة فإذا أخبر كان مقبولاً فلزمت الإعادة اهـ ملخصاً. قوله: (مع ظهور صيته) المصير يرجع إلى من. قوله: (والطهر) فلا يصح إفتاء بالغ يصبي مطلقاً سواء كان في فرض لأن صلاة العسي ونو نوى القرض نفل، أو في ثقل لأن نفعه لا يلزمه أي، ونفل المقتدي لازم معصوم عليه فيلزم بناء القوي على الضيف، وبهذا التقرير تملأ أن في كلام الشرح توزيعاً، وقال بعض مشايخ بلخ: يصح إفتاء البالغ بالعسي في الفروع، والسنة السلفية، والنفل، والمختار عدم الصحة، بلا خلاف بين أصحابنا تقدم السيد عن العلامة سكين. قوله: (كالسكران) وكالجنون المطلق. وأما الذي بين، ويشق تصحيح إمامته حال إقامته، ولا تصح إمامة المعتوه، وهو الذي ينسب إلى المخوف كما في المبراج. قوله: (والذكورة) أي المحقق. قوله: (خرج به القراء) فلا يصح إفتاء الرجل بها وصلاته في ذاتها صحيحة. قوله: (الأمر بتأخيرهن) ملة لمحتوف بتأخيرهن وإنما لم يصح إفتاء الرجل بالثناء للأمر. الخ والأمر بتأخيرهن نهى عن الصلاة خلفهن، وإلى جانبهم لقادة في الشرح. قوله: (والنشئ امرأة) أي في الحكم. قوله: (فلا يقتدي به غيرها) أي لا وجب لإحتيال أثوته، ولا خشي مثله لإحتيال ذكورة المتأخر، وأثوته المتقدم، وأما المرأة فيصح إفتاءها ما لم يصح سواء كان ذكراً أم أنثى فإطلاق المصنف ليس على ما ينبغي، والنداء بجبريل مع أنه لا يوصف بذكورة، ولا أثوته، أو ملة خصومية وذكر في الأنسب أن الإفتاء بالنشئ صحيح. قوله: (بحفظ آية) ولو قصيرة، والأولى أن يقول بحفظ ما تصح به الصلاة ليظهر قوله بعد على الخلاف. قوله: (على الخلاف) أي بين الإمام، وصاحبه، فقالا: لا تصح إلا بثلاث آيات، فلا يصح إفتاء الغاري بآمي، أو بأخرس، ولا إفتاء الأمي بأخوس لقوة حال الأمي عه بكونه يأتي بالتحريمية دونه، ولما إفتاء أمي بآمي، أو أخرس بأخوس فصحيح، وأعلم أنه إذا فسد الإفتاء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لأنه قصد المشاركة، وهي غير صلاة الإنفراد على الصحيح محيط وادعي في البحر أنه المذهب، وكلام الخلاصة يفيد أنه كلام محمد خاصة، وبطل الزيلعي أنه إن فسد لثقة شرط كطاهر بمنذور ثم تعقد أصلاً، وإن كان لإختلاف الصلايين تعقد مثلاً غير معصوم، وشروته الانتقاض بالفقهاء كلها في التبرير

يصح اقتداء غيره به (كالمراهق) النائم (واتصالات المريح) ولا يصح اقتداء من به اضطراب ربح من به ملس يول لأنه ذو عثرين (والقائلة) بتكرار الفاء (والنائمة) بتكرار الاء فلا يتكلم إلا به (والطليق) بالناء المثلثة والتعريك وهو اللذغة يضم اللام وسكون الناء تحرك اللسان من النيس إلى اللام ومن المراء إلى العين وضحه لا يكون إماماً لغيره وإذا لم يجد في القرآن شيئاً خالياً عن لثغة وعجز عن إصلاح لسانه أثناء الدين وأطراب النهار فصلاته جائزة لنفسه وإذا ترك التصحيح والجهد فصلاته فاسدة (أو) السلامة (من لقد شرط كطهارة) فإن عدمها يحمل خيب لا يمتنع لا تصح إمامته لمظاهر (أو) كذا حكم (متر صورة) لأن المعاري لا يكون إماماً

وشرحه مختصراً، ومقتضاه عدم إمامتها أصلاً فيما إذا اقتدى الفقاري باللهي لأن الاختلاف لغير شرط وتعمده في السيد، قوله: (صلاته ضرورية) أي إمام صحت صلاته لضرورة مكره، قوله: (فلا يصح إفتاء غيره به) أي إذا نوباً مع الغير، أو طراً عليه بعده أما لو نوباً وصلى حالياً عنه كان في حكم الصحيح، ويصح إفتاء معذور بهته إن اتحد العذر، قوله: (ولا يصح إفتاء من به اضطراب ربح الخ) ويصح عكسه، وأما المقصود فإن كان جرحاً لا يخرج منه دم فتصح إمامته لأصحاح، كذا في الشرح، والسيد، قوله: (بالقاء المثلثة والتعريك) مصدر ألق كعب، قوله: (يضم اللام وسكون اللام) ولما اللثغة بالتعريك قاله م. بنان: ما أتيح لفتنه أي فعه كذا في المصباح، والفاطوس، قوله: (تحرك اللسان) عرفه غيره بأنه حبة في اللسان حتى تغير الحروف، قوله: (وضوء) كاللام، والياء، أو السين ناء، أو اللام نوناً، قوله: (لا يكون إماماً لغيره) إلا لمثله وفي الخاتبة ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن تقي الدين أنها تصح إمامته لغيره لأن ما يفعله صار أمراً له، واختاره ابن أمير حاج وحمل قولهم: لا يؤم أعني منه على الأولوية خروجاً من الخلاف وقواه، قوله: (جائزة لنفسه) إن لم يمكنه الاقتداء وإن أمكنه لا تصح كما يؤخذ من الدر، قوله: (وإذا ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة: إذا كان يجتهد أثناء التلحين والنهار في تصحيحه، ولا يفتر على ذلك فصلاته جائزة وإن ترك جهده فصلاته فاسدة إلا أن يحمل المعمر في تصحيحه، ولا يسمه أن يترك جهده في باقي عمره له قال صاحب الذخيرة: وهذا الشق الثاني مشكوك لأن ما كان خلقة لا يفتر العبد على تغييره أم وإذا كان لعروض ليس مما يزول عادة، وإذا كان كذلك فلا يحول في الفتوى على مقتضى هذا الشرط، ومن ثم ذكر في خزائن الأكمال عن فتاوى أبي الليث لو قال اللهم لا ينهاه بذلك المعاصي، أو كل هو لله أحد بالكاف يدين لغناه جز إذا لم يغلز على غير ذلك، أو بلسانه علة، قال الفقيه، وإن لم يكن بلسانه علة، ولكن جرى ذلك على لسانه لا نفسه أم فلم يذكر هذا الشرط، وإن كان يدين ذكره عن إبراهيم بن موسى وحسين بن مطيع أم كلام ابن أمير حاج قلت: كلامه بعد أن هذا الشرط فيه خلاف، والأكثر لم يذكروه لأن فيه خروجاً عظيماً، قوله: (كطهارة) أي من حدث، أو خيب وإن كان كلام الشرح قاصراً على الثاني، قوله: (يحمل خيب) أي بسبب حمل حبة

المسور (وشروط صحة الإفتاء أربعة عشر شيئاً) تقريباً (ثنية للمفتدي المتابعة مقبولة
لتحريرته) أما مقارنة حفيظة، أو حكمية كما تقدم فينوي الصلاة، والمتابعة أيضاً (وثنية
ترجل الإمام شرط لصحة اعتناء النساء به) لما يلزم من الفساد بالمعادلة، ومقتضاها مشهورة
ولو في الجملة والعديد عن ما قلناه لأكثر (وقطع الإمام بعبه عن) عتب (المأموم) سنه
لو تقدم أحدهما لظن قدمه لا ينظر (ولو لا يكون) الإمام (لأنه حالاً من المأموم) كما مر

لا معنى عنه بأن (أو على قدر درجته) لم يبلغ ربع الثلث. قوله: (لا تصح إمامته نظراً) فاسمه
وإن لم يجد المتبحر مريلاً، أو رمدته ولكن حصل مانع ككشف عورة، وظاهر النفي أن
يصح إفتاء حامل نجاسة مائعة به. قوله: (المسور) وتصح إمامته مثله. قوله: (وشروط صحة
الإفتاء) هو في اللغة (المقامة مطلقاً كما في الفارس، وشراً ما يوط شخص بملابته مبالغة
لإمام. قوله: (ثنية للمفتدي المتابعة) كأن ينوي معه شروحه في الصلاة، أو الإفتاء به فهو، ولو
نوى الإفتاء به لا غير لأصح أنه يحزبه، ويصرف إلى صلاة الإمام وإن لم يكن للمفتدي عنه
بها أنه جعل مثله للإمام خلافاً لمن قد لا يد للمفتدي في ثلاثيات أئمة أصل الصلاة
رأية التعيين، ونية الإفتاء، أو أنه ليس بنية المتابعة شرط في غير جملة ما ورد على المختار
لاحتصاصها بالجمعة فلا يحتاج فيها إلى نية الإفتاء كذا في التمهاني وسكب الأجر وأما نية
الإمامة فليست بشروط إلا في حق النساء، ولا يلزم للمفتدي تعيين الإمام من الأفضل عدمه لأنه
لم يبينه فيه خلافه بسبب خلافة قوله: (أو حكمية) بأن لا يفضل بينهما تفاصيل أحسن كذا
في الشرح. قوله: (فينوي الصلاة والمتابعة أيضاً) لا يحسن ترجمته على ما به، وقد عرفت أن
نية الإفتاء فقط صحيحة، وإن لم يكن له علم بحس صلاة الإمام. قوله: (لما يلزم من تضاد
بالمعادلة أي له، أو لعقده مثله، ولا يلزم للفساد بدون التزامه، هو سببه، ولا نصير المرأة
داخلية في صلاة الإمام إلا أن ينوي إمامتها ولحنثي كالأشقي، ولا فرق بين الواحدة،
والمتعددة. قوله: (على ما قلنا الأكثر) وهي البهر من المعادلة ترجيح عدم الإشرط ليهما
ما، وأما ما عطف بعده اشتراطها في مذهب من الجدارة افتاده السبب وفي الكلام إشعار بأن
الإمام ذكر لما لإمام الأشقي فلا يلزم به ما ذكر. قوله: (حتى لو تقدم أصحابه) أي المفتدي مع
ناظر عنه عن عيب الإمام لطول عدمه أي المفتدي لا يضر، وعلم أن ما افتاده المصنف من
إشترط الفداء خلاف المذهب لأنه لو جازاه منح الإفتاء والعبارة في اللومى بالترأس حتى لو
كان رأسه حليف رأس الإمام، وه جلاء قدام رجليه صحيح، وعلى العكس لا يصح كذا في
المراد، وفي الخبر يقتض الواحد معادياً أي صارياً باليمين إمامه على المذهب، وأما الواحدة
فتناظر لا محالة ولا عبارة بالترأس، بل بالقدم ولو صغيراً في الأصح ما لم يتقدم أكثر قدم

(١) قوله والمتعددة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة لهما إلا أن في الواحدة وواحد.

وأنفل الإمام (وأن لا يكون الإمام مصلياً فرضاً غير فرضه) أو فرضاً ما مرم كنهه وعصر
 وظهوره من يومين للمشاركة ولا بد فيها من الاتحاد فلا يصح إفتاء نادر نادر ثم يذهب عن
 بطل الإمام لعدم ولاية غيره فيها شره، ولا التأخر بالحلف لأن المتذكرة أقوى (وأن
 لا يكون الإمام) حقيقةً لتساخر بعد الوقت في راحة) لما قدمه فكون إفتاء مفترض
 بمنع في حق الخلعة أو المدة (ولا محيصاً) لشبهه إفتاءه لأن لا يفصل بين الإمام

المقام لا إفتاء قوله: (وأن لا يكون الإمام أمراً حالاً من المأموم) ليس منه ما أفندى
 من يرى وجوب الأمر من يرى صحت، فوالت صحيح لاجتماع ولا يختلف باختلاف الإعتقاد
 وكذا في يصلي من يصلي منه أخرى نسبة إفتاء حلف من يصلي اقتراح أو منه يظهر
 الحنية حلف مصل الصلاة لأنه يحرم كذا في البحر وغيره وأي الطهيرة صلاه، وقهين من
 العصر بعرض الشمس فندى في إمام في الأربعين يدور وأن كذا هذا قضاء لمقتضى لأن
 الصلاة حدة كذا في الشلي عن أربعين ونقله نقسناي أيضاً. قوله: (للمشاركة) أي لأن
 المتقدي مشترك بالإمام فلا بد من الاتحاد يكون صلاة الإمام منفصلاً صلاة المتقدي إمام
 الشرح ملخصاً. قوله: (فلا يصح إفتاء نادر) بموجب على ما فيه فلا اتحاد في حاشية. قوله:
 (لم ينفذ حين نذر الإمام) لما نذر بالذات، نذر أن أتتني الأربعين الفين فدرهما فلان
 فيصح للاتحاد إفتاء. قوله: (أهدم ولايته) أي عاقبة إفتاءه لا يجمع، والتجديد للتأخر
 بمن أن الوجوب إنما يظهر في من إفتاء لا في من غيره وإذا إفتاء غيره من غير ما بعده فهو
 إفتاء مفروض بطل إفته في مخرج، وهو حلف، أن الإفتاء الذي كذا خلاف المقرين لكذا
 أظهر. قوله: (ولا التأخر بالحلف) الحلف أن يقول مثلاً: والله لأصلي كذا مثلاً، وعكس
 يصح كالحلف بالحلف، كذا في الشرح. قوله: (لأن المتذكرة أقوى) لوجودها قضاءً، أما
 المحرف عليها فهي عن جازر الفصل، والثرك قوي أحد عليه بالحلف، فوسمها لتحقق البر،
 ولا يشكل حتم عليه إفتاء المستمر بالمنع باستعلاء الإمام من حاشية بد الزكوة واقتدى به
 في المسجد لأن السجدين نص في حق الخلعة فرض في حق من أدرك الركعة مع الإمام لأن
 المستمر إفتاء المفترض بالمنع في جميع الأحوال لا في بعضها إفتاء السيد، وفي نهر لما تأتي
 في مسئلة إفتاء المسافر بعد الوقت بالمقيم فإنه قضاء فيه إنما جاء عن إعتد التفضل ببعض
 الصلاة وهو الإفتاء أو الإفتاء. قوله: (بعد الوقت) أي وكان الإفتاء بعد الوقت أما إذا وقع
 الإفتاء في الوقت، ثم خرج وهما في الصلاة فإن الإفتاء صحيح ويعترض الإفتاء، ولو قد
 الإمام المقسم كسر في الوقت، واقتدى المسافر بعد خروجه لا يصح. قوله: (في راحة) أما
 الثانية، والثالثة فلا يتخيران معاً، ولا حصر. قوله: (فما قدمته) من أنه يشترط أن لا يكون
 أدنى حالاً من المأموم. قوله: (في حق الخلعة) إذا إفتاء به في تمام الأول، إذ هي فرض عن
 المستمر لأن فرضه وكذا لا على الإمام، المبره يقول المتأخر بمنع غير المفترض فيهم

والعشرون صف من السماء) المروي الذي صلى من كان منه وبين الإمام جور أو طريق أو صف من السماء ولا صلاة له مؤن كى ثلاثاً فسدت صلاة ثلاثه خلفه من كل صف إلى آخر الصفوف وعليه الفتوى وجاز إلقاء الباقي، وقيل: الثلاث صف مانع من صحة الإقامة لمن خلف سبعين مائة وأن ثلاثاً شتين فسدت صحة اثنين خلفهما فقط وإن كانت واحدة في نفس محلها، فسدت صلاة من خلفه عن سبقتها وبسارها وأخر خلفها (وإن لا يفصل بين الإمام والخادم) (مهر بحر فيه الزورق) في التصحيح والرواق فون من أشيع التفسير (ولا حريق يمر فيه العجلة) وليس فيه جمود. متعلة والمانع في صلاة فاصل يسع فيه صعين

الوجوب لأن المتعلة الأولى واحدة عليه. قوله: (أو الفراء) أي إن بقى به في الشفع الثاني وإن الفراء فيه عمل غير الإمام إذ قرأ في الشفع الأول مرضى عن المعتدي. وهو ثم يقرأ الإمام في الأول منى صحت (قنائه وإيتان) ريباً في تحذيره في صلاة التفسير إن شاء الله تعالى. قوله: (الشبهة إفتدائه) أي حال تحريته. ولما أوزعت الفراء لشبهة الإعراد مع عدم نفسى مسرفان، ملاحظاً أحدهما الآخر ليعلم عدد ما عليه من جمعه، فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الإمام لاحقاً لأنه خلف الإمام حكماً حتى لا يقرأ. قوله: (وإن لا يفصل بين الإمام والعالم) أي الذكر، مثله انحصار بين العالمين كما في الحلبي. قوله: (فسدت صلاة ثلاثة خلفه) أي، وواحد من صعين، وآخر من سدس. قوله: (فون) (ثلاث صف) كما إذا كان السيد نائباً، واستقر لعدم فسخ ما إذا كان بين النساء، ولعنفدي حائل، أولاً كما يأتي من مسألة المجردة إن شاء الله تعالى. قوله: (التنين خلفهما فقط) أي، ولا يتجاوز الفساد إلى ما بعد فلا يمانى فساد صلاة السجدة في من بينهما وبسارهما. قوله: (فسدت صلاة من خلفه الخ) ولا بعد أكثر من ذلك لأن الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حلاً بينها، وبير الزحل. قوله: (في الصحيح) أي هذا بقول من الفرق بين التبره التبرير والتكبر هو الصحيح، بل جرم من نحصر شر كاز، وميل ما يده «فون»، وحس ظهر، ولو كان في المسجد كالطريق كما في الدرر. قوله: (تمر فيه العجالة) والمبرر أن تكون عجلة «لأن» لا مروراً بالمثل والمحلة بالمرحك أنه بحرهما الشر، وأمر بالطريق هو الذي ذكره السيد. قوله: (ويسع فيه صفوف متصلة) اعلم أنه إذا فصل بمسعود، ودورا من الطريق فون قام واحد من عرض الطريق، وفتشى بالإمام جاز وكبر، كما تحوز، فلأن تم يقى بينه وبين الإمام طريق ثم فيه لمحلة، وأما التراجعه فالصلاة في سبب الناس، فون قام رجل خلف هذا لعنفدي وراء الطريق، وفتشى بالإمام لا يصح لأن صلاة من قام على الطريق مكروهة مع كونه غير سبب فصر في من من خلفه كالمقدم، ولا بعد هذا اتصالاً، ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفهم لأن ثلاث صف في بعض الروايات، وعند اتصال الصفوف لا يكون الطريق حلاً ولو كان على الطريق ثمان فغار، لباس فون لمي يوسف تجوز صلاة من خلفها لأنه جعل العنتي

إمام أمي من (و) بشرط أن (لا) يفصل بينهما (حافظ) كسر (ويشبهه معه العلم بالانقالات الإمام فمن ثم يشبهه) القدر بالانقالات الإمام (تسماع أو رؤية) ومن يمكن الوصول إليه (صحيح لا قدم) به (أخي لصحيح) وهو خير شعب الأئمة الحلومي (أو روي أو الذي يشكك كان يصني في حجره مائنة) مسمى لأنه عليها واليس في المسجد يعلون بسلامته، وعلى هذا الاتداء في المساقن المتصلة بالمسجد الحرم وأنها من مائة من صحيح إذا لم يشبهه حال الإمام عليهم التسماع أو رؤية وأم يتخلل إلا إجماع كما ذكره شمس الأئمة يميز صلى على سطح بيته الخمس بالمسجد أو في منزله مجتهد المسجد ويونه وبين المسجد حافظ مقدماً بتمامه من المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام، أو من المكبر لجرور صلاته ١٥٥ فر التجسس، والمرد ويصح انتهاء الواقف على السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) بشرط (أن لا يكون الإمام ركباً والمقتدي واجلاً) أو بالقلب (أو ركباً) دابة (غير هامة) لاختلاف تسكك، وإذا كان علم دابة إمامه صريح لاقتداء لاتحاد المكان (و) بشرط (أن لا يكون المستند) (في سلسة والإمام في) سبينة (أخرى غير مقترنة بها) لأنهم

تالجمع، وعلى مناس فوا محمد لا يجوز. قوله: (يسع فيه صفتين) والفرع بهن الصفتين هذا لا داع أو فزعين، كما في الحالة، والظاهر أن هذا يعتبر من محل السجود، ومحل فيه الأمرين من كل صف لأن الدواع لا يكتفي في التحدث من محل فيام الصف إلى محل فيام الآخر. قوله: (هي العتي به) وقيل: ما سمع صفاً أو حذاً ولغصاء التواضع في المسجد لا يمنع وإن وضع صفوفه لأن به حكم بجمعة واحدة، كما في الأشياء من الفن الثاني، فلو اقتدى بالإمام في أقدم المسجد. والإمام في المحراب جاز كما في الهندية. قال الميرزا: المسجد وإن تغير لا يمنع الصالح من الإلهي الجمع القديم يجوز، وإن ربه كان على أربعة آلاف سطوحه، وجانبه القدسي الشريف أعني ما شتم على المسجد الثلاثة الأقسام والصفراء، والبيضاء كد من الحسني والشرح، والظاهر أن ذلك لإشبهه حال الإمام على المأموم لا لاختلاف المكان ومسمى لعبد كالمسجد، وحمل في شجرة، والجملة والخبرة مسمى السجدة مثل المسجد أيضاً. وفاء المسجد له حكم المسجد يجوز إيمانه به وإن لم تكن الصفوف متصلة. قوله: (السمع) من الإمام، أو المستندي ومثله الرؤية وهي حاشية الدور للمؤلف الصحيح إعتبار (الإشبه) فقط، ومروء في الدرر المثلث عن المفسرات خلافاً لما في الدرر، والبحر وغيرهما من (إسقاط عدم اختلاف المكان) فلو اقتدى من بمنزله بمن في المسجد وإن انفصل عنه صح بأن له يوجد مانع من نحو عروق، ولم يشبه حال الإمام، وأعاد السيد حولز الإقتداء في بيته بإمام فيه ولو مع وجود دواعي يسع صفتين من حيث في هذا كالمسجد. قوله: (أو ركباً دابة غير هامة إمامه) واستحسن محمد حوزة الصلاة إذا قربت دابته من دابة الإمام. قوله: (غير مقترنة بها)

كائنتين وإذا اقتصرتا صح فلا اتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الإفتاء (أن لا يعمد المقتدي من حال إمامه) المخالف لمذهبه (مفسلاً في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قيء) بدلاً الفم رتبين أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الإفتاء مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرء وأما إذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع اختلافه ولا يصح الإفتاء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدي به فيه أو لا وإن علم أنه يحتاط في مواضع الخلاف . يصح الإفتاء به على الأصح ويكره كما في المجتبى وقد التزمي في شرحه . لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الشافعي ، وأما إذا علم المقتدي من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الإمام كمنى شعرة أو الذكر أو حمل نجاسة قعر الدرهم والإمام

لأن تخلل ما بينهما بمنزلة التهر وذلك مانع ، وظاهر هذا التعليق أن الفاصل إذا كان قليلاً لا يصح لا سيما عند عدم الإتيان وهم قد أطلقوا المنع . قوله : (وإذا اقتصرتا صح) وانظر هل المرء بالإقراران وبطههما بحر حيل ، أو المسألة بينهما مدة الصلاة ولو من غير ربط بالظاهر الثاني . قوله : (ولأن لا يعلم المقتدي من حال إمامه مفسداً أم لا) هنا على ما هو المصنف أن العبارة رأي المقتدي ، وعلى القول الآخر وهو أن العبارة رأي الإمام فالإفتاء صحيح وإن عاين مفسداً حسب زعمه أي المقتدي ذكره السيد . قوله : (كخروج دم سائل) وكسح دون وجه الرقبة ، أو الوضوء من ماء مستعمل ، أو تحمل قدر منع من الجلوس . قوله : (فالصحيح جواز الإفتاء) لأنه محتمل أنه يؤخذ وحسن الظن به أولاً . قوله : (مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تعريم . قوله : (فلا يصح الإفتاء) هذا محمول على ما إذا علم أنه لا يحتاط في الأركان ، والشروط . وأما إذا علم أنه يحتاط فيهما ولا يحتاط في الواجبات كما إذا كان يترك المسورة ، أو يزيد في التشهد الأول شيئاً فإن الإفتاء صحيح مع كراهة التعريم ، وهل الأنصلي الإفتاء ، أو الإنفراد بالظاهر الشافعي ، وأما إذا كان يراعي في الأركان والشروط والواجبات ، ولا يراعي في المنس بأن كان بنفس التسيبحة في الركوع والسجدة ، أو يجلس للإسراة ، فالإفتاء صحيح مع كراهة التنزيه ، والإفتاء أفضل لأنه قيل بوجوبه ، لو افتراضه على الكفاية ، فلا يتركه لذلك ، ويعظم الحكم فيما إذا كان يراعي في الجميع إلا في المستحبات بالأولى فإن الإفتاء به صحيح ، وهو أفضل وعلى كل حال الإفتاء بالموافق عند التطرف أفضل وراجع تحفة الأخبار . قوله : (أولاً) بأن علم أنه لا يحتاط بالعادة ولكن في هذه الصلاة المختصرة جهل حاله في الاحتياط . قوله : (ويكره كما في المجتبى) قد علمت تمعيبه أنفاً . قوله : (على زعم الإمام) دون المأموم . قوله : (أو حمل نجاسة قعر الدرهم) لأنه مفسد عند الإمام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا . ولو صلى على شيء أنه حدث ، أو عليه نجاسة مائعة ، لم يبين خلاف ذلك لا تجوز تلك الصلاة لأن العبارة لما علم أنه لا لما في نفس الأمر ، ويعنى

لا بدري بذلك منه يجوز اقتنائه به على قول الأكثر، وقال بعضهم: لا يجوز منهم الهندواني لأن الإمام يرى بطلان هذه الصلاة فسطل صلاة المعتدي تبعاً له وجه الأول، وهو الأصح أن المعتدي يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر هي حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وقت التدبير وإسما قيد بقوله: والإمام لا بدري بذلك ليكون جازماً بالنية وأمكن حمل صحة صلاته على معتقد إمامه وأما إذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمستلصّب ولا نية له فلا وجه لحمل صحة صلاته (ووضح اقتناء متوخّص بمعتنهم) عندهما وقال محمد: لا يصح، والخلاف مبني على أنّ الخطيئة بين الأكثريين للفرق والماء أو الطهارتين الوضوء والمعتنم فعندهما بين الأكثريين وظاهر النص يدل عليه، فاسترى الطهارتين، وعند محمد بين الطهارتين التيمم والوضوء فيصير بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتناء بالمعتنم في صلاة الجنائزة (و) صح اقتناء (غاسل بماء) على خف أو جيرة أو حرفة فرحة لا يميل عنها شيء (و) صح اقتناء (قائم بقاعد) لأن

عليه الكفر كما في السراج. قوله: (وهو على اعتقاد طائفة) أما إذا فلك مذهب المؤتم فقد اتحد معتقدهم، ولا كلام فيه. قوله: (ولا نية له) أي للمستلصّب. قوله: (فلا وجد لحمل صحة صلاته) الأول حذف حمل، ولو علم بفساد صلاة إمامه لما بشهادة عدول أنه أحدث، ثم صي مثلاً وإنما يباختيار من نفسه، ويقبل قوله إن كان عدلاً نكزه الإعادة، وإن لم يكن عدلاً لا يقبل لكن تستحب الإعادة كما في السراج، وإذا علم بفساد في صلاة الإمام لا يجوز له الاقتناء به (جلباً). قوله: (والخلاف الفخ) أعلم أن طهارة التيمم فيها جهة الأخلاق باعتبار عدم نوكها بخلاف طهارة الاستحاضة مثلاً ووجه الضرورة باعتبار أن التصبر إليها الضرورة العجز عن الماء، وهذا خلاف فيه وإنما الخلاف في التعليل فعمل محمد منها بجهة الضرورة لغير جواز اقتناء المتوسم بالمعتنم احتياطاً وهذا عدلاً الصحة بجانب الإطلاقي لأن طهارته كالطهارة بالماء من حيث ذلك، وهذا الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره. قوله: (وظاهر النص يدل عليه) قوله: الله تعالى قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَجِدُوا مَاءً فَتُسَمُّوهُ صَحْباً طَيِّباً﴾ فإنه ذكر الأكثريين، وجعل الخليفة بينهم. قوله: (وعند محمد بين الطهارتين) أي واعتناء. وخبرية والأخرى أصلية ولا شك أن من تشتمل على الطهارة الأصلية أقوى حالاً من حال من تشتمل على الطهارة الضرورية فعلم كما لو كان مع المتوسم ماء مائتي بالمعتنم فإنه لا يجوز ولهما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير مؤقتة بوقت الصلاة، ولهذا لا تغدر بقدر الحاجة. قوله: (ووضح اقتناء غاسل بماء) لا استواء حالهما لم الماسح على الجيرة أولى من الماسح على الخف لأن مسحهما قاسم لهما نعمتها بخلاف الممسح. قوله: (أو حرفة فرحة) أي جراحة. قوله: (لا يميل منها شيء) فإن حال غير معذور إن استوفى شروطه فلا يصح الاقتناء به إلا لعامل له، أو لمن هو أنش حالاً منه. قوله: (ووضح اقتناء قائم بقاعد) أي برحج، وسجد وهذا عندهما خلافاً

التي يُلحَقُ سَمي الظهور يوم السبت أو الأحد في مرض مونه جالساً وإثناس حشفه قياماً وهي
أمر صلات صلاتها إماماً وصلى خلف أبي بكر ثم كتمه الثانيه صبح يوم الإثنين مأموماً، ثم أتم
لنفسه ذكره البيهقي في معرفة (و) صبح اقتداء (بأحمدية) ثم يبلغ حشفه حد الركوع انشاقاً
حتى الأصح وإذا بلغ وهو يتخفّض للركوع قليلاً بجور عدماً وبه أخذ عامة العلماء، وهو
الأصح ستره لاقتداء بالعاقد لاستواء نصفه الأيسر ولا يعود عند محمد ذلك التزمي وهي
الظهيرية وهو الأصح انتهى فقد استلّف النصحيح فيه (و) صبح اقتداء (موم بمثله) بأن كانا
ذعدين، أو مضطجحين أو المأموم مضطجحاً، والإمام دعاءاً يقوم فانه (ومتفق بمفترض)
لأنه بناء للتصحيح على القوي، وصار تبعاً لإمامه في القراءة (وإن ظهر بطلان صلاة إمامه)
بفوات شرط أو ركن (أعاد) كروماً وهي: عرض عليه الإتيان بالفرض وأبى العبد الإعادة
الاجتزائية انقص في المؤدى للثبوت يُلحَقُ إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه وإذا
طراً المبطل لا إعادة على المأموم، كارتداد الإمام وحده لجمعة بعد ظهره دونهم. وعوده

لمحمد، وقوله أخو كذا في الزمان وغيره وإن لائل مسدودة في المطولات قوله: (صلى
خلف أبي بكر الف) فائدة رتبة، وقوله: ثم أتم لنفسه أي لأنه مبرور قوله: (إشفاقاً على
الأصح) وهي أن حكاية الانشاق أصح من حكاية الخلاف وشبهه بقا في نظاره. قوله: (وأي
لظهيرية هو الأصح) محمول على أنه الأصح من قولي محمد لا الأصح مطلقاً لأن أثر العلماء
أخذ بمولهما، وقد أوصى السيد. قوله: (وصبح اقتداء موم بمثله) سواء كانا ذعدين، أو
غادسين، أو مستنقذين، أو مضطجحين، أو مختلفين، وكلها جائزة في الأصح كذا في النهاية،
بل صحيح التمرناشي الإجماع عليه. قوله: (أو مأموم مضطجحاً) أي لو كان المأموم مضطجحاً
والمُؤمّم مأموماً مثل في المنهج لا عكسه. قال العلامة وهو الصحيح، وكان في الأمر عن
الصرفايش الأظهر المحوز على قولهما وقد عرفت قول محمد في الأصح، وهو المناسب لإشفاق
كلام السيد. ولا ينافيه قوله مثله لأن المراد التعليل بالنظر لمطلق الإمام، وتنازه في السيد.
قوله: (ومتفق بمفترض) إلا في التراويع فإن الأراجيع عدم جور الاقتداء كذا في الحاشية،
ومحمده في غاية البيان، لأنها شرعت على هيئة مخصوصة، فإمامي وصفها المحذور للتفريق
عن العبادة كما عرفت الشرح والتميز أنه لا محسب من التراويع لا أن الاقتداء يقع باحداً كما لا
يخص لا بهما، أو القدر في الأمرين لحرص من حق الاحتفال على من حق التضرع لأنما يكون
صلاة العبادي أعاد، حكم صلاة الإمام بسبب الاقتداء، ولهذا يلزمه أربع كلمات في التبرئة،
وتو لم يدركه إلا في تلخيص الثاني، ولهذا أشار المؤلف بقوله: وصار تبعاً لإمامه في القراءة.
قوله: (وليس لمراد الإعادة تعجيزاً) أي لأن ذلك يقتضي صحة الأولى، والمفروض أنه باطل
قوله: (بمعه ظهره) أي بعد أداء الظهور بجماعة يسمى هو دونهم. قوله: (وعوده لسجود تلاوة

لمسحود قلاوة بعد تفرقهم) (ويلزم الإمام) الذي تبين فساد سلامته (إعلام القوم بإعادة صلاتهم بانفسهم الممكن) ولو بكثرة أو رسول (في المختار) لأنه يجزئ صلى بهم ثم جاء ورأسه ينظر فأعاد بهم، وعني رضي الله عنه ليس بالخاص، ثم تبين أنه كان مجتهداً فأعاد، وأقربهم أن بعد ذلك وفي الدرر أنه لا يلزم الإمام لإعلام إذا كانوا موماً غير معصيين وفي منزلة الأكمل لأنه سكت عن جلدًا معه عنه وعن الوزيرين بعدهم وإذا كان مخالفاً فيه ونظيره لما رأى غيره ينوباً من ماء محض، أو عني لونه محضاً.

بصل يقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً

سجد (عطر وبرد) شديداً (وخولته) طالماً (وخلقة) شديداً في الصحيح (وحبس) معسراً، ومظنونه (وعني) رطلج وقطع) بد (وحس) وسقام وإضمار ووحل) بعد انقطاع مطر حال. يجزئ:

بعد تفرقهم) أي: مع بعد تفرقهم الأحرار فإنها تعد صلاة الإمام ثم هذه البسطة ولا تضد صلاة المأموم (وقد سجد أي صلاة مضت على الإمام، ولم يصد عن السجود. قوله: (حس) بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذي في معنى أي: ردود أنه يجزئ رجل من صلاة انفسه فأولاً بيده أو مكنتهم، أو جاء ورأسه بقدر ماء فوضي بهم فمضى فمضى الصلاة ما، إيعا أنا بشر جسدك وإني كنت صابراً هذا لا يقتضي أن ذلك كان بعد شربهم لجوار ثم إن ذلك عقيب تكبيره فلا يبعد قبل تكديهم على أن الذي في مسلم قال: سألت النبي ﷺ عن قادمي صلاة فقل أن يكبر ثم يصدف بالأبى الاعتبار على أثر عني. قوله: (وفي الفتاوى الخ) وهي صحيح الفتاوى، صحيح عدة الإحياء مصفاً تكبيرة من خطاً معقوبة لكن الخروج مرجحة على الفتاوى كما في الدرر. قوله: (ومظنونه) أي في حرب الأعداء، وسجل ذلك إذا علم من الاعتناء، وإلا فلا كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستعين الله تعظيم

بصل يقط حضور الجماعة

خامره يحرم جماعة الجمعة والعيدين ويسمي الجماعة طهراً وتسقط صلاة العيد وصعود قوله (فيها عطر) في شرح المشكاة مع كتاب رسول الله ﷺ زمن احتيبيه فأصلها معز لم بل أسفى بعائنا فإعاد سجد، ورسول الله ﷺ صموا في رجالكم. قوله: (أورد شليد) الحق به للصلاء عني في شرح مولانا الإمام محمد الحر الشذيد. قوله: (وخوف ظالم) أي على نفسه أو ماله، أو خوف ضياع ماله أو خوف ذهب فأناله لو المشي بالصلوات جماعة. قوله: (وحبس محسراً) أي لو فاء دين عليه وقيد بالمحسب لأن المحسب لا يعتد في الترك. قوله: (ومظنونه) أي

أما وجوب الشك في ذلك فهو من جنس ما في بقية العباد (أحق بالإمامة) وإذا اجتمعوا في مقام
 القضاء فلا يبرح مخالفي صاحب الصلاة ولو متاجراً بقدم على المالك، ويقدم القاضي
 على إمام المسجد لو ورد في الحديث، ولا يزم المرجح في سلطانه، وإن يثبت في رتبة من
 كرمته، لا يرفع اسم الأئمة أي الأعظم بأحكام العروة لا مجرد كثرة حفظ دونه (ثم الأورج)
 أورج الحديث، الثاني، إمام، أي من الفقهاء، وأنها اجتناب المحرمات (ثم الأسنن) لقبه يثاب
 وليد منها أمير كما (ثم الأحسن حلقاً) بضم الحاء وإسلام أي ألفه بين الناس (ثم الأحسن
 وجهاً) أي أصبح له على البصيرة بدل على حسن سريرة لأنه مما يزيد الناس رغبة في
 لحياته الم لأشرف نسباً) لاحترامه ومطيقه (ثم الأحسن صوتاً) لشرعية في مسامحة

جمعته حجاج إليه جميع الأئمة والواجبات والنسب والسمات. قوله: (يقدم سلطان)
 أصدره أن ذلك على سبيل التوجيب لأن في تقديم غيره عيب يخلو له والركاب يصهي عنه في
 الحديث وقد حلت له في البداية قوله: (ولا يزم الرجل في سلطانه) أي في نظمه سلطانه
 ومحل الإلية قوله: (على كرمته) بفتح الهمزة فتاء فوق، وتسر لواء الخواص ومحرم معاً
 بعد نصيب المنزل، يختص به، قل البشارة. قوله: (أي الأعظم بأحكام العروة) من التوفيق
 والرسول (الثاني) وفيه قوة أعرف وما يتعلق بها كذا في مسكني ونفسي وما في من
 حكم الأئمة، وإن لم يعلم أحكامه في حكم العروة. قوله: (لا مجرد كثرة حفظ دونه) يعني جودة
 حفظ أو الأكثر صحة. قوله: (قوله) أي في العالم الكامل، لا مجرد من قوله أي الأعلى. قوله:
 (ثم الأسنن) لمراد من الأسنن أنهم بمثابة دليل عامين في الحديث من قوله: (ثم كونا في
 العروة) قوله: (ثم كونا في العروة) لا يقدم عليه شيء في الإسلام فهو، وبه أنه
 يثبت القيمة على مرتبة الأسنن، ولذا جعل بعضهم رتبة الأقدم إسلاماً متقدمة على رتبة الأسنن،
 ويصلحها مرتبة وهو حسن. قوله: (وليزمنا أكبر كما قاله) لعلك من السجود
 والاحتجاب، وهو ابن جعفر، أي أراه الأسنن وبعده إذا جهرت في الصلاة فإنه ثم كونا
 رتبة كونا، أي كما سبق عليه. قوله: (أي ألفه بين الناس) هذا تفسير باللام فإن من حسن خلقه
 ألفه الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه
 مواهب المحرم، راجع التقدير، وبعبارة ذلك صاحب الخلاصة، والفرق وممكن أن الظاهر
 أن من يترك من صفات كمال أو لأنه كالفطن عنه لأن الظاهر عن ابن الباقر. قوله: (بعد
 على حسن الصورة) أي عالياً وسراً من الكمال، وأكثر صلاة بالليل، وحديث من كثرت
 صلاة بالنس حسن وجهه بانتهار لم يشته السجود كحديث من حسن خلقه كان يحيى فكأنها
 صلى خلف النبي. قوله: (لأنه أئمة) الأئمة ثلاثة أو بعدلته استغناء. قوله: (ثم
 الأشرف نسباً) قدم بعضهم عليه الأكثر حساً وتجب شرفه، أو المال أو الدين أو الكرم
 أو الشرف من العقل، أو الفعالية لصحة، والمحجب والكرم، قد يكونان نعم لا يراه له شرفاً

[illegible]

والأشرف والمجد لا يتوكلان إلا بهما. قوله (المضغوع) في الحوض يتلو عند سماع الصوت الحشر فهو عند سماع الصوت مسدود. قوله (ثم الأنظف لوباً) ويخطف الحشر الأظف تراب وهو يرجع إلى كثرة التلوث. قوله (والأحسن زوجة) أي حيدة فيرجع إلى قوله أنه جاء فيها وهو من الأحسن ثم يذكره لحسن علاقته بهما عائداً لخطبهما في الترحيم من قوله (ثم فقل) أشهد حسناً ثم حله لك. فهو قوله (فأذكركم أسماً) أي حسناً فهو أحسن وإلا فلا مبرأ. قوله (وأوضحهم بصيرة) بصره بغير الحجاب بالأصغر ذكره لأن بصره مدحس يلهو تعالياً على ما لا يراه ويحرم ومن ذلك لا يعلم ذلك إلا بالاطلاع أو بالأمر وهو يراه. وقال عنه من الأحسن. وجه التسمية. قوله (فأذكركم حالاً) لأنه لا يعرف إلى حال غيره وينقل أشباهه من حاله إلى حاله. قال الشيخ قد يفسد الله من أوصاف كالتلويح فتأمل. وفيه حسنة أي السرد البين الجليل. قوله (فأذكركم حالاً) وذلك بعد فهم الأكثر حديثاً عن الأشرف نسباً وهو بعد الأكثر حالاً والأكثر حالاً. وعدم سحر الأهل على العيش.

ثالثة: فأيقظ أحد من الخواصم إلى استخراج وجه السبق إلى الدرس والإفتاء والدعوة
فإن استنوا على الصلوة أفرغ بينهم عن غير الأضداد. فإن وفي محسن ثقلوا الأيمن وحيثما
ولان: فإنهم يكن الخراج معلوم لهم إذ يقدمون على. وأما حياضه عن تقديم الأيمن وأما
من ساء من غير الله. قوله: «فالميرة بعد اختاره الأكل» قال في شرح المشكاة لعنه سبحانه حل
الأكل من الميرة إذ وجدوا ولا فلا عسر لكثرة الحائضين قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَثْرَتُهَا لَا
يَعْنُو﴾ (البقرة: ٢٥٩) قوله: «الوكاوا أحسن بالإمامة منه بكمه» قال الحلبي: ويصح أن تكون
بكرهه تحريمية لخبر أبي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وسد عنهم من تقدم قوماً وجدا له
بذكره زيد. قوله: «بكره نساءه والصالح» يصح روي عن أبي كل قوله: «أولهم وفدكم» الوفاء
بما روي عنه في قدم وورد في الوعد أنساب من الأئمة فموسى وفي شرح أوجه القوم بضرب
من الملك والبيعة. والإسرائيل في قوله: «بكره بعض الوفاء أي الساتر» وأما عن أهم الصادق

وبكماء وفي رواية فليزكم سياركم (وكره إمامة العبد) إن لم يكن حائلاً فيها (والأخصى) لعدم
 اعتدائه إلى القبلة وصورت تباين بين الناس، وإن لم يوجد أفضل منه، فلا كراهة (والإعرابي)
 الجاهل، أو الضعيف الجاهل (وولد الزنا) الذي لا نسب منه ولا تقوى، فلما قبله مع ما
 قبله غيره (الجاهل) إذ أو كان جاهلاً فلياً لا تكره إمامته لأن الكراهة للفتنات حتى إذا كان
 الإعرابي أفضل من الضعيف، والعبد من الحر، وولد الزنا من ولد الرشيد، والأخصى من
 الضعيف، فالتحكيم بالفضل كذا في الاختيار (أو فلما كره إمامة الفاسق) لعدم اعتدائه

إلى الله تعالى لحصل لهم ما يؤمنهم مشفقون لكم، أو منحنى الوفاء أي الرضا ببيعتكم، وبين
 دكم، وللتكلم على الضعيف، قوله (وكره إمامة العبد) وكذا البحث في كل من الدار تلمذة الجاهل،
 وأما الحديث أن كراهة إمامة العبد مردود، غلبت فيه أن وجد غيره ولا فلا يحسن
 شرحه، وسأني ما يقيد أن إمامة الفاسق مكروهة تحريماً، قوله: (لأن لم يكن حائلاً فيها)
 أشار به إلى أن كراهة في شييء لا لذاته بل لأنهم لا يستعملهم مفعلة المولى لا شغل لولا
 يعلم بسبب شغلهم الجاهل، والدة الفقيه في العبد ولو نفي ذلك لما كان حائلاً فيها فلا
 ركة قوله (لعدم اعتدائه إلخ) هذا يقتضي كراهة إمامة الأخصى وهو الذي لا يصرح له
 قوله (وصورت تباينه) غلبت على اعتدائه إلى ولدهم صورة تباين الخ، قوله: (فلا كراهة)
 لا استعملت لأن ذلك لم يذكر، وهذا من مبادئ من قدمه حين خرج في حرة نبوك
 وكان أعمى، قوله (والأعرابي) يفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية من العرب
 وعبدة الأعرابي، والعرب البادية قد تخص بهم وهم الذين يكلون بركة برب من هطال،
 وهو السكان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية، وأما السمرية الذين تكلموا بلسان السمرية
 عليه السلام وهو لغة أهل البحار وما والاها، والفراد هنا من سكن البادية عربياً كان أو
 أعجمياً كالفرد، والفراد لغة الجاهل غريب، منهم من مجالس العلم، ومن لم يزل أهل
 الكفر هم أهل الفجور وهذا ظاهر في كراهة إمامته الذي لا علم به، كما في الخبر واليه
 وحكي أن أعرابياً يقتدى بإمامه فقرأ الإمام آية الأعراب أشد كراهة، ونعائاً مفسره الأعرابي وشيخ
 وأما ما اقتدى به بعد ما قرأ الإمام مقرأته ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر
 فقد، الإعرابي، لأن فمك القبح كذا في غاية البيان، قوله (وولد الزنا) لأنه يسر له أن
 يحل فيجاب عليه الجاهل ولو كان علمه علم لا كراهة، واحتار المصنف التعليق بقره فأنشأ عنه
 تكون مستهزأ وأقره في الخبر، وعليه فينبغي ثبوت الكراهة مطلقاً إن لم يكن جاهلاً، قوله:
 (فلما قبله إلخ) أي لأجل ما قبله به في قوله علماً وفي الأخصى بقوله: إن لم يوجد أفضل منه
 فلا كراهة وفي الأعرابي بقوله الجاهل، وفي ولد الزنا بقوله الذي لا علم عنه وفي تأمل
 بالتفكير بالأخصى، قوله: (إف لو كان) أي أحد من ذكر، قوله (فالتحكيم بالفضل) بالكراهة في
 تدبير الحضري والحر، وولد الرشيد والضعيف لجهلهم لأن إمامة الجاهل مكروهة كبقيا كان

الذان بنى فجب، إهانتة شرعاً، فلا يعظم بتقديمه للإمام، وإذا تعدى منه ينقلب عت إلى امر مسجده للجمعة وغيرها وإن لم يضر الجمعة إلا هو نصي معه (ويعتدع) بأركابه ما أحدث على خلاف الحق الخلق من رسول الله ﷺ «من علم أو حمل أو مال بنوع شبهة» أو استحيان» وروي محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا يجوز «والصحيح أنها صحيح مع الذكراهة خلف من لا تكفره بدعته، لقوله (وَيُؤْمَرُ) «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» رواه الذارقطي تعاملي البرهان، وفاد في جميع الروايات: «إذا سئى خلف فاسق، أو مبتدع يكون محرراً» تورب الجماعة كس لا ينال تورب من يصلي خلف إمام مفسى (أو) كره للإمام

نعدم عنه بأحكام الصلاة، قوله: (ولذا كره إمامة فاسق) أي لما ذكر من قوله: حتى إذا كان الأعرجي الخ فكراته لأفضليه غيره عليه «وإفراد الفاسق بالتحارح لا بالعمية» لأن ما يستدرك بالمنع، والفاسق ليعتدع عن الاستقامة وهو مبعد فونهم خروج النبي، من النبي، غلب وجه الفساد، شرعاً، خروج من طاعة الله تعالى بأركانك، كثيرة، قد لعينلي (أو) بغير غير صغيرة، ويصني أذ يراة بلا تأخير، «ولا يشغل بالملقة، وذلك كمناد ومرة» وشارب غير له. قوله: (تجنب إهانتة شرعاً فلا يعظم بتقديمه للإمامة) تبع فيه التريالي، «وبعد كونه الكراهة في الفاسق تحريمية» قوله: (من علم) كسكر الرزية، أو عمل ممن مؤمن بحق على حذر العمل، أو حال كان يستك ممتنعاً أن يطلق السكوت لزوم، قوله: (بنوع شبهة أو استحيان) وجهه هنا قولها «وإصراطاً مستقماً» وهو معتد بقوله بأركانك. قوله: (والصحيح) أي عنده. قوله: (خلف من لا تكفره بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شاعة النبي ﷺ أو الكرم للكاتين أو الرزية لأنه كفر وإن كان لا يرى إيمانه وعظمت فهو مبتدع وأبشبه كان قال له يد أو رجل كالعباد كافر، وإن كان هر جسم لا كالأجسام فهو مبتدع، وإذا أنكر خلافة الصديق كفر فمن أنكر الإمام لا المصريح، وألحق في المنع عمر بالصديق في هذا الحكم، ولكن من لم يرهان عثمان بهما أيضاً ولا تجوز الصلاة خلف منكم المسح على الخفين، أو صحبه القديين، أو من بب الشيعين أو عذاف الصديعة، ولا خلف من أنكز بعض ما علم من المارة سرورة تكفره ولا يلتصق إلى تأوله واستناده، ونحوه خلف من يحصل علماً على غيره. قوله: (يكون محرراً) تورب الجماعة) أي مع فكرهه إذ وجد غيرهم إلا فلا كراهة كما في البحر عتا ومن السرج من الأفضل أن يصلي خلف مؤلأ أم الأئمة إذ قول لما في الفاسق مانصه خلف أولي وهذا لا يظهر على أن إمامته منكرهه منزهة لم على القول بكراهة التحريم فلا وأما الآخرون فيمكن أن يقال الأئمة أولى إجلهم بشرط الصلاة ويمكن إجماعهم على فباس الصلاة خلف الفاسق وجزم في نسخ بأن لاخذ، بهم أنصل من الأئمة وذكره الصلاة خلف أمره وتنبه ومفلوج، وأمر من شاخ برسه ومراء وتمنع ومجذوم، ولا خلف من أم بأجرة من

(تطويل الصلاة) لما فيه من تغيير الجماعة لقوله عليه السلام: من أم عليخف (وجماعة العرق) لما فيها من الإطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بوجبة منهن ولا يحضرن الجماعة لما فيه من الفسقة والمخالفة (فإن فعلن) يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدمه عنها فلو تقدمت كالترجان أئمت، رسخت الصلاة، والإمام من يؤتم به ذكره كان، أو أئمت، والوسط بالتحريك ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون كما بين بعضه

عنا أنشأ به المتأخرون أماء السيد، وفاز اليدر النعيمي: يجوز الاقتداء بالمخالفين وكل من وامر ما لم يكن مبتدعاً بدعة يكفر بها، وما لم يتحقق من إمامه مفسد أو إصلا في اعتقاده اهـ، وإذا لم يجد غير المخالف فلا كراهة في الاقتداء به، والاقتداء به أولى من الإفراد على أن انكره لا تنافي المتوابع أماء الصلاة نوح، قوله: (تطويل الصلاة) بقرعة، أو نسيج أو غيرها رصي للقرع أم لا لإطلاق الأمر بالتخفيف، قوله: (من أم عليخف) ذكر الشيخ في غيره حديث بأبها الناس إن معكم معبرين من علي بالناس عليخف فإن منهم اكثير والضعيف وإذا الحاجة رواء الشيخان، وهذا بعيد أن الإمام يترك الغرض المستوفى لمواعاة لجال الغوم اهـ بقرعه ما في الصحيحين أنه ﷺ قرأ بالمودع في الفجر فلما فرغ قالوا له: أوجزت قال: سمعت بكاء مني فخشيت أن تعجز أمه، قوله: (وجماعة العرق) أي ذكره جماعة المرأة تحريماً للزوم أخذ المحظورين وهو (ما ترك واجب التقدمة، أو زيادة الكشف والأفضل صلاتهم متوابعين قعوداً بالإيذاء متابعين عن بعض كلاً يقع بعضهم على عورة بعض كما أن الأفضل لهم أن يلبوا جماعة أم يصنعوا فعواً بالإيماء، قوله: (وكره جماعة النساء) تحريماً للزوم أحد المحظورين فيما الاسم في الصف الأول وهو مكروه، أو تقدم الإمام وهو أيضاً مكروه، في حينه سيد عن المدور، ولو أمهم رجل، فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهم فيه وجل، أو محرم من الإمام أو وجهه فلا كان واحد من ذكر معهم فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقاً، قوله: (ولا يحضرن الجماعة) لقوله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرها وصلاتها في مذهبها أفضل من صلاتها في بيتها» اهـ فالأفضل لها ما كان أسرها لا فرق بين المرائض، وغيرها كالترايح إلا صلاة الجنائز فلا تكرر جماعة من فيها لأنها لم تشرع مكروه، فلو انفردت فترين، ولو أئمت المرأة في صلاة الحارة رجلاً لا نساء لسقط الغرض بصلاتها، قوله: (والمخالفة) أي مضغرة الأمر لأن الله تعالى أمر من يتقار في ثيوبه فقال تعالى: ﴿وَلْيَكُنْ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣٣) وقال ﷺ: «مبهورون خير لهم لو كن يعلمون» قوله: (يجب أن يقف الخ) والخش إذا أم يجب تقدمه ونقل الحموي عن الخزعة أن تقدم الإمام من جاز، قوله: (والإمام من يؤتم به) هذا جواب عن عدم تأييد الإمام في المصنف، قوله: (ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان متوسطاً، قوله: (وبالسكون كما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه الوسط، والمقابلة في كلامه ليست على ما بيني لأن المناسب

عن بعض كجلبت وسط مقدار السكون (كذا) الإمام العاري (بالعمامة) يكرن وسطهم لكن
بالسنة، ومنه كل منه رجعية ليست مهماً يمكن، ويصنون بالإمام وهو الأفضل (ويقف
لواحد) رجلاً قائماً، أو صياً صغيراً (عن بعض الإمام) مسؤولاً له متأخراً يقف، ويكر، أن يقف،
عن سارده، وكذا خلفه في الصحيح الحديث ابن عباس أنه قدم عن يسار النبي ﷺ فأقامه عن
يمينه (و) يقف (الأكثر) من واحد (خلفه) لأنه عليه الصلاة والسلام تقدم عن يساره، واليمين

أن يقول في الثاني، وما سكون فما كان داخل الشيء، أو يقول في الأول والوسط بالشمس
اسم لما بين يمينه من بعض الناسكون ما بين طرفي الشيء، وهي السيد عن الصحاح أن
موضع صبيح فيه يبر في النسيك شجنت وسط تقوم وإلا في التبريات كجلبت وسط المدار،
وربما سكن رئيس بالوجه، وفي كل منهما يقع موقع الآخر، قال ابن الأثير، وكأنه الأثيب
نهر، أو، قوله: (وسط كل منهم وجلي) كما في الذخيرة والأدنى ما في مية المعلى من قوله:
بقدر، وما في الصلاة فلي هذا الرجل يفتخر ومن تنور لأنه يحصل به من المصاحفة في ليست
ما لا يحصل في هيئة المذكورة مع خلق هذه الهيئة عن مد الرحمن إلى القسط من غير ضرورة
يحر وهو اه ذكره فليد، قوله: (ويقف الواحد) أما الواحدة فتأخر إلا إذا افتدت بمنها، وإذا
افتدت مع رجل أقام عن يساره وأقامها خلفه، قوله: (متأخراً بمعية) في كلامه تعارض والذي
في شروح الهداية، والفتاوي والكنز والرهان والفتاوى أنه يقف مساوياً له يمد تقدم وبدون
تأخر من غير حرجة في طاهر الرواية، وهذا إذا كان قبل الصلاة فإن فيها التأخر إليه، بناءً
ليحاذيه، قوله: (في الصحيح) راجع إلى قوله وكذا خلفه فقط، ولذا فصله بقوله، وكذا وعن
محمد أنه يقف أحدهما عند عقب الإمام.

قوله: (الحديث ابن عباس عليه السلام) في الحديث دالة على جواز صلاة المأذنة المجتمعة دون
الحمل القليل لا يخلل الصلاة، وأنه لا يجوز تقدم المأموم على الإمام لأن النبي ﷺ أذانه من
وراء ظهره، وكانت إدارته من يمين يمينه ليس ولم يجرز الصلاة خلفه وإن لم يجر الإمام لأن
النبي ﷺ شرع في صلاته منفرداً، ثم اتهم به ابن عباس، وأن صلاة الصبي صحيحة وأن له
موقفاً من الإمام كالبالغ وأنه ينبغي للإمام إرشاد المأموم إلى السنة كذا في شروح الحديث،
قوله: (ويقف الأكثر من واحد) صادق بالاثنتين، وكيفيته أن يقف واحد بحد ذاته والآخر عن
يمينه، ولو جاء واحد وقف، عن يسار الأول الذي هو بعده، لإمام فيصير الإمام متوسعاً،
ويقف الرابع من يمينه فالواقف الذي هو من يمين من بعده الإمام وانحسرت عن يساره، الثالث،
وحيثما نفاه مسترى القامات يقوم المعاني عن جهة اليمين، وأن نوحه ليسين يقوم عن يسار
نفساني، وفي الثانية لم يأم الإمام وسط تقوم، أو قاموا هم عن يمينه، أو عن يساره، أي اه
وفي المنع عن التولية ولو قدم واحد يجب الإمام وخلفه صف كره إجماعاً وروي عن الإمام أنه
قال: أكره للإمام، أن يقوم بين السنتين، أو في زاوية أو ناحية لمحمد، أو زنى سارده لأنه

حبر منى بهما. وهو دليل الأفضلية، وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الإباحة (يوصف الرجال) لقوله ﷺ: يُبَلِّغُنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ فَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِذَلِكَ، وَقَالَ يَتْلُو: «تَسْتَوُوا تَسْتَوِ قُلُوبُكُمْ وَتَتَأَمَّرُوا لِأَرْحَامِهِمْ» وَقَالَ ﷺ: «أَتَيْمُوا الصُّفُوفَ وَحَافِظُوا بَيْنَ الْمُتَكَبِّعِ وَبَسَدِ الْخَلَلِ وَلَيْتُوا بِأَيْدِيكُمْ إِخْوَانَكُمْ لَا تَفْتَرُوا فُرُجَاتَ الشَّيْطَانِ مِنْ وَحَلٍ صَفَا وَصَلَهُ اللَّهُ

خِلَافَ عَمَلِ الْأَمَةِ. وَالصَّفِ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ إِلَّا إِنْ خَافَ إِيَّاهُ أَحَدٌ. قَوْلُهُ: (وَالْيَتِيمُ) حَرُ صَبِيرُهُ بْنُ أَبِي صَبِيرَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِيلَ: يَتِيمٌ أَحْوَأُ أُنْثَى لَأَنَّهُ، وَهِيَ صَبِيرٌ بِنَ أَبِي طَلْحَةَ. قَوْلُهُ: (وَمَا وَرَدَ مِنَ الْقِيَامِ بَيْنَهُمَا) أَيُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ صَلَّى بِعَلْقَمَةٍ وَالْأَسْوَدِ، وَوَقَفَ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ: هَكَذَا سَأَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ) اسْتَشْكَلَ هَذَا الْجَمْعُ أَنَّ الْإِبَاحَةَ يَقْتَضِي اسْتَوَاءَ الطَّرَفَيْنِ، وَهُوَ بِنَاقِي أَفْضَلِيَةِ أَحَدِهِمَا، وَلِذَا ارْتَضَى التَّكْمِيلُ أَنَّ حَدِيثَهُ سَوِيحٌ، وَمَا قَالَ الْحَارَمِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ مُتَوَجِّعٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَعْلَمُ هَذِهِ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ إِذْ فِيهَا التَّلَاقُ أَيْ تَطَبُّقُ الْيَدَيْنِ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ هَذِهِ عِنْدَ الْقِيَامِ وَأَحْكَامُ أُخْرَى هِيَ الْآنَ مَبْرُوكَةٌ هَذَا مِنْ جَعْلِهَا، وَلَمَّا قَامَ ﷺ لِمَدِينَةِ تَرَكَ رِعَايَةَ مَا فِيهِ خِفَافَةُ النَّاسِخِ عَلَى جِدَادِهِ بِنَ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ بِمَجْدٍ وَفِي السَّبَدِ وَإِنْ كَثُرَ الْقَوْمُ كَرِهَ قِيَامَ الْإِمَامِ وَسَلَّطَهُمْ تَحْرِيمًا لَتَرْكِ الرَّاجِبِ، وَتَحَامِيهِ فِيهِ وَلَا نَسْ مَا سَرَّ مِنَ التَّخَالُفِ. قَوْلُهُ: (يُوصَفُ الرَّجَالُ) وَلَوْ عَبْدًا حَمَوِي. قَوْلُهُ: (الْبَلَّغِيُّ الْح) مَوْ بَنِيهِ لِلْبَلَّغِيِّ وَتَضَعِيفُ التَّوَكُّلِ مِنْ عِبَرِ مَا قَبْلَ التَّوَكُّلِ، وَيُجَوِّزُ إِثْبَاتُ الْيَأْمُ مَعَ تَشَدُّدِ الْيَأْمِ عَلَى التَّرَكُّبِ فَالْهُنُوفِي فِي شَرْحِ حَسَنِ. مِنْ وَلِيٍّ يَلِيٍّ وَلِيًّا وَهُوَ يُقَرَّبُ، وَاسْمُ الْعَدَدِ لِمَنْ لَا يَلِيَّ لَهُ نَسْطُ الْأَمْرِ وَأَمْرُ الْحَاضِرِ لَنْ يَمُوتَ فِي بَيْتِهِ، وَالْأَحْلَامُ جَمْعُ حَلَمٍ بِضَمِّ الْحَاءِ وَالْأَحْلَامُ يَوْمَ مَا يَرَاهُ النَّاسُ أُرْمَدَ بِهِ الْبَالِعُونَ مَحَازَةً لِأَنَّ الْحَلَمَ سَبَبُ الْبُلُوغِ، وَالنَّهْيُ جَمْعُ نَهْيَةٍ بِضَمِّ النُّونِ وَبِهِمَا وَهُوَ الْعَمَلُ النَّاهِي عَنِ الْفَوَاحِشِ.

قَوْلُهُ: (يَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِذَلِكَ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْحَدِيثِ الْفَدَالِ عَلَى طَلَبِ الْحَوَالَةِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ وَاجِبٌ إِلَيْهَا وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا بِأَنْ تَرَاهُمَا وَيَسُدُّوا الْخَلَلَ، وَيَسْتَوُوا مَتَابِعَهُمْ وَمَتَوَرُّهُمْ كَمَا فِي الدَّرَجَاتِ عَنْ لُحْيَانِي، وَفِي التَّفْحِيقِ: وَمِنْ مَتَابِعِ الصُّفُوفِ الْفُرُجَاتُ بَيْنَ الصُّفُوفِ وَالصُّفُوفِ وَالْإِسْتَوَاءُ بِهِ. قَوْلُهُ: (الْمُسْتَوِيُّ) أَيُ فِي الصُّفُوفِ. قَوْلُهُ: (تَسْتَوُوا) بِضَمِّ الْيَاءِ جَوَابُ الْأَمْرِ وَهَذَا سَرُّ عِلْمِهِ الشَّارِحِ ﷺ كَمَا عَلِمَ أَنَّ اخْتِلَافَ الصُّفُوفِ يَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْقُلُوبِ. قَوْلُهُ: (تَقْبِضُوا لِلصُّفُوفِ) أَيُ عَدْلُوهَا. قَوْلُهُ: (وَحَافِظُوا بَيْنَ الْمُتَكَبِّعِ) وَرَدَ كَانَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ مِنْكَ بِضَمِّكَ بِضَمِّكَ صَاحِبِي وَقَدْ مَقْدَمُهُ. قَوْلُهُ: (وَسُدُّوا الْخَلَلَ) أَيُ الْفُرْجَ رَوَى الْبَزْزَارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَتَّةَ ﷺ عَنْ سَهْلِ فَرَحَةَ فِي الصُّفُوفِ غَمَرَهُ. قَوْلُهُ: (وَلَيْتُوا بِأَيْدِيكُمْ إِخْوَانَكُمْ) هَكَذَا فِي الشَّرْحِ. وَهُوَ يَقْتَضِي قِرَاءَةَ لَيْتُوا بِالتَّشْهِيدِ أَمْرٌ لِلدَّخْلِ فِي الصُّفُوفِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ لِيَلِينَ صَاحِبَهُ لَهُ وَالَّذِي فِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي حَمْرٍ: وَلَيْتُوا بِأَيْدِي إِخْوَانَكُمْ وَعَلَيْهِمْ فَقَرَأَ بِالتَّضَعِيفِ أَمْرٌ لِمَنْ فِي الصُّفُوفِ أَنْ يَلِينَ لِأَحِبِّهِ إِذَا وَجَّعَ يَدَهُ عَلَى مِنْكَ لِيَدْخُلَ فِي الصُّفُوفِ وَإِلَيْهِ لِلْسَّبَبِ أَيُ بِسَبَبِ وَضْعِ أَيْدِي

ومن قطع صفا قطعه الله، وبهذا يملأ جهنم من يستحث عند دخول أحد محبيه في انصافه يقض أنه رياء، بل هو ثعانة على ما أمر به النبي ﷺ، وإذا وجد فرجة في النصف الأول دون الثاني قله خروقه لتركهم سد الأول، ولو كان النصف منتظماً ينظر محبه آخر يؤخر حتى يترك حرق البركة جذب عالماً بالحكم لا يتأذى به، ولا قام وحده وهذه تزد القبول بصلاته من فصح لا مريء داخل بحبه، وأفضل الصفوف أولها، ثم الأقرب فالأقرب لما روي أن الله تعالى ينزل المرحمة أولاً على الإمام، ثم تتجاوز عنه إلى من يحاذيه في النصف الأول، ثم إلى

إخوانكم^(١)، قوله: (لا تغفروا فرجات للشيطان) روي أن الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة. قوله: (وصله الله) خير أو دعاء له بوجهه بالخير. قوله: (ومن قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع النصف كما في السابري أن يكون فيه فيخرج لعبر حاجاً، أو يئس إلى صلب، ويترك به وبين من في النصف فرجة. ذلك: ولا يبعد أن يراد بقطع النصف ما يشمل ما لو صلى في الثاني مثلاً مع وجود فرجة في النصف الأول. قوله: (وبهذا يعلم النسخ) أي بفعله ﷺ «ولبنوا بأبيكم إخوانكم». قوله: (على ما أمر به النبي ﷺ) أي من إدراك للنفسية سد الفرجات (وهذا الكلام للكمال أقره في البحر). قال المحقق الكمال: والأحاديث من هذا شهيرة كثيرة. قوله: (لتركهم سد الأول) أي فلا حرمه لهم لتشغيرهم بحر من القنبة. قوله: (ولو كان النصف منتظماً) أي الأصح أنه ينتظر إلى الرجوع فإن جاء بحر ولا جذب إليه رجلاً، أو دخل في النصف، والقيام وحده أولى من زمك عليه الجهن لدخل إذا حر، عند صلاته، وفل. إن رأى من لا يتأذى بحبه لصداقة أو دين واحد أو عالماً حذره قالوا: لم جاء وما. والنصف ملازم بمبدأ واحد منه ليكون معه صفاً آخر، وبني لذلك فرجاً أن لا يبيح فتني الكرامة عن هذا أي الجاني لأنه فعل وسع. قوله: (وهذه نود) أي هذه المسألة وهو قوله حذب عالماً النسخ، لأن تأخره للمجذوب بقدر ما يقع مع انخادب أقوى وأكثر فعلاً من مجرد تبين منكبه، ونفسه للداخل بحبه، أو ثمة، أو حذرة، أو حذرة. قوله: (القول بفساد النسخ) ذكره في مجمع الروايات وكتاب المنهاضين مثلاً لأنه ما احتل أمر غير الله تعالى في الصلاة قال: وبني أن يمكن مسامحة: ثم يتأخر ورد بأنه تعليل في مقابلة النص، وليس فيه عمل كثير، ومجرد لمركة الواحدة كالمركبة لا تغيب به الصلاة، وامثاله إنما هو لأمر الله تعالى وأمره رسول الله ﷺ فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير صلاة كما روي أن الله وملائكته يصنونه على النصف الأول، وقال في القنبة: القيام في النصف الأول أفضل من النصف الثاني، والثاني أفضل من الثالث، وهكذا وهذا أيضاً في من الرجل، ولما نوه حتى السد فأنفذهما آخرها كما ورد في الحديث.

(١) قوله إخوانكم بوجهه يمدد في بعض نسخ زياده ونحوها (أو الاستئذان بحر لجرت بالقول) الخ.

الميامن ثم إلى الميسرة ثم إلى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام أنه قال: «اتكعب للذي يصلي خلف الإمام بحفاته مائة صلاة وللذي في الجانب الأيمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الجانب الأيسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة» (ثم يصف للصبيان) يقول أبي مالك الأشعري أن النبي صلى الله عليه وآله وأقام الرجال بيوتهم وأقام الصبيان خلف ذلك، «أقام النساء خلف ذلك» وإن لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبيان بين الرجال (ثم المختلئين) جمع غش وأمراد به المشكل احتياطاً لأنه إن كان رجلاً فبنيانه خلف الصبيان لا يضره وإن كان امرأة فهو متأخره ويلزم جعل المختلئين صعباً واحداً منفردة منفاداً عن القيام خلف مثله وعن السجادة لاحتمال الذكورة، والأثرية وهو معامل بالأضر في أحسنه (ثم يصف النساء) إن حضرن ولا فهن مستوعات من حضور الجماعات كما تقدم.

قوله: (ثم إلى الميامن ثم إلى الميسرة) أي من الصف الأول وجمعه بالميل إلى كل واحد من الغالبين من جهة وميسرة. قوله: (وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) للذي في عبارة غيره خمس بدون أنه هنا وفي الذي قبله وهو الموافق للقواعد المتبعة ثم اعلم أنه بيان لأقل المتصاعفة، وإلا فقد تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تزداد صلاة على هذه المتصاعفة. قوله: (ثم يصف للصبيان) بكسر الصاد وتضم نون.

قوله: (القول أبي مالك الخ) ثم يذكر المختلئين فيه لندرة وجودهم. قوله: (يقوم الصبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمها الإمام بخلاف المعرفة إلا أنه من تأخيرها. قوله: (ثم المختلئين) المختلئين بمعنى وجميع معنى خناث كالمساكين وهو من أمة الرجال والنساء جميعاً فهم من أمة واحدة معاً. قوله: (لأنه) أي المختلئين المشكل على قوله، ثم المختلئين المقضي تأخره عن الصبيان. قوله: (وهو معامل بالأضر في أحواله) فيقدم على النساء لاحتمال ذكوره، وتأخره عن الرجال لاحتمال أنوثته، ولا يحملون مذهبين لاحتمال أوثته المتقدم وذكره المتأخر، ولا يحملون لاحتمال الذكورة والأنوثة وتقدم أنه سوية الإمام وإلا لا تصح صلاته.

قوله: (ولا فهن مستوعات من حضور الجماعات) مطلقاً ولو كن حجاباً قال في زاد الفقير، وعلى هذا الترتيب وضع حديثهم يعني للصلاة عليهم فيكون الأفضل مما يلي الإمام ومن دونه مما يلي الفضلة، وهي القبر بالعكس توضيح الرجال مما يلي الفضلة ثم سائرهم ويحصل بين كل واحد والأخر حاجر من ثواب، أو رمي قال شارحه: ليصير بينهما فبريق قال: وهذا عند الضرورة، وإلا فالأفضل ولحق كل في غير على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

فصل

فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب ونهيه لو علم الإمام

أو حكم (قبل فراغ المقتدي من) قراءة (الشهادة) بأنه من الواجبات، لا يسلم
نفاذ حرمة الصلاة، وأمكن الجمع لأن ذلك بعد، وإن ثبت الصلوات، وإن عرفت بتركها،
ويستقيم مع الإمام لأن ترك السنة دون ترك الواجب، وأن إن أحدث لإمامه حدثاً، ولو
قهره عند السلام لا يقرأ المقتدي (الشهادة) ولا يسلم لخروجه من الصلاة بخلاف الجزء
الذي لاقاه حدث الإمام فلا يبنى على فاسد، ولا يقصر في صلاة الصلاة لكن يجب إعادتها
لجب نقضها ترك السلام، وإن لم يجلس قبل تشهد طالت والحديث الفسد ولو قام المزمع

فصل فيما يفعله المقتدي

علم أن المقتدي ثلاثة أقسام مذكور وأما وهو مسنون فالحديث من صفات الزكوة، قاله مع
الإمام، (الشيخ) هو من دخل معه، فإنه كلها أو بعضها، أو مرض له تركه أو عفة، أو ربحه
أو سئل حدث، أو قال منبسطاً خلف منابر، وحكمه كقولهم حفيظ فلا يبنى فيما يخصه، ثم
ولا يسهو ولا يغير عزمه إرساً بنية الإتمام، ويبدأ بفعله ما فاته، ثم يراجع إمامه إن أمكنه أن
يذكره، بعد ذلك يسلم معه، ولا ياتعه ولا يشعل بالقصد حتى يفزع الإمام من صلاته ولا
يسجد مع الإمام لسهو الإمام، بل يعمد لفعله ثم يسجد من ذلك حد الثمنا، ولا يفعد عن
إتائيه إذا لم يفعه الإمام، ولا يفتدي به فإن كان مسنوناً أيضاً فقام للفساد فيه بقدره أولاً
ثم فيه مثلاً بلا فراه، ثم يضمن ما سبق به بها، ولو عكس، سجد عند خلافه لو لم يكن ترك
الترتيب، كما في الفتح، وغيره والمسنون هو من سبقه الإمام كغتها أو بعضها، حكمه أنه يخص
أول صلاته من حتى الفداة وأخوه من حتى القعدة وهو مفترق فيما يخصه إلا من أربع لا يحور
افتدائه ولا الاقتداء به، وأما بتكبيراته الشريفة إجماعاً ولو كبر بتوحيده الاستتباب للصلاة
يصير مستأنفاً ولو قام بفعله ما سبق به وسجد أمامه لسهو نذره فيه إن لم يقبض الركعة سجدة
مرا ثم يسجد سجدة في آخر صلاته، قوله: (وغيره) عطف على قوله وسجدته أي إذا لا بعده
شأنه لو رجع الإمام، لأنه ليس بتسبيح المقتدي لأن قوله لا تنها ويحتمل غير ذلك، قوله: (أو
تخلع) فأنكلا من كمال السلام بخلاف الحدث المحدث فمفسد، قوله: (بعضه) أي على دولبه وقال
محمد لا يتم لخروجه من الصلاة بسلام إمامه أفاء السيد، قوله: (البقاء حرمة الصلاة) أي
في حتى إتمامه، قوله: (وأما إن أحدث الإمام حدثاً) أي، فبعد عما مر سبقه حدث بعد
التشهد فإنه يذهب بنوعه، ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم، قوله: (فلا يبنى على فاسد)
لغير علة أن يسلم، وإن سلم لا يفسد سجلاً، قوله: (لكن يجب إعادتها) أي ما عدا الزيادة

بأنه الثالثة، ولم يتم العقد بالشهادتين، وإن لم يتم جاز وفي فتاوى العسلي والمجنيس
بشبهه، ولا يتصح الإمام وإن حالف حوب الركعتين لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قرعة
والترغيع لا يفوت في الحقيقة لأنه يترك كذلك خذف الإمام ومعارضة واجب آخر لا يصح
الإتيان به كذا به من رخص غيره لإتيانه به بعده فكذا، ما عير أحد لواجبين مع إتيان، بهما
أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير
الواجب أشار إليه بقوله نولر رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي فلو كان في الركوع، أو
ال سجود يتابعه، هي لتصحیح ومنه من قال، يتبعه ثلاثاً لأن من أهل العلم من قال، بعدم
جواز الصلاة بتتبع من الثلاث، (ولو راد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساجداً لا
يتبعه المأموم) فيما ليس من صلاته بل يصحك فإن عاد الإمام قبل تعيينه الركنه يسجدة سه
سه فإن جلس عن قفاهه سلم معه (ولو أقبلها) أي الإمام أي الركعة الزائدة سجدة (مستم)
المقتدي (أوحدها) ولا ينتظره أحروجه إن غير صلته (وإن قام الإمام قبل القعود الأخير
ساجداً انتظره) المأموم وسبح ليشه إمامه (لمن سلم المقتدي قبل أن يقبل ركنه الزائدة بسجدة
فقد قرعته) لا اعتداه تركي القعود حال الاتقاء كما تدل به بتزيد الإمام الركعة بسجدة لتركة

بأنها كما في كثير من الكتب ذكره السيد قوله: (وإذا لم يجلس) فقد سكر المحلوس إن العزم
له لا لقراءة التشهد وإن لم يركب قراءة الحزيم قوله: (ولو قام الإمام إلى الثالثة) قد ذكر
المستم في الأخير ذكر القيام في المعدة الأولى. وكان الأولى عكس ما ذكره. قوله: (وإن لم
يتبعه جازاً) للمأموم وجوباً فيحيز بينهما وهذا هو المشهور في الحديث. قوله: (يتبعه) أي
و جواً. قوله: (لا يفوت في الحقيقة) أي وإنما يفوت مقدرة الإمام فيه. قوله: (ومعدودة واجب
آخر) وهو المقارنة في المتابعة. قوله: (لا يجزأ به) أي بالواجب الآخر. قوله: (يعتد) أي بعد
فمن ما عير فيه من الوجوب. قوله: (أشار إليه) أي إلى ما لحقه لتعجيل من أنه يترك لسنه، ولا
يؤخر واجب التبعة. قوله: (لأن من أهل العلم من) قد مر أنه أبو مطيع الباقعي تأييد الإمام
وسمحت الأمر بها في الحديث. قوله: (ولو راد الإمام سجدة) في أي ركعة كانت. قوله: (لا
يتبعه المأموم) المناسب أن يردد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح ليشه إمامه وكذا لا يتبعه فيما
ذكر لا يتبعه في تكبيرات العيد بوزد على أقوال الصحابة وإمامهم من الإمام ولو سمع من
المقتدي تأييداً لاحتمال خطأ منه لمسا زده من التكبير ولا يتبعه أيضاً لو زاد خاصة في صلاة
الحاضرة. قوله: (فيما ليس من صلته) تدبر به إلى التبعة في عدم الاتباع، وهي أن الذي أتى به
الإمام ليس من الصلاة، أي ليس من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح. قوله: (ساجداً) ولو قفا
عابداً وله أن يمد أقبصاً ما لم يقيد بسجدة ولا نقصد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة ما دون
الركعة لا تعد الصلاة. قوله: (قبل أن يقيد) وكذا إذا سلم بعده وإمامه على المسترهم.
قوله: (ترك القعود) الإسماء بيانه. قوله: (بتزيد الإمام الركعة) فنص على الإمام والمستم.

المعذور الأخير أي محله (لو كرهه سلام معتقدي بعد تشهد الإمام) لوجود فرض المعذور (قيل
سلامة الحركة المتأخرة وصحت صلاته حتى لا ينقطع مطلقاً لشخص من المعذورين ورواه
أحمد والشافعية ومطلة بحالة الإمام على المخرج، انتهى الصحيح صحيح كما استدل به.

فصل في

سبعة الأذكار الواردة بعد دعاء (الفرض) وفصلها وعبره (القيام إلى أداء الصلاة)
أكثر من الفرض (متمصلاً بالفرض مستوف) يمر أنه يستحب لفصل بينهما ثمانية عليه
السلام إذ عدم بحدوثه قد روي ما يقول الله عز وجل: **أَتَشْكُرُونَهُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ لِمَا كُفِّرَتْ عَنْكُمْ**

قوله (لو كرهه سلام المعتقدي الخ) أي كرهياً فلهي عن الاختلاف على الإمامين فلا أن
يكون القيام له من بعد الصلاة عن الصلاة مخوف حدث فوالفرض والسلام وحجج وقد ذكر
الشافعية ما يروونه من رواية الإمام والشافعية ما يروونه من رواية الإمامين فلا يكرهه سبباً أن يقوم به
المعذور بعد التشهد من السلام. قوله: (لو كرهه فرض القعود) لأولى تأخيراً بعد فريضة، ومجتمعة
سلامته. قوله: (الحركة المتأخرة) حلة لقوله وكرهه وأما أنه أن الكرامة تجزئته. قوله (ووبطلت
صلاة الإمام) أي بوجوده ما ذكر. قوله (على المخرج) بعد القول بأن المخرج بالصحيح
فرض. قوله (على الصحيح) أي من عدم الفرض المخرج يصح. قوله (كما استدلوا) أي
في المسائل الأخرى بشرطه إن شاء الله تعالى. والله عز وجل أعلم. وأسئله الله العلي.

فصل في صحة الأذكار

قوله (أخبره) أي خبراً ذكر. أو عبر الفصل كيكان التحول. ويوم الأبدني عند الدعاء
ومحج الوجه بهذا. قوله (متمصلاً بالفرض) المرأة بالوصول أن لا يفصل بغير ما سألني فلا
يؤذي فوه غير أنه يستحب الخ. ولم يتكلم على الفصل بين الشن كما إذا صلى مرة الظهر
ثلاثاً أهدية أو دعا أو صلى بها سلاماً، والظاهر استحباب عدم الفصل بشيء أصلاً، وحده
بذلك. قوله: (كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعميل أي لكونه **كَمَا** كان يثبت الخ. قوله:
«**فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ**» أي من سلامة من كل نقص فهو اسم مصدر أخبر به لسلامة. قوله:
«**وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ**» أي والسلامة من كل شر جامعة منك لا من غيرك. قوله: (وليف يهود السلام)
قال من شر المشركين من اليهودي: «أما ما يروى بعد قوله ومنك سلام من معرونيث مخرج

(١) قوله [لا أن يكون القيام الخ] متعنى هذه العبارة أن لفظ المصنف وكرهه أيام المعتقدي الخ لإسلامه
المعتقدي فلتأمل وسرر الله مصحفه

تباركته يا ذا الجلال والإكرام، ثم يقوم إلى السنة قال الكمال: وهذا هو الذي ثبت عنه عليه السلام من الأفكار التي تؤخر عنه السنة، وبمصلح به بينها، وبين العرض اده قلت، ولعل المراد غير ما ثبت أبعد بعد المغرب، وهو ثلث رجله لا إله إلا الله الخ عشراً وبعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً سبعاً (أو) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال (لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة) فالأولى تأخير الأوراد عن السنة، فهذا ينبغي الكراهة، ويخالفه ما قال في الاحتياط: كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء بل

السلام مع: رينا بالسلام، وأما ما لا بأس به، بل مما لا ينبغي بعض الفضائل وقد ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم، قوله: (تباركت) أي كثر خيرك، قوله: (يا ذا الجلال) أي العظمة، وهو جامع لجميع الفضائل، قوله: (والإكرام) أي الإحسان وهو سبحانه ملهم وهو جامع لجميع المواضع، وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام أنت الحبيب وفي رواية أخرى ذكره المؤلف أنه ليس المراد أنه كان يقول ذلك حينه، بل كان يقعد زماناً يسع ذلك المقدر، ومعه من القول تقريباً فلا ينبغي ما في الصحيحين من المنع أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، بل للملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معسر لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد وهذا لا ينافي ما أخر مسلم عن عبد الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من صلاته قال بصلواته الأولى: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا نعبد إلا إياه، وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله محصلين به الدين، ولم يكره الكافرون، لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من هذه الأذكار لعدم التفاوت الكثير بينها، واستعداد من الحديث الآخر حور رفع الصوت بالذكر، والتكبير عقب المكتوبات، بل من فسلف من قال بحدسيه، وجزم به ابن حزم من المتأخرين، قوله: (التي تؤخر هذه السنة) الأولى الانتصار على الجملة الثانية، قوله: (قلت) ولعل كمراد قلح) أقول لعل ذلك لم يفر قوة الحديث المتقدم فلما لم ينص عليه أهل المذهب، والخير في الاحتياط، قوله: (بعد المغرب) إما حصصاً لأن السنة تمنعها، وإلا فقد ورد في الخبر مثل ذلك، قوله: (والمعروفات) فيه تغليب المعوذتين على النعمية ومن ترات ذلك، إلا من الفتن والبلية إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام وتكفير جميع الذنوب كما ذكره الأجهوري في فضائل رمضان، وأعلم أن محل الكلاء السابق فيما إذا صلى السنة في المسجد مثلاً أما إذا أراد الانتقال إلى حيث لعلها فلا يكره الفصل وإن زاد على الفجر المنفرد، قوله: (ويخالفه الفتح) فنفي السخافة بمسائل الكراهة المذكورة في الاحتياط على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لا بأس لأنها تستعمل فيما حلاله أولى منه، أو يحصل ما في الاحتياط على كراهة

بشغل بالنسبة كي لا يفصل من السنة، واستكنة من رعي عائشة أن النبي ﷺ كان يقدم مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه، أو على قدره، ثم قال الكلام، ولم يثبت منه بفتح الهمزة، ولا ذكر النبي ﷺ عليه السلام في التمسك في حضوره من فراقه إليه التكري، والتسبيحات وأنها ثلاثا وثلاثين وغيرها، وقوله ﷺ: فلعنوا المهاجرين نسيبون وتكبرون وتجمعون في كل صلاة الخ يقتضي وصلها بالفرص، بل كونها عطف لكمة من غير التعليل بما ليس من ترويج الصلاة فصيح كونها فرعا، وقد أشهد إلى أن إذا تكلم بكلام كثير، أو أكثر أو شوب بين الفرص والسنة لا ينظر وهو الأصح، بل نقص ثوابها والأفضل بالسنة أنزاعها بعد هر بعد من الرياء، وأجمع للحلوص سواء بقيت، أو عبره (ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتعوذ) إلى سبعين آية، وهو الجواب لسؤالين (إلى جهة يساره) أي يسار المستقل لأن حين التقابل جهة يسار المستقل فيتحول إلى (المنطوق بعد الفرص) لأن للمؤمن فضلا وله مع الاشتغال نظمه في الفرص فبعضه به وكذلك لعدم،

التحريم، ويحصل على الأدعية الطويلة، وحسن يكون ما ناله الحلواني: محمولا على الفصل بتحر: اللهم أنت السلام ولا بأس منعمته في مطلق الجوار قوله: (والله أعلم) هذا لا ينافي الأمانة بالله أنت السلام الخ لأنه ليس (بعد من سنة) إلا أن يراد بالدعاء ما يعبر الذكر أو هو بالنظر إلى قوله حينئذ الخ دعاء على ما به، قوله: (ومن هاتئة الخ) هو من جنة ما في الاختار كما بعده كلامه في كبره، وحسن فحمل التكرار على الأتيان بما هو أقرب من ذلك، أو المراد بالدعاء حقيقته، وهو أحد الاحتمالين التفسير قوله: (بما ليس من ترويع الصلاة) قائل وشرب، قوله: (وقد أشرفا الخ) لا نفهم تلك الإشارة مع سبق لأن ما سبق في الفصل بالأرياء، وهذا في التعديل بالكلام الكثير ولا يفهم حكم أحداه من الآخر، قوله: (إني أنه إذا تكلم الخ) متى قلنا ما إذا أخر السنة إلى آخر الوقت على الأصح وقبل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعدم التلبية والتعبية، والأصل الوصل بينهما، قوله: (أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ما بعد الترويع فإن الأصل فيها المسح أفاده الشرح وما عداه نية المسجد، قوله: (وأجمع للخلوص) أي أكثر إخلاصا وهو عدم ما نيله، قوله: (أو غيرها) أو بعض الروايات لأن التسمية لا نعم إلا بين متعده أو لأحد التسنن، أو الأشياء وفي نسخ بالروايات، قوله: (لأن للمؤمن فضلا) هذا عطف لمعذوب إلى وإنما احتج بيمين التمسك عن يسارها وإن كان جائزا الآن الخ، قوله: (وليفع الاشتباه الخ) هذه السنة لأصل التحول لا لكونه الجهة البين فالأولى ذكرها عند قوله أن يتحول، قوله: (وكذلك للقوم) أي وكذلك بسحب للقوم وهو عطف على قوله، ويستحب للإمام وذلك ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يعجز أحدكم أن يقدم أو يتأخر أو يحبس يمينه أو عن شغاله في فصلاته» يعجز من تسبحة رواه أبو داود وابن ماجه وقال بعض

وكتفسير شهوده لما روي أن مكلف المصلي يشهد في يوم القيامة (و) يستحب (أن يستقبل بقلبه) أي بعد التطوع، وعقب الغرض إن لم يكن بعده ما قلناه يستقبل (النفس) إن شاء إن لم يكن في مخالفة محل لما في الصحيحين كان النبي ﷺ: «إذا صلى أقبل علينا بوجهه وإن شاء الإمام انحرف عن يساره وجعل القبلة من يمينه وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا (أول)» لما في مسلم كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحييناً أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وإن شاء ذهب لمحو توجه قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْشُرُوا فِي الْأَرْضِ رَاشِعِينَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ والأمر للإباحة وفي صحيح الروايات إذا فرغ من صلاته إلى أنه قرأ ورد، جالساً، وإن شاء قرأ قائماً (ويستغفرون الله العظيم ثلاثاً) لقول نوبخت كان رسول الله ﷺ: «إذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثاً وقال اللهم أنت

مشايخنا: لا حرج عليهم في ترك الانتقال لاتباع الأتباع حتى الدخول عند معاينة فراغ مكان الإمام عنه. قوله: (لما روي أن مكلف المصلي الف) روي أبو هريرة أن رسول الله ﷺ: «لا يرمض تحدث أحبارها قال: «أندرون ما أحبارها؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: فإن أخبرنا أن تشهد على كل عبد ولمة بما عمل على ظهرها تقول عمل كذا في كذا» روى الترمذي وقال: حسن صحيح ونقل الفوطي في تفسير قوله تعالى: ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض من علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه يسكني على الزمن مصلاه من الأرض ومصدد شمله من السماء وتذير الآية عنى هذا فما بكت عليهم مصاعد أعمالهم من السماء ولا مواضع عبادتهم من الأرض» ومن هذا قال عطاء الخراساني: ما من عبد يحجج لله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الأرض إلا شهدت له يوم القيامة. وبكت عليه يوم يموت» ابن كثير حجاج ملخصاً. قوله:

(ويستحب أن يستقبل بعدها الف) سواء كان الجماعة عشرة أو أقل خلافاً لمن فعل روي في ذلك حديثاً موصوحاً وصحيحه كغيره بعيد أن الإمام مخبر بعد الفراغ من التطوع أو المكتوبة إذا لم يكن بعدها تطوع إن شاء انحرف عن يمينه وإن شاء عن يساره وإن شاء ذهب إلى حواشي وإن شاء استقبل اليس بوجهه، وأعلم أن هذه الأربعة غير التحول للتطوع لأنه يفعلها بعده فاقبل. قوله: (إن لم يكن في مقابلة محل) فإن كان يكره لما في الصحيحين كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصل، وحكمه حياض عن عامة العلماء ولم يفصل بين ما إذا كان المصلي في الصف الأول، أو الأخير، وهو ظاهر المذهب وإن كان بينهما صفوف لأن جلوس الإمام مستلزم له وإن كان بعيداً عنه بمنزلة جلوسه بين يديه قال ابن أمير حاج: والذي يظهر أنه إذا كان بين الإمام، والمصلي بحفلة وجل جالس ظهره إلى وجه المصلي أنه لا يكره للإمام استقبال المقوم لأنه في هذه الحالة لا يكره المرور قدام المصلي لمحوولة ذلك الرجل بين وبين المصلي فكنا هنا يكون حائلاً لاستقبال من يرواه. قال: ولعل محسناً رحمه الله تعالى إنما لم يذكر هذا القيد للعلم به. لوله: (والأمر للإباحة) أصل هذا الكلام للمصلي، وتعامه فيه وكونه

السلام، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) رواه مسلم وقال يفتح من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فدل استغفر الله الذي لا يله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه. وإن كان تر من أترسف (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي ﷺ من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه أمه الله على داره وأزواجه، وأهل دياره وحوله (و) يقرؤون (المعوذات) لغفره عنه بن عامر وسي. ه تعالى عنه أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويصحون الله تعالى ثلاثاً وثلاثين وحملونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ثم يقولون) تمام الحدة (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لغفره ﷺ. من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله

في الحصة لا ينافي كونه من غيرها بل يثبت بطريق الدلالة. قوله: (في دبر كل صلاة الخ) صريح المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من الصلوات، قوله: (وإن كان تر من الزحف) أي من سبب المشاق المطول شرعاً كقتل الكفار، وأطلق زحفاً على زاحف والمراء به ما تقدم، وفي الحديث ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر (الكبائر لأن الفرار من الكبائر كما في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء. قوله: (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت) معناه أنه إذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها، أو المراد بالموتون الذين لا تنعم بعني أنه بمجرد موته وصل إلى شفعه بتعيم الجنة فإن القبر إما روضة من روض الجنة، وإما حفرة من حفرة النار. قوله: (الله على دارة الخ) أي حفظه الله تعالى ما ذكر ورده أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث ليال لم يضره شيطان أبداً. قوله: (ويقرؤون المعوذات) تقدم أن فيه تعلياً والمراد الصمديق والمعوذتان روى الطبراني في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله أحد وصيه بعد أن جاء التكيف المذكورة لم يرد بها حديث واحد وإنما جاءت من أحاديث متعددة. قوله: (من سبح الله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الغرض، والغرض لكن حمله أكثر العلماء على الغرض فإنه ورد في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التفتيد بالمسكوتة تكلمهم حملوا المطول على المقيد، وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التحميد خاصة، وفي روية تقديم التحميد على التكبير فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها، ويمكن أنه يقال: الأولى البداة بالتسبيح لأنه من باب التخلي، ثم التحميد لأنه من باب التخلي، ثم التكبير لأنه تعظيم، وورد إحدى عشرة من كل وورد عشرة وورد سناً وورد مرة واحدة، وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد، وكل ذلك لا يكون إلا من حكمة، وإن غلبت علينا فيجب علينا أن نمثل ذلك، قال الحافظ الزين العراقي: وكل ذلك حسن، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة، وإن يكون ذلك على سبيل التحيير، أو يفرق بالاحوال كما

تعالى ثلاثة وثلاثين، وذكر أنه ثلاثاً وثلاثين غلظت نعمة وسجود، وقال تمام المانة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر رواه مسلم رغباً فنعاهم لإشادة إلى مثله وهو حديث المهاجرين ثم يدعوهم لأنفسهم وللمسلمين) بالأدعية المأثورة الجامعة بقول أبي تمامة قيل ما رسول الله أي

ذكره البدر العيني في شرح البحاري والملائي في شرح المشكاة، وفي الإبان بالثلاث، والثلاثين إبان بما هو دون ذلك، قال الشعر السبي: حفظ ما قبل أن هذه الأعداد الواردة غيب الصغريات من الأذكار إذا كان لها عند محسوس مع ثواب مخصوص فراد الآتي بها على عددها عمداً لا يحصل فيه ذلك الترهيب إيراد في الإبان بالعدد انفاص لعل لتلك الأعداد حكمة وخاصة لغت بمجاورة تلك الأعداد، وتمهيداً وليس هذا إلا تهافتاً والصواب ما قلنا لأن هذه الأعداد ليست من المحددة التي نهى عن تمثيلها، ومجاورة أعدادها بل مما يتنافس فيه المعتاقون، ويرغب فيه الراجعون، والاطاعة لا حصر فيها فإن قلت: هل الشرط في تحصيل السنة، والفصل الموعود به أن يقول الذكر المنعوص عليه بالعدد متتابعاً أم لا، رغب محسوس واحد أم لا قلنا: كل ذلك ليس بشرط لكن الأفضل أن يأتي به متتابعاً في الوقت الذي حين فيه هو ملخصاً، وصح أنه ﷺ كان يعتقد التسييح بجمعه وروى أنه قال: واعتقدوا بالأناهل فإيهن مسؤلات مستطافات، وجاء سند ضعيف عن علي مرفوعاً نعم المذكر للبيعة، قال ابن حجر: والروايات بالتسيح بالتزوي والحصا كثيرة عن الصحابة وبعض أمهات المؤمنين بل رآها ﷺ وأقرأ عليه وعقد التسيح بالأناهل أفضل من البيعة، وقيل: إن أمن من الغلط فهو أولى، ولا نهى أولى كذا في شرح المشكاة. قوله: (وقبلاً فلقناه أربع) قلنا قريباً بلغة، وقوله ﷺ لقراء المهاجرين: تسبحون وتكبرون وتحمدون ويركعون ويقرعون لا يقتضي أنه قوله: (وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البحاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء الأقرع إلى النبي ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالفرجات الغلاء والنعم العظيم يصلون كما تصل، ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموال يحجون، ويعمرنون ويجهلون ويتصدقون، فقال: «ألا أحتكم بما إن أحتكم به لمركم من سيئكم، ولم يدر ككم أحد بعدكم، وكنتم خير من أنتم بين ظهروناهم إلا من حمل مثله تسبحون وتحمدون، وتكبرون غلب كل صلاة ثلاثاً وثلاثين» اهـ. قوله: (ثم يدعوهم لأنفسهم) يدعون بها لقوله ﷺ: «ابدأ بنفسك الحديث وهو وإن ورد في الاتفاق بالمحفظون يستعملونه في أمور الآخرة أيضاً حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بما له في التعليم يدل عليه قوله تعالى: «فأنا أنصركم وأمليكم نارا» ذكره الألباني في شرح الجامع الصغير. قوله: (بالأدعية المأثورة الجامعة) وينبغي أن يبلغ بالديعة مرة بعد أخرى وفقاً بعد وقت وأن يكرره ثلاثاً، ويكره أن يرفع يده إلى السماء لما فيه من ترك الأدب وتهويل الجبهة، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك كما في شرح المحسن الحصين،

لله ماء السبح قال: حرف التبليل الآخر وهو الصلوات المكتوبات والصلوة بفتح. «والله إني لأحبك أوصيك بما معاد لا تدع من كل صلاة أن تقول اللهم اغني عني وكرك وشكرك وحسن عبادتك» (القصي أبيهيم) عدا الصدر، وظهر بها مما يري الوجه يستخرج ويكثرت ثم يعذبون بقوله تعالى سبحان ربك رب العلاء عما يشعرون الآية لقول علي رضي الله عنه من أحب أن يكثّر بالمكثال الأومي من الأعر يوم القيامة، فذلك من آخر كلامه إذا قدم من

وأن يخص صلاة أو وقتاً دعاء لأنه يسي القلب، وأن يحد في الدعاء بقوله عز وجل: إنا لا يحب المعتدين، واختلف في تحصيله فقيل: هو أن يدعو يستقبل شراً، أو طهراً، وقيل هو طهراً لا يبين به كبريات الأشياء، وقيل هو التوجه به وفيه تكلف الصبح، وقيل الإكثار به، وقيل طاب أمر لا يعلم حقيقته، وقد لم يصنف بقوله الحسن بن حمر الدعاء لهم عموماً بقوله تعالى حكمة من إبراهيم: «رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب» (إبراهيم: ٤١) وقوله تعالى: «واسئلكم ذلك وللمؤمنين والمؤمنات» (إنشأ: ١٠) ولا يتم من سؤال المغفرة أن يغفر لهم فقد لا يستجاب له ويخرج من الدعاء بالاستغفار وظهر الاقتناع بالإيمان تعالى وعلى تقدير الإحالة لا يتم لأن يغفر الله جميع القاتلين فقد يغفر لهم البعض دون البعض لما ذكره ابن النداء وهذا يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغيرهم جميع البدنوس. قوله: «والله إني لأحبك الخ» يبيح العمل به لأنها وصية المحب للمحبوب، ومن الألف في الدعاء أن يدعو بحتوج وتسل وخوض صوت أي بأن يكون من الدعاء، والحداد، وتظهر كما في الأذكار عن الأحياء ليكون أقرب إلى الإجابة، قوله: (عداء الصدر) وظهرها مما يلي التوجه الذي في البعض الحسين، وترجمه أن يرفعها دعاء منكبته ماضياً ثمرة نحو السماء لأنها قلة الدماء له، قال بعض الأفاضل: ولا مبادء بينهما لأن المراد أن لا يجلس بينهما جهة الأرض والتصوت في مقدار الرفع قليل كما يشير إليه ما في أبي داود عن ابن عباس قال: المسألة أن ترجع يدك حذاء منكبك، أو دونهما، وأما ما روي أنه كان يرفع يديه حتى يرى بصره بطنه فمحمول على جاك الحوار أو على حالة الاستسقاء، ونحوهما من شدة البلاء، والمبالغة في الدعاء، وفي أشهر من جعل أبعينه العشرة أن يكون بين الكفين فرجة وإن قلت. وأن لا يجمع إحداهما على الأخرى، فإن كان لا يقدر على رفع يديه بغيره، أو يرد فأنشأ بالسبحه أجزاً ثم ذكر في شرح الحصن الحصين، والطاهران من الأدب أيضاً صم اليدين وأوجبه أديهما نحو القبلة، وفي شرح المشكاة، ورد أنه ﷺ يوم عرفه جمع بين جميع في الدعاء وأن أريد بانضم في كلام أقرب لتمام لا ينافي وجود الترجمة الغليظة. وأما قوله: جمع بين كفبه لا ينافي أيضاً لأن المعنى جمع بينهما في الرفع ولم يفرّد أحدهما به. قوله: (وبه العزة) أي العطية وقيل هي حبة عطية ذرة بالعرض قريب منها من وأنها فلا احتشام قامت القيامة. قوله: (من أحب أن يكثّر بالمكثال الأومي) المراد به تكثير الأجر.

مجلسه . وكان زمان الأية . وكان رسول الله ﷺ . من قبل ذلك كله صلاة يسجدون وثلاث الأية ثلاث مرات فقد كان بالمكان الأيمن من الأخر (لم يسجدوا بها) أي بإيديهم (وجوههم) هي أحرى لقبوله ﷺ : (إذا دعوت به فادع يدانك كنيك ولا تدع يظهرهما فإذا قرعت فامسح بهما وجهك) وكان ﷺ إذا رفع يديه في الصلاة لم يحسبهما . وفي رواية لم يردهما حتى مسح بهما وجهه والله تعالى العرف .

قوله : (لم يسجدوا بها وجوههم) للحكمة في ذلك عدم البركة عليه وسرايتها إلى يافته وتضاعف لا يسجد . والحصول العطاء . ولا يسجد به واحدة لأنه فعل التكرير وذلك الحديث من أنه إذا لم يرفع يديه في الدعاء لم يمسح بهما . وهو بهذا حس لأنه ﷺ كان يدعو كثيراً كما هو في الصلاة والقرآن . وغيره من الدعاء . المذكورة من الدعاء . وعند ابنه وبعد الأكل . وأما ذلك . ولم يرفع يديه . ولم يمسح بهما وجهه لأنه في شرح المشكاة . وشرح المحسن وغيرهما .

فروع : اختلف هل الأسرار في الذكر المفضل ففرق . نعم لأحاديث كثيرة تدل على عدمه . عبر الذكر المحمي . وحبر القرآن ما يكفى . ولأن الأسرار تقع في الإخلاص . وأقرب إلى الإجابة . وقيل : أنهم أنشدوا لأحاديث كثيرة عنها ما رواه ابن أبيير كان رسول الله ﷺ إذا سلم من صلاة قال : سمعوا الأئمة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وتقدم وقد كان ﷺ يقرأ من القرآن في المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن عمر يقرأ من يقرأ عقبه . وعلى أمهاته وهم يسمعون . ولأن أكثر عملاً وأبلغ في التذير وبلغه منهج لإيضاح قلوب تعالين وسمع بين الأحاديث الواردة بأن ذلك يختلف بحسب الأشخاص . والأحوال بمعنى : ما قاله الزبيدي . أو نادى به أحد كان الإسرار أفضل . ومن فقد ذكر كان الجهر أفضل . قال في الفرائد لا يسجد من الجهر بالذكر من المساجد خيراً من الدخول تحت قوله تعالى : (ومن أظلم ممن صنع مساحد أنه أن يدرك فيها سمعاً) [البقرة: ١٧٦] كذا في التلويح ونفس لشعره في ذكره أنه ذكر للمذكور والظاهر للمذكور ما لفظه وأجمع العمدة سبغاً وخدماً على استحباب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد . وغيرها من غير ذكر إلا أن يخشع جهرهم بالذكر على نائم . أو مضى أو نرى . قرآن كما هو معروف في كتب الفقه . وفي المعطي الأصل الجهر بالقرآن إذ لم يكن عند قوم مشمولين ما لم يحافظ براه الله . وفي الفرة العتيقة عن أئمة بكرة للقول أن يقولوا للقرآن جملة لتسمعه ترك الاستماع . والإحداث . وقيل . لا بأس به . أم وفيها أيضاً قراءة القرآن في الحمام إن لم يذكر ثمة أحد مكشوف العورة . وكان الموعظه طاهر . نجوز جهره وخفية وإن لم يكن . تفكك إذا قرأ في بعضه فلا بأس به . وذكره الجهر أنه وفي الليل من أنكره أجباً الترجيع بالقرآن والأذان بالهوت فقلت طلب ما لم يرد خروجه بكرة . له والمستمع . وقيل

القاتل للمرأة ذلك حين سكنت أحسنت، إن لم يكن له حسن وإن نكح المرأة بخشى عليه المكفر أو وبه أبغى التمسى بالفرقان، إذ لم يحرر بالحنانة عن قتلها هو صحيح في العربية - حسن، والتخفي حرم إذ كان مذكراً امرأة مدمنة حية، أو وصف خمر يهيج إليها، أو قصد محو رونو لدمي وأحاز بعضهم الغناء في العرس كضرب الدف فيه، ومنهم من أباحه مطلقاً، ومنهم من كرهه مطلقاً ذكره النسبي وتبعه الشافعي. قلت لكن في الشعر، وللمدح حرمة مطلقاً ما لم يطع الاختلاف بل طاهر الهدية أنها كبيرة ولو لنفسه، وهو قول شيخ الإسلام. وكذا لصاحبه وحاميه من سكك الأنهر مباحاً وذكر ابن الجوزي في لمصن الحسين أن كل ذكر مشرّع أي مأثور به من الشرع واجباً كذا أو مستحباً لا بعقد بشيء منه حتى يتلفظ به، ويسمع به صوته أو بالتمسك له إذا قرأ في قلبه حال الفراء أو سجد في الركوع، والسجود لا يكون أبداً بفرض الفراءة، ومنه الصحيح، والأبعد أخرج أبو يحيى عن عائشة^(١) الفصل المذكور الحنفى الذي لا يسمعه العظيمة سيما ضعفاً الخ، وأما الرقص، والتمشيق، والصريح وضرب الأوتار، وتلويح البوق الذي يفعله بعض من يدعي التصوف فإنه حرام بالإجماع لأهاليه، المكاف كمن في سكك الأنهر، وفي جميع الأنهر عن التسهيل الوجود مراتب وبعضه بسلب الاحتياط فلا راحة لمطلق الإنكار وفي الاختلاف ما يبالى على جوازها للمعلول، الذي حرّكاته كحركات المرتعش أو المصافحة سنة في سائر الأوقات لما أخرج أبو داود عن أبي ثور: ما فعلت النبي ﷺ إلا مصافحتي الحديث، وفيه اعتنقه مرة وفي تفهيماني وغيره من الصاق تلك بالكتب، وإقبال الوجه خارجة، فأخذ الأصابع ليس بمصافحة خلافاً للروافضى واليه أن تكون نكلاً يديه ويخبر حاش من نحو توب، وعند الفداء بعد السلام، وأن يأخذ الإبهام فإن فيه عرفاً تشبه به نمشة، وفي الهداية ويكره أن يقبل الرجل من الرجل أو يده، أو شيئاً منه، أو يمانه في إزار واحد، وقال أبو يونس: لا يأمن بذلك كله أو في غاية اليقاز عن الرضعات تغيبيل يد العالم أو السلطان العادي جلتز وورد في أحاديث ذكرها الجبر الحيني ما يفيد أن النبي ﷺ كان يقبل يده ورجله، وكان ﷺ يقبل الحسن، وفاطمة، وقبل عثمان بن مظعون بعد موته، وكذلك قبل الصديق رضي الله تعالى عنه رسول الله ﷺ بعد موته، وقبل رسول الله ﷺ لمن معه حطراً بين عينيه، ثم قال أبو العباس: فممن من مجموع ما ذكرنا إن شاء تفصيل اليد والرجل، والمكشع والباس والجمبة والشفين، وبين العبيتين، ولكن كل ذلك إذا كان على وجه المدبر، والإكرام، وأما إذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الزوجين أو أي واليه وأمنه وفي دفع العوائق عن المحر الزاهر لا يأمن بتفصيل يد العالم، والسلطان

(١) يرجع هذا الحديث ومحو.

باب ما يفسد الصلاة

انفساد صفة الصلح والفساد بالفساد في العبادة مباح، وفي المصالحات كطبيع مفترقان، وخصص المفسد بالفساد تقريباً لا تحديداً فقال (وهو: ثمانية وستون شيئاً) منه

لعادل: وفي غير هذا إن أراد شيئاً من مخرص الثياب مكرره وإن أركب منظم المسلم، وإكرامه فلا بأس به أم وكان عمر يأمر المصمحت كل عدله، ويضمر وكان عثمان يغلبه، ويمنحه على وجهه، وتقبل الخبز قال أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه: إنه بعده صالحة، ودالوا، يكره دونه لا يومه وفروعه، لا ثأله، وفي رسالة المصاحفة لشرنخيلي عن شيخ مشايخه (الحنوني): الصفة بالركوع، واستوحا الرأس مكررة لكل أحد مطلقاً، ومنه سلام باليد كما مضت عليه المحمية أم قال الشرنخيلي: بعد ومحل قوامه: الإشارة باليد إذا انصرف عليها وذكر حديثاً بعد أنه يجمع بين اللفظ والإشارة، وفي شرح الوهبانية لابن النخعة، وفي منكر الآثار الثيام لعمرو ليس بمكرره عليه إنما المذكور: صفة الثيام من الذي يقام له فإن لم يحب وقدموا له لا يكره بهم يعني جميعاً، قال: وقال القاضي النيدم: وقيام قارى: لقرآن للقدم تعطيلاً لا يكره إذا كان من يستحقه المظلم، وقبل أنه أي يقوم بين يدي العالم تعطيلاً له أما من غير، فلا يجوز، وقال ابن وهب: في شروحه: والقديم يحنط في زمان لما يورث تركه من العتق، وانحصار والزعيد إنما هو من جن من بعد القيام بين يديه كما يقدمه الترك، وفي المنكاه عن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ يطير معاً في المسجد بعد ثمانية إذا قام قداماً حتى يراه قد دخل بعض بيوت أرواحه، ومن وثقه دخل رجل إلى رسول الله ﷺ وهو قاعد في المسجد فخرج أنه رسول الله ﷺ فقال الرجل: يا رسول الله إن في المكان سنة فقال نسي ﷺ: إن المسلم لحافاً روحانياً يهني في الشعب، وأما المصاحفة وهي كما في المصنفي جعل كل صفا منه على عنق الآخر فقالوا بكرامتها وأباحه أبو يوسف، ومظاهر عبارة مراد الزحاحي الخنبره حيث قال مفسراً عليه ربيع أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وتقبله للمبرة بلا شهوة كالصنعة، وتقبل يد العالم، والسلطان العادل للترك أم قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليها غير الإزار، وأما إذا كان عليهما مبعي، أو جبة أو رداء مع الإزار: فلا بأس به بالإجماع، كما في رفع العوائق عن الشعبي وأمه سبحانه وتعالى أعظم، وأسغفر الله العظيم.

باب ما يفسد الصلاة

بأن: قد كثر، وغند وكرم ولم يسمع أحمد قاسم بلحماً. قوله: (مفترقان) لما كان مشروعاً بأصله دون وصفه كمنع بشرط لا يقتضيه العقد فهو قاسد وما ليس مشروعاً بأصله، ولا وصفه كبيع السنة، والدم فهو باطل.

(الكلمة) وإن لم تكن مفيدة كـ (ولو) نطق بها (سهواً) يطرأ كونه ليس في الصلاة: (أو) نطق بها (خطأً) كما لو أراد أن يقول يا أيها الناس فقال يا يزيد، ولو جهل كونه مفسداً، ولو ناساً في المختار لقوله بإحدى هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والعمل القليل عفو لعدم الاحتراز عنه (و) فسدها (المدحاة بها يشبه كلاماً) نحو اللهم البني ثوب

قوله: (منه الكلمة) ويشترط فيها تصحيح المعروف وسماها حتى تكون مفيدة فإن فقد أحدهما فلا فساد لأنه لا يعتبر كلاماً أحد حلي. قوله: (ولو لم تكن مفيدة كذا) ذكر الإمام حواضر فإذ أنها تعمد بالنسخ المعموع من الحروف، وفي السراج والبيان: (إذا تكلم كلاماً يتعارف في مقام الناس سواء حصل به حروف، أو لا حتى لو قال: ما يسبق به الصار مثلاً فبعض صلواته) ومن ثمة اشتكل التبرجاني ما ذكره بعضهم من أنه لو ساق حصاراً لم يفسد لأنه صوت لا فحواه وإن كره بأنه عمن كثير بطن من رأى فاعلم أنه ليس في الصلاة وتمثيله لغير السميده بيا أنه نظر بانها بمنى أدمر فهي ثابتة عن حمله ولما السامي فهو فضيلة لأنه معمول في المنى وقد تأتي للتنبيه اللهم إلا أن يقال هذه لها غير مفيدة نظر إلى عدم تعيين السامي، واعلم أنه لا فرق في المنسب إذا كان حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة، أو لا وتصل أمر يوسف وتكمل السقام يعلم من السطولات. قوله: (ولو نطق بها سهواً) الفرق بين السهو والتسليط أن السهو العاصلة عند الغفل إن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء نسي دعواً وسهواً ولا أي لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب جديد نسي نسياناً نهر وبه رين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه، والخطأ ما لم يتنبه له بالتسبي، أو ينتبه بعد نسيان حموي عن الأكل، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: لا تغد بالكلام مامياً إلا إذا طال، واحتج بحديث ذي الندين، وكذا قوله ﷺ: وليبين علي صلواته ما تم يتكلم حيث غيا جوار البناء بالتكلم فيقتضي إنهاء الجواز بالتكلم، ومعلوم قوله ﷺ: (إن هذه الصلاة لا تصلح) الخ دل على أن عدم التكلام، من حيثها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكما لا تحوز مع عدم الطهارة لا تحوز مع وجود التكلام، وهو واضح جيداً، ولو كان النسيان عفة لا منوى فليله وكثيره وحديث ذي الندين كان في ابتداء الإسلام قبل تحريم الكلام، لأن قيل: السلام كالكلام في أن كلا منهما واضح للصلاة فلم فصلت في السلام بين الممد، والنسيان، فالجواب أن السلام له شبه بالأكثر إذ هو من أسماء الله تعالى، وذكر في الشهد فهو من جنس الصلاة، وإنما يلحق بالكلام إذا قصد به الخطأ فلا أي به نسباً اعتبرناه بالأذكار وإن كان حمداً اعتبرناه بالكلام حمداً بالتسبيح. قوله: (في المختار) واحتار فخر الإسلام وغيره أنها لا تغد كما في المصبرات وأصح. قوله: (لا يصلح فيها شيء) الخ كذا في رواية الإمام أحمد، ومسلم والنسائي، وفي رواية أبي داود، والطبراني لا يحل مكان لا يصلح، ذل في الشرح: وما لا يحل ولا يصلح في الصلاة فبإشترط تصديها. قوله: (والفعل القليل عفو) هذا جواب عن

على الأصح وقيل في تفسيره: غير هذا كما حركت الثلاث المتوالت كثير ودونها قليلا، ويكره رفع اليدين عند إرادة التركيع والرفع عندما لا يقسم على التصحيح (أو) بعده، (تحويل المصنوع من القيلة) لتركه مرض التوجع لا تسبب حدث أو الاستغفار حراما بازاء نعت وفي صلاة بحرف (و) بعدها (أكمل شيء من خارج فعه ولو قل) كدعوة لإمكان

فان ابن أمير حاج - والعرض من الناطق - لا عليه بكونه في صلاة، وإذا فسد للمعلوم أنه لو شاهد شروع إيمان في الصلاة، ثم رأى ما ينافيها كان تارك مشطاً، ومصرح بأنه، أو لم يمت مرات متوالت فإنه يستحب مع إيمانه ليقى بأنه ليس في الصلاة فقه الله.

رفع: يقع لغزاً، فيقال فيه أي عبده شخص شرب فقصبت صلاة غيره بشره، ولو لم يكن مفقداً، ولا متعمداً، وجوبه حسي وضح أي مرة ثلاثاً، وتزل إليها منها نفس، صلاتها على لأصح إرادة الترحيح. قوله: (على الأصح) كذا في التبيين، وهو قول العامة وهو المختار، هو الصحيح كذا في التفسيرات. قوله: (كالمحركات الثلاث المتوالت كثير) حس لو زوج على بعض سروراته ثلاث مرات، أو حرك موضعاً من جسده كذلك، أو رمى ثلاثة أحجار أو دفع ثلاث تمرات فإذا كانت على التواتر صدقت صلاته، وإن قصر لا تعد وإن كثرت، وفي الخلاصة وإن حرك ثلاثاً في زمن واحد تعد جهته إذا رفع يده في كل مرة ولا فلا تعد لأنه حرك واحد، (يقرب: ما يندم باليدين عادة كثير وإن فعله بيد واحدة، وما يقدم بيد واحدة قبيل، وإن فعله يمين، وقيل: إن الكثير ما يتحرك مقصوداً العامل، والتقدير بخلافه، وقيل، إن معنى أي: أي الحسني فإن استكثره فكثير، وإن استغله فقليل، وهذا أقرب الأقوال إلى رأي الإمام كما في التبيين. قال المصنف: وورد عنهم في هذا الباب، قد احتجفت ولم تنزع عنها معنى قول واحد ولطاهر أن أكثرها تفريعات من المنهاج لا تكن متفولة عن الإمام الأعظم. قوله: (على الصحيح) وذكر في شرح الجامع الصغير رواية متحول عن الإمام أن بعده. قوله: (وبفسدها تحويل المصنوع من القيلة) لظاهر أن حكم المصنوع في الاستغفار، الحكم السابق فيه مستقبلاً باستقلال جزء منه ولا فسد إلا بالتحويل إلى المغارب، أو إلى المنزوي. قوله: (ألا لعين حدث) فلا تعد به ولا بالمشي وفي الحسني، وما مشى في صلاته شيئاً غير متارك ما كان مشي قدر صف، ووقف قدر، ولكن: ثم مشى قدر صف آخر حكماً إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تعد صلاته إلا إذا خرج من المسجد إن كان يصلي فيه، أو تجاوز المصنوع في السجدة، فإن مشى متلاحقاً بأن مشى قدر جهتين دفعة واحدة، أو خرج من المسجد أو تجاوز المصنوع في السجدة، عدت صلاة له وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حاشاه أن المشي لا يحول إما أن يكون بلا غير أو يكون بغيره، فإن كان بلا غير فإن كان كثيراً متوالياً تعد صلاته سواء تدوير القيلة مع ذلك أو لا لأنه حيث قد عصى كثير أسس من أسس الصلاة، رغم نفع تركه فيه وإن كان كثيراً غير متوالت، على تفريق في ركعتين، أو ثلثه جهات فإن استدير معه

الاحترار عنه (و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) إن كان كثيراً (وهو) أي الكثير (قدور الحمصة) ولو بعض قليل لا يمكن الاحتراز عنه بخلاف اللبيل يعمل قليل لأنه تبع لريقه وإن كان بعض كثير فسد بالعمل (و) يفسدها (شربه) لأنه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه إلى السماء وقع في حلقه برد أو مطر ووصل إلى جوفه بطلت صلاته (و) يفسدها (التنحج بلا حق) لما فيه من الحروف وإن شال لعنر كصفه البلغم من الفراء لا يفسد (والتأليف) كتفخ التراب، والتصغير (والأثني) وهما يسكرون اللهاء مقصور مرزوق وع (والتأوه) وهو أن يقول أوه وغيرها

الصيغة فحدث لوجود الجاني قطعاً من غير ضرورة وإن لم يستمر معه لفظة أم تفسد ويكون يكره لما عرف أن ما أسد كثيره كره قليله عند عدم الضرورة وإذ كان بعضه كأن كان لأجل موضوع الحديث سغه في الصلاة، أو لاصرافه إلى وجه الغنى أو رجوعه منه في صلاة الحروف لا يفسد، ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً، أو قليلاً، استدير الفيلة أو لم يستدير لها، قوله: (وهو قدور الحمصة) وقال الإمام خزامر زاده: ما دون مؤء الغم لا يفسد، وما في انصاف أولى كما في النهر، وفي الخلاصة لو أكل شيئاً من الحلالة وابتلع عينها فوجد حلالاً في فيه، وابتلعها لا يفسد صلاته، ولو أدخل الفقيه أو السكر في فيه، ولم يعضه لكن بصلبي، والحلولة نعل إلى جوفه تفسد صلاته، ثم قال: ولو مضغ علكاً فحدثت صلاته، إذا كثر له، قوله: (وإن كان يعمل كثير) فإنه يصح مرث. قوله: (ويفسدها شربه) لا فرق بين الحمصة والنسيان كذا في التمرج. قوله: (بطلت الصلاة) لوصل شيء من خارج إلى حروف كذا في الزينة. قوله: (بلا حق) المعز وصف بطراً على المكثف بالنسيان عليه. قوله: (لما فيه من الحروف) أفاد بالتعليل تحبذا لفصاء بالتنحج بما إذا حصل به حروف كتجشأه إن حصل به حروف، ولم يكن مدفوعاً إليه وكذا السعال يفسد إذا حصل به حروف بلا ضرورة أما العطاس فلا يفسد، وإن حصل به كلمة أفاده السيد. قوله: (وإن كان لعنر الخ) مع التنحج لإصلاح الصوت، وتحسينه، أو ليهتدي إمامه من خطئه، أو لإعلام بأنه في الصلاة، على الصحيح كما في المتج. قوله: (كمنه أبلم) المرفع فاعل المتج حال في الخلاصة:

وبسم الله الذي المصيف به كسمل ينصب أو يرفع عليه
قوله: (والتأليف) إذا كان مسوعاً، وتأليف أن يقول أب، أو تفه لتفخ التراب، أو كضجر، وقيل أف اسم توسخ الأظفار، أو الأدن، وثف اسم توسخ البراجم. قوله: (والأثني) يقال: أن الرجل يثن بالكر أثناً، وأثناً بالضم صوت مهور أن كذا، وهي أنة به مصباح. قوله: (برزوق وع) توجع المعجم، وهي المصباح أنه من كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند التوجع: ونحوه في القهستاني. قوله: (والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما الأواه فهو الحوقن، أو كثير الدماء، أو الخريم لرفين أو للقبه أو المؤمن بالحبشية قدوس.

لغات كثيرة بعد لا بعد مع تشديد الواو المفتوحة. ويسكون الهاء وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو أن يحصل به حروف مسموعة وقول: (من وجع) يحسده (أو مصيبة) يفتقد حبيب، أو عال أيد الأئير، وما به أنه كلام معنى (لا) تفسد بحذفها (من ذكر جنة أو نار) انفاقاً لدلائلها على الخشوع (أو بعددنا) (تشميت) بالثين المعجمة أفصح من المعلقة المدعاة بالخير خطاب (عاطس يرحمك الله) عندهما خلافاً لأبي يوسف (وجواب مستفهم من تد)

قوله: (ومها لغات كثيرة) عند في البحر تبيهاً للعطش فيها ثلاث عشرة لغة. قوله: (وارتفاع بكائه) البكاء بالمد الصوت وبالقصر خروج الذمغ وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال: بكت عيني فحقت لها بكائها وما يسنني البكاء، ولا الحريرل
أو مصاح، والمراد بكونه مرتعاً كثرة مسموعة، ولو لم يسمع نفسه بالحروف لا تفسد على قياس ما قدناه قريباً، وأشار إليه المؤلف بقوله مسموعة. قوله: (وهو أن يحصل به حروف) كذا بيده في النسخ، (الصراح) وشروح الكثرة، وموافقه بالحجم ما موق يواحد وفي إشارة إلى أن مجرد الصوت غير مقصد خلافاً لظاهر البحر. ومحل المصاح به عند حصول الحروف، إذا أمكنه الإشباع عنه أما إذا لم يملك الإشباع عنه فلا تفسد به عند الكل كما في الصهرية كغيره إذا لم يملكه منع نفسه عن الأئين والتأو، لأنه يستند كالعاطس والنجاش إذا حصل بهما حروف بحر. قوله: (أو مصيبة) هي ما يهيب الإنسان من كل ما يؤذيه من موت أو مرض. أو نحو ذلك فهو من عطف لتمام على الشاعر، إلا أن شرط ذلك لعل أن يكون بالواو خاصة أفاده السيد. قوله: (لأنه كلام معنى) كأنه يقول أنه مريض فاعذروه، أو مصاب فعزوه وبالدلالة تعمل عمل المصريح إن لم يكن مبرحاً بها، ولو أفصح به تفسد لكنها هنا أو من الشرح أو لأن فيه إظهار الفأسف، وهو من جسر كلام أثناس كما حققه في الذمغ. قوله: (لدلائلها على الخشوع) أي المخوف من الله الواحد انفهار فكانه من الخوف يس كالأرض الخاشعة. قال تعالى: «وَنَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اعْتَزَتْ وَرَأَتْ أُنْفُسَهُ» (قصص: ٤١) وفي الحديث: من أطاع الله أباناً دخل الجنة ضاحكاً، ومن أذنب ضاحكاً دخل النار باكياً أفاده من الشرح.

فروع: لم أحببت قراءة الإمام فكي، وذلك: نعم، أو بلى لا تفسد ولو وسره الشيطان محو أن الأمور الآخرة لا تفسد وإن الأمور الدنيا فسدت ولو لدغته غروب فقال: الله لا تفسد على ما عليه الفتوى كذا في المصبرات والشم. قوله: (أفصح من المعلقة) لأنه أعلى في كلامهم، وأكثر مدحج الأنهر. قوله: (خطاب عاطس) بدل من قوله المدعاة بالخير، وهو من إساقطة المصنف إلى مقوله أي خطاب المصطفى العاطس. وإنما قيد بالخطاب من المصطفى لأنه لو قاله العاطس لفسد لا تفسد لأنه بمنزلة قوله يرحمني الله به لا تفسد بغيره، ولو قال:

فه سبحانه أي قال: هل مع الله أحد فأجابته المصنعي (بلا إله إلا الله) بقصد عندهما خلافاً
 لأبي يوسف هو يقول أنه شاء لا يتخير بحريته، وهذا بقولنا أنه سار سراً فيكون متكلماً
 بالمتأخر (وغير سوء بالاسترجاع) إما أنه وإن إليه راجعون (وسار بالحمد لله و) جواب حير
 (عجب بلا إله إلا الله أو سبحان الله و) يمدح (كل شيء) من القرآن (فقص به الجواب كما
 بعض خذ الكتاب) لمن طلب كتاباً ونحوه، وفعله: أنا غداة استمعهم عن الإتيان بشيء،
 ونعت حدوده: فلا تقربوه نهياً لمن استأذن من "الأخذ، وهكذا، وإذا لم يرد به الجواب،
 بل أراد إهلاكه في الصلاة لا نفسه، "الأتاى (و) بقصد (رؤية متبهم) أو مقته به، ولم
 يره إمامه (ماء) قدر على استعماله قبل فحرقه نذر التشهد كما سمي به أسائلني بعد

الجمعة فمن العاطس نفسه لا نفسه، ركد من عبه إن أورد الثواب إتحافاً كما نفد إتحافاً إذ
 أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو فراد به التجارب للعاطس لا نفسه لأنه دعاء لم يعارف
 جواباً، وقيل نفسه^(١) قوله: (وقال أبو يوسف لا تصد) لأنه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول
 الإمام حديث معاوية بن الحكم أن النبي ﷺ قال له حين شئت العاطس أن صلاتك هذه لا
 يمدح فيها شيء من كلام الناس وهو غير صالح في الصلاة. قوله: (ويصدق كل شيء من
 القرآن بقصد به الجواب) إما قيد بالقرآن لعلم الحكم بحكمه في غيره بالأدنى، فهو ذكر الشهادتين عند
 ذكر المودة لهما، أو سمح ذكر الله، فقال: جل جلاله، أو ذكر النبي ﷺ صلى عليه، أو قال
 عند حتم لإمام امرأة صلى الله العظيم، أو صدق ومله، أو سمح الشيطان فلعن أو ناداه
 وجن بأن يعجز بالتكبير فعلم فسدت فإنه قيل: روي أنه ﷺ قال في جواب ابن مسعود حين
 استأذن عليه في الدخول، وهو في الصلاة: «ادخلوها بسلام آمين ولم تصد الصلاة أحب عن
 الرخصي بأنه محسوب على أنه انتهى للقراءة إلى هذا الموضع، ولم يرد به إخطاب كما في
 شروح الهداية. قوله: (أو مقته به، ولم يره إمامه) قال في البحر المتروكي خلف المتبهم إذ
 رأى الماء فنهقه المؤمن فعليه الوضوء، عندهما خلافاً لمحمد وزفر بناء على أن الفريضة متى
 فسدت لا تقطع التحريم عندهما خلافاً لمحمد وزفر وعائمه أن هذه المسألة متفق فيها على
 بطلان الصلاة غير أن الإمام وأبو يوسف يطالبانها وحلفاً فقط، ومحمد وزفر وصياً، وأصلاً،
 ولذا حكم بعدم استقصاء الفريضة فيها لأنه لم يكن في الصلاة أصلاً، ولا شك أن هذا الحكم
 ليس من الأحكام الإلهية عشرة فأنه قوله: (فقد على استعماله) الضمير في فقر للإمام في
 الصورتين. قوله: (قيل فحرقه فلم يشهد) إما قيد به ليكون لنفسه فيها موقفاً عنه بخلاف ما
 إذ تعد لغير التشهد حيث لا عهد عندك، وتعبد عنه لهما أن هذه المعاني وإن كانت مفسدة
 بالحدث، والكلام، إلا أن حضورها إنما جاء بعد الانتهاء إذ لم يبق عليه شيء من القرائن

(١) وفعله وقال أبو يوسف لا تصد الذي في الشرح من خلاف لأبي يوسف، اهـ.

هذه أيضاً وكذا تبطل برفاه كل عضو أباح التيمم (أو كذلك) (تمام مدة مسح الخف) وتقدم
بها (أو كذا) (نزع) أي الخف، ولو بعمل يسير لوجوده قبل القعود فقدر التشهد (وتعلم
الأمي أية) ولم يكن متقدياً بقاريء سبى إلى أمة العرب الخالية عن العلم والكتابة كأنه كما
ولدت أمه وسواء تعلمها بالتقليد أو تذكرها (ووجدان العاري سائراً) يلزمه الصلاة فيه فخرج
بحسب الكل وما لم يسهه مالك (وقدره للموحي على الركوع والمسجود) نقوة بانقياد فلا يسي

والأركان بدليل ما في حديث ابن مسعود إذا قلت: هذا، لم عملت هذا فقد ثبت صلاتك حيث
عنتي التمام بالفعلة فمن شرط شيئاً آخر فقد زاد على النص، وهي نسخ، ولم يجر بالراي
واختلف في الوجه للإمام فذهب أبو سعيد البردعي إلى أنه إنما قال بالبطان لأن الخروج من
الصلاة يصنع المصلي قرصاً عنه، لأنها لا تبطل إلا ترك مرض، ولم يزل عليه سوى الخروج
بصحة، فلما أنه فرض لما صليت بتركه وتيمم على ذلك العامة كما في الصلاة، وذهب أبو
الحسن الكرخي إلى أن البطان عنه باعتبار أن هذه الصلاة غير مأمرة بالخروج كنية الإقامة فاستوى
في حدوثها أول الصلاة، وآخرها، ولا خلاف بينهم في أن الخروج بصحة ليس بمرض، وإنما
استنبطه البردعي من هذه المسائل، وهو غلط منه لأنه لو كان فرضاً كما زعمه لاختص بها هو
فريق، وهو السلام قال في المجتبى: والمحققون من أصحابنا على قول الكرخي، وفي المراج
معزياً للحلواني، والصحيح ما قلناه الكرخي، قال صاحب التأسيس: ما قلناه أبو الحسن أحسن
أمر، قوله: (وكذا تبطل بزوال كل عضو أباح التيمم) كمرص وخوف من عدة (إذا زال قبل القعود
قدر التشهد، قوله: (وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وليلة وللعمار ثلاثة أيام ولياليها، قوله:
(لوجوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر قدر التشهد، فعلى ما سبق من الخلاف
في فسادها أيضاً عند الإمام سلاماً لهما، وهذا إذا كان واجباً للجاء كما في الزلعي، وإن لم
يكن واجباً له لا تبطل لأن الركنين لا حظ لهما من التيمم، وقيل: تبطل لأن الحدث السابق
يسري إلى القدم عنيص له كما إذا بقي لعمه من عضوه، ولم يجد ماء، وبهذا انقضى جزء في
النهر قاله النسب، قوله: (ولم يكن متقدياً بقاريء) اختلف فيما لو كان الأمي خلف فارى أي
وقد تعلم أية، والعمامة على البطان لكن صحح في الضميرية عنه، قال الفقيه أبو الميث: وبه
ناخذ، قوله: (كأنه كما ولدت أمه) هذا لا يناسب سابقه، وإنما يناسب لو كان منسباً إلى أمه،
مقال في بيان وجه النسب: كأنه يخفى تدبر، قوله: (وسواء تعلمها بالتقليد أو تذكرها) قد علمت
أن هنا مفروض فيما إذا حصل أحد هذه الأشياء قبل القعود فقدر التشهد أما لو كان بعده، فإن
التعلم بالتقليد لا يفسدهم اتفاقاً لأنه عمل كثير، قوله: (يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مالكة له، أو
أبى له وهو ظاهر، أو نجس، وعنده ما يظهر به، أو لا إلا أن رعبه ظاهر، قوله: (وقدره
الموحي على الركوع، والمسجود لقوة باليها) هذا يفيد أن الفترة حصلت بعد ركوع، وسجود
بالإيماء فأنما إذا حصلت قبل فعلهما أصلاً، فلا بناء لضعيف على قوي في ذلك فلا يفسد

على ضعيف (وتذكر فائقة لذي ترتيب) والقصد معروف فإن صلى خساً متذكر الفائقة، وقصدها قبل خروج وقت الخامسة بطل وصف ما صلاه قبلها، وصار غفلاً، وإن لم يقصدها حتى خرج وقت الخامسة صحته، وليرتفع فسادها (واستخلاف من لا يصلح إماماً) كأي ومنذور (وطلوع الشمس في العجر) لظور والتناقص على الكامل (وزوالها) أي الشمس (في صلاة العبد) بين (ودخول وقت العصر في الجمعة) لقوات شرط صحتها وهو الوقت (ومسقوط الجبرية من برء) لظهور الحادث أسباب (وزوال حشر المعذور) بتأفيض ويعلم زواله

ويحرم. قوله: (وتذكر فائقة لذي ترتيب) عنه، أو عن إمامه ولو وثراً في الوقت سعة. قوله: (وتذكر الفائقة) إنه قيد به لأنه لو كان نائباً سقطت الترتيب به جبر حيث تذكر فيه لا ما نسي فيه. قوله: (صحته وليرتفع فسادها) لصيرورة الفوائقة متاً بضميمة المتروكة أولاً. قوله: (واستخلاف من لا يصلح إماماً) أما لو كان ذلك بعد تقويم قدر التشهد فاختار أبو جعفر وحرم الإسلام أنها تامة إجماعاً، وصححه صاحب الكافي، وغيره قال في الفتح: وهو المختار لأن الاستخلاف عمل كثير في نفسه، وإنما لا يؤثر ضرورة، ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح بهر. قوله: (وطلوع الشمس في العجر) ليس المراد أن يطلع إلى الغرض، بل إذا رأى شعاع شيء لو لم يكن تمة جبل يعتقد رأى الغرض كما في التبيين، وكذا إذا دخل وقت من الثلاثة على محصل للقضاء. قوله: (لظور والتناقص) وهو وقت طلوعها لأنه وقت عبادة عبيده. قوله: (على الكامل) وهو ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك الشخص فيه. قوله: (وزوالها أي الشمس في صلاة المبطلين) لقوات شرطها: وهو وقت القسي كذا في الشرح والذي في الشرح اعتمد بالإيراد، وفيما رأته من نسخ الصمبر أن العبء بالمبدأ الأحمر، واليه والوزن، علامة التشبه بالمبدأ الأسود. قوله: (ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت أن موضوع المسئلة فيما قبل التشهد، فإذا دخل أول فضل الثاني على قولهما أو انقضى الفضل على قوله: فسدت على قولهما في الأول، وفي الثاني على قوله لا الأول، وأما إذا كان بعد التقويم قدر تشهد ففيه الخلاف بين المشايخ، ويبحث فيه بأنه كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر، وأجيب بأنه يمكن أن يعطى الجلبوس بعدما فسد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثله، وتعد في شرح السيد، وأما قيد بالجمعة لأن الظاهر لا يهطل بدخول وقت العصر، وفيه مرجع الأنهر عن السراجة قيل: تخصيص الجمعة (إضافي) لأن الحكم في الظاهر كذلك أمر غريب. قوله: (من برء) قيد به لأنها لم سقطت لا من برء لا نفسه. قوله: (يناقض) متعلق بقوله: المعذور بصرته توضحاً مستحاضة مع السيلان، وشرعت في الظاهر فقيل المقصود قدر التشهد انقطع الدم وقام الانقطاع، إلى غروب الشمس، وكذا لو توضحك على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة، أو بعده، وأما لو توضحك وصلت على الإنقطاع فلا تلتزمها الإعادة مطلقاً نيين زوال عذرها أم لا أمر من السيد ملخصاً.

بحل وقت كامل عنه (والحدث محدث) أي لا يسفد لأنه به ينشئ (أو يصنع غيره) كرفع نمرة
أنته (والإغماء والجنون والجنابة) الحامصة (يسطر أو احتلام) ما من مستمكن (ومحاذة
المستشهدة) سائها، وكعبها في الأصح: ولو محرماً له أو ووجه اشتبهت، ولو غافضاً كمنجور
شبهاء في أداه ولكن عند محمد أو غيره عند أبي يوسف (في صلاة) ولو بالأيدي (مطلقة)
فلا تطل صلاة الجنابة إذا لا سجود لها (مشاركة تعريضة) بائنتلها بما لها، أو اقتدائها به

فله: (لا يسفد) أي لا تفسد سببه أي الحدث لأنه أي الموقوف به ينشئ بالشرط معلومة في
الساء. قوله: (أو يصنع غيره) أي أو يحدث يصنع غيره، وإن كان محدثاً لأنه لا يجوز فيه
البناء إذ شرط الحدث المجوز للبناء أن يكون مساوياً. قوله: (والإغماء والجنون) وإن فلا.
قوله: (تائم متمكن) جوب عما غفل لا حاجة لإضافة البطان إلى الاحتلام لسبب بطلانها
بشتم وحاصل التمرين أن هذا محمول على ما إذا قام في سلاته على وجه لا يبطأ فاعام
قوله: (ومحاذة المستشهدة) أي محاذة الرجل المستشهدة وإنما قيد بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه
مكلفاً، وإلا فلا فساد كذا في مكتب الأهر وقيد بالمستشهدة احترازاً عن محاذة الأمد منها لا
نفسه، وشذ من أسد بها ولا تنسك له في الرواية كما صرحوا به. ولا في الرواية تنسرحهم
بأن الفساد في المرأة غير معاروف بمروض الشهوة، بل يترك فرض المقام كما في الفتح، وتلق
فيها نعمت الحرية والأمة والأجنبية والزوجة والمجوز الشهوة والمستشهدة هي من نسلح
للخضاع، ولا اعتبار بالس كما صححه الشرح. وبهذه رواية الدار مشهدة حالاً كتب نسخ
معاناً، وشاع وسبح أو ضخم أو صاحب كمنجور. قوله: (بساته وكعبها في الأصح) كذا في
النسب، قال في النهر ولا دليل عليه، والتفسير الصحيح لها ما في المعجزة، وهو أن تفرم
احمرأة يجنب الرجل، أو فذاه من غير حائل، وفي الدر: المعبر المحاذة معصو واحد،
وخص الرطبي بالساق والكعب، وفي الخاية لوصلت المرأة عنى المصفاة والرجل أسفل منها
بجنتها، أو خلفها إن كان يحدثي عضو من الرجل أعضاء منها فسدت، مثلاًه أو حدود فمحاذة
بعض بدنها هو وليس هذا معاذة بالساق والكعب. قوله: (في أداه ولكن عند محمد) اختاره في
الفتح وجزم به الحلبي كالمزلف، وفي الحنية أن ثلث المحاذة وكثيرها فسد ونسب إلى أبي
يوسف. قوله: (في صلاة) أعاد في فيها: تشمل ما لو ثوت الظاهر حليف من يصلح العصر فإنه
يصح غفلاً على المذهب، والجار والمجور في محل حسب على الحال أي عان قريبها في
صلاة معرج سجدة المجنونة، عليها غير مفيدة لعدم اعتقاد صلاتها. قوله: (إذا لا سجود لها)
هي بسبب صلاة حقيقة، وإنما هي دعاء للميت، وإنما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها
لشبهها بالصلاة المطلقة في اشتغالها على التحريم، والتحمل ما سد عن العبادة، وإنما خص
المسجود لأنه أعظم أركان صلاة، وإلا فلا ركوع لها، ولا فمرد فيها. قوله: (مشاركة) احتزر
به عن محاذة المصلي لمصل نفس هو في صلاتها حيث شكره، ولا تفسد كما في الدر. قال في

والتي مكان صلته؛ وقد حكى أبقريوس على ما دون فامة (بلا حائل) خبر مزاج أو دمه تسبب
 في ذلك. ومع شرب إليها لتأخر عنه فإن لم تأخر بشارته فسدت صلاتها لا صلاته، ولا يختلف

المراد. والاشترار إنما يثبت بالجماع فالله لا يشرع خليفه كالإمام، فهو من مثله ومعلوم بمثله، أو
 بسبب الخلاف، فتشفي بمقتضى أحد قوليه: (تحريمه) أي من حيث التحريم، ومعه ما ذكره
 أصحابه، ومعه ما ذهب إليه الأئمة. ومعه أنه أن يكون له إمام فيما يؤدنه تحفيماً كالعديين،
 أو بغيره كالأصفيين. وهذا شرطان في الشريعة أما التحريم فباطق، وأما الأول فعلى الأصح
 كما في الإيضاح عن شرح النخيفس على نو حيقه، فنحدث فحادثه، وهذا ذاهبان للرضويين،
 وعند الحمي، مع الاشتغال بعمل الصلاة، فلا فساد لعدم الاشتراك أثناء حال المصلاة لأن هذه
 الحال ليست حالة أداء، وكذا لو كانا موقوفين معاً، بعد سلام الإمام يجب بقضائه فلا نساء
 أو الموقوفين مفرد فيما يقتضي وإن وجد الاشتراك تحريمه في التصورين، وليس من شرط
 الاشتراك في التحريم أن تذكر أول صلاة الإمام على الجميع، بل لو سبقها ركعة، أو أكثر
 منها، فيما أوركه، فداها، ملاحظة كما في البحر عن المصباح. فإن قيل: ذكر الاشتراك في الأداء
 يعني غير ذلك، لا اشتراك في التحريم، ولذا كتبت به في تلخيص الجامع. أجيب بأنها أوردت
 كلامها بالذات مخصصة لمحل الخلاف عن محل القولين، في الإيضاح. قوله (في مكان
 متحدة) والمراد أن المكان بأن كانت المرأة على مكان عال بحيث لا يحدني شيء من شأنها
 لا يفسد قوله: (ولو حكمنا بشيها الخ) مما منه جرى على الصحيح أنه لا يشترط في المصاحفة
 أن تكون بالساكن، والقائم، وهو مخالف لما اختاره أولاً فتأخر. قوله (أقدر فراق) أي في حديثنا
 أصبح، وإسما فتريه لأنه أدنى أحول القعود، وهو قريب من هذا القدر فقدر به، وأدبره
 يعني وضعا في المراء الذي يتكون بين القدمين، ويحلل السجود أي موضع منه، أو لا بد من
 كونه بين قدميه وأقدامه، وعليه إنما يكون إذا انحازت الأقدام فأما لو تقدم عليها هل يعتبر
 كونها معاً قدميه، أو قدميهما، وهذه حادثة لغتوي عليها، ولعلهم أخذوا هذا التقدير من
 استرة من هذا التقدير اعتبره الشارح حاجزاً بين العصري، والماز حتى مع الإسم. قوله: (أو
 فرجة) عطف، على حائل وهذا التقدير للربيعي. وبيده من بعده. قوله: (ولو يشر إليها لتأخر)
 وهو مأثور بشارتها لما روي عن أبي مسعود مؤنف: «أخروهن من حيث أخروهن الله وهو من
 كان حين أداء الصلاة وبعد الإعراس لأنه وقع بيننا لمحملي الكتاب»، وهو قوله تعالى
 «ولم تحل عني» (الفرقة: ٤٢). قال في المجمع، وقد استدل به حديث إسمته رحمته لأسر
 واليهيم حيث قامت المحور من وراء النبي، فقد قامت منفردة خلف الصف، وهو عند
 عبد الإمام الحنف، ومكروه، عطفاً، فالأد المصاحفة نفسها، آخرها نزل تكاتب للمكروه، أو ولو
 ثم بشر إليها لتأخر بعد ما دخلت في الصلاة، فقد ترك فرض المصاحفة ففسد صلاته دون صلاتها
 إلا إذا كان المحاذي الإمام، وأطلق في الإشارة فشملي ما إذا كانت من المأموم وهو المستأثر

بالتقدم عنها لكرهته (و) تابع شروط المحاذاة الجمدة أن يكون الإمام قد (نوى إمامتها) فإن لم ينوها لا تكون في الصلاة، فانفتحت المحاذاة (و) بعدها (ظهور عورة من سبقه الحدث) في ماطر الرواية (ولو اضطر إليه) للظاهرة (فكشف المرأة ذراعها للوضوء) أو عورته بعد سبق الحدث على الصحيح (وقراءته) لا تنبيهه في الأصح أي قراءة من سبقه الحدث حالة كونه (ذاعياً) أو عائداً للوضوء وإتمام الصلاة لف وشر لإتيانه بركن مع الحدث، أو المشي ذاعياً، وعائداً (ومكثه قدر كراه ركن بعد سبق للحدث مشطاً) بلا غير فلو مكث لزحام، أو لسقوع رعاذه، أو نوم وعف فيه صمكت، فلو يبس ويرفع رأسه من وكوع، أو سحود مسقه فيه الحدث ينه التطهير لا ينية إتمام الركن حذراً عن الإفساد.

د. قوله: (لا يكله الخ) هنا في حق المأموم لأن التقدم من الإمام عنها مطلوب. قوله: (وناسخ شروط المحاذاة الخ) وأولها المشتهة ثانيها أن يكون السابق، والآخر سلب ما ذكره قلنا أن تكون في أداء ركنه لو قدره وإيها أن تكون في صلاة مطلقة. خامسها أن تكون في صلاة مشرقة تحريرة، سادسها إتحاد المكان، سابعا عدم الحائل، ثامنها عدم الإشارة إليها بشيء آخر. قوله: (أن يكون الإمام قد نوى إمامتها) مما القيد منسوخ عنه لعله من قيد الاشتراك إلا لا اشتراك ولا ينية الإمام إمامتها لأنه إذا لم ينو إمامتها لا يصح إندازها سحر ولا عرف في ذلك بين صلاة، وصلاة، وهو قول لجمهور كما في الكافي ومثبيه وإنما لا يصح إندازها من شروط نية إمامتها إذا وجدت المحاذاة أما إذا لم تحاذ أحداً ففي رواية صح إندازها بلا نية الإمام لها لأنه لا فساد في الحال، واحتمال في البال بأن تمتعي خطوة، أو خطوتين متعاضدي للرجل أمر موهوم، والظاهر أن لا تمتعه لكرهته فإن فعلت، وحاذت بطل إندازها لقول شرط، وهو نية الإمام، ولم يطل صلاة من حاذته لعدم صحة إندازها، وفي رواية لا يصح إندازها لأنه لما احتل العاد من جهتها نؤخذ ذلك على اختيارها بلا اعتبار الأحوال كذا في الكافي، والتميز وعلمه البيان، والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية لإمام إمامتها في جميع الصفوات. قوله: (من سبقه الحدث) سواء كان رجلاً أو امرأة. قوله: (ولو اضطر إليه) وفي اختياره لم اضطر إلى الكشف بيني وبلا لا وبه جرم في التنوير، وشرحه. قوله: (لا تنسج) مثله التهلل، والاستعثار، فإنها لا تنسد بها لأنه ليس من أجزاءها كما في نبح فالمراد بالنسج الذكر غير القرآن. قوله: (لف ونشر) أي مرتب بقوله: للوضوء مرتبط قوله: ذاعاً، وقوله: إتمام الصلاة مرتبط بقوله: أو عائداً. قوله: (ذاعياً) وعائداً) نف ونشر مرتب كذا أقامه في التشرح، وب أنه في المذهب انجتم الحدث، وانجته، وهذا إنما يظهر إذا سبقه الحدث حال القيام أما إذا كان بعد الركوع، أو السجود، فلا إلا إذا قلنا أنه يشبه أداء الركن وعلمتهم مطلق. قوله: (نية التطهير الخ) ونفس إذا لم ينو شيئاً على إحداث المروايتين كما في البدر ولو رسم قائلاً سبح لله من حمد لا يسى لأن الرقع محتاج إليه للإتصاف

ويضع يده على أمته فسرأ (تومجأوزته ماء قريباً) بأكثر من صفين (الغيره) عماداً مع وجود آلة وله سرر ديو وفتح باب، وتكرار غسل ومس ضهارة على الأصح وتطهير ثوبه من سذنه والقذ، التحس منه (أو يمسحها) (مخرجه من المسجد يظن الحدث) لوجود المتاني بغير عذر لا إذا لم يخرج من المسجد أو اندار، أو البيه، أو الحجابه أو صلى العيد استسقاءاً لتعبد الإصلاح (أو يمسحها) (مجاوزته الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه، وهو التصحاف، وإن سم يكن أمامه صف، أو صلى مفرداً، وليس بين يديه صف، عتقر له قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فإن تجاوز ذلك (يفعله)

صغيره لا يجمع، قلنا افتقر به التمسح ظهر قصد الأداء كما في التمتع، وغيره، وفي الشرح، ويرفع رأسه نازياً اساء، ويتأخر محدودياً لستر ثم ينصرف لظهوره اه، وفي السيد وإذا توضأ أعاد الركوع، أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لم يعمده بنفسه أما عند مسجد فلان إتمام التركيز بالانتقال، وإن يوجد، وأما عبد أبي يوسف فلأن تكبيرة والجماعة فرض عند اه، قوله: (بأكثر من صفين) أما إذا كان قمرهما فلا تعبد أقاده في البحر، قوله: (عماداً) المراد أنه لا عذر له فهو كان له عذر كأن كان المكان ضيقاً، أو لا يتأخر، أنه لو عوف إلى اه حاور، نادى، أو لا حازه ركن الاستدعاء، أو بشره، فلا تعبد والتيمس مثل الموصوف في موضع لا ماء فيه، قوله: (مع وجود آلة) فلو ذهب للأبعد لوجود آلات به، ومعه في التيمس فلا مصاد، قوله: (ولو خور ولو) الذي في البحر أنه لا يس مع حرز قدس استخرق، وليس له طلب للماء بالإشارة، ولا غراره، بالتمسح اه، قوله: (وتكرار غسل) ثلاثاً كما في الشرح، قوله: (لوسن ضهارة) كاستسقاء الرأس بالمسح، والمضمضة، و (استسقاء) ثلاثاً على الأصح كما في الشرح، والأول أن يقول وتعلل مس، قوله: (وتطهير ثوبه من حلقه) قيد به لأنها إن لم تكن من حدث لا يبنى عندهما خلافاً لأبي يوسف، والفرق أن هذا غسل لثوبه، أو يديه ابتداء وفي الأولى تمساً لموصوف، ولو أصابته نجاسة من خارج، ومن سبق انحدث لا يبنى وإن كان في موضع واحد كذا في البيهين، قوله: (والقضاء التجس منه) في البحر عن التطهيرة: لو ألقى الثوب استنجس من غير حدثه، وعنه غيره أجزاء اه، قوله: (لوجود المتاني بغير عذر) وهو المبني، قوله: (لتعبد الإصلاح) على لفظه، لا إذا لم يخرج أي لا تعبد إذا لم يخرج الخ، قوله: (كما ذكرناه) وهو الذكر، والبيت والحجابه وصلى العيد دون هذه لا يمتثل فيها للصرف كالسجود، قوله: (وهو الصحراء) لتفسير راجع إلى الغير، قوله: (وإن سم يكن أمامه صف) بفتح همزة تام واعلم أنه إذا صلى في الصحراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فعمم أنه لم يحدث فإذا كان يصلي بجماعة فمكّن الصوف له حكم المسجد حتى لم تنمى إلى آخر الصوف، ولم يجاوز للصوف يسي وإن جاوزها لا وإن تقدم فإمامه فاحمد للستره فإن جاوزها بخلت مسلاته، وإن لم يكن بين يديه سرة فمقدار الصوف خلفه حتى لو تقدم فمقدار ما لو تأخر الجاوز العتوق

الحديث ولم يكن أحدث، كما إذا نزل من أنفه ماء فغصه دماً فسدت صلاته كما إذا لم بعد لإمامه وقد بقي فيها، وإذا مرع منها فله الخيار إن شاء أتبعه في مكانه، أو عاد واختطفوا في الأفضل (و) يفسدها (انصرافه) عن مفسده (ظاناً أنه غير متوضي) أو ظاناً (لأن مفسده انقضت) أو ظاناً (أن عليه فائقة لو) أن عليه (الجملة وإن لم يخرج) في هذه المسائل (من المسجد) ويحرم لأصرفه على سبيل التوكيد للإصلاح، وهو الصواب فيه وبقي من الحديث، وعلمت بما ذكرناه شروع ابنه لميفي الحديث السماعي، فأعنى عن الزيادة، باب. والأفضل الاستشاف خروجاً من الخلاف، وعملاً بالأجود (و) يفسدها (فتنعه) أي التمسكي

تعد صلاته وإن كان أقل من لا وإن كان صغراً يعتبره بوضع سجوده من كل جانب اه فقه السعيد عن ثعلباً ممكن. قوله (كما إذا لم بعد لإمامه) أعلم أنه إذا كان متفرقاً فالعمود أفضل تنفع الصلوة في مكان واحد، وقيل: الأفضل أن لا يعود لها به من تغلب الشئ، وكذا إن كان مقتدياً فرع إمامه فإن لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الإقتداء بحكمه، أو عموده والأهم كالمقتدي في تحتم الموقن كان ثمة ما يمنع الاقتداء بخلاف الإمامة عنه. أوداه السيد عاقله في عبارة المؤلف، مفيد ما إذا كان بين المقتدي والإمام ما يمنع الإقتداء. قوله: (من عاقله) يفتح الميم. قوله: (ونحوه) كالأربعة السابقة في كلامه. قوله: (لانصرافه) عنه تغير، وفسدها. قوله: (لا الإصلاح) بخلاف الانصراف نظير لمحدث فإنه لا يفسد لأنه قصد الإصلاح. قوله: (لميفي الحديث السماعي) المراد سماعه أنه لا يفسده فلا ربح البناء بعد الحديث العبد والسياري ما لا اختيار لعدم في سببه. فإنه في الجهر، وهو المراء باليسر، وعليه فيكون قوله مساوي صفة موسوعة لا محصنة. وفي لبيخة، فإن سببه الحديث، أو قلت عليه الخ، وقال فيها السيق بغير علمه، وفصده، وتغنية بعده، لكن لم يقدر على ضبطه. ولم غمس زبور مثلاً أو أصابعه شعبة مثلاً، دم لا يني لأنه يصنع العبادة مع دمها فلا يلحق بالعلاب، وعند أبي يوسف يس لعدم صبح نفسه، ولو وقعت طوبة من سطح أو سفرجة من شعرة، أو مئثر يسر، أو صرور في المسجد فأدماه قيل: يسر إيماناً لعدم صبح العبادة. وقيل هو على الخلاف، فبقياً كما في الشيب، وغيره، ولو عطس، أو تنحج سبعة حدث بغوته قبل إيماني، وقيل: لا وهو الصحيح كما في النهضتي عن الظهيرية، وأعلم أن البناء عند سبق لمحدث مروى عن عائشة، وابن عباس، وأبي بكر وعمر وعلي وابن عمر وابن مسعود، وسلمان العارسي، وهؤلاء صحابة وعن علقمة ومطارس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي، وبرهيم النخعي، وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهؤلاء تابعون، وكفى بهم قدوة كما في الفتح وغيره. قوله: (فأعني عن لمرانه باب) حاشي القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج إليه بيانها. قوله: (والأفضل الاستشاف) مطلقاً نحرراً من شبه الخلاف، وقيل هذا في المصعد، وأما في غيره فليس أفضل

(على غير إمامه) لتعليمه بلا ضرورة وفتح علم إمامه جائز، ولو قرأ المأموم، لم يفتل
 لاية أخرى عن الصحيح لإصلاح صلاتهما (و) يفسدها (التكبير بينة الإنفال لصلاة أخرى
 غير صلاته) لتحصيل ما يوافق، وخرجه عما كان فيه كالمبغض إذا موى الاقتداء، وعكسه
 كمن انتقل بانكسر من فرض إلى نحرص، أو نفل وعكسه يشه وأشرنا إلى أنه لو كرر يرد
 استئناف عين ما هو به من غير تلفظ بالنية لا يفسد إلا أن يكون سبباً لاختلاف حكم

صلاة لمضيق الجماعة، وفيه في المراج بما إذا كان لا يجد جماعة أخرى، وهو الصحيح قال
 في المنهر: وسنني وحرجه إذا ضاق الوقت له. قوله: (خروجاً من الخلاف) أي خلاف الإمام
 الشافعي ومنه أنه لا يقوى باليتام. قوله: (وعملاً بالإجماع) أي بالمجموع عليه وهو
 صحة الصلاة مع الاستئناف، وأما إذا منى يكون عاملاً بقوله البعض، والعمل بالمجموع عليه
 أوسع، وهذا يرجع إلى قوله خروجاً من الخلاف. قوله: (على غير إمامه) سواء كان الكبير في
 الصلاة أم لا هذا إذا قصد تعليمه لأنه يقع جواباً من غير ضرورة فكان من كلام الناس، وإذا
 لرد لقراءة دون التعميم لا يفسد كما في مسكين وغيره، وضع انصراف كالباق، وتعد بأخذ
 الإمام ممن ليس معه، ولو سمع المقتدي ممن ليس معه في الصلاة فتعد على إمامه يجب أن
 ينظر صلاة الكلي، لأنه تلعين من خارج كذا في البحر. قوله: (وتشبه على إمامه جازراً) لما
 روي أنه ﷺ قرأ في الصلاة سورة التوأمين فتروا كلمة فلما فرغ قال آله يكن فيكم أمي قال:
 بلى، قال: فلا تمت حتى؟ قال: طنت أنها سمعت فقال ﷺ: لو سمعت لأعلمتكم وقال:
 إذ استطعتك الإمام فاطمعه أي إذا استطعتك الإمام فلتبع عليه، والصحيح أنه يروي الفتح دون
 الثلاثة لأن الفتح مرجح فيه وقراءة المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يجعل بالفتح لأن
 الإمام ربما يندكر فيكون التفتين من غير حاجة ويكره للإمام أن يلمتهم إليه بأن يفسد ما كانا به
 الحصر، أو يكره الآية، بل ينتقل إلى أية أخرى، أو ركنه أن قرأ القدر المستحب، وفيه: قدر
 العرض والأول هو الظاهر. قوله: (لإصلاح صلاتهما) لأنه لو لم يفتح ربما يجري على لسانه
 ما يكون مقبلاً، فيكون فيه إصلاح صلاة الإمام وبإصلاحها تصح صلاة المقتدي. قوله:
 (ويفسدها التكبير بينة الإنفال) قيد بالتكبير لأنه لو نوى مثله فقط لا يكون قاطعاً للأولى كما
 في الفتح وغاية التبيان. قوله: (لصلاة أخرى) أخرج بالصلاة القصوم، وأخرج بأخرى ما إذا
 كانت عين الأولى والمعمول أنها أخرى ولو من وجه كما أفاده الشرح. قوله: (غير صلاة)
 مستثنى عنه بقوله أخرى. قوله: (لتحصيل ما يوافق) علة للقصد. قوله: (كالمبغض) أشار به إلى
 ما قلنا من أنه المزمع بالأخرى الأخرى، ولو من وجه لأن صلاة الجماعة غير صلاة الواحد في
 الجملة، وكذا لو كبر يروي إمامه النساء، أو الواجب. قوله: (كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى
 فرض) فإنه بعد الأول، ثم إن كان صاحب ترتيب، وفاته صلاة وتكبير يروي غير الغائبة كما
 مستغلاً ولا صححت زينة الفريضة الثالثة. قوله: (وأشرنا إلخ) أي بقوله أخرى. قوله: (من غير

المعذور، والعسوف، وإذا لم يفسد ما مضى ولم يلهو بالجلوس على ما هو آخر صلاته من قول تركه معتمداً على ما خلفه بطلت صلاته، ولا يفسد الجلوس في آخر ما من أنه انتزع به وفيه إشارة إلى أن الصائم عن قضاء فرض لم يتركه شروعه فيه الشرع في غيره لا يفرضه، ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (إذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المذكورة) قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد) فيظل بالانتفاء، وأما إذا عرض التسنن فيلزم السلام بعد الفقرة ثم التشهد والمختار صحة الصلاة لأن العروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح، وقيل فسد ما على ما قيل: إنه فرض عند الإمام ولا نص من الإمام، من تحريج أبي سعيد البرقي من الإثنين عشرة لأن الإمام لما قال فساد الصلاة فيها لا يكون إلا بترك فرض ولم يبق إلا العروج بالنعس حكمه بأنه فرض لذلك وعندهما ليس يفرض لأنه لو كان كذلك لتعين بما هو قربة، ولم يعمم به نكسة الخروج بالكلام، والحديث الثابت قلل على أنه واجب لا فرض فإذا عرست هذه الأمور، ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام، ولعل المذكور البرقي في تحريجه لعدم تعين ما هو قربة وهو السلام، وإنما الوجه فيه وجود المخير وفيه بحث (ويستلزم أيضاً مد الهمة في التكبير)

تلفظ بالنية) أما في تلفظها بنقض ما صلى، ولا يجزئ به، قوله: (الاختلاف حكم المعذور، والعسوف) ألا ترى أن الانتفاء بالعسوف لا يصح، والمعذور يصح قلل في الشرح، وهو داخل في الاختلاف لأن المراد به كما تقدم (الاختلاف ولو من وجه) قوله: (وإذا لم يفسد ما مضى) بفعل الياء، وما مضى داخل، وهو مرتبط بنقطة لا يفسد امر. قوله: (آخر صلاته به) المعلوم متعلق بأمر مضى أنه إما صار آخر بواسطة كونه مضموناً إلى ما مضى قوله: (وفيها إشارة إلى) من حيث أن النية لابد بالصلاة قوله: (عن قضاء فرض) إما مثل بالقضاء دون الأداء لأن الأداء وفاته مبرره لا يصح غيره فيما يقال إنه إما لا يصح فيه غيره لكونه سبباً عن فرض القتال في القضاء ليشتمل أن نية الانتفاء لا تعتبر أصلاً لعدم اعتبار الشارع إنها لا تارجه المذكور في الأداء فونه: (فيما ذكره) أي من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد. قوله: (قبل الجلوس الأخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وإن لم يفسد غيره. قوله: (بل تحريج أبي سعيد البرقي) أي أخذ، واستنطاع والبرقي نسبة إلى بركة منيع الياء، والدال والعين المهملتين، وسقطت الراء بنداً بأزريقان كذا قاله السيوطي في لب اللباب. قوله: (لصحة الخروج بالكلام ولحدث الصلوة) أي وحما حرمان قوله: (قلل على أنه واجب لا فرض) قد يقال أن الواجب لا بد أن يكون عبادة، ولا يصح أن يكون محرماً. قوله: (المعلم تعيين ما هو قربة) أي لم يخرج منها. قوله: (وإنما الوجه فيه) أي في فساد الصلاة. قوله: (وجود الصغير) يعني أن هذه الصلوة مفترقة للفرض كنية الإقامة فتنسب في حدوثها قول الصلاة وأمرها. قوله: (وليه بحث) أي في هذا التعليل ووجه ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه، وهو

وقد مرنا الكلام عليه (وقراءة ما لا يحفظه من مصحف) وإن لم يحفظه للمطلي من غيره، وأما إذا كان حافظاً له، ولم يحسنه فلا تعدد لانقضاء العمل، واشتققي (و) يفسدها (أفاه) ولكن.

لا يثنى إلا بخروجه من الأولى، وما لا يثنى للفرض إلا به فهو فرض، ولهذا قال السيد: وفي قوله وفيه بحث تأييد لما ذكره أبو سعيد البردعي من أن الخروج بعصه فرض عند الإمام، لقوله: (ويفسدها أيضاً من الهزيمة في التكبير) ذكر في النهر أنه لو مد حمزة الاسم، أو الخير سدت، ولو في التعرصة لا يصير شامعاً، وخيم عليه الكفران، كان فاسداً للاضتمام، قال في المعراج: هذا من حيث الظاهر إذ الهزيمة للإتكاف وضعاً أما من حيث أنه يجوز أن تكون للتفريق فلا يلزم الكفر، وتبعه في الحيلة. ثم قال: ولو مد ياء أكبر لا تعدد، وقبل تعدد منقضى، وقال الحلبي: وظاهره ترجيح عدم الفساد، ومد أفاه خطأ لما مد اللام فحسن ما لم يخرج من حقه وحده، لأن لا يبالغ بحيث يحدث من ذلك الإنشباع ألف بين اللام والهاء، فإن فعل كره، ولا تعدد في المختار أفاه السيد ولو كرر الراء بأن يرتد طرق لسانه نشأت تكراره فالظاهر أنه إن كررها مرتين أنسخها لأن النطق بحرفين متتبعين، وانظر ما لو منح ياء أكبر، ومدها، والظاهر عدم الفساد لاغتنار الخطأ في الإعراب في القراءة على السطر به، والسيد بالتردد لا بقصد وجوده. قوله: (وقراءة ما لا يحفظه) أي مطلقاً سواء كان قليلاً، أو كثيراً، وهو ظاهر الرواية عن الإمام، وقيل: لا تعدد ما لم يقرأ قدر الفاتحة، وقيل: لا تعدد ما لم يقرأ قدر أية وهو أظهر كما في الحلبي وتبعه في سبب الأشهر. وعندنا صلواته غائبة لأنها عبادة لمصائب إلى أخرى، وهو النظر في المصحف، ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل من القراءة غيباً، إلا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه بأهل الكتاب كما قالوا وفيه نظر لأن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء. فإنا ما أكل كما يأكلون، ونضرب كما يضربون، وإنما الحرام التشبه بهم فيما كان منموماً، وما يقصد به التشبه. قاله قاضيخان في شرح الجامع الصغير فمضى هذا لو لم يقصد التشبه لم يكره عندهما كما في البحر، ولأن حجة في فسادها وجهان: أحدهما أن حمل المصحف، والنظر فيه، وتقليب الأوراق حمل كثير، وعلى هذا لو كان موضوعاً من يده، وهو لا يسهل، ولا يقلب الأوراق، أو قرأ المكتوب في السجود لا تعدد، والثاني أنه تلفت من المصحف نصار كما لو تلفت من غيره، وهو متلف للصلاة، وهذا يوجب التسوية بين المحمور، وغيره فنفسه بكل حال، وهو الصحيح كما في الكافي، ولو لم يكن قادراً إلا على القراءة من المصحف لا يجوز له ذلك، ويصلي بغير قراءة لأن أمي. ولا فرق بين الإمام والمنفرد، وتبديد الهداية بالإمام تغاير. قوله: (من مصحف) أوله به ما كتب فيه شيء من القرآن كما في النهر فعم ما لو قرأ من الصحاح وهو الصحيح، وأشار إليه بقوله وإن لم يحمله. قوله: (لانقضاء العمل والنتقي) أي والقراءة مقبلة إلى حفظه لا إلى ثلثيه من المصحف.

لتركوع (أو إمكانه) أي حصص ومن سبع أركان (من دفع كشف العورة أو مع محاسة مانعة) ثم يوجد الضامن فإن دفع المحاسة (مجرد وقفاً ولا ترك لها) أو سبب عورته بمجرد كشفها فلا يقصر (أو) ينسحب (مما سبقه المقتضي) من أن لم يشاركه فيه إمامه) كذلك ركن رافع رأسه قبل الإمام، ولم يرفع معه أو بعده وسلمه وإذا لم يسلم مع الإمام وسببه، لا يخرج والمجرد في كل الركعات يقضي ركعة ما فرغ من الصلاة لأن مشركاً أولاً، صلاة الإمام لا أثر، وهو يقضي من فرغ الإمام وقد فاتته الركعة الأولى يركعه صلياً الإمام في الركوع والسجود، فيكون ركوعه وسجوده في الثالثة فرغ من الأولى، وفي الثانية من الثالثة، وفي الرابعة من الثالثة وفيه بعد ركعة، غير فرغ من الإمام تسريعه بالأول (أو) ينسحب (متابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق) إذا فاتته الركعة، لم يركع بعد سلام الإمام، أو يركع بعد سجوده فخر بالشهادة، وفيه ركعة بسجدة فذكر الإمام سجود سبوح فتابعه فبذلك الصلاة لأنه قد انقضى بعد وجود الاندفاع.

قوله: (ومن سبع أركان) ذلك لأن في ركوع طويلاً، والشرك أنه يسعه سبعة، وهو على ثلاث تصنيفات، وهذا مذهب الشافعي، وهو المختار كما في الشرح، قوله: (مع كشف العورة) الحاصل أنه اكتشف الكتف في الركن الكثير مصر، وانقلبت في الذين غير مضى كالكتف في القصر، والفتاح في الكثير، والله لا يكشف العورة ما يعم كشف ركن يقصر منها، قوله: (أو مع محاسة مانعة) ولو جهل أو شئى الصور المذكورة من التكشف هنا، قوله: (أو من سورت الخ) قال حيث التزم كشفه فمشر عورته من سحبه فلا يقصر، قوله: (وإذا لم يسلم مع الإمام ليح) أما لو سلم مع صلوات الصلاة أنه سلم عند أثناء عزاء أنه انتهى، قوله: (لأنه مشرك الخ) روح المعاني قوله: لا حتى يح.

قوله: (وهو يقضي قبل فرغ الإمام) أي حيناً إلى أن يركع الإمام، قوله: (فيقضي بعده ركعة) أي بعد سلام الإمام، والأولى أن يسرع به، قوله: (ونعم تغريعه بالأصغر) أي في الأصل فإن فيه، وإن ركن مع إمامه، وسجد قبله ثم قضاه ركعتين لأنه يشترط سجدة في الثانية ركوعه في الأولى لأنه كان معيلاً ويلغو ركوعه في الثانية لم يفرغه غيب ركوعه الأول فلا سجود، ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام مستر دون ركوعه في الرابعة لكونه قبل سجوده، فيلتحق به سجوده في الرابعة الإمام يصير عليه الثانية، والرابعة فيسبها، وإن ركن قبل الإمام، وسجد معه يقضي أيضاً بلا حرام، لأن السجود لا يعتد به إذا لم يقدمه ركوع صحيح، وركوعه في كل الركعات قبل الإمام، يخطئ سجوده الحاصل معه، وما إلى ركن إمامه وسجدة، ثم ركن وسجد بعده جاءت صلواته، فلهذا حكم صور مأخوذة من فتح القدير، والعلامة والزم أنها حصة من في المصنف، قوله: (فالمسبوق) أي متتابعة متتابعة للمسبوق، والأولى كما فاتته لسبب، أي معنى متتابعة المسبوق الإمام في سجود السهو، قوله: (وفي ذلك سجدة) أما إذا

ورحوبه فمعد صلاته ، وقيد ما فيها بالمسبوق بكونه بعد قصد الإمام قبل التشهد لأنه إن كان قبله لم يجز ، لأن الإجماع بقي عنه فرض لا يعبر به المسبوق فنقد صلته (و) يستلزم (عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية) أو سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لأنه لا بعد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الأركان لأنه لغتها ، ولا تعارض ولا تفاصيص الأخير مع عدم التلاوة عنى الاختيار (و) يستلزم (عدم إعادة ركن قائماً) لأن شرط صحتها أدائه مستظفاً بما تقدم (و) يستلزم (فقهته أمام المسبوق) ، إن لم يستلزم (أوحده المند) تفاصيل غير أهمته (و) وحده (بعد الجلوس الأخير) قدر التشهد عند الإمام بفساد الحركة التي حصلت به ، ويستلزم من صلاة المسبوق فلا يمكن جزؤه العاشد عليه (و) يستلزم (للإمام على رأس ركنين في غير الشبهة) المغرب ، وريحية لمعلم (ظناً أنه مسافر) وهو سبب (أو ظناً أنها أجمعة لو ظناً أنها الترويج وهي للعلماء أو كان قريب عهد بالإسلام)

ثم بعد وسجد الإمام وجب متانت ، وانقضى ما أداه وإن مضى على صلته صحته لأن متانتها راحة لكونها من واجب ، وترك الواجب لا يوجب فضلاً ، ويسعد السجود بعد الفرج من قضاء استحصاله ، ولو تابع المسبوق الإمام في سجدة السجود فحين أنه إذا سجد عليه ، فصلاته المسبوق حاتره عند المتأخرين ، وعينه انفتوى ولو سجد الإمام للتلاوة فإن لم تأتد اغتراف المسبوق قائماً ، ولا يستلزم أدنى قبله ، ولو لم بعد عمدت صلاة لاوفاص المنعوض من حق الإمام بمرمض في حقه ، وإن تأتد اغترافه بتفيد تركية بسجدة وإن عمدا عمدت صلته رواه بإحاده وإن لم بعد ومضى عليه روايان ، وظاهر البراية تصاد ، وهو أصح الروايتين لأن المنعوض إلى سجدة التلاوة ، نفس القعدة ، فمن أن المسبوق يغتر في موضع الاقتداء فنقد صلته آخر من الشرح مختصراً

قوله : (لأنه تختصها) ولذلك يسمى أخيراً . قوله : (على اختيار) لأنها أثر القراءة يعنى بها حكمها ، وهو الأصح ، وبذلك لا تمعها لأنها رتبة ، فلا تزعم المرمض ، وأخاؤه شمس ، لأنه فائدة السيد . قوله : (بعد الإمام) ، وقال : لا تعبد صلاة المسبوق فقهته الإمام بعد ما قدم قدر التشهد لعدم صحة صلاة الإمام بها ، أو قيد بقوله بعد الجلوس الأخير ، لأن أحدث العهد لم يحدث قبل المنعوض بطلت صلاة الكل اتفاقاً ، وقد وافق صلاة المسبوق عند الإمام بما إذا لم تأتد بغترافه ، ولو قدم قبل صلاة الترك ، أو يجب ففضى ركعة فسجد لها ، ثم فعل الإمام ذلك لا بعد صلاة لأنه استحكك اغترافه ذكره السيد ، والقهر أن تصحيح قول الصالحين في الأثنى عشرية ينسحب على هذه الحزنية ، فأنزل . قوله : (ويستلزم التلاوة) وإن لم يقل عليكم بحر عن الخلاصة ذكره السيد . قوله : (المغرب ، وريحية لمعلم) بدل من غير الشبهة . قوله : (لو ظناً أنها أجمعة) المختص بالمتأخرين أن يؤيد وهي الظاهر مثلاً بما يروى ما قبله وما بعده .

أو مثلاً جامعاً (فقط المرفوع ركعتين) في غير الثانية لأنه سلام حمد على جهة القطع قبل آياته فنفسد الصلاة.

قوله: (لأنه سلام حمد على جهة القطع) أي بخلاف ما إذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على غير أنها الرباعية حيث لا تنفس ذكره السيد، وبقي من المفسدات^(١) الإرتداد بالقلب، وكل ما أرجب الموضوء، ولغسل وترك الوضوء، والشرط بلا عذر كذا في التمهيد.

تكميل: زلة القاري من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم أنه ليس لها قاعدة نبي عليها، فالأصل فيها عند الإمام، وسقط رسمهما لله تعالى تغير المعنى تغيراً فاحشاً، وعدمه للفساد، وعدمه مطلقاً سواء كان اللفظ موجوداً في القرآن، أو لم يكن. وحمد أبي يوسف رحمه الله إن كان اللفظ نظيره موجوداً في القرآن لا تنفس مطلقاً تغير المعنى تغيراً فاحشاً، أو لا وإن لم يكن موجوداً في القرآن تنفس مطلقاً، ولا يعتبر الإعراب أصلاً، ومحل الاختلاف في الخطأ والسياء أما في التعمد فنفسد به مطلقاً، بالأضاق إذا كان ما بعد فصلاً، أما إذا كان ثمة فلا يفسد، ولو تعدد ذلك لفائدة ابن أمير حاج، وفي هذا المفعول مسائل: الأولى الخطأ في الإعراب، ويدخل فيه تخفيف التشديد، وحكمه ونقصه المندرج، وعكسه، وغت المدغم، وعكسه فإن لم يتغير به المعنى لا يفسد به صلاته بالإجماع، كما في المضمهرات، وإذا تغير المعنى نحو أن يقرأ إذا مبتلى إبراهيم ربه برفع إبراهيم، ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد، وعلى قياس قول أبي يوسف: لا تنفس لأنه لا يعتبر الإعراب، وبه يفتي وأجمع المتأخرون كصاحب من مفاصل، وصاحب من سلام، وإسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلخي، والهندواني ومن الغفيل، والحكواتي على أن الخطأ في الإعراب لا يفسد مطلقاً، وإن كان مما اعتاده كثر لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب، وفي اختيار الصواب في الإعراب، إيقاع الناس في المروج، وهو مرفوع شريعياً، وعلى هذا مذهب في الخلاصة، فقال: وفي الترتيل لا يفسد في القتل وبه يفتي، وينبغي أن يكون هذا فيما إذا كان خطأ أو غلطاً، وهو لا يعدم، لو تعدد ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيراً كتصويب الرحمن في قوله تعالى: ﴿الرحمن﴾ على المرفوع استوى، أما لو تعدد مع ما يغير المعنى كثيراً، أو يكون اعتقاده كثيراً فالفساد حينئذ أقل الأحوال، والمفتي به قول أبي يوسف، ولما تخفيف التشديد كما لو قرأ ذلك تبيد أو رب العالمين بالتخفيف، فقال المتأخرون: لا تنفس مطلقاً، من غير استثناء على المختار لأن ترك العد والتشديد بمنزلة الخطأ في الإعراب كما في فاضلحان، وهو الأصح كما في المضمهرات، وكذا نص في المذخبة على أنه الأصح كما في لين أمير حاج، وحكم تشديد المستخف كحكم

(١) قول الارتداد بالقلب في نسخة زيلعة والجنون والإهماء إبه.

حكمه في الخلاف، والمتعصب، وذلك إظهار المذهب، وعكسه بالكل نوع واحد كما في المحذور. فالحاشية الغالبة في الوقف، والإشهاد في غيره وصحهما فإن لم يتغير به المعنى فلا تعدا بالإجماع من المتكثيرين. والمتأخرين وإن تغير به المعنى فهي اختلاف، والاعتنى على عدم الفساد بكل حال. وهو قول عامة علماء المتأخرين لأن في مراعاة الوقت، والوصول بإدخال المصلحة في المخرج لا سيما العوم والمخرج من نوع كما في الدخلة، والسرعة والخصاب، وفيه أيضاً ترك الوقف في جميع أقدار، لا تعد حلاله عندنا وأما الحكمة في قطع بعض الكرامة كما لو أراد أن يقول لمحمد، فقد: أ. موقوف على الصلاة، أو على الجهاد، أو على المسيرة. أو أراد أن يقرأ، والعباديات فقال: وأما موقوف على معين لا يقطع لقب أو سبب أو شايء يتأخر، ثم تم، أو استل إلى أية أخرى فالذي عليه عادة إضنايح عدم الاستدلال وان غير المعدر. المتبرور، وعموم لينوز كما في الذخيرة. وهو الأصح كما ذكر أبو الثيث. احسنه الثالثه وضع حرف موضع حرف آخر فإن كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن، ولم يتغير به المعنى المراد لا تعد، كما لو قرأ: بضالمون بواو الوقف، أو قال: ولأرضه وما دحاها مكان صحتها، وإن حوكت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى فلا تعد عندهما حلالاً لأبي يوسف كما لو قرأ قباين واللفظ سكان قوايين، أو دلولاً مكان دلولاً وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن، وتغير به المعنى فالخلاف بالعكس كما لو قرأ، وأنتم جاهدون مكان سامدون. والله أحرى قواعد أخر غير ما ذكرنا، واقتصرنا على ما سبق لإطرادها في كل المخرج بخلاف قواعد المتأخرين. واعلم أنه لا يفسد معاني رلة القارئ بعصها على بعض إلا من له دراية باللغة، والعربية، والمحدثي ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير كما في رلة المصلي. وفي التمر وأحسن من الحسن من كلامهم في رلة القارئ الكتمان في زاد الفقيه، فقال: إن كان الخطأ في الإعراب، ولم يتغير به المعنى فكسر فواضاً مكان فتحها وفتح به بعد مكان صحها لا تعد. زاد غير كتصيص همزة العلماء، وصم هاء الجلالة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٣٥) نفس، عن قول المتقدمين، واختلف المتأخرون، فقال بين الفصل وابن مقاتل وأبو جعفر والجلواني وابن سلام واسمعيين الزاهدني لا تعد وفول هؤلاء أوسع، وإن كان يوضع حرف مكان حرف، ولم يتغير المعنى نحو أبواب مكان أوام لا تعد، وعن أبي سعيد تعد، وكثيراً ما يقع في قراءة بعض القرويين: والأمرئ والمودان، وبك تعد بواو مكان الهمزة والمصرط الذين بزيادة الألف واللام وصرحوا في المنسولين بعدم الفساد، وإن غير المعنى، وتعد به، فليراجع والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.

فصل فيما لا يفيد الصلاة

(لو نظر المصلي إلى مكتوب وفهمه سواء كان قرأناً أو غيره قصد الاستفهام أو لا أثناء الأدب، ومع نفسه صلته لعدم النظر بالكلام (أو أكل ما بين أستانه وكان دون الحصة بلا عمل كثيراً كذا، ولا قصد لعسر الاختيار عنه، وإذا سلم ما ذاب من سكر من دونه فسد، ولو ابتلع قبل الصلاة ووجد خلوته فيها لا تعد) (أو مر ملا في موضع سجوده لا قصد أسواء السراء والكلب) (والحمد لقوله تنجز) (لا يقطع الصلاة شيء وأمرها ما استظفتم فإنما هو شيطان) (وإن أتم العار) المكلف شمس لقوله **﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ سُبْحَانَ﴾** (لو يعلم المصلي بين

فصل فيما لا يفيد الصلاة

لو أتى به مع سكر وحدث لثان أولى وأخير قوله. (لو نظر المصلي إلى مكتوب (نحو) ربه عدم اعتدائه إنما يتحقق بالمرأه، والنظر، والفهم كم تحصى ربه أشار المؤلف بقوله لعدم النظمي قوله: (قصد الاستفهام) به، وأمام أن تركه المشروط لا يصلح بالقصد، بل بالكمال. وإذا نال في الخالية والجلالة إنما تذكر في الصلاة فأكبر شعراً، أو حصة بقرها فله، وأم يتكلم بلسانه لا قصد صلته كما في البحر قوله: (أثناء الأدب) لأن فيه إشتغالاً عن الصلاة، وظاهره: (الكرامة تزهبها، وهذا إما يكون بالقصد، وإن لم ولن ينظره عليه من غير قصد، ونهيه فلا يكره. قوله: (أو أكل ما بين أستانه) فيد به لأنه لو تناول شيئاً من خارج، ولو سجد، أو فطره، مثل فرصات إلى حلقه فسدت صلاته، رجوعه إذا كان ذاكرًا. قوله: (وكان دون الحصة) أما إن كان غير الحصة فأكثر أفسدها كما قصد العزم ما يفيدتها بقصد وما لا فلا. قوله: (بلا هبل كثير) أي: إذا كان مدومه كثيراً فلا خلاف في اعتدائه كما في البحر بخلاف إنبال الفلق بعض قليل لأنه تتبع لريقه، ولا يمكن الاختيار عنه. قوله: (كره) هو كونه في المسجد، الذي يقتضيه النظر العقلي عدم التعرض له إثر أن يدع من صلاته فيلقه في سجن صاغ ولا مأكله فسد، وقد كثر الترحم وأخرجوا الجمع. قال ابن الأثير في نهجته: (توهم، ما يتناظر من الطعام، والقد ما سرحه الحلال من بين الأستانه هو أي: رعا ما سرحه الحلال، وكذا ما يصرح بنفسه خصوصاً أن سكر كثيراً لنهيه وقد أكله مع ذلك كره خارجها أيضاً. قوله: (أو مر ملا) غير منها التركيب لصحة الوقوع في التصحح كلام قال تعالى: **﴿سَأَلْتُ رَبِّي﴾**. قوله: (سواء السراء والكلب) أشار به إلى خلاف الظاهرية، فقالوا إن مرورها بين يديه، وكذا للكلب، والحصار منعد. قوله: (القول **﴿لَا يَحِلُّ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾** (ولما أخرج أبو داود عن قتادة عن أبيه أن رسول الله **﴿ﷺ﴾** ودعاه في يده لما وضعه يميني فصلى في صحراء فس بين يديه ستره، وكذا رجدهه يستأن بين يديه فما يلي بذلك. قوله: (فإنما هو شيطان) سواء كان أمياً، أو غيره، لأن الشيطان يمس ذلك المصلي: **﴿شَيْطَانُ الرَّجِيمِ﴾** (الأعمام: ٦).

يؤدي المصلي ماذا عليه لكان يقف لبعض غيراً له من أن يمر بين يديه، وراه الشبخان، وفي رواية ليرى أربعين خروفاً، والمعكرونة المبرور ومحل المسجود على الأصح من المسجود الكبير، والمصحح، وفي الصغير مطلقاً، وربما دون فامة، يعني عليها ولا ربما، وراه ذلك، وفي السماع لما فيه من تخصيص معنى المائدة (ولا تسفل) مبداه (منظرة إلى فرج مغطلة) أو الأندلية يعني فرجها المأخوذ (بشهوة في المختار) لأنه ممل فليس (ولأن شيت به الرجعة) ولو

قوله (المكلف شفعه) فخرج غير المأخوذ وغير المأخوذ، فلا يتم عليه، وعليه أن العنان على أربعة أرجحة، فمأخوذ المصلي من السماع والى أمر جامع من أن يوقن بعيد أحدهما أن يكون المبرور مسجود من المبرور، ولم يتعذر للمصلي بذلك فيخص المبرر بالإثم الثاني مطلقاً، وهو أن يتعذر المصلي للمبرور وليس للمبرر مدفوعة فيخص المصلي بالإثم، وراه ذلك، فالتألف أن يتعذر المصلي، ويسار مدفوعة فيأثم، الرابع أن لا يعرض المصلي، ولا يكون لعدم مدفوعة، ولا يأن واحد منها، قوله: (بين يدي المصلي) أي مفرقة، وغيرهما تكون أكثر المفضل يدفع بهما كما قاله الزيد المبرر في شرح البخاري، قوله: (ماذا عليه) قال المنوي في رواية ورواه في الأربعين عند الفاهر الزهراوي، ماذا عليه من الإثم، قوله: (الكان يقف أربعين غيراً له) انتهى من الجامع الصغير من، وراه مالك، والشيخين، والأربعة عن أبي حنيفة لكان أن يقف بأشأت، وهو المصنوع، وراه الشاوي في قوله: حرره له صعب مراً على أنه حرره، ورواه على أنه ممدود، ويقف الخير، قوله: (لأربعين خروفاً) أي عاماً من تسعة مائة تكفل باسم حرره المتوسط من الحدس من باقي آخرته، قوله: (على الأصح) وقال فخر الإسلام هو مؤيد يقع عليه بغير حاشية، قال الشرنشافي: وهو الأصح لأطرافه، وراه ما استر شيا إلا وهو يخرجه من الصور كلها، وهو الإمام الذي حاز قصبات السور من بلدان الحقيق كما في المايه، وصححه أيضاً في الشافعية، قال المحقق في التبع: والذي ظهر برجح ما أخرجه فخر الإسلام، بكونه من غير التمييز بين المسجود وغيره، فإن التمييز هو المبرور، بين المصلي مفعلة، وكون المسجود أو ثبت آخره فامة واحدة من بعض الأحكام لا يبرر تمييز الأمر - أي - وهو المبرور من بعيد بجعل العدد قريباً له، قوله: (في المسجود الكبير) هو أن يكون أربعين فأكثر، وميل، متى فأكثر، والصغير بخلافه فانه فقهني، وأما أن المختار الأول، والبيت والد لا يسمى أن يكون على هذا التمييز كما في مائة شباك، وفهنتي، قوله: (وفي الصغير مطلقاً) ما لم يكن هناك ماثل كاستطارة صبي إليه، قوله: (وبما دون فامة يعني عليها) عطف على فونه بمعنى المسجود، قوله: (لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان نشر ثقافته أو ربه أو كان المبرور في غير محل السجود في المسجود، الكبير، والمصحح، قوله: (لما فيه من تشويق على المائدة) علة لمول لا فيما وراء ذلك، قوله: (يعني فرجها المأخوذ) نفس على استوهم، قوله: (بشهوة) حد الشهوة أو تشبه الإله أو يرداد بمقتضاها إن كان - أي - قبل، وفي المبرور،

قلها، أو لسمها عدلت صلاته لأنه في معنى الجماع، والجماع عن كثير ولو كانت تصلى فاولع بين فخذيهما، وإن لم يترك أو قبلها، ولو بددت شهوة أو لسمها بشهوة فسدت صلاتها، وإن قلته ولم يشهدها لم تعد صلاته.

فصل في المكروهات

المكروه ضد المحبوب وما كان النهي فيه ثنباً كرهته تحريمه إلا للصارف، وإن لم

والشيخ العاصي ميل الغلب، وقوله في السجود: تقبله تقول بالفساد به، قوله: (وإن ثبت به الترجمة) أي في المطلعة وحياً، وثبتت به حرمة المصاهرة في الأختية. قوله: (والجماع صل كثير) أي فذلك ما كان بمعناه فسد، وأعلم أن هذا يعد تقيد للمس بالشهوة لأنه لا يكون في معنى الجماع إلا هذا، وقوله: (أو لسمها شهوة أي من لأنه في معنى الجماع. قوله: (لم تعد صلاته) فإن قلت: ما الفرق بين نسيها (إدا) أو لسمها، وهو يعطي بغير شهوة منه، وبين تقبله (إدا) أو لسمه، وهي تصلي بغير شهوة أيضاً حينئذ تعد صلاتها لا صلاته. قلت: الفرق أن الشهوة فيها تبع عقبه مستلزم لاشتغالها، وأيضاً تقبله مطلقاً، ومنه شهوة في معنى الجماع ينهي والجماع فعل الروح فمعنى الذوق كفضله خفيفة الجماع ولو حاميتها، ولو بين الضمعة تعد صلاتها، فكذلك هذا يختلف المرأة، فإن الجماع ليس فعلها، فلا يكون إتيانها بالجماع في معنى الجماع ما أم يستلزم الزوج. فأما الحلبي رافعه سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.

فصل في المكروهات

قوله: (المكروه ضد المحبوب) هذا معناه، لأنه: قوله: (وما كان النهي فيه ثنباً) هذا معناه شرعاً أو أدباً السيد في التلويح أن ما كان تركه أولى مع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام، وبدليل ظني مكروه كراه استحريم، وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة التثريب وهذا على رأي الإمام محمد رضي الله تعالى عنه، وعلى رأي الشنقيعي ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام، وبدونه مكروه كراهة التثريب، (إن كان لم يفسد أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تركه أدباً ثواب، وذكره التحريم (إن كانه إتي الحرام أقرب به، وإن فاعله يستحق محذوراً من العصية بالنار كحرمان الشفاعة له، العراء به، والبرء بالشفاعة شقاعة مخصوصة كرفع المبررات لا مطلق الشفاعة لأنه لا بحرمةا مرتكب لكبيرة على ما صرح به قوله ﷺ: استعاضني لأهل الكبائر من أمي فكيف مرتكب المكروه، فأما عماد الدين محسن التلويح، وذكر الديلمي في حاشية شرح العقائد ما نصه لا تقابل مرتكب المكروه، ويستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم أهل الكبائر بطريق الأولى. لأننا نقول لا تسلم الملازمة لأن حرمة

يكن الدليل هو، بل كان معيلاً لنزول العلم بالجماع وهي فريضة. والمكروه نهيها إلى التحل أقرب والمكروه تحريماً إلى كحرمة أقرب. وتعدد الصلاة مع كونها صحيحة للترك واجب وموياً. وتعدد استحساناً بترك غيره فإن في التحليل كل صلاة أقرب مع الكراهة، فإنها تعدد لا عمى وجه الكراهة وقوله عليه السلام: «لا يصلي بعد صلاة مثليها» تأويله النهي عن الإعادة بسبب التوسعة. «لا يتناول الإعادة بصف الكراهية ذكره صدر الإسلام القردوني في

الأدنى لا يستلزم أن يكون حرماً الأصل الذي نه جراه آخر عظيم ولو ساهم لمعل العرفاء حراماً الشخصية يعني كون سعة أو حرمان السعة لرفع كواجب أو مكروه أو دخول في دخول الفناء أو في بعض مواضع العشر. أو أن الاستعانة لا يستلزم الترتيب امر بزيادة ما يدل على أهمية حاج. وشيراً ما فسّر الكراهة على نواة التبرية أي الأصل في إطلاقها التحديد، وحسبته فلا بد من النظر في الشاغل أدرك جهده كما في البحر. واليه. وحاشاه أن الذين أن تضمن ترك واجب، ومكروه تحريماً، وإن تضمن ترك سنة، ومكروه تحريماً، ولكن تفاوت كراهية في السعة، والقرب من التحريم محب تأكد السنة وإن لم يتضمن شيئاً مهم من كذا أجاباً من الصلاة، وليس فيه تعميم لها، ولا دفع ضرر فهو مكروه أيضاً إذا كانت مطلوب، أو البذل وكل ما ينحل بفعله. وكذا ما هو من هذه أهل التكبير، وصنوع أهل الكتاب وكراهة ذلك حتى حصد ما يقضيه الدليل، فمن كان الدليل موجباً للجهل، فلفظ الوقت والكراهة تحريمية (لا إذا وجدته صاف من التحريم. وإن لم يجد الشهي بل كان معيلاً للترك من غير حزم فتزبيها، وأما إذا كان هي شيم له فذكر في الصلاة أنه لو لم تنكته عمامات من السمود فوفعها بين واحده، أو سواها كذاك لا يكره لأنه من مميزات الصلاة، أو كان فيه دفع ضرر كعمل الحية، والذئبة. فإنه لا يكره كما في الحلبي قوله: (إلا لمصروف) كقولته **فقط** «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمتنع عليه» فإنه يحرر من ظاهره لأن الكراهة لتفويت الضرر المستدرب في الصلاة فتكون التحريم. قوله: (وإن لم يكن الدليل نهياً للتحريم) كقول عمر رضي الله عنه نحن رأه يصلي في ثياب نعله، أو ألبس ثوباً أو منك إلى حصص الناس أنكرهم من ثيابت هذه، فقال: لا، فقال عمر: الله أحن أن نزيين له.

قوله: (والمكروه تنزيهاً للتحريم) هذا من رأي الشيعين كما حلفت من كلام صاحب الشلويع كما أن أول الكلام على رأي محمد. قوله: (مع كونها صحيحة) لإسحاج شرائطها كذا في شرح قوله: (الترك واجب وجوباً) في الوقت، ويعد نبياً كذا في المدة أول قضاء التوافر. قوله: (وتعد استحباً بترك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه سبها، ولو بعد الوقت وفقاً للكراهة. قوله: (أدب مع الكراهة للتحريم) وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة قعيم التحريمية، والتنزيهية قوله: (فأوليه النهي من الإعادة للتحريم) أو النهي من السمتة في المدة أو من تكرارها في الصلاة، وهذا من لغة كلام صاحب التبعين لا من كلام المؤلف.

الجامع الصغير (يكروه للمسحني سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحديقاً (ترك واجب أو سنة عمداً) حيدر بهذا لأنه لما بعد كالأمر الكلي لمطبق على جزئيات كثيرة كتارك الإلمسان في الأركان ومساواة الإمام لما فيها من الرعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار ومجاورة يدي الأيمن وجعلهما تحت المنكبين - ومنه الغفمين في السجود عمداً للمرجاك (كعبه يشوبه وبه) لأنه يتألف الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهاً لقونه تعالى: ﴿قَدْ أَنَالِحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَرِهَ لَكُمْ الْبُيُوتَ فِي الصَّلَاةِ وَالرَّفَثَ فِي الْعِبَادَةِ وَالضَّحْكَ عِنْدَ الْعُقَابَةِ» وَرَأَى عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ رَجُلًا بَيْتٌ بَنِيهِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: لَمْ حُتِّعْ قَلْبُهُ لِحُشْمَتِ جَوَارِحِهِ، وَالْبَيْتُ مَعْنَى لَا عَائِدَةَ بِهِ، وَلَا حِكْمَةً تَفْتَضِلُهُ، وَالنِّمْرَاءُ بِالْبَيْتِ هُنَا فَعَلَّ مَا نَمِيسُ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ يَتَأَفَّهَهَا (وَقُلِبَ الْعَصَا إِلَى الْمَسْجُودِ مَرَّةً) قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مَسْحِ الْعَصَا، فَقَالَ: وَاحِدَةً، وَلَئِنْ تَدَاكَ عَنْهَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ دَائَةِ ثَاثَةِ سُدُودٍ (وَقَرَقَةُ الْأَهْجَاءِ) وَارَوْ

قوله: «لَا تُعَدِّدُ» فهي تزيد من هذا العدد، والسرار بالكرامة ما يحسن التبريد، والتبريد، قوله: «أما يخشى أحدكم الخ» يدل من الرعيد، أو غير تينداً محذوف. قوله: «أو يجعل الله شك من الراوي، أو رواية أخرى. قوله: (ومجاورة اليدين الأيمن) أين غير بارز. وإلا بال كانت لا تطاوعه بدله إلا حكمة فلا كرامة. قوله: (وجعلهما تحت المنكبين) إنما قال: ذلك ولم يفسر. حذو المنكبين لأنه قدم أن هذا ورد من قبله ﷺ. قوله: «لأنه يتألف الخشوع الخ» الخشوع حضور القلب، وتسكين الجوارح والسماطة على الأركان فهستاني. قوله: «فكان مكروهاً» أي تعريضاً لقائه السيد وغيره. قوله: «(والرفث في العبادات) الظاهر أن السرار به ذكر الجماع بحضرة النساء لا الجماع لأنه مفسد. قوله: «(والضحك عند العقاب)» ورد أنه من الموقوفات لأن المحل للتمايز. قوله: «(والبيت الخ)» قال بعض الذين الكروني: البيت ما لا عرض فيه شرعاً، ونسفه ما لا عرض فيه أصلاً، وهي ليجوهرة البيت ما لا لدة فيه، وما فيه لدة فهو بيت. ومعناه: عبادة الصالحات تعد الترافف بين البيت والقلب. قوله: «(فعل ما ليس من أفعال الصلوات)» قال من النهاية والمنابة، وفتح القدير: إنما يكروه البيت في الصلاة: إذا لم تدع الحاجة إليه فإن دعوت فلا بأس به كسلت العروق عن وجهه، أو الشراب عند الإيداء. قوله: «(وقلب العصا)» مقتصر جمع عصاة احتجاجاً لعمارة. قوله: «(إلا للسجود)» أي لينمكن من السجود الشام أما إذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كما في البصر. قوله: «(فإن جابر الخ)» وثان أبو خرا: سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى سأله عن مسح العصا فقال: واحدة، أو دواي الكروني: في ذلك سجعة، وهو سأله أبو خرا عن البشر عن تسوية الحجر فقال: يا أبا ذر مرة، وإلا فتر كما في السراج. رغبة البيان، فما يروي يا أبا ذر مرة، وإلا فتر من الرواية بالمعنى.

مرة وهو حمزها، أو منها حتى تصوت لقوله **سبح**: **الا تفرغ أصابعك وأنت في الصلاة** (وتشبهكها) لقول ابن عمر به، تلك صلاة المضمبوب عنهم (والتميم) لأن نهى عنه هي

قوله: (ولأن تمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى، وصرح به في البدائع، وإسناده قال في البحر: لأنه كان يمكنه التوسيع لبل الضموم فكان مقصوداً في تركه. **قوله**: (مورد) لفتح كتابه عن المعصية وغلاء القيمة.

فخرج كره مسح جبهته من نحو تراب كحشيش، أو عرق في حلاتها إلا بحاجة ندموا إلى ذلك وإن دعت إليه الحاجة بأن غسروا، أو شغفه عن المشي فلا تراها، وأما بعد السلام فلا يكره، لما روى ابن أبي أنس في كتابه عن أنس قال: كان رسول الله **ﷺ** إذا غسب صلاته مسح جبهته بيده اليمنى، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم ثم مسح أذنيه اليمنى اليسرى، وقال المحقق ابن أمير حاج: حصل هذه المسألة أربعة وجوه أحدها أن يمسح جبهته من لعرق، أو انترج بعد السلام، فذلك مستحب، لأنه يخرج من الصلاة وفي إزالة الأذى من نكس، الثاني أن يمسح بعد الصراخ من أمثال الصلاة قبل السلام، قال في البدائع لا بأس به بالإجماع لأنه لو قطع الصلاة في هذه الحالة لا يكره فلا يكره إذ كان فعل ذلك قولاً، الثالث أن يمسح بعد ما رفع رأسه من السجدة الأخيرة قبل أن يلمح قد قرأ التشهد، فقال بحر حسي لا بأس به، وقال العلوي: فيه اختلاف العاظم الكنت فهي بمسحها أكثر، وذلك وهو بعضها لا أكثر، ذلك، ولكل دليل من السنة. الرابع أن يمسح في خلال الصلاة، وظاهر ضرورة كما في النسخة أنه يكره وهو الصحيح، **قوله**: **الا تفرغ الخ** هذا بعيد لتحريم، والحن في المعصية سطر الصلاة، والثاني أنها بمن فيها، وأما خارج الصلاة ففي القهستاني، وتركه خارج الصلاة عند ذكر من أهد، وملك في المبنى كد في البحر بأنها من الشيطان لكن قال: لم تكن فيها خارجها فهي لم تكن تحريمية أهد، وعلل في البرهان الكراهة بأنه روح من البيت، **ردال** **سبح**: **الضاحك في الصلاة والمصمت والمفرغ أصابعه سواء** يعني في الإثم كذا في صحيح الروايات، وإنما كره لأنه عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم، قال **سبح** لعلي: **والتي أحب لك ما أحب نفسي لا غفر أصابعك وأنت تخطي** كذا في المستنقى.

قوله: (وتشبهكها) ولو حاله الصبي إلى الصلاة لما دوى، أحمد وأبو داود، وغيرهما مرفوعاً، إذا توفى أحدكم فأحسن وضوءاً، ثم خرج حمله إلى المسجد فلا يشك بين يديه فإنه في صلاة، وإذا كان منتظراً لها بالأولى، والذي يظهر أنها أيضاً تحريمية لله في شأنه كما في البحر، وأما إذا صرف من الصلاة فلا بأس به، وحكمة انتهى عن التشيكت أنه من الشيطان كما في الحديث، وأنه سجل التوهم، وهو من مظان الحديث، وأن صورة التشك تشبه صورة الاختلاف كما أنه عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في

الصلاة وهو أن يضع يده على خاضعته وهو أشهر، وأصح تأويلها لما فيه من ترك سنة أخذ اليدين، والتشبه بالحيازة (والإلتفات بمعنى) لا يثبت لقوله عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال: «هو اختلاس يختلص الشيطان من الصلاة» القبيد، روى البخاري وقوله ﷺ: «إلا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت»

المنهي عنه. قوله: (وهو أن يضع يده على خاضعته) وهي ما بين عظم راس الورك، وأصل الأضلاع. أضافه في القاموس، وفي المصباح الإختصار، والختصار في الصلاة، وضع اليد على الخضر، وهو وسط الإلتصاف، وهو المسمى فوق الوركين اهـ، وقيل: هو أن يتركه على عصا في الصلاة، وتسمى المختصرة بكرة الميم: رفته قوله ﷺ لأن أبس وقد أعطاه عصا تخصر به: فإن المختصرين في الجنة كما في الشين. ولا شك في كراهة الإلتصاف في الفرض فغير ضرورة كما صرحوا به لا في النفل مطلقاً على الأصح كما في المختصين وقيل: هو أن لا يسم حدود الصلاة، فإنه لم يترك واجبه تركه تحريماً، وإن أدخل بساكره تنزيهاً وقيل: لأن يختصر فمعه من أجل بواجب تركه تحريماً، وإلا فلا قال في التلخيص: وهذه التوقيلات ليس في اللفظ ما يمنع واحداً منها إلا أن الأنسب هو الأول اهـ.

قوله: (وهو أشهر وأصح تأويلها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة والحديث والعق، قوله: (لما فيه التحريم) أي والكره له سبب سبب يقتضي كراهة التزبه، وسبب يقتضي كراهة التحريم. قال في البحر: والذي يظهر أنها تحريم مطلق لا يقتضي كراهة التحريم. قوله: (والإلتفات بمعنى لا يمينه) الإلتفات ثلاثة أنواع مكروه، وهو ما ذكره، ومباح وهو أن ينظر بمؤخر حبه يمينه ويساره. من غير أن يلوي عنقه، ويطلق وهو أن يحول عنقه عن القبلة إذا وقف قدر أداء ولكن مستندراً كما سكت في البحر، وهذا إذا كان من غير عذر. أما ما فلا لأمرهم بأنه لو نظر له أحدث فاستدبر القبلة، ثم علم أنه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا ينظر، وفي الشرح والأزلي نوك النوع الثاني لأنه يناهز الأدب لغير حاجته والظاهر أن بعده ﷺ أنه كان نحاساً تنفذ أحوال المعتدين مع ما فيه من بيان الجواز، وألا فهو ﷺ كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين. قوله: (من الالتفات الرجل في الصلاة) مثله المرأة، والختل في هذا الحكم. قوله: (هو اختلاس) أي اختصار بسرعة، والبراء والله أعلم أن الشيطان يسفله حتى يأخذ بعضها من صلاته فيخص ثواب ذلك المأخوذ، ولما كان ذلك على سبيل الخفة، والمغفلة مع تمكن الأخذ^(١) ورغبة المأخوذ منه في عبر ذلك أطلق عليه الاختلاس. قوله: (مقبلاً على العبد) أي بزيده رحمة وإحسانه.

(١) قوله: (رغبة في نسخة ورهنة وليله الأخر) لا أن يقتضي صحيح القاموس والمصباح أن يقال ومن التحريك لا رغبة فيكون له معنى.

فإن قلت لندبره . حنه ونكره . أن يرمي بزائده إلا أن يضطر فبأحده شويه أو بقلبه تحت رجليه اليسرى إذ صلى خارج المسجد . لما في الحادي أنه عنه الصلاة والسلام قال : (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصح أن يركعاً يتأخر الله تعالى ما دام في مجلسه . ولا عن يمينه فإن عن يمينه متكى . وليس من يساره . أو تحت قدمه . وفي رواية أن تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين أن الأثر في المسجد خطئة وكفارتها دفنها (أو كرهه) (للقعدة) وهو أن يصح ألبس على الأرض وينصب ركبتيه يقول : أبي هريرة رضي الله عنه يخاف رسول الله ﷺ من شر كثر الحديث وغمه . كلفه الكتب والنعات كاشعات للشعب (والفراس ذراعيه) لقول عائشة

قوله . (انصرف عنه) أي سمع عنه ذلك الإحصاء . قوله . (ويكره أن يرمي بزائده) الزيادة كذباب ماء أو نمل بدا حرج منه . وما دام فيه فهو ريق فضيله بزائفاً ما علم . قال . (وعلى الصلاة والسير المهيئين) قوله . (إذا قام أحدكم إلى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام إليها . بل المحمول فيها إلحافاً له بها . قوله : (فإنما يتأخر الله) أي تحدث معه . وسكتم بكلامه . وهذا على سبيل التحليل لأن حال الدعاء كونه بواجب من تأخيره . فلا يقبله بما يغفل بالأدب لا سيما إذا كان عظيمًا فيمثل المصلي حاله في حال صلاته بحاله من بسحي غضباً مواجهاً له . فلا يأتي بما فيه سوء الأدب . قوله : (فإن عن يمينه متكى) الحديث المشهور عليه ما حكاه بالإمام . واستشكل . لأنه في الحديث أيضاً مكناً . وأجيب بأنه روي في حديث أبي أمامة فإنه يقول من يدي الله تعالى . ومكث عن يمينه . وقربه من يساره أي قلعه المصلي إذا فعل من يساره يقع على مفرجه . وهو الشيطان . ولا يصح . فملك منه شيء كما في بعضي على البيهقي . وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر . واستثنى بعضهم من الصلاة . انتهى . قوله : (أما إذا كان يحلق عن يمينه أولى لأنه يترك عن يساره) . قال وهو وجه وجهه كما لو كان على يساره جماعة . وممكن منه تحدث قدمه . فإن الظاهر حينئذ أنه عن اليمين أولى . لا سيما إذا زاد المحقق من الروضة . قوله : (وفي الصحيحين) لورد أنه يدل على إقرار الأثر في المسجد لأنه لو كان محصية له بذكره بالذم وحده بل بالنكر . أحب ما أن التزم عن كل نسب ما كانت معلومة المرفوع حكمه عنها . فيكون معنى قوله يترك . فكفارتها دفنها أي مع اقترابه تحليل سبيلها صفة قل ابن سيرين حاج . قوله : (وكره الإقعاء) كراهة تحريم . قوله : (وينصب ركبتيه) وينصبهما إلى صدره ويضع يديه على الأرض وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه وينصب على غفيه وضماً . يديه على الأرض إذ كان ساجداً . والأول أصح لأنه أتت بأفعاء التخليل يعني أن كون الأول هو المرد في الحديث أصح لأن ما قام الكرخي غير مكره . بل يكره . فلا إبعاء كما في الشيخ . ونصيرات . وأفاد الحلبي أن الإقعاء خارج الصلاة بكونه أفعاء على المنسرد الأول . قوله . (عن نكر كثر الحديث) قال في غاية البيان : أنه روي به تحفيف الركوع . والمجود كالقسط الذبيك الحجة سبحانه . قوله . (والفراس ذراعيه) وهو مسطوحاً على الأرض حالة

ومضى الله تعالى معها: «كان النبي ﷺ ينهى عن غيبة الشيطان وأن يفترش الرجل نواحيه
افتراض السجدة» رواه البخاري وعبئة الشيطان: الانثناء (وتفسير كعبه منهما) للمهي عنه لما به
من انحناء لساقيه للتحسُّر (ووصلاته في السراويل) أو في إزار (مع قعرته على ليس
القبض) لما فيه من انتهاز، والتمكُّس، وقلة الأدب والمسنحج الرجل أن يصلي في
ثلاثة أثواب إزار وقميص وعصاة، وتلمرأه في قميص وخمار ومنفعة (ورد السلام بالإشارة)
لأن سلام معنى، وفي النجسة لا بأس للمصلي أن يجيب التكبُّم برأسه ورد الأثر عن
عائشة رضي الله عنها ولا بأس بأن يكلم الرجل المصلي فدأته الملائكة، وهو قائم يصلي
في لحراب الآية (والترجيع بلا هذر) لترك سنة القعود، وليس بمكروه خلوها لأن جن
قعود النبي ﷺ كان أربع، وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو إدخال الساتين في
المعزين فصارت أربعة (وعقب شعره) وهو شنه على المقعا، أو الرأس لأنه ﷺ مر برجل

السجود إلا للمبرأ كما في مكب الأنهر. قوله: (من غيبة الشيطان) الغيبة بضم العين،
وسكون الغاء، ويدع المعين، وسكون الغاء، أفاءه الشرح. قوله (وتفسير كعبه منهما) أي
عن ذراعيه سواء كان إلى المرفقين، أو لا على الظاهر كما في البحر لصدق كث الشرب على
الكل، ولو شعروها قبل الصلاة، ثم دخل فيها، اختلف في الكراهة كذا في البحر. قوله: (لما
فيه من الجفاء) جبر بعضهم بقوله: لما فيه من التكرار المتناهي لموضوع الصلاة. هـ. قوله:
(وصلاته في السراويل أو في الإزار) قال في الفتح. والصلاة مشروحة لا تكروه، وفي ثوب واحد
ليس على عاتقه يحف نكوه، إلا لضرورة، لعدم، والإزار يذكر ويؤتى به: هو إزار، وهي إزار
ومشر وزن سبر مثله. قوله: (لما فيه من التهاون) هنا يفيد كراهة التحريم. قوله: (ومقتضى) هي
تكسر الميم وسكون القاف وفتح الهمزة ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الفك، والفتح
أوسع منه لأنه يختلف من تحت أمتك، ويربط على الغشاء وانحناء أكبر منهما لأنه يغطي به
الرأس، وترسل أطرافه على الظهر، أو الصدر. قوله: «لا بأس للمصلي أن يجيب» قال
الحلواني: لا بأس أن يتكلم مع المصلي، وأن يجيب هو برأسه، أو بيده ولمسلم على
المصلي يرد في نفسه عند، وبعد الصلاة عند محمد، ولا يرد مطلقاً عند أبي يوسف امر وذكر
الخطابي والطحاوي أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة
كذا في الشرح عن صحيح الروايات، وهو يؤيد قول محمد. قوله: (فكأنه الملائكة) أي فقوله
تعالى: «فإنه» الخ وفي أنه يمكن أن يقال: إن التكلام في الصلاة كذا، جازاً في شربهم كما
كان جائز في صبر الإسلام فحيث جاز نفس التكلام فالمسألة له من غيره أولى، فالأولى
الانتصار على الظل الأول. قوله: (بلا هذر) أما بالعد فلا كراهة لأن العذر يبيح ترك الواجب
فأولى السنة. قوله: «(لترك سنة القعود) هذا يفيد أنه مكروه تنزيهاً أفاءه الشرح. لوقه: (وهو
إدخال الساتين في القمطين) الأولى تحت المنظفين كما ترشد إليه عبارة في الشرح. لوقه:

يُحَلِّي وهو مفعول من الضمير فقال دع شعرك يسجد معك (و) بكراً (الاحتجار وهو شد الرأس بالمندبل) أو تكوّر عمامته على رأسه (وتترك وسطها مكشوفة) وقيل: أن ينتفخ بعمامته فيغطي أذنيه انتهى انتهى ﴿٢٢٢﴾ عن الاحتجار في الصلاة (أو كلف ثوبه) أي رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من التجبر العناني فيخشع بقوله ﴿٢٢٣﴾: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وإن لا أكف شراً ولا ثوباً مفض عليه (و) بكراً (سداً) تكبراً ونهاونا ولا نذر لا بكراً وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكفيه أو كتفيه فقط، يرسل حوائجه من غير أن يفضها للقول أي حريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام عى عن السدل، وأن يغطي الرجل فاه فيكبره التلثم، وتغطية الأنف، والتقم

(وهو شد على اقف أو الرأس) بخيط، أو بصمغ قال السيد في شرحه: وفيه إشعار بأن ضمير الشعر مع إرساله لا يستغنى عنه صرح ابن السكيت، ثم الكراهة إذا فعله قبل الصلاة وحللي به على تلك الهيئة مطلقاً سواء صعد للصلاة أم لا، ولما لو فعل شيئاً من ذلك، وهو في الصلاة تعسف صلاته لأنه عمل كثير بالإجماع كما في الحللي. قوله: (أو تكوّر عمامته على رأسه) أي لفه العمامة حول الرأس، ويدها الهامة كما في الظهيرية، فثوبه، وترك وسطها مكشوفاً واجتمع إلى تفسير الشرح أيضاً، والمراد أنه مكشوف عن العمامة لا مكشوف أصلاً لأنه نعل ما لا يفعل. قوله: (الذي انتهى) ﴿٢٢٢﴾ هنا يفيد كراهة التحريم. قوله: (وقيل أن يجمع ثوبه الخ) لأنه منع أهل الكتاب كما علة فتاوي، وفي الخلاصة أنه لا يكبره قال الحسبي: وهو المختار. قوله: (لما فيه من التجبر) قال في منه المصلي: ويكره كل ما كان من أخلاق الجبابرة. وقيل: لا بأس برفعه عن الثياب، والأصح الإطلاق لأنه إذا كان تزيين الوجه في السجود متديراً فما ظنك بالثوب. قوله: (وإن لا أكف شراً) أي أجمعه. قوله: (ويكبره سداً) أي سدك المصلي ثوبه، وهو في اللغة الإرخاء والإرسال، وفي الشرع الإرسال، بلون ليس معتاد، وهذا إذا كان يعبر عذر أما بالعذر كبره وحس شديد من فلا يكبره. قوله: (وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكفيه) المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوفاة، قوله: (أو كتفه الخ) هذا في القيام، رشحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة تعقبه البرهان الحللي بأنه لم يولفته على هذا أحد سوى البرزلي والصحيح الذي عليه ذهبنا، والمجموع أنه يكبره لأنه إذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لأنه إرخاء للثوب بلون ليس معتاد له. قوله: (ويكبره التلثم) التلثم ما كان على الفم من القماش، والقيام ما كان على كرتة الأنف، وفي الزيلعي التلثم تغطية الأنف، والتقم في الصلاة، وفي البحر عن فتح القدير أن السدل يصدق على أن يكون المندبل مرملاً من كتفيه كما يعتاده كثيره فينبغي لمن على حشفه مندبل أن يضعه عند الصلاة، ولا فرق بين أن يكون الثوب مطروحاً عن الكتف أو لا، ومثل المندبل فيه يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الكتف لكنه قد قال: إنه ليس معتاد إلا أن

في الصلاة لأنه يشبه فعل المجوس حال عبادتهم النيران، ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الانطواء فيه) أي التوب (بفتح لا) يدع منفذاً (يخرج منه) منه، وهي الاشتغال السماء قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ لِلتَّحْصِيلِ فِيهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ فَلْيَنْزِرْ بِهِ وَلَا يَشْتِمِلْ لِمَنْتَهَلَةِ الْيَهُودِ» (و) يكره (جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبه على حلقه الأيسر) أو عكسه لأن ستر المتكئين مستحب في الصلاة فيكره تركه تنزيهاً بغير ضرورة (والمنفردة في غير حالة الغيظ) كاتمام القراءة حالة الركوع، ويكره أن يأتي بالأذكار المشروعة في الاشتغالات بعد تمام الانتقال لأن فيه خللين تركه في موضعه، وتحصيله في غيره (و) يكره (إطالة الركعة الأولى في) كل شئ من (الطهور) إلا أن يكون مروباً من النبي ﷺ أو مأثوراً من صحابي قراءه صبح، وغل يا أيها الكافرون وغل هو الله أحد في الوتر فإنه من حيث القراءة ملحق بالتوافل، وقال الإمام أبو البسر لا يكره لأن التوافل أمرها أسهل من الفرض (و) يكره (تطويل) الركعة (الثانية على) ركعة (الأولى) بثلاث آيات فأكثر لا تطويل فالثالث لأنه ابتداء صلاة نفل (في جميع المصنوعات) الفرض بالإتفاق، والفضل على الأصح إحقاقاً له بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة (و)

ولا كبر في جعله على الكتف، قوله: (ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج، في السدل: هذا كله عند عدم العذر، وعدم التكبر فإن كان لعذر من غير تكبر فلا كراهة مضاعفة، وإن كان مع انكسر متكبر، أو للتكبر فقط كره مطلقاً أم. قوله: (بعد تمام الانتقال) كأن يكره للركوع مثلاً بعد الانتهاء إلى سجدة الركوع، أو يقول: سمع الله لمن حمده بعد تمام الغيظ، وإنه إن يكون ابتداء المذكر عند ابتداء الانتقال وتتهلوا عند انتهائه وإن خالف تركه مستحب. قال في الأشياء: كل ذكر ثلاث سجدة لا يؤتى به في غيره. قوله: (ويكره إطالة الركعة الأولى الخ) هذا عندهما واختار محمد للتطويل. قوله: (في كل شئ من الطهور) أما في الفرض فإنه مستنون إجماعاً في صلاة الفجر، وكذا في غير الفجر عند محمد فذا في مثلاً مسكين، وفي الفجر عن السراج، وعليه الفتوى. قوله: (فإنه من حيث القراءة ملحق بالتوافل) جواب عما يقال إن الوتر فرض على. قوله: (وقال الإمام أبو البسر) وكذا قال المحبوبي، وقد علمت أنه قول محمد. قوله: (ثلاث آيات) إنما قيد بها لأنه لا كراهة فيها دونها لما ورد أنه ﷺ صلى الفجر بالمؤمنين والثانية أطول من الأولى بأية وكراهة الإطالة بالثلاث، فأكثر في غير ما رويت به السنة تنزيهية كما في البسر. قوله: (لأنه ابتداء صلاة نفل) أفاد أن إطالة ثلثة الفرض مكروهة. قوله: (فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص، فلا يكره كما ورد أنه ﷺ كان يقرأ في أولى الجمعة، واليمين بالأعلى، وفي الثانية بالخفضة والنية زلزلت على الأولى بسبع آيات، وأجاب القزويني: بأن التوسعة تختلف بحسب السور فإن كانت السور فصراً، فالثلاث آيات زيادة كثيرة مكروهة، وإن كانت طوالاً فالسبع آيات زيادة يسيرة غير

يكره (التكرار للسورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين إن حفظ غيرها، وتعدد لعدم وروده، فإن لم يحفظه وحسب قراءتها لوجوب قسم السورة للفتحة وإن نسي لا يترك لقوله ﷺ: «إن أفتحت سورة فاقراها» على نحوها وقد بالفرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه ﷺ فلم إلى الصباح مائة وحدة يكررها في شهيد، وصدقة من السلف كانوا يسيرون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء، أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ المرقن منكوساً فهو منكوس، وما شرع لتعليم الأطفال إلا لئيسر التحفظ بفقر السور وإذا قرأ في الأولى من أحد سور البس لا عن قصد يكررها في الثانية، ولا تكراراً فيه حذراً عن تكرار القراءة منكوساً، ولو غتم التمرن في الأولى بقراءة من الشرة في الثانية لقوله ﷺ: «غير للتمس الحال المرتحل» يعني الخاتم المفتح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأها في ركعتين) كما فيه من شبهة التفضيل والهجر ونال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان، ويكره الانتقال آية من سورتها، ولو فصل آية والجمع بين - ورتين بينهما سور أو سورة في الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (قسم طيب) قصداً لأنه

مكررة له، قاله الحنفي: وهو حسن. قوله: (في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهي عن الغيبة، وأما ما يرد أنه ﷺ قرأ في أولى السور إذا رثت وأعادها في الثانية فيحصل عن بيان الجواز والكرهية سريعة فإنه السبب. قوله: (ولو نسي لا يتوك) فرضه المؤلف هنا في الركعة الواحدة، وفي الشرح في الركعة الثانية بأن لم يرد سورة غير ما قرأ أولاً فقرأها بينها فإنه لا يترك لتحديث. قوله: (على نحوها) أي قصد أي قصدك إياه، ولا تغيرها. قوله: (ويكره قراءة سورة) وكذا الآية فوق الآية مطلقاً سواء كان في ركعتين، أو ركعة، واستثنى في الأشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك، وأقر عليه الخزي والحموي ونقله عن أبي السر وجزم به في البسر، والدرر وغيرهما. ونال بعض الفضلاء، وبه تأمل لأن التكرار إذا كره - سرج الصلاة كما يرشد إليه قوله: وما شرع لتعليم الأطفال الخ لكون الترتيب من واجبات الثلاثة ففي النافلة الأولى وتكون باب النفل واسعاً لا يستلزم العموم، بل في بعض الأحكام له. قوله: (لا عن قصد) أما إذا قرأها عن قصد فيكره، ولكن يقرؤها في الثلث أيضاً، ولا يقرأ من ثوبها، قال النووي لأن التكرار ممنوع من القراءة منكوساً كما في تنوير البصائر. قوله: (للقوله ﷺ) أي قلنا بأنه يتدى القرآن، ويختم ويتدى أيضاً مرة أخرى، ويختم ليحصل تلك الفضيلة. قوله: (وقال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لأنها منزلة سورتين قصيرتين بسر. قوله: (كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان) هو الأصح كما في الدعوة المنيفة. قوله: (والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر. قوله: (لا يكره هذا في النفل) يعني القراءة

المطاس ويكره التثاؤب فإنما تثاوب أحدكم فليرفعه ما استطاع ولا يقول هاه هاه فإنما ذلكم من الشيطان يضلك منه وفي رواية فبمسك يده على فمه فذلك الشيطان يدخل فيه (و) يكره (تغميض عينيه) إلا لمصلحة لقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه لأنه يفوت النظر للمحل المطلوب» ولكن عصر وطرف خط من العبادة وبرؤية ما يفوت المشرع ويعرف الخاطر وما يكون التعميم أولى من التفرد (و) يكره (رفعهما للسجدة) لقوله ﷺ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء ليستهن، أو لتخطفن أبصارهم» (والتمطي) لأنه من التكاثر (والمحل القليل) «سأني للصلاة» وأفراده كثيرة كتف شعرة، ومنه توبة عن

عدائه. فلو بغض أحداً. وسجي أن يصعد هذا القد لأن الحزن عبه الشارح لما شرف، وأبصر لما حث. والتبسط حيث فيدفع باليد كما في الجواهر الغنية، إلا أن في نقطة النعم باليد حالة فزيم تكثر عمل فيه تثاؤب هو، وعليه في غيره، إذ هي باليد لعدم لعله التذكير، وفي هذا عطف على المكرهات، والتثاؤب. ولو خارجهما ذكره مكين لأنه من الشيطان. والآية محذوف به. قوله: (إن الله يحب المطاس) أي يثيب عليه لما يقبض من الحمد والدعاء. قوله (ويكره التثاؤب) أي لا يثيب عليه، ويحتمل أن يكون تمعنه أنه يعانف عليه باعتباره منه فله فبدي غلاظة. قوله: (فإنما ذلكم من الشيطان) هذا يفيد النهي عنه فهو مكره تحريماً. قوله: (وفي رواية فليمسك الخ) يؤخذ من محسوس الحذيقين التعمير بين رده ووضع اليد في صدره ونحوه لتضيق على الحائض السائمين. قوله: (إن الشيطان يدخل فيه) لا يبع من حمله على حقيقته فإن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الماء أو المرداة يرد من إليه. قوله: (إلا لمصلحة) كما إذا غرضه لرؤية ما يمنع خشوعه نهر، أو كحل مشروعه ذراً وتعد وضع انصر عن الأعيان. والتوجه إلى جانب الملك التفرع مجمع لأمر وهذا يفي في قوله فيما يأتي وبرؤية الخ. قوله: (فلا يغمض عينيه) ضمه، بتحريم ذلك في البحر. ويأتي أن تكون التكره منبهة إذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة. قوله: (لأنه يفوت النظر للمحل المطلوب) احتياج تحليل التكرهات دليل على بعض بهذا الحديث، وفي سند ضعف كما في البحر، وعنه صاحب التذليل، وعنه الترمذي، وأنه ينافي المشرع، وفي موضع، وعمل كما في الحلبي بأنه صحيح أصل الكتاب، وربما يفيد هذا التحريم. قوله: (وطرف الخ) من مصف الحاض. قوله: (ويغفر الخاطر) أي يثبت القلب فهو من إطلاق المال على المحل، أو أن نفس ما يخطر به مما يملأ بالحق تعالى يفرق فيكون على حقيقته. قوله: (ما بال أقوام الخ) قال العلماء، في هذا الحديث وعيد شديد لغاضه، وقد يفيد التحريم، وقدم لإجماع على كراهة ذلك في الصلاة لمناغاة المشرع المطلوب وأما خارج الصلاة فجزء المحذور لأن الصلاة قبله الدعاء كما أن التكمية قبله الصلاة فلهذا نوح. قوله: (والتعمي) أي التمدد، وهو حد يديه، وأيد به صدره والمعلم يخطون بإيدانه ياه حياء. قوله: (من التكاثر)

القول مرة في صلاة الحوف كالمشي في صلاته (و) منه (أخذ فمطه وقتلها) من غير عدد من تنعته بالعض كتمية، ومرتوت لا يكره الأخذ ويحترز عن دنسها تقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى سجاسة فشرها، ودمها ولا يجوز عسنا إلقاء شرها في المسجد (وتغطية أفعه وضه) لما روينا (و) يكره (وضع شيء) لا يذوب (في فيه) وهو (يسبح القراءة المستونة) أو يشحن باله كذهب (و) يكره (السيجود على كور همامته) من غير ضرورة حر أو برد أو خشية أو من أفكوز درر من أدولرها بفتح الكاف إذ كان على الجبهة لأنه حائل لا يسبح السجود أما إذا كان على الرأس ومسجد عليه ولم نصب جهته الأرض لا يصح صلاته ويكره من العموم بعمله (و) يكره السجود (على صورة) ذي روح لأنه يشبه عبادتها (و) يكره

فخامر، به مكره تنزيهاً. قوله: (الحائض للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك الأصابع عند التسيب في صلاته. قوله: (كتف شرها) أو تعريض كذا في الشرح. قوله: (كالمشي في صلاته) أي صلاة الحوف فظاهر أنه مكره، وهو مطلوب، ويحتمل أن التفسير يرجع إلى الحائض، لا بقيد صلاة الحوف، ولا شك في كراهه، وأما في الشرح أن لومي مرة فيها يباح كالمشي فيها، فقال لأن لما أبيع له المشي فكذا لرمية لاحتياجه إليها، والموجب لهذا الخلل لعدم الاختصاص. قوله: (ومه أخذ قلعة) أي التعرض بها عند عدم الإيذاء. قوله: (لا يكره الأخذ) لأن تركها يذهب المحترز، ويشمل الغضب بالأكلم، ونحوه (الصامع) ولكراهه الضرورية عن الإمام رأيي بوصف عنى أخذها قصداً من غير عدد كما في الحائض، وإذا أخذها بعد التعرض بالإيذاء إما أن يفتلها، أو يذنتها، وقدس أولى كما أشار إليه المصنف بقوله: ويحترز الخ وهذا في غير المسجد، أما في فلا بأس بأقل بمقل بعمل قليل، ولا يفرسها فيه بطريق الدرس، أو غيره مطلقاً سواء كان في الصلاة أم لا لحديث إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليهرها، ولا يطرحها في المسجد، إلا إذا غلب على ظنه أنه يطرح بها بعد الفراغ من الصلاة صرح به. قوله: (ولا يجوز عسنا إلقاء شرها في المسجد) للنهي عن تمزيده ولو بغيره فإنه السيد. قوله: (لما روينا) من أنه لا يجوز نهى عن أن يغضي لرجل فاه كذا في الشرح. قوله: (لا يقوب) احتراز به عما يذوب يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فإنها تسد، ولو بدون مصغ ذكر السيد. قوله: (المستونة) أما إذا منع أصل القراءة، أو لزم منه تغيير بما يعبد فسدت، وإن منع الواجب كره تحريماً. قوله: (ويكره السجود على كور همامته) فظاهر أن الكراهة تنزيهية بما نقل عن النبي ﷺ من السجود على كور الصلاة عظيم للجواز، فلم تكن تعريضية كذا في الشرح، ويكره لو فعله لضع التراب من وجهه للتكبر، ومن عاداته لا لخدمه كما في سكب الأنهر. قوله: (ويكره السجود على صورة ذي روح) الأولى ذكر هذا عند ذكر الصورة فما يأتي، أو يغتم ما يأتي من لجمع الكلام المتناسب، وفي النهي أشد كراهة أن تكون أقدام لمصل، ثم فوق رأسه ممداته ثم خلفه، فإن قلت: كون القلة إمتناع الملائكة من دخول

يصلى في سعة مواضع في المصلحة، والمجوزة والمقبولة وقارعة الطريق، وفي الحمام، وعند كل الأبل وهو ظهر بيت الله ولا يصل في الحمام إلا لضرورة، فإذا فوت الوقت

وأن يذهب إلى الصلاة، أو غيره من سائر الأماكن، ثم إن ذلك المصحة أفضل مكان يتحرى بصلاته، بخلاف ما ذكره غيره من أماكن في شرح المشكاة وفي زاد القدير ونكته الصلاة في المقبرة إلا أن يكون فيها موضع أحد المساجد لا مسجد فيه، ولا دار فيه، قال القاضي: لأن الكراهة معلومة بالاشارة، وقد عرفت حريته، وفي الفتاوى: أن من حلف بالصبر لا أخره لصلاة إلى جهة العسر إلا إذا كان من بدته بحيث لم يحن حلالا المتحاشين وقع بقصره عليه، قال: (وأما هنا) هي ما ذكره في الحديث، قوله: (في المشربة) يمنع التيمم والماء وضعا لغناه، وفي موضع الركن في السرخس قال شارح المشكاة، ومثل ذلك التماسات، قال: قوله: (والمجوزة) لأنها محل إدماء، والأوقات، وقيل: على التكرار، سوف يحرق السرى به من غير التيمم، وفي موضع التيمم، وأما وضعا وكسرها، وقال شارح المشكاة: الرواية المصححة، والشيخ المصححة كسر التاء، وهو الثاني لعدم هذه الحزم في بعض رواه جاء غيره أيضا، قوله: (وقارعة الطريق) أي الطريق، وقارعة أي المقبرة، قاله بالفتح لأنهم قالوا معنى اسم الصحراء، قوله: (ومعاص الأبل) السرة ما يباركها مطلقا، والملة كونها من الشاهدين، قال: معنى من أتم جهه انتهى من من أبل للزبل من أبل وتوبيد، وتعدت من تلازم، ومعنى كونها من الشاهدين: أنها حصنها من حصان الشياطين، وفي حديث آخر بأنها حلفت من شياطين، وأولها ابن حبان، بأنها حلفت معها، وأما من في الماء، ما سمع الأبل التي تروا فيها إذا شربت الشربة الأولى، ثم يملأها الحوض ثانياً فيصير من عطشها إلى المرحى شرب الشربة الثانية، ولا يكون إلا في أيام السمر فإذا برد الزمان فلا خطر للأبل ومثل ذلك هو الصلاة في موضع السجود، قال: صلوا فيها فإياها بلغت بركة والتهيؤ من الصلاة في معادن الأبل المشربة، كما أن الأمر بها في مواضع العتم للأبناخ، ومن بعض أسرار طليحة سرائر اسم فلا تكرر الصلاة فيها، وتعاد من العبي على السحابة، وإذا لم تكن الأبل في معانها، فقال بن مالك: تكرار الصلاة فيها أيضا لأن هذا، لا يوسع مجال الانتباه، فإن جعل بغير السجادة طالت، إلا أن يكون المكان طاهرا لا مع السجادة تكرر للصلاة التكريرة، وقال شارح المشكاة في قوله: ﴿صَلُّوا فِي مَوَاضِعَ مِنْهُمْ﴾ أي قوى السجدة إذا كانت ضرورية، وأن المصحة، العتم كانوا يتعمدون المراضى، أليست الصلاة فيها كذلك، قال: وتكرر الصلاة في سائر محال، الشياطين، ومنها الرمادي، الذي نام فيه ﴿صَلُّوا﴾ عن صلاة التيمم، ومنها كل محل من داء عذاب الأرض تعود ويابل ويبارق يوم نزلت به، ذلك وهذا يعلم كراهة الصلاة في السج، والتمسك لها فيها من التماثل، فتكون أولى الشياطين كما أعاد المبني في شرح ابن خنزي في بحث المساجد من كتاب الصلاة، قوله: (ولا يصل في الحمام ولا لضرورة الخ) عبارة الزهري الجلي الأولى أن لا يصل في الحمام الخ.

الإطلاق الحديث، ولا بأس بالصلاة في موضع صنع الشبابة، ويحبس المحدثي (و) تكبره في الأرض الغير بلا وضوء؛ وإذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير ونسيت مرروعه، أو الطريق إن كانت لمسح مسمى فيها، وإن كانت لكافر مسمى في الطريق (و) أباؤه (قريباً من نجاسة) لأن ما قرب من الشبهة فله حكمه وقد أمرنا بالصلاة بالمساجد، ومكانها (ومعافاة لأحد الأخبتين) يقول والمناط (أو التبرج) ولو حدث فيها لغوى بثقة: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يمسها وهو حذر حتى يتخلف (ومع نجاسة غير مائة) تقدم بينها سواء كان، شربة، أو بدنه أو مكانه خروجاً من الصلاة (إلا إذا خاف فوت الوقت أو فوت

قوله: (ولا بأس بالصلاة المني) لأنه لا نجاسة فيه كذا في تفسيره، ولأنه ليس من عدم لعنه من الإستفاق أفاده غير الجدل قوله (وتكبره في أرض الغير بلا وضوء) بأن كنت لذي مطلقاً لأنه بأس، أو للمسح وهي مرروعه، أو مكروبه، ولم يكن سهم صدقة، ولا مرده، أو كان صاحبها سيء الخلق، ولو كان في بيت أحسن أن يستأذنه، وألا فلا بأس كذا في التفرج، وفي مستنوت المصنف الصلاة في أرض مقصورة حائرة وتكرى يعاقب عنه فعادى به، من بعد يعاقب كما في الفتاوى، قوله (أصلها فيها) لأن الطاهر لم يمس بها لأنه ينافي الجرام من غير التمسك منه، ولا آذن في الغرض لأنه حق المسلم، والكافر إذا في التفرج، قوله (أصلها في الطريق) لأنه لا يمس بها كذا في البرهان، والخبرين يستلزمان على الخمس كذا في التفرج.

فروع: تكبره الصلاة في الثوب المنسوب وإن لم يجد غيره لعدم جواز الإنتفاع بذلك عليه غسل؛ أو أداء الصلاة، تكبره في الثوب الحرير، إلا ما لم يجد غيره إلا كل منهما حتى أنه مائل، ولعله في الثوب الحرير أحف منه حريراً، ولا تكبره على الحرير قوله: (ومعافاة لأحد الأخبتين) علة الكراهة المقتضية ما يحصل من تشوش المال، وشغل الحرام لأجل قضاء الحاجة المخل، الجشع، وقلة الظاهرية، بها لا تصح أخذاً بظاهر الحديث، قوله (ولو حدث فيها الحج) وجبت فقطع وتخفف، واستأنف، قوله (وهو حذر) من التحق، وهو حيس اليوم كما ذكره العلامة نوح، والمراد ما هو أهم من ثوب، ومناط والتبرج لأنما لمجلة قوله (تقدم مائة) وهو ما دون ربح الثوب من المجتعة، وقدر المروءة في المجتعة، قوله (مخرجاً من الخلاف) هذا إن لم يظهر علة لنقض لا تكبره

قوله: (إلا إذا خاف فوت الوقت) ظاهر أنها تنهي الكراهة عند ذلك، والذي يفيد كلامه ضرورة الكراهة وإرتكابها حرماً من ارتكاب أحف ضررين والذي من الأولى يسمى أن يقتضيه إذا كان في الوقت سعة أم إذا كان بحيث تقوته الصلاة إذا تخفف رتوضاً فإنه يصلي بهذه الصلاة لأن الأدلة مع الكراهة أولى من لقضاء أهم بالمعنى، وسكن أي سعيد أنه يتخفف،

(الجماعة) فحينئذ يبرأني ذلك لأن إخراج الصلاة عن دفعها حرام والجماعة مؤكدة أو راحية (ولا) أي وإن لم يحذف الصوت (تدب قطعها) ونفسه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل وجوب القطع للإكمال» (و) نكره (الصلاة في ثياب خبيلة) بكسر الهمزة وسكون الذال لصحة ثوب لا يصدان عن النفس منهن، وقيل: لا لا يذهب به إلى التكبراء، ورأى حمير رضي الله تعالى عنه رجلاً نعل ذلك فقال: «أرأيت لو كنت أرسلتني إلى بعض الناس أكتسب ثمر في ثياب هذه فقال: لا فقال حمير رضي الله تعالى عنه: الله أعلم أن تترين له (و) نكره وهو (مكتشف الرأس) تكاسلاً فترك الوضوء (لا للتلذذ والتفريح)، وقال في النجيب: ويستحب له ذلك قال لجلال السيوطي رحمه الله تعالى: اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف، أو من أعمال الجوارح كالتكبير، أو هو عبارة عن المجموع قال الراربي: ثلاث أولى. ومن عني رضي الله عنه: الخشوع في الثياب وعن جماعة من السلف: الخشوع في الصلاة انكسار فيها وقول البغوي: الخشوع قريب من الخضوع إلا أن الخضوع في البيت، والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) نكره (بحضرة طعام يحل) طبعه (إليه) لقوله ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخيثان» رواه مسلم وما في «س داود» لا تؤخر الصلاة لطعام، ولا تسير به محمول على ما خبرنا عن وقتها لمصرح

ويتوضأ ويحرك الصوت لأن المعمود من الصلاة الخشوع^(١) فلا يصوته. قوله: (أو صوت الجماعة) قال في الخلاصة إن كنت تحول نفوس الجماعة فإن كنت تحول بدنها جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة، ونفس وإن كان لا يبعد أو حاد خروج الوضوء يغطي على الصلاة به. قوله: (ونكره الصلاة في ثياب البذلة) الظاهر أن الكراهة للتنزيه كما في جحر، وفي الفهري: إن الكراهة لفعل في هذه الأشياء أي إيقاع الصلاة فيها إلا الصلاة وفي الخلاصة أنه نكره بسبب هذه الأقوال. قوله: (تكاسلاً) وإن فعله استخفافاً كفر نحوذ بالله المحيط بأماه الدعوى. قوله: (ويستحب فيه ذلك) به علم رد قول من قال: إنه عنده فسد ذلك خلاف الأثر. قوله: (ومن علي الخ) ما يزيد الأول كما أن قوله: «ومن جماعة» وقول البغوي يزيد الثاني. قوله: (وتنكره بحضرة طعام) أي مباح أما إذا كان للغير، ولم يأذن له لا تنكره أقول للظاهر أن عليه أن يبعد عنه. قوله: (يسئل طبعه إليه) أما إذا كان لا يسئل إليه فلا كراهة، ونحنكم في قطعها عند ذلك كالحكم إذا سئل سائلاً نجاسة فليست. قوله: (لا صلاة بحضرة طعام) أي لا صلاة كاملة بحضرة الطعام الذي يريد أهله أكله كذا في الشرح. قوله: (محمول على ما خبرنا عن وقتها)

(١) قوله فلا يصوته يوجد ما في بعض النسخ ياء ونعها، وقد ظهر أن الاشتباه يرجع إلى الممثلين فيه

قوله ﷺ: (إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ من) روى الشيخان وإنما أمر بتدبيره لتلا بدعبد المشرع بالتشغل بذكره به (و) تكره مضرة كل (ما يشغل أقبال) كربة (و) مضرة (ما يشغل بالخشوع) كنهو وأعب والمأهول النبي ﷺ عن الإتيان للصلاة معيلاً بالهرولة. ولو يكن ذلك مراداً بالأمر بإسعي للجمعة، بل انذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا كره (عد الأي) جمع أي وهي النجاسة المقتضية من القرآن وتطلق بمعنى العلامة (و) عد (النسيح) وقوله (بأنيد) قيد تكراره عد الأي، والنسيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما بأن يتكرر بعض الأصابع ولا يكره الغسر بالأنايل في موضعها، ولا الإحصاء بالقلب اتفاقاً كعدد تسبيحه في صلاة النسيح وهي معلومة، وبالنسبة مفيد اتفاقاً، ولا يكره خروج الصلاة في المصحح (و) يكره (قيام الإمام) بجملة

كما حمله الكمال، وحمله غيره على ما إذا كان لا يشتهي. قوله: (إذا وضع عشاء أحدكم) وفي لفظ إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصبوا صلاة المغرب، ولا تجعلوا من عشاءكم. قوله: (ولقد) أي لتكرامة الصلاة مع ما يشغل البال ويشغل بالستر. قوله: (بالهرولة) الباء تنوين. قوله: (وتم يكن ذلك) أي التسي بالهرولة. قوله: (مراداً بالأمر) أي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِهَا﴾ (الجمعة: ٩٢) قوله: (بل انذهاب الخ) أي بل انبها بالمسي انذهاب بالسكينة والوقار. قوله: (وكلما يكره عد الأي) أي سواء اضطر إليه أو لا وسواء كانت الصلاة فرضاً أو مفلاً على ما علقه القمى أو جعفر. قوله: (بأن يكون يقبض الأصابع) تصوير لسعد المكره، وإنما قيد بالأي والنسيح للإشارة إلى أن عد غير ما ذكر يكره اتفاقاً كما في السنة مبنى روى بالإحصاء بالقلب كما هو المتبادر لأنه يشمله من المقصود. قوله: (ولا الإحصاء بالقلب) لا يقال القلب أشرف بجزءه عن قسري البعد لأن تقرباً لشفه عند شغل الأصابع ضروري، فهو مشغول على كل حال فتشغل فقط أركب من شغله مع الأصابع ولقدائل أن يقول: إن شغله عند شغل الأصابع أقل منه وحده، فيكون أكثر شغله لفهم المعاني، والفرغ للمصاحفة، فيكون أولى كما في شرح لمجمع، ومن ثمة قال بحر الإسلام: بعد قولهما في المضطر كما في مك. الأظهر. قوله: (وهي معلومة) روى أصحاب السنن عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لعباس بن عبد المطلب: يا عباس ألا أنتحك عشر خصال إن أنت فعلت ذلك غير نيتك أوله وآخره حديثه، رتبته خطؤه وعنده صحبه، وكبيره سره، وعلايته، أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب، وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم تركب فتقولها وأنت رافع مشراً، ثم ترفع رئت من الركوع فترفعها عشرًا، ثم تهوي ساجداً فتقولها عشرًا، ثم ترفع رئت من السجود فتقولها عشرًا، ثم تسجد فتقولها عشرًا ثم ترفع رئت من السجدة فتقولها عشرًا ذلك خمس وسبعون

(في المحراب) لا قيامه سواحه وسجوده فيه سمي محراباً لأنه يحلّوب للنعس، والشيطان بالقيام إليه، والمكراهة لأشياء المحال على القوم. وإذا صاق المكان فلا كراهة (في قيام الإمام صلى الله عليه وسلم) يذرع على المعتمد وردي عن أبي يوسف فامة الرجل الوسط واحتاره شمس الأئمة الحلواني (في على الأرض وحده) فيه ثلاثين فتنتي الكراهة بقيام واحد معه للنهي عنهما به ورد الأثر (و) يكره (القيام خلف صف فيه فرجة) للأمر بسد

في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت أن تفعلها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل ففي خمس مرة. قال السندي، وقد أخرج حديث صلاة النسيح الترمذي، وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. وقال الترمذي: هذا حديث قريب من حديث أبي رافع، وفي شرح المشكاة قال ابن حجر اختلاف في تصحيح هذا الحديث فصحه ابن خزيمة، والحاكم وحسن جماعة. وقال هذا حديث حسن، وقد أشهد ابن الجوزي بذكره في الموضوعات له، وقال عبد الله بن المبارك صلاة النسيح مرغ، فيها يستحب أن يتأدّها كل حين ولا يتفائل عنها وبدأ في الركوع بسبحان رب العظيم ثلاثاً، وفي السجود يسبحان سي الأعلى ثلاثاً ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له: إن سها في هذه الصلاة هل يسبح في سجدي السهر عشراً عشراً. قال: لا إنما هي للثمان تسبيحة. أو: قوله: (لا قيامه خارجه) محترز قوله بجملة. قوله: (لا أشياء المحال على القوم) فإن أئمة الأشباه انتفت الكراهة، وهذا التحليل لجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الطهراني. ويذهب الأكثر إلى أن العلة التشبه بأهل الكتاب لأنهم ينعصون إمامهم بمكان وحده وتشبه بهم مكروه ويبحث فيه الكمال بأن امتياز الإمام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان، ويكون من اتفاق الملتين في بعض الأحكام على أن أهل الكتاب إنما ينعصون الإمام مكان مرتفع. قوله: (يقدر فراخ) اعتباراً بالشرة. وقيل: ما يقع به الامتياز كذا في الشرح. قوله: (به ورد الأثر) أي بالنهي ورد الأثر فالنهي من لارتفاع الإمام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن ﷺ نهى أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا في الشرح، ولم يذكر النهي في الثانية، وظاهره أنه ورد أثر به وعمله في الشرح بأن في المسألة الثانية أزماء بالإمام ذكره على ظاهر الرواية وروى الطحاوي عنهما لانتفاء التشبه قال في الخاتمة وعليه عامة المشايخ:

فرح: يكره للإنسان أن ينعص نفسه بمكان في المسجد يعلى فيه لأنه إن فعل ذلك نصير الصلاة في ذلك المكان طبعاً، والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك، ولهذا كره عموم الأئمة نقله السب من الحموي. قوله: (فيه فرجة) أي سعة وإلا فهي كالعدم وهذا إذا قصد الانتفاء لما إذا قصد الاتفراد فالعكس بالأولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة أن صلى خلف الصف مخزوماً مختاراً من غير ضرورة يجوز، وتكره، ولو غير خلف

درجات الزيادة، وقوله **يُحْيِي** . ومن صد ترجمة من الصف كتب له عشر حسنات ومعني عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجاته (وليس ثوب فيه تصاویر) ذي روح لأنه يشبه جاسم الصم (أو) يكره لأن يكون فوق رأسه أو خلفه، أو بين يديه أو يحفظه مصوراً حيواناً لأنه يشبه حسنتها وأشدها تكرهه آدمه، ثم قوته ثم يعينه ثم يساره ثم خلقه (ألا أن تكون مصفوفة) بحيث لا تدور نعلها إلا تأمل كالشي على اعتبار لأنها لا تعد عادة وهو صلى الله عليه وآله وسلم عليها سائل مات لا بأس به لأن هذا يصغر عن الجبر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة الرأس) لأنها لا تعد به ومن (أو) يكون (لغير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعد، وإذا رأى مصوراً في بيت غيره حبراً له محوها وبغيرها (أو) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصوري

نصف وأرد أو يلحق بنصف يكره وهي افتتح عن الصورة لو قام واحد بحسب الإمام وخلفه من يكره إماماً، والأصل أنه يقوم في نصف الأمير إذا خاف يده أسد، وهي كراهة ترك النصف الأول مع إمكان التوقف فيه خلافه، وهي الترح إذا تكامل النصف الأول لا ينبغي أن يترحم عليه لما فيه من الإيهام قوله: (فيه تصاویر ذي روح) فيه به لأن الصورة تكون لذي الروح، وعينه، والكراهة ثابتة ولو كانت مصفوفة، أو مضمومة، وما كان مضمولاً من حسنة أو ذهب أو فضة، على صورة إنسان فهو صم، وإن كان من حجر فهو وزن قوله: (الإنسان يشبه جاسم الصم) هذه اللمة تنج نواته، ولو في غير صلاة، وقته في الشهر عن الحلافة. قوله: (أو حداته) أي عن عينه، أو عن يساره قوله: (كأنني على المصنوع) ومثلها الصورة المصنوعة في خانم غير مستحبة لمادة في المحيط. وقد روي أن خاتمة أبي هريرة كان عليه دبابان، وخاتم دانيال كان عليه أسد، ولون، ربهما عيني يلحسانه، وذلك أن يختصر قيل له: بولده مروده بكونه هلاكتك على يديه محمل يقتل من بولده ولده ولدك أم دانيال دانيال أنفته في غيضة أبي أحمد وانه أن يسمم فبقي له أن أسأ يحفظه، ولما ترصعه فقتله على خاتمة ليكون بمرأى عنه لينذكر نعمة الله عليه، روح ذلك الحدم في عهد عمر رضي الله عنه مضغه عمر إلى أبي موسى الأشعري كما في الشرح والتفصيل يعبر المستبين بفيد أنه العنشين من الحاتم تكبر الصلاة من كذا في المسح. قوله: (مقطوعة للرأس) لا تزلول الكراهة بوضع نحو خط بين الرأس، وحذو. لأنه مثل المظفر من الطير كما في الشرح، ومثل الفمض طليه بنحو مرة، أو حذو، أو عسله، ومحو الرعدة كححو للرأس بخلاف قطع البدين، والرجلين فإن الكراهة لا تزول بذلك لأن الإنسان قد قطع أطرافه وهو حي كما في الفتحة، وأما هذا التعليل أن قطع للرأس ليس بفيد بل امرء جعله على حذو لا يفتش منها مطلقاً قوله: (أو تكون لغير ذي روح) لما روي أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال له: بني أصور لصورة فأفتي فيها فقال له أذن متى فنتا سه، ثم قال له: أذن متى فنتا حتى وضع يده عليه، وقال له: أنتك بما صنعت من رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار يجعله به بكل صورة صورها نقساً فيعذب به في

(تصور أو كانوا فيه جيم) لأنه يشبه المجوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقنديل، وسراج في الصحيح لأنه لا يشبه التحيد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يضره أو يخلل، أو يؤذي أو يخالل وجهه، ولا فلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل كلها وأنا معرضة بينه وبين القبلة، فإذا أراه أن يوتر أيقظني فأوتر (أو) يكره (مسح الجبهة من ثواب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا صره لا بأس به في الصلاة، وبعد الفراغ، وكذا مسح الخرق (أو) يكره (تصحيح سورة) غير الماتحة لأنها متعبة وجوياً وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من حجر اليافعي (لا ليس عليه أو تركاً بقراءة النبي ﷺ) فلا يكره، ويستحب اقتداءه بقراءة النبي ﷺ كالسجدة، وعلى أن يقرأ الجمعة أحياناً، وقد ذكرنا في الأصل جملة من تصور التي قرأ بها النبي ﷺ مسننة وهذه أصولها، فما جاء في الصحيح كالم يقرأ في الصبح يس كان يقرأ في الصبح بالواقعة، ويحويها من شعور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر يس الخلافة قرأ فيها، في أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس صلى بهم النبي بأقصر سورتين من القرآن، وأوجز قلما قضى الصلاة فإن له معاذ: يا رسول الله صليت صلاة ما صليت مثلاً قط قال: إنما سمعت بكاه النبي خلفي في صف النساء أووت أن أفرغ له فمده قرأ في الصبح إذ زلزلت صلى الصبح بسكة، تاستفتح سورة الطهتين حتى جاء ذكر مروان

جهنم قال ابن عباس فإن كنت لما علاً فاصنع الشجر، وما لا نفس له، قوله: (يجوز له محوها) قال الحفيد ينبغي أن يحجب عنه ولو استأجر مصوراً فلا امر له لأن عمله محمية، ولم يردم بيتاً فيه نصير ضمن قيده خالياً عنها امر. قوله: (لا شمع الخ) في غاوى الحجة الأولى ترك ذلك فلا الحلي وكأنه لم يره من الجزئية، وفي النهي عن البحر ينبغي أن التسمع لو كان إلى جانب كما يفعل في المساجد لاني رمضان لا كراهة قطعاً. قوله: (أو يكون بين يديه قوم نيام) لظاهر أن الشخص الواحد عند وجوه ما ذكر كذلك، ويحرم. قوله: (فأوتر) بقسم المهرقة، وصغيره إلى عائشة. قوله: (ويكره تعيين سورة) قبل الطحاوي الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما إذا لم يعتقد ذلك فلا كراهة أفاده في الإشرح. قوله: (توكلة المسنون المعين) كقراءة سور البقرة. قوله: (أحياناً) بنيد كراهة المتداومة. قوله: (مسننة) أي مذكوراً فيها الحمد. قوله: (وهذه) أي المذكورات هنا أصولها أي متونها من غير ذكر سند. قوله: (كان يقرأ في الصبح يس) ظاهراً أنه في الركعتين جميعاً وكذا يقال في نظائرها. قوله: (بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر ما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقاً لأنه سورة العصر والكوثر. قوله: (قرأ في الصبح) أي في الركعتين كليهما، ويحتمل أنه عادها في الثانية.

وموسى فرجع كان يقرأ في المجرى، والقراءة للمجدد: لا يقرأ في الصبح بلون عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بلون عشر آيات، ربما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر، والليل إذا بغشى، وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أضول من ذلك كان يقرأ في الصبح يسبح اسم ربك الأعلى، وفي الظهر أطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالمسحاة ذات البروج، والسماء والطارق ونحوهما من السور كان يصلي ما زادهم فسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان، والفاريت صلى الظهر مسجد فلما أنه قرأ تنزل السجدة كان يقرأ في الظهر، والعصر يسبح اسم ربك الأعلى، وعن أنس حديث عائشة صلى بهم لهاجرة مرقع صورته، قرأ والشمس وضحاها، والليل إذا بغشى فقال له أنس: يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة شيء فقال لا، ولكني أدت أن أوعت لكم، مما جاء في المغرب صح عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بالأعراف كان يقرأ في المغرب سورة الأنعام كان يقرأ بهم في المغرب الفيل كعروا ومما رواه عن سبيل الله أخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ المغرب فقرأ في الركعة الأولى يسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها المكافرون قرأ في المغرب بالشن والزبون قرأ في المغرب حم الدخان صلى المغرب فقرأ انقارعه كان يقرأ في صلاة المغرب، ليلة الجمعة قل يا أيها المكافرون، وقل هو الله أحد، وكان يقرأ في صلاة الأمساء الأخيرة ليلة الجمعة بمسورة الجمعة والافتقر، ومما رواه في العشاء منه هذا المقرب، وعن جابر بن مطعم سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء بالثين والزبون عن أنس واقع قال: حملت مع أبي هريرة العتمة فقرأ إذا أشد اشتقت مسجدة فقلت له فقال: سجدت خلف أبي القاسم ﷺ كان النبي ﷺ يقرأ في الأمساء الأخيرة بالسماء ذات البروج، والسماء والطارق كان يأمر بالتحفيف، ويؤمر بالصلاة، عن ابن عمر قال ما من أفضل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا سمعت النبي ﷺ يؤم بها الناس في الصلاة المكتوبة انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ليقتدي

قوله: (حتى جاء ذكر هرون وموسى) أو ذكر موسى فأخذ النبي ﷺ سعة فرجع قوله: (لا يقرأ في الصبح) انتهى للتزويد لأنه في مقابلة ترك السنة، قوله: (مسجدة) أي للتلاوة. قوله: (الهاجرة) هي صلاة الظهر، قوله: (والليل إذا بغشى) أي في الركعة الثانية. قوله: (أمرت في هذه الصلاة بشيء) أي أمر البهيم، قوله: (لأن الوقت لكم) أي أقدم لكم مقدار المقرأ فيها. قوله: (هذا المقرب) وهو سورة الجمعة والافتقر، قوله: (كان يقرأ في العشاء بالثين) يستعمل أنه سمها، ويحتمل أنه كرمها. قوله: (العتمة) أي المساء. قوله: (فقلت له) أي مستعجلاً عن السب. قوله: (في الصلاة المكتوبة) ومع الحوادث الخمس. قوله: (عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المعنى بالتنوع.

به من يحافظ على ما بلغه من السنة أشربة وقد علمت التصيل في الفروة من المصنوع في الأوقات عندنا والله تعالى السوفى (و) يكره (ترك اتخاذه سترة في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي) لقوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ولا يدع أحدا يمر بين يديه» وسواء كان في الصحراء أو هجرها استزاراً من دنوع الحمار في الإثم ولنا عتقته بيانها تفهنا.

فصل

في اتخاذه السترة ونوع النجار بين يدي المصلي إذا قل

أي مريد الصلاة (مروره) أي الحار (يستحب له) أي مريد الصلاة (أن يفرز سترة) لما روينا لقوله ﷺ ليستبر أحدكم ولو سبهم وأن (تكون طوك ذراع فصاعداً) لأنه سنن رسول الله ﷺ عن سترة المصلي فقال مثل مؤخر الرجل بعمم العديم، وهدمة ساكفة وكبر الخاء المعجمة ولعود قلبي في آخر الرجل يحاذي رأس الراكب على البعير، وتشديد الحاء

قوله: (ويكره ترك اتخاذه سترة) أي تنزهها كما قلناه في التبايع، قوله: (في محل يظن المرور فيه) قال في التذير، وشرحه، ولو عدم المرور جاز تركها، وفعلها أولى الله، قوله: (ولقد حطبه) أي لما ذكر من الحديث الأسرها، ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسئغر الله العظيم

فصل في اتخاذه السترة

بالضم هي في الأصل ما يستتر به مطلقاً ثم غلب على ما يهبط ندام المصلي فاستأنى، قوله: (إذا طن الخ) الأولى فعلها مطلقاً لأن فيها كنه بصره عما وردها، وجمع خاضعاً يربط الرجال بها كي لا يستتر وقدماء، قوله: (يستحب له أن يفرز سترة) وأوسيه الإمام أحمد أظاهر الأمر: ولما ورد من عدم، لو علم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يستتره من الناس، وعن ابن مسعود أنه ليقطع نصف صلاة العمره المرور بين يديه، وتصيح بالسترة المنصوبة عندنا وعند أسعد ثطل صلاته، ومثله لصلاة في التوب المعصوب عنه، قوله: (لما روينا) من الحديث المذكور قبيل لفصل، قوله: (طوك ذراع) في الاحتداد بالأقل خلاف، ولا خلاف في الأكثر، وسئل كل ما انصب كإنسان فأنس، أو قامد ر دابة كما في القهستاني والحلي وجوز في الفضية بطون الرجل، وضع بوجهه، وتردد في جنبه، وضع بالمرأة غير المحرم، واختلف في المحارم، ولا يستتر بثنم، ومجنون، ومأبود في دبره وكافر كما هي

حداً، ودرت بأنها فروع نما فوفه (في غلط الأصح) وذلك أدناه لأن ما دونه ربما لا يظهر شأنه فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي ﷺ: إذا صلى أحدكم إلى شرة فليبدل منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد إليها شيئاً) ثم روي عن المعتزلة رضي الله عنه أنه قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر لا يصعد شيئاً أي لا يقابله مستقيماً، بل كان يمينه (وإن لم يجد ما يتصبه) مع جماعة من المتقدمين الخط، وأنشأه المتأخرون لأن السنة الأولى بالاتباع لما روي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: رَأَى لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا (فليخط خطاً) فيظهر في نجسة إذ المقصود جمع الحاضر برحط الخيال أي لا ينشر، ويجعله إما طويلاً يستزله الحنية المحروزة أعلاه، وإما كما قالوا أيضاً يجعله (بالعرض مثل الهلال) إذا كانت الأرض حنية يلقي ما منه طويلاً فإنه غرز ثم سقط

العيني على البخاري. قوله: (وفسرت بأنها فروع) روي أصحاب السنن عن عطاء قال: آخرة الرحلى فروع نما فوفه في غاية البيان. قوله: (في غلط الأصح) خلاف السحاب، فلا حد لما روي الحكم من أبي هريرة مرفوعاً بجريء من سنة قدر مؤخره الرحلى، ولو بدقه شعرة كفا في البحر عن البدائع، وهي القهستاني والبشر، وانهم والموصى العنبريات ليست بشرة هي الأصح، والتكثيرات منها الطريق أدنى، وهي لا تكون شرة لأنها مظنة العمود، وفي العيني على البخاري وفي حريب الروايات أشهر لتكثير ليس بشرة كالطريق وكذا الحوص الكبير اهـ. قوله: (وذلك أعلاه) أي أدنى ما يعرض. قوله: (والسنة أن يقرب منها) قال ابن أبي حجاج، والسنة في ذلك أن لا يزيد ما بينها، ويت على ثلاثة أفرع اهـ، وانما هو اعتبار هذا القدر من ضمه. قوله: (لا يقطع) محذوف في جواب شرط مقدّر تقديره فلا يبدل منها لا يقطع الشيطان عبده الصلاة، ووجه الفطخ اهـ إذا بعد منها يعني السواك لا شرة له فيبر داخلها بدفعه، وربما كان الدفع بعمل كثير فيفسد الصلاة. قوله: (ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والأيسر أفضل فيستأنى. قوله: (منع جماعة من المتقدمين الخط) منهم صاحب الهداية. قوله: (وأنشأه المتأخرون) رجعوا إلى كونه لورود الآثار، والمصنف رأى عمله في البدائع شاذاً، وضمه النووي بعد تعقب بتصحیح الإمام أحمد وابن حبان وغيرهما له ولو سلم أنه غير مفيد، فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالكثرة بالحديث الذي يعمد العمل به في مثله كما في النسخ. قوله: (لما روى الأول أن يقول وهي ما روي البخ. قوله: (فيظهر الخ) الأولى أن يقول فيصعد في الحيلة. قوله: (يربط الخيال) أي خيال المصلي أي قوته المحيية أي فيقول مكره بدلاً ما إذا عذبت فشيخ البصر فيكثر التفكير. قوله: (بمقولة الخشبة المحروزة) فيصير شبه ظن الشرة. قوله: (مثل الهلال) وقيل مدور شبه المعراب كما في الفهستاني وفي شرح لمشكاة كسلا على ونفس الأمانة على الخط المصلي كسجدة مفروضة، وهم ليس أولى لأن المصلي ليلج في دفع

هكذا اختاره الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام: جمعت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسنة الإمام سنة لم يخله لأن أبيه ﷺ صلى بالأبطح إلى سنة وكثرت له، ولم يكن ليعوم سنة الحزوة حصاً ذات روح حديد من أسلحتها (١) إذا نزلها أو لم ينزلها كان (المستحب ترك دفع المار) لأنه من الصلاة علم السكون والأمر بتأخره في الحديث لبيان الوجبة فالأمر بفعل الأسودين في الصلاة (و) لما (رخص دفعه) أي المار (بالإشارة) بالإناس أو العيين أو غيرهما كما فعل النبي ﷺ بولدي أم سلمة (أو) دفعه (بالنسيج) نقونه ﷺ: وإذا قامت أحدكم نائبة في الصلاة فليصيح (وكرر الجمع بينهما) أي بين الإشارة، والنسيج لأن باحدهما كناية (ويُدفعه) المرجع (يرفع الصوت بالقراءة) ولم يزد على جهر الأصلي (وتُدفعه بالإشارة أو التصفيق بظهر أصابع) يدعا (اليدني على مصفحة كف اليسرى) لأن لهن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة، والنسيج (لأنه فتنة) فلا يطلب

المار من الخلف السابق (ه) قوله: (يلقي ما معه) ظاهره ولو غير عما كما يلى قوله: (هكذا) اختاره الفقهاء أبو جعفر واختار في التجسير أنه لا يستر قوله: (زوج حديث) فاد في الشرح والرجح للحديث من أسفل فرمى به فالإشارة للبيان، وإن قرئ، بالنسبين فهو من الوصف للكشف، قال تميم: وفي نهاية اللغة العزلة مثل نصف ربح، وأثر ساء، وبها سنان مثل سنان المرح مال: والمكاز قريب منها (هـ) قوله: (ولما رخص دفعه) أي يكون الأمر بالدفع في الحديث لبيان الرخصة، والقول محذوف أي ولذا قلت: قوله: (أو غيرهما) كناية، فاستثنى. قوله: (كما فعل النبي ﷺ بولدي أم سلمة) وهما غيره ورغب حيث كان يصلي في بيتها فقام ولها حيرة ليمر بي يديه فأشار إلي أن تف عوف: ثم قامت ننهار رغب للحر بين يديه فأشار إليها أن فني قلب، وعرفت فلما فرغ ﷺ من صلاته نقر إنيها وقال: «أقدرات مثل ذاتك» دين صواب يوسف صواب كرمص يعلى الكرام ويغنيهم اللثام (هـ) ذكر في كتب المعجم لأن شاعين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يمد الله على ساحل البحر ثلاثين عاماً فذكر بالله العظيم يسب امرأة عشما قدره سلف منه فتاب عليه كما في غناه البيان، قوله: (ولو بزيادة حتى جهر الأصلي) فتبين أنه أن تهمر للدفع إنما يكون في الجهرية لا السرية، وهو الذي في البحر ووجهه أن الجهر في صلاة السر مكروه لحرمة، ودر المار رخصة ولا يرتكب المكروه لأجلها، وتغني المؤلف في حاشية الفهر بأنه في الجهرية المسم بها حاصل (هـ) أي فلا يحتاج لرفع الصوت، والرخصة إنما تظهر في المحتج لا في المشروع، ويعلم مما هنا رد صدر انتعق بأنه قد لا يتثنى الداء إلا بزيادة الجهر في الجهرية. قوله: (بظهر أصابع الخ) عبارة الداء والمرأة تعني لا يطن على يطن فيصمق بالتصفيق يطن (أي على ظهر اليسرى وهو الأسير، والأقن صملاً، ولعل عبارة المصنف مقبولة عن هذا، والأصل، أو التصفيق بمصفحة أصابع اليمنى على ظهر كف اليسرى. قوله: (لأن لهن التصفيق) وقد يقال: التصفيق

منهم انتم به (ولا يقال) المصلي (العار) بين يديه (وما ورد به) من قوله **يُكَبِّرُ**: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه وليقرأ ما استطاع **قُلْ** أي فليقله إنما هو شيطان، لأنه (مؤول بأنه كان) جوازاً لمقافته في بدء الإسلام (وليعمل) لتنافي الصلاة (سباح) فيها إذ ذلك (وقد نسخ) بما قد ساء.

فصل فيهما لا يكره للمصلي

من الأعمال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صبر المروءة والتشجيع للمعاشرة حتى لو

فهما بعض واحد، ولو سبحت وسعق لا تعبد وقد تركت السنة (و). قوله: (وتوسيع) الوار يعمى أو وهو كذلك في نسخ. قوله: (لأنه فنية) قد مر أن الفنية إنما تكون بما فيه تسليط، وتبيين لا مطلق الصواب. قوله: (ولا يقال المصلي الخ) الحاصل إنه إذا قصد المرور بين يديه وإن كان قريباً منه بكنهه مدافعة بدون شيء أشار إليه، أو لا يرجع يسبح لمن لم يرجع دفعه مرة يخطف فإن لم يرجع تركه، ولا يقلقه وإن كان بعيداً عنه إن شاء أشار إليه وإن شاء مسح فقط، وإذا مر بين يديه ما لا يؤثر فيه الإشارة كحرة دفعه برحله، أو العفة إلى الشرة كذا في المصلي على البخاري، وعمره للمناجاة، وفواعدنا لا تأده، وفيه أيضاً، ولا يجوز له المشي من موضعه ليرده وإنما يدفعه، ويرده من موضعه لأن غلبة المصلي أعظم من مروءة بين يديه، وإنما أتيح له قدر ما يناله من مروءته، ولا ينتهي بذلك إلى ما يفسد صلاته فإن دفعه بما يجوز له فساته فلا إثم عليه بإفراق العشاء، وحل ثوب مئته، أو يكون هدواً فيه مدحان فلتعبد، والبدن عليه في حاله كاملة، وتقبل هي على المعاشرة معه وفي الدار عن الباقية أنه يجب الضمان على مقتضى كتمان، وهدر عند الشك في أمر. قوله: (إنما هو شيطان) قال الخطابي: معناه أن الشيطان هو الذي حسله على ذلك، ويجوز أن يراد بالشيطان نفس المار لأن الشيطان هو المارة المحبب من الأنس، ومن السنن. قوله: (مؤول بأنه الخ) وأوله الإمام محمد بالمداغة بنفسه، ولما حملها على ظاهره فخير ما عليه الدعة. قوله: (بما قد ساء) من قوله **يُكَبِّرُ** إن في تلاوة لشقلا، والله سبحانه، وتعالى أعلم وتُسَبِّحُ الله العظيم

فصل فيهما لا يكره للمصلي

قوله: (من الأعمال) أي والأفعال كتكرار سورة في الركعتين من الضل. قوله: (في قيام خير مشعرو للوسط) أقصد كل منفرج من أرام كاللنظان: وأول من نسه بهي لله سليمان عليه السلام، والمراد أنه جمع أخريه عليه من غير شد وإلا فتكون المروءة مكشوفة إذا تم بغير غيره

كان يصلي في قبة من مشهود الوسم فهو مسيء، وهي غير لقاء قبل ذكره لأنه صنيع أهل الكتاب (ولا يكره (تقلد) المسلمي (سيف ونحوه) إذا لم يشغل يمينه) وإن شقته كره في غير حالة قتال (ولا يكره (علم إدخال يديه في جرحه وشقه على المختار) لعدم شغل اليد (ولا يكره (الترجعة لمصحف أو سيف معلق) لأنها لا يعينان، وقال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ (أو ظهر قاعد يتحدث) في المختار لعدم الشبه بعبادة الصور وصلى ابن عمر إلى ظهر رافع (أو شمع أو سراج على الصحيح) لأنه لا يشبه عبادة المحوس (و) لا يكره (السجود على بساط فيه تمثيل لير) ذي روح (ثم يسجد عليها) لإحسانها بالوجه عليها ولا يكره قتل حية بجميع أنواعها لذات الصلاة وأما بالنظر لنخبة الجن فليسك من الحية البيضاء التي نمشي مستوية لأنها نقضت عهد الله الذي عاهد به الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته، ولا يظهروا أنفسهم وناقض العهد حائل فيحس من أمر من هو

نحوه. قوله: (وفي غير لقاء قبل ذكره) أشار بميل إلى صيغة لما فيه من العرج. قوله: (ولا يكره عدم إدخال يديه في جرحه) هو ما في الخلاصة، وقد تقدم ما فيه. قوله: (وشقته) أي شق الجرح كالإصابة المجازي. قوله (معلق) قيد تعدي. قوله: (وليأخذ والفتح) أي، وإذا كان السيف من يده كان أمكن لأخذه إذا احتاج إليه فلا يوجب الكراهة. قوله: (أو ظهر قاعد) أي أو قائم. قوله: (يتحدث) أي سر بحيث لا يخلف به الملقط، وفيد بالظهر لأنها إلى الوجه مكرهة، والكراهة على التعمدي، وفيد بالتحدث لبيد عدم الكراهة من عدمه بالأولى. قوله: (أو شمع) فإن لمن غيبة في باب ما جاء فيه لعتاد. يستعمل الناس أصبعهما الشمع بالسكون والأوجه تنج الشيم من الشرج. قوله: (لأنه لا يشبه عبادة المحوس) لأن المحوس بعدن الحجر لا الشار الموقدة قاله السيوطي. قوله: (ولا يكره السجود على بساط قلع) هذا ما فيه الصريح للصغير وصححه في البدائع، ونابح الترمذ، وأطلق الكراهة في الأصل قال في المهر: ولو حمل المطلق على المعيد لا يقع الخلاف، ولم يلج ما يمنع من ذلك أنه وتكره الكتابة على الأسطحة، وسجوها ولو بالحروف المعروفة ولو حرراً وحلاً أخذه أسيد. قوله: (وأما بالنظر نخبة الجن) أي فإن صدر الإسلام الصحيح من الجواب أن يختلط في قتل الحيات حتى لا يسل جنباً فإهم يؤذونه لذي كثيراً بل إذا رأى حية ركب أنه حتى يقول خل طريق المسلمين، ومن فإن تركه فإن واحداً من إخوتي وهو أكرماً مني قتل حية كبيرة سيف في درعا فصر به الحرس حتى جعلوه زمناً لا تتحرك رجلاً قريباً من النهار ثم عالجوه وداروا به بإرضاء الجني حتى تركوه فزال ما به، وهذا مما عاينته بعيني أم وهي غففتني عن شرح التواريخ أنهم أصعب من الأنس حتى لا يقدرون على إغلاف أحد من الأنس، وعلى سبب أمرهم، وفساد طعناهم، وشرابهم أم وبه نأمن. قوله: (أو من هو مثله) أي في الحاية كبني آدم للخبث اتصفوا بذلك، وهذا يعني به قوله، وناقض العهد لأنها في مقام الكلية، وقوله من أهله يعني حاشية الضمطاوي/ ٢٤٦

مثلته من أهله الضرر بمثله، أو صبره، وقال بطلان: «أقبلوا إذا الطفيلين والأبتر وإياكم والحية البيضاء» فإنها من الحية (أو لا يكره أن يكره حية وعقرب خائف) المصلي (أقبلها) أي الحية، والمقرب (وفوق) فتلها (بضربتين) والحرف عن لئله في الأظهر) قبل يخوف الأذى لأنه مع الأمن يكره العمل فكثير وفي البصائر لأن الثلب راحة الله تعالى سعة إذا رآها المصلي لا بأس بفتانها الحية والمقرب، ولو زعقة والنزور والفرد والرموث، والعمل وزاد البق والموشر، والسمل المؤذي بالعص، ولكن التحرر عن إصابة دم العمل أولى لئلا يحصل نجاسة تمنع من الإمام الشامي رحمه الله تعالى، رافقت كراهة أحد فمقلة، وقلها في الصلاة عند الإتمام وقال ذهب أحد من فتلها، وقال محمد: بحاله وقال أبو يوسف: يكرههما (ولا بأس بتقص ثوبه) يعمل قليل (كي لا يلتصق بجميده في انزوع) تماشياً عن ظهور صورة الأعضاء، ولا بأس بدونه عن التزاد، (ولا بأس بمسح جيته من التزاد أو التحشيش به، الفتر من الصلاة) تطبيقاً على صفة المثلة والمثلوث (ولا بأس بمسحه قبل الفراغ) من الصلاة إذا صبر، أو شمله عن فتوح الصلاة مثل العرق، (ولا بأس) بالنظر بيموق جيته) مرة ومرة (من غير تحويل الوجه) والأولى تركه لغير حاجة لما فيه من ترك الأدب بالنظر

من أمس غش السجدة، وبني على قوله مثله وقوله الضرر نكاح فاعل يخشع، ويحمل أن القراء من الممثلة في السجدة قوله: (يفتق، أو صبره) ليه مختلفة لغواً فيخشع، وهي للحية قوله: (أقبلوا إذا الطفيلين والأبتر) قال في القاموس الطفيل بالضم حوص المثل وسبب خيبة لها على ظهرها خيلان أي حوصان والأسر مفلطح الذنب، وحية حية له قوله: (لأنه مع الأمن يكره العمل فكثير) أما إذا تله يعمل قليل كان ومنها بشفه، وهو في الصلاة فلا كراهة، ثم الكراهة عند الأمن مع عدم قصد رويته الحسن من الإمام، وإذا قال السرخسي أنه لا تعد بقلها، ولم يعمل كثير، وهو بالتحرف عن المثلة وصحح التحلي القصد، وهو ما لا يرد عنه شروح الجامع الصغير ورواه سمرق نسج الإسلام قال الكفاة النص لئلا يبدى بطله لكن لا يتم بما شئت من الصلاة بعد ملهساً، قوله: (والسمل المؤذي بالعص) أما ما لا يزد في فلا يدع فله، قوله: (هي إصابة دم الثقل) أي زحوة، قوله: (وقلها كراهة أحد القملة) محمول على عدم نزعها بالأذى كما مر، قوله: (ولا بأس بوضوئه عن الثوب) أي بدون رفع لما مر أن رفع الثوب عنه مكروه، قوله: (ولا بأس بمسح جيته من الثوب) بشفه كراهة التزاد لأن الملازمة تسفر له ما دام عليها أفاده السبد، وهذا ما يعيده الأثر، ولكن قول الشرح تطبيقاً عن صفة المثلة بقوله: (الأولى إزالته)، قوله: (من غير تحويل الوجه) أم إذا حركه بأن لوى شفته عن

(١) قوله حية يوحى ما هي مني السخ وانه انصها وهو ما لاء كما يدل عليه منيع السجد في القاموس

إلى محل السجود ونحوه كما تقدم (ولا بأس بالصلاة على الفرس والبسط واللبوة) إذا وجد حجم الأرض ولا يوضع خرقة يسجد عليها انتقاء البعر والبرد والخشونة الصلابة (والأفضل الصلاة على الأرض) بلا حائل (أو على ما تتيته) كالصخر والحشيش في الممسجد وهو أولى من البسط لقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من القنل) لأن باب القنل الموسع، وقد ورد أنه **يُتَوَكَّلُ** فام بالله واحدة يكررها في تهيجه، وثقنا الله تعالى لثقله بسمه وكرمه

فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجهزه ويغير ذلك

من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرغاً (بإستقالة) شخص (ملبوس) لهم أصابه كما لو تعلق به قنالم أو وقع في ماء أو صعد عليه حيوان فاستقلت (بالمصلي) أو بغيره وقدر عسى اندفع عنه ولا يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أهله) من غير إستئذنه لأن

أخرج وجهه من أن يكون إلى جهة القبلة فإنه مكروه، وحكم فاصبحان ففساد الصلاة به . قوله: (ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لمن ثلث قمره رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فإنه مكروه، فقال له الإمام من أين أنت؟ فقال: من خولوزم فقال: الله أكبر جاء التكبير من ورده يعني من المص، الأخير أي على العكس يعني بعمل علم الشريعة من هنا إلى خولوزم لا من خولوزم إلى هنا، ثم قال له: أي مسعدكم حشيش قال: نعم قال: يحرم على الحشيش، ولا يجوز على العروة كذا في شجيرة، والطاهر أن نحل عدم الكراهة إذا لم ينتب بها الأعضاء من الماء المستعمل، وإلا كره نظراً إلى الرواية بتنجاسته وإن كانت غير معتمدة. قوله: (انتقاء البعر الخ) ظاهره أنه يكره وضعها لغير ذلك. قوله: (الفرقة من التواضع) وفيه خروج عن خلاف الإمام مالك فإنه يقول بتكرمه السجود على ما كان من نحو الصوف، والقطن، والكتان كذا في التشرح. قوله: (من القنل) أما في الفرس فيكره إلا من حلز والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله قطع

فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجهزه

لما فرغ من السننات المقررة شرع في السننات الجائزة، وبسط بينهما المكروهات لأنها مرنة متوسطة بين الفساد والمصلحة للكاملة. قوله: (أو صال عليه حيوان) أي وثب عليه. قوله: (ولقد على الذئب) ولا حرم انقطع لعدم الفائدة قال بعض الفضلاء، وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذاً من مسئلة القنل. قوله: (من غير إستقالة) فتحكم الأبرار

قطع الصلاة لا يحوز إلا لصوريته، وقول الطحاوي: هذا في القصر وإن كان في نافلة فإن علم أحد أبيه أنه في الصلاة، وناداه لا بأس بأن لا يجيبه، وإن لم يعلم يجيبه (ويحوز قطعها) ولو كانت فرضاً (سرقه) يحس على (ما يسألني دهرماً) لأنه ما لو قال عليه الصلاة والسلام: «قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الأصح لأنه يجلس في فائق، وكذا لو غارت قمرها، أو خافت، على ولدها أو طلب منه كفر عرض الإسلام عليه» (ولو) كان المسروق (العبرة) أي غير المصلي للنفخ العظم والنهي عن المنكر (و) يجوز قطعها لمنشئة (خوفه) من (تسب) ونحوه (على غنم) ونحوها (أو خوف تردى) أي سبوط (أعني) أو عبء مما لا علم عند (في يتر ونحوه) كحجره وسلطح، وإذا غيب على نظر سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضاً (و) هو كما (إذا خافت القابلة) وهي المرأة التي يقال لها ذاية تنلقى الولد حال خروجه من حنن أمه إن غلب على جنبها (موت الولد) أو تلف عضو منه، أو أنه يتركها وجب عنها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها لو كانت فيها (وإلا فلا بأس بتأخيرها الصلاة) ونفيل على الولد، للعدول كما أخر النبي ﷺ الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر)

حينئذ كبرهما، قوله: (لأن قطع الصلاة لا يحوز) أقوي هذا أن قول المصنف، ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع، قوله: (لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس أن الأولى الإجابة عند العلم، قوله: (يجيبه) أي وجوباً قوياً، يفترض على المصلي إجابة النبي ﷺ واختلف في بطلانها حينئذ كما ذكره القدر العبي، وكذا أبو السعود في تفسير سورة الأنفال، قوله: (تخشى على ما يسألني دهرماً) الأولى حلف نحس لأنه يقتضي أن الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه كذلك وهذا لم يأت بهذه الزيادة في الشرح، والشهد، قوله: (لأنه يجيب في ذلك) ظاهر التفتيد أنه لا يباح قطع الصلاة، ولا للعس لما دون ذلك يحدثونه، أفاده بعض الأفاضل، وفي المصباح المذاق معرب، وهو سدس التروم، والدرع الإسلامي ستة عشرة حبة خروب، والمدان جتا خروب، وثلاث حبة، وكسر المدان أصبح من فتحه اهـ، قوله: (وكذا لو غارت قمرها) لو قال العنبر لبيم ما به، قال ما به لروحها فكان أعم فإن الظاهر أن الحكم واحد، أو الإضافة لأبي ملاسة، ويحزم، قوله: (لو خافت على ولدها) أي أن يحصل له ألم من نحو مباح، قوله: (لو طلب منه كفر الخ) إنما يباح له البقاء في الصلاة لتعارضه خديتين، ولا يعد بذلك رخصاً يبقاه على التضرع بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام، وهو في غير الصلاة، قوله: (ونحوه) كاسد، قوله: (ونحوها) كفر، قوله: (وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيه إذا خافت القابلة الخ، قوله: (تنلقى الولد) ونفيله ممن هنا سميت القابلة، قوله: (وإلا فلا بأس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا ينقلب على طلبها ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة، قوله: (وتفيل على الولد) ومثله الأم فلا وجه لمرس أوجب عليها الصلاة، ولو بيم ولو بعد صغيرة نفع فيها وأبى المولود التنازل لأن الأم أولى

أي السائر في قصد. (إذا خاف من اللصوص، أو فطاع الطريق) أو من سح أو سيل (جاء له
 أخير التوقيت) كالمقاتلين إذا لم يقدروا على زيماء كباتاً للعدو وكذا بجور أخير فضاء
 القوات للعدو كالسعي على العيال. وإن وجب قضاءه على الفور وأما قضاء الصوم فعلى
 التراخي ما لم يغرب رمضان الثاني، وأما سجدة التلاوة والنذر المطابق فليهما الخلاف قبل
 موسم: وقيل من ترك التارك الصلاة عمداً كسلاً بضرب ضرباً شديداً حتى يسيل منه الدم
 (وبسبه) (بجس) ولا يترك عمداً بل يتعمد حاله بالتعمد والزجر والضرب أيضاً (حتى
 يصلها) أو يعوق بحمسه وعلماً جرد الدينوري، وأما في الآخرة إذ مات على الإسلام
 غاصباً بتركها، وله عذاب طويل يواد في جهنم كسداً حرماً، وأبعدوا نمرأ فيه بشر يقات له
 الهيب، وأما يسيل إليها الضديد، ولقبح، أعلنت لتارك الصلاة، وحدث خبر فيه صفة
 غوته بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة ورده أحمد ومسلم (وكذا ترك الصوم ومضاه)
 سلاً يضرب لذلك، ويجوز حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة، والصوم مع
 لإقرار بمرصيتها (إلا إذا جحد انقراض الصلاة أو الصوم لأنكاره ما كان مطلوباً من الدين
 إجماعاً) (أو استخف بالعمد) كما لو ظهر الانقراض في شهر رمضان بلا عذر نهائياً، أو تعلق
 حاد يذل عليه يكره حكمه الحرث فتختلف شبهته، وجب، ثم يقتل إن أسره.

بالحديث من القابلة، وتعامه في الشرح. قوله: (كما أخر النبي ﷺ الصلاة) أي حسبها فإن
 له تركي شعلوه من أربع صلوات ففضاهن مرتباً الظاهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء.
 قوله: (أي السائر في قضاء) كاد به أن المراد السفر المغري، ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل
 كذلك لعظيم. قوله: (كالمقاتلين إذا لم يقدروا الخ) لأهم إذا منهم القتل بالإشتغال بالصلاة
 لا محكم تارك الصلاة بحكمهم تارك ما فات منها. قوله: (قيل موسم) فأنه لفظ حاوي.
 قوله: (وليل مضيق) فأنه الميموي، والعمري، وهذا الخلاف يجري في قضاء رمضان كما في
 التار غوته: (وتارك الصلاة عمداً كسلاً) يعززه به عن التراء سهواً، أو لعدم تقيس عليه شيء
 مما ذكر. قوله: (وأما الخ) الفرد بمعنى، أو وهي لتكايه لاختلاف نواهم اختلفوا في تفسير
 التي في قوله تعالى: (فصوف يلقون غياثاً فضل الفضل، وقال الحسن عالياً فوقاً، وقال ابن
 عباس شراً وقيل آثر في جهنم كخ لاء، في الشرح. قوله: (وحدث جليل) مبتداً خبره قوله فيه
 صفته أي صفة ترك الصلاة. قوله: (ولا يقتل) وثالث الاشتغال بقتل عدا وقال الإمام أحمد.
 يش كراً كما نقله صاحب الشهاب عنه، ونقله ابن تيمية عن أكثر النسخ في الرحلة الشريفة
 بالسياحة. قوله: (نهائياً) وإنما إذا كان لضرورة فلا. قوله: (أو تعلق بما يدل عليه) أي عسى
 الاستخفاف كما إذا كان رمضان غيبيل، أو سامج. قوله: (وبجس) حس، انترك مندوب وكذا
 تشب شبهته، والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.

باب الوتر وأحكامه

لما فرغ من بيان الغرض، علم، شرح في العمارة، وهو فيه السنة العشر، خلاف الشرح بالتفصيل، وتكملة وفي الشرح صلاة محصورة، يعني قوله (الوتر واجب) في الأصح وهو آخر أقوال الإمام وروى عنه أنه سنة وهو قولهم، وروى عنه أنه فرض وروى المشايخ بين الروايات بأنه فرض عملاً وهو الذي لا يترك رجب اعتقاداً، فلا يكفر بجاهده، فإنه دليلاً ثبوتاً به، وجه الوجوب قوله ﷺ (الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني) رواه أبو داود والحاكم وصححه والأمر

باب الوتر

قوله: (لما فرغ من بيان الغرض العامي) أي الإمام الذي (أي يكفر بجاهده) شرح في العملي أي فيما يفرض منه لا اعتقاده. قوله (صلاة محصورة) وفي ثلاث ركعات تسليمة واحدة وضعت في الثالثة، لا فارق للمعرب كما مر في باب قراءة المصحف، والسورة في الثالثة. قوله: (وروي عنه أنه سنة) وفي الرواية الثانية. قوله: (وروي عنه أنه فرض) وفي الرواية الأولى عنه وبها قال الشيخ علم الدين الحنابلي المتأخر وعمل فيه جزاء وساق الأحاديث الواردة عن فرضه، ثم قال ولا يتردد فيهم، وما زاد كذا في الشرح. قوله: (ووتر المشايخ) أي هذا الفريق لبعضهم، وأما من لم يوتر هذا التوأمين، وحمل الوجوب على صحته المصطلح عليها فيرد عليه إجماع صلاة العصر بتكرره، والواجب ليس كذلك، ويمكن دفع الإشكال عما ذكره صاحب الكشف في التحقيق أن الوجوب نوعان: واجب في قوة الغرض كالوتر عند الإجماع حتى مع تكرره صحة المجر بتكرره العشاء، والواجب دون الغرض فيحصل فرق بينه وبين الثاني حتى واجب سجد السجدة بتكرره، ولكن لا يسد الصلاة، وهذا وذكر الكمال في الغرض العملي أي نفسي الواجب، وبه يعمد صحيح آخر، وهو أن السجدة بالواجب الغرض العملي، ويكون هو العشاء ليس عبر بالوجوب مقصراً، بالتفصيل، الإشكال، وأما القول بالسنة فهو مرجوح إذ لم يحصل على الحمل المذكور، وأعني أنه وجوبه لا يقتصر ببعض دون البعض، بل بعم الناس عليهم من اليقين والتكليف، وغرضه بعد كونهم أهلًا للوجوب، وحديث الإجماعي حيث قال: من صلى غير أي الخمس فقال ﷺ: «لا إله إلا الله» تطوع لا يفلح على عدم وجوب الوتر لأنه كان قول الإسلام، ثم وجب ظهر بعده. قوله: (واجب معتقداً) نائباً عما في الخبر من قوله واعتقاد الوجوب، لا يجب على العتقي، ويجب أن المراد أنه يحرر، عليه حكم الواجب في الاعتقاد بحيث إذا أنكروا فترافعه لا يكفر. قوله: (والأمر) أي لصحني مأخوذ من الحديث المذكور، أو الأمر الذي في قوله ﷺ «إذ إنه رادكم

وكلمة حتى وعلى للموجب (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) بشرط فعلها (تسليمة) لأن رسول الله ﷺ كان يوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن صحيحه الحديث وقال على شرط الشيخين (ويقرأ) وجوباً (في كل ركعة من الفاتحة وسورة) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الأولى منه أي بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الأعلى وهي الثانية قل يا أيها الكافرون وهي الثالثة قل هو الله أحد وغنت قبل الركوع وفي حديث عائشة رضي الله عنها أنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين يجعل به في بعض الأوقات شيئاً بالحدِيث لا على وجه الوجوب (ويجلس) وجوباً (على) وأسن الركعتين (الأوليين منه) للثأث: (ويقرأ على التشهد) لشبهة القرع: (ولا يفتتح) أي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لأنه ليس ابتداء صلاة أخرى (إذا فرغ من قراءة السورة فيها) (أي الركعة الثالثة) (رفع يديه هذا أقبه) كما قدناه إلا إذا قضاء حتى لا يرق لهارة يده برفعه يديه عند

صلاة، وهي توتر فصلها فيما بين العشاء، إلا صلاة الصبح قوله: (وعلى) أي في فردة ﷺ الوتر واجب على كل مسلم وأجمعوا على أنه لا يصح بدونه الوتر، وأنه لا يفسح من معز ولا على مذابة إلا من عذر، وعلى وجوب القراءة في جميع ركعات، ولو اجتمع قوم على تركه أوجب الإمام وحسبهم فإن أم يملوه فأنهم كذا في النهي عن التعجيل، والمعاد وجوب القراءة إقتضاه أو يحمل على خصوص الفاتحة والسورة أمارة السند. قوله: (وكعبته الخ) لا حاجة إلى التمسح بها لعلها مما ذكره المنصف. قوله: (ثلاث ركعات) بالتحريك، وقد تسكن. قوله: (كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء الصبية، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال: أجمع السلف على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وهو مذهب أبي بكر، وعمر والعبادة وأبي هريرة، روي أن عمر رضي الله تعالى عنه رأى مسلماً يوتر بركعة فقال: ما هذه أيقرب تشتمها أو لأؤذيها، وروي أن سعد بن أبي وقاص أوتر بركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البنية ما أجزاء ركعة قط، وروي أنه حلف على ذلك أنه كذا في الشرح. قوله: (وقال على شرط الشيخين) شرط البخاري أنه لا بد من تحقق الثني بين الراوي، ومن روى عنه وشرط مسلم إمكان الثني وكلما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم، ولا عكس، ومسلم تليد البخاري قال: الفارق في بولا البخاري ما روح مسلم، ولا حذ. قوله: (وفي حديث عائشة) رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه والحداد لم يمتدركه من طريق عبد العزيز من جريح عنها. قوله: (فيجعل به في بعض الأوقات) أصله للكمال، ولما كان كلامه كما في شرح، ولكن فلان الحسن: أصبح شيء ورد في قوله ﷺ في الوتر سبح وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، وزيادة المومنين أشكروا الإمام أحمد، ويحيى بن معين أم فهذا من الاتصال كتبتا على الإخلاص في الثالثة. قوله: (إلا إذا قضاء) أي عند الناس بدليل ما بعده. قوله: (يرفعه) منطلق يرى.

من جراه (ثم كبير) لانتقاله إلى جادة الدعاء (و) بعد التكبير (فثبت قائماً) لأن النبي ﷺ كان يثبث في الوتر قبل الركوع وعند الإمام يضع يمينه على يساره وعن أبي يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود يرفعهما إلى صدره ويقلنهما إلى السماء وروى فرج مولى أبي يوسف قال: رأيت مولاي أبا يوسف إذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن أبي عمير كان نرج ثقة قال: التكمال: ووجهه عموم دليل ارفع للدعاء، ونحوه بأنه مخصوص بما ليس في الصلاة للإجماع على أنه لا رفع في دعاء الشاهد أنه قلت وفيه نظر لأن ابن مسعود الذي تقدم قريباً، وفي السجود عن محمد بن مسلمة قال: الدعاء أربعة دعاء رغبة وفيه يجعل بطون كتبه إلى السماء، ودعاء ربه يدعى بهن ظهر كونه إلى وجهه كالمستثبث من الشيء، ودعاء تصرع ففيه يقتصر المنصر، ويحلق الأرواح والرسلى، ويشير بالسبابة ودعاء خفية وهو ما يذوقه المرء في نفسه كذا في معراج الأملية لما رواه يثبث (قبل الركوع في جميع السنة ولا يثبث في غير الوتر) وهو الصبح لغوي أسر: فثبث رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب وعلى وذكوان وسعة حين فتكروا الفراء وهم سبعون أو ثمانون رجلاً، ثم ترك لما ظهر عليهم عدل على تسجده وروى ابن أبي

قوله: (عند من يراه) أي سواه كان في سجدة ثم في غيره، وإذا لم يكن أحد سده يرفع وجهه إلى صلاته ثلاث ركعات يؤذن بالشاهدين، وقد يقال: أن الرفع أشد إيداً أي ذلك. قوله: (ثم كبير) للتكبير المذكور مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود، والحكمة من الجمع بين رفع اليدين، والتكبير إغلام المستعدين من الأصم، والأعشى. قوله: (ويعد للتكبير ثنت قائماً) مرة واحدة يترك الإمام في ثالث لا يثبث في قضائه ما سبق به لأنه أزل صلاته، ولو أدرك السجود إسنه في ركوع الثالثة كان مقدراً للقنوت فلا يثبث فيما يقضي كذا في الصبح. قوله: (وهذه الإمام) أي رأي يوسف وهو الأصح، وقال محمد يرسن لما مر في فصل الكيفية واختاره الصحابي والكرخي كما في التبر وغيره. قوله: (وهن أبي يوسف يرفعهما) في جوامع الثقة لو بسط يديه بعد الفراغ منه، ومسح بهما وجهه قبل تسجد صلاته. قوله: (ووجهه) أي وجه فعل أبي يوسف. قوله: (للإجماع الخ) الدليل أنخص من الدعوى، وكيف لا، والشافعي رضي الله عنه يقول يرفع اليدين في قنوت الصبح، ولا إجماع إلا به. قوله: (وفي) أي في الحجاب بالتخصيص. قوله: (دعاء رغبة) أي دال عليها وكذا يقال فيها بعده. قوله: (ودعاء روية) فقوله: رينا اكتشف عنا المذاب إذا سئلتون رينا اصرف عنا عذاب جهنم. قوله: (كالمستثبث من الشيء) أنه يدفعه عن نفسه. قوله: (ودعاء نصير) كأن يقول اللهم إني هذا الدليل الحثيث المتكسر خائفة الخائف الموحل. قوله: (ودعاء خفية) ما إذا نحي عن معبلة لما سبق من جهة النظر، وعدمه ولا فدعاء السر لا يخرج عن الثلاثة فيه.

نية لما قمت علي رضي الله عنه في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال: إنما استصبرنا على عدونا. وفي الغاية: إن نزل بالمسلمين نازلة غلت الإمام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد، وقال جمهور أهل الحديث: القنوت عند التواز، مشروع في الصلوات كلها، ثم تقدم قنوت النبي ﷺ في الفجر بعد غزوة بدر أولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها، فتكون مشروعته مستمرة، وهو محتمل قنوت من قنت من الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاته ﷺ وهو مذهبنا، وعليه الجمهور وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: إما لا يقنت عندنا في الفجر من غير بلية فإن وُضعت فنية أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله ﷺ أي بعد الركوع كما تقدم (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الفجر (وهو)

قوله: (لما قنت علي الخ) روي له قنت في محاربة معارضة، ومعلوية قنت في معارضة. قوله: (إنما استصبرنا على عدونا) أي إما طلب غنونا في الصبح النصر على عدونا أي كما فعله النبي ﷺ. قوله: (قنت الإمام في صلاة الجهر) الذي في البحر عن الشافعي في شرح النفاية محرمًا للفانية إذا نزل بالمسلمين نازلة قنت في صلاة الفجر، وهو قول الثوري وأحمد. قوله: (وقال جمهور أهل الحديث الخ) وعنه هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي وأما القنوت في الصلوات كلها عند التوازن فلم يقل به إلا الشافعي، وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الحمري: وينبغي أن يكون القنوت قبل الركوع في الركعة الأخيرة، ويكره له رقي الأشياء قنت للطاعون لأنه من أشد التوازن، بل ذكر أنه يصلي له وكفلاً فراهي، وينوي وكفلاً رفع الطاعون، والطاعون مصيبة وإن كان سبباً للشهادة كسلامة العذر، ومحرم الكفر فإنه قد ثبت سؤال العافية معها مع أنها ينشأ عنها الشهادة قال ﷺ: «لا تشعروا لقاء العدو وأسألوا الله العافية ولا صباح الدعاء» على أحد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا شيء من الأموار، ولو كان في ضمنه الشهادة، ويحوز الدعاء بطول العمر لأنه ﷺ دعا لأسى به بل يثلب، وينبغي أن يفيد من في بقائه مضاعفة للمسلمين، وفائدة الدعاء به أنه يجوز أن يقع لله تعالى عمر زيد مثلاً ثلاثين سنة أي في ثلاثين المحفوظ فإذا دعي له إزاده وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء لقائه الحمري في حاشية الأشباه. قوله: (بعد ظفرو) يفتح الظاء والقاف. قوله: (فتكون مشروعته مستمرة) هذا رد لقوله سابقاً يدل على نسخة قوله: (وهو محتمل الخ) أي حصول نازلة. قوله: (وهو مذهبنا وعليه الجمهور) أي القنوت للحادثة وإن خصصته بالفجر لفعله ﷺ، وعنه الجمهور من كل الصلوات. قوله: (أي بعد الركوع) هذا يخالف ما تقدم من الحمري. قوله: (كما تقدم) أي من قول أسى قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب. قوله: (من معناه الدعاء) بالإضافة فيه لبيان، يعطى على العبادة، والمطاعة وإقامة الطاعة والإقرار بالمسبوبة، والسكون والعلامة والقيام وطوره الخفاء قبله العبيد نداءً من الحافظ العراقي. قوله: (الذي روي عن ابن مسعود) أشار به إلى أن فيه روايات أخر

باللفظ الذي يري من أين مسمود (أَنْ يَتَوَلَّى لَهُمْ) أَي بَاشَتْ (إِنَّ تَسْمِيكَ) أَي نَعْبَتُكَ
الإِيعَادَ عَالِمٌ طَاعًا (تُسْتَهْدِثُ) أَي تَطْلُبُ مِنْكَ إِهْدَايَهُ لَعَلَّ يَرْشِيكَ (وَتُسْتَغْفِرُكَ) طَلَبُ
مَنْكَ بِشَرِّ عِيُونِهَا فَهِيَ عَصْفَتُهَا (وَضَرْبُ إِلَيْكَ) التَّوْبَةُ الرَّامِعُ عَنِ الْخَطِيئَةِ وَشَرْعًا التَّسْمُ عَلَى
مَا مَعَى مِنَ التَّذَلُّبِ وَالِإِتِّعَافِ عَنْهُ فِي الْحَالِ وَاحْتِزَمَ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ تَعَفُّضًا لِأَمْرِ
إِلَهِ تَعَالَى فَإِنَّ تَعَالَى هُوَ خَيْرُ الْإِنْسَانِ فَلَا يَدَّ مِنْ حَسَابَتِهِ وَرَوَدُهُ (وَتُؤْمَرُ) أَي تُهْدَى بِمَعْنَى
بِعُيُونِهِ بِطَاعَتِهِ بِمَعْنَى الْبَيْتِ (وَمِنْ جِهَةٍ مِنْ هَذَا) وَجِلَاتُكَ وَتَقَدَّرَ وَرَمِلَتْ
وَبَلَّوْهُ الْآخِرَ وَبَلَّغَهُ حَرَهُ (وَتُكْرَى) أَي تُعْتَدُ (عَيْنُهُ) تَعْرِضُ أَعْيُنُهُ لِيُشَكَّ لِحُجَّتِهَا

أَهْمُ تَعْلُكُ ذِكْرُ الْحَلَالِ الشَّيْئِيِّ فِي الدَّرِّ لَعَلَّ بِأَفْطَافِ حَسَنَةٍ قَوْلُهُ (أَنْ يَتَوَلَّى لَهُمْ) لِلْحَجِّ
دَعْوَى شَيْئِي أَنْ دَعَا لِيُفَوِّتَ مِنْ حُجَّتِهِ (أَنْ يُتَوَلَّى اللَّهُ عَالِمٌ) أَي يَهْدِي كَمَا سَوَّيْتَ كَرَامَتَهُ
وَأَنْ يَتَوَلَّى بِأَمْرِهِمَا مَعْنَى - جُودَ الْخَلْقِ - وَهُوَ دَعَا إِلَهُهُ وَحَمْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِلَهُكُمْ بِأَسْمَائِكُمْ
يُشْرِكُ بِهِ مِنْ مَكْرَمَتِكَ الْآخَرَى نَسَى سَوَاءَ الْحَقْدِ وَهُوَ سَمْعُ أَمْرٍ حَقٌّ لِمَنْ حَسِبَ التَّهَمُّ بِكَ عَمْدَ
وَلِيٍّ مَحْبُورٍ وَفَدَا حَتَمَتْ السَّخِيَّةُ فِي تَسْجُدِهَا وَلِيَّيْهَا أَيْ فِي مَسْجِدِهَا فَكَيْفَ سَوَّى الْفَرَادَ عَمْدَ
عَالَمٍ وَتَسْتَعْرِضُ سَوَاءَ قَوْلُهُ (أَي تَطْلُبُ مِنْكَ الْهِدَايَةَ لَعَلَّ يَرْشِيكَ) أَمْرًا مِنْ تَهْدِيَةِ الْوَسْوَ
لِ الدَّلَالَةِ فَقَدْ قَوْلُهُ (أَنْ يَتَوَلَّى) أَيْ يَتَوَلَّى لَمْ يَكُنْ قَدْ لَمْ يَكُنْ مَحْبُورًا
وَأَسْمَى إِلَهُهُ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّى لِيُفَوِّتَ مِنْ حُجَّتِهِ وَتَسْتَعْرِضُ لِمَنْ تَقْصُرُ عَنْ التَّسْبِيحِ أَوْ يَدْعُو
تَحْتَ إِعْدَادِهِ وَتَنْزِيلِهِ فِيهَا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ قَوْلُهُ (فَلَا تَضْحَكُنَّ) صَحَّحَ إِلَهُهُ وَتَحْضَكُنَّ أَيْ
قَوْلُهُ (وَتُسْتَغْفِرُكَ) وَهُوَ أَعْلَمُ بِكَائِنِهَا ثَوْبُهُ (أَوْ إِخْلَافُ حَتَّى فِي الْحَالِ) أَي إِنْ كُنْتَ إِلَهُ
الْحَلِّ حَصْرًا قَدْ تَابَ عَنِ الْخَطِيئَةِ وَتَابَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَرْجِعُ وَيَعْدُ أَنْ يَكُونَ (وَالْعَوْدُ عَلَى تَرْكِ
الْعَوْدِ) أَمَّا الْعَارِفُ لِمَنْ سَرَى أَنْ هَذَا الشَّرْطُ لَا يُلْزِمُ إِلَّا عِيَّةً بِالْأَوَّلِ فِي الْمَسَائِمِ وَبِأَنَّ
الْمَعْرُوفَ هُوَ الْعَوْدُ فَلَا يَأْتِي طَلَبُ التَّعَرُّفِ حَتَّى عَمْدُهُ فِي التَّوْبَةِ قَوْلُهُ (فَلَا يَدَّ مِنْ حَسَابَتِهِ
وَرِضَانِهِ) أَي يَرُدُّ انْطِلَاقَ إِبْنِ أَمْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ تَعْدِلُ بِعَدْوِهِ إِنْ تَابَتْ مِنَ الْأَمْرِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّوْبَةَ تَصَحُّحُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَتَكُونُ فِي حَالِ الْكَافِرَةِ قَوْلُهُ (تَنَافَقَيْنِ
بِطَنَانِ) هَذَا حَرِيٌّ فِيهِ عَلَيُّ أَنْ الْإِيمَانَ قَوْلُهُ وَهَمِنْ رَسَبَ إِلَى الْإِيمَانِ أَوْ هُوَ بَيَانُ ائْتِمَارِهِ لِلدِّينِ
الَّذِي مَحَرَّجِي عَنْهُ لِأَحْكَامِ الْخَطِيئَةِ قَوْلُهُ (فَقُلْنَا أَتَايْتُ الْبَيْتَ) لَمَّا تَوَلَّى الْإِيمَانَ بِهِ بِعَدْلِهِ لَا سَمَ
إِلَّا بِالْإِيمَانِ لَمَّا ذَكَرَ عَدَالَتَهُ قَوْلُهُ (وَمِنْ جِهَةٍ مِنْ هَذَا) هُوَ أَنْهُ لَا يُخْرَجُ عَنِ الْكُتُبِ
وَيَقْدَرُ وَقَدْ ذَكَرَ مَا يَمْدُ قَوْلُهُ (وَرَمِلَتْ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَحْسُ الْأَنْبِيَاءُ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهِمْ لَزِمَ
قَوْلُهُ (وَبَلَّوْهُ الْآخِرَ) أَي تَوَقَّعُوا قَوْلُهُ (وَبَلَّغَهُ حَرَهُ) الْقُدْرَ إِسْعَادَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ
عَلَى دِينِهِ أَوْ أَمَّا تَعَالَى وَهُوَ مِنْ إِلَهِ تَعَالَى وَهُوَ مِنْ هَذِهِ الدِّعَةِ حَسْبُهَا وَإِنَّمَا يَجِبُ بِكَائِنَاتِ
الْعَبْدِ وَبَسْبَةِ إِلَهِ قَوْلُهُ (تَضَوُّي) الْبَاءُ تَضَوُّورٌ قَوْلُهُ (الْعَجُوزُ) أَي عَنِ جِلْبَتِهَا وَدَعَى
شَرًّا

(وتنتي عليك الخير كله) أي نمدحك بكل خير مغفون بجميع ذللك إفضالاً منك (تشكرك) بصرف جميع ما أنعمت به من الجوارح إلى ما سلفه لأجله سبحانه لك الحمد لا محصي شانه عليك أنت كما أثبت على نفسك (ولا تكفرك) أي لا نسبه نعمة لك طبعاً، ولا نضيفها إلى غيرك الكفر بفيض الشكر، وأصله نسر يقان: كفر العمة إذا لم تشكرها كأنه سترها بجمعوده ونولهم كسرت فلائاً على حذف، ومضاف: والأصل كسرت بذمته ومنه لا تكفرك (وتخلع) بثوت حرف العطف أي نلقي ونطرح ونزبل رقة الكفر من أعناقنا، وربة كل ما لا يرضيك هناك حلق العرس رسنه ألفاء (ونترك) أي نضارق (من ينجرك) بجمعه نسمك وعباده غيرك نتعاشى عنه وعن صفته بأن نقرضه عدماً مزبهاً لجنبك إذ كل دره في الوجود شاهدة بأنك المتعد المستفضل الموجود المستحق لجميع المحامد لغره المعبود، والمخالف لهذا، هو النشقي المخلود (اللهم إياك نعبد) عود للثناء وتحميص لمانه بالعبادة أي

قوله: (وتنتي عليك الخير كله) قال في المغرب والخير متصرب على المصدر أي شانه الخير قبيد نوحاً من التأكيد اهـ أو حتى أنه منقول ثنائي أو على نزع الصفات أي بالخير قوله: (إفضالاً منك) أي حال كونه إفضالاً أو لأجل الإفضال أي رلبست بطريق الإيجاب ولا الوجوب. قوله: (بصرف جميع ما أنعمت به إلخ) أشار به إلا أنه ليس تأكيداً تنتي بل تأكيداً فتدبر. قوله: (أنت كما أثبتت على نفسك) أنت مبتدأ، والكاف بمعنى على أي أنت على الوجه الذي أثبت به على نفسك، أو تكاف زائدة أي أنت الذي أثبت على نفسك، أو هو تأكيد للتصير المجبور على أي لا يطرق شبه عليك كشأنك على نفسك، أو المعنى أنت كما في أنته على نفسك أي شاكوك، المعنى هو كالتناء الذي أثبت به على نفسك. قوله: (ونزبل رقة لكفرك) أي لكفرك الشبه بالريقة أي عروة الحبل، وظاهره أن مغفرك تخلع محذوف، والذي يختص به أنه أن مغفركه قوله من ينجرك. قوله: (وربة كل ما لا يرضيك) شبه ما لا يرضيه تعالى بشخص له حبل يرضه في المعنى، وإسناد الربة تخيل. قوله: (نتعاشى عنه) عطف على قوله تقارنى. قوله: (بأن نقرضه عدماً) هباء للبيبة. قوله: (المستفضل) أخص من النعم لأن النعم قد ينعم استجابة نعم عليه. قوله: (الموجود) أي وجوداً كلياً وهو أراجيب. قوله: (المستحق) أي الذي كل المحامد عنه. قوله: (والمضاف لهذا إلخ) أي نتركه، ولا نحيل إليه من جهة الدين، وأما التكاثر فمن قبيل المعاملات، فليس في تزوج الكناية ميل إليها من هذه الجهة، فإن في الأخيرة: بما دخل يهودي الحمام حل يباح لخدام المسلم أن يتدخه طمعاً في فلوسه، فلا بأس به، وإن فعل ذلك تعظيماً له لأن كان ليس قلبه إلى الإسلام، فلا بأس به وإن فعل ذلك تعظيماً له من غير أن يتوي شيئاً مما ذكرناه كره ذلك، وكذا إذ دخل ذمي على مسلم مقام له إن قام طمعاً في سبيله إلى الإسلام فلا بأس وإن فعل ذلك تعظيماً من غير أن يتوي شيئاً مما ذكرناه، أو قام تعظيماً كغناء كره له ذلك اهـ.

لا تعبد إلا الله إذ خدمتم الأصنام (وذلك نصلي) أردت أصناماً بالذكر مشربة
تسميها جميع العباد (وتعبد) تعبد من هذا تعبد من هذا أي أقرب حالات العبد من
أثر البعوضة (في بيت سحر) وهو إشارة إلى فؤاده في الحديث حكاه عنه إلى من أتاني
سعداً أتته مروة الحمصي جهده من العمل بتحصيل ما يفرنا إليك (وتعبد) سارع في
تحصيل عبادتك (تألف) لأنه الحمد بمعنى أنه عا. وإذا سجدت الخدم حفدة لسرعتهم في
خدمة سيدهم وهو يفتح السجدة ويجوز صحتها و... عا. المصالحه وكسر الصاد. وانما
المصالحه يقال حسد. وأخذ لغة فيه. ولو أنزل القرآن ذلك لمصلحة فسدت صلوات لأنه كلام
أسي لا مصلح له (فرجوا) أي يؤمل (وحيث) التي دوامها وإمدادها وسعة عطاياها بإفراجه
لخدمتك والعمل في طاعتك. (أنت كريم ملائمة) وحك (وتعبد) هذا بك مع احتساب
ما طبع به فلا تأمن بكوت فتن بين الرجاء والخوف وهو إشارة إلى ما هو الذي إن

قوله: (إذ تقدمتم المصروف للحصر) كالتقديم نظرت لعمارة قوله (تصممها جميع
العبادات) من قيم وكون وسجود وتعود وتكبر وساء ونداء وفناء وبسبح. وهليل وساء
عني ليس يتكلم. ونداء للمؤمنين. وعشوة قوله: (أهو أقرب الخ) أن مراد الله لا
مكان. وقد مضى على أن الله تعالى ليس في جهة. قوله: (من ألقى سدياً أتته مروة) أي
من اجتهد في طاعتي فأتته بأعظم منها. قوله: (والحمي جهده من العمل) أي وليس المراد
تسعى بسرعة لأنه مهني عنه. قوله: (سرع في تحصيل عبادتك) أي سارع من عباد العباد
قوله (مطاط) أخذ من لثقام. قوله: (ولما سميت الخدم حفدة) ويسمى أولاد الأولاد حفدة
لأنهم كخدم في الصغر كما في المنصاح. قوله: (ويجوز ضمها) فيكون من الرماحي. قوله
روأخذ لغة فيه) ومقدم يجعله لازماً مختاراً. قوله: (لا يعني له) فيه أنه روى في
سنة يراق له ما كان يخدم به أي يستعين بها على السيرة. قوله: (فرجوا وحملك)
أي إيداء. واحسانه. قوله: (رواها) أي الإيداء. قوله: (وسعة عطاياك) أي عبادتك
لواسع. وأخذ ذلك من إسان الرحمة فيه معنى. قوله: (بالقيام ليح) أي مع السلام وإسافل
ذلك لأن الرماة تعلق القلب سرعوت فيه مع الأخذ من الأساليب. ولا يجوز الجمع. قوله
(تفنى بين الرجاء والخوف) أي العرالي. والعمل مع الرجاء أحسن منه مع الخوف والحمير
عني أنه لأفضل بكثير الخوف مع الصحة. وكثير الرجاء مع الضعف والمرض بالعد. وأما
بالفقر فهو ناحية لبشر. وقد بعد. قوله: (فإن من الحكمة) أي انقلاب الحال وأمن العكر
بمجان القلب بحيث يحزم سحرة. قوله: (كفر) حمله بعضهم على الكيفية. وبعضهم على

قوله: (فإن من الحكمة) أي التوبة فيها بحر ما يراى لا بالمال العينية ولا رجوع العادة إلى ما
تقامر ولا من الصالح ولا من الصالح

أَمَّنَ الْمُتَكَبِّرُ نَحَرَ كَانْفُوطٍ مِنَ الرِّحْمَةِ وَجَمَعَ بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالنَّحْوِ لِأَنَّهُ شَأْنُ الْغَادِرِ أَنْ يَرْحَى نَوْلُهُ وَيَعَايِفَ نِكَالُهُ وَفِي الْحَدِيثِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ حِينَ مَوْعِنٍ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو. وَأَمَّا مَا يَخُذُ بِلَا تَعَامُلٍ حَتَّى يَأْتِيَ الْإِيمَانُ وَتَوَفِّيكَ لِلْعَمَلِ بِالْأَرْكَانِ مِمِّثْلِينَ لِأَمْرِكَ لَا مَقْتَصِرِينَ عَلَى الْفَلْبِ وَالْقَلْبِ، إِنْ هُوَ ظَمِعَ الْكَافِرِينَ ذَوِي الْيَهُتَانِ مَعْتَقِدٌ وَقَوْلُ (إِنْ عَذَابَتْ أَسْجِدَ) أَيْ الْمَسْجِدَ، وَهُوَ يَكْسِرُ لِحَيْمِ الْتَعَاْفَى بِمَعْنَى الْحَسَنِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي مَرَامِئِلِ أَبِي دَرْدَةَ فَلَا يَلْتَمِزُ لِمَنْ قَالَ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ الْحَدَّ (بِالْكَفَارِ مَلْحَقٌ) أَيْ لَا حِينَ بِهِمْ يَكْسِرُ أَسْجَادَ أَتَصْبِحُ، وَقِيلَ: يَنْتَحِيضُ بِمَنْزِلِهِ أَنْ اللَّهُ سَبَّحَاتِهِ وَنَحَالِي مَلْحَقَهُ بِهِمْ وَلَمَّا رَوَى النَّسَائِيُّ بِإِسَادِ حَسَنِ بْنِ فِي حَدِيثِ الثَّنَوِيِّ (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ) صَلَاتًا عَلَيْهِ صَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِ (و) عَلَى (أَنَّهُ وَسَلَّمَ) كَمَا

مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَرْصُلُ إِلَيْهِ بِسَبَبِ اسْتِغْرَالِهِ فِي انْتِعَاصِيهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ قَوْلُهُ: (كَالْفُتُوتِ مِنَ الرِّحْمَةِ) أَيْ الْيَأْسِ مِنْهَا وَالْحَرَمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعَذَابِ فَلَنَّهُ يُوْدِي إِلَى تَقْلِيلِ الْعَمَلِ وَاتِّكَارِ الرِّحْمَةِ وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْنِ فَأَنْفَعَالِي. ﴿أَنَّهُ لَا يَأْسَ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ قَوْلُهُ: (أَتَى بِرَجْعِ نَوَالِهِ) أَيْ إِسْمَاعِيلَ وَنِكَالَهُ عَقَابَهُ. قَوْلُهُ: (لَا يَجْتَمِعَانِ الْخَلْقُ) قَدْ عَمِتْ أَنَّ الرَّجَاءَ لَا يَنْفُذُ إِلَّا مَعَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَلَا يَهُوَ جَمْعٌ. قَوْلُهُ: (بِالْأَرْكَانِ) أَيْ الْأَعْمَادِ. قَوْلُهُ: (مِمِّثْلِينَ لِأَمْرِكَ) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ. قَوْلُهُ: (لَا مَقْتَصِرِينَ عَلَى الْفَلْبِ وَالْقَلْبِ) مَأْنُ بَرَحَرِ بَقِيَّتِهِ، أَوْ يَنْفُذُ بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ عَمَلِ الْأَرْكَانِ. قَوْلُهُ: (ذَوِي الْيَهُتَانِ) هُوَ الْكَذِبُ، وَصَبْرُهُ فِي الْفِتَنِ مَرَّةً سَائِلٌ يَقُولُ عَلَى الشَّخْصِ مَا لَمْ يَفْعَلْ. قَوْلُهُ: (تَمْتَقِدُ وَتَشُوكُ) مَعْلُومٌ مُؤَخَّرٌ عَنْ عَمَلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَلَا تَنَاسُكَ عَلَيْهِ بِالْإِيمَانِ، وَلَا تَنَاسُكَ أَنْ عَمَلُ الْإِعْتِقَادِ، وَالْقَوْلُ عَلَيْهِ الْإِعْمَامُ بِالْإِيمَانِ. قَوْلُهُ: (يَكْسِرُ الْعَمَادَ) قَالَ الثَّرَوِيُّ: هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ الْجَزَرِيُّ: هَكَذَا رَوَى. قَوْلُهُ: (وَلَقَبُ يَنْتَحِيضُ) فَلَمَّا لَمِنَ قَبِيَّةً، وَغَيْرَهُ، وَنَحْوُ الْجَوْهَرِيِّ عَلَى أَنَّهُ صَوَافٍ. قَوْلُهُ: (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ) هَذَا هُوَ الَّذِي يَرَوَاهُ الْمَسْنَوِيُّ فَقَطْ يَدُونَ، وَعَلَى أَنَّهُ وَسَلَّمَ كَمَا يَهْمُ مِنَ الشَّرْحِ. قَوْلُهُ: (صَلَاتًا) مَعْلُومٌ لِقَوْلِهِ، وَلَمَّا رَوَى النَّسَائِيُّ. قَوْلُهُ: (وَعَمِلَ اللَّهُ وَسَلَّمَ) فِي الْوَأَقْعَاتِ بَعْدَ مَا دَكَرَ اخْتِيَارَ التَّقِيَّةِ أَيْ الْتَلَبُّسِ ثُمَّ يَصْلِي خَلًّا: وَالْمَسْتَحَبُّ فِي كُلِّ دَعَاءٍ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَلْهِيمٌ حَرَلٍ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ لَمْ يَهْمَا يَنْبَغِي أَنْ كِبِيَّةَ الصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّ ﷺ مِنَ الثَّنَوِيِّ بِهَذِهِ الْكِبِيَّةِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْهُ صَحِيحٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ قَالَ: صَلَّاتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ فَذَلِكُمْ: صَلُّوا عَلَيَّ وَجْتَهَدُوا فِي الدَّعَاءِ وَقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ دَعَا ﷺ. «الدَّعَاءُ مَوْثُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْدُقُ حَتَّى يَصْلِيَ عَلَيَّ فَلَا تَجْعَلُونِي كَقَسْرِ الرَّاكِبِ صَلُّوا عَلَيَّ فِي أَوَّلِ الدَّعَاءِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ»^(١)

(١) قَوْلُهُ رَأَيْتُ بِكَسْرِ الْفَيْنِ الْخِ فَدَنِي فِي الْفَامُوسِ، وَالصَّحَاحُ أَنَّهُ كَصَرْدٍ وَارْدَ الْحَدِيثِ فِي السَّانِدِ مَصْرُوعًا هَكَذَا فِيهِ.

أما بعد الصلوة أو ما قبلها رحمه الله تعالى أنه خطب في المنبر عن النبي ﷺ (والصوم بقراء
 القرآن كالإمام) على الأصح يحكي الإمام ويقوم هو الصحيح لكن استحب الإمام الأصح
 به في بلاد الحرمين: «المروءة كما جهر» - رضي الله عنه بالثناء حين قدم عنه وقد اعتراف
 ولما جعل منهم إمام يدام يومه فأدخل الإمام الجهر ليعلموا والا فلا خفاء أفضل
 (وقرأ شرع الإمام في الدعاء) وعمر أئمتهم أهلنا الحج كما سئلت (بعدها تقدم) من قوله اللهم
 إنا نستعينك الحج (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه ويقرؤنه معه) فمضوا وقال محمد لا
 يتابعونه) فيه ولا في الفترات التي هو اللهم إنا نستعينك ونستعرك (ولكن يؤمنون) على
 دعائه (والفقه) قال مذهب من المشايخ: إنه لا تؤميت فيه والأرض أن يقرأ بها المستقيم
 صحت الحسن بن حسن روى أنه عنده قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات تؤمّلهم في
 الرمي: وهي نقم من قنوت البوتر ورواه الحاكم وقال فيه: إيا رفعت رأسه: وأم بين إلا
 السجود اللهم اهدني صراطك هديت وعاصي يسر عافيت، وتوكلني فيمن توليت (يؤمّن) في فيما
 أعطيت، فإني شر ما فصببت إيت نفسي ولا بغسني عنيك ومنه لا يقرأ من وأبنت بركات
 وتعاثيت وحده فخرمذي: رواه البيهقي بعد ذلك ولا يقرأ من حديث: ورد استأني بعد
 وتعلّيت وصلّى الله على النبي فهو كمن ترى بعينه الإمام فيه: وهي تحوي عن ﷺ -

ويكفي منكر لمن سمعته جميع فسمع قوله: (كما أخذوا القبة أبو الليث) في الخطب من
 ابن الهيثم لا ينبغي أن يخطب من هذا المنبر وهو الخطب شامي البحر بين أمير حاج قوله
 (هو الصحيح) والأصح كما في الحديث: والمخار كما في الصحيح والتهديّة: ومن كذا خيرة أو
 الإمام يروى في إقامة الصلوة: فلا يجهر هناك ولا يحضت جداً حتى يتمكن المتفدي أن يقرأ
 خلفه وهو المختار له: قوله: (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الحج) من القراءة أن يقدم قول
 أبي يوسف على قول محمد من الإطلاق: قال الملا علي في شرح الحسن: وينبغي تقديم
 هذا لأنه أصح، وقال ابن الهيثم: الأولى أن يؤخر لأن الجماعة اتفقوا على أنهم إنا نسبيك
 الحج قوله: (والدعاء) هذا جبره قوله قال طائفة الحج وأخرج المصنف عن إجماعه: قوله (إنه
 لا تؤميت فيه) الأنص: أن يقرأ الدعاء حرفاً لأن الدعاء ربما يكون سراً لا يدعو بهما بقطع
 نصلاً: ولا يصح كذا في غاية البيان: وقول محمد ليس في القنوت دعاء مؤمن يحيى غير
 تلمه إنا نستعينك الحج منهم: هذا بداية: ورواه بين أمير حاج لها تقدم وتركاً لمأثور: قوله:
 (وما رفعت رأسه) أي في (أو يؤمّن) العذر: (إلا أنه حارجه ما هو أصح منه عند أهل المذهب
 فقدموه: قوله: (فيمن عافيت) أي منهم: قوله: (وقتي شر ما فصببت) أي نفسه مطلقاً: أو فني
 شره منهم بحيث يلع طلع: قوله (ومن وأبنت) من كتب مراداً له: قوله: (لما كان يفعل)
 أي في دعائه على أمير من المنبر.

عدائه في قبول العجم إذا كان ينفذه قبل التكامل من الهمام: لكنهم أي استمخفقوا من حديث في حق الإمام عام لا يخص المذنب، فعلموا بحد الجمع المهم بعدنا وها هنا وقونا الشيخ رحمه الله. ومهم صاحب الشرح والغفر والبرهان والدعاء الذي قالوه وهو هذا اللهم هدنا لرواية الحسن اهتدي بها نهب عليه أسنى الهداية الرسالة والبيان أقواله تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَهْدَى الْإِسْهَادِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فاما قوله أنك لا تهدي من أهدت ولكن الله يهدي من يشاء ففي من الله تعالى التوفيق والإرشاد، فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب تثبيت عزيمة أو معنى المزيد منها (بفضلك) لا بوجوب عليك، وهذا الزيادة ليست في قوة لحسن النعم اهتدي (يعني هديت) أي مع من هدته بوعايتنا العزيمة السلام من الاستقام والافتناء، ولحسن والمباركة، أن يهابت الله من الناس ويمانيهم أنك (ههنا عاقبت) أي مع من عاقبه (وتولنا) من تولى النبي إذا عاقبه به وطرد فيه بالمصلحة كما يطرأ الولي في حال انيتم لأنه سبحانه يطلع من أمور من تولاه بالعناية (يعني توليت) أي مع من توليت أمرو من يبارك المصيرين (وبارك لنا فيما أمضيت) البركة للزيادة من الخير نطقت ترقياً على

قوله: (من حديث في حق الإمام عام) هو لا يؤم عهد قوماً فيحس نفسه بدعوة درهم وإن عمل فقد خالفهم واد أبو داود وحسن الترمذي. قوله: (أصل هداية الرسالة والبيان) أي من العاصم الهدى مصم الهدى، وضع الداء الرشاد، والدلالة وتذكر النهار هدى هدى وهداية، وهديه بكسر هاء أوله وهدي وتعني به هدايته أنه الطريق، رأيته وله ما قام بوجد بمعنى الإرشاد، والبيان إلا أن ليس لأدم الرشاد، والدلالة. قوله: (وأنت تهدي) أي تهدي قوله: (أنت لا تهدي) أي لا تومس، ولكن الله يهدي أي يوصل. قوله: (فهو من الله تعالى التوفيق) أي في حذف قوله من الله لأنها تصرف التوفيق الملزوم للإيصال في بونه تعالى أنك لا تهدي كما يصر به فيما بعد. قوله: (فطلب المؤمنين) أي إذا علمت أمم من الله التوفيق والمؤمن موم فطلب مع حصوله بجمع على ملية الذوم عليهم أو فمزيد منه، ومنه اللهم بعدنا. قوله: (بفضلك) أي بأحسنك، وأنبأ للمصيبة. قوله: (والبلايا والسحن) أي دنا، وأخرى. فهي لفظ عام تحت كل حب، والمفاعلة على غير بنائها. قوله: (من الناس) أي من شروخهم. قوله: (ويمانيهم منك) هذا يذكّر للمعاملة التي تكون من العانيين. قوله: (وتولنا) ولأية الله تعالى بعد إرادته بوقفه، وأيداه وتقريبه، وتبرأه كذا في الشرح. قوله: (من توليت الشيء) وهو من لم يكن من رليت الشيء (إذا لم يكن بهت، وبه واسطة والمعننى أنه بغير الوسائط به رليت الله سبحانه وتعالى حتى يصير في مقام العافية والشهادة، وهو مقام الإحسان كذا في الشرح. قوله: (لزيادة من الخير) وفيه حاول الخير الإلهي في الشيء. قوله: (ترقياً على المقامين السابقين) وهما مقام المماناة، ومقام المولاة يعني أنه بطلب الزيادة لهما

المؤمنين السابقين، ثم رجع إلى مقام الخشية والجلال فقال (وقفا) من الوقاية وهي الحفظ
 - معناه يدع (شر ما قضيت) لاتباعنا إليك (إنك تقضي) سأئت (ولا يقضي عليك)
 لأنك المالك الوحيد لا شريك لك في الملك مطلب مواليتك (إنه لا يفل من وليت)
 لعزتك وسلطان فورك (ولا يفر من عاقبت) ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا
 مولى لهم ومن بهن الله فماله من محرم (تباركت) تفسد وتزهد في صفة خاصة لا
 تستعمل إلا لله (رمت) أي يا سيدنا، وسالكنا ومعبودنا ومصلحنا، وقال البخاري تبارك الله
 ثماني شأنه في قدرته وحكمت فخر معنى (ولم يأت) ووجه تقديم تارك الاختصاص به
 سبحانه (وصل الله على) أي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لنا رؤيا (ومن لم يحسن)
 دعا (الفتور) المتقدم قال الفقيه أبو القيث وحده الله تعالى: (يقول اللهم اغفر لي)
 ويكررها ثلاث مرات (أو) يقول: ربنا أننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار) قال في التحسيس وهو احتياط متتابع (أو) يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثاً ذكره
 الأصول الشهيد بهن ثلاثة أقوال مسارة (وإذا اقتدى بمن يفتي في الفجر) كشافه (قام معه

أي إذا عابته وتوكلت فإياك لنا في ذلك، ويدخل في السابقين كل عمة، وحبو. قوله: (من
 الوقاية) من أصله أدق حذف الواو لوموعها بين كسرتين، ثم الهزة للإستثناء عنها. قوله:
 (بالعناية) أي مع العناية. قوله: (يدفع) لا حاجة إليه لأنه قسمي اجعل بيا وبين ذلك الشر
 وقاية، وحفظاً. قوله: (إنك تقضي) أي تحكم، وتعمل أي تحري أصلاً، وتديها على حسب
 ما سئل في العلم، والإرادة، أو المعنى إنك نصبت، ويكون المراد به إرادة الله تعالى المتعلية
 بالأفكار أولاً. قوله: (تطلب مواليتك) أفاد به أنه تعليل لقوله: وتوكلنا كما أن قوله: إنك
 تقضي علة لقوله، ولنا شر ما نصبت. قوله: (وسلطان فورك) أي قوة فورك. قوله: (ولن
 الكافرين لا مولى لهم) كولاية المؤمنين بضميمة، واللفظ. قوله: (ومن يهن الله) المتعول
 محذوف أي من يهه الله. قوله: (فهو معنى وتعالى) معنى منقاد، وجعله تعالى مضاف
 إليه. قوله: (ومن لم يحسن الخ) القيد به ليس بشرط، بل يجوز لمن يعرف الدعاء المعروف
 أن يقتصر على واحد مما ذكر أفاده صاحب البحر.

قوله: (أو يقول ربنا أننا الخ) قال صاحب البحر: الظاهر أن الاختلاف في الأصول لا
 من الجواز، وإن قوله ربنا الخ أصل كسرله. قوله (وإذا اقتدى بمن يفتي الخ) قال في
 إبداء، ودلت المسئلة على جواز الإقتداء بالمتخاف يعني شافياً كال، أو غيره وجه الدلالة بأن
 اختلافهم في أنه يتابعه، أو لا فرع صحة الإقتداء إلا كان يحتاط في مواضع الإختلاف كأن
 يتقدم المزمع بخروج نحو دم وأن يسمح ربع رأسه، وأنه بفصل ثوبه عن مني، أو يفرقه إذا
 حب، وأن لا يقطع وتره بسلام على الصحيح، وأن يرب بين القرائات، والجامع لهذه الأمور

في حال (قنوته ساكناً في الأظهر) لوجوب متابعتها في القيام، ولكن عندئذ يقوم ساكناً.
وقال أبو يوسف يبرؤ معه لأنه تبع للإمام، والقنوت مجتهد فيه فصار كتكبيرات العبدین
والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه على جنبه) لأنه ذكر ليس مسنوناً (وإذا نسي
القنوت في) ثالثة (الوتر وتذكره في الركوع أو) في (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقتضيه)
على الصحيح لا في الارتفاع الذي تذكره فيه، ولا بعد الرفع منه وسجد للسجود (ولو كنت
بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع وسجد للسجود لزوال القنوت عن محله الأصلي).
وتأخير الترابيع (ولو ركع الإمام قبل فراغ المقتدي من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه
وخاف غوث الركوع) مع الإمام (تابع إمامه) لأن اشتغاله بذلك يغتفر واجب المتابعة فتكون
أولى وإن لم يدف غوث المشاركة في الركوع بفتنة عمداً بين الراجحين (ولو ترك الإمام
القنوت يأتي به للمؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع) لجمعه بين الراجحين بحسب
الإمكان (وإن كان) لا يمكن المشاركة (تابعه) لأن متابعتها أولى (ولو أهرك الإمام في ركوع
الثالثة من الوتر كان مدركاً للقنوت) حكماً (فلا يأتي به فيما سبق به) كما لو فتت المسبوق

أن لا يفتي منه ما يفد صلاته بناءً على أن المعتبر رأي المعتدي، وهو الصحيح الذي عليه
الأكثر، وقيل رأي الإمام وعليه الهندواني، وجماعة وقال في النهاية أنه الأقبر، وعليه
صحيح الإفتاء، وأنه لم يحط نهر وغيره وتظهر الشبهة مما إذا رأى من إمامه ما يفد الصلاة
عند ذلك الإمام دون المعتدي، وقد شرع في الصلاة غير عالم به تجوز صلاته على قول الأكثر
لا على قول الهندواني، وفي شرح السيد، وكل من القولين مرجح. قوله: (والقنوت في الوتر
بعد الركوع) بالشرع عطفاً على تكبيرات يعني أنه يتابعه فيه، ويبرؤ لأنه مجتهد فيه فصار
كتكبيرات العبدین. ولهما أن ثبوت الفجر منسوخ على ما نلزم فصار كما لو كان كبيراً حسناً في
الجنائز فإنه لا يتابعه، وصح الإفتاء فيه بمن رواه عنه لكن بشرط أن يوده تسليمة واحدة والا
لا يصح على ما عليه الأكثر. قوله: (على الصحيح) هذا مرتبط بقوله، وتذكره في الركوع،
وأما في الصورة الثانية، وهي ما بعد الرفع فإنه لا يعيد، إجماعاً، ولو أخر قوله، وتذكره في
الركوع فربطه به فكان أولى لفائدة السيد. قوله: (لا يعيد الركوع) ظاهره أنه يحرم على إعادته
لإنشائه بما ليس من الصلاة، وفي شرح السيد مراده من عدم إعادة الركوع أنه مباحة صلاته لا
تتوقف على إعادته، وليس المراد أنه ممنوع من إعادته إحد. والظاهر ما قلنا. قوله: (وتأخير
الواجب) مختلف مرادف. قوله: (لأن اشتغاله الخ) وتحلل المسئلة الأولى بأن القنوت ليس
بمؤقت في ظاهر الرواية فما أتى به من تكفيه. قوله: (يفوت واجب المتابعة) أي المتابعة
الواقعة قد يقال في المسئلة الثانية أن القنوت واجب أيضاً فعنقضاء التخفيف له، بل يدعي أن
الإنان بالغت أولى لأنه لا يمكن تداركه بخلاف الركوع.

منه في الثالثة يصح أنه لا يثبت مرة أخرى فيه يعصيه لأنه غير مشروع ومن أي اعتنى
 نسبوته بذلك، وبأنه في سجدة الظهر (ويؤثر بجماعة) استحباباً (فهي رمضان فقط) وأنه
 إجماع المسلمين لأنه نزل من ربه والجماعة في النفل في غير الشروع مكروهة فلا احتياط
 تركها في الوتر خارج رمضان ومن شمس الأئمة أن هذا بعد ذلك على سبيل التداعي أما لو
 اقتضى واحد موافق أو اثنان موافق لا يكره. يزاد لا يندى ثلاثة موافق اختلف فيه وإن اقتضى
 أربعة موافق كره اتفاقاً (وصلاة) أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً
 آخر الليل في اختيار قاضي قاضيه خان قال) فأصبحنا رجباً أنه (هو الصحيح) لأنه لما
 جازت الجماعة كانت أفضل ولأن عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر (ووضح خبره)
 أي غير قاضيه خان (حلافه) فإن في النهاية: بعد حكاية هذا وأما بعد علمنا أن الوتر في صوم
 لا بجماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لأن عمر رضي الله تعالى
 عنه كان يؤمهم فيه وأبى بن كعب كان لا يؤمهم. وفي الفتح والبرهان ما يعيد إلى قول
 قاضيه خان أرجح لأنه يؤثر أكثر منهم فيه ثم دير مدار الشك وهو خارجة لأن ذلك هو
 رمضان. وكذا الحنفية المتقدمون صلوة الجماعة، ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلواته
 أسوأ الناس، والجماعة إذ ذلك متذكرة، فلا يدل على أنه الأفضل فيه ترك الجماعة أول الليل
 أنه ورد صلى الوتر قبل النوم. ثم جحد لا بعد الوتر لفوقه يؤلو لا وركب في ليلة

قوله: (الأنه غير مشروع) أي لا يبان به مرة ثانية قوله: (وعن أبي الفضل الشيخ) أصح إلى
 أنه جحد الاجتماع على التلبية. أو للتبعية. والرواية هذه لا تعتبر بحريتها الاجتماع قوله
 (فلا احتياط تركها في الوتر خارج رمضان) وما في البرازيل عن المجلس الإفتاء في الوتر خارج
 رمضان ماثر فلا ينبغي التكرار لأن ما هو الصحيح قوله (في هذا) أي تركها المندحة في
 النفل. أو في حكمه. والوتر يثبت على سبيل اتفاق أي أي طريق يدعو الناس للاجتماع
 عليهم قوله (لا يكره) لأن النبي ﷺ لم يتركه في صلاة الليل. وكان يركعه حالته وهو
 معه. ومع أنه يؤثر لم يتركه. والرواية، وبمعجزة ومجلسهم ركعتين. وكانت صلاة قوله
 (اختلف فيه) والأصح عدم التكرار. قوله (قال في النهاية) وذلك في الظهيرة، والآخره قول
 في الوتر وهو يقتضي أن له دعوى خلاف ما في الحاشية، وأنه ترجيح منه لا اختيار في
 المذهب أنه

قوله: (وهو غشية أن يكتب غلبته) لأنه ومن نجد انظر إلى قوله (هذا) أي آخر
 الليل قوله: (ولا وتران في ليلة) لا عامله عمل ليس، أو عمل إن ويجري على لغة من يؤم
 أحسن الأعداء في حميم شوك. وقمضي لا يؤثر ليلة وتران. فلا ينبغي أنه يغني وتبين وأكثر
 في ليلة وقا سبحانه ويدعى الحسم، واستغفر الله العظيم.

فصل في بيان التوافل

عبر بالتوافل دون التمس لأن التفل أهم إذ كل سنة نافلة ولا يحكى والتفل لغة الزيادة
وفي الشرع فعل ما ليس بمرغوب ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق
الطريقة مرضية، أو غير مرضية، وفي الشريعة لفظة السلوك في الدين من غير افتراض
ولا وجوب، وقال القاضي أبو زيد رحمه الله: التوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في
الفرض لأن العبد وإن علت رتبته لا يخلو عن نقص، وقال قاضيخان: السنة قبل المكتوبة
شرعت تقطع جميع الشيطان فإنه يقول: من لم يطعنني في ترك ما لم يكتب عليه فكيف
يطعنني في ترك ما كتب عليه، وهذه مدونة ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله: (من سنة مؤكدة)
منها (وكتان قبل صلاة الفجر) وهي أقوى الستين حتى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه

فصل في بيان التوافل

قوله: (لأن التفل أهم) والتطرح بفتح، وهو خير يأتي به المرء طوعاً من غير إيجاب.
قوله: (لغة الزيادة) ومنه سميت الغيبة نقلاً. قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ لأنها زيادة
على أصل موضوع الجهاد، وهو إعلاء كلمة الله تعالى، وتطرق على ولد الولد، وسه قوله
تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ أي عطية زائدة على ما طالبه، وهو إسحق عليهم
السلام. قوله: (ولا مستنون من العبادة) هذا بنائي قوله إذ كل سنة نافلة فإنه ظاهر في إطلاقه
عليها، وسجاب بأن التفل إطلاقين الأول ما قابل العرض، والواجب، وتلاقي ما تبرع به
الشخص من غير أمر به خاص، فأتوا أولاً وأخيراً إليهما. قوله: (والسنة الخ) الأولى ما فعله
في الشرح حيث أقر الكلام على السنة عند قوله: سن الخ. قوله: (أو غير مرضية) من روى
من سنة سبلة عليه وزدها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة. قوله: (وفي الشريعة الطريقة
الخ) تقدم الكلام عليها مستوفى في الطهارة. قوله: (شرعت لجبر نقصان) يمكن عمله على
البدنية فلا يتأني ما بعد، أو أنها تكون تيسر النقصان، ولو كانت متقدمة وبدل عليه ما في
الحديث الصحيح: أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صححت فقد
أصلح وأصح، وإن فسدت فقد خاب وأجنى وخسر، وإن انتقص من فريضته شيئاً، قال الرب
سبحانه وتعالى: ﴿انظروا من لعبدي من تطوع﴾ فيكمل به ما انتقص من الفريضة، ثم يكون
سائر عمله على ذلك. قوله: (تمكن في الفرض) أي وقع فيه. قوله: (لأن العبد الخ) ذل
تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حِينَ قَدَرُوا﴾ [الأنعام/٦٦] قال السيد عزباً إلى ما في المصنف، وهذا
بالنسبة لجبر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإن التوافل في جانبهم لزيادة الدرجات لهم، وفي
جانب غيرهم لجبر الخلل إذ لا حائل في صلاة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قوله: (منها
وكتان) الأولى حذف منها لأنه على هذا لعل لا يكون لسن نائب داعي. قوله: (وهي أقوى

« ومن أربعاً (أو) معها ركعتان (بعد المغرب) يستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه يؤتى بها في الأولى مديحاً ثم تسفل وفي الثالثة مباركة الذي بيده سمعت كما هي الجميلة، ومن أسرف قال رسول الله ﷺ «من صلى بعد المغرب، ركعتين قبل أن يطفى مع أحد ينزل في الأولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون، وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله أحد خرج من تنويه كما تخرج من مسجدة» (أو) منه ركعتان (بعد العشاء وأربع قبل الظهر) ثلثة ركعات من ترك الأربع من الظهر لم تنه شععتي، كما في الاحتياط، وقال في المعتمد: قال شيخنا رضي الله عنه: رأيت شخصاً يسأل عن أربع الأضحية عن ذلك، فقال: إن أبواب الصلاة، يخرج في هذه الساعة فأحب أن يصعد في شيء ثلث الأضحية - قلت: أمي كلهن قريظة قال: نعم قلت: أفضل ستين سلام قال: لا، وقوله ﷺ «ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا نزل الله به نبأ في لوحة» روى مسلم زاد ابن فضال في الحديث أربعاً من الظهر - ورقتين بعدها - ركعتين بعد المغرب - ركعتين بعد العشاء - ركعتين قبل صلاة الهدية (أو) منها أربع (قبل الجمعة) لأن النبي ﷺ كان يرفع قبل الجمعة أربعاً لا يصلي في شيء منهن (أو) منها أربع (بعدها) لأن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسمى في آخرهن صلاتاً به في الرماحيات «هذا» (بإسباغة) فاعلمه بقوله وأربع، وقال أبو علي: «حتى لو صلاها تسليعتين لا يحد بها»

حدث أنه ياتي الكلام على ذلك قريباً، قوله: (ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوفاة لتبني زاده ما نصه قال شيخنا «أفضل السلوات عند الله المغرب ثم يحطها عن مسافر ولا عقيم فتح بها صلاة الليل، ويختتم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب، وصلى بعدها ركعتين من الله له قصرين في الجنة، ومن صلى بعدها أربع ركعات صغر له ذنوب عشرين، أو قال أربعين سنة» قوله: (كان ينزل في الأولى منها التهج) يعني أحياناً كما في شرح المشكاة، قوله: (من مسجدة) أن ما صلح عبد وهو جلدها، قوله: (وأربع قبل الظهر) قال في البحر: «ينزل في كل ركعة نحواً من عشر آيات، وكذا في الأربع بعد العشاء» قوله: (لم تنه شععتي) أي لشعاع الشمس المشرقة على ما رواه قوله «فلما قبلت» أي بقوله لا ينصل في شيء منهن، وقوله «سلم في آخره» قوله: (التهلقة) الأولى حلفه بعمه من قوله في الرماحيات، وقال أبو يوسف: يصلي أربعاً قبل الجمعة، وستاً بعدها، وفي الذكر من محط مع أبي يوسف، وفي المدونة مع الإمام: لم يحد أبي يوسف يصلي أربعاً، ثم اثنين كل في إحدى، ولو أخر الله لا تكون سنة على الصحيح، والكلام بين الله، والفرق، وكل حين ياتي التسمية لا يسفلها، ولكن ينقص ثوابه على الأصح، وفي أبي علي: لو أراد أن يصلي التواقل يبدؤها، ثم صليتها كما هي، ثم قل عن شرف الأئمة أن أداء الفضل بعد الفجر أفضل من أدائه دون الفجر،

عن أبيه أنه ولعله يقول: «سور مولد النبي ﷺ». إذا صلجتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن صلج بلك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت» رواه الجماعة إلا البخاري والنسبم الثاني المستحب من النبي ﷺ أنه يقول (وندب) أي استحباب (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) تقربه ﷺ: «من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تعد له النار» وورد أنه ﷺ صلى ركعتين وورد أربعاً بعد خيرة الغدودي بينهما (أو) ندب أربع قبل (العشاء) لما يروي عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الصلاة والسلام كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعده أربعاً ثم يصلي (أو) ندب أربع (بعد) أي بعد العشاء لما روي لقوله ﷺ: «من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما تهجد من ليله ومن صلى بعد العشاء كان كأنما هجد من ليله الغد» (أو) ندب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله ﷺ: «من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين» وثلاً قوله تعالى: «إنه كان ثلاثين غزواً» والأواب هو الذي إذا أوب فناً سار إلى فتوحه وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة» وعن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكتم فيما بينها سوء عدل في عبادته» ثمني عشرة سنة» وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة» وعن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من صلى أربع ركعات بعد المغرب بنى الله له بيتاً في الجنة» وكان في عشرين وكان كس

والأفضل في السنن الثبينة، والعمدة إذا وقع في المراء كما كان غالب حاله ﷺ وأخرج أبو داود صلاة العرو في بيته لأفمن من صلاته في مسجد أبي بكر في مكة، وفي العمدة المنعوع في المسجد حسن، وفي الباب أحسن. وفي أبي العفة أبو جعفر قال: «إلا أن يحسن أن يستعمل فيها إذا رجع إلى منزله مؤذ ثم يحسن فأفضل البيت» والحكمة فيه أن لا تغفر الذنوب من الصلاة كما به عليه ﷺ: «أنزروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً» تفاء في الحسني، وغيره. قوله: (ولعله الخ) هذا مما غرد به المؤلف حديثاً، وكلام أهل المذهب أحق ما يابى يذهب. قوله: (المستحب من النبي ﷺ) المستحب، والمندوب والموعظ فيه، وانحصر لفظة مترادفة معها واحد، وهو ما روي في شرح ذلك علي تركه. قوله: (فلذا خيرة الغدودي) أي لاختلاف أكثر خيرة الغدودي، وكذا خيرة محمد بن الحسن بن أبي بصير ركعتين، أو أربعاً كما في المنهج. قوله: (ومن صلى قبل الظهر الخ) قال في ومع لعل عن نوازك القرشي: «والبراء في مثله يسي مثل ما ذكر من لومع بالكتاب في معاني الأعمام الموافقة» (أحيان بها مرة، وظاهره أن المراء في بعض الأحيان بعد غير ما وقع له قوله: «أرغست له في طينين» هو أعلى مكان في الجنة، والحرارة أحرر له ثواب عظيم من أحنها» إلا عسرها من الأعمام مذمومة ما به في

أدرك ثلثة القدور في المسجد الأقصى، وهو خير له من قيام نصف ليلة. وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم فغفر له بها ذنوب خسين سنة» وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زيد البحر» ولم يفيد فيه يكونها قبل التكلم وهي الخمس الثلاث تسلمات، وذكر القرطبي أنها تسليتين وفي القدور بسبعة واحدة رعد سبطا المندوبات على المؤكفات كما في تكميز، ومبره من المعتمرات ومظاهره الأخيرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين، وهذا في الأربع بعد الظهر، وقيل بها لما في الدورية أن عليه الصلاة والسلام قال: من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها سره الله على النار ومناه في الاختيار (ويقتصر) المفضل (في الجلوس الأول من) السنة (الرباعية المؤكدة) وهي اثني قبل الظهر والجمعة وبمدها (على) قراءة (الشهادتين) فيقف على نرك: رأشهد أن محمداً عبده ورسوله وإذا تشهد في الآخر يسلمني على النبي ﷺ (و) إذا قام للسمع الثاني من الرباعية المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستسماح) كما في صح الفذير وهو الأصح كما في شرح العنية لأنها لماكدها تشبهت المرافض فلا تبطل شفعته ولا خيار المحيرة ولا يلزمه كمال للمهر بالاستسماح إلى

احسان، وقد يقال إن المذخر في عيسى أكثر مما أخر في غيرها من يأتي الجبان. قوله: (وهو خير له من قيام نصف ليلة) قد يقال: إنه يدل منزلة من أدرك ليلة القدر، وهي خير من ألف شهر، ولا شك أن قيام نصف ليلة أقل من ذلك، ويمكن أن يجب بأنه يكتب له قيام نصف ليلة وبإدائه على ثواب مذكور ليلة القدر، أو أنه تشبه لا يعطي حكم العينة به من كل وجه. قوله: (غفر له بها ذنوب خسين سنة) حسنة أكثر التسلمات على استسماحه وأطلق بمصوم فحسبه تكبير. قوله: (ولم يفيد فيه يكونها قبل التكلم) فأما أن يحمل المطلق على الحقيقة لا اتحاد الحلفاء، أو يعدل: إن التنبية للمكمال لا لتحصيل أصل المبره به. قوله: (وفي التجنيس) الخ: الظاهر أن هذا ترجيح على قولهما، وما بعد ترجيح على قول الإمام من اختلافهم فيما هو الأفضل من صلاة الليل، وذكر في شرح المشكاة أن الأولى فعل المندوبة عن المؤكدة بالمعظم. قوله: (وفي الدور بسبعة) وهو آدم، وأنتز ولذا إختاره التكمال دو. قوله: (وقيل بها) لظاهر الأحاديث، واختاره المحقق في الفتح، ولم يظهر له حاسبي. قوله: (فيقف على) قوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) واستلف في وجوب سجدتي السور على من زاد على تشهد فيها كما في الدور، وأنتز كد في الشرح. قوله: (فلا تبطل شفعته) فهو على شفعته إذا طلب الأخذ بالشفعة على مرر خروجه من الصلاة ذكره السيد. قوله: (ولا يلزمه كمال للمهر) ما لم توجد الحلوة الصحيحة الحاتية من المرافع بعد سلامه من تلك الصلاة قال السيد. قوله:

الشفع الثاني منها لعدم صحة الحلة بنحوها في الشفيع الأول، ثم أتى الأربع كذا في صلاة الطلوع (بجلائل) لروايات (الصفوية) يستفتح ويضمود، ويصلي على النبي ﷺ في ابتداء كل شفع منها، وقار في شرح التسمية: مسئلة الاستفتاح وجوه ليست مروية عن المعتزدين من الأصناف، وإنما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) كأربع فأتىها (ولم يجلس إلا في آخرها) والظاهر فسادها، فإنه قال: رفع رجليه وروية عن محمد، وفي الاستحسان لا تصد وهو قوله: (صبح) نقله (استحساناً لأنها صدوت صلاة واحدة) لأنَّ شلوع كذا شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجالس آخرها) لأنها صارت من نوات الأربع ويحير ترك الصد على الركعتين مدحياً بالصد، ويجب القعود ربه بتذكرك بعد القيام ما تذهب به في الفتح، وروى عنه أنه ﷺ صرح: شح ركعتان لم يجلس إلا في الثانية، ثم نهض فصلى الثانية، وإذا لم ينعبد إلا على الثالثة وسلم احتجب في صحتها، أو صحح الفساد في الخلاصة (وكرر الزيادة على أربع بتسليعة في) نقل (النهار) الزيادة (على ثمان لئلا) بتسليعة واحدة لأنه ﷺ لم يزد عليه وحده احتجاب أكثر لتسليع، وفي الصريح ولا يصح أنه قد يكون حذو فيه من وصل العبادة وكذا صحح السرخسي عدم تكرار الزيادة عليها، في صحيح السجدي عن عائشة رضي الله عنها كان ﷺ يصلي بالنفل ثلاث عشرة

(بصحيح) ويكره ثمان الظهر، وأما إلى الشفيع الثاني، تسقط تسعة، لا تنص على حذوها، لا سيما قال: (وإذا القعود على رأس الثانية لا ينبغي، ولا يعود في الثالثة) اهـ. قوله: (وفي الاستحسان الخ) نظير من غير فائدة، فالأولى الإقتصار على ما في المصنف، قوله: (لأنها صارت من نوات الأربع الخ) هذا الكلام صحيح في أنها تحب بتامها، لا خلافاً لمن قال: إنها تحب شعباً واحداً، ولا ينافيه ما ذكره من أمرونا في بحث التواريخ: لو صلى النفل بسلام واحد، ولم ينعبد إلا في آخرها احتلف فيه المتأخرون، والصحيح أنه يجوز من تسليعة واحدة كذا لم يصح أربعاً، فتسليعة واحدة، ولم ينعبد على رأس ركعتين متى ما هو أصبح اهـ لأنه في الترويع خاصة لكونها شرعت على وجه مخصوص، فلا تؤدي غيرها، والمعنى أنها تنوب عن ركعتين من التواريخ، وإن كانت تحسب له عشر من نافلة تدبر. قوله: (وصحح الفساد في الخلاصة) لأنَّ الفعدة المشروعة قد تركها، راسي فدائها لم تكن في محلها، ثم بحث فيه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفيع الأول، ثم أسد بترك القعود، ولا يرمي بالثالثة شيء مطلقاً، بعداً كان، أو سهواً لأنَّ البناء على القامد لا يلزم شيئاً، أو تعدد في الشرح. قوله: (وكرر الزيادة على أربع بتسليعة في نقل للنهار) ما فاد، لروايات لأنه لم يرو أنه ﷺ زاد على ذلك، وبلا تكرار لئلا يتلبس بالعمدة كذا قالوا، وهذا ضد أنها تحريمه اهـ مبني عن الظاهر. قوله: (وعلى ثمان بدلاً) نمر ثمان إجماعاً فاض، وقد تظهر عليها المحركات. قوله: (لما في صحيح

ركعة، ثم يصلي إذا أصبح النداء بالمرح، ركعتين حديثين فتفي العشر فتلأ أي، والثلاث وثلاثون في البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل ونهار (وباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن أبي بكر ؓ كان يصلي الليل أربع ركعات لا نزل من حجهن وطولهن ثم يصلي أربعة لا نزل من حجهن وطولهن وقام على أنه صلاة ركعة واحدة، ولا يقبل بغير سلام ولبيت موافقته يترك على الأربع في النصف (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) أي النهار كما قال الإمام: (وفي الليل مثنى مثنى) قال في الزيادة: وفي العمود (أي) قولهما (بغنى) أساءوا للحدث وهو قوله حليه الصلاة والسلام «صلاة الليل مثنى مثنى» (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشد غنى بالبرهان، وقال تعالى: «نحافظ عتومهم عن المصالح» (وطول القيام) أي الصلاة لئلا نر نهاراً (أحب من كثرة الجود) لقوله ﷺ: «أفضل صلاة طول القنوت» أي القيام ولأن القراءة تكثر طول القيام وكثرة الركوع والجود بكثرة السجود والقراءة أفضل منه ونزل في المجتبى عن محمد بن زياد، وهو أن كثرة الركوع، والسيحود أفضل وتصل أربع

البغوي الخ) هذا لا يتبع أحدهما لأنه لا يبعد أنه خرج من العشر بتسليم واحدة فونه: (انضاعاً للحدث الخ) أحاط السحوق من القيام عن هذا الحديث ما لم ينطق بيمين أو يكون الأيدي في موضعين أي حتى لا يعصبة بالسنة إلى الأربع أو في حق الإضافة بالسنة إلى الأربع وترجيح أحداهما لا يكون إلا بغير مرجح، وقد ورد منه ﷺ عن كلام السحوق لكن عقلاً وبدلاً وصلة الأربع بأنها أكثر منفعة على الغير بداهة حاول تفيدها في عدم العدم، وأما ﷺ قال: «إنما أجرك على قدر نصيبه» وقال ﷺ: «أفضل الأعمال أجهدها ولها ما ندر أن يصني لمبدأ بتسليم لا يخرج منه بتسليمين» وعرف القلب يخرج فحكمنا بأن المراد الثاني وهو الإيدى أن باع مثنى لا واحدة، أو ثلاثاً، واصل الكمال على ذلك لتلميذ العلامة فاسم، رحمه الله قوله «لأنه أشد على النفس» وأبعد عن الرياء، والكبر وقت التحلي، وعرض الإحسان، وقام ﷺ: «من أطاع قيام الليل غفقه الله عنه يوم القيامة»، قوله: (وقال تعالى) أي في مدح من قام الليل لشخاص أي تشادهم جوبهم جميع حسب عن المسامحة أي رحمة استجابهم، واستجابهم، وأما السحوق أن يقول: الآية بغيره أن الكلام شوق على آخر الآية، وهو قوله: «لا يعلم نفس ما أحسن لهم من قرأه أمين»، قوله: (ولأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركعتي القراءة، والقيام أفضل لأيهما من أحدهما لصلاة فكان أفضل من اجتماع ركعتي الجود مع سنة التسيح قوله: (وتنقل في المجتبى عن محمد بن زياد) ونقل في شرح الآثار عن محمد بن موافقتهما، وصححه في الدائع، وهو ظاهر عبارة البرهان، وتوقف الإمام أحمد لتعارض الأئمة، وسرى بينهما مالك (تساوي الدليلين) ووجه ما

يوسف رحمه الله تعالى فقال: إذا كان له ورد من القليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر
تعدد ركعاته، وإلا فطويل القيام. ومن لأن القيام في الأثر لا يختلف ريعم إليه زيادة
الذوق والتسجود.

فصل

في تحية المسجد وصلاة التمام وإشياء الخبائية

وهي: (من تحية المسجد ركعتين) يصليهما في غير وقت مكروه (قبل الجلوس)
لقول: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يُجْلِسْ حَتَّى يُرْكَعَ رَكَعَيْنِ﴾ (ولاء الفرض يتوب
عنه) ماء الزبدى (و) هذا (كل صلاة أداها) أي فعلها (عند الدخول بلا تية التحية) لأنها
المتوسطة وعرضه، وقد جعل ذلك من صلاة ولا تغترب بالحقوس عندنا وإن كان الأفضل
عملها قبله وإذا تكررت دخولك بكفيه ركعتان في اليوم وتنب أن يدرك عند دخول المسجد:

في العجز قوله ﴿لِلْمَسْكُورِ عَلَيْكَ كَثْرَةُ السُّجُودِ وَالْأَخْرَجَ فَأُخْبِرَ عَلَى تَفْسِكَ كَثْرَةُ السُّجُودِ﴾
وقوله ﴿أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْقَبْرُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ لِأَنَّ السُّجُودَ عِبَادَةُ التَّوَّاضِعِ وَالْمُيُودِيَةِ وَاللَّهِ
سَمَاءٌ وَمَنَافَى أَعْلَمُ، وَاسْتَغْفِرُكَ الْعَظِيمُ

فصل في تحية المسجد

قوله: (وغيرها) كصلاة الليل، والاستغفار. قوله: (من تحية المسجد) أي تحية رب
المسجد لأن انتخب بها يكون صاحب المكان لا يسكنه ويستحب المسجد الحرام قوله تحيته
الاضواء وصح الصلاة علي: بأن من دخل المسجد الحرام لا يشتمل بتحية لأنه تحية هذا
المسجد الشريف من الطوائف من طائفة، أو أركانه بخلاف من لم يرد، أو أراد أن يجلس
فلا يجلس حتى يصل ركعتين تحية المسجد. قوله: (يركعتين) وإن شاء بركعتين واشتد
الحسن نهستان. قوله: (في غير وقت مكروه) في النهستان. إذا دخل المسجد بعد الفجر، أو
العصر لا يأتي بالتحية، بل يسبح، ويهلل، ويصل على النبي ﷺ فإنه حينئذ يؤذي حتى
المسجد كما إذا دخل لم يكن تية فإنه غير مأثور بها كما في الثمراني. ثم وفر الدار من
البناء عن القوت من لم يتمكن منها نحدث، أو غيره يقول: كفتات المسيح الأربع أربعة أم
وهي سبحانه الله والحمد لله. ولا إله إلا الله والله أكبر. قوله: (قبل الجلوس) مما بين فلا أولى
كما يأتي. وهذا قول العامة، وهو الصحيح، وقيل: يجلس أولاً، ثم يصل. قوله: (وإن كان
الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنه هو النهي في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين

اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وعند خروجه: اللهم إني أسألك من فضلك، الأمر النبي ﷺ به (وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفاته) لقوله ﷺ: «ما من مسلم بوضوء فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بذله إلا وجبت له الجنة» رواه مسلم (و) ندب صلاة الضحى على الراجح وهي (أربع) ركعات لما رويها ثوباناً عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربع ركعات، ويزيد ما شاء فلما قلنا ندب أربع (لفصاعداً في) وقت (الضحى) وابتدأه من ارتفاع الشمس إلى قبيل زوالها يزيد على الأربع إلى شتي عشرة ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ:

على التنزيه. قوله: (يكفيه ركعتان في اليوم) حمله بعضهم بالمعراج كما في الحموي على الأسباب، وقيل لكل دخول تحية لأنه يحير بشيعة الإنسان، فإنه يجيبه كلما لقبه كما في المعراج. قوله: (وندب) أي بعد ذكره الصلاة على النبي ﷺ كما دلت عليه الأحاديث. قوله: (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي إسمائك وإسمائك بالإخلاص، والقول غير ذلك. قوله: (اللهم إني أسألك من فضلك) مأخوذ من قوله تعالى: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله» [الجمعة/٦٢]. قوله: (للقوله ﷺ الف) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلاً: «ما بلال حدثني بأمر من عمل فعلته في الإسلام فبني سمعت بك تعليك بين يدي في الجنة قال: ما عملت عملاً أوجب عني من أني لم أظهر ظهوراً في ساعة من ليل، أو نهار إلا صليت بذلك الظهور ما كتب لي أن أصلي» رواه البخاري، وألف يفتح النال المهملة، وتتبدل جاء صوت لتعل حاله الشئ كما في العلوي، وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له هذه المنفعة كما تحصل تحية المسجد بذلك اهـ. قوله: (يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر فيهما عظمة الله تعالى. قوله: (إلا وجبت له الجنة) أي ثبت. قوله: (وندب صلاة الضحى) الضحوة ارتفاع النهار، والضحى بالضم، وانقصر فوق ذلك ويفتح والحمد إذا علت الشمس إلى ريع السماء. قوله: (على الراجح) وقيل غير مندوبة. قوله: (وهي أربع) قال الحاكم: صحبت جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الأئمة، فوجدتهم يختارون الأربع لتواتر الأخبار الصحيحة فيها، وإلها أذهب فقد روي في قوله تعالى: «وإبراهيم إذ يرضى قال ﷺ: أتدرون ما ورضي؟ وفي عمل يومه بأربع ركعات الضحى، واختلف العلماء على الأفضل لمواظبة عليها، أولاً والظاهر الأول لحديث أحب العمل إلى الله تعالى ما دأب عليه صاحبه وإن قل، وروي أنه ﷺ أمر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس، وضحاها، والضحى، وتضمنه في شرح المبشر العيني على البخاري. قوله: (واستلزام من ارتفاع الشمس) وقتها المختار إذا مضى ريع النهار لحديث زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الأربعين حين ترمض الضحاة وراه مسلم وترويض بفتح الضاد، واليسم أي تبرك من شدة الحر في استفاقها. قوله: (إلى شتي عشرة ركعة) وفي الدر عن المنية: قلها ركعتان،

ومن صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين؛ ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم ومن صلى ثمانياً كتب الله تعالى من الغافلين ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة (وذهب صلاة الليل) خصوصاً آخر: كما ذكرناه، وأقل ما ينبغي أن يستدل بالليل ثمان ركعات كما في الجوهرية، وفصلها لا يحصر قال تعالى: ﴿ولا تعلم

وأكد ما اثبتنا عشرة ركعات وأربعها ثمان، وهو فصلها كما في حديث الأربعة لبقته، فعمله، ودوله **بَيِّنَات** (ولما كثرت) وهو، فذا قال: وهذا هو معنى الأكثر سلاماً، وأما فصل ثماناً، فإنها من فصل ثماناً، كما قلنا، كما قلنا، من حصر في شرح البحاري، أنه، ولعل هذا على ما ذهبنا إليه، ولا تدريده على أربع من بين النهار ركعة عدداً، قوله: (كما روى الضرياني النخعي) يرويه يقول: ابن آدم فاحسن في ركعتين من أول النهار أكثر حرماً، وروى يقول: الله تعالى: ﴿فإن أول الحسني أول النهار أربع ركعات، كما روى ابن جرير، وروى أنه تقدم مقام الصدقات التي على كل حصص من سي آدم، وهي ثمانية وستون مفصلاً، قوله: (كفي ذلك اليوم) أي مع حصول الغنيين السبعين، وكذا يقال فيما به: قوله: (وذهب صلاة الليل النخعي) ذهب طائفة من العلماء وعبه الأصوليون من مشايخنا إلى أن قيام الليل فرض على كل مسلم مكمل بقوله تعالى: ﴿ثم الليل إلا قليلاً﴾ (النمل ١٧٣) وعلى هذا فنكر صلاة الليل سبعة لأن الآية صريحة في إسناد الليل، وقال طائفة: فإن طوعاً منه **بَيِّنَات**، فكونه في حكمة من قوله تعالى: ﴿ومن الليل دعاءه ربه راجياً﴾ وأجاب الأصوليون بالقول: لا مانع لأن أفراداً بالصفة الزائدة أي رادته على ما فرض على عبده، وربما يعني لنفسه بالضرورة ذلك، وهو تقسيم إلى سائر قسم الليل يعني كنه إذا مبدأ فاشد ذلك على نبي **بَيِّنَات**، وعلى أصحابه، وقاموا الليل كله، ولم يعرفوا حد الفاضل، فأمر الله تعالى نصفه، أو أنقص منه قليلاً، لم يرد عليه يعني أنقص من النصف إلى الثلث، أو زه عليه إلى الثلثين، خبره بين هذه المأزول فاشتد ذلك أيضاً علم النبي **بَيِّنَات**، وأما أصحابه فمروا الليل كله حتى انتهت أقدامهم مخالفة أن لا يحفظوا انفراد أصحابه، فعلموا ذلك من فاضل الله تعالى ناسخه فقال: علم أن لو تضمنه يعني قيام الليلين من الثلث، ونصف الثلثين، وذلك هذا قبل أن تعرض الصلوات الخمس، ثم فرضت الصلوات الخمس من سجدت منه كما تسجد الزكاة من مائة، وصوم رمضان كل صوم له وفي تفسير الجوزي سج وحوه، فتنفس بقوله تعالى: ﴿فإن أن لو تضمنه مناد: عليكم طافوا ما ينسج أي حملوا ما ينسج من الصلاة، ولو قدر حجاب شاء، ثم سج رجوب فبم الليل بالصلوات الخمس من سنة أخرى فكان بين الحرب، والشيخ، وسنة، وبين الحرب، والشيخ من كف في العبي عن البحاري، قوله: (خصوصاً آخره) وهو سجد العصر من أسداس الليل، وهو الوقت الذي ورد فيه أمروا بالإتيان، قوله: (وأقل ما ينبغي أن يستدل بالليل ثمان ركعات) الذي هو الحادي القدسي أن أقله ركعتان وأكثره ثمان (وحي

شكر لي في نفسي، وبعد شربي، وبأداة أخرى - أو قال: شاي - أفرغ في إناءه فاصرفه علي
 وأصرفه فيه وأقار لي العبر حيث لا أدري ثم راني به قال: وبشي حاجته يره اجتماعه إلا
 سألنا وسألني أن يجمع بين الروايتين يقول: وإني أفهمي وحاطه بأخته والاستحارة في
 الحج والجهاد وجمعهم أمراء أحد. فحصل علي بعض الوقت، فأفهمني فقال: وإذا استحار
 مني لما ينشزع له صدره ويسمي أن يكرها سبع مرات لم يوه من أبي قال: قال رسول
 الله ﷺ: «يا أبا أسى إذا جمعت بأمر فاستخبر ريت فيه سبع مرات، ثم انظر إلى الذي يسقني
 فيك فإن الأخير فيه» (رواه: الصلاة: الحاجة) وهو رخصتان ثم عيّدته من أبي. أرمي قال:
 قال رسول الله ﷺ: «من كذب له حاجة إلى الله تعالى أو إلى أحد من بني آدم فقتلوا
 ولحقن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم يمشي على الله ويسئل على النبي ﷺ، ثم ليقل لا إله
 إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألت موجبات
 رحمتك وعزائم مغفرتك والغسلة من كل بر والسلامة من كل أذى تدع لي دنيًا إلا غفرته

قوله: «فقدروا» حكم بذلك وتكرره من ماضي مذكر وهو ما أتى به، ولا يجوز فتحها بما لأن
 يفتح من غير باب فتح بعض اليراء، والقراء، ولا يابها. قوله: «ثم يركب لي فيه» أي
 «على أركب» سيراً رائداً على سيره أصله، ولم يصبى الخوار، والفرق بينهما في شدة
 قوله: «وإن كنت تعلم» أي علمت. قوله: «فاصرفه مني» أي ألقه لا يلام من صرف الأعد
 المعبر عن الأسر صرف الأمر عنه وما يعرف أن منهما من الآخر. قوله: «ثم راني» وفي
 وانه أرمي. قوله: «قال» وسمي سبته أن يدل بعد الأمان قد مضى، ويستحب فتح
 الدعاء بهذا في الحمد والصلاة على رسول الله ﷺ. قوله: «والاستخارة في الحج» والجهاد
 الحج) أي من أجل ذلك الاستخارة بها هو من الأمور التي لا يذوي العباد، ومنه الدعاء بها
 لها هو معرفة الخير، أو شره كالعادات وصانع المصروف، والمصروف والمصروف فلا
 حاجة إلا للاستخارة بها نعم قد استخار بها الذين حضروا أوفى، فالتحج متعلق بهذه الصلاة
 الإحصاء، يدور أو منه، وثقلت جسر أن يستخار في شيء من العكر من شيء من الدعاء وحسن
 هذه الدعاء من غير غيره، أو حاضر، وإلا جاء في الحديث: «أفضل الجهاد ثلثة حتى عند
 ساطع جارك» لأن حتى سراً عاماً فمستحسن فلا ينكره، وإن جسر، فهو نفسه فله الإنكار،
 ولما يستعمل المصروف في العبر على الجاهل. قوله: «مضى لما ينشزع له صدره» أي
 قائم، وهو بعد أنه يحصل به الاستخارة أحد الأمرين لا معناه، وأمر إذا ينشزع له صدره
 إنشزعاً فائداً من هوى النفس. قوله: «أرمي ركعتين» أو أربع، وفي الحلوي أنها إثنين مشروطة
 ركعة بركعتين واحدة لله الشيع. قوله: «إلى الله» أي من غير وسطة شيء أقدم، وقوله: «لم إلى أحد»
 أي من غير أحد الأمرين ما كان يحسن عليهم ولا فتنوا الجوانح من الله تعالى. قوله:
 «أسألك موجبات رحمتك» أي أأشك الذي نفسي لم حجة منك والرحمة. وقوله: «وعزائم

ولا حساً إلا فرجته ، ولا حاجة لك فيها رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين ، ومن دعه الله
 اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبك محمد بنی الرحمة ﷺ يا محمد إني توجّهت بك إلى
 ربك في حاجتي هذه تنصّي لي اللهم فشفعه في (والتب) إحياء ليالي العشر الأخير من
 رمضان لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير من
 رمضان أحيا القلب وأيقظ أهله وشدّ البصر وأقصد به إحياء ليلة القدر فإن للمعنى فيها خير
 من العمل في ألف شهر حافلة بها وروى أحمد : من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له

مغفرتك أي الأشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب بقضاء نأماً كأنها نعمت ذلك . قوله (والعزيمة
 من كل يوم) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيمتي ، وعطيتني كل خير . قوله : (يا أرحم
 الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فإنه يفعل له ذلك كذا في ابن أمير حاج .
 قوله : (ومن دعائه) أي دعاء فصب الحاجة بعد الصلاة ، لو من دعائه ﷺ الذي علم لرجل
 ضريب انصرف إلى أبيه ، فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعانيني فقال : فإن شئت أخبرت ذلك
 فهو أعظم لأجرك ، وإن شئت دعوت الله . فقال لا دع الله فأمره أن يسراً فيحسن وصوته ،
 ويصلي ركعتين ، ويدعو بهذا الدعاء ، ولحق كثيره . قال الطبراني : بعد ذكر المرق
 والحديث صحيح . قوله (إني توجّهت بك الخ) شك هذا على ما قالوا ، إنه يخبر لفرح أن
 يقول اللهم إني أسألك بأبيك . وأجيب بأن السمع حسن ، والحق عدم الحنوصية له
 روي في إسقاط عمر بن الخطاب ، وما قيل في ربه الكراهة أنه لا حق لأحد على الله تعالى فيه
 سطر لأن إحياء الصالحين عليه حق بصلاته . وكراً معه على نفسه ، وعية استحقاقاً ذاتياً
 لهم ، ونعمه من ابن أمير حاج . قوله : (وشدّ البصر) أي اجتهد في العبادة . قوله : (فإن الفصل
 فيها الخ) روي أنه ﷺ ذكر رجلاً من بني إسرائيل ليس السلاح في سبيل الله تعالى ألف شهر
 تدمر الصنمون . قال الله سورة القدر أي ليلة القدر خير من ألف شهر لتي ليس فيها ذلك
 الرجل السلاح في سبيل الله ، ويروي أنه ﷺ ذكر أربعة من بني إسرائيل فقال : هدوا الله تعالى
 عاماً لم يعمره طرفة عين فذكر أيوب زكريا ، وعزقي ، ويونس من نون عليهم السلام ،
 فحبت فصحاها من ذلك قول حيريل ، وقال : يا محمد عشت أمك من عبادة هؤلاء النفر
 ثمانين سنة لم يعمرها الله طرفة عين ، فقد أثبت الله عليك خيراً من ذلك ، وفرا السورة فهذا
 أنفس ما عشت أنت وأنتك هـ النبي ﷺ ، والناس معه ، والألف شهر ثلاث وثمانون سنة ،
 وأربعة أشهر قال النووي : وقد خسر الله تعالى هذه الألف بها علم تكلم لمن نالهم على الصحيح
 المشهور : وقد أجمع من يستدعي على (جوده) ودوامها إلى آخر الدهر للأحاديث المشهورة ،
 وأنها ترى حقيقة لمن شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الأحاديث ، ويستحب كتابتها
 لمن رآها لمبدأ له ﷺ ، والحكمة في إخفائها أن يجتهد من يريد بها في إحياء الليالي الكثيرة طناً
 لمولفقتها فتكثر عبادة له تعالى أم . قوله : (واحتساباً) أي ادخاراً ثوابها عند الله تعالى

ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وقال: **يَعْلَمُ**: اتجروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان، متعين عليه، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: هي في كل سنة ربه فإن الإمام الأعظم في المشهور عنه: أنها تدور في سنة وقد تكون في رمضان، وقد تكون في غيره فانه ذنب خائف، وهي المصروفة أن المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتأخر وما بعد لا تتقدم ولا تأخر (و) ندب (إحياء ليلتي الميدين) انظر والأصح الحديث أن أحياء ليلة العيد أحب لله قلبه يوم تسوت انفلوبة، ويستحب الأكثر من الاستغفار بالأسحار، وسيد الاستغفار اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما منعت أموز بك من شر ما منعت أبوء لك بمعتك على وأبوء بقذيتي ذمير لي وإنه لا معصية لك إلا أنت والدعاء فيها مستجاب (و) ندب إحياء (اليالي عشر ذي الحجة) لغزاة **يَعْلَمُ** فما من أيام أحب إلى الله تعالى أن يتعب فيها من عشر ذي الحجة يعقل صيام كل يوم منها بحبيب سنة وقيام كل ليلة منها بليالي ليلة القدر، وقال **يَعْلَمُ**: يصوم يوم عرفة يكفر ستين سابقة ومستقبله وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) ندب إحياء (ليلة النصف

قوة. (في العشر الأواخر) قال معظم الأئمة أنها محتصة بها النور، والشمع في ذلك لشواه، وقال بعضهم: ليالي النور أكمل، وذهب الأكثر إلى أنها ليلة سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وساماعة بن منصور، وسببه سبب في شرح البحاري إلى الصالحين، فوله: (لكن تقدم، وتأخر) والامرة تظاهر يوم قال لعبد الله حر ليله فتنزه، وقد مضى بعض من رمضان فغندما لا يعتق حتى يعضي ذلك البصر من رمضان الحاصل، وعنده حتى يمسى رمضان الصائل كله، وعليه لفنوى لاحتمال أنها تكون في آخر، في تمام الغنبل، قوله: (ويستحب الأكثر من الاستغفار بالأسحار) والله تعالى مسح المستغفرين فيها فقال: (وبالأسحار هم يستغفرون، قوله: (وسيد الاستغفار اللهم الغ) متداء، وحرأي دور أول من غيره، ويرتد على كونه سيد أنه يبره لم حلف لستعمر الله سيد لإستغفار قوله: (وأنما على جهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة، قوله: (ووهلك) أي وعذي إليك، (الإشكال، ومي شرح التعديج أي أنا مضى على الشرف بما عاهدتني في الأول ربوبيتك، وأنا موفى بما عاهدتني من البحث، ولشهور وأحوال القيامة، والثواب والعقاب الله، قوله: (أبوء) على وزن أقول مهور الآخر بمعنى أن اعترف، قوله: (الدعاء فيها مستجاب) الأولى فيهما، ويحتمل رجوعه إلى ليلة تعيد المذكورة في الحديث والسراد الجس، قوله: (يعقل) بالباء لتجهول، قوله: (صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه إلا للحاج لأنه ربما يضعف صومه عن المطلوب منه يومه، قلوا، والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكبير عن صوم عاشوراء أنه من شريعة سيدنا محمد، **يَعْلَمُ**، وصوم عاشوراء من شريعة هلكيم عليه السلام، وشرح محمد أفضل، قوله: (ولأنها يقدر فيها

من شعبان) لأنها تكفر ذنوب السنة، وليلة الجمعة تكفر ذنوب الأسبوع، وليلة القدر تكفر ذنوب العمر، ولأنها يقسم فيها الأرزاق والأجال والإغناء والأفقر والأعزاز والإذلal والإحياء والإيمان وعدد الحاج وفيها يسمع الله تعالى الخبير سبحانه، وخمس ليل لا يرد فيها الدعاء، ليلة الجمعة وليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلة العيدين، وقيل: **﴿١﴾** إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فإن الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس إلى السماء فيقولون ألا مستغفر فأغفر له ألا مستزقي فأورقه حتى يطلع الفجر، وفيل **﴿٢﴾** من أحيا الليل الخمس وجبت له الجنة ليلة الثوبه وليلة هرفة، وليلة النحر وليلة انظر وليلة النصف من شعبان وقال **﴿٣﴾** من قام ليلة النصف من شعبان ولبسني العيدين لم يمض قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيم أن يكون مشغلاً معظم الليل طاعة وقيل: يعني من يقرأ، أو يسمع القرآن أو الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي **﴿٤﴾** ومن من عاس بصلاة العشاء جماعة وتغزم على صلاة الصبح جماعة كما في حديثه لبني

(الأرواق) قال تعالى: **﴿فيها يرفى كل أمر حكيم﴾** [الدخان: ٤١]. قوله: (وفيها يسبح الله تعالى الخبير سبحانه) قال في التماموس السح الصبح، والسبيلان من فوق كالمسح بالضم ه مضى الخبر بماء يصب من محل عن. والمراد كثرة الخير. قوله: (ينزل فيها) أي ينزل أمره، أو ملائكته، أو الملاك صفة به تعالى لا كيفية الحوادث على ما ذكره من الطريقتين. قوله: (ألا مستغفر الخ) ألا أداة استعجاب، وأغفر له بالرفع لا بالجره ^(١) لأنه في جواب العرض مثلاً، وألا هنا ليست له لأنها تدخل على الأفعال. قوله: (ليلة الثوبه) هي ليلة الثامن من ذي الحجة. قوله: (لم يمض قلبه يوم تموت القلوب) أي يسمع الدنيا حتى تصدع عن الآخرة كما جاء لا تحالوا الموتى يعني أهل الدنيا، وقال بعضهم: لم يمض قلبه أي لا يشعر قلبه عند النوم، ولا في الفجر، ولا في القيامة كذا هي الترخ. قوله: (يقرأ، أو يسبح) أو يذم، وأحسن ما يدعى به الملهد إليك عمر كريم حب الخمر دافع عنا.

خاتمة: من استندوب صلاة الفل، فإذا ابتلي به سببه يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده من ذنوبه لتكبر الصلاة الاستغفار آخر أعماله، ومنه الصلاة إذا نزل منزلاً يستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما هي السيرة الكبيرة، وكذا إذا أراد مضراً أو رجع بعد صلاة الاستغفار لمعية وقعت منه لما عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم أن رسول الله **﴿٢﴾** قال: مما من عبد بطلب ذنباً فتوضأ، ويحسن الوضوء، ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله لا خسر له كذا في التهستاني.

(١) قوله لا بالجر لعل صوابه بالنصب بدلي وجوز شقة تأمل له محقق.

العبد، وقال رسول الله ﷺ: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله» رواه مسلم (ويكره الاجتماع على إحياء ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرنا (في المساجد) وغيرها لأنه لم يفعل النبي ﷺ ولا أصحابه ما يكره، أكثر الجلوس من أهل الحجاز منهم عطاء بن أبي ميثبة وفضلاء أهل لمدينة وأصحاب عاتك وغيرهم وقالوا: ذلك كله بدعة، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه إحياء ليلتي العيد جماعة واحتلف علماء الشافعي في صفة إحياء ليلة النصف من شعبان عن ثور بن عبد الله أنه استحب إحياءها بجماعة في المسجد طائفة من أعيان التابعين كخالد بن سنان، ولقد كان بن عامر ووافقه الحسن بن وهب، والنقل الثاني أنه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الأوزاعي إمام أهل الشام وفقههم وسالطهم.

فصل

في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة على الدابة وصلاة العاشي

(يجوز النفل) إما عبر به يشمل السنن المؤكدة وغيرها فصيح إذا صلاها (قاعداً مع

قوله: «ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله») يحتل أنه صلاة الصبح يحصل ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل معصوم الصلاتين، وهو الذي يشير إليه كلام ابن عباس جاء جعل صلاة العشاء بجماعة، والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام إحياء الليل، ويحتل أنه تبارك به إلى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لأنه يكون بصلاتها كأنه قام نصف الليل، وبصلاته كأنه قام الليل كله. قوله: (ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بغير الجماعة في فصلواته التي في تلك الليالي، أو غيرها من الركعات عن الكراهة وإن كان لا يخرج عنها إلا بالجماعة بشرط أن يكون الإمام غير ناذر لها، وإلا لا يصح عدم صحة الفقه، أنافذ بالظاهر، ويدخل في ذلك صلاة التيسير، وإن قيل: يلزم حلي ما سبق من أن المدر واحد من المفتدي لا من الإمام، لأن القوي على الضعيف، قلنا: ناه القوي على الضعيف، إما يصح حيث كانت الفتوة دائمة، أما إذا لم تكن كما هنا، فلا لأنها عرضت بالضرورة، ومن هذا قال الحلبي: الذي كان يفتي، وأعلم أن الصلاة في نفسها مشروطة بصفة الإنفراد، والإتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي إقادة السيد والله سبحانه وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.

فصل في صلاة النفل جالساً

قوله: (يجوز النفل قاعداً) مطلقاً من غير كراهة كما في صحيح الأنهر، قوله: (لما قيل

القدرة على القيام) وقد حكى به إجماع العلماء، وعلى غير المستند يقال: إلا أنه العبر
لما قبل بوجودها وقوة تأكيدها، وإلا التراجع على غير الصحيح لأن الأصح جوازها قاعدة
من غير عذر فلا يستثنى من جواز الشئ حالاً بلا عذر شئ، على الصحيح لأنه **يُؤْتَى** كان
يصلى بعد الوتر قاعدة، وكان يجلس في عامه صلته بالليل نكحاً، وفي رواية عن عائشة
رضي الله عنها قلنا أراد أن يركع قام فقرأ آيات، ثم ركب وسجد وعاد إلى التعمود، وقال من
معراج للزبابة، وهو المستحب في كل تنوع يصلية فاعداً موافقة للسنة، ولو لم يلو حين
استوى قائماً، وركع وسجد آخره، ولو لم يستقر قائماً وركع لا تجزئه لأنه لا يكون ركوعاً
قائماً، ولا ركوعاً فاعداً كما في التحنيط (ولكن له) أي للمقتل جالساً (نصف أجر القائم)
لقوله **يُؤْتَى** من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى فاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى
نائماً فله نصف أجر الفاعل (إلا) أنهم قالوا: معاً في سائر الفاعل أما الفاعل (من عذر)
فصلاته بالإيماء أفضل من صلاة القائم الراكع الساجد لأنه جهد النقل، والإجماع يستبعد
على أن صلاة الفاعل عذر مساوية لصلاة القائم في الأجر كذا في الدراية قلت: بل هو

يوجبها) قال في الخلاصة وأحموا على أن ركعتي الفجر من غير عذر فاعداً لا تحوز كذا
روى الحسن عن الإمام أنه ولا يخفى ما في حكاية الإجماع على ذلك، وليس الإجماع إلا على
تأكيدها كذا في الشرح، وما في قوله: ما قبل مصنوعة. قوله: (على الصحيح) يفيد أن القول
ينحتم القيام في ستة أفعال، وفي التفرع غير مرجح، وليس كذلك لأنه السيد. قوله: (بعد
الوتر) أي غير الوتر لأن التصعيد الاستدلال على جواز كل الفعل فاعداً، ويقتضي أنه إشارة إلى
ما كان يفعله **يُؤْتَى** من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز (إلا أنه لا يبيح للعادي). قوله: (ولو
لم يستقر قائماً) بأنه قام قياماً نكحاً، به ركبة، وركع وأما إن وضع ركبة على الأرض،
وصب نصف الأعلى والظاهر أنه لا مانع من الجواز. قوله: (ولكن له نصف أجر القائم)
يستثنى منه صاحب الشرح **يُؤْتَى** لما ورد منه **يُؤْتَى** وإن أجر صلته فاعداً كأجر صلته قائماً فهم
من خص صلاته، قوله: (ومن صلى قائماً فله نصف أجر الفاعل) صرح في البحر عن المشرك
بغير جواز قائماً، قال: ورد في بعض رواياته، ومن صلى قائماً أي مصطليحاً فله نصف أجر
الفاعل ولا يمكن حمله على الفعل مع القدرة لا يصح مصطليحاً اللهم إلا أن يحكم بشذوذه
الرواية انتهى، وهم المؤلف من كلام القوم أن في ذلك خلافاً كما هو عند الشافعية، ولكن
قال الكمال، ولا أخذه في نفسه (أهـ). قوله: (فصلاته بالإيماء أفضل) أي مصطليحاً، أو
مستظلاً، أو فاعداً. قوله: (لأنه جهد النقل) أي اجتهد النقل بمعنى أنه ليس في وسعه غيره
والجهد بمعنى المجهود. قوله: (على أن صلاة الفاعل) أي الذي يركع، ويسجد فاد التومي
تقدم الكلام عليه، قوله: (قلت بل هو لرقى الخ) هو ظاهر لأن الصلاة بالإيماء أفضل رتبة من

أرض منه لأنه أيضاً جهد العقل رتبة المزمع خير من عمله (ويقعد) المتنفل جلوساً (كالمتشهد) إن لم يكن به عذر فيفترش رجله اليسرى، ويجلس عليها ويحسب بینه (في المختار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الإسلام الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محبباً لأن عامة صلاة رسول الله ﷺ في آخر عمره كان محتبباً أي في النفل ولأن المحتبب أكثر نوجهاً لأعضائه الغيبة لتوجه استائين كالقيام، ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لأنه لما جاز له ترك أصل القيام فترك صفة القعود الأولى، وأما انصرافه، فلا تنقيد صفة جلوسه بشيء (وجاز إنشائه) أي إتمام الفادر نقله (فأهلاً) سواء كان في الأولى، أو الثانية (بعد افتتاحه قائماً) عند أبي حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركناً في النفل فجاز تركه، وعندهما لا يجوز لأن الشرع ملزم فائبه النذر، ولأبي حنيفة أن نذر، ملزم صلاة مطلقة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان والشرع لا يلزم إلا صيانة النفس، وهي لا توجب القيام عينه جلوساً (بلا كراهة على الأصح) لأن انقياد أسهل من الانشلاء وابتداءه جلوساً لا يكره، فالبقاء أولى وكان يتلوه يتنحى التصريح، ثم ينتقل من القيام إلى النعود وسي القعود إلى القيام، ورواه عائشة

صلاة القاعد في العمل، وإذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم بحسب القاعد بعدد، وهي أكثر عملاً أفضل منها بالأولى. قوله: (أولية قمره) غير من صله) هذا إنما يظهر إن حظر بiale أنه لو كان صحيحاً لأداه قائماً، وإسا كانت غيراً بعدها عن الرباء. قوله: (ويقعد كالمتشهد) فيه إشارة إلى أنه لا يقنع بینه على يسراه تحت سرته لكن سرح في كتاب سياسة الدنيا، وأدين بأنه يصح وأله يشير قولهم إن القعود كالقيام أم من البد. قوله: (في المختار) هو إحدى روايات ثلاث عن الإمام وبها أخذ إفر قد في الهر: ولا شك في جواز القعود على أي حال، وإنما الاختلاف في تعيين ما هو الأفضل أم. قوله: (ولكن ذكر شيخ الإسلام) هذه رواية ثالثة عن الإمام وبها أخذ أبو يوسف، وعن الإمام أنه يترجم، وبها أخذ محمد كما في مجمع الأنهر، فإذا أريد أن يرفع يعني على الروابنين الأخيرين الفتوى رجله اليسرى ويجلس عليها ليكون أسير عليه كما في ابن أمير حاج، وهذا الخلاف في غير حال الشهد، أما فيه فإنه يجلس كما يجلس للمتشهد بالإجماع سواء سقط القيام لعدم أم لا لا نهر. قوله: (التوجه السابق) أي وكل التقديم وهو لازم لما قبله. قوله: (وعندهما لا يجوز) الخلاف في غير المتشعب الثاني أما لو ابتداء التشعب الأول قائماً، ثم تعد في التشعب الثاني فهو جائز اتفاقاً لأن كل تشعب صلاة على حدة. قوله: (ولأبي حنيفة أن نذره ملزم للنج) لا نرى في لزوم القيام فيه بين أن يلزمه نصاً لو لا، واختاره الكمال، وفي المسجدة أنه إن لم يلزم القيام نصاً لا يلزمه. قال فخر الإسلام: هو الصحيح أحاده السيد. قوله: (بالقيام النج) متعلق بالانكسار. قوله: (بلا كراهة على الأصح) واختار صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير علم كالإعياء والتعب. قوله: (ثم ينتقل

رخص الله عنها (وشغل) أي حاربه الشغل بل واجب له (واكباً خارج المصبر) يعني خارج العمران ليستعمل خارج القرية ولاخية محض إذا دخله مسافر قصر العرض وسواء كان مسافراً أو حرج الحاجة في بعض أنواعه علم الأصح، وقبل إذا حرج قدر ميل وقيل إذا خرج قدر درسين جاز له (والأدلة) ومن أبي يوسف جوازها في المصبر أيضاً على الدابة (مومياً إلى أي جهة) ويفتتح الصلاة حيث (توجهت به دابته) لمكان الحاجة ولا يشترط عجزه عن إيقافها للتحريية في ظاهر الرواية لقول جابر: وأبى رسول الله ﷺ يصلي النوافل على راحته في كل وجه يومئذ، إيمان، ولكنه يخفف السجنتين من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه، وإذا حرك رجله أو ضرب دابته، فلا بأس به إذا لم يصنع شيئاً كثيراً (ويوش

من القيام إلى القعود) أي هي الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه ﷺ كان يمتنع التطوع قائماً، ثم يقعد فإذا بقي من قرآنه مقدار عشريين آية أو ثلاثين قام فقرأ، ثم سجد كما في الشرح. قوله: (أي جاز له الشغل) لأن الصلاة خير موضوع ولو اشترط ما يشق من سمو الركول يلزم الانتفاع عن السير إذا في البسوط - لو لم يكن في الشغل على الدابة من المضاة إلا حفظ السبل من فضول الكلام لكان كافياً في حوله. قوله: (أهل تدب له) لعله ﷺ كثيراً قوله: (إذا دخله) أي وصل إليه. قوله: (على الأصح) هو قول جمهور العلماء، وعند مالك بشرط كونه مسافراً، وذكره في الأخيرة عن محمد، وليس مشهوراً عنه، ولكن عن أبي يوسف جوازها في المصبر، بلا كراهة وعن محمد كذلك، وفي رواية أجازها مع الكراهة معاقلة التفتيش بكثرة الكلام، واستدل بما روى عن ابن عمر أنه ﷺ ركب التمدار في المدينة يعود سعد بن عبادة، وكان يصلي، وهو راكب، وأجيب عن الإجماع بشدة الحديث، وقامه في الشرح. قوله: (مومياً إلى أي جهة الخ) فلو سجد على سرجه، أو على شيء وضع عليه يكون عيشاً لا حادثة فيه فيكره، ولا تنفذ لأنه إيمان وزيادة الفهم إلا أن يكون ذلك الشيء نجساً، فتعبد لاتصافه بالنجاسة به كما حقه البرهان الحلبي. قوله: (يفتتح الصلاة الخ) إنما زاده لوضع الخلاف فيه وإن الإمام المتعدي رخص الله عنه بشرط الاستيفار عند الإفتتاح، وفي شرح عمدة الأحكام، وعند أبي حنيفة ولي فور. يفتتح أولاً إلى القبلة استيعاباً، ثم يصلي كيف شاء، وبه قد أجمعت وهو لأشبه كما في ابن أبي حنيفة. قوله: (حيث توجهت به دابته) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لمدته الضرورة إلى ذلك كما في السراج، وفي توحيد المصبر في قوله مومياً، وقوله به إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تمنع بالجماعة فإن صلوا صلاة الإمام صحيحة، وصلاة القوم فاسدة، وقيل تجوز إذا كانوا على دابة واحدة كما في البحر من الشهيرة وبه جزم في الدرر. قوله: (في ظاهر الرواية) وقال اللكائي: يشترط ذلك وإن تعدد جاز قال في التوسلات: وينبغي حمله على صلاة القرض لأن باب الشغل أوسع منه. قوله: (وإذا حرك الخ) أشار به إلى أن تغييره لا يفسد إذا كان عملاً قليلاً، وهو المتمد خلافاً

بقوله: شئ ما مضى إذا لم يحصل منه عمل شئ كما إذا شئ وجله واحد لأن إحرامه لمعقد محضاً للركوع والسجدة ثم سئل سروله هذه فكان له الإيماء بهما، راقياً، وخصة، وهذا يصرف بين جوار يستند، وعدم بدء المبرص بالركوع، والاحتراف، وكان موقفاً لأن إحرام المبرص لم يتناولهما لعدم قدرته عليهما فلما (لا) يجوز له البدء بعد الركوبة على ما مضى من أدلته ما لا شئ منه، ضرورة عهد، لأن افتتاحه على الأرض استلزم جميع الشروط وهي الركوب يموت شرط الاستقبال، ونحوه التمكن وضمانه وحقيقة الركوع والسجود (و) جاز لإيماء على الهداية، ولأن كان بالتوافل الرقابة المتكثرة، وبها جاز منه العجز روي (عن

س) هي ابتداء أن لا سيما صاحبها لم يحرر من ولا الشرايع قوله: (لأن إحرامه لمعقد مجوزاً للركوع، والمجود) إيضاحه أن يقال: أن بناء بعض اتصاله على بعض عند الاختلاف إنما يجوز إذا تساوتها تحريرة واحدة وأما إذا لم تكون كذلك فلا يجوز إذا ظهر هذا منحرمة الرأفة سمعت محررة للإيماء راقياً، والركوع، والسجود بتقدير سرول فقال ما مضى بالإيماء وهو راقياً، وما يصلي بعد الترتيب بركوع، وسجود فاصلي تحت تحريرة واحدة محار بهما أحدهما، على الآخر وإحرام الشاور المقتضى حرماً للمواضع، والسجود فقط فلم يتناول الإيماء راقياً فلا يصح حذره عليه فكذا هي العدة فإن قيل: ما ذكره من أنه يفرض على المصنف، وذلك لا يجوز، فإن من المبرص إذا صح تحت ما لا يحرم لم يتناول الأركان في الأصناف دون إيماء لعدم قدرته عليها فلا يجوز له ما لم يتناوله غيره، على ما تقرر، وأجيب أيضاً بأن إيماء الركب في ركوعه، وسجوده في القوم، وليس خلفاً عنهم، ولذا جاز افتتاحه بالإيماء مع قدرته على الركوع إذا اختلف ما لا يصح إليه إلا عند تعذر الأصل، ولا يصح الجمع بين خلاف مبرص من إيماء خلف لا يجوز له البدء مع القدرة أي فلا يصح الجمع بينه وبين الأصل فلا يصح له البدء قبل في نهاية وعلى هذا القوم، يجب أن لا يسي في المكنونة فيما إذا اقتبحها بالكتلة تعذر، لم تزل لأنه ليس له أن يقتنحها على الهداية عند القدرة فكان الإيماء فيها حلالاً، فلا يصح إيماء للموم الجمع بين الأصل، والخلق، ولهذا قد استغلت في الهداية بالمتأخر اهـ قوله (عزسة) أي أمراً محضاً عب، وهو معقول مطلق كحذف أن، ثم علة عزسة، وقوله سروله مطلق به، قوله: (فكان له الإيماء) الأولي أن يقول، ونحوه بهما معضبت على قوله: للركوع، قوله: (رخصة) أي حذ، على خلاف الحكم الأصلي تسهلاً، قوله: (وبهذا) لإزالة ترجيح إلى التحليل، قوله: (لأنه) أي المتعطل بعدم اتصاله قبل، في الشرح، وعدم بدء المبرص إذا قدر على الركوع، وسجود، وكان موقفاً لأن إيماء المبرص لم يتناولهما لعدم قدرته عليهما، فعلى كتحريم شاول الذي أصبح الصلاة على الأرض فلا يجوز به ما لم يتناوله غيره على ما تناوله فعلاً لا يحرم الخ، قوله: (في ظاهر الرواية) وقوله زفر يجوز له إيماء كما أوضحه في الفتح، قوله: (حتى من خفي) بالآخر متناً على الرافل الرأفة، قوله:

أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل) أنه كتب (السنة الضمير لأنها أكد من خبره) قال ابن شجب رحمه الله: يجوز أن يكون هذا البيان الأولي يعني أن الأولي أن ينزل لمكتفي أتتكم كذا في الغيبة وهذا أن هذا على رواية وجوبها (وجاز لمستطوع الانكاء هل شيء) كصا وحافظ وحادم (إن تعبد) لأنه غير كما جاز أن يفقد (بلا كراهة وإن كان) الانكاء (بغير حذر كره) في لأصغر لإساءة الأدب. بخلاف انعمود بغير غير بعد تقيام كما قدماء (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة (عشها) أي الدابة (ولو كانت) لشيء يزيد على الدرهم (في السرج والركابين في الأصح) وهو قول أكثر متابعي المشروعة (ولا تصح صلاة المشرك بالإجماع) أي إجماع أئمتنا لاختلاف المذاهب.

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندوب) (والعبد) (و) لأنشاء (ما شرع فيه نقلاً فأثبتناه ولا صلاة الجنازة) (و) ٧ (مسجدة) ثلاثة قد ثبتت أيتها على الأرض (لا للضرورة) نص عليها في لغز من شرطه تعالى ﴿وإن فقمتم فركباً﴾ أو ركباناً (والواجب ملحق به (كخوف لصر على نفسه أو دابته أو لياها لو نزل) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجوب مطر وطين) في (المكان)

(يعني أن الأولي الخ) أي محاب عنه يجوز من قوله: (كره في الأخير) أي شرطه بدل من التاميل قوله: (بخلاف انعمود) فإنه لا ضراحه به على الأصح. قوله: (للضرورة) ولأنه لما سقط اعتبار الأركان الأصحية ولأن سقط شرط طهارة المكان أولاً. قوله: (ولا تصح صلاة المشرك) ولا ناسخ، وهو يصح كما في المفسر من سوء كان بغير أم لا فرضاً كانت الصلاة أم لا. قوله: (لا اختلاف المكان) ولأن خلا من الشيء، والصفة صاف للصلاة، وأما الأركان مع شامي لا يصح راحه سبحانه وتعالى أعلم، واستعمر الله المعجم.

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

قوله: (والمحمل) اسم مكان فاحس مع النسيب. قوله: (ولا قضاء ما شرع فيه نقلاً) وأمر شرع به غيره أفاده السيد. قوله: (قد ثبت أيتها على الأرض) أما إذا ثبتت أيتها عليها فتصح عنها. قوله: (لا للضرورة) قال في الخلاصة: أما صلاة الفرض على الدابة بالطر فحازة يقف عليه أي مستقلاً ثبته، ويعلى بالإيمان إن أمكنه يقف. الدابة فإن لم يمكنه صلى أياً توجهت، ور مستدر الثالثة كذا في غاية البيان. قوله: (كخوف لصر) مع قاطع الطريق. قوله: (ولم تقف له رفقة) عدا على العاصب، ومن غير الغالب أن وغرف الرفقة لا يفيد منع اللص،

يخشى فيه فلو رجع أو باعصه ريثاقاً ما يسقط عليه أما مجزئة بدوياً فلا يبيع ذلك ولا ذبيحة
 له يسلي ذلك أي طير بالإيمان، نوجع الجذبة، وعدم وحذف من مركبة ما يند، ولو كانت
 غير مجموع (تجزئة) لا تعلق، ولا يرفع الإعدة، وإن أعظم وأشد يصح الذي يحصل له
 النوب والركوب زيادة مريض، أو علة يجوز له الإيد، يفرغ على الدابة وقلة مستعمل
 نفسه إن أمكن وإلا فلا، وقد طوى أمكان وإن وجد شعاع من الركوب معياً فهو مستف
 نداء بقدره العر عاخر عنه حالاً لهما كالأول إذا لم يفسر عن الزوال إلا يصحرم، أو
 روح ومعاد، وروحه، أو محرمه، باسم يقيم ولله عمله كالمركبة (والصلاة في المحمل) وهو
 (على أدابة كالصلاة عليها) من الحكمة الذي عقلت اسمه كتمت صفة أو واقفة ولو أوقفه،
 وأجمل تحت المحمل خشية أن يحرمها حتى يفي قراره أي المسموع (في الأرض)
 بواسطة ما حمل له (كأن) أي مزار المسموع (بصرف الأرض فتصح لفريضة فيه قائماً) لا
 فاعداً بأمر دفع والسجود.

فصل في الصلاة في الطبيعة صلاة الفرض

وهو واجب (فيها وهي جارية) صلاة طرية فاعداً فلا غيره به وهو يدل على الخروج
 منها (صحة عند الإجماع الأعظم أي حنفية) رحمه الله أي أن (الركوع والسجود) لا

يجوز له حينئذ الصلاة عليه. قوله: (واقفة مستبيل القبلة) لا يجوز للمريض، بل هو حكم
 صلاة الفرض، وما سمع به على أدابة مطلقاً. قوله: (حلالاً لهما) غلط، صحيح قولهما، قوله:
 (كالمركبة) أي ما لها دائرة مفردة الغير. قوله: (ومعاد روحته) مثلاً وغيره قوله خالصة، والنظر
 أن الزوجة، والمحرم لهما يفيد. قوله: (إذا لم يقيم ولله محله) أي لأجل تعادل الحمل. قوله:
 (كالمركبة) أي السادة يجوز له الصلاة على اسمه كذا بناءً من صاحب البحر، وأثره منه من بعده.
 قوله: (صح لفريضة فيه قائماً) فإن لم يمكنه القيام، ولا الزوال مطلقاً فاعداً كما هو معاد
 كإمامهم أو مع بعض الأفاضل محلاً، وإن العبد بعد عبارة المصنف عنه، وهذا وإن أظنه
 المصنف يحمل على ما إذا تركه القيام، والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم.

فصل في الصلاة في الطبيعة

مادة هذا الفصل لما فيه أن السبب له شبه بالدابة لأنها مركبة البحر، والدابة مركبة
 البر، ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة، ولها شبه بالأرض من حيث الجغرافيا عليها
 بقرار، ولذا لزم الركوع، والسجود، والاستقبال. قوله: (صلاة الفرض، والتواجب) ويعلم منه
 حكم النفل بالأولى. قوله: (وهو يقصر) نص في الشرح. قوله: (صحيحة عند الإجماع

بالإيماء لأنَّ الغالب في القيام دوران الرأس، والغالب كالمحقق لكن التيقن فيها والخروج
أفضل إنَّ أمكنه لأنه أبعد عن شبهة الخلاف رأسك لتقليه (وقال) أي أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى (لا تصح) جالساً (ولا من هضم وهو الأطهر) لحديث ابن عمر أن
النبي ﷺ سئل عن الصلاة في السفينة فقال: صل فيها قائماً إلا أنَّ تعاف العرق، وقال:
مثله لجعفر، ولأنَّ القيام وإنَّ فلا يترك إلا بعذر محقق لا موهوم ودليل الإمام أقوى وينفع
لأنَّ ابن سيرين قال: صلنا مع أنس في السفينة فعوداً، ولو شئنا لخرجنا إلى الجذ وقال
مجاهد: صلنا مع جنانة رضي الله عنه في السفينة فعوداً، ونز شئنا لمصلنا، وذلك لأهله،
وحديث ابن عمر جعفر محمول على التذنب فظهر قوة دليله لموافقة تابعين ابن سيرين
ومجاهد وتابعين أنس وجاندة فثبت قول الإمام رحمه الله تعالى، (والعذر كدوران الرأس
وعدم القدرة على الخروج ولا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالإيماء) لمن يقدر على
الركوع والسجود (اتفاقاً) (لعدم المسح حقيقة، وحكماً) (والمربوطة في لغة البحر) بالتراسي
والجبال (و) مع ذلك (تحرکہا الریح) تحريكاً (شليفاً) هي (كالتأثرة) هي التمسك الذي قد
عنيت والحالات فيه (ولا) أي إنَّ لم تحركها شديداً (فكالتوافقة) بالثبط (على الأصح) و)
الوافقة ذكرها مع حكمها بقوله (إن كانت مربوطة بالثبط لا تجوز صلاته) فيها (فأصداً) مع
قدرته على القيام لانتفاء المفتى للصحة (بالإجماع) على التصحح وهو احتراز عن قول
بعضهم أنها أيضاً على الخلاف (فإن صلى) في المربوطة بالشدة قائماً وكان شيء من
السفينة على قعر الأرض صححت الصلاة بمنزلة الصلاة على السرير (ولا) أي وإن لم
يسفر منها شيء، على الأرض (فلا تصح) الصلاة فيها (على الاختار) كما في المحيط
والبدائع لأنها حيث كالقذبة، وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالثبط قائماً
مطلقاً أي سواء استقرت أولاً (إلا إذا لم يسكنه الخروج) بلا ضرر فبصلى فيها للخروج (و)

الأحظم) من غير كراهة عبده كما في حاشية الدرر للمواهب، وفي المضمرات، والنحر عن
البدائع أنَّ فيه إسهاماً، وهو الذي يفيد كلامه بعده قوله: (والخروج أفضل) أي من
الصلاة قائماً فيها بس (إذا أمكنه من غير ضرر لنفسه، أو ماله، قوله: (لأنَّ أمد الخ) حر على
سبيل اللطف، وانتشر المترتب، قوله: (وقال مثله لجعفر) أي ابن أبي طالب لما بعث إلى
الحبشة، قوله: (لخرجنا إلى القبد) مكرر الجسيم، وتشديد الدال الشاطيء، وهذا دليل لجواز
الصلاة فيها مع إمكان الخروج منها، وما بعده دليل لجواز الصلاة قائماً مع إمكان الصلاة من
قيام، قوله: (محمول على التذنب) أي الأمر فيه، وهو صل فيها قائماً محمله التذنب لتوافق
الأدلة، قوله: (المسح حقيقة) هو كالمريض، وحكماً هو كالدابة، قوله: (كما في المحيط،
والبدائع الخ) اعلم أن ظاهر الهداية والنهاية والإختيار جواز الصلاة قائماً في المربوطة بالثبط

إذا كانت سائرة (يتوجه للمصلي فيها بتقنية) فقد رتبته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت) السفية (عنها) أي القبلية (يتوجه) المعني بأسد ربتها (إليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وإن عجز بمسك عن الصلاة (حتى) يقدو إلى (أو) ينمها مستقبلاً ولو ترك الاستقبال لا يحرره في قولهم بسمًا.

فصل في صلاة التراويح

لترويحة الجلسة في الأصل، ثم سميت بها الأربع ركعات التي أحدها لترويحة روي

معشفاً سواه استقرت على الأثر أم لا أمكنه الخروج أو لا رتبة في الإيضاح بأسد أمرين بالاستمرار، وعدم إمكانه الخروج عند عدم الاستمرار كما في الفتح، والتميز، واستدرك في النسخة، ولأنه كما في البحر معناه تسع شاعرين في رسالة له وما في الإيضاح لم ألق عابر نصريحه لأحد، بل هو صريح، والسبب الإصلاق مردود قال شعبي، وعسى هذا أي ما ذكر في الإيضاح يعني أن لا يميز الصلاة فيها إذ كانت مشددة مع إمكان الخروج إلى البير والإيضاح هو المجرى في ثلاث مجلدات كالأحد بعد الرحمن أبي الفصل لكرمان، قوله: (ولو إن عجز بمسك عن الصلاة) قد في الشرح عن مجمع الروايات، قوله: (ولو ترك الاستقبال لا يحرره في قولهم جميعاً) قد ما أورده الشيخ أشمل الذي يفعله: يعني أن يتوجه إلى القبلة فيها دارت الضمة سواء كان عند الإفتاح، أو في خلال الصلاة لأن التروية فرض عند القدرة، وهذا نادر أنه كما في الشرح ثان، وفي المحافل: المصدر أن الروم التوجه سوط بالقدرة عليه كما يشير إليه كلام المصنفات، والاسيحية إذا الاستقبال قد يسهل للعدم، ولو عند الإمكان كما في المختلف من عدمه عدم الإمكان أولى، والعلامة الأكمل لم يطلق لزوم الاستقبال، بل قيد بالقدرة، وعند عدم القدرة على الشيء، كيف يحقق لروحه، وإلى ما ذكرنا يشير كلام القدر حيث قال: لأنه يمكنه الاستقبال من غير مشقة إذ مفهومه أنه عند عدم الإمكان، وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال، ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى، وما في مجمع الروايات أنه إن عجز بمسك عن الصلاة يمكن جمعه على حالة الرجاء، أي رجاء زوال العدم قبل الوقت، قاله به بصرف، وهو كلام حسن إذ على ما أراه المصنف يلزمه تأخير العمليات في أسفار البحر المبلغ عند إفتتاح الأربع، ونقشها، وهي مصر بعد السفر إلى العزف بالله تعالى السيد أحمد قنوي بحرًا في المراكب الثمانية، وغير ذلك، وافته سبحانه ونفاس أعلم واستغفر الله العظيم.

فصل في صلاة التراويح

قوله: (الترويحة الجلسة) وهي المرة الواحدة من الراحة، قوله: (ثم سميت بها الأربع

الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح ستة) كما في الخلاصة، وهي مؤكدة كما في الاختيار، وروى أحمد بن عمرو عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال: التراويح ستة مؤكدة، ولم يتحرجه عمر عن ملقائه نفسه، ولم يكن قد مبتدعاً، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه، وعهد من رسول الله ﷺ، وهي ستة بحسب

(كميات الخ) معانها للإسراحة بعدد غلظها، فهو من إطلاق اسم المجدور على ما حاولوه، وقوله: التي آخرها الأولى أن يقول التي بعدها، يمكن أن تكون نفسها راحة، ومن قوله ﷺ: أرحوا الصلاة يا بلال أي أقمها، يمكن فعلها راحة لأن انتظارها مشقة على النفس، أو لأنها يوصل بها إلى راحة الجنة، وهذه العبارة التي للمصنف عليها في التشرح عن المستصحب، والذي فيه من التفتيح أن التراويح تروية للتصعب أي استراحة، وهي في الأصل مصدر بمعنى (الاستراحة) سميت بها كل أروع لاستلزامها شرعاً استراحة بعد ما يقدرها الله فالحلاقة المروءة. قوله: (التراويح ستة) بإجماع الصحابة، ومن بعدهم من الأمة متكررها مشاعاً فقال مردود: اشهد كما في العصورات، وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ صلى دسيسة ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس، ثم صلى من الجماعة فكثر الناس، ثم اجتمعوا من صلاة الفاشة، والرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي مضى، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن يفرض عليكم»، وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان، ولا غيره على إحدى عشرة ركعة أمراً بالوتر كما في صحيحي ابن حزم، وابن حبان، وأما ما رواه ابن أبي شيبة، وأطيرابي، وأبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين سوى الوتر فضمهم، وإنما ثلث العشر من موافقة الخلفاء أبو ثعلبة ما عدا العبدش رضي الله تعالى عنهم ففي البخاري: فأنزل رسول الله ﷺ والأمر على ذلك في خلافة أبي بكر، وصدور من صلاة عمر حين جمعهم عمر على أبي بكر تعجب منهم في رمضان فكان ذلك أول إجماع للناس على قارئ واحد في رمضان كما في صحيح البخاري، وبالجملة فهي ستة رسول الله ﷺ سها لما ذهبوا إليها، وكيف لا يفد قال ﷺ: عليكم بسني، وسنة الخلفاء الراشدين ثم الذين من بعدهم عصراً عليها بالسجدة، وروى أبو نعيم عن حديث عمروة الكندي أن رسول الله ﷺ قال: «استحدثت بعدني أشيعة فأحبها إلي أن تلتزموا ما أحدثت هموا وفي البحر من الخلاصة اعترف بالشايخ في كونها ستة بحسب، أو مستحبة فإن: «الخطب الغلاب برواية الحسن عن الإمام أنها ستة أم وقد ذكر الأصوليون أن السنة ما فعله النبي ﷺ، أو واحد من الصحابة، قوله: (ولم يتحرجه عمر من تلقاء نفسه)»^(١) قال في القاموس: يتحرجه افتري عليه تد وقل

(١) قوله: قال في القاموس: يتحرجه الخ الذي في القاموس نخرص عليه افتري فلينظر أم مصدحه.

مؤتلة (على الرجال والنساء) ثبت سببها بعمل النبي ﷺ، وقوله قال عليكم ستر وسنة
 الخلفاء الراشدين من بعده، وقد أضاف عليها عمرا، وعثمان وسالي رضي الله عنهم
 وبخالف ﷺ في حديثه. فافترض الله عليكم صلبه ومثبت لكم ثبامه وفيه رد لعرك بعض
 البره الفعي هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لأن الصحيح أنها سنة
 النبي ﷺ والجماعة من فيها أيضا لكن على الكفاية يبي بقوله (وصلاتها بالجماعة سنة
 كفاية) لما استدل أنه ﷺ دليل بالجماعة إحدى عشرة رافة بالوثر على سبيل التناهي ولم
 يجرها محرم سائر التوافل، ثم بين العذر في امثرك وهو خشية ﷺ افتراضها غفيا، وقال

قوله: الخلفاء يقول بأطى، وذكر له معاني كثيرة قوله: (في حديث) بالسكبر، وقوله افترض
 نح من معن بعد، يقول يقول. قوله: (وفي رد يقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون
 النساء) أثرك هكذا قاله حافظ الدين في الكافي لكن المشهور عنهم أنها ليست بـ أصلا قال
 في البرهان: قد انحصرت الأمة على مشروع الترابيع وجوارها، ولم يتكرها أحد من أهل
 القبلة إلا الروافض ذكره العلامة موج. قوله: (وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الاساري النهاية
 عن الجواهر هي سنة رسول الله ﷺ، وقيل: هي سنة عمر رضي الله عنه، والأول أصح، وفي
 حاشية السيد على العلامة مسكين، وما قيل يكفر من يقول إنها سنة عمر رضي الله عنه كما
 بقوله الروافض معمور، فقد صرح في كثير من اجتهاداته بأنها سنة عمر يعني بالنظر لكونها
 عشرين ركعة، وليباضية عليها، وذلك لا يمنع كونها سنة رسول الله ﷺ أيضا لما ذكرنا بعد.
 قوله: (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) فلا لو على من لم يحضر الجماعة إلا أن يتركها جميعاً
 أو يكون فقهاً بنفسه به، وقال المرحماني إنها سنة عمر، وذكره أبو يازم في الترابيع مرتين في
 بابها واحد ومنه قوله: لأن السنة لا تكرر في الوقت الواحد، دفع التنازع فعلا مستمرات
 وحلها ما ر صلها مأموماً مرتين حيث لا يتكر كما لو أم فيها، ثم اقتدى بأخو في تلك
 الصلاة. وكما بر صلى النساء إماماً أو مقتبلاً، ثم أتيت ثانياً فإنه لا يتكره إذا يدخل فيها
 ثانياً، بل لا بد له ذلك كما حققه العمدة ابن أمير الحج، وليظهر تجمع بين هذا وبين ما ورد
 من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلاً، والظاهر أن الظاهر مثل قضاء جملة بغير الفرائض فيكره
 إعادتها، وهذا غير مشهور فإن المشهور كراهة الإعادة إلا لمن صلى دفراً، ثم أتيت صلاة
 القضاء، أو الظهر، ويستغلا من طيب الجماعة في الترابيع لأن فصلتها بالجماعة أكثر من فضيلة
 الإعادة، ومن في كالجماعة من انقصر، فصاعف على صلاة لغة سبع وعشرين، أو خمس
 وعشرين، أو المستحسن بها زيادة ثواب من غير قيد بالعدد، ومثل ذلك يقال في صلاة التلوع
 جماعة فلا بد من غير وجه التناهي وحذر قوله: (وهو خشية ﷺ افتراضها غفيا) إن بين
 عيب خشية النبي ﷺ أن يترضى على ما علم أنه لا يزد على الصلوات الخمس لقوله تعالى
 في حديث الإبراء لما فرض الصلاة لا يبدل القول الذي أحيب بأن المعمور زيادة الأوقات

المصدر الشهيد: الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أتمها البعض في المسجد بجماعة وما في أهل المحلة أتمها منفرداً في بيت لا يكون تلوّكاً طاعة لأنه يروى عن أمراء الصحابة التحميم، وقال في المبسوط: لو صلى إنسان في بيته لا يأتهم فقد فعله ابن عمر وعروة، وسلم والدرهم وإبراهيم، وتابع فدل فعل هؤلاء أنّ الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية إذ لا بطلان ما في عمر ومن تبعه ترك السنة انتهى وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى التصيلتين فإن الأداء في المسجد له فضيلة ليس للأداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرض (ووقتها) ما (بعد صلاة العشاء) على الصحيح إلى طلوع الفجر (و) لتبعتها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها) وهو أفضل حتى لو تين فساد العشاء دون التراويح والوتر أهدوا العشاء ثم لتراويح دون الوتر عند أبي حنيفة يوفرونها نافذة مطلقة يوفرونها في غير محلها هو الصحيح، وقال جماعة من أئمتنا: ما منهم إلا سجد الواحد أن الليل كله وقت لها قبل العشاء ويعدو قبل الوتر ويحذر لأنها في أيام الليل (ويستحب تأخير التراويح إلى) قبيل (ثلث الليل أو) قبيل (نصفه) واختلقوا في أنها بعد نصف فقال بعضهم: يكره لأنها تبع للعشاء فسلوت كسرة العشاء (و) قال بعضهم: (لا يكره تأخيرها

ومضاهيها لا زيادة عدد الركعات، ونقصتها إلا ترى أنّ الصلاة فرضت ركعتين فأفوت في السفر وزيدت في الحضر كما في حاشية الشلبي على الريلبي، أو أنّ الفريضة قد تكون معلقة على المداومة، أو شريطة مداومة عليها لأن تحضد ومرميتها أمر، قوله: (ويأتي أهل المحلة أتمها مظهراً) فلا هذا التعبير أنها سنة كفاية لكل محله فيها مسجد فإنما يتبعه مسجد واحد في البلد لا تسقط الجماعة من جميعهم حيث تعددت مساجد المحلة، ويحذر ومقتضى إطلاقهم أنها سنة كفاية لأن المراد أنها سنة كفاية للبلد لا في المحلة، قوله: (فالصحيح أنه نال إحدى التصيلتين) هما صلاتها في السجدة جماعة، وصلاتها في المسجد جماعة، قوله: (وقد الأول للشيخ) علة لمحتوف كان الواجب ذكره، وهو الأقص فيها المسجد فإن الأداء الخ، قال البرهان الحلبي كل ما شرع بجماعة فالعقد فيه فصل لزيادة فعيلة المسجد، وتكثير الجماعة، وإظهار شمار الإسلام به وفي أشهر أنها على المسجد المفضل على ما عليه الاعتقاد، قوله: (ووقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة العشاء، قوله: (يصح تقديم الوتر على التراويح للشيخ) وقيل وفيها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة مشايخ مغاربة، وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاته التروية لم اشتغل بها بغيره الوتر بالجماعة يشغل بالتروية على قول مشايخ بخاري، وبالوتر على قول غيرهم، قوله: (وقد جماعة من أصحابنا الخ) فإن من البحر، ولم أر من صححه، وإذا فاته قيل: نفسي ما لم يأت وخفا من ثلثة المستقبلة، وقيل: ما لم يمسح الشبر، والصحيح أنها لا تقضى مطلقاً فإن قصها كانت نفلاً لا تراويح كما في الدرر والسراج، قوله: (وقال بعضهم: لا يكره الخ) أي تحريمها، والا محذوفة الأولى ثانية يدل

إلى ما بعده أي ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لأن أصل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن لأحب أن لا يؤخر التراويح إليه خشية الغوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعض تسليمات) كما هو المتوارث مسلم على رأس كل ركعتين فإذا وسعها وجلس على كل شفع بالأصح أنه إن تعدد ذلك مرة وصحت وأجرائه عن غيرها وإذا لم يجلس إلا في آخر أربع بليت عن تسليمه فتكون بشرط ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد صلاة (كل أربع) ركعات (بشرطها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويعة الخامسة والستة) لأنه المتوارث عن السلف، وهذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله ولأن اسم التراويح بني عن ذلك وهم مخيرون في الجلوس بين التصبح والقراءة وتصلية نوافي، والسكوت (ومن غشم القرني فيها) أي التراويح (مرة في شهر على

قوله، ولكن الأحب أن لا يؤخر التراويح. قوله: (آخره) يصح فرائضه بالربع، ويكون على تقدير معصاة أي صلاة آخره، وصح فرائضه بالنصب من الطرفية أي ابتكرت آخره. قوله: وفي حد ذاتها أي لا ينتظر لتراويح. قوله: (وهي عشرون ركعة) السكينة في تقديرها بهذا العدد سادسة المكمل، وهي استن السكينة، وهي الفرائض الاحتفادية، والتعمية. قوله: (فالأصح أنه إن تعدد ذلك كرماً مفادته ما في نية المصلي من عدم الكراهة لأن أكمل زيادة الحسنة ورد بأن المكمل لا يحصل بمجرد التشفة ما لم يكن فيه شفاع السبأ. قوله: (وإذا لم يجلس إلا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع فإذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليمين على ما عليه العامة ذكره السبكي، وإذا لم يقعد إلا في آخر العشرين صلى الصحيح تحوز عن تسليمه أي ركعتين بخلاف ما إذا قعد على رأس ركعتين كما في الخلاصة.

قوله: (فليت من تسليمه) فيه أنهم قالوا: إن دفعوا الأول في ربيعة النفل واجب، يجزئ بالمسحود، ومقتضاه أن تنوب عن تسليمين ويجب عليه استسجود إن كان ساهياً، وقد يجب بأن المذكور هنا في خصوص الترويح لكونها شرعت على هيئة مبدعة وبما بالسلام على رأس الركعتين، فلا يلحقها في غيرها تجعل قرعاً، وفيه أن هذا يرد على ما إذا جمع الكل بتسليمه واحداً مع أنها إما تنوب عن تسليمه واحدة على العنفي به كما في الفر. قوله: (لا للصلاة فرائد) أي بعد كل أربع أما بعد كل شفع فهي مكروهة. قال اليربوع الحلي: يكروه صلاة ركعتين منفردة بعد كل ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام اه، وفي التكملي وتكره الاستراحة على خمس تسليمات عند الجمهور

قوله: (مرة في الشهر) ومرتين فضيلة، وثلاثاً في كل شهر مرة أفضل كافي، وإذا كان إمام مسجد حية لا يهتم فله أن يتركه إلى غيره كما في الفتح، وكذا لو كان الإمام لحناً، وفي النصح، والقيين، ثم إذا ضم مرة قبل آخره قيل: لا يكره وترك التراويح فيما بقي لأجلها شرعت

(الصحيح) وهو قول الأكثر رداه التحسن على أي حصة رحمه الله غرة في ثل ركعة عشر أيات، أو نحوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقيم في رمضان إحدى وستين حصة في كل يوم حصة، وفي كل ليلة حصة، وفي كل فاتر ربح حصة واحدة والعمارة في رخصتين وصنع المحر يرفقوا العتاء أربعين سنة (وإن على به) أي يحتمل أن يقال في الشهر (يقوم ثل) بقدره لا يؤدي إلى تغييرهم في التخصيص لأن الأخص في زمانها ما لا يزيد في التغير الجماعه كما في الاختيار، وفي المحيط الأفضل في زمانه أنه يقرأ به لا يؤدي إلى تغيير العزم عن الجماعة لأن أكثر القوم أفضل من تطويل القراءة، ومنه بدني، وقيل لم يهدي، مرفاً كما في المعرب أي فضاء المعسل بعد العائنة، ويكره الانكسار على ما دون ثلاث أيات، أو أية طويلة بعد عائنة ترك الواجب (ولا يترك الصلاة على النبي ﷺ في كل تشهد منها) لأنها سنة مؤكدة صدق، ورفض على قول بعض المجتهدين، فلا يصح بدوهم.

أما علم الفراء، وقد حصل موافقته قبل نصيبها، أو غرة فيها ما شاء الله وإذا قرأ العند فليترك تركه أو أية، وقرأ ما بعدها فليستحب له أن يقرأ المفروق، ثم المفروق، يترك على الترتيب. قوله: (يقرب في كل ركعة عشر أيات أو نحوها) لأن عدد ركعات الترتيب مستانة ركعة أو إلا عشرين إن كان الشهر ناقصاً فيسبى لزيادة على العدة، ولو كان كاملاً لأن الأيات تزيد على قدرها كاملة مستانة، وحسن أنه يثنى في الجنة فيه، وحسن أيات الفراق سنة الألف، وستانة سنة وستاء أية ألف وعذ وألف وعيد وألف أمر وألف نهى، وألف قصص، وألف خير، وجماله حلال، وحرم ومائة دعاء، وأربع وست، وستون ناسح ومسوح كما في النسخ من الكتاب.

قوله: (أما لا يؤدي إلى تغيير الجماعة) من طوله فرفقه زاد ربح وأدعيه تشهد، ومعه في ربات لا مفهوم له لأن الشئ ﷺ هو أساساً عن طريق الفراء، قوله: (لأن تكثير القوم أفضل من تطويل الصفرة) أي أكثر ثواباً لأنه زاد بكل مرة صلاة، وتعلم جامعيهم من عالمهم ومعد تركه الكامل منهم على التخصيص، قوله: (ويكره الإتيان على ما دون ثلاث أيات، وأية طويلة بعد القائنة) أو أمان متوسط كما في الشرح، قوله: (الترك الواجب) أفاده به أنه مكره تحريماً، وما في مسائل رمضان فراهدي من أن أيا العنق الكرملاني والوبري أفتد أنه إذا قرأ في الترتيب القائنة، وأية أو أربعين لا يكره، ومن لم يكره عائلاً بأهل زمانه فهو حاسن انتهى محمود، على الأمان لطولته، وأكسب المتوسط، أو هو صعب لأن ما يقرأه يؤدي إلى التخطي ترك الواجب، قوله: (ولا يترك الصلاة على النبي ﷺ) ويكتفي بالله صل على محمد لأنه القرص منه الشاعري، وقوله: (ورفض على قول بعض المجتهدين) مع مولانا الإمام الشافعي رضي الله عنه.

ومحسّر من الهدرعة، وترك الشربيل، وترك تعديل الأركان، وغيرها فما جعله من لا حلية له (ولو مل القوم) بذلك (على المختار) لأنّ عن تكسّل منهم فلا سنت إجماع فيه (و) كذا (لا يترك النساء) في أصحّ كراهي، (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود) لا يترك لأصنافه عدد الشخص، وأنّ يد سبّيته عددا (ولا يأتي) الإمام (بالدعاء) عند السلام (لأنّ مل القوم) به ولا سرّكنا، فندعو بها قصر حصلاً نسبة (ولا تقصّي الترويع) أصلاً (بلقائها) من وقتها (مسترداً ولا بجماعة) على الأصحّ لأنّ التقصّد من خصائص التوجّهات وإنّ فسادها كانت معلّة مستحباً لا مرويح، وهي سنة التركّ لا سنة الصبح في الأصحّ من سار فعلاً للصلاة في سر اليوم ليس له الترويع كالحافظ، إذا ظهرت بالمسافر، والمريض المنفطر.

قوله: (ومحسّر من الهدرعة) الموجود في النسخ التي أحدثت بإزالة التوضيعة والذي في النسخ بالدالّ الصحيحة، وحسرها في القاموس سرعة الكلام، والقراءة قوله: (وترك الشربيل) في القاموس ويل أنكره رسولاً، أحسن تأليفه له الميراث أن لا يعطى للتلاوة وحسبها قوله: (وغيرها) كمنع السجود، والسجدة، وترك الاستراحة عند بين كلّ ترويعتين، والكرعة في ثلاثة المذكورة في كلامه تحريرية وهي غير ما تنزيهية لأنها من مقابلة ترك السنن قوله: (ووكذا لا يترك الشتاء) سر: كان إماماً، أو معتدياً، أو مسفراً، وعالله في المنع بأنّ السر لا يترك لجماعات، قوله: (لا تقرأ عند اليحضر) هو أبو منيع النحاس: تلميحاً لإمام الأئمة رضي الله عنه، وفي مرويح قوله: (ولا يأتي الإمام بالدعاء) أي الدعاء الطويل لقوله فندعو به قصر، قوله: (ولا تقصّي الترويع) لأنها ليست أحد من سنة المفرد، والثناء وحده لا يفتيان فهي أولى بعدم التقصّد، قوله: (أحسن الأصح) فقد تقدم مثله، قوله: (واحصاها والمريض) لا يحسن عطفها على الحائض لأنها فعل لها قبل سر اليوم، وعنده في الشرح أولى حيث قال: (والأصح أنها سنة الوقت) لقوله ﷺ «وسنت لكم قيام ليلة حتى أن المريض المنفطر، والمسافر والحائض والنضاء إذا طهرنا والمكفر إذا أسلم في آخر اليوم تسن لهم الترويع فكيف يحسن العطف الصحيح الصائم في تركها» أم وفي التقبّل لو تركوا الجماعة في العرس ليس لهم أن يحصلوا الترويع جماعة لأنها تنع له ولو لم يصلها بإمام له أن يصلي الترويع بها كما أنّ له أن يصلي الترويع بإمام، والوتر بأمر على الصحيح، ويكره للمفتدي أن يفعد في الترويع فإذا ترك الإمام أن يركع بقوم، وظاهر عبارة الشرح بعيد ثبوت تكراهة ولو كان دخلاً في صلاة الإمام لأنه علقه قوله إنما في هذا من مخالفة لإمام، ولما عي من القول بلزوم القيام في الترويع، ويكره مع غنة الترويع فنصرف حتى يثبّط لأنّ في الصلاة مع الترويع نهياً، وغفلة ونزول التشبه ولا خصوصية لها بهذا، بل كلّ الصلوات كذلك ما دونه سبحانه وتعالى أعظم، واستغفر الله العظيم.

باب الصلاة في الكعبة

فإذا من شروط الصلاة استقبال القبلة، وهي الكعبة، والشروط استيفال جرد من بقعة الكعبة أو غيرها لأن لفظة اسم لبيعة الكعبة المحذرة، وهونها إلى جانب الماء عندنا كما في العناية، وليس بناؤها فلهذا، وإذا حين أربع أسماء صلى الصحابة رضي الله عنهم إلى الله، وأن يعمل منهم أنهم يحذرون مشقة هذا (صحيح فريض ونقل فيها) أن في داخلها إلى أو جزء منها توجه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ظَهَرَ يَسِيرٌ﴾ الآية لأن الأمر بالتطهر للصلاة فيه ظاهر من صحيحها فيه (وكذا) صحيح فريض ونقل (فوقها وإن لم يتخلل) مسليهما (مشقة) نعم ذكرنا (الكنة مكرهه) له الصلاة وهذا (الإساءة الأدب باستلثاته عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل طهره إلى غير وجه اسمه فيها أو قوته) بأر كان وجهه إلى طهر إمامه، أو إلى جنب إمامه أو طهره إلى جنب إمامه أو طهره إلى طهر إمامه أو حنه إلى وجه إمامه أو حبه إلى جنب

باب الصلاة في الكعبة

وهي البيعة الحرم سبست كعبة ترحمها، أو لبيتها، ومن تكعبت نفس ارتفع بهده، واحتجب في استماعه لحدوثه في الصلاة، قبل حاشية والعمل فيها أي في المسجد المنفل، وهو ما حولها المحذرة، صحيح الرحيم فيه، ونقول نحصل بالتميز في كل فرع المسند، وقبل بالعمل في كل الحرم، قوله: اعتدنا عند الشافعي اسم الماء، والبقعة حجري عن الرجائي، قوله: (وليس بناؤها قبله) لأنه لو سأل عن كل شيء لا يكون بين يديه شيء من بناء الكعبة، واستدل بسلامة كذا في صحيح قوله: (ولقد حين أربع أسماء) أي في زمن عند الله من مؤيد قوله: (الآية) أي في الآية، وحاشية لفظ النفس، والماء كفي، وركع السجود، قوله: (ظاهر في صحيحها فيه) أي ما معنى تفسير هذا أصل الصلاة، وهو لا يجوز في ذلك شكك كذا في الشرح، وإذا قيل على صحة الصلاة فيها، فإما من الله، لأن رضي الله تعالى عنه أنه أتى به في حق البيت، وصلى فيه وسلاطه بينه وبين كعبه فلا طهر من معناه فيها هو من شرط الحوار دون الأركان، ولأنها صلاة متعمدة شرطها موحدة استبالي القبلة، وأنه في الشرح، ومن حاشية فلهذا فاستدبرها في الصلاة من غير ضرورة بكون حشده، ولو حتى ركنه إلى حاشية، وركعة إلى جهة أخرى لا تصح حياته لأنه صار مستقراً بالجهة التي صارت قبلة في حقه فغير من غير ضرورة بخلاف التثدي إذا نزل تحريمه ألقاه المبدأ والعقاد بالاستعداد ترك الاستعداد، ولا بعد بتقل من جهة إلى جهة من غير استدبار، قوله: (لما ذكرنا) أي من أي القبلة، اسم لبيعة الكعبة المحذرة، وهونها إلى جانب الماء، قوله: (الإساءة الأدب) بعد ذكر الترخية لذكره، قوله: (وترك تعظيمها) أي طهره، وألا فهو معظم لها بألف، والإلا ذكر، قوله:

إمامه متوجهاً إلى غير جهته، أو وجهه إلى وجه إمامه (صحيح) اقتداءً في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا فأس وجهه وجه إمامه، وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته لشبهه بعبادة اصصور رقل جانب قبله، والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الوجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله: (وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لا يصح) اقتداءً بتصريح بعض علم التزمام من السابق لا يصحاح لحكمه وذلك لتقدمه على إمامه (وصح الاقتداء) لمن كان خارجها بإمام فيها) أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (وطالب مفتوح) لأنه كقباه في اصحراف في غيرها من المساجد، والقيد بفتح الباب اتفاقي فإذا سمع الشيخ والباب مغلق لا صابح من صلاة الاقتداء كما تقدم (وإن تحلقوا حولها والإمام يصلي) (علاؤها صحيح) اقتداءً بجميعهم (إلا) أنه لا يصح (لمن كان أقرب إليها) من إمامه وهو (في جهة إمامه) لتقدمه على إمامه وأما من كان أقرب إليها من إمامه، وليس في جهته فالتقدم صحيح لأن التقدم والتأخر لا يظهر إلا عند اتحاد الجانب المتوجه إليه كل منهما.

ومتوجهاً إلى غير جهته) بأن يجتمع في أحد الأركان الأربعة، ويستقبل كل جهة وإماماً فيد بغير القبلة لأنه لو كان في جهته يصح بالأولى قوله: (في هذه الصور السبع) (إذا اعتبر من الجانب فالصور التي ذكر هو فيها الحسين، والشمال، وحسن الإمام، وحسن المأموم تزيد على هذا العدد. قوله: (إلا أنه يكره إذا قبل الخ) ظاهره كراهة التحريم لما يأتي من التعديل. قوله: (وليس بينهما حائل) أما إذا وحده فلا كراهة لعدم الشبه بعبادة تصور. قوله: (وكل جانب قبلة الخ) علم أنه لا بد من صلاة الجماعة من استقبال الجميع القبلة، وأن لا يتقدم المأموم على إمامه، فالتأخر إلى الأول جرح: وكل جانب قبلة وأشار إلى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ. قوله: (وهي مختلفة في جوف الكعبة) يعم الصلاة فيها وهو فيها، لأن الجوف موجود فيها. قول: (وذلك لتقدمه على إمامه) أي في جهته، واسم الإشارة راسع إلى عدم الصحة. قوله: (وصح الاقتداء الخ) أي بما وجدت لشروط، أما إذا فقد بعضها كما إذا خرج عن استقبال العين فيه لا يصح الاقتداء كالمفرد. قوله: (أو لم يكن) وعمل يكره ذلك لأنفراد الإمام في محل عال عن كل المأمومين؟ نظاهر نعم لو جود ما ذكر، والائتمار من الإمام. قوله: (في غيرها) صفة للمحراب. قوله: (كما تقدم) من أن الأصح اعتبار الاشتباه وعدمه. قوله: (صحيح) اقتداءً بجميعهم (إلا أنه لا يصح الخ) هذه هي العمرة الإضافية، عينها صحيحة، وفاسداً إلا أنها ذكرت فيما تقدم إذا نال الصلاة فيها، أو فرقها، وهنا ذكرت فيما إذا تحلقوا حولها. قوله: (لا يظهر) الأولى لا يظهر أن أو الراوي يمتنع، أو أن كلا منهما لازم للآخر لأنه ينزى من التقدم التأخر، وعكسه فهما بمنزلة شيء واحد فلما أمره التضمير. قوله: (المتوجه) بصيغة اسم الفاعل، وإن فاعله الله سبحانه وتعالى أعلم وأسغفر الله العظيم.

باب صلاة المسافرين

من باب إضافة الشيء إلى شرطه، ويقال إلى محله، أو العمل إلى فاعله. والسفر في اللغة قطع المسافة، وفي الشرع مسافة مفردة سير محصور بين خروجه (أقل) مدة (سفر) تعتبر بها أي السفر (الأحكام) وهي لردم بصير الصلاة كرحضة الإسقاط، وأعلم أن الرحضة

باب صلاة المسافرين

هو اسم فاعل من المسافة بمعنى السفر كالكتف، وربما بمعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال يقال: سفر الرجل سفرًا من باب ضرب، فهو سافر بمعنى مسافر، وتجمع سفر مثل ركب، وركب، وصاحب وصحب فهو للمسافر والتجمع نكن استعمال الفعل. واسم التفاعل منه مهجوز مصباح، والسفر يتخسب اسم به، وجعله أسفار حتى به لأنه يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالمسافة ليست هي بابها لأنها لا تكون إلا بين اثنين وهذه من واحد، وقال ابن رجب: هي على ما به، واعتذر أنه يسفر أي يكشف عن المكان، وهو عنه أدر قوله. (إلى شرطه) فيه أن لشرط السفر لا المسافر سد عن الحموي. قوله. (ويقال إلى محله) كل فاعل محذوف. قوله: أو يسفر في اللغة قطع المسافة التمسر، بمسافة يسفر بالامتداد فهو بمعنى قول السعد في السفر: هو في لغة الجروج العديد، وشرعاً خروج من حرمات الزحف مع قصد سير مسافة مخصوصة. أم. قول: (أقل مدة سفر تعتبر به الأحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة فالجح، واجتهاد، وسفر مباح كالخجاء وسفر محض كقطع الطريق، والأولان مباحان للرحضة اعتداءً، وأما الأخير فكذلك عندنا، وفيه قال الأثير في التوريز، ودواد والمعرني، وبعض المالكية خلافًا لذلك، والشافعي، وأحمد فإنهم قالوا: سفر المحضة لا يبيح للرحضة لأنها ثبت تخفيفاً، وما كان كذلك لا ينبغي بما يوجب التخليط أعني المحضة فكيف الصلاة ترح وفي العلوي الكبير، ولتمسار أحكام يحتاج فيها العميم كإباحة السفر في رمضان، واعتداء مدة أسمع ثلاثة أيام وسقوط الجمعة، والحدود، والأضحية، ومن ذلك قصر فوات الأوج من امرأة. أم. قوله: زوي لزوم قصر الصلاة) انه غير للأحكام، ولا يحسن هذا التفسير والأولى ما في الشرح حيث قال: وهو لزوم قصر الصلاة، وإباحة السفر، وامتداد مدة التسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة، رابع دين والأضحية، وحرمة الجروج على الحرمة بفهر محرم وغير ذلك. أم. قوله: (كرحضة الإسقاط) الأولى أن يفرد. وهو رحضة إسقاط أي مسطرة للحكم أصلاً لا إلى بدل، فإن التمسح الثاني سقط عنه حتى لا يقص به الإقامة، فالفرض في حقه ركعتان وله بوجد التعبير من العسر إلى اليسر في حقه نظهر بهذا أن رحضة الإسقاط، والمغزمية شيء واحد في الجاهل صدق، وإن اختلفا في التفهيم، ومن ثمة قال في الفتح: ومن حكى خلاف بين المشايخ في أن العصر عزيمة عندنا، أو رحضة فدا، خلط لأن من قال: رحضة

على قسمين رخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفيه حتى انقطر، وإجراء كذا للكفر بالإكراه، والثانية مثل الشرب الحرام، وقصر الصلاة في أسير، والأولى أنها مطبق بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة وثالث، والثانية لا تخيير له لتعين الفعل بها بالرخصة، وسقوط العزيمة فلا ينضم الإكمال للصلاة ثواباً لأن الثواب في فعل العبد ما عنه، ولو بالتخيير بينه، وبين ما هو أسير كلابس الخفاف فإنه مطبق بين إيفائه والامتناع، وبين فعله والعمل، وأما الصلاة في السفر فليست إلا رخصة من الرباعية وإذا حصلها لم يبق حذر شيء، فلا ثواب له في الإكمال أرمعاً لمخالفته لفروضه عليه سناً وإساءته تأخير السلام، وظنه فرضية الزائدين، ولا ثواب به بالسفر على الغفل، وعدم شربه الخمر بالإكراه، بل يكتم بصوره، وتسمية هذه وتسمية القصر في السر رخصة محار لأن رخصة تخفيفية يثبت معها الخيار لعدم بين الإقدام على الرخصة، وبين الزمان بالترهبة تقسح على اختلافه كما ذكرناه، وانقطر في رمضان، وسقوط وجوب الجمعة، والمعيدين

على رخص الأضطرار، وهي العزيمة، وتسميتها رخصة محار كما لا يخفى أم، قوله: (وأعظم أن الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة، والعزيمة ما شرع الله، عذر، وهو معنى قولهم ما نقر، على الأمر الأول والرخصة ما نقر من غير شيء، أي بعد سواطة عذر، وهي الرخصة الحقيقية، ويقال لها رخصة فيه أي تخفيف، وتيسير، وسقطت الوجوب في الحال مع وجوب انتباه فيما يشئ فيه الغضاء في المال كإيأه القصر في رمضان، قوله: (ورخصة مجازية الخ) أي قصر الصلاة مثلاً بالنظر لصلاة المفرد فتمت نصف نصف لكنه في الحنفية عزيمة لأنها تنقضه، ولا ينضم الإكمال، فعل ثواب لأن تمام الثواب في فعل طاعة صحيح ما عذر، أي أمارة الإكراه، واستأثر قد أمر ما جرح ما عليه التامد، قوله: (وتسمى رخصة ترفيه) التفسير في سبب الرخصة الحقيقية (الأولى عليه) قوله: (مثل انقطر) أي فطر رمضان في الشهر ذوه الحجة، وبعض فعل الترميد، فعل ثواب لمراعاة المسبب فيها قوله: (وإجراء كلمة الكفر بالإكراه) أي إخراجها باللسان، والقدر مطبق بالإيمان، ويسمى فعل العزيمة، وهو الضرر على الفعل ثواب، (الثالثة) قوله: (والثانية مثل الشرب الحرام، الأولى مثل شرب الحمر بالإكراه) قوله: (ما عليه ولو بالتخيير) وهو الواجب المخير كأحد الأشياء الثلاثة في كلمة البين، قوله: (يبين) الأولى بين ما هو أتم، وبين ما هو أسير الخ، قوله: (كلابس الخفاف) مثال للواجب المخير، قوله: (يبين مقابلة) أي يخفف، قوله: (من الرباعية) أي من صلاة الرباعية في حق الضخم، قوله: (هنا) أي ليس من المفروض المحبور فيه ككفارة البين، قوله: (ولمادته بتأخير السلام) الترميد بالإساءة كراهة الترميد، (وظنه فرضية الزائدين) هذا لا يطرد في كل مكمل، فترقان: وخالفه لأن من النفل لكان مطرداً، قوله: (وتسمية هذه) أي رخصة الشرب بالإكراه، قوله: (وسقوط وجوب الجمعة والمعيدين)

والأصحية، ولا تحجير له بين شرب الحمر مكرماً وحسراً، ثم فله ولا بين إكمال الصلاة الرابعة وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من تفسير أيام السنة) وقدر بالأيام دون المراسل، والعراصع وهو الأصح (يسير وسط) بهار لأن الليل ليس محلاً للسير، بل للإستراحة ولا بد أن يكون السير نهائياً (مع الاستراحات) فنبين المسائر مع للأكل والشرب، وقضاء الضرورة والصلاة، وأكثر انتهلو حكم كنه إذا خرج فاصداً محلاً، ويكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حين طلع المرحلة، فنزل بها للإستراحة ويات بها ثم يكر في اليوم الثاني، وسار إلى ما بعد الزوال ونزل، ثم يكر في الثالث، وسار إلى الزوال فطلع المقصد فالشمس الأتمة المرخي الصحيح أنه مسافر (و) غير تسير (الوسط) وهو (سير الإبل) ومشي الأقدام في البر (و) يسير (في الجبل بما يسهل) لأنه يكون صغرداً، وهبوطاً ومضيئاً ووعراً فيكون مشي الإبل، والأقدام فيه دون سيرهما في السهل فإذا قطع بذلك السير مسافة تبسب بجدة عن ابتداء اليوم، ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يوماً إذا بات، ثم

ماهر سناً على المسح، فإذا المسافر إذا صلى الجمعة، والعيدين وحسب مع ذلك مس، ونسب. قوله: (ولا تحجير له الخ) بل ينسب عليه الشرب، والقصر، قوله: (مسيرة ثلاثة أيام) هذا التقدير للسفر الذي تنسب به الصلاة، ويصح فيه أكثر من يوم وإيلة، ونسبته، به الأصح، وأما الصحيح لنزك الجمعة، والعيدين، والجماعة، والمبجج للتص على الدفعة، ولتيسيم، والاستعجاب القصر بين نسائه فلا يعدو بهذه المسد. قوله: (دون المراحل، والفراصع) روي عن الإمام أنها مقدرة بثلاثة مراحل دل في الهداية، وهو قريب من الأول لأن انعقاد في تسير كل يوم مرحلة. قوله: (وهو الأصح) قال في البحر ولما أعجب من فوائده في هذا، ولما شأنه بما يخالف مذهب الإمام خصوصاً المخالف للنسب المبرج عنه، وعن بعض أصحابنا فيغيرها بخمسة مشر عرساً. قوله: (يسير وسط) علو سرح بريدة فقطع ما يقطع بالسير للوسط في ثلاثة أيام في أهل منها قصر، وكما إذا سار فيها سيراً خلوفاً للعداء، وصرح في النسب أنه يكفي فيه تغيير المسافة بالمقدرة المعتدلة بغلبة العن، ولا يشترط الخين اه، قوله: (لأن الليل ليس محلاً للسير) قال القسستاني الأولى نوك دفو الليلي لأنها للإستراحة، قوله: (ولا بد للخ) محل الإشتراط قوله مع الاستراحات، وليس، وانته فيها زائدان. قوله: (وسار إلى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التسوية بين الأيام الثلاثة في اعتنا للزوال وأعد أن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من تغير إلى الغروب، وهو نصف النهار الشمسي الذي هو من الطلوع إلى الغروب، ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر، وما سواها في المرحس سبع ساعات إلا ريفاً فمجموع الثلاثة أيام عشر شروق ساعة وربع اه ذكره صاحب تحفة الأخبر. قوله: (وهو سير لأبل) أي إبل انقافلة بلبيل قوله ومشي الأقدام. قوله: (في البر) متعلق بقوله اعتبر. قوله: (وهو) أي حسيماً شاقاً. قوله: (من ابتداء اليوم)

أصبح وفعل كذلك إلى ما بعد الزوال، ثم نزل كان يوماً ثانياً، ولا يعتبر أمحلي السير وهو سير التبريد، ولا أيضاً السير، وهو مشي المعجلة التي تجرها الدواب فإن خير الأمور أوساطها، وهو هنا سير الإبر، والأقدام كما ذكرناه، وفي البحر، يعتبر (اعتدال الريح) على السفينة به فإذا سار أكثر اليوم به كان كفته، وإن كانت المسافة دون ما يسهل (فيقصر) المسافر (الفرض) المسمى (الرابعي) فلا قصر ثلثي، والثلثي ولا للبر فإنه فرض حصني، ولا في الس فإن كان في حال برد وفور وفمن يأتي باستن وإن كان سائراً أو خائفاً فلا يثنى بها وهو المحتار قالت غثثا رضي الله عنها فرضت الصلاة وكنتين وكنتين فزادت في الحضر، وأقرت في السفر إلا للمعرب فإنه وتر الشهير، والجمعة لمكانها من الخطبة، والصبح لطول قراءته، وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصياً بقره) تأييد من سيده

متعلق بقوله قطع، قوله: (ونزل بعد الزوال) عبارة عند الزوال بدون بعد، قوله: (يوماً) مرئط بقوله: استناب، قوله: (وهو سير التبريد) أي ليجل، قوله: (وفي البحر يعتبر اعتدال الريح) ينظر إلى السبغة كم تسير في ثلاثة أيام، وليلها عند استواء الريح بحيث لم تكن عامفة، ولا عادة فيجعل ذلك أملاً، قوله: (فيقصر المسافر الخ) لو قال: فيصبي لمسافر الفرض الرابعي وكنتين لكان أولى لأن أكثر من تسلم فرضه، قوله: (العلمي) أخرج الورق، ولو لم يذكره لخرج بالرباعي، قوله: (أو خائفاً) أي ولو كان قلزاً في المسحطة، قوله: (وهو المسحط) ونيل الأفضل الفعل تقريباً، وليل ترك ترخصاً، وقيل: كذلك إلا حصة التجبر، وسفر، قوله: (فزادت في الحضر) في أظهر يوم الثلاثاء، لا تنتهي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول بعد مقدمه السنية بـ ١٠ شهر، وأقرت صلاة السفر وكنتين كما في السني على البخاري، قوله: (فإنه وتر النهار) سميت بهذا الاسم مع أنها تسمى بعد ذهاب النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار، ويطلب فعلها سريعاً، فأطلق عليها وتر النهار لغربها منه، والإضافة تأتي لأدنى ملاسمة، لو لتمييز عن وتر الليل المواق بعد العشاء، فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية، وبين هذا الحديث، قوله: (لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فإنها تارة منها منزلة وكنتين على ما قاله المحقق، قوله: (والصبح لطول قراءتها) فيه أن الظهور كذلك، قوله: (من نوى السفر) أي قصد قصداً جازماً كما في القهستاني، ولا بد من كون القصد في الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر، فخصها بالريح، عزى السفر بتم صلاة لتقليم عنه أبي يوسف لأنه، جنم الموجد للإتمام، وما يسنه فرجنا الموجد، احتياطاً خلافاً لمحمد، وأمرنا القصد المعتبر حتى لو قصد حربي مسافة سفر، فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر إذا أسلم بده على أنه الكافر إنشاء أسفر معتبره بخلاف المسي، ولا يعتبر التقصد ما لم يتصل به عمل السفر، ولو لم يقصد لا يكون مسافراً، ولو طاف لأدنيا جميعاً، فلو قصد السباحة، أو ذهب صاحب جيش يطلب عذر، أو

وقاموا على ما كان في ذلك من الرخصة (إم جاوز بيوت جماعة) ولو سوت الأضحية من الجدران التي من عنده ولو خالفه في أحد منبيه فقط لا يصح، وإن يشترط أن يكون قد جاوز أحد من يغفل عما أنزل الله من قوله (فمن قلنا) كما يشترط عندنا، وأنه وهو ما حول العدة من سوت، وقد دل عليه في حكمه من غير ذلك، والقول بعدمه من مرض السجود بشرط سجودها، فإن المصباح (إن الفصل قضاء بسورة أو) قضاء (المر غلوة) ونظم لها من ثلثة حصص، أي أربعة (ولا يشترط محاورته) أي عدمه، وإن لم يكن ثلثة، لا بالريض لا بشرط سجودها، ولا محاورته، وإنما كان في فاضلي حاشا، ويحاشا ما هي النهاية، والغديرين البراءة، وفيه، فليزيد بعضها بقصر مخرجه من عمران الحصر، ولا يصح فيه الفصل، يحصر في حوز السجود، فيلحق به ما لا يحصر، فلهذا صلاة العدة، والفرق أن

غيره فطلب أن، أو حريم، ولم يعلم أين يركع ثم في العدة، وهو موضع المكث، وإن كانت هذه أنه من المخرج، فإن كانت معه فهو قصر، وإلا لا، قوله (ولو كان عاصياً يسفره) بأن سافر لطلب الزنا، أو فضع الطريق، وهو حرأ على نفسه السجدة بعد قضاء السفر فيه بشرط ما لا يطاق، وأبعد أنه يكون معاً بقصد فعل السجدة معاً وجده مع العدة بالنسبة، أو إذا أذنه السيد، قوله (الإطلاق نص الرخصة) قال تعالى: «ومن كان منكم مريضاً، أو من سفر» (النقرة ١٢) الآية وما ذكره، فيصح المسافر ثلاثة أيام وثلاثين، والمقيم العادى لا يمر بأحداهم كالبيع، ولا العدة، وإضافة في الأرض مفصولة، قوله (إذا جاوز بيوت جماعة) ثم بالجميع بعد الشرح محذورة الكل فدخل فيه محلة مفصلة، وإن أراد أن كان منبهة لأنها تدور من الممر نحو في العاية، قوله: (ولو بيوت الأخية) مفصلة، أو متفرقة فإن سوتها حتى داه أو محتط به من مفرقة الماء، والمحتط قال في المباح، ونحوه ما لم يكن محتطاً وأبعد جداً، ولا يشترط عبوسه السجود عن قصره ساروي عن علي بن ربيعة الأسدي جرحاً مع غني ونحوه نظر إلى الكوفة مسلم، والعزيز، ثم ربهما فضلى وكفتين، وهو يطر إلى القربة فقال: ألا تعرفي أربعا فقال حتى لا تخفها، قوله: (المنفصلة بوض المصرا) قد ساريض اجترأ على القربة، مستقلة بالقضاء فلا يشترط محاورته، حتى هذا الصحيح ما هي صححة الفروع تبعاً منهية معروفاً للمصنف، وأما من السهر عن لؤلؤ النجدة أن يستأجر عدم الشرح محاورته القربة مطلقاً، قوله: (وأنظم لها من ثلثة أضع) قد استغنى عنها لا يشترط محاورته، وهي أجزء الغلوة أو صفة فروع في الأصح، ولعله بان لها أنها قال الشرحاثير: إن هذا تنصبل هو الأشبه، قوله: (ويختلفه الخ) يؤيد ما صح عنه عليه السلام أنه قصر العصر في الجبلية، وهو من ماء، حديثه، قوله: (ويعلق القضاء بالمصر صحة صلاة الجمعة) ومن الشايخ من صرح الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن لعبه، وهو المأمور عليه كما سيأتي في الجملة إن شاء الله تعالى.

الجمعة من مصالح العصر، وفناء العصر ملحق بالعصر فيما هو من حوائج العصر وآداء الحجة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل العصر فلا يلحق فناء العصر بالعصر في جنس هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء الممكان الممعد لمصالح البلد كتركيز الدواب ودفن الموتى وإفناء الشراب، ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة، وإن كانت متصلة ببيوتها، ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها، ولا يعتبر سكنى الحفظ، والأكثرة تضاعف) (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشباه الاستقلال بالحكم والبلوغ والثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام، فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه، أو يجاوز العمران تارة) (و) لكن (دون صبيبا، لو تأيما لم يتو متبوعه السفر) والتابع (كالمرأة مع زوجها) وقد أوجها أصحاب مذهبنا وإن لم يوفها أنه تكن نية له، ولو دخل بها لأنها بحجر لها منعه من الوطء وإخراج لنسبه عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعمية) غير المكاتب جئسل أم الولد، والمدير (مع مولا، والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والأجير مع المأجور، وانتميه مع أستاذه، والأسير والمكبر مع من أكرمه على السفر، والأعمى مع المتبرع بقربه وإن كان أعمى فالعرة ثمة الأعمى (ولو كان غاويا دون الثلاثة) الأيام لأن ما دونها لا يصير به مسافرا شرعا (ويعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل) كالزوج والمولى والأمير (وهو الشيخ) كالمرأة والمعبد والحندي (إن علم) النسخ (نية المتبرع في لأصح) فلا يلزمه الإتمام بنية أوصل "إقامة حتى يعمم كما في نوحه انحطاب، فشرعي وعزل الزكيات حتى لو على مخالفة له قبل

قوله: (لو لا كره اتفاقا) أي الحرانين. قوله: (الاستقلال بالحكم) أي الإفراد بحكم نفسه بحيث لا يكون نية لغيره في حكمه. قوله: (ولثالث عدم نقصان مدة السفر) أي السفر الذي تقصر به الصلاة. قوله: (فلا يقصر من لم يجاوز النسخ) محذور قوله: إذا جاور قوله: (ولكن كان صبيبا) محذور التقصير بالسفر. قوله: (لو ما بعد) محذور التقيد بالاستقلال بنية له، وبشر محليته. قوله: (عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندنا لا يجوز لهما ما ذكر. قوله: (والعبد غير المكاتب) أي هو مضاف في الحجر، يعني أن لا يكون ساعا لأن له السفر بغير إذن مولاه. قوله: (إذا كان يرتزق منه) كذا في الرجعي أو من بيت المال كما في الفهر، والأوجه في الذي تزوج أو يكون مملوكا كما إذا تزوجت إتعا. قوله: (لا يصير به مسافرا شرعا) أي شعرا قصد به الصلاة، أما في ترك الجمعة والجماعة والنجس. وقصاصة على الدابة يصير مسافرا شرعا. قوله: (حتى يعلم النسخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من الشارع، أولا، والظاهر الأول ويؤيد من الدراري، والبنائية مسلم أسره العدة إن كانت مسرة العدة مدة سفر يقصر، وإلا لا وإن لم يعلم بأسله، وإن سأل، ولم يخبره نظر إن كان تعدد مسافرا يقصر، وإلا فلا، والظاهر كما خله أبو السعود في حاشية لأشباه أن مسافرا في قوله إذا كاد العدة مسافرا عنه سافرا، ووجه

عليه سجد في الأصح (والفصر عزيمة صلتاً) لما قدمناه (فلذا أقم الترابعية و) انحال أنه (فقد لقوه الأول) قدر تشبهه (صحت صلاته) لوجود العرص في محله وهو الجلوس على الركعتين وبصر الأخرين بأنه له (مع الكراهة) لتأخير الواجب، وهو السلام عن محله إن كان معصياً وقد كان معصياً بسجد المسبوق (ولاً) أي وإن لم يكن قد جئ به من التشهد على رأس الركعتين الأولىين (فلا تصح) صلاته لتركه مرضي الجلوس في محله واختلاطه التثفل بالعرص قبل كماله (إلا إذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لأنه صار معصياً... الثانية: إن فاتت ركعة أو ركعتان وأجاب القعود الأول لا يصح وكذا لو قرأ في ركعة لأنه تركه بدارك مرضي القراء في الأخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المستدبر الذي استحكم سفره بمضي ثلاثة أيام مسافراً (يلتزم حتى يدخل مصره) يعني وطنه الأصلي (أو ينوي إقامته نصف شهر ببلد أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وإذا لم يستحكم سفره

اشتد أن التصر بالخصل حيث قال: بأنه يشعر بالوجوب، وأيضاً فإنه يتوصل به الإقامة الواجب على رجليه وما لا يقام الواجب إلا به فهو واجب. قوله: (كما في توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما إذا سلم في دار الكفر، ولم يحل بالأحكام حتى انتقل إلى دار الإسلام فإنه لا يترحم أن يمس ما عسى، والركوع لا يتناول عن وكالت بالمرء القاصد قبل علمه به بصلاح الحكمي كعبت الموكر، وفي التصوير، ولا بد من علم الشارع بنية الخروج، فلا يبيح لتسرع الإقامة، ولم يعد الشارع فهو مسافر حتى يعلم على الأصح. قوله: (لتأخير الواجب) وترك واجب الغسر، وترك افتتاح السجدة، وحلقة ما تفرقت، وكل ذلك لا يجوز أفاده تحيد عن القر. قوله: (لما قام للثالثة) أي قبل أن يقبض بسجدة، ولا سارت. الثلاثة فقام فقام إليها أخرى تمرراً عن التثفل بالتبديد، وأو أفاده لا شيء عليه لأنه لم يخرج فيه مطلقاً، ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل أن يقبض بسجدة أعاد القيام، والركوع لو فو عهداً فغلاً، فلا يريان من الغرض، أفاده السبب، ولا بد أن يبيح الإقامة حقيقة حتى لو نواها لأجل الإلتزام ففقد لا يكون معصياً. قوله: (في محل تصح إقامة فيه) شروط بتمام الصلاة ستة أشياء: والمبدا، واستقلال المراتب، واستحسان التوسيع، وصلاحيته، وترك التيسير في قوله: (يلتزم) جملة معمر صفة مسافراً. قوله: (يعني وطنه الأصلي) ومنتهى ذلك بالوصف إلى اليمين من الانتهاء كالإشهاد والإطلاق قال على أن الله عز وجل أن يكون الإقامة أولاً وسجدة تسبها، وأن يكون في الصلاة كما إذا سجد الحدث فدخله للمبدا، أولاً فإنه يتم في هذه الصور إلا أن يكون لاحقاً فإنه لا يتم لأنه حلف الإمام حكماً. قوله: (قدوة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فإنهما قالا إذا غلقت غداً، وأنت مسافر، وهي نفسك أن تقم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها، وإن كنت لا تدري متى تغفر دفرها، والأثر في مثله كالمطير لأن المقصودات الشرعية لا مجال للمراي فيها كما في التوبة والصبح، وهو حجة على المتأخري في تقديره بأربعة أيام غير يومي الدخول.

بالأثر أو سوغ له فيه فخل حصص ثلاثة أيام يتم معصية أو خروج، وإن لم يصح بوطئه لتقصيه
السفر لأنه ترك حلالاً ما لم لا يوجد بدونه الشيء حتى يسير لأهله أو يفرص إن نوى أن
منه) أي من مصعب شهر (أو لم يلق) مثلاً لو بقي على ذلك (سنتين) وهو تنوي الخروج من
عده، أو حجة لجمعة لأن عاقبة من قيس ذلك كذلك، وهو يوم عشرين بقصر، وأما قوله (ولا
تصح به الإقامة) فيلحق به تعيين المبيت بإحاطتهما، وكل واحد، أسس بعضها، وإذا كانت
تدبعه كغيره يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخوله لهما وكذا تصح إذا عس
المبيت أو حجة من الشك في لأن الإقامة تصاف للمحرم المبيت (ولا) تصح به الإقامة (أي
مغارة بنهر أهل الأخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه والأخبية جميع حياه بغير هجر مثلاً
كده، وأكنة بيت من وشر أو هوف، والترك ما هو أهم من ذلك وأما أهل الأخبية،
فمنعهم الإقامة في (أصح في مغارة) (ولا) تصح به الإقامة (تسكنوا بطار الحرب) ولو
حسروا، ومنعوا السخلفة حالهم بالندوة بين القرى والقرى (ولا) تصح به الإقامة لتسكنوا

والخروج كتاب في الشين امر قوله: (تسكنوا السفر) أي بإلهاء الرجوع. قوله: (أما ترك) أي
أن يترك السفر ترك والترك بمعنى يسير الشيء قوله: (لأن علقمة فتح) وقد روي عن أبي
عمر، وسند بن أبي قحاص، وابن عباس رضي الله عنهم قوله: (لم يعين المبيت بإحاطتهما)
أما إذا عتق فإن نوى أن يقيم المبيت من إحداهما يخرج إليها: إلى الموضع الآخر فلا دخل
ولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالهزار ثم يصح مبيتاً أي حتى يدخل الموضع الذي
نوى المبيت فيه، وإن دخل أولاً لموضع الذي حرم على الإقامة فيه بالليل حرام مبيتاً، ثم
يخرج إلى الموضع الآخر ثم يصح مسافراً لأن موضع إقامة الحرم حيث يبيت فيه، ألا ترى
أنك إذا قلت تسكنوا: أي تسكنوا يقول: في مبيتة كذا، وهو بالهزار يكون بالسوق فله السند
عن العلامة مسكين قوله: (ولا تصح به الإقامة في مغارة منها الجزيرة، والبحر، والسبخة،
والبحر، والسفر، وسفينة ليست بوطئ إلا عند السند فله السند عن البحر) قوله: (وأما أهل
الأخبية فتصح نيهم الإقامة فتح) أي إذا كان غداً من الماء، والكلا ما يكفيهم تلك المدة،
وأهل الأخبية هم الأعراب والبرية، والكثرة الذين يسكنون السفرة بهر، وفيد بهم لأن غيرهم لو
نوى الإقامة معهم لا يصح مبيتاً عند الإمام، وهو صحيح، وعن الثاني رواية: (أما
(تسكنوا بطار الحرب) أما من دخلها بأمان، ونوى الإقامة في موضعها صحت وجوب دور،
قوله: (للمخالفة حالهم) أي لعدمهم بسبب الرد لأن احتمال وصول مدد من العدو ووجوه
مكيدة من القليل يطلب بها الكثير فائهم، وذلك يذبح قطع المقصد فلم تكن دار إقامة قوله: (أي
حال معاصرة أهل قبضي) ولو من المصير عند أفده كمل تدبير في العناية وحاسب البحر،
والفتية بغير المصير في جارة بعض التعدي، والبناء قوم خرجوا عن طاعة الإمام لمحق ظنين
نهم على المصير، ولا يترك غفهم لأنهم متمسكون بشيعة، وإن كانت فاسدة فإن أم تكن لهم

(بدارنا في) حال (معاصرة أهل البيت) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة بنا عليه
(وإن اقتدى مسافر بمقيم) يصلي، وبإعادة، ولو في الشهد الأخير (في الوقت صبح) فتدأه
(وأنهم أربعة) تبعاً لإمامه واتصال الصغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت في
إتمامه، أو ترك الإمام العمود الأول في الصحيح (وبعد) أي بعد خروج الوقت (لا يصح)
اقتدائه المسافر بالمقيم، ولو كان (حرم التقبيل قبل خروج الوقت لأن فرضه لا ينتهي بعد
خروجه) (وبعد) بأنه اقتدى عقبه بمسافر (صبح) الاقتداء (فيهما) أي في الوقت وفيما بعد
خروجه لأنه صلى يخلل مكة وهو مسافر وقال: أتموا صلاتكم فإنما قوم صبر، وعمود
فرض أقوى من الأول في حق المقيم، وينس المقيمون منفردين، بلا قراءة ولا سجود سهو.

شبهة فهم يصرح أي قطع طريق فستأتي من بحث علينا، قوله: (ولو كانت الشوكة ظاهرة
لنا عليهم) قلعة السيفه وصل رفراً، وتصلبه ورأيه عن الثاني، قوله: (يصلي وبإعادة) الجملة
صحة، فقيم ذلك السيد: ولا حاجة إليه تعلمه من قواعده وأنها الزائدة، قوله: (ولو في الشهد)
متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت، قوله: (في الوقت) ولو قدر تحريمه في الأصح فستأتي.
قوله: (ولو خرج الوقت) مبني على قوله صبح، قوله: (لو ترك الإمام المقصود الأول) لأن اقتداء
صاحب واجبه في حقه أيضاً، فلا يطل فرضه بتركها، وعينه العتوى نهر، قوله: (لا يصح
اقتداء المسافر بالمقيم) مفيد بكونها غائبة في حق الإمام، ولما سألنا ما لو كانت غائبة في حق
الإمام مؤداة في حق للمأموم كما إذا كان للمأموم يرى نوء الإمام في الظهور، والإمام يرى
قوله: (ولو قال الثاني فإنه يجوز دخوله معه في الظهر بعد العشاء قبل العشاء كما في السراج).
قوله: (لأن فرضه لا ينتهي بعد خروجه) فكان اقتداء المتفرض بالمتفرض في حق الفعلة إن كان
الإبتداء في الشفع الأول، أو في حق القراءة إن كان الاقتداء في الشفع الثاني، أو في حق
الحرمة كما في السراج عن المحواشي لأن التحريم الإجماعي التمسك على فرضه، ونقل،
وتحريمه المتفرضي التمسك على الفرض فقط فكانت أقوى له وفيه أن تحريمه اقتداء متصلة
على نحو الشبوح، ولتكبير وإن أراد من جهة القراءة فيرجع إلى ما ذكره صاحب للهداية.
قوله: (لأنه لا يصح) ولأن صلاة المسافر في الجاهل أقوى، وبناء الضعيف على القوي جازم.
قوله: (أتموا صلاتكم) روي أن أبا يوسف لما حج مع هارون الرشيد، وصلى بالناس ركعتين
بسكة قال: أتموا صلاتكم فإنما قوم صبر فقال له واحد منهم: نعم أتمم بهذا منك فقال له أبو
يوسف: لو علمت ما علمت في الصلاة لفعل هرون: ولو كان مثل هذا الجواب بدلاً عن
الملك الذي أعطاه الله تعالى لكنت أكره بذلك كلها في الشرح، قوله: (فإنما قوم صبر) يستعمل
صبر معروفاً، وجميعاً قال: رجل صبر، وقوم صبر، والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح، قوله:
(أقوى من الأول) أي من العمود الأول، قوله: (بلا قراءة) أي الأصح لأنهم لاحقون حيث
أدركوا أول صلاتهم مع الإمام، وفرض القراءة قد نلدي فيتركونها احتياطاً كذا في للهداية.

ولا يصح الاعتداء بهم (يؤذّب للإمام) بعد التسليمين في الأصح. وقيل بعد التسليم الأولى (أن يقول أقموا صلاتكم عليّ مسافراً) كما رويها. وإن كان مندوباً لأنه لم ينعين مصرفاً لجان (إمام نحر أو السؤل نفل الصلاة. أو أحد إمامهم صلاتهم (ويؤمّن أن يقول) لهم الإمام (ذلك قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاستثناء اعتداء (ولا يقرأ) المؤمّن (المقيم فيما ينه بعد فراغ إمامه المسافر في الأصح) لأنه أدرك مع الإمام أول صلاته ومرص الفرائد قد نادى بخلاف التسبيح (وفاكهة السرور) فائدة (المعصر نقضي ركعتين وأربعاً) فيه كف ونشر مرت لأن الأعضاء بحسب الأداء بخلاف فائدة المريض والفري فإن المريض إذا برى به يخصّ بالركوع والسجود وإذا مرض بنفسه بالإساءة فائتة الصلحة لسقوط الركوع والسجود بالنعو والرومهما بالغداة حال النقص (والمعتبر به) أي يوم الأربع بالحضر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فإن كان في آخره مسافراً صلى ركعتين. وإن كان مقيماً صلى أربعاً لأنه المعصر في السنة عند تمام الأداة به. فله من الموقتة نذر صلاته لو صار أملاً لها في آخر الوقت ببلوغ الإسلام وإفاته من جنونه وإغماؤه وظهور من حبسه. ونفاس ونسقط بفقد الأهلية فيه سحر. وإغماؤه. مند وعاس وحيض (ويبطل الوضوء الأصلي بمثلته قحط) أن لا يبطل برطوب

والكافي. قوله: (ولا سجود سهو) لو سهوا فيما سحن لأهم كالأحصى. قوله: (ولا يصح الاعتداء بهم) أتم الاعتداء التزاماً بموافقة في الركعتين فيصعدون من الثاني إلا أنهم مقتدون بحرية لا مطلقاً. قوله: (وتؤمّن بعد التسليم الأولى) خوف إساءتهم صلاتهم بالتسليم الثانية لأنهم لا ينتظرون شيئاً بعد التسليم الأولى. قوله: (في الأصح) وقال بعض السليخين بقرأ كالمسبوق. قوله: (لأنه أدرك الخ) بانه أن لما كان لا حفا كان خلف الإمام حكماً فكان معتدّاً به من هذه الناحية. وهو سرور خفيفة فيانتظر إلى أنه مقتد تكرر له القراءة تحريماً. والنظر إلى أنه مقتد تسحب له القراءة. ثم مرض القراءة قد نادى في الشفع الأولى. وإذا دار الأمر بين الجرح. والنسب فالاحتياط هو الترك فكان جعل مقتدياً أولى من جعله مبرداً بخلاف المسبوق فإنه أدرك قراءة ناقلة فلم يسقط فرض القراءة عنه. فدلّت قرأته بين أن تكون مكروهة تحريماً. أو ركناً لنفس الصلاة بتركه فكان الاحتياط في حقه القراءة قصار جعله مقرأاً أولى من جعله مقتدياً فكانت قرأته فيما يقضي فرضاً. قوله: (يقضي بالركوع والسجود) لأن الحرمانية للمعز لا تبقى بعده. قوله: (إذا مرض) أي الصحيح ولأولى ذكره. قوله: (يقضي بالإيماء) لتلا يلزم تكليم ما ليس في الوضوح. قوله: (آخر الوقت) أي بقدر ما يسع إيقاع التحريم فيه. قوله: (لأنه المعبر في السببية) أي آخر الوقت لأنه أوّل ما تقرّر ديناً في ذمته. وجمعة الذين تميز حال فقره. وأما اعتبار كل وقت إذا خرج في حقه فثبت الواجب عليه بصفة الكمال. قوله: (وإغماؤه معتد) أكثر من خمس صلوات. قوله: (ويبطل للوطن الخ) الوطن محرك. وسكن

الإقامة ولا تالمصر لأن شيئا لا يخلط بها غيره بل بما هو مفاد أو غيره، ولا يشره تقديم السفر لقوله، لوطن الأصلي إجماعاً، ولا لوطن الإقامة في ظاهر قوله، وإذا لم يكن أهله لم استحدث أهلاً أيضاً بقوله ثم لا يخلو منه الأول، وكان مفاداً، وطن أصلي له (ويبطل وطن الإقامة بمثله) وبطلان ابتداء ابتلاء (المسافر) بعد أو بالانصر، لموسى (الأصلي) له ذكره (لوطن الأصلي هو غلبي وقد فيه) الإنسان (أو الزوج) له (أو لم يزوج) ولم يزوج (أو) لكن قصد التمييز لا الإرتفاع عنه ولوطن الإقامة موضع) مباح لها على ما قدمناه وقد مرى الإقامة به نصف شهر فما موقفاً وفائدة هذا أنه يتم فضلاً إذا سجد وهو مداهر قبل فلاحه (ولم يعتبر المحققون وطن

محل الإقامة) ومن قوله (بمثله) أي إذا لم يكن بعده مداوة سفر لقوله بعد، لا مشقة فيه لشره لكونه الأصلي، عداً ما لم يكن له مثلاً، لا يخلط غير غيره، إلى قوله (أو لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) إذا خرج من غير أهله عابراً، مثلاً، يسمي وطنه أهله ولا يسمي له (أو لا يسمي له) مثلاً، قوله (بل استحدث أهلاً بالغ) وقد لم استحدث أهلاً من ذلك موضع، ويحكم واحد به بغير قوله (بإشياء السفر بعده) حتى لم يعد إلى حرمه به نفس، وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء أشاء منه، أو بعد من موضع آخر، ولا يشترط بقاء مدة الإقامة بغيره، بل ما كان له من غير أهله، وفي ما إذا خرج من أهله إلى الأولى، ثم عاد، فعاد سفره، أو من الأصلي ثم عدا في غيره، ثم عدا إلى غيره، وقوله (أو لوطن الإقامة) من أن الشيء لا يعمل إلا مثله، أو ما هو موقفاً، قوله (أو الزوج) فيه وجه، حكم ما إذا تدرى فيه، ويحل فرضه الخلق الشرعي فيه، تحقق كونه الوطن الأصلي أكثر من غيره، قوله (على ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحداً، وأن لا يكون معازلاً، ولا دار حرج، المستحب، ولا دار، في قوله (أو ما شاءه) الأولى ذكره، ما شاءه، ما ذكره، ما شاءه، ما قدمناه، قوله (وهو مسافر) حذره عنه، بقدره السفر قبل استحكامه بعد إقامته بحمل سنة عشر يوماً، فيه ثم إذا دونه لغيره، به مثلاً، ويشتد بعض السفر، وصل نسوة، في استخرج لوطن الإقامة، والأصل، ووجهه، دار، مثله مصري استل بأهله إلى الشام، فإذا عاد مسافراً، وحل مصره، ثم يسم بمحمود الدخول نحو أبي أحمد، وروى بالشام أيضاً، ثم يزدونه من كل من انقضت، وإذا خرج يريد الشام، صدى الإقامة بالتحالف، أحدهما فوسية مثلاً، فغصة سفر يوماً، لم يخل وطنه الأصلي، فإذا رجع إليه لاحتاج، ثم الصلاة فيه فإذا خرج، ودخل الحجاز، يفسر لفلان ومنز الإقامة بها بالأصلي، وكذا لو خرج من الحجاز، فعليه الإقامة فيها خمسة عشر يوماً، ولم يرجع إلى وطنه الأصلي، ولم يسر بعده، حتى وصل إلى بلد من بلاد مملوكين الإقامة فيها خمسة عشر يوماً، وطن الإقامة بالتحالف، وكذا إذا خرج منها، ومن السفر

السكنى وهو ما) أي موضع (ينوي الإقامة فيه دون نصف شهر) وكان مسافراً فلا يطل به وطن الإقامة ولا يطل السفر.

باب صلاة المريض

من إضافة الفعل إلى فاعله، والمرحى حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي (إذا تعلم على المريض كل القيام) وهو المريض ومثله السكبي ذكره فقال (لو تضرع) كل القيام (يوجد لم شديد لو غلب) بأن غلب في ظنه بتجربة سابقة أو أخبر طبيب مسلم حافق، أو

حتى لو عاد إلى حاجة فيها يقصر كما لو دخلها مسافراً بعد ذلك مدة. قوله: (وكان مسافراً) ليس يفيد وقال الزيلعي: علمتهم على أن وطن السكبي يفيد ويتصور تلك الفائدة فيمن خرج إلى قرية لحاجة، ولم يقصد سفرًا ونوى أن يقم بها لكل من نصف شهر يتم، فلو خرج منها لا للسفر، ثم بدا له أن يسافر قيل أن يدخل مصره، وقيل أن يقم أقل من خمسة عشر يوماً في موضع أكثر قصر فلو مر بثلث القرية اسم لأنه لم يوجد منه ما يطله مما هو فوقه، أو مثله أنه بتغير ما وقوله فلو خرج منها لا للسفر قيد به لأنه لو خرج منها للسفر بطل اتفاقاً، وقوله: ثم بدا له أن يسافر قيل أن يدخل مصره، وقيل أن يقم الخ قيد به لأنه لو دخل مصره لطل بما قوله، وهو الوطن الأصلي وقوله أقام بعمل أقل من مدة الإقامة لطل بمثله. قال في التبر وما في الزيلعي: مستوع بل قصر لأنه مسافر، وقد خزا أن وطن الإقامة يطل بالسفر لوطن السكبي أولى. قوله: (فلا يطل به وطن الإقامة) والأصلي أرضه. قوله: (ولا يطل السفر) أي حكم السفر من قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.

باب صلاة المريض

مناسبة هذا لما قيله أن في كل إسقاطاً، وتخفيفاً. قوله: (من إضافة الفعل إلى فاعله) قيام زيد وقد يضاف إلى محله كتحريك الفصن. قوله: (عن المجرى الطبيعي) أي الجريان والاستمرار الطبيعي، بأن يكون مخالفاً لمقتضى الطبع المستمر، ومرضى الحيوان من باب تعب، والمرضى بالسكون لغة قليلة في المعرك، قال في البحر: وحذ المريض بسقط القيام، والجمعة، والسيح للإفطار، وانقسم زيادة الملاءة، أو استدعاء. قوله: (وهو الطبيعي) أي ما ذكره المذهب أولاً هو التندر الطبيعي، وقوله، ومثله السكبي أي ومثل التندر الطبيعي التندر السكبي وهو التمسر. قوله: (يوجد لم شديد) كمدولان وأسى، وجع خرس، أو شللية، أو رمد كما في الفهستقي وسواء حدث ذلك في الصلاة أو قبلها، كما في النخاية، وقيد بالشديد

يظهر الحال (زيادة المرض أو) خاف (بطله) أي طول المرض (به) أي بظهور (بصلى) فاعداً
بركوع وسجوداً لما روي عن عمران بن حصين قال: كانت في مواسير فسلكت النبي ﷺ
عن الصلاة فقال: صلى قائماً فإن لم تستطع فاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب زاد قتابي
فإن لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (ويقدم كيف شاء) أي كيف ييسر له
بغير ضرر من نزع أو غيره (في الأصح) من غير كراهة كذا روي عن الإمام للمعمر (والإلا)
بأن فسد على بعض القيام (قام بقدر ما يسكنه) بلا زيادة مشقة، ولو بالتحريم، وفرداً آية
وإن حصل به ألم شديد بقدر ابتداء كما لو عجز وقعد ابتداء هو المذهب الصحيح لأن
الطاعة بحسب الطاقة (وإن تمعّن الركوع والسجود) وقدر على انقياد ولو مستنداً (صلى)
قاعداً بالإيماء) للركوع والسجود برأسه ولا يميزه مضطجماً (ويجعل إيماء) برأسه (للسجود

لأنه إن لحقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام كما في سكين، ومثل الألم خوف لحوق
الغمر من عدو أمي، أو غيره على نفسه، أو ماله أو صلبه، فإلما، وكذا لو كان في سبيل لا
يستطيع أن يقيم صلبه، وإن خرج لا يستطيع أن يصلي من الطين أو انظر فقه يصلي قاعداً كما
في البحر، وكذا يصلي قاعداً لو أجزء القيام عن الصوم، أو عن عرض القراءة، لو كان بحال
لو قام سلب يوله، أو مال جرحه. قوله: (حاشاك) غير ظاهر الشك، وقيل: عدله شرط كما
في الشرنبلالية. قوله: (أو ظهور للحال) عطف على قوله تجربة بأن كان يظهر له من حاله أنه
لو قام زاد مرضه، أو يبطئ، برزه ولو قدر على القيام شكناً، أو مستنداً على عصاه أو ساجد لا
يجزيه إلا كذلك خصوصاً على قولهما فإنهما يجعلان نفرة العبر فدية له. قوله: (أو انقضاء)
فإن لم تستطع فمستلقياً أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة فاعداً بخير بين صلاته
على جنب، وصلاته مستلقياً والاستناد أفضل، وبطل ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا الحديث
فتروكوا ظاهره من الترتيب. قوله: (أو غيره) كاحتيا، أو جنوح على ركبة كالتشهد لأن عند
المرض أشد من الأركان فلا يسقط عنه طهارة أولى كذا في الشرح. قوله: (قام بقدر ما
يسكنه) لأن البصر معتبر بالكل. قوله: (وإن حصل به ألم شديد بقدر ابتداء) الأولى حذف
قوله ابتداء، والمعنى أنه يفرق إلى أن يتمسك عليه القيام فيقعد، وهذه الحالة كحالة العجز
ابتداء، وإن لم تحصل على هذا اتحاد المشبه والمشبّه به. قوله: (والسجود) أي بالجنبه
والأنف، ولو كان يقدر على سجود بالأنف فقط نعين عليه لما في السراج، لو كان يجيئه
فروج لا يستطيع السجود عليها يلزمه السجود على الأنف، ولا يجوز له الإيماء لأنه ترك
السجود مع القدرة عليه، وفي النهر ما يفيد أنه عند العجز عن السجود يفترض عليه أن يقوم
للقرءاء فإذا جاء أوان الركوع، والسجود يعمد ويؤمر به. قوله: (صلى قاعداً بالإيماء) أو
قائماً به، والأول أفضل لأنه أنبه بالسجود لكونه أقرب إلى الأرض وهو المقصود كذا في
التبيين وفي البحر ظاهر المذهب جواز الإيماء قائماً أو قاعداً كما لا يخفى إحداهما الحلبي: لو

أخفض من إيمانه) رأسه (المركوع) وكذا لو عجز عن السجود، وفقد على الركوع يومه، بهذا لأن النبي ﷺ عذّب مريضاً قرأه يصلي على وساء فأصدها فخرى بها فأخذ عوداً ليهلي عليه فمرى به، وفقد صل على الأرض إن استطعت، وإلا فلوم إيمانه، واجعل سجودك أخفض من ركعتك (فإن لم يخفصه) أي الإيماء للسجود (عنه) أي عن الإيماء للمركوع بأن جعله على حد وساء (لا تصح) صلاته لفقد السجود حقيقة، وحكماً مع الغفلة (ولا يرفع) يديه للمجهول (لوجه شيء) كسر رجليه (يسجد عليه) لما قدنا، وقوله ﷺ: (من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطيع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه، ولكن في ركوعه، وسجوده يوسر برأسه) رواه الطبراني، وقال في المجتبى: كانت كعبه الإيماء بالمركوع والسجود مشبهة على في أنه يخفي به عن الاحتناء ثم أقصى ما يمكن فغلبت على الرواية فإنه ذكر شيخ الإسلام الترمذي إذا حصر رأسه للمركوع شيئاً، ثم للسجود شيئاً جازاه رمي شرح لعنني مريض عجز عن الإيماء فحرك رأسه عن أي حيلة يجوز، وقال من الفضل لا يجوز لأنه لم يوجد منه عمل انتهى حقيقة الإيماء مقاطعة للرأس انتهت عبارته وقال أبو بكر إذا كان يصلي وأهله عذر يصلي بالإيماء، ولا يلزمه تقريب الحيلة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب كما في معراج ندراته (فإن عمل) أي رصم شيئاً فسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن إيمائه للمركوع (صح) أي صحت صلاته لعدم الإيماء لكن مع الإيماء لما رواه، وفيه هو سجود كذا في الغاية.

نبه أن الإيماء فائداً من الأدلة خروجاً عن الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه بكون مرجحاً له، قوله: (وجعل يدها للسجود أخفض) تمييزاً بينهما، ولا يرمي أن يفتح من الاحتناء أقصى ما يمكنه بل يكفي أني الاحتناء بهما، فهو عن المجتبى، قوله: (وكذا لو عجز عن السجود أضح) قال في التفتيح: وجب بطله خروج لا بفقر عن السجود، وفقد على غيره من الأعمال يصلي فاعداً بالإيماء، ولو قام وقراً وركع، ثم فقد وأولاً للسجود بهم والأول أولى له، قوله: (ولا يرفع باليدين للمجهول) هنا التصريح بأن تعين ما لودع شيء، بعده نكاه ليس يلزم في التوقيع فإن رفعه، ورفع يديه على حد سواء في حكمهم، وهو كراهة التحريم، ويدل عليه فقط قد ثبت لأن يده، والسابق، قوله: (لما قلناه) من حديث أبيه، قوله: (نظرت على الرواية) أي بأنه يكفي بعض الاحتناء بدليل تكبير شيء، قوله: (فحرك رأسه) أي من غير طائفة، قوله: (وقال ابن الفضل لا يجوز) هو المشهور في المذهب، قوله: (أنتهى) أي كلام بر التعمين، قوله: (تحقيقاً) أي إذا صعب أنه لا يجوز لعدم وجوه لعدم التخصيص منه حقيقة الإيماء، قوله: (انتهت عبارته) أي عبارة المقدسي، قوله: (وإذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الاحتناء، قوله: (لكن مع الإيماء) المراد به

ويجعل المريض في صلاته من القراءة، والسمع، والشهد ما يفعله الصحيح وإن عجز عن ذلك تركه كما في التنازلات من التجريد (ولا) أي وإن لم يخفض رأسه للمسجد أنزل عن الركوع بأن جعلها سواء (لا) تصح صلاته لترك فرض الإيماء للمسجد كما فعل ذلك من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وإن تيسر القعود) فلم يقدر عليه متكئاً ولا مستنداً إلى حائط، أو غيره بلا ضرر (لوماً مستلفاً) على قفاه (أو على جنبه) والأيمن أفضل من الأيسر ورد به الأثر (والأول) وهو الاستلقاء على فناء (المولى) من الجنب الأيمن أن تيسر بلا مشقة الحديث: فإن لم يستطع فعلى فناءه ولأن التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم نحز على المنع والقدما حواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بمنزلة المزمع ونحوه (والمستلق) (يجعل تحت رأسه وساقه) أو نحوهما (المصير وجهه إلى القبلة لا) إلى (السماء) وليسكن من الإيماء إذ حقيقة الاستلقاء تمنع لأصحاء عن الإيماء بهما فكيف بالمرضى (ويجزي) للمريض أنصب ركبته إن قدر حتى لا يمددها) فيمتد برجليه (إلى القبلة) وهو مكروه لمتغيره على الامتناع عنه (وإن عملت الإيماء برأسه) (أعزرت عنه الصلاة القليلة) وهي صلاة يوم وليلة مما دونها اتفاقاً، وأما إذا زادت على صلاة يوم وليلة (لما قام بفهم) مضمون (الخطاب) فإنه يقضيها في رواية (قال في الهداية)

كرأه التحريم فيما يظهر لنتهي عنه في الحديثين السابقين. قوله: (فلم يفتقر الخ) هذا تعدد حقيقي ومنه العكسي بأن كان حاله لو قدم بزغ الماء من عنقه فأمره الطبيب بالاستلقاء أياماً ونهاه عن القعود، والسجود فإنه يجزيه أن يستلقي ويجلي بالإيماء لأن حرمة الأعضاء كحرمة الجسم كذا في البحر. قوله: (بلا ضرر) متعلق بقوله فلم يقدر أما إذا قدر على الاتكاء بضرر فلا يلزم. قوله: (لوماً مستلفاً الخ) أعلم أن في المسألة ثلاثة أقوال أظهرها أنه بالخيار بين الاستلقاء، والاضطجاع، وهو جواب الكتب المشهورة كالمندبية، وشرحها تأييداً أن الاستلقاء إما يجوز إذا عجز عن الاضطجاع كذهب الشافعي. ثالثاً أن الاضطجاع إنما يجوز إذا عجز عن الاستلقاء، وفي الفقه أنه أظهر ووده في البحر، وقال في المنهاج أنه شاذ. قوله: (وسقط التوجه) عطف على جواز الخ، وهو من عطف اللازم. قوله: (فيمتد برجليه) الأولى حذف. قوله: (أعزرت عنه الصلاة القليلة) أعلم أنه المستلف على أربعة أوجه إن دام به العجز ست صلوات، وهو لا يفتل سقط عنه القضاء إجماعاً، وإن كان أقل، وهو يفتل قضى إجماعاً وإن دام ست صلوات وهو يعفل، أو أقل وهو لا يعفل فبعضها اختلاف المتصايخ فمنهم من قال: يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية، ومنهم من قال: لا يلزمه وهو اختيار الزيدوني المصنف. وفي البحر عن القبة مريض لا يمكن الصلاة إلا بأصوات مثل أوه، ونحوه يجب عليه أن يعلى، ولو احتفل لسنة يوماً وليلة فعلى صلاة الأخرى، ثم تطلق لسان لا يلزمه الإعادة.

والمصنف، (هو الصحيح) (و قد جزم صاحب الهداية) محالاً لها (في) كتابه (المتجسس)، والمزيد يسقط القضاء إذا دام حجه عن الإيماء) برأسه (أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم) مصون (المخطاب) كالمصنف عليه اهـ (وصححه) قاضي عني و (قاضيخان) قال: هو لأصح لأن مجرد الغفل لا يكفي لتوجيه الخطاب اهـ وقال نكاح (ومثله) أي مثل تصحيح فاصبه، (في الصحيح) واختاره شيخ الإسلام) خوهر رده (وفخر الإسلام) البرخسي اهـ (وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) ثلثاً في معراج الغزالي (وفي الخلاصة هو المختار وصححه في النبايع) قال هو الصحيح: كما في لتأويلات (والمنتفع) وجزم به أولوالجري) والفديري انصغري، (وفي شرح الطحاوي) لو عجز عن الإيماء وتحررك الركن سقطت عنه الصلاة، والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الأكثر، وهم الفاضلون بالسقوط ما (رحمهم الله) أجسمين وأعد عبيداً من بركاتهم وبلغهم (و) من عجز عن الإيماء برأسه (لم يوم) أي لم يصح إيماءه (يعني) (و) لا (قلبه) (و) لا (حاجبه) لأن السجود تنقضي بالرأس دون العين، والحاجب والقلب، فلا يسفل إليها حقله كالثبث بقوله **يُحْتَجَبُ**، (يصلّي المريد) قائماً فإن لم يستطع فقاعداً فإن لم يستطع فعلى بومى إيماء فإن لم يستطع قائماً أحق بقبول السجود منه وقد احتجوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام الله أحق بقبول السجود منهم من سره بقبول السجود، فقال لزوم القضاء ومنهم من سره بقبول السجود الإسقاط، فقال: بعد القضاء وهم لا يثبتون وقد علمتهم (لأن) قدر على القيام وصبر عن الركوع والسجود صلى قاعداً بالإيماء) وهو أفضل من إيماءه قائماً، ويسقط الركوع عن

قوله: (لها) أي للهداية في الرواية المذكورة فيها. قوله: (في كتابه المتجسس) المستعبر ما صححه فيه لأنه متأخر. قوله: (وقال النكاح) (هو من مال إلى عدم وجوب القضاء كما في الشرح. قوله: (خوهر رده) عنم الخاء وفتح الخاء ومعناه أجزأ الأخت. قوله: (أي لم يصح إيماءه) (يعني) (أنه) وإنما ذكر ذلك دفعا لنوعهم عدم الحس، (هو) لا سلفي الصحة؛ وقال زفر بومى. يعني فإن عجز فقلبه، وما قاله زفر رواية عن أبي يوسف لأن العيش في الرأس فيأخذان حكمه أن تدر، وإن عجز فقلبه لأن الشاة التي لا تصح الصلاة بدونها إنما تقام به فتقام به الصلاة عند العجز، ولنا أن نصب الأبدال بالرأي مستعني، والخص ورد بالإيماء بالرأس على خلافه، القياس فلا يفسد عليه أثناء السجود. قوله: (فلا يتنقل إليها) أي إلى هذه الأشياء الثلاثة جله أي خلف السجود وهو الإيماء بها لأن الأبدال لا تنصب بالرأي. قوله: (تقليد) أي كما لا يتنقل خلف السجود إلى اليد. قوله: (صلى قاعداً بالإيماء) لو قال أو ما قاعداً فكان أولى، إذ يفترض عليه أن يقوم، فلا يجاء أولاً للركوع، والسجود أو ما قاعداً، وإيماءه يلزمه القيام عند الإيماء للركوع، والسجود لا طلاقاً على ما ذكره في النهر وإن كان ظاهر التزمي يقتضي سقوط

عمر عن السجدة وإن قدر على الركوع لأن القيام وسيلة إلى السجود فإذا فاتت المقصود
 كانت لا يجب ما عداها، وإذا استعصمك عجزه بالوقوف، وسيل بالقيام، أو يستعصمك
 بالإيماء، وسيل بالسجود وترثه لعدم والسجود وصلى قائداً ومعداً، ولو عجز عن القيام
 حروجه للجماعة، وفقد علق في بيته اختلف الترجيح (وإن) لفتح صلاته صحيحاً (وهرض
 نه مرض) فيها (بشيء مما قد ولو أئمة) (الإيماء (في المشهور) وهو صحيح لأن أداء
 بعضها بالتوضوء والسجود أولى من الإيماء، وأذا كان عليها بعد (الإيماء (ولو صلى) (وهو من
 (قاعدة) ركع وسجد نصح شي) لأن الإيماء كالأداء، فصح عدمها خلافاً للمصنف، وفي
 قوله صلى (بشارة إلى أنه لو قدر قبل الركوع والسجود شي، تحذف قدم يده فوي على ضعيف
 (ولو كان) (ما أتى) (بها) (موتياً) فقدر على الركوع والسجود ولو قعداً (لا) يبني نفسه فيه
 من سه العجز عن الضعيف وإنه يستأنف من قدر على الوقوف للإيماء وكان يومه
 مضطجماً على المختار (ومن حر) بخار من سحاري (أو أغمي عليه) ولو بفرغ من سج، أو
 أغمي واستمر به (عشر صلوات ففرض) ثلث أوضاع (ولو) كانت (أكثر) بأن خرج وقت
 الصلاة (لا) بقضي ما ياله ثلثاً عن قول عمر في الإغناء والحدود منه هو الصحيح

، كذا التمام أصلاً، قوله: (وإذا استعصمك عجزه بالوقوف) كحروجه وسه، قوله (اختلف
 الترجيح) (واعتنى به أنه يسلي مفرداً كما في الحرج، والتملاء) معمول على ما إذا لم يسره له
 الجماعة في بيته، ولا ثم حركه الحرج وتدار للقيام بالاتفاق قضاء الدين، قوله (في
 المشهور، وهو الصحيح)، (روي أبو يوسف عن الزهري) أنه يستعين لأن نحر بيته تعددت
 مخرجته للركوع، والسجود فلا يجوز لأدائها، قوله (وأئمة) (بالمرسل على الإطالة، وقوله
 بعد حذره يعود للإطالة، قوله، (ومن جن ناقة سعاد) (حزن بالان السائرة عما لو زال
 بالخير دون سواه الغشاء بين طال لأن حسن به هم معصية، فلا يوجب التضييق،
 ولهذا يتم سلامه، وكذا إذا غلب عقله بالسبح، أو الأداء عند الإتمام لأن سقوطه انقضاء عرف
 بالأثر إذا حصل ناقة سعاد، فلا يقاس عليه من حسن فعله، ولا فرق بين الحزن العارض
 والأصلي، بأن وقع حزنه، وهو قول محمد، وإن أبو يوسف، الأصلي كالمس، وفي رواية
 أن الحزن ينقطع مطلقاً متدارلاً كما في الرهات، قوله، (واستمر به) فيه به لأنه إذا كان يدين
 في وقت سقوطه، ولو أن يجب عند السبح ففعل قديراً، ثم بعده الإغناء نعت الإفاقة ففعل ما
 قديراً من حكم الإغناء إذا كان أقل من يوم وليلة، وإن لم يكن لإفاقة وقت معلوم إلا أنه
 يتكبد به السلام الأصحاء، ثم يعمى عليه فلا عذر بهذه الإفاقة كذا في الشرع عن الترخايب،
 قوله: (بأن خرج وقت السادسة) هذا قول محمد، وهو الصحيح في أكثر المعتبرات صحيح
 الأئمة، وقال ابن أمير حاج، قول محمد أشبه لأن المسقط للقصا، وفرعه في الحرج، وذلك
 بخلاف الفتاوى من حد التكرار، وقال، في الفتح وعمل محمد أصبح شريعياً على قضاء

فصل في إسقاط الصلاة والصوم

وغيرهما (إذا مات المريض ولم يقصر على أدائه (الصلاة بالإيماء) برأسه (لا يلزمه الإيماء بها وإن) قلت) سقط عن صلاة يوم وليلة لما روته لعدم قدرته على القضاء بإدراك زمن له على قوله من: أسر لول العذر بجواز التأخير، ومن فسره بسقوط ظاهر (وكذا)

الموات، وعند الإمام، وأبي يوسف نعمت بالزيادة على ساعات يوم، وليلة، ونحو ملحقة لأن المأثور عن علي، وابن عمر فكان الأحذ به أولى إذ المقادير لا تعرف إلا مساعداً، وتظهر الثمرة فما إذا أصيب عليه عند الصلوة، ثم لحاق من العذر قبل الخزال بساعة، فهذا أكثر من يوم وليلة من حياة الساعات، فلا قضاء عليه عليهما، وعند محمد يقضي لعدم مضي سنة أوقات. قوله: (والجئون مثله) أعلم أن الأعداء ثلاثة سجد جداً كالصبا يسقط به جميع العبادات، وناصر جداً كالنوم، فلا يسقط به شيء، ومتروكة بينهما، وهو الإغماء فإذا امتد الحق بالمتد جداً وإلا الحق بالناصر جداً ذكر المعتدي، ولا يعتبر الإغماء في الصوم، والزكاة لأنه ينذر وجوده، أو شهراً بخلاف الجئون فإنه بعد ما اعتبر في سقوط العبادات، والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

فصل في إسقاط الصلاة والصوم

لا يخفى حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام المريض، أعلم أنه قد روه الحسن في الصوم بإسقاطه بالقدية، وافقت كلمة المشايخ على أن الصلاة كالصوم استحساناً للكوفي أهم منه، وإتباع الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه، أو كل فريضة كصوم يوم، وهو المعتقد إذا ثبت ذلك تعلم جهل من يقول أن إسقاط الصلاة لا أصل له إذ هذا إسقاط للمنفق عليه بين أهل المذهب، وأراد المستصف بفروقه، والصوم صوم رمضان بدليل قوله: بعد وغير ما فإن المراد به صوم ففارة اليمن، وفنل ودهار، وجناية على إحرام، وفنل محرم صيد، أو صوم مدور أفاده في الشرح قوله: (بالإيماء برأسه) قيد به لأنه لا يعتبر الإيماء بنحو الحاجب، فلا بعد به غادراً فلا تنزعه الوضعية، وقيل قول زفر أنه با تركها مع قدرته على الإيماء منحور للحاجب أوصى. قوله: (من صلاة يوم وليلة) إما ذكره لأنه إذا سقط في هذه الحالة القليل الذي لا حرج فيه فأرسل الكثير الذي فيه الحرج. قوله: (لما روته) من قوله: ﴿هَٰذَا لِمَ سَتُطْعَمُ فَادَّعِ﴾ أي يقول العفو منه. قوله: (لعدم قهره) الأولى الاتيان بالولو لتكون علة ثانية عقلية بعد النقل، ربما قيل أنه علة للعلة. قوله: (ولو ذلك زمن) متعلق بقوله: قدرته، وإليه النسبية. قوله: (على قول من يفسر الشيخ) فإن الفاعل به لا يقول يلزم للقضاء إلا بإعراك زمن يسجد، ولم يوجد، ولزم الومية فرع لزوم القضاء، وبه يتدفع ما أورد من أن الوجوب قد تعلق

حكم الصوم) في شهر رمضان (إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتاً قبل الإفاضة) (المدة: ١٠) قبل (الصحة) للمريض لعدم إدراكهما عدة من أيام آخر فلا يلزمهما الإتيان به (أو ما دام عليه) يعني على من أفطر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أي عليه ما (أفطر عليه) من ذلك عدة من أيام آخر إن أفطر بغير عذر، وإن لم يترك عدة من أيام آخر إن أفطر بدون عذر لزماً بجميع ما أفطره لأن الشك فيه منه لكنه يرحى به العفو بفصله عنه بفدية ما لزمه (ويبقى بدمته) حتى أدركه الموت من صوم فحس، وكفارة وطهارة وحائض على إجماع، (مستحب) (أو يخرج عنه) (وليه) أي من له الفدية في ما له نوراته، أو ومداية (من) ثلث ما تركها لعدم أن حقه في نيت ما له حال مرضه، وعلى حق الموت بالثلاثين، فلا ينفذ فيها على الموت إلا في الثلث إن أوصى به، وإن لم يوص به لا يلزم الوارث الإخراج فلو تبرع صار كما استأجره وما في هذا من مصادفة الصيام أو الإفاضة الواجب به، والإخراج والتجزيه

دونه فلهذا لم يجره لوصيه وإن لم ينفذ تعريضاً لذته، قوله: (فأفطر) الأولى ففأفطر ما عداه، قوله: (فلا يلزمهما الإتيان به) لأيهما عذر من الأثناء، فإذن عذراً في القضاء أولى ريناً، وإذا لم يلزمهما، فالمعصاة لا يلزمهما الإتيان به، قوله: (ولزم عليه) منه معنى أخرجه وقت، يعني، (ولا يلزم بغيره) بحسبه، قوله: (ولو بغير عذر) الأولى حمله لأنه يبيد بعد ولأنه حين شرائه أفطره به، ريناً فلهذا، قوله: (من إفراد النسخ) من التاميل، قوله: (لزمه بجميع ما أفطره) ليس من لزمه يرجع إلى الإتيان، قوله: (أفضل الله) أي له لتباعدية، وفيه حمله، لمصلحة، أو الثاني لتعلق بالعدم بعد تحقق الأول به، قوله: (من صوم) لم يذكر فنه عليه، والأولى من في الشرح حيث قال: (وكننا صوم كفارة معين، وفل حطاً وطهارة وحائض على بحرارة، وفل محرم أيضاً وصوم مندور به، وفل في الدور السحر من الموارض، والحاصل أن ما كان معادة خيبة فإن الوصي يطعمه به بعد سيرة عن كل واحد كالمطعم، والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب، والمركبة كاللحج يجمع عنه رجلاً من مال ثمنه، قوله: (وظاهر) فيه أن الصوم في كفارة لظهور يدل على الإعتاق، وقد قال المصنف معترضاً على صاحب الدور في ذكره الفصل، بأن الواجب ابتداء عن رغبة مؤمنة، فلا يصح اعتاق بوارث كذا ذكره، والصوم ليه يدل على الاعتاق، فلا يصح به لغيره، وفيه أن كفارة الإفطار كذا، وكذا المبعين لأن كفارة مركبة بعد، وهي التبرع من عوارض الصوم، ولو تبرع عنه وليه بكفارة معين، أو نقل حاد، قوله: (وحائض على إجماع) كأن لرس حسنة بعد ولله مخير بين الفدية وأعدم سدة سالكين، أو صيام ثلاثة أيام، قوله: (ومندور) أي صوم مندور كذا في الشرح، قوله: (أو التفتة) (أو واجبة) كفتة الزوجة إذا فقس بها أو راضياً عليها، قوله: (أو المجزئة) أي بغير عس إليها لا تنفذ بالإسلام إذا أوصى بها وهو حي

وتكفارات الجائفة، والوعبة بالحج والصدقة المفدرة والاعتكاف المتذور عن صومه لا عن الميت في المسجد وقد نحره وهو صحيح، ونحوه يتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصي لخصوم اعتكاف كل يوم بنصف صاع من ثلث ما له، وإن كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فإذا لم يف به الثلث توفيت أترائه على إجازة التوارث فيعطى (الصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله ﷺ: (من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين) (أو) كذا يخرج (للصلاة كل وقت) من فرض اليوم، والليل (حتى الفجر) لأنه فرض عملي عند الإجماع وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان المشايخ لكونها أهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح، وقيل: مدة جميع صلاة اليوم لواحدة كقلية صوم يوم والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو ديقه أو سوقة أو صاع تمر أو ديب أو شعير (أو فيمته) (وهي أفضل لتتوج حاجات الفقير) (وإن لم يوص، ونبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) إن شاء الله تعالى لأن مسلماً قال في شرح التلويح بالإجماع في الصوم: يجزيه إن شاء الله تعالى من غير جزم، وفي بصره به جزم بالأجزاء، وإذا تبرع أحد بالاعتكاف عنه لا يصح له، فيه من لزوم الولاء.

قوله: (والكفارات المالية) كالدماء التي تلزمه بجائزته على إحرامه مثل نطيه، وقسه بغير حذر. قوله: (والوعبة بالحج) ويصح عنه من عزه إن كفى والأغن حيث يكفي تبرير. قوله: (والصدقة المفدرة) كان نذر دراهم مثلاً يخرجها لله تعالى. قوله: (عن صومه) أي يغدي من الثلث عن صومه. قوله: (فلا شيء عليه) لعدم قدرته على أدائه، وإذا لم يقدر لا يجب عليه الإيصاء، وهل يقال في نذر الصوم كذلك محذور، وأما كفارة الإطعام فإن أقطر عمداً في رمضان، وورحت عليه الكفارة، ولم يتمكن من أدائها بأن وجب عليه الصوم فمات في شوك هذا وجب الإيصاء بها لتحقق سببها في نقصه وحرره. قوله: (فليطعم) بالبناء للمجهول لربع مسكين. قوله: (ولصحيح) مكرر مع قوله: وهو الصحيح. قوله: (هي نصف صاع) الأولى إبقاء المصنف من غير تذكير لأنه على ما قدره يصح مقبول قوله سابقاً فخرج. قوله: (أو زبيب) هو الممتد، (فيل الزبيب كثير). قوله: (لتنوع حاجات الفقير) أنه قد يكون مستحباً من هذه الأعيان، ويحتاج إلى الدراهم ليصرفها في حاجاته. قوله: (لأن محمد بن) عنه ذكر الحديث في التبرع لا في الوعبة. قوله: (في الصوم) أي والصلاة مثله. قوله: (وفي إيصائه به) أي إيصاء الميت بالإطعام عن صومه. قوله: (جزم بالأجزاء) لأنه بالإيصاء فرع فدية بخلاف ما إذا تبرع عنه تبرع وفي الحقيقة الكل ملحق بمشبهة الله تعالى. قوله: (من لزوم الولاء على الميت) أي وله أحكام قد يضرها الدرد كالتفريط خطأ فداء على عائلته وعاقبته مولاه فلا يثبت الولاء من غير وصاء.

على الميت بغير وضوء بخلاف وصيته به، وفي الوصية بالتحج حج من منزله من ثلث ماله، والمنعرج به من حيث شاء من الزايت وغيره (ولا يصح أن يصوم) الولي، ولا غيره من الميت (ولا) رديح (أن يصلي) أحد (عنه) أثوله رحمته، (ولا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد ولكن يطعم عنه) وما ورد من قوله رحمته: (فصومي عن أمك) وقوله رحمته: (من مات وعليه صيام صام عنه) ولله مسوخ كذا في البرهان وغيره عما يفعله جهنة الناس الآن من إعطاء دراهم لمغفر عسى أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئاً من صلاته أو صومه ليس بشيء وإنما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما به وإن قلنا بأن للميت أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو عبر هذا الحكم فثبت له (وإن لم يف ما أوصى به) الميت (عما عليه)، أو لم يكف ثلث ما له أو لم يوص بشيء، وأراد أحد القبر بقليل لا يكفي محبته لأبيه دمه الميت عن جميع ما عليه أن (يدفع ذلك المتعار) القبر بعد تدبيره لشيء من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بعد استطاع ما يرد عن الميت (فيستحق من الميت بقدره ثم) بعد تدبيره (يبه الفقير للولي) أو للأجنبي (ويقبضه) نتم الوفاء بملك (ثم يدفعه) المعروف أنه (للفقير) بعهده (الإستفاضة) متبرعاً به عن الميت (فيستحق) عن الميت (بقدره) أيضاً (ثم يبه الفقير للولي) أو للأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعاً عن الميت، وهكذا يفعل مراراً (حتى يسقط ما كان) يظله (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المستخلص في ذلك إن شاء الله تعالى بسمته وكرمه (ويجوز إعطاء ثلثة مصلوات) وصيام أيام ونحوهما

قوله: (يحج من منزله) إن كفى ولا فمن حيث يكفي، قوله: (والمنعرج به) أي ويحج المنعرج بالتحج عن الميت، قوله: (وإن قلنا الخ) هذا جواز عما ورد عليه في قوله أو بدله شيئاً من صلاته أو صومه ليس بشيء من أنه يقضي أنه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره، قوله: (فهو غير حاكم الحكم) لأنه لا يفيد الدفع المذكور، (والكلام هنا إذا دفع ذلك عسى وجه المعارضة بعد تدبيره بشيء من صيام أو صلاة، بأن يحكم المدفوع عليه صلاة يوم أو صوم يوم مثلاً، قوله: (فيستحق عن الميت بقدره) أي قدر المتبرع، ثم إذا أرادوا الإخراج عنه بحسب عمره بفئة الظل وخرجت مدة الصيام، وهي اثنا عشر في الفلام وتسعة في الأثنى ويخرج عنه بقدرها إن كان منهم ما يكفي ولا يدفع مراراً، وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط، فإن الكثير من الناس لا يحسن أداءها، قوله: (ويقبضه) لا بد من ذكره التقصي، والدفع لما ذكره انصاف، ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها، ولم يدفعها واستقل بها بغور بها حتى الطاهر، قوله: (متبرعاً به) وهو بعد الأولى متبرع مطلقاً، ولو كانت موصى بها، قوله: (ونحوها) الصدقة المستدرة.

القطعي وهو لا يعمل به إلا مع إمكان الجمع سيما مدة الوقت، وليس من الحكمة إضاعة الموجود في طلب المغفورة بصين الوقت المستحب) لأنه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع الحاصرة بانه يصير به حكم الكتاب فيسقط بصين ابوقت المستحب الترتيب ولا يعود بعد خروجه (في الأصح) مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر بقع العصر أو بعضه في وقت التيميم فسقط الترتيب في الأصح والله اعلم عند الشروع منو شرع في الوقتية متذكراً للفتنة،

حيث قد لا آخر الوقت فوقتية بالحوادث من الأخبار، والمقصود ووقت التذكير للثلاثة ثبت بالخبر السابق فإن في بعض رواياته فإن ذلك ونها وهو بقيد وجوب الترتيب ووصف بأنه خبر آحاد وإنما يجب العمل به إذا لم يصح ترك العمل بالصين أما إذا عصى فلا لأنه يلزم نسيج التكتب به وإذا لا يجوز كذا في الشرع. قوله: (حيث لا حين إذ غاب الوقت. قوله: (وهو لا يعمل به) أي بالشهور، وهو الحديث السابق. فإنه يفوت وجوب الترتيب. قوله: (يسمى الوقت) الماء لتسببه وفي نسخة باللام. قوله: (بصين الوقت) مراد بقوله بضاعة، والله لتسببه ولو قدم الماء، ولم يخر وقت كراهة صحته، وأتم لفحظة الوقتية بغير موجب فصار ثلثاً لو اشتغل بالدفلة عدد صين الوقت بخلاف ما إذا كان في الوقت معه، وفقد الوقتية حيث لا تصح لأنه إذا فعل ومنها الثابت بالعبر مع (ممكن الجمع بينهما. قوله: (المستحب) لم يذكر هذا في ظاهر الرواية فوقع الاختلاف بين المشايخ فنسب النحوي اعتبار أصل الوقت لهما. واعتبار الوقت المستحب لمحمد. رجع في السجدة قول محمد، ورجحه أيضاً في الظهيرة من من المستقر من أنه إذا افتتح العصر في أول وقتها، وهو ناسي للظهر، ثم احسرت نسي، ثم ذكر الظهر مضى في العصر. قال: بهذا نص على أن الغيرة بوقت المستحب، وحيث أفضح لاختلاف المضايح لأن المسألة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية. وثبتت في رواية أخرى تعين المصير إليها وشدة الخلاف يظهر فيما لو شرع في العصر، وهو ناسي للظهر، ثم تذكره في وقت لو اشتغل به نفع العصر في الوقت المذكور. يقطع العصر عندهما، ويصلي الظهر. وعند بعض في العصر، ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس ذكره، الشرة السيد عن مسكين. قوله: (فتغير به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [البقرة: 238] وتفسير حكم الكتاب بقضائ الوقتية بإيقاعها في وقت المذكور كما في الشرح فاد الآية المذكورة كقولها تعالى: ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ فإن على الإتيان بما يجب على صفة الكمال لأن المطلوب شرعاً، وتفسير صين الوقت أنه يكون الثاني من الوقت ما لا يسع الوقت، ولغاتة جميعاً في نفس الأمر لا بحسب طه ولو طن من عليه العشاء صين وقت الفجر مضى الغبر، ثم بين أن في الوقت سنة نطل العجر، ثم ينظر فإن كان الوقت بينهما جميعاً بحيث ينفذ في الفجر قدم التفتت قبل الطلوع يمد صلاة العشاء يصلي العشاء ثم بعيد الغبر، وإن لم تكن فيه سنة كذلك، بعد الفجر فقط وهكذا يفضل مرة بعد

وأما هنا حتى يساق الوقت لا تجوز إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع تماماً والمصلحة بحالها فتذكر عند خيبي الوقت جازت الوقتية، ولو تعددت الفاشة، وفلوقت يسع بعضها مع الوقتية مع الوقتية سقط الترتيب في الأصح كما أشرنا إليه لأنه ليس يصرّف إلى هذا العصر من الفوائت أولى منه بالأحر كما في الفذيع (و) انتهى (الشيخ) لأنه لا يقدر على إتيان الثالثة مع التجهل لا يكلف الله نفساً إلا رصعها، ولأنه لم يصر وقتها موجوداً بعدم تذكرها فلم تحتج مع الوقتية (و) الثالث (إذا صارت الفوائت) الحقيقية، أو الحكمية (مناً) لأنه لو يجب شترت بها لو تلوها في حرج عظيم وهو مدفوع بالنقص والمعتبر خروج وقت الصلاة في الصحيح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار ورزي. مدفوع وقت الصلاة لأن الرائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية تذكرها بصلافة حسباً متذكراً فالتكثير لم يقضها حتى يخرج وقت الصلاة من المودعات متذكراً، وكما سقط الترتيب فيه بين الكثرة والحاصرة سقط فيما بين أنفسها على الأصح وفيدانها بكونها متذكراً (غير الوتر فإنه لا يعد

أخرى إلى أن خالف الشيخ، وفرد، ما ينبغي التذوق وما قبله شعور، وفي المحذور وإن لم يمكن أداء الوقتية إلا مع التحسين من قس القراءة، والأنهال يرب، ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة. قوله: (والسألة بحالها) أي حالها حتى يساق الوقت. قوله: (جازت الوقتية) ولا يلزمه المصنف لأن شروعه فيها أولاً جائز ولو مضى كان به أن يشرع فيها ثانياً فلم يكن لقطعها فائدة فكان البقاء أولى بالجواز لأنه أسهل من الابتداء. قوله: (كما في الفتح) الذي في الفتح ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك المقتضى، وميزان: عند الإمام يجوز ذلك الزامني: وهو الأصح ومحمد بما قاله المصنف. قوله: (الطائفة الشيعية) ولا يشرع لجهن، وسائر الطائفة فرفض ما روي وأما جعله بعد قال شارحها العلامة الشهابي: عند انتهاء الثلاثة، وعن الحسن أنه إذا لم يعلم به لم يجب عليه، وبه أخذ الأئمة كما في المنهاجي، وما في البرهان من أن الفضل الحشر يفرض بالتبني كمن صلى الظهر ذكره لترك المرض فقد جهل، وإذا فني القبر، ثم صلى العصر ذكره لظهور حال العصر إذ لا مائة عليه في حال ذلك العصر، وهو من مضمير لأنه محتج به والمراد به من المحتج به لا يلزمه احتجاده بما لو جاهر، ليس له ما ذهب معين مالى، ثم ذكر ولم يفتد محتجاً، ولم يستفت فيها فصلاته متبعة لمصادفتها محتجاً فيه، وأما لفتد لأبي حنيفة فلا مرة براهي المخالف لعدم رعايته، وإن كان مقلداً للشافعي فلا فساد لفصلاته، ولا تنوفاً على شيء. أداء المصنف في حاشيته عن الحسن. قوله: (لأنه لو وجب الفتح) ولأن اشتراط الترتيب إذ ذلك ربما يقضي إلى غيوت الوقتية، وهو سترام. قوله: (وهو مدفوع بالنقص) فإن تعالى: «وما عمل عليكم في ثلثين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» (البقرة: ١٨٢). قوله: (ووروي) أي من

مستطفاً في كثرة الغرائث بالإجماع أما عتسهما فظاهر لغولها بأنه من ولأنه فرض عملي
عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والمدينة والكثرة لا تحصل إلا بالبرائة عليها من حيث
الأوقات أو من حيث المساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجه (ولأن لزوم ترتيبه مع العشاء
والفجر وغيرهما كدليله) (ولم يعد الترتيب) بين الفوائت التي كانت كثيرة (معمودها إلى
الفتيلة) بتضاء بعضها لأن المساط لا يعود في أصح الروايات وعليه الفتوى وترجيح هو
الترتيب ترجيح بالأمر صريح (ولا) يعود الترتيب أيضاً (بغوت) صلاة (حديثه) أي جديده تركها
(بعدها نسيان) (من قديمة) ثم تذكرها (على الأصح فيها) أي الصورين لما ذكرنا وعليه
الفتوى. ثم فرع على لزوم الترتيب في أصل الباب بقوله (قلو صلى فرضاً ذاكراً فائتة وقر)
كانت (وتقرأ) تعد فرضه تساماً موقوفاً) يحتمل نقر التسام ويحتمل رفعه به بقوله (فإن)
صلى خمس صلوات متكرراً في كلها تلك المتروكة ونقبت في دمه حتى (يخرج وقت
الخاصة مع صلاة بعد المتروكة ذاكراً لها) أي للمتروكة (صحت جميعها) عند أي حينة

محمد قوله: (أو من حيث المساعات) على قول الشيخين، ونقدم ترجيح اعتبار الأوقات.
قوله: (لا يعود في أصح الروايتين) وقاد بعضهم: يعود الترتيب وهو أمر طرأ مجتبى، وهو
المصحح ذكره الصادق الشهيد، وكذا قال في التجميع، والتريد، وفي الهداية، وهو الأظهر لأن
علة السقوط الكثيرة، وقد رأت قوله (ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجحه، وهو زوال
الكثرة أفاده السيد. قوله: (بعد نسيان من) أراد به الترك وتر غير به لكان أولى لأنها إذا بلغت
مستطفاً الترتيب، وإن لم يكن على وجه النسيان، ولأن النسيان مسقط في الأقل، من هذا
العدد أفاده السيد. قوله: (ثم تذكرها) أي الحديثة قوله السيد. قوله (على الأصح فيها) وقيل
لا يجوز عند البعض، ويجعل المأثري كأن لم يكن رجواً به وصححه في سراج النبوة، وفي
المعيط، وعليه الفتوى. قوله: (وعليه الفتوى) وجهه أن الاشتغال بهذه الفائتة ليس بأولى من
الاشتغال بتلك الفوائت، وفي الاشتغال بانك تغيب الفريضة عن وثنها وما قالوه: يؤدي إلى
التهاون لا إلى الزجر عنه، فإن من اعتاد غيبت الصلاة وعلم على نفسه التكامل لو أتى بعدم
الجزء يغوت أخرى، وهلم جرأ حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد. قوله: (لو كان كذلك وتقرأ) أي
لأنه فرض صلى منه فالوتر يعتبر في الإضاد ولا وقت له يخصه، بل وقته وقت العشاء فيعتبر
عند مواته فضله قبل خروج وقت العشاء الآتية، أو بعده. قوله: (يحتمل نقر الفساد) أي
يحتمل الحسد فالضمير له، أو نقر فاعل يحتمل تنزيه منزلة الالتزام. قوله: (متذكراً في كلها
فلك للمتروكة) يعني مع قول المصنفه ذاكراً لها إنما زيد بالذكر لأن النسيان يسقط الترتيب فلو
نسي في البعض وتذكر في البعض فالظاهر اعتبار التي تذكر فيها حتى تبلغ العدد المبني
واعتبار خمس غير لمتروكة هو الصواب خلافاً لما يوهمه ظاهر عبارة بعض النجوم من اعتبار
سب سراجها. قوله: (صحت جميعها) برفع جميع تأكيده للضمير المستتر في صحت. قوله:

رحمته الله لأنه الحكم وهو النسخة مع العفة، وهي الكثرة بقرنان، والكثرة صفة هذا المصنوع لأنه المفسد في حكم المتروكة فكانت المتروكة من حكماً، واستندت الصلة إلى أولها فصارت كلها كتججيل الوكاه، يتولف كونها فرضاً على تمام الحول، ويقام بعد الصواب، فإذا تم على سلك كان التججيل فرضاً، وإلا كان غيلاً (فلا تبطل) الخمس التي صلاها متذكراً للفائقة (بفضاضة) الفائقة (المتروكة بعينه) أي بعد خروج وقت العداة لسقوط الترتيب مستنداً (وإن قضى) الفائقة (المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) من صلاة متذكراً لها (تبطل وصف) لا أصل (من صلاة متذكراً) للفائقة (قبلها) أي قبل قضائها (أو) لا يبقى متصفاً بأنه فرض، من (صار) الذي صلاه (تغلاً) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تصدح حمساً، وواحدة تصبح خمساً، فالمتروكة تصدح الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير للفساد والسادسة من المؤديات تصبح الخمس قبلها،

(عند أبي حنيفة) وقالوا بعد تلك المصطلحات مساداً بأن لا يحمل الصلة بحال، ويلزمه قضاء السبت كلها، المتروكة. والخمس هي أدها بعد ما قبل قضائها، وهو ذكر لها، وما يصلي به بعد ذلك صحيح وإن كان ذكراً مضافاً لضرورة الفرائض مثلاً، قوله: (والكثرة) أي كثرة الفرائض، ولما ورد عليه من العائت واحد سقط والخمس مژده أجاب عنه بقوله: لأن الفاسد الخ قوله: (واستندت لصفة) وهي الكثرة. قوله: (فجاءت كلها) لأن سقط الدين من أول صلاة تركها نوحوب ثبوت الحكم مستنداً ليكون مصداقاً إلى الكثرة التي هي العلة دون الأخيرة التي قيست حلة. قوله: (كتججيل الزكاة) أشار به إلى أن توقف حكم على أمر حتى يبين حله ليس يدهي كتوقع الزكاة الخ. وتوقع المتعزب المؤدب في طريق المزدلفة فبدأ أداها قبل الفجر بطلت فرضيتها، وإلا فلا. وحصة صلاة المعذور إذا انتفع بالعدو بعدها على معلوماته في الوقت الثاني، فإن عاد صحت، وإلا فلا أمام، في الشرح. قوله: (وقام بعض النصاب) أي أثناء الحيوان، وأما آخره فلا بد من تعامه. قوله: (كان التججيل فرضاً) أي كان المعجل فرضاً. قوله: (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن التحريم عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، سم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل، وعند مسيد بطلان أصلاً لأن للتحريم عقدت للفرض، فإذا بطلت لفرضية بطلت التحريم أيضاً، وأعلم أن أبا يوسف قد وافق الإمام في عدم بطلان أصل الصلاة إذا قضى الفائقة قبل مضي الخمس، وخالفه في موقف مصحتها على تأخير قضاء المتروكة إلى مضي الخمس، فقال لا تصح فرضيتها، ولو أخرها بعد مصحتها. قوله: (بتقرير من الفساق) أي بتقريره أنفسه الموقوف فهو من إصافة التصديق إلى منعرك، والمحلل، والمجروء، متعلقان بقوله تصد. قوله: (والسادسة من المؤديات الخ) أي ثلاث جوامع مما وقع في علمه الكتب من أن انقلاب الكل إلى الجواز جائز موقوف على أداء مثل صلوات بعد المتروكة، فإنه ليس المراد عنه إلا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لا إنسراط

وفي الحافضة خروج وقت الجامعة، هو التصحيح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول ونبيه وتأديتها فيه غالباً أقيم ذكر أدائها مقدم ذلك (وإذا كثرت الغواصت يحتاج لتعيين كل صلاة بقضيتها التراسع القروض والأوقات كقوله: أصبغ. ظهر الإثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كلمة (فإذا أراد سهول الأمر) به نوى أول ظهور عليه) أدرك وقته وسب يصله إن نواه كذلك فيما يصله يصير أولاً، عيصج يمثل ثلثه، رحكنا (لو) إن شاء نوى (أخره) يقول أسلم آخر ظهر نركته، وإن أصب بعد فإذا قل قدكث فما به بهر. أمه بالظر لما فيه فيحصل التحسين ويخالفه. هذا ما فانه في الكثر في مسائل شتى أنه لا يحتاج للتحسين، وهو الأصح على ما دلت في الفتية من بقضي ليس عليه أن ينوي أول صلاة كذا أو آخر فينوي ظهر أعنى أو عصر، أو نحوها، على الأصح انتهى وإن خالفه تصحيح الزيلعي، فقد اتسع الأمر باختلاف التصحيح فليرجع للكفر فإنه واسع رفته رؤوف رحيم واسع عليم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضان) إذا أراد قضاءه بقين مثل هذا (على أحد تصحيحين مختلفين) صحح الزيلعي لزوم تعيين وصح في الصلاة

الصلوات، بل ولا دخول وقتها لأنه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره، كما لو كان العاص من المؤبدات، هو الصبح قطعت الشمس. قوله: ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وفتية الصلاة متنوعة لما علمته قريباً إلا أن يفتى: اللزوم موجود في غالب الأوقات فاصبر ودايم. قوله: (وتأديتها فيه غالباً) إن اوسط قوله علماً بالدخول والتأدية نبح فتعرب القارئ. قوله: (مقام ذلك) أي خروج وقت الجامعة. قوله: (وإذا كثرت الغواصت) المراد مطلق الكثرة وإذا لم تقطع الترتيب أعاده في الشرح. قوله: (التزاحم القروض والأوقات) التي هي أسباب باختلاف الأسباب كما اختلف المحييات. قوله: (أكتوله أصلي ظهر لائتين الخ) فيه بكتة، وهي التبيية على تأويله تابع، هذا المحل كذا به عليه المؤلف، وقال في الشرح: ظهر الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس وأربعين وألف، بين التاريخين ثمانية أعوام وأربعة أشهر وثمانية عشر يوماً. قوله: (وهو الأصح) رحمه في الحاشية، وبالإضافة وجرى عليه ما يجب الفتح. قوله: (فليرجم المبتلى بالحادثة إلى الحكم المذكور في الكفر واللام في الفكر) دعوى إلى قول تعالى: ﴿ارجع إليهم﴾ أن لا يرجع إليهم وقوله: (بانه واسع أي وارد الحكم أي فيه منقح، وفيه إشارة إلى اتساع الكثرة من هذا المتألف، وفي نسخة فانه واسع يعرفه الله اعني. قوله: (وفته رؤوف رحيم) أي شديد الرحمة لرحمته لم يكن هذه الأمة الحرج من الأمور، بل قال: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ [البقرة: ٢١] والذكر اليسر، والرغبة ما هي لتكون، وهو عديم بما عليه فيه طه عنه. وإذا قال: ﴿واسع عليهم﴾. قوله: (من رمضان) وأما إذا كان من رمضان واحد فلا يحتاج إلى التحسين إضافةً حتى لو كان

عدم إروم التعميم (ويعنى من أسلم بقار الحرب) فلم يصح ولم يترك وهكذا (بجهله الشرع) أي الاحتكام لمشروعات مذهب جهله لأن الأحكام إنما يلزم بالعلم به أو بقضيته، ولم يوجد بخلاف العلم مدار الإسلام والزمها كما يلزمه الإيمان فلما دلت وجود النسخ ظاهر مثلاً فلا يعتد بهمه ولا دليل عنده على وجود فرض الصلاة ومحرمة لمعتد به.

غايه مذهب يومئ من رمضان واحد مفصل يوماً، ولم يعين حاز لأن السبب في الصوم واحد، وهو الشهر الواجب عليه إتمامه. وفي الأشباه عن النسخ من الصوم، ولو رغب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الأثر لم ينوي أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا الرمضان، وأدعى من حاز، وكذا لو قلنا من رمضانين علمه المختار حتى لو نوى القضاء لا غير حاز. (هـ) قوله: (وهكذا) إشارة إلى جميع الأشكال العريضة. قوله: (مذهب جهله) مرسل بقوله. (بمذهب جهله) (أو بقضيته) وهو الكون في دار الإسلام. قوله: (والزمه زفر بها) وكذا الإمام الشافعي، وأحمد ومشيئة غيره. قوله: (دليل وجود الصانع الخ) اعلم: (الوجه) لا يكفي في الإيمان إذ من يمتنع الشبهة يعتقد لموجود، وهو كافر فلا بد من انتفاء الوحدة، والقدرة والإرادة وأفعالهم. والنية مبحر.

حاشية: من لا يدري كمية الفوتات بمعمل ما كبر وأدق فإن لم يكن له رأي يقض حتى يتركه له لم يجز عليه شيء ومن قصص صلاة عمره مع أنه لم يك شيء منها احتياطاً قبل. بكمه. وقيل: لا لأن كثيراً من السلب قد فعل ذلك نكر لا بقضي في وقت تكبر فيه التافه، والأفضل أن يقرأ في الأخيرين الدعوة مع التفتة لأنها أوائل من رجع خلالها بقرأ الفاتحة، وسورة من أوجب الفرض متى احتماله أولى من أن يقع الركب في التفل، وفقد في الوتر، ويقعد فقد تشبه في ثالث، ثم يصلي ركعة وبعد، فإن كان وتره فقد أداه وإن لم يكن فقد صلى التبعوع أربعاً، ولا يضره الموعود، وكذا يصلي المغرب أربعاً بثلاث قعدات، والاشتغال بقضاء المراتك أولى، وأهم من التوافل إلا السنة الموعودة، وصلاة الضحى، وصلاة التيسير، والصلاة التي وردت في الأحكام، فثلث بنية الفل، وغيرها بنية القضاء في المضطربات عن التطهيرة، وتنازلي حجة. وحراده بالشبهة المعروفة بمؤكدة، وقوله: (وبغيره بنية القضاء مراده به أنه ينوي لقضاء إذا أراد فعل غير ما ذكر فإنه الأولى، على التعميم، ولو شك أنه منى أم لا الوقت بأن أحله لأن سبب الوجوب قائم والأداه فيه شك، وإن خرج الوقت، ثم شك ملا شيء عليه، لأن سبب الوجوب مدققت، وهذه الأداه فيه شك أي والظاهر من حال المسلم أداء الصلاة في وقتها، وفيه تأمل. وإن شك في نقصان الصلاة أنه ترك ركعة، أم لا فإن لم يفرغ من الصلاة فعله إتمامها، ويقعد في كل ركعة، وإن شك بعدما فرغ لا شيء عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسئله الله العظيم.

باب إدرائه الطريضة

مع الإمام وغيره (إذا شرب) المصلّي (في أدائه فرضاً) أو فضائه (عسراً) أو في نعل وحشرت حذوة يحمي فواتها، أو مندور (فأقيمت الجماعة) في محل أدائه لا في غيره بأن أحرم الإمام لأن حقيقته إقامة الشيء فعله لا مجرد الشروع في الإقامة، فإذا لم يقد سجده

باب إدرائه الطريضة

أي إدراك الشخص المبرومة مع الإمام، والأمر فيه أن تسمى لبداة قصد العبادة فصلاً بلا عذر حرام وإن النقص للإكمال إكمال لأنه وإن كان نقصاً مسوراً فهو إكمال بمعنى، واختيار المعاني أولى من اعتبار الصور كهدم المسجد لتجديده، وكقص سجود من رفع رأسه لشرك أحرام، ومنه ما يتكلم من السجود، ثم ومعه حيث لم يعد ذلك سجدتين، وأما إذا كان النقص لما رخص شرعي فتارة يجوز، وتارة يهبط، وقد تقدم مستوفى. قوله: (وغيره) عطف على إدراك بحق هذا الباب أن يلغى مسائل شتى سماها في الفتح. قوله: (في أدائه فرض أو قصاه) أخرج به النفل، فإنه لا يفعله بالإمامة، بل يسهه شعباً لأن انقضاء به إبطال لا إكمال. قوله: (أو فضائه) أي قصاه، أفرض، لأن إكمالها، والتعديك بأن الفضاء بمعنى، فلا يظهره لا يطرده، وأما لو كان قوله فرضاً غير الإمام، فلا يفعله لأنه يطل من كل وجه. قوله: (أو في نعل، وحشرت حذوة) قوله يفصح النقص لأن معصية المفصدة بخلاف الجائزة ثم احتار تعويضها كان لا إلى حذوة نعل في الفتح. قوله: (أو مندور) قد يخلف ما في البحر من الخلاصة شيء في قضاء العزائم، ثم أقبست لا يقطع كالنفل والمندور كالفائه اهـ إلا أن يحمل قوله فأقيمت الجماعة أي جماعة أداء لفرض، وقصاه والمندور ثم إذا قدر صلاة ركعتين فخر جماعة هذا النذر بينه يمسلي إعادتها منوهاً، فأقام الجماعة هذا النذر فله أن يقطع، ويعتدي لأنه إكمال، وإنما مسبوته بما ذكر لأن النداء المستطع كالفرع المختلف لا يجوز فيه الإتمام كما مر، وقول: (سب لا يصح الشروع في كلام منصف بالنظر إلى القضاة لأنه بالاعتناء أظهر بمصيبة التأخير، وسبى مسبوها، ولأنه يلزم استكمال مشترك في أكثر من معنى واحد، وهو لا يجوز منظور فيه لما قدمناه من أن العلة الأولى غير مطروقة، وأبسط هذا مشترك لمستعصم أي معان، بل قوله فأقيمت الجماعة تحته حركات ثلاثة لا معان ثلاثة. وثبت الجزئيات جماعة الأداة، وجماعة النقص، وجماعة النذر وليتأمل. قوله: (في محل أدائه) فلو أقبست، في المسجد، وهو في البيت، أو كان في مسجد، فأقيمت، في آخر لا يقطع مطابقة كما في الشرح. وغيره وفي أنهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد إن قائمه فيه هو فيه، وإن أجماعة واجبة ولم تقب بغيره وإن أقطع للإكمال، فلا يظهر فرق حينئذ. قوله: (بأن أحرم النعل) نصير

(قطع) بسببه قائماً (أو) سجداً (أو) على الصنيع، وقيل: لا يقطع حتى يتم وعشرين من رابعة كالمنفل إذاً لا يحس فوت جنازة ثلثاً: القطع للإثم، بكمد، وهو بمعنى انقضى، ولأنه لم يصف لا يحصل لا بحث سواء تركعة، والعمارة لا يصف لها وبإضافة يجمع سر شخصاً من أن لم يسجد لما شرع فيه) ولو غير رابعة (أو سجدة) فمردة الأولى (في غير رابعة) بأن كان في الفجر أو المغرب يقطع بعد السجدة بأربعة لأنه لو أصاب في الثانية تركعة أخرى، ثم العرض ونفرت الجماعة في الفجر ولا يستمر بعدها مطلقاً، وفي المغرب لاكثر حكم لكن ففوت الجماعة، ولا يستلزم مع الإثم فيه، لسح شغل بالغيراء، وبخاتمة لإمام بإضافة رابعة (وإن سجد) وهو (في رابعة) كالغير

الزينة وأثبت. قوله: إلا مجرد الفروع في الإقامة فإنه لو أخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يبرأ الركعة الأولى منسجدة، فيه يتم ركعتان فلا خلاف مثلاً ممكن، وقد أن هذا الإقامة بسراً جداً لا يأنى فيها تنبيه وإقامة إلا ما رواه قوله: (قطع بسليمة قائماً) في التفسير، ويجمع الأخير لغيره من القطع مثل القطع بسلام، أو غيره سواء كان قائماً أو ركعاً، أو ساجداً، هو الصنيع. وقيل لو كان قائماً سجدت تركعة، وقيل يصالحين، قيل: نعم، وشهد، ولم لا شهد، ثم سلم في الضرر من هـ والتعدد بها عهد، وما ذكر في المصنف بعدها أنه بين التعميم حكم هذا القطع، والافتداء، ومما ذكره لغيره الحراق لأنه شبهه بالاعتار، فقال: ينقطع العمل بحرق الجماعة ثم لم يدع، أو يد فغيره الخ لم يبق، في جـ. الدفع بحر إنكار عرق. قوله: (من رابعة) أي فرعية رابعة لأنه يمكن الجمع بين التفسيرين، وقد بها لأنها لو كانت ثالثة أو ثالثة، لا يتم الركعتين لها يأتي. قوله: (الذي لا يحس فوت جنازة) الظاهر أن المراد بحسبة فوت جميعها، فهو كمن يعلم (أو) لا يحصل لا يقطع ويحرق. قوله: (وهو محال منفس) أي ما دون الركعة، ولما يباح المصنوع (إمام) في سجود السهو قبل التكبيرة بسجدة، ويحرق منه بسجدة له وهو في التيمم، ويعود إلى الجماعة دعاء أن الشرح بعد له ولأنه لم يفسد قبل التكبيرة بسجدة، أي الشرح. قوله: (لا يثبت بها دون الركعة) لأنه لا يثبت سجدة. قوله: (والجنازة الخ) هنا مرتبط بقوله: أو من يغل وسفرت جنازة يحصل براحة، وقد ذكره لأن الجنازة لما لا يفسد من هـ. قوله: (ولو غير رابعة) الأثر بدلالة، ولو رابعة لأن الرابعة إذا تم ركعتين منها لا تكون برأساً لحالات غير التيمم. قوله: (مطلقاً) سواء كان مع الإمام أو منفرداً. قوله: (لاكثر حكم تكلي) فيه شبهه للفراق، وبما فيه لا يحس الفسر، فكما شبهه ذكره المصنف من الضرر. قوله: (لتمنع المنفل بالغيراء) محتمل أن المراد بالتمنع عدم الصلوة لا التكرار فقط، ويحتمل التكرار قال صاحب البحر: ويصريح المشايخ بما هو حبيب الأسماء أي إتمام تركعتين فما إذا سجد في ثوب واحد صلياً فلم يزد عن التمسك بتدريج في أن تركعة واحدة مطلق لا يكررها مرة، ومنه أموره في السهو

(ضم ركعة ثانية) صيغة لمؤدي عن «الطلاق» وتشهد (وسلم لتصوير الركعتين له نافذة ثم فتندى مفترضا) لإحراز غرض الجماعة (وإن صلى ثلاثة) من رباعية فأبست (أنفسها) أربعا من غير صلاة. وأكثر وعن محمد بنهما حالاً انطلق. فلا يجمع بين ثواب الفعل والفرص بالجماعة (ثم) بعد الإتمام (الفتدى متفلاً) إن شاء وهو أفضل لعدم الركعة (إلا في الضر) وانحر للمهر عن تسفل عدتها. وفي المغرب لمخالفة أنه ﷺ قال: (إن صليت في الغلث، لم أفركت الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب)، قوله فصلها يعني فعلاً لأنه ثم به نصاً لرحيل ثم يصلي معه ظهر وأحر، فصلتهما في حاله، فقال عليه الصلاة والسلام: إذا صليتما في رحلتكما ثم أتيتما صلاة قوم فصليا معهم واجملا صلاتكما معهم سيحقة أي

وقال بعض سنينة عسرها لا تبطل لأن من فتدى الإمام في المغرب متفلاً، وسلم مع الإمام لا نفس ووجهه أو الركعة الواحدة موجودة في فسر ثلاث، به صح انطلق بثلاث، فكما يالم حده وقد يقال. هذا قاس مع الفارق لأن حاز الفعل بثلاث ركعت لشبهه بغيره، وهو من عدتها ولا كذلك الركعة الواحدة، إذ لو كانت تصح بالغمه لما قالوا حين صلى ركعة من «الرباعي» ثم بعد ذلك علمه بالطلاق، بل كان يكفي أن يقال ومن سجد في رحلي فعد بركعة. ثم نصح، والفتدى وأنه يفرح صحتاً، ما لا يضر فداً، أو يؤيد، ذكرنا في الجرماء. نحن من محمد (وصي له عنه ما أجزأت ركعة فقد) وجعل قصد في شروحه كلام صاحب الخبر متنباً على القول بفساد الإفتاء في يهرج متفلاً إذا سلم معه. وكلام مصرية من: على الخلف بعدم الفساد وهو مروى عن شريح يسي ونسباً تصغير البتراء مبيت به لا بعد عنه عن الأخرى. قوله: (بإضافة رابعة) متعلق بمخالفة، وفي شرح السد ذلك شرح في لا فرد، أنه أربعة لأن مخالفة لإمام أخف من مخالفة السنة اه. قوله: (لتصوير الركعتين له نافذة) بالإجماع. وأما قول محمد طلاق أرمض يستوم بطلاق الأصل، فهو فيما إذا لم ينكح من إرمض نفسه من عبدة مضى كما إذا فيه حامية الظهر بسجدة، ولم يكن قد أجزأتها إذا تمتكت من العصى لكن إذا كان للشرع في عبدة فلا يبطل أصبه، بل يهيئ لئلا إذا ضم الثانية يد في دفع. قوله: (الغلب ثلثاً) ترك قيام الرابعة. قوله: (الفتدى متفلاً في شاء) قال في البحر: عن الحديث القدسي أنه يترك بهذه المأمة فصبة الجماعة وكرامة البطل بجماعة خارج ومضد إذا هو إذا كان الإمام. وأقوم متفتين على ميل انتداعي اه. ومن بين ما المراد بالجماعة ترك أدرك عضبها من هي فضيلة الترمز، أو الفعل، وهو ظاهر لأنه لم ينو إرمض. قوله: (أنه أرمض) أي بالفتدى. قوله: (تعباً) أي نصاً معيلاً أنه تعلى بفرقة واجملا صلاتكما معهم سيحقة. وروى أنه ﷺ ما فرج من الظهر رأى رجلين في أحريات المصنوف لم يصلي معه، فقال: مني بهما فأب وفرغتهما فزعه، فقال على رسلكما: رأيي لمن أرملة كانت تأكل الفدي، ثم قال: ما لكم أن تصليا معاً، فقالا: كما صلينا في رحلتنا، فقال ﷺ إذا صليتما في رحلتكما

ناملة تما في النهاية (وإن قام ثلاثة) رباعية منفرداً (فأقيمت) الجماعة (قبل سجودها) للثلاثة (قطع قائماً) لأن القعود لئحليل. وهذا قطع (بتسليمية) واحدة أو عاد إلى القعود (في الأصح) وقال شمس الأئمة السرخسي: إن لم يعد للقعود قلدت لأنه لا بد من القعود، ولأن المؤداة لم تنع فرضاً، وقال بحر الإسلام: الأصح أنه يكبر قائماً بقوى الشروع في صلاة الإمام بمحصل العزم في ضمن شروعه في صلاة الإمام وإن شاء رفع يديه (وإن كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فأقيمت) الجماعة (سلم) عدد الجنوس (عسى وأسى ركعتين) كذا روي من أبي يوسف والإمام (وهو الأوجه) لجمعه بين المصلحين (ثم قضى السنة) أربعاً للمكة (بعد) أداه (للغرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على وجه أكمل، ولا اتصال، وإليه مال شمس الأئمة السرخسي والمقلي، وصحح جماعة من المشايخ أنه ينبغي أربعاً لأنها كصلاة واحدة قلت: والأكمل حال اشتغال المرفي، والمؤذنين بالتحسين أولى لأن نس حلقه امتناع حلقه، وإليه يرشد تحليل شمس الأئمة (ومن حضر وكان الإمام في صلاة للمعرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنّة) في المسجد، ولم لم يفت شيء وإن كان خارج المسجد، وخالف موت ركعة اقتدى، وأصل السنة، لم يقتدى لا مكان جمعه بين المصليين (إلا في القبر) فإنه يصلي سنته، ولو في المسجد بعيداً عن الصف (إن أمن قوته) ولو بداركه في (الشهد وقوله) ﴿سُورَةُ﴾ إذا

(ولأن المؤداة لم تقع فرضاً) أي التعمدة للمؤداة لم تنع فرضاً وركعتها لما قبلنا علماً لم يكن لها بد من أحقة المفروضة، ثم على هذا القول قيل: يجب أن تشهد ثانياً. وقيل: يكفيه الشهد الأول، وسلم تسليتين، وقيل: واحدة. قوله: (لجمعه بين المصلحين) مصلحة الاستماع ومصلحة أداء السنة بعد أداء الفرض، ومصلحة أداء الفرض على الوجه الأكمل، والأتان بالسنة بعده. قوله: (تقضى السنة) إطلاق لفقضاء عليها مجاز. قوله: (مع ما بعده) أي من السنة جرى على أحد فوتين في قضاء السنة، أعليه على من قبل البعدية، أو بعداً، وصح كل. قوله: (والأداء على وجه أكمل) فإن يراى من أوله مع الإمام أكمل من إداركه بعد. قوله: (لأنها كصلاة واحدة) وليس المقطع الأكمل، بل للإطلاق صورة، ومعنى إدائه إبطال وصف السنة لا ركائله. قوله: (قلت: وإلا كمال الخ) استفيد منه أن المراد من قوله: فخرج الخطيب خطب الخطيب، فأطلق السبب، وأراد المسبب، وهذا يبحث كم أنه لغيره. قوله: (لأنه ليس حالة استماع خطية) أي لأن حال استماع المرفي الخ. قوله: (وإليه يرشد) أي إلى هذا البحث. قوله: (تحليل شمس الأئمة) أشار إليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ. قوله: (ولا يشتغل عنه بالسنّة) أي عن الاقتداء. قوله: (ولو في المسجد بعيداً عن الصف) أي بشرط في كونه رأيي سنة النحر إذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد فإن لم يجد

كُتِبَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ، مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ صَلَاةِ الصَّبْرِ لِمَا قُدِّمَتْ فِي سِتَةِ الثَّمَرِ، وَالْأَفْضَلُ فَعَلُهُمَا فِي بَيْتِ اللَّهِ قَالَ ﷺ: «أَمِنَ صَلَاتِي وَكُنْتُي الْفَجْرِ أَيَّ سِتَّةٍ فِي بَيْتِهِ يَوْسَعُ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَبِذَلِّ الْمُنَازَعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ وَيُخْتَمُ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَالْأَحَبُّ لِعَلْمِهِمَا أَوَّلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَبْلُ بِقَرَبِ الْفَرِيضَةِ» وَقَالَ ﷺ: «صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي» هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، وَقَالَ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي، وَفِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسَمِائَةِ صَلَاةٍ (وَأَنْ لَمْ يَلْعَن) قُوَّةُ الْإِمَامِ بِإِسْتِغْنَالِهِ بِسِتَةِ الْفَجْرِ (تَرْكُهَا) وَاقْتِدَى

مَكْتُوبَتِ تَرْكِهَا لِأَنَّ فِي الْإِثْنَيْنِ مَعَهَا فِي الْمَسْجِدِ حَيْثُ مَخَالَفَةُ الْجَمَاعَةِ، فَكَبَّرَ، وَتَرَكَ الْمَكْرُوهَ مُقَدِّمٌ عَلَى فَعْلِ السُّنَّةِ غَيْرَ أَنَّ الْكِرَامَةَ تَقْضَاوَتْ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الصُّبْحِيِّ فَصَلَاتُهُ رِيَاءًا فِي الشُّبُوحِ أَخَذَ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الصُّبْحِيِّ وَأَتْلَعَهَا تَرْكَةً أَنْ يَصْلِيَهَا مُخَالَفَةً لِلصَّوْفِ كَذَا فِي الْمُنْبَغِ، وَبَلَّغَهُ فِي الْكِرَامَةِ أَنْ يَكُونَ حَلْفُ الصَّوْفِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ. قَوْلُهُ: (لَمَّا قُدِّمَتْهُ فِي سِتَةِ الْفَجْرِ) مِنْ الْأَخْبَارِ الْعَلِيَّةِ عَلَى تَقْصِيلِهَا. قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ لِعَلْمِهِمَا فِي بَيْتِ اللَّهِ) لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْلِيهِمَا فِي الْبَيْتِ، وَأَتَكَرَّ عَلَى مَنْ صَلَّاهُمَا فِي الْمَسْجِدِ كَذَا فِي اسْتَرْجَحَ. قَوْلُهُ: (أَيَّ سِتَّةٍ) بِالْمَصْبُوحِ لُغْسِي الْمُرَكَّبَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَيُقَرَّرُ الْمُنَازَعُ) كَذَا فِي النُّسخِ لِسِي رُكْبَتِهَا، وَكَذَا فِي الشَّرْحِ، وَلَقَدْ رَوَاهُ لِأَمْرِ الْمُنَازَعِ فَهُوَ فَعْرٌ مِنَ الْإِسْنَادِ إِذْ السَّبَبُ، وَفِي الْقَامُوسِ التَّنَازُعُ التَّخَافُضُ، وَالتَّنَازُلُ. قَوْلُهُ: (فَعَلُهُمَا أَوَّلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ) لِأَنَّ السَّبَبَ قَدْ وَجَدَ كَذَا فِي الشَّرْحِ. قَوْلُهُ: «(وَقَبْلُ بِقَرَبِ الْفَرِيضَةِ) لِأَنَّهُ نَبِيٌّ لَهَا، وَيَقْرَأُ فِي الْأَوَّلِيِّ بَعْدَ الْعَلَاةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِسْلَامَ، وَرَى ذَلِكَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ، وَوَرَى عَنْ الْفَرَاغِيِّ قِرَاءَةَ أَلَمْ تَشْرَحْ فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلِيِّ، وَأَلَمْ تَرِ كَيْفَ فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي أَلَمْ فَلَوْ جُمِعَ بَيْنَ مَا رَوَاهُ، وَبَيْنَهُ يَكُونُ حَسَنًا، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْجَمْعُ لَاسْتِغْنَاءُ أَمْرِ التَّنْفِيلِ. قَوْلُهُ: (صَلَاةُ الْمَرْءِ الْخ) مَنْ لَمْ يَلْعَنَ فِي الدَّائِمَةِ الْأَفْضَلُ فِي حَامَةِ السَّنِّ وَابْتِغَائِلِ الْعِزَّةِ لَوْ إِلَّا أَنْ يَخْشَى أَنْ يَشْغَلَ عَمَّا إِذَا رَجَعَ، وَقَالَ مَعْصُومٌ: «بِإِنْ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَالْمَغْرِبِ يَزِيدُهُمَا فِي الْمَسْجِدِ لَا مَا سِوَاهُمَا وَهَذَا أَشَدُّ الْقَبِيحِ أَبُو حَنِيفَةَ». قَوْلُهُ: (وَقَالَ ﷺ الْخ) مِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسَمِائَةِ صَلَاةٍ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يَلْعَنَ قُوَّةُ الْإِمَامِ الْخ) قَالَ الْهَرَالْفُ فِي حَاشِيَةِ النُّورِ: الَّذِي تَحَرَّرَ عَنِّي أَنَّهُ يَأْتِي بِالسُّنَّةِ إِذَا كَانَ بِدَرْجَةٍ وَلَوْ فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِطْلَاقِ لِمَا بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَشَيْخِهِ، وَلَا يَتَّبِعُهُ بِإِدْرَاكِ كَمَا، وَتَفْرِيعُ الْخِلَافِ مَعَهَا عَلَى خِلَافِهِمْ فِي مَدْرَكِ الشَّهَادَةِ الْحَدِيثَةِ غَيْرَ ظَاهِرٍ لِأَنَّ الْمَدَارَ مَعَهَا عَلَى إِدْرَاكِ فَضْلِ الْحَسَاةِ، وَهُوَ حَاصِلُ بِإِدْرَاكِ الشَّهَادَةِ بِالْإِطْلَاقِ نَصٌّ عَلَى الْإِتْمَانِ الْكَامِلِ لَا كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ مَنْ أَنَّهُ لَمْ يَحْزَرْ فَعَلًا عَنْهُ مُحَمَّدٌ لَقَوْلِهِ فِي مَدْرَكِ: أَقْبَلُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَدْرِكِ الْجُمُعَةَ حَتَّى يَنْبِيَّ عَلَيْهَا الظُّهْرُ، بَلْ قَوْلُهُ هَذَا كَقَوْلِهِمَا مَنْ أَنَّهُ يَحْزَرْ تَرَاهُمَا، وَنَ لَمْ يَغْلُ فِي الْجُمُعَةِ كَذَلِكَ (دَعِيًّا) لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرْطُهَا،

لأن ثواب الجماعة أعظم من فصيلة ركعتي الفجر لأنها تشمل العرس منفرداً بسبع وعشرين شعراً ولا تبلغ ركعتا الفجر شعراً واحداً منها (ولم تقض سنة الفجر إلا بغوتها مع القرض) إلى الرواد، وقال محمد رحمه الله: تقضى صفره بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس، ولا بعد الزوال اتفاقاً، وسواء صلى منفرداً أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على إحدى به ١٤ في شرح المبكر للعلامة المحدثي وفي فتاوى العنابي المحار تقديم التثنية على الأربع، وفي مسوط شيخ الإسلام، وهو الأصح لحدث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قاته الأربع قبل الظهر يتسليهن بعد الركعتين، وحكم الأربع قبل الجمعة كالتي قبل الظهر، ولا مانع من التي قبل العشاء من قصائنها بمدة (ولم يصل الظهر جماعة بإدراك ركعة) أو ركعتين اتفاقاً حتى لا يتر به في سلمه لئلا يترجمه جماعة (بل أدرك فضيلها) أي قضت الجماعة اتفاقاً ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو اثنتين من الثلاثية فإذا حلف لا يصل

ولهذا انفردوا عن أنه لم يحلف لا يصل الظهر جماعة، فأدرك ركعة لا يحسن، وإن أدرك وصلها نعم عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد. قوله: (تركها) أفاد به أنه لم يشرع فيها، فلو شرع أسبها مطلقاً لأن انقطع حبسه للإبطال. قوله: (وقال محمد رحمه الله تقضى منفرداً الخ) قبل لا خلاف بينهم في الجمعة لأنها بمرال ليس عليه قضاء، وإذا قبل لا بأس به وسجد يقول: أحب إلي أن يقضي وإن لم يفعل لا شيء عليه. قوله: (ولا بعد الزوال اتفاقاً) أي على الصحيح وقبل يقضيها تبعاً بمدة ولا يقضيها مقصوداً إجماعاً كما في الكافي ورغبة لسان. قوله: (وقضى السنة الخ) إبطال القضاء على ما ليس بواجب مجزئاً للمعاشاة، ولهذا كان الأولى أن يمضي السنة لا القضاء مهملتان. قوله: (في الصحيح) وقيل: لا تقضي أصلاً لأن العواظ عليها إنما ثبتت بين القرض. قوله: (في وقته) وقال بعض المشايخ: فيها تقضى بعد أي الوقت إذا عانت معه لأنه كم من شيء ثبت تبعاً، وإن لم يثبت تبعاً كذا في الشرح. قوله: (قبل صلاة شفعه) لأن الأربع متقدمة على الركعتين لقدمها على العرض المتقدم عليهما، وقد تعدد التقديم على العرس، ولم ينعقد على السنة متقدم الأربع كذا في شرح المجموع. قوله: (لحديث عائشة الخ) ولئلا يهونهما أيضاً عن موضعهما قصد بلا ضرورة. قوله: (ولا منع الخ) قال السيد في شرحه: والتشديد بالتي قبل الظهر، وكذا طبعه كما في النذر للاختراز عن أبي قبل العشاء لأنها مذبذبة فلا تقضى أصلاً، وكذا التي قبل العصر - بل أولى لكرمة التفل بعداه، ولو كان المصنف... ولا مانع من قضاء التي قبل العشاء بقضاء فكان أوضح، وأخصر. قوله: (بل أدرك فضيلها) وهو المصاحفة، وفي شرح المحدثي عن الأفاقي: السيف يلدو ثواب الجماعة لكن لا ثواب مدرك أول الصلاة مع الإمام لعرات التكبير الأولى اهـ. قوله: (فإذا حلف الخ) مرسى المسألة مما نسباً، وفيما قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين

أنظروا، أو المشروب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحث لأن الأكثر حكم الكل، وعلى ظاهر الجواب لا يحث لأنه لم يصلها بل بمضها بجماعه، وبعض الشيء ليس بالشيء، وهو الظاهر، ولو قال: عبء حر إن أدرك الظهر فإنه يحث بإدراك ركعة لأن إدراك الشيء بإدراك آخره يقال: أدرك أبنائه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحث بإدراكه في التشهد (وينطوع قبل الغرض) بمؤكدة وغيره مضمناً أو ساقراً (إن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فإنها شرعت قبلها القطع طمع الشيطان فإنه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه، والمنفرد في ذلك أحوج، وهو أصح والأخذ به أحوط للتكميل نفسها في حقنا أما في حق عليه السلام فريضة الدرجات إذ لا خلل في صلاته، ولا

الإثبات، والذي في الحكم. قوله: (اختار شمس الأئمة الخ) يضحف قوله بأنفاقهم في باب الأيمان أن لم حلف لا يأكل هذا الوغيف لا يحث إلا بأكل كله، وأن الأكثر لا يقوم مقام الكل. قوله: (يحث بإدراكه في التشهد) فنكر الركعة في الكافي، وغيره ليس احترازاً، وأعلم أنه ذكر هذه المسألة مع كتاب الأيمان وإنما ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين إدراك الفصل، وإدراك الجماعة. قوله: (وينطوع قبل الغرض الخ) هذه العبارة تدل على تأخير في الفعل. وهو إنما يظهر في حبر المؤكدة أما المأكدة، فيأتي به من غير تنبيه إلى أمن فوت الوقت أثناء السجد، وفي البحر وإن لم تكن مؤكدة، فإن كانت من المستحبات امتنع الإتيان بها، وإلا فهو مخير، وقد يقال أن المراد في كلامه الجوار المطلق لا يستوي الطرفين فيلحق بالمؤكدة والمستحبة. قوله: (إن أمن فوت الوقت الخ) لم أبطل بقوله: إن أمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه إذا عمم الترك عند خوف فوت الجماعة، فلأن يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى، أفاده السيد. قوله: (ولو منفرداً) وصل بقوله. وينطوع وقيل: إنما يأتي بالمؤكدة أن صلى بجماعة، وإن كان منفرداً يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه عليه السلام في غير الأبناء بجماعة. والأول أصح قاله السيد. قوله: (لأنها شريعت) أي فإن اتسعت كما مرح به في الشرح، وهذا لا يظهر في غير المؤكدة. قوله: (والمنفرد في ذلك أحوج) لتخصان صلاته من وجه وباسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان، وبأن المنفرد وغيره في ذلك سواء، ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للتقص^{١٦}. قوله: (وهو أحوط) أي إتيان المنفرد بالسنة فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام. قوله: (للتكميل نقصها في حقنا) قد يقال أن التكميل إنما يكون لشيء قد نقص، وحينئذ فلا يكون إلا في اليمدية فتكمل ما نقص من الغرض، ويمكن أن يقال أنه يد صلاة الغرض ناقصة بأكمل، ولو بسا فعل قبله، والأثر يدا. حله فإنه ورد أنه إذا وحده في صلاة

(١٦) قوله وهو أحوط لدل ذلك نسخه التي كتب عليها، ولا نسخة فنخرج هنا وهو أصح والأخذ به أحوط كما لا يخفى والمطلب سهل أو ميسر.

طبع لشيطان فيها (ولا) أي إن لم يامن بأن يفوته الوقت، أو الجماعة بالشغل، أو إزالة نجس قليل (فلا) يطرح، ولا ينسل لأن الاشتغال بما يموت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل توبه واستقبال الصلاة لتكون صحيحة اتفاقاً (ومن أدرك إمامه ركناً فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه) من الركوع أو لم يقف، بل انحط بمجرده (حرره) فرع الإمام رأسه قبل ركوع المزمع (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما

أشخص خلل بعوم الحق تعالى: انظروا ما نه من الدلائل فإن وجد كسل به حللها، وهذا يعم انتقابة. قوله: (فزيادة العرجات) الأولى زيادة لام التعليل، ربما حمل أنه خبر مبتدأ محذوف، وتفسير الكلام فالعلة فيه زيادة العرجات، قوله: (يفوت الوقت) الأولى حذف الباء، لأن لتسبيل مضمون بأم، وهو يتعدى نفسه. قوله: (أو الجماعة) ركعة في غير العجز فدا في شرح. قوله: (لأن الإشتغال بما يموت الأداء) أي أصل الأداء، مالم يلقه، أو الأداء للكامل فانظر لموت الجماعة، والمعاد بما يموت الجماعة ما يموتها، وامر بأنه الشرح بتعويضها له، وإلا يجوز كما إذا كانت النجاسة مائة، وكما عنه رحمته في حفر التندق. قوله: (اتفاقاً) فإن الإمام الشافعي يحكم بإدائها بقليل النجاسة. قوله: (تكبير) أي خائفاً ولو كبر منية إن كان إلى الركوع أقرب لا يصح شروعه، وظاهر ذلك، ولو كان في الفعل الذي لا يشترط له القيام كما يفيد عبارة الرازي لأنه ليس بافتتاح قائماً، ولا قاعداً، ولونه. ركناً احتج به عما لو أدركه في القيام، ولم يرتفع منه فإنه يصير مراكباً لها فيكون لاحقاً فيأتي بها قبل الفراغ مبدئ من أدركه. قوله: (أو لم يقف: بل انحط بمجرده) حرره فرع الإمام رأسه بحيث لم يتحقق مشركته له فيه فإنه يصح اشتداده، ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه، وقيل: إذا شرع في الاحتياط وشرع الإمام في الرفع فقد أدركه في الركوع أصاً، ويعتد بتلك الركعة، وقيل: إذا شاركه في الرفع قبل أن يستتم قلناً يعتد بها، وإن قل. وقيل: لا يصير مراكباً تلك الركعة ما لم يشارك الإمام في الركوع كله، وقيل في مقدار تنسيجه. قال ابن أمير حاج: والأول أحسنه، وقال الحلبي: هو الأصح لأن اشترط المشاركة في جزء من الركوع، ولا قبل، والحاصل أنه إذا وصل إلى حد الركوع قبل أن يخرج الإمام من حد الركوع، فقد أدرك معه الركعة، وإلا فلا كما يفيد أثر ابن عمر كذا في الحلبي من صحة الصلاة وإنما ذكرنا هذه الأقوال لأن الناس يقع منهم الاختلاف في الركوع كثيراً من غير أدراك جزء منه، ويعتدون به فهم في ذلك موافقون لبعض أقوال العلماء. قوله: (فرع الإمام رأسه) مراده أنه رفع قبل أن يشاركه المزمع في جزء من الركوع، وإلا فظاهر التعبير بالقائه أن الرفع تحقق بعد الاحتياط، وحينئذ تحقق المشاركة. تكون الصلاة صحيحة. قوله: (كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) ونفقه إذا أدركت الإمام ركناً فركعت قبل أن يرتفع رأسه فقد أدركت الركعة وإن رفع قبل أن ترتفع فقد فانتك الركعة اهد، والكاف في كما ورد بمعنى لام التعليل. قوله:

فكان الشرط لإدراك الركعة إما مشاركة الإمام في جزء من القيام، أو جزء مما له حكم القيام، وهو الركوع ولا يشترط تكبيرتان للإحرام والركوع، ولو كبر بتوي الركوع لا الإفتتاح ماز، ولغت به، وإذا وجد الإمام ساجداً يجب مشاركته فيه فيخر ساجداً وإن لم يحسب له من صلاته، فلو ركع وحده، لم شأوكه في السجدين لا غلبت صلاته ولا يحسب له ذلك وإن لم يشاركه إلا في الكنية بطلت صلاته، والفرق أنه في الأولى لم ير: إلا ركوعاً وزيادته لا قصر، وفي الثانية زاد ركعة، وهي مبدئية وأو فركه جالباً للقعود الأخير وبمستمراً فائماً وزناً فما وجد قبل فروع الإمام من التشهد لا يكون معتبراً (وإن ركع) لسقندي (قبل إمامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الإمام ما تجوز به الصلاة) ومرة أية (فأدركه إمامه فيه) أي في ركوعه (صح) ركوعه، وكره لوجود المشاركة في السجدة (ولاً) أي وإن لم يدركه الإمام أو أدركه لكن لم يكن قرأ المفروض قبل ركوع السقندي (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أوانه

(ولا يشترط تكبيرتان للإحرام والركوع) الذي في الفتح ومذكور الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافاً لبعضهم اهـ، وهي الأولى من عبارة المصنف، وفي ابن لمير حاج، عن فتية، والخاصة، والمنحط هذا بخلاف مدركه في السجود، والقعود فإنه يكبر للإفتتاح، وأخرى للإحتياط اهـ، ولعل وجهه فيه في الأول من الركوع، فأعلنت تكسرة الإفتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب منه، ولا فتلك التكبيرة للإحتياط المذكور. قوله: (ولم تيت) ففتح للإفتتاح لأن الركن في محله لا تغير بالمقصود كذا في الفتح، وفي البحر لو أدرك في الركوع تحريراً إن كان أكبر رأيه أنه لم يتي بالثناء لدركه في شيء من الركوع أتى به، ولا لا والأصح أنه لا يأتي به بعد شروع الإمام في القراءة ولو سرية له. قوله: (وإذا وجد الإمام ساجداً يجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته لوجوب وإن قصر الركوع فقله، ويؤيده حديث أبي داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه لما: قال رسول الله ﷺ: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا، ولا تملحوا شيئاً ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة» اهـ وعبارة الشرح يجب على السقندي إذا غلبت الركوع صلاة الإمام في السجود، وإن لم يحسب له من الصلاة وإن لم يتابعه، ودفن حتى فاء، ثم تابعه في بقية الصلاة، وقص ما غلبه من الركعات بعد فروع الإمام تجوز صلاته لأنه يحسب تلك الركعة الفائتة بسجديتها اهـ. قوله: (وإن لم يشاركه إلا في الثانية) أي السجدة الثانية دون الأولى. قوله: (وإذا زاد لا قصر) أي صرر انقضاء وإن كان يكبر لأنه انفراد عن الإمام بعد الإفتداء به. قوله: (فما وجد أي من القيام، وبالقراءة من المزمع). قوله: (لا يكون معتبراً) لأن في حال بقائه الإمام في صلاته مفقود به، فلا يعتبر ما بعده حال الإفتداء في حال انقضاء الصلاة ما سبق به. قوله: (وهو أنه) أي عند الإمام الأعظم. قوله: (وكبره) أي تحريراً للنهي عنه بقوله ﷺ: «لا تقبلوني بالركوع والسجود». قوله: (لوجود المشاركة والمسايفة) تعليق للصحة والكراهة على سبيل النشر المرنب.

فيكونه أن يركع بعده ثانياً وإن لم يخلع، والعمدة من صلاة ركعتين، وإن سجد من إمام
 إن كان بعد رفع الإمام من الركعة، ثم ترك الإمام من السجود سبع، وإن كان قبل رفع
 الإمام من الركوع، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجزئ لأنه قبل أن يركع من الركعة،
 وكان من هذه الآية ما رواه أبو نعيم، الإمام السجود سبع، ثم سجد، والإمام
 سجد، إن روي الثانية والثالثة يكون عن الأولي كما لو سجد، أو لم يركع له نية تركه
 لثباته وإن نوى الثانية لا غير، كانت من الثانية، فإن أدركه الإمام فيها فصحت وعلى الناس
 الخروج من الإمام من السجود، فإن رفع الإمام يجب أن لا يجرى أدركه قبل أن يركع كما تقدم
 (وكره خروجه من مسجد أو فيها أو في غيره، حتى يصلي أو يركع) لا يخرج من
 المسجد بعد النساء إلا متطوعاً أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع (ولا إذا كان مقبلاً جماعة
 أخرى) الإمام، ومدة السجدة آخر لأنه تنفس، معنى (أن يخرج بعد صلاة مفردة لا يكره)

قوله: (فطرته أن يركع بعده ثانياً) أي قبل الصلاة، فإنه يجب هو به لأنه لاحق، وإن أخره
 إلى ما بعد رفع الإمام سبع ركعة كما هو حكمه الآخر، ومثله يقال في مسألة السجود
 العمدة، قال: (روي عن أبي حنيفة الفقه) وقيل ما تقدم أن في مسألة السجود
 يركع، وإن ركع سجد، فقال: أن الإمام لا يركع من الثانية، فلم يأت، أوله من خلفه،
 ولو أخره هذه الركعة بعد الركعة الأولى، لم هذا لا يثبت على المشهور من مسند
 الإمام أن الرفع من الركوع سجد، وإن أدركه الإمام لا يركع الصلاة، وإن كان قبل أدركه
 مضطراً، أو يركع في الثانية، قال: (تكون من الأولى) تركها لعل الصلاة، فتدبر
 بعد تركها للصلاة لتعمل فيها، قوله: (كما لو سجد) أي الأولى ومثله لو سجد، أو سجد
 في الثانية، قوله: (فإن أدركه الإمام فيها صحت) ولا إعادة بعد ولا قدمت كما تقدم
 من الرجوع، قوله: (وعلى قياس السجدة عن الإمام) أي الذي ذكره قريباً بقوله روي عن الإمام
 أبي حنيفة لا يجزئ، قوله: (فيل رفع الإمام) أي من الركوع، قوله: (يجب أن لا يجزئ) أي
 للسجدة الثانية من السجدة، ولو أدركه الإمام لكونه لمؤتمراً لعله قبل أدركه، قوله: (وكره
 خروجه) أي تحريمه للظهر، بالحديث المذكور، قوله: (أن في) السجدة دخول شوق، أدركه
 أو لا لا يركع بين ما إذا أدرك، وهو فيه، أو دخل بعد الأذان، قاله السجدة عن السجدة، لأنه لا
 يثبت عن الأخير أنه خرج من المسجد بعد النساء من غير صلاة، فيه أيضاً، قوله: (تكره)
 قوله: (في التكبير، وشرب المياه، وغيرهما) إمام تنفرق الناس بعده، فبعد أنه لو لم يكن بعده
 أو ثمانية لا يخرج، (وإذا ظهر أن المؤذن إذا كان في يقوم مقام عند حينه يكره له الخروج أيضاً،
 قوله: (لأنه تكبيل معنى) أي كنهه الصلاة، ما يضاف إليه من زيادة الشوائب التي خرج
 لخصه، وإن كان تركه جوازاً، وتعدى مثله، أي، قوله: (لا يكره) أي الخروج وإن تركه ترك

لأنه قد أحب داعي الله سره، فلا يجب عليه ثانياً (إلا) أنه كره خروجه (إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهور) في (المعشاء) لأنه يجوز التفل فيها مع الإمام بينهم مخالفة الجماعة كالخروج، والشبهة وقد قال رحمته: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقترن موافقة التهم» (فيقتدي فيهما) أي الظهور والمعشاء (متنظلاً) لدفع التهمة عنه، ويكره حلومه من غير اقتداء لمخالفة الجماعة بخلاف الصبح، والعصر، والمغرب للكره العمل والمخالفة في المغرب لأن لا يتفل مع الإمام فيها في ظاهر الرواية وإنما هي أربعة أوس من موافقة، وروي فسادها بالسلام مع فيقتضي قرناً كما لو نذر ثلاثاً بلزمه أربع (ولا يصلي بعد صلاة مطلقاً) هذا لفظ الحديث قيل معناه لا يصلي ركعتان فرائض، وركعتان بغير قراءة، وقيل: نهوا عن الإعادة لطلب الأجر وقيل: نهى عن الإعادة بمجرد توهم القصد لدفع التهمة، وقيل: نهوا عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الأولى، أو من إعادة امرئ من الجماعة التحلل في المزدى.

اجتماع لأن من صلى وحده ارتكب الكراهة بحر. قوله: (إذا أقيمت) فيكره لمن صلى وحده الخروج إلا لفهم جماعة أخرى فلا يكره له الخروج عندما كما في صدر الشريعة، والحسوي عن أبي جندب. قوله: (بتهم) الذي في الشرح لأنه وإن أجاب الداعي لكن بينهم بمخالفة الجماعة حينئذ لو ربما بطن أنه لا يرى جوار الصلاة خفف أهل السنة كما يزعم الشيعة، والخوارج، وهو الأولى، وفي نسخة فلا بينهم، والمعنى عليه وقوله: كالخروج مثال للمضي. قوله: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أي إيماناً كاملاً أي من كان بره الإنسان الكامل. قوله: (فلا يقترن بالغ) لأن أياً لديه، وعرضه، وأمع الناس من الوقوع في المحرمات. قوله: (للكراهة التفل) أي بعد الصبح، والمغرب، وفي الشهر يشني أن يجب خروجه لأن كراهة مكته بلا صلاة أشد. قوله: (والمخالفة في المغرب) أي بإتمام الرابعة، ولم يصرح على التفل بها لأن باطل على قول الجمهور، والذي يظهر أن ما في الدر من القهستاني من أن كراهة التفل بالثلاث تنزيهية، وما في التفسيرات لو اتحدى فيه لا مبني على رواية بشر النعسي من صحة الإفتاء في الثلاث متنظلاً. قوله: (فيها) أي المغرب من غير إتمام، وقوله في ظاهر الرواية مقابلة ما روي عن بشر النعسي. قوله: (وإنما هي أربعة أوس) من موافقة، لأن مخالفتها أهون من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد الفرائض، ويصير كالقيم إذا اتحدى بمسافر وكالسبوت كذا في الشرح. قوله: (فيقتضي أربعة) لأنها لزمته بافتداه في ثلاث ركعات. قوله: (قيل) معناه لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة) فيكون بياناً لقرض المفردة في ركعات اتفل كلها كذا في الشرح. قوله: (وقيل نهوا عن الإعادة لطلب الأجر) قد قسم ما يقيد لطلب في غير وقت مكروه (محر غير المشهور). قوله: (بمجرد توهم القصد) بذكر الفساد هنا، والخلل أي النفس غير المتعبد من الاحتمال الأخير يرتفع التكرار. قوله: (على الهيئة الأولى) أي بأن كان إقامة أما

باب سجود السهو

من إضافة الحكم إلى السبب والسهو الغفلة (يجب) لأنه ضمان فائت رهو لا يكون إلا واجباً، وهو الصحيح، وقيل: بسن وجه الصحيح أنه يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام، ولا يرفع الغفلة لأنها ركن حتى لو سلم من غير إعادتها، أو لم يسلم صحت صلاته مع التقصان، ولما انسجدة الصلابة، والتلاوة فكل يرفع الغفلة فيبترض إعادته،

مجرد تكرارهما بغير آذان، أو بهما في المسجد الجامع، أو مسجد الحي لأجله فلا كراهة، وقد تقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم.

باب سجود السهو

المراد جنس السجود، فبعم السجعتين، فالإضافة للجنس، ويحتمل كونها للمعهد، والمعهود موها زرد من السجدةين والسهو، والشك والسهو واحد عند الفقهاء أي من حيث الحكم، والظن الطرف الراجح وكثرهم الطرف المرجوح هو وفي السراج النيران عزرب الشيء من النفس بعد حضوره، والسهو قد يكون عما كان الإنسان عالماً به، وعما لا يكون عالماً به كذا في البحر، وذكر بعضهم أن النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتحصل إلا بكسب جديد، والسهو ما يتحصل بالتفكير. قوله: (من إضافة للحكم إلى السبب) الأصل أن الشيء إذا أضيف إلى شيء، يكون المضاف إليه سبباً للمضاف إلا إذا دل الدليل على خلافه كصفة القطر، وحجة الإسلام، فإنها فيهما من الإضافة إلى الشرط، فالإضافة في الأول لشرط الوجوب، وفي الثاني لشرط النصف، وشرط صحة وجوبه أن يكون المترك واجباً، وتأدية السجود بشرائط الصلاة وأن لا يسلم متذكراً، وأن لا يقرأ عليه ما يمنع البناء، ومنه طوبى الوقت الناقص. وليس من شرطه أن يسلم قاصداً له. قوله: (وهو لا يكون إلا واجباً) لأن العائت موصوف بالوجوب. قوله: (أنه يرفع الواجب الخ) أي فيحذف بعد فعله أي، ولو لا أنه واجب لما رفعهما. قوله: (أنها ركن) أي فهي أقوى منه، والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه. قوله: (صحت صلاته مع التقصان) لأن الواجب إعادة السلام والتشهد، وقد تركهما. قوله: (لكل يرفع الغفلة) أما السجدة الصليبة فهي أقوى من الغفلة لكونها ركناً، والغفلة ليست بالأركان، فلا تنجز إلا بعد تمام الأركان، ويكون السجدة الصليبة لا تتم. وأما سجدة التلاوة فلاها أثر القراءة، فيحط لها حكمها، وقيل: إن سجدة التلاوة لا ترفع الغفلة لأنها واجبة، فلا ترفع الترخي، واختاره شمس الأئمة، والأول لمصحح وهو المختار، وهو أصح الروايتين، واختلف الترجيح في ارتخاض الغفلة بقراءة التشهد بعدما كان تركه ساهياً، وقصد نقر التشهد

ويجب (سجدتان) لأنه ثلاث سجدتين المأهولة وهو جالس عند السلام وعمل به الأكابر من الصحابة والكهنة (يشهد وتسلم) بما ذكرناه، وبأنى به بالسجدة على الشئ يشاء واستعاذ على المختار (لترك واجب) بتقديم، أو تأخير، أو زيادة أو نقصان سنة لأن الصلاة لا توصف بالتفصيل على الإحلال، بترك سنة وأما انقراض بفوت بقواته الأصل لا الإضافة.

فعلى القول بالفرض تكون القطعة ثلثي فرائضها الشاهد من الفرض، وعلى القول بعدم تكون واجب أداء الشاهد، والصحيح أن الصلاة صحيحة. وسبب سميحه السهو. قوله: (يفترضه إجماله) وبسبب إعادة الشاهد، والسلام. قوله: (واجب) لا حاجة إليه للاستغناء عنه بكلام المصنف. قوله: (سجدتان) كسجدتي الصلاة جنس ينهت بفترتها. ويكثر في الوجه، والرفق، وبأنى فيها ينسحق السجود وكل ذلك مسوق، ومن بعضهم يذهب أن سجوداً صحيحاً من لا يتم، ولا يسهر، وهو لا يتم بالشاهد، فيجوز فيه وبين التسليم، وهو انصر على سجدته واحدة لا يكون أتياً بالوجوب، ولا شيء عليه إن كان شاهداً، وإن قعدته يأنم، وفي البحر لو سها في سجود السهو لا يسجد نهذا السهو. وفي المحصرات لو سها في سجود السهو حصل بالقصرى ولا يجب عليه سجود الشهر لثلاثة أشهر. ولأنه يعتد في الأربع، ما لا يسهر في الضم، وحكي أن محمد بن الحسن ذى اللكياتي ابن حنبل لم لا يستعمل بالفقه، فقال من أكرم علماً يهدي إلى سائر العلوم، فقال محمد أنا أعني عليك شيئاً من مسائل الفقه تخرج لم حو به من فقه قال: نعم، فقال محمد. ما تقول فمن سها في سجود السهو يتذكر ساعة، ثم قال: لا سهر عليه، فقال من أي باب من السجود أحرحت هذا الجواب، فقال من باب أن المحصر لا يصغر فتجب من عطلته نه. قوله: (ويعمل به الأكابر) أي قسم يكن مشوحاً، والنقصود إقامة الدين على من قال به ذلك. قوله: (يشهد وتسلم) هما وجبت بعد سجود السهو لأن الأولين ارتعنا بالسجود. قوله: (باصلاة هلي النبي ﷺ) إتياء للتقدمة. قال، فخر الإسلام: أنه اختاره عامة أهل النظر من مشايخه وهو المعتبر عندنا وذكرنا فيزيحان، وظهور البر أن الأحوط الإتيان بذلك في القدمين واحداً الضحاري، وفي عددهما يمس في الأولى وعند محمد في الثانية، وفي المعية نوبتهما صحيح. قوله: (لترك واجب) أي من واجبات الصلاة الأصلية فخرج واجب ترك الثلاثة، واختلف في تأخير سجود الثلاثة عن الثلاثة، وحرم في التحسين بعدم وجوب السهو فيه لأنه ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بتوسط التسبيح على ظاهر المذهب، وحرم أتويعلي بوجوب السهو لها، ويجب ترك أية من الافتتاح عند الإمام، وترك أكثر الافتتاح عددهما، وهما جرم في الفتح نه كتمحيط، ومن الواجب تقديم الفائدة على السجدة، وأن لا يؤخر السجدة عنها بمقدار أداءه ولكن علو يد بآية من السجدة، ثم تذكر الفائدة بفرعها، وعمل السجدة، ويسجد لسهو لتأخير الواجب عن محله، ولو كرر الافتتاح، أو بعضها في إحدى الأوليين قبل السجدة سجد للسهو، ولو ترك السجدة فذكرها في

فلا يسهر منه (سهواً) بتقديمه، أو تأخيره، أو زيادته، أو نقصه لما رتبناه، والمستبعد لا يستحق إلا لتعليقه بإعادة صلاته لجبر حللها (ولئن تكرروا بالإجماع كثرت العائنة والإطمئنان

الركوع، أو بعد الرفع من قبل السجدة فإنه يعود ويقرأ السورة، ويبدأ الركوع، وعليه السهو لأنه يقرأ السورة وقتها عرساً فيركع الركوع حتى لو لم يعد صحت صلاته ركلاً إذا قرأ السورة وسهاً عن الفاتحة، ثم أكرر، فإنه يعود ويقرأ الفاتحة، وبعد السورة، ويبدأ الركوع وعليه السهو لما قلنا بخلاف ما لو تذكر الفوت في الركوع، فإنه لا يعود، ولا يفتت فيه لقوات محلله، ولو عاد وقتت لم يرتفع ركوعه لأن القوت لا يقع قرصاً، فلا يرتفع به الفهم، ويسجد للسهو على كل حال لترك الواجب أو تأخيره، ولو قرأ آية في الركوع، أو السجود، أو الفقرة بعد السهو، ولو قرأ في السجود أن قرأ قبل التشهد، فإن كان في الأول عليه السهو لتأخير الواجب، وهو وصل الفهم بارتفاع من التشهد وإن كان في الأخير فلا سهو عليه لعدم ترك واجب لأنه موسع له في الدعاء، والثاني، بعده، فيه، والقراءة تشمل عليهما، ولو قرأ التشهد مرتين في الفقرة الأخيرة، أو تشهد قائماً أو راكعاً، أو ساجداً لا سهو عليه. غيبة المصلي لغيره، إن قرأ في قيام الأولى قبل الفاتحة، أو في الثانية بعد السجدة، أو في الأخيرين مطلقاً لا سهو عليه، وإن قرأ في الأولى بعد الفاتحة، أو في الثانية قبل الفاتحة، وجب عليه السجود لأنه أخر واجباً، وإيضاحه في ابن أمير حاج، ولو ترك التشهد في الفقتين أو بعضه لزمه السجود في ظلال الرواية لأنه ذكر واحد منظوم ترك بعضه كثرت كذا، ومنها خربت الوتر، وتكبيره على تركها، وحس السهو على ما رجحه في البحر، ومنها جهر الإمام فيما يجهر فيه، والإسراع في محله مطبقاً، واختلف في العلم الموجب للسهو، والأصح أنه غدر ما تجاوز به الصلاة في الفعليين، لأن اليسير من الجهر، والإحفاء لا يمكن الاحتراز عنه، وما روي من أنه **يُجْزَأُ** كان يسمع الآية أحبباً في السرية، فهو ليان أن القراءة مشروعة فيها يسمع فيه روده في الفصح بأن القراءة معلومة قبل ذلك لأنه كان يجهر بالقراءة في العسلوات كلها حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا﴾ [الإسراء: ١٧] فتبين أن ذلك ليان الجواز أي بيانه جواز الجهر بهذا المقتر لأن الاحتراز عن الجهر بالكيفية مشعر لا سيما عند سادته المتصلات، فإنه غالباً يظهر الصوت له. قال شرف الأئمة لا خلاف أنه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت، ثم ذكر بينهما مرأ، ولو خافت ما تكرها فيما يجهر قال شرف الأئمة: فيمن مسائل المجتمع أنه يؤمر بالإعادة، وقد نصوا أن وجوب الإسراع منحص بالقراءة، فلو جهر بالأذكار، والأدعية، ولو تشهلاً لا سهو عليه، وعلم بما ذكرناه صور التقديم والتأخير، والزيادة والنقص، قوله: (لما رويتنا) من أنه **يُجْزَأُ** سجدتين للسهو، قوله: (ولئن تكرروا) سواء كان من جنس، أو من جنسين، فلا يجب عليه أكثر من سجدتين بالإجماع، ولا يرد ما لو سجد للسهو، ثم

في الخروج، والمحمود والمحلوس الأول، وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر أداه ركز، ولو ساء (وإن كان تركه) الواجب (عمدة أتم ووجبه) عليه (إعادة الصلاة) تمليط عليه (لتجبر نقصها) فتكون مكسرة، وسقط الفرض بالأولى، وقيل: تكون الثانية فرضاً فهي للمسقط (ولا يسجد في) اشترك (المعد للسهو) لأنه أمرى (قيل إلا في ثلاث) مسائل (ترك التعمود الأول) عمد (أو تأخير سجد من الركعة الأولى) عمداً (إلى آخر الصلاة) والثالثة (تذكره) عمداً حتى شغله عن) مفاد (أو كن) مثل غير الإسلام البدعي كيف يجب بالمعد، قال: ذلك مجرد العذر لا مجرد السهو (ويمن الإتيان بسجود السهو) بعد السلام في ظاهر الرواية. وقيل: يجب فعله بعد السلام ووجه الظاهر ما رواه (ويكفي بتسليمه واحدة) قال شيخ الإسلام: رعدة المشايخ، وهو الأغصم للإحياء والأحسن، ويكون (من يمينه) لأنه

تذكر سجدة ثلاث: أو صلياً، فإنه يسجد للمتركة ثم يعيد سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة، وسكناً لأننا نقول: هذا ليس بتكرار وإنما العهد كرهه بالعمد إلى اشلاوية، أو الصابية شين أن سجود الأول لم يكن في محله كذا في البحر. قوله: (ووجب) عليه (إعادة الصلاة) فإن لم يعلمها حين طرح لو لم تسقط عنه مع كراهة التحريم هذا هو (المعتمد) قوله: (لأنه أغرى) أي لأن المعد أغرى من السهو، ولا ينحصر الأقوى بحايز لأصعب. قوله: (لا في ثلاث) بزيادة ما هو صلى على النبي ﷺ في التعمود الأول عمداً، ما إذا ترك للقائفة عمداً. قوله: (أو تأخير سجد من الركعة الأولى) الأولى تعبر بعضهم حيث دار أو آخر إحدى سجلي ركعة إلى ما بعدها عمداً. قوله: (ذلك سجود العذر) أي السجود الذي يفعل للإعتذار عما وقع منه. قوله: (وقيل يجب فعله بعد السلام) تعمله لا يجوز قبله لثباته قبل وضعه كذا في الشرح. قوله: (ما روينا) من أنه ﷺ سجد بعد التسليم، وهو لا يقتضي السبب، بل يحتمل الخوف وعادة الشرح وجه الظاهر أن فداء حصل في محله مجتهد به فسم يعكم بهاده إذ السعي المعقول من شرعيته، وهو التجبر لا ينفي بوقوعه قبل السلام، ولكنه خلاف السنة عمداً كما روينا فإن في النهاية: والخلاف في الأولوية، ولا خلاف في الجواز قبل السلام، وبعد نصحة الحديث فيهما، وهو ظاهر الرواية وال ترجيح لما قلنا من جهة المعنى، وهو أن السلام واجب، يقدم على سجود السهو فيما على غيره من الوجبات، ولأنه لو ساء من السلام يمكنه السجود، فلو شك أنه صلى ثلاثاً وأربعاً فخشفه ذلك حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو، فلم قدم السهو لترك واجب آخر، ثم سجد كما ذكر تكرر السجود وإن لم يسجد بغير نقص لازم غير مجبور، فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا السجود. قوله: (هو الأضمن للاحباط) يعني أن الاحباط فيه أكثر قال في الشرح من الخيازيه ونمقه به أن التسليم الأولى تحيل، وثنية والثالثة تحية لأنه أي التحليل يقع بالأولى، ولهذا لا يصح الإتيان به بعد الأولى، ولو نفض بعد الأولى لا تنتقض طهارته فكان الأحوط السجود قبل

المعهود، به يحصل التحليل، فلا حاجة إلى غيره خصوصاً، وقد قال شيخ الإسلام: حواضر زاده لا يأتي بسجود السهو بعد تسليمين لأن ذلك بمنزلة الكلام (في الأصح)، وقيل تلقاء وجهه فرقاً بين سلام القطع، وسلام السهو فانه فخر الإسلام - وفي الهداية ويأتي بتسليمين هو الصحيح، ولكن علمت أن الأحوط بعد تسليم، والاحتج من فعله بعد تسليمين فكان الأعدل الأصح (فإن سجد قبل السلام كره تنزيهاً) ولا يبعد لأنه مجتهد فيه فكان جائزاً، ولم يقل أحد بتكراره، وإن كان إمامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت ومضان بعد الركوع (وسقط سجود السهو بطول الشمس بطول الشمس بعد السلام في صلاة الفجر) ويخرج وقت الجمعة والعيد لعرات شرط الصحة (و) كذا يسقط لو سلم قبل (أحمرارها) أي تغير الشمس (في العصر) تحرراً عن المكروه (و) يسقط (وجود ما يمنع البناء بعد السلام)، كحدث عمد، وعمل منافي لعرات الشرط (ويجزم المسلمون)

السلام الثاني. قوله: (والأحسن) مطلوب على الأضمن، ووجه الاحتياط أنه المعهود لا السلام تلقاء الوجه. قوله: (لأن ذلك) أي التسليم الثانية بمنزلة الكلام أي فلا يأتي بالسهو بعده لوجود المتاني. قوله: (ويأتي بتسليمين هو الصحيح) أي به العلامة خسر بها لا مزيد عليه. قوله: (والاحتج) عطف على أن الأحوط أي مع شيخ الإسلام حواضر زاده. قوله: (فكان الأعدل الأصح) أي فكان القول بأنه بعد تسليمة واحدة عن يمينه أعدل الأقوال وأصحها لما كونه أعدل فلأنه متوسط بين قولين من قال: إنه قبل للتسليم، ومن قال: أنه بعد للتسليمين، وأما كونه أصح لفوقه سابقاً لأنه المعهود. قوله: (كره تنزيهاً) إلا إذا كان تابعاً لإمام يراه على المعتد. قوله: (لأنه مجتهد فيه) أي لأن بعض المجتهدين قال به: وهو الإمام الشافعي، والإمام مالك في الخصائص والإمام أحمد في خصوص ما فعله النبي ﷺ. قوله: (فكان جائزاً) والمكروه تنزيهاً من الجائز أي وحيث قال به بعض المجتهدين وكان جائزاً فقد صادف محلاً في الجملة. قوله: (ولم يقل أحد بتكراره) مرتبط بقوله: ولا يبعد أي لأنها تؤدي إلى تكرار سجود السهو، ولم يقل أحد بتكراره. قوله: (للقنوت شرط الصحة) لأنه بالسجود جهود لحرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت في الجمعة والعيد، وطول الشمس في الفجر، كذا في الشرح، وهذا يقتضي أنه يسجد للسهو في الجمعة، والعيد إذا بقي وقتها. وهو أحد قولين والمصنف ليس يأتي قال: ولا يأتي الإمام يسجد السهو في الجمعة، والعيد إلا السيد. قوله: (تحرراً عن المكروه) علة لما قبله فقط. قوله: (وهصل منافع كنهية، وأكل وكلام، وفي القهستاني يشترط أن لا يوجد بعد السلام تطاول الصلاة، وهي القدر ولو نسي السهو، أو سجدة صلبية، أو تلاوة يلزم ذلك ما دام في المسجد له يعني ولم يأت بمنافه فإذن وجد منه مناف، أو خروج من المسجد قبل قضاء ما لديه فصلت صلاته إن كان ما عليه سجدة صلبية، قوله: (للقنوت الشرط) أي شرط صحة الصلاة، وهو علة لقوله: ويسقط الذي تقدم. قوله:

السجود مع الإمام (سهو إمامه) لأنه ﷺ سجد، وسجد القوم معه وإن اقتدى به بعد سهوه وإن لم يترك إلا ثلثتهما لا يفضي الأولى، كما لو تركهما الإمام، أو اقتدى به بعدهما لا يفتيهما (لا سهوه) لأنه لو سجد وحده، كان مخالفاً لإمامه، ويرتابه الإمام بتقلب الشح أصلاً، فلا يسجد أصلاً قال ﷺ: (الإمام لكم صلوات يرفع عنكم سهوكم، وقرأاتكم) (ويسجد المسبوق مع إمامه) للالتزام بتأنيته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به)، واللاحق بعد إتمامه، وينبغي أن يكتف المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه، وله أن يقوم قبل سلامه بعد فحوده قدر التشهد في مواضع خوف منسى مدة المسح، وخروج الوقت لذي عذر، وجمعة، وعيد، وفجر، وبروز الناس بين يديه إلى قضاء ما سبق به، ولا يستقر سلامه (ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة له) أي لسهوه (أيضاً): ولا يجوز له عنه سجوده مع الإمام، وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة باعتبار أن صلاته كصلائين حكماً لأنه مفرد فيما

(ويؤم المأموم السجود الخ) هم كلامه المذكور، والمسبوق، واللاحق، فإنه يلتزمهم لسهو زعمهم غير أن اللاحق إذا أتته لا يتأنيبه فيه، بل يبدأ بما ختمه، ثم يسجد للسهو، ولو تأنيبه فيه لا يعتد به لأنه في غير محله بخلاف المسبوق، والمقيم خلف الصائف حيث يتأنيبه فيه، ثم يشتغل بالإنعام. قوله: (أو اقتدى به بعدهما) بأن اقتدى به في تشهد السهو، وهو عطف على تركهما. قوله: (لا سهوه) هي الكلام إشارة إلى أن اللاحق إذا سها فيما يقضي لا يسجد أيضاً لأنه مثله حكماً. قوله: (كان مخالفاً لإمامه) وهو منهم عنه لقوله ﷺ لا تختلفوا على أنفسكم. قوله: (يرفع عنكم سهوكم وقرأاتكم) فرق رفع السهو برفع القراءة ليفيد أنه لا كس إثم على المؤتم بتترك القراءة، فكأن لا إثم عليه بترك السهو، بل هو الواجب عليه، وقال في النهر: مقتضى كلامهم أنه بعد ما لثبوت الكراهة مع تعدد المنع، وقد علمت مغاد الحبيب أناده بعض الأفاضل. قوله: (ثم يقوم لقضاء ما سبق به) أي بشم ليفيد تراخي القيام عن سلام الإمام. قوله: (واللاحق) عطف على المسبوق أي ويسجد اللاحق بعد إتمام صلاة نفسه، ولو تأنيبه لا يعتد به لأنه في غير محله. قوله: (يقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه) وذلك بتسليم الإمام الثاني على الأصح، أو بعدهما بشي قليل بناء على ما صححه في الهداية قتيباً. قوله: (ولو لم يقوم الخ) قد يقال أنه إذا لم يتم نية الصلاة في كل الصور إلا في ضرورة مرور المص، ومقتضا وجوب إتمام لا جواره فيجوز. قوله: (بعد لقوده) أي فحوده نفسه قدر التشهد أي قدر قراءة التشهد بأسرع لفظ وإن لم يتم الإمام التشهد بالفعل بل أرسل فيه. قوله: (خوف منسى الخ) يدل من مواضع والماء به غلبة الظن. قوله: (وجمعة وعيد وفجر) معصوفات على ذي. قوله: (ومرور) عطف على قوله منسى مدة. قوله: (إلى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله أن يقوم، وذلك من تركب أحف الضررين. قوله: (وتكراره) مبتدأ، وقوله باعتبار أن صلاته الخ خيره، وقوله وإن لم يشرع اعتراض.

بشخصه، ولم يكن نبيج إمام قضاء سجده، وإن سلم مع الإمام مقارناً به، أو قبله
 ساجداً، فلا سهو عنه لأنه في حال اقتدائه وإن سلم بعده لم يسهو لأنه منفرد (لا أي لا
 بسجد (اللاحق) وهو من أدرك صلاة الإمام وقائه بآهله، معذور كقوم، وعذارة، وبقي جازم
 وحرف، وهو من الطائفة الأولى لأنه كالمدرك لا يسجد عليه تسهواً، ولو سجد مع الإمام
 تسهواً لم يجزه لأنه في غير أركانه في حقه فعلية إدمته إذا فرغ من قضاها ما عليه، ولا نقد
 صلاته لأنه لم يزد إلا مسجدين حال انقضاء والعزيم إذا سها في باقي صلاته الأصح لزوم
 سجود السهو لأنه صادر منفرد حكماً، ويتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات
 السهو، وسجود التلاوة، وهو ظاهر وسقط في الأصل (ولا يأتي الإمام بسجود السهو في
 الجماعة، والمعيدين) دعاء لثمة كثيرة الصاعقة وبطلان صلاة من قرأ بروح السابعة، وساء

قوله (لأنه مفرد فيما يقسم) أي ومقتضى الإمام فيما أدركه فيه ركعات هذين الاعتبارين
 فصلين قوله (كقوله مسجدين) وينقسم ما كان مع الإمام قوله: (توزم سلم مع الإمام الخ)
 هو في ذلك تنبيه للمعدين الأولى، وتساخيم سجود تسهواً وتسهواً تسعة في ذلك، وفراغ
 ذلك، سلم بعده أي بعد سلام الإمام من سجود السهو أيضاً سلاماً مع الإمام الإمام الأول من
 الصلاة بلا مزج به سهواً لأنه لم يسجد السهو معه عاد إلى الاقتداء ولا سهواً عن المعتدي
 تأمل فيه كله قوله: (أي لا يسجد للاحق) أي إذا سها فيما بعده قوله: (وهو من الطائفة
 الأولى) مرشظ بقوله: وفرد، وإلا إذا كان من الطائفة الثانية، فإنه يسوق بزواج الإمام في
 سجده، وإذا سها في الصلاة سجد.

فرغ: لم يبقه العسير، ثم بين أن لا سهو عليه إن عدم أن لا سهو عن إيمانه بعده
 وإن لم يعدم أنه لم يكن عليه، إلا أنه وهو المختار كما هي المحط. قوله: (الأصح لزوم
 سجود السهو) وهو أصح الروايتين، وصححه في البدع قوله: (لأنه صار مضروباً) أي ولم
 يكن مقتضياً لا يفدر صلاته معه قوله: (عشر مرات) بل أكثر بتعدد التلاوة على الإمام
 والجمهور قوله: (وسط في الأصل) قال به بأن أدرك الإمام في تشهد المغرب الأول وتشهد
 معه في الثانية وكان عليه سهو سجده وتشهد معه في الثالثة وتذكر الإمام سجدة ثلاثاً فسجد
 معه، وتشهد الرابعة، وسجد للسهو، وتشهد معه الخامسة، فإذا سلم قام إلى قضاء ما فاته
 أصلي ركعة، وتشهد السادسة، وصلي ركعة أخرى، وتشهد السابعة، وكان قد سها فيها
 بنفسه، فسجد، وتشهد الثامنة، ثم تذكر أنه قراءة سجدة من نصته فسجد لها، وسجد
 التاسعة، ثم يسجد للسهو وتشهد الحاشرة اهـ. قوله: (ولا يأتي الإمام بسجود السهو في التجمعة
 والمعيدين) أي، والجمهور كذلك لأنه تابع له، وحذف ذكره الإقرار به فيها. والظاهر أنها
 شريفة لا تجرح، وإن كانت العامة ربما تشعروا بذلك لأن بعضي غول بالإنسان به تأمل.

الصلاة بركه (ومن سها)، وتناديها، أو مفرقاً (عن الصلوة الأولى من الغرض)، ولو عمداً، وجرأه (عاد إليه) وجرأاً (ما لم يستمر قائماً في ظاهر الرواية وهو الأصح) كما في النسخ، وإسرهان، والفتح للسريخ قوله **عنه**: إذا قام الإمام في تركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس، وإن استوى قائماً فلا يجلس، ويستجد سجدة السهو، رواه أبو داود وفيه زيادة، والكثير إن كان لم يلم القيام أقرب لا يعود، وإذا عمداً (أو ناسئاً) (الصقدي) فحكمه (المتنفل) إذ قام ليعود ولو استتم قائماً لحكم لتنايه، وكل من فعل صلاة عمداً، ولو بعدها فرض يعوده إليه، وفيل لا يعود كالمتنفل قال في التتارخانية هو الصحيح (فإن عاد) من سها عن الفقد (وهو إلى القيام أقرب) بأن استوى النسيء الأسفل مع انتهاء

قوله (دفعاً للفتنة) أي افتتان الناس وكثرة التبرج قوله: (يكثره الجماعة) أنه للجماعة، وهي معلومة بقوله. ثلثته، وأما العلامة السبكي^(١) من هذه السببية أن عدم السجود مقيد بما إذا مضى صبح كثير أما إذا لم يمض، فظاهر. سجود لم يلم يلمع إلى الترك وهو المشهور. قوله: (ويطال صلاة من يرى لزوم التمام) صحت على قوله الفتنة، ولأوضح أن يقال: يطال الصلاة متى فرغ من ركعة. قوله: (وتنادي) عطفت على قوله (وإذا من عطفت الصلاة على سروره) والصحيح في تركه راجع إلى محذور السهو يعني، والبعض قد يتركه فتندب عنه هذا القول. قوله: (ومن سها عن التعمد الأول) لم يمس حكم ما إذا تركه عمداً هل يعود وقد بين حكم العمدة في انقضاء الأجر بها سأل. قوله: (وكان إما أو مفرقاً) سألني حكم المفتي. قوله: (ومن الغرض) سألني له حكم التمسك. قوله: (الصريح قوله الحق) وليؤيدها نكح وجهها مذهباً سواء كان إلى التعمد أقرب، أو لم يكن مع ذلك ظهره مذهباً. قوله: (الحكم المتناهي) هي راحة في الوقت بعد برهة من التبرج كما سمعت صاحب التمهيد قوله: (وكل من فعل صلاة الفجر) أنه يقول: (وكل من فعل صلاة الفجر) مع السؤكفة، وغيره. قوله: (أو يعود) فخرجنا أن يعود الصلاة التي على حدة فرض، ويكون فرض التبرج له كان فرضه صحيحاً ما لم يمسح بمثل ذلك في التبرج، فصح أنه إما يكون فرضاً إذا عمده، أما إذا تركه وسر عليه شعراً كان واجباً حتى لا تكون الصلاة عمدة، والحاصل أن العمدة غير الأخير محتمل لكونه فرضاً إن فعله وداً إن تركه فذلك من الغرض وحده فتكفي. قوله: (وهو إلى القيام أقرب الحق) فصره أنه إذا لم يستمر قائماً بحد عليه التعمد، ثم جلس في محذور السهو، وإن كان إلى القيام أقرب، وإذا كان إلى الفقد أقرب، لا يحكم بالحدود متعلقاً بالتبرج، وعمدة، وحكم العمدة متعلق بالاستبراء، وعمدة، والذي في كلام غيره أنها متعلقة بالاستبراء، وعمدة، أو بالتبرج من القيام، وعنده، وعلى الأول إن عاد قبل أن يستوي قائماً،

(١) قوله: (الذي في نسخة الداني).

الظهور، وهو الأصح في تفسيره (سجد للسجود) لترك الواجب (وإن كان إلى القعود أقرب) بإعدام استواء الصف الأسفل (لا سجوداً سهو) (عليه في الأصح) وعليه الأكثر (وإن عاد) السامي عن القعود الأول إليه (بعد ما استتم قائماً) اختلف التصحيح في ساء صلاته وأرجحهما عدم الفساد لأن غاية ما في الرجوع إلى القعدة زيادة قيام في الصلاة، وهو وإن كان لا يخلل لكنه بالصحة لا يخلل لأن زيادة ما دون ركعة لا يفسد، وقد يقال أنه نقص للإكمال فإنه إكمال لأنه لم يفعله إلا لأحكام صلاته، وقال صاحب البحر: والحق عدم الفساد (وإن ساء من القعود الأخير عاد ما لم يسجد) لعدم استحكام خروجه من الفرض

ولو كان إلى القيام أقرب لا سهو عليه لقوله **يُكْرَهُ** إذا استتم أحدكم قائماً فليصل، وليسجد سجدة السهو وإن لم ينسج قائماً فليجلس ولا سهو عليه، روى لاطحاري، وعليه فيكون هذا التفصيل الذي ذكره محد إمام هو على ما اختاره صاحب الهداية، والكره أنه كان إلى القيام أقرب لا يعود وإلا عاد. قوله: (مع العناية بالظهور) قيد به لأنه لو اعتدل فيه كان قائماً فيستغنى العمود بالأول. قوله: (يلتزم استواء الصف الأسفل) إنما كان إلى القعود أقرب، لأنه لا يمتنع قائماً في هذه الحالة لا حافلة ولا حرافة ولا سهواً لأنه لو غرأ وركع وسجد في هذه الحالة من غير غش لا يجوز لأنه ليس بقائم كما في الحلبي. قوله: (في الأصح وعليه الأكثر) وفي التولية جية المختار وجوب السجود لأنه بقدر ما التمثل بالقيام سائر مؤخر واجب وجب وصله ما قبله من للركن فصار شاركاً للمواجب، فيجب سجود السهو وفي فاضلخان في روية إذا قام على ركبته لينهض بفعله وعليه السهو، ويمتنع فيه القعدة الأولى، والثانية، وعليه الاعتماد على من الشرح والسيد قلت الأخرى، وجوب السجود لاختلاف التصحيح. قوله: (وأرجحهما عدم الفساد) قد يقع في استثنى من رد القول بالفساد، وجعله غلطة لأنه ما جبر لا يفرض، ثم لو عاد بعد القيام حين يشهد لأنه عاد إلى ما كان من حقه أن يفعله، والتصحيح أنه لا يشهد، بل يقوم في الحال، ولا يتفحص قيامه سرور ثم يؤمر به كما في النهجتي، فصار كما لو قرأ الفاتحة، وصورة، ثم ركع، ثم رجع راحته، وقرأ سورة أخرى حيث لا يتفحص ركوعه كما في ابن أمير حجاج، وفي الفتية لو عاد الإمام لا يعود معه القوم تعقيباً للمخالفة في غير السجود به، وقيل: يعودون كما في الحلبي، ثم أنه يجب عليه سجود السهو لترك القعود، وتأخير القيام بقدر العود. قوله: (لأن زيادة ما دون ركعة) علة لقوله. لا يخلل وأما كونه لا يخلل لكونه زاد فيها ما ليس منه، وقوله. وقد يقال: أراد به بقى عدم الحسن كله يقول: إن هذا النقص للقيام الذي منه زيادة ليس بحرمة لأن هذا النقص للإكمال. قوله: (وإن ساء من القعود الأخير) أي كله، أو بعضه، والمراد ما كان آخر صلاته حين بأول، أو لا يدخل الثاني. قال في السراج: لا يختص هذا الحكم بالسهو، بل كذلك لو قام إلى الخامسة مثلاً عاصداً إلا أنه في العمود يأتي أي رتخي بإعادتها جبراً، وفي السهو يسجد، وسواء في ذلك الفرض، والنفل. قوله: (ما لم يسجد)

لا يصح صلاته ، وبه وردت السنة بعد سجدة بعد قيامه إلى الصلاة وسجدة للسجود ، ولو فعد سبيراً ففاد ، ثم عاد فتم به قدر تشهد صبح حتى لو أتى بعتات صحت صلاته إذ لا يشترط التعمود قدر تشهد مرة واحدة (وسجد) للسجود (للتأخير) فرض التعمود (فإن) لم يعد حتى (سجد) مرة واحدة على الأرض (صار فرضه نقلاً) برفع رأسه من السجود عند محمد ، وهو المختار للفتوى لاستحكامه ، قوله في الفعل قبل اكتمال الترخص ، وقال أبو يوسف يوضح

المرء بالتمام حتى لو عاد من أن يسجد ولم يعلم به العزم حتى سجدوا ثم تعد صلاتهم لأنه لما عاد الإمام فرض ركوعه ، فترفض ركعتي العزم أيضاً تبعاً له ، فيضي لهم زيادة سجدة ، وهي غير معتدة ما لم يتممها ، والمجوز وبها يلغى أي مفضل ترك التعمود الأخير وقيد الخامسة بسجدة ، وأم يظهر مرحة كما في الخبر وغيره ، وإن سجد الإمام بطلت صلاة المزمع أيضاً سواء فعد قبل تقديم الركعة بالسجود أو لم يفع ، وبه كان ما رآه أبو مسروق ، والمراد بقوله عانهم يسجد أي بعد الترخص ، وأما إذا سجد بدرب خروج ، فإنه يعود بعدم الاعتداد بهذا السجود لأن ما دون الركعة محل الرخص قوله (الإصلاح صلاته) حلة للمعلول ، وهو عاد مع عنته ، وهي قوله فلا تنحكركم إليه قوله (وبه وردت السنة) أي بالسجود قوله (هذا يلغ) يدل على أنه قوله (ثم عد كذلك) أي قد سجد ، وهو السجود الثاني ، وما بعده السجود الثالث قوله (فتم به) أي بالعمد الأخير قوله (وسجد انتهى) أي كان أثر القيام قديماً ، أو إلى التعمود أقرب ، بخلاف سجد عن التعمود الأول فيه التفصيل على أحد قولين قوله (تأخيره فرض التعمود) أي من التكليف ما يقع من السجود قوله (للمراعاة على التوضي) وهو "المراعاة في التواضع والراحة في التلازم ، وشك في الثاني" قوله (صار فرضه نقلاً) عندهما ولم يطل أصلاً لأن عدم التعمود لا ينافي عدم الترخص ، وهذا محمد ، نطقاً أولاً ، ورسماً لأن الترخص عفت المرفوع فسد أو لأصل لصحة سجداً إذا كان المرفوع يسر ما في شتمه ، والخصم أنه إذ رجع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً ، ويوسف عند محمد ، وهو غير المعنى به ، وإن لم يراجع رأسه من السجدة ، وبقيت حدث فيها على قول أبي يوسف ، هذا ، وهذا ، وهذا ، وبين على أنها غير ، وهي قول محمد عليه أن تشارك فرضه رجوعه إلى التعمود ، ولا يطل بعدم الإنسان ركعة عمده إذ لا تتم عمده إلا بالتوضي من السجود ، ولم يحصل وهو المعنى به هنا خاتماً قوله (وهو المختار للفتوى) أي يعني به في عدم بطلان الترخص بمجرد الوجع لإمكان صحة صلاته عوده إلى التعمود ، إذا سجدت في السجدة ، ولا يفي ببطلانه أصلاً ، ووصفاً بالرفع

١٠١ قوله النوح صار فرضه إلى قوله عند محمد أي يقتضيه كلام المحل أن تكون العبرة هكذا (أمر فرضه نقلاً) هذه ما وبطلت رجع من السجود عند محمد وتجاوز أم يصححه .

اسجدة لأنه سجود كامل وجه المختار أن نعام الركن بالانفصال عنه ونمرة بخلاف نظيره
سقى فحدث حاله الوضع بيني عند محمد لا عند أبي يوسف ، (وضم سادسة إلى شاة) لأنه
ثم يشرع في اسفل فصيلاً يليه إنعامه بل يندب (ولو في العصر) لأن الفضل قبله فصيلاً لا
يكسر جازئاً أولى (و) ضم (رابعة في الغمر) وسكت عن المغرب لأنها تسير أرباعاً فلا ضم
فيها (ولا كراهة في الضم فيها) أي صلاة النحر ، والمغرب لأنه تعارض كراهة الانفصال
بالتيقن ، وكراهة الضم للموت فتدوماً وسار كالجماع (على الصحيح) لعدم المقصد حال

قوله : (لأنه سجود كامل) وذلك لأن السجود اسم لوضع الجبهة على الأرض ، وقد
حصل ضمن شرط الرفع فقد زاد على المختص بالركن أي من يابها الذين أقنوا تركوا واجتهدوا ،
وحكي أن أبا يوسف لما أخرج جواب محمد قال له صلاة قدمت بصلحتها الحدث ، وزه بكسر
الزاي ، وسكون هاء ، يوزن فف كلمة استعجاب إلا أنها هنا لا نكار ، وفيما قال ذلك أمر يوسف
لميعط لحقه من محمد بسبب أن محمد أمر بمسح قد حرب وراثت فيه المغرب وبالث عليه
الكلاب فقال : قد سجد أبي يوسف لأن مثل هذا يثنى مسجداً عنه إلى يوم القيامة لكون
الوقف تحريراً عنه ، فالعسى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجود ، وعنه محمد يعود إلى ملك
الوقف إن كان حياً ، وإلا إلى ورثته كما في السراج . قوله : (بالانفصال عنه) ولهذا لم ينفذ
الحدث ينقض الركن الذي أحدث فيه ، ويلزمه إعادة إذا بقي ولو تم بالوضع لما انفصل
ماحدث ، وكذا لم سجد المزمع حين إمامه فتدرك إمامه في السجود أجزأه ، ولو تم بنفس
الوضع لما جازت صلته لأن كل ركن من المزمع إمامه لا بعده . قوله : (بين) أي يعود
إلى القعدة وبين على المريضة لا عند أبي يوسف أي لا بيني على أنها عرض فلا يثنى له بيني
على أنها نافذة لأن أصل الصلاة باقي عنه . قوله : (إن شاء) وإن شاء سدم على العائسة ، ولا
شيء عليه فيصير متفلاً بخمس ركعات وبرأ ، وصلاته غير مصونة عند طوائف ثلاثة حتى لو
أسدها لا شيء عليها نص عليه غير واحد من أهل المذهب ، ثم الضم إنما يظهر على قولهما
أما على قول محمد ، فلا يضمن ، ولا يصح الاندفاع به لبطولان التحريم مطلقاً عنه . قوله :
(قوله) أي قبل أمانه ، وإذا كان يقضي عصراً أو ظهراً بعد الغمر ، فلا يكره لأن المذكور بعده
العمل القصد لا الضمني . قوله : (وبالظن أولى) الأولى أن يقول فقير القصدى أولى لأنه لم
يشرع ظناً للانفصال . قوله : (ولا كراهة في الضم فيها) بضمير التثنية كما يدل عليه تدوير
المؤلف ، ولو أقره لكان أولى لأن المغرب لا ضم فيها كما قاله ، وسكت عن المغرب الخ ،
رأه بعد ضاماً به يعتبر ما بعد السجدة الأولى ، فإنه في الثانية ، والتشهد بعد الضم وقال
علامته السيد نعمه الله يرجحه لا محل لهذه المسئلة هنا ، من يثنى تأخيرها عن قوله : وإن
قد الأخير أي لأنه قال أولاً ، وضم سادسة ذلك على أنه لا كراهة فيه ، وكلام المؤلف هنا
وشرحه يفيد أن هذا متعلق بما قبل السجود ، ولا شك أن فيه غسلاً . قوله : (كراهة انفصال

الشرع كمن صلى ركعة تهجداً فطلع الفجر يتم شفعاً بلا ركعة (ولا يصح للمسلم) ترك
 الفجر في هذا المضم (في الأصح) لأن التفتان بالفساد لا ينجبر بالسجود، ولو اقتضى به
 أحد حال المضم، لم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لأنه المؤدي بهذه
 التحريمه وسقوطه عن الإمام اللحن، ولم يوجد في حقه بخلاف ما إذا عاد الإمام إلى الفجر
 بعد افتقائه حيث يلزمه أربع ركعات لأنه لما عاد جعل كأن لم يتم (وإن فسد) الجلوس
 (الأخير) فمر الشاهد (ثم قام) ولو عمداً وقراً وركع (عاد) للجلوس لأن ما دون الركعة
 يحمل الرخص (وسلم) فلو سلم فلنأخذ صح وركع لأنه لأن السنة التسليم جالساً (من غير
 إعادة للشاهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الشافعي: بعيدة وإذا مضى على ناقصة الركعة،
 فالمصحيح أن الفجر لا يتمونه لأنه لا اتباع في البدعة، ويتفقونه فعدوا كأن عاد قبل تنبيهه
 الرائدة بسجدة التيمم في السلام (فإن سجد) سلموا للسعال (والم يبطئ فرضه) لوجود
 الجلوس الأخير (وضم) استحباباً وقول وجوباً (اليها) أي إلى الركعة (المعري) في
 السجدة (لتصير الراتينتان له نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض في المصحيح لأن السجدة
 عليها بتحريمه مثلاً، ولو اقتضى به أحد يصلي متناً عند محمد لأنه المؤدي بهذه التحريمه
 وعندهما ركعتين لأنه استحكم خروجهم عن الفرض رلاً قضاء عليه لو أنفسد عن محمد
 كإمامه، ونقص ركعتين منههما، وعليه الفتوى لأن السقوط بعلم من يخص الإمام (وسجد

بالبراه) تقدم أنه أحد قولين. قوله: (وكرعة المضم للوقت) هذا لأنه يكره التفتل بعد طلوع
 الفجر بقي سنته، ويكره التفتل بعد غروب الشمس بل صلاة المغرب. قوله: (فتلوا) أي
 التكرهات فساداً فصار كالصباح. قوله: (في هذا المضم) أي للنية. قوله: (لزمه ست ركعات
 في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية، وهي الفجر، وقامر وقيل أن يلزمه أربع.
 قوله: (بخلاف ما إذا عاد الإمام إلى الفجر) أي قبل التنفيذ بسجدة. قوله: (كأن لم يتم) أي
 إلى الخامسة. قوله: (بمحل لفرضي) إننا زاه اليه ليفيد أنه قد يرضى، وقد لا يرضى بخلاف
 ما لو حذفها فاقه يفيد أنها محل الرض دائماً. قوله: (لأن السنة التسليم جالساً) أي في الصلاة
 المطلقة من غير عذر. قوله: (وضم استحباباً للتح) سواء كان في وقت كراهة أو لا في الأصح،
 وما قيل أنه لا يضم في وقت كراهة كوقت العصر، والصحيح صحف ذكره العمري، وفي السيد
 من التهر ينهي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يكن وقت كراهة فإن كان لم يتنب، ولم
 يجب وهل يكره الأصح لا، وعليه الفتوى. قوله: (وقيل: وجوباً) لظاهر الاستحباب لأنه لو
 قطع لم يلزمه القضاء لأنه سئلون كذا في الشرح. قوله: (ولا تنوب عن سنة الفرض) أي
 البدعية. قوله: (لأنه استحكم خروجهم عن الفرض) فصار لتحريمه بدءاً، ولو أنفسد على
 نفسه قضى ركعتين فقط. قوله: (وعليه الفتوى) أي في لزوم الركعتين، وأما في لزوم الست

للمسؤول) تأخير صلاته (ولو سجد للمسهر في شفع الثغور لم يبين شفعا آخر عليه استحباباً) لأن الباطل يفضل سجوده للمسهر بلا ضرورة لموقعه في رسم الصلاة (فإن يني) صح إلغاء التحريم (وأما سجود المسهر في المختار) وهو الأصح إبطال الأول بعد مراراً من إنشاء قيد بالنظر لأن المسافر إذا نوى الإقامة بعد سجوده للمسهر نى تصحيحاً لفرعه، وبعبارة سجود المسهر لإبطال ذلك بالتمام (ولو سلم من عليه) سجود المسهر فافق على به غيره، صح إذا سجدت) انتهى للمسهر بعد: تحرمة الصلاة لأن سره كان سرفوقاً وشبهه المقتدي في السجود، ولا يبعد في أسر صلاته وإن وقع في خلالها لأنه آخر صلاته حكماً وحقيقة لإمامه كما تقدم (والأولى) أي: وإن لم يسجد انتهى (فلا يصح) الإبقاء به لتبين مخرجه من

فصل: صح قول محمد: قوله: (لو سجد للمسهر) راجع إلى سجدتين جميعاً، أما الأولى وهي ما إذا عاد، وسجد قبل أن يسجد فغنى تماماً ذكره المصنف، وأما الثانية، وهي ما إذا عاد بعد سجد سجد، فغنى عن أن يسجد لأنه في صلاة غير التي سجد بها، وسبها في صلاة لا يسجد في الآخرين ومن الاستحسان يسجد، وبعبارة نقصان سجدتين في العمل بالندوة فيه على غير الوجه الرابع، إذ الواجب به أن يكون بحريضة واحدة، وعده المفسر، وقد غفلت بالاشغال إلى السجل، ومراعاة حدود الفعل على التباين، وحقه وإن لم يكن الشغل واجباً، وهذا عند أبي يوسف، وعده محمد سجدتين بعد في الغرض ترك واجب السلام، ولا نقصان في العمل لأنه سر عن التحريم الأولى، وهي لم تنقطع لأنها لم تنقطع على الأصل والموصف، وبالإضافة إلى السجل ينقطع التوقف للمصنف بعد ما بين وصفي الغرض، ونقص دون الأصل، ففي الإجماع في حين الأصل غير ما ذكره، وهذا أبو بكر بن أبي سعيد إلى أن سجد هذا السجود نقصاناً له في الإجماع فحينئذ يكون لكن من الغرض، والعمل حظ من النقص، والجبر، وعن الشيخ أبو منصور التبريدى على أنه الأصح، قوله: لم يبين شفعا آخر عليه استحباباً) استظهر صاحب البحر أن البدء بمكره تحريماً لأنه لا يطرأ، إما أن يطرأ سجود المسهر لموقعه في وسط الصلاة، ولو لا يطرأ، وكل ذلك غير مشروع، أما الأول فلا يطرأ عمل، وهو حرام بالنقص، وأما الثاني فللزوم ونوع سجود المسهر في خلاف الصلاة، وهو ثم شرع إلا من أخرها، إذا غلبت ما ذكر مع ظهوره، يكون عدم البدء واجباً لا مستحباً، قوله: (بلا ضرورة) أما إذا وجدت الضرورة كمسألة المسافر الأثرية فتعفى البدء بحصة صلاته، وقيد بالضرورة لأنه في الغرض مكره مطلقاً للمسهر، وبدون مسهر، فيعلم حكمه بالمطرح الأولى، قوله: (في المختار) وهو الأصح، وأبيل: لا يبعد أنه حين وقع وقع جازماً فيمتد به عنه، وبه أحد النعمية أبو حنيفة، قوله: (يبي) أي لزوماً تصحیحاً لفرعه لأنه لو لم يبين فطلبت صلاته كلها التحول مفرغه إلى الأربع بنية الإقامة، فإبطال السجود آمون من إبطال الصلاة، ومن انبلي سبطين وحسب أن يختار أهلها محظوراً منه في غاية خيانت. قوله: (لأنه آخر صلاته) الألف في آخر الكلام لأنه آخر

الصلاة حين سمع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد زهير وشعيرة بصحة اعتدائه بمحمد لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاص الطهارة بيقينته (ويسجد للمسهو) وجوباً (وإن سلم عانداً) مرئياً (القطع) لأن مجردة بغير تغيير المشروع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر يسجد للمسهو ابتداء حرمة الصلاة (ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم) لإبطالها التحريمية وقيل: فالتحول لا يضره ما لم يخرج من المسجد أو يشككم وسلام من عليه سجدة صلبية، أو عرض متذكراً مطلق لوجوده في حقيقة الصلاة وتفرعاً منه ميسوطة في الأصل (توهم) الوهم رجوعاً بجهة الخطأ والطن رجحان جهة

الصلاة له^(١). قوله: (ويشترى بصحة) الأولى أن يقول وتعد صحة الخ بحذف الوهم من قوله وفي انتقاص الخ. قوله: (عندهما) أي محمد، وزهير فيصح الاعتداء مطلقاً عندهما أحد أن لم يسجد. قوله: (وفي انتقاص الطهارة بيقينته) منتقض عند محمد، زهير لا عند الشيعيين، ويسقط سجدة المسهو عند الكل نوات حرمة الصلاة. قوله: (لا تبطل) أي لا تبطل المشروع قوله: (ولا تعتبر مع سلام الخ) جواب عما ورد على قول لأن مجردة بغير تغيير المشروع الخ من أن التنية هنا لم تكن مبررة، وإساءة غارها عمل، وهو السلام، وحاصل التجويز أن التنية إنما تعتبر مع عمل مستحق منه، وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح، وما أورد به ابن أمير حاج مبادي له، وهو أولى به، وحاصله أن التنية المبرورة بالعمل إنما تعتبر إذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقترانه بها، والسلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران التنية به ليتسكن من سجدة المسهو، فلا تعمل نية لأنها محرمة عن العمل على هذا فكانه لم يوجد عمل أصلاً. قوله: (وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بفرض مانع للسلام. وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع. قوله: (أو قرع) من عطف العام. قوله: (متذكراً) حال من التفسير في عليه. قوله: (لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام العميد في حقيقة الصلاة لأنه يخلل دلالتها بخلاف العمالة السابقة فإن السلام وجد عند تمام حقيقتها، وفي شرح السيد ولو نسي المسهو، أو سجدة صلبية أو ثلاثية يلزمه ذلك ما قام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف وإن وجد منه مناف، أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسي عدت صلاته إن كان عليه سجدة صلبية أم. قوله: (وتفرعاً منه ميسوطة في الأصل) منها لو سلم، وعليه تلاوية وسهوية، وهو غير ذاك لهما، فوذاكر المسهو فقط لا بعد سلامه قاطعاً ليسجد للتلاوة، ثم يشهد لرفعهما الفقرة وسلم، ثم يسجد للمسهو، ويشهد لرفعه التشهد، وسلم وإن سلم،

(١) قوله لأمه آخر الصلاة له يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (قوله أي) وإن لم يسجد السلامي، بأن أي بما يقع الشك قال في التفرع: وهذا أعلم أن مجرد عدم المجو لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بما ينافي له.

لصواب (مصل رابعة) فريضة (أو ثلاثية) ولو وترًا (إنه أتمها فسلم ثم عظم) قبل إتيانه بمصاف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صلبية أو تلاوة (أتمها) بفعل ما تركه (ومسجد للسهو) لبغاه حرمة الصلاة بخلاف السلام على فلن أنه مسافر أو سحره كما تقدم

وكان ذكرها لهذا أو للتلاوة فقط كان قطعاً مستطفاً عنه التلاوة، والسهو لا يمنع البناء سبب القطع إلا إذا تذكر منه أم يشق، ومسجد للتلاوة وصلاته تامة أحد قوله: (الموهوم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مخرج طرفي المتردد فيه والخطأ المتردد الرجحان بين طرفي الاعتقاد انصر الرجحان أحد، والمنتصف حاله من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله غير مخرج منه يتكون رجحان جهة الخطأ خطأ لا وهماً وأما قوله، وانظر رجحان جهة الصواب فيه مخالفة أيضاً لأن صاحب القاموس جعله متردد الرجحان، وأراد المتردد فيه بدليل قول الراجح، والمنتصف جعله نفس الرجحان، وإذا ما علمت تجد نفس الخلق بالطرف الرجحان، وهو مخرج بالطرف المخرج سبي ما هو مشهور تفسيراً في الحقيقة للمفسرون، والموهوم لا تفسيراً لهذا بالمعنى الصفري، ولعل المنتصف غير الرجحان في جانب الوهم ليعلم أنه ليس المراد بالوهم الطرف المخرج، بل الطرف الرجحان حتى لو لم ترجع عند ما خطر بباله أنه أتمها، وسلب كان منزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني. قوله: (أو علم أنه ترك سجدة صلبية) أي وقد سلم متابعاً عنها، وإلا فتلاوه مقدماً، وأما التلاوة إذا لم فيها عاملاً سقطت، ولا يعود إليها ولا تسلك. قوله: (أتمها بفعل ما تركه) حاصل المسألة أنه إذا سلم متابعاً على الركعتين مثلاً، وهو في مكانه، ولم يصرف، وجهه عن القبلة، ولم يأذن بسلامة عاد إلى الصلاة من غير تحريمة وبينه عن ما مضى، وأنهم ما عليه، ولو اتدبر به إسكان في هذه الحالة صح، وأما إذا انصرف ومعه عن القبلة فإن كان في المسجد، ولم يأت بمنافه، فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لأنه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد، ثم تذكر لا يعود، وضرب صلاته، وإن كان في الصحراء، فإن تذكر قبل أن يجاوز انصرف خلفه، أو يبعث، أو يعود، عاد إلى الإتيان بها، وإلا فلا، وإن سئى أتمها فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود، وهو الأصح لأن ذلك التقدير في حكم خروجه من المسجد، وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود ما لم يجاوزها لأن ذلك الشرة في حكم المسجد، وتسامح في شرح القيني على البخاري قوله: (ومسجد للسهو) أما روي أنه ﷺ قبل بمالك في حديث ذي البين المنقش عليه، وسماه به النبي ﷺ لما أنه كان في يديه طول، واسم الضريحان بن عمرو، وكان سلامه ﷺ على رأس الركعتين من صلاة الظهر، أو العصر شئت من الرازي، وما قيل أنها العباء، وهم وما حصل أي ذلك من الكلام، والنحول عن القبلة مسوخ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمل في مثل هذه العادة بخلاف عمله ﷺ، فأعاد صلاته، فلولا ثبت عنده انتباخ ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي ﷺ، وكان ذلك بمحض من الأصحاب الذين شهدوا

(بأن طأن لفكره) نفس الشكوك (وتم يسلم حتى استيقظ) صبروك (إلى كان) ومن استعكر
و تدأ من التشهد (قد أده) وكان وجبت عليه سجود السهو (تأخيره) واجب القيام للثالثة
(وإلا) أي إن (م يكن نسيه) قد أده (لا) يسجد لكونه عمواً.

ذلك، ولم يذكر عليه أحد فساد إجماعهم، ومعنى قوله جلا في الحادث: لم أنسى، ولم
تفسر أي لم ينس شيء، من ذلك من طري، بن ض من أتممت الصلاة أربعاً، ومن قال: ناسياً
أم أقبل كذا، وكان قد فعل فهو عمو كادت، وفي السد عن شرح الشارح في الحديث: دخل
أبى جبرئيل السهو على النبي، وقالت طائفة: لا يجوز لأنه غلبة، وهم مبرمون عنها،
والجواب أن السهو يمنع للمبهم في الإخبار من أنه تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي
دعت عليه الصحوة، وبما أمر سبيل الملاح بحور وهو نيتاً فإنه كان لهله شعله عن الصلاة
بطله، وفي هذا السور قل:

يا سائلني عن رسول الله؟ وبغدها والسؤال من كل قلب في قلبه
فد غاب عن نيل شيء، سره فعلها عسا سوى الله فالسؤال به
قوله: (أو نعوذ) بالرفع عطفاً على معاذ فإن من صلى لفكره، وعنى أنه جمعه، نحو
انصار. وكذا يقال في ما فيها: قوله: (كأن ظن أن الظاهر جمعه) أو كان يريد عهد (سلامه)
فطر أن الرابع، ثم إن أو كذا من صلاة النساء، فظننا التراجع، فإما ينطق به هذه الصبر لأنه
سلم مع علمه بالعدم المؤبد، والسلام العهد يعطى الصلاة بخلاف الأولى، لأنه سلم على
زوم الإتمام، وقيل: أن السلام العهد لا عهد من بعده غشاً أي، وعله فلا عهد في
هذه المصالح. وهو صحيح. قوله: (والأداء من التشهد) أي الأول، أو الثاني سواء كان بعد
التراجع من الصلاة والأدعية، أو قبلهما، قوله: (وجب عليه سجود السهو) إذ شعله للفكر عز
أده واجب يقتدر وتم، أو شعله عن التوضوء بعد سبق الحدث لشكه أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً
يجب فسهو، ولا فلا كذا في الشرح، ولم يبينوا قنوا فوترن وهلى فليس ما نعم أن عشر
الركن مع منه، وهو مقدار ثلاث شجرات، ثم أن محل وجوب سجود السهو إذا لم يستعمل
حالة الشك بفرقة، ولا صحيح أما إذا استعمل جهماً، فلا سهر عنه، وظاهر اختلافهم عدم
الرحوب عند الانتهاء بما ذكر، ولو كان غير محل لهما وسجود، قوله: (لتأخيره واجب القيام)
الأولى ريادة، أو لتأخير واجب السلام، قوله: (لكونه عمواً) لأن التضرع عن مثله في حرج،
وأنه سبحانه وتعالى أعلم، واستعمر الله العظيم.

(1) قوله قوله كأن ظن أن الظاهر جمعاً هكذا من الأهل المطروح ولا وجود لذلك في الشرح كما ترى
فالأولى ما في نسخة أخرى ونحوه (قوله أو سجود) كأن ظن أن الظاهر جمعه أو كان يريد عهد فالحق تكلم

فصل في الشك

في الصلاة ، أطلقها « فتيض الصلاة بالشك » وهو تساوي الأمرين (في عدد ركعاتها) بشرطه بين ثلاث وثلاثين (إذا كان) ذلك الشك (قبل إكمالها) أو (كذلك أيضاً) (أو) الشك (أول ما عرض له في الشك) بعد بلوغه في صلاة عاد ، وهذا قول أكثر المشايخ ، وقال غير الإجماع : « أول ما عرض له في هذه الصلاة » واختاره ابن سبغiel وذهب الإمام السرخسي إلى أن محذور الشك ليس عادة له ، وليس العواد أنه لم يسهل فتحكمه حكمه عن ابتداء الشك فليبدأ قال : « أو كان الشك غير عادة له في بعض » فلهذا يقع « إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم سطر يستقبل الصلاة » وقد حصل حل ما إذا كان أول ذلك عرض له أم لا ؟

فصل في الشك

ليس العواد به خارج عن العرضي من تساوي التقيضين ، بل العاموي ، وهو عدم تيقين فهمه ، وإن كان كذلك معناه عام ، ولا سلبه قوله بعد ، وهو تساوي تصرفين لأن في سره إعلان وتعميد بالشك فيها فحيث قوله : (في عدد ركعاتها) يتصور به عما لو شك في صوم كحسب سطر ركعة من الظهر ، ثم شك في الثانية أنه في العصر ، ثم شك في الثالثة أنه في الصبح ، ثم شك في الرابعة أنه في الظهر ، قلوا : يكون في الظهر ، ولا عبرة بالشك ، وفي الشك أن الشك من تكسر الاحتياج ، فأعلا التكسر ، والشاء أن لا يتم كان عليه السهو ، لا يكون شك مشاكلاً ويعلقه لا أثر له ، ويظهر التقيض بقوله : « ثم يدبر أنه إذا شك بطلان له ثم أولاً لا يجوز سره » قوله : (بعد بلوغه) أم بغير حكمه ذلك غير مانع من تحري في الصور المذكورة ، والظهر حكم ويحرم . قوله : (في هذه الصلاة) أي يمنها فلو شك في الظهر مثلاً استأنف ، ثم إن شرب وشك فيما لا يبرأ ، ويحرم فيها لحكم الأتي . قوله : (وذهب الإمام السرخسي إلح) أطلقه الشكورة وليس شك في صلاة أول مرة ، واستثنى ، ثم بعد ذلك : « فماذا قول السرخسي يستأنف لأن الشك لم يكن عادته ، وإنما جعل له مرة واحدة قبل هذه ، وهي إنما ثبتت بأحد مرة مرتين فأكثر لأنها مشككة فيها ، وكذا على قول ابن القيسل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة ، وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف » سره : قوله : (حكمه) أي حكم من لم يكن شك عادة له . قوله : (إذا قال) أي لا تعد لحكم فيما ذكر . قوله : (أو كان الشك غير عادة له) هو أنه مسح من قولين : شاكس فلم يسر ما أنفي اعتدله ، قوله : (فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يسر ، إلا ما لم يسر عن الأولى ، وذلك بالسلام ، أو التكبيرة ، أو عمق أو ينفذ الصبح ، وسبحم فاعداً أول ، لأنه على محلاً شرعاً ، ومجرد ثانية بغير لأنه لم يصرح به من الصلاة سر عن الرمي . قوله : (وإذا حصل) أي الاستقبال . قوله : (لما يذكره من الرواية

سذكره في الرواية الأخرى ولغيره حتى استقام ما عليه يقرن، كما لو شئت أنه صني، أو ثم يصلي، والوقت باقي بمرم أن يصلي (فلو شك بعد سلامه) أو فمودة قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه حملاً لحالته على المصالح (لا إن) كان قد (يقض بالشك) فيأتي بها تركه، ولو أخيره عدل بعد السلام أنه نقص ركعة، وعند المصلي أنه أتم لا بلغت إلى أخباره وإن أخيره عدلان لا يعتبر شكه، وعليه لأخذ بقولهما، ولو اختلف الإمام والمؤمنون إن كان على يقين لا يأخذ بقولهم، ولا أخذ به، أن كان معه بعضهم أخذ بقوله (وإن كثر الشك) تحري (عمل) أي أخذ (بغالب ظنه)

(الأخرى) وهي إن شك أحدكم فليتحرك العراب فينيت عليه. قوله: (ولقدوته) عطف على لقوله. قوله: (كما لو شك الخ) وكما لو يقين ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيها نفس صلاة يوم وليلة ليخرج عن المهددة يقين كما في الفتح. قوله: (ألو شك بعد سلامه الخ) محترز قوله إذا كان قبل إتمامها أي قبل إتمام أركانها كما يدل عليه ما عدا. قوله: (على المصالح) وهو إتمام الصلاة. قوله: (لا بلغت إلى أخباره) لأن عليه لا يزول يقين غيره خصوصاً ولم يكن قول هذا أصير منزماً بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة عليه أن يعمل بها أخيراً لأن قولهما ملزم في كثير من الأحكام.

قوله: (وإن كان معه بعضهم أخذ بقوله) هذا مقروص بهما لو اختلف القوم، والإمام مع أحد الفريقين، فإن يعتبر جانب الإمام، ولو كان الذي معه واحداً، وفي الشرح لو اختلف الإمام والمؤمنون فقالوا: ثلاثاً، وقال: أربعة إن كان على يقين لا يأخذ بقولهم، ولا أخذ، وإن اختلف القوم والإمام مع فريق أخذ بقوله: ولو كان معه واحد، ولو استيقن واحد بالتمام وتحرك بالنقص، وشك الإمام والقوم لا إعادة على أحد لا على متيقن النفس لأن يقينه لا يطل بيقين غيره، ولو كان الإمام استيقن أنه صلى ثلاثاً كان عليه أن يعيد بالقوم، ولا إعادة على متيقن التمام لها قلت: أما لو استيقن واحد بالنقص، وأخبر بذلك أحد من الفتح، والزاد وقاضيلان. فإن كان ذلك في الوقت أعادوها احتياطاً لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها، وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم إلا إذا استيقن عدلان بالنقص، وأخبر بذلك أحد من الفتح، والزاد وقاضيلان. قوله: (وإن كثر شك تحري) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسي، ومرة واحدة قبل هذا عند الأكثر، أو في تلك الصلاة عند البيهقي والمفضل فإن في الشرح والتحري طلب الأخرى. وهو ما يكون أكثر وأيه عليه، وعبروا عنه ناءً بالظن، وناءً بغالب الظن أهد. قوله: (أي أخذ بغالب ظنه) أي الذي حصل له بعد وقوع الشك له فلا يرد أن الموضوع في الشك لا يقين غلب ظنه، وإنما أخذ بغالب الظن للمزوم المخرج بالإعادة كل مرة لا سيما إن كان موبساً فلا يجب عليه دعاء للمخرج، فتعين التحري عليه، فلو لم يأخذ بأكثر وأيه بأن غلب على ضنه أنها الرابعة فأتتها، وقعد رضم إليها أخرى، وقعد احتياطاً فهو مسي.

لفعله **يُتْلَى** (إذا شك أحدكم فليتحرك الصواب فليستم عليه، وحمل على ما إذا كثرت أخطائك المروية السابقة) فإن لم يطلب له ظن (أخذ بالأقل) لقوله **يُتْلَى** : فإذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى، أو اثنين فليبن على واحدة فإن لم يدر اثنين صلى أو ثلاثاً فليبن على اثنين فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث وسجد سجدين قبل أن يسلم، يعني للسجود فمما ثبت عندهم قن الروايات الثلاث فهي روايات في المسائل الثلاث سلكتها فيها ضرب الجمع بحمل كل منها حتى يحصل نتيجة واحدة عليه كما في فتح القدير (وقد) وتشهد (بعد كل ركعة ظهر أخر صلاته) لئلا يصير تاركاً تعرض لاعتدة مع نسيه طريق يوصله إلى بنس عدم تركها، وهذا كل يعود فله واجباً يلعبه.

قوله : (فليتحرك الصواب) أي عدد، وقوله : فليستم عليه محمول على ما إذا وقع تحريكه على الأقل، ويحتمل أن المراد أنه يتنهد، ولو ربما عر منها تالشهد والسلام. قوله : (فإن لم يطلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شيء، بعد لطلب كما في الكافي، أو لم يكن له رأي كما في تهذيبه. قوله : (أخذ بالأقل) فلو شك في ذوات الأربع شهد الأولى أم الثانية ويشي على الأقل بحملها أولى، ثم يفيد لحوز أنها ثانية، فتكون القعدة فيها واجبة، ثم يقوم يصلي ركنه أخرى، ويقعد لأنها جملة ما في الحكم ثانية، ثم يقوم يصلي ركعة أخرى، ويقعد لحواز أنها رابعة، ثم يقوم فيسلم. أخرى، ويقعد لأنها جملة ما في الحكم رابعة، وللمعدة على الثالثة والرابعة فرض، وكذلك لو شك أنه الثانية، أو الثالثة، ولم يطلب على رأي شيء يقعد في الحال لحواز أنها ثانية، ثم يقوم يصلي ركعة أخرى، ويقعد لحواز أنها رابعة، ثم يقوم يصلي ركعة أخرى، ويقعد لأنها جملة ما في الحكم رابعة، وعلى هذا الثاني. والثالث في الضعيف، وتدبره في المطولات. قوله : (وسجد سجدتين قبل أن يسلم) يحرم سجد وقد تقدم أن السجود ليس هو قبل السلام، وبعد ذلك من قوله، وهذا **يُتْلَى** قوله : (للمعاليك) على معالها وهو قوله سلكتها أو شجرة وحراء، وعية فاما متناه. قوله : (سلكتها فيها طريق الجمع إلح) لأن التوجه بين الأدلة مهما أمكن لا يعدل عنه فحفظوا كل ما على من حصل غير محذور الآخر جمعاً بينها بأعمال جميعها مع مراعاة مسألة لكن منها في حصص من محله نون الآخر فحفظوا الأول على ما إذا كان الشك غير عدل له لعدم الحرج، والثاني على ما إذا كثرت الشك، وله رأي. وترجيح للزوم التحرج بالإعادة كق مرة وفيه الأمر بالتحري. ولثالث على ما إذا كان الشك من عادته، ولم يقع تحريك على شيء. وفيه الأمر بتفريح الشك، ولثالث على الأقل. قوله : (بجعل كل منها) تصوير لطريق الجمع. قوله : (ظنها أخر صلاته) في أن الموصوع فيمن له فلو قال كما قال صاحب التوير. وقد في كل موضع نوهه موضع فعوده لكان أولى، وأهم، وفي السبب لو قال : ظنها موضع فعود لئلا يصير تاركاً فرض القعود، أو راحة لا تسعى عن قوله، بعد ركعة كل فعود ظن واجباً، والمصنف كصاحب الكفر، ومهداة أفضل للكلام على مجرد السهو، وهو مما لا ينبغي.

تتمتع شك في الحدث، ونيف في الظهارة فهو منقطع وبالفعل محادث، وثبت في بعض
وصوته وهو أول ما عرض له نحن ذلك الموضع، وأن نشر شكه لا يلتزم إليه وكذا لو
شك أنه كثر للإفتتاح وهو في الصلاة، أو أنه أصابته نجاسة، أو أحدث أو مسح رأسه أم لا
فإن كان أول ما عرض استعمل، وإن كثر بعض، وفي الثانية لو شك هل كثر قيل: إن كان
في الرخصة الأولى يعيده وإن كان في الثانية لا.

باب سجود التلاوة

من إضافة التحريم إلى سببه، وهو الأصل في الإضافة لأنها للإستصحاب، وتقول:

وصرح في البحر حر اعتق بوجوبه في صدور لشك سواء عمل بالتسري أو من على لأجل: ربي
السراج بن علي الأثرى مجتهد مطلقاً، وإن نحري أنه تسلم ذلك قدر أداه ولكن مجتد ولا لا
وثمناة بعده في التمسك بمبدأ ما به من الزيادة في الأول، ومع بعض في الثاني، إلا بطرق الضرر.
والله في بحر وحدا الفيد لا بد منه أم. قوله (مع تسري طريق الحج) أي مع تسري الشارع فترسا
الحج، والتسري هو الزمان بالتسوية. قوله (شك في الحدث الخ) سائل أن العبرة بالنسب.
ولو تفهمنا، وثبت في السابق، هم متعلم إذا في الدين ومن نوافض وجوب. قوله (حصل ذلك
الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الركعة، أما بعد سجدة فلا يعتبر أداه صاحب الموضع
المحل المذكور، وهو قياس ما تقدم في الصلاة، وبه لم ثبت في محله ما، أو ثوب، أو
علاق، أو سبق لم يعتبر أم. قوله: (وهو في الصلاة) التفتيد به يعيد أنه إذا كان بعد لا يعتبر
قوله: (أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقتضي حال الصلاة كما يتبادر من عبارة الشرح، فإنه قال: (وإذا
ناب يتبعه) مثلاً: سران، ولا يلزم الوضوء، ولا غسل الثوب، وقوته أو أنه أصابته نجاسة يحمل
في ما إذا لم يكثر فلا يهمني ما في الذكر. قوله (أو أحدث) فيه أنه يقدم في العبرة باليقين إلا أن
يجل ما تقدم على ما إذا كثر، ويضي عنه قوله سابقاً شك في بعض وضوئه، وهو ظاهر، من أن
شك في عس، أو شك في حيية غسل ركعة أيسرى لأن أسر العمل، وانظر ما لو شك في ترك
غير معين، وقياس ما تقدم حين شك أنه ترك صلاة من صلوات يوم، ونيله أي بعد كل ما شك
في غشاة أما بعد صلاة اليوم، والمطالبة أي إلا ما تفيض ففعله فيها. قوله (أو مسح رأسه) أو وثان
في خلال الوضوء، أما لو صدر بعد، فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريباً. قوله (أقبل الخ) أقاد
بلاخر قيل: صعبه فلا اعتماد على ما تقدم وأنه سبحانه، ومعه علم، واستغفر الله العظيم.

باب سجود التلاوة

في حصر تلا بعض قرأ وأما على بعضي فتح مصدر التلو كالتلو، ونحو أيضاً يؤذن حمل

وجوهه اختصاص المسبب بالثبوت لأنه حدوث به، وشرطها الطهارة عن الحدث، والنجس ولا يجوز لها التمسك إلا هذراً واستقبال القبلة واستمرار العمدة وزكيتها وجع النجاسة على الأرض واستعفاء الوجوب على الفور من الصلاة، وعلى التراخي إن كانت غير صلاتية وحكمها مشروط للواجب في الدنيا، وشيئ التواتر في المعنى، ثم شرع في بيان السبب فقال (سبب التلاوة على الثاني) انفراداً (أو على السامع في الصحيح) والسماع شرط عمل التلاوة في حقه فالأصم إذا تلاها ولم يسمع وجب عليه السجدة (وهو) أي سجدة التلاوة (وواجب) لأنه إما أمر صريح به أو تضمن مختلف متكامل عنه، أو امتثال الأبناء، وكل منها واجب (على التراخي) عند محمد ورواية عن الإمام وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن

أحمد، مصباح وإنما لم يذكر السماع لأن المختار قد سبب التلاوة فقط، ولأن التلاوة سبب للسماع أصلاً فكان ذكره مستغنياً على السماع من وجه، فاكفى به كفاً في العناية، وفي ذكر التلاوة إما يتي لله لو كتبها لم تهملها ثم يجب قراء السجد، قوله: (وهو الأصل) ذكر الصغير نظراً للصغير، قوله: (أو أقوى وجوهه) أي وجوه الاختصاص ودرجته المثلث، بالاستحقاق مثلاً، قوله: (لأن حادثاً هذه المدة تظهر في العلة مع المعلول، بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب، ومن قال ومن أقول وجوهه) أي لكأن أولى، قوله: (وشرطها الحج) أي قال كما قال السجد، وشرطها شرط الصلاة، لا التحريم، والأية تعيين فكان أخصر، وأصح، قوله: (والسبب) أي السامع، قوله: (واستقبال القبلة) أي حاله لا حال وجه المدة حد الحجر، قوله: (وزكيتها وضع الجبهة على الأرض) أي قال كما قال السجد وغيره، ووجهه، وضع الجبهة على الأرض، أو نحوه، أو ما يقوم منها من الإبقاء من بعض، أو الثاني على الدقة لكأن أقوى، وطاهره أنه لو نسخها إلى رتبة ثابتة فم ذلك في الشرح وإذا نسخها إلى رتبة ثلاث التلاوة تسير نصاً، ويشترط ثم قال: (وكذا كره تحريمها تأخير الصلاة عن وقت الغروب) قوله: (أو على التراخي) أي كانت غير صلاحية لكن مكروه تأخيرها تنزيهاً كما نحن قريباً، قوله: (في الصحيح) وقيل أن السماع هو السبب في حق السامع، قوله: (وجب عليه السجدة) السبب زيادة، ولا تخت عليه تلاوة غيره، ولو رأى من سجد، قوله: (لأن) أي سجدة التلاوة، وهو على حذف مضاف أي دليل سجدة التلاوة، قوله: (استكاث الكفار عنه) أي عن السجود، قوله: (أو امتثال) عطف على استكاث، قوله: (أو كل منها) أي من الأمر، أي من امتثاله، ومن استكاث الكفار أي مخالفته، ومن امتثال الأبياء أي من إقتداءهم وواجبه، ولا يخفى ما في هذه العبارة من الجزالة، وما في بالشرح أولى حيث قال: لأن أفعال سجود على ثلاثة أقسام، قسم فيه الأمر الصريح، وقسم تضمن استكاث الكفرة حيث أمروا به، وقسم فيه حكايه امتثال الأنبياء به، وكل من الامتثال، والافتداء، ومخالفة الكفرة، وجب إلا أن يدل بطل على عدم لزومه، لكن دلالتها على طنية، فكان الثابت الوجوب لا يفرضه، قوله: (على التراخي عند

(الإمام يجب على غيره (إن لم تكن) وجبت بثلاثته أي الصلاة لأنها صارت حراماً من الصلاة لا ببعض أركانها لتجب قراءته فيها، وغيرها يجب مرة واحدة أو) لكن (مكرراً تأخيراً) السجود عن وقت الصلاة في الأصح إذا لم يكن مكرراً لأنه يطول ثم إن قد يسهل فذكر، تأخيرها لتزويدها وجبها السجدة (على من تلا آية) مكلفاً بالصلاة وليس مقتضياً في غير وضوء، وسجوداً، يشهد بتحريمها عن القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقاً فهم، أو لم يوجب لكونه قرأاً من وجه وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آيتها) توهم.

محمد بن الخ (الذي في ظهر عكس ما ما حدث حمل القول بضرورة قول صحيح والقول بالتأخير) فوالله يرمي ذلك، ويسمي أن يكون الخراء من الزم، وأما من لم يقرأ بعد هذه كان مؤثراً قدوة لا تأخيراً لأنه السجدة قوله (ويرويه عن الإمام) حسن، وأما مجرود تأخيرها، قوله (أومر المختار) لأن دليل الوحدة مختار عن معنى الوقت، وبذلك الأمر لا يقتضي القعود، يجب أن وقت غير معين، وحينئذ ذلك تنبيه على أنها يقتضي التوسيع من أمر غير، أما في مثل الوضوء التوسيع، ولا يجب به تسير السجدة ولا يجب على المختصر الإبقاء بها، وقيل: يجب تلا في السجدة، قوله: (في الصلاة) أي حالة التزم لأنه أو تلاها في ركوع أو سجدة أو تشهد، أي في سجدة لا طرفة سجدة لأنه مختار عن القراءة في هذه الأمان، وتصرفه المحذور لا حتم له، قوله: (فتجب قروية فيها) حسن، أو أن ذلك لا يجوز، صير قضاء، وتأملاً مكرراً تجزئاً تأخير الصلاة عن وقت القراءة، أي الشرح، وقد انبأني ما أنه في حاشية الظهور من قوله: (ويجوز أن يفك) نعت الصلاة موجباً للقائه لمعناها، فقالوا تلاها في قوله من الآلة، وسجدتها في آخرها، أي: وفي ما ذكره الحديث أنه أن: آخر الصلاة مشروطاً تزويهاً، وفي ذلك، ونفسها ما دام في حزمة الصلاة، ولو بعد السجدة، وما ذكره المحرر في حاشية الدرر بحيث لا يمارس التمسك، قوله: (في الأصح) وقيل: لا يكره أقدم في الشرح، قوله: (إذا لم يكن مكرراً) أي إذا لم يكن ركناً في الصلاة وفقاً لمكرراً، بأن كان أحد الأركان الثلاثة، ولا يكره ما حرمها عنه لتزويدها في كل حال، قوله: (وليس مقتضياً) أي، ولا تأمناً، قوله: (ولو تلاها بالفارسية) لئلا يقرأ بها غير العربية يسحب على السامع إذا أقرعها، قوله: (فهم أو سمع) قال في الدرر: أنه في حال السامع فإن كنت القراءة بالعربية وجب على سامع مصر أو لم يفهم إسماعيل، وإن كانت بالفارسية لم يسمع أيضاً، وإن لم يفهم منها الإمام، ومذهب لا يلزم إلا إذا فهم، وروى رجوعاً إليها، وعليه الاستدلال، قوله: (لكنها قرأتاً من وجه) أي بصر، بمعنى دون وجه نظراً قلنا فاعتبار المعنى موجب السجدة، واعتبار النظم لا لزومها، فتجب جوازاً أقدم السيد، قوله: (وقراءة حرف السجدة) أي تكليفاً إعادته على السجدة، قوله: (أو بعده) الذي في الحرمة المصحح أنه إذا قرأ حرف السجدة، فإنه كلمة، وبعد كلمة وجبت السجود، وإذا فلا، وقيل: يشترط قراءة الآية بتمامها وليس: بعضها مع كلمة السجدة، وقيل:

المسجود (كالمأبىة) المسفوفة بنصامها في المسحيج، وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة، وفي مختصر البحر نو قرأ واحد ومكث ولم يقرأ واقترب. بطرقة السجدة وأبوابها أربع عشرة آية) فتحت السجدة (في الأعراف) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ رَبِّكَ الْإِسْلَامُ﴾ من عبادة ويسجدون وقد سجدهوا في الأعراف (في قوله تعالى) (وفي قوله) وقد سجدها من في السموات والأرض ملأها وكبرها وظلالهم بالغدو والأسفل (والجبل) والله سجد ما في السموات وما في الأرض من دابة وملكاته وهم لا يسجدون بخلافهم منهم من موافق ويعتبرون. يأمرون (والقمر) إن كان في قولنا أعلم من قبله إذا تلى عليهم يقرؤون لأذن سجدوا ويهتفون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لم ينصروا وسجدوا للأذن ويكون يريدون خشوعاً (ومريم) أولئك الذين آمنوا الله عليهم من النبيين من نبيه آدم ومن حملنا مع نوح ومن نزلنا إبراهيم وإسماعيل ويوسف موسى وهارون وآلهم عليهم آيات الرحمن جبرائيل وسجداً ومكة (والجبل) أنه ترأى الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض. والشجر وغيره والسموات والجبال والشجر لدواب، وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء (والفرقان) وإذا قيل لهم اصعدوا للرحمن قالوا وما

كلمة السجدة فقط فهتاهم. قوله: (وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة) سواء كان الأكثر دلالة السجدة، أو عبادتها، أو هي منسقة، وهو رواية عن محمد راحته الزيلعي ونسبه في البحر. قوله: (وفي مختصر البحر الحج) قد علمت أن هذا أحد أقواله، ولا يثبت بكنا، ولا نعلم من غير تلفظ لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجئة فلا يجب عليه، ولا عسى من سمعه لأنه تعدد الحروف. وليس قراءة ولما لا يجرى عن القراءة في الصلاة، ولكن لا يثبت به الصلاة لأن ذلك المعروف موجود في القرآن، كما في البحر، وفي السجدة رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم عرفاً ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من نال حاله في الدعاء فأما ما تقدم الثاني شرطه، قال بعض الفضلاء: ويجعل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة، ويظهر من عدم التلاوة وعدم التلافي فقيه الإطلاق اللازم على السطور. قوله: (أربع عشرة آية) يعني اثنين على الأصل، وعن تميم كثره مع الجوز، ونسبها أنصاع، وهو لغة الجوز. قوله: (في الأعراف) علم للسورة حكمه سيويه وحذف الجزء شاع بلا انبساط. ولا خلاف، من أن تعلم سورة الأعراف. وعلى هذا القياس باقي السور قهضني.

قوله: (عند قوله تعالى: إِنَّ الدِّينَ الْحَقُّ) الأولى أن يقرأ: عقب آخرها إن الدين الحق لأن السجود بعد الصلاة منها، وكذا يقال في ما فيها: قوله: (والجبل) أي أولى الحج لا الثانية، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: فيها سجدتان، وكذا ما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سجدة الصلاة هي الأولى، والثانية سجدة الصلاة، ويصعد منها بالركوع. قوله:

الرحمن أسجد لما تأمرنا وزادهم بمرواً (والسجود) ألا يستعدوا له الذي يخرج الخبء في السموات والأرض - ويعلم ما يخفون وما يعلنون له لا إله إلا هو وب العرش العظيم . وهذا على قراءة العامة بالتشديد . وعند قوله تعالى : ألا يا أسجدوا ، على قراءة النكسائي والتخفيف وفي النجاشي قال الغراء : إنما تجب السجدة في السجود على قراءة النكسائي أي بالتخفيف ، ويسمي أن لا يجب بالتشديد لأن معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا . والأصح هو الوجوب على أفرادهم لأنه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه كما في الدراية (والسجدة) إنما يؤمن بأئمة الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم ، ومن لا يستكبر عنهم (وهي) وعن داود إنما فتاه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأتاب فغفرنا له ذلك . وإن له عندنا أولي وحسن مآب . وهذا هو الأولي مما قال الزيلعي : يجب عند موته تعالى : وخر راكعاً وأتاب وهند معهم عند قوله تعالى : وحسن مآب ما تذكره (وهم

(وعند قوله تعالى : ألا يا أسجدوا الخ) سكا الزيلعي بغيل ، وتعمد أن السجود عقب الآية منامها ، كما هو على الأول . قوله : (قال الغراء الخ) لأنه أمر بالسجود فيجب اشتراط : قوله : (لأن معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلله بيهتدون لأن المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم السجود ، وهو لا يظهر لأنه إنما معيت هدايتهم للسجود لا لعدمه . قوله : (لأنه كتب) أي السجود من غير تفصيل فينصبي الوجوب مطلقاً ، ويكون على قراءة التشديد من القسم الذي تنص استكشاف الكفار عن السجود ، فنجد مخالفتهم . قوله : (وهي) أخرج البخاري عن العوام بن حوشب قال : سألت معمر بن سعد عن أبيه ، فقال : سألت ابن عباس عن أبيه سجدت في شيء ، فقال : أو ما تقرأ : ومن ذرته داراً ، ومليمانه إلى أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده فكان داود مع أمر تبيخكم ﷺ أن يفتنى به ، فسجد لها داود وسجد لها رسول الله ﷺ وأخرج الإمام أحمد عن يكر بن عبدالله الثوري عن أبي سعيد الخدري قال : وأبى رويان ، وأنا أكتب سورة من مائة بلغت السجدة وأيت الدرة والقله ، وكل شيء يحصرني انقلاب ساجداً ففصصتها على رسول الله ﷺ ، فلم يرك سجدة بها كذا في البرهان ، وهي رواية ففان ﷺ : فمن أسق بها من الدرة والقله فأمر أن تكتب في محلها وسجلها مع أسجلها كذا في العناية ، وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه : سجدة من ليست من العزائم أي التركيزات ، وإنما هي سجدة شكر تشب في غير الصلاة ، وتحرم فيها على الأصح عندهم . قوله : (وخر داود) أي يقن . قوله : (إنما فتاه) أي أوقعته في فتنة نذية بمعية تلك المرأة . قوله : (تجب عند قوله) الجسمة يدل من ما ، ولعل هذا مبي على أحد الأقوال السابقة ، وهو القول : بأن الوجوب متعلق بالآية بنامها ، وإلا فقد قدم تصحيح أنه إذا قرأ كلمة السجدة مع حرف قبلها ، وبمدها يكون كثرة الآية . قوله : (وخر راكعاً) أي ساجداً . كذا في الجلائين . قوله : (لما تذكره) أي في فصلت أي لتظهر ، وهو أن السجود لم يجب عند قوله : وأتاب

السجدة) فإن استكروا فاذنوا عند ذلك يسجدوا له بالليل والنهار وهم لا يسأمون. من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ فَإِنَّ اسْتِكْبَارَ الْفَائِزِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يَسْجُدُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ١٦] وهذا على مذهبي وهو السروري عن ابن عباس ورواه من حجر وعنده الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى: إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ. وهو مدعي على سروري عن ابن مسعود وابن عمر وروى أنعمنا الأول أحداً بالإحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فإن السجدة لو وجبت عند قوله تعالى: تَعْبُدُونَ، فالتأخير إلى قوله تعالى: لَا يَسْأَمُونَ، لا يضر ويخرج عن الواجب. ولو وجبت عند قوله تعالى: لَا يَسْأَمُونَ، لكانت السجدة المرادة قبله خاصة قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصاناً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا ينقص أيضاً فلتأخر أصلاً وهذا هو أماراة التيسير في الفقه كلها في البحر من الشذائع فقيمة فائدة قوله في من كذلك: ﴿وَالَا يَلْزَمُ التَّنَافُؤُ﴾ وهذا هو الوجه الذي وعدنا به (و) هي (التحم) عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ هَذَا الْحَدِيثُ تَسْجُدُونَ وَتَضَحَّكُونَ وَلَا تَبْكُونَ وَأَنْتُمْ سَائِدُونَ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ (ر) في إذا السماء (انشقت) عند قوله تعالى: فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا فُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ (و) في (اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى: كَلَّا لَا تَطَعَهُمْ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِرْ. ونذكر فائدة هذا الجمع أيضاً (ويجب السجود على من سمع)

فالتأخير عند قوله: وحسن تأني لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن تأني وقدمها عند قوله، ولزاد لكان السجود خاصاً قبل وجوبها، ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصاناً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا ينقص في التأخير. وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة قوله: (فالذين عند ربك) عندية تشرية وهذا مبني على أن الجملة مع ما قبلها آية واحدة. قوله: (قيمة) أي قبل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَمُونَ﴾. قوله: (قبل وجوبها) الأولى الاستفهامية منه بما بعده لأنه إما أن يوجد سبب الوجوب لا تجب، وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال. قوله: (فيما قلناه) أي من التأخير. قوله: (وهذا) أي ترجيح الأول للاخذ بالإحتياط. قوله: (أماراة البحر في الفقه) أي علامة على تسامع علم قلناه، وكثرته. قوله: (في ص) طرف البحر متصل بقوله نفسه. قوله: (كذلك) أي كسجدة فصلت. قوله: (ولا يلزمنا التناقض) أي أن لا نقول في من لا تأني في فساد بل في فساد عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَائِدُونَ﴾. قوله: (فإن يلزم منه تقديمها على محلها، فيوجب نقصاناً في الصلاة، ولا احتياط فيه. قوله: (وهذا هو الوجه) إشارة إلى فوته فإن السجدة لو وجبت مع، والمراد أنه نظيره. قوله: (وعندنا به) بقوله لما نذكره. قوله: (ونذكر فائدة ذا الجمع) في الثالثة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر، وقوله أيضاً أي كما ذكرنا فائدته هنا من الخلاف الواقع في محل

القلادة الحربية (وإن لم يقصد السماع) فهم أو لم يفهم مروري عن التباير الضمانية (إلا أنه لمشتنى (الحائض والنفساء) فلا تحب عليهما تلاوتهما وسماعهما شيئاً وتجب بالسماع منهما ومن الحنفية وسماعها من كافر وصي مميز (و) لا (الإمام والمقتدي به) فلا يجب عليهما بالسماع من معتد بالإمام السامع أو بإمام آخر وتجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المعتدي على الأصح (ولو سمعوها) أي المعتدون والإمام (من غيره) أي غير المؤمن (سجدوا بعد الصلاة) لتحقيق السبب وزول المانع من فعلها من الصلاة (ولو سجدوا فيها لم يجزهم) لفصلانها (ولم تقلد صلاتهم) لأنها من جنسها (في ظاهر الرواية) وهو

المسجد في بعض الآيات. قوله: (نهم أو لم يفهم) قال ابن أبير حاج: ينبغي أن يشتنى من مثل الأعجمي المألف الحديث فمهد بالإسلام، فلا تجب عليه السجدة بتلاوة النظم القرآني، ولا بسماعه إلا بعد العلم بكون المأثور سجدة تلاوة يتي، وإن لم يفهم لأن التكليف بما لا علم له به معادل حتى لو علم قبل الأداء والعلم بالرجوب لا إثم عليه، ولا تجب عليه إلا وقت العلم اهـ، وبه جزم في الفتح، ولو سمعها من حفي فالظاهر أن وجوب أداء السيد قال بعض ومثله السلك. قوله: (فلا تجب عليهما بتلاوتهما) لأن السجدة ركن الصلاة، وليست بأهل لها كذا في التبيين. قوله: (وسماعهما) أي لأنها لا تحب إلا على من هو أهله أصلاً أداءه وقضاءهما ليست أهلاً لها مطلقاً. قوله: (وتجب بالسماع منهما) لصدور التلاوة الصحيحة منهما^(١). قوله: (كما تجب على المجنب) تلا أو سمع للأجنبية، وكافر لأنه مخاطب بالخشاة فهو أهل لها. قوله: (وصي مميز) في المصحح ذكر شيخ الإسلام أنها لا تجب بالسماع من مجنون، أو نائم لأن اسبب سماع تلاوة صحيحة، وصحتها بالتمييز ولم يوجد اهـ. قال: وهذا المعنى يفيد التفصيل في العصى إن كان له نكير وجب بالسماع به والا فلا، فليكن هو المعنى اهـ. قوله: (أو بإمام آخر) هذا خلاف الأصح، والأصح الرجوع على من ليس مشاركاً له في تلك الصلاة مطلقاً سواء كان السامع في جماعة أخرى، أو منفرداً، أو متارماً بالكليّة لأن المحرّيت في حق جماعة معينين، فلا يحدّ وهم كذا في الهداية. قوله: (لتحقق السبب) وهو القلادة الصحيحة كذا في المراجع. قوله: (ووزال المانع) أي بفرغ الصلاة، تنفسي خارجها، إذ هي ليست صلاتية. قوله: (من فعلها) بيان للمانع. قوله: (الفصلان) أي سجدة، اتلاوة يندوها في الصلاة لمكان التهيؤ فيبديها تنادى بالتكامل، كذا في الشرح، وإنما نهى عنها لأنها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من فرائدها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر، ويستثنى من هذا ما إذا قرأ المعصلي غير المعتدي تلك السجدة التي سمعها ممن ليس مع في الصلاة، وسجد لها فيها فإنه لا إهانة عليه، وثالث تلك السجدة عهدة حميمية، وتسامه

(١) قوله كما يجب على المجنب الذي في الشرح هنا ومن الحبب على راجع اهـ.

انصحح (وتجيب) السجدة (بسماع) القراء بالخفة (الفارسية) إن فهمها عن المعتد) وهذا عددها ويجب عليه عند أبي حنيفة أن لم يفهم معناها إذا أسر بأنها أية سجدة، وبني الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل واحد من وجه وإذا فهم نسبت احتياطاً (واختلف التصحيح في وجوبها على السامع (بالسمع من قائم أو مجنون) ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجب عدم صفة التلاوة وبغض التبرير، وفي الترخائية سمعها من قائم فلا يجب والتصحيح أنها لا تجب، وفي الخاتمة الصحيح هو الموحوب، وفي العلامة سمعها من طهر لا تجب هو المختار ومن تأمّن الصحيح أنها تجب ومثله في فاضلخان، وإذا أسر أنه قرأها في نومه تجب عليه، وهو الأصح، وفي التوابي لا يفرضه هو الصحيح وفرادة السكران موصية عليه،

به، قوله: (ولم تقلد صلاتهم) قديم في التصحيح، وغيره بما إذا لم يتابع المصلي الثاني في سجوده، فإن تابعه فسقط ولا تجزئه السجدة عما سمع كما في البحر والبر قوله: (لأنها من جنبها) ورواية سجدة واحدة لا يظن التحريج، قوله: (وهو الصحيح) وقيل: لا نفس وسب إلى محمد، وفي غاية البيان الأصح عدم اعتماد اتفاقاً، قوله: (وهذا عندنا) وروى رجوعه إليها وعليه الاعتماد كما في الجوهرية، قوله: (وتجيب عليه عند أبي حنيفة) أي على القول المرجوح عن من جواز الصلاة بها سواء كان يمين العربية، أو لا تتكون قرآناً من كل وجه منجب وأما قوله ثم رجع إليه فهو كقولها، فلا تجب السجدة إلا بانهم لأنها قرآن من وجه، وهو المحسّى دون وجه، وهو العظم، فإذا فهم كان سامعاً للقراء من وجه دون وجه، فتجب احتياطاً، قوله: (إذا أسر بأنها أية سجدة) أما إذا لم يضر فلا يجب لأنه لا تكليف يدرى علم، أو دليله، رضيهم عنه أنه على قولها يشترط الفهم والإخبار بها، قوله: (أو مجنون) في الذخيرة ذكر في نوادر المسألة أن لمجون إذا قصر بأن كان يوماً، وليلة، أو أقل نلوه السجدة بالتلاوة، والسماع حال الجنون، فيزدها بعد الإفاقة لأنه أهل للفصاء، قال لمحقق ابن أمير حاج، ربه نظر، بل الوجه أنه لا يجب على المجنون شيء إذا سمع أو تلا من صلاة للمجنون مطلقاً سواء كان نصيراً أو عتيقاً لأنه ليس بأحسن حالاً من النائم، والنفيس عليه، وهذا لا يجب عليها بالأمرين في الحالين فكذلك هذا، قوله: (سمعها من طهر لا تجب) الأولى بأسير هذه السجدة عند قول المصنف (آتي ولا تجب من مساعها من الطهر، وجملة ما قبله عليه، قوله: (وإذا أسر الفح) هذا مسألة فائدة في المصنف دمه بها لمسه على الحكم في حق القائم بقا تلا، قوله: (أو فرقة السكران مرجبة عليه) لعل المصنف ابن أمير حاج، وبني أن يقال على ما يظهر من هذا التعليق أن الموحوب يحتص بسكران من محذور لا من مباح كما لو هوى بلفظه، ولم يجد، يبرئها به إلا أسير، وخالف خلافه، إن لم يفسقها، فشرب منه ما لمساها فقط فسكر من ذلك، أو كره على الشرب الإكراه الشرعي، وبلا في حالة السكر، أو سمح وليس عنده مسكة يعبر بها ما يقول، وما يسمع حتى نه لا بشذكر ذلك بعد الصحو، فلا تجب عليه

وعلى السامع والأبكم والأصم وكقبح السحفة لا تجب برؤية من سجد والكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) سحفة التلاوة (يسمى بها من القطر) على الصحيح، وقيل: تجب وإن الحجة هو الصحيح لأنه سمع كلام الله وكلنا الخلاف بسماعها من الفم المسموع، ولا تجب بسماعها من الصدى وهو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصحاري، وتحرها (وتؤدي ركوعاً أو سجوداً) كائناً (في الصلاة غير ركوع الصلاة) أو غير (سجودها) والسجود أفضل لأنه يحصل فرحين بصورة الراحب ومعناه وبالركوع المعنى وهو الخضوع ولما كانت آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ، ولو آتيت من سجدة أخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بلياً الركوع على السجود ولو ركع بسجود قيامه معها كره (ويجزى عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة إن نواه) أي نوى أدائها فيه نص عليه محمد لأن معنى التعظيم فيها واحد، وينبغي ذلك للإمام مع كثرة انقروم أو حاله المخافة حتى لا يؤدي إلى التخليط (أو) يجزى

السجدة، وإذا نعلني أتمم. قوله: (والأبكم) هو وما عطف عليه مبتدأ وفعله لا تجب خبر، والأولى زيادة عليهم. قوله: (برؤية من سجد) يرجع إلى الأبكم والأصم وقوله: (والكتابة بالجر عطف على قوله. برؤية وهو يرجع إلى كاتب السجدة. قوله: (للمن التلاوة والسماع) حلة لعدم الوجوب عليهم. قوله: (على الصحيح) وهو المختار لأنها محاكاة، وليست بقرأة لعدم التمييز وكذا يقال في الفرد المسموع كما في الجوهرة والمصبرات. قوله: (من الصلوي) بوزن حمص. قوله: (وهو ما يجيبك الخ) الأولى قول بعضهم للصوت الذي يسمعه الصوت عطف بسماعه واجباً إليه من جبل، أو بناء مرتفع إذ فإنه لا إجابة في الصدى وإنما هو محاكاة. قوله: (في الصلاة) هذا التقيد بالنسبة إلى الركوع فقط، فلا يجزى عنها ركوع في خارجها لأن الأثر إنما ورد فيما إذا ركع فيها فقط، فيقتصر على مورد الأثر لكن في البحر، واختار قاضيخان أن الركوع خارج الصلاة يرب عنها، وفي النهر عن التزنية، وهو ظاهر القموي أنه فيجعل على اختلاف الرواية. قوله: (صوت الواجب) وهو السجود. قوله: (ومعناه) هو الخضوع كما أفاده بعده. قوله: (ينبغي أن يقرأ ولو آتيت الخ) قال في الفتح: ينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة، ولو آتيت سورة الإسراء أو ثلاث آيات كانشفت وإن كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى. ثم يركع بعدها. قوله: (على السجود) أي أو على ركوع مثله. قوله: (كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم. وسحر. قوله: (إن نواه) أي عند الركوع وإن نوى في الركوع عليه فولان، وإن نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالإجماع كما في البحر عن الأسبغاني، وفي القهستاني عن الجلايين عن محمد أنه يثوب بغير نية. قوله: (نص عليه محمد) أي على اشتراط النية كما يؤخذ من المشرح. قوله: (فيها واحد) أي في السجود والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع. قوله: (وينبغي ذلك للإمام) أن يسميها من ركوع الصلاة إن كانت سرية. أو في سجودها إن كانت صهيبة أي ولا يجعل لها ركوعاً أو سجوداً

عنها أيضاً (سجودها) أي سجدة الصلاة (وإن لم ينوها) أي التلاوة (إذا لم ينقطع نور التلاوة) وإنقطاعه (بلان بقراً أكثر من اثنين) بعد آية سجدة التلاوة بالإجماع، وقال شمس الأئمة الحلواني: لا ينقطع القوم ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات، وقال الكمال: إن قول شمس الأئمة هو الرواية.

تنبيه مهم: إذا انقطع نور التلاوة صارت شيئاً فلا بد من فعلها بنية قياتي لها سجود، أو روي عن خامس فاش المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى: فإن قلت قد قالوا إن

استغفار خوف الفساد من غيره ولو أخر ذلك بعد قوله، وسجودها وإن لم ينوها لكان أولى، وفي قدر وأومأها في ركوعه، ولم ينوها المؤلف لم يجره وحجده إن سلم مع الاسم. ويعينه الضم، ولو تركها فسدت صلاته كذا في الفقه، ويسمي حمله على الجهرية أما: انظر على الاستعاذ المحرّج. قوله: (حتى لا يؤدي إلى التحليل) أي على القوم إن سجد لها سجوداً مستغلاً قوله: (وإن لم ينوها) لإحراز نية السجدة لها لأن من نوى الصلاة نوى فراغتها، وهي من اتباع الغرامة، وأعلم أن في اشتراط النية وحده في كل من الركوع. والسجود استلزاماً ليس لم يشترط قال: بسبب كل من ترك ركوع، والسجود عن سجدة التلاوة مطلقاً لأن الحاجة إلى تحصيل التسليم في هذه الحالة، وقد وحدوى، أو لم يو كالغرض يوجب عن نية للسجود، وإن لم يو، ومن اشترط قال: لاختلاف سبب الوجوب، فكان يحتمل سجدة التلاوة وكلاً من ركوع الصلاة. وسجودها جنسين مختلفين، فلا بد في إقامة غير الجنس عن الجنس من النية، ومن شرطها في الركوع دون السجود، قال: هو بالسجود مؤد تنوابع بصورته، ومعناه فلا يحتاج إلى نية، وأما بالركوع فمؤد له بمصدا فقط، يحتاج إلى الله منها ما يفيد كلام اليتام، وغيرها، وهناك أقوال أخرى حكاهما العلامة الشافعي، وقد علمت الرأى، وهو ما في المصنف. قوله: (إذا لم ينقطع) مرتبط بالركوع والسجود جميعاً. قوله: (بلان بقراً أكثر من اثنين) اعلم أن النور لا يتفعل بآية بعد آية، أو اثنين اتفاقاً وينقطع بأربع اتفاقاً، واختلف في الثلاث، فنيل: يمتنع واحتماره حراره زاده، وقيل: لا واحتماره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في التحلي، والأول أصح من جهة البراية لأنه أحوط كما ذكره المؤلف، وفي البدائع، وأكثر مشايخنا لم يصرروا في ذلك تقديرًا، فكان الظاهر أنهم يفهمون ذلك إلى رأي المصنف كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع، وهو الأرجح، أو يعتبر ما بعد طويلاً أه. قوله: (تنبيه مهم الخ) الأولى من معك السيد من حذره لأن المؤلف وضع للمبتدي، وهذا لا يبين به، بل حذره ليوضحه باب القياس من كتب الأصول. قوله: (إذا انقطع نور التلاوة) أي بتلاوة أربع آيات بعد آياتها اتفاقاً، وبالثلاث على الخلاف، أو بما بعد طويلاً. قوله: (قياتي لها بسجود، أو ركوع خاص) لغزوت السجدة، والذين يفضي بها له لا يسأ عليه، والركوع والسجود عليه، فلا ينادى بهما للذين يختلف ما لم يصر دينا كما لو ركع، أو سجد مؤد التلاوة، لأن الحاجة هو

تأديتها في قسم الركوع هو القياس والاستحسان عديمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فأستعني بكشف هذا المقام بالحجرات أن مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي يباشر بها الحكم، ومن القياس ما كان ظاهراً متبادراً فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول من هو أعم من أنه يكون الاستحسان بالنقص، وقد يكون

التمطيط عند ثبوت التلاوة، وقد وجد في صحتها فيكني كداحل المسجد إذا صلى الفرض كراهة من جهة المسجد لحصول تمطيط المسجد ففاده في الشرح قوله: (ولم قلت الفخ) اختلف في محل القياس، والاستحسان فذكر العامة أنه في إقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة منقطع، وقال بعضهم في فادته عنها مطلقاً، وقد علمت بخلاف في ذلك. قوله: (هو القياس) وجه القياس أن المقصود من السجود تمطيط الله تعالى أما إقامته نفس عظمه، وهم أولواؤه تعالى، أو مخالفة لمن استكبر، وهم اعتدائه تعالى، وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في التتميط جنس واحد. قوله: (والاستحسان عديمه) أي عدم تأنيده في صحتها لأن أوجب هو التتميط بهغه مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه. قوله: (والقياس هنا) أي في هذه المسئلة يقدم على الاستحسان قال محمد: وبالقياس بأحد، وإن كان الأصل هو العمل بالاستحسان لأن القياس ترجح بما دوى عن ابن مسعود، وليس عمر أشبهما أجازاً أن يرجح عن السجود في الصلاة، ولم يره عن غيره خلافاً فكان كالإجماع فقدم على الاستحسان لو حذر المرجح اهـ. قوله: (فأستعني) يعني جملة ثم دد، ومعناه قضاء الحاجة أي نقص حاجتي، كما فاده في القاموس، فقوله بكشف هذا المقام يحتمل أن الياء المتصورة يرأي أقصى الحاجة التي هي كشف هذا المقام، ويحتمل أن الحاجة الضميمة، فتكون الياء للشيء، والراء بيان أنه لأي شيء قدم القياس ما على الاستحسان، وسأني في الجواب أنه إما قدم لقوة فيه، وما وقع في النسخ من غير هذه العامة فهو تحريف. قوله: (من المعاني) أي العلل. قوله: (التي يباشر) أي يعلن بها الأحكام سواء كان الاستحسان بالنقص، أو بالضرورة، أو بالقياس. قوله: (متبادراً) جلياً بديراً بالمرئ تأمل. قوله: (من هذا) أي المرد. قوله: (لا يقابل بالقياس لمحدود في الأصول) اعلم أن القياس في اللغة التفسير يقال: فسرت العمل بالعمل أي فادتها بها، وفي الشرح كما هي القياس تبيين طوع بالأصل في اللغة، والحكم واختار المصنف في التحرير أنه صلاوة محل لأخر في لغة حكم لمعني أنه لا تدرك من به بمجرد فهم اللغة، فلا يقاس في اللغة، وعرفه أبو منصور المناردي أنه إياها مثل حكم أحد المذكورين يعمل حكمه في الأمر والاستحسان في اللغة عند الشيء حسناً، وفي التلويح قد استقرت الآراء على أنه اسم للدليل حق عليه نصاً كان، أو إحصاءاً، أو قياساً حقيقياً إذا وقع في مقابلة قياس نسق إليه الاتهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير تصور خلاف، ثم إنه غلب في اصطلاح الأصول على القياس الحضي خاصة كما علم، اسم القياس على القياس الجلي تمييزاً بين

بالضرورة، وقد يكون بالقياس إذا كان قياس آخر مناسب، وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحساناً بالنسبة إلى ذلك المصدر ثبت به أن معنى الإحسان في بعض الصور، وهو القياس الصحيح، ومعنى مقابلته قياساً باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل ما ظهر بالنسبة إلى الاستحسان من معنى من سلكه أنه تعليلية هي التي تقوم مقام

القياس، وأما في الفروع بإطلاق الاستحسان على النص، والإجماع عند وقوعهما في مقابلته فيقيس البدني شائعاً له من شرح تشيع زين على المنار. قوله: (بلى هو) أي الاستحسان. قوله: (لقد يكون) في مقام التعميل للأصية. قوله: (بالنهي) كالسلب فإن القياس بأمر جواز لعدم المعقود عليه عند العقد إلا لما تركناه بالنص. من أسلم، فليس له الخ، وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم له من شرح المنار. قوله: (وقد يكون بالضرورة) كالتظهير الأولي. والآثار، والجهل بأن القياس بأمر تظهير هذه الأبيات بعد تنحسرها لتعذر سبب الماء على الشر للتظهير، وكذا الماء الذي في البحر، والذي يسع من البحر المنحسرين بخلافه الجب، ونجس الثلث لها أيضاً، فلا يزال نفور، وهي نجسة، وكذا الماء إذا لم يكن في أسفل قبة لأن الماء منسحق صحيح في أصله، فلا يحكم بظهارته له من الشرح المذكور. قوله: (وقد يكون بالقياس) لظهوره سور مبيع الطير كالصقر والباقي لأن القياس منجس أن يؤخر نجس له أنه من الصرع وفي الاستحسان ظاهر لأن الصع ليس بجس المن يدل جواز الاستناع به شرعاً، وقد ثبت نكاح ضرورة تحرير لحمه، فالتبعا حكماً من حكمن، وهو النجاسة ما جاورها، ثبتت مرة النجاسة في رمونه، وأما به، ومبيع الطير نشرت بالمعيار على سبيل الأخذ، ثم الابتلاع، والمعظم ظاهر بثبوت حاله عن مجاوره النجس فلا يرى أن عظم النجسة ظاهر معظم الحي أولى. عصار لهذا باختصار. بعدم ذلك الظاهر في مقابلته، منه حكم الظاهر لعدم لكنه مكروه لأنها لا تحتبر عن النجسة، فكانت كالتحجاجة للخلل، ه من الشرح المذكور، وسكت المؤلف عما استحسن بالإجماع، وهو ما فيه تعامل الناس الجسمي بالاستصناع كحبر الخنف، والقياس بأمر لأنه بيع معدوم. قوله: (إذا كان قياس آخر مثلاً) كسور مبيع البهائم، فإن القياس انجفي فيه النجسة كما تقدم وكان هنا ثامة. قوله: (وقد يكون خفي) أي الاستحسان الذي بالقياس. قوله: (وهو القياس الصحيح) أي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان. قوله: (فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح. قوله: (إلى ذلك لمعتبر) أي القياس الخفي الظاهر كالتجسس في سوز مبيع الطير مثلاً. قوله: (في بعض الصور) منها سوز مبيع الطير. قوله: (وهو القياس الصحيح) وهو القياس الجسمي. وهو ظاهرة سوزها. قوله: (مقابلته) أي مقابل الصحيح، وهو القياس الخفي. قوله: (باعتبار الشبه) أي شبهه للقياس في الظهور، ولا فهو خارج عن الأقبية الصحيحة. قوله: (لوسب كون القياس) متفق يخبر. قوله: (المقابل) بالمر صفة القياس، ولولا ما ظهر هو المر. ولو قال

سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله أن تقوم للصلاة وهي الاستحسان لا تقوم بالركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكأن هو القياس وهي الاستحسان لا يجوز، لأن السجدة قائمة مقام نفسها، فلا تقوم مقام غير ما كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه، وعن قضاء يوم آخر فصيح أن القياس وهو الأمر للظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن القياس يأبى الجواز لأنه الظاهر، وهي الاستحسان يجوز وهو الحق فكان حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عمارة السابغ على أن الركوع هو المقام مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فإنه قال: قلت: فإن أراد أن يركع والسجدة نفسها هل يجوز ذلك قال: أما هي القياس فالركعة هي ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلاة ولما هي الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم بهما واحد فكانا في حصول التعظيم بهما جنساً واحداً والحاجة إلى تعظيم الله إما افتداء من عظم، وإما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن لأرجح هو التعظيم بوجه مخصوصه، وهي السجود بدليل أنه

المصنف، وبسبب كون القياس هو الظاهر، والاستحسان ما قبله فلو كان أوسع، قوله: (بالنسبة إلى الاستحسان) يعني أن الاستحسان هو القياس الحقي الذي يتناول الظاهر، فلا يكون القياس مقابلاً للظاهر إلا إذا أراد به الاستحسان، وأما القياس بالنسبة إلى ما غلب عليه عند الأصوليين فهو الحلي، قوله: (فإن محمد بن مسلمة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان، والقياس الظاهر ما حصة إقلية السجدة الصلاة مقام التلاوة، والاستحسان عدم المصلحة لأن الصلاة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها، وجعل تأديتها بالركوع استحساناً والقياس بأنه لأن جعل القياس هو الظاهر، ومقابله هو الاستحسان، ولو نظر لما قاله من قوله فلو لم يجز لتأديتها بالركوع قياساً لا استحساناً، قوله: (فكان القياس) أي الظاهر، وقوله أن تقوم خير كان، قوله: (وهي الاستحسان) الأولى حذف هي، قوله: (بل بالركوع) أي، والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده، ويدل على ذلك قوله بعد لكن المصلحة الخ، قوله: (لأن سقوط الخ) علة لقوله: فكان القياس على قوله، قوله: (وهي الاستحسان لا يجوز) أمارة ليعلم، قوله: (هذا) أي في تأدية التلاوة بالصلاة، قوله: (فإن القياس يأبى الجواز) لأنه تأدية الواجب بغير صورته، قوله: (فكان) أي تأديتها بالركوع، قوله: (حيث أنه) أي حين إذا كان الاستحسان يجوز، والقياس بوجه أي، وقد ذكرنا أن القياس هنا ملزم على الاستحسان، وذلك يقتضي عدم صحة تأديتها بالركوع، وذلك بسبب أنه القياس هو الظاهر، وأن الاستحسان ما قبله، ولو نظر إلى ما سبأه لخصه قياساً، فيكون مقدماً على الاستحسان، قوله: (لأن كل ذلك صلاة) أي من أفعالها، قوله: (فينبغي له أن يسجد) لأن فيه أداء الواجب بصورته ومقتضى، قوله: (لما اقتضاه بمن عظم) ومع الأثنياء، قوله: (وأما مخالفة لمن استكبر) ومع الكعاب.

لو لم يركع على القعود حتى طالت القراءة، لم يركع بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجرؤه ثم أخذوا بالقياس بقوة دليله وذلك لما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كانا أقبحا أن يركع عن السجود وفي الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافه فلذا قدم القياس فإنه لا ترجيح للنسخي لضعفه. ولا للطاهر لظهوره بل مرجع في الترجيح إلى ما اقترن بهما من الضماني فمضى قوي العمي أخذوا به أو الطاهر أخذوا به غير أن استقرهم أوحت قوة الطاهر المتأثر بالمشقة إلى النسخي المعارض له، فلذا حصروا مواضع تنبئ القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعاً تعرف في الأصول هذا أحدهم ولا حصر لسفاهة انتهى (ولو سمع) أنه

قوله: (حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات، وقد علمت الخلاف في الطول قوله: (وذلك) أي الدليل العمري قوله: (ولم يرو عن غيرهما خلافه) فكان إسعاداً. قوله (فلذا قدم القياس) أي بقوة دليله، وهذا هو روح الحجة. محضاته أنه إنما قدم قوة دليله. قوله: (لنسخي) أي الذي هو الاستحسان. قوله: (من الضماني) أي الضمان. قوله (غير أن استقرهم) أي تسهم الجزئيات التي اجتمع فيها النسخي والطاهر. قوله: (فلذا) أن لا يصاب استقرهم قوة قوة الطاهر. قوله: (في بضعة عشر موضعاً) تعرف في الأصول منها هذا، وهو تأدية سجود التلاوة بالركوع إذا كانت ثلاثية وسها إذا قال: إن ولدت ولدت طلاقاً، ولدت قد ولدت، وتبنيها للزوج في القياس أن لا تصدق، ولا يقع عليه التعلق، وأخذوا فيها بالقياس، ومنها رجلا في أيديهما دار أقام كل منهما بيته أن فلاناً أمر ردها عنه وأفضأه إليه لا تكون ردها لواحد منهما في القياس، وبه تأخذ، والاستحسان يكون لكل منهما بسند ردها بصف لدين، ومنها لو قال القاطن: أملت إتيك في ثوب عروي طوله ستة أذرع، في ثلاثة أذرع، وفان المطلوب حوله خمسة أذرع في ثلاثة تحالفاً قياساً، وبه تأخذ، وفي الاستحسان القول بالمطلوب، ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا، وشهد عليه رجلان بالاحتمال، وأمر القاضي، بوجبه، ثم وجد الإمام شاهدي الإحصان عيلين، أو رجعا عن الشهادة، ولم يعتد المرحوم بعد إلا أنه أصابه جرحات القياس في هذه أن يقدم عليه حد الزنا سائة سلعة وهو قولهما لأن ما حصل من بعد الجرح لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهورهم حينئذ فكان كالعدم، وفي الاستحسان بدوا حد الحد، ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فقصى القاضي بجلده مائة، ثم شهد شاهداً أنه محضن، ولم يكتم الجلد فانقياس في هذا الرجم، وفي الاستحسان لا يرحم، وبالقياس أخف، ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى وأعطاه رداً بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لها بالمتعة، ولو ملك الرهن عديم بالذهب بالمتعة في قول محمد استحساناً، والعيس لم لا يذهب بها، وهو قول أبي يوسف، وللأئمة مطابقة الزوج بالمتعة، ومنها لو وكل العربي استأجر منه بضمومة في دار الإسلام، ثم اتفق أن يدار الحرب، وبقي التركيب في دار الإسلام طالت الوكالة في القياس، وفي الاستحسان، لا وبالقياس تأخذ،

السجدة (من إمام مع يركع به أصلاً (أو أتمم) به (في ركعة أخرى) غير التي تلي الآية فيها وسجد لها الإمام (مسجداً) السامع سجوداً (خارج الصلاة) لتخفيف السبب وهو التلاوة العذبة، أو السامع من ثلاثة ركعات على اختلاف المشايخ في سبب وقوله (في الأظهر) منقطعاً بمسئلة الأخيرة صورته من الصياح، والمصلاة غير الزائدة، وأشار في بعض النسخ إلى أنها تسقط عنه بالافتداء في تيمم ركعتها بناء على أنها صلوية أو إن أتم السامع قبل سجود ركنه لها سجد معه) توجب السجدة وعدم المانع (فإن اقتضى) سماع (بعدها) أي الإمام (بعد سجودها) وذلك افتدائه (في ركعتها ساراً) المانع (مطلقاً لها) أي للسجدة (حكمها) هو، أنه يركعها فيصير مؤدياً لها حكماً (فلا يسجد لها أصلاً) باتفاق الروايات لأنه لا يمكنه أن يسجد لها في السجدة لما فيه من مخالفة الإمام، ولا بعد فراغه منها لأنها صلوية (وإن نقصت) اصطلاحاً خارجها، لأن لها مزية فلا تأتي بالفصل، وعليه الثمة لأنه شيعي تركها كالجمعة

ومما راجع له ابن من أنما غرد به كجاء فاشترى الأب هذا لأمة لانه المعتبره الصالح أن يحس شراء لأمة، ولا بدع للمعتوم، وهي الاستحسان يقع، والقياس أحد، ومما يرجع راجع هو، في حرمته في طريقه من آخر، وتعلق الآخر بأخذ فوقعه جميعاً فعدوا حرمه، في الأمر بعضهم مني بعض، وإن حرم بشر حسن من الأول، ويضمن الأول ذمة الثاني، وبعض الظاهر في الثالث، فيقول ذلك من عوالمهم فهذا هو القياس، وبه يركع، وفيها قول آخر، هو الاستحسان، وليس المقصود حصره، فيما ذكر تعالى فحرم الإسلام هذا أقدم من وجوده، وهذه أنهيت إلى اثنين وعشرين مسألة، أما القسم الذي يرجع فيه الاستحسان على القياس، فأكثر من أن يحصى أم من شرح المعيار بحلالة زين مخلصاً، قوله (ولا حصر لتقليد) وهو عديم الاستحسان على القياس، والاستحسان من الأدلة عندنا، ومن ادعى أنه ما هو كما هو العدم، قوله (وهو التلاوة المنعومة) خرج غير العلامة كتلاوة الدائم على أحد قولين صوراً لها من الصياح أو ركعها، قوله (والفصلاة عن الزيادة) مسجدها فيها، وهو راجع لكونه سجد خارج الصلاة على سبيل التستر الموقت، قوله (وأشار في بعض النسخ) ظاهره أن الصغير تلخصه، وقيد أن الإتيان مؤخذ من قوله في التستر في الأظهر، والذي في كبره، وقال: لعناني: قلنا في بعض النسخ إلى أنها تسقط عنه بالافتداء في غير ركعتها لأن السماع بناء على التلاوة، وقد وجدت في الصلاة فكانت لسجدة صلوية، فلم تأد خارجاً أم ولعل حصر أشار في كلام الغناني إلى ما شرحه، قوله (تعبير مؤدياً لها حكماً) فمن أدرك الإمام في (خرج) ثالثة الزم فإنه يكون مدركاً للفتوت، قوله (فلا يسجد لها أصلاً) أي مطلقاً لا في الصلاة، ولا خارجها، وقد علم المواءم للموهوب، قوله: (لأن لها مزية) أي مزية السجدة، ولا تأتي بالسجود خارجها لأنه تنقص من السجود فيها، قوله: (لأنه شيعي تركها) لأنها واجبة، والواجب باسم التكلف بتركه، قوله: (كالحجعة) أي كترك الحجمة فيه يأتى به إن كان تركها

لأنه الشراء إذا لم تعد الصلاة غير صحيح ونعني فإذا قصدت به فعلية المسجدة خارجها لتفاء معبره التلاوة، فإم شكر مسبوقة، ولو أداها فيها، لم فسدت لا بعد المسجدة لأن السجد الجهر الممارس ويجمع الماء عليه وتحتل سقطة عنها المسجدة بالحيض كالصلاة، وبما حثمتها النساء (ولو نكح) أية (خارج الصلاة فسجد) لها (ثم) دخل في الصلاة (وأعاد) تلاوته (فيها) أي في الصلاة في مجلسه (مسجد) مسجد (أخرى) بعدم تيمنها للخارجية لقوة النصوية (ولو لم يسجد أو لا) حين تلا أو سمع خارج الصلاة (كغفلة) سجدة (واحدة) هي الفصلية عن التلاوة ليس لقونها (في ظاهر الرواية) وإذا تبدل المجلس معزاً لكل لزم سجدة واحدة.

لا محل لغوته شرطاً كذا، آخرها حتى خرج ومنها، أما إذا تركها ما هو، فإنه يكبر كد سبقتها، قوله: (إذا فسدت به) أي بغير العذر، واستعسر قوله: (ولم يلحق) معترضة أنه معز العذر، والمجلس.

نريد بإسقاط ما ذهب إليه من أنها بغيرها لأننا نقضي داخلها بأن آخرها حتى خالت القراءات فيها بغير قضاء، ولكنه بعدد ما فيها، أما إذا لم تطل قراءات فيكون عليها سجود الصلاة، ولو من غير نية ونقصا عن الدورية أنه يقتضيها ما دام في حزمة الصلاة، وأو بعد السلام ما لم يأت بها بعد، قال في الشرح: ونسرد بالصلاة متناً تبع المهدية، والكفر، وهو مستعمل عند الفقهاء كثيراً، فهو خبر من صورت نادر قال الكمال: وصواب القضية صلوية مرد أنه ولو ار حدث افتاء، وإذا كانوا جنوعاً في نية العذر إلى الغفلة كمنية الرجل إلى صلاة مثلاً، فقلوا: عصى لا يصرفني كي لا أحجم بأن في السنة إلى فمؤثت فيقولون بصرية فكيف سبب لمؤثت إلى المؤثت بعد، قوله: (ولو تلا أية خارج الصلاة)، ومثله ما تو سمع كما ذكره بعضهم، ولم يسجد أولاً، قوله: (في مجلسه) بأن شرح في الصلاة في مكانه قبل أن يتصل بمجلس آخر، قوله: (يقولها) يجعل الخارجية معاً لأنها خارج، لو أم مسجد للصلاة لم يأت بالخارجية أيضاً لأنها أخذت حكم التلاوة، فقط رما لها، ولكن يأتي كما في البحر، والنهر، وسنن الخارجية عن النصوية غير مانع من جعلها تيمناً لها لأن مبنى سجود التلاوة على المدخل، قال السيد: قوله: (في ظاهر الرواية) وفي زواجر الدوائر وسجد الأول إذا فرغ من الصلاة وأراد السجود لا يكون معاً فلا يجوز، وأن تمكك في ذلك بالانتعال بالصلاة، معبر كما لو تبدل بمجلس آخر، وجه الظاهر أن الدخول في صلاة عمل قليل، ويستل لا يخفف المجلس كما في الشرح، قوله: (ولو تبدل المجلس) معبر قوله في المجلس، قوله: (بغير كل) كعشر أو مائة من جملتين، والظاهر أقل مما فوقه لغيره لأنه ينبغي تبدل به المجلس لا بالأقل كما سألني، قوله: (في ظاهر الرواية) ونقل: لا نحب، وفي السراجي بهما معن الأول على ما إذا تامل لأن الكلام يعلق حكم المجلس، والثاني على ما إذا لم يتكلم، وهو الصحيح أي في التوبين لا في نفس الحكم لتقدم ظاهر الرواية كذا يناد من الشرح.

وكذا في سجدة في الصلاة، ثم أعادها بعد سلامه بسجدة أخرى في ظهر الرواية لعدم بقاء اضطرابه حكماً (كمن كبرها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد) حيث تختص سجدة واحدة سجدة ثالثت في ابتداء الصلاة أو ثنائيت، أو عطف للدخول لأن النبي ﷺ كان به. وهذا على أقسامه مراراً. مرة واحدة وهذا يدخل في السبب لا التحكم بثبوت نما قبلها، ومعهما لأنه أيقن بالعدالة، والاعتدال في الحكم لا يوجب إلا غير السابق لا التلاحق وهو أيقن بالعقوبات فالحمد عند الثبوت أو التماس مراراً دفع لها وإذا عاد بعد عهده لأنه لم يجز، ولم

قوله: لعدم بقاء الصلوية حكماً) قال في الشرح: لأن المأثورة في صلاة لا وجود لها لا حقيقة، ولا حكماء، وإنما وجود هو الذي يستلزم دور المعلوم أو أي فلا يقال: إن المحل واحد، والمحل واحد، ومنتهى اعتناء سجدة واحدة الموقوف في المأثورة بين أن يكون واحداً، ومن المنتهى بعد ذلك: بما في قوله: (كمن كبرها في مجلس واحد) لا فرق في المذكور بين أن يكون واحداً، أو سجدة كان جميع السجدة من رجل، ثم سمعها في ثلث المجلس من آخر، ثم قرأها فيه مرة تكفيه سجدة واحدة. قوله: (سواء كانت في ابتداء الصلاة الخ) الأولى أو ينوب في ابتداء التكرار قال في النافية: ولا أولى أن يبادر بسجدة، ثم يكرر، ونعته من سحر ذلك الأولى تأخير المحكم، ثم قيل: أن ليعاقل فيها في الحكم لا في السبب، فلا يبعد على هذا التأخير كما لا يخفى. وفي الشرح يستحب تكرار الصلاة على النبي ﷺ لا سجدة الصلاة. قوله: (لأن النبي ﷺ الخ) ولأن تكرار التمر في هذا يحتاج إليه لتعظيم والتعظيم فهو تكرر بوجوب التمر فيخرج، وهو مرفوع خلاف ما إذا مضى للمجلس، أو استأنف حيث يتكرر الروح عبداً بالغياب لعدم التخرج. قوله: (وهذا تدخل في السبب) بأن تحمل التلاوات المتعددة جميعاً تلاوة واحدة حكماً، فكون الواحدة سبباً، والتي تبعاً لها لأنها جنس واحد، فيجب حكم واحد، ويخلص ما أخر منها من السجدة بخدم عطفه. قوله: (لأنه أيقن بالعقوبات) بيان دليل أن التدخل إذا كان في الحكم نزل السبب كانت الأسباب باقية على تعددها، فيبرم ترك العبادة مع وجود سبب المروج (ب)، وهو صحيح لأن فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط، فقد تدخلت الأسباب فيها ليختل جميعها بمزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه إذا وجد دليل الجمع، وهو اتحاد الجنس، فالدعوى غلبت، مما يحتاط فيها بل في دولتها فيجعل التدخل في الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود المروج مضافاً إلى عموم الله تعالى. قوله: (والتدخل في الحكم الخ) هو جعل الأسباب المتعددة موجبة حكماً واحداً مع بدء تعددها، فلا بد من ما أخر منها عن الحكم ما تقدم عليه، وهو الأصل في التدخل لأن التدخل أو حكمي يثبت بخلاف الغيبيات إذ الأصل أن لكل سبب حكماً فيلحق بالأحكام لثبوت الأسباب حكماً خلاف الأحكام، وعند ثابت حكماً غير ثابت بعد من اعتبار الثابت حكماً غير ثابت. قوله: (مروراً) عائد إلى الترتب، أي الترتب أي لو ثبت مراراً في مجلس بحيث ينفق واحدة الثبوت

ينجز بالأول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويتبدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصحراء والطريق (ولو كان مسطهاً) في الأصح بأن يذهب وبه السدي ويقتبه على أعوراء مضرية في الحائط والأرض لا الذي يدير دولاً يسمى دوائر يفتي عليها السدي، وهو جالس أو قائم يبدل (و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (إلى غصن) منها في ظاهر الزروية وهو الصحيح (و) يتبدل المجلس في (عزم) أي سباحة (في نهر أو) سباحة في (حوض كبير) ودياسة ردور حول الرحى لا اختلاف المجلس وقوله (في الأصح) يرجع إلى المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع والتلاوة (يزوايا الخيش) الصغير (و) لا يتبدل مجلس التلاوة يزوايا (المسجد ولو) كان كبيراً (لعبه الإفتداء مع اتساع

من الجميع وحذ كفى عنها جميعها، ولا يكمي حذ واحد عن شرب، وروا لا اختلاف الأسباب، والمسيبات. إله: لوفا حاد ينادي ولو في المجلس. قوله: (لعدم ما يقتضي التداخل) لأنه إما يصح عند جامع يجمع الأسباب، ويجعلها كسب واحد، وهو المجلس إذ به يتصل الإيجاب مع القبول مع الفصل حقيقة. وتجدد الأقوال المصحدة حقيقة كما لو أثر بقرنا أربع مرات في مجلس واحد يجعل مقراً مرة واحدة، فإذا اختلف المجلس حدد الحكم إلى الأصل، وهو تكرور التحكم بتكرار السبب اهـ. تنبيه: مما يناسب التداخل ما نقله السلاطيني في شرح موطن الإمام محمد عنه أنه يجب تشبهت المجلس مرة واحدة وما زاد فيندوب، ولو لم يشعته أولاً ففعله واحدة كمسحاة التلاوة، وفي الشرح: وقيل: يشمت إلى احشوا. والأصح أنه إذا زاد على الثلاث لا يشمت كفا في المصروف. وأما الصلاة على النبي ﷺ فقال في تقرير الأئمة والعشرات: شرح الأشياء، وشقائر. قال بعض العلماء: يجب الصلاة عند ذكر النبي ﷺ لكل مرة. وقال بعضهم تحب في الممر مرة واحدة، وقال بعضهم تحب في كل مجلس مرة. وهو أوسط الأقوال وخير الأمور أوسطها اهـ. قوله: (في الصحراء، والطريق) قد به لما سلكوه بعد أن البين العبر لا يندل المجلس بالإتقان فيه إلى زاوية أخرى مع غير تضيده قطعها بالأولى خصوصاً على القول بأنها تمنع اختلاف المكان كلها في الشرح. قوله: (في الأصح) وقيل: لا يخاف المكان بالندية. قوله: (ويبدل السلي) كالحصا من الثوب ما حذ منه قلموس. قوله: (في ظاهر الرواية، وهو الصحيح) وقيل: لا يتبدل لأن أصل الشجرة واحد، وفي التراجحة عن الحاجة إن كان لا يسكنه الفحول من غصن إلى غصن إلا بالنزول، والعمود يسجد ثقيلاً، ولا تكلف واحدة للتلاوة اهـ. قوله: (أو في حوض كبير) أطلق فيه، وذكروا في العماء أن الكبير ما كان عشرين في عشر والصغير ما دونه، وسكن جريان ما بها عليه، ويراجع، وفي الشرح من محمد إذا كان حول الحوض، وعرف مثل طول المسجد، وعرف بكيفية سجدة واحدة، وفي الخاتمة الصحيح أنه يتكرر. قوله: (يزوايا الخيش الصغير) أما للكبير كدار السلاطان إذا تلا في دار منه، ثم تلا في دار أخرى تلتزمه سجدة أخرى، وجزم به فاضبحان. قوله:

الفصل فيه (ولا) يتبدل مجلس ثلاثه والسبع (يسير سبينة) كما لو كانت وافقة (ولا) يتبدل (تركعة) تكررت فيها الثلاثه اتفاقاً (و) لا يتبدل (بركعتين) عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وبذلك الخلاف في الشفع الثاني من الفرض إذا كررها فيه وتكرارها في الشفع الثاني من سه أظهر بسعد ثانياً (و) لا يتبدل بشرط (شرية وأكل لقمتين وشي خطوبتين) في الصحراء بخلاف الأكثر منها (ولا بانكاه وقعود وقبض) بدون شيء في الصحراء (وركوب وتزول) كثر (في محل ثلاثه) كما في الخاتمة (و) لا يتبدل المجلس (يسير دابة) إذا كررها (مصلية) لحمل المجلس شيئاً سواه جوار الصلاة (وتكرر الوجوب على السامع بتبدل مجلسه) (والحال أنه) (قد اتحد مجلس الثاني) (كأن سمع ثالثاً مكان فذهب السامع ثم عاد فسمعه يكررها تكرر على السامع الصحوة إجماعاً) (ولا) يتكرر الوجوب على السامع

(انفصاة الإفتاء الحج) تبدل به إلى ما بعد ذكره ابن أمير حاج: وحاصله أن كل موضع يصح الإفتاء فيه من مصلية في فترا... منه يعمل كمكان واحد... ولا يكرر الوجوب بالاتفاق منه في موضع إلى آخر إذا كررها فيه، وما لا فلا. قوله: (ولا يسير سبينة) لأن سير السبينة لا يضاف إليه. قوله: (ولا يتبدل بركعتين عند أبي يوسف) هو الأصح لأن تركعة الصلاة لجميع الأمكنة المتعددة فتجعلها مكاناً واحداً. قوله: (وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) يعلم ما في سهر نوبيع قول الثاني. قوله: (ولا يتبدل بشرط شرية فتح) أشد به إلى أن الاختلاف كما يكون صغيراً يكون حكماً كأن يشرع من عمل آخر يعرف أنه فاعيل للمجلس يأذن بحج أو نسوي، أو تكب، أو اضطجع، أو أركعت وسعداً أو امتشطت، أو تكلم ثلاث كلمات، أو أكل ثلاث نقعات، أو شرب ثلاث حركات من غير أن يفهم من مكانه فإن ذلك يقطع حكم المجلس. وكذا كل عمل كثير أما إذا كان لحمل شيئاً كالأكل لقمة، أو لقمتين، أو شرب جرعة، أو جرعتين، أو تكلم كلمة، أو كلمتين، أو خطا خطوة، أو خطوتين أو اشتغل بالمسح، أو المهييل، أو قراءة القرآن، ولو كثيراً، أو قرأها، وهو قائم ففقد، أو بالعكس، ولو صفا خطوتين لأن العلم رسا يحتاج إلى قلب متني في حال تعليم الصبيان، أو ذم قائداً، أو كذا، أو أطلال الجلوس فإنه لا يقطع حكم لمجلس شيء من ذلك كخيار المخيرة كما في الجوهري، والتهر، والشني وغيرها. قوله: (يلون شيء) أو سني قلل. قوله: (وركوب وتزول) سوله تقدم لركوب وأخيه لتزول، أو بالعكس. قوله: (إذا كررها مصلية) إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير الفتاة يضاف إلى ركعتها، وهذا إذا تلاها أما إذا كان مصلية على الدائمة قسمها من آخر، ثم سميها ثانياً تكرر الوجوب على الأصح، وسعد بعد الصلاة. قوله: (تكرر على السامع السجود إجماعاً) أما على قول البعض أن السب هو السامع لمجلس السامع متعدد، وأما على قول الجمهور أن السبب الثلاثه، فلا اتحاد للمجلس أبطل التعدد في حق الثاني، فلم يظهر ذلك في حق غيره كذا في الشرح. قوله:

(بمكسمة) وهو اتحاد مجلس السامع، واختلاف مجلس التالي بأن تلا فتعذب ثم عاد مكرراً سمعته الجالس أيضاً تكعب سجدة (على الأصح) لأن السبب في حله السماع، ولم يتبدل مجلسه (وكبره) أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة منها لأنه يشبه الاستنكاف عنها (لا يكرهه) حكمه) وهو أن يفرد آية السجدة بالفردة لأنه عبادة إليها (و) لكن (تدب ضم آية أو) ضم (أكثر) من آية (إليها) أي إلى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (وتدب إختلافاً) يعني استحباب المشايخ إختلافها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامعين إن لم يتجهزوا لها (وتدب القيام) ليس تلا جالساً (ثم السجود لها) روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها (و) تدب أن

(على الأصح) رعبه الفتوى مهر، واحترقه صاحب الهداية، وقاصيخان قال السليبي: وبه يأخذ قال في السبع: وهذا يبعد تصحيح القول بأن السبب في حل السامع هو السماع دون التلاوة، ويؤيده ما مر من الأثر السجدة على من سمعها اهـ، وقيل: يتكرر على السامع أفضاء وهو اختيار المسيحياني، وعليه الفتوى، ونقله الأكملي بقيل، وعليه الفتوى. وهو قول منكر الإسلام إذ مجلس التالي إذا تكرر دون السامع يتكرر الرجوع على السامع لأن الحكم يضاف إلى السبب، وهو التلاوة لا إلى الشرط، وهو السماع، وهذا هو ما عليه الجمهور لأن الصحيح أن السبب في حل السامع هو التلاوة كالتالي، والسماع بشرط عدم التلاوة في حق السامع اهـ، وليس في التحديث بيان السبب، بل يباد الرجوع على السامع اهـ كذا في الشرح. قال السيد: فقد اختلف الترحيح. قوله: (وكبره أن يقرأ للح) أي تحريماً كما في المنهج. قوله: (سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة إذا تركها. قوله: (لأنه يشبه الاستنكاف عنها) وذلك ليس من أخلاق المؤمنين لأنه كفر فيكون ما يشبهه مكروهاً كما في البداية، ولأنه يوهم القارئ من لزوم السجود، وعجزاً عن بعض المقرآن، وكل ذلك مكروه زائد. قوله: (ولكن تدب ضم آية للح) لأنه أمتنع في إظهار الإعجاز، بأدل على سراء الآية. قوله: (إليها) سواء كان ذلك قبلها، أو بعدها. قوله: (الدفع توهم التفضيل) أي تفصيل آية السجدة على غيرها إذا لكل من سيك أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وإن كان لبعض زيادة معينة لا تشبهه على ذكر صفات الحق جل جلاله هذا في الفتح. قوله: (وتدب إختلافها للح) قال في المحيط: إن كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهرا خفاه وإن كان معه جماعة قال مشايخنا إن كان القوم منهئين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أو السجود ينبغي أن يقرأها جهراً حتى يسجد القوم معه لأن في هذا حائلهم على الطاعة وإن كانوا محدثين، لو وقع في فيه أنه يشق عليهم ذلك ينبغي أن يقرأها في نفسه، ولا يجهر محترزاً من تأنيب المعلم، وذلك مندوب إليه كلما في العناية، وإذا لم يعلم بدلتهم ينبغي إختلافاً حموي، والراجح الرجوع على مشايخه بمنزلة ولم يسمها وجراً له عن تشاقله عن كلام الله تعالى، فربل سامعاً ذكره السيد عن الدرر. قوله: (وتدب القيام) كما تدب النزول لمن تلاها راجياً ليسجد على الأرض. قوله: (روي ذلك عن عائشة)

(لا يرفع السامع) تلاوتها (رأه منها) أي السجدة (قبل) رفع رأس (تأليها) لأنها الأصل في إيجابها بفتح من أفائها، وليس من حفيضة انتداه (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا يؤمر (السامعون بالاصطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا (وكيف كانوا) قاله شيخ الإسلام (وشرط لصحتها) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجدة الطهارة من أحدث والخبث وسائر العورة، واستقبال القبلة وتحررها عند الاشتباه والنية (إلا التحريمة) فلا تشترط لأن التكبير سنة فيها، وفي التاريخانية عن الحجة، ويستحب للتالي أو السامع إذا لم يمكنه لسجود أن يقول سمعنا وأطعنا وعمرناك ربنا وإليك المصير انتهى بمضي ثم يقضيها (وكيفيتها) أن يسجد سجدة واحدة (كانت (بين تكبيرين) تكبيرة للوضع، وتكبيرة للرفع (هما متتان) كذا قال في سبوط نحر الإسلام: التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (بلا رفع يد) إذ لا تحريم لها والتكبير للإنحطاط (ولا تشهد) لعدم ورودها (ولا تسلم) لأنه يستدعي مبدئ التحريمة، وهي متعلقة وتسيبها مثل الصلاة سيدتان ربي الأعلى ثلاثاً وهو الأصح، وقال الكمال:

لأن الخروء الذي مدح به أولئك فيه أكمل، وفي السجد، ويندب أن يفرم، ويخروء بعده، ولو كان عليه سجدات كثيرة، ويستحب إذا فرغ منها أن يقوم له ملخصاً. قوله: (وندب أن لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب أن لا يسبقوه بالوضع كذا في الشرح. قوله: (ولولا لا يؤمر التالي الخ) هذا بخلاف ما في الشرح من التناول أنه يتقدم، ويصطف التلي خلفه، إلا أن يقال هذا على وجه التنبه، ونفي الأمر منصب على السنة استوكدة، وذكر في التفرقة أن المرأة تصنع إيماء للرجل فيها أنه لأمرها إقامة صورية لا حنيضة. قوله: (حيث كانوا) ولو متقدمين عليه. قوله: (وكيف كانوا) أي على أي صفة كانوا. قوله: (والنية) أي نية أن هذا السجود للتلاوة، وأما في التبيين، فلا تشترط، وقد تواتر أنها تعبد، بمسافات الصلاة من نحو حدث عبد، وكلام، وفهفئة فعليه إعادتها، وفي سبب حدث بتوجهاً، ويضي كما لو وجدت هذه الأشياء في سجدة لصلاة، ولا يخفى أن هذا كله على قول محمد لأن المعبرة لتسم الركن، وهو إنشا يحصل عند الرفع، ولم يوجد عند، وهو الأصح عن عامة، ولا يتصور شيء من ذلك عند أبي يوسف، لأن السجدة قد تمت عند بمجرد الوضع فيبني أن لا تعبد عن قوله كذا في الحلبي، وابن أبي رجاج قال في الشرح، وقد يقال: الرفع، وإن لم يكن من تمامها، فما قام في الوضع، فهو فيها كس أدله القراءة والقيام، وهو في الفرض، فإذا فوته أو عبد الباني حصل في سبقة السجود فخطئ السجدة السليمة له يبطل الكل بطلانه انتهى. قوله: (ويستحب للتالي أو السامع الخ) تحميلاً للإمتثال بالثبوت الممكن. قوله: (وصححه في البدائع) مقابلة وافية الحسن عن الإمام الركن في السجدة: وضع اليديهما، والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد. قوله: (للإنحطاط) أي للسجود كسجدة الصلاة. قوله: (لعدم ورود) لأنه لم يشرع إلا في

بني أن يقال ذلك في غير النفل، وجه يقول ما شاء مما ورد كسجد وسجدي للذي خلقه، وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته، أو قوله: اللهم اكتب لي عندك بها أجراً وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك طوبى وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك.

فصل

سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله

قال القنطري: وقال الكمال: وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقرية شرعاً إلا في محل النص وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قرية انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه ويروي عن أبي حنيفة أنه قال: لأوله شيئاً ثم قيل: إن لم يرد به نفي شرعيتها قرية، بل أراد نفي، وجوبها شكر العدم إحصاء نعم الله تعالى فتكون مباحة، أو لا يراها شكراً تامة، ونسب الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة كذا في السير الكبير، وقال الأكرتون: إنها ليست بقرية عند، بل هي مكروهة لا يشاب عليها وما روي أنه عليه السلام كان يسجد إذا رأى مبتلى فهو مستبرح (وقال) أي

صلاة ذات ركعتين، وسجود ولذا لم يشرع في صلاة الجنائز، قوله: (لأن يقال ذلك) أي النسيح في غير النفل أي في صلاة غير النفل، وهي صلاة الفرض لأن سجدة الصلاة أفضل من سجدة التلاوة، ويقال فيها ذلك، قوله: (دوينة) أي في النفل وحكم خارج الصلاة كذلك، قوله: (بحوله وقوته) زاد الحاكم خبرك الله أحسن الخافئين، وضح هذا، قوله: (أو قوله اللهم اكتب) الذي رواه الثرمذي من حديث ابن عباس: اللهم اجعلها لي عندك ذخراً، وأعظم لي بها أجراً وضع عني بها وزراً، وتقبلها مني كما تقبلتها من طوبى له، وقوله: هو بالنصف عتقاً عن ما شاء، قوله: (وإن كان خارج الصلاة فتح) لم قال المؤلف: وفيه، وخارج الصلاة يقول: ما شاء مما ورد لكان أفضل، قوله: (من ذلك) المذكور من الدعاء، أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.

فصل سجدة الشكر مكروهة

أي تنزيهاً، قوله: (لعدم إحصاء نعم الله تعالى) فلو وجبت لوجب في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عباده متواترة متراصة، وبك تكليف ما لا يطاق، قوله: (وقال الأكرتون) مقابل قوله: ثم قيل إنه لم يرد، قوله: (فهو مضوخ) مراد به فعل أكبر الصلوات بعد ﷻ كسجود أبي

محمد ، وأمر يوسف في إحدى الروايتين عنه (هي) أي سجدة الشكر (قوية يثاب عليها) ما روى عنه إلا نسائي عن أبي بكر أن النبي ﷺ كان إذا افتأ أمر يسره ، أو بشره أمر ساجداً (ومعناها) أن يكبر مستقن القبلة وسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ، ثم يرفع رأسه مكبراً (مثل سجدة التلاوة) بشره الله (فائدة مهمة لدفع كل) غربة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال) الشيخ (الإمام) حافظ الحق والحمة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود النخعي في كتابه (الكافي) شرح الرؤي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت

بكر دفع البلاء ، وقتل سبعة ، وسجد عمر عند فتح البرمك ، وهو واحد بنجدة الشام ، وسجد علي عند رؤية ذي النديف فيلاً مختبراً ، وروى أنه ﷺ دعا له ساعة ، ثم حر ساجداً فدلته ثلث مرات ، وقال : إني سألت ربّي ، وغفمت لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجداً شكراً لربي ، ثم رمت رأسي فصالت ربي لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجداً شكراً ، ثم رمت رأسي فصالت ربي لأمتي ، فأعطاني الثلث الأخير ، فخررت ساجداً لربي رواه أبو داود . قوله : (قوية يثاب عليها) وعليه النووي ، وفي الدرر وبه يقتضي ، وفي ابن أبي رباح ، وهو الظاهر ، وثيب لا وجد جاء فيها غير ما حديثه في الدرر ، وسجدة الشكر مستحبة به يعني لكنها تكره بعد الصلاة لأن الجاهل يعتقدون أنها سنة أو واجبة ، وكل صاحب مؤدي إليه فهو مكرره اهـ . قوله : (كان إذا افتأ أمر يسره) أي وشجده ترأس في جهل لله لما نبي به إلى النبي ﷺ ، والذي بين ربه ساجداً فله أي حسن سجدات شكراً . قوله : (أو بشره) أي من غير ريقته كسجود جبريل بشره ، سربل عليهما الصلاة والسلام أن الله يعاني بقول لث : من صلى عليك صليت عليه ومن سجد عليك سمعت عليه وفي التلخيص ذلك صاحب . انتهى . عدي أن قول الإمام محمود على الإيعاب ، وقول محمد على الحوار ، والاستحباب فيعمل بهد لا بهد ، بكل نصية سجدة شكر كما قال أبو سعدة ، ولكن يجوز أن يسجد سجدة ، أو شكر في وقت سر بعينه أو ذكر بعينه ، فشكرها بالسجدة ، وأنه غير خارج عن حد الاستحباب ، وفي فروق الأئمة ، قال سجدة الشكر جائزة عند الإمام لا واجبة ، وهو معني ما روي أنها ليست مشروعة ، وفي المعاهد الأولى من الأئمة ، واليهتمد أن الحلال في سنيتها لا من الحوار به ، وهي الهندية ، وصورتها قد من تجددت عليه بعبادة طاهرة أو رقة الله تعالى ملا ، أو وداء ، أو وجد ضائفة ، أو ادعت عة نفقة ، أو نسي له عريضة ، أو قل له عائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة ، وأما إذ سجد بغير موجب ، فليس بقرينة ، ولا مكرره اهـ . قوله : (فائدة مهمة) من أنهم يعني ما يهيم به أي ينبغي الاهتمام أي الاعتناء بها . قوله : (كل فائزلة) أي حالة من التزول بمعنى الحلول وانزلة الزكام فاموس . قوله : (مهمة) أي موقفة في الهم ، وهو المعزول فاموس . قوله : (ينبغي الاهتمام) الأوس ذكره بعد قوله فائدة مهمة . قوله : (وهي التي قصدت جمعها) فيما تعدم عند تدلا محلاتها .

جمعها لهذه العائدة، وتغرب الأبر مع حكم السجود وجاء دفع الله التكرير الواردة التي
محسوس واحد وسجد) تلاوته (لكل) أية (سها) بعده (كفاه الله تعالى) (ما أهد) من أمر
ديار وأخبره وذلك -ه أيضاً لمحقق من الإمام وغيره من التراجع رحمهم الله.

باب الجمعة

في من الإجماع بكون اليوم، والخبراء يصومونها وفي المصباح غير اسم الجمعة

قوله: الجمعة العائدة وهي دفع التهم. قوله: أو غروب الأبراء تطيب من اسم الجمعة
قوله: (مع حكم السجود) أي فصلاً عنهم، ولطوف منعهم، مع جمعة قوله: (الربود) أي
المحسوب أو المحب.

قوله: يسجد تلاوته لكل أية سها سجد) دل في قدر، وحضره أنه يبرؤها أولاً، ثم
بعده، ويقتل أن يسجد لكل حد فوائدها أو لفتا. وانتهى أولى لما تقدم أن تأخيرها مكروه
تبرؤها، ولتضع أمثال الكمال، إلى به تعبئة، نعم القرآن لأن السجود يكون دائماً فاقبل قوله
(ما أهد) أي من الأمر الذي قصد السجود له، ويضمن التمسك به سبحانه وتعالى أعلم.
والاستغفار من المعص

باب الجمعة

سمت الجمعة لأصناف الناس بها، وقيل: لأن كمال أحوال جميع فيه، وقيل: لأن
خلق آدم عليه السلام سمع فيه. قال في فتح الباري: وهذا أصبح الأسماء، وقيل: لأن أول
اجتماع آدم وحواء عليهما السلام للأرض كان فيه. وقيل: لأن الله تعالى يجمع فيه بين العباد،
بالجمعة، ويقال: فيه عيد الخضر، ويوم الحرية للبراءة لخبر من، وفيه تجمع الأزواج،
ونزول المصير، ويا من التبت من عباد العبر، ومن مات فيه، أو في ليلة آمن منه، ولا تحذر
فيه جهنم، وفيه يزور أهل الجنة يوم عز وجل، وخص يومها بعبادة سور الكهف، وقال: ﷺ
يعبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم، وفيه أميط، وفيه ثيب عليه، وفيه
مات، وفيه تقوم الساعة، وما من ناة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع
شمس شفا من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم، وهو يصلي يسأل
فيه شيئاً إلا أعطاه (إياه)، والمصيبة المستظرة فلا عبد الله من سلام، فائدة المعلومه من
أكثر ساعة من يوم الجمعة. قال أحمد: أكثر الأحاديث التي قول ابن سلام وقيل: من من
رئت خروج الإمام إلى المسجد في فراغ الصلاة، وهذا القولان أصبح الأقاويل بها، وهي

الحجاز وفتحها لغة نعيم، واسكانها لغة عقيل (صلاة الجمعة فرض عين) بالكتاب والسنة

تنوير^(١) على أربعين. وقال النبي ﷺ: «إن يوم الجمعة سيد الأيام، وأعظمها عند الله من يوم الأضحية، والخطبة» وقال ﷺ: «اليوم الموعود يوم القيامة والمشهود يوم حرمة والشاهد يوم الجمعة» وقال ابن السبب: الجمعة أحب إلى الله تعالى من حج التطوع، وعن ابن عباس مرفوعاً الجمعة حج المساكين، وفي رواية حج الغناء. قوله: (هي من الاجتماع) وهي اسم مصدر لا اجتماع. قوله: (سكون نسيم) للمفعول لأن فعله بالسكون للمفعول كهيئة أي يوم المجموع فيه، وبها مرأ الأحمش. قوله: (وقراءه يطمنونها) أي يصمون العيم شيئاً لفصة السيم. قوله: (لغة الحجاز) وهي المشهورة للفصحى. قوله: (ولفتحها لغة نعيم) بمعنى فاعل أي اليوم السامع كفضيحة، وحمزة، ولعزة للكثرة من ذلك، وثالثها للمبالغة كما في علامة لا ثالث لها ولا لما وصف بها اليوم، وفي رواية كالكسوف، وهما قراءتان شاذتان، وحكى لفرج الجاك الكسر كما في شروح البخاري، وشرح المشكاة، والنهر، وأنكر لأن فعله بالكسر ليس من الأوزان العربية، ومن قاله بالفتح جمع على جمع، ومن قاله بالضم جمعا على جمعات، وهي يغير اسكون اسم لليوم، وبالسكون اسم لأيام الأسبوع وأولها السبت، وأول الأيام يوم الأحد، واختلف في هذه التسمية مع الاتفاق أنه كان يدهي في الجاهلية عروبة بفتح العين السهلة، رضم هراء، وبالسجدة، فقال: اترحاج والفرء، ولبو عبدة، وأبو عمر وكانت العرب العاربة تقول يوم السبت شبار وللأحد ازل، وللاثين لقون، ولثلاثه جبر ولأربعاء دبار، وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة، أي، ثم نقلوها إلى تلك الأسماء المشهورة وجزم ابن سزيم أنه اسم إسلامي، ولم يكن في الجاهلية ورود أن أهل المدينة صلحوا قبل أن يقدم رسول الله ﷺ، وذلك أن الأنصار قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وكذلك للنصارى: فهنم فلنجمع يوماً نجتمع فيه، ونذكر الله تعالى ونصلي، ونشكرو، فجمعوه يوم العروبة، وهي أول جمعة في الإسلام، وأما أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ، فكانت في مسجد بني سالم بن عوف فخطب، وصلى فيه. قوله: (بالكتاب) هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة/ ٦٢] رتب الأمر بالسعي إلى ذكر الله على التناء للصلاة والظاهر أن المراد بالذكر الصلاة، ويجوز أن يراد به الخطبة، وعلى كل تقدير يفيد اختراع الجمعة لأول ظاهر، والثاني كذلك لأنه اختراع السعي إلى الشرط فرع لاختراع المشروط ألا ترى أن من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي إلى الخطبة بالإجماع، والمذكور في التفسير أن المراد الخطبة والصلاة جميعاً، وهو الأسق لعدده عليهما معاً، ثم إن

(١) قوله: وهي تنوير الحج الذي يشفيه صبيح القلوب وحره أن ما كان من هذه العبادة يعني زاد كما هنا

(٢) يقال فيه أناف ينف ويحب بالضم ينف لأناف تنوير فترجع له مصححه.

والإجماع، ونوع من المعنى بكفر حاشدها لذلك وقان عليه السلام في حديث، قواصلوا
أن كلف تعالى فرض عليكم الجمعة في يومي هذا في شهري هذا في مقامي هذا فمن تركها
تهلوا بها، واستحقاقاً بجمعتها وله إمام عادل، أو جائز فلا سمع الله شمله، ولا يارك له في
أمره إلا فلا صلاة له إلا فلا زكاة له إلا فلا صوم له إلا أن يتوب فمن تاب نأب الله عليه،
وقال ﷺ: من ترك ثلاث جمع من أثبات من غير عذر طبع الله على قلبه ومن طبع الله على
قلبه يجعله في أسفل نورك جهنم والجمعة فرض أكد من الظاهر (هلي) كل (من اجتمع فيه
سبعة شرائط) وهي (الذكورة) حرج به النساء (والحرية) حرج به الأرقاء (والإقامة) حرج به

الله تعالى أكد ذلك بتحريم سباح، وهو السبح وهو لا يكون إلا لأمر واجب كما هو مرة من
الحكمة. قوله: (والإجماع) قال في الشرح: أجمع المسلمون من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا
هذا على فرضيتها من غير إنكار أحد، وهي فرض من إلا عند ابن كج من أصحاب الشافعي،
فإنه يقول: فرض كفاية، وهو غلط ذكره في الحلية. قوله: (ونوع من المعنى) أي ودليل من
المعنى المعقول قال في الشرح: وأما المعنى فلا: أمراً بترك الظاهر لإقامة الجمعة والظاهر
فريضة، ولا يجوز ترك فرض إلا لفرض هو أكد، وأولى منه فدل على أن الجمعة أكد من
الظاهر في الفريضة. قوله: (لذلك) أي لافتراضها بهذه الأدلة. قوله: (وقال عليه السلام) بيان
لنقطة قوله: (في حديث) فإنه في حطبة. قوله: (في مقامي هذا) الذي في ابن ماجة، وغيره
تقديم هذا على قوله في شهري هذا، وفيه بعد قوله: من شهري هذا زيادة، ولتظهر فريضة
واجبة إلى يوم القيامة فمن تركها حجراً، واستحقاقاً بحضها في حياتي، وبعد موته، وله إمام
عادل شح. قوله: (تهلوا بها) أي كسلاً فالتهاون غير الاستخفاف رعبلة لغاموس تفيد
الإنحاد. قوله: (وله إمام عادل، أو جائز) إنما ذكره ليفيد وجوب إقامتها مع الإمام الجائر، وأن
جور كس عذراً مقطاً لها، وإلا فالاستخفاف مكفر. وإن لم يكن إمام أصلاً. قوله: (فلا
جميع الله شمله) أنسل بالأكسر، والفتح المبدق، أو القليل العمل من قلبه أمور الإنسان بالعقد
بجامع صلواتها من أصل واحد، وأطلق عليها الشمل، وجمع الشمل كثرة من عدم تفرق
أموره، واختلافها، وانتهكاسها. قوله: (ولا يارك له في أمره) الذي في ابن ماجة، ولا أتم له
أمره. قوله: (إلا فلا صلاة له) أي كاملة، ومثله يقال: فيما بعد: إن لم يحمله، أو يستخفه،
إلا بالكلام على حقيقته. قوله: (طبع الله على قلبه) طبع عليه كمنع ختم غاموس أي لا يجعله
قابلاً لتخبر، فهو كتاب من معرفه عن الخبرات. قوله: (يجعله في أسفل نورك جهنم) محمول
على شدة العقاب، وإنما ذكر ذلك لأنه عمل فعل المتأخرين حيث أقر بالوحدانية، وتوابعها،
وترك الجمعة، وأتلفون في النور الأسفل من النار، أو محمول على من تركها جهده، أو
مات على هذه العقيلة. قوله: (أكد من الظاهر) قد علمت وجهه. قوله: (سبعة شواهد) أعلم أن
نرجسها شرائط زالت على شرائط سائر الصلوات، وهي في المصلي، ولصحتها شروط

المسلم وأن تكون الإقامة (بمصر) حرج به المقيم بغربة لقوله عليه السلام: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة معلوك أو أمراة أو مريض أو عرجي» وفي البخاري: «ولا على صبي أو معلوك أو مسافر ولعمرك عليه السلام: لا حصة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة. ولم ينقل عن القضاة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد استنقلوا بنصب المنابر والجمع إلا في الأمصار دون القرى، ولو كان لعل، ولو أحاداً فلا بد من الإقامة بمصر (ولو) الإقامة (قيماً) أي في سحل (هو داخل في حد الإقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي من فارقته سنة والمصر بصير مسافراً من وصل إليه بصير مقيماً (في الأصح) كرمص المصير وحده الذي لم ينفصل عنه نقلة كما تقدم ولا يجب على من كان حارجه ولو سمع النداء من المصير سواء كان سواده قريباً من المصير أو

بعيداً، وهي في غير المعملى، والفرق بينهما أنه بانتفاء الأول يصح الأداء، وبانتفاء الثاني لا يصح. قوله: (وفي المذكورة) أي المحففة، د: «خرج الحش كذا استظهره في التمهيد» وبه أنه يماثل بالأضمر، ومقتضى الوضوح عليه. قوله: (خرج به اشتاء) ملا نسب على امرأته وأن دخلت في عموم الخلفاء بطريق التثنية لأنها حجت منه بعموم انتهى عن الخروج بقوله تعالى: «وورث في يثربكن» (الأحزاب: ١٣٣) سيما في منافع الرجال، والمحدث انتهى. قوله: (خرج به الأرفق) فلا نسب، عسجد إجماعاً قال في التمهيد: «والمولى أن يمنع عنه من الجماعة والجماعات، والعديد، واختلف فيما لو أدن له المولى في الجماعة، والأئمة بالعوائد أنه يجبر، ولا يحتم عليه الأداء، ويؤيده أنه لا يجب عليه الحج، وإن أدن له مولى، وإذا لم يأن له فيها جاز له الخروج إليها إن كان يعلم أن مولا يرضى، وإلا لا والأصح أنه إن حضر مع مولا لحفظ دمه له أن يصلها بغير إذن لمولى إن كان لا يخل الحفظ كما في السفر، وغيره. وأما الأخير، فقال أبو علي الدقاق: ليس للمستأجر معه مهمل ولكن ينسقط عنه من الأجرة بعد اشتغاله بذلك إن كان بعيداً، وإن كان قريباً لا يحفظ عنه شيء. قال في التمهيد: وطاهر المتن تشهد للدقاق. قوله: (والإقامة) ولو بنيت الممكت حصة عشر يوماً. قوله: (إلا أربعة) إلا بمعنى غير، وهذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة، والحرية. قوله: (وفي البخاري) يدل على اشتراط الإقامة. قوله: (ولا تشريق) أي لا تكبير تشريق، وغنم ما ذكره أن الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الإجماع، ومحمد في الأصل ورواه ابن أبي شيبة مرفوعاً عن علي، والموقوف في مثله قال المرفوع قال الكمال: وكفى بقول على قدوة. قوله: (إلا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصير، والمصير بالكسر الحاجز بين الشيئين، والمعدن بين الأرضين، والرواء، والكورة والعطس الأسير، ومصر للمدينة المشرفة سميت به لتحصنها أو لأنه نزلها المصير من نوح، والمدينة من مدن أقام فعل مبلت، ومدن للمدائن تمدناً مصرها أم فامر من مخصصاً فظاهر قوله، ومصر للمدينة، وقوله ومدن المدائن تمدناً مصرها أمها شيء.

بعيداً على الأصح فلا يعمل بها قبل بحلله وإن صحح (و) الرابع (المصحة) خرج به المريض لما روينا، والشيخ لكبر الذي ضمنه مجلس المريض (و) الخامس (الأمن من ظالم) فلا تجب على من ظالم: ويلحق به المسلم العاقل من فسد كذا حار له التيمم (و) السادس (سلامة العينين) فلا تجب على الأعشى عند أبي حنيفة خلافاً لهما إذا وجد فائداً يوصيه، وهي مسئلة القادر بقدره المبر (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المتعذر لعجزه عن السعي اتفاقاً، ومن العذر العطر العظيم، وأما الباقى، وانقل نقلاً

واحد. قوله: (ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه يجزئ أمر بإقامة الجمعة في نرى الحديثة على أكثرها. قوله: (ولو أحياناً) خبر الأحناف هو الذي نقله واحد عن واحد. قوله: (فلا بد من الإقامة بعصر) ذكره ليه طلب عليه قوله: أو الإقامة فيما هو داخل الخ. قوله: (الذي لم يتفحص عنه بطول) في الفتح ما روي صلاة للمسلم التقدير في العهد الفاضل بالملوك مروى عن محمد، وفي الروايات هو السحاب، وفي النهاية عن الثوري أنه الأشبه، وفي الفقهاني، وهو الأصح، وفي الرواية ذراع من الأصح. قوله: (فلا يعمل بها قبل الخ) فإن في منسوخ. نسب فند خلست بعض الحديث، والأثر، والرواية عن أنس بن أبي حنيفة، وصاحبه واختاره المحققين من أهل الترجيح أنه لا حرة يبلوغ سنه، ولا بالملوك، والأحوال، وأنه ليس بشيء، فلا حديث من مخالفة خبره وإن ذكر نصحيته فمعه ما في الحديث أنه (إذا أمكن أن يحضر الجمعة، وبیت بأهله من غير تكلف يجب عليه أن يأتى من حاور هذا المذهب يتنفسه كان مسافراً ولو وجبت له لوحي على المسافر، وهو خلاف النص. قوله: (خرج به المريض) أي الذي لا يقدر على الذهاب إلى الجامع، أو يقتدر، ولكن يخاف زيادة مرضه، أو بطل برئه بسبب حلى، وأمس بالمريض المريض إن بقي المريض صلياً بحررجه على الأصح جوهرة. قوله: (لما روينا) أي من قوله **يجزئ**: «الجمعة حق ويجب على كل مسلم في جماعة إلا أريضه الخ» وعد مهم المريض. قوله: (فلا تجب على من لم يتفحص من ظالم) أراد استعير بظالم لم أنه مظلوم وإن كان احتذره لتبایة منه توجب حفاً مثلاً لا يسقط عنه الرجوع. قوله: (المغسل) بالتحفيف الذي لا ينجس له، ولا دهم، والمغسل به هنا من لا يقدر على وفاء دينه. قوله: (كما جاز له التيمم) أي فجزوا له ترك الجمعة كذا حاز له التيمم. قوله: (فلا تجب على الأعشى عند أبي حنيفة) لا فرق بين أن يجد عائداً، أو لا سواء كان الفقيه مشرفاً، أو بأمر، وله ما يستأمر به، لو كان مغلداً ذكره أنس قد قال في البحر: وتم أر حكم الأعشى إذا كان مضيقاً بالجماع الذي يصلي فيه الجمعة هل تجب عليه معتم العرج اهـ، وتجب على الأعمى لعدم العرج. قوله: (وهي مسئلة القادر بقدره المبر) قد تقدم أن المصحيح فيها قولهما. قوله: (فلا تجب على الضلع) ومنه مغلوط الرجلين، وفي الكلام إشارة إلى أنها تجب على مغلوط إحدى الرجلين، أو مغلوطها إذا كان يمكنه المشي بلا مشقة، وإلا فلا أشار إليه الفقهاني، وبهذا يصح

خاصين قلدا لم يذكرهما (ويشترط لصحتها) أي صلاة الجمعة (مئة لمائة) الأول (المصر أو قنائة) سواء مصلى العيد وغيره لأنه بمنزلة المصلي في حق حوائج أهله، وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة، بالمصر وفنائها، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد في الأصح ومن لازم جواز التبعيد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المجتاع من جواز التبعيد قبل صلاة أربع بعدها شبه آخر طهر عليه، وليس الاحتياط في فعلها لأد الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وأقواهم إطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الأربع مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا يقضى بالأربع إلا للخصائص، ويكون فعلهم

الجمع بين ما في المصر من الوجوب، وما في الشمس من عمدة أفاد، بعض الأفاضل - قوله: (ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج، والوحل. قال في الشرح: وقدما أنه يسقط به الحضور للجماعة له. قوله: (فليسا خاصين) أي بالجمعة. قوله: (وغيره) أطلقه فعم ما فيه بناء، وغيره وقد سبق مبرها يبار العناء. قوله: (في الأصح) قال السرخسي: وبه تأخذ، وعليه الفتوى كما في شرح المجمع للفتاوى، وكما في الفتح، ومقابل الأصح ما في البدائع أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين، فلا تجوز في أكثر من ذلك، وعليه الإعتقاد اه، فإن المذهب الجواز مطلقاً، وما قاله الشيع العلامة المقلسي في نور الشريعة من الإمام لا تحوز إلا في موضع واحد في البلد الواحد، وما قال الإمام الراعي العنابي: وإلا ظهر عنده أنها لا تجوز إلا في موضعين، ولو فعلوا بالجمعة الأولى وإن صلى معاً، فصلاتهم جميعاً تامدة، والأصح إطلاق الجواز في مواضع لا إطلاق الدليل اه أفاد الشرح. قوله: (وعلى القول الضعيف) هو قول أبي يوسف. قوله: (المانع من جواز التعدد) فاجمعه عند السائق، وتفسد بالمعية، والاختيار، ثم يعتبر سبق المشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما. قوله: (قيل بصلاة أربع) أي بوجوب ذلك. قوله: (بينة آخر ظهر عليه) هو الأحسن لأنه إن لم تجز لجمعة فعليه الظهر وإن أجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه، فيسقط، وإن لم يكن عليه ظهر صف اه، وقيل: ينوي السنة، وقيل ظهر يومه كما في الفتا. قوله: (وليس الاحتياط في فعلها التخي) قال البرهان الحلبي: الفعل هو الاحتياط لأن الخلاف فيه فري لأنها لا تكن نصلي في زمن السلف إلا في موضع واحد من المصر، وكون الصحيح حواز التبعيد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه. قوله: (وأقواهم) إطلاق جواز تعدد الجمعة لا إطلاق حديث لا جمعة، ولا تشريع إلا في مصر يجمع بالمصر شرط إقامتها، وهو موجود في كل فريق اه. قوله: (ويفعل الأربع) خبر مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الثلج. قوله: (عدم فرض الجمعة) معمول اعتقاد، وقوله: أو تعدد عطف عليه. قال في الشرح: (في فعل الأربع مفسدة عظيمة، وهي اعتقاد أن الجمعة ليست قرصاً لما يشاهدون من صلاة الظهر، فيكاملون من أداء الجمعة، أو اعتقادهم افتراض الجمعة، والظاهر بعينها اه. قوله: (ولا يقضى بالأربع إلا للخصائص) قال العلامة المقلسي بعد نقله ما يفيد أنهم منها يقول:

إياها في منزلهم (و) الثاني من شروط الصلحة أنه يصلي بهم (السلطان) إماماً فيها (أو نائبه) يعني من أمره بإقامة الجمعة للتحرز عن تعرضها بقطع الألباع في العدم وله الإستتابة وإن

إنما نهى عنها إذا أدت بعد الجمعة بوضف الجماعة، والاشتغال، ونحن لا نقول به، ولا نفني بعمله أصلاً، بل نذكر عليه الخواص الذين يحتاطون لأمر دينهم، ويتركون ما يربهم إلى تحصيل دينهم معه، ثم قيل: يقرأ ألفاظه، والمصورة في كل ركعة فإن رقت فربما فقررة الصورة لا تصره، وإن رقت فلا تقرأها واجبة وقيل في الأولين فقط. قال الزاهد: وعلى هذا الخلاف فيمن يقضي الصلوات احتياطاً، والمختار حدي أن يحكم فيها رأيه كذا في الحلبي، والشمسي، ويقتصر في المقعدة الأولى على التشهد، ولا تعد بركها، ولا يرضخ في التضع الثاني، والأسوط الترتيب بينها، وبين العصر كذا قاله المقدسي، ثم يصلي بعدما أربعا سنة الجمعة، فإن صحت الجمعة فقد أدى سنها على وجهها وإن لم تكن صحت، فقد صلى الظهر مع سنة.

قائلة: قال في عقد الفوائد: نُصَّلاً زماناً يحكمون بصحة الجمعة عند تجديدها في موضع بأن يعلن الولدان عن عهده على صحة الجمعة في هذا الموضع، وبعد إقامتها فيه بالشروط يدعى عهده عليه بأنه علقه بصحة الجمعة، وقد صحت، ووقع العلق فيحكم بعقده، فيضمن الحكم بصحة الجمعة، ويختل ما لم يأت من الصلوات تبعاً له. قوله: (أو يصلي بهم السلطان) هو من لا، وإلى قوله قال الحسن: أرفع إلى السلطان، وذكر منها الجمعة، واليدين، ومثله لا يعرف إلا مضافاً فيحمل عليه، وقال ابن المنذر: مضت السنة أن الذي يقيم الجمعة سلطان، أو من يها أمر، فإن لم يكن كذلك صحت المظهر. كذا في الحلبي والمصنف الذي لا عهد له أي لا منشور له إذا كانت سيرته بين البرية صيرة الأمراء، ويحكم بينهم بحكم الخلافة تجوز إقامته الجمعة له. قوله: (يعني من أمره بإقامة الجمعة) وهو الأمير، أو القاضي، أو الخلفاء كما في العتابة، ولو عبداً وإن عمل ناحية، وإن لم تجزأ نفسه، وأنكحت، وإذا لم يمكن استئذان السلطان لموته، أو تنه، واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز للضرورة كما فعل علي في محاصرة حنظلة رضي الله عنهما وإن فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم الضرورة، وروي ذلك عن محمد في العيون، وهو الصحيح، وفي مفتاح المسالك عن مجمع الفتاوى غلب على المسلمين ولاية الكفار بحوز المسلمين إقامة الجمع، والأعياد، ويحبر القاضي قاضياً براضي المسلمين، ويجب عليهم أن يلتزموا وأباً مسلماً له، ولو عتق الخليفة، وله ولاية على أمور العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لأنهم أقبلوا لأموال المسلمين، فكانوا على حالهم ما لم يحزوا حلبي، وفي البحر والنهر، يجوز للقاضي القضاء كقاضي المسافر بصحة إقامة الجمعة، وتولية الخطباء، ولا يتوقف ذلك على إحد كما أنه لا يستخلف للقضاء وإن لم يؤخذ له مع أن القاضي ليس له الإستخلاف إلا بإذن السلطان لأن تربيته قاضي

لم يصح له بها المنطق دلالة بعد أو بغيره حضر أو غلب عنه وأما إذا سبقه حدث فإن كان بعد شروعه في نصلة فكل من صلح إماماً صح امتحاله، وإذا كان قبل إحرامه للصلاة بعد الخطبة فيشترط أن يكون الخطبة قد شهد الخطبة، أو بعضها أيضاً (و) الثالث

المضادة إذن أنه بذلك دلالة، كما صرح به الثمكتي في باب النصاء، ولا يتوقف ذلك على تقرير العلام المسمى بالناشأه وهي البحر أيضاً، وصرح العلامة ابن جرياش في التحفة في تعداد الجمعة بأن إذن مسطغان، أو نائبه إنما هو شرط عند بناء المسجد، ثم بعد ذلك لا يشترط الإذن لكل خطيب، وإذا مر الناظر خطيباً في المسجد فله إقامات يفتي، ونائب، وإن الإذن مستحب لكل خطيب، وفي مجمع الأنهر والاستحلاف في زماننا جائز مطلقاً لأنه وقع في تاريخ حسن وأربعين، ولسمانة إذن الإمام وعلي الفتوى أنه، وفي النصب، واتحاد الخطيب، والإمام ليس بشرط على المختار غير، وفي الذخيرة: لو خطب مبني عاقل، ومبنى بالغ جاز لكس الأولى الاتحاد كما في شرح الآثار، وفي المبرور قال أبو حنيفة: الإذن في الخطبة إذن في الجمعة، والإذن في الجمعة إذن في الخطبة، ولو قال: خطب لهم، ولا فصل بهم أحزله إذ يصلي بهم. قوله: (للمحرور عن نفيها) علة لاستبعاد السلطان، أو نائبه فيها. قوله: (يفتح الأضلاع) متعلق مشعر، وإنما كانت الأضلاع مفردة لوجود التفرع بين النظامين في التفتيم، ويمكن أن يمتدح، الوقت، ومع في الترفع، وهذا قليل معقول، واستقول ما قلناه. قوله: (أوله الاستئابة فتح) قل في: أيداع: قل من ملك الجمعة ملك إقامة غير مقامة. قال في البحر: فهو صريح، أو كالمصريح في جواز الاستئابة مطلقاً، وتقيد الزبدي الاستئابة بسبق الأحداث لا دليل عليه، وما في المتن من أن الخطيب ليس له الاستئابة إلا أن بغرض إليه ذلك رد ابن فلكمال. قوله: (دلالة) متعلق بمعامل له المقدر على أنه تمييز أي ثبت له الاستئابة دلالة قال في الشرح: وإذا إذن لأحد إقامتها منك الاستئابة وإن لم يمرض إليه صريحاً لأن الإمام الأعظم إذا فوضها إليه مع علمه بأن العواض العامة من إقامتها كالمرض، والحدث في الصلاة مع صبي الوقت تعزير، ولا يمكن لظن الإمام الأعظم لأنها لا تحتل التأخير عن الوقت كان إذن له بالاستئابة دلالة، وتسان الحال أنظر من لسان البذل كما قاله الشراح. قوله: (صح استئابة) لأن الخطبة بأن لا مفتتح، وخطبة شرط لفتح، وقد وجد في متن الأصل. قوله: (قد شهد الخطبة، أو بعضها) لأن الخطبة شرط لتفاه في حق من يشي تحريم الجمعة. وهو الإمام إلا في حق كل حصل، فيكون كان النائب خطب بنفسه، وإلا فلا يصح شروعه هذا النائب فيها أسلاً إلا أن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة، فإنه يصح. قوله: (أياً) أي كما يشترط صلاحه للإمام، أو كما يشترط في الإمام ذلك إذا لم يكن خطيباً قال في الشرح: وأعلم أنه يجوز نصاحب للخطبة في الخطبة أن يصلي خلف نائبه بشرط غير كما جاز للسلطان أن يصلي خلف مأموره بإقامة الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه. قوله: (والثالث)

(وقت الظهر) لقوله ﷺ: «إذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة» (فلا تصح) الجمعة (قبل وتطهر بخروجه) لغوات الشرط (أو) الرابع (الخطبة) ولو بالعامة من قادر على امرية، بشرط لصحة الخطبة فعلها (قبلها) كما فعله النبي ﷺ (يقصد هذا) حتى لو غطى الخطيب نفسه لعطسه لا يوجب من الخطبة (في وقتها للمشاور وحضور أحد لساها) ولو كان أصم، أو نائماً، أو بعيداً (ممن تعقد بهم الجمعة) فيكفي حضور عيّد أو مريض أو سافر ولو كان جنياً، فإذا حضر غيره أو تطهر بعد الخطبة نصح الجمعة به لا صبي أو امرأة فقط

وقت الظهر) وقال مالك: يعتد ولها إلى الغروب لأن وقت الظهر والمصر واحد عند قوله: (لقوله ﷺ الخ) ولأنها شرعت على خلاف الفياس لسقوط الركعتين مع الإقامة ميراعي فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها، ولم يرد أنه ﷺ صلاها قبل الوقت، ولا بعده، وكذا العلماء الراشدون ومن حدهم إلى يومنا هذا، ولو كان حائراً لمعد مرة خطباً لتجوار كذا في الحلبي، وغيره. قوله: (فلا تصح الجمعة قبله) وقال الإمام أحمد - نسخ كما قاله بعضه - ولوف عرفة قبل الزوال. قوله: (وتشطل بخروجه) ولو بعد القمود قدر التشهد لغوات شرطها لأن الوقت شرط الأداء لا شرط الإفتتاح كصلاة الفجر. وفي الإعتاق إشارة إلى عموم الحكم الملاحق بغير كنوم، ورحمة على المخطئ كما في النسخ والدر مان قبل ما فاتت هذه المسئلة هنا، وقد نقلت في الإثني عشرة، فالجواب أن فيه إفادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرار نهر، وفي إفادة أنه لا يتنها ظهراً، وهل يتنها نفلًا عندهما نعم لأن إسنه بطل الأصل دون الوصف، وقال محمد: لا لظلال الأصل أيضاً عند قهستاني. قوله: (الرابع الخطبة) فملة بمعنى مفعولة فهي اسم لما يخطب به عنابة من المخطب، وهو في الأصل كلام بين اثنين قهستاني عن الأراهم، وهي بالنص في الموعظة والجمع حطب، ولا تكسر طاء التزويج. والعمل فيهما قتل، وهي شرط بالإجماع خلافاً للإمامية ولد شدو. قوله: (قبلها) أي قبل الصلاة لأنها شرطها. وشرط لأشيء سابق عليه، وقد كانت الخطبة في صدر الإسلام بعد الصلاة كخطبة العيّد، ثم سبغ، وجمعت قبلها في مراسيل أبي دلود كان رسول الله ﷺ يعلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى إذا كان فات يوم، وهو يخطب، وقد صلى الجمعة فدخل وجعل فقال: إن دية قد قدم، وكان إذا فم نلقوه بالذم فخرج الناس سم بظنوا إلا أنه لا شيء في ترك المسئلة، فأترك الله تعالى الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحَارَةً لَوْ تَهَوُّوا اتَّقُوا إِلَٰهَ﴾ [الجمعة/ ٦٢] فقدم النبي ﷺ الخطبة يوم الجمعة، وأذن الصلاة كذا في الشرح. قوله: (تجعد لعطسه) وكذا إذا سبغ نعمياً. قوله: (لا يتوب من الخطبة) مر أحد، قولين، والثاني أنه لا بشرط فيها القصد، ونقدم ما يفيد، وذكره صاحب صاحب التنوير في هذا المخرج. قوله: (في وقتها) للدر خطب قبله، وعلى فيه لا تصح لأنه من جملة المفصريات، للمعقبة بها حلبي. قوله: (لا يصح) بالمر عطفاً على قوله عبد الخ أي لا يكفي حضور صبي.

ولا يشترط سماع جماعة فنصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحدًا) وروي عن الإمام وصاحبه صحتها وإن لم يحضره أحد (وفي) الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأقل وحمل قاطع، واختلف في صحتها لو ذهب لنزله لعل، أو وضوء هذه خمس شروط، أو ست لصحة الخطبة فليتنه لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الإذن العام) كذا في الأكثر لأنها من شعائر الإسلام، وخصائص الدين فلم إقامتها على سبيل الاشتغال والمعوم حتى لو علق (الإمام) باب فصره أو تسجل الذي يصلّي فيه بأصحابه لم يجز وإن أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقص حق المسجد الجامع فيكون ولم يذكر في الهداية هنا تشترط أنه غير مذكور في ظاهر الرواية، وإنما هو رواية التوافر قلت: اطلعت على رسالة للملاية ابن الشحنة،

قوله: (ولا يشترط سماع جماعة) وقيل: يشترط الجماعة، ونعم في الرواية على أنه الصحيح، وفي المتن على أنه الأصح ومضى عليه شارح الكفر قوله: (وروي عن الإمام وصاحبه) قال ابن أبي عمير: وأما شيخنا أن الاعتماد عليه قوله: (وفي الرواية الثانية للشيخ) مستثنى منه بما تقدم. قوله: (في الصحيح) يتعلق بقوله يشترط حضور واحد. قوله (وحمل قاطع) كما إذا جامع، ثم انشغل، وأما إذا لم يكن قاطعاً كما إذا تذكر فائتة، وهو في الجمعة لا تسجل بالمقصر، أو أقصد الجمعة، فاحتاج إلى إعادتها، أو اقتنع انطوى بعد الخطبة لا تطل الخطبة بذلك لأنه ليس يحمل قاطع، ولكن الأولى إعادتها، كما في البحر عن الخلاصة، والمجهد، والدرج، والفتح، وإن تعدد ذلك بعير شيئاً. قوله: (فهذه خمس شروط أو ست لصحة للخطبة) الأول أن تكون قبل الصلاة. الثاني أن تكون بعد الخطبة. الثالث أن تكون في الوقت. الرابع أن يحضرها واحد. الخامس أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة. السادس عدم انفصال بين الخطبة، والصلاة فطالع، وذكر البدر المحيبي في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ المنبر عن يمين المحراب، فإن لم يكن منبر فموضع طالع، ولا يزال خشبة اتباعاً لنعمة ﷺ، فإنه كان يخطب إلى أذع قبل اتخاذ المنبر، ويكبر للسنن الكبير جداً إذا لم يكن المسجد منسجاً أحد. قوله: (لأنها من شعائر الإسلام، وخصائص الدين) أي وقد شرعت بتخصيصات لا تجوز بدونها، والإذن العام، والأداء على سبيل الشهادة من تلك الخصوصيات، ويكتفي لتلك فتح أبواب الجامع للمؤمنين كذا في الكافي. قوله: (حتى لو علق الإمام للشيخ) وكذا لو اجتمع الناس في الجامع، وأغلقت الأبواب، وجمعوا لم يجز كما في وظاهر عبارته أن خلق يأتي ثلاثياً، والواقع في عبارة غير الرباعي، وفي الآية، وهو قوله تعالى: (ووعظت الأبرار) للتضعيف، وهو يأتي بدل الهجزة، وراجع. قوله: (ولو أذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي. قوله: (ابن الشحنة) هو الملاية عبد البر، والشحنة حافظ البلد.

وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها تغفل وقت صلاة الجمعة، وليست مصراً على حديثها، وأقول في المنع نظر ظاهر لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الإمام مغفله قصره اختصاصه بها دون العامة، والملة مفقودة في هذه القضية فإن القلعة وإن تغفل لم يختص الحاكم فيها بالجمعة لأن عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة، بل لو بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طلوعها للجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها، وفي كل محلة من العصر حدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجمعة مشتقة منها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة وهتدنا (هم ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة رقد جزاء فانصرف من شهادتها وصلن بهم الإمام بما من غير إعادة الخطبة هي ظاهر الرواية وهم (غير الإمام) عند الإمام الأعظم ومحمد وقال أبو يوسف إثنان سوى الإمام لما في الحثي من معنى الاجتماع ولهما أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيداً، لو مسافرين أو مرضى) أو مستغلبين

قوله: (في قلعة القاهرة) أي، ومجوعاً. قوله: (وليست مصراً على حديثها) فإنه وإن كان فيها الجوانبيت، والسكك، وغير ذلك إلا أنها لم تستوف جميع ما ذكر في حد العصر من الفاضلي، ونحوه. قوله: (في المنع) أي مع صحة الجمعة. قوله: (اختصاصه بها دون العامة) فيه نظر فإن الناس لو أغلقوا باب مسجد، وصلوا لا يجوز لهم قاعة عدم الأدن، ولذا قال في مجمع الأنهر تأثلاً عن حيون المدايح، ولا يضر غلق باب القلعة لعدم وجهه قربة لأن الإذن العام حاصل لأهلها، وغلق الباب ليس لمنع العسلي، ولكن عدم علمه أحسن. قوله: (لم يختص الحاكم بالفتح) هو يقول بعدم الصحة، وإن كان الحاكم بجميع خارجها، وما ذاك إلا لعدم الإذن العام لا للاختصاص فتفسر. قوله: (لأن عند باب القلعة) أي خارجة. قوله: (لا يفوت من منع الفتح) هي لا منع فيها قبل غلقها، وإنما تغفل للعامة. قوله: (فيما هو أسهل من التكلف) الأوضح أن يقول فيما هو أسهل منها للتكلف بالصعود إليها. قوله: (وفي كل محلة الفتح) أي فلا اختصاص بها لمن بالقلعة. قوله: (لأن الجمعة مشتقة منها) أي مأخوذة، فإن الاشتقاق من المصادر أي والأصل مراعاة المعاني اللغوية إذا لم يتحقق نقل. قوله: (للتصرف من شهادتها) قد تقدم قول أنه لا يشترط حضور أحد لسماعها، وصحيح. قوله: (ولهما أن الجميع للصحيح إنما هو الثلاثة) وإيضاً طلب الحضور في قوله عز وجل: ﴿فإن أجمعوا إلى ذكر الله﴾ (البقرة / ٦٢) متعلق بلفظ الجميع، وهو التولي، والذكر المستد إليه ليس يستلزم ذكراً وهو غير الجميع المطلوب حضوره، فلزم أن يكون مع الإمام جمع وما دون الثلاثة ليس جمعاً منفقاً عليه فليس بجمع مطلق، والمشرط هنا ظناً بجمع مطلق، ربان ما ذكر، المصنف أن أقل الجميع ثلاثة حقيقة لمختلفة صيغته الثلاثة عليه صيغة الشبهة، والواحد، والإثنان وإن كان جمعاً

لأنهم سئموا للإمام - فأولئك أنه يصلحوا للإمامة (ولشرطه عند الإمام) لا يعتقد أداتها به (مفلوهم) محرر من (مع الإمام) ولم كان اقتداؤهم من حال ركوعه فمن رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الأولى (فإن نفروا) أي أقبلوا صلاتهم (بعد سجودهم) أي الإمام (أنتم) وحده جماعة) ياتى في نسخة ثلاثة، وقال زفر بشرط درهم كانوا يأتى تمامها (وإن نفروا) أو معهم رام - في معنى إثبات من الرجل إذا لا عرف بالباء والنسب الباقي (قبل سجودهم) أي الإمام (بطلت) عند أبي حنيفة لأنه يقول: الجماعة شرط انعقاد أدائها وعدها بسببها وحده لأن الجماعة شرط انعقاد التحريم (ولا تصح) أي لا انعقد الجماعة (بمفرأة) أو معي مع رجلين) لعدم صلاحية النسب والعروة للإمامة (الرجز) للعبد والمريض والمسافر أن يؤم فيها) بإذات أصالة أو بآية صريحة، أو دالة كما تقدم لأحبيتهم للإمامة وإنما سقط عنهم وجوبها تحقفاً، ولما كان حد المصير مختلفاً فيه على أقوال كثيرة ذكرنا أحسنها: فقال (والمصير) عند أبي حنيفة (كل مومض) أي مك، (له مفتي) يرجع إليه في الحدود (والمصير) بمعنى المقتدر من النظام (وقاضي) مفسون بها، أي قال - (ينفذ الأحكام ويقيم

من وجه نصرأ إلى الاستئناف فهو محذور والعمل بالحقيقة هو الأصل، وكون العيش له سبب الجميع في العبرات، رحمه تعالى الذليل لغة، فأعني فيه لا يلزم إضرده - قوله: (ولو كانوا حية أحي أو أميين، أو حرراً لأنهم يصلحون للإمامة فيها) يذهبهم عند الحنفية من غيرهم. قوله: (وسوى الثقل) الأثر الثقل، أو هو على لغة من يلزم العيش حيلة واحدة، قوله: (الشرط انعقاد الأداء) وهو تنفيذ الركعة بسجدة لأن الأداء فعل، وفعل الصلاة هو القيام، والوقوف، والركوع، والسجود وإنما هو خفيف لا يصح لا يحدث حتى يقيد بسجدة، فإذا لم يقيد بها لم يوجب الأداء كذا في الشرح. قوله: (الشرط انعقاد الترخيم) أي وقد حدد وإن لم يند سجدة. قوله: (مع رجلين) هذا على قولهما، وأما ذلك أبو يوسف، قوله: (صريحاً لم دالة) راجعاً إلى قوله: أو بآية صريحة أن يأتى، أنه بالاستقراء، وبالدلالة عند عدم الإذن - قوله: (ولو كان حد المصير مقتضياً أنه على أقوال كثيرة) انحصر في ذلك أن مكة، والمسندية مقرران مقامهما لجمعة من جهة الترخيم، إلى اليوم نكل موضع فإن من أحنهما، فهو مصر، وكل تفسير لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم: هو ما لا يبيع أعنه أكد مساجده، أو ما يبيع فيه كل محترق، يعرفه، أو يوجد فيه كل محترق، غير ذلك. قوله: (عند أبي حنيفة) صرح به في النسخة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في حاشية البيان، ربه أحد أبو يوسف، وهو ظاهر فيذهب كتباً في النهابة، واختاره الكرخي، والغفوري، وهي المدينة هو ظاهر الرواية، وعنه أكثر الفقهاء، وقد ذكرنا مدونة ما في شرح السيد. قوله: (مفتي) الذي رأته في النسخة إثبات الباء فيه، وفي فاصي والأولى حذفها فيهما لأنهما متفرسان. قوله: (بمصرف) بضم الباء من أعرف، قوله: (مقيمون بها) يدل بها لأنه إذا لم تعتبر الإمامة لا توجد

(المحدود). احترازاً عن المحكم والمراء وذكر الحدود يعني عن الفصاح (أو) لعل أن موضوع (بلغت أبنيتك) قدر (أبنيتك متى) وهذا (في ظاهر الرواية) قاله فاصبحان، وعليه الاعتماد (وإذا كان القاضي أو الأمير مغيثاً أغني عن التعداد) لأن التعداد على معرفة الأحكام لا على كثرة الأشخاص (ويجوز أن الجمعة يعني في الموسم للخليفة أو أمير الجيوش) لا أمير الموسم لأنه يعني أمر الحاج لا غير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: لا يصح بها لأنها قرية وإذا لا تنعصر في الموسم (وصحح الاختصار في الخطبة على) ذكر خلاص لله تعالى (لنحو تسبيحة أو تحميدة) أو تهليل أو تكبيرة لكن (مع الكراهة) لترك السنة عند الإمام. وقال: لا بد من ذكر طرول بمعنى خطبة، وأقله قدر التشهد إلى قوله: عبده ورسوله محمد وصلاة

قرية أصلاً إذ كل قرية متونة بحكم كذا في الشرح. قوله: (يستند الأحكام، ويقسم الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما صرح به في الشفة عن الإمام لثريف صدر الشريعة له بظهور الثبوت في الأحكام لا سيما في إقامة الحدود في الأمصار مزبذ كما في النظم. والمراد الشأن لا الحصول بالفعل. فإن العلامة توج دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصلحة، بل الشرط في حفظ القدرة على الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صنعوا حائط الحمام وهو أضخم خلق الله تعالى له. وفي العموي وأعلم أن بعض الموالى رغم عدم صحة الجمعة لأن محلاً بعد بعض شرائط الأدلة، وهو المعصر، قلها عارة عن كل بلدة فيها وال، وقاض ينفذان الأحكام، ويقيمان الحدود وهذا مفقودان، فلا تصح الجمعة، وتتعين صلاة الظهر، وقد تبين على ذلك كثير من الأروام، وما قاله هذا البعض غلال في الدين، فإذا نظرت الأحكام، وإقامة الحدود موجودان في الجمعة والأولى ما في العلامة شرح تامل. قوله: (احتراز عن المحكم والمراء) فإنها ينفذان الأحكام ولا يضمنان الحدود، والأولى السبب قوله: (بني عن الفصاح) لأن من ملك إقامتها منك كذا في الشرح. قوله: (وإذا كان القاضي أو الأمير الشيخ) في شرح السيد، رتدنا عن الشيخ فاسم الاكتفاء بالقاضي عن الأمير، وحيث وجود القاضي يعني عن المعني، والأمير حيث كان له معرفة بالأحكام، وإلا فلا بد من تعني له. وفي شرح، ولا بشرط الصلاة في البلد بالمسجد فتصبح بعدة، فيها له. قوله: (يمنى) هي بالكسر، والقصر موضع علي عرسين من مكة. والغالب فيه التذكير بصرفه، وإذا أنت متع لتعليق، وإثباتك. قوله: (في الموسم) ب إسماء إلى أنها لا تنام فيها في غير أيامه لزول تنعصرها نزول الموسم، وقيل: تجوز في جميع الأيام لأنها في قاه مكة ورد بأن بينهما عرسين. قوله: (أو أمير القضاة) هو أمير مكة. قوله: (لا أمير للموسم) أي إلا إذا أدن أنه بإقامة الجمعة. قوله: (وقا لا تنعصر في الموسم) وعدم التمسك فيها للتخفيف على الحاج لأنهم مشغولون بالمناسك ههنا. قوله: (وصحح الاختصار في الخطبة لشيخ) بيان لركنها. قوله: (لكن مع الكراهة) أي التنزيهية لقوله: لترك السنة. قوله:

ودعاء المسلمين والشيعة، وسموها لا نسح خطية وله قوله تعالى: فاسعوا إلى ذكر الله من غير فصل بين كونه دكراً طويلاً يسمى خطية، أو لا ولقضية عثمان رضي الله عنه لما قال: لا حاجة له بالرجوع عليه، ثم نوب ومضى بهم ولم يذكر عليه أحد منهم فكانت إجماعاً منهم (توسن الخطية) التي هي ذات الخطيب، والتي هي نفس الخطية (ثمانية عشر شيئاً) بل يراد عليها من السنة أن يكون حارس الخطيب في محله عن بينه وبينه أو جهته لا يمسأ أسوداً، أو أبيض ومنها (الطهارة) حال الخطية لأنها ليست صلاة ولا كسرها، وتؤويل

(حمد وصلاة ودعاء) يد من قوله: ذكر طويل في السفناني الخطبة الأولى فيها أربع فرائض النحمد، والصلاة والوصية بغيري الله، وقراءة آية ركعة هي الثانية إلا أن اللهاء في الثانية بدل قراءة آية في الأولى لد في شرح السفناني، ولناظر أن هذا لا ينحس على قوله: وهو شهر، ولا على فراغها لأنها لا يشترط الثانية، ولا الآية، وما ذكره منجب الشافعي رضي الله عنه قوله: (فاسعوا إلى ذكر الله) وهو مطلق لكان الشرط الذكر الأعم بلفظ، ويكون إلتاؤن الذكر يسمى خطية إما بنيد الموعوب، أو السبي لا أنه هو شرط الذي لا يجزى به غيره. قوله: (ولقضية عثمان الخ) ذكر في المحيط واليسوط ومقتضى البصار وشرح الفخاري لأم خطيب، وشرح محمّد لسار الدين الخلافي، والمؤرخون أن عثمان رضي الله عنه أول جمة من الخلافة بعد أبيه فقال: الحمد لله فأرج عليه فقال: إن أبا بكر وعمر كانا يملكان جد السماء مثلاً، وإني إمام هذا أخرج منكم في زمام فوال، ومذنبكم الخطيب بعد، والسنة الله المأخوذ من وإني إمام هذا أخرج منكم في زمام فوال، ومذنبكم الخطيب بعد، نفسه على المسلمين، من على العلماء فدين يكومود بعد المراضين منهم يكومود على خلقه في المال مع قبح ليعال، مكاله بقول تاروي لم أكن قولاً مثله، فالد حار الخور (دون الشرع). قوله: (فلأرج) بصير الهدى وسكون الزاء المهمة، وكسر الشدة من فرق، وما يجبر كاتفق ميباً لتعمول ورأى، ومعنى أي استعمل عليه السلام منه بعد، على إحسانها، قوله: توسن الخطية (الخ) منها أن تكود حصاناً تستعمل كل منهما على حمد وتشهد، وصلاة على النبي ﷺ، والأولى من ثلاثة آية رضي وعبد، وثالثة على دعاء للمؤمنين والمؤمنات عزم الرغمة كما ذكره. قوله: (بل يذره عليها الخ) رد على ما ذكره بحر سنين، والعله لا مفهوم له. قوله: (لو جهته) أي الدرس أي إن لم يكن له محلل كما في الشرح. قوله: (أو البياض) فهو مخير ولا يلزمه اختصاص أسود كما في الشرح، وذكره سلاته في المسحوب قبل الخطبة نهستاني، وغيره ويكره انتفاته بيضاء، وشهداً وما يعله المؤذون على الخطبة من الصلاة على النبي ﷺ، والرشدي من الضمانية، والدعاء للمسلطان بالتقصر بسببه أن يكون مكروهاً اتفاقاً. قوله: (الطهارة) فذر عطار مذهباً أو جدياً حاز، ويكره ويستحب إعادتها إذا كان جنباً إلا إقامه رئيسي، وإن لم يعد أجزاءً إن لم يطل الفصل بالجنب. قوله: (لأنها ليست صلاة) بل ذكر

الأثر أنها في حكم الثواب كשطر الصلاة هو الصحيح، وسر العودة لفوارث (و) كذا (الجلوس على الصبر قبل الشروع في الخطبة والأذان بين يديه) جرى به التواتر (كالاتمة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الأذان في الخطبتين ولو تعديهما، أو في إحدىهما أجزأ وكره من غير هذا أن خطب مضطجاً أجزأ (أو) إذا قام يكون (السيف بمسارعة) متكباً عليه في كل بلدة فتحت حنوا ليريهما أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت من الإسلام فذلك باق بأيدي المسلمين يقاقلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام (و) يغتلب (يموت) أي السيف (لي) كل (بلدة فتحت صلحاً) ومدينة الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بلا سيف ومكة فتحت بالسيف (و) يمن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل الصحابة النبي ﷺ (و) يمن (بذاته) بجملة (و) بعد التعوذ في نعت سرأ (و) ثناء عليه بما هو أهله سبحانه (و) الشهادتان وصلاة على النبي ﷺ (و) العفة) بالزجر عن المحاصي، والتخفيف، والتعذير مما يوجب مفت الله تعالى وعفاه سبحانه (و) التذكير) بما به النجاة (و) قراءة آية من القرآن) لما روي أنه ﷺ قرأ

والجنب والمحدث لا يضمن منه. قوله: (ولا كسطرهما) بدليل أنها تزود إلى غير جهة القبلة، ولا يمسدها الكلام. قوله: (وتأويل الأثر لها الخ) أي بأنها الخ فهو على حذف الباء والأثر ظاهره يدل على أنها كسطر الصلاة. قوله: (هو الصحيح) مقابلة ما من أبي يوسف أن الطهارة شرط. قوله: (وسر العودة) هو من سنن الخطبة إحصاء، وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب بدونه أجزأ برهان. قوله: (وكذا الجلوس الخ) اختلف فيه على مو للأذان، أو للإشراقة، وعلى الأول لا يسن في اليد لأنه لا أذان له ذكره البدر الجني على البخاري. قوله: (فتحت حنوا) أي لمهازل لو غلب. قوله: (كيريهم) هذه ائمة إنشا تظهر فيمن كان حديث عهد بالإسلام من أهل تلك البلدة، ولكن العلة تعبير في الجنس، وقيل: الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا المدين قد قام بغتف وفيه إشارة إلى أنه يكره الإنكاء على غيره كمصدا، ونحو من خلاصة لأنه خلاف السنة محيط. وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه ﷺ قام خطيباً بالمدينة متكباً على عصا، أو قوس كما في أبي ذنوب، وكذا رواه البراء بن عازب عنه ﷺ وصححه ابن السكن. قوله: (فتحت بالقرآن) أي بذكره، وتلاوته فيها فكان أهلها يتعبدون لقرآن قبل لقومه إن شاء الله. قوله: (بالسيف) هو أحد قولين. قوله: (واستقبال القوم بوجهه) فذلك ولا هم شهره كره، قال شمس الأئمة: من كان أمام الإمام استقبل بوجهه، ومن كان من بين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام، وقال الرضوي: الرسم في زماننا القوم القبلة وترك استقبالهم للخطيب لما يلحقهم من حرج بتسوية الصلوة عند فراق الخطيب من خطبته لكثرة الزحام قال: وهذا أحسن. قوله: (كما استقبل الصحابة الخ) ليكون استقبالهم الإمام سنة أيضاً فقد صح أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب استقبل أصحابه، ومن كان أمامه استقبله بوجهه ومن كان من يساره أو يسار، انحرف إليه كذا في الشرح. قوله: (مما يوجب مفت الله) أي من ارتكاب ذلك.

في خطبته والتعزوا يوماً ترجموا فيه إلى الله والأكثر على أنه يدعو قبلها، ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أياً (و) سن (خطبتان) للثلاث إلى وقتنا (و) سن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سن (إعادة الحمد و) إعادة (الثالثة و) إعادة (الصلاة على النبي ﷺ) كلمة تلك الإعادة (في إسناده الخطبة الثانية) وذكر الاختلاف اثر شديدين والعين مستحسن بذلك جرى التواتر (و) سن (إعادة فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين والمؤمنات) مكانة الوعد (بالاستغفار لهم) الباء بمعنى مع أي يدعو لهم بإعراة النعم، ودفع النقم، والنصر على الأعداء، والمعاونة من الأراض والأعداء مع (الاستغفار و) سن (أن يسبح القوم الخطبة) ويظهر في الثانية دون الأولى، وإذا لم يسمع أجزاً كما في الرواية (و) سن (تخفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه: طول الصلاة، ونقص الخطبة من فقه الرجل (يقدر سورة من طوال المفصل) كذا في سراج الدارين. ولكن يراد بالحرف ما هو دون ذلك فإنه إذا جاء بذكر وإن قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير أنها برمن في الشتاء لعدم المؤان وفي الصيف، فامتنع بالرحام والحر (وتترك شيء من السنن) التي بينها (ويجب) بمعنى يفترض (السي) أراد الذهب مائتاً بالسكنة والرفل لا تهرولة لأنها تذهب بهاء المؤمن، والشمس أفضل لمن يقدر عليه وفي العود منها وإنما ذكر بلفظ المسي لمطابقة الأمر به في الآية وقد نهى النبي ﷺ عنه بقوله:

قوله: (فيها) أي الأية، وهو غير العمود الذي قبل الخطبة. قوله: (وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب، و) وتاركها سيء في الأصح لأنها ستة فاستاني لما روي أن النبي ﷺ كان يحطب قنطرة حنبلية واحدة فلما أسن جمعها خطبتين بينهما جلسة خفيفة، وفيه دليل على أنها للإستراحة لا شرط. قوله: (وسن إعادة الحمد للثلاثة سنة واحدة). قوله: (وسن إهداء فيها للمؤمنين) وإجاز الإهداء للسلطان بالعدل، والإحسان، وكره تحريماً وحرمة بما ليس فيه، وتكلمه يكلام الدنيا إلا أن ينسب أمراً بمعرفه. قوله: (والنصر على الأعداء) أي التكنفز والجماعة. قوله: (قال ابن مسعود للث) وفي الفتح من الفقه، وأسنه تفسير الخطبة، وتطويل الصلاة. قوله: (بما هو دون ذلك) أي يذكر ما هو دون سورة من فصول المفصل. قوله: (ويكره... إل) أي بزيادة على قدر السورة من الفضل كما في النار وغيره. قوله: (في الشتاء) متملن بالتطويل، وهو وفي الصيف عطف عليه، وتوله بالرحام لا يخص الصيف. قوله: (بهاء المؤمن) أي كماله. قوله: (وهي أفضل) لما كان يتوهم من قوله أراد الذهب مائتاً أن الشمس وأسن دفعه بذلك. قوله: (وفي العود منها) عطف على محذوف معلوم من المقام أي في الذهاب إليها، وفي العود والحاصل أنهم اختلفوا في الرجوع، قيل: هو كالذهاب إليها مالم يأنصل، وقيل: هو كالخروج إلى سائر الحاجات، وهو الأصح.

[illegible]

قوله: (ولأنهم سمعوا) أي سمعوا، قوله: (وقال) أي الإمام أحمد ومطهر عند شرحه: من أمر به دولة (أي) السيادة في الساعة الأولى من يوم الجمعة، أي في الساعة الأولى من يوم الجمعة، واعتزل، ثم ذكر واستقر، ومضى، ولم يركب، وما من الإمام واستمع ولم يبلغ كانه بكل مطهوه عمل سنة أربع سنين، وفيها ربه أمر تالوه، وعبروا، بعد، عمل في رجل منكم، وغسلها مائة، وبشاداً إذا خضعها لأنه أوجب عليه الغسل بجماعه، وورد أن من فعله كان من غفل بظل الخمرى خدا ذكره، ثم جئنا في شرح الأرمس، وتشكر حرفة الأتقاء أهل الوقت أو منه لأنه السادة بشاد، والاشكر هو سماعه في المصلى لئلا يغيبوا، والثابت الأول، وروي الإمام حدث في الأرمس قال: من غسل يوم الجمعة غسل الجنات، ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دابة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بغلة، ومن راح في السادسة فكأنما قرب جمل، قال مالك وأبو داود وأحمد، ومن راح في السابعة فكأنما قرب بئراً، وأما ما في الأرمس، والخاصي حين أنه لم يحدت لطيفة أولها روي الشيباني، وأمرها فغير الإمام علي، قال الجمهور، وأمر دساعات يوم، وثنية العنقة إثر راحة وشربين جزءاً فاستحسنوا تكبير بها وإحتفظ في أول الوقت فقبل، من طلوع الشمس يكون وقت من طلوع الشمس يوم، فقبل، وثالث، قال الجمهور، الحلي: وهو الأظهر وذكر استناعات تحت على التكبير بإيجها، والبركات في صلاة النحر، وتحصيل السجدة الأولى، واستناده، ولأنه قاله، والتكبير فيها، وهي الاكتشاف في أول بدعة حدثت في الإسلام ترك التكبير إلى الحسنة، وروى راح في أحدثه بعد قال في العارم، راح للمعمود راح راحة أحدثه له خلف، وراحت منه أهدا خلف، واستحسن أن يواقع زوجته ليكون أغصن لعمره، وشكر نفسه بدوح للحسنة كد شهد له حدث أوس السبق، قوله: (ويحب ترك التبع) فكره تحريماً من إعراف علم الملذبة، وصح حذوق الحرمان عليه كما وقع في الهداية، ويقع العقد صحيحاً عندنا، وهو قول الجمهور حتى حد السجدة، وبنت الحديث من الفقهاء، وهي اتباع المتكروه دون المندة، وليس الحرمان مكتوبة (لأنه في حكم نكاح الشرعي) بل في عدم سداد العقد، وإلا فهد المتكروهات كلها تحريمية لا يعلم خلافاً في الإثم بها أهد، ودل مالك وأحمد، بأنفلان في غير نكاح، وهذه وصدة، وفي الكلام شعار بأن من لم تجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كما في العسائي يعني من لم تجب بينهما مدناً إذا وجب عن أحدهما دون الآخر (أي) جميعاً لأن الأول لئلا يتركه، والثاني أعاد عليه كما في شرح المخارن للشيخ، قوله:

ترك كل شيء يزدي إلى الاختلاف عن السعي إليها أو يدخل به كالبيع مائياً إليها لا طلاق الأمر (بالأقوال الأول) الواقع بعد الزوال. (في الأصح) للحصول الإعلام به لأنه لو انتظر الأداء الثاني الذي عند التعبير لقوته الحسة وربما لا يدرك الجملة ليمد محله وهو اختيار نسس الأئمة (وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) وقد غرر الإجماع لأنه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن

(وكذا ترك كل شيء للنجس) من إنشاء سفر عند قوله: (كالمبيع مائياً) وما في النهاية عن أصول الفقه لأبي اليسر أنها إذا تبايعا، وهما يعشبد فلا بأس به لمشكل لأنه تنصيص لإطلاق الكتاب، وهو نسخ، فلا يجوز سائر شيء وفي المضمرات، والبيع على باب المسجد، أو في أعظم ورأى أنه قوله: (في الأصح) وقال الطحاوي: الضمير هو الأداء الثاني عند المنبر لأنه الذي كان في زمنه عليه السلام، والشيعين بعده قال في ليحتر: وهو ضعيف، قوله: (وإذا خرج الإمام) أي من حجره إن كانت ولا فقيامه بالصعود فاطع كما في شرح المجموع فينت السمع بمحور طهوه، ولو قيل صعدوه العنبر، وقيل: إذا صعد وعليه حرى الكمال، والزيطعي والمعيني، قوله: (فلا صلاة) سوء كانت نفاة ثلثة، أو صلاة جترة، أو وحدة تلاوة أو ستورة أو صلاة إلا إذا تذكر ثلثة، ولم يترأ، وهو صاحب ترتيب، فلا يكره الشروع فيها حينئذ بل يجب للصلاة صحة الجمعة، وأذا أنه لا يكره الشروع قبل الشروع فيتم ما شرع به، ولو حط الإمام من غير كرامة طلقاً، إلا إذا كان في نقل طاه يحم شعفاً ثم يقطع، ولو كان خروجه بعد الضم ثلثة أتم أيضاً لأنه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام إليه، واختلف في سنة الجمعة، قيل: يقطع على رأس الركعتين كالسعي المطلق، والصحيح أنه منها لأنه صلاة واحدة واحدة بمر، ولكن يخفف القصر ما تدري يفي بفرد الواجب لإدراك الواجب، ومن يترك تسبيح الركوع والسجود والصلاة حتى الشير التدبير في القعود الأخير لأنها سنة الاجتماع فرض يحرر. قوله: (ولا كلام) دليلي اتفاقاً كما في السراج وغيره، كذا الأخرى عند الإمام، ومباني نامة. قوله: (لأنه نص النبي صلى الله عليه وسلم) وهو كما في الهداية باللفظ المذكور وفي المتن، قال في الفتح وروعه عريب، والمعروف كونه من كلام أبي هريرة. وفي البحر عن العنابة، والنهاية اختلف المتأخرين عن قول الإمام في الكلام قبل الخطبة فقيل: إنما يكره ما كان من حسن كلام الناس أما التسبيح وسجود، فلا، وقيل: ذلك مكروه، والأول أصح، ومن ثمة قال في ديرها، وخروجه فاطع للكلام أي كلام الناس عند الإمام أنه يعلم بهذا أنه لا خلاف يسمى في جوار غير الدنيوي على الأصح، ويحمل الكلام موارد في أكثر من الدنيوي، ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المزدني بين يديه، لما أن قضمه التلوي قال يا أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا مجلس حين أدن المزدني غرله، ما سمع من مقالي أنه، وفي النهج عن البدائع يكره للكلام حال الخطبة، ركناً كل عمل يفسده عن سماعها من قراءة

يتركه استلزاماً في صلوة إذا سكنت. فعند أبي يوسف بناح وعبد محمد لا يباح لأن
الكرامة لا تزيل بمرض الاستماع، ولا استماع هذا وله إضلاق الأمر، وإذا أمر الخطيب
بالركعة على ما في نسخة مرأياً لغيره من، وعبد في نفسه إذا عطس على الصحيح،
وهو الابتداء بغير التسييع، وقراءة القرآن وانفصالاً على النبي ﷺ إذا كان يسمع الخطبة
وروي عن عبد بن يحيى إن كان يقرأ من الإمام يقرأ القرآن، وروي عنه أنه كان يترك
تسبيحاً، ويقرأ القرآن فمن عصى مثله، ولا يشمل غيره سماع تلاوته لا بأس به كالقصر في
الكتاب، والكتابة، وفيه خلاف روي عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زياد
ما دخل شعرائ أحد أفقه من الحكم بن زهير وإذا الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم
الجمعة، ويظهر في كتابه ويصيح بالشم رقت الخطبة (ولا يرد سلاماً ولا يسمت عاصياً)
لا يذنبه سماع واحد، قال في الحاشية كان أبو حنيفة رحمه الله يكره ذلك، والعاصي

قرآن أو الصلاة أو التسييع أو كذا، ونحوها، بل يجب عليه أن يسمع ويسجد، في شرح
الزاهد، يكره لتسييع لحظة ما ذكره في الصلاة من أكل وشرب وعت والتفت ونحو ذلك
أما وفي الصلاة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة، ولو أمراً معروفاً، وفي السد
استماع الخطبة من ثوبها إلى آخرها واجب وإن كان فيها فقر الزاد، وهو الأصح نهر وكذا
استماع سائر الخطب لحظة الكناج ولعلمهم، واختلاف في الدوام، والصحيح من
التحريم أنه الفصل، وإن كان كثير من الملحد التباعد أولى شيء لا يسمع مدح تعاليم، والدعاة
لهم، وحظي في الصف الأول مما يلي الإمام من غير إنداء، قوله: (لأن الكراهة علة لأصل
الاحتيال، وتكون أبي يوسف يجوز في الجلوس أيضاً) قوله: (يصل مرأياً بحيث يسمع منه
كما أنه المندرج)، وفي تشرح عن الحاشية بمثل في نفسه، وفي التفت عن أبي يوسف،
ببني في نفسه لأد، هناك مما لا يشمل من سماع الخطبة، ذلك، إمرأاً للتفتيش، وهو
الضرب، قوله: (ويحمد في نفسه) إذا فرغ من الخطبة بحمد لمسه، كما لو سجد في
الخلا يجب بنفسه وإذا فرغ يجب لمسه كما في المعيط، قوله: (وفي خلاف) والمعتد
الصحيح، وفي التولية الجية فبأنه عن الخطبة إذا كان يجب لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن، من
يسجد، هو المندرج، قوله: (وقال الحسن النخ) معتمد للمذهب، التفت عن في الكثر بل يستمع
ويسمت والساني كالتقريب، قوله: (وإن الحكم) يكره أن، قوله: (ولا يرد سلاماً) مطلقاً لا
بلسانه، ولا بقية، لا قبل الفراغ، ولا بعده لأن هذا اسلام غير مأذون فيه شرعاً، بل يترك
سلامه إتياناً لأنه شغل به حاصر السامع عن الغرض، قول: (ولا يسمت عاجساً النخ) وعلى
يحمد إذا عطس الصحيح نعم في نفسه، وإن لم يتكلم بلسانه، ولكنه أتم رأسه أو يده أو
بعض الأجزاء مكر أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرة والمنع، قوله: (العا

ورد السلام إذا خرج الإمام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه، وليس منه إلا نداء والنداء،
 لخوف على النفس وبحره التردى في شر أو خوف حية وغرب لأن حتى الأعمى مقدم على
 الإنصات حتى الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالغيب لا باللسان (وكره لعاهل
 الخطبة الأكل والشرب) وقال الكمال: يحرم وإن كان فمراً بغيره، أو سيجاً والأكل
 والشرب والكتابة انتهى يعني إذا كان يسمع لما قدمناه أن كتابة من لا يسمع الخطبة غير
 مستحبة (و) كره (العيت والالتفات) يحجب به يجب في الصلاة (ولا يعلم الخطيب على
 القوم إذا استوى على المنبر) لأنه يلجئهم إلى ما بهوا عنه والحروري من صلاة عدد مير
 يقول (وكره) لمن نجس عليه الجمعة (المحروج) من المصير يوم الجمعة (بعد النداء) أي
 الأذان الأول وقبل الثاني: (فالمع يصل) الجمعة لأنه شاع الأمر بالسعي قبل تحفته بالسير،
 وإذا سرح قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف عندنا، وكذا بعد الفراغ منها وإن لم يعرفها
 (ومن لا جمعة عليه) كمرير ومساير ورفيق وامرأة عسى وجمعة إن أمها جاز عن فرض

قدمناه من قوله إذا خرج الإمام (يع) قوله: (وليس منه) أي من الكلام المكروه. قوله: (حق
 الله) يدل من الإنصات. قوله: (والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة، أو في ساعة
 الجمعة الممصرة على الصحيح بأنها من خروج الإمام إلى مراعاة من الصلاة. قوله: (إذا كان
 يسمع) بأن كان قريباً. قوله: (إن كتابة من لا يسمع) أي العبد. قوله: (غير مستحبة) المستند
 المنع. قوله: (لأنه يلجئهم إلى ما بهوا عنه) وهو الكلام، وهذا إنما يظهر أن أو أطلق في
 الكلام أما لو قيد بالسبوي فلا يظهر لأن هذا أخروي، وهو مما لا خلاف في إباحته كما مر
 عن العناية، وغيرها وهذا البحث كثير الخلاف، جداً. قوله: (والحروري من صلاته) أي الإمام
 حين يسقر على أعلى المنبر كما فعله ﷺ. قوله: (غير مقبول) لما قال البيهقي أنه ليس بقوي،
 وقال عبد الحمز في الأحكام الكبرى: هو مرسل، وهو ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه،
 أي الكيف يستدل به عنه، وقوله عندنا متعلق بمقبول، أو متعلق بقوله، والحروري فإن
 لحذادي، وجماعة من مشايخنا قالوا أنه يسلم. قوله: (وكره) لمن نجس عليه الجمعة) أطلق
 لكرهه، فتكون تحريراً، وأخرج من لا نجس عليه، فلا كراهة في خروج. قوله (وقيل
 الثاني) هنا الخلاف سني على الخلاف في وجوب السعي بالأول أو بالثاني. قوله: (ما لم
 يصل الجمعة) على الصحيح كما في شرح الحنابلة، والمسافر إذا دخل مصر أو لم شر إقامة
 نصف شهر لا جمعة عليه، وإن عزم على أن يسكن فيه يومه بخلاف الحروري العازم، فإنه
 يلحق بأهل المصر وإن نوى السفر من يومه، ولو بعد الزوال، لا يلزمه الجمعة هكذا قال
 الفقهاء: وفي: إن دخل بوقت قبل حروجه من المصر لزسه الجمعة مطلقاً كذا في الخلاصة
 قال البرهان الحلبي، ولم يذكر ناضحاً (لا عدم لزومها) إذا نوى الخروج من يومه قبل الوقت،
 أو بعده، كما احتار الفقهاء أبو الثلب فعلم أنه المختار عنده لأنه إذا نوى إقامة ذلك اليوم في

الوقت) لأن سقوط الجمعة عنه لتجيب عليه، فإذا تحدى ما لم يكلف به، وهو الجمعة حر من طهره كالسائر إذا عدم، وكلام التراجع يدل على أن الأفضل لهم الجمعة غير أنه يستثنى من المرأة تضعها عن الجدة (ومن لا عذر له) يستثنى عن حضور الجمعة (لو صلى الظهر قبله) أي قبل صلاة الجمعة انصد طهره لم حرم وقت الأضحية من سق الكفاة وهو الظاهر، وإنه لم أمر بالجمعة (حرم) عليه الظهر، وكان انعقاده مؤثلاً (فإن سعى) أي مشى إليها) أي لجمعة (و) فإن (الإمام فيها) وقت انفصاله عن دره لم يشبهه أو أقيمت بعدما سعى إليها (بطل ظهرك) أي وصيته وصدره بخلافه وكذا السعدور (وإن لم يتركها) في الأصح وقيل: إذا مشى حذوئها في البيت الرابع يبطل ولا يبطل إذا كان مثارناً للقراة منها

المصير الحق أحله بخلاف ما إذا لم يموأه. قوله: (إن أداها جاز عن فرض الوقت) قال القنصاني: الكلام منبر إلى أن فرض الوقت هو الظهر في حق المعتبر، وغيره لكنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة حتماً، والمعدوم له وجبة والجمعة ليست بدلاً من الظهر لأن حقيقة البطلان هو ما يستلزم به عد معتر لأصحه وليس هذا كذلك، وليس الظهر بدلاً عنها لأنه هو فرض الوقت، بل هي فرض مستقل في ذلك البرم سقط من الظهر قبل في تفتيح وهذا الوجه مستلزم وجوب الظهر أولاً، ثم إيداب إسقاطه بالجمعة، وقد عرفت أن وجوب جواز المصير إليه عند المعص من الجمعة أمر. قوله: (وكلام التراجع يدل المخ) لغيرهم. إن الظهر لهم يوم الجمعة وجبة فعل عن أن المراجعة صلاة لجمعة كذا في الشرح. قوله: (غير أن يستثنى منه المرأة) أي مسلاها من بينها أصلي، وأصل هذا البحث للعلامة زين رحمه الله تعالى. قوله: (في حق الكفاة) مشتق بالأصل أو. وأما لجمعة حديثاً على الكفاة. قوله: (حرم) أنه انظره) أي صلاة الظهر، وهذا بمنزلة لغير المعدوم كما هو الموضوع أم المعدوم إذا صلى الظهر قبل الإمام لا يكره إلا أنفذ بحر. قوله: (فإن سعى إليها المخ) قيد بالسعي لأنه لو كان جالساً في المسجد بعدما سعى الظهر لا يبطل حتى يشرع مع الإمام بالاعتكاف كما في البحر من الحقائق لأنه إذا لم يشرع معه تبيين أنه لم يرتب في الجمعة تبيينه وقيد باليه لأنه لم سعى إلى غيرها لا يبطل طهره بالانفاق كما في غاية البيان. قوله: (وكان الإمام فيها وقت انفصاله) أمره فيها أو لم يدرك ليدت ساعة أن تحو لأن الإفراد ممكن بتقدير الله تعالى عنه. قال في التفتيح: وهذا تخريج أهل ملح عن الإمام. وهو الأصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل إلا إذا كان لا يرحو براتها أمر. قوله: (وكذا المعدوم) فلا فرق بينه وبين غيره في أن السعي يبطل، وإنما المصير من جهة حرمة أداء الظهر قبلها أو عدمها، وقال زهر وأشافعي لا يبطل ظهرك المعدوم بأداء الجمعة بعده ويقع الجمعة غلاً. قوله: (في الأصح) تبيين أن المبطل السعي يفيد الانفصال عن الدار على المستتر. قوله: (وقيل إذا مشى خطوتين) وإن لم يفصل عن الدار. قوله: (كما بعده) أي تالسعي بعد القراة.

كما بعده، أو لم يبق الجمعة أصلاً، وقالوا لا يبعث فظهر حتى يدخل مع غيره، وفي رواية من يبعث حائر أو كسب الجمعة قبل أن يدخل ظهره ظهر من الأروعة، ويختصر المصنف عنه لو كان إماماً، ولم يختصر الجمعة من يبعث - في الأصل - (وكرر للصنف) كما مضى، وأما قوله (والسجود أداء الفظهر بجماعة في السجود يومها أي الجمعة يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب) أنه تأخير الفظهر عن الجمعة فإنه يكره أنه صلى الفظهر قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة (في الضيق أو) عن السجود (التي) أو تشهد (الم حصة) نعم، ورواه ما ذكرتم، وهو ١٨ حديثاً، وأما محمد بن أحمد بن ربيع وأبو من يكره الثانية أتم حصة ولا أتم سجوداً، أو هي السجود بعد صلاة

نوته (ولما لا يظن فظهر الخ) لأن السجود إلى الجمعة دون الفظهر، ولا يبعث به الصنف - - - فظهره يبين بها، والإمام أن السجود إلى الجمعة من خصائصها ومن اختصاصها، كالاشتغال بركن من أركانها، فإنه في بعض الظهور احتياطاً قوله: (ويستحب القامد عليه الخ) مثلاً لو صلى مسافر الظهر إماماً، ثم حضر الجمعة فصلاها فهي غربة، ووجدت صلاة أولئك يوم الجمعة الإمام يسوق حماراً، حارثاً صلاة النجوم لأن ظهره ارتدى في حقه دون أولئك الذين سبوا قبل دخول المسافر، فقال في حق القرن الثاني كأنه لم يسل للظهر كذا في الشرح، وقد يفرق بين أي صلاة قصدت عن الإمام، ولم يقصد على الضموم، قوله: (أداء الظهر بجماعة) هو - - - قبل الجمعة أو بعدها، وإما قد بالمقدور بعد حكم غيره بالأولى، ووجدت الشرح أنها تعني أن تلتزم جماعة الجمعة وأنه ربما يظن غير المعذور للاقتداء بالمعذور، وأن فيه حشوة التعارض بالذمة فيها، قوله: (في السجود) فيه به الإخراج عن السجود فإنه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها، فلا يلزم ما ذكر قوله: (فإنه يكره له معالجتها الخ) كأنه في البحر وهذا لا ينافي ما قلناه، أنه من أن ذلك لا يكره اشتداً ولكنه من الكراهة بمعنى قيد سور على التعدينية، وهذا على الترجمة لأنها هي مقابلة المستحب أداء السجود، قوله: (صلاها) أي الظهر وأنت ما صار لها مريض، قوله: (أو في سجود السجود) إن هذا يشعر بأنه يحسن فليست في الجمعة، والعبد، وهو خلاف المختار يجب أن السجود عدم الوجوب فيها، لأن الأثر ترك الصلاة مع الناس في حقه لأن السجود عدم حوازه أداءه في الإيضاح، قوله: (وما فاتكم فاقضوا) فإن معناه انصروا فانكم من صلاة الإمام وليس ذلك من صلاة الإمام هو الجمعة، وهو يدل على ما في قوله: (إما روي) قوله: (ولا أتم سجوداً) لأن أدرك مع أنها فلا يحتر حكمة من وجده، وحاصله أنه يترك الأثر بغير حكمة من وجده معناه ما وجد من الشرائع فيما أدرك كانت حريضة، وجماعة، والإمام وكهها من وجده لغوات بعض الشروط بما ينفي، وهو الجماعة، والإمام وهي مشروعة على خلاف القياس مما روي فيه جميع المحصر صيغ منظر لكونها طهراً يصلح أوجه، وبانظر لكونها جمعة تحت

ويتخير في الجهر والإخفاء وقال: **يُكْفَى**: «لا يشغل رجل يوم الجمعة، وينظر ما استطاع من ظهوره ويذهب من معته، ويمس من طيب يده ثم يخرج فلا يفرق بين التين ثم يصلي ما كتب

أن يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال التلاوة» قوله: (وينظر) أي الوافد بمعنى أو ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما معناه: من تركاً يوم الجمعة فيها ومعت ومن اغتسل، فاحتمل أحب. قوله: (ويذهب من معته) لعل المراد به نحو الزيت فإنه مأمور به في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادهنوا به. قوله: (ويمس من طيب يده) الموجد فيه أو المراد إن لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله معاً له رائحة لا لون كصندل وكنافور. قوله: (ولا يفرق بين التين) أراد بهذا النبي عنه **عَلَيْهِ السَّلَام**: «من تخطى رقاب الناس اتخذ جسراً إلى جهنم» وعن ابن عمر قال: «قال رسول الله **ﷺ**: «يعطى الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها بخلوا فهو حطه منها، ورجل حضرها يذهب لغيره رجل دعا الله عز وجل إن شاء أعطاه وإن شاء منعه، ورجل حضرها بخصات وسكوت ولم يتخط رقبته مسلم ولم يؤذ أحداً فهو كفارة إلى الجمعة التي تليها، وزيارة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالجمعة فله عشر أمثالها» قال السلي: وينبغي أن يشهد النبي عن الخطي بما إذا وحده بدأ أما إذا لم يجد بدأ بأن لم يكن في الزمان موضع، وفي المقدم موضع فله أن يتخطى إليه للضرورة، وفي الخلاصة: إذا دخل الرجل المصلي، وهو ملآن إن كان سخطه يؤذي الناس لم يتخط، وإن كان لا يؤذي أحد: بأن لا يطأ ثوباً، ولا جسداً ولا رأس إن يتخطى، ويدنو من الإمام، وروي الفقيه أبو جعفر عن أصحابنا أنه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الإمام، أو يؤذي أحداً، وأما وجاؤه أن يتخطى -أثر بشرطين عدم الإيذاء وعدم خروج الإمام لأن الإيذاء حرام والتخطية عمل وهو بعد خروج الإمام حرام- فلا يتركه لمصلحة الدنو من الإمام، بل يستقر في موضعه من المسجد، وما ذكره في الشجر وعبره من أن من وجد فرجة في المقدم له أن يفرق الثاني لأنه لا حرمة لهم للتقصير بهم يحتمل على الضرورة، أو على عدم الإيذاء لو على الاستئذان قبل خروج الإمام جمعاً بين الروايات، ومن زحزح رجلين، وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في التهمة عن التفرقة بين اثنين، وفي البحر، وأما التخطي للمسؤول فمكروه في جميع الأحوال بالإجماع، ويكره أشد كراهة أن يقيم الرجل أثناء فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها، قال الكرماني، «ظاهر التهمة الزيادة فيه استعس لأن من سبق إلى مباح، فهو أحق به بخلاف ما لو قام الجالس جالسا، وأجلس غيره فلا كراهة في حنوف غيره، لكن إن انتقل القائم إلى مكان أقرب لسماع الضليعة، فلا بأس وإن انتقل إلى دونه كره، ولو أثر شخصاً بمكانه لم يجر قصوره إن يسبقه إليه لأن العمل للجالس أثر به غيره، فقام مقامه في استحقاقه، ولو بحث من يقعد له في مكانه عنه إذا جاء هو حاز أيضاً من غير كراهة ولو فرض له نحو مسجد فقيه وجهان أفضل: يجوز لغيره تسخينها والجلوس في موضعها لأن السبق بالأجسام لا بما يفرق، ولا يجوز للجلوس عليها

له ثم يسكت إذا تكلم الخطيب إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى؛ رواه البخاري
 وقال **بخاري**: ثلاثه يجمعهم الله من عذاب القبر، المؤذن والشهيد ومشتق لبه الجمعة لكن
 ذكر بن وعاد الله لا بأس به وأشهر إليه بقوله ومن شاء تنويراً فقلوا: ينور.

بغير صلاة، نعم لا يرفعها بيده أو غيرها ثلاثاً تدخل في صلاته، وقيل لا يجوز تسجيتها لأنه
 ربما ينفضي إلى الضمومة ولأنه سبى إليه بالسجدة فصار كسحر الموت، ويجوز إقامة الرجل
 من مكانه في ثلاث صور، إذا نعد في موضع الإمام أو في طريق يمنع الناس من المرور، أو بين
 يدي الصف، كما في المحبني على البخاري، وغيره. قوله: (إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة
 الأخرى) يعني الماضية، أو المستقبلية والمفقرة تكون للمستقل كما تكون للماضي وزاد ابن
 حين من حديث أبي هريرة ورواه ثلاثة أيام من التي بعدها. قوله: (يجمعهم الله) أي يستغفرهم
 الله تعالى. قوله: (المؤذن) طاهره ولو غير محتجب، قوله: (والشهيد) طاهره ولو شهيد آخره
 بطل. قوله: (والمشتق لبه الجمعة) قال أبو حمزة في أصوله قال أهل السنة والجماعة عذاب
 القبر وسؤال منكر ونكير حتى لك أن كان كافراً فعد به بدوم في القبر إلى يوم القيامة، ويرفع
 عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحكمة النبي **ﷺ**، ثم يؤمن على صم بين أن كان
 مطعماً لا يكون له عذاب القبر ويكون له مصطة فيجد هول ذلك، وحرم لها أنه كان يتنعم
 بنعمه الله تعالى، ولم يشكر النعمة وإن كان عاجزاً يكون له عذاب، وضغطه القبر لكن ينقطع
 عنه العذاب يوم الجمعة، وليلة الجمعة، ولا يعود العذاب إلى يوم القيامة وإن مات ليلة
 الجمعة، أو يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة، وضغطه، ثم ينقطع عنه العذاب ولا
 يعود إلى يوم القيامة من جميع الروايات والتأويلات كذا في التلخيص وتنت فيه التلخيص علي
 وقال: إن ذلك غير ثابت في الأحاديث

تكميل: من كمال النظافة فمس ظهره وحلق شعره قال في الغاية، والخلاصة من كتاب
 الاستحسان: رجل وقت لعلم أطفاله، أو حلق رأسه يوم الجمعة، فأنوا إن أخوه إلى يوم
 الجمعة ناهياً فحشاً يعني قد جاوز الحد. لأن من كان ظفرو طويلاً يكون وزنه ضيقاً، فإن
 لم يجاوز الحد، وأخوه نهيماً بالأخبار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها مرفوعاً من
 قلم **أبيهريرة**^(١١) يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى، ورواه ثلاثة أيام، وفي
 استحسان مقهستاني عن الزهري يستحب أن يغسل أطفاله، وبعض ثابته، ويحلق عاتقه،
 وينظف ملته في كل أسبوع مرة ويوم الجمعة أفضل ثم هي خمسة عشر يوماً، والزائد على
 الأربعين آثم له، وورد من ظلم أطفاله يوم الجمعة أخرج الله تعالى من فاهه وأدخل عليه الدواب
 له، وورد أن من استاك يوم الجمعة، وغسل ثيابه، وقلم أطفاله ونظف إبطه، واغتسل فدا

(١١) قوله أطفاله في نسخة القلندر، أم.

أوجب، وتغل عن المؤدي استحباب تغلب الأظفار يوم الخميس، وجعله بعض العلماء سبباً للنسيء، وأحدث يوم الجمعة أكثر فلا يعارضه هذا، وظاهر الأحاديث يدل على أن تغلب قبل الصلاة مما في بعض الكتب أنه بعدها فيشهد له بالصلاة لا يجوز عليه لأنه تعادل في مقابلة النص. وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الأظفار يوم معين مراد لم يصحح لا أنه لم يثبت أصلاً. قال بعضهم ونقص على ترتيب الظلم المشهور.

قوله ^(١) أظفركم بـ والأدب بـ حواس بـ أو حجب

كذا في شرح الشريعة، وفي فتح الباري: إن الإمام أحمد قد نص على هذه الحكمة، ونقل الشرف الدماطي عن بعض مشايخه أنه من قص أظفاره مغالاة لا يرمد، وأنه جرب ذلك مدة طويلة أنه لكن أنكر الهيئة المذكورة ابن دقيق العيد، فقال: كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب لا دليل عليه وهو تبيح عدي بالمالم نعم البداءة يسمى اليدين يمس الرجلين لها أصل، وهو أنه عليه السلام كان يمسح اليدين في ظهوره وترجله وفي شأنه كنه منق عليه وكذا تقدم اليدين على الرجلين قياساً على الوضوء، وما يعزى من التغلب في قص الأظفار، لعلي وغيره يأخذ كظهور الأظفار في قص يوم السبت، وذهب البركة في الأحد وحصول السر والجماد في الاثنين، وفهلكت في الثلاثاء، وسوء الأخلاق في الأربعاء، والنسيء في الخميس، والحلم والعلم في الجمعة، ثم قص الأظفار هو إزالة ما يزيد على ما يلائم رأس الإصبع من القفر منقص، أو سكين أو غيره مما يذكره بالأسنان لأنه يورث المرض والمجنون وفي حالة الجنابة وكذا إزالة الشعر لما روى عنه مرفوعاً من تنزه ^(٢) قبل أن يعشعل حادته نزل شعرة عتقك: يا رب سلم لم ضحي. ولم يغسلني كذا في شرح شريعة الإسلام عن مجمع الفتاوى، وغيره والمصنف في قص الأظفار أن توسع مجتمع فتحها فيستظفر، وقد انتهى إلى حد يمنع وصول الماء إلى ما يجب غسله في الظهارة، وتستحب الغبالة في إزالة الأظفار إلى حد لا يضر بالإصبع كذا في فتح الباري، وأما حلق الرأس ففي التنزيلات من الطحاوي أنه من عند أمية الثلاثة هو وفي روضة الرشد يستحب السنة في شعر الرأس أما القرون، وأما الجلق، أو بمعنى حلق الكل، إن أراد التفتيف، أو ترك الكل ليدته ويرجله ويعرفه لها في أبي داود والنسائي عن ابن عمر أنه

(١) قوله ظفركم الخ لا يضمن ما في كتيبة الأول فعله حكاه

وقوله أظفركم فاصبح وأدب

أه يصححه.

(٢) لكن ذكر ابن وهبان أنه لا بأس به وأشار إليه بركة ومن شاء تنويراً فليقل: يؤز.

رمون الله ﷻ ولبي حساً حتى يعم رأسه ويترك بعضه على ﷻ **الحملوه** كله أو تركوه كله
وفي الغراب يستحب حمل الشعر في كل سمعة وفي شرح فضيلة عن الإمام يكره أن يعلق
قفاً إلا عند الحاجة له. قال الطحاوي يستحب إعطاء سلاسل وزوايا أفضل من قضاءه. وفي
شرح شرعة الإسلام قال الإمام: الإحفاء قريب من الحلق وأما الحلق فلم يرد، بل كرهه بعض
العلماء ورأى بدعة له وفي الحديث: ويخفى أن يأخذ من شاربته حتى يورى العرف الأهل من
الشفة العليا ويصير مثل المصحب له. وعن الشعبي كان يمس شاربته حتى يظهر طرف الشفة
العليا وما عارب من أدناه. وأخذ ما شذ من فوق ذلك ويترق ما عارب الشفة من جانبيها
لا يرد على ذلك له. قال في فتح الباري: وهذا يعد ما وفقت عليه من الآثار، وشرع نص
لصالحه مع الشرع لأهله ما كما استظهره في فتح الباري، واستثنى مشاركة المصحب عائلته:
نسب قد توجب بعده لأهله شراح، وشاربته لأنه أهيب في غير العود، وأما المصبة فذكر محمد
في الآثار عن الإمام أن لشفة أن يقطع ما يرد على فوهة يده قال: وبه يأخذ كذا في محيط
النسخة، وكذا يأخذ من عصبه ما شاء، وخرج عن سمعت الغراب من الثوبين من جميع
الجانب لأن الإبدال محذور، والعمول لا يرد ما يرد من الشفة ويطلق الشفة للفتاح،
وأخرج الطحاوي من عمر أنه أخذ من حبة وعمل به راد على الشفة، ثم قال به. ترك أحدكم
تدعه حتى يكون كذا، سح من السح، وفي الثوبين المصبة من الغراب: تنف ففتكه بدعة
وهي جانبها المصبة له. قال في الصحيح والقاموس عليك بالقاء والوزن كبير. وأما في مكان،
وهذا صحيح للمصين، أو: فاهما عند المصنف. وفي الحديث: إذا تروصت، فلا تنس المسكين
يعني جانيي الشفة من يمين وشمال قال بعض: وبذلك ما تقدمه من وجوه تنقيح، وأما
الأضغ، وأمسد شعره إذا طال لأن الأذى كالمخاط يعلو به بعد ووري الشهاب الطوسي في كتاب
النبور المنورا في معرفة رتبة الأحاديث المشهورة: لا تنعوا شعر الأضغ، فله يورث الجنام،
ولكن نقسوه قفاً وقال: صبيح، ونيل حسن، ووري أنه يورث الأكلة وهي بثبت^(١) لهمة
الحكمة وبه أنه من الجدم وفي الخلاصة عن المستقر كان أمر حنيفة لا يكره نف الثوب إلا
على وجه الثوبين له، ويخفى جعله على الخليل أما الكثير فيكره لغير أبي ذؤاد لا تنفوا
الثوب، فإنه نور المسلم يوم القيامة، وفي حديث: خلق شعر لرأس وانفطر حلال الأدب.
وفي المحيط: لا يمس شعر خلقه، ولا شيء ما يأخذ شعر العاجين وشعر وجهه ما أم يش
بالمصتن، ومثله في الهذيل والمضمومات، والعمود ما يكون مشرفاً لغيره فمن الله النافعة،

(١) ثوب، وهي بثبت الهمة انظر القاموس تجل انتقلت في الآية معنى اليه وأما معنى الحكمة فهي
أكلة يكره مسكون وكثرة وأقال كغراب له مصححه.

باب أحكام العيدين من الصلاة وغيرها من عباد

لأن الله تعالى فيه عوائد الإحسان في عباد (صلاة العيدين واجبة) وليست فرضاً ورد

والمتبعة والسنة في خلق العامة أن يكون بالموسم لأنه يقوي وأصل السنة ينأى بكل مزيل
لحصول المقصود، وهو الظاهر، وإنما جاء التحديث بلفظ العلق لأنه الأغلب، وسواء في ذلك
الرحل والسراف، وقال النووي: الأولى في جمع الخلط، وهي حلقها نصف والإبط أولى فيه النصف
لورود الحجر ولأن العلق يلفظ الشعر، ويزيد الثلاثة لتركيبه بخلاف النصف، ثم العانة هي
الشعر الذي فوق الذكر وحواشي، وحواشي مرجعه، وينصب إزالة شعر الذراع خوفاً من أن يعلق
به شيء من الجامة المخارضة، فلا يتمكن من إزالته بالاستنجار، وفي الخاية: ينهي أن يذعن
قلامة ظفري، ومحلوق شعره، وإن رماه فلا بأس وكذا إزادته في كبش، أو معتدل لأن ذلك
بروت فاه وردى أنه قنبي يجمع لم يذفن الشعر والظفر، وقال: لا تنقلب به محرمة بني آدم اهـ
ولأنها من أجزاء آدمي فتحترم وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يجمع أمر يذعن
صبياً أشياء من الإنسان، الشعر والظفر والحيضة والسن والقلعة والمسحة تد، والحيضة يكره
الحاء المهلهلة طرفة البصر، والجمع مما يشك كذا في المسحط، ولعل المسحة المعروفة التي
يصح بها ما خرج من الإيمان من نمو دم وأستنفر الله السبب والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب أحكام العيدين

العبادة من الدين ظاهراً، وهي اشتراكها في الآداب والشرائط إلا المتعلقة، والجمعة
تسمى عبداً أيضاً قال تعالى: {الكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد، أو خمسة أعياد} ولقد تمت
الجمعة لمرئيتها وكثرة وجودها، وأصل عيد عود لأنه من العود بمعنى الرجوع فليت الزوايا
لكونها بعد كسرة كبريان وميلقت، ونيل من عيد يستحب إذا جمع ويجمع على أعياد
والقباس على الأول أعود لأنه من العود، إلا أنه جمع بهذا اللفظ للزوم ثباته في المفرد، فلم
ينظر إلى الأصل، وقيل للمعنى بينه وبين أفراد جمع عوداً للبهو، وأما عود الحشيش فجمعه
عيدان قال في البحر وصلاة العيد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن
أنس قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيها فقال: {أما هذان يومان قالوا:}
كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله ﷺ: {إن الله قد أبدلكما بهما خيراً منهما يوم
الأضحى ويوم القطر اهـ} قوله: {لأن الله تعالى فيه عوائد الإحسان} عينة رديوية أو لأنه يعود،
وينكره بالفتح والسرور وتغزلاً بالعود على من أكره كما سبقت المناظرة فغزلاً بفعلها أي
رسوخها أو لاجتماع الناس فيه، يعطى على كل يوم مرة ولما قيل:

عيد وعيد وعيد صون مجتمعه وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

نصر الوجوب عن الإمام في رواية، وهي الأصح رواية ودرية، وبه قال الأكثرون، ونسبها في الجامع الصغير سنة لأنه ثبت الوجوب بها لمواظبة النبي ﷺ على صلاة عشرين من غير ترك فوجب (على من تجب عليه الجمعة بشرائطها) وقد علمنا فلا بد من شرائط الوجوب جميعها، وشرائط الصلوة (سوى الخطبة) لأنها لما أخرجت عن الصلاة لم تكن شرطاً لها بل سنة (فتصح) صلاة الميدين (بدونها) أي الخطبة نكس (مع الإساءة) ترك اسمه (كما) يكون مبرأ (لو فُتحت الخطبة على الصلاة) لمخالفة فعل النبي ﷺ (وتدب) أي استحباب لمصلي العبد (في) يوم (الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل) بعد الفجر قبل ذهابه لمصلي شيئاً حلوا كالكسكس (و) ندب (أن يكون المأكول تبرأ) إن رحد (و) أن يكون عده

ومذهب الإمام أحمد أن وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العبد فإن في متر المتيقن: وشرحه للشيخ محمود الحلبي، وإذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم سقوطاً مبرراً لا سقوطاً وجوباً لأنه ﷺ صلى العيد وقال: من شاء أن يجمع، يجمع أهله السيد قوله: (وهي الأصح رواية) عن الإمام وعليه الجمهور كافي، وهو المختار خلاصاً، ونص عليه محمد في الأصل، قوله: (ودرواية) لأنه ثبت بالنقل المستفيض عنه ﷺ أنه كان يصلي صلاة الميدين من حين شرعيتها إلى أن توافه الله تعالى من غير ترك، وكذا السلفاء الراشدون، والأئمة الصالحون، وهذا دليل الوجوب، وبشارته الكتاب العزيز وهو قوله تعالى: ﴿وَلْتُكْرِمُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَضَّلْتُ رَبِّي﴾ [الكوثر: ١٠٨] وانحر فاك لأرلى إشاراً إلى صلاة عيد الفطر، والثانية إلى صلاة الأضحية، قوله: (ونسبها في الجامع الصغير سنة فتح) جازته عيدان اجتماع في يوم واحد، فالأول سنة، والثاني عريضة ولا يترك واحد منهما أهـ، قال في التوبة: هذا لا يهدي الوجوب ألا ترى إلى قوله: ولا يترك واحد منهما فإنه يعني الترك والإتيان في عبادة المشايخ والأئمة بعد الوجوب كذا في لحنس على أن الوجوب قريب من السنة لأن السنة المؤكدة في قوة الواجب، ولهذا كان الأصح أنه يأثم بتركها كالأواب يحرم، وقال أبو موسى انضرر في مذكوره: إنها فرض كفاية كما في شرح الرازي، ومسكين وهو رواية عن الإمام وبه قال أحمد كذا في البرهان، قوله: (وشرائط الصلوة) ظاهره أنه لا بد من الجماعة المذكورة في جملة عن خلاف فيها، ونسب كذلك، وإن الواحد هنا مع الإمام جماعة، فيكف بصلح أن يقال بشرائطها؟ قوله: (له تكن شرطاً لها) لأن شرط لشيء، يسبقه أو يوافقه. قوله: (لو فُتحت الخطبة على الصلاة) أعلم أن الصلوة سنة وتأخرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضاً نهر عن الظهورية وكونه شيئاً بانقضاء لا يدل على نفي سببه أصلها مطلقاً لأن الإساءة تركت سنة التأخير، وهي غير أصل السنة، وفي ندوة الفتنة: لو حطب قبل الصلاة جاز، وترك انقضاء ولا تعد ومثله في مسكين أهـ، قوله: (ثلاثة عشر شيئاً) قد ذكر نحو الخامسة عشر، قوله: (أن يأكل بعد الفجر) الحكمة فيه التيسير إلى امتثال الأمر

(وإذا) كما روى البخاري عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ لا يقدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً ولو لم يأكل قبلها لا يأثم ولو لم يأكل في يومه ذلك ربما يعاتب كذا في التوبة (و) ندب أي سن أن (يبتسل) وتقدم أنه للصلاة لأنه ﷺ كان يفتسل يوم الفطر، ويوم النحر، ويوم عرفة، وهذا نص على أنه يسن لتغير الحاج يوم عرفة وفيه ورد على ابن أبي حنيفة (ويستأن) لأنه مطلوب في سحر الصلوات وأعم الحالات (ويبتطيط) لأنه عليه السلام كان يبتطيط يوم العيد، ولو من طيب أهله (ويطس أحسن ثيابه) التي يباح لبسها

به، ولبسهم نسخ تحريم الفطر قبل صلاة العيد، فإنه كان محرماً قبلها في أول الإسلام، والشرب كالأكل، فإن لم يفعل ذلك قبل حرره ينبغي أن يعمه في العزيم، أو في الصلوات إن نسي كما هي شروح الحديث، وإن لم يفعل فلا كراهة في الأصح كذا في المحلى. قوله: (ويأكلهن وتراً) زاد ابن حبان ثلاثة أو خمسة أو سبعة، أو أقل من ذلك، أو أكثر بعد أن يكون وتراً، وقال شارحوه التحكمة في تخصيص النحر لما في الحلو من نفقة البحر الذي أنصف الصوم، وتزريق الفل وهو أسير من ميرة، ومن ثمة استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً كالتمل، وقبل: لأنه يحسن البرء، وقبل: لأنه التخلية مثل بها المدايم، ذخرها أفضل المأكول، وقبل لأنها الشجرة الطيبة، والتحكمة في جعلها وزراً أنه ﷺ كان يحب الإتيار في جميع أسوره استمارة التوحدة، فإن لم يشير التمر أكل حلواً غيره كما ذكرنا فإن لم يتيسر أيضاً تناول ما تيسر له. قوله: (وبما يعال) قال المصنف: وبالترك في اليوم يعاقب له. قوله: (وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن الجواهر: يفتل بعد الفجر فإن عمل قبله أجزاء، وسوي في ذلك التذلل إلى الصلاة، والقاعد لأنه يوم زينة، واجتماع بخلاف الجمعة. قال السرخسي، وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية، كما في المحلى، واختار في التذلل أيضاً كون التسل، والتطافة فيه ليوم فقط، وعمله في الشهر بأن السور فيه عام فيندب فيه التطييف لكل فادر عليه صبر أم لا، وفي السب من الأهر الأصح أنه سنة، وسواء مندوباً بالاشتغال السنة عليه. قوله: (وهذا نص الشيخ) اسم الإشارة راجع إلى قوله في الحديث يوم عرفة، وربما يقال: إنما فعله ﷺ في حجة الوداع، وكان لا تفيد الاستمرار كما نص عليه بعض الأصوليين، وتقدم أنه لا يكون آتياً بالسنة إلا إذا اعتزل في عرفة، وعبارته مع السن في فصل الاختصالات المستوتة، وبس الاختصالات الحاج لا أخيرهم، وقوله الحاج في عرفة لا خارجها، ويكون عمله بعد الزوال لفصل زمان الخوف. قوله: (وأعم الحالات) أي جميع حالات الإمكان. قوله: (ويطس أحسن ثيابه) أي أحصلها جديداً كان أو عبلاً لأنه ﷺ كان يلبس برة حمراء في كل عيد، وهذا يقتضي عدم الاحتصاص بالأيض، والحلة الحمراء ثوبان من قيمين فيهما خطوط حمراء، وخضر لا أنها حمراء بعث مهر والبعث المنالين لأن الأسمر القاهر، أي شديد الحمرة مكرره كذا في شرح البدر برقائه.

ويستلزم الرجوع، وكذا للشيء يخرج حينئذ منك بنفسها في المسح والأعياد (ويؤذي صدقة الفطر إذ وجبت عليه) لأمر النبي ﷺ بأدائها قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويظهر الفرح) بطاعة الله وشكر نعمته ويتختم (أو) يظهر (البشارة) في وجه من يتفادى عن المومنين (وكثرة الصدقة) الخافه (حسب طاقته) زيادة عن عادته (والتيكبر وهو سرعة الانتهاء) أول الوقت أو قبله لأداء العادة بنشاط (والابتكار) وهو المسارعة إلى إحصائي ليلال فصلاته. وانصف الأول (وصلاة الصبح في مسجد حيداً لغضاه حقه، ويخصص دعائه لعبادة مخصوصة. وفي قوله (ثم

قوله. (وكان للشيء يخرج حينئذ) أمرج البيهقي في سنة من طريق الشافعي أن النبي ﷺ كان يسلم مرة مبررة في كل عبادة، وأخرجه في المعرفة من الحجاج سوطاً عن أبي حمطر عن حماد بن عمار أنه قال: كان للنبي ﷺ يرد أنه هو باليد في العيدين، والجمعة. قال في قدوس الرد بانصب ثوب مخطط، وفي المصاحف الردة كراهة مخرج مرجع له، وفي تنزيهه الجرد بكسر الجاء الموحدة وضع الموحدة دون عبادة ما كذا موسى مخططة. وهو مرد بهاني بشال مرد حيرة عن التوسيع والإنابة له. قال العرطبي: سبب حيرة لأنها نصراني نوبن، ولتحجير الحسن قبل. ومنه قوله تعالى: ﴿وهم في روضة يحسرون﴾ والروشي المخطيط له. ونزلهم حيرة مفتوح الحاء خطأ مشهور، وفي الشرح لفك حيرة بشب التعلب له. قوله: (ويؤذي صدقة الفطر) المخصوص هنا بزمان لفصل أوقات الدفع، فلا يتأني أنها واحدة في ذاتها، والمحصل أن لها أمراً (أربعة أحياناً) قبل يوم الفطر بشره ومصاد أو يزيد على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى. وهو حائز. فأنها يوم قبل الصلاة. وهو مستحب ثلثتها بعد الصلاة في ذلك اليوم، وهو جائز أيضاً بأربعها بعد خروج يوم الفطر وفيه يتم نكح برفع الإثم بالأداء قبل آخر الجمع بعد الفطر. منه بأنه لم يزلوا بالأداء كذا في البحر. قوله: (وشكر بعد) عطف على التوج. قوله: (ويتختم) لما روي أن من كذا لا ينحسب من الصلوات في سائر الأيام بيمين يوم العيد كذا في الشرح ولهذه بقوله لغير أنه لما ومنكده. لا نكر. مل مستحب نورود الأثر بها كما روله المصنف أن حجر عن حفصة عتداً لأحسب لأبي القاسم المصلي بعد حسن. وكذا أم حجاب رسول الله ﷺ إن التوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض: تسلم الله منكم ومنكم. قال: وأخرجه الصرامي أيضاً في الدعاء بعد قري. له قال والمعامل به في صلاة الشامية، بالخصرية بول أرجل للمصنف عبد مبارك عليه، ونسبه. وحكى أن لحسن هذا التامم بذلك أن الحراز الحسن. واستجاب لما بينها من التلازم له وقد نطقت المصاحفة هي سنة عقب الصلاة كلها ومنه أن لمي. قوله: (أولاً فوفقت) هو بعد الصبح فهناك. قوله: (أيان فضيلته) أو فضيلة الاشتغال. قوله: (والصف) منجر عطف على التفسير في فضيلة أي، وليان فضيلة الحب الأول. قوله: (وصلاة الصبح) أي في جماعة. قوله: (لغضاه حقه) أي حق مسجد المحرم من الصلاة به. بعض من التجمع على أحد قولين. قوله: (ويتحصن)

يتوجه إلى المصلى) إشارة إلى تقديم ما تقدم على الخلع إلى المصلى (ماتياً) يكون وودار وحض بصر روي أنه عليه السلام وسلام خرج ماتياً، وكان يقف عند خروجه: فلهذه إني خرجت إليك محرّج العبد الدليل (مكبوراً مرة) قال عليه السلام: خير الذكر الضمير وخير الزرع من بكري، وعندهما جهراً وهو رواية عن الإمام، وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطع) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلى في رواية) جرم بها في الداية (وفي رواية إذا فتحت الصلاة) كذا في الذكر، وعليه عمل الناس فإن أبو جعفر، وبه تأخذ (ويرجع من طريق آخر) الله، بالنبي يتوجه وتكثيراً للشهره (ويكره التنفل قبل صلاة العبد في المصلى)

الله... عطاه على قضاء، والسلام محلطه عليه أي ويختص ذهابه وقوله للعبادة، متعلقين ينحصر. قوله: ثم توجه إلى المصلى، بالصمت عطف على المندوبات فإن ضمير من التوجه إلى المصلى مندوب وإن وسعهم التوجه. هذه عامة الأحكام وهو الصحيح، وقد كان رسول الله ﷺ يخرج في صلاة العبد إليه، وهو موضع معروف بالمدينة بين باب المسجد ألف ذراع كما في التبيين على البخاري: وأما مطلق فتوجه فواجب. اهـ قوله (وخفض بصر) أي كفه عما لا ينبغي أن يصر. قوله: (روي أنه ﷺ خرج ماتياً) وروي أنه ما ركب في عيد، ولا جنازة. ولا بأس بالركوب في الرجوع لأنه غير فاضد إلى مرة كما في السراج، وهذا إن قدر وإذا لم يركب أبلى نفسه. قوله: (مخرج العبد الليل) معلى من العبد لا المكان ولا الزمان. قوله: (مكبوراً مرة) قال الطحاوي: ذكر ابن أبي عمير عن أحمد بن حنبل أن السنة منهم يوم المظفر أن يكبر في طريق المصلى، وهو الصحيح لقوله تعالى: ﴿والتكبروا لله على ما عداكم﴾ [البقرة: ٢٠٤]. قوله: (ووضعهما جهراً) قال الحلبي: الذي ينبغي أن يكون الجلال في اشتمال الجهر، وهذا لا في كرامته، وعندهما معتد بها بسحب، وهذه الإختلاف أفضل، وذلك لأن الجهر قد نقل من كثير من السلف كابن عمر وعلي وأبي أمامة السهلي، ولحمي، وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن أبي نبيلى، وأبى بن عثمان، والحكم وحمام، ومالك والشافعي، وأحمد وأبي ثور، كما ذكره ابن المنذر في الإقتراان بعد. قوله: (وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير) أحب من طرف الإمام بأنه قول صحابي فلا يعارض به مذهبنا لأنه القطعية هي قوله تعالى: ﴿وذكر ربك﴾ إلى قوله ودون الجهر. قوله: (وتكثيراً للشهود) لأن مكان الضربة يشهد لها فيه سراج، ولا بأس ببناء صير في المصلى، ولم يكن في زمنه ﷺ لها مسر، وما كان حطه. وهو واقف، وكذا الخلفاء الراشدون بعده، وأول من أحدثه مروان بن الحكم في صلاة معدية كذا يسن من البخاري، وشربه. قوله: (في المصلى اتفاقاً) من التمسك عن المفسر أنها لا تكبر في راحة المسجد عند امر مفاتل فكانه لم يمتد جلالة الشراقة تحت مظلة، ولو في صلاة الضحى، أو نوبة المسجد، وسواء من حب عليه صلاة العبد. وغيره حتى يكره للفناء أن يصلح المصلى يوم العيد قبل صلاة الإمام بها من

عداها (و) في البيت عند ثمانتهم وهو الأصح لأن رسول الله ﷺ خرج يصلي بهم العدة ثم
 يصلي فيها ولا يصعدا منق عليه (و) يذكر السفلى (بعدها) أي بعد صلاة العدة (في) اصطلي
 فقط فلا يكثر في البيت (على اختيار الجمهور) لأن ابن عمر، وأبو ذر، ومنهم من قال عنه:
 كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العدة شيئا أبدا، جمع إلى منزله صلى ركعتين (و) انتهاء
 (وقت) صلاة العدة من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين) حتى تبيض الشهي عن
 الصلاة وقت الطلوع إلى أن يبيض لأنه ﷺ كان يصلي العدة حين ترفع الشمس قدر رمح،
 أو رمحين ثم مضوا قبل ذلك لا تكون صلاة عده بل صلاة محرمة (إلى) قبيل (زولتها) أي
 الشمس كما ورد به الآثار (وكيفية صلاتها) أي العدين (أن يتوي) عند أداء كل منهما (صلاة
 العدة) بعده وبعدها ابتداء أصلي صلاة العدة في تعام، المستحب يوي المستحب أيضا (ثم
 تكبر مختصرة ثم يقرأ الإمام، والمؤتمن (الثناء) سبحانك اللهم وبحميدك الخ لأنه شرع في
 أول الصلاة بعد ما على تكبيره، فلو كان في خاتمة الرواية (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات
 فزواتك) سبقت بها أولها عن تكبير الإمام، ثم فزواته بذكرها (الحلأ) وهو مذهب ابن
 مسعود رضي الله عنه، وبسكنت بعد كل تكبيرة مفردة ثلاث تكبيرات في رواية عن أبي

الهي، وعمر، عن نحوه. قوله: (لأن رسول الله ﷺ قلح) أي مع حرمة على التوقل، مولا
 متكررة لنفس قوله: (على اختيار الجمهور) وأما قاصدان، وصاحب النجعة إرادة الطلوع
 بعده ما روي في الحديث في الحديث، وذكر في الروا، والعلامة يستحب أن يصلي بعد صلاة العدة
 أربع ركعات لحديث على رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «من صلى بعد العدة أربع ركعات كتب
 له بكل نيت زيت ويكس روفة حسنة كذا في الشرح، ويجعل على الصلاة في البيت. قوله:
 القدر رمح أو اثنا عشر شبر، وشرا له وقت طول ثمانية د. قوله: (ثم فلا محرما) لوقته
 في وقت الطلوع، والحدادة في الشمس، ويستحب بعد الإتمام الصلاة في أول وقتها في
 الأصغر، وتأخيرها قليلا عن أول وقتها في الصلح بذلك كتب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن
 حزم، وهو صحاب، نحو الأصح، وأخر الطلوع قبل، يزيد في العدة، ويجوز لمن السجدة
 رعد وحلى وابن أبي حرج. قوله: (ويقول بلسانه: أصلي صلاة العدة لله تعالى) ولا يشترط
 في أن يجب الاستحباب. قوله: (أي كما ينوي صلاة العدة وتقدم أن مية للشرع مع
 لإتمام في ثلاثه صحيحة. قوله: (وهو مذهب أبي مسعود) وعمر أبي موسى الأشعري
 وطيفة بن ليثان، ومحمد بن عامر، وعساقة بن ثوير، وأبي هريرة، وأبي مسعود الأصبلي
 وأبي مسعود الأشجري، وأبي حازم وابن عباس والحسن وابن محبوب والقرظي. قوله:
 (وبسكنت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قوله في الميسوط، هذا التقدير ليس
 لإمام لأن الله قصود به إزالة الانشاء عن القوم وهو يختلف بكترة الإمام، والله اعلم. قوله:

حينئذ نلتزمه على المعتمد عن الإمام ولا يسن ذكره، ولا يأسن بأن يقول: مستحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وإنه أكبر (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنا (ثم بتعمود) الإمام (ثم يسمي سراً، ثم يقرأ) الإمام (الفتحة ثم) سراً (سورة وتندب أن تكون) سورة (يسبح اسم ربك الأعلى) ثمناً (ثم يركع) الإمام، وينبغي التزم (فإذا قام للثالثة ابتدأ بالسجدة ثم بالفتحة ثم بالسورة) ليروا إلى بين القراءتين وهو الأفضل حمداً (وتندب أن تكون) سورة حل أنك حديث (الفاشية) ورواه الإمام أبو حنيفة يرمعه إلى النبي ﷺ فكان يقرأ في الجنتين ويوم الجمعة يسبح اسم ربك الأعلى. وهو أنك حديث العاشة ورواه مرة في العدين فقط (ثم يكبر) الإمام (والموم) (تكبيرات المزاولة ثلاثاً ويرفع يديه) لإمام والقوم (فيها) كما هي (الركعة الأولى وهذا) المعدل وهو الأمر الآتي بين القراءتين، والتكبير ثلاثاً في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة (ومن تقديم تكبيرات المزاولة في الركعة الثانية على القراءة) لأن ابن مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له فلو أن رجلاً وسلاط من الاضطراب وإنما اختار قوله لقول النبي ﷺ: رخصت لأمتي ما رخصه ابن أم عبد (فإن قدم التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة جاز) لأن الخلاف في الأولوية لا لحوار وعدمه، وبما لو خير الإمام زائداً عما قلناه ينضمه المعتدي إلى ست عشرة تكبيرة فإن زاد لا يلزمه متبعت لأنه بعداً معطوياً يفيق لمجاوزته ما ورد به الآثار وإن كان مسبوقاً

(ولا يأسن يال يقول الخ) في القهستاني عز عبي الأئمة أو التيسر فيها أولاً اهـ قوله: (يرفع يديه) إلا في تكبيرة الركوع، ولو صي خلف إمام لا يرى لرفع يديه يرفع ولا يرفع الإمام في الترك سحر من الشهيرة. قوله: (ثم بتعمود) هو قول محمد، وهو مستحان كما في مجمع الأنهر، وقال أبو يوسف: بتعمود قبل المزاولة لأنه سنا ثلثاً، حمداً. قوله: (يسبح اسم ربك الأعلى وحل أنك) وروي في رافقته جوهرة. قوله: (وموافقة جميع من الصحابة) قدما ذكرهم. قوله: (وسلامته) أي أبو ابن مسعود من الاضطراب أي التردد في بعض الألفاظ. قوله: (ولما أخير قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة الإمام له. قوله: (لأن الخلاف في الأولوية) قال في البحر: الخلاف في الأولوية، ولا خلاف في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن، ولو كان بها إسح وسرح لكان محمد أولى بمرسته. قوله: (لوإذا لم يكبر الإمام) أي لكون الخلاف في الأولوية. قوله: (ينضمه المعتدي الخ) لأنه التزم صلاته فيزعمه العمل برأيه. قوله: (لأنه بعد الخ) أي خرج من عهدة الاحتياط نضار كالحسن بالمسوخ، ثم قالوا: فإذا سجع من الإمام أما إذا سجع من المبلغ فقط فإنه ينضمه ولو زاد على هذا المبدل لحوار الخطأ من المبلغ فيعاقب، فلا يترك الواجب احتياطاً، ولذا قيل: ينوي لا يحتاج بكل تكبيرة لاحتمال الضم على الإمام في كل تكبيرة.

بكير فيما قاله بقول أبي حنيفة: وإذا سبق بركة يتدى، في ثلثائها بالقرعة، ثم بكير لأنه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به أحد من الصحابة فيوافق رأي الإمام علي بن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم السبوق يقضي أول صلاته في حق الأذكار وإن أدرك الإمام ركعة أحرم قائماً، وكبر تكبيرات الزوائد قائماً أيضاً إن أمن فوت الركعة بمشاركته الإمام في الركوع، ولا بكبر للإحرام قائماً، ثم يرتع مشاركي للإمام في الركوع ويكبر للزوائد محلاً، ولا دفع بدلان القائل من المذكر يقضي قبل فرائع الإمام بخلاف المولى، والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محلها، وهي وضع اليدين على الركبتين رافعاً رفع الإمام رأسه سقط عن المقتدي ما ينشأ من التكبيرات لأنه إن أتى به في الركوع لزم ترك الصلابة المفروضة للأواجب، وإن أدركه بعد رفع رأسه قائماً لا يأتي بالتكبير لأنه يقضي الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم بخطيب الإمام بعد الصلاة خطبتين) افتداه بفعل النبي ﷺ يعلم فهما أحكام صدقة الفطر) لأن الخطبة شرعت لأجله

قوله: (وإذا كان مسبوقاً بالتح) قال في السراج: المسبوق بكبر فيما يقضي برأي نفسه، وبخلاف رأي إمامه لأنه منفرد بخلاف اللاحق فإنه بكبر برأي إمامه وبخلاف رأي نفسه لأنه حلف الإمام حكماً. قوله: (وإذا سبق بركة) أي وكان ممن يرى قول أبي حنيفة. قوله: (فيوافق رأي الإمام علي) أي بالبدعة في القضاء بالقرعة، ثم بكير. قوله: (فكان قولنا) من الخروج عن قولهم حسيماً، أي إذا بدأ بالتكبير، ثم قرأ. قوله: (بمشاركته) متعلق بأمن. قوله: (ويكبر للزوائد مستحباً) برأي نفسه لأنه مسبوق، وقال أبو يوسف: يشمل بتسبيح الركوع لأنه محله حنيفة، وسقط عنه التكبير. قوله: (لأن القائل من الذكر التح) كما إذا أدرك في الصلاة على النبي ﷺ فإنه يبدأ بالشهاد الذي قائم، وكما إذا أدرك في ثلثة الوتر ركعة فإنه يأتي بالقنوت إن أمن فوت الركوع، وكذا يأتي بالثناء كذلك. قوله: (ويقوت) من الضوينة. قوله: (يحفظ عن المقتدي ما بقي) أي أوكله إن لم يكبر شيئاً، ولا يأتي به في الثانية، ولو أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات ثلعه، وقضى ما قائم في الحان، ثم تابع إمامه وإن أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الانتعاش، وأتى بالزوائد برأي نفسه لأنه مسبوق، ولو أدركه قائماً، ولم يكبر حتى ركب لا يكبر على ما ارتضاء في المحبة، وإن أدركه بعدما رفع رأسه من الركوع، ولم يكبر انتعاشاً، ولو ركب الإمام قبل أن يكبر كبر ركعاً، ولا يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية، ولو عاد لا تعدد كما في شرح السبد. قوله: (لزم ترك الصلابة المفروضة) فيه أن الصلابة هنا راجعة. قوله: (بعد الصلاة) هذا بيان الأفضلية. قوله: (يسلم فيها أحكام صدقة الفطر) أي من إحداهما وهي الأولى، وهذا في حطة الفطر، ويسألني بيان الأفضلية. وكذا كل حكم أصحح إليه. قوله: (لأن الخطبة شرعت لأجله) أي لأجل التحليم، فإنه صاحب البحر بحثاً. وينبغي للخطيب أن يعلمهم الأحكام في جملة قبل العبد لأن المدحوب في صدقة الفطر

فيذكر من تجب عليه وليس تجب، ومن تجب ومندوب الواجب ووقت الوجوب، ويجلس بين الخطيئين جليلة خفيفة، ويكبر في خطبة للمدين، وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي أن يحمل أكثر الخطبة فتكبير ويكبر في خطبة عبد لأقصى أكثر مما يكبر في خطبة النضر كذا من صاحبها، ويبدأ بالخطبة بالتحميد في الجمعة وغيرها، ويبدأ بالتكبير في خطبة العيدين ويستحب أن يفتتح الأولى تسبيح ثلثي واثنان تسبيح قال عبد الله بن مسعود: هو السنة يكبر الضوم معه يرسلون على النبي ﷺ في أنفسهم مثلاً للأسر ومنه الإنصات (ومن فاته الصلاة) فلم يدركه (مع الإمام لا يفضيها) لأنها لم تعرف قربة إلا بشرائط لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو مأموره فإن شاء انصرف، وإن شاء صلى نقلاً والأسل أربع فيكون له صلاة الصلح لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من

أدأها قبل الخروج إلى المصلى، وأبداء تكبير التشرع من فجر يوم عرفة، فلا يفيد هنا التشرع له. قال والعلم أمانة من عنز العلماء له، ويقرب هذا البحث ما يأتي في سبعة الخطر أن ﷺ كان يخطب قبل العيد يومين خطبة بين فيها أحكام مائدة الفطر له. قوله: (من تجب عليه) وهو الحر المسلم المالك للصلوات ولو غير تام. قوله: (ولمن تجب) هو مصرف الزكاة. قوله: (ومن تجب) من البر وسويقه، ودقيقه، والتعريف كذلك، والتعريف والرب وما سورها بالقبضة. قوله: (ومندوب الواجب) هو نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب. قوله: (ووقت الوجوب) هو طلوع الفجر من يوم الفطر. قوله: (ويجلس بين الخطيئين) لا فيهما عندنا كذا في الدرر. قوله: (وليس لذلك) أي للتكبير الواقع في أثناء الخطبة حدد فلا ثاني قوله بعد، ويستحب أن يفتتح الخ. قوله: (وغيرها) هذا يوم حسب الحج الثلاث مع أنه يبدأ بالتكبير إلا أن التي بمكة، وعرفة، يبدأ فيهما بالتكبير، ثم بالنية، ثم بالخطبة كما ذكره في الدرر. قوله: (تسوي) أي متتابعات، ويكبر قبل النزول أربعة عشر كذا في الشرح. قوله: (في أنفسهم) المراد أنهم يبرون به كما تقدم، وانضاف أنه متعلق بالتكبير، والصلاة لأنه يجب الإنصات لجميعها، وقوله سنة الإنصات الأولى أن يقول وواجب الإنصات. قوله: (ومن فاته الصلاة مع الإمام) أو بخروج وقتها سواء كان لمعلم أم لا إلا أنه يأتي في الثاني دون الأول، وكما إذا لم يشرع أصلاً، أو شرع، ثم أقصد اتفاقاً، على الأصح، وفيها يلزم أي رحل أقصد صلاة واجبة عليه، ولا قضاء عليه ولو قدر بعد النوافل مع الإمام على إدراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تمددها. قوله: (لا تتم بدون الإمام أي السلطان، أو مأموره) أي وقد صلاها الإمام، أو مأموره فإن كان مأموراً بإقامتها له أن يقيمها. قوله: (وإن شاء صلى نقلاً) لعله محمول على الصلاة في غير المصلى لما تضمن من كراهة الصلاة فيه بعدها. قوله: (فيكون) أي ما صلاة له صلاة الصلح قال في العناية: فإن قيل: هي قائمة مقام صلاة الصلح، ولهذا تكروه صلاة لأدح قبل صلاة العيد، فإنما عجز عنها بصير إلى الأصل كالجمعة إذا فاتت فإنه يصير

فإنه صلاة العيد صلى أربع ركعات بقرا في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية والشمس وضحاها، وفي الثالثة والملي إذا ينشئ، وفي الرابعة والصمى وروي في ذلك عن النبي ﷺ وعداً جميلاً وتواياً جريلاً أنه (وتواخراً) صلاة عيد الفطر (يعطى) كان غم الهلال وشهدوا بعد الزوال أو صلوا في غم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر (إلى المدة فقط) لأن الأصل فيها أن لا تقضي كالجمعة إلا أنها تركت بعد رويتا من أنه عليه السلام أحرها إلى المدة معلوم ولم يرو أنه أخرها إلى ما بعده فبقي على الأصل وفيه العذر للجواز لا لنفي الكراهة، فإذا لم يكن عذر لا يصح في العذر (ولاحكام) عيد (الأضحى كالنظر) وقد علمتها (لكنه في الأضحى يؤخر الأكل عن الصلاة) استحباباً فإن قدمه لا يكره في المختار لأنه سنه الإسلام كان لا يطعم في يوم الأضحى حتى يرجع فياكل من أصحبه، لهذا قيل لا يستحب

إلى الظهر فوجب ما إن سلمنا ذلك لا يضرنا لكن صلاة الضحى خير واجبة فيتحير بسلام الظهر في الجملة فإنه مرض فيلزم أدؤه، ويلزم على ما ذكره أنه لا يأتي يقضيه إذا صلى العيد لعدم الجمع بين الموضوع، والمعرض وليس كذلك. قوله: (وروي في ذلك) بصفة المفاعل، وصبره، لا يرد مسود قوله. (وتواياً جريلاً) في التهاني عن المسودة يعطى تواباً بعد كل ما ثبت في هذه السنة أنه قوله: (كان غم الهلال الخ) ركاع الفطر ويحرم كما في شرح، وكما لو صلى بالناس على غير طهارة، ولم يعلم إلا بعد الزوال كما في الحاشية قوله: (وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث لا يمكن اجتماع الناس زماناً فكيف السبب، وهي كونها قضاء أو أداء فزلال حكاهما التهاني ونحوه أي يقضي صلاته كما أشار إليه الكرماني والعلابي والهادية، وهو ما هو يؤدي كما في التحفة أنه قوله: (إلى المدة) ووقتها من الثاني ذل أول أداء السبب. قوله: (وأحكام الأضحى) أي من الشروط، والمندوبات هي أحكام الفطر، ولا حاجة إلى تعداد العرائف، وإنما يحتاج إلى عدد المخالف أفاده السط. قوله: (يؤخر الأكل عن الصلاة) وكذا كل ما ساقى للصوم من صيحة إلى أن يصلي وقد تولدت الأخبار عن فصحة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن الأكل والأطفال عن ارتضاع غذاء الأضحى كما في لراشد، وفيه مرمى أن هذا الإصمك ليس بصوم، وإنما لم يشترط له التية، وإلى أنه مذنب، في حق المصريين فقط كما في تسليم الأمور به من الكشف تهستاني. قوله: (فإن قلعه لا يكره في المختار) قال المحمدي: المنع كراهة التحريم، لا يرد من الكراهة بترك السنن، وإنما مراتبها التنزيه أنه. قوله: (كان لا يطعم) يفتح الياء أي لا يأكل. قوله: (فياكل من أصحبه) وفي لفظ البيهقي يأكل من كيد أصحبه. قال في غابة البيان: لأن الناس أنصاف به تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون لساو لهم من لحرم الأصحابي لمسي هي ضيافة الله تعالى. قوله: (فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ. قال النسب: وهو ظاهر في ترجيح الإطلاق لحكاية التفصيل بقول الله ونبيه في غابة البيان بالمصري، أما القروي فإنه يذوق من

تأخير الأكل إلا لمن يصحب نياكل منها أولاً (ويكبر في الطريق) دليلاً إلى المصلي (جهراً) استحباباً كما فعل النبي ﷺ (ويعلم الأصحية) يبين من تحب عبه ومن تحب ومن الواجب وقت ذبحه والذابيح، وحكم الأكل، والنصائح والهدية والادخال (أو) يعلم (تكبير التشريق)

حين يصبح، ولا يملك كما في عبد الفطر لأن الأصاحي يدع في الفري من الصالح بخلاف العصر حيث لا تدع فيه قبل الصلاة، وقوله: فإنه بدو، من حين يصبح أي من أصبحهم بدليل التعليل بقوله: لأن الأصاحي، ولا يعمل بعدم الصلاة عليهم. قوله: (ويكبر في الطريق جهراً) آثار بذكر الطريق إلى ما في المبسوط، وشرح الطحاوي أنه يقطعه إذا انتهى إلى النية وفي رواية حتى يشرع الإمام فيها، وسئل الناس على هذه الرواية، ويكبر كلما نفي جمعاً أو خلا شراً، أو سبطاً، أو كظليته، ولا يسن التكبير جهراً في غير هذه الأيام إلا بوزاء عدو أو لصومر فين. وكذا الحديث، والمخاوف كلها كما في الزاهد. قوله: (من تحب عليه) هو المسلم العاقل المومض المالك لمصائب، ولو غير مام. قوله: (ومن تحب) فتجب من الأنواع الثلاثة الأولى، واليفر والغنم. قوله: (ومن تواجب) هو التي من هذه الأنواع، وهو ما تم له ستة من لغيره، وضمن في الشية، ومن الفرم ما لم يستثن، وضمن في الثلاثة، ومن الإس، ما تم له أربعة وضمن في العاصم، ويجزى الجفج من العباد، وهو ما تم له نصف حواء، أو أكثر كما مر في محله. قوله: (ورقت ذبحه) هو يوم العيد، ويومان بعده. قوله: (ووظايع) هو صاحب الأصحية أن كان يحسن الذبح، ولا يمار عبده، ويشهد الذبح فإنه يخرقه بأكول نظرة من مهابه كما قاله رسول الله ﷺ لسيده نساء المالمين بنته حطة رضي الله عنها. قوله: (وحكم الأكل) والتصدق؟ هما باثنت، ويهدي ثلثاً، وسدس ثلثاً إن لم يكن صاحب عبث، ولا نصبره إلى عباله أولى من صرفه إلى الصدقة والهدية. قوله: (ويعلم تكبير التشريق) هو في اللغة تقديم اللحم بالغانة في العشرة أي الشمس، وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الأصاحي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر، والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق، ولها من التحر ثلاثة أيضاً يوم التحر، وهو العاشر من ذي الحجة، ويومان بعده فالمجموع أربعة الأول منها نحر فطر، والربع نحر فطر، والموسمان نحر تشريق، وعلى هذا المعنى اضترحت الإضافة بأن المعنى حينئذ تكبير أيام التشريق ولا يصح لأنه يؤتى به في غيرها، وأجيب بأنه لما كان أكثر أيامه أيام التشريق نزل الأكثر سورة الكحل، وبأن لغة التشريق كما يطلق على ما تقدم يطلق أيضاً على دفع الضمات بالتكسر في هذه الأيام المخصوصة. كما قاله أئمة اللغة: وحينئذ فالإضافة من قبيل إضافة البيان أي التكبير الذي هو التشريق، وهذا الثاني هو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: من إضافة الخاص أي الذي هو التشريق بالمعنى الثاني إلى العام، وهو مطلق تكبير وهذا إما ينمى على أن لونه المتشابهين مختلف، إليه، وهو أحد أقواله الثلاثة، وقيل: بالعكس. وهو المشهور وقيل: كل يضمن على كل.

من زمانه الحاضر إلى إمام أبي الحنفية (أبو الحنفية شرعت له) وسعى للحطبة السببية عليها من جهة الجمعة التي بعد يومه - (وغيره) صلاة بعد الأضحية (يعطون) نهي الكراهة وبها عقد مع الكراهة للحدثة الأولى (أول إلى ثلاثة أيام) لأنه مؤلف بوقت الأضحية بما بين الأربع إلى ثلوث ولا يصح بعدها (والترجمة) وهو الله - لم تعين بمرافق (ليس بشيء) معتبر فلا يستحب من يكره من الصحيح لأنه اختراع من الدين، ولا ينفى ما يحصل من ربح الصلة باجتماعها، واختلافها بالثبوت، والأحداث في هذا الموضع (ودره العسفة مقدم) ويجب تكبير التثنية في حقه، الأكثر لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي أَيَّامِ مَعْرُوفَاتِكُمْ﴾

قوله: (شرع له) أي لأجل التعليم للأئمة من إمام قوله: (يرى) البعد لصاحب نسبه قوله: (أنها مؤلفة بوقت الأضحية) وثبت لأن التسمية فترة ثبوت أيام الشرح، وهي ثلاثة أكراد الصلاة وأنها صلاة الأضحية، وهو أسرت صلاة العيد من اليوم الأول آخر، والنسبة إلى الزوال، ولا تجزئهم إلا بعد ذلك، وفي اليوم الثاني، لا يجزئهم من الزوال إلا إذا كانوا لا يرون أن بعض الإمام، فحدث بحريه قوله: (فيما بين الخ) كلاً من: (أ) عن بطله يعني الصلاة، وإن وقت بوقت الأضحية نظراً إلى أيام ثلاثة لكنها بعد ما بين الأربع إلى الزوال، ولا يصح بعدها قوله: (وهو الدائمة بالتوقيين) عد هو المرأة هنا، ويغلق على مطلب يدي عرف أو، صح طلبة، وإنشاء إضافة، والوقف بمرافق أي ثبوت السام أنفسهم بالواقعين بمرافق، والأولى السببية، قوله: (أول يكره من الصحيح) وهو ثلاثهم أيها تحريم لأن الوقوف بعد فترة بعدة، محسوس علم يجر معه في غيره فالطرح، ويحرمه الأثر في أنه لا يجوز لظروف حول مسجد، أو سنة سوى الكعبة كشبه كما في حياة البيت، وفي القدس من ثبات مسجد سوى الكعبة محسوس بحسب الكعبة، (لأنه اختراع في الدين) إذ لم يشك عنه، ولا من أصحابه وضوح الله تعالى عليهم، وبطل عن أبي عباس أنه فعل ذلك بالسم، بحسب على أنه خرج بلاسقاء ونحوه لا تلقينه بأهل عروت قال عطاء البخاري إن استطعت أن تحموا نفسك عشية عرفه فافهمه، قوله: (وعام) فلا في القدم من الزمان كحديث الأحداث، والفتن، وكسحابة المعانة، ومن لا مؤلف له، ولا عقل له، وقال في سنة حدث، والأحداث أنظار أول السنة، ورجل حدث ليس وحديثها يبر الحدة، والحدوة في، والحديث الجديد ونحوه، ونسب ما هو مؤلف من لا مؤلف له ولا عقل وعليه فالمعاصير أن يقول رعاية العامة أي من لا عقل له سهم، والبراد الأحداث ما اعتد أي الشاء قوله: (ودره العسفة مقدم) أي دفع البعده مقدم على طلب الحصول ما في الشرح، بعد ذكر هذه العدة وحسب ذلك الواجب له، قوله: (ويجب تكبير التثنية) وكذا يجب التحريم، ونيل: من أناته القهستاني، قوله: (في احتياض الأكثر) وقبل: سن رب عر حافظ الدين في الكثر وأول ما الس تطلق على الواجب نظراً إلى معاصها التثني وهو

[البقرة/ ٢٣] (من بعد) صلاة (فجر حرفة إلى) عقب (مصر العبد) لانتفاء الإجماع على الأكل ويأتي به (مرة) بشرط أن يكون (نور كل) صلاة (فرض) شغل الجمعة وخرج النفل والنور، وصلاة الجنائز والمعيد إذا كان الفرض (أي) أي، ولو كان قضاء من فروع هذه الصلاة فيها، وهي الشمائيل (بجماعة) خرج به المنع لما عن ابن مسعود رضي الله عنه. ليس التكبير أيام التشريق على الواحد والاثنين التكبير على من صلى جماعة (مستحب) خرج به جماعة النساء فيجب (على إمام مقيم بمصر) لا مسافر ومقيم بمرية (أو) يجب التكبير على

طريقة. قوله: (القول تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾) إما لم يكن فرساً بهذه الآية لما قيل أن المراد به ذكر الله تعالى عند رمي الجمار بذلك. فمن لم يزل في يومين الآية فلم يكن الكتاب قطعي الدلالة، فيجب الرجوع لا الانتفاء وقد اطلب عليه النبي ﷺ من غير ترك، وكذا الحلفاء الراشدون، والمصنعة آجيمون. قوله: (من بعد صلاة فجر حرفة الفجر) هو قول ابن مسعود ابتدأه وانتهاه، ولذا أخذ به الإمام رضي الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام: «أعتمر لأمتي ما اختاره ابن لم عبه وقيل: ابتدأه من بعد صلاة الظهر من أول يوم النحر، وبه أخذ مالك وإشاقسي، وهو رواية عن أبي يوسف. قوله: (إلى عقب) إما زاد عقب للتخصيص على البعلية، ولو حقه: أنهم أن الغاية غير حقة. قوله: (ويأتي به مرة) وما زاد فهو مستحب. قال البدر لعيني في شرح النخبة: وأقر في الدر وفي السري عن فقرا حملاوي الإثنين به مرتين خلاف السنة، وفي مجمع الأمل، أن ترك قد خالف السنة أو ولعل محله ما إذا أتى به على أنه سنة، وأما إذا أتى به على أنه ذكر مطلق، فلا ويحرم. قوله: (نور كل صلاة فرض) لأنه من مخصص الصلاة يؤدي في حرمتها من غير فاصل يمنع الميتة كلها، وحدت عند، وكلام مطلقاً وحروج من المسجد، ومجاوزة المصنوع في العصره، وإن لم يخرج منه، أو لم يجاوزها يكره لأن حرمة الصلاة باقية كما في حاشية المؤلف فإن فعل يشهد من هذه الأشياء سقط عنه لأنها ترفع حرمة الصلاة لكنه إن فعل الثاني عهداً ثم ولو سن حدث بعد السلام إن شاء كبر في الحال لبغاه حرمة الصلاة ولا يشترط له الطهارة كما سباني لأنه لا يؤدي في تحريم الصلاة واختاره السرخسي، وإن شاء نوحاً وأتى به وصححه الزيلعي. قوله: (ولو كان قضاء من فروع هذه الجمعة فيها الفجر) خرج به ثلاث صور الأولى كانت غيرها فيها الثانية فاتتها في غير هذه الأيام الثالثة فاتتها نفسها في أيامها من العام القابل. وفي هذا الأخيرة خلاف أبي يوسف، والصحيح أنه لا تكبير بها. قوله: (نهي التماثيل) الضمير إلى الفرائض. قوله: (والاثنين) لما محمود على المنفردين، وإلا فالجماعة تتحقق بهما في غير الجمعة إلا أنه على هذا المحس يرجع إلى المنفرد لأن كلا منهما منفرداً وأنه بعد الاثنين غير جماعة اعتبراً للتلذذ من لعلها. قوله: (أخرج به جماعة النساء) أي والمرأة. قوله: (على إمام مقيم) هو إمام توجهن المصير، لم نوى فيها إقامة خمسة عشر يوماً، لما من نوى إقامة ما دون ذلك لا يجب

«من اقتدى به» أي بالإمام المعصوم (أو كان) «بأية طريق» (مسافراً أو رقيقاً، أو شياً) «لعله» الإمام، والمركب انخفض منزلته دون الرجال لأنه غيرة، وعلى السارق التذكير بأنه مفتر بحريته فيكبر بعد فرعه، ولما رآه الإمام راسياً ثم نفسه صلاته وفي أحملة نفسه، «مداً» (محمراً) «سالكين» ثم بالثبوت ولا بد من التذكير للعبادة، وتكبر الإمام (بعد أبي حنيفة رحمه الله) «أدأرونيته» (وقالاً) أي أبو يوسف ومحمد، «رسمهما» (له) (يجب) التذكير (فوق كل فرض على من صلاه يوم) كان (مسافراً أو قروياً) لأنه تبع المأخوذة من حجر سورة (إلى) ذلك (عصر) (اليوم) (لخاف من يوم عرفة) فيكون إلا آخر أيام التشريق (ويده) أي يفرقهما (يعمل وعليه الفتوى) أي هو الإحتياط لأن الإيمان سالكين عليه أولى من ترك ما قيل أنه

عليه عمن ما يفهم من كلامه. قوله (أي بالإمام العظيم) هو الأصح، وبطل يجب عن الإمام الحنفى بالمسافر، وحرى عليه صاحب الأمر أهله السيد. قوله (أو رقيقاً) الأثرى حده كما فعل في تصويره لأنه يوم اختلاف، وأبى من خلاف. قوله (والمرء) خفض منزلته بحيث تسمح لنفسه، والتعليل بعد نوحته. قوله: (لأنه صرفة) عفا غير معصية، والصحيح أنه يؤدى إلى الفتنة لحدوده السيد، وقد سبق والمدة بالعبادة معصية المعصوم، وهو الصواب. قوله (وفي التلبية نفسها) لأنها كلام أحبب، وفي البحر والكنز: «أنه» «سجدة السهو» «لوجوبه في» «تحريرها» ثم بالتكبير لرحمته في مرمها، ثم بالتلبية لم يحرمها لعدمها، وثوباً لها فقط للوجود والتكبير لأنها كلام وقطع فاعمل، وأودعاً بالتكبير بعد لأنه لا يماهي اتصال بخلاف الثالثة؟ قوله (وتكبير الإمام) «المع» «مطلقاً على طهارة» قوله (لأدأرونيته) أي من أثر من مسعود الدين، وهو أيضاً يدل على اشتراط اجتماعه فقط مبرأ من البدعي، والإمام «والثاني» «أخر من ما رآه» قوله (إلى آخر أيام التشريق) (أثرى حده)، والاستعداد بعد غلته بما فيه من إيمان أنه يكبر بعد التمرد لأنها آخر أيامه فاعمل. قوله (ويده يعمل) (عليه الفتوى) «هذا» «يد» «أن» «إماماً» الإمام «مستعداً» «فانصرة» «لقوة» «لنفسه» «عمن» «ما» «في» «آخر» «لحدوث» «الغديسي» «أو» «هو» «من» «عمن» «أن» «قوله» «في» «كل» «مسألة» «مروية» «عنه» «كما» «ذكر» «في» «الحادي» «أيضاً» «والأفكيد» «يعنى» «فوق» «غير» «صاحب» «المذهب» «كذا» «في» «البحر» «قال» «وبهذا» «سدمع» «ما» «في» «الفتح» «من» «ترجيح» «قوله» «ورد» «دون» «المشايخ» «بقولهما» «ولو» «نسي» «الاسم» «التكبير» «أثر» «في» «الزوم» «وجوباً» «كصاحب» «السجدة» «مع» «ذلك» «قال» «محدثاً» «قال» «المحقق» «صلى» «الله» «عليه» «وسلم» «أن» «أكثر» «مفسر» «أبو» «حنيفة» «وخطوب» «هو» «فد» «أبي» «يوسف» «القاضي» «صاحب» «الإمام» «الأعظم» «وغير» «يعتقد» «من» «أبائهم» «من» «حيث» «بن» «محمد» «بن» «حنيفة» «البحري» «استصر» «بعد» «نوح» «أحد» «وبرل» «المكونة» «ومات» «بها» «ومضى» «عنه» «رأى» «بن» «أبهم» «وذكر» «محدثاً» «ونزعي» «أبو» «يوسف» «سنة» «النبين» «وشماين» «وملته» «في» «جلاء» «هرون» «أرشد» «وقد» «ضممت» «هذه» «الحكاية» «من» «الرواة» «الحقة» «هذه» «للسنة» «ومن» «الدوية» «حالة» «نظر» «أبي» «يوسف» «عند» «الإمام» «حيث» «صحه» «وخطوب» «سورة» «الإمام» «في» «قصة» «حدث» «سني» «ما» «لا» «يسر» «عادة» «تعلفه» «بأنه»

عنه للأمر بدفعه في الأيام المعلومه، والمعدودات، وعدم وجدان ذكر سوى التكبيرات من أيام التشرية، والأوصاف منها من المعلومات والمعدودات فإن المعلومات عشر الحجة والمعدودات أيام التشريق قبل التكريات، أيام الحج والمعدودات سميت معدودات بذلكها وهكذا روي عن أبي يوسف أنه قال: اليوم الأول من المعلومات والمواعيد الأربعين من المعلومات، والمعدودات (ولا يأسي بالتكسر عقب صلاة الصبحين) فقد مضى على العبث

علمه، فثبت أن العبادة بها هو بيان التكبير الأول، وهو الكائن عند فجر يوم عرفة مأثراً به، والي ثلاث أوقات يكبر فيها ثلاثاً، وهما أن تعظيم الأسماء في فاعته لا يباين طاعة الله تقدم بامر الأيام كما هو المذهب المشهور أن الامتناع من الأدب، ومنها أنه ينبغي للاستاذ إذا غرس من بعض أصحابه الحبر أن يصفه، ويحفظه عند الناس حتى يحفظوه، ومنها أن للمعيد لا ينبغي له أن يمس حزمة أسفه وار فاعه، وعظمه ألا ترى أن أبا يوسف شغل ذلك من التكبير حتى - ١٠٤ - من البحر، قوله: (لأن الإتيان بما ليس عليه شيء) ولأن به الأعد بالأكبر في العبادة حصرها في الذكر السأور بكتابه، وهذا في مسألة ما ذكر في ذلك الأيام من أن الإجماع بعد علم الأمر، قوله: (لأن الأمر بالذكر أنه شيء) على بقوله أنه عند وفي التشرية، ولا يلام به من كان عطفاً على قوله لأن الإنسان الحج، قوله: (أي الأيام المعلومات) وهو قوله تعالى: (وذكر وأسم الله في أيام معدودات) البقرة - ١٦ - قوله: (والمعدودات) وهو قوله تعالى: (واذكروا في أيام معدودات) قوله: (وعدم) البحر عطف على ما قبله من قول الأمام، وهو جواب عن سؤال كنهه قبله، لعل لم يحموه على غير هذه التكبير، وما من العبادة أن السأور به ذكر حادث في هذه الأيام، وليس بحادث فيها إلا هو، قوله: (والأوصاف أربع) أي ما يوجد في بعض النسخ بغير التعليل بقوله: لأن المعلومات أربع لا يابسه لأن الأرسطين لعامة والحادي عشر، ولما قلنا عشر فلس من المعلومات، أي هو من المعدودات، وأما الحادي عشر والثاني عشر فلهما ما ليس من المعلومات، فالسبع التي حدث منها ماء شعارة من انصرابات قوله: (أنه فإن) يدل من صسر روي لكن لا يلقبه في المعنى والأول أن يحمل تعبيراً على حذف اللام، قوله: (الثبوت الأول من المعلومات) إن أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات، ولا من المعدودات، أما الأول فله لا حرج فيه، وأما الثاني فله ليس من أيام التشرية، اللهم إلا إذا لم يقع فيها تكبير تشريعي، فيكون من المعدودات، قوله: (والأوصاف الأربع) أي ثلاث معلومات، ومعدودات وهي أيام البحر، أما أربع معدودات فقط، وأما إذا لم يأت أيام التشرية الأربع الثلاثة التي بعد أيام البحر فالمراد بالأول يوم البحر، وهو معنوم، والأرسطين الحادي عشر والثاني عشر معلومات، ومعدودات، والأحر معدودات لا غير وهو الثاني عشر، قوله: (ولا يأسي بالتكبير عقب صلاة الصبحين الحج) أي بالظهورية عن تعبه أي معتمداً، سمعت أن مشايخنا ثابروا التكبير في الأسماء في أيام عشر كذا في البحر

دورات المسلمين ذلك وكذا في الأسواق، وغيرها (ولتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر) فهما مرتان (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد) لما روي أنه ينتقز صلى صلاة شفاعة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه بوجهه فقال: خير ما قلنا وغالت الأبياء قلنا في يومنا هذا: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر. الله أكبر الله أكبر. ومن جعل لتكبيرات ثلاثاً من الأول لاثنين لم يريد على هذا إن شاء يقول: (الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ومحبان الله بكراً وصيلاً لا إله إلا الله وحده مطلق وحده وتسمي عبده وأمر جنده وهم الأشرار وحده لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون السهم

وفي الدلالة عن جميع السابق قبل لأي حجة صحيحة لأهل الكوفة، وغيرها أن يكبروا أيام التشريق في المأجد والأسواق فإنهم، وذكر أبو الليث كان إبراهيم بن يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام التشريق. قوله (فهما مرتان) وكذا التكبير الاتي مثله فالحاصل فيه سب. قوله (لما روي الحج) الدليل الحسن من المدعى لتفصيله، يفوه في يومنا هذا، والأدلي الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الأسود. قال: كان عبادة يعني ابن مسعود يكبر من صلاة العصر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الله، وكذا روى عن علي، بن عن الصحابة كلهم لما رواه ابن أبي شيبة حديثاً حرره عن مسعود عن إبراهيم بن علي. قال: كانوا يخرون يوم عرفة، وأحدهم مستقبل القبلة في دبر القبلة الله أكبر الله. قوله (ومن جعل لتكبيرات ثلاثاً الخ) أتت به في من قال بذلك كالتفصيل رضي الله عنه. قوله (ويؤيد على هذا الحج) ربما قصد التعسر على أنه لا يريد في تسمية المستندة كانه يجعل التكبير ثلاثاً وإنما يزيد عليها بعد ذلك عليه قوله. فيكون فتح.

قوله: (كبيراً) حال مذكور. قوله: (كثيراً) صفة لمصنعه مذكور أي حديثاً كثيراً أي أشد على أنه تعالى، وذكره حمير ذكراً كثيراً. قوله: (بكراً وصيلاً) لبكرة أول النهار والأصل آخره والافصرد الاعتراف بالتسوية له تعالى في جميع الأوقات وهذا منصوبان على التسوية. قوله: (وحدته) حال لازمة. قوله: (ونصر عبده) محذوف عطف تعبير على قول صادق وعده، ويدل عليه ما روي من قوله لا إله إلا الله في عزوة بشر: اللهم انتزلي ما وعدتني أو حاصرني أن أريد بالأول الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صادق. قوله: (وأمر جنده) المسلمين إلا أن حزب الله هم الغالبون، أو الأمر الصالحة في مذاهبهم.

قوله: (وهزم الأشرار وحده) في وقعة الحندق منهم هزموا من غير مقاومة منسحقين انهم لله تعالى من غير مشاهد، سبب أو المراد الهزم بظلمة، فإن التعبد لله وحده وانعاشه من الأسباب أمور عادية. قوله: (مخلصين له الدين) أي النجاة. قوله: (ولو كره الكافرون) ولو النجاة.

صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أصحاب محمد وعلى أزواج محمد وسلم تسليماً
كذا في مجمع الروايات شرح الفقدوري.

باب صلاة الكسوف والخسوف

والإفراغ (من وكتمان كهية النفل للكسوف) من غير زيادة، فلا يركع ركوعين كل

قوله. (قلهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قلنا في الصلاة. قوله. (وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الأصحاب من سبط، الخاضعين للاهتمام بسبب الشرف.
نقطة ذكر في انكشاف أن الخديف لما أراد الذبيح، ونزل جبريل بالإنشاء حاف عليه
العمل، فتأذى من الهواء الله أكبر الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال: لا إله إلا الله والله
أكبر، فقال الخليل الله أكبر والله الحمد لله لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث، والمختار أن
الذبيح اسمعيل عليه السلام وفي القاموس أنه الأصح. قال: ومعناه طمع الله عز وإسماعيل
خلافية سبغاً، وحلقاً فمنهم من قال به، ومنهم قال: بأنه استحق عليه السلام قال في البحر
والحنفية ماثلون إلى الأولى. والحاصل كما قال السجوي أن الخلاف فيه مشهور بين الصحابة
ومن بعدهم ورجح كل من القولين كما في الزرغاني على التواهب والله سبحانه وتعالى أعلم،
واسعفر لله العظيم.

باب صلاة الكسوف

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد، وقيل الاستسقاء لأن كلاهما صلاة جارية ببساعة
محصورة من غير أذان، ولا إقامة إلا أن صلاة العيد واجبة، وقيل فرض تكافية، وصلاة
الكسوف سنة عند الجمهور، وقيل واجبة، وصلاة الاستسقاء مختلف في سنتها، صاحب
ترتيب الأرواب كذا في الفتح يقال: كسفت الله الشمس كسفاً من باب ضرب، وهو معتد،
وكسفت الشمس كسوفاً من باب جطر، وهو لازم، وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف،
وهما بمعنى واحد، وهو تعاقب الخسوف من كل منهما قائم من فأس، والأهري، والحريري
وزاد في القاموس الخسوف ذهب بمصهما، والكسوف ذهب كليهما، والإشاعة في صلاة
الكسوف للتعريف وهي من إضافة الشيء إلى سببه لأن سببها الكسوف روى فيكمال أن
النبي ﷺ قال: (إن الشمس يزعمون أن الشمس، والمغرب لا يتكسفاً إلا لموت عظيم من
المسلمة، وليس كذلك إن الشمس، والمغرب لا يتكسبان لموت أحد، ولا لحياته، ولكنهما لبيان
من آيات الله أن الله إذا بقا شيء من خلقه خشع له فإنا رأيت ذلك فصلوا كما حدث صلاة
صليبوها من المكتوبة أم والمراد بالأحمت الأقرب، وكانت الصبح فإن تكسوف كان عند

ركعة على ركوع واحد لما رواه أبو داود أنه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام، ثم

ارتعاهما فترجمع، وألفه في الحديث أن أهل المعاصبة كانوا يزعمون أن ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقد أهل الملحوم من أن هذه الأجسام استغاية مرتبطة بالبحر. وأن لها تأثيراً في ذلك، وأن العالم كبري الشكل، والكسوف حيلولة الأرض بين الشمس، وبين الأقطار، فهو أمر عادي لا يتقدم، ولا يتأخر ما خبرهم النبي ﷺ أن اعتقادهم هذا باطل، وأن الشمس، والقمر آيات من آيات الله تعالى يربعا عباده فيعلموا أنهم مسخران بأمره ليس بهد سلطان في غيرهما، ولا قوة المذبح عن أنفسهم، فلا يستحقان أن يحدا وأن هذا من أثر الإزاحة الغريبة بعمل التفاعل المتأخر، فيخلق النور، والظلمة في هذين الجزئين من شاء بلا سب، وفي التفرع إلى الصلاة والسنجود لله تعالى، والتصرع إليه عند ذلك تحقيق إضاءة المحرقة كلها إليه تعالى وفي لها هذا سواء وفي هذا دليل أيضاً على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل، والربيع الشديدة والظلمة، ونحوها كما في علة البيان، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَرْمَلُ بِالْأَنفَالِ إِلَّا تَخَوْفُهَا﴾ [الأنفال: ١٧] والتخوف بهما لما فيها من تعديل نعمة النور بضممة لا سبب للكسوف فتفرغ الغلوط لتلك طبعاً، وكنا من الآيات المحجوة، والله تعالى يحوف عباده لتذكروا المعاصي، ويرجعوا إليه بالطاعة، والإستغفار قوله: ﴿وَلَا تَرْمَلُ الْكَبِيرَةَ﴾ [التكوير: ١٧] قوله: (من ركعتين الفخ) بيان لأقل عبادتها، وإن شاء صلى لربما، أو أكثر قل شئ سببه، أو كل شئ سببه كما في البحر من المجني، والأفضل أوسع كما في الحموى عن السيدة قوله: (كهينة التفرغ) أي عدم الأذان، والإقامة، وعدم الشوازي الأوقات المتخروجة، وفي إطالة القيام بالقرآن، ولأدعية التي هي من خدمات الله لعل، وقيل: يحجب القرآن، إن شاء لأن التمسك بالقرآن، والوقت بالصلاة، والدعاء وإذا خفف أحدهما طوّل الآخر، وقيل: بغير فهم ما أحب للصلاة المكتوبة، وأما الركوع، والسنجود، كل شاء فصرها، وإن شاء طوّلها كما في شرح أسبغ قوله: (من خير زكاة) مرتبة بقوله كهينة التفرغ أي من خير زيادة وركوع ثلث، قوله: ﴿فَلَا يَرْكُوعَ وَرُكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ﴾ وقال مالك والشافعي وأحمد في الصحيح عند، في كل ركعة ركوعان لغير ابن عباس، وعائشة أن النبي ﷺ ركع ركوعين في كل ركعة مثنى عليه، ولنا أدلة كثيرة، قال الكمال، بعد ذكرها، فهذه الأحاديث منها التصحيح، ومنها الحسن فقد دارت على ثلاثة أمور منها ما مره أنه على ركعتين، ومنها الأمر بأن يصورها كأحدث ما حصلوا من المكتوبة، وهي الصبح، ومنها ما نص فأنفذ تفصيلها أنها ركوع واحد وما نهيها إليه رواه كبار الصحابة، فالأخذه أولى لكثرة روايته، وصحة أحاديث، وموافقه الأصول الصحيحة لانا لم نجد في شيء من الصلوات إلا ركوعاً واحداً فيجب أن تكون صلاة الكسوف كذلك، قال الإمام محمد: وتأويل ما روى من الركوعين أنه ﷺ لما طال الركوع رجع بعض الصنف ولهم طناً منه أنه ﷺ رجع رأسه من الركوع مرتين من حلقهم، فلما رأوا رسولاً

أعبروا عنه، وسجدت الشمس فقال إنما هذه الآيات يخبر الله تعالى بها عباده فلا تأثمروها ففعلوا فأحدثت صلاة صليتموها من المكثوبة قال الثعالبي: وهي الصبح فإن تسوف الشمس كان سدا لارتفاعها فبطل رحمتها، وفي السنة فيها ركوع واحد في كل ركعة للركوع، ولا جماعة فيه إلا (فيما هم الجمعة أو مأمر السلطان) دعاء لئلا يفتنوا (بلا أذان ولا إقامة ولا جهر) في إقراره بهيمة عنده حلالا لهما (ولا خطبة) بإجماع أصحابنا لعدم أمر ﷺ بالخطبة قبل ينادي بالصلاة جامعة) ليبتدعوا (ومن نظرونها) نحو سورة البقرة قال الثعالبي: وهذا مستثنى من كراهه بتحويل الإمام الصلاة، ولو حفظها حاز ولا يكون مخالفا للجمعة لأن

الله ﷻ راعيا لغيره مراعيا من خلقهم، فمن كان سقفا لمن أمه ﷺ صلي بأكثر من ركوع، فروى على حسب ما عده من الأثناء، قوله: (بل ركعتي واحدة) الأولى ذكرها ثم حذا بالتقصيد، قوله: (فأحدث صلاة) أي أرب صلاة، قوله: (وهي) أي أحدث صلاة، قوله: (إلا بإمام الجماعة) أي إمام يصح به إقامة الجمعة، وفيه إشارة بر أنه لا بد لها من شرائط الجمعة، وهو كذا، سوى المدة كما في السراج، والمسمى في ذلك تحصيل كمال السنة على الصاهر كما في الشهر، وفي أسد من الشرح قال العلامة الأسيحاوي ينسحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء الإمام والوقت، والموضع أما الإمام فالسلطان، أو القاضي، ومنه ولاية الجمعة، والعينين، وأما الوقت فهو الذي يربح به النظر، وأما الموضع فهو الذي يغني به صلاة العيد، أو المسجد الجامع، ولو صلوا في موضع أمرهم، والأول أفضل، ولو صلوا وحدائهم متراهم جاز ويكر، أن يجمع في كل ناحية أي يصلي لكرهه العمل بجماعة على التعامي إلا ما خص بدليل إلا إذا أقر الإمام لإمام كل مسجد أن يغيبها كما في زين أمير حاج وفي الظهيرية إذا أمر إمام الجمعة الفروع بالصلوة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساكنهم يؤمهم فيها إمام عليهم محمود، عن الزهري، وفيه أيضا، وكذا إنشاء بصلية للركوع فرائض

قوله: (هذه خلاف لهما) تصحيح قول الإمام: كما في المعصومات لما رواه أصحاب السنن وصحة ثمر مدي، وابن حبان، والحاكم عن حمدة على ما روى الله ﷻ في كسوف الشمس لا تصح له سؤالا، وما رواه أحمد عن أبي عيسى: صليت مع نسي ﷻ للركوع فبطلت جميع ما فيها سرفا، وأقبل ما رواه من الصحيح أنه جهر بالأية والأيتين، قوله: (ولا خطبة) رجعت ﷻ يوم عاشوراء عيدا ويرحم الله من لم يمت إلا ليرد على من توهم أنها كسفت بعونه لا أنها شربوا منه ولذا غضب بعد الاجلاء، ولم تأسه سؤاله لحطب قبله بالصلاة، والدعاء، قوله: (بل ينادي) أي ينادي بالجمعة، قوله: (الجمعة جامعة) أي ينادي بالجمعة، والصلاة يصح الرقع فيها على الأبدن، والنظر، قوله: (نحو سورة البقرة) المعنى أنه يقرأ في الأرض للجمعة، وسورة البقرة إذ كانت سمعتها، أو فبدلتها من غيرها لأن لم يبدلها بجمعة، قوله: (ولو حفظها الح) أي من كلام الثعالبي، بل ذكر في فتحه فحاصله أن يجوز أن تسعة نظريا

المستمر: استعجب الوقت بتفلاؤه، واندها، فإذا ضعف وحدها، فزاد الأخرى يفيض على
الشرع: والخوف إلى إيجلاء الشمس (و) س (تطويل ذكرهما وسجودهما) لما وري أد،
الشمس انكسفت على عهد رسول الله ﷺ فقام منه بكدر يركم، ثم ركب ظلم بكدر يرفع. ثم
رفع منم بكدر يسجد، ثم سجد ظلم بكدر يرفع ومنم في الزمان الأخرى مثل ذلك أخرجه
الحاكم وصححه (ثم يدعو الإمام) لأن النسبة لأخيه من التفلاؤه (جلالاً مستقيل الخيلة إن
شاء أو) يدعو قائماً مستقيل الناس قال: نيس الأئمة العلواني (وهو أحسن) من استغفار
القبيلة ولم يعتمد قائماً على عصا أو قوس كان أيضاً حسناً ولا يسعد المتبر بذهابه ولا
يخرج (و) يا: ما يؤمنون على دعائه) يستدرون كذلك (حتى يكمل الجلاء الشمس) كما
ورد: (وإن لم يحضر الإمام صلوا) أي الناس (فرادي) ركعتين أو أربعاً في منازلهم (ككراهة
صلاة) (الخوف) فرادي لأن القمر خسف مراراً في عهد النبي ﷺ ولم ينقل إلينا أنه ﷺ
صلى لباساً له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهب ضوءه والخوف ذهب دثره والحكم أعم
(و) كراهة فرادي لعدم (الظلمة الهائلة نهالاً والروح الشديدة) إيجلاً كان، أو نهالاً
(والفرق) سزلازل والصراخ، ونشاز الكواكب والضوء الهائل ليلاً، والشمع والأظفار

الصلاة. والسننوب مجرد استيعاب الوقت بجموع الأئمة مطلقاً، وأما شرح المشكاة في جعل هذا إذا كان في غير وقت كإحدى، وإلا فنصر على إحداه فقط. قوله: (لأن السنة متأخيرة) علة للإتيان بنم السجدة للرحماني عز الشفيع. قوله: (وهو أحسن من استقبال القبلة) لعله لأن السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعله النبي ﷺ عند قدومه، وذكر الأئمة، أو لأن فيه مزيد الاستحباب والإيهان للمؤمن إذا رآه، وأما إرداءه فيكون منهياً. قوله: (كان أيضاً حسناً) لأنه ربما يقول المخلص فيما يفتنك بحصله أن إرداءه. قوله: (ولا يخرج) أي كسر الأولي عدم فقره بالانضمام به سابقه لأنه قد لا يصح لا يخرج. قوله: (حتى يكمل الصلاة الشدس) أنزل ﷺ. فإذا وأتموها فادعوا وسلوا حتى يتكشف ما بينكم وفي السراج روي لم يصل الكسوف حتى اجلس ثم يصل، وأما أحلى بعضها جزئاً يتدعى بفعله فإن سترها محاب، أو حائل، وهي كاسفة صلى الكسوف لأن الأصل بقاؤه ردي حوت كسفه أسكن عن إحداه، واشتد صلاة المغرب. قوله: (في مثلهم) كما في شرح التلح. وي ركنين، أو أربعة، وهو الأفضل مبوط. وفي مساجدهم فتهتفون، وعن الإمام أن لكل إمام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط حصر، ولا السلطان مبسوط، والفصيح الأول، وهو ظاهر مروية لأن هذه الصلاة بجماعة عرفت بإقامة رسول الله ﷺ فلا يقبها إلا من هو قائم مثله. وفي مشابهة أنها متدبرة بالمصر. قوله: (فصلاً للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس ليلاً من السفة. والنس. قوله: (والحكم) وهو امتثال الصلاة فإنها تلزم لأبيهما وهم قوله:

الشيء، وعموم الأمراض، ولحصولها من تعدد رشح ذلك من الإفراط والأهوال
لأنها ذات حيزية لتبدأ بتركها الجماعي، ويرجعوا إلى طاعة الله تعالى بشي بها يؤمنهم
ويعلمهم ولا يتركهم، بل في الرجوع إلى ربه بحالة سأل الله من فضله ليعلم والمعية
بهاء سيدنا محمد ﷺ.

باب الاستفتاء

هو طلب استفتاء أي طلب العباد الشئ من الله تعالى بالاستفتاء ومحمد، ونشاء وشرع

(وعصوم الأمراض) كالمذهب، ونفقة على أنهم يصلون مراتب، يدعون في عموم الوفاء،
الأمراض، بل في شهر، وهو شامل للتصاعون لأن الوفاء لهم لكل مرض عام طاعوناً فذلك،
أو غيره، ولا يحسن رد الله عنه بعله كما يرفع الناس في العجل مشروع، وليس هذا دعاء
يرفع الشهادة لأية شيء، لا شيء، يعني فصار كملافة العدو وقد استأثرت الله تعالى سأل الصفة منها
أنه وعلى هذا، مما قاله ابن حجر من أن الإجماع المدعى برفعه مدعى أي حجة، فإذا جتمعوا
على كل واحد وكلين يتوي بها برفعه قال: وهذه المصلحة من حوادث القدرى مدونه في
الاشبه، وأما الضموري في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني
سراة، فإذا سمعهم به يأمرون، فلا تقاتلوا عنه وإذا وقع بآرمين، وأسلم بها، فلا تخرجوا فراراً
عنه، فقلت: إن كان جهال لم يدخل، ويقتل به وقع عنه، أنه يقتل بدخلونه، ولو خرج فقتل،
رفع عنه أنه سما بخرجه لا بد من، ولا يمنع صيانة لاعتقاده، فأما إن كان يعلم أن كل شيء
يغفر الله تعالى، وأنه لا يضره إلا ما كتب الله عليه، فلا بأس بأن يدخل، ويخرج منه، وقيل:
ليس من خروج جوفاً من تعفن الجسمي الذي في تلك الأرض لأن الناس إذا فروا عنهم
نظفت أموالهم وأحوالهم من بؤسهم، وقيل: حراً لحاصر الفقير الذي لا يجد ما يبيع إلا
جاني الخروج، وقيل: خير ذلك، قوله: (التي بها فوزهم) أي نجاتهم من أفعالهم، ومفهومهم
باعتقاد، قوله: (وقوله) ولقراب أسوان لبيد في الرجوع إلى ربه فضلاً لأية سنة سنة، وبني
ربه ولأنه عباد ندين، ولأنها أفضل أعمال عبد، ثلثة: (الغنى) عند دفع من الحنابة، قوله:
(والصافية) اسم عام يندرج كل معروف، قوله: (بهاء) سيما محمد ﷺ حتم به لما ورد توسلوا
بجبري، فإن جاعلي عند الله عظيم وتكون مصاباً عليه ﷺ في الدعاء، وهو من محققات
الإحالة، وأنه سبحانه وعالي عظم، واستغفر الله للعطب.

باب الاستفتاء

هو طلب الاستفتاء أي طلب العباد الشئ من الله تعالى بالاستفتاء ومحمد، ونشاء وشرع

كتاب والحمد لله (له الصلاة) جائزة، فلا فريضة، وليست من تعلم فعل عمر ومير
نفع لعائى عنه أيا حين استشفى لأنه كان أشد الناس اتباعاً الرسول له ﷺ. وقد استشفى

الحريف لصحة الشرح في فاصيص الماء لطلب. والإصابة من إصابة. مستور بطور معلوم،
والصفا بأصناف الماء وذكر بعضهم أنه في اللغة طلب الماء معاناً، وعاد في الشرح على هذا
العلم من لغة تعدى على وجه مخصوص، وهو يسون عند الحاجة إليه في موضع لا يكون
أدنى، وأدنى، وأدنى يشربون منها، يستوفون مواقيهم وروغهم. أو كان لهم ذلك لكن
لا يكفهم. فإن كان كتاباً لا يشعرون كذا في الجبوت، وقوله على حسب انحصار من الله
نعالي الأولى أن يقال: طلب الماء لطلب زيادة الأنهار حر له غير لا يكفيه كليل إذا كان
لا يكفى. وفي معطالع سقاء، وأسفا بمعنى واحد، وقيل: سقاء سقاء، وأسفا جمع له سقاء،
ونيل. سقاء لشبهه، وأسفا لعالته، وأرضه أود له غنية. قوله (بالاستغفار) أي يعمى مع
وجب حله للطلب لأن الأفراد الطلب نحو اللهم اسق غنماً غنياً إلى آخر ما يأتي، ويحتل أن
الطلب يكون بالاستغفار لأن الله تعالى رب إرمك السماء بحية فلك عالم. (استغفروا ربكم)
أمرنا أن الآية ولما روي أن عمر استشفى منه برد على الاستغفار. قوله: (وشرح ملككتاب)
وهو قوله تعالى عذابة عن روح عليه السلام فقلت استغفروا ربكم الآية روي أن قوم ترحل لما
كانوا من طول تكريمه المودة حبس عنهم القصر. وأغفم أرواحهم فاستغفروا ربكم. وقيل
سبب من رزقهم أنهم إن أموا رزقهم الله الخصب. ورفع عنهم ما كانوا عليه. رضى من
قبلاً شرح كذا قصة الله ورسوله من غير إنكار. وهذا قد شكك في الشرح. قوله: (والسنة)
صح في كثير لأثره ﷺ استشفى، وكذا الخدماء بعده. وقد استشفى به ﷺ وهو مريض
أخرج ابن عساکر عن عروضة ابن الحباب الأردني رضى الله عنه قاله: قضيت سنة، وهو من
مخط، وقالت فريش: بأن طلباً أخطأ فردي وأجبت الليال، فهدم فاستشفى، فخرج أبو
طالب. ربه علم كنه شمس تحت عنها سحابة دماء، وجره أديانة فأحده أبو طالب،
والصبر طهر، بالكنة ولاد لعلام وأصح، وما في أسماء فرقة أفضل السحاب، من هذا وهما،
وأعدى وأعدى، وأصح له فردي، وأصعب المدي والفردي ومن ذلك يقول أبو طالب.

وليس يستشفى لسلام بوجهه شفاء، ليشفى عصفه للارامل

قوله: (والإجماع) أحث عليه الأمانة سلفاً وجهاً من غير تكرار كذا في البحر. قوله
(جائزة فلا كلفة وليست سنة) روي أنه ﷺ لما شفى منه المخط رفع يده يشفى، ولا
بكر به صلاة، ولا قلب رده فلم يعل على السبب إذا لم توجد الحواطة في أخص الأحوال
فالإجماع محذور إن شاء ففهمها، وفي شأن تركها كذا في غلبة البلاد عن شرح مختصر الطحاوي
قوله: (حيث استشفى) روي عنه رضى الله عن كنه خرج يستشفى فما زلا عار الاستغفار. قوله
(لأنه كان أشد الناس اتباعاً الرسول له ﷺ) علة للعلماء والشمس لأنه كان كذلك بعد الصبر

رسول الله ﷺ بجميع الصحابة، ولو ثبت صلاته فيها لا تشهر بقله خشيته وأسماء، ولم يرفعها غير رضي الله عنه وبشرته، لم يكرهوا عليه وقد ورد شأداً صلاته ﷺ للاستسقاء فقلنا بحوارها (من غير جماعة) عند الإمام كما قال إن صلوا: وحديثاً، فلا بأس به وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي الإمام وكثيرين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد له رواية ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في ليلته بالقراءة والصلاة بلا أداء وإقامة قال شيخ الإسلام: فيه دليل على التجوز وعندنا يجوز لو صلوا بمساجد لكن ليس سنة (وله استغفاراً لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اسْتَغْفِرُوا لَكُمْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَشْيَاءِ يُغْفَرُ عَلَيْكُمْ فَدَرَأُوهُ﴾ (روستحب الخروج له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتبعات ولم يغل أكثر منها

رضي الله عنهم أجمعين. قوله: (ولم يتركها عمر) المناسب زيادة، ولا أنكرها عليه ليناسب قوله: وبترك لم يكرهوا عليه ورواه نعيم. قوله: (وقد ورد شأداً صلاته ﷺ للاستسقاء) ذكر الشهيد في الكافي الذي هو جميع كلام محمد قال: لا صلاة في الاستسقاء إنما فيه الدعاء بقلنا عن النبي ﷺ أنه خرج دعاء، وقلنا عن عمر أنه سمع النبي يدعو، واستسقى، ولم يلبسنا عن النبي ﷺ في ذلك صلاة إلا حديث واحد شاذ لا يزخذه به أحد، ولم نسمع رواية الصلاة في المسجد الأول، بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كتيبته، والحاصل لما اختلفت في الصلاة بالمساجد وعنده على رجليه لا يصلح به إقباط السنة لم يقل أمر حنيفه بسنيها، ولا عزم من عدم ثبوته. سببها قوله: بأنها بدعة كما نقله عنه بعض المستحسين بالنسب، بل هو قائل بالجواز كذا في المحلى. قوله: (كالعيد) إلا أنه ليس فيها تكبيرات مثلاً متكررة، ثم يقتض بعد الصلاة لكن عند محمد طينين يجلس بينهما، وقال أبو يوسف: حيلة واحدة غير جلوس، ثم يستقبل القبلة، ويقاب رداءه، ويدعو بدعاء الاستسقاء. قوله: (في الجهر الخ) أي لا في التكبيرات. قوله: (قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج، لو صلوا بجماعة هل يكره عند الإمام مذكر أحكام الشهيد في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يقيد التكرار جيل قال: يكره المخرج بمساجد، والمساجد ما خلا قيام رمضان، والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام بعيد لجواز بدونها، وهو منجبه مظهرًا للعليق، فليكن عليه التعميل. قوله: (يرسل السماء عليكم مددوا) ذلك في المضمرات: السماء المطر، واستدرا كثير الدر. قوله: (روستحب الخروج له ثلاثة أيام) إلى الصبراء ثلاثاً، ولأنه أقرب إلى التواضع، وأوسع للمحس، ولأنهم يكرهون لمطر فيبي أن يكون حيث يهيمهم ولي المجتبي، والأولى أن يخرج الإمام بالناس، إذا لم يخرج بنفسه، ولم يرم بالمخرج حاز وإن خرجوا عبر إذنه جزياً أيضاً، وهي الخلاصة إذا غارت الأدهار، وانقطعت الأمطار يستحب للإمام أن يأمر الناس قولاً بجماعة ثلاثة أيام، وما أطافوا من الصلاة، والخروج عن النظام والتوبة من المعاصي، ثم يخرج يوم من اليوم الرابع، وفي المعوي عن النظم الهاملي إذا سقوا في الخروج، وقد كانوا

ويخرجون (مشقة في ثياب خيفة غليظة) غير مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى إظهار انصاف
 كقولهم (متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ماكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل
 خروجهم) ويخمدون النوبة ويستغفرون المسلمين ويغفون أعطائهم (ويستحب إخراج
 اللوايح) وأولادها وشيوخها بها يحصل لهم، الصحيح بالحاجات (أو خروج) (الشيوخ
 الكبار والأطفال) لأن نزول الرحمة بهم ﷺ أهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم
 ورواه البخاري وفي حرم: لولا شبابي شح وبهائم ربح ونسرح ربح وأطفال رضع لصب
 عليكم العذاب ميا (أو يخرجون لصحراء إلا في مكة وبيت المقدس فلابسهم في المسجد
 الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون) افتداء بأسلاف والعتف والشرف المحلل وزيادة سرور
 الرحمة (ولا شك (ويصفي ذلك) أي الاجتماع بالاستسقاء بالمسجد النبوي أيضاً لأهل
 مدينة النبي ﷺ) وهذا أمر محلي إذ لا يستطاع وتنزل الرحمة في مدينة المنوة بغير
 عصره ومشاهدته في عادة المسلمين، وما أرسلتكم إلا رحمة للعالمين، وهو المستمع في

مدين له ذنب أن يخرجوا شكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته هذا قال بعضهم ما
 قيل.

سرحوا ليستمتعوا بفضلتهم. قوله: يسمى بسرب لكم عس الأنواء
 فإنهم أرادوا في ذلك وعدت مدح لكنها ممزوجة بدمع

قوله: (وهو أولى) أي كونه موقعا. قوله: (متذللين الخ) ثلثاظ قوية المعنى. قوله:
 (ويغفون العظائم) هو من لغة النوبة. قوله: (ويستحب إخراج اللوايح) هي ابن حنبل عن عمر
 بن الخطاب قال: ألم ينقص قوم المكيان والميزان إلا أخفوا بالمئين وثمة طمونة وجور السلطان
 وأولادهم لم يسطروا. قوله: (ليحصل ظهور الفرج) أي من الهائم برفع أصوات
 الأمهات عن أولادها، والأولاد عن الأمهات كما ظهر لعبيح بعد بني آدم، وقوله:
 بالحاجات أي بسبب الحاجات. قوله: (لأن نزول الرحمة بهم) أي بالشرح والأطفال لهمهم
 مظهر الاستعداد بما بعده. قوله: (لولا شباب شح الخ) أي لولا رجود من ذكر الخ فأن رجود
 هؤلاء وحاجاتهم سبب في نزول الرحمة. قوله: (وبهائم ربح) قال الشارح فيما يأتي. ربحت
 المعنوية أكت ما شئت. قوله: (ولا شك) أي في ذلك الشرع، وزيادة نزول الرحمة، وقول
 المصنف. ويصفي ذلك أيضاً لأهل مدينة النبي ﷺ قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ
 استسقى منه كل من من أرحاح. وما في البحر من أن عدم استسائه فيما ذكر لصيقه غير ظاهر
 لأن من هو مقيم بالمدينة لا يبيع قدر الحاجة، رعد جمع جماعتهم يشاهد تسامح المسجد
 الشريف في أحواله، وإسعاد نسف الزحام في الروضة الشريفة، وما غارها شريعة في زيادة
 الفضل، والغرب من المصطفى ﷺ كذا في الشرح. قوله: (وما أرسلتكم إلا رحمة) أي رحمة.

المؤمنين فينزل إليه بصاحبه وينزل بالجميع إلى الله فلا مانع من الاجتماع عند حضرته وإيضاف القواب برب المسجد لشعاعته (ويؤم الإمام مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعاً يديه) لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ يستقي عند أسجار الزيت قريباً من الزوداء قائماً رافعاً يديه قبل وجهه لا يجاور بهما وأنه انتهى ولم يرك بجاني في الموضع حتى يدا يفاض إبطيه. ثم حوّل إلى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه) بما ورد عن أنس رضي الله عنه ما نص عليه بأن (يقول اللهم استقنا غيباً) أي مراً (مستقناً) بهم أوله أي متقدماً من الغيب (غيباً) بالمد وتهمز أي لا ينقصه شيء، أو ينمي التحولات من غير ضرر (مستقناً) بفتح أيمه وبالنهد والمهمز أنه معصود العافية والهنى. انتفاع طهراً والمهمز.

أو ذرحمة وفي التعبير عنه الرحمة ما لا يخفى من عظيم انعامه بخلقها. وشهد العالمين الكفارة في الدنيا فتمنع عنهم الحسد والسخ، أو عن غائلهم، وأصاب جبريل من هذه الرحمة شيء فقد آمن به من السلب وخص العالمين لشربهم، وإلا فرحت عمت اليهاشم والأشجار والأحجار قوله: (ينزل إليه بصاحبه) ذكر بعض شامرين أن الأدب في التوسل أن يتوسل بالصاحبين إلى الرسول الأكرم ﷺ ثم به إلى حضرة فالحق جلاله وتعالاهات تسدوه، فإن مرعاة الوساطة عيباً مدار قضاء لحاجات. قوله: (فلا مانع) بفتح على قوله. إذ لا يستعانت البع، والأولى ينبغي كما ذكره في استن قوله: (وليفضاه) عطف على الإنشاع. قوله: (ويؤم الإمام) أي على الأرض ليراه القوم، ويسمعوا كلامه، ويجوز بإسرح فاستمر إياه. ثم إذا صلى فند الإمام الدعاء بعد الصلاة، وعند هذا يصلي، ثم بخطبه، فإذا مضى صدر من خطبه غلب رداؤه، ودعا قائماً مستقبلاً للقبلة جوهرة. قوله: (مستقبل القبلة) لأنه أفضل، وأقرب إلى الإجابة قال النووي: ويلحق الدعاء بجميع الأدكار، ويكثر الطاعات إلا ما خفى بدليل كالخطبة. قوله: (رافعاً يديه) ولم يرفع يديه الوحي الملبس بحيث يرى يفاض يبطيه إلا من الاستغفار. وعنه رضي الله عنه قال: إن الله عبي يستحي إذا رفع يديه أن يردهما صفراء يعني فارغين خائبين، ثم السنة في كل دعاء لسؤال شيء، وتقصيه أن يجعل بطون كفيه نحو السماء، ولرفع يده كالمقطع يجعل بطونيه إلى الأرض، وذلك معنى قوله تعالى: (ويؤمونها رغبة ورهبة) كذا في شرح الجبل العيني على الصحيح، وهو استعفة والمصطفى فرصوي، والحرود إن رفع يديه نحو السماء فحسن وإن لم يعمل، وأما ما يصعب السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في السيرورة، وبالدفع، وغيرهما عن أبي يوسف لكن من غير تقييد الأصبع بالسبابة قال ابن الجراح: وقد ورد الكل في السنة واحدة. قوله: (قريباً من الزوداء) هي دوا حالية البناء كان يؤد: لا. قوله: (ولم يرك بجاني في الموضع) يشير به إلى أن ما ذكره في حديث مير من قوله لا يجاور بهما رأسه كان في انتهاء الرفع. قوله: (بما ورد) متعلق بدعائه. قوله: (أي متقدماً من الغيب) ليعلمهم ويرويهم وشبههم. قوله: (أي معصود العافية) أما بأن ينفع الاحسن،

النافع باطناً لمريضاً) يضم العيم ويأمنحنية أي أتياً بالربيع وهي الزيادة من المراجعة وهي الخصب بكسر لاوله ويجوز فتح العيم هنا أي ذريع أي نماء. أو بانسودة من أربع الجير أكل الربيع أو القوية من رعت الماشية أكلت ما شاءت، والمقصود واحد (غداً) أي كثير الماء، والخير أو فطره كيار (مجتلاً) بكسر اللام أي سائر الألقى لعمومه أو للأرض بالثبات كجل العرس (محا) يفتح السين المهضمة وتشديد النون أي شدة الوقع بالأرض من سح جرى (طيفاً) يفتح أوله أي يطبق الأرض حتى يذهب (فانما) إلى انتهاء الحاجة إليه (أو) يدعو أيضاً بكل (ما أشبهه) أي شبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام (سراً أو جهراً) ولبت هن التي **بفتح** اللهم اسعاً غيثاً مغيثاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل اللهم اسق حياضك وبهائمك وانثر رحمتك واسمي بك اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني، ونحن الفقراء أنزل

وأما بأن يكون قوة على الطاعة، وأما بإخراج فضلاته سهلة غير غيلة، وقولي: بأن يفتح الأحشاش أي أشجاره كل من تنزلوا، وقولي: بأن يكون قوة على الطاعة أي من السكفة، وما تناوله غيره كاليهم يرجع إليه، وقولي: وأما بإخراج الخ لا مانع من تسمية للمكلف، وغيره. قوله: (أو بالموجبة) مع ضم الميم. قوله: (أو القوية) أي مع ضم العيم من أروع المطر إذا آبت ما يرتم فيه. قوله: (خفقا) غنم الطل قاله السيد. قوله: (أي سائراً بالألقى) الأولى التعبير باللام كس في الشرح، وهو كذلك في نسخ على أن متر يتسدى بنفسه. قوله: (أو للأرض بالثبات) أو هو الذي يجعل الأرض بالمطر أي يعمها أفاده السيد، ونسبة التجليل بالثبات إليه من النسبة إلى السيد. قوله: (أي شديد الوقع بالأرض) في شرح السيد أي سائلاً من فوقه، وفي القاموس كلا المعنيين فإنه قال: الجمع الصب، والسيلان، من فوقه ثم قال. والشديد من المطر اه، ولا شك أن الشديد منه يرجع إلى قوله المصنف أي شديد الوقع بالأرض. قوله: (إلى انتهاء الحاجة) أشار به إلى أن الدوام في الحديث مقيد فإن المطلق مهلك. قوله: (اللهم لسعاً غيثاً مغيثاً) زاد في حديث جابر مريضاً مريضاً. قوله: (ونثر رحمتك) أي ععم أعمالك. قوله: (واسمي بملك الميت) يعلم الإنيت بإظهارها. قوله: (اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو لها في يوم الجمعة، فخرج **بفتح** حين بدأ صاحب الشمس، فعد على المنبر تكبيرة، وحمد الله عز وجل ثم قال: **بفتح** أنتم شكركم جنتي وياكم واستخار المطر من إبان زمانه عنكم، وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه وودعكم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم ^(١) أنت الله قنيتي، ونحن اغفراء أنزل علينا نقيبت، واجعل ما أنزلت لنا بلاءاً إلى خير،

(١) (قوله أنت الله قنيتي) وفي نسخة أنت الله لا إله إلا أنت القني اه.

عليها الخيش، واحمل ما أنزلت لنا قرة وبلاغاً إلى حين فإذا أمطروا قالوا استجبوا اللهم صبيحاً دعماً وإذا طلب رفعه عن الأساكين قالوا: اللهم حوالينا ولا حولنا على الأكام والطراب ويطرون الأودية، ومنابت الشجر (وليس فيه) أي الاستسقاء (القلب وداه) عند أبي حنيفة،

ثم رفع يديه فلم يزل في الرقع حتى بدا يباصر إبطيه ثم حوّل إلى الناصر ظهره وقلبه، أو حوّل وداه وهو رافع يديه، ثم كمل على الناس، ونزل فصفى ركبتهين فأثبنا الله تعالى سبحانه فرعدت، وركبت، ثم أمطرت بإذن الله تعالى، فلم يأت ﴿سجدة﴾ حتى سالت لحيون فلما رأى سرعتهم إلى الذين صحك حتى بدت نواحيهم، وقال: **الشهد أن الله على كل شيء قدير** وأني عبده ورسوله. قوله: (إلى حين) الرواية بالحاء المعجمة، وهذه العشرة من تحت، والركب المعجمة صد الشر، قوله: (اللهم صبيحاً) مصروب بفعل محذوف أي اجعله صبيحاً، والصيب المطر وهو يشديد اليا، وفي رواية النسائي اللهم اجعله صبيحاً نافعاً بفتح السين المعجمة، وسكون ثيابه قال الخطابي أي نافعاً، وفي رواية النسائي صبيحاً هيناً فيجمع بين الروايتين كلها، ويقول مضرنا بفعل الله ورحمته لا يتوه كذا للنهي عنه، ويستحب الدعاء عند نزول القيت لما روى من استحابة لده عنه، وأما يكشف عن غير عورته ليصبيه، ويظهر منه ويحمد الله تعالى أما من أتى أمسينا مطره ونحن مع رسول الله ﷺ فحضر رسول الله ﷺ عن نوبه حتى أصابه المطر، فقلنا: يا رسول الله ﷺ لم حُضرت هذا قال: **اللله حديث عهد بربه**، أي أي تكوّن وتزيّنه وعن ابن عباس: كان إذا جاء المطر بأمر عبداً له لم يخرج فراشه إلى المطر فليل له في ذلك، فقال: أما قرأت، وأنزلت من السماء ماء مباركاً فأحب أن ينالني من بركته، ويمنعني من سمع الرعد أن يقول سبحانه من يسبح الرعد بحمده، وللملائكة من حيث أراد من قاله موقفي من الرعد كما روى عن عمر، وقال ابن عباس: من سمع صوت الرعد، فقال قلّه وزد. وهو على كل شيء قدير فإن أصابته صاعقة فعلى دعه. قوله: (وإذا طلب) بالياء لتنجيهول، والأولى أن يقول طلبوا ليناسب قوله قالوا. قوله: (اللهم حوالينا) بفتح اللام أي اجعلك حوالينا، وقسمه بقوله على الأكام أي اجعله على الأساكين التي لا يضرها المطر منى على الأبنية والطرق. قوله: (ولا حولنا) أي ولا تبطله علينا. قوله: (اللهم على الأكام) بكسر الهمزة داه ومنحها مع اليد جمع أكمة بفتحها، وهو التراب المجتمع، والطراب بكسر الطاء المشالة آخره باء موحدة جمع طرب بفتح فسكون، وهو العجل القصير، ووه من قاله بالفساد قال في التشرح: وفي إرشاد لتعلمنا الأدب في هذا الدعاء حيث لم يدع برعده مطلقاً لأنه يحتاج إليه مستمراً بالنسبة لبعض الأودية والمزاد إلى حصول الكفاية التي يطلبها الله فطلب منع ضرره، وبها نفعه، وفيه إعلام بأن إذا غارت النعمة عارض لا يستحفظ منه، فيسأل الله تعالى رفع العلوس، ونفا النعمة، والدعاء برفع الضر لا ينهي التوكل، والتفويض. قوله: (ويطرون الأودية) لأنه بانشعاع الماء فيها يحصل ارتفاق بالسقي منها، وشرب البهائم والعير. قوله:

(ويخوف غرقاً) من سئل (أو غرق) من ما رواه تنازع الفقهاء في الصلاة خلف إمام واحد فيجعلهم طائفتين (و) يفيم (واحدة بإزاء) أي مقابل (المعدو) لتحراسة (ويصلي) الإمام (ب) (والصلاة) (الأخرى ركعة من) الصلاة (الثانية) تصبح (و) لفصولة بالسفر (أو) صلى بالأولى المذكورة (و) كحائز من (الرباعية أو المغرب) لأن استقع شرط السجدة، فلم يصح بها

بالصلاة سفره بعد أن تم إن الشرط حبس العتق، ولو بشون خوف، وهو قول العامة لأن المعنى في معنى الركعة، هو السبب للظاهر دون التعريف بموت حصرة العدو منزلة الخوف لأنها سببه كعادته دون السفر من أجل استقائه في تغيير الأحكام. قال في السجدة: - حواز صلاة الخوف ليس قرب العدو من غير اشتراط الخوف، ولا لشدة كما في السجدة، وثمها وما في الكثر كإدخاله من الشرط ذلك قول لبعض أهل العلم. والعامة به وليس الاستسقاء أن كلا منهما شرع لعارض، وقام الاستسقاء لأن ما فرض فيه سجاري، وهو القطع بالعدو. وهذا من قبل العلم لأن أثر العدو في نفس الصلاة، وعنا في وصفها مكان ذلك أقوى كما في المفتح قوله: (أي صلته بالسفلة الآية) أود أنه من رضاه نفسي، إلى شرطه حيث استمر الخوف، وإذا ما زال، هو بالعلم إلى الركعة ولا فالأصل فرض. وأما الشرع المبني في شرح الخروج أن لبعض الشبهة أن يحس خروج الوقت، وفي الجوهرة للشرط أن يكون بحيث لو استغفروا بالصلاة جيباً بحسب عليه العدو. قوله: (بجائز) أي من حيث التخييل سفر أو حصرة كما في المتن، معنى السجاري، وفيه أيضاً لا بد من أن تكون إحدى الطائفتين أكثر عدداً من الأخرى، أو تساوي لأن الطائفة نظمت على الكثير، وتقليل حتى على الواحد، ولو كانوا ثلاثة ماو لأحدهم أن يداني بواحد، ويجوز واحد، ثم يصح بالآخر. وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف قوله: (بجانب العدو) العدو يقابل على الواحد المذكور، والمؤنث، والمجموع كما في المصباح، رسو. في ذلك الحسب الطبيعي، أو الكادر الطبيعي كما في صحيح الأظهر وأما لعدم أن هذا أصل الخوف، قبل حضور العدو لا يجوز الصلاة كما في البرجني. قوله: (ويخوف غرقاً) أشار به إلى أنه لا فرق بين أي الأذى، وغيره جميع أوجه عاقبة، ولا فرق بين ما إذا كان العدو يراه الفسدة أولاً. قوله: (ولذا تنازع الفقهاء) فإن لم يحصل تنازع، فالأفضل أن يصح بكل حذقة إمام على حدة ذكره في المفتح وسبأني آخر الباب. قوله: (فيجعلهم طائفتين) هم كلامه الميم خلف المسافر حتى ينص ثلاثاً، بلا قرينة إن كان من الأولى، وقرينة إن كان من الثانية، والمصنف إن أدرك ركعة من الشفع فهو من أهل الأولى. والإمام الثانية به، وعلماً أن الطائفة التي حدثت مع الإمام إنما تحسب للعدو في الشفيع بعدد رجع رأسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني إذا قام من الشهود الأول إلى الثانية ذكره السيد. قوله: (من الصلاة الثانية) منها الجمعة وأبعد ذكره قوله: (لأن الشفع شرط الخ) أي لأن صلاة الأولى الشفع من الثلاثي، والرباعي شرط أي شرط صحة شرطه أي لشهرتها بين الطائفتين

بكعة، وثلاثة أقدام للرجلين، وطولها من أظفارها إلى أظفارها، وأما في غير أوقاتها (وتعضي هذه) جماعة
 (التي) جازها (العلماء) مشقة، فمن رخصها أو مشوا غير جهة الاصططاع، أو سجدوا على الجنب، أو سجدوا
 (وجاءت تلك) المشقة التي كانت في آخرها فأخرجوا مع الإمام (فصلوا بهم ما بقي) من
 الصلاة (ووسم) الإمام (بوجهه) تمام الصلاة (فتصير إلى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت)
 اصطلاحه (الأولي) إذ شاق (أو) إذا أرادوا التمام في مكانهم (بلا قراءة) لأهم لاحظون فهم
 - بلغ الإمام حجتاً لا يفرزون (ووسم) أو مضوا إلى العدو (ثم جاءت) الطائفة (الأخيرة) (إن
 شاقوا مضوا ما بقي) في مكانهم لمراق الإمام ويتصور (بقراءة) لأهم مبرفون لأن النبي ﷺ
 صلى صلاة الصلوات على هذه النصف، وقد ورد في صلاة الخوف إيات كثيرة وأصحها
 ست عشرة رواية مختلفة ومختلفة النبي ﷺ ثمانية وعشرين مرة وكل ذلك جائز والأولى
 والأول من بعدهم إيمان هو شاقه كذا في ذكرناه (وإن اشتد العدو) فلم يتمكم بالهجوم
 (فصلوا ركعاً) ولو مع غير من المؤمنين الصلوة لا طائفة (لأنهم) في حقهم (فرائد) إذ لا

لأن سبب الرخصة الواحد من سكر، وقامت جماعة الأئمة الأولى به لتسلي قوله
 الاختلاف في غير أوقاتها أما الأولى فظاهر، وأما ثلثة مآخذ لها فأنظر للثلاثة الثانية
 سائر من صلاة الأولى لأنهم السبع الأولى، وقد ذهبوا في كون رخصهم مشقة كذا
 في الخارج قوله (بمقابلة العدو) بناءً على اصطلاح قوله (ومضوا إلى العدو) ربه أنهم في
 مقامهم لم يبرحوا عنه، والأولى أن يبرح وتوجهوا إلى العدو، وإذا كان في غير جهة الفتنة،
 وذلك مشقة بالمشقة في عدم دونه لا بقوله إذ شاقوا، قوله: (وقد ورد الخ) قال من ربه
 العدد أصلاً، ست مرات، وأما ما بعدهم أكثر، هؤلاء كلما أووا الاختلاف، الرخصة في قوة
 معلومة ذلك وجه من جهة الخوف، وأما هو من اختلاف الرخصة، قل في نسخ السجدة، وهذا هو
 السبب، وهي السجدة صحت في جميع صلواتها في أربع دلائل الرقاع، ويظن بخل رخصتها، وهي
 فرد قوله (والأقرب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمْ الصَّلَاةَ﴾
 ومنه عرفنا أنهم معك ويأخذوا به استحبابهم فإذا سجدوا فليكونوا من إراكم وأتت مخالفة
 أخبر لم يصلوا فليصلوا معك في النساء، لما روي الأوربية أن قوله تعالى ﴿فَمَدَّ سَوْجُوداً﴾
 فيكون من رزاقكم بعد انصراف الأولى، والسمع، وإتيان الطائفة الثانية التي لم تسبح وهي
 في العدو كالأول بعد من أسعة المذكورة، تنبيه: قال في المجتبى (رحمة الله عليه) في
 صلاة الخوف لعموم تحليته، ويتابعه من صفة وسجد التلاصق في آخر صلاته، ونسب
 مشروعة للمعاصي في السجدة لا تسبح من الصلاة، لأن المعاصي في السجدة عند الله وهي
 مشروعة جبره عند حضور الكفارة السجد قوله: (فصلوا ركعاً) للإمام، أو رجلاً رافقاً كذا،
 أي في جهة تدركه الأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَقَّ عَرَجاً أَوْ كِدّاً﴾ وانصلا ركعاً
 إما تكون من غير السجدة لأن السجدة في المعصية راقياً لا يصح فالفرس أولى وإن كان لضرورة

يصح الاقتداء باختلاف المكان إلا أن يكون رديفاً لإمامه (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور مطلق) حتى لو قضاها سراً عدواً وتبين بخلافه أنها دونه الإمام (ويستحب حمل الصلح في صلاة عند الخوف) وقتك الإمام مالك والشافعي ورحمهما الله تعالى يوجبونه للأمر، قلنا هو للندب لأنه ليس من أعمال الصلاة (وإن لم يبتاعوها) أي القوم (في الصلاة خلف إمام واحد فلا أفضل صلاة كل طائفة) مقابلي (إمام واحد فنذهب الأولى بعد تمامها ثم تجيء الأخرى فتصلي بإمام آخر (مثل حالة الأمن) للترقي عن الضيق وسخروا كذا في فتح القدير وهو حسي وبعمد الوكيل .

باب أحكام الجنائز

جميع جنازة والكبر لمثبت والمسير والمأثر الأهرزي . ولا يسمى جنازة حتى

كعب في المنيب . ومجموع لأهله . وفي النذور والناج في البحر إنه أشبه أن يرسل لعملاءه ساعه صلى بالإيماء (ولا لا نصيح . قوله : (الضرورة) أي لضرورة الخوف ، والأولى أنه يقول للضرورة بلامين . قوله : (وفراي) جميع فرد على غير قياس . وهو حال كما أن ركناً كذلك من الأحوال المتداخلة . لم السر دة أفاد السد . قوله : (لا يصح الاقتداء) وقال محمد . يجوز قال في الهداية . وليس يصح لعمد النجاة المكان اه ووجه أن الأكثر تصحيحاً اختيار الاشتباه . وعمد في حصة الاقتداء وعمد . قوله : (ولم تجز صلاة الخوف) أي صلاة القوم إلا إذا تبين لطائفة الأولى غير عاصه قبل أن تجز الدسوف فإن بهم اليه استجسناً أما صلاة الإمام فصحيحة بكل حال لعدم المعسد في حد كذا في الشرح . قوله : (اللاسر) وقوله تعالى : ﴿رَبِّاْخُذُوا اسْلُتْمَهُمْ﴾ . قوله : (لأنه ليس من أعمال الصلاة) أي فلا يجب فيها كما في غيرها . وفيه أنه يرد هذا على القول بالنقد . وأد الوجوب سارس . وهو خوف محرم العدو . ولا يرد هنا إلا أن جملة من رجعت الصلاة . قوله : (للنووي عن المشي) هذه العنة نشر بالوجوب لا بالأفضلية . ويمكن أن يقال إنما لم يجب صلاة كل - ألف إمام من نقل ثوبه لحد العذر . قوله : (ونعم الوكيل) الذي في الشرح . ونعم شخصير وهو الأسب بالسمع . والله سبحانه وتعالى أعلم . وأسئله الله العظيم .

باب أحكام الجنائز

من زيادة الشيء إلى شيء . فإن وجوب جميع ما يتعلق بالهات . حيث الميت . ولا بد من حضوره ووجه انصافاً بينها وبين الخوف أن الخوف قد بعضي إلى الموت . ومنه يفهم وجه تأخير الجنائز . ووجهه أيضاً بأن صلاة الخوف هي حاله في تعالى . وهذا فيه مدخل

بشأ الميت عليه مكفراً (يسن توجيحه **المختصر**) أي من قرب من أموات (على يمينه) لأنه لسة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لأنه أسير لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلاً) ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء (و) يسن أن (يلقن) وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عند) لقوله ﷺ: «الضرا موتاكم لا إله إلا الله فإنه ليس مسلم بقولها عند الموت إلا أتجته من لادته» ولقوله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» أي مع العائزين «إلا فكل

العدد» وحرمة الحق كحرمة صاحبه، وأيضاً أن صلاة الجنزة بين صلاة من كل وجه، وهي أيضاً متعلقة بجوارض هو آخر يمرض للمني في عاد التكليف، وكل منها يقتضي التأخير عن أنواع الصلاة، فكيف وقد اجتمع. قوله: (للصبي والسرير) أي هما لهما، ونيل بالكسر الصبي بفتح، وبالفتح السرير، وقيل بالمكسي، وقيل الكسر للسرير مع الحرب، وكل ما أتقن على قوم، واحتضوا به فهو جنزة من جنز القميص، يحترقه من باب ضرب إذا شتره، وجمعه كما في القاموس، والمصاح وغيرهما سميت بذلك لأنها مجموعة مهله كما في مسكين، والموث صفة وحروفية خالصة ضد الصلاة، وقيل عدم الحياة عن شأنه الحياة كما في التلويح. قوله: (يسن توجيحه المختصر) أي للقبلة، والمختصر اسم مفعول أي من حصرته ملائكة الموت عن الحقيقة، أو من حضوره الموت وحل به علامات استرخاء قدميه وأمر حاج منبره، وتخصاف مسدغه، ويسن لكل مكلف (الإكثار من ذكر الموت، والإسعاد له بالقوة ورد المطمئن لا سيما المريض، والمطلب للمدعاة من عجوب ذكره ابن أبي حجاج والموجود لا يوجد. قوله: (على نعمته) وهو السنة في النوم، والمجدد وهو مقيد بما إذا لم يشق ذلك شق عليه تركه على حاله فهو، ويظهر حكم من يغفل بالسبب قصاصاً من يوجه ألم لا حدي، والظاهر نعم لأن غير المجلس ما أسفيل به القبلة، والموت عليه أولى. قوله (وجاز الاستلقاء) ويرضح هكذا في العمل، وصلاة قال في شرح الطحاوي: وهو المعروف بين الناس. قال في الزاد والأول انفصل لأن السنة كذا في المفردات. قوله: (لأنه أسير لمعالجته) من تفهيمه، رشد لحييه، وأنتج من نفوس أعضائه، فهو من إصادة المصدر إلى مفعوله أو لمعالجة الميت طلوع الروح، فهو من إضائه إلى بدله وفي التور، وقيل يوضع كما يسر على الأصح. قوله: (ويسن أن يلقن) قال في التمهيد: وهذا التلقين مستحب بالإجماع ومحل عند النزاع من العروة، وما في التقنية الواجب على إمامه، وأما قوله أن يلقنوه شبرزك والثاقين التفهيم، والتذكير أي يدبر ويندب أن يكون السلقن غير منهم بالمسألة بدونه، وأنه يكون ممن يعتقد فيه الخير فذكرها عنه جهراً عما أن يأتي بها لتكون آخر كلامه. قوله: (لقنوا موتاكم) الجمهور على أنه المراد من هذا الحديث مجازة أي من قرب موته لا الميت حقيقة لقوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله عليه» وبذلك عليه قوله بعد فإنه ليس مسلم بقولها الخ. قوله: (ألا أتجته من اللاد) أي فلا يدعها أبداً وإلا فلنكن مؤمن لا بد وأن يتحو منها، ولو حدد دخولها، قوله: (ويدخل الجنة) وإن لم يغلبها عند

سلم ولو فتناً بمرت عني الإيمان بدخول الجنة ولو بعد قول العذاب وإنما انتصروا على ذكر الشهادة تبعاً للحديث الصحيح وقد دل في المستصحب وجبه: ريلق الشهادتين لا إله إلا الله محمد رسول الله معاً بالآثر لا لأثر لا تغفل بذكر الثانية لأنه ليس إلا من حق الكافر فكلامه: في تلقين الحزس، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن حجر وقول جمع: ياخذ محمد رسول الله نصاً لأن القصد منه على الإسلام، ولا يصح شيئاً إلا بهما مردود بأنه مسلم وإنما المراد ختم كلامه لا إله إلا الله ليحصل له ذلك اثواب، وأما الكافر فيلحقهما قطعاً مع أشهد فوجوبه إذ لا يصير شيئاً إلا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتصر (من غير الحاج) لأن الحال صعب عليه إذا قالها مرة ولم يكن بعد ما حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يدل له: من أنه يكون في تلبية نوبها يقول لا جواباً لغير الأمر فبعض خلاف الخير وقالوا: إنه إذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره، حلاً على أنه رال عطف واختار بعضهم زول حقله عند مرته أهذا الخوف وما ينبغي أن يقال له على جهة الاستبانة استغفر

المرشد وجبته، ولا تظهر ما يوجب أمراً إلا إذا قلنا: قوله (ولمّا قال في المستصحب) الأولى ما في الشرح وإن كان في المستصحب: الخ وهو كذلك في نسخ: قوله: (لأنه ليس إلا في حق الكافر) حلاً لما استفيد من أولوية ما فعله المصنف المتأخوفاً من قوله تبعاً للحديث الصحيح. قوله: (فكلامه) الآثر في تعبير بالمراد وهو في نسخ كذلك. قوله: (ذلك التواب) وهو دخول الجنة مع الصابرين. قوله: (فيلحقهما قطعاً مع أشهد) هذا على مقتضى مدعيه، ولا يشترط ذلك عدماً. قوله: (من غير الحاج) أي إكثار. قوله: (لأن الحال صعب عليه) يكرر الاحتجاج خوف أن ينصرف. قوله: (احصل المراد) وهو ختم كلامه بها. قوله: (فلا يقال له قل) ذكر في جنته لمصنفات من السراجية لم قال المسلم: قل لا إله إلا الله ثم يقل كبر يا الله تعالى، وإن اعتقد لإيمان المدعي السحر عنه حتى للأعضاء، وإن كان هذا الكلام ليس على إطلاقه لما في التبيحة، وقد قيل قسليم قل لا إله إلا الله فقال: لا أتوّن ولا بنة مضرت، أو على نية التأيد بكفر، ولو نوى الآن لا يكفر فعلم هذا من قبل: لا أقول بقولك، أو لأنني معلوم الإسلام لا يكفر كما اتاده السلا على في شرح البدو المرشد، وفي الفتوى الهدية عن حذرة التبعين: لو قيل له: حل فذلك لا أصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لأنني صليت، والثاني لا أصلي لم أرك لقد أمرني من هو خير منك، والثالث لست، ومجابهة هذه الثلاثة ليست بكفر، والرابع لا أصلي إذ ليس تحب علي الصلاة، أو لم أرك مر بها بكفر، قوله: (جواباً لقصر الأمر) بالسند وعدمه، وذلك لأنه يرى ما لا يرى الحاضرون. قوله: (خلاف الخير) وهو الكفر. قوله: (لا يحكم بكفره) فيعادل معاملة موتى المسلمين. قوله: (واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حكم الميت، وإن أريد له أنه بكفر ما وقع به، ويعادل معاملة موتى المسلمين رجع إلى ما فيه. قوله: (لهذا المخوف) أي المخوف، وهو

إلا الله. وأن محمداً رسول الله ولا شك أن اللفظ لا يجوز إخراجاً عن حقيقته إلا بدليل
يوجب نفيه بقوله: «موانكم حقيقة» ومع صاحب الكلام فائدته مطلقاً مستوعب بمعانيد
الأصلية متعدي ويحتاج إليه لثبوت الجنان للسؤال في الفرع من المحقق ابن السهام. وحسن
أكثر مشايخنا إياه على المحمل أي من قرب من الموت مساء على أن الميت لا يسمع
عنهم. وأورد عليهم قوله ﷺ في أهل القلب: «ما أنتم بأسمع منهم» وأجابوا بأنه
مردود من عائشة رضي الله عنها وثارة بأنه خصوصية له وثارة بأنه من ضرورة المثل ويشك في

رسول الله فإن لم يعرف اسمه قال: ينسب إلى حواء، ومن لا يستل ينبغي أن لا يافق،
والأصح أن لأبياء عليهم السلام لا يستلون وكذا أطفال المؤمنين، واختلف في أفقدهم
فمشركين، وحولهم الجنة، وفي النجوة، والطفل خلفه الملاك فيقول: من وراء، ثم يقول
للعقل: هل رأيته؟ وهل رأيته؟ ﷺ أي كإلهام عيسى عليه السلام في العهد الجديد
نوح الملائكة عبر السحاب في قال النوري: الصحيح المختار الذي ذهب إليه المحققون أن
مفسر سفيان في نسخة قوله تعالى: «أول ما معدبين حتى يموت رسولاً» وهذا كان لا
يأمر الله من الآخرة ثم نكح الدنيا بعد موت نبي الله والأشهر أن السؤال حين الموت، وقيل
في بيت نقض عليه الأرمس كالقبر، وفي البداية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو كان
صحيح، والسؤال في بطنه دون حتى في نكح أيماً نكح إن مكان آخر لا يستل ما لم يكن كذا
في حاشية النوري للمؤلف قوله: «بشهادة أن لا إله إلا الله» الله لتصور قوله: «ولا شك أن
اللفظ» أي وهو موانكم حال البرهان العلمي: «لا مانع من الجمع بين الحقيقة، والمجاز في مثل
هذا» قوله: «فيجب تعيينه» أي يحبس اللفظ باختيار المعنى أو تعيين هذا المقصود، وهو
متروكة الفقيه في الفرع وقوله: «حقيقة منصوب على التفسير» قوله: «قائمه» بالصيغة مفعول
مع، وذلك لأن العبارة بحال تنزع فإن كان مستمراً فهو حشيت، وإن كان كامراً لا يتغير هذا
لثقله، وقوله: «مطلقاً حال» من فائدته يعني أنه لا فائدة فيه أصلاً. قوله: «مستوعب» بأن فيه فائدة
الشيء الجيدان قوله: «نعم لفائدة الأصلية» وهي تحصيل الإيمان في هذا الوقت. قوله:
«أو جعل أكثر مشايخنا» منقول القول، وهو مستنداً بحرف قوله ميتاً. قوله: «مساء على أن الميت لا
يسمع منهم» على ما مر جوابه في كتاب الإيمان لو جاء لا يكلمه فكلمه ميتاً لا يسمع.
لأنه سمع على من يسمع. ونكح ليس كذلك لعدم السماع. قال تعالى: «فوما أنت بسمع
من من القبور» ذلك لا تسمع الموتى [المثل/٢٧] وهذا التنبية لحال الكلام في علم إذ عنهم
للحق بحال الموتى، وهو بينه تحقيق علم صباح الموتى إذ هو فرع. قوله: «في أهل القلب»
قلب بدر، وهو حرفة وميت فيها جف كفار قريش فعاطبهم النبي ﷺ قوله: «إننا وجدنا ما
وجدنا ريباً حقاً فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً» فقال عمر ما ميتاً. (بك مخاطبة أسياساً
أبيات فأجاب بما ذكر. قوله: «بأنه مردود من عائشة» فإنها قالت: كيف يقول ﷺ ذلك ردّاً

عليهم ما في مسلم أن لميت سمع نوح حالهم إذا أصرعوا وأساءه عنهم القدر مات سكني
 أجمع بلقي عند الاحتضار لصريح قوله: فإنه ليس عليهم بقولها عند الموت: إلا أنه من
 لسان رجل ضعيف مرادكم لتثبت نكاح في النفس لا روى صحيح من منصوره وسره من
 حديثه وحكم من غير قالوا: إذا سوي على الميت غيره: وأصره الناس كانوا يستحبون
 أن يقال للميت عند قبره يا لله قل لا إله إلا الله ثلاث مرات يا لله قل ربني الله وربي
 الإسلام ونبيي محمد ﷺ اللهم إني أتوسل إليك بحبيك المصطفى أن ترشد قائمهم بصورت
 على الإسلام، والإيمان وأن تشفع فيك عليه أفضل الصلاة والسلام (ويستحب لأقربيه
 المحضرون) وأصدقائه (وجيرانه المتحول عليه) نغضهم بحقه وتذكيره وتجريره رعيه الله أن

عن أنوري: والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن مِّن قَوْمٍ يَقُولُ إِنَّا هُمْ بِهَذَا قَوْلُهُ﴾ (وثارة
 مائة) أي إسلخ الفكر خصوصية له ﷺ معجزة، وزيادة حسرة على الكفار، أو أن ذلك كذا
 وقت المصلحة، فإنهم أسياء يستحقون، وأمر الأجرة لا يدخل تحت محض فقد ورد أن أرواح
 سيئة تطلع على قبورهم قالوا: وأكثر ما يكون منه ليلة الجمعة، ويومها وليلة السبت إلى
 طلوع الشمس قيل: وإف كانوا على قبورهم يصيحون من سلام عليهم، ولو أن لهم قروا
 سلام قوله: (وثارة مائة من ضرب القتل) يعني أنه مثل صلاة صلاة، وحال من القليل يحال
 أهل الجنة، وقت استقرارهم فيها، وأهل النار حزن، الذي أهل الجنة أهل النار، ويقولون: إذا
 وحدها ما وعدنا صفاً فعل واحدنا الآية، فيه لا يلائم أحد حديث قوله: (ويشكل
 ما يهيم) أي على المحبين بهذه الأمانة، قوله: (وتصاحبه بفتح القدير) صاحب ما به له
 مخصوص بأول موضع في القبر قدوة له، لأن جملة بيته ومن الأجر، وأيضاً فإن السجدة
 يستلزم الحياة، وهي مضبوطة وإضاحية عند السؤال، يستلزم في الشرح قوله: (يمكن
 الجمع) أي بين الشائئين، قال: أربع والتعريف عند الحديث، قوله: (وعلاً بحقيقة موافقتها
 الحاسب) زيادة، ويلحق بعد الوصف من القبر فتح قوله: (القولهم إني أتوسل إليك الخ) قال
 الكمال: ولعلنا اضطلع مؤلف التعليقات فوصل أمره إلى الرب أعني الكريم متحلاً عليه طاعة
 به، جلب عطية أن يرحم عظم قاضي حيدر، على الإيمان، والإيمان، ومن يؤمن على أنه هو
 سيده، ولا حول، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هذا مذهب وكذا أقول بعد: (وعلى الله
 الكريم اعتماد في كل حال كذا في الطرح، وكذا أقول فيما قال: فإنه المرجو لكل عظم ولا
 يغفر الذنوب العظيم إلا الرب العظيم، قوله: (بالصوت على الإسلام والإيمان) متعلق بترتيب
 والصوت على الإسلام بأن يحفظ على أعماله المظاهرة، إني، نوري، الشرح، والصوت على الإيمان
 تحريم قلبه بصدق رسول الله ﷺ فيما عدم محبته به حال خروج روحه، قوله: (للتعليم بحقه)
 ومن حق المسلم على المسلم أن يعوده إذا مرض، وأن يوجهه إلى القبلة إن أمكن، قوله:
 (وتذكيره) أي تنبيهه، وبالرمية، ونحو ذلك، وعطفه على ما قبله من مطلع الناحية على

العطش يغلب لثمة التزعج حينئذ، ولذلك يأتي الشبهان كما ورد بهاء زلال ويقول: غل لا
إله عري حتى أمسية نعوذ بالله منه ويذكرون فضل له وسعة كرمه ويحسبون أنه بانه
تعالى خير منهم: لا يمتري أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه. وخير
الصالحين قال الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي (وقولون مثله سورة يس) للأمر به، وفي
خير ما من مريض يقرأ عنده، يس إلا مات ريان وأدخل قبره ريان (واستحسن) بعض
المستأخرين قراءة (سورة المرحمة) نقول حاشا ربي الله منه. فإنها تهون عليه خروج روحه
(واختلفوا في إخراج الحائض والنفساء) والجنب (من صنفه) وجه الإخراج امتناع حضور
الملائكة محلاً له حائض، أو عشاء كما ورد بحضر عده حيت (فإذا مات شد لحبها)
بعدة مريضة تدهما، وتزبط فوق رأسه تحسناً، وحفظاً لعمه (وغضض عنها) للأمر به في
السنه (ويقول بعضه باسم الله وعلى مئة ومول الله) **اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه**
ما بعده وأسهل بقلبك واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه فإنه الكمال لم يسح

العماء. قوله: (وسقيه الماء) معذرة. تفسير. قوله: (حيث) أي حين التزعج والأولى حذفه. قوله:
(ولذلك) أي لثمة العطش في حال الحال. قوله: (بهاء زلال) أي نازد. قوله: (لا يمتري
أحدكم الخ) عند من له يقدم حالة الرجاء في المرض، ولما في حالة الصحة يقدم الحرف.
قوله: (أنا عند ظن عبدي بي) أي إلى حاشي لعددي يكون على حسب ظني من خير وشر.
قوله: (لأمر به) وهو قرؤوا على موتاكم يس، والعكس في قرأتها في أحوال القيامة، والبعث
مذكورة فيها فتجد به ذكره، والإيمان بها مراداً له من الشرح. قوله: (فإنها تهون) بدل من
فوق جابر. قوله: (وجه الإخراج الخ) إخراجهم على سبيل الأولوية إذا كان عن حضورهم
غير، فلا ينافي ما ذكره الكافي من أنه لا يمنع حضور الجنب، والحائض وقت الاحتضار،
ووجه عدم الإخراج أنه قد لا يسكن الإخراج للشبهة، أو للاعتناع إليهن، ومن معهم على
إخراج الكافر أيضاً، وهو حسن. قوله: (إذا مات الخ) ويقان عنده حينئذ: سلام على
المرسلين، ولعمدة رب العالمين لعل هذا قلعل الحاملين، وقد عر مكتوب كما في ابن
أبي حجاج. قوله: (لشد لحبها) تنبيه لحي بالفتح مثبت اللحية بالكسر من الأسنان، ونحوه أو
العظم الذي عليه الأسنان. قوله: (وحفظاً لعمه) من الهوام، ومن دخول النساء عند مسلم،
قوله: (وغضض) بياض، ثميجون، والتمبيض والإغماض بمعنى كذا في الصحاح، وهو إبطاء
أنجفن الأملئ غس الأسفر. قوله: (لأمر به في السنه) هو قوله **اللهم يسر عليه أمره** فإنما حضورهم موتاكم
فأغضضوا البصر فإن فبصر يبع الروح وقولوا خيراً فإن الملائكة ترض على ما يقول أهل البيت
وروي أن **اللهم اغضض أبا سنه قال: اللهم اغضض أباي سلمة ورفع حرجه في المهديين**
واخضعه في حبه في الفائزين واصفرك، وله يا رب العالمين والفرج له في قبره، ونوره فيه
قال في المجتبى: يسري أن يحفظه كل مسلم فدهو به عند الحاجة. قوله: (أما خرج إليه) أي

ثوب (وبوضع على بطنه حديدة ثلاثاً) وهو مروي عن الشعبي، واستحديده يدفع النعش لسرقته وإن لم يوجد فبوضع على بطنه شيء ثقيل، وروى البيهقي أن أنساً امر موصح حديد على بطن موسى نه مات (وتوضع يده بجنبه) بإشارة لتسليطه الأمر ليه (ولا يجوز وضعهما على صدره) لأنه صنيع أهل الكتاب وتثني مفاصله وأصابه بأن برداً ماعده بعضه وساق لثمنه وفخذ بطنه ويردها مينة ليسهل غسله وإدراجه في الكفن (وتكره قراءة القرآن عند حنفي يغسل) تنزيهاً للقرآن عن نجاسة الحدث بالسوء والحدث لأنه يردل عن المسلم

من العدو لأخرى، (وقوله: خيراً من حرج عت بأن يدك داراً خيراً من دنوه، وروحاً خيراً من روحه) قوله: (ثم يسجد بثوب) بالشديد أي يخلل لما روي أن أنساً يذكر جعل على السجدة بثوب وهو مسحى برود حرجه فكيف عن وجهه، ثم أكف عليه صفته، ثم بكى، وفي التمهيد لما تروي عثمان يعني ابن مفعول كشف النسي بثوب الثوب عن وجهه، يسكن بكاء طويلاً، ونسب إلى عده، فلما دفع على السرير قال: (أطعن لك يا عثمان لم تلبث الدنيا، ولم تلبثنا) قوله (وبوضع على بطنه حديدة) أو امرأة كما في الحموي، وتكرير الحديدة يفيد أنه يكفى فيه التثليل منه قوله: (لأنه صنيع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بحملتهم، وتسيب المصنعة، فلا يجوز دفن الحرة. قوله: (وتكره قراءة القرآن) ولو أية كما في شرح النسب، وقوله عنه: أي بقوله قوله: (عن نجاسة الحدث) هذا ينافي ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة السبت ساعة سدد، ينبغي أن تكون القراءة كما لو قراءتها المحدث، وفي السبب ما يفيد أن في الشرافة على هذا القول خلافه، ورجح في النهاية الكراهة، والحاوي أهم اختلافهم في نجاسة الميت قليل سحاً حيث، وقبل حدث. ويشهد لثنائي ما رواه من يقبله بثوب عثمان من مقعون وهو ميتة قبل الغسل إذ لو كان أحساً وضع فله الشريف على جسده، ولا ينافي ذلك ما ترويه من أنه لو حملته إنسان قبل الغسل فصلي به لا تصح صلاته، وكذا كراهة القراءة عند قبل الغسل، لحوار أن يكون ذلك لعدم حيوة عن نجاسة غلباً، والعياب قائله، وروى البخاري تعليقاً عن ابن عباس، المسلم لا يحضر حياً، ولا ميتاً ووصله الحاكم في المستدرک عن ابن عباس أيضاً قال: قد رسول الله ﷺ: لا تنصروا موتاكم فإن المؤمن لا ينحس حياً ولا ميتاً قال العيني في شرح البخاري، والذوي في شرح مسلم: هذا من عظم في شهادة المسلم حياً، وميتاً لما اتفق على الإجماع حتى الجنين إذا ألقته أمه، وعليه وطوعة فوجها مهر فخر بإحسان المسلمين، وأما الميت فقيه خلاف العلماء. قال الأثير الغبي: فإن قلت: عمر هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لأنه ظهر قلنا الموجب اتباع الرواد، واختلف أصحابنا في سبب غسله، فقيل: حيث يحل به لا لصاحته لأن الأدمي لا ينحس بالموت كراهة له إذ لو تنحس كما طهر بالغسل كسائر الحيوانات، وكان الواجب الاتصاف على أعضاء الوضوء. كما في حال الحية لكن ذلك إنما كان نفياً للمرجح فيما يتكرر كل يوم والحدث سبب الموت لا يتكرر، فكانت كالحطابة فهي

بأنفسه تكريماً له بخلافه . الكافر (ولا بأس بإسلام الناس يموت) من يستحب تكثير المصلين عليه . ثم روى الشيخان أنه ﷺ لم يأت لأصحابه السجاني في اليوم الذي مات فيه وأنه نسي جعفر بن أبي طالب . ورواه ابن سنيّة وعبد الله بن دواحة وقال في النهاية : إن كان عالماً ، أو زاهداً أو ممن يشرك به فقد شحس بعض المتأخرين النفاذ في الأسواق لاحتوائه ، وهو الأصح فهو ، تركيز من المتأخرين لم يروا بأساً بأن يؤذن للجماعة للوقوف ، إن شاء وأبعد ، فإذ حقه لكن لا على جهة التفضيم والإعلاء في الصلح (و) إذا نفي موته (بمعنى يتجهز) :

على الأهل ، وهو وجوب غسل الميت كل عام الحرج وقال العراقيون : يستحب بالحب لا تمس الدم فيه كسائر الحيوانات ، والشحنة عندهم ما روي قال : والكافر كالمسلم في هذه الأحكام كما هو مذنب الصابغين منكم ، وخلفاً ، وأما قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا لِّلشُّرِكِينَ مَحْضٌ ﴾ [التوبة/ ١٩] والمسلمة خاصة لا خاصة الأئمة لأن الله تعالى أباح سكاج التكتليات ، ومعلوم أن عرفته من صبيحهم عاشاً ، ولم يحب عمله إذ لا فرق بين المسلم والمسلم . أخرجه عنه يروى ، ورواه ، وفي نسخة وله يزول بالوار وفي نسخة : قوله : (بخلاف الكافر) هذا من (مؤلفه) كآخر كلام قمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القول بتجاسة الحديث ثم على أن ذلك خاصة الحديث ، فلا فرق بينهما . قوله : (تكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللأهل في الاستعداد للصلوة عليه ، ونسبه . قوله : (نفي) أي أخير بموته . قوله : (بأن يؤذن) أي باسم . وقوله : (للمسلمة أي مطلقاً) . قوله : (لكن لا على جهة التفضيم ، والإعلاء في الصلح) فيمنى أن يكون يتم مات التغيير إلى الله تعالى ، فلا ين فلا ، وقد في التفضيم ، والتعريف بكرة الإفرات في مدح الميت لا سيما عند جودته لأنه صانع الجماعة وقد قال ﷺ : (من جرى بغيره لجملة فاعصوه على من فيه ، ولا تكونوا ولا بأس) ^(١) ورواه الميت شعر ، أو غيره ، لم يصر في مدحه ، ولا بخره مكانه عليه السلام ^(٢) المصريح . فلا مع موت ، ولا نياحة ولا نذر ثوب ، وميت ما روي ذلك ، ومما في ذلك قبل الموت ، وبعد على الصحيح لأن النبي ﷺ يكر على ميت إبراهيم هذا . له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله تيكى ، فقال : أما ابن عوف ، إنها رحمة ، وقال : إن الميت تدعى ، والقلب يحزن ، ولا تقول إلا ما يرضي ربنا ، وإذا بعرفك يا إبراهيم لسحر ونور^(٣) أخرجه الشيخان ، وفي حديث ألا تسمعون أن الله لا يعذب بدمع النسي ، ولا يعزب قلبه . ولكن بعد هذا ، وأشار إلى استنده فهو مرحوم . والشيخان أيضاً ، وأما ما ورد : أن الميت ليحدث بكاء أهله عليه فاعصوا على أنه مجبول على الكاء بصوت ، وبياحة ولا يصره الدمع ، وحمله عامة أهل العلم على ما إذا أوصى بذلك ،

(١) قوله يؤذن مكاناً في الأعراب وسواء مراد لأن الله ثلاثي كما يفهم من مراجعة المصنف وغيره أخرجه

إكراماً له كما في الحديث، وجعلوا به فإنه لا يستحق الحجة مسلم أن نجس بين طهراني
أمله، والصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط قال بعض الأطباء أن كثيراً من معنى يموت
باحتكاك ظاهر، يدعون أجهل لأنه يعسر إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفضل الأعضاء
فبينهم التأخير من إلى ظهور الثنين شعر الزنجر وقد مات النبي ﷺ يوم الاثنين ضحوة
ودفن في حوزة الليل من ليلة الأربعاء (فيوضح كما سالت) الكفاف للمغالبات إذا نهضت موت

وأما من سكا عليه ونحوها من غير وصة فلا يحل له تعالى ﴿ولا تزروا زرة وزر أخرى﴾
(للأطباء) وهذا هو الصريح من أوجه العمل، وأوجب رد من تبعه الرخصة ترك البكاء
والنوح عليه، وقيل المراد بالمغالب أن يتأذى الميت بذلك إذ لا شك في تأذي الأرواح بما
تأذى به الألبان فلا في شرح العسكرة والمغالب أن الميت إذا كان به تسبب في هذه تسبب
فالمغالب على حقيقته، ويعد بغير نفسه حيث تسبب في ذلك لا يفعل غيره ولا يحصل
على تألمه سواء عند نزعه، أو مرنه، ويسنوي فيه الكافر، والمؤمن وبها يحصل الجمع بين
قوله تعالى ﴿ولا تزروا زرة وزر أخرى﴾ رتب الأحاديث المطلقة في هذه الآية الكبرى
قوله: (بين ظهراني أهل) أي ظهر أهله قال في القاموس، وهو بين ظهرهم، وطهرانهم، ولا
تكسر التون وبين أظهرهم أي وسطهم اهـ. قوله: (لا احتياط) أي في أمر المريض فإنه يحتمل
أن الميت به داء السكنة. قوله: (قال بعض الأطباء) أي به داء فلا احتياط ولو جعل الدليل أن لا
تأخر دفن النبي ﷺ فكان أنسب. قوله: (ممن يموت بالسكنة) أي يطنون أنهم موتى، وإلى
أشار بقوله ظاهر: قوله: (بها) أي سبب السكنة والموت لا يشبه إلا يمين فيه هذا الداء.
قوله: (فيشعر التأخير الفخ) ظاهر هنا وجوب التأخير، وهو ينافي التعجيل المطلوب إلا أن
يحتمل ذلك الوجوب على من به داء السكنة، وأصل هذا الداء يحدث من أكل الأرض الأبيض،
والملوحية وتقليتها بدهن ويكثر هذا الداء لسائر سمات، وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب
مطلقاً لما روي من الحديث، والمراد لتأخير في ثبوت الموت فإنه ربما عرض عليه هذا الداء،
وقد يقال كيف يتأخر مع وجود العلامات المؤددة عليه، ويشب تعجيل خمسة أشياء جمعت في
هذه الآيات وهي:

وخمسة قد أوأ تعجيلها حسناً وفي سواها تأني واسع للمسلمين
تدريج كفء، وميث هالك ثالثها دفع التدبؤ، ونسب من زلل
والخامس أخيراً، إذ يأتيك في زوا، فبقسم له بحديث لا جذا واحتمل

قوله: (فيوضح كدمات) لتلا تغيره مداوة الأرض، وبقده الصدوي ما إذا أرادوا غسله،
وهو الذي عليه العمل اليوم اهـ، ولا بأس بالتأخير لما مضى كما في ابن أبي حجاج. قوله: (على
سرير) هو التخت الذي يعمل عليه فإن لم يوجد فعلى لوح، أو حبر مرتفع ليكن غسله،

(على سبيل ميمر) أي ميمر إغناء نكرية الرائحة ومنظيماً للحيث ويكون (وتراً) ثلاثاً، أو حمساً، ولا يراد عليه قلة الويلبي، وهي الكفاي، والنهاية أو سبباً ولا يراد وكيفية أن يدار بالنسحرة حول السببر (وبوضوح) السبت (ككيف اتفق على الأصح) قاله شمس الأسمه السرحسي وقيل: صرضاً وقيل: إلى القبلة (ويستر عورته) ما بين سترته إلى ركبته قاله الزيلبي، والنهاية هو الصحيح، وفي الهداية يكفي ستر لعورة الغليظة هو الصحيح يسراً وهو ظاهر الرواية ولإطلاق الشهوة (ثم) بعد ستر عورته بإدخال أنصافه من تحت الثياب (جرد عن ثيابه) إن لم يكن حتى، ونمسل عورته بخرقه ملفوفة تحت الحائر أو من عورته إن لم يوجد خرقه (و) بعده (وخصه) يبدأ بوجهه ويمسح رأسه (في الصحيح) إلا أن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة فلا يوضأ (بلا مضغضة واستشاق) كالمسح ويمسح فيه وأثفه بخرقه

ينقلبه كما في العيني. قوله: (ميمر أي ميمر) بنحو عود، ثم الجائر أن فعل ذلك قبل رمسه عليه. وقيل: عد يراد غسله إحياء الرائحة الكريهة ميمر، وظاهر كلام المؤلف الثاني. قوله: (وويل ميمراً) أي كما يوضع في القبر. قوله: (وقيل إلى الغليظة) فتكون رجلاً، أيها كالمرضى إذا أراد الصلاة يلبسها، وهي القهستاني من المحيط، وغيره. أنه السنة. قوله: (ويستر عورته) وجزياً لحرمة النظر إليها كعورة الحي. قوله: (والنهاية) الأولى وفي النهاية. قوله: (هو الصحيح) صححه في النيين وعامة البيان لقوله ﷺ لعلي: «لا تكشف فخلك، ولا تنظر إلى فخذ حي، ولا موت» أخرجه أبو داود. قوله: (هو الصحيح) كذا صححه من المجتبى، وجزم به عكيز، والعلبي صاحب السور. قوله: (ولإطلاق الشهوة) حلف على يسراً، وفيه نظر فإنه يقتضي عدم الشر أصلاً. قوله: (جرد عن ثيابه) ليتمكن من التنقيف، وتغلبه ﷺ في تعبده خصوصية له، ويستحب أن يستر الموضع الذي يعمل فيه حيث فلا يراه إلا للناسل، ومن بعده سراج، وغسله فرش كناية بالإجماع كالغسل عليه، وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك فوكلوا بغيره، ونهر. قوله: (إن لم يكن خشي) وألا بأن كذا خشي منه رجل يعسل في ثيابه. قوله: (وتعسل عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحراً عن مسها لأن حرام كالظهر كذا في الشعر. قوله: (وبعضه وخصه) لم يذكر الاستنجاء، وذكره رضي الدين في المحيط، فقال أنه يستنجي عندهما لأن موضع الاستنجاء لا يخلو عن نجاسة، فلا بد من إزالتها اعتدالاً بحال الحياة، وصورته لما يظف على يده خرقه لينسل حتى يظهر الموضع لأن من العورة حرام، وعند أبي يوسف لا يستنجي، ومنس عليه صاحب الخلاصة لأن المسكة قد زالت، وبلا استنجاء، وما يرى الاسترخاء صفرح نجاسة أخرى فيمكنه بوصول الماء إليه أحد من النيين منحصراً. قوله: (يبدأ بوجهه) لأنه لم يباشر ذلك بنفسه، فلا يحتاج لنفس يديه، أولاً يختلف الحي، ولا يؤخر غسل رجله لأنه ليس في مستقع الماء. قوله: (فلا يوضأ) لأنه لم يكن من أهل الصلاة فلا الحلواني، وهذا يقتضي أن من بلغ مجتنباً لا يوضأ أبداً، ولم أره لهم وإنه لا

عليه عمل الناس (إلا أن يكون جنباً) أو حائضاً، أو نساء، فيكاف عمل فعه وأنه شبيهاً لطهارته (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء مغلي) قد مزج (بسد أو حرص) أثنان غير مضمونين، مبالغة في التفتيف وقد أمر النبي ﷺ أن نسل بينه، والمحرّم الذي ونفسه دابة بماء وسدر (ولا) أي وإن لم يوجد (لما) تحصل بالفرج (وهو الماء الخالص) ١٤٦، وبسدر

بوضاً (إلا من بلغ سبعاً) لأنه أندي يؤمر بالصلاة كذا في أشهر لكن قوله الخلفي: وهذا الوجه ليس بقوي إذا يقال هذا الوضوء سنة الفطر المفروضة للحيث لا يعمل بكونه قبيح بحيث يعمل أولاً كما في المجنون اهـ قوله: (ويصح فعه وأنه) قال في التتبع وغيره: صححه بعض العلماء أن ينف العسل على إصبع حرفة، ويصح بها أسنك، ولهاذه وتغنيه، ومنهجه، وسريه، كما عليه عمل الناس اليوم. قوله: (إلا أن يكون جنباً) هذا ما ذكره الخليلي، وهو غريب مخالف لما كتبه كما في شاي على الكثر - والذي في التتبع أن الجب، كغيره، وما في شرح السيد من أن ما ذكره الخليلي معناه أنه لم يحرّج على خلاف آخر في الشهيد إذا كان حياً فإنه يعمل عند الإمام، وما ذكره غير مرجح عن دول الصاحبين، وهو الذي في عامة الكتب به نظر لأن الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في العمل، والفرق أنه لا يحرّج فيه بخلهما، وقد مر في غسل الشهيد الميت الممس، وهو يعمل الصلاة حافظة من الراهب حين استشهد، وهو جنب، فقال النبي ﷺ: (رأيت الصلاة تغسل حافظة من أبي عامر بين السماء والأرض بماء المزد في صحائف القضية) ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق المعروف إلى اليهود في غسل الميت، وهو يعمل بهما فأقبل أفاده بعض الأفاضل. قوله: (أو حائضاً أو نساء) هذا بحث للمصنف كما نفيده خبره في الشرح فبما أنهما على الجب لا يشرّك في إقراض المضمضة والاستنشاق بهما بهم. وقد علمت رده في الحب والكلام فبهما كاللحام فيه. قوله: (صب عليه ماء) والأمر أن يكون حلو، لأنه أبلغ في إزالة الوسخ لا سيما إذا كان يعمل بالصايون أفاده بعضهم. قوله: (مغلي) من أغلقت الماء تغلي لا من الغلي والملاق لأهنا مضمون لازم واللازم لا يبي من اسم المضمون على المشهور، ودل كلامه على أن الحار يغسل مطلقاً سواء كان عليه دسح أم لا بهر. وأصل معنى مغلي تحركت أياه وانفتح ما فيها فقلت كفاً، ثم حذفت لانشاء ناسكين. قوله: (يسلوا) هو ورق السن، ويسلق على نفس الشجر، وعلى المناسك كما في التهر. قوله: (أو حرص) بضم فاءه المهملة، ويحور في الراء، يسكروا والضم. قوله: (أثنان غير مضمونين) نج فيه صاحب الجوهرة، وكتب اللفظ خالصة عن هذا التقيد وأو ما للنجير نيكفي حصول أحدهما، وبه يقال: إنما ذكره لكونه الأسب لنظام لا أنه تفسير للمعنى المعوي. قوله: (الذي ونفسه دابة) أي الفته فذمت عنه. قوله: (وإن لم يوجد) أي للسدر، أو الحرص والأمر أن يزداد التفسير لأن العطف بأو أو يكون المصير للماء المغلي بأحد هذين الشين. قوله: (خالص بالفرج) القراح

إن نيسر لأنه أبلغ في التنظيف (ويستدل بأنه) أي شعر رأسه (أو) شعر (العينين بالنظف) يستبأنه أن طيب الرائحة يعمل عمل الصابون في التنظيف وإن لم يكن فاصطبر وإن لم يكن به شعر لا يتكلف لهذا (ثم) بعد تنظيف الشعر والبشرة (بضمج) الميت (على ياراه ففضل) نفعه الأيسر ابتداءً لأن هذا سلسا من مئة (حتى يصل الماء إلى ما) أي السميت الذي (يلي الثغرت) بالخاء المعجمة (عنه) أي الميت (ثم) بضجع (على عينيه) فيفضل (كذلك) حتى يعمل الماء إلى سائر جسده (ثم اجلس) للميت (استنداً إليه) فلا ينفذ (ومسح بطنه) مسحاً بفتحاً يخرج فضلاته (وما خرج منه غلغله) فقط نظماً (ولم يعد غسله) أولاً وصورة لأنه ليس ناقص في حقه (ثم يتشبه بشوب) كيلاً ليتشأنه. ولأنه في تحميمه لا يسهط المرض عنه حتى إنه إذا وجد غرقاً يحرك في الماء مئة غسله لهذا لا لسعة الصلاة عليه. وإذا لم تغسله الماء ثم وجد بعد الصلاة غيب شحمه على وصان عليه ذلك، والتمتع

كسحاح. قوله: (وهو الماء الخالص) انتهى ثم يحاط به شيء. كما في القاموس. قوله: (كالكاف)
حبر غسباً المحذوف. قوله: (بالخططي) شديد الياء وكسر الجاء، أكثر من افتتح مصباح.
قوله: (وإن لم يكن به شعر) أي بليست سواء انتهى من المعطن، أو أحدهما فلا، بتكلف
للخطي فيما لا شعر به. قوله: (ثم بعد تطهير الشعر والبشرة) أشار به إلى أن ما ميز من
قوله، وصب عليه ماء مغلي الخ وقوله وغسل رأسه بفعل قبل التليط لأن قيل عا عليه من
الغزل. قوله: (مسداً) بحية اسم القائل، والمنقول حال من الغسل، أو المنسوخ. قوله:
(وفيها) بالفاء أي لطيفاً وتصف لم يذكر إلا غسلين الأولي بقوله، وأسحج على يساره،
وقتابه بقوله. ثم على يمينه كذلك، وأما الثالثة فبعد إقصاء بصبغه على شفة الأيسر، وبغسله
لأن تليط التسلات مسون ويسن أن يصب الماء عليه عند كل إغسل ثلاثاً، والرياءة حذره
للحاجة، وإلا ينبغي أن يكون إسرافاً كحال الحياة لواده الصب. قوله: (ولم يعد غسله) بالياء
للمجهول، والغسل بالضم لا غير قيل، والفتح أيضاً، وقيل من أضيف إلى المعصية كما
فتح وإلى غيره كعمل الجمعة صم وفي المضمرات عن الخزانة إذا كفى في كبر، نحن لا نحور
الصلاة عليه بخلاف ما لم يحس بنجاسة الميت لأن فيه ضرورة، ولطوى، ولا كذلك المكثين
الحسن ابتداء. اهـ. قوله: (ثم يثقب بثوب) أي يؤخذ ماء ثوب حتى يصف من شدة الماء،
أعلم بحرقه من باب ضرب رجه كان قلبي ^بحرقه يثقب بها إذا نوحاً وهي الصبحا نشب
الثوب الخرق بالكسر، وثقب الحوض الماء يثقه لثقل ثوبه. اهـ. ولا تخالف بينهما فإن كان
بمعنى أخذ ففتحها من حد ضرب وإن كان بمعنى شرب فكسر النون من حد علم كما في
الصبحا فله السيد. قوله: (يعرك في الماء) ثلاثاً في قول أبي يوسف كما في الفتح، وعز
محمد: إن نوى الغسل عند الإخراج من اجاء غسل مرتين يعني على وجه لينة، والفرض قد
سقط بالية عند الإخراج. قوله: (ثم وجد) أي الماء. قوله: «وصل على ثيابه» في قول أبي

الذي نذكر منه بهب علمه الله، وبفسله أقرب لناس إليه، وإلا فأهل الأمانة والورع ويستمر ما لا يجرى إظهاره، ويكره أن يكون جنباً، أو بها حيض، وينتاب الفضل من نفسه، وتقدم (أو) بعد تشبیهه بفس المبيص، ثم تيسر الأكلان (وبجعل الحنوط) وهو عطر مركب من أشياء طيبة، ولا ينسب بمئات أنواعه غير الزعفران، والورس، والرجدل (على) نفسه وقصته

يوسف وجهه بنفس، لا تعاد الصلاة عليه كحطب يجمع رحلى، ثم وجد الماء كما في البرهان. قوله: (ولا لأهل الأمانة والورع) والأفضل أن يفسله مجاناً، وإن أنشئ لفاسل أجنباً حاز إن كان له غيره، ولا لا تعب عنه، واختلفوا في أمره خياطة كفن، وحمال، وطار، ويكون من رأس اسال كما في البحر والشمسية، وينبغي أن يكون مثل الأول لأن ذلك من مروض الكفاية كما في السراج، وأضياء.

تنبيه: الأصل في مشروعه العمل بتعجيل الصلاة لك آدم عليه السلام أخرج التحكم، وصححه عنه عليه السلام قال: كان آدم رجلاً أشقر ضراً كأنه نحلة مسحون فلما حصره الموت نزلت لملائكة بحنوط، وكفته من الجنة، فلما مات على الصلاة والسلام غسلوه الماء، والسفر ثلاثاً، وجعلوا في الثاك كاموراً وقفوه، في وتر من الثياب وحفروا له لحداً، واصلوا عليه، وقالوا: يا بني آدم هذه سنكم من بعد فكذاكم فاقبلوا. قوله: (ويستمر ما لا ينبغي إظهاره) في الأزار قال العلماء: فإذا رأى الفاسل من الميت ما يعينه كاستنارة وجهه وطلب ريحه، وسرعه انقلابه على المغضض منحب أن يتحدث به وإن رأى ما يكره كتته وسواد وجهه ودمه، أو اختلات صورته، حرم أن يتحدث به كما في شرح المشكاة قبل: إلا أن يكون شيئاً يظهر الدعة أو معانها، بالعنى، والمظلم فيذكر ذلك زجراً لأمثته كما في ابن أمير حاج، وحين ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «واذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم» أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان قال حجة الإسلام: غنة أشتد من الحمي لأن عضو الحي واستعماله منكسر، ومتوقع في الدنيا بخلاف الميت، وروى البيهقي في المعرفه والحاكم في المستدرک، وقال: على شرط مسلم من غسل ميتاً فكتم عليه فخر له أربعون كبيرة، ومن كفه كسبه الله من السنس والإسرفي ومن حفرة قبراً حتى يبعه فكانما أسكنه مسكناً حتى يبعث، وفي المختار لابن شاحين: يا علي غسل الموتى ماء من غسل ميتاً فخر له سبعون مغفرة، ثم غسنت مغفرة منها على جميع الخلائق لو سمعهم نكت: ما يقول من يغسل قال: يقول: غفرانك يا رحيم حتى يخرج من الفضل. قوله: (ويكره أن يكون جنباً) وتصلب الكافر أشد كرامة إلا إذا لم يوجد غيره ذاكر أو حي، المسلم أو أثنى في حق المسلمة كما في ابن أمير حاج. قوله: (وبجعل الحنوط) بفتح الحاء المسهلة وقيل له: الحنوط ككسر الحاء. قوله: (مركب من أشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الأكثر خلافاً لحطام. قوله: (للرجال) فيكره أن لهم دون النساء عسراً بحال الحياة فيجعلهما في كفن الرجال جهل كما في

روي عنه عن علي بن الحسين وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يحمل (الكافور على ساجدة) سواء فيه المحرم وغيره وغيره. ويضاف رأسه ليطرد الفود عنها. وهي الجبهة. وأبى وعاء وركبناه وعدنا. روي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه فتخص بزيادة إكرام (و) أبي في غسل استجمال الفظن في الروايات الطاهرة. وقيل (إكرام) لا بأس بأن يحمل الغسل على وجهه وأن يحشى به محاربه كالغسل. والجل والأتين. والألف والقلم نهى. وفي الضميمة واستخرج عامة المشايخ حمل في دمه أو ضله (ولا يقص ظفرو) أي الميت (و) لا (شعره) ولا يسرح شعره. أو شعر رأسه (و) حية) لأنه بركة وقد استعمل عنها (والمرأة) تغسل زوجها. ولو معتدة من رجعي. أو شهيد منه في الألف. أو إلى ما لا يحمل منه. وشعر رأسه بعد الفقه هو الميت غلب موده. وانقضت عدتها من رجعي أو كانت ميتة. أو

اشتمى رأسه وغيره. والورس الذكر. قوله. (على رأسه وحية) وسفر حسده كذا في الحرة بعد أن يوضع على الإبر. كما في الهندسي. قوله: (ويحمل الكافور) هو شعر طيلم بالذهب واللبان. قوله. (سواء فيه المحرم وغيره) لأن الإكرام ينطع بالموت عدنا حلالاً يملك في. قوله. (اليفرد الفود عنها) قد حكمة تحميم الكافور وهو حلة لقوله. ويجعل مذكور على مساحده. قوله: (فتخص بزيادة إكرام) أي لما كانت هذه الأعضاء بسجد بها حصلت بزيادة إكرام حيلة لها من سرعة الفقد. قوله: (كالبشر الخ) الكافور للاستغناء أو لتسهيل رده حيث سحر الحراج الفقرة. قوله: (استخرج عامة المشايخ جمعه في دمه أو ضله) ظاهر فقيده بما أنهم لم يستعملوه في غيره. ويكوب لا بأس به في يومها. قوله: (ولا يقص ظفرو) إلا أن يكون مكسوراً فلا بأس بأحده. وروى ذلك عن الإمام والثاني كما في الحر وغيره وهي تفهمني عن العنابية. أو قفح شعره أو ظفرو. أو ح من في كفن. وقال الإمام: شاء في رضي الله عنه. بعض شارب. وظفرو. يزال من شعر ما حله لإزالة قفا في مكان. قوله: (ولا يسرح شعره) ظاهر الفية أنها بحرية حيث قال: وما لتزيين بعد موتها ولا تشده وقفح الشعر لا يجوز به. قوله: (وتحية) إما فترها بعد الشعر لعدم تبارك الذهن عند إطلاق الشعر إليها لكونها مصدرة باسم. أو من حلت الحاص. على الدم. قوله: (ولو معتدة من رجعي) أي. ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فإن معتدة ووجه محل قربانها ومحررة سرح به فشرح بعد. قوله: (أو ضله منها في الأظهر) الأولى أن يفرد. ولو مطاها منها في الأظهر. وهذا يأتي ما قاله في الشرح. وفي المطاها منها يؤيد الأظهر أن لا يحمل لها عيبه. فحمل الأظهر عدم الحمل. قوله: (أو إلى ما لا يحمل منه. والنظر إليه بقاء العدة) لأن في إعياءه مبرحاً من السباح وصوبها لإزالة الحمل منه. والنظر إليه بقاء العدة. قال في الشرح: (والإزالة) لا يحرم وطئه. فتعلق به هذا يقتضي عطف الإيلاء على ما قبله لمشاوكة له في الحكم. وقال أيضاً والمرأة نفس زوجها لحل منه. والنظر إليه بقاء العدة. وهذا

خدمت بركة أو قدس، أو مهيبة لا تحسنه اختلافه) أي الرجل منه لا يعمل، وحيث
لا غلط الشكاج، وقد قرأه امرأة لمسيها له، وقال: وليس هذا، بل من يدعي
حلاف لأبي، وقد (كأن تولد) والمدرسة، وأنه لا تغسل سيدها، وتزعمه بركة (وبو)
صاحته امرأة مع فرجانه، لمعدهم وغيرهم (بصمها كمنك) وهو موت رجل بين النساء،
وكن معارضة بيمه (بخرقة) بعد غي مد الحبيب، أحس حتى لا حس الحسد، ويجوز

يقضي التعليل لمرارة نفسه فأنزل قوله: (أولو وتند) أي امرأته لتزني، فهي من مخزور
أباه، معذرة قوله: (أو كانت مائة) ويجوز قوله: (ولو مائة من رجس) قوله: (أو ربايع)
أو أربع من ربايعه، قوله: (أو صهيبة) أي صبيته، أو أباه مشهور، ولأن من
تخسب الزوجة ربحها ما، أي من يائسة ربي الله منها أنها قالت: (أنت من أرباب ما
أنتهم، ما عسى رسول الله يلق إلا سداؤه، ومعهن، قالوا: أي من أرباب ما، والله
رسول الله يلق مباحة نسل امرأته ربحها، ثم جعلت بعد ذلك، وروى أن أبا بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه أوسر إلى امرأته بعد ما عيسى الله، فبعته بعد ذلك، وهكذا، وعلى أنه
موسى لأشهر، رضي الله عنه، ولأن زيادة النسل معذرة للشكاج، يعني ما يعني الشكاج،
والشكاج باقي بعد الصوت، أي الغصه المتد، قوله: (فوت لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها
ولا يصح من الظن إليها من: (أصبح تدي) قوله: (لا تضطج الشكاج) بعد ما جعله معارضاً لزوج
أعيا، ويجوز بدلت لبعض جرت لا يعني عن الرجل يهرب العاتق، ويدخل بعموت الرجل
وكذا هذا، وقالت الأنسة الثلاثة: (سور لأن علماً نسل فطمة رضي الله عنها عينا، وروى أنها
نسلها ثم زعموا، وأن ذلك أن عاتقها وهو محمول على إقامه الزوجة، قوله: (كل سب،
ونك يقطع بالموت إلا سيبي ونسي) مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكر عنه، فعزله
أما عاتق أن رسول الله يلقها قال: (أنت ماضية، وحيث أبي القدي، والأخرة قد عرفت، لمصرحت
تليل عن أنه كان معوقاً، سم أن الرجل لا يغسل زوجته، قوله: (بصمها) أي ربحها، قوله:
(بخلافه الأخير) أي قوله بلفظ، بد معرو، وبصمها مع شمس صرة عن تراخيها إلا أنه تكون أنه
ولا تحتاج إلى حائلي، قوله: (ومو كالم الوليد) لا اعتماد، ولا اعتماد، وقد العاكسة، وروى
سلفه من الأمه، والمقالة إلى امرأة، ومعه، في أم الوليد، المعبرة لضعفها بالثبات، وقد قيل
أم الوليد عند من يسمي أن تلحق بالزوجة فلما عاتقها سم تحت قضاء الله، بل المصروف عن
إرادة الزوج من أن عاتقها كمن معروبة كما في اختيار، (أمة فلتا) علة أم الوليد، وحيث تزول
انفراش فأشبهت علة الشكاج، قوله: (المعذرة) الأولى، علة الشكاج، في قوله: (أو)، وأما
رحم دور، رحم محرم، قوله: (بصمها) نكاح ماض، وهي سعة بالمصارع، والمساكن عليها
إشارات تكون قوله: (وكن معارضة) الأولى غير معارضة، قوله: (بخرقة) راجع إلى عرونة
لا أن يكون، أعياه، فلا يحتاج إلى حائل

مصره عن مراعى امرأة، وهو محذور (وإن وجد ذو رحم محرم يمس) الميت ذكرًا كان أو أنثى (بلا حرقه) المحذور من أعضاء التيمم بالمحرم، فلا تتوعد كالنظر إليها بها له (وكذا الخشخشي المشكل يمس في قاهر الرواية) وقيل: يجعل في التيمم لا يجمع (وصوب الماء إليه) (ويحذر للرجل والمرأة غسل صبي وصبيبة لم يشبهيا) لأنه بعد الاستبراء حكم المحرم (ومن أي يوسف أنه قال: أكره أن يغسلهما لأحبي، والمحبوب كالصالح) (ولا بأس بتقبيل الميت للمعدة والترك توديعاً خاصة عن محفوظ) (وعلى الرجل تجهيز امرأة) أي تكفينها (ودفعها عنه) أي يوسف لو كانت مسلمة، وهذا التحصيل مختار صاحب المسمى والمحيط (بالغيب ما انتهى) (بحرمة أبو يوسف بالنجس) (منطقاً) أي (ولو كان فرج) (ممسواً) وهي

قوله: (كالنظر) أي المحذور الذي إليها أي إلى الميت تيمم بها أي الكفاية منها، وقوله: (له جعلت المحذور الممسواً) قوله: (وكذا الخشخشي المشكل) أي ولو لم يمس، ولا فهو كبير، (بمعدن الرجال والنساء) قوله: (لم يشبهيا) هذا في المرأة من شرط لفصله عن الشراخ (لا يجوز) (شبه) (هذا) (شبهاً) (داه) (بذلك) (فمن) (وغيره) (ثم) (غلط) (الرجل) (عنه) (سبب) (ثم) (تأنيلاً) (وهي) (الأسب) (شامل) (عنه) (أشياء) (بلى) (حس) (مشرقة) قوله: (والمحسوب كالمفضل) يشير إلى (أن) (الرجل) (اجازة) (أن) (تكون) (من) (حارمة) (بمسها) (بحرمة) (فك) (المرأة) (أي) (ولا) (يعطى) (حكم) (باله) (من) (الرجل) (وإذا) (إذ) (كانت) (من) (المرأة) (بعد) (أن) (تفرقة) (أو) (دفعها) (عن) (التقبيل) (وكذا) (أن) (يصل) (نصي) (الغيب) (الذي) (لم) (يشبهيا) (فالمعاشل) (أنه) (في) (حكم) (الرجل) (من) (كل) (وجه) (قوله: (ولا بأس بتقبيل الميت) (لما) (روى) (بخوري) (من) (حدثنا) (رضي) (الله) (عنه) (فأنت) (أنيل) (أو) (يكر) (على) (فرسه) (من) (معدن) (بأنسج) (حتى) (يراد) (فدخل) (المسجد) (فلم) (يكنم) (مماس) (من) (دخل) (على) (مائدة) (تيمم) (أنسج) (يؤكل) (وهو) (مسح) (بذ) (حرة) (فكشف) (عن) (وجهه) (ثم) (دفع) (عنه) (عبيده) (ثم) (بكى) (ولم) (يعمل) (ذلك) (إلا) (قدوة) (به) (يؤكل) (لما) (روى) (لم) (داود) (والترمذي) (وبن) (ماجة) (والمسلم) (وصحاح) (عن) (حدثنا) (رضي) (الله) (عنه) (أن) (يؤكل) (أنه) (يؤكل) (دخل) (على) (مائدة) (من) (معدن) (وهو) (مبا) (فأكد) (هاجراً) (وعنده) (ثم) (بكى) (حتى) (رأيت) (الدموع) (تسيل) (على) (وجهه) (وهي) (استمجد) (ثم) (نوى) (عشيان) (كثرت) (أنسج) (شك) (عن) (وجهه) (وبكى) (بدا) (مبلاً) (وقد) (بين) (جنبه) (فلما) (رفع) (على) (السرير) (قال: (أطرب) (لك) (يا) (عبد) (لم) (تليك) (الدنيا) (ولم) (تليها) (أه) (قوله: (والترك) (أو) (مسح) (أو) (عن) (تقبيله) (يؤكل) (حدثنا) (المعوية) (وقبل) (أي) (يكر) (الرسول) (الأكرم) (يؤكل) (تقياً) (قوله: (اختلصه) (من) (مخلوق) (عما) (فيله) (من) (الجزائر) (أن) (بنا) (كانت) (شهود) (عمرام) (وإن) (أدع) (فما) (يظهر) (تقرينهم) (أن) (الرجل) (تقطع) (بموتها) (لذات) (محل) (قوله: (ودفعها) (أي) (مؤنة) (أن) (لا) (يسرع) (به) (قوله: (لو) (كانت) (مسرفة) (هذا) (أحد) (وجهي) (لأن) (يوسف) (والأرض) (تأخيره) (من) (قوله: (ولو) (مسرة) (ويجاء) (مبلاً) (له) (قوله: (وهذا) (التحصيل) (أي) (للمعص) (ومررت) (لتجهيز) (على) (الرجل) (بدا) (إذا) (كان) (مسرة) (قوله: (ولم) (أبو) (يوسف) (من) (..) (هذا) (أو) (وهي) (لحكاية) (الخلاص) (عن) (أبي) (يوسف) (وهي) (الضراب) (قال)

موسرة (في الأصح) وعليه الفتوى - وقال محمد: ليس عليه تكفيته لأفطاح قراحية من كل وجه (ومن) مات (ولا حال له فكفته على من تلمذه نطقه) من أدائه وإذا تعدد من وجبت عليه التغطية فالتكفين على قدر ميراثهم كالتفنة ولو كان له مولى، ومثاله فعلى منعه وقال محمد على خاتمه (وإن لم يوجد من تجب عليه نطقه ففي بيت المال) تكفيه وتجهيره من أموال التركات التي لا ولوث لأصحابها (فإن لم يعط بيت المال) عجزاً لخلوه من الأموال (أو طلقاً) يعمه صرف الحق لمسحوقه وجهه (فعلى الناس) القادريين (و) يجب أن يسأل له (ي للعت) (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أي التجهير (غيره) من القادريين بخلاف الحي إذا عرى لا يجب السؤال له، بل يسأل نفسه ثوباً لفردته عليه وإذا فضل منه

في البحر: فقد حثفت الأقل عن أبي يوسف، لكن الظاهر ترجيح ما مر من الثانية لأنه كالكموة فيلزمه على كل حال أنه، فالتولان المذكوران عن أبي يوسف وأبى الإمام في عبارة الشرح ذكر، ووجه قوله أنه لو لم يجب عليه وجوب غسل الأضحية، وهو قد كان أولى بإيجاب الكموة عليه حال حياته فخرج على سائر الأجيال، ولأن العزم مقدم أم - قوله: (وقال محمد الحج) يعني أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يبق بها ما يجزئ الوضوء حال الموت من شجرة أو صغر مع كبره، ونحو ذلك، وأنها إذا ماتت غير العتقة... وهي ممن تلمذه نطقه، وكسوتها أن يجب عليه تجهيزها كذا بحث ابن السر حجاج قال: ولم أوه مصرحاً به - قوله: (لأفطاح الزوجية) مصلح الزوج كالأضحية، قوله: (ولا حال له) فيه به لأنه لو كان له مات فإنه يجب فيه، ومقدم على أبيه، والوصية والإرث إلى دار السنة ما لم يتعلق بغير ماله حتى الغير كالمهر، والمصح قبل النفيض والعقد الجفني قال السيد: قوله: (على من تلمذه نطقه من كتابه) أي الذين هم ذور ورحم محرم من نسباً - قوله: (وإذا تمتد من وجبت عليه التغطية) كالج وأخت - قوله: (فالتكفين على قدر ميراثهم) فلتأخذ على الأخ، وثمة على الأخت - قوله: (فعلى منته) وجه هذا لقول أنه ولدت - قوله: (وقال محمد: على حاله) لأنها ورحم محرم منه - قوله: (وإن لم يوجد من تجب عليه نطقه) قوله: (لو وجد إلا أنه معسر) قوله: (من أموال التركات) أي لا من غيرها كبيت الحراج، والخص، والركاز، والأحدهما الاستغناء من الآخر كما وصح في محله - قوله: (وجهه) من عطف المسب، أو من عطف السائر بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلاً وفي نسخة وجهه، وهو من عطف المردف - قوله: (فعلى الناس القادريين) أي فيقتضي على سائر الناس العالمين به أن يجهروا، ويكتموا - قوله: (غيره) بالتحديد معمول بماله وظاهر ما في المجتبى حيث قال: فإن عجزوا سألوا له ثوباً أنه لا يجب عليهم إلا سؤال كقر الضرورة لا الكتابة في، فإن لم يوجد من يكفن غسل، ويجعل عليه الأدمر، ومن وصل على ثوبه، وسأل منه إلى مفعولين هما، أو التجهير معمول له وفيه أنه لم يتخذ فاعله مع فاعل الفعل - قوله: (لا يجب السؤال) في الوجوب، وأما الجوار فالظاهر جوازها لأنه من

شيء صرف لمالكه، وإن لم يعرف كمن به آخر وإلا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عليه غيره وإذ أكل الميت صبح فالتكفين لمن نبره به لا لواثرت الميت. وإذا واحد أكثر أثبت، أو صمعه مع الرأس صلب وصلبي عليه وإلا لا، والتكفين مرض وأما عدد أثرت به فهي ثلاثة أنسام سنة وكفاية وضروية. الأول (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة أثواب (فمبصر) من أصله أحسن زلي القدمين بلا دخر بص وكمين (وإزار) من الفخذ إلى القدم (و) الثالث (لغافة) ثياب على ما فوق الفخذ ومقدم يلفف فيها الميت وترسل

الإمامة على: تسير. قوله: (ولا يجب على من له ثوب فقط الخ) أي إذا لم يكن مند الميت إلا رجل واحد، وليس له إلا ثوب واحد ولا شيء للميت معصاه أحق به، ولا يكفن به الميت قلت الظاهر أنه إذا كان عند الميت إحاث كثير، وكل واحد له ثوب فقط فالتكفين كذلك، وأما أنه إذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما. قوله: (أو تصعب مع الرأس) فيه أنه لو وصه تصعب تدفق وليس لا يصلي ولا يصلي عليه بل دهر، وهذا اختلاف من فوهه. وإلا لا والد: سم لنا عدا الأضراف. قوله: (والتكفين فرض) أي نذية بالنظر لعامة المستمعين لا لمن صلب. البروعة كما في حاشية المواظ على الدور. قوله: (ولما عقد الثوب) الأثرى أنواع. قوله: (وهو كفن الرجل) أي البالغ، ومثله المرحق، ومن لم يراقق فالأحسن أنه كذلك، وإن كفن في ثوب واحد جناز، والتمنطق، والتمنطق مبنياً بلفظ في حرفة من غير مراعاة وجه التكفين كالغصن من الميت، لأنه ليس لها حرمة خاصة لأن الشرع بإساوره شخصين الميت، وإست الميت لا يطاق عليهما كما لا يطاق على بعض الميت كذا في الحاشية، وغيره. قوله: ثلاثة أثواب) كما ذكر أنه يمتد كفن في ثلاثة أثواب، ولأنها غنية عما يتجسس به الرجل في حياته فكذلك بعد موته رده، وتكره الزيادة كما في المجيب إلا أن يوصى - (أكثر)، فلا يكره بخلاف ما إذا أوصى أن يكفن في ثوبين فإنه يكفن في ثلاثة أثواب. ولا يراعى شرطه لأنه خلاف السنة، وفي عاية البيان لا يأتي بزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أبي حنيفة عن كذا في الزيادة في كفن الرجل إلى خمسة غير مكروهة، ولا بأس بها، وسببها فلا انفصال على اختلاف تعمي ثوب الأثر موصى كما في الحموي. يعني لا لأن الزيادة عليها مكروهه. قوله: قميص (هو والفرع سواء كما في الحواشي لكن التعبير بالمفصّل أظهر لأن الفرع مشترك بينه وبين نوع متعدد آلة الحرب. قوله: (بلاد غريص وكمين) مكرور مع ما يأتي في المصنف. قوله: (وإزار) هو والرداء والغافة بمعنى واحد، وهو ثوب طويل مبرص يستر العبد من الفخذ إلى القدم كما في ابن أبي حنيفة حاج عن الحواشي القديسي، وفي هذا التعبير بحث لسؤال الكفاية رحمه الله تعالى فراحه إن شئت. قوله: (من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور كما في الفهستاني، وفي بعض نسخ المختار من المسكب إلى القدم. قوله: (والتكفين لغافة) بالتكر ما يتق به عيني وتسمى رده فمستثنى، وهي ما يسط على الأثر، أو لا حموي ولا إشكال، في

من أهله وأسفله، ويؤخذ الكفن (مسا) كان (يلبسه) الرجل (في حياته) يوم الجمعة والميعدين وبحسن للحدث: «مسنوا كفن الموتى» وإنهم يزاورون فيها بينهم ويتفاحرون بحسن أكفانهم. ولا ينالي فيه لقوله ﷺ: «لا تدخلوا في الكفن فإنه يسلب سرباً» وكمن ﷺ في ثلاثة أبواب بغير سحرولة يفتح السين، والثقم غربة باليمن (أو) الثاني كفن كمن (كفاية)

أها من القرب إلى القدم فتح. قوله: (تزيد الفخ) ظاهره أن للزيادة إما تكون في اللقافة فقط، وهو غير ما يعنيه كلامه الآتي. قوله: (وتربط) عطف على لطف فهو منصوب. قوله: (مسا) كان يلبسه الرجل في حياته، أضاف بطريق المطلق حول تكفيه في كل ما جاز لبدله، وهو من كل جنس كما في البحر فيكفن بالبرد والقصب، والكتان، والكتف، كما في الفتح، والمفهماني، والنصب بالتحريك يجب ما عدا من كان الواحد نصبي فأمرس، وضع بالفهم ما لا يجوز لبسه في حال حياته كمبرور، ونحوه اختياراً محل الحياة إلا إذا لم يوجد غيره، لكن لا يزداد على ثوب واحد لأن الضرورة تدفع به، ويجوز ذلك للنساء كزعنر، ومعصر كما في جميع الأنهر. قوله: (يوم الجمعة والميعدين) ولها ما كانت تلبسه في زيارة الأنبياء، وفيه كمن المثل ما عدا عن غائيهما. قوله: (ويحسن) بالياء لتشبهه أي الكفن. قوله: (للحدث حسنوا الفخ) أخرج ابن عدي أسنوا أكفان موتاكم لأنهم يزاورون في قورهم، وأخرج مسلم إذا كفن أحدكم أحله فليحسن كفته يعني فليختر من الثياب أنظفها، وأنها، وأبسطها على ما دونه النسب، ولم يرد ما يفعله السفزون إسرائيلاً ورواة، وسعة من الثياب الرفقة الحية لأنه منهي عنه بأصل الشريعة لإبادة المال كذا في شرح المشكاة، وغيره. وفي شرح الضرر شرح حال المولى في الغيور لتعاطي السيرة أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي الله عنهما من النبي ﷺ قال: «إذا مات لأحدكم الميت فأحسنوا كفته، ومجملوا إنجز وصيته وأهبنوا له في قبره وجنبوه جنة السوء» (قوله) يا رسول الله وهل ينفع الجار الصالح في الآخرة؟ قال: من ينفع في الدنيا قالوا نعم قال: كذلك ينفع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في الكفن هو المستحب المستحسن. قوله: (فأفهم يزاورون قبا بينهم) أي زور لأرواح بعضهم مصداً تطلق على كسرة الجسم. قوله: (ويتفاحرون الفخ) أي أنهم يسرون بذلك لا كتفاخر الدنيا. قوله: (ولا يغالي فيه) حتى لو أومس أن يكفن يالك بده كفن كفناً وسطاً كذا في البحر من الروضة، ويكون الباني مما أومس به مبرأناً كما في الحموي عن الخصاف، وفي شريعة الإسلام، ومن الله أن يحسن كمن الميت، فينجد من أظلم شباب، وأشدّها بياضاً، ولا يتخذ من الثياب الفاخرة فإنه يسلب سلباً ه. قوله: (لا تغالوا) يحذف إحدى الثامن. قوله: (فإنه يسلب سرباً) قال الطيبي استعبر السلب لبلى للتوب مبالغة في الشريعة أي يبلى سرباً ه. قوله: (في ثلاثة أبواب بغير) من كرسف كما رواه الجماعة عن عائشة، والمكرسة، الفطن. قوله: (يفتح السين) هو المشهور. قوله: (والثاني كفن كفاية) أي ما يكفي في حال

للمرجل (إزار ولقافة) في الأصح مع غبة النعال، وكثرة التورث هو أركلي، وعلى المذهب كسر
اسنة أركلي (وتفضل البياض من القطن) لما روينا، والمحقق المعيل والجديد فيه سواء (وكل
من الإزار واللحافة) نسبت بكون زمن القرن) يعني شعر الرأس (إلى القدم) مع الرباطة للربط
(ولا يجعل لفميه كم) لأنه لحاجة الدم (ولا دحر بعض) لا يفضل إلا للحج ينسج الأسفل
للمشي فيه (ولا جيب) وهو الشق البارز على الصدر لأنه بحاجة للحج ولو كسر في قميص
حج قطع جيبه، ونسبت وكعبه (ولا تكعب أطرافه) لعدم الحاجة إليه (وتكرر المعصاة في

الأعيد دون تكراره، وهو لقصر الوجب، وفيه انفتح، ويكره الاختصار على ثوب واحد حالة
الاحتياط كس تكرار الصلاة فيه حال الاحتياط ١ هـ. قوله: (في الأصح) وقيل: قميص ولقافة،
وهي حواري العفة ليس للمصاحب الذين أن يمنع من كسر أسنة ١ هـ فإن الحلبي وهو يشمل
السنة من حيث العدد، ومن حيث القيمة ١ هـ. قوله (مع ثلة الطل) حال من ثوبه هو أولى أي
كسر المكينة أركلي حال ثوب النال قليلاً، ولطرونة كثيراً، وقد ذكر ذلك في التناحية، وفي الخلاصة،
ونقل مثله من الإسلام في شرح الجامع قصص من الحصان قال: رمل أحسن عند
مشاحداً وإن لم يرو ذلك عن أسلف كس في التفتح، والشعر والحسي وابن أمير حاج
وعبره ١ هـ. قوله: (من اللطيف) نحسب من القطن على وجه الأصلية إلا ما يظهر المصوم لإصلاح
قوته ﷺ: (البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم) وكفوتوا فيها موتاكم ومن غير
أكملكم الإسلام فونه يثبت الشعر ويحلق البصر روله أبو داود والترمذي بمسند صحيح. قوله:
(لما روي) من أنه ﷺ كسر في ثلاثة أثواب بيس أي من القطن. قوله: (والخلق القليل،
والجديد فيه قوله) لما عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال أبو بكر لثوبه اللين كان يرمي
فيهما الغسولهما ويكسونه فيهما فقالت عائشة: ألا تشعري لك جديداً؟ قال: للحج أخرج إلى
أجدد من الميت كذا في الشرح. قوله: (من القرن) وفي نسخة من القرن. قوله: (لا يفضل)
في مفاد الثعالب لما قبله. قوله: (وهو اللين للثوب على الصدر) فيكتفي بغيره ما يدخل منه
إبراس، وهو حسن لا سيما في حق المرأة لما فيه من زيادة السرور، وبمعهم فسر الجيب
بالخرافة التي تكون في الشق كصغر الإسلام في شرح الجامع الصغير، وروى: (تدين في
محيطه، وحائط الدين في الكافي. قوله: (قطع جيبه) هذا إنما يظهر على تفسير الجيب بما قاله
فخر الإسلام، ومن ذكره معه. قوله: (وقبنته) بكسر اللام، وسكون الموحدة وفتح الموحدة ما
يحمل من قوة الثوب من «باج» ونحوه، وفي نسخة وكعبه ففقط حينئذ ظنناه لساعتين. قوله:
(ولا تكعب أطرافه) ولو كنت حراً، بلا كراهة عن الصحيح فإنه الفهستاني. قوله: (لعدم
الحاجة إليه) لأن ذلك لصيانته ولا حاجة إليها. قوله: (وتكره المعصاة في الأصح) كذا في
الحجتي لأنها لا تكسر في كسر رسول الله ﷺ، وعلمنا في البدائع أنها لو تعلقت لصار الكسر
شغلاً، والسنة لا يكون وترأ.

لأصح) لأنها لم تكن هي كفن النبي ﷺ، واستحسنها بعضهم لما ورى أن ابن عمر رضي
 فـه جـهـمـا كـان يـعـمـد، ويحـمـل العـدة عـلى وجـهـه (و) نـطـ الـفـتـا، ثم الإزـر خـوئـها ثم
 يـوجـع العـرت مـنـه مـأ ثـم يـطـا، عـبـه الإزـر (والـف) الإزـر (مـن جـهـة) إيسـاره (ثم) مـن جـهـه
 (يـمـنـه) لـيـكـون الـيـمـن أـمـنـى، ثم نـصـل بـالـتـعـافـة كـذلك عـتـبـاراً بـحـالـة الحـياة (وـعـطـف) الـكـفـن (إـن
 خـيـف لـمـتـشـاور) صـبـانـة الـمـيـت عـن الـكـتـف (وـتـزاد المـراء) عـلى ما ذكـرنا لـمـ حـل (فـي) كـتـفـها
 عـلى جـهـة (الـسـنة خـمـاراً لـوجـهـها) ورأسـها (وـخـرقـة) عـرضـه ما بـيـن (الـيـدى إـلى المـرء) وفـيل
 إـلى الـركـبـة كي لا مـنـشـر الـكـفـن بـالـفـخذ (فـتـ اـمـتـي بـها (لـتـرـيـط لـجـيـها) مـنـه كـعـها ذـرع وإزـار
 وحمـر وخرقة ولفافة (و) إزاد المـراء (فـي) كـفـن (الـكـفـاية) عـلى كـفـن الـرحـل (خـمـاراً) فـيـكون
 ثـلاثـة حمـاز ولفافة وإزاد (ويـجـمـل شـعرها صـفـيرـثـين) وتـوضـعان (عـلى صـطـرها فـوق القـميص
 ثم) يـوضـع (الـخـمـار) عـلى رأسـها ووجـهـها (فـوقـه) أي القـميص فـيـكون (تـحت الـلفافة) ثم يـرـيـط
 (الـخـرقـة فـوقـها) ثـلاثـة تـنـشـر الأـكفـان، وتـعـطـف مـن الـبـسـار، ثم مـن الـيـمـين (وتـجـمـر الأـكفـان)
 لـلـرحـل والمـراء جـمـيعاً مـحـبـوراً (وتـزاد قـبل أن يـدرج) الـمـيـت (فـيـها) لـقـولـه ﷺ: إذا أـجـمـرتم

قـولـه (واستحسنها بعضهم) رده العـتـا حـرود، وخـصـه في الطـهـريـة بالعـتـد، والإشـراف
 عـون الأوسـاط كـما في (الـهم وغيره) قـولـه (ولـفـ الـخ) عـطـف تـسـيـر عـلى قـولـه، ثم يـخـفـ عـلب
 لإزاد قـولـه: (إـن خـف انتـشـره)، الإيـان كـان مـتـدو نـراً لا يـحـشـي انتـشـاره، فلا يـعـتـد. قـولـه.
 (وتـزاد المـراء) وتـو أمة كـما في العـديـن. قـولـه (وفـيل) إـلى الـركـبـة) وقـيل: إـلى الـمـخذ، وخـير
 لأـمـور أوسـاطها مـهر أي مـاحـس الأـمـوال نـقـول مـا لـسـت إـلى الـمـخذ. قـولـه: (كي لا يـنـتـشـر) عـلة
 لـقـول الثاني، وقـولـه بـالـفـخذ وقـع في نـسخـة مـن الشـرح في الـمـخذ، والمعنى إـنـما مـر بـكون
 الـمـرءة إـلى ثـركـة خـوف انتـشـر الـكـفـن عـن الـمـخذ رـفـت الـمـشي مـا حـثـاره. قـولـه: (لـتـرـيـط لـجـيـها)
 أي وبعـضها كـما في الجـامـع الصـغـير. وتـرـيـط بـالـيـاء تـلـعـاـجـل، وضمـيره يـرجـع إـلى الخـرقـة، وفي
 سـنـة لـرـيـط. قـولـه (فـيـكون ثـلاثـة)، وما حـوتـها كـفـن ضـرورة في حـقـها كـما في التـيـبـين. قـولـه:
 (تـحت الـلفافة) هـذا بـيـان الـتـرتـيب في كـفـن الكـعـابة أـما في كـفـن الـسـنة، فـيـكون الخـمـار تـحت
 الإزاد، ثم تـرـيـط الخـرقـة فـوقـه، ثم تـعـطـف الـلفافة. قـولـه: (ثم تـرـيـط الخـرقـة فـوقـها) أي فـوق
 الـلفافة، والظاهر أن هـذا التـرتـيب مـستـون لا واجب. قـولـه: (وتـجـمـر الأـكفـان) جـمـع مـظـهراً إـلى
 تـجـمـد: الأثـوب، أو تـعـد الـمـرتـي بـقال: جـمـر ثوبه وأحـمره تـجـمـيراً وإحـمـاراً بـحـره وانـعـراد أـبـها
 نـظـمـه بـالجـمـر وهو ما يـخـبر بـه الثوب مـن عـود وحيـوه ويقـان نـظـمـه، الذي يـوقـد فيه: ذلـك
 مـحـمـرة، وما دلي أن الـمراد بـالجـمـر جـمـع الأـكفـان قـبل الـفـصل لأنـه بـقال: تـجـمـر القـوم إذا
 تـصـمـموا، وجمـر شـعره جـمعه لا يـخـفي مـعـده كـما في النـهر. قـولـه: (تـجـمـيراً وتـراً) أشـلـر بـضمـير
 تـجـمـيراً إـلى أن وتـراً صفة مـصـنـع مـحـذوف.

الميت فأجمروا وثراً ولا يزد على خمس ولا تنبع الجنائز بصوت ولا تار ويكره تجبير القبر (وكفى الضرورة للمرأة والرجل يكفى فيه بكل ما يوجد) روي عن أبي بصير: «من غسل ميتاً فكنم عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كنفه كساه الله من اللينس والامتيق» ومن حفر له فقرأ حتى يجهت فكأنما أسكنته مسكناً حتى يبعث. وروى بأعلى غسل الموتى

قول: (المجمر والوقر) وفي رواية لناكم: إذا أحترق الميت فأحمره ثلاثاً، ولفظ أبيهني جمر أو كفن ثلثاً، وحينئذ ما يجمر فيه الميت ثلاثة مراحع عند خروج روحه وعند غسله، وعند تكفنه. قوله: (ولا يزد على خمس) ليس من الحديث وتنع فيه الزيلعي ورواه مثلاً مسكين قوله: أو سبعاً لأنه السيد. قوله: (ولا تنبع الجنائز بصوت ولا تار) كذا في حديث أبي داود ورواه في رواية ولا يبعثي جس يديها قال سعد: بهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة قال في اليتيم: لأنه فعل أهل الكفان فيكره الشبه بهم أي. ولأن فيه نقولاً وميثاً قلوا والنخشي المشكل في التكفين كالمرأة إلا أنه يحبب الحرير، والمصفر والبزهر فحيتاً، والألمه كالمرأة، والمراحم ثلاثاً، والمراحم كالثانف، وكذا هم الأحسن لصغير، وصغيرة وأنتي ما يكفي للتصغير ثوب، والمصقرة ثوبان، والمصط ينف. ولا يمكن كالمصغر من الميت، والمجمر كالتحليل، وفي السد عن البحر وثركت النوزت يرفع عن الميت ليس له خروج إذا فعل بغير إذن القاضي، أو النزع، أو التخل بين شريكين أعت أحدهما ليرفع على الغائب إذا فعل بغير إذن القاضي، هـ. قوله: (يكفى فيه بكل ما يوجد) كما روي أنه حبرة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد، ومصعب بن عمير لم يوجد له شيء، فكفن به. لا نكرة أي كساه فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب، فكانت إذا وضعت على رأسه بدت رجلاه وإذا وضعت على وجهه خرج رأسه فأمر النبي ﷺ أن يعطى رأسه ويحسد على رجله شيء من الأستر. وهذا دليل على أن ستر المورة وحدها لا يكفي خلافاً للشافعي كذا في الشرح من الريني إلا زيادة تفسير النمرة فمن السيد. قوله: (حتى يجهت) أي يستتر من أجل بمعنى ستر، وأما في القلموس أنه يأتي ثلاثاً، ورباعياً، والجنس محرقة القبر، وهذا الحديث رواه الصاكم في المستدرک وقال أنه على شرط مسلم، وفيه التصريح بأن هذا القفل يكره الكبار، والظاهر أن معناه أن كان بغير حجر، ومعه فكنم عليه أي ستر عليه في الإزهار قال النعمان إذا رأى القفل من الميت ما يعجبه كاسترة وجهه، وطبت وجهه وسرعة انقلابه على القفل استعجب أن يتحدث به، وإن رأى ما يكره كتبه وسواد وجهه وبلمه، أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح المشكاة قبل: إلا أن يكون مبتدعاً بظهر البذعة، أو مجاهر بالعن، والظاهر فيذكر ذلك زجراً لأنك كذا في ابن أمير حاج، وقال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتاً فليقتل» ومن حمله فليقتل رواه الإمام أحمد، وأصحاب السنن إلا مسني. والأمر فيه للحداب، وصرفه عن الوجوب حديث ابن عيسى المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وأخذ بأنه

التكبيرات والقيام) لكن التكبيرة الأولى شرط باعتبار الشروع بها وكفى باعتبار قيامها مقام ركعة فدفع التكبيرات كلها في المحيط (وشرائطها) سنة أولها (إسلام الميت) لأنها شائعة، وليست لكافر (و) الثاني (أهوارته) وظهوره مكانه لأنه كإمام (و) الثالث (انفدته) أمام الغرم

بعض الأفاضل بأن شيئاً كان إمام البشر، جبريل عليه السلام، أو أن جبريل كان مبلغاً، والسلامة مقدون به وقد يؤيد كلام أبي العلاء بأن شيئاً كان لا يعلم التكبية، فإظهار أن الإمام جبريل لم يعلم التكبية شيئاً منه كما وقع للمفسر رحمه الله في أول صلاة فرض بعد افتراض الخمس قوله: (مع عدم الأفراد بالخطاب) فهو المراد واحد بأن لم يحضره إلا هو تعين عليه تكبيرة، ودفعه كد في الصلاة، والشمس، والسموات، قوله: (والقيام) فلا تصح قاعدة، أو زائداً من غير غير كذا في آخر لأنها صلاة من وجه أو جود التحريم، وكذا يشترط لصلاة، ولا تغزى الزوال عن الله طين، ويحده ما حار أن يسمى عليها زائداً أصلياً. قوله: (لكن التكبيرة الأولى) (مع) أعلم أن التكمال قال: إن التكبيرة الأولى شرط لأنها تكبيرة (إحرم)، ولذا احتسب رفع اليدين، ونغيب في البحر، والهرم في المحيط من أنه لا يجوز بناء صلاة جادة على تحريمه أخرى. ولو كانت شرطاً لحار، وذكر في كتاب أن الأربع تكبيرات فائتة مقام الأربع ركعات، وهذا يقتضي أنها وكفى جميع الخمسة بينهم، وهذا الصحيح، وهذا الاحتسب في الكمي حيث قال: إلا أن أياً سرف يقول في التكبيرة الأولى معنيان معنى الانتباه، والقيام مقام ركعة، ومعنى الافتتاح يترجع فيها، ولهذا احتسب رفع اليدين أهدم في تعقب الشبهين، فكذلك تأمل لأنه لا يجوز بناء العزم على تحريمه أصل، أو عرض آخر مع أنها شرط لا ذكر، وفي السبيل بدلاً عن حاشية المؤلف أقبلت صغره، حررها، وفي غيرها أولها إظهاراً للتواضع لتكون تعات أدنى إلى القول: هـ، ومنه في القبة. ونقله أبي مالك في شرح شوقاية عن نكراساني، هـ قلت: وسط به بطلاق ما صح في مسلم، ومعه عنه رحمه الله جبر صغوف الرجال أولها، وضرباً أقرها بإظهار التواضع لا يوقف على التأخر لأن كونها أقرب إلى الإجابة إنما هو بالتحقق بالتواضع، والخصوع وذلك بالمعنى الربوية لا بالتأخر قطعاً، وبمثل بالإسلاق لم لم يرد به محض صحيح، كذا بحث بعض الأكابر، وقد علمت ما نصه أهل البدع على أنه قد يقال: إن الظاهر عنوان الباطن. قوله: (أولها إسلام الميت) إما ينقص أو وإسلام أحد الويه: أو تنمة إمداد، وإن استوفى البالغ الإسلام، ولم ينفه، ومات لا يصلح عليه حموي كذا في شرح السبيل. قوله: (لأنها شائعة الخ) ولقرله تعالى: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات، أبداً﴾ [التوبة: ١٨] كذا في الشرح. قوله: (وللظني طهارته) من نجاسة سكبكية وحقيقية في بدن فلا يصح عمن من لم يعمل ولا علم من علم بحاسة، وهذا الشرط عند الإمام كان فلو دون بلا غسل، وأم يمكن إخراجها إلا ما تبين من غسل، وصلى على غيره فلا غسل للضرورة بخلاف ما، إذا لم يبق عليه التواب بعد فله يخرج، ومغسل، ولم صلى

(و) الرابع (حضوره) أو حضور أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه) والصلاة عارٍ النجاسة، كنت مشهده كرامة له ومحزنة للناس عنه (و) الخامس (كون المصلي عليها غير رادية) وغير قاعد (بلا علة) لأن القيام فيها ركن فلا يترك بلا عذر (و) السادس (كون الميت) موضوعاً

عليه بلا غسل جهلاً، أو سبلاً، ثم دون ولا يخرج إلا بالشئ أصبغت على نفسه استحساناً لتسعة الأولى، ويشترط فيها أن لا يد، شق ذلك لما هي لحزنة أنه لا تنحس الكفن بجماعة لميت لا يصح دفعاً للحرج بخلاف الكفن المتحصن ابتداءً أهـ قوله: (وطهارة مكانه) قل في قصة الطهارة من النجاسة في الثوب، والبدن والمكان وسر العورة شرط في حق الإمام يعني المصلي، والميت جميعاً أهـ وفي فسط وأما مكانة أي إذا كان ميتاً فإن كان الميت على الجادة تجوز الصلاة، وإن كان على الأرض ففي الفوائد يجوز جزم في نفسه بعدمه أهـ ١٥ مهر وجه الجواز أن الكفن حائل بين الميت، والنجاسة ووجه عدمه أن الكفن ناعم فلا يمد حائلاً، ثم المراء بأن مكان الذي يشترط طهارته أما الحائزة، أو الأرض، لأن لم يكن حارة، والحاصل أن طهارة الأرض إنما تشترط على ما في الشبهة إذا وضع أحب بدون حارة أما بها فعدم اشتراط طهارة الأرض متفق عليه، ولو صلى الإمام بلا طهارة، والقوم بها أعيدت لعدم اعتقاد صلاة الجميع، ويعتمد لا لشرط الفرض بصلاة الإمام، ولو لم يصح يصح أن لا يجوز كما في جامع أحكام الصغار بخلاف ما لو رد السلام، فإنه يقطع عن القادر عند البعض، ولو أحدث الإمام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح، ولم اشترط عليه، وقام عليهما جاز، فلا يصح نجاسة ما تحتها لكن لا بد من طهارة تعلية ما يلي الرجل لا ما يلي الأرض، ووقتها وقت حضورها، ولذا قدمت على سنة المغرب، ولم يحفلوا لغيره إن سحر صحت، وأو وضعوا الرأس موضع الوجهين صحت لاستجماع شرائط الجواز، وأما إذا نذر بعدوا، لتغييرهم السنة المنزلة كما في الدائع، قوله: (والثالث تقدمه أمام القوم) الأولى تقديمه لأن المصلي به الإجابة وهم فاعلوا بتقديم، ولو علمهم لا تصح لأنه كالإمام من وجه لا من كل وجه بذلك صحتها على نفسه أهـ من السبب موصفاً، قوله: (والصلاة على النجاشي) يقع التوثيق، رد رها وانصهر اليد في شرحه على الفتح ثقت لعلك العتة، واسمه أصبه، ومعناه بالعربية عطية الله، قوله: (كانت بمشهد) أي بمشهد النبي عليه السلام أي بمكان رآه وشاهده فيه عليه السلام، مرفوع له سريره حتى رآه بحضرته، فنكون صلاة من جعله على ميت يراه الإمام دون الحضورين، وهذا غير مانع من الاقتداء، أو أنها حاضرة من النجاشي، أو أن المراء بالصلاة الدعاء لا الصلاة المخصوصة، ومثل ما ذكره ويقال في صلاته عليه السلام على زيد من حارته، وجمعه من أبي طالب حين استشهد بموتة قال في البحر: وقد أثبت ذلك من الأولين بالنبليل الكمال في الفتح، وأخرج الطبراني وابن سعد في الطبقات أنه جبريل عليه السلام نزل على رسول الله عليه السلام بشيرك، فقال: ما رسول الله إلا سارية من معاوية مات بالمدينة لميت أنه

(أعلى الأرض) تكبوه الإمام من وجهه (فإن كان على ذئبة أو أمدى الناس لم تجز الصلاة على الملحقين) إلا إن كان (من عدل) كما في التبيين (ومنها أربع) ذلّوا (قيام الإمام بعده) مصدر (البيت ذكره كان) البيت (أو أثري) لأنه مرصع بقف وزر الإيهام (أو) انشبة (الثناء

أطوي لك الأرض فتصلي عليه قال : هم قصر بحجته على الأرض برفع له سريره فصر عليه ، وخلعه صعدان من العلائكة في كل صف سبعون ألف ملك ، ثم رجع فقال : لا تسر بل : أيم أدرك هذا قال : حبه سرور قل هو الله أحد وفراتة أيضاً جاثية ، وقاماً ، ردتاً ، وقاماً ، وعلى كل حال . من القهستاني ، ونجد من الإمام غير مفيد كانه بالهر وفي خلافه كما في السنية قوله ، (بلا عذر) أما بالمرز فتصبح كما إذا كان مريضاً ، ولو إماماً فصلى قاعداً ، وليس خلفه فيمنه أجرة عندهم لا عهد صحيح بقاء على الخلاف في صحة اقتداء الفقهاء ، وعندها ولا فرق في التعصبي فاعداً على بين كونه دلياً ، أو لا لأن كون الولي به حتى التقدم لا يمنع سقوط المرض بغيره ، وهو يدون ذاته وإنما الولي له حتى الإعادة ، وحجته فلا فرق في سقوط المرض بصلاة غير الولي بين أنه يكون قائماً ، أو قاعداً فعذر قائم بعض العلق ، وإذا عثر السيد بعد ذكره . قوله : (والسأدر كون الميت موضوعاً على الأرض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للموتك ثلثي قم بئنه شيء من التكبير حلف الإمام أما المصير في كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف ، ولهذا ظاهراً إذا رفعت قبل أن يفتي ما علمه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يتقدم على قول ذكر السيد ، وعلى المشهور أنه يأتي به نقرأ بلا دعا ، من حيث رفع الميت على الأعتاب كما يأتي للمصنف . قوله : (لا من عذر) كمال ذكر بالأوص وحل لا يأتي وضع الميت عنها .

نفسية: قال في اندوار بقي من الشروط سبع الإمام **هـ**، وفي منها أن بحلّذي الإمام حراً من الميت كما في الفقهاني، والسراج قلت: الظاهر أن هنا فيها إدا لم تذكر الموتى وإذ هنا أكثرها يجوز أن يحلها ميتاً واحداً ويقوم عند أصلهم، يعني من الشروط ستر عودته فقط، وإن كان الفرض في الكفن ستر جميع البدن لأن هذا من حيث الصلاة عليه، وذلك من حيث تكريمه وأداء حقه كما قاله بعض الأفاضل. قوله: (ومستها أربع فسخ) الأولى أن يذكر الموتى قبل السنن، وهو التسلیم مرتين بعد الوتيرة كما ذكره بعد. قوله: (يحلها بمقدار الميتة) هو المختار، وقيل: يفرم للرجل بجزء رأسه لأنه معدن المخل. وقيل: يقوم بحلها الوسط منهما. قوله: (أذكرا كان الميت أو أنثى) به إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد. قوله: (ونور الإيمان) بالجر نفي، وموضع نور الإيمان، وعبارة الشرح أولى حيث قال: لأن المصدر موضع القلب، وفيه نور الإيمان، فيكون لقيامه عند إشارة إلى الشفاعة لإيمانه، وهذا ظاهر الرواية، وهو بيان الاستحباب كما سبق فلو وقف في عبره أجزاء كان في البحر عن كافي الحاكم **هـ**، والإنفصال أن تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا مئة أصعب ثلاثة، ثم

بعد التكبيرة الأولى) وهو سبحانه اللهم ربهمك إلى أخيه وعاز غداة الجمعة بقصد لقاء
ثلاثة من عليه عندنا، وفي البخاري يعني ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة
فقرأ بفاتحة الكتاب. وقال: لتعلموا أنه من السنة وبسجدة البرملي. وقد قال جماعة من
مراعاة الخلاف مستحبة، وهي فرض عبد الشامي رحمه الله، فلا مانع من قصد التبرأة بها
خروجاً من الخلاف إحق الحق البتة (و) الثالثة (الصلاة على النبي ﷺ بعد) التكبيرة الثالثة

ثاناً، ثم واحد قال ﷺ. من اصطف عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له ما كان
فقد جعل الواحد معاً، وهل الحكم كذلك، فيما لا كابر ثلاثة، يجعل كل واحد صد يجرى،
مسألة ما ذكره السيد المصنف. قوله: (وهو سبحانه اللهم وبسجدة الف) قال في مسك
الأنهر والأبلي شريك. وعن ثنائته إلا في صلاة الجسادة. قوله: (وفي البخاري عن
ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قول الصحابي من السنة كذا مذكور
في حكم المردود كما ترجمه بر حجاب. وفي المصنف عن البخاري، وأحد عنه البخاري
بأن قراءة الفاتحة من الصدقة لعلها كانت على وجه قد غاب لا علم. وقد قال
بذلك قراءة لم تنعنه ليس معصراً به من سبها في صلاة الشدة. قوله: (وقد قال جماعة
بأن مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه نظر إذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على
إطلاق بل مفيد به، إذ به يلزم منه. واتخاذ مكره مذهب. فكان الاعتناء على ما هو ميسر به
في كتب المذهب كالمحيط ونجس، والوراثية وغيرها من أن قرأها سنة لقراءة لا يجوز
معتداً بها محل لذلك دون القراءة كد في السجدة محتسباً قوله: (فلا مانع من قصد القرينة
الخ) فلهذا صرحوا بعد الجدار عنكون مذكورة مبرهنة. ولا شأني به السجدة وكيف يثبت
به تلاوته بقصد القرينة

فائدة: روى أنه ﷺ لما غسل يمينه وضع على أسنانه دمل أبو بكر وعمر وهما من
العقب جبال رسول الله ﷺ، ومعهما نفر من اليهوديين والأسيار. بعد ما سح البيت، فعلا
السلام عليه أي النبي، ورحمة الله وبركاته وساماً لهم، حمود، والأنصار لما سلم أبو بكر
وعمر، ثم قال: اللهم إني أشهد أنه بلغ ما أمرت إليه، ووضح أتمته، وحمد في سبيل الله خير
نعم الله دينه، وتمت كتمته، وأمر به وحده لا شريك له، فاعلم أيها من شيع الثقل الذي
بعده وأصبح بيننا وبينه حتى تعرفه... وأمره به فإنه كان يحذرين رؤساً رجباً لا يتنى
بالإيمان بدلاً، لا بشيء به تمناً، والناس يقولون أعز، وبه جود، ويحذرون أعز
حتى شحالاً والتمسوا ثم الصبيان. وقد قيل: إنهم حصوا من بعد الرواة يوم الاثنين إلى مثله
من يوم الثلاثاء. وقيل: إنهم مكثوا ثلاثة أيام يصومون عليه؛ وهذا الصنيع، وهو صلاتهم عليه
قراوى لم يؤمهم أحد أمر جميع عليه لا خلاف فيه. من السجدة عن شخصائهم، قوله:
(إحق الحق البتة) قد قال: إن حق البتة في قدح لا غير الخ فائدة.

لنبيه صلى على محمد وعلى آل محمد إلا أحره (أو) أتراح من الحسن (اللدعاء للعبث)
ولنبيه وجماعة المسلمين (بعد) الكبرة الثالثة ولا يتعين له أن يقرأ الدعاء (أي) سوى كونه
بأمور الأحره (أو) لكن (إن دعا بالمأثور) عن النبي ﷺ (فهو أحسن وأبلغ) لم يرد، فيوله
لوقت ما حفظ عوف بن مالك (من دعاء النبي ﷺ) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر
له وزجه وعافه واحفه وهه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من
الخطايا كما يقبى الثوب الأبيض من الدنس وأبد له داراً خيراً من داره وأعلاً خيراً من أهله

قوله: (اللهم صل على محمد وآل محمد) يعني صلاة التشديد، وهو أول ما في الصلاة، أنه
صلى ما يحضره، والآخر له يعني بعد الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد، والترمذي وأبو حنبل
والبيهقي في الشعب عن جابر بن خالد: رسول الله ﷺ إذا تجملوني كقبح ثراكب فإن
الراكب بدلاً فحده ثم يضعه ويرفع مناهه فإن استأج إلى شوابه شربه، أو غوضه توداً به، إلا
أمراته ولكن يحملوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره، وما من سيد عن الحجره، مثله في
السراج من حديث الأعمال موعودة، والدعوات محبوسه حتى يصلى على أولي وآخرها، فإن
بعض الفضلاء لم يوجد هذا القطع في المرحوم، ورواه صحيح أنه ذكر من حديث الأئمة
قوله: (ولنفسه) وبالله الموعودين نعم هي الشبهة، ولكنه يقدم بعده على البيت لأن من سمع
اسمها أن بدا به نكسه كسخطه القرآن في عدة مواضع كذا في السراج وتقول ﷺ: أيداً
مفسك العليته والسر للعداء، من أركانها، على التحقيق، قوله: (ولا يتعين له شيء) لأن
المتعين به من رقة القلب كذا في التبيين، قوله: (سوى كونه بأمور الأحره) هو دعا بأمور الدين
إن كان من يستحيل طنه لا نفس إلا أنه لا يكون أنياً بالسنه وإن لم يستحل كونه كما
تفصيل الفوائد، قوله: (بالمأثور) أي لا يجوز، قوله: (فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع
قوله: (وعافه) أي من العذاب، ونحوه، قوله: (واحفه عنه) أي ما يرتكبه من الذنوب، قوله:
(وأكرم نزله) أي من جهنم للصديق أي اجعل نزله كريماً أي عطياً، وهو يرجع إلى تكثير
الثواب، أو إلى سبب المبر، وفي نسخة منزله، قوله: (مدخله) أي منزله، قوله: (واغسله بالماء)
حين كونه عن تطهيره من الذنوب بالكلية، والإسماعيل إليه بعد بذهب عنه هم الدنيا، وما افترقه
فيها، وفي الكلام استعارة للكناية حيث شبه البيت بشوب غسله، ولوى أركان التلبية ما دعا
الشبه، وذكر الفصل نحس، والماء والبرد والثلج ترشيح، ويحسن أنه استعارة تعييداً شبه بها
هذه تطهير البيت من الذنوب تطهيراً لمياً بهتة غسله من الأوساخ الحسنة مظهرت عديدة،
واستعمل التركيب الموعود الحب به في الشبه، قوله: (وثقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله،
واستقام للدعاء فيطلب فيه بسط القول، قوله: (وأعلاً خيراً من أهله) إن كان المراد بالأهل
الروح والحطوف قلنفسه، وإن كان المراد به ملائكة الرحمن، أو اسمحورين له من أسوات
قائلين أو من سكنوا الجنة فالحطوف للمخاطبة.

وزوجاً غيراً من زوجته، وأدخله الجنة وأعطاه من عذاب القبر وهذاب النار) قال النووي، رحمه الله عنه حتى يجب أن تكون ثلثة روايات، رواه مسلم، وأبو داود، وأبو يحيى، وفي الأصل روایات أخر (ويصله) وجوباً (بعد) الكتابة (الرابعة من غير معناه) معناه (في ظاهر الرواية) واستحسن بعض المشايخ أن يقول: وما جاء في الحديث خمسة حجج، أوردت لأئمة وأئمة، فحجج، ويتوهم بالتسلسل الحديث مع غيره كما يروي الإمام، ولا ينبغي أن يرفع صوته بأشبهه معاً كما يرفع في سائر صلوات، ويحذف بالقدم، ويحذف بالكبير (ولا يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى) في ظاهر الرواية، وكثير من مشايخ الطبع احتاروا الزعم في أن التكبيرة كما كان

قوله: (وفي الأصل) روایات أخر (سواء) رواه ثلثة خمسة في معناه من حديث أبي هريرة، اللهم اعمر شعب، ومثله، وأما وذكره، وأما وصغيره، وكبيره، رواه أحمد، وأصحاب السنن إلا أن الحديث اللهم من أحبه من أحبه من أحبه على الإسلام، ومن توفيت من توفيت عن الإيمان، وفي رواية أنهم إن كان محمداً قرأ في حياضه، وإن كان عبداً فاحمده، من سبناه اللهم لا نحرماً آخره، ولا ثلثة بعد، أو مئة، وإن جمع بين ذلك كله فحسب، وهو الشرح أدعية أخرى غير ما ذكر، وبعض الإباحة بالعمود لأن الإسلام وهو لا يعبد لغيره غير موجود به، قوله: (وصغيره) أي الصغير من المغرب، والكبير منها، أو أن العمدة لا تقضي شيئاً، وقد قال في السراج، ومن لا يحسن الدعاء يقول: اللهم اغفر لنا، وله والمؤمنين والمؤمنات، أو يقول: ما يسر عبداً، وفي مجمع لأئمة، وإن كان لا يثبت ما ثلثة أثبت الضمان (الرابعة) أي: قوله: (ويتوهم بالتسلسل الحديث مع القوم) وحرم من الفهرية بأن لا يروي الست، ومثله لغيره، وفي العمود، قال في المعجم: وهو لعلمه لأن الست لا يماثلت بالإسلام لأنه ليس أهلاً للخطبات قال حنفى، فحسب، وفي نظر لأنه رده أنه يخطب، وإن يسمع حتى أتمم العمود، على أنه لا يجوز، ولا يحل له أن يخطب، قوله: (ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الترمذي، ويحذف في التكرار، ولا في التكبير، ومشايخ طبعه، السدس، سمع كل صف نصف الذي بعده، وعمر أبي يوسف أنه لا يجهر كل سجدة، ولا يسمي الأسماء، يعمر من الفهرية كما في الحديث، ويروي الإمام محمد، في موطنه عن مالك حدثنا عن أن ابن عمر كان إذا صلى على صلاة يسمع من يسمع من يسمع من يسمع، وهذا أخذ يصله عن بعضه، ويصله (يسمع من يسمع) وهو قول أبي حنيفة قال ساجد، السدس، أي: التكرار الشهي غير رافع يسمع صوته، ليس في معناه، أو محمول على غير الإمام، أو على السابعة، قوله: (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح، نهر عن المسند لنع روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى على جنازة، رفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يرفع يديه في أول تكبيرة ثانية معاً وكفها، وعمر ثلثة الأولى لا وقع فيها تكبيرة، ثم السابعة، وقالوا: يفسدها ما بعد الصلاة، وتكرار في الأولات المتكررة، مما يدل عليه

يفعله ابن عمر رضي الله عنهما (ولو كبر الإمام غيباً أم سمع أو لم يسمع) (ولكن ينظر
سلامه في المختار) يسلم معه في الأصح وفي رواية يسلم الصائم كما ذكر إمامه الزائدة ولو
سلم الإمام بعد الثلاثة مائياً كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر لمجنون وصي) إذ لا ذنب لهما
(وقوله) في الدعاء (اللهم اجعل فرطاً) شرط بفتح السين الذي يتقدم الإنسان من ولده أي أجراً

أرتكبها السهم، ولا إعادة عليهم كما في النسخ، والسر وتكره وقت الحطة كما في المفسرات،
ويكره ما غيرها إلى ذلك الوقت ليجتمع عليها الناس تداً في من أسير حاج، قوله: (كما كان
يفعله ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فإنه روي عنه روى علي أنهما فلا
لا يرجع إلا عند تكبيرة الاستح والتس صحت فلا تعارض مع الشئ يخرج كما في فتح، وتضمن
والعلي والسر.

قوله: (الأنه منسوخ) ولا متعلق في المنسوخ كقوله (أو كبر أربعاً) أخر فعله
بفتح واستغفر منه إجماع الأصحاب، قوله: (ولكن ينظر سلامه في المختار) لأن الدعاء في حرفة
الصلاة بعد الفراغ منها ليس بطلاً إنما الحطة في العبادة فهو بخلاف ما عدا إذا زاد على ثلاث
تكبيرة فإنه ينجح لأنه مجتهد فيه، وهو جازح حد لا احتياط لا مانع، والاحتياط فيما إذا سمع
التكبير من الإمام فلو من المسلم تابعه إجماعاً حموي، ويتوي الاستح بكل تكبيرة تليه على
الأربع كما في العهد فهو لا احتياط، شروع قبل الإمام أو من قبله، ملحقاً قوله: (كما كبر)
استعمل الكاف في المعجزة أي بكبر إذا سفل إمامه إلى الزائدة والأول نفس قوله (كبر) أي
الإمام الرابعة، ويسلم ولم يبقها في يجب عليه سجدة السهم، ويحتمل أن تعبر راسم إلى
الصائم، وهو بعيد لأن الإمام إذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر، وإذا فسدت على الإمام
فسدت على الصائم لترك ركن من أركانها، قوله: (ولا يستغفر لمجنون) قال غير من العلي

ينبغي أن يقيد بالأصلي لأنه لم يكلف بخلاف العارض قوله قد كلف، وموضع المجنون
لا يسمع ما قلناه، بل هو كسائر الأمور، من أوه وذلك عليه لتليل الشرح بقوله (لا ذنب لهما

قوله: (وقوله) في الدعاء (الخ) أي بعد تمام قوله ومن نويت ما تدونه على الإيعان كما في
العلي وتكرير وغيرهما، قوله: (أي أجراً متقدماً) تبع فيه مركباً، والعربي وغيرهما زود في
البحر باروع التكرير في قوله: (واجباً لما أجراً فالأولى كما في المراج أن خال سابقاً مهيناً
مصلحتاً في اجتهاد وهو دعاء للعصي أيضاً يتقدمه في السجدة لا سيما، وقد قالوا صلت
العصي له لا لأمره، بل لهما ثواب التعليم فثبت: نية المصالح في الحدة من لأمر، تستخدم،
والفكر لا يصح لأن المقام يطلب فيه ذلك، كما من نظيره في دعاء عرف بن مالك، ثم إن
جعل العصي رفقا لكل المصلين لا يظهر لأنه إما هو فرط لم السيد، وسجود فقط وكذلك يقال
في جمع أجراً، وأجيب بأن هذا مطلوب من الأول، لأن حق التقدم له، ورد بأن هذا الدعاء
مطلوب من كل مدني، وقد يكون الوقت جاهلاً لا يتقدم، أو مبنا على أن وقت الصلاة متعارف

متقدماً (وأجعل له أجراً) أي لواء (وآخره) ضم اليك لمعجمه، وسكون الحاء لمعجمه
الخير (وأجعل له شامساً مشعاً) يفتح الفاء مقبول الشفاعة.

فصل

السلطان (أحق بصلاته) لواجب تعظيمه (ثم نائبه) لأنه السنة (ثم القاضي) لوزائمه، ثم

من غيرها من الرلاء، وقد يقال أنه المصلي نفسه، وصلاته وأمره، يكتب له أجر، وحمل
الصبي أمراً أي سبأ إلى الأجر ظاهر لكن معصياً، وإذا كان لغيره ضمنى الآخر فالأمر صاهر إذ
يقال في القنطرة ما قيل في الأجر، وإن كان أمراً هو استخدام المهيمن، شمعاً لا عيد
أن الذين يكون ظاهر أيضاً، قوله: (أي لواءاً) أفاد أن الأجر، والثواب مترادفان، وقيل: الثواب
هو الحاصل بمسؤول الشريعة، والآخر هو الحاصل بالكمالات لأن الثواب ثمة بذن تعين والآخر
بذل المنفعة وهو تامة للمهيمن، ولا ينكر إسلامي أحدهما على الآخر، قوله: (الخير) من ما
أعد لروحه الجنة، وهو معنى قوله: في تعبيرها متبراً بدياً، قوله: (وأجعل له شامساً) اسم
فاعل من شفع الثلاثي، وهو الذي يشفع لغيره، قوله: (مشعاً) بتشديد الفاء المقترحة اسم
مفعول من شفع المصنف الحق، قوله: (مقبول الشفاعة) وفي المهيمن هو الذي يحمل شمعاً،
ولا شك أن إله تعالى بالشفاعة يستأزم قبولها، وفي المعبد يدعو لوالديه أي والدي الصغير،
وقيل: بقول: اللهم نقل به موازيعها، وأعظم به أجورها عنهم يجعله في كداله إبراهيم،
والحق: بصالح المؤمنين قال في العمدة: ولم أر من صرح بأنه دعوى سيد العبد الميت،
ويبغي أن يدعى له فيها كما يدعى للميت، وفي ابن أمير حاج عن المنصفي بالشفاعة،
ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بحذاء صوته ثم يكبر رابعة، وفي ترميز الهدية روى
أصحاب السنن عن العشرة قال: قال رسول الله ﷺ: «السنة بصل علىه»، وروى كروانيه
بالمعتمدة، وفي رواية بالحق، والرحمة الحديث وصححه الترمذي، والحاكم وقالوا أن الآم
بالله والحمد والحسنة والتوجه والشفاعة نعم الأطفال، وغيرهم، والله سبحانه، وبالله أعلم،
واسم الله العظيم

فصل

بالدين، قوله: (السلطان أسر بصلاته) أقروا بالسلطان الخليفة، قوله: (الواجب
تعظيمه) أي لسلطته: الواجب لأن في تقديم غيره عليه إهانة، قوله: (ثم نائبه) أي نائب الخليفة
في أحكام الشريعة، وهو أمير الدولة كما في الدور، ويجب تقديمه، ولا ينافيه قوله لأنه السنة
لأن أمراً بها في كلامه الطريقة المعهودة في المهيمن، قوله: (لأنه السنة) أي لأن تقديم نائب

صاحب الشرع، خليفة الوالي ثم خليفة القاضي (ثم إمام العمي) لأنه رضى في حياته فهو أولى من الولي في الصحيح (ثم الولي المذكر) المكلف فلا حق للمرأة والصغير والمعتوم، ويقدم الأقرب فالأقرب كترتيبهم في النكاح. ولكن يقدم الأب على الابن في قول الكل على الصحيح لعضله وقال شيخ مشايخي العلامة نور الدين علي البغدادي رحمه الله

هو للسنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن النعاس فيصلي على جنازة أخيه الحسن، وكان سعد حنيفاً والياً على المدينة، فدل له الحسين: تقدم، ولولا أنه ما قمعتك أمانه في الشرح. قوله: (فولايته) لأنه نائب الخليفة أيضاً في الأحكام الشرعية، وولايته عامة كما في مجمع الأنهر. قوله: (ثم صاحب الشرع) قال في الدرر من باب الجمعة الشرع يفتح الشئ، والراء يسمى العلامة وهو معنى صاحب الشرع الذي يبال له التهمة سمي بذلك لأن له علامة تميزه. هـ. قوله: (ثم خليفة الوالي) قال في النهر ورواد الزيدية عن بعض الإمام كما هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرع خليفة الوالي، ثم خليفة للقاضي، وجرم به في الفتح والحاصل أن تقدم الولاية واجب، وتقدم إمام العمي منقوب فقط. هـ. وفي مجمع الأنهر عن الإصلاح تغلب السلطان واجب إذا حفره وتغلب الباقي بطريق الأفضلية. هـ. وهذا يخالف ما تقدم، إلا أن يحمل السلطان على من له سلطة. رولاية عامة كما ذكره ويراد عاشاني إمام المسجد النجاشي وإمام العمي أحاده بعض الأذكياء. قوله: (ثم خليفة القاضي) لأنه يقوم مقام القاضي كما أن خليفة الوالي، وهو صاحب الشرع بعد يظهر قائم مقامه. قوله: (ثم إمام العمي) المراد به إمام مسجد محله لكن بشرط أن يكون أفضل من الولي، وإلا فالولي أولى منه كما في النهر، وفي الشرح. والصلاة في الأصل حق الأولياء لقربهم إلا أن الإمام، والسلطان يقدمان لعرض الإمامة العقلية، والسلطة فإن في التقدم عليهما إزدراء، وفساد أمر المسلمين فيحتاج عن ذلك الفساد فيجب تقديم من له حكم عام، وأما إمام العمي فيستحب تقديمه على طريق الأفضلية، وليس سوانح كما في المستصفي. قوله: (لأنه رضى به) قال البرهان الحلبي على هذا لو علم أنه كان غير والي به كان حياته ينهي أن لا يستحب تقديمه. هـ. قوله: (في الصحيح) وقال أبو يوسف ولي الميت أولى لأن هذا حكم يتعلق بالولاية مما لا نكاح ذكره السبد. قوله: (الولي) على من دونه لأن الولاية له في الحقيقة كفسله وتكفيله إذ هو أقرب الناس إليه، والمختير في تقديم الأولياء ترتيب خصوصية النكاح تقدم البنوة، ثم الأموة، ثم الأخوة ثم العمومة برهانه. ويقدم بنو الأوصياء على بني الصلات كما في الشمس وإلى ذلك أشار المؤلف بقوله كترتيبهم في النكاح. قوله: (ولكن يقدم الأب على الابن) أي وجوباً كما استخذه السبد من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفافاً بالأب. قوله: (على الصحيح) وقبل: هو قول محمد وهنئهما الابن أولى، وعلى غير الصحيح جرى محمد على الأصل، والفرق بينهما بين النكاح. وصلاة الجنازة أن للأب فضيلة على الابن، والأفضلية تعتبر ترجيحاً في

تعالى. فمما روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المقصود من الدعاء للمحبت ودعائه مستجابة روي أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الثواء قوله روي عنه النبي صلى الله عليه وسلم أن الدعاء أقرب عبادة إلى المصالح وأقرب مقام إلى القسوة وأقرب إلى دفع الضرر (وإن كان في الدعاء من القسوة أن يأذن للغير) لأن الدعاء يوصل إليه من الدعاء بالحق والبر والبر الذي يقدمه المؤمن أولى من الذي يقدمه لأخيه (قوله

استحقاق الإمامة كما في سائر المملكات، كذا في التيسر والحر ولو كان لها روح وإن سأل عنه فأولايه لأن روحه يدمى أن يقدم لها تعظيماً ويكونه أن يقدم عليه كما في الحوذية. قوله: (الفضل) ولو كان الأهل جاهلاً والآن عالماً ينبغي تقديم لاس كما في السحر. وخرج به في التبرؤ من من ربه أب وجد فأولايه لأبيه، ولكنه يقدم له أحد ثلث تعظيماً له ١ هـ قوله: (ومما روي عنه تعالى أي روي ما روي عنه، والمراد شيخه، وهو الحسين، روي شيخه رحمه الله تعالى ما أخرجه. قوله: (هو أن المقصود أي من الصلاة على النبي. قوله: (وأي) أي في ذلك على قوله، ودعائه مستجابة. قوله: (دعوة المظلوم) ولم كان كذا أعيد مستجابة، ولم يعد سراً. قوله: (ودعوة المسافر) أي سفر طاعة. قوله: (والسيد أولى من قريب عبداً) لأنه مالك. قوله: (والقريب يقدم على المبعوث) أنه قد خرج من ملكه، فمعتبر القرب، وهي مقدمة ما على محبة السيد. قوله: (قال الزوج) لما بينهما من محبة ورحمة. قوله: (ثم لغيره) أي من بعد في العرب حراراً. وفي الحديث: (الحر إلى أربعة درجات) وذلك لما بينهم من مزية الحقوق العامة. بها شرعة دول، يحرمهم من الأخاب. قوله: (ولكن له حق التقدم) وأياً كان، أو غيب. قوله: (أن يأذن لغيره) وهذا أنه أن يأذن من الأمير. بعده، قبل الفطر إلا هو يكون الأول من بعده لأمه السيد أخرج المحاسني في أماليه، والنزاع وأبو يعين والخميني عنهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عندهما، روي أميران، وليسا بأمرين الدعوة تجمع مع العمود فتجوز قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لأصحابها أن يفرقوا حتى يستأذوا، وأنجل تنع لجائزته فيصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذنها، وفي كتاب الأمير: لو التصرف بدون إذن الولي بغيره، وقيل: لا وفي الأوجه، وهي لصحبي من تبع جنازة منسب حتى يصلي عليها، فانه يبرأ من الأجر، ومن تبعها حتى تدفن فانه يبرأ، والله اعلم مثل أحد. قوله: (ولو كان في الدعاء من القسوة) أي والتحدث بينهما قال في التبرؤ: وشرحه بأنه الأذن بغيره، لأنه إذا عينت إبطه إلا أنه إذا كان هناك من يساويه، فله أي ذلك المساوي، ولو أنكر سناً الجمع عند تركه في حق، أما الجواب فليس له الجمع فإن في الشرع إذا كان له ولين فلهذا أحدهما (جانباً) ملاحاً منه، وإن قدم كل منهما، رجلاً فلهذا قدم الأكبر أولى لأهمهما رتباً بغيره حقهما وأكرمهما سناً أولى بالعلاء عليه، فيكون أولى بالتقديم كذا في التبرؤ جالبية. هـ، والمراد بالاستغفار الأصغر سناً، وإن كان ذلك مائة لأنه لا، وإلا فالسبي.

صلى غيره) أي عبر عن له حتى التقدم بلا إند ولم يعتد به (أعادها) هو (إن شاء) لعدم سقوط حقه وإن تأذى الغرض بها (ولا) بعبد (معها) أن مع من له حتى التقدم (من صلى مع غيره) لأن اشتغل بها غير مشروع كما لا يصح أحد عابده. **قوله** وإن صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها أحق) بمصلا، عليها (ممن أوصى له الميت بالخلافة عليه) لأن الوصية باطنية (أهلي) شخصي به (قال الصليو الشهيد) وفي قوله (من) من الوصية بآية (وإن دفن) وأقبل عليه الثواب (بلا صلاة) لأمر التقدم ذلك (صلى على قبره) وإن لم يسلم) لسقوط

قوله (فإن صلى غيره) (لم) شمل ما إذا صلى عليه وإن التراب. **قوله** (أعادها) أي يصلي عليه فله ذلك لأنه مقدم عليه كما في الحوذة يعني إذا كان حاضراً وقت الصلاة. ولم يصل مع الولي. ولم يأت لانفاق كل منهما على له لا حتى للسلطان عند عدم مسوره. **قوله** (بلا) (إن) ولم يقتضيه) أن إذا أدركه. أو لم يأت. ولكن صلى خلفه. فليس له أن يعبد لأنه سقط عنه بالأذن. أو بالصلاة مرة. وهي لا تتكرر. ولو صلى عليه الولي. والميت أولياء آخرون بمنزلة ليس لهم أن يعبدوا لأن ولاية الذي صلى متكاثرة. **قوله** (أعادها) ولو صلى غيره كذا في الدر. **قوله** (هو) إما ذكر الصير لأنه لو حذفه لتوهم مجرد الصير في أعادها على الغير. **قوله** (إن شاء) أي بالإعادة ليست موجبة. **قوله** (وإن تلقى الغرض بها) أي مصلا. غيره أشار به. وبالصير إلى ضعف ما من القوم من أنه لو صلى غير ذي الحق كانت الصلاة باقية على ذي الحق. والي ودأ في الإنسان من أن الأمر موقوف على تعاد ذي الحق بين أن العرص ما صلى. ولا سقط بالأولى. **قوله** (لأن) (تقتل) بها غير مشروع) ولعدم حقه. **قوله** (كما لا يصلي أحد عليها بعده) وإن صلى وحده) وصلاة خفي عليه على من دفن بعد صلاة عليه يحق تقدمه مطلقاً. وصلاة الصلاة عليه عليه إباحاً خصوصية كما أن تأخير دعه من يوم الاثنين إلى ليلة الأربعاء كان كذلك لأنه مكروه في حق غيره بالإجماع. أو لأنها كانت حرام من حين على الصلاة تطعيم حقه عليه عليهم لا تسلاً بها ولا يصلي على غيره الشريف إلى يوم القيامة لقوله عليه كما دفن خوفاً. بل هو حي يزقي. ويستم مسائر الصلاة والصادات وكذا سائر الأب. عليهم الصلاة. والسلام. وقد أحضرت الأمة على تركها كما في النراج. والعلوي (المشرح). **قوله** (وفي قوله) (ين) (ستم) قال في القاموس: (ستم) ضم الراء. رفع. مستناة فوق. وقد نسم اسم جماعة محدثين وأمر سميون جماعة من أهل قوله. (الوصية جازية) أي ومع ذلك يقدم من له حتى التقدم. **قوله** (وأقبل عليه الثراب) قال في الفتح حذا إذا أهبل عليه الثراب لأنه حار مستأئاً لما لكه تعالى. (وخرج عن أدب) فلا تعرض له بخلاف ما إذا لم يهل عليه. فإنه يخرج. ويصلي عليه. ولكن في الخلافة عن إجماع المصغير للحاكم عبد الرحمن. ولو دفن قبل العمل. أو قبل الصلاة لا ينشر ثوبه دفنه. ولم يهلوا عليه حتى عنوا أنه لم يهل لكنهم سزوا الذين لا ينش أيضاً. **قوله** (ويصلي على قبره) ثانياً إذا صلى

شرط ظهوره لحرمة بيشه ونعاده (نو صلى عليه قبل النفق) بلا غسل لفساد الأولى بالقفوة على تمسكه قبل الدفن وقبل تغلب صحبة لثبوت الصلوات ولو لم يكن للتراب يخرج فيحصل ويصلى عليه (ما لم يتفسخ) والمعتبر فيه أكبر الرأي على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان، والإنسان، وفيما كان المقوم سبعة يقدم واحد تماماً، وثلاثة بعده، وإثنان بمنهم الواحد بمحمد لأن في الحديث: (من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له وخبرها آخرها) لأن آدمي للإجابة بالتواضع (وإذا اجتمعت الجنائز فالإفراد بالصلاة لكل منها أولى) وهو ظاهر (ويقدم الأفضل فالأفضل) إن لم يكن سبق (وإن اجتمعوا) ولو مع السبق (وصلى مرة) واحدة صحيح وإن شاء جعلهم صفاً عريضاً وقدم عند أفضلهم وإن شاء جعلها في الجنازة

عليه أو لا عند أهله، شيد في جانب مسكين. قوله: (الأمر انطى فلذلك من نسيان وغيره والأولى حذفه لإيهامه أنه إذا كان له محل بخرج، وصلى عليه وليس كذلك لأن العلة عامة قوله: (صلى على ليرى) إجابة للواجب بقدر الإمكان كذا في التبيين. قوله: (وإن لم يصل) على المعتد، وهو الاستعداد، وصحح في غاية البيان مع الصلاة في هذه الحالة لأنها لم يشرع بدونه غسل، ونز وضع الميت لتبريد الجثة، أو غسل شفه الأيسر، أو جعل رأسه في موضع رجله وأقبل عليه التراب لم يشرع، ولو سري عليه اللبن: ولم يهلوا عليه التراب بزم اللبن، ونز عن القصة كذا في التبيين وهذا يؤيد تغيب الكمال بهالة التراب، ويرد ما في الخلاصة. قوله: (لتحلق العجز) أي الشرعي لا الحضري. قوله: (ما لم يتفسخ) أي تترك أعضاءه وإن تسخ لا يصلى عليه بطلاناً لأنها شرعت على اللبن، ولا وجود له مع التفسخ. وأما صلاته ﷺ على شهيد أحد بعد ثلاث سنين على ما رواه البخاري من حقه بين عامه، فسمي على المدعى، أو لأنهم لم يتفسخوا فإن مدعية لما أراد تحويلهم ليحري العبي التي أخذ عند قور الشهداء وحدهم تما دفنوا حتى أن المسحاة أمانيت ببيع حمزة رضي الله عنه، فاصعرت دماً فتركهم، أو هو خصوصية له ﷺ ونعاه في شرح المشكاة. قوله: (والمعتبر فيه) أي في التفسخ. قوله: (أكبر الرأي) فلو شك في نفسه لا يصلى عليه كما في النهر عن محمد، وذلك تقديم للمانع سبب عن الدرر قوله: (باعتلاف المواقف) مردأ وحراً، والمكان رحابة، وصلاة. قوله: (والإنسان) أي الميت سناً، وهذا لا سبب من مسكين. قوله: (وثلاثة بعده) لعله ليكون على المتقدم أكثر ليكون المعهود في الصلاة غيرها، ومقتضى كون الأخير أفضل أن تكون الثلاثة آخراً لا سبباً، ودعاهم آدمي للإجابة. قوله: (فغفر له) أي صغفر فتره، وهذا لا يظهر إلا إذا كان الميت مكلفاً مع أن غير المكلف مثله. قوله: (لأنه آدمي للإجابة) أي أقرب للإجابة، وقوله بالسواضع أي بسببه، وقد مر ما فيه. قوله: (إن لم يكن سبق) يفيد أنه لم يجد سبق يعتبر الأسن. قوله: (وصلى مرة واحدة صحيح) ويكفي لهم بدعاء واحد كما بينه بعضهم وبيده أن الضمان تسمى جميع في قوله اللهم اغفر لعبنا الخ

(صفاً ظاهراً مما يلي للقبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم (قدام الإمام) محاذياً له، وقال ابن أبي ليلى: يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه كذا درجته وقال أبو حنيفة هو حسن لأن المنبي **ب**تأ وصاحبه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال: وإن رجعوا رأس كل واحد بعد رأس الآخر فحسن، وهذا كله عند اشتراط في الفضل، فإن لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة فلذا قال: (ورأى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الإمام ثم الصبيان بعدهم) أي بعد الرجال (ثم التفتة) ثم النساء) ثم المراهقات، ولو كان التكل رجالاً: روى الحسن عن أبي حنيفة بوضع أفضلهم، وأسنهم مما يلي الإمام وهو قول أبي يوسف، والحو مقدم على العبد وفي رواية الحسن إذا كان العبد أصح قدم (ولو دفنوا بغير واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الأفضل للأفضل إلى القينة، والأكثر قرناً وعلماً كما فعل في شهادة أحد (ولا يغني بالإنعام من) سنن شخص التكبيرات (ووجه بين تكبيرتين) حين سقر (هل ينتظر تكبير الإمام) فدخل معه إذا كسر عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يكبر حين يعظم

يحيى ما إذا كان معهم سكرت، وصار وظاهر أنه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء التكليفين كما مر. قوله: (وإن شاء جعلهم صفاً عرضاً) أي بين القبيل وبسارها. قوله: (بحيث يكون صدر كل واحد منهم قدام الإمام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الإمام لأن السنة أن يقوم بعدهم الستة، وهو يحصل على الثاني دون الأول. قوله: (والوضع للصلاة كذلك) أي يحسن على هذه الكيفية. قوله: (الحسن النج) حال الإمام استحسن الصنوبر. قوله: (وهذا) أي التحيير بين الكيفيات. قوله: (فلذا) أي لتكون الكلام موضوعاً في تفاوت مراتب، وفي أن هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لأن ترتيب الفضل يجري في الذكور الخالصين، والإناث الخالصات، وفي حال الاختلاف. قوله: (ورأى الترتيب) اعطى ما حكم هذا الترتيب، وما حكم الصلاة، إذا خولف. قوله: (وهو قول أبي يوسف) فإنه قال أسمن ذلك عندي أن يكون أهل الفضل مما يلي الإمام. قوله: (والأكثر قرناً وعلماً) عطفه على ما قبله عطف مرادف أي يعتبر في الرجال تقدماً إلى القينة أكثرهم قرناً، وعلماً، وظاهر أنه لا يجري عما ذكر من المراتب في الإمامة، وحرره نقلاً. قوله: (من سبق ببعض التكبيرات) إنما ذكره للدفع إيهام قوله التي بين تكبيرتين لأن ظاهراً بعيد أنه سبق بتكبير واحدة، ولما قال السبق في شرحه: الأولى أن يقول مما سبق ببعض التكبيرات، وفيه أنه لم يقتصر على قوله ببعض التكبيرات إن لم يعد أنه وجد بين تكبيرتين وقد سبق بأكثر من تكبيرة بعلق عليه أنه وجد بين تكبيرتين. قوله: (بعد أبي حنيفة ومحمد) أي أن كل تكبيرة فائضة مقام ركعة، وليسوق لا يتلوى بها فاتة قبل تسليم الإمام فنور لم ينتظر تكبيرة الإمام يصير قاضياً ما فات قبل أنه ما لزم مع الإمام، وهو منسوخ، ونصاه في الشرح، وما ذكر هنا منهما هو ظاهر الرواية كما في المجموع وهو الصحيح قال

ويحسب له، وعندهما يقضي الجميع ولا يحسب له تكبير بحرامه كأنعمسوق بركات (وهو أفقه) أي المسموق إمامه (في دعائه) لو علمه بسماعه عنى ما قاله مشايخ بلخ إن السنة أن يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضي) المسموق (ما قاله) من التكريرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء، إن أس ومع الجنازة والأكثر قبل وضعها على الأكتاف متتابعاً فقد عن بطلانها بذاتها (ولا ينتظر تكبير الإمام من حضر تحريمه) فبكبر ويكون مدرراً يسلم مع الإمام

الحلي: وظاهر الكتاب ترجيح قول أبي يونس قال في القدر وعليه الفتوى. قوله: (وقال أبو يوسف: يكبر حين يحضر) لأن الأثر للإمتناع. والمسموق بأنى به فصار كمن كان حاضراً وقت تحريمه الإمام كذا في الشرح. قوله: (ويحسب له) إذا لم يفت غير تكبيرة يسلم مع الإمام، وهكذا لو من يتكبرين، أو ثلاث يحسب له التي أحرم بها عنده، ويقضي ما عداها كذا في الشرح. قوله: (ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسموق كما حضر، ولم ينتظر لا فقد عدلها لك ما أفاد غير معتبر فإذا سلم إمامه قضى ما قاله مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه، فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحتها الشروع بها لا من حيث الاكتفاء حتى لو اعتد بها. ولم يعد بعد فروع الإمام حدث صلواته عنده لا عنده، ونظيره من أفتوا الإمام في السجود مع شروعه مع أنه لا يعتبر ما أود من السجود مع الإمام كما ذكره الحموي. قوله: (كالمسموق بركات) أي مؤنه يقضي الجميع بعد فروع الإمام. قوله: (أي المسموق إمامه) الأول تنبيه لضمير العامل والثاني لضمير المسموق. قوله: (ثم علمه بسماعه) هذا بالنسبة لمن لم يكن حاضراً وقت شروع الإمام لأن من كان حاضراً يحصل له العلم بدوره أفاده بعض الأناصل رحمه الله تعالى، وبه عليه السند، ولم أو حكم ما إذا لم يعلم كل منى على غاية الظن، أو بسكت وصور. قوله: (على ما قاله مشايخ بلخ) أي حال كون العلم فياً عنى ما قاله مشايخ بلخ. قوله: (مع الدعاء) المراد به ما يعلم الثاء، والفتاة وقد غيره هم المجهر، وكروء، وزوي من أبي يوسف أنه قال: لا بجهر كنى الجهر، ولا بسر كل أسر ويشفي أن يكون بين ذلك أفاده الشرح قلت. وهو قريب من الأول. قوله: (والأكثر قبل وضعها على الأكتاف) قال في الشرح، والحاصل أنه ما قامت الجنازة على الأرض والمسموق بأنى بالتكبيرات، مدا ومعت الجنازة على الأكتاف لا بأنى بالتكبيرات، وإذا رقت بالأيدي. ولم توضع على الأكتاف ذكر في ظاهر الرواية أنه بأنى بالتكبيرات، ومن محسب إذا كانت الأيدي إلى الأرض أقرب فتكأنها على الأرض، وإن كانت إلى الأكتاف أقرب فتكأنها عنى الأكتاف، فلا يكبر كذا في الترخاوية. وفيه: لا يقطعه حتى بعد كذا في الفتح، والبرهان. قوله: (من حضر تحريمه) ولم يحرم معه نعمه، أو تردد في التبة أطلقه فشمع ما إذا كبر الإمام الثانية، أو لم يكبر كما في البحر على ما يفيد ظاهر الخاتمة حيث قال: وإذا لم يكبر مع الإمام حتى كبر الإمام أوبعاً كبر هو للاحتياط قبل أن يسلم الإمام، ثم كبر ثلاثاً بعد فراغه، وأما اللاحق فيها فكأن اللاحق في سائر

(ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قيل للصلاة فأنته الصلاة) عندهما (في الصحيح) لأنه لا وجه إلى أن يكبر وحده كما في البرازية وغيرها، وعن محمد أنه يكبر كما قال أبو يوسف، ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الإمام قبل رفع لحيته، وعقب الصلوة كذا في الخلاصة، وغيرها فقد اختلف التصحيح (كما ترى) وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة (وهو) أي البيت

الصلوات قال في المرفوعات. لو كبر مع الإمام الأولى، ولم يكبر الثانية، والثالثة كبرهما أولاً، ثم يكبر مع الإمام ما بقي كذا في البحر. قوله: (ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة) إنما قيد بضروره بعد الرابعة لأنه لو كان حاضراً لمؤلفها تبر وقضى ثلاثاً بعد فراغ الإمام وهو ظاهر كلام المعاني، رعاية إبيان، ونص الأخيرة ما ذكر الإمام أربعمائة والرجل حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الإمام. ويقضي الثلاث بعد سلام الإمام لأنه كالمندوب للتكبير حكماً، وعن الحسن عن الإمام أنه لا يدخل معه. قوله: (عنهما) أي عند الإمام، ومحمد في إحدى الروايتين عنه، ومقابل لولهما قول أبي يوسف. قوله: (لأنه لا وجه إلى أن يكبر وحده) الأولى الإتيان بالسلام بدل إلى أي لأنه لو كبر لكان آتياً بما هو بمنزلة ركنة وحده، ولا يجوز ذلك. قوله: (فقد اختلف التصحيح كما ترى) إلا أن ما ذهبنا إليه مقدم على غيره كما ذكرناه لما فيه من التسهيل في تحصيل المادة. قوله: (وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قيد الواسي بما إذا لم يكن معتاداً فإن اعتاد أهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكبره لأن لبني المسجد طبعاً بذلك، وهذا على أن العلة أن المسجد لم يبن له، أما على أن العلة خوف التلوث فلا يفيد بمسجد الجماعة لأنها لا تكبره في مسجد أعدها، وكذا في مدرسة، ومصلى عهد لأنه ليس لها حكم المسجد في الأصح، لا في جواز الاقتداء، وإن لم تهمل الصفوف كذا في ابن أمير حاج، والعلوي، وفي شرح مرطأ الإمام محمد نسبلاً على، وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فإنه موضع للجماعات، والجمعة والميادين، والكسوف والاستسقاء وصلاة الجيزة قال: وهذا أحد وجوه إطلاق المساجد عليه بصفة الجمع في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَحضر مآخذ الله﴾ (النوبة: ٩) وقيل: لمعطته ظاهراً، وباطناً، أو لأنه قبله المساجد، أو لأن جهاته كلها مساجد، وفي النافع وغيرها قال أبو حنيفة لا ينبغي أن يصلي من حيث بين القبور وكان علي، وابن عباس يكرهان ذلك وإن صلوا بهزأهم لما روي أنهم صلوا على عائشة، ولم صلوة بين مغامر الشيع، والإمام أبو هريرة، وفيه من عمر رضي الله عنهم، ثم محل الكرامة إذا لم يكن عذر فإن كان فلا كرامة اتفاقاً، فسد اعتكاف أصلي كما في المبسوطة، ومنه الخطر كما في الخاتبة، وأما ما روى مسلم، وأبو داود أن عائشة لما توفي محمد بن أبي رافع قالت: أدخلوا به في المسجد حتى أصلي عليه، وأنهما لم أنكروا ذلك عليه قالت والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابنتي بيشاء في المسجد سهيل، وأخيه، فجاء به بأكف منسوخ وإلا لما أنكرت عليها الصحابة، أو محمول على عذر كمدبر، أو على الخصوصية، أو على جهان

(فيه) كراهة تنزيه في رواية ورجحها المحقق ابن الهمام، وتحريم في أخرى، -الثمة فيه إن كان خشية التثويت فهي تحريمية، وإن كان شغل المسجد بما لم ين له تنزيهية، والعمري (قوله) **يؤي**: (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) وفي رواية ملا أجبر له (أي) كان أثبت (خارجه) في المسجد مع بعض الموم (إن) كان (بعض الناس في المسجد) أو عكسه، ولو مع الإمام (على المختار) كما في الفتاوى الصغرى خلافاً لما أورده النسر من أن الإمام إذا كان خارج للمسجد مع بعض الموم لا يكره بالافتقار عما علمت من تكرمة على المختار.

نبيه. تكره صلاة الجنازة في الشارع وأراضي الناس (ومن استعمل) إن وجد منه حال

المحوذ، رعمنا بالأفضل في حق سعد، وإلا لو كان هو الأفضل كما قيل بعض الشافعية: لمكان أكثر صلاته **يؤي** في المسجد وإنما امتنع جل الصلوة وصوان الله تعالى عليهم عنه، والواقع خلافه. قوله: (ورجحها المحقق ابن الهمام) لطاهر إطلاقي العمري، والأولى ذكره ليسن قوته بعده، والعمري قوله الحج. قوله: (والعلة فيه إن كان خشية تثويت فهي تحريمية) الأولى نأيت الضمير في كذا الأولى، والثانية فلو كان الميت في غيره. والجماعة فيه ثم يكره وكلام شمس الأئمة السرخسي بقيد أن هذا هو المذهب حيث ذل. وعندنا إن كانت جنازة خارج المسجد ثم يكره أن يصلى عليها في المسجد إنما التكره في إدخال الجنازة في المسجد. أ. فلو أسي التثويت ثم تكره على سائر الوجوه، وعلى ذلك حال في السجود، وفي المصحب وعليه التمسك، وهو المختار. هـ. ونقل في المدارية عن أبي يوسف أنه لا يكره صلاة الجنازة في المسجد إذا لم يخصص خروج شيء، بلوث المسجد، وهو يزيد ما قلناه، وينبغي تثبيت التكره بظن تثويت، فأما توهمه، أو شكه فلا تتب به التكره. قوله: (وإن كان شغل المسجد بما لم ين له فتثريبية) فلو كان الميت موقوفاً في المسجد، والناس حادوا لا تكره وبالممكن تكره كذا في الجوهرة لأن المسجد إما بني للمكتوبة، وإما بني كالتراش، والذكر، والتثريب وفيه أن الميت يشغل المسجد بقدر جنازته. قوله (والعمري) أي أنال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيهاً. قوله: (وفي رواية فلا أجبر له) وروقه تير أبي شيبه في مصنفه ملقط، فلا صلاة له قال ابن عبد البر رواية: فلا أجبر له خطأ فاحش، والصحيح فلا شيء، نه كما في الترهذ قول: (أو كان الميت خارجه) هذا الإطلاق الذي في كلامه إما بأن على أن التكره فيه لكون المسجد لم ين له. قوله (أو عكسه) بغني عنه صدر كلام المصنف. قوله: (ولو مع الإمام) مرتبط بقوله: أو كان الميت خارجه، ومقابله ما أورده الشافعي. قوله: (على المختار) قد علمت ما ذكره شمس الأئمة، وهو أن التكره إنما هي في إدخال الجنازة المسجد فهذا قولان مصححان. قوله: (تكره الجنازة الخ) تشمل حتى العامة في الأول، وحتى المالك في الثاني.

ولادته حياة بعرفة أو صوت ورد خرج أكثره وحذره إن برأه مستنجباً وموته إن خرج برأه منكوساً (صلى وعلى) وكفى كما علمته (وصلى عليه) وورث وورث لها من حذير برأه الغفل لا يصلح عليه ولا يرث، ولا يورث حتى يستنهل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بعد الإمام ونالاً. يقرب قول المسألة أنه لا يشهد الرجال، وقول الغالبه موقوف في حق الصلاة عليه، وأنه كالمقالة إذا انصرفت بالعدل، وفي الغيبة مائة، واضطرب القول في طهاتها بشئ، ويصحح لا يصح إلا ذلك كما هي شرح

قوله (ومن أسهل) من رافعة على جنس في الشرح، والأولى أن نقرر سواها واستنهل بالبناء للتعامل وأصل الاستنهل في اللغة رفع الصوت قبل في الحرب يقال استنهلوا الهلال إذا رفعوا أصواتهم عند رؤيته واستنهل أي الهلاك بالبناء، فيفعلون إذا أضرأه، ولا يحصى أن الغالب هذا المعنى الأول إلا أن خصوص رفع الصوت ليس بشرط، بل الفراغ معناه الشرعي، وهو ما ذكره بقوله إن وجد الحج والأولى أن يقول أي بدل أن، تفسيراً للثلاثة لأن قوله (بعرفة أو صوت) كالمطالع، وتأخذ، مما يدل على حياة مستوفى فلا علة للمجرد قصر يد وسطها لأن هذه كحركة مذبح ولا علة لها حتى لو دبح وحل صحت أبوا، وهو مشرك لم يورث العنوج ولا علة بالعرفه لأنه في هذه الحالة في حكم الميت حوهره. قوله (وقد خرج أكثره) (أو) للتحال وفيه لأنه لو خرج رأسه وهو يصبح صانعاً لم يرث، ولم يدل عليه كذا في الشرح وهو مفيد بما إن الغفل ينسب أنه إذا انفصل بفعل كان ضرباً عليها دالفت جنساً منها فانه يرث ويورث لأن الشارع لغة أوجب شجرة على الصواب فقد حكم بحياة نهر. قوله (وحذره الخ) عطف تفسير على قوله أكثره كذا يفهم الشرح والأولى وهو صدق. قوله (مستنجباً) جعله في هذه الحالة مستنجباً كذا جعله في معاملة منكوساً تبعاً للعدة العامة. قوله (كفا علمته) راجع إلى العمل بالتكفي يعني أهما يحري فيهما على السنة السابقة. قوله (حتى يسهل) بالبناء للتعامل وهو آخر الحديث والتفسير في برأه يرجع إلى ما أي يسجد إلى النبي ﷺ وقد أخرجه الترمذي، وروي عن علي سمعت رسول الله ﷺ يقول في شفعاً: لا يصلي عليه حتى يستنهل فإذا استنهل صلى عليه، وحفل وورث وإذا لم يستنهل لم يصل عليه ولم يرث وتم يعقلاً رواه ابن عدي في الكامل. قوله: (يقبل قول النساء) أي جسي النساء الصديق بالواحدة العدل ولازم في كل حال كغيره إلا في التحريم: فلا يقبل قولها للنعمة. يقبل قول غيرها فيه. قوله: (لأنه لا يشهد الرجال) يوضحه قول غيره أنها أن صديقه يقع عند الولادة، ردها لا يفسد الرجال ففسد كفسر الولادة، وبه تأت الثلاثة، وهو أرجح فالحاصل أنها يلوذان إن نجاهه النفس حتى في التحريم مقبولة إلا الأم للنعمة، وقولها الرابع. قوله: (ووما) كالمقالة أي في حق الصلاة عليه، ونحوها. قوله (يشق) يفهم في الضرر بالحابس الأيسر، ولو بالعكس وجب على الأم قطع، وأخرج، ولو انتفع مال غيره، ومات لا يشق بطله على قول

المختار، (وإن لم يستهل عرس) وإن لم يتم جلسته (في المختار) لأنه يسر من رجه (وأنرج في خرقه) رسمي (وودفن ولم يصل عليه) ويحشر إن ياد بعض جلته وذكر في الميوس قولاً

محمد وروى آخرهاني عن أصحابنا أنه يشق فعل التكامل وهو أولى معلاً. لأن حرامه مدق بتدبيره، ولا خلاف من شقه مقد بما إذا لم يترك حالاً، وإلا لا بشر اذنه قال السيد. قوله (لا يسع إلا ذلك) إلا اسم بمعنى غير شيء لا يسع غير ذلك أحد، وحسن أن فاعل منع صعر يرجع إلى معلوم من الأفعال أي لا يسع إحلال غير ذلك. قوله: (وإن لم يستهل) مثله ما إذا استهل فصارت قبل خروج الشراء، وإن لا يستهل في الدنيا وفي معتبر الأولى. قوله: (وإن لم يتم جلته) يفضل، وإن لم يراع فيه السنة، وهذا يجمع بين من أفتت بغيره، وبين من بعده ومن أتته أراد العمل في الجملة، ومن بعده أراد الفصل لمرام فيه رجه السنة، ولشأنه أنه خير فيه بعض خلق، وأما إذا لم يظهر فيه خلل أصلاً، فالله به لا يفضل، ولا يحسن لعدم حشره وحيره. قوله: (في المختار) وفيه الرواية منع الكل، وإن لا يثبت، ولا يجوز اتفاقاً لأنه كجزء الحي كما في الزلعي وسجوي. وحصل ما في الحذف أنه بالنظر لكونه بدأ من وجه يفضل، ويصلى عليه، وينظر تكبيرة حرة آدمي لا ولا ماضياً للشهين، فقلنا يفضل معلاً بالأول، ولا يصلح حبه غشاً بالثاني، ورجعنا حلال طاهر لرواية. قوله: (لأنه نفس من وجهه الأولى) ما في منقضي الحجاز حيث كان تكراً ليس آدم، وإنما كان بعداً لأنه يبعد، وإن لم يفتح به الروح على أحد القولين. قوله: (ومعنى) أي وإن لم يتم مدقه كما في الشرح من الطحاوي. قوله: (ويحشر إن ياد بعض جلته) هو الذي يقتضيه مدق أصحابنا لأنه ثبت به حرمة بني آدم يداين ثبوت الأحكام الشرعية له كاستيلاء، وانفساد، عده نهر، وقد قالوا إن حفظ يحيى في الآخرة، وتر من شفاعته، وسندوا ما روى في مدقة مردعاً أن السلف ليعف، وسبكتك على باب الجنة فهو لا أدخل حتى يدخل آتوا، وفوقه وحفظاً يروى بغير حصر ويهم فعل الأول معاً الخفض الغضب المستطيل، للشيء، وعلى الثاني معاً الغضب السخن المتفتح يعني يغضب، وينفتح بطنه من الغضب حتى يدخل ثوب الجنة، وروى من مائة من حديث علي رضي الله عنه أن السلف ليرغم ربه إذا دخل آتوا، فيقال أي السلف، حرام ربه أدخل أبواب الجنة فيحرمه حرمه حتى يدخلها الجنة، والسر يقتضيه، وكسر له في السر بالضم وهو ما تقتضيه الغالبية من سره الصبي ويحشر على ما مات عليه كغيره من أهل الموقف، ثم عند دخوله الجنة يصيرون أولاً وأخيراً في الحديث الصحيح يبعث كل من على ما مات عليه، وفيه صفة أهل الجنة أنهم على صورة آدم طول كل واحد منهم ستمائة عاماً إذا أجمع وغيره في عرض سعة أربع، وهم أبناء ثلاث وثلاثين.

قائلاً: يروى الإمام أحمد عن حديث مدق بن حنبل قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة أي من قولك إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته» فقلوا: يا

أمر إن صبح فيه خروج حشر ولا فلا فلا في شرح لستدس (كفسي) أو مضمون (صلي) أي أنه (مع أحد أبويه) من ذل الحرب ثم مات تبعه له في أحكام الدنيا، وبوقت الإمام في أولاد أهل الشرك ومن محمد أنه فلا، فيها: في أحسن أن الله لا يعذب أحداً بغير دين (إلا أن يعلم أحدهما) فيحكم بأمره بالتبعية له (أو) يسلم (هو) أي يخصي إذا كان بغيره.

رسول الله أو ثمان قال أو اثنان قالوا أو واحد قال: أو واحد، ثم قال: والذي نفسي بيده إن العنق ليحرقه بمروره إلى الجنة إذا أحسنه، قوله: (وذكر في المسوط قولاً آخر طبعاً) حيث حسن الصفاء أنه لا يذبح من ثوب بعض الأحكام نه في الدنيا ثوبت أحكام الأخرى، يرى هذا القول عن الحسيني والبرهاني، قوله: (مع أحد أبويه) أي الكفاري، تركه امتناع لعل السير كما مر، البهائي لا يصلح عليه لأنه بيع لهما سنة ولادة، وهي أقوى الامتناع، لأنه سبب لم يوجد إلا إذا عقل وعقد دس غير دس أبويه، فلا يصير تبعاً لهما، ونسبته من النسب، قوله: (التبعية له في أحكام الدنيا) لا يصلح عليه كما لا يصلح عليه، وليس تابعاً لهما في العنق، فلا يحكمه بأن أحقادهم في النار فاسد، بل فيه خلاف، وإن هم يذبح أهل الجنة، وقيل: إن كانوا قالوا يلزم في تمام الشرع اعتناء نفس الدنيا، وإلا لم يلزم، قوله: (وتوقف الإجماع في أولاد أهل الشرك) في المسابقة ترددهم أمر حبيبه، وبغيره، ووردت فيهم أخبار متعارضة، فالتسليم فيقولوا أمرهم إلى الله تعالى، ونحوه، وأولاد أهل الشرك، بما في الكفر، أولاد المسلمين إذا ماتوا في صغرهم كانوا في الجنة، ولزم ثوب جهم الشرقي غير الإجماع مردود على الراوي قال الحموي: لأن محمداً يؤمن في آثار الإمام أنه يذبح من الصلاة على أطفال المسلمين اللهم اجعله ثار جهنم وحماً فضاء، مع إسلامهم وأمر بسبب إليه خلافه، قوله: (لا يعذب أحداً بغير دين) أي، ولا ذنب، غير هؤلاء، فلا يعذبون، قوله: (لا أن يسلم أحدهما) أي أحد أبويه أيهما كان، ولو كان غير التبعي كما هو مفضل الإطلاق، قوله: (إن كان يعقله) أي الإسلام، وذلك بأن بعض الصفة المذكورة في حديث جبريل، ومن أن يؤمن بالله أي بوجوده، وبوحيته لكل شيء، ولا تكتفي أي بوجود ملائكته، وتبني أي إيمانها ورسله عليهم الصلاة والسلام، أي إيمانهم، وإيمانهم الآخر أو الثاني بعد التبعي، وتقدر خبره وشهره من أنه سألني بحره، ويتكلم به الإنسان ما شهدائنا لأطواء ما ذكرتم، ويدل عليه ما في أجمع الوسائل حيث قال: «وإن قلت: يجب أن لا يحكم بسلام اليهودي، وأنصرتني، وإن أقر رسالة سيدنا محمد ﷺ، ونسراً من دينه، ودخل في دين الإسلام مما لم يؤمن بالله، ولا ملائكته، وكنته ورسله، ويعرف بالبحث، وتقدر خبره وشهره من أنه تعالى فلما لا إقرار بيه الأشياء إن لم يوجد نصاً، فقد وجد دلالة أنه لما أقر بدخوله في دين الإسلام فقد امتنع جميع ما كان شرطاً لصحة الإسلام، وكما ثبت ذلك ما لصريح ثبت بالدلالة أنه فحديث جبريل مصرح بها، وحديث أخرت أن القائل للناس الصبح أقاد أن قول لا ربه إلا الله إقرار بها دلالة يستفاد من محصره

لأن إيمانه صحيح بإثراءه بالمحبة، والرسالة أو صدى حبيب الإيمان له، ولا يشترط ابتدائه بوصف من نفسه إذ لا يعرفه إلا الخوص (أو لم يستأجدهما) أي أحد من (بعد) للحكم بإسلامه لتعبه السابق أو در الإسلام حين أو سبق ذوي صغير، وأجرب كبار الإسلام ثم عانت بداهة عليه ولا يفهم حيزاً يجب تحليله من يده إلى رافعه أولئك كذا للكافر قريب مسلم حاضر، ولا أولى له كافر (غسله) المسك (كقبول غزوة نجسة) لا تراعي ما ساء عامة من ذوي آدم ليكون محدد عليه لا تظهر أنه حذر أو راع في ما، يجب (وكفه) في

التعديش أن الشريط الإلهام به إما جازاً، وما دلائله أنه شديد، وقيل استند عليه أن ذلك بعينه أي جعل المسامحة، والمصلحة، وإن للإسلام مدى، والمادة حد له، وأقل من يستمر فيه التغيير سبع سنين، قوله (أو صدى بوصف الإيمان) الأولي أو عايد به، أو ما يجب على إقراره بأنه إذا أقر فأنوا، لو روج أدلته أو الشرى جازية فاستوصدها الإسلام، فإذ تعرفه لا يكون مسلمة، وتعدى من عدم لعدم فهم الجدل، والشمس لا ما يظهر من التوقف في حواء ما الإسلام كما يتكبد من بعض لغواء به سمع من يقول لا أرف، وهو من كبحه، والجهل، يمكن كما في الفصح حال في فهمه، ويعلق به ١٩٠٩ يسعي أن يسأل لعلي عن الإسلام، ثم يذكر عده حشنة، وما يجب الإجابة، ثم قال: أما مصداقها، فإن قال: بعد التمسك به، قوله (البيعة السابق أو در الإسلام) الخاف في قوى التعديت بعد نعمة الأولين فخر الهداية، وغرورها يوم الدين، وفي البيعة البيعة إيد الله في الفتح، ولعله أنى دق من وقع في مهمة صبي من النعمة في در العرب فعات على عده، وحجر صلباً بها فعاته اليد من كانت نعمة الله فوق نعيم ذلك الهدى، ولعله في اليد، أن نبيته الله في عده الحالة متفق عليها لعدم صلاحية الدين لها، فلو أنه يرد عليه ما من كانت أوامر، وأمر في ذي صلباً، وأجرحه في در الإسلام فعات على عده ولا عذار، والأدب حذر، وحسن تحليله من يده ولم يجد، فيه خلاف، أو، ودار الخطي ما صلح، فعات من القوس فأن سمع يستمر إن كان صليماً، ولما كان كان دقاً أي فينبور مع الإسلام، فعات، وفتش كلامه على هذا لغوه لتعبه السابق، أي إلى كذا صلباً، أو در الإسلام إلى شيء يكن في ضلبي، قوله (يجب تحليله من يده أي بالبيعة تعديتاً يستمر من دقته ذكره فعات على، وأن يجد في الكفارين على المؤمنين صلباً) كما لو أشد أو شتر، صلباً يحتر على إجماعه من مثله صلبه كذا في الشرح مرة أ، قوله (وإن كان مكافراً) أي كذا كذا، قوله (فقرئ مسلم) أطلقه، شعل ما إذا كان له قريب غيره كافر أو لا غير أنه إن كان الأولي أنه يسير عنه كذا في السراج، وشعل، لقريب ذوي الأرحام كذا في السراج، ففوقه، ولأولى له كذا بعد هو شرط للأولوية، قوله (أفسله) (يؤمن) وليس ذلك وجباً عليه لأن من شرط الوجود الإسلام حيث يصوي عن الدائم، قوله (لا مراهي فيه سنة) أي التخصيص من غيره، وسادة المخلص بالأنصار

حرفه) من غير مائة كمن اسد (والقاء هي حفرة) من غير وجمع لا حربة مرادة لمن القرافة (أو دفعه) "تخريب" (لأن أهل ملتة) ويضع حفارته من بعيد وفيه مضارة إلى أن السيرة لا يمكن معه أن يفسد لأنه لا منه له يدي حربة كل في حربة وإلى أن الكافر لا يمكن من قربه لمسلم لأنه فرض على المسلم أن يدفعه ولا بد من ذلك لأن الخارج تنزل عليه الحربة، ونسب محتاج إلى الترجمة خصوصاً في هذه المسألة (ولا يضمن على باغ) اتفاقاً وإن كان مسلماً (و) لا على (مقاطع طريق) وإن (أفعل) كل صيد (حالة الصيادة) ولا يضمن لأن غلباً

وقد كان هؤلاء أممًا ، وكانوا ، وبعبارة أخرى ، على رأس هذه حال لمخالفت أو مخالفة انطلقت إلى
التي كانت ، فمما لا شك فيه أن هناك ما يخرج الدين من ذلك ، بل انقلب هو وأبوك ، ثم لا يحدث
شيء آخر ، ثم ، وبعد أن يكونوا قد فُتروا ، عطلت ، ودعا الي ، وفي حديث الوافدي عن
علي بن إسماعيل أنه قال : جعل يسوع ابن مريم ، ولا يخرج من بين هذه ، قول عليه السلام : بهذه
الآيات ، يا بني ، والذي ليس قد يستغفروا المتعصين ، لأنه كذا في القرآن . قوله :
(التي تكون حجة على) أصل وجهه أن يقال : أمر عبوك بظهورك فعلم ، وأمرت بتفسير نفسك فلم
يفعل . قوله : (حتى لو رفع في ماء نجس) هذا صريح على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حيث
والصميم يظهر بالمثل كخبرنا ، وأنه على القول بأن نجاسة نجاسة حدث ، فلا نجاسة حيث
كان . قوله : (من غير سرعة كقول السلف) أي فلا يستخرج عدد ، ولا يجبر فيه
حفظ ولا يحد . قوله : (والفائدة في حدوثه) أي بدون أصل ، ولا تؤمنه وبعبارة أخرى : لا يحد ،
لا يحد . قوله : (وفي الحقيقة) أي في قوله أصل ما به أي فإنه بعيد أنه كان أصلي . قوله :
(لا يمكن منه أحد) فلا يرجع إلى من أريد إلى منهم كما في الشرح . قوله : (والذي أن الكافر
الحق) هذا استفاد من قوله : (وإذا كان الكافر الحق) فإنه هذه تكسب . قوله : (لا يمكن من قريبه
المسلم) أما روي أن ليس بغير أن مع أبي بكر ، وعمر فأنوا على يهودي ، وقد نشر شجرة
أخرى ، أعرب ، بقية من أن له محتج من أحسن القنن ، وأجملهم ، فقال ومول أنه :
أشدد بالذي كثر التوراة هل تجد في كتابك فاستضي . (ومعني فأنشأ يرأسه لا ، فقال بيته
المعترض .) والذي كثر التوراة إنما لتجد في كتابك ميفت ، ومعربك وشهد أن لا إله إلا
أن ، وأنشأ ومول أنه ، فقال : أقيموا اليهودي من أبيكم ، ثم ولي الصلاة عليه ، فلم يمكن
اليهودي منه ، وتوفي أمرو المسلمين أفاده في الشرح . قوله : (لأنه فرضي على المسلمين كناية)
لأنه كثر الكافر أمرو ، فلم يأخذ من المسلمين ثمرة الكثرة .

قوله (ولا يفتلي على باغ) ليعاة التمسود الحار حرم من طاعة الإمام كذا في الترح
أنوه (أهل مسجد) أي نياض، وتطليع نظير وجميع باعتبار تمدد امر د كل قوله (ولا يفتل)
وبدل بعد نياض، وفتح الحروف، ولا يشار عليها للفرق بينهم وبين الشبهة كذا في
الترح، وسبق إليه بعد في قوله (أن غلبوا كالمعنة على إحدى القرويين) أي أنه أنه الفرق

رئيسي انه عنه انه يغسل ايمانه، وأنه إذا تفتوا بعد ثبوت الإمام عليه، فإنهم يعطون، ويغسل عليهم (أو لا يغسل على (قائل بالخلق غيلة) - تكسر الأختال يقال: كتبه غيلة وهو أن يمدحه ويذهب به إلى ما وضع بينه وبينه وأمره أهم كما لو شغفه في شرك لسبه في الأرض بمعاد (أو لا يغسل (تكسر في المصير ليلاً بالسلاح) إذا قيل في تلك الحالة (أو لا يغسل على (مفتون عصبية) يخاف لهم من جر الغيرهم (وإن غفلوا) كالمعاد عن إحدى الرويين أنه يغسل عليهم وإن غفلوا (وقال نفسه) سيداً لا تشدأ وجه (يغسل ويغسل عليه) عند أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح لأنه مؤيد من ذلك، وقال أبو يوسف: لا يغسلهم عليه، وذلك لما في الإمام على السجدة في عرف الأصح عندي أنه لا يغسل عليه وإن كان خطاً أو توجه يصلي عليه تعالى، وقيل عنه أعظم وزراً وإثماً من دليل غيره (ولا يغسل على) قائل أحد أبويه عند) قلعه إيمانه له

حاصل عدم الصلاة عليه - قوله (لم يغسل الثقات) وقد ينكر عليه فقد وجدنا، ونظير الثقات من كتبهم كما في البحر أدناه في الشرح - قوله (وأما إذا تفتوا) معناه فوج في نفس حالة التحريم - قوله (بعد ثبوت الإمام) أي هذا الإمام وبها صرح في الشرح قال في الشرح: وهذا تعريض حسن أخذنا الحذر من الغشايح كذا قال الزبيدي - قوله (عليهم يعطون) لأن قتل جسد أحد - أو فساد - أو قوله (بالخلق) - أو قوله (تاكسر) أي في البحر - قوله (الأختال) هي الغاموس المدة المرأة السجدة، وتاكسر موضع واشتد، ولحديثه ولا يغسل وقوله خلاف خلافه - حديث - أو في موضع نفسه، وحديثه كذا في حديثه، لا يروي - القول أي بالفتح الصداق، والكسر: أحد السجدة - حديثاً وجه غزاة يقال: والأمر بعده كما عند السيد في الشرح - وقد حذوا في الشرح أيضاً - قوله (في منزل) أي منزل السجدة، أو المصروف لم غيرهما ونجد، بأن يكون خلق غير مرة - قوله: (السجدة في الأرض بالقصد) عند فوائده - ولا يغسل - قوله (في المصير ليلاً بالسلاح) أي في البحر، وجرده فوائده (ولا يغسل على مفتون عصبية) أي للتعبد والحاجة كسجدة وحرم بإتباع مصر، وليس وبين في غيره قال أبو يوسف لا يغسل على كل من قتل على مناع بأحد، وهذا صريح في أن الشخص إذا قتل بسبب أحد الهوى لا يغسل عليه - قوله (وإن غفلوا) عبارة ممكنة بعد أن أغل القصة لا يغسلون، وكذا عبارة الشرح مع شرحه بعد عدم علة تاركها - قوله (لا يغسل عليهم) الأوس زيادة أي - قوله (لأنه مؤيد من ذلك) كثيراً من أصحاب الكبراء إذا في الشرح، وبه أن هذا الحجة تظهر فيما سبق - قوله (وقال أبو يوسف لا يغسل عليه) حال في العادة وهو الأصح، يزيد ما روي أنه قال: من قتل نفسه مستقصر فلم يغسل عليه - قوله (أو توجه) ذكر في العادة من غير ذكر خلاف، وحده لأن في الظاهر منه بعد حدوثه - قوله (أعظم وزراً وإثماً من قائل غيره) لأنه أسيء إلى أقرب الأشياء، وبه - ولأنه لم يرض بقضاء

فصل

في حملها ودعائها (يسن لحملها) حمل (أربعة رجال) تكريماً له وتخفيفاً وتحتاشياً عن تشبيهه بحمل الأمتة ويكره حمله على ظهر ودية بلا عذر والصغير يحمله واحد على يديه ويناديه الناس كذلك بأهلهم (ويؤتي) لكل واحد (حمله أربعين خطوة بيداً) الحامل (بمقدمها الأيمن) فيضعه (على يمينه) أي من عاتقه الأيمن، ويسينها أي الجنازة ما كان

الله له ساهرة حيث استمع من الصوت، وعطف الإنس على الوز من عطف المبرود، قوله: (عنداً) أخرج بمهمومه الخطأ منه بمسل، وصلى عليه، وقوله ملحقاً أخرج به من قتل بلد الحربي أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

فصل في حملها ودفنها

لا بمعنى حسن صلاة بأخير هذا عما فيه، وأعلم أن أصل الحمل، والدفن فرض كفايه، ولا يجوز أحد الأجرة عن ذلك إلا تيمناً بهيئتي وحمل الجنازة عبادة غيبس لكل أحد أن يبارك فيها فقد حمل الجنازة سيد الحرمين فتم حمل جنازة سعد بن عبيدة قتل السيد عن فوج هرة، قوله: (لحملها) الام بمعنى فر، وحمل شجب قال رسول الله، والمعنى أن السنة في حملها أن يحملها رجال أربعة، قوله: (أربعة رجال) أخرج به إسماعيل، وذلك لما أخرجه أبو يحيى عن أس رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فرأى نسوة فقال: «اتحملتهن قلن: لا قال: أتدفعن قلن: لا قال فأخرجن ما زورن غير ما زورن» ولأن الرجال أقوى، معنى ذلك: «البناء ضعفات» ومظه الغنة والانكشاف إلا إذا لم يوجد رجال كذا في شرح القدر المينى على البحاري، قوله: (تكريماً له) لأن فيه اعتناء به، قوله: (وتخفيفاً) أي على الحاملين، قوله: (وتحتاشياً) أي تباعداً عن تشبيهه بحمل الأمتة هذا إنما ثبت كرهه حمل أو وحده لا ما فرقه من عدد الأمتة، قوله: (ويكره الخ) الأولى عبارة الشرح حيث قال: ولما يكره على الصبر، والعبارة أي للتشبه بحمل الأمتة يكره الخ، وعلموا بمضى الأفاضل بعد ذكر حمل الأربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك، أو أن يحمل على القذابة، أو الظهر لعدم الإكرام إلا إذا كان مضطراً أو سليماً، أو موق ذلك قليلاً فلا بأس أن يحمله واحد على يديه أو من طريق الأيدي، ولا نهر كالسالم، قوله: (بلا حمل) أما إذا كان حزيناً يكن كان الحامل يميناً يشق حمل الرجال له أو لم يكن الحامل إلا واحداً فحمله على ظهره، فلا كراهة إذن، قوله: (كذلك) الأولى حذف، وحذف قوله بأيديهم فإن مزداهما واحد، قوله: (بمقلعها) أي مقدم لجنازة أبي الميت الأيمن، وهو مسار لسرير كذا في لفهني يجعل متقه، وكشفه الأيسر خارج مقدم الجنازة، قوله: (فيضعه على يمينه) إشارة للتيسر.

جهة. بار الحامل لأن المبدأ ينشأ على ما هو، ثم يصح أن يصرح الأيمن حلة أي على شانه الأيمن (ثم) يسبح (مقدمه الأيسر على يساره) أي عند غايته الأيسر (ثم) يختم بالاعتناء (الأيسر) جمعها (عذبة) أي على غايته الأيسر فتكون من كل جانب عشر حصوات لقوله ﷺ: «من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة» وهذا أي حريرة رضي الله عنه: من حمل جنازة بحواشيها الأربع لغة قضى الذي عليه (ويستحب الإسراع بها) لقوله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة أي ما عول الخشب كما في رواية لم يصح: «إن ناله صاحبها فخير تقدمونها إليه وإن ناله خير» وأما تقدمونه عن رفاقكم وكذا يستحب الإسراع بتجهيزه كله (بلا حجب) سواء بعدمة وموجودتين مفتوحات فموت من العدو دون اعتناق.

قوله: «إذا كان جهة يسار الحامل» إذا وقف مستمرا أي لا يجعل يساره خارج عود الجنازة، ويضعه على شانه الأيمن. قوله: «(أي على غايته الأيسر) وهذه ركعة الأيمن خارج الجنازة، والمقدم والمؤخر» بالفتح والكسر معهما والكسر الفصح. قوله: «ثم يختم بالاعتناء الأيسر» الأولي زيادة المؤخر، وبالحتم بالزجر مع الضم خلف العدة، يعني جعلها كذا في البحر، والظاهر والمؤخر. قوله: «(فتكون الحج)» فخرج على قول المصنفين، بدل الفتح قوله: «كفرت عنه أربعين كبيرة» كفرت بالبناء المشعوب نصب أو نصب أي كفرت الجنازة أي حطبا كله الشيء الثاني لغة جعل الأيسر من غايته الحلي (أربعون) بالفتح، ويجوز ناله ثمه بول، وأربعون ثابت فاض، وهو كذلك في الشرح، وفي حديث الصريح بأن الفتنة تكفر بها، الفعل، ولا يثبت مثل حبير. قوله: «(فقد قضى الذي عليه)» أي قد أدى الذي عليه من حيز أخيه لحطيم، والحمل المرد أنه أدى سقطه، فإذا سقطت به أن يذهب معه إلى الصغر. ولا يصرف حتى يغير إلا أن يذهب به بولي. (فخير تقدمونها إليه) ولا يقدم على غير إلا من كان من الأخيار، وقوله: «فخير أي ثوب تقدمونه الجنازة إليه أي احمل الذي أسفه أي فإسباب الأمر به ليلته، ويستشير به، ولم يقل في الثاني ثوب تقدمونها إليه لأنه لا يسمى لأحد أن يذهب بشخص إلى الشر فضلا عن أن يسرع به، وإنما المقصود معارفته، وهذا لا يتنافى حصول الثواب في حمله وأيضاً وإن الفضل عظيم، فيمكن أن يفتي. وإن كان من أهل عصابة بالعموم. قوله: «(وإن ناله فخير ذلك)» أي عصابة، وإن لم يفتي، استهتماً لذكره وثبت مخروم تكون لتون المدعوة تنهياً. قوله: «(عن رفاقكم)» أي حاكم فأراد بالردود العوات لأن الحمل ليس على الرقاب. قوله: «(وكذا يستحب الإسراع بتجهيزه كله)» أي من حيز مونة، فهو جهر الميت صحيح يوم الجمعة يكره آخر صلاة على شعبي عنه اجمع العظم بعد صلاة الجمعة، ولو حافظت الميت الجمعة بسبب دمه يؤخر دفن من أسيد. قوله: «(مفتوحات)» الأولى أن يقول مفتوحات أي الجنازة، والبناء الأيمن، وقد يجب، لأنه أراد بالجميع ما يوق الواحد، وفي نسخة مفتوحتان، والأولى مفتوحتين. قوله: «(عن العدو)» ويكون فذلك وتخفيف

والعق خطر نسج فيشون به دون ما دون العق (وهو ما يؤدي إلى اضطراب البيت) فيكره للإزدراء به. والمعاب المتعين (والعق خلفها الفصل من المشي أمامها كفضل صلاة المفترض على النفل) لقول عني، واندي بحث محمداً بالحق إن لفصل العاشي خلفها على المشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع، فقال أبو سعيد الخدري: أبرأت نقول أم شيء سمعته من رسول الله ﷺ فغضب، وقال: لا والله، بل سمعته غير مرة، ولا اثنين ولا ثلاث حتى عد سبعاً، فقال أبو سعيد إن: رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها فقال علي رضي الله عنه: يخبر الله لهما لقد سمعا ذلك من رسول الله ﷺ كما سمعته، ولهما والله لخبر هذه الأمة، ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتباغوا فأحبوا أن يسهلا على الناس ولقول أبي أمامة أن

انوار المشي. قوله: (والعق خطي فمسيح) العق غنحتين. قوله: (المشون به دون ما دون العق) وس دون العق هو النسيب فيشون دون النسيب. قوله: (وهو ما يؤدي إلى اضطراب البيت) والأولى ما في البحر حيث قلنا: وحده الإسراع المستور بحيث لا يضرب البيت على الجنابة، ويحتمل أنه راجع إلى الخبز المتقدم في كلامه. قوله: (للإزدراء به) أي للاحتقار بالبيت. قوله: (والمعاب المتعين) جمع منح. قوله: (أم شيء سمعته) عبارة ابن هان أم شيء، راليله وعلى خلفها فهو خير محذوف يعني أم هذا شيء سمعته، ويحتمل جره عطفاً على برأيت. قوله: (حتى عد سبعاً) يعني سمعه أكثر من سبع. قوله: (لواتهما والله لخبر هذه الأمة) هذا من نيل الاحتراق عن ثوبم المخالفة للحديث. قوله: (لخبر هذه الأمة) لخبر بمعنى الأخير، وإنما لم ينل لأنه أفضل تفضيل أضيف إلى معرفة، ويجوز فيه المعطوفة، وعندهما. قوله: (ولكنهما كرها أن يجتمع الناس، ويتباغوا فأحبوا أن يسهلا للناس^(١) الذين خلفه، وقال الربيعي: وفي العتي أمامها بصيلة أبعاباً، وقال محمد بن الحسن في موطأ المشي أمامها حسن، وفيه في الفتح بما إذا لم يتباعد عنها، أو يتقدم الكل فيكره لأنه ربما يحتاج للمعاونة أ هـ. فإن في الاحتياط، وهذا كله إذا لم يكن خلفها نسله فإن كان كما في زمانا كان انمسي أمامها أحسن كذا في التنهر، وهذا أولى ما في السيد عن المؤلف من قوله: وإن كان معها نائحه جرت فإن لم تنزجره فلا بأس بالمشي معها، ولا تشوك الصنة بما افترق بها من البدهه انتهى، وسبذكره المؤلف قريباً فإن يقتضي أن الأحسن المشي خلفها إقامة للسنه، وفي الشرح قال لمحكم في المستنق، وجدت في بعض الروايات أن أبا حنيفة قال: لا بأس بالمشي أمام الجنابة، وخلفها وسنة وسيرة أ هـ. قوله: (أحافياً) ثواضعاً، والسنة المشي حافياً في بعض الأحيان. قوله: (أو ينزدر متقدماً) أي متقلعاً عن القوم. وهو مروى عن أبي يوسف. قوله: (ولا يلي بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها الركاب قال الحلبي لأنه يسمي الركاب أمامها

(١) قول المحشي أن يسهلا للناس كذا في الشرح أن يسهلا على الناس أ هـ.

رسول الله ﷺ من خلفه جداراً بينه وبين حديقته وبكره أن يتقدم الكل عليها أو يتقدم متقدماً ولا يأمن ما يركوب خلفها من غير إمتداد يصره، وفي السنن قال رسول الله ﷺ: «الركاب يسير خلفه الجملوة والخاشي أماتها قريباً من حديقته أو من سائرته» (ويكره رفع الصوت بالذكر) والفراد وعليهم الصمت وفعلهم كل من سمع ذلك صلت الحديرة

يخضروا الناس باليد المبراة ١ هـ وتأتي بلا مناس إلى أن اتعشى أخذ لأه قريب إلى موضع، وأتبعه حال الشجع، ومن جابر بن سمرة أن الرسول الله ﷺ تبع حنابلة بن النخعي (مات)، ورجع وأبى على نفسه رواه شريك، وفي حديث حسن، قوله: (وفي السنن) أي الأربعة لأبي داود، والترمذي والبيهقي وابن ماجه، قوله: (ويكره رفع الصوت) قبل ذكره تحريماً لما في القهستاني عن النبي، وفي الشرح من الظهير، فإن أراد أن يذكر الله تعالى يعني بمكة أي سراً بحيث يسمع نفسه، وفي الشرح، ويستحب لمن تبع الحديرة أن يكون دائماً لا يذكر الله تعالى، وإنشكر فيه بقاء الحب، وأن هذا فائدة أهل البيت، وإنشكر بما لا فائدة فيه من الكلام، وإن هذا وقت ذكر وموعظة فليحذر فيه لئلا يفتن، فإن لم يذكر الله تعالى فليدبر الصمت ولا يرفع صوته بالفرادة، ولا يذكر ولا يصر بكثره من بعض ذلك، وإنما ما فعله الجهال في الفسادة على لجارهم من رفع الصوت، والمطيط فيه فلا يجوز، إذ جمع، ولا يمنع أحد من غير على إنكاره أن يصمت معه، ولا يذكر عليه ١ هـ

قوله: (عليهم الصمت) مبتدأ وحسن^(١) قوله: (وتحذر ذلك) قال الأذكار إلى ما رواه، قوله: (يدفع) أي قبيحة كل شيء بالكثرة ذكر أبي الخناجر في المحدثين من العرب ما رواه إن من أتبع القبيحة ما جعل أدم الجوارح من الضمير، ومنه: فإن وسعوا ذلك، حذر، فحذر إذا وصلوا إليه فحذر ذلك بعد الدفن، وفقره مع الخبز يذكر منه المذخور، في شرح الأذكار في حديث من أحدث نهر أمراً هذا ما جعل منه لهوره قال: وسعوا ذلك بالكثرة في بدعة موهومة، وهذا من أمير حاج، وأو: تصدق بثلث في بيت من أكره عملاً صليحاً، من ستم من الصدقة أمي أن يتخذ ذلك سنة، أو عادة لأنه لم يكن من فعل من عصى يعني الصديق، والخبر عنه في تسميهم، وفي الشرح، ويستحب من سمع عليه جنازة، أو رآه أو قال: سبحان الله لا يهوت لا إله إلا هو الذي أقربهم، ويحذر سميت بالحير، وتثبت، وهو شرع الإسلام إذا رآه يفرق، هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله أنهم رداً يسيراً، وتثبيتاً وكثير من التثبيت، وتثبيتهم خصمهم الحديرة، ولا يتكلم شيء من كلام الدنيا، ولا ينظر بعيداً، ولا شياً إلا أن ذلك، يعني القلب: هـ، ولا يسمي أن يرحم من يتبع الصلاة حتى يصلح بحر.

(١) قوله: «أو خير في بعض الأصح» حقه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل بمعنى يهزموا، والصمت منصوب على الإغراء والمراد أنهم يصمتون كما كان من ذلك الأمر.

بدعة. ويكره اتباع النساء الجنائز وإن لم تنزجر نائحة فلا بأس بالمشي معها، ويكره نقله ولا بأس باليكا شمع في منزل الميت، ويكره النوح، والصياح وشن الجهور، ولا يقوم من مرث به حارة ولم يرد المشي معها، والأمر به منسوخ (و) يكره الجلوس قبل وضعها) لقوله عليه السلام: «من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع» (ويحضر القبر نصف قامة أو إلى الصلوة ولين يرد كان حسناً) لأنه أبلغ في الحفظ (ويلاحظ) في ترص صلبه من جانب القبلة (ولا يشق) بحفيرة في وسط القبر يوضع فيها التيميت (إلا في أرض رحوه) فلا بأس به فيها،

قوله: (ويكره اتباع النساء الجنائز) أي ثمرباً كما في الدرر. قوله: (وإن لم تنزجر نائحة الخ) قال في السراج: وقد أجمعت الأمة على تحريم النوح، والدعوى بدعوى الحاعلية، وفي البحر عن المجتبى إذا استمع مائة نبرة فله، ويكره فلا بأس به إذا أثن الرغوع في الفتة لاستماعه ﷺ ليوافق حمزة. هـ. قوله: (فلا بأس بالمشي معها) أفاد أنه خلاف الأولى. قوله: (ولا بأس باليكا) ماقتصر لأن المراد تسريح الشمع. قوله: (الشمع) أي لا يصرت نائمه مكرهه. قوله: (في منزل الميت) ليس بقيد فيما يظهر. قوله: (ويكره النوح) أي يسمم لما تقدم من السونج. قوله: (ولا يقوم الخ) هو مكرهه كما في الفهستاني. قوله: (ولم يرد) بعينه اليه ركر الرأ، والوزن للدال. قوله: (فلي وضعها) أي عن أضاف الرحاك لقوله ﷺ: «من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعها لزمارة هـ» من الشرح. ويكره القيام بعد كفا في قدر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائماً مع أصحابه على رأس قبر فقال بهوي: هكذا تصنع في موتاً فيجلس ﷺ، وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعد وضعه عن الأختاف فلما كره كفا في البحر. قوله: (ويحضر القبر نصف قامة) في الحجة يرى الحسن من زيادة عن الإمام رحمه الله تعالى فإن طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر عطف قامة كذا في الشرح عن التلوحاتية. قوله: (لأنه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من الساع، وحفظ الزائحة من لظهور. قوله: (ويلاحظ) يقال لحد القبر أي جعل فيه لحد، أو لحد الميت رضعه في اللحد بفتح اللام كفض، وبضعها كفضل، وجمع الأول الحود والثاني القباد، وهو حفيرة نجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت، ويصحب عليها اللبن فبهستاني، والسنة أن يدخل الميت فيه بالسواء، ولا يدخل فيه متكرماً على رأسه لمخالفة السنة، ولأنه قد تنزل المواد إلى قدمه وتبعه ولأن فيه تشاماً بإنزاله أول منزل من منازل الأخوة متكرماً على رأسه ذكره ابن الحاج في المدخل. قوله: (يوضع فيها الميت) بعد أن يسي حلفاء المثلين، أو غيره، ثم يوضع الميت بينهما، ويصف عليه باللبن، أو الخشب ولا يمس نصف الميت، والوحس كثير من الصحابة أن يرموا في التراب من غير لحد، ولا شق، وقال: ليس أحد جني أولي بالتراب من الآخر، يعني وجه التراب يبتين، أو ثلاث.

ولا بالتخذه التابوت، ولو من حديد، ويعرض فيه الثراب لقوله ﷺ: **الثلث لنا والثلث لغيرنا** ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي ﷺ إلى أنش فوضع النمرة على ظهر من جهة القبلة وجمعه أحد مسنداً إلى جانب الآخر، يبرعه من لحد يشرف كفتل، وهو أولى من أصل لأنه يكون انتهاء الرأس، أو يكون بالوجهين (ويقول واضعاً في فيه كما أمر به النبي ﷺ) وقد يقوله إذا أدخل الميت القبر (باسم الله وهنئ ملة رسول الله) قال شمس الأنبياء السرخسي: أي باسم الله وحصله وعلى ملة رسول الله سبحانه، ومن الظهيرة إذا وضعوه قالوا: **سبح الله وبالله** وهي الله دعوى ملة رسول الله ﷺ ولا يصح دعوى وثر أو شعاع في القبر بقدر التكفاية. والسنة أن يكونوا أقوياء أمتاً حديدية.

قوله: **ولا بالتخذه التابوت ولو من حديد** ويكون من رأس الميت إذا كانت الرأس رخوة، أو نارية، ويكفي التابوت في غيره بإجماع العلماء. قوله: **(ويعرض فيه الثراب)** ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضرية، أو محنة، أو حصيد أو نحو ذلك، وفي كتب الشافعية، والحنابلة، وبعض نعت رأس الميت فيه، أو حجر ذو أسروحي. ولم ينع عليه لأصحابه، وذكر أبو الحج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب ما أحدثه بعضهم من أنهم يأخذون من البردة يضعونه على الميت في قبره فإن ذلك أمر به عن سلف رضي الله عنهم به سنة قال: ويكفي من التغطية ما عساه وهو في بيت من شعور لا يبتدون تحت ردف ملصقا وقد أمد. قوله: **(والثلث لغيرنا)** أي لغير المسلمين. قوله: **(ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة)** أي: **أدباً** قوله: **(إن أمكن)** (ولا حرج). الإمكان. قوله: **(لشرف القبلة)** ملة لقوله، ويدخل وقوله: **مسنداً**. قوله: **(وهو أولى من الس)** ورد أنه يتوسل ملا، ويدخل على حلقه لحد برة لصيق المكاف. أو لشرفه أن يهدر للحد لرحمة الرأس على لا تعارض لأنه فعل بعض الصحابة، وما تقدم فعل النبي ﷺ وأصل أن يوضع الجنابة على وجه القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت مارة موضع قدميه من القبر بسنة الترافد، إلى القبر من جهة رأسه. قوله: **(ويقول واضعاً الخ)** أي ندباً كما في القبر. قوله: **(وكان يقول)** أي النبي ﷺ كذا في النبيين. قوله: **(وهنئ ملة رسول الله الخ)** قال الإمام الشافعي: هذا ليس بدعاء لأنه لا تدليل عن النبي مات عنه غير أن المتضمن شهادة الله في الأرض، وشهادة الله على الأبد، وبه جرت السنة كما في القبر. قوله: **(تقبر باسم الله وبالله الخ)** أي وحدها مشتركين باسم الله وبه أسا وفي رضاء وغيا ويحسن في ذلك كله على ملة وعنه فهتسي. قوله: **(ولا يصح دخول ور)** من المجلس عن القنطرة ولا تنص عليه لمصنفين لأن المجلس حصول التكفاية ودخل قبره ﷺ أربعة غني والعماس وأنه الفصل واحتلف من الرابع من هو صهيبي أو الحيرة أو لور رفع أو سألح. قوله: **(أو أن يكونوا أقوياء)** أي على الحمل. قوله: **(أمتاً)** أي بحيث لا يظلموا على نبي، أعفوه وقوله صلواته أي فلا تعاطفهم شهادة

[illegible]

قوله: (ثم أو لرحم غير المحرم) المحرم غير ذي الرحم مباشرة أو رضاعاً مقدّم عليه.
قوله: (من يتبايع حبراً) أي الشح من بلغ الثلاثين في العمر. قوله: (ثم الثنيان) هم
من لم يبلغ العشر المذكور. فونه: (أولا بفضل أحد من النساء فقيراً) ولا يكثر ولو كانا قريبين
الزيت: كره ابن أمير حاج ومن سبعة نصبت أحد ولا وجه له إلا أن يحدّي المعامل جديراً يعود
على الزوج مثلاً. قوله: (أولا معوجهن إلا لرجاله) قد في سبعة أي لا يفرجهن من الصلابة
إلى العسر وكذا من لمحتل إلى مسير ومن سبعة ولا يخرجن والممنون لا يخرجن إلى تشجيع
وتقدم عليه. قوله: (عند الضرورة) قال داود. قوله: (ويوجه إلى الفتاة) وجواً كما في الدار
أو سفناً كما في ابن أمير حاج من لإمام غير وصح لغيره فقبلة أو على يساره ثم تذكروا. قد
الإمام إن كان بعد تصريح فلن قبل أن يها. فثواب عليه أن لو: ذلك وجه إليها من يمينه وإن
أقام الحرام لا يبيح الله لأن ذلك منة وأبش حرام أ. هـ. قوله: (بذلك أمر الله) (حياً)
لما مات رجل من بني عبد المطلب فقال: "علي استعمل به القبلة استفلاً أو علواً فصعباً باسم
الله وعلي منه رسول الله يرضعوه حبسه ولا تخشوه. علي وجهه ولا تقوه. علي ظهره كذا في
الحدود) وفي الحديث: وسعد اجبت من ورثة سحر لواب اثلاً فقلت أ. هـ. قوله: (أوتحل
العققة) ويقول النحل لله لا نحرها أسره ولا تشا بعد. قوله: (أخلق الله رأسه) بهيمة نفع
منه وعقد الظاهر أنه صالح العزير وسكون الفاف على صيغة المصداق لا صيغة الجمع. قوله:
(يسوى العين) خرج اللام فيه وفي غيره بغيره وبكسر الله بهما ومن يخرّب من يكسر اللام جهب
مع سكون الله مثل الله. وقد وهو كما في المصباح ما حسن من الخيل بوقاً ويسى هـ. قوله:
(جمن على قبره اللين) وذلك عند إنبات حمدة سبعة تسعاً. قوله: (ثم كمل بالقصب) حوت
فروا التراب من الشغوف قال الزوري يسحب اللين والقصب والحشيش في اللحد فيقبع اللين
عليه من جهة الممر. وسعد شقوفه لئلا يبول التراب منها على نصبت أ. هـ. قوله: (وقال في
حاشية الغملاني) ٢٩/م

المذكور في الجامع حتى أنه لا بأس بالجمع بينهما واحتلف في الغصب المنسوخ، ويكره إلغاء المحصر في الغير وهذا عند الوجدان، وفي محل لا يوجد إلا نصخر، فلا كراهة فيه فكلهم (وكره) رضع (الأخر) بالحد المنحرف من اللبن (والخشيب) محمول على وجود اللبن بلا كنفه، وإلا فقد يكون الخشب والأجر موجودين ويقدم اللبن لأن الكراهة تكونهما للأحكام والزينة، ولذا قال بعض مشايخنا: إذا بكره الآخر إذا زينه به الزينة أما إذا أريد به دفع أفق السباع، أو شيء آخر لا بكره، وما قيل، أنه ليس إناز قلنس مصحح (و) مستحب (أن يسجي) أي يستر (قبرها) أي المرأة ستراً لها إلى أن يسوي عليها المند (لا) يسجي (قبره) لأن خليفاً رضى الله عنه مر بتوم قد دفن ميثاً، وسطر على قبره توماً فخطب به وقال: إنما يصنع هذا النساء إلا إذا كان لضرورة دفع مطر، ثم تلج عن الدخيل في القبر، فلا بأس به (ويبهال التراب) ستراً له، ويستحب أن يحلى ثلاثاً لما أنه ينجو سسى على خارقه،

(الأصل) أي الميسر وتأنفه قبل تأليف الجامع الصغير وثلاثاً للإمام محمد رضي الله عنه قوله: (على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع. قوله: (في المصعب المنسوخ) أي المحصر حصه إلى بعض شعر جبل كالدري يضمك الخصاصوي في بولاق، ويختصر قوله: (وهذا) أي استعاب اللبس، والغصب. قوله: (لا نصخر) أي لم الآخر. قوله: (ولا فقد يكون فتح) أي وإن لم نحمل كلمة الآخر، والخشب، على حال وجوده فليس يل قلنا بالكراهة مطلقاً يكون حرجاً لأنه قد يكون الشئ مدوماً، وروحاً، والكاتب، به حياء، فنه حرج عظيم. قوله: (لأن الكراهة الخ) على أنه مدفوف أي فلا بكرها، حيث لا تكراهة (أكرهوا الأحكام، والمرنة وهذا إما يكون عاماً عند وجود ميراثاً أما عند عدم فاستعملوها الصواب. قوله: (ولذا قال بعض مشايخنا) قال في الحاشية بكره الآخر إذا كان معالي الصبر، ثم فيما رواه ذلك فلا بأس، وفي الحاشية وقد نص بسحب الزهد بالآخر حيث حلف اللبس على المجد: وأوسر به كذا في الشرح. قوله: (أو شيء آخر) تفضع الرأفة، أو كانت صلاة كثيرة المحضر، مدعب اللبس، وهو سرفوع عطف، على دفع. قوله: (فليس يصحح) لأن التكف صفة النار، ويشغل الميت زمانه، وأحب بال إناز لم يرضى لهاء، اختلاف الأعراب، هو ظاهر سنوي، وإن الآخر به أثر النار يكره في الغير للتباؤم بخلاف الغسل بالماء، فالحلوم به يقع من السنن، فلا يكره كما لا يكره الإحصار به بخلاف الغير، وسئل ما ذكر يحث عن التكف. قوله: (أن يسجي) بتشديد الجيم مصباح. قوله: (إلى أن يسوي عليها المند) وهي المحيط إذا وضعت في الثلث استعنى عن التسمية فمسناني. قوله: (لا يسجي قبره) في السجاني عبارة أصحابنا في تسجية قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز، ومنها ما يدل على الكراهة فمسناني. قوله: (إنما يصنع هذا بالنساء) هو آخر الأثر. قوله: (ويبهال التراب) في الغير بالأبدى، وبالمساحي، وبكل ما أمكن. قوله: (ويستحب) أي لمن شهد ومن سمع أن يحلى في قبره

ثم أتى فقصر فمعنى منه التراب من قبل رأسه ثلاثاً (ويستعمل المغير) ويكره أن يزيد فيه على الراس الذي سرج منه ويجعله مرتفعاً عن الأرض قدر شبر، أو أكثر بقليل، ولا بأس برش الماء حفظاً له (ولا يبرح) ولا يحصر لهي الهيعة عن مربع القنور ونجسيتها (ويحرم البناء عليه للبرقة) لما روتنا (ويكره) البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لأن الدفن والدفن له، وأما قبر السمر فليس بقبر، وهي التوراة لا بأس بنعيطته، وفي العيانية، وعليه المعري (ولا بأس) أيضاً (بالكتابة) في حجر صبي به العبر ووضع (عليه ثلاثاً يذهب الأثر)

ثلاث حنيات بيديه جميعاً من قبل رأسه، ويقول في الأولى: فيها خلفتكم، وفي الثانية وفيها نهيدكم، وفي الثالثة: وصها بحر حركم تارة أخرى. قوله: (ويستعمل المغير) ندأه وقيل: وحرره والأول أولى وهو أن يبرح غير مستطج كذا من المغرب، وقوله: بعد ويجعله مرتفعاً الأولى تقديمه على قوله، ويكره أن يزيد الخ وقوله: قدر شبر هو داهر الرواية، وقيل: قدر أربع أصابع ونحو (لزيادة على قدر شبر في رواية كذا في الفقهين). قوله: (ويكره) أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه لأنها بمنزلة الماء، سحر وهو رواية الحسن عن الإمام وعن محمد لا بأس بها. قوله: (ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون متدرجاً إلى التي يستعمله بشر عبيد، وغير ذلك إبراهيم، وأمر به في غير عثمان بن معوذ. وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده، وقرا عليه سورة الفار سبحانه، وترك في القبر له يعذب صاحب القبر ذكره الشيخ. قوله: (ولا يبرح) به قال منوري واللبث وسلك وأحمد والجمهور، وهذا المشافعي: والترجيع أفضل روي أن من شاهد قبره الشريف، قال: إنه مسلم. قوله: (ولا يحصر) به قالت الثلاثة لعون جابر: انه رسول الله ﷺ عن نجس القبر، وإن يكتب عليها، وإن ينسج عليها، رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزاد أن نوحاً. قوله: (لنهي القبر) يعني بعد أن ما ذكره مكرراً تحريماً، قوله: (لما روتنا) من النهي عن التجميع والترجيع منه من البناء. قوله: (ويكره البناء عليه) ظاهر إطلاقه الكراهة أنه تحريمية قال في غريب الحطاي: من عن تفصيل القنور، وتكليفها انتهى تفصيل التجميع، والتكليف بناء الكسالة، وهي المغيب، والاصواع التي تنسج حوله القبر. قوله: (وأما قبل الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان يسر فيه كذا في شبرهان حال في الشرح. وقد اعتاد أهل مصر وضع الأحجار حفظاً للقنور عن الإنداس، والنبي، ولا بأس به وفي نحو ولا يحصر، ولا يطبق، ولا يرفع عليه بناء، وقيل لا بأس به هو اختيار أ. ه. قوله: (وفي التوراة لا بأس بنعيطته) وفي الشنيس والنمير لا بأس تطيب القنور خلافاً لما في مختصر الفكر أي لأن رسول الله ﷺ مر بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه حجر أسقط فيه مبدء، وقال من عمل مثلاً يلبثه، وروي البخاري أنه ﷺ رفع قبر ابنه إبراهيم شيراً وأعطى مئزر أسمر أ. ه. قوله: (ولا بأس أيضاً بالكتابة) قال في البحر: أحدثت المقدم جمع الكتابة، فليكن هو المعزول عليه لكن قص في المحيط، فقال إن احتج

فيحترم المعلم بصاحبه (ولا يشهره) وعن أبي يوسف أنه كره أن يكتف عليه وإذا خرجت النية فلا يأتي بتطعيمها لأن رسول الله ﷺ مر بعمره إبراهيم دأب فيه حجر نفسه. وقال من عمل عملاً قلبيته، وعن أنس عن أبي ﷺ أنه قال: «محق الربيع وقطر الأنطار على قبر المؤمن كثافة للقبور» (ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه بالآباء عليهم الصلاة والسلام) قال الكشاف: لا يدفن صغير ولا كبير في بيت الذي مات فيه فإن ذلك خاص بالآباء عليهم السلام، بل يدفن في مقابر المسلمين (ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى (النسائي) وهي كبيت معقره بالبناء يسع جماعة وأما، ويحرم حلقها بعنه (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد (للضرورة) قال صاحبنا (ويحجز بين كل اثنين بالتراب) هكذا أمر رسول الله ﷺ في بعض حضرات ولو لم يلبس البيت، وصار تراباً حتى دم.

إن المكتبة حتى لا يذهب الأثر، ولا يمتس به جارت فأمم الكتاب من غير غار ولا هـ قوله (والى حجره) أي سفل قوله: (أنه قال حفن التراب) كذا مما أتت من سج العصر بالحد، وفي تكبير حفن التراب، وهو الذي رأيت في تحرير بعض الأئمة مرأياً إلى كتابه الشمس قال في التاموس إصفق الريح الأشجار حركتها، وقد حفنت التراب تحفني، وتحفني حفناً متناً صمركه اضطربت، وتحركت وحواقي السعة التي تخرج منها الريح الأربع هـ فكل يأتي بمعنى التحريك، والدعوى أن تحريك الرياح على عمه كفارة لعمه. قوله (ويكره الدفن في البيوت) إلا للضرورة مضمرة قوله: (ويكره الدفن في النسائي) من وعمه الأثر، عدم النعمه ثلثي دفن الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاف الرجال بالساء من غير حاجز شيء هو الواقع من كثير منها الرابع تحصينها والبناء عليها قال السيد إلا أن في نحو قراءة مصر لا بنائي للبناء. ودفع الجبهة لتحقيق الضرورة، وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه. رابعاً الاختلاف في الضرورة فإذا أمل شحاجز بين الأموات، فلا قراءة، وأصرح المصنف بعد نحو دفن الصنفين في قبر واحد للضرورة. قوله: (للضرورة) فإن وجدت حرج قريبه، عليه يقدم الأفضل فالأفضل إلى جهة القبلة فيما إذا لم يجد محسناً، وإلا عارحل ثم تغلغل ثم القش ثم الأرض كما هي السنته. ومن الضرورة السبعة لجميع بيتين فصاعداً في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أمير حاج في اللادين، أو من منهم أو اشتغالهم بما هو أهم، وليس منها دفن الرجل مع الرجل قريبه، ولا ضيق محل الدفن في ثلث صغيرة مع وجود غيرها، وإن كانت تلك المقبرة معاً مبركة بالسلم عهد لمجاورة الصالحين فضلاً عن هذه الأمور لما فيه من تلك حرمة ثبت الأول، وتبريق أجزاءه فيمنع من ذلك أ هـ قوله: (ويحجز بين كل اثنين بالتراب) نادياً إن أفكر كـ. في ابن أمير حاج ليكون في حكم قبرين كما في أبي علي البخاري، قوله: (هكذا أمر رسول الله ﷺ في بعض القنوات) قال بعض الأصحاب: ثم أجده فيما علمته، وإنما هو قول العلماء حتى إن أشبه صاحب مالت أنكروه وقال: لا معنى له إلا التبريق على ما علمه

غيره في قبره ولا يجوز كسر عظامه ولا تحريكها، ولو كان ذمياً، ولا ينشئ ورثه مات الزمان، وأما أهل العرب فلا بأس بنشئهم إن احتجج إليه (ومن مات في سفينة وكان المير بعيداً وخيف الغرق) به (غسل) وكفن) وعلى عقبه (وألقي في البحر) وعن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ينقل أبو سب عن الصحابة كذا، إن كان قريباً من دار الحرب، والأشد بين لوحيين لبنيته البحر ميتة (والمسحب للدفن في) مقبرة (محل مات به أو قتل) لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين راوت قبر أخيها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان الأمر فيك إلى ما نقلت. ولقد فتيت حيث ست (لأن نقل قبل الدفن قدر ميل

النذر العيسى في شرح البحاري. قوله: (يجاز دفن غيره في قبرها وزرعها والبناء عليه كذا في التبيين. قوله: (ولو كان ذمياً) في النذر عاتية مقار أهل الذمة لا تنشئ، وإن طاف الزمان لأهم أثناع المصلين أخيه، وأولاً محلات أهل الحرب إذا شئج إلى بينهم فلا بأس به. هـ ومثل أبو بكر لأمكنني من المرأة فغير في قبر الرجل، فقال إن كان الرجل قد بلى. وهـ بين له لعدم ولا عظم حازه وكذا العكس إلا مؤن كانوا لا يجدون بدأ بجعلهم محظوم الأول من موضع وليجملوا بهما حاجراً بالمعبد. هـ ذل في الشرح. ولا يحق أن ضم عظام المسلم بحسن به خلال، ولا لخلو به عز كسر بسبب التحويل خصوصاً لأن كذا أحاديث البخاريون من إتلاف الفيور شي لا تزار إلا قليلاً، ولا يتفقد ما أعنها، ونقل عظام الموتى، أو طمسها، أو حسمها في حفرة، ويحكم أن الصلح مع يكن به ميت فلا يغاله، نعم، أو تحمل عظام الأول في موضع دفناً للضرر من مؤثر المسلمي. هـ. روي البرهان ويكره الدفن بلبلا عذر لقوله ﷺ: «لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا» وله من حاجة، وفي الجوهرة. لا بأس بذلك لأن النبي ﷺ دفن ليلة الجمعة، وعقد دماضة، وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا ليلة، ولكنه بالهز أفضل لأنه أمكن. هـ. قوله: (وخيف للضرر به) أي التغيير أما إذا لم يحف عقب التغير، ولو بعد السر أو كان السر قريباً، وإن كان حروجه فلا يرعى كما يقبله مفهومه والمظاهر عليه حرمه ربه وحوره فلا. قوله: (وألقي في البحر) مستقبل القبلة على شدة الأيسر ويشد عليه كفنه، وإذله ليسب أي يات في قبر البحر، وفي القاموس وسب في الماء كسخر وكرم وسراً ذهب سلاً. قوله: (وحيث للشفعية الفخ) نقله بعض الأفاضل عن أهل مدية أيضاً. قوله: (فيدفن) أي يدفن المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر. قوله: (في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما إذا تعدت المقابر في محل، وأبيع الدفن في كلها أوله في كل قبر هل يكون الدفن في الخربي أولى، أو يعتبر الجيران للمالكون بحرو. قوله: (لما روي عن عائشة الفخ) ولأنه الشمل بما لا يفيد. إذ الأمر في كلها كمات مع ما فيه من تأخير دفنه. وكفى بذلك قراة. قوله: (حين راوت قبر أخيها عبد الرحمن) أي مسكة. قوله: (لأن نقل قبل الدفن الفخ) في الرهان لا بأس بنقل قبل سرية اللين نحو ميل، أو ميلين. هـ أي، وأما بعد التسوية قبل إهالة

أو صليين) ونحو ذلك (لا بأس به) لأن المسافة إلى المسافر قد نسم هذا المقدار (وذكره مقته لأكثر من) أي أكثر من اثنين كذا في الظهيرة، وقال شعبس الأشعة السرجسي: (وقال محمد في التكليف لا بأس أن يمشي أدنى أدنى من مائة مس، أو مائةين بين أن يمشي من بلد إلى بلد مذكور فانه حاشبهما) وقد قال قبله مؤلف في غير بلدته يستحب تركه مؤثلاً إلى مصر آخر لا بأس به نعماً وروي أن يعقوب بن مهران أنه عليه مات بمصر، ومثل إلى الشام، سعد بن أبي وقاص حدث في نسخة على أربعة فرسخ من المدينة ومثل على أعراف الرحان إلى الحديث قلت: يمكن أن يجمع بأن الرخصة مذكورة في غير الزمان، أو حثيثه، وعلى بانها لن هو مثل يعقوب عليه السلام أو سعد رضي الله عنه لأيهما من إجابة السائلين (ولا يجوز نقله) أي الميت (بعد دفنه) بل لا يمشي عليه التراب، وقد ذكره في شرح (بالإجماع) يورثنا ذلك ما دونه أو قصرت المنتهي عن سقته والمشي حرام سقاً لله تعالى (إلا أن تكون الأرض

التراب فلا كما في السراية) واختلاص عن إجماع الصحابة المحاذين هذه الزعماء، وظاهر ذلك ولو لم يصر ضرورة، وسألني عن الزعماء، فخرجت حول مقته قبل الإجابة ولو دعا السرية، وعليه مشي الشرح فيما يأتي، ولقد علمت عثمان، إذ ما في الشرح مقته على ما في المتن، قوله: (ونحو ذلك) أي رتبة من الممسح، قوله: (لأن المسافة الخ) أي، وإذا لم يمشي من هذه الصورة مع إمكان دونه في أولها سقاً جاز نفسه وهذا لا يطرأ لا يطرأ قبل السمع لا سيما بعد السوية قبل الإهالة، قوله: (أي أكثر من العيين) كثرة فاعته أم الزيادة عليها، على غير ملا نصر فلا يماضي قوله: قبل، ونحو ذلك، قوله: (يسن أن النقل من بلد إلى بلد مذكور) أي تحريماً لأن قار العينين مع ضرورة، ولا ضرورة في النقل إلى بلد آخر، ومثل: (يجوز ذلك إلى ما دون منه السفر، ونقل، في ما لا سفر أيضاً كما في الحشر وفيه كلام معناه مطلق عن قيد ضرورة) وأيضاً لا يظهر الكثرة في دونه من بلد إلى بلد إلا كانت المسافة أكثر من مائةين، قوله: (وقد قال قبله) أي ذهبوا قبل نقله عبارة شعبس الأشعة السرجسي، قوله: (فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس به) ويضاهيه عدم قراءة النقل من بلد إلى بلد معناه، قوله: (نما روي أن يعقوب الخ) وموسى عليه السلام نقل ثوبه يوسف عليه السلام من مصر إلى أشم بعد زوجه، قوله: (فثبت الخ) أنه للكتمان فيه قال: في رده كلام صاحب الهداية في الإنجيس أنه لا إثم في النقل من بلد إلى بلد ما نقل أن يعقوب الخ ما نصه أن ديت شرح في قلته، ولم يتوقف فيه شروط كونه من شرعاً، وأن أحد الأسباب لطلب السلام لا يكون حال الموت كالحياتة، والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كثيرهم ممن جازهم بلداً من جهة الشاهم فلا يحق لهم: ع. قوله: (وقد قبله) أي قبل ما ذكر من إهالة التراب عليه، وظاهر أنه يخرج، ولم يعد نسوة الذين قبل الإهالة وهو ثقي في الزملي، والنج، وقد نفسم من الزيارة، واختلاص ما يخالف، قوله: (المنهي عن نسبه) مفر من والدها بمصر بلدته، وهي

مقصودة) فيخرج ليس صاحبها إن طلبه وإن شاء سواء بالأرض، والتمتع بها زرعاً، أو غيرها (أو أخذت) الأرض (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد الشرع، ثم أخذت بالشفعة لحق الشفعين فيخرج كما قلنا (وإن دفن في قبر حفر لغيره) من الأحياء بأرض ليست مملوكة لأحد (ضمن قيمة القبر) من تركته ولا من بيت المال، أو المسلمين كما فذهبوا فإن كانوا كفراً، واسم يكره ذلك لأن صاحب القبر يستوحش بذلك، وإن كانت الأرض صيفة مازي بلا كراهة قال الغني أبو الليث رحمه الله: لأن أحداً من الناس لا يدري بأي أرض هو، وهذا كمن يسطر بباطناً، أو مصلح أي محله في المسجد أو المجلس فكأن كان المكان اسماً لا يعطي ولا يحل عليه غيره وإن كان المكان صيفاً حاز أخيراً أن يرفع الباطن، ويصلي في ذلك المكان، أو يجلس ومن حفر قبراً لنفسه قبل موته، فلا بأس به ومنع عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز (والربيع بن حنبل، وغيرهما) (ولا يخرج منه)

لا يصح، وأما ما يشبهه، ونقته إلى بلدنا لا يباح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتزم إليه، ولا يباح بینه بعد الدفن أصلاً كذا في الفصح وغيره. قوله: (إلا أن تكون الأرض مقصورة) من المقصوبات تنقل حد الدفن على ثلاثة أوجه فوجه يجوز دفن فيه، وفي وجه لا يجوز بالباطن، وفي وجه اختلاف أما الأول فهو إذا دفن في أرض مقصورة، أو كفن في ثوب مقصود، ولم يرش صاحبه إلا ينفله من ملكه أو مزج ثوبه جاز أن يخرج منه بباطن، وأما الثاني فيكالاتم إذا مات من نظر إلى وجهه ولدها، أو نقله إلى مقبرة أخرى لا يجوز بالتفاق، وأما الثالث إذا غلب الماء على القبر فقبل: يجوز تحويله لما روي أن صالح بن عبيد الله روي في القبر، وهو يقول: حولوني عن قبري فقد أفاض الماء ثلاثاً، فغفروا مؤثراً شق الذي يلقي الماء في أصابع الماء فأكثر من عباس رضي الله عنهما بتحويله، وقال المعية أبو جعفر: سمع ذلك أيضاً، ثم جمع وسع. قوله: (فيخرج لحق صاحبها) لأن يملك ظاهرها وباطنها. قوله: (كما قلنا) في الأرض المقصورة من إخراجها، أو انضمام المالك بها وراثة، وغيرها وصورة الشفعة أن يشري المتدعي قبل موته أرضاً من بائع له شريتها، أو جاز ثم دفن فيها بعد موته معلوم من له الشفعة فطلبها، فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث أو غيره. قوله: (ليست مملوكة لأحد) أما إذا كانت مملوكة لأحد فهي مقصورة، وحكمها سبق. قوله: (ضمن قيمة القبر) بالساء للمجهول وانضمام من أم الوارث، أو بيت المال أو أخيه المسلمين. قوله: (أو المسلمين) أي إن لم يكن في بيت المال شيء، أو كان وظلم. قوله: (يستوحش) أي يتم ويحزن. قوله: (لأن أحداً من الناس الخ) أي فيمكن أن لا يدري حاقه فيه فلم يحسم له حق فيه. قوله: (أو المجلس) أي كسجنس أهل العلم. قوله: (أن يرفع الباطن) أي ينحى، ولا يرفع يده لئلا يدخل في ضلالتة إذا صاع كما تقدم في السيرة. قوله: (كذلك عمل عمر بن عبد العزيز) وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه رأى رجلاً عنده مسجدة يريد

لأن الحق صار له حرمة مقدمة (ونشئ) الفرض (المتاع) كتوب ردهم (سقط فيه) وقبل لا ينشئ، بل يحقر من جهة المتاع ويخرج (أو) ينشئ (الكفن مقصود) لم يرض صاحبه إلا بأخذه (ودعا مع الميت) لأن النبي ﷺ أباح يش قبر أبي رغال لذلك (ولا ينشئ) الميت (يوضعه لغير القبلة أو) وضعه (على يساره) أو جعل رأسه موجه رجليه، ولو سوى الملبس عليه ولم يهل للتراب نزع اللبن وراعي السنة.

تتمة: قال كثير من متأجري أئمتنا رحمهم الله: يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى يأتي إليه من يحزي بل إذا رجع الناس من الدفن فليفرقوا، ويشغلوا بأمرهم وصاحب

أن يحمر لنفسه قبراً فقال لا تعدد لنفسك قبراً وأعد نفسك للغير قال البرهانه الحنفي. والشيء ينبغي أنه لا يكره نهضة نحو الكفن لأن الحاجة إليه تتحقق غالباً بخلاف الفرض لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَقْرِىْ نَفْسٌ مَّا يُؤْتِيْهِ مَمَاتٌ﴾ [القصص ٣١] فظاهر أن الإنشاء، وعدمه مما يعمس الأولى وهذه لا الرجوع وعدمه. قوله: (لذلك) أي لعائ، وهو فقيب ذهب ووضع معه قوله: (تتمة الفقه) مما بالحق فذلك أنهم إذا فرغوا من دفنه يستحب المنعوس عند قبره بقدر ما ينجر جزور، ويضم أحده بلول القبر، ويدعوه للميت، فقد ورد أنه يستأبى بهم ويتلفع به، وعن عثمان، رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «استغفروا لأصحابكم، وسلوا له الثقيل فإنه الآن يسأل» ورواه أبو داود وثالبه بعد الدفن حسن، واستحبته الشافعية لما من أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات أحدكم فمسيح عليه التراب فليقيم أحدكم على رأس القبر، ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يسبح ولا يعجب، ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فإنه يستوي قاعداً، ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فإنه يبول أوشتنا يرحمك الله تعالى، وليكنتم لا تسمعون، ليقول أكرم ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وأنت راضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً، واتفق أن إماماً فلان منكراً فكبيراً فأخبر كل واحد منهما ويقول: تطلق بنا ما قطعنا عند هذا وقد لقن حجته ويكون الله حبيبهما» قال رجل يا رسول الله فلان لم يعرف أمه؟ قال: يسه إلى أنه حواه ربه الطيراني؟ في الكبير، وهو وإن كان صحيح الإسناد كما ذكره الحافظ لكن قال ابن الصلاح وغيره، اعتضد بعمل أهل الشام قديماً كما في السراج، وابن أمير حاج، وقد تقدم ما فيه، والسؤال بعد الدفن في محل لا يخرج عنه أبداً إلا الضرورة وعليه فلم وضع في قبر للدوم، ثم تحول إليه الماء فنقل للضرورة يكون السؤال في الأول فلو جعل في ثاوث، أو موضع آخر ليقل لم يسأل فيه كفا في الخلاصة، ونزولية والأشهر أنه حين بدفن، وقيل: في بيت تنطبق عليه الأرض كالقبر، ولا يذمه ولو في بطن سبع، أو قبر بحر، والحق أنه يسأل كل أحد بليمانه كما قاله الفقهي، واختلف في سؤال الأنبياء عليهم السلام، والأطفال ورجح عدمه في الأول دون الثاني لكن بلية السبيل فيقول له من ربك، ثم يقول له: قل الله ربي،

الحيث مأثمه ويكره الجلوس عن باب الدار لعدم صحة ذلك، عمل أهل الجاهلية، ونهى النبي ﷺ عن ذلك، وتكره في المسجد وتكره الصلاة في أهل البيت لأنها شرعت في

وهكذا الخ، ونزل به الله تعالى في بيت كما ألهم عيسى عليه السلام في العهد، وحكمة رسول الله ﷺ، يظهر شدة المؤمنين وحذران الكفار، واستثنى بعض أخبار أهل السنة - خاصة - فلا يسألون منهم المقتول في معركة الكفار - والمقاتل والمطعون ومن مات في زمن الظلمة، واليهود والنصارى، وأهل الفتن، والبيت ليلة الجمعة ويومها والقبلى، كل ليلة سورة الملك، وطلب العلم لقوله ﷺ: (من جاء أجله وهو يطلب العلم لقي الله ولم يكن بينه وبين النبيين إلا درجة النور) كذا في بواهر الكلام والحديث ورواه الطبراني والدارمي وابن أبي شيبة، لمع من جاء ملك الموت، وهو يطلب العلم ليحيى به الإسلام فينه، وبين السوء درجة وانعده في الجنة كما في صحيح الأجل، والله عبد لحسنه، وفي تفسيره المعتبر اتباع حنيفة النضر، في الحار المصالح أنص من الجاهل، وإلا فهي أفضل من، وفي شرح الإسلام، وأما أن يتصدق وفي الحديث أنه يدل معنى الآية الأولى بشيء مما تيسر له فإن لم يجد شيئاً فليص، كنعين، ثم يهد مؤمنهما له ذلك، وينصب ثم يتصدق على الميت بعد الدفن إلى سبعة أيام كل يوم بشيء مما تيسر له، قوله: (ويكره الجلوس على باب الدار) قال في شرح السيرة: ولا بأس بالجلوس لها إلى ثلاثة أيام من غير ارتكاب معصية من فرش المسجد، والأشعة من أهل البيت 1 هـ فإن جعل فوق المصنّف، ويكره الجلوس الخ على ما إذا كان معصية ارتفعت المصالح، وهذا عليه ما في النهي عن المنع من لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام، وتكون على باب الدار مع فرش مسط على قوارع الطريق من أفتح البيت، قوله: (ويكره في المسجد) قال في الضرر لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام لقوله: (ويكره للصلاة من أهل البيت) قال في الزاوية: يكره اتخاذ الطعام في اليوم الأرب، والثالث، وبعد الأسرع، ونقل الطعام إلى المقرة في الموضع، واتخاذ الدعوة بقرعة القرعة وحده الصلوات، ولذا في المصنف، أن لقراءة سورة الأندلس أو الإخلاص 1 هـ قال البيهقي الحلبي: ولا يسن عن غير لاه لا دليل على الكراهة إلا حديث حريز المتقدم وهو ما رواه الإمام أحمد وأبو ماجه بإسناد صحيح من حريز بن عبد الله، كذا بعد الاجتماع إلى أهل البيت وصنعهم الطعام من الباحة 1 هـ يعني وهو قول الجاهلية إنما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على أنه قد عارضه ما رواه الإمام أحمد بأسنده صحيح، وأبو داود من عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحابه قال: أخرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرئ فجاء وجيء بالطعام فوضع يده، ووضع القوم فأكلوا، ورسول الله ﷺ يلوذ للقمّة في فيه، فالتفت فهذا يدل على إباحة صنع أهل البيت الطعام، والدعوة إليه بل ذكر في الزاوية أيضاً من كتاب الاستحسان، وإن تعد طبعاً لفقره كان حسناً 1 هـ وفي استحسن الخانية، وإن تعدد في تحبب طعاماً للفقر كان

المسروق لا في الشرود وهي بدعة مسفحة وقال عليه السلام: **«لا عقر في الإسلام»** وهو الذي كان يعقر عند الثغر بقره، أو شاة ويستحب لحرمان الميت، والأباعد من أغاربه تهتة طعام لأهل الميت يشبههم به منهم ويلتزم بقوله **«يُتَّقَى»**، **«اصنموا آل حفر طاماً فقد جاءهم ما يشغلهم ويطلع عليهم في الأكل لأن الحزن يمنهم فيضعفهم والله ملهم الصبر ومعوذ من الأجر»** وتستحب التمرة للرحالة والنساء اللاتي لا يقن نقولهن **«يُتَّقَى»** من عزي أخاه بمصيبة كساه الله من آمل الكرامة يوم القداسة، وقوله **«يُتَّقَى»** من عزي مصاباً قلبه مثل أجره

حسباً إلا أن يكون في القوّة صبر فلا يحزن ذلك من التركة **«هـ»** وقد عيب ما ذكره صاحب الشريعة، لقوله: **«لا عقر في الإسلام»** يضع العيس فاق ابن الأثير: هذا بني لمادة لمساهية وتعدّ منها ذلهم كانوا يتحرون لأجل على قبور الموتى يقولون: إنه كان يحرقها لأصناف في حياته، فيكافأ بذلك بعد موته، قوله: **«(بقره) ما رفع يدك من الذي»**، قوله: **«(تشبههم يومهم) وليلتهم»** أي لاشتغالهم بالحرز هذه البدعة، قوله: **«(لأن الحزن) يصم الحنفاء»** ويسكون الزواجر ويفتحمها، قوله: **«(والله ملهم الصبر)»** هذا تعليل من المؤلف لمن هيأ الطعام أن يقول **«طاماً»** لأهل الميت نسبية لهم، قوله: **«(يستحب التمرة للرحالة)»** ويستحب أن يعم بها جميع أغارب الميت ولا أن تكون امرأة شاة، وهو المشار إليه بقوله اللاتي لا يقن، وهو بالنساء للعامل، ولا حرج في لفظ التمرة، ومن أحسن ما ورد في ذلك: ما روي من تعريته **«يُتَّقَى»** لإحدى نكاته، وقد مر لها ولد فقال: **«إن لله ما أعطوه ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى»**، أو يقول: **«اعظم الله أجرك وأحسن جزاك وغفر لعينك»** أو نحو ذلك، وقد سجع من قائل يوم موته **«يُتَّقَى»**، ولم يز شخصه قيل: إنه انحصر عليه السلام يقول معزياً لأهل بيت النبي **«يُتَّقَى»**، **«إني في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة، وخلفاً من كل هلكة، وحرماً من كل فاقة قبالة تعالى فلقوا ولقاء فارحوا، فإن المصائب من حرم الثواب»** روى الشافعي عن الإمام، وذكره غيره أيضاً رقيه دليل على أن النضر حي وهو قول الأكثر ذكره الكمال عن السروجي، والغراء بلند الصبر، أو حنت وعري يعزي من باب تعب صبر على ما ناله وعزوة تعزية قلت له: أحسن الله تعالى عزاداك أي رزقت الصبر الحسن كتب في القاموس والمصباح ووفتها من حين يموت إلى ثلاثة أيام، وأولها أفضل وتكره بعدها لأنها تجدد الحرز، وهو خلاف المقصود منها لأن المقصود منها ذكر ما سبغ صاحب البيت ويخفف حرته، ويصحه على الصبر كما فيها إشارع على هذا المقصود في غير ما حديث، قوله: **«(من حلل الكرامة) أي الدابة على تكريم الله تعالى إياه»** وقد حث الشرع المصائب على الصبر والاحتساب وطب الخلف عما نلف، غروي مالك في الموطأ من أم سمنة أن رسول الله **«يُتَّقَى»** قال: **«من أصابته مصيبة فقال كما أمره الله تعالى: إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم لجوني في مصيبتني» وأصقني خيراً منها»** إلا فعل الله تعالى ذلك به وأجرى بسكون الهمة والتجيم فيها نعم والنصر وقد نط الهمة مع كسر الجيم وليس إلا أخلفه الله

وقوله **﴿٢٤﴾**: «من هزى تكلى كسي يودين في الجنة ولا ينهي لمن هزى مرة أن يهزى أخرى».

فصل في زيارة القبور

(تدب زيارتها) من غير أن يطأ القبور (للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء

تعالى خيراً منها لينهي لكل مصاب أن يفرغ إلى ذلك وظاهر الأحاديث أن المأمور به قول ذلك مرة واحدة نورا لقوله **﴿٢٤﴾**: «إنما المصير عند الصلعة الأولى» رواه البحاي وحير ولو ذكرها ولو بعد أربعين عاماً فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة فضل لا ثاني استجيب فور وقوع المصيبة كما ذكره المزي في شرح الموطن وروى الطبراني وغيره: «إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبتة في قلها من أعظم المصائب» وفي ثقب لمن عاجه فليتم بحسنه بي فإن أحسن من أني فن مصاب بمصيبة بعد أنه عليه من مصيبتني وإن در لفافل.

اصبر لكل مصيبة وتجلد واحلم بأن امرء غير مخلف
ولذا ذكرت مصيبة تسلبوها فادكر مصائبك بالنبي محمد
وأشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها **﴿٢٥﴾**:

ماذا عسى من شيم نربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليها
صبت علي مصائب لو أنها صبت على الأيام عدل لياليها
قوله: (من هزى تكلى) في القاموس التكل بالضم الموت، والهلاك، وقذف المحبيب، أو الولد، ويقال: تاكل وتكوني وتكلا قليلا هـ المرك منه فالتكلى طائفة الولد، أو المحبيب، والبرد بالضم تورب مختلط والجمع أبود والبرد ويرد وأكس بالفتح بها، والمرك يركس من ثياب الجنة الخاضعة. قوله: (ولا ينهي لمن هزى مرة أن يهزى أخرى) وتكره عند فقير، وهي بعد الفتن أفضل لأنهم قبله مشغولون بالتميز ووحشتهم بعد الدفن أكثر إلا إذا رأى من هم جزأ شديداً فيقتلها تشكينهم، والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم.

فصل في زيارة القبور

قوله: (تدب زيارتها) لقوله **﴿٢٤﴾**: «وروا القبور تذكركم الموت» وروى: المذكر الأخيرة، وروى: «كنت نهيتكم من زيارة القبور فزوروها واجعلوا زيارتكم لها صلاة عليهم، واستغفارا لهم» ومن محمد بن النعمان يرويه: من زار قبر أبيه أو أخيه في كل جمعة غفر له، وكتب برأ رواه البيهقي، وأخرج ابن أبي الدنيا، والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال:

والأصح أن الرخصة ثالثة للرجال والنساء ونسب لهم أيضاً (على الأصح) والله اعلم بها فائناً، والله اعلم عنده قائماً كما كان يفعل رسول الله ﷺ فور الخروج إلى البقيع وبغداد:

بلغني أن أنورني بملحون، برؤسهم يوم الجمعة، وروماً قبله وبرماً بعده، ودل ابن القيم: الأحاديث والآثار تدل على أن القرائن من جنس علم به المرور، وسمع سلامة، وأسس به وود عليه، وهذا عام من جنس الشهادة، وبغيرهم، وأنه لا ترفيت في ذلك قال: وهو أصح من أثر الصحاح الدال على الترفيت، قوله: (من ظهر أن بطلاً قبوراً في شرعة الإسلام، ومن أسند أن لا بطلاً قبور في نعليه، وبسحب أن يمشي على قبور حائناً، ويدعو الله تعالى له، فالمرحبا. اظاهر من هذا أنه يحرم لوطاً على القفار إذا كان حائياً غير متضمن، وهو يدعو لأهلها، ويوافق ما في الحزينة حيث يقف من بعضهم أنه لا بأس أن يمر على القفرة، أو بطلها، وهو قاري، للقرآن، لم يردع لهم، وفي شرح المشكاة، والوطء للحاجة كدفن الميت لا يكره، وفي شرح وإن لم يكره له طريق إلا على القبر جار له المشي عليه لا يكره، ولا يكره المشي في المقابر بالنعمان عدداً، وكرهه أحمد ولنا قوله ﷺ: فويله ليسمع ضمن نعالهم إذا الصغروا ويكره المبيت في المقابر لما فيه من الوحشة والأهوال وسباني تصاح إن شاء الله تعالى، قوله: (المرجاء) ويقصدون بزيارتها وجهه تعالى، وإصلاح القلب، ورفع الميت مما يتلى منه من القرآن، ولا يمشي القبر، ولا يقف منه من عبادة أهل الكتاب، ولم يمهّد الاستلام إلا للحجر الأسود، والركن اليماني خاصة، وتسامي في العملي قوله: (وقيل يحرم على النساء) وحلل القاضي عن جواز خروج النساء إلى المقابر، فقال لا تسأل عن المحواز والفساد في مثل هذا، وإما تسأل عن مقدار ما يلحقها من القبح فيه، وأعم بالله كما قدمت، وأخرج كائن من الله، وعلائقه، وإذا خرجت تحمها الشياطين من كل جانب، وإما أنت المقيور تلعبها روح البيت، وإذا رجعت ثابت في لغة الله كذا في الشرح عن الفارخانية قال: اندو المبني في شرح البخاري: وحاصل الكلام أنها يكره للنساء بل نسرح في هذا الزمان لا سيما نساء مصر لأن خروجهن على وجه فيه فساد رغبة في السراج، وأما النساء في الأردن وزيارة القبر، إن كان ذلك لتجديد الحزن، واليكاء والتعب كما جرت به عادة من فلا تجوز لهم الزيارة، وعليه يحصل الحديث الصحيح: فلن الله زائرات القبور وإن كان للاستئثار والترحم، والثناء بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع، فلا بأس به إذا كان محضاً، وكره ذلك للشابات كمصورهن في المساجد للجماعات، وخاصة أن محل الرخص لهن إذا كانت الزيارة على وجه ليس به فتنة، والأصح أن الرخصة ثالثة للرجال والنساء لأن السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها كتبت تزور قبر حمزة كل جمعة، وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أبيها عبد الرحمن بمكة كما ذكره شاعر البصري في شرح البخاري، قوله: (والسنة زيارتها قائماً) قال في شرح المشكاة: ينبغي أن يسن من تقبر قائماً.

«تلاوه علیکم در قوم موسی و اما این شاه اذ یکم لاحضیر آسأ. الله لی، ولکم العابدۃ
 یوسبحکم، ثم اشر (فرامه) سورة (یعنی دعا و دعا) من أسیرسی افه عه (الله) قال. قال.
 یوسع الله یخیر. (یعنی داخل العقاب مقرأ) سورة (یعنی) بعضی و اهدی نوابها للاموات (خفف
 الله عنهم یوفیها احسان و رحمه) و کذا یوم الحسنة یرفع فی العباد من اهل الخرخ ثم لا
 یجوز علی المسلمین (و کذا) لی (آی تقاریء) (یعنی ما فیها) و ایهة الی یسعی من لیها من
 (الأموات) (احسنات) و من أسیرسی رسول الله یخیر (قال) یا رسول الله یتصدق عن
 موتنا و نخرج عنهم، و ندعو لهم هل یصل ذلت بیهم فقال. نعم انه لیصل و یخرجون به کما
 یخرج احدکم بالظن ان اهدی (یعنی) رواد غیر نفس الحکیم فکذا، ان یجوز (الله) عناه

[illegible]

لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كانه أو صوماً أو حجاً أو صدقة، أو قراءة للقرآن أو الأذكار أو غير ذلك من أنواع الخير ويوصل ذلك إلى الميت، وينفعه قوله المزيلى في باب الجمع: عن أنس وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة لم يعب أجرها للأموات أعطي من الأجر بمقدار الأموات» ورواه الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال: «من دخل المقابر فقال اللهم رب الأجساد البالية والمقام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحاً منك وسلاماً مني استغفر له كل مؤمن مات من الدنيا منذ خلق الله آدم» وأخرج ابن أبي الدنيا بمقط كتبه له بعده من مات من ولد آدم إلى أن تقوم الساعة حسنة (ولا يكره للجلوس للقراءة على القبر

يجعل ثواب عمله لمير، عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المرحول له حياً، أو ميتاً من غير أن ينقص من أجره شيء، وأخرج لصرائي والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تصدق أحدكم بصدقة تطوعاً فليجعلها من أبويه فتكون لهما أجرهما ولا ينقص من أجره شيء» وقالت المنزلة: ليس للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره لقوله تعالى: «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» (الجم: ٥٣) الجواب عنه من تعالیه أرجه الأول أنها منسوخة بالحكم لقوله تعالى: «والذين آمنوا وأتبعتهم فريتهم يوسى» (المزور: ٥٢) الآية فإنها ثبت دخول الآية الجديدة بصلاح الآية قوله ابن عسار: «ثاني أنها خاصة بنوم إبراهيم، وموسى، وأما هذه الآية فلهم سعيهم، وما سعى لهم قاله حكمة الثالث انه لم بالإسناد الكافر فله ما سعى فقط، ويخفف عنه بسببه عذاب غير الكفر، أو يتاب عليه في الدنيا، فلا يبقى له في الآخرة شيء، فله الربيع من أنس والتهلي: «الربيع يس للإنسان إلا ما سعى من طريق المدن فأما من طريق الفضل فبجائز أن يريده الله تعالى ما شاء فإنه الحسن من الفصل: الخامس أن معنى ما سعى نوى قاله أبو بكر الوراق: السادس أن اللام بمعنى على كما في قوله تعالى: «ولهم اللعنة» السابع أنه ليس له إلا سعيه غير أن الأسباب مختلفة فثمة يكون سعيه في تحصيل الخير بنفسه، وثمة يكون في تحصيل سعيه من تحصيل غيره، وولد يرحم عليه، وهدى يستغفر له، وما سعى في خدمة الدين فيكتسب محبة الله فيكون ذلك سعياً حصل سعيه حكاية أبو الفرج عن شيخه الزعفراني ثامن أن الحصر قد يكون في معصية المتعبد بالمعصية لا في كل سعي في المسي على البخاري. قوله: (أو خير فلك) كالاتكاف. قوله: (يعمل الأموات) أي الأموات الموهوب لهم، وهو المتقاي، قوله: (والمقام النخرة) فلكر البالي اجتنت، والنخرة من العظام البالية قنوس. قوله: (وهي بك مؤمنة) ورواه الحال. قوله: (وروحاً منك) يفتح ثمة هو الراحة والرحمة، وتسليم فريح قنوس. قوله: (استغفر له كل مؤمن) أي ومؤنة والسرور أرواحهما. قوله: (بعد من مات) ولو كافراً. قوله: (حسنة) ثاب

في المصنوع) بنأدبها المرفعة بالسكينة، والتدبير، والأدماط (وكرر القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام: (لأن يجلس أحدكم على قبر فتحترق نياحه فتخلص إلى جفائه خير له من أن يجلس على قبره (و) كره (وطؤها) بالأقدام كما نهى عن عدم الاحترام وأسير شيخي العلامة محمد بن أحمد الحموي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخقن النعال تنهي، وقال الكماش: وحسبنا مما يصنع الناس مع دعوت أقاربه ثم دفنت حواشيهم خلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريب منكروه. وقال قاصديحان: ولو وجد طربوا في طمعية وهو يفسن أنه طريق أحدثوه لا يمشي في ذلك وإن لم يقع في ضيقه لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريماً (فضاء الحاجة) أي السور والنفوس (عليها) بل غرباً منها وكذا كل ما لم يجهد من غير فعل السنة (و) كره (الفتح الحليش) الرطب (و) كذا

فأصل كتب، قوله: (للأمية) علة للنسب الكرامة وهذا بيان للأكثر. قوله: (وكرر القعود على القبور لغير قراءة) وروي الإمام مالك في الموطأ: أن علياً رضي الله عنه كان يتوسد القبور، ويصطحع عليها، وفي البخاري تعليقاً قال يسمع: كان ابن عمر يجلس على القبور (و) كره (الطحاوي قال مالك: وما ورد من النهي عن القعود على القبور أي من نحو ما ذكر، المؤلف المراءى به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل علي وابن عمر، ولست أرغبها عن زيد من ثابت قال: إنما نهى النبي ﷺ من الجلوس على القبور ولحقت، أو بول، أو خاتط أسورة الطحاوي، برجال ثغفت قال الطحاوي بعد كلام: وقد ثبت بذلك أن الجلوس الصفي عنه في الآثار هو الجلوس للمناظرة، أو البيوت وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد قال الصفي في شرح البخاري: فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كفول مالك كما نقله عنهم الطحاوي، وقال مثلاً علي القاري: في شرح موطأ الإمام محمد حاصلة أن النهي لشربه وعمل علي وابن عمر محمول على الفرصة إذا لم يكن على وجه السهولة؛ هـ.

قوله: (التمرق) بالنصب عطفاً على يجلس وهو بالبناء للمجهول، وثيل به ثلثب الفاعل، قوله: (تخلصي) بضم اللام قال في التامرس: تخلص خلوصاً وخلصة صدر خالصاً، إليه خلوصاً وصل إليه، والمضارع كيكتب فإن فاعله أنه إما ذكر الماضي ولم يذكر الآتي به فإنه يكون من باب كسب (لا لفتح) قوله: (وكرر وطؤها بالأقدام) قد علمت ما به. قوله: (منكروه) أي تنزيهاً كما قاله لعل علي.

قوله: (أنه طريق أحدثوه) أي ونحت الأموات كما فيه به بعضهم. قوله: (وكرر تحريماً) قضاء الحاجة) تنهيك بالتحريم هنا يفيد أن المنكروه غير تنزيهي. قوله: (وكذا كل ما لم يجهد

(الشجر من المسفرة) لأنه ما دام رطباً يسبح الله تعالى فيزس الميت وتنزل بذكر الله تعالى الرحمة (ولا يأسي بطلع اليابس منهما) أي الخشب والشجر لزوال الغصوه .

من غير فعل (السناء) كالنفس ، والنفس ، وفوه من غير بيان لما ، قوله : (لأنه ما دام رطباً يسبح الله تعالى) ومن هذا قولنا : لا يسبح بطلع الخشب الرطب مطعناً أي ، ولو من غير حياة من غير حاجة أخذه في الشرح عن قاصدينا ، وورد في الحديث أنه ﷺ شق حريدة بصفين ، ووضع على كل غير نصف ، وكانا قبرين يغرب صاحبهما وقال إني لأرجو أن يخفف عنهما ما لم يسبق أي لأنهما يسبحان ما داما رطمين وبه دل الرحمة ، وفي معنى الحريدة ما به وضوء من أي شجر كان ، وسيد به أنه ليس بالشجر يسبح ، وفوه تعالى : (لأن ما من شيء إلا يسبح بحمده) (الاسراء : ٦٤) أي شيء حي وحياة كل شيء بحسبه فالخشب ، ونحوه حي ما لم ييبس ، والشجر حي ما لم ينقطع من معناه ، وهو قولنا يسبح ، وكثير من المستعبر ، والمحققين على المحوم إذا لم يقل لا يحيه ، ويمكن أن يقال تسبح الأول ، هناك المثال ، والآتي ذلك الذي أي ما يشير ولأنه على وجود الصانع على شأه وأنه منزله كما في شرح البحاري ، وغيرها وفي شرح المشكاة وقد أفش بعض الأئمة من متأخري أصحابنا أنه ما اعتيد من وضع الرطب ، والرطب منه لهذا الحديث ، وإذا كان يوحى التحفيف من العت تسبح الحريدة فلاوة القرآن أعظم بركة . هـ

خرج : بكه تسمي الموت لغيب ، أو ضيق مبشر ، أو ضم زلزله لأن فيه روح استراخ على الغد المحتوم ، وقد روى البخاري في كتاب الصوم عن أبي قال الس : (لا يصبر أحدكم الموت من غير أهله لأن كان لا يذ فاعلاً لطيف : اللهم أسكني ما كتبت الصلة خير إلي وفوضي ما كانت الوفاة خير إلي) .

قوله : (الزوال لمقصود) أي وهو التسبح ، وقد علمت ما به ، وقد انتهى ما رأيت من كثرة العلامة السرحوم عبد الرحمن أندي خلواته عنه كتب من اسمه ، وشرحه شرحاً واسعاً احتوى على فوائد ، وفرائد ونقل غريبة ، وقد رأيت مدشوناً وعنت على ما به من الصياع لسم إقبال أساس عليه مع شدة الاحتياج إلى ما به ما حسبت أن انتطف بعضاً من أزهاره على هذا شرح المتداول بين الناس لأجل أن يتعم به المستوف ، ولا يصعب سبه فإنه حجت العدة ، لمصلحة في تحريره ، وتفيقه فخره الله أحسن المحراء ، ووالى عليه حرق ارجحات مع كان دلياً في رشحاً على مبدع له ويترجم عليه ، وعلى المؤلف ، واسيد أولاً وبالاصالة ، ثم يذكرني بعدهم بالبيع والطفالة فإنه ليس لي في هذه التقييم إلا ما كان خطأ ، وأما ما كان من صواب فمن المسقولات ، وأسأل الله تعالى أن يفرق العشرات إنه بده الخير وهو على كل شيء قدير ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم .

ملف الحكماء المتطهرون

سمى به لأنه مقهور به بالحقبة (المستول) بأي سبب كان (ميت) بالامضاء أخاه به بنو
 من (أما حدة) ولا رتبة نسب (اعتقنا) معشر أهل النسب (والجماعة) قال في العتابة (والشهود)
 شرباً هو (من قتل أهل الحرب) مشروء أو نسباً بأي أنه كانت، وهو ماء أو حر رموها
 بين (سلسل) (أو قتل) (أهل النبي) (أو) نفعه (قطاع الطريق) بأي أنه خانت (أو) قتله
 للصوم في منزله بلاء، أو بعتاً، أو بعتاً (أو وجد في المعركة) سواء كان معاً، أو مع
 أو مع

باب احكام الشهيد

قوله : **الأنه شهود به الحجة** : حاصل ما قيل فيه أنه بمعنى فعل مشهوره أي مصدرة
مرفوعة على معنى لفظي يصح أو لأن عبارة ثمة أي تشهد له . وهو وجه وجيزه ، وشبهه
أو لأن أو منه شهود من الاستقام . وخرج غيره لا يشهد بها إلا يوم القيامة ، أو لقائمة الشهادة
لحق سر نفسي ، أو لأنه يشهد عند خروج روحه ماله من شواب أو بمعنى مصدرة لثمة أنه
شهود به الحجة ، أو لأن ملائكة تشهد إنكاراً له كذا في حاشية الدرر عن النهر . قوله : **التم**
سئ من أجله : صريح إسناده وهو ضريح لثمة قوله ، ولو لم يفتل لاحتجوا بأدبهم ، وأما بغيره
وبالتم المحترقة : أي فاقطعت طعام مالي أعتقوني أجده . وفيه لو لم يفتل لثمة حياً . قوله :
أو لشهيد شرعاً للحج : أي أنه فعل في القاموس الشهيد . ونكسر ثمة الشاهد ، والأكرم في
شهادته ، والذي لا يشهد عن نفسه شيء ، والفتل هو سبيل الله لأن ملائكة الرمة تشهد . أو
لأن الله عالم ، وملائكة شهود به الحجة ، أو لأنه ممن يستشهد يوم القيامة على الاسم الخائب
أو لكونه على الشاهد أي الأرض . أو لأنه حي عند ربه حاضر ، أو لأنه شهيد بالمكرام الله
ومستحق له . وقد ذكر بعض السامعي شريعة مع اللعوبة . قوله **هو من قته أهل الحرب** : هو
حصة غنمه في كافر لم يرحل تحت أملاكه وأما انظر لبعض الأتوني مثل من حارب أهل
حرب . قوله **لأن تمسك** : أي العدو أجدوا في طريق التمسك ، فهلكوا بها ، أو أوتوا بها
بأعزها منه . قوله **أوتوا بعد الفخ** : فته حارب وقتل دانتهم مسلحة ، أو عروا دابة مكرمة
بهم ، ورموه من السور ، أو ألقوا حلب حائلاً . قوله **أو أهل البي** : مشهور . أو عبيد أيضاً
تقابل أهل الحرب لأنه بعد ، كان المشاك مع شيعة ، ونطاق لطريق مأثوراً به الحق يقال أهل
الحارب عجمت لأنه كما عبد ، هناك معرج . وأما قتال أهل البي بعضهم بعضاً ، وكذا وأطاع
الطريق ، فقال بعقوب ما شاء لا بعد ، أنا بعد المقول منهم شهد كذا في الحاشية . قوله **بإبالي**
لأنه كانت : راجع إلى أهل البي ، ونطاق الطريق . قوله **اليلاء** : ولو يفتل قال في البحر . ولو
برن عليه الخصوم ليلاء في العصر فقتل بسلام ، أو غيره ، أو قته قطع الخرب خارج الحضر
سلام . أو غيره فهو شهد لأن القتال لم يعمف في هذه المواضع بدلاً هو مال الله . قوله **أو**
حاشية اللطائف : ٤٢

الحرب، أو الضيف، أو قطع الطريق (وبه التمس كجرح، وكسر وحرق وحرق دم من أود أو عين لأم من هم، وأبى ومخرج (أو قتله مسلم ظلماً) وأبى وقوله (عمداً) لا خطأ (بمحدد) يخرج به المقتول شبه عمد مثلاً، وتضمن من قتله أو سبه (وكان المقتول مسلماً بالعمد) خطأً من حبس وتغاس وجناية ولم يرق (أي ما صدر خطأً في الشهادة كالشرب الخلف) بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد انقضاء الحرب) ملحق بشهداء أحد في حكم (فيحكم بلمعه) أي مع دمه من غير تمثيل، أقوله **يقتل** (وتملوهم بدعاتهم فإنه ليس كلمة تكلم في سبيل الله (إلا تأتي يوم انقضاء ثلثي لونه لون الدم والريح ويح المسك) (أو) (ويكفن مع ليلته)

تهدوا) أي سلاح كما أفاد، في النسخ، قوله: (كجرح الفخ) وهذا لو كان به أثر قدم، أو صدم حموي، أو أثر ضرر، أو خلق كذا في حاشية السيد، علي مسكين، قوله: (لا من ضم وثقه ومخرج) لأن الدم يخرج من هذه المخرج من غير ضرب، فإذا قتل الإنسان سبلى بالرصاص، والجدد يقول دعاً أحياناً، وصاحب الماسود يخرج الدم من سبيل، قوله: (أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع، أو احترق بالنار، أو مات سبهم أو غرق غداً لا يكون شهيداً في حكم الدنيا، وهو شهيد الآخرة، وموله: ظلماً دخل به المقتول مظالمه من نفسه أو ماله، أو المسلمين أو أهل الذمة، أو من متلفي، قوله: (لا بعد وفوه) مستند لا يقتضيه بالظلم، والعباط في قتله من يكون شهيداً لأن لا يجب بنفسه قتل ماله، أما لو قتله مسلم ضاماً أو عداً بالقتل فليس يشهد برحمت لئله بقتله. وهذا لو وجد مذبوحاً، ولم يعلم قتله، أو وجد في محله مقتولاً، ولم يعلم قتله، لأنه لا بد من إقناع شاهد أو أكثر مقتولاً عداً أو مسلماً محرراً. قوله: (وتضمن من قتله أبوه أو سيده) لأن نفس المقتول موجب لتفويض، وأبى سقط اعادته، قوله: (وكان المقتول مسلماً الفخ) أي مقتول من ذكر من أهل الحرب، وغيرهم، قوله: (كالمشرب الخلق) قال في البحر هو في الثمة من الترت، وهو الشيء الذي يسمى مرتة لأنه صار خطأً في حكم الشهادة، والمرت شرعاً من خرج عن صفة العقل، وأبى إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها، أو وصل إليه شيء من مذهبها، وهو شهيد في حكم الأعداء، فنال الثواب الموعود للشهداء. قوله: (بوجود رفق) متعلق بمرتة، والرفق لا ينفذ، قوله: (بعد انقضاء الحرب) ولو فيها لا يصير مرتة بشي، مما ذكرناه في قوله: (فيحكم بشهادته أحد في الحكم) أي يلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب، ونسبي وقطاع الطريق، والمقتول ظلماً وبين حكم شهاده أحد بقوله فيدفع بلمعه الفخ، قوله: (أي مع بلمعه) فالأداء للمعصية، قوله: (وتملوهم بدعاتهم) التزميل التبع بالثوب، قوله: (فإنه ليس كلمة) أي حادثة، وهي بفتح الكاف، وسكون اللام وفتح الميم، قوله: (تكلم) تخرج أي يخرج صاحب، قوله: (تدعى) أي يخرج بها الدم بفتح الميم من دمي للارم ومنه الحديث إن قتلت (إلا أصبح بدميت، قوله: (لونه) أي لون الخازج المنهوه قوله تدعى، قوله: (ويكفن مع ليلته)

للأمر به في شهاده أسد (ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) حتى عيب تأكيذا وإن علم مما سبق لأن النبي ﷺ وضع حمية رضي الله عنه وجيء برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فمات في حمله، ثم رفع وترك حمرة حتى صلى عليه يرمض سبعين صلاة كما في حكمة أحمد، وصلى النبي ﷺ على قتيلى بسر والصلاة على الميت لإظهار كرامته حتى احسن بها المسلم، وحرم العذق والشهيد أولى بهذه الكرامة (ويخرج عنه) أي عز الشهيد (ما ليس صالِحاً للمكفن كالفرس والحشوش) إن وجد غيره صالِحاً للمكفن (أو) ينزع (السلاح والدرع) لما أخره ابن عمار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أمر رسول الله ﷺ بقتلهم أخذ أن ينزع عنهم الحديد والجنود وأن يدفعوا يدعاتهم وثيابهم (ويؤذون) إن نفس ما عيبه عن كفن السنة ليشم (ويقتل) إن زاد العدد (في ثيابه) على كفن السنة توفراً على الورثة أو المسمعين (ويؤذون) فزع جميعها) أي يشبه الذي قتل فيها ليهبى عنه أثره (ويصل) كشهيد عن الإمام (إن قتل جباً) لأن حمله من الأرباب استشهد يوم أحد، وقال عنه السلام: «إني رأيت الملائكة تنزل حنظلته بين أبي عامر وبين السماء والأرض بماء المزن في صحائف الفضة» قال أبو عبد الله فذهبنا ونظرنا إليه فإذا برأسه ينظر ماء فأرسل النبي ﷺ إلى امرأته فأخبرته أنه خرج وهو جنب (أو صبياً أو مجنوناً) لأن السيف كفى عن التعجيل فيمن يوصف بذب ولا ذنب لهما

ويؤذون فزع ثيابه، وتحديد الكفن نهر قوله: (فإن علم مما سبق) أي من قوله بدمه، وثيابه، قوله: (لأن النبي ﷺ ألح) دلل لقوله ويصلى عنه، وما قيل: من لثمة أحياء، والنهي لا يصل على منصرف بآية حكم الحروق لا ديني بديل نيوت أحكام القرآن لهم من نفس تركتهم يسيرة شأهم إلى غير ذلك، وما قيل: إنها الإغفار، وهم مغفور لهم فستنقص بالنبي ﷺ، والنهي حرم عن البداية، قوله (فصل عليه) أي مع حمرة كما هو المصداق، قوله: (والصلاة على الميت لإظهار كرامته) أي لا لتحصيل السفرة، (وحرم الحافز) التعسير محذوف أي وحرمها المتأخر، قوله: (كالفرس) أدخلت الكاف الحذف، والتعسيرة بحر، (والأشبه) أن لا تنزع عنه امرؤ قبل قهنتي.

قوله: (إن وجد غيره) ولا كف به للضرورة هذا ما يعطيه مغيره، قوله: (تؤذون على لؤوفه) على لقوله وينقص، قوله: (أو المسلمين) أي فيرد بيت مالهم وإن لم يكن به رتبة، قوله (أثره) أي أثر الشهد، وهو الدم، قوله، (عند الإمام) أي صلاة لهما، قوله: (بماء المزن) أي السحاب جمع مزن كما في الحلالين، وفي الصحاح المزن السحابة البيضاء، ولم يعد ﷺ غسله لحصوله بمسح الملائكة بديل فصدة آدم در، قوله: (أو صبياً) هذا عند الإمام وعندهما لا يغسل، وحرمه المجنود، والمجنوب لأن ما وجب بالجنابة سقط بالموت والعصي أمضى بهذه الكرامة، وهي سمرط التسل، وإن سبوطه لإغناء أثر كونه مطفوماً، وغير المكلف

لم يكنوا في معنى شهداء أحد (أو) من (حلقاً أو لفساد) سواء كان بعد انقطاع الدم، أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح. والمعنى فيهما كالسب (أو ارتك) بالنسبة للشحول أي جعل من المعركة رثاً أي جريحاً، أي: عند كذا في الصباح وسعي مرتناً لأنه عند خلعها في حكم الشهادة بما كلفه من أحكام الدين، أو وصل ياراً من مائة بها (بعد انقضاء الحرب) سقط حكم الدنيا وهو ترك العمل بعمل، وهو شهيد في حكم

أولاً بهذه التكرار لأن مطلوبه أشد حتى قال أصحابنا: خصوصاً انهم يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح، وقد ذكر المصنف دليل الإتمام. قوله (أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام) قد أنشأ إمام يستمر ثلاثاً لا يكون حائضاً إلا أن العال في ذلك نحو الحكم عليه. ونريد بقوله في الحيض لأن دعوى الأمة لأولها. قوله (أو المعنى فيهما كالجنب) أي والبعض الوارد في الجنب يشتمل لهما لأن كلامهم حديث آخر: بل مع أخط من الجنان إذ لا يرتفع بالنسب.

قوله: (وبه روى) أي بقية الحجة فاعلم من قوله: (بما كلف به من أحكام الدنيا) وجوب الصلاة فيما إذا معنى عليه وقت صلاة، وهو بعض، وهو متعلق بقوله ما حلقاً قوله: (أو وصل إليه من مائة) كائن ونسب.

قوله (وهو شهيد في حكم الأخرى) بعد التوضيح في اثبت شهداء الأخرى، فقال من مات بالهرم، واختل فيه حل المرأة الاستسقاء، أو الإسهال فولان، ولا مانع من الشبول، أو الشرف، أو العدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم يفتح من الحنف، أو بالجمع قال: **بعض** أي بعد امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالمعنى المجموع كالخمر بمعنى المذخور، والمعنى أنها ماتت من شيء مباح فيها غير متصل عنها من حمل، أو تكلو، أو نال، وهو أنه يصيب الزوجة، وبإحدى أركان منه هي العصبان، والاضطرار أو في التزوة، أو بالصرع أو بالحمى، أو دون هذه، أو مائة أو مائة أو مطلقة، أو بالفتن مع العفاف، والكنم وإذا كان سنة امرأة، أو شرف، أو ما فاض السج أو حبس المرأة حائضاً، أو بالضرر أو بتزويج أو زنت عامة أو ست على طلب العلم الشرعي، أو مؤناً محتسباً، أو ناعراً صارداً، ومن على الموتى ولاء وما ملكه غيره يسقط عنهم أمر الله تعالى، ويعطونهم من حلال كل حلقاً على الله تعالى أي جازع مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة، والظاهر في البحر أي الذي حصل له غيبان، الثاني: المرأة التي لم تأمر بغيره، أو، ومات من ذلك، ومن مات سائر عن الغيرة لها آخر شهيد، ومن قال كل يوم حبساً وعشرين مرة. فلهه بلوك أي في الموت بعد الموت، ثم مات على هر شه أعضاء الله لغير شهيد، ومن سلب الضحى ومن ثلاثة أيام من كل شهر، وأم ينوك الثوب صفراً ولا حصر!

الآخرة له الثواب الموعود بالشهادة، ولو ارتت (هأن أكل أو شرب أو نام) ولو فقيحاً (أو تدلوى) لرمق الحياة (أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) ويعذر على أدائها إذ لا يلزمه بدون فطرة صنع المعجز لا يعقل (أو نقل من المعركة) حيا ليمرض (لا لخوف وطء الخيل)، أو الدواب فإنه بهذا لا يكون مرتباً (أو أوصى) عطف على فوته: أكل سواء أوصى بأمر الدنيا، أو الآخرة عند أبي يوسف: وقال محمد: لا يكون مرتباً بوصيته بأمر الآخرة، وقيل: بخلافه في أمور الدنيا وقال الغني أبو جعفر: إنما يكون مرتباً إذا زلت الوحشة على قلبي. أما بالكلمة، أو بالكلمتين فلا يعقل الشهادة (أو يباع أو يشتري لو تكلم بكلام

كتب له أمر شهيد وانتميت مني) عند حاد أمي له فجر شهيد، ومن قال في مرضه أو عين مرة لا يله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين أعطي أمر شهيد. وإني بريء مني مغفوراً له قال: وحديث أدلة ثابت طلباً للاختصاص ١ هـ ملخصاً. قوله: (له الثواب الموعود) بيان الحكم الآخرة. قوله: (أو تدلوى لرمق الحياة) الأولى بيله شيئاً من مرائق الحياة كما في الشرح فني الكلام حذف مضاعف. قوله: (ويقتل على أدائها) أما إذا لم يقدر على أداء الصلاة مع العقل، فلا يصير مرتباً إذ لا يلزمه الصلاة بعونه حينئذ لأنه لا تكليف بالأداء إلا مع القدرة على الفعل، ولو بالإجماع وهو معلوم ولم نحصل له حياة كبعض ما مضى مع العقل والعجز عن ضرب من الرمة النقصاء بعد جرد العقل. وأما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذاك ظاهر في عدم كونه مرتباً

قوله: (أو تقتل من المعركة) سواء وصل إلى بيته حياً، أو مات قبله ولو انتقل بغيره يكون مرتباً بالأولى قاله الشافعي. قوله: (اليمرض) اعلم أن بعضهم كصاحب المبدائع جعل العذر في ١ يشتهر أن يفتل من المعركة بزيده فمقتضى، ويوجب حدوث التيمم فيكون العقب مشتركاً في تحراجه في إثارة الموت فلم يستحب الحراجه يقناً، فلا يسقط العمل بالثبوت. وحينئذ فلا فرق بين أن يقتل ليمرض، أو لخوف وطء الحيوان، وبعضهم جعل المصلحة في الارتقاء بين شيء من مرائق الدنيا على ما يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل التدلوي، أو للحرف من وطء الحيوان أو أداء السجدة^{١١} قوله: (وقيل: لا خلاف) قال في البحر. والأظهر أنه لا خلاف فيكون أبي يوسف بأن يكون مرتباً فيما إذا كان بأمر الدنيا وحواج مجتهد بعده بما إذا كان بأمر الآخرة فيوصي بما يمكن منه، ويقتصر وقتاً، ويبرد جده من الماء، ويذخر نفسه فحيرة الآخرة.

١١ قوله قوله وقيل لا خلاف لا يورد ذلك في الشرح الذي يناهش كما نرى وإسناد الموجود فيه وقيل الخلاف في أمور الدنيا معلوم بحرف عند آفته الذماني أو ما أنه المحتجب بحرف في سطر الشرح التي طبع منها ويحرفها المصنف

كثيراً بخلاف قليل فإن من شهداء أحد من نكثهم شجع من التبرع وهذا كله إذا كان عد
العداء الحرب (ولو وجد ما ذكر) من الأكل وسجود مع الجراحه، وكان قبل القضاء
الحرب لا يكون) الشهيد (مرتناً) ذلك إذا قاله الكفا، وإذا احتلف نقل المسلمين من
الكفار، أو من غيرهم فإن كان المسلمون أكثر بعضيهم، وبني المسلمين وإذا
فلا إذا من غيرهم، أنه من المسلمين وبخلافه، فإنه على عدة القوية، والله اعلم بالصواب

قوله: (كسعد بن الربيع) هو كما في رواية عبد الله بن مسعود أنه يوم أحد طلب
سعد بن الربيع، وقال: يا ربنا فأمرته مني السلام، وقال له: كيف وجدت عاتقك؟ فاستب
من غير رمي ولا سهمين صرعه، فمضى، ورجع، وصربه سيف ورميه بهم، فقاتل، أو
رسد، أو يتركه، أو يتركه من لأحد، أتت أم في الأمل، وقد قال أبو في الأموات، وأما
رسول الله عليه السلام، فإن كسعد بن الربيع يقول: عاتقك عاتقك، أو عاتقك، أو عاتقك
أنت، أو قل: أي: أنا، روح الله وأبلغ، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام
أكم، لا قدر لك بعد، أو عاتقك، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام
لم يبق، أو عاتقك، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام
كانت، أو لا يبق، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام، أو مني السلام

قوله: (مع الجراحه) أي: مثلاً، والأشهاد لا يصبى قوله: (لا يكون الشهيد مرتناً)
ذلك في أول الكلام على هذه، قوله: (يصلح عليهم) أي: يحرم أنفسهم من الجهاد، أو من
المسلمين في الجهاد، ذلك لأن حركه الجهاد إلا من هو، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
من المسلمين، أي: مسلم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
لأن المسلم غير نكاح، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
حين الحرام والحلال، في شيء، إلا غلب الحرام لحلاله، قد في المشرح

قوله: أو يتخذ لهم صورة على عاتقك، أي: على الجرح، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
بما لا تمحل منهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم

قوله: (كذبة النعم) ماء البسطة، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
تدفق في مغاير المسلمين، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
مغاير المسلمين، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
مأخوذ إلى البسطة، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم، أو من غيرهم
المسألة، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، والله اعلم بالصواب

كتاب الصوم

نَحْنُ ذَالَا عَمَدَ بَدَنِيَّةٍ كَالصَّلَاةِ دَعَرَهُ عَقْفُهُ وَبِحُجَّتِ لِعَمْرَتِهِ لَعْنَةُ وَشَرِيْعِهِ . وَبَدَنِيَّةٍ
وَشَرِيْعِهِ وَحُكْمِهِ وَرُكْنِهِ وَحُكْمَتُهُ شَرِيْعَتُهُ . وَصِفَتُهُ فَمَعْنَاهُ لَعْنَةُ الْإِمْسَاكِ مِنَ الْقَعْلِ وَالْقَوْلِ
وَشَرْعًا (هُوَ الْإِمْسَاكِ نَهَارًا) النَّهَارُ صَدَّ أَنْبَسَ مِنَ الْمَجْدِ الصَّادِقِ بِمَرِّ الْعُرُوبِ (عَنِ دُخَالِ

كتاب الصوم

قَوْلُهُ (فَذَكَرَهُ أَيْ) تَصَوُّمَ عَقْفُهُ وَكَثَرَهُ مِنَ الْمُؤَقْفِينَ ذَكَرَ الرُّكْنَ بَعْدَ الدَّخَالِ . وَبِأَخَرِ عَصَمِ
وَرُجْعِهِ الذَّرَابِ سُرْكَاتٍ مَعَ تَصَلَّاهُ فِي بَيِّنَاتٍ كَثَرَهُ مِنَ الْكُتُبِ لِعَمْرِ . وَلَمَّا مَرَّ الشَّهَادَتِي أَفْضَلَ
الْأَعْمَالِ بَعْدَ تَرْكِ الْغَيْرِ وَحَرَمِ عَقْدِ صِرْفِهِ . لَقَدْ بَيَّنَّ الْقَضِيَّةَ لَعْنَتُهُ مِنَ شَعْدَانِ بَعْدَ تَهْجَرَةٍ
بِهِ . وَبَدَنِيَّةٍ وَبِأَخَرِ الْأَجْهَوِيَّةِ . وَبِأَخَرِ الْإِسْلَامِ مِنَ شَعْدَانِ الْمَدِينَةِ . قَوْلُهُ (وَبِحُجَّتِ لِعَمْرَتِهِ
الْبَحْرُ) . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ مِنَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَنْصِلُ . فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْصِيحِهِ عَلَيْهِ . وَبِحُجَّتِ بَدَنِيَّةٍ
لِلْمَدِينَةِ . أَوْ بِحُجَّتِ الْمَدِينَةِ . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ بَعْدَ الْإِمْسَاكِ (لَعْنَةُ) تَهْجَرَةٍ أَوْ سَبِيحَةٍ مَعْرُوفَةٍ فِي
ذَلِكَ . وَبِأَخَرِ تَهْجَرَةٍ الْفَصْلِ . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ بَعْدَ الْإِمْسَاكِ (لَعْنَةُ) عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَبِأَخَرِ
بَحْرِهِ . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ مِنَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَنْصِلُ . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ بَعْدَ الْإِمْسَاكِ (لَعْنَةُ) عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَبِأَخَرِ

حَبْلُ صَمَامٍ . وَبِأَخَرِ ذَلِكَ عَنِ حَبْلِ صَمَامِهِ

نَهَرُ قَوْلُهُ (هُوَ الْإِمْسَاكِ نَهَارًا) إِنَّمَا عَمَرَهُ دُونَ بَرَكٍ لِأَنَّ الشَّامُورَ بِهِ فَعِلٌ تُمْكِنُكَ . وَهُوَ
لِإِمْسَاكِ بَحْرٍ . قَوْلُهُ (النَّهَارُ صَدَّ اللَّيْلِ) ذَالَا فِي الْقُرْآنِ : النَّهَارُ حَادَاةٌ عَنِ رَمَانٍ مَعْدٍ فِي شُرُوحِ
الصَّحْرِ الصَّادِقِ بِمَرِّ الْعُرُوبِ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِهِ : تَفَقُّهُ وَاللَّهْمَا . قَوْلُهُ (بِأَخَرِ الْعُرُوبِ) . وَهُوَ
أَنْ يَكُونَ رَمَانٌ بَعْدَ عِبْرِيَّةٍ بِأَمْرٍ حَرَمٍ تَنْصِلُ بِحَيْثُ ظَهَرَ الظُّلْمَةُ فِي حَيْثُ تَشْرُفُ . وَبِأَخَرِ الشَّامُورِ
عَنِ يَتَّى . إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلِ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَقْبَلَ الْعَبَاسُ . أَوْ إِذَا وَجِدْتَ الْعَلِيَّةَ حَسْبًا فِي حَيْثُ
تَشْرُفُ فَقَدْ دَخَلَ رَمَانٌ أَوْ مَدَامٌ مَدَامًا فِي الْمَدِينَةِ . لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ ظَاهِرًا لِلْمَدِينَةِ

شيء) سواء كان يؤكل عادة، أو غيره، وقيد الإدخال يجرح لدخول نعليل، وكونه (عمداً) أو خطأ) يجرح الشك، والنص على من سبق ماء المضمضة إلى خلفه فهو كالعمد سواء أدخله (بطناً) من الفم، أو الأنف، أو من جراحة في الشايط تسمى الجالفة (أو) أدخله من (عالمه) حكم المياطين) وهو الدماغ كدواء الآفة (أو) الإساءة نهائياً (عن شهوة الفرج) شمل الجماع، والآنزال بعيداً (بينة) لامتياز العبادات عن العامة (من أهله) استمراراً عن الحائض والنفساء، والكانز والمحمون واحتصاص هذا الحد الصحيح إساءة عن المنطرات مبري به تعالى بإذنه في وقته (ومسب وجوب ومضيان) يعني لفتراض صومه (شهود جزء) صالح للصوم (عت) أي

تقنيني، ولذا كره الرصا منج. قوله: (سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الإقطار، وإن اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة، وعدمه، ونوله: أو ضمير بالنصب قطعاً على جملة يؤكل، وقوله وكونه بالجر عطفاً على الإدخال. قوله: (يخرج النسلان) أي يجرح الإحصاء باسمه أكل، أو شرب ناسياً فإنه لا يعد صومه، ومثل ذلك من جامع ناسياً، قوله: (فهو كالعمد) أي في الإحصاء لا في وجوب الكفارة. قوله: (سواء أدخله الفم) الأثرى حذفه، ويجعل قوله قطعاً معمولاً لقوله إدخال شيء. قوله: (من الفم) متعلق بأدخله، ومثل ما ذكرنا إذا أدخله في بصره، أو أغمى في بصره. قوله: (تسمى الجالفة) وهي جراحة وصلت إلى الجوف، قوله: (الآفة) بالمد وتشديد الميم جراحة وصلت إلى أم الدماغ. لقوله: (والإحصاء بحيث) فإنه يعد وإن لم يجب به كفارة، والمراد بالجماع الجماع الممهور، قوله: (لتمتاز العبادات) وهي الإساءة عن المنطرات بنية العبادات، وقوله عن العادة وهي الإساءة عن الأكل على جرى عادته، ومثلها الإساءة حجة. قوله: (من أهله) حر الشخص (محموم) الممدوح فيه شروط الصحة الثلاث، وهي الإسلام، الطهارة من الخبث، والنفس والتب، وتسلم بالموجوب إن كان بعد الحرب، أو الكون، لغو، وإن لم يفسد بالموجوب فالإسلام وطهارة شرطاً وجوباً، وصحة العلم بالموجوب، أو تكون في دارها شروط الوجوب مقدمة، وما الملوغ، والإضافة فليسا من شروط الصحة لصحة صوم قصي، وثبات عليه، ونصحة صوم من حر، أو غشي عليه بعد الزمان، وإدخاله أصبح صومه في القدر لعدم البنية. قوله: (المحرراً) من الحائض والنفساء) أي ما دام عليهما الحيض والنفساء، أما إذا طهرتا سبعا صح صومه، وإن لم ينسلا منهما بحر. قوله: (إساءة عن المنطرات) اعترض بلزوم الدور في هذا التعريف إذا المنطرات فصلت للصوم فتوقف معرفتها على سعة الصوم لتوقف معرفتها عليها تقنيني، وأجب بأن المراد بالمنطرات المأكولات، ونحوها. قوله: (بينة) يخرج به ما أخرجه قول من أهله، وقوله في وقت حر النهار المذكور في التعريف المطلوب. قوله: (ومسب وجوب ومضيان) هو من الأصل من مضى إذا احترق سمي به لأن المنيب يحترق فيه، وهو غير منصرف للمصلحة، وزيادة الألف، والنون رحمانى غير منصرفه لألف التأنيث المنعبرة، ومصرف

من رمضان عرج النبي . و بعد الزوال على ما ذكره في الإسلام . ومن وافقه خلافاً لبعض
الأنبياء أن السبت مطلق الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أي من رمضان (سب لأدائه) أي
لوجوب أداء ذلك في يوم لعرق الأيام فمن يلزم . أو أنما يلهيه ما بقي منه لا ما مضى ولا

غيرهما . وفيه أن شعبان لم يصح أن يكون في جميع على أرمضاء . ورمضان ورمضان
كسلاين صح بزيادته . وأبغوا على أن تقدم في ثلاثة أشهر مجموع الصياف . والصياف إلى
شهر رمضان . وربع الأول . الآخر فحذف شهر هذا من قبل حداث بعض الكلمة إلا أنهم
حوروه لأنهم أخروا مثل هذا التلميح . جرى الصياف . والصياف إليه حيث أخروا آخر من شهر
عن الكشاف . وقيل . وفي شرح للشارح لأن ملك وبيع . وشتون . والأول معناه . واسأفته
إس الأول غلطاً . فقول : (يعني افتراض صوم) الشارح . إن أن . ووجوب بعض
الافتراض . وإلى أن في العدة مضافاً . فقول : (شهود جزء صالح) اعترض بأن الصبي
الذي يبلغ أشده الشهر شهد حرماً عنه فحلفه . وعبر قضاء ما مضى منه قبل البلوغ . وأجيب أنه
لم يحد شرط الوجوب فيما مضى . وهو سلوح حر وحاصل ما ذكره المصنف أنهم اتفقوا
على أن رمضان إما يجب بشهود جزء منه . واحتجوا بعد فدمب الشرعي إلى أن السبت
مطلق شهود جزء من الشهر حتى لا يرد في الأيام . وأجيب . وذهب في الإسلام ومن وافقه
إلى أنه الحرم الذي يمكن إنشاء الصوم فيه من كل يوم كذا في الدعوى . وقد ما كان من ملوغ
الحرم القضاء إلى قبيل الصلوة . فذكر . فما سجد إلى العبر لا يتم شهود شيء . وشهد
الحنابلة . فشهد بغير أفق أول سنة من الشهر ثم من قبل الشهر جميع الشهر . ثم أفق بعده . أو
أفاق في سنة . أو فما بعد الزوال من يوم منه . ثم علقه الجوز قبل الفجر بقرنه قضاء
على قول شمس الأنبياء لا على قول غيره . وصحح في الحديث قول بحر الإسلام . وموقعه
بعدمه . فذكر . كما في العجني . وأبغوا عن الدار . وما بعد خبر واحد . وهو الحق كما في
الحديث . وأبغوا في الحاشية الأول فيما قولاً . مصححان إلا أن المعنى . وأكثر التصحيح على
قول بحر الإسلام . وقوله . صالح من أي صالح لإنشاء الصوم فيه . وهو من طلوع الفجر إلى
قبيل الصلوة . فذكر . وقوله . (مطلق الوقت في الشهر) الأولى فيه قول مطابق الوقت
في الشهر . قوله . (وكل يوم منه) أي شهر . الأول الذي يمكن فيه إنشاء الصوم من كل يوم لا
كله . ولا يتم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم . ولا الحرم المطلق . وإلا لوجب عبء
يوم يلزم فيه الصبي بعد الزوال كما في نعمة الأعيان وهو يطلب تفسير على قوله . شهود جزء
صالح . والمصنف اعتمد كلام بحر الإسلام ولم يذكر كلمة شمس الأنبياء . وذكره الشرح
منه . خلافاً لشمس الأنبياء . قوله . (الفرق الأيه) قال في الشرح لأن صيام الأيام عبادة متفرقة
كفرق الصلاة في الأوقات . بل أشد كتحليل زمان . لا يصح للصوم أصلاً . وهو قليل . أي أي
فكون ذلك التحليل مانعاً من استحباب جزء اليوم على ما بعده . قوله : (لا ما مضى) أي انقضاء

مناقاة بالجمع بين السبب، ونقلت السببة من المجموع للجزء الأول رعاية للمعاودة (وهو) أي صوم رمضان (فرض) عين (القاء وقضاء على من اجتمع فيه أوبئة أشباه) هي شروط الانقضاء، والحطاب به ونسبى شروط وحوت أحدها (الإسلام) لأنه شرط للمخاطبات بفروع الشريعة (أو) ثانيها (العقل) إذ لا خطاب بدونه (أو) ثالثها (البالوغ) إذ لا تكليف (إلا به) (أو)

لعدم شرط الوجوب فيها مضي، وهو الإسلام والبلوغ. قوله: (ولا مناقاة بالجمع بين السبب) قال في الشرح وثبنا اليمين في الجمع بين السببين لأنه لا مناقاة فتشهود جزء مخصوص من الشهر سبب لكف، ثم كل يوم سبب لصومه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار حصوله، ودخله في ضمن غيره قاله الكمال: وفيه أنه كيف يتأثر هذا الجمع، وهذا قولان متباينان، والمفزع على أحدهما لا يتأثر بتعريفه على الآخر، رابعاً إذا كان السبب المجموع فكل منهما جزء سبب لا سبب مستقل ولا ترتب السبب على كليهما بغيره وأيضاً أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء عنه بالخاص فإن شهود جزء من اليوم به جزء من الشهر على أنه المصنف لم يجمع تماها عليه، وإنما اعتمد قول فروع (الإسلام علينا). قوله: (من المجموع) أي مجموع الشهر

قوله: (للجزء الأول) عين قلنا أنه يجوز به أداء الفرض من الليلة الأولى مع عدم حوار نسبة قبل سبب الوجوب كما إذا نوى صوم العدد قبل حرث الشمس كذا في الشريعة، ولأولى التصريح بإثبات بدل اللام. قوله: (رعاية للمعاودة) أي مقرر إلى كونه معياراً لا يحصل عليه مرضه كالشيء الواحد فمشاهد أوله كمشاهد نمائه، وكذا الفعل شاغل له من أوله إلى آخره قال في الشرح، ولنا يلزم تقديم الشيء على سببه أي لو جعلنا السبب المحصور، والواجب الصوم قبل تحقق المجموع لزم تقديم الصوم على سبه.

تنبيه: لم يسترف المصنف بقية أساليب الصوم وقد ذكرها في الشرح فقال: وفي المنذور التنذر وفي صوم الكفارات العنت في اليمين، والجنابة في الفحل، والإحرام والانقضاء والعمره على الموطأ في الظهار، والمشروع في الفحل، وسبب القضاء سبب وجوب الأداء، وإذا لم صوم يوم الخميس، أو وجب فضاء الاثنين، أو ربيعاً الأول صح من نذره لوجود سببه، ولغا تعيين اليوم، والشهر لأن صحة المنذر، ونزوه مما به يكون المنذور عبادة، والمحقق لذلك الصوم لا خصوص الزمن، ولا باعتباره كذا هي الفتح، ولعل هذا فيما إذا لم يكن التنذر مطلقاً على شرط براد كونه كان شفى الله عربنسي لاحسر من شهر كذا، فإنهم تصوا على تعيين الزمن في مثله. قوله: (لأنه شرط للمخاطبات بفروع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والأصح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ لأنه يبدون على تركها مذبذباً زانداً عنى عذاب الكفر.

واجبها (المعلم بالوجوب) وهو شرط العلم بدار الخرب، وإن لم يحصل له العلم الموجب باحراز جليس عدلين، أو رجل وامرأتين عدلين أو واحد عدل، وعندهما لا شرط لعادلة، ولا للزوج، والحرية وبوله (أو لكونه شاعرا من شأ ابدار الإسلام) فإنه لا مدار له بالجهل (وشرط لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن ترويج الذمة في وقت (الصحة من مرضي) قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ الآية (و) الصحة أي الخلو من (حيض ونفس) لما قدمته (والإقامة) لما تقدمه (أو بشرط صحة أدائه) أي عمله لتكون أعم من الأداء والتعبد (ثلاثة) شرائط (الثبة) في وقتها لكل يوم (والغيص عما يتنافيه) أي يمان صحة فعله (من حيض ونفس) لثباتهما (و) الخلو (عما يقسمه) بطروءه عليه (ولا يشترط) صحة (الخلو عن الحيضة) لغرضه علم الإزالة بصورته حصولها قبلًا وفسوؤها ليس العمل

قوله (وإنما يحصل له العلم الموجب) أي لمحضات قوله: (مستورين) الظاهر أنه شيعه صحيح، ونسب جانب الرجل بذكر قوله (أو واحد عدل) قال في التبيين: العدل من العلم عليه في نفس، ولا مرجع منه لخدمته تصرفه من النظر إليه من الشهادة، وقدر في مسائل شتى من الغيب أنه يشترط في أحد السلك الذي لم يتجاوز الشرائع أحد شرطتي الشهادة أي أن العدة والعدالة من غير شرط خلاف، ومذهب كلام مؤلف أن الإجم يشترط البلوغ، والحرية في المحل وبحرر قوله: (وعندهما لا يشترط اعدالة) أي في الصغير في بول واحد، وأما أنه لا يشترط علم شهادة فلا ثم يعلم على اختلاف الفرضين، ثم علم باقتراض بعضهم لمن عده قضاء ما مضى إلا لا تكليف بدون العلم أنه تعار كذا في الشرح قوله: (أو تكون) أي اعدالة، وهو عهد، على العلم بأداء من الشرح قوله: (شرط لمن شأ) لأولى أن يؤخره عن قوله: بدار الإسلام، ويقول: وهو شرط لمن يتأبها، قوله: (أن تعزج للعة) أي دمة التكليف عن الزايف في وقت المسئلة، قوله: (الآية) ناهية، أو على سفر مدة من أيام السفر قوله: (أي الخلق) إنما أنه بذلك لأن دم الحيض والنفس دم صفة لا مرض، قوله: (لما قدمناه) أي من أنه ليس أهلاً للصوم، قوله: (لما تلونا) أي بقوله الآية، وقد ذكرنا ندمها، والأولى للشرح ذكرها لئلا يسم له لمرام، قوله: (في وقتها) الوقت بالنسبة لأداء ومضاه بعد الفروض، إن قيل: الصلوة فسفي أي جزء منه، وجدت صح، ونسبة لمضاه النبي نله، ولا معنى، الآية بعد طعن البحر، قوله: (أي متاني صحة فقط) لأظهر خلاف صحة، قوله: (من حيض ونفس) والحلو معهما من شروط الوجوب أي وجوب الأداء وشروط الصحة، قوله: (لما قلناهما) الأولى زيادة إياه، قوله: (بطروءه عليه) متعلق بنفسه، قوله: (لفسونه على الإقامة) أي بخلاف الحيض والنفس، قوله: (وضرورة حصولها) أي وضرورة حصولها يعني أن الإنسان قد يضرر إليها قبلًا ويعجز عنها، أو أي يتأخر عليه معجز أي من غير تمكن من الغسل، رئيس الفصل التقييد بالضرورة أي بل شرط أن ذلك قد يحصل فسم يعتبر الشارع ذلك

والإفطار من شروط الصحة فإن الجنون إذا خراً وبقي إلى الغروب صام صومه (وذكره) أي (المكلف) أي الإمساك (عن قضاء شهوتي البطن) (والفروج و) عن (ما ألحق بهما) مما مذكور (وحكمه سقوط الواجب) أي اللزوم فرضاً كان أو غيره (عن الذمة) بوجوب الله أو العبد (والثواب) تكميلاً من الله (في الآخرة) بأن لم يكن منهياً عنه فإن كان منهياً كصوم النحر، فحكمه الصحة والخروج من العهدة والائتم بالأعراض عن غيابة الله تعالى، وحكمة مشروعية الصوم منها أن به يكون انقراض الأمانة بأعراضها عن العصور لأنها إذا جاءت شملت جميع الأعضاء فتقبض اليد، والرجل والعين، وبقي الجوارح عن حركاتها، وإذا شملت النفس جاءت الحوارج بمعنى فويت على البطن، والنظر وفعل ما لا ينبغي فانتقاضها بصغر القلب وتحصيل العراقة، ومنها تطهير على المساكين بالإحسان، والله

مصدق، وإن جعل بغير ضرورة كما اعتبر السفر مرحجاً وإن لم يكن فيه مشقة نظر، لنشأه، والأولى الاستدلال بفعله **يُفْطِرُ** فإن قد كان يصبح صائماً وهو جنب، قوله: (حصولها) أي الجنابة، قوله: (وطروا النهار) أي مع طروق النهار لأن الإنسان قد لا يتمكن من العمل أولاً فيظهر النهار أي اليوم^(١) وهو متلبس بها، قوله: (إن طرأ) أي بدد إليه، والأولى ذكر السفر مع المتنون، قوله: (وعد الحق بهما) من نحو الدوام، قوله: (وحكمه) أي الصوم من حيث هو، قوله: (أو العبد) ووجوبه بغيره، أو الشروع فيه، وهذا في حق صوم واجب، أو نهي، قوله: (تكميلاً من الله) أي حال كون الثواب تكميلاً من الله لا بطريق الإيجاب، ولا بطريق الوجوب، قوله: (والائتم بالأعراض عن غيابة الله تعالى) فيه أن الائتم من جهة لا سمي حصول الثواب من جهة أخرى، وهو معنى ما قاله صاحب النور من أن التهي بمعنى محذور لا يتنافى حصول الثواب كالصلاة في الأرض المنصوبة^(٢)، قوله: (وحكمة مشروعية الصوم) الأولى، زيادة قوله كثيرة، قوله: (سكون النفس) أي عن التحرك فمما لا يرضى، قوله: (الإمارة) أي بالسوء، وقوله بأعراضها متعلق بسكون، وشيأ للسببه، قوله: (من تفضل) أي عن الأمور الراضة التي لا تعني المكلف الخاصة من الجوارح، قوله: (ثبت جميع الأعضاء) أي انكفت عن التحرك فيما لا يرضى فإن غلبت تلك السوء مكنتها من التحرك في الطاعات أصلاً أجبت الله ليس بمراد بالجرع المحرم المفرط المزدري إلى ذلك، قوله: (عن حركاتها) أي السيئة، قوله: (يسمى فويت) فالمراد بالجرع هذا المطلق، فندفع بهذا التفسير ما يترجم من أن الجرع يقتضى الانكشاف، قوله: (وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام، قوله: (فيانقضها بصغر القلب) وإن الموجب لحدوثه حصول الجوارح، فإذا جئت بها صفاً، وه تلحق بدرجات العلم، كما في

(١) قوله وهو متلبس بها يوجد هنا في بعض النسخ زيادة فيها وحرقي بين الحصول والتحصيل فربما تمصيلها مع طروق النهار مفيد فتأمل اهـ.

لجوع لمن هو وصفه أبداً فيحسن إليه ، ولذا لا ينبغي الإفراط في السحور لئلا يمتنع الحكمة المقصود ، والإنصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الرباء في صوم الفرض

فصل

في صفة الصوم ، وتصميمه (ينقسم الصوم إلى سنة أقسام) ذكرت محملة ثم مفصلة

الشرح قوله : (وتحصل العرفية) أي المحافظة على أوامره ونهياته ، وبراهمه . قوله (لومنها العطف على المساكين) قال في الشرح : فإن الصائم لما ذاق قسمة الجوع في حصص الأوقات تذكر من هذا حاله في صوم الأوقات فيسارع إليه بالرفقة والرحمة ، وحقيقته في حق الإنسان نوع ألم مألوف ، فينال مثل ما عذبه الله تعالى من حسن شجره ، ومنها موافقة الفقراء بحمل ما يتحملون أحياناً ، وفي ذلك رفع حاله عذابه . قوله : (لمن هو وصفه أياً) اللام بمعنى على ، ومصدوق من المساكين ، والأولى هذه للإستثناء عنه بقوله على المساكين . قوله : (ولذا) أي لما ذكر من تحريم . قوله (في السحور) بالضم العمل أي الأكل . قوله (والإنصاف) بالرفع عطف على قوله انصاف ، وهو صريح^(١) ما في الشرح . قوله (بصفة الملائكة) فإنهم لا يأكلون ، لا يشربون ، وهم يتلون بالشادة . قوله (ولا يدخل الرباء في صوم الفرض) وفي سائر الطاعات يدخل لأن النبي ﷺ قال : ويقول الله تعالى الصوم لي وأنا أجزى به يعني شدة الجوع وهذا لم يذكر في سائر الطاعات كذا في الشرح ، ربه أن يفرض كلها لا رياء فيها لئلا في نذر قبل باب صفة الصلاة ولا رياء في الفرائض في حق إسقاط الرأب ، وكذا ذكره آخر انصاف ، فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسنها بين الناس . وكان بحيث لم كان في المحلولة لا يحسن وليس له ثوب الإحسان ، ثم لحدث عام للصوم الفرض والتغل لأن يساهة في خبره إنما هو الله تعالى ، وقيل في معنى الحديث : إن الحسنات تؤخذ في انقطاع إلا الصوم وقيل أنه لم يعد غيره ، وقيل غير ذلك ، والله سبحانه تعالى أعلم ، وأسعفه الله العليم .

فصل في صفة الصوم وتصميمه

الكسفة هو كونه فرضاً ، أو واجباً ، أو اختيارياً ، والتصميم بالتصميم . قوله : (ينقسم الصوم إلى سنة أقسام) أي إحداء ، والتفصيل هي شاة لأن الفرض أما معين ، وهو صوم رمضان أداء أو غير

(١) قوله ما في الشرح يوجد في بعض النسخ وبهذا نصها فيحمل أنه منصوب بالعطف على المساكين

ليكون أوقع في النفس (فرض) على (واجب) وسننٌ ومندوب وظل وسكروه (أما) النفس
الأول وهو (الفرض فهو صوم) شهر رمضان أداءً وقضاءً (وصوم الكفارات) الضياء ، والنفل
واليجب وحراً نصيبه ، ونسبة الأذى في الإحرام لشدة هذه الفاطم من الأدلة مسدداً ، ومنه
«الإجماع عليها» (و) من هذا القسم الصوم (المعذور) فهو فرض (في الظاهر) لقوله تعالى

معين ، وهو صومه فلهذا والواجب كذلك فالعبرين كذلك المعين ، وغير المعين كذلك المعين
أفاده من ثلث قول : (ذكرت) أي لا تسلم جميعه أي سم بين فيها الأجر ، ثم متصلة ببيان
أمراده قوله (لكونه أوقع في النفس) أي لكونه التمهيد المتفهم من قوله بعد ذلك : «وإذا
لندركه بعد الاستئذان إلى ليل» . قوله : (وصوم الكفارات) لك فرض عملاً لا اعتقاداً ، لأنه
لا يكسر حاشه در . قوله : (الطهار) أي كساره الضياء فلم وقربه : ونفلي أي الخطأ ، ومنه
كساره الإفطار ، وأما لم يذكرها لأنها مشبهة ، وأما صوم هتنة ، وفرداء طيبي من صوم
وكفارات ، وإن كان فرضاً مسقطاً ما في إسناده . قوله : (ونسبة الأذى) كما في حاشي ، أو أرى
مغز فله يعبر بين الذبيح ، والإفطار ، والصيام فإذا اختر الصوم كان فرضاً . قوله : (لثبوت هذه
بالقاطع) على تكونها فرضاً إلا أن الإجماع لم يحدد على فرضية الكفارات فلذا كان عسلاً فيها
كد في سكب الأهر ، وبفطامع هو الفرداء فالظاهر في المحذوف ، ونفل في قضاء ، واجيب في
المائة وكذا جزاء العديا ، ونسبة الأذى في البقرة أي قوله تعالى : «فمن كان منكم مريضاً أو به
أذى من رأسه» [البقرة : ١٢] الآية . قوله : (مسدداً) أي رحالاً ، والمراد بقطعية السند أن رجاء
ذلك وبقطعية الخبر أي لفظ أنه لم ينسخ بغيره ، ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه .
قوله : (والإجماع عليها) أي عادت ما ذكره في سكب الأهر من أن الإجماع لم ينعقد على
فرضية لكفارات ، حاشي ، أو صاح ، المتلقى صوم الكفارات من الواجب . قوله : (فهو فرض في
الظاهر) أي فرض عملي لأن مدلول الإجماع لا يبيد الفرض القطعي : «وأنه واجب» لأنه
حص من آية ولجوبه لقوله تعالى : «ليس من حرمه» وأجاب بمعية المعترض ، فلم يبق فطامياً
وصار كحبر الواحد ، وبمثله ثبت الوجوب لا الفرض لذا في شرح والحاصل أن القرطبي
مرحلاً

تنبيه : الصوم ثلاث عشرة شهراً سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان ، وكفارة
نفل ، وكفارة الجنب وكفارة الظهار وكفارة الإفطار في رمضان ، والنفل المعين وغير المعين ،
في الصوم فيه التتابع ، أو نواه إلا أن صوم تعدد الفل والظهار والإفطار واليعين وشأنه استعقل
بأن ذكره السبع ، أو نواه إذا أضر في خلافه فتقبله ، واستأنه وصوم رمضان ، والنفل المعين
لا يفرم بينهما الاستئناف بقطع التتابع ، وسنة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم
لشعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء نصيب وصوم الفرداء المطلق عن ذكر التتابع ، أو ثبت
وصوم الجنب بأن قال : وأنه لأصوم شهراً هذا معضل ما في شرح السند . قوله : (فهو قضاء

«ويؤخروا لنزولهم» (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب فهو قضاء ما أنساه من) صوم (نفل) لوجوبه بالشرع وصوم الاعتكاف المنذور (وأما) القسم الثالث، وهو (المستحب فهو صوم هاشوراء) فإنه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (الثاني) لصومه بني العاشر، وقال لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المنذور فهو صوم ثلاثة) أيام (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الأيام البيض) وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال رشدة البياض فيها لما في أي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرنا أن نصوم لبيض ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمسة عشرة قال: وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا المصنف (صوم) يوم الإثنين (و) يوم (الخميس) لقوله بني تعرض الأهمال يوم الإثنين والخميس فأحب أن يعرض علي وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله بني فمن صام رمضان فأتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر (ثم قبل الأفضل

ما أنساه) وكذا إتباعه بعد الخروج فيه أفاته السيد. قوله: (فإنه يكفر السنة الماضية) والسراد خصناظر وأما صوم يوم عرفة فكيف يوجب سنس الماضية والآية لأنه شرع معدي بخلاف الأول فإنه شرع موسوي. وعد صاحب قدر صوم عرفة من المنذور. قوله: (مع صوم التاسع) أي أو الحادي عشر لما يأتي للمصنف فتنتفي الكرامة بحسم يوم قبله، أو بعده. قوله: (لئن بقيت إلى قابل) أي إلى يوم قابل، ولم يبق بني إليه. قوله: (من جاء) أي به دليلاً على قوله: كصيام جميعه كأنه قال لقوله تعالى من جاء. قوله: (ويستحب كونها الأيام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من شهر أيا كانت منذور، ركونها خصص هذه الأيام منذوب آخر فمن صام غيرها من أثنى بأحد المستويين. قوله: (بهذا) أي بالبيض. قوله: (لتكامل ضوء الهلال) فالسراد بياض ليلها فالأولى أن يقول أيام البيض أي أيام الليالي البيض. قوله: (لأن نصوم البيض) أي أيام البيض، وقوله: ثلاث بقطكير في السفرة وتأتي عشرة في الكل يدل من البيض، ومعدوقه الليالي. قوله: (قال) أي الراوي. قوله: (وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم. قوله: (أي كصيام الدهر) لأن كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله، ومن اعتكافها فكانها صام الدهر كله. قوله: (صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ونو لحاج لا يصحفه الصوم قاله السيد. قوله: (تعرض الأهمال) أي مريضاً المعفلة على بعضهم فما كان من خير، أو شر ابتعد، وما كان من مباح أوأوه. قوله: (ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر: است من شوال صومها مكروه عند الإمام متفرقة، أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً هـ. قوله: (لأن كصيام الدهر) لأن جملة ما صامه برمضان ستة وثلاثون يوماً كل يوم بمشرفه ثلاثاً وستون يوماً، وهي عدد أيام السنة، والسراد أنه يحصل له ثواب عظيم، وإن اختلفت الكيفية، فإنه لا شك أن

وصالحها) لظاهر قوله فأنزله (وقيل نفيقها) إظهاراً لمخالفة أهل الكتاب في السيرة بالزيادة على الجورح (و) منه (كل صوم نيت طلبه والوعده عليه بالعبادة) شريعة (كصوم داود عليه الصلاة والسلام) وهو أفضل الصيام وأجبه إلى الله تعالى (يقول لمن يتكلم أحب الصيام إلى الله صيام داود) وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود (كان صومه) ويقوم ليلة ويام ١٢-١٣هـ. وكان يظفر يوماً ويصوم يوماً رماه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (الفضل فهو ما سوى ذلك) الذي بيده (معاً) أي صوم (لم يثبت) من الشارع (كراهته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو تسعين مكروه تنزيهاً ومكروه تحريماً الأول) الذي كره تنزيهاً (كصوم) يوم (عاشوراء منفرداً عن التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريماً (صوم الميليين) الذين والى البحر فلا يمرض عن شفاقة الله ومخالفة الأمر (و) منه صوم (أيام التشريق) لورود النهي عن صيامها وهذا التخصيص ذكره المحقق الكمال بن الأحمم رحمه الله وقد صرح بحرمة صوم الجليل وأيام التشريق في الرهايا (وذكره إفراد يوم الجمعة بالصوم لقوله ﷺ: «لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» رواه مسلم (و) كره (إفراد يوم السبت) به قوله ﷺ: «لا تصوموا يوم السبت إلا قيام اقترض عبيكم فإن لم يجد أحدكم

نزل الصائم والمحل أكثر لأن صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكر أصحابنا كثره. قوله: (لظاهر قوله قالع) أي والمحل فيه تحصيل تمام احتياجه. قوله: (وقيل نفيقها) قال في التعمير وترجمه. وذلك تقرير صوم السبت من شوال، ولا يكره اقتضاعه على المحتاج احتياجاً لثلاثي حاربي. قوله: (في التشبيه) لأولى حذفه، ويعمل في الزيادة، ويكون متعلماً بالمحالة. قوله: (والجبه) أي أكثره نواباً. قوله: (كان يتم الخ) في نسخة بروا وفي نسخة بعدها، ثم هو الذي في السند وشرح. قوله: (ويام ستصه) أي يوم صلاة الفجر بشهادة. ويوم يوم السبت للأركان بعده. قوله: (وكان يظفر يوماً ويصوم يوماً) لئلا ينام النفس على الصيام فيفسد صوماً. قوله: (ولا تخصيصه) أي ولا طلب صومه مذهباً بوقت. قوله: (ومنه صوم أيام التشريق) من ثلاثة بعد يوم النحر. قوله: (وذكره إفراد يوم الجمعة) إلا أن يصوم فيه يوماً منه، أو يحده كذا في الحديث. وعلم أنه ثبت بالمتن طلب صومه، والنهي عنه، والأخير مهمما انتهى كما وصحه شرح الجامع الصغير للسيوطي، وذلك لأن فيه وظائف قلعة إذا صامه ضعف عن فعلها، وحد في البر صومه من العيوب، واستغنى ما هنا. قوله: (لا تخلصوا ليلة الجمعة) النهي للتنزيه، وتخصي النهي عن الاستعداد لها بخصوصها، أم إذا كان اتفاقاً فلا ريب في عدمه لا يفتي التواب. قوله: (إلا أن يكون في صوم أي مع صوم نفسه، أو يحده. قوله: (وذكره إفراد يوم السبت) لم يشبه باليهود صومهم. قوله: (إلا فيما اقترض عبيكم) مثله ما إذا صام ابنه غيره. قوله:

إلا لعماء حية أو عود شجرة فيمضتكم رواه أحمد وأصحاب السنن إلا ثنائي (أو كرهه يوم
(يوم البيروز) أصله نوروز سكن من لم يكن في أوزان العرب فوعيون أميلوا التواريخ وهو
يوم في طرف الربيع (أو) إقرار يوم (النهريجان) معرب مهر كان وهو يوم في طرف
الحريف لأن فيه تغليب لعمه بها عن معصيتها (إلا أن يوافق ذلك اليوم (عالمته) نفوات عدة
الكرامة بصوم معصاه وكره صوم الوصال ولو) وأصل بين (يومين) فقد المهي عنه (وهو)
أي الوصال أن لا يفطر بعد العروب أصلاً حتى يتصل صومه الغد بالأمس) وكره صوم
المنسب وهو أن يصوم (لا يتكلم بغيره) فيه أن سكنتم بحبر ويحاجه دعت (به) (وكره صوم
المرأة لأنه يسقطه أو يفسد حلتها ومن العباد سئل بمدة العادة ولا يصوم المرأة تفلأ
من وقت رواجها وأنه أن يفطرها يوم جمعة والاحتياط) والله اعلم.

فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتمييزها فيه وما يشترط

فيه ذلك (أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية) لم يصروه (ولا نيتها) أي نية

(الإحشاء حسنة) أي فشرعة قوله (فليسضمه) بفتح جـ وإنشد السدس قوله (أصله
نوروز) أصله نور شديد نور بمعنى الحديد، ورز اسم ليرم ليرم قوله (وهو يوم في طرف
الربيع) هو اليوم الذي نحل فيه شمس سرج الحمل قوله (وهو يوم في طرف الحريف)
المرء منه أول حائل الشمس في البراري وهذا اليوم: والذي فيه عباد سدر قوله (إلا
أن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق بالموافاة فله، واستثنى من نعمة اختار من غرة صوم
النوروز وأصحها ما إذا صام يوماً قطعاً فلا يكره لما في يوم الشك له، ولقد كراهة
صومه في غير ما إذا تعذر قوله (وكره صوم الوصال) أي غيره بفتح أما هو فلا يكره له
قوله (ولا يتكلم بغيره) أي معتد أن ذلك قوية أما إن سكنت بالعادة فلا شريعة قوله (ولا
تصوم المرأة تفلأ) أي انقضى، ولو عدلاً فلا يفرق، على وجهه لأن تركه مفسد، ولا بد من
المطابق في مفسدة الحاق، وفي الشر ولا تصوم المرأة تفلأ إلا بعد الزوج إلا عند عدم
الحرز به، ولو فطرها وجب القضاء بده: أو بعد شئونة، وإنه سبعة ونطاق علم، واستعبر
أن الخطي

فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتمييزها فيه وما يشترط فيه ذلك

بما قدم ذكره من لا يشترط فيه غير ما بشرطه، وإن كانت النوا لا تعيد لنية نية
لعمه، لأن فيه غير مضاف، وأما عدم الإعادة فمقتضى التذكير، قوله
(تعيين النية) من زمانه المصنف إلى منعه فتونه، ولا نيتها.

فيه (فهر أداء رمضان و) أداء (التلو المبعين زمانه) كقوله: قد علي صوم يوم الخميس من هذه المحنة فإذا أطلق شبه ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صبح، وخرج به عن عهدة السندور (و) أداء (التفيل فيصبح) كل من هذه الثلاثة (ثبة) معينة معينة (من الليل) وهو الأفضل، وحقيقة الثبة قصد عازماً بقلبه صوم فده ولا يخفى مسلم من هذا في لبالي شهر رمضان (إلا ما ندر، وليس التعلق باللسان شرطاً) ومنى صيام من لم يبيت اثنية نفي كمال فتصبح اثنية، ولو نهاراً (إلى ما قبل نصف النهار) لأن الشرط وجود الثبة في أكثر النهار احتياطاً، وقد توجد في كله حكماً للأكثر وخص هذا بقصوم فنخرج الحج والصلاة لأتبعهما

قوله: (وأداء التلو المبعين زمانه) أما قضاء التلو المبعين، ولا يكون إلا في نذر معلق على شرط يراكونه فلا بد فيه من التعيين، والتبويب. قوله: (إلى ما قبل نصف النهار) أي، ولو يشبه بغير لأن الأكثر وحد مصاحباً لها. قوله: (وخرج به) أي يصومه. قوله: (وأداء التفيل) التمراد بالتفيل ما عدا الفرض والواجب أهم من أن يكون سنة، أو مندوباً، أو مكروهاً كما في البحر. قوله: (من الليل) فلا تصح قبل الغروب، ولا عند ندر. قوله: (قصده) عازماً بقلبه) أي قصد المكلف عازماً بقلبه فإذا نوى أن يفطر عدأً إن دعى إلى دعوته، وإن لم يدع به لا يصير صائماً بهذه الثبة فإذا أصبح في رمضان لا يتزى صوماً ولا فطراً، وهو يعلم أنه رمضان لأظهر أنه لا يصير صائماً، ومن تسحر بأقير الوأي أن التسحر لم يطلع لا يأمر به إذا كان المرحل لا يخفى عليه مثل ذلك، وإن كان ممن يخفى عليه فسيببه أن يدع الأكس ولا يجوز الإنظار بالتسحري في طاهر الرواية وإن أراد أن يفطر في تسحر على صباح الفيل أكثر ذلك بعض مشايخنا، وقال بعضهم لا بأس به إذا كان قد صومه سراً، وظهر أنه بسبب الوقت حندية. قوله: (ولا يخلو مسلم من هذا) أي من قصد الصوم علاناً بالقلب، وقالوا: التسحر في رمضان نية. قوله: (إلا ما ندر) كأن كان فاسقاً عاجلاً، أو نائماً من وقت الغروب، أو مل إلى طلوع المحر، أو غرض عليه كذلك. قوله: (وليس التعلق باللسان شرطاً) إلا أن التعلق بها سنة كما في التحددي أي سنة المشايخ كما هي تحفة الأختار. قوله: (ومنى صيام من لم يبيت الثبة) أي في قوله ﷺ: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل) ومزم. قوله: (نفي كمال) يدل له ما ثبت أنه ﷺ لما شهد عنده أعراشي رزية الهلال ذلك لم حل: أدنى من الناس من أكل فطمسك ثبة يومه، ومن لم يكن أكل فطمس. قوله: (ولو نهاراً إلى ما قبل نصف النهار) التمراد أنه من الليل إلى هذا الوقت طرف الثبة فنى حملت في جزء من هذا الزمان صبح الصوم لما ذكره المصنف، وإن بوى الصوم من النهار يتزى أنه صائم من أوله حتى لو بوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائماً حموي، وإنما تجوز نفي الضميمة، إذا لم يوجد قبلها ما ينافي الصوم كأكل وشرب، وجساع ولو ناسياً فإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز حندية من شرح الطحاوي. قوله: (احتياطاً) أي إنما اشترط وجود الثبة في أكثر

أركاناً بشرطاً فراهي، والخذ على أدائها ابتداءً، وإلا خلا صوم الأركان عنها علم بفتح عيادة
 والصوم وكثر واحد وقد وجدت فيه، وإنما قلنا إلى ما نزل نصف النهار نعتاً للصوم الصغير
 (على الأصح) احتراز عن ظاهر عبارة القدوري وإنما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع
 الفجر إلى) قبيل (وقت السحوة الكبرى) لا عندها لأن النهار قد يطلق على ما عند طلوع
 الشمس إلى غروبها إذ هو وقت الزوال منه فثبت شرط صحة فيه بوجوده قبيل الزوال
 (ويصح أيضاً) قل من أذاه ومضاه والنحر المعين والنفل (مطلقاً) (ثنية) من غير تنفيذ بوصف
 للمعبر عنه، والشرع معتبر بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضاً (ولو كان) (لهي) بواء (مضافاً)

لنهاره، ولم تكف إذا وجدت في حقه للاحتياط في أمر الصلاة، قوله: (وبه) أي موجود فيه
 في أكثر النهار، قوله: (للاكثر) الأولى حذفه، قوله: (وغص هذا بالصوم) أي شمس أجزاء الثنية
 إذا وجدت في الأكثر قوله: (والثنية أركان) أي متعددة، قوله: (بأنه على أدائها) من أن
 المعنى هو البنية فلا يأتي أن يقول بشرط فرائها بالابتداء، والتفسير من قرأها يرجع إلى الثنية
 ويحتمل أن ثنية لتصوير قرآن فيه ابتداء الصلاة واجبة، قوله: (فلم يقع عبادة) التفسير يرجع
 إلى الحالي عن ثنية المفهوم من قوله: (والإحلال أي الصلاة) والأركان، وهي لا تنجز حتى
 يكون شمس عبادة، والحصص غير عبادة، قوله: (احتراز عن ظاهر عبارة القدوري) وهي قوله ما
 يشهد أي طلوع الصبح، وبين الزوال ما ذكره ما يثبت أنها لا وحدات قبل الزوال، وبعد
 الصبح فذكر في كتابه، وليس كذلك، وسأرد قوله: (ظاهر عبارة الشيخ لأن أفرادها من
 الزوال إلى الصبح الكبرى متصحة فيه قبلها فلا خلاف)، والأولى يجب احترازاً ليكون غلة
 لقوله قل، قوله: (من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استنباط الضوء في أفق المشرق إلى
 غروب الشمس، ومنه اليوم أي أن النصف ينصرف من طلوع الشمس لا من طلوع الشمس، قوله:
 (لا متصفاً) لأن الثنية حادثة لم توجد في الأكثر، قوله: (لأن النهار الفجر) جعل في غاية البيان
 قول النهار من طلوع الفجر إلى وقتها، قوله: (على ما عند) أي على زمن كان عند طلوع
 الشمس الخ، قوله: (فيقول الفجر) أي أو احبوا بالنهار على ما كان وقتاً، إن ثنية يصح
 قبل صفة نجات شرط الصحة، وهو وجوده في أكثر اليوم، قوله: (بوجوده قبيل الزوال)
 لأنه مصدق بوجوده الثنية قبيل زوال بعد السحوة الكبرى، وإس ذلك لشر بغيره فيجب
 بالتصغير، والحاصل أن تقسم الزمان من ابتداء طلوع فجر إلى الغروب بالساعات وإذا وجدت
 خمسة في أكثره صححت في هذه الثلاثة، وإلا فلا، قوله: (يسطلق الثنية) أي بالنية المطلقة عن
 تنفيذ بوصف محض، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، قوله: (للمعبر عنه) أي لأن
 رمضان معياره بشرع فيه صوم آخر فكان متعباً للقصر، (والتعويض لا يحتاج إلى التعيين،
 قوله: (والتعويض معتبر بإيجاب الله تعالى) أي يجري حكمه فيه أي، (والمعل) يحصل بالنية المطلقة
 لعدم حيل فيه إلى التحصيل، قوله: (وبنية النفل) أي في رمضان، وأما المعبر، ولا يلزم

(أو كان مريضاً في الأصح) من الروايتين وهو اختيار عمر للإسلام، وشعير الأثمة وجميع
 وتنفي زيادة الثعلبة لأيهما قد تسلا المشقة الثقل من لا عدد له نظراً لهما (ويصح لهما
 رمضان بنية واجب آخر) ١٥: (المن كان صحيحاً مقبلاً) لما أنه معتد بقيصبات بالخطأ في
 أو صفت كسطلق البنية (بخلال المسائل فإنه) إذا نوى واجبة أخر (يقع عما نواه من) ذلك،
 (الواجب) روية واحدة عن أبي حنيفة أنه صرفه إلى ما عليه، وقالوا: يقع عن رمضان
 (واختلّف الترجيح في) صوم (المريض) إذا نوى واجبة أخر بصومه (في شهر رمضان)
 روى الحسن أنه عما نوى، واختاره صاحب الهداية، وأكثر مشايخ بخارى لمحضه المعدل
 وفل فحر الإسلام، وشعير الأثمة: التصحيح أنه يقع بصومه عن رمضان، وفي البرهان:
 وهو الأصح (ولا يصح) أي لا يستدل (المستدرك المعين) بعمدة (بنية واجب غيره بل
 يقع عما نواه) التاخر (من الواجب) المصدر للمستدرك في الروايات قلها روى المستدرك بدته
 ونصبه، ولما سوجب أخر لأنه لو أدى بغيره رفع عن المستدرك الجمع كاختلاف الفقه، وروى

من فقه الفقه في رمضان تكفر كما قاله الأكمل في تقريره لأنه لا ملازمة بين نية النقص، واعتقاد
 هذه الفرصة، أو ظنه فقد يكون معتقداً للفرصة، ومع ذلك ينوي يقيناً أما إذا نسي (في نية
 لغل اعتقاد أن رمضان نفل، أو ظنه فيكر إذا كان صاحب البحر) قوله: (أو مريضاً في الأصح)
 عرضه الأكس في تقريره بأن السرطير الذي لا يضره الصوم غير مرفوع له فطره عند أئمة
 لفقه كما شهدت به كتبهم فمن لا يضره الصوم صحيح أي يمتنع عليه صوم ومعتد، ونسب
 لكلام فقه، وفيه أنه قد يحسن للصوم بداية الحرم، أو بدء الر، فيباح له حيث ينظر، فلو
 صامه، ولم يزل ما كنت يقال: إنه مما من غير نية محبة، ولعليل الأصح أنه يقع بعد لأنه لما
 به از اختلاف من الصوم حاله أنه شدة المراجع في فطره تأليه الخارج عن رمضان، واختاره
 جميع كذا في الشرح فالروايات مستحقة، قوله: (تنظر لهما) أي لأنهما، أو لعدم غلظ لزم
 حنبليهما قضاء ما أفتره، وربما تركاه قبله عليه، إذا أدركا عدا من أيام أخر فكان الخبر،
 والمصححة في إضاحه عن العرض، قوله: (لما أنه معيار) شبهة بتعيين الشارح قال رحمه الله
 نسخ شعبان فلا صوم إلا رمضان باختلاف الشارح، جعل بولاية الشارح، وله إطلاق صلاحية
 ما له مع، قوله: (لنصاب بالخطأ) المراد أنه بصوم، ولو قصد غيره وليس المراد بالخطأ ما
 تأني العمد، قوله: (كسطلق البنية) أي كما يفسر بمطلق البنية، قوله: (لأنه صرفه إلى ما عليه)
 فقد تحمل الوقت بالأمم، ورمضان في حق شعبان من حق المنيم، قوله: (المستدرك) قال
 في الشرح لأن رخصه مختلفة بخلاف (زعماء العرض) لا بحقيقة المعجز وكان قد استدل في تأني
 الرخصة في حق بعض معدداً، وقد علمت ما قاله الأكس وفي أكثر عمر الأئمة الصحيح
 وقوع الكل عن رمضان سوى مسائل بوى واجبة أخر واختاره ابن الكمال، قوله: (ولا يصح
 العتدور الخ) قد تقدم عن الشيخ ما جيد الفرق بين رمضان، واختاره المعجب.

عن أبي حنيفة أنه يكون عند سماعه (أي التزم) التعبير (أو ما القسم الثاني وهو ما يشترط له معنى الية ويبينها) ليأتي به سقط من التكلف فهو قضاء ومضار وقضاء ما أقصد من نفسي، وصوم تكلمات (أو ماها) ككثرة (أي) وسوم الصانع والذات (أو تكلف المطلق) عن نفسه بمراد وهو أما مدني شرط ووجد (كقوله) إن شئني أنه يرفس فعلى ضوء يوم فحصل التسامع له معاني تقوله في معنى عدم وم لأنها ليس به وقت معين ولا شأني إلا الية محسوسة حياء أو مغيرة لطيف التعبير وهو الأصل، ولقد كنت عنه المفسر، ويشترط الدوام عينيها فلو رجع عما هو ليلاً لم يفسر حديثاً، ولم أفسد لا شيء، عليه إلا القضاء بانقطاع شبه الرجوع، فلا كفارة عليه في رمضان إلا أن يحد إلى تحديد غيره، ويحصل منسبه فيه في وقتها تحثيثاً لها، ولا يظفر الية غيره أصح عدداً إن شاء فله لأنه محسوس الاستماع، وطلب الذي نزل إلا أن يريد حقيقة الاستماع.

قوله (أورد) من أبي حنيفة أنه يكون معناه (أي) من الصانع قوله (أو ما يشترط له تعيين الية) معاني على الشرائط الخمس أنه لو يرى المتكلم والمضار جميعاً لم يكن لغرض في راسد منها، ويكون مثلاً، وقد أبو يوسف أنه يكون قابلاً عند من ذلك الأجر، قوله (وتبينها) أبو موسى معناه الصانع، وهذا كذا نظراً، وبمعناه استبعاد، ولا قضاء بمراد، وأثبت في الأصل كل من غير الية معاني، قوله (وصوم الصانع والفرق) بالرفع عطفاً على قوله قضاء ومضار، وذلك لأن الصانع يدل على تمام الواجب بعده، وهو مع شكر الشوق إلى إتمامه يستحق قوله (ووجد) أي التزم، قوله (أو مطلق) أي من تعيين، قوله (لأنها ليس بها وقت معين) أي، وإنما اشترط المعين، وأبى فيها لأن تلك الصيغيات ليس لها وقت معين لأن الوقت ثابت في الزمان، وفي زمان ما رجع زمانه، وأما في عام في دونه ولا بالمعنى، وليس اقتضاها معياراً لها فاشترط فيه التثبت، قوله (قله فتأني) لخصه حدد التألف للذم، قوله (وهو الأصل) أي المقاربة هي الأصل في الية وإنما ذكرها بابتداء، حجر قوله (الظهور) لأن تعري وقت الفهم، معاني والخرج مدفوع، قوله (فلو رجع صانعاً لولا لم يضر صانعاً) قال في الهدية (لو لم يضر من التأني) ثم رجع عن ربه فن ظن صانعاً لصحاح رجع عنه من الصيغيات، قوله (ولو أظفر) أي من تأني ومضار مع رجع عنه من ربه، قوله (فلا كفارة عليه في رمضان) شبهة خلاف، من اشترط التأني، قوله (إلا أن يعود إلى تحليل الية) استاء من قوله (لافتحة الأب بالرجوع أي، إلا أنها صبح صوم، قوله (ويحصل منسبه فيه) أي من عدم ينه من ربه أي لية بعد التعبير إلى لية، معصوما الكبرى، بقوله (تدبراً) أي إلى الله أي تحصيلاً لها، لأن كذا غير معصومة بسبب الرجوع عنها، قوله (ولا يظفر لية بقوله أصح عدداً إن شاء الله) لأن المعيشة إنما تفرق اللغة، وإنما فعل الغلب بحر، ولا يظفر لية فلا أقله، أو شبه أن يصاغ بعدد كذا في حاشية السبب عن

فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم

يوم السبت وغيره) تحت كلمة النجاس الهلال ليلة الثلاثاء من شعبان لأنه قد يكون ناصباً وأثبت رمضان بوقية هلاله، قوله: «ومروا لرؤيته وأمنوهوا لرؤيته فإن غم عليكم فكمثلوا عدة شعبان ثلاثين» هذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين) يوماً (إن غم الهلال) نعم وعده وغيره، وإجماع (يوم النكاح هو ما يلي تسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه عرف وعلم والجهل) حقيقة لحال زمان غم الهلال) أي هلاله من أوله إلى الثاني من شعبان وبعبارة أخرى قوله: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا وحسب إيهامه في العرا الثالثة يعني تسعة وعشرين» وقوله وهكذا وهكذا أي من غير حجب بغير ثلاثين، فثبت بوجود مدة

اعتادة مسكورة، والاعتاد يفيد أن العادة لا تنقض مطلقاً، وفي هذه صيغة تكفي بخلاف الاعتاد وحده، وهو أنه إذا قضيت التعديل كان غير مبرم بآراءه، وهو ظاهر وإن سجدته وسألني أعلمه وأسمع الله العليم.

فصل فيما يثبت به الهلال

أي هلال رمضان وغيره، قوله: (وغيره) كصوم يومين من حر شهر، قوله: (يعني) الظاهر أنه لا يرضى أنه يتصل به إلى العرس، وقد ثبت لمسافر هلاله في مجرب التاسع والعشرين من رمضان، قوله: (الشعبان الهلال) أي طاب ريقه قال في الشرح، وذكره المؤلف من أهلال عند رؤيته أنه فعل الجمالية، وفي هذا إشكال يعني أنه لا عبرة بقوله المحقق فلا يثبت به الهلال، قوله: (فإن غم عليكم) أي أعني عنكم، قوله: (فكذا) أي لقوله: «ففي الحديث» وما سمعته شخ، قوله: (وغيره) كخاتمة صلاة، أو صوم كذا أو دكان، قوله: (هو ما يلي تسع والعشرين) قال في الهداية هو إذا لم ير هلاله ليلة الثلاثاء، وإجماع متبعة، أو شهد واحد بحدوث شهادته، أو شاهدان فاشعان بحدوث شهادتهما، وفي شرح «مختار» أن يحدث الأمر بالوقية ولا يثبت، وظاهره أن يثبت بأنه ما يلي التاسع والعشرين أنه لا يكره صوم التاسع من ذي الحجة عند حدث في أي يوم محرم، والظاهر أنكره ويحرم، قوله: (وقد استوى فيه عرف) بيان لزوم إضافة اليوم إلى النكاح، قوله: (بعبارة أشبه) متعلق بالجهل، وحذف من ألعاب نظره، أو متعلق بالعلم وعدم من الجهل نظره، قوله: (فإن غم الهلال) الباء تسمية، قوله: (فاحتمل) الباء التمهيد أي احتمل الحال، قوله: (وخصي إيهامه) لم يبين أنه إيهام اليسر أو اليسر، قوله: (وقوله) - أجز - مصداقاً لحني قوله الأول، قال ابن حجر وثوب الخافض كالأخبار في الفصل المختار على رمضان إما ما سوي على صوم يوم الثلاثاء من ثواب واجب أن فرضه، وسدده عند محرمه، وطوره عند زيادة يقول بها بعض

كأنه في الثلاثين من رمضان هو أو من تسبيل أو نسم من رجب (وكرر فيه) أي يوم الشك (نقل صوم) من قرص وواجب وصوم رده فيه بين معل وواجب (الأصوم نقل حزم به بلا توريد بينه وبين صوم آخر) فيه لا يكره حدث السرر إذا كان على وجهه فلا يعلم لصوم ذلك ليعتادوا صومه طمأننتهم زيادته على القرص ، وإذا وافق معتاده فصومه نفس اتفاقاً واعتقداً في الأنصلي ، إذ لم يوافق معتاده فيزول لأنصلي النظر احترازاً لمظاهر النهي وقيل لصوم اعتداه بمنى ، وعاشته رضي الله عنها فأجهلنا كأننا بصومناه (وإن ظهر أنه) من (رمضان

فلمضاض فضي من حيث هو مقطع للنظر عن مجموع أيامه كسيرة المنسوب لس صام يجهل ، واحتياطاً ، والندم من باب الحنة المند حسنة ، وغير ذلك من التكريم ، وهذا لا فرق بين قوله ناقصاً أو تاماً ، وأما التواضع المنزلة على كل يوم محصورة فأمر آخر فلا ينت للكمال به ما لا ينت للناقص ، وأما العائنة ، بأنه تعالى الأجهوري أشهر ، صوم الثالثة ، والأدلة في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم نقل

رمضان الصيام ناسي الهجره صام تسعة نبي الرحمة
فأربعاً نصفاً وعشرين يوماً زاد مجلس فامالك كمال الصيام
كيفاً لمصنفهم ، وقال لمصنفي ما صام كمالاً سري شهراً عدم
وللمصنفي أنه شهر رمضان ناقص سواء عند ميا

أحد من شرح اسيد ملخصاً ، قوله : (أو يوم من رجب) الصبر في يوم بعد إلى شعبان أي أو يوم هلال شعبان من رجب فأكدت عدته ، فإنه لم يزل رمضان يقع الشك في الثلاثين من شعبان أمر ثلاثون يكون رجب كاملاً ، أو الحادي والثلاثون فيكون رجب ناقصاً ، وعليه الاتي أول رمضان ، قوله : (الحديث الصرا) فإنه يدل على استحباب صوم آخر شعبان ، وهو قوله ﷺ لرجل : عمل حسنت من صرا شعبان قال : لا قال : فإذا أظهرت فمض يوماً مكانه ، وقد أذن صلاه في آخر شعبان المحقق ، ويوم للشك يحتل الله من رمضان ، قوله : (إذا كان على وجه الخ) شرط في قوة لا يكره ، قوله : (ذلك) أي الصوم ، قوله : (ليعتادوا) عند لسمي ، وهو قوله : يعلم أي فلهم إذا عملوا اعتادوا ، ولو قال لئلا يعتادوا فتح أي إنما شرطنا ذلك لئلا يعتادوا ، والكان أوضح ، قوله : (طماننتهم) عنه لقوله ليعتادوا ، قوله : (زيادته) أي صوم يوم للشك ، قوله : (لمظاهر النهي) هو قوله ﷺ : لا تنقلعوا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه أحدكم ، وفي الشرح المذكور عن ظاهر النهي ، وهو الأولى ، قوله : (وقيل : للصوم لمخ) هو الذي جرم به المصنف عقل على أنه صحيح ، والكلام الآتي يدل على أنه أفضل في حق النواص فقط ، وفي عبارة التنوير وشرحه ، (الأصوم به التواضع ، ويظهر غيرهم بعد الروايل به ينشئ معاً لجملة النهي) هذا فأعاد الخلاف في أفضلية صومه لسوا من نقل

أجزاء منه) أي من رمضان (ما صلح) بأي نية كانت إلا أن يكون مسافراً أو سقياً عن راجب آخر كما تقدم وإن ظهر من شعبان، وتراء نعلماً كان غير مضمون لدخول الإسقاط في عزيمته من وجه وكراهة الواجب لصورة التهيئ كصلاته في أوخر الشهر وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم التشبه، وأما كراهة النفل مع التردد حلاله أو الفرض من وجه وهو أن يقول: إن كان غداً من رمضان فنعته وإلا فنطرح (وإن دعت) للشخص (فيه) أي في يوم الشك (بين

في شرح السيد: ومن أي من قوله. إلا صوم نفل المقتضى عدم الكراهة بعلم أن ما استند من كلام المصنف من أن صوم يوم الشك نعلماً لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا سواء صلح به بالتفاهة أم لا بأن ضم إليه غيره وسواء كان ما غصه فيه يوماً واحداً أم لا بأن كان يومين فأكثر مسبقاً لا غبار عليه، ولا يتنافاه ما يأتي من قوله، ويكره صوم يوم، أو يومين من آخر شعبان لأنه مقيد بما إذا كان التقدم على قصد أن يكون من رمضان، قوله: (إلا أن يكون مسافراً) هو مذهب الإمام كما سبق. قوله: (الدخول الإسقاط في عزيمته) أي في نية صومه من وجه، وهو ما إذا ظهر أنه من رمضان فإنه يحزى عنه فكانه لم يشروع ملتزماً، بل سقطاً من هذا الوجه فلا قضاء عليه أو إفساده. قوله: (أو كراهة الواجب الفسخ) الأولى ما فعله في الشرح حيث قال: أما كراهة صومه على أنه من رمضان فنقول: **القول الأول**: ممن صام يوم الشك فقد حصى أبا القسم، وفيه تشبه بأهل الكتاب في ريادة هذا الصوم فإن ظهرت رمضان أخرجه، وإن أضره فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالصائم لشروعه سقطاً، وأما كراهة الواجب الفسخ، والفرق بين ظهر الجمعة الذي يعلى نية الشك في جمعة الجمعة حيث يسري فيه الترخي، وبين صوم الشك حيث لا يسري فيه الترخي أن نية التخيير في الصلاة لازمة لتكون وقتها طوعاً بسمها، وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح، ولو في وقتها إلا أن نوى على التخيير بخلاف وقت الصوم فإنه مهيأ لا يصح غيره سبب عن الحموي، وهذا إما يرد على مقصد أبي يوسف لا على المتمدن بقي لأن ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد حصى أبا القسم لا أصل له كما قاله الزيلعي. **القول الثاني**: (لصورة التهيئ) أي للمهيئ عنه يعني أن صورة الراجب كصورة الفرض للمغرب بينهما فلما قرره ولو ظهرت رمضان فيه في هذه الصورة أخرجه لو مقيماً، ولو مسافراً فمن الواجب عند الإمام، ولو ظهر من شعبان معناه نوى في الصحيح كذا في الشرح. **القول الثالث**: (كراهة في أوخر الشهر) فإن الكراهة هنا للمعارض المجازي، وهو الأداء في ملت الشك بلا رضاء كما كره الواجب للمعارض وهو تصوره بصورة التهيئ منه. **القول الرابع**: (للمشم) أي بأهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم بقي ما لو ردد بين راجب ونفل ويكره تنزيهاً ولو تردد بين نرضي وواجب كره **القول الخامس**: ظهر أنه من شعبان ثم يبرح عن الواجب لأن الجهة لم تثبت للفرد فيها، وأصل الشك لا يكتفي، ويكون حرصاً غير مضمون بالقصد، إذ كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطاً

صيام وفطر) كقولهم: إن كان من رمضان فصائتم، وإلا فمفطر (لا يكون صائماً) لأنه لم يجرم بعزمته فإن ظهرت رمضان ففصائتم ثم شرع في سن تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال: (وكرر صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله ﷺ: لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين (لا وجل كل من يصوم صوماً لميصومه متفق عليه، والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لأن التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به ثبيل حبه وأوانه ووقته وزمانه، وشأن وقت التطوع عاذاً صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه، وأوانه فلا يكون هذا تقديماً عليه من فوائد شيعي العلامة شمس الدين محمد المحمدي رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقهما) أي اليوسن الثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار أن (بأمر المقتني انعاماً) بإظهار النذاه (بالتلوم) أي بالإنظار بلاية صوم في

قوله: (لا يكون صائماً) كما أنه ليس بصائتم لو نوى أنه لم يجد فداء فصائتم، وإلا فمفطر تنوير. قوله: (والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل إذ ليس ذلك بلام لأن اللغة السخوفة توهم الزيادة، ولو من بعض الناس، وهذه تتحقق بتقديم الصوم، ولو على أنه من شعبان، ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ، ومعاً يدل على ما ذكرنا قوله: لا تقدموا الشهر أي شهر الصيام المفروض، بغيره وكذا ذكر في التحفة، ونصها الصوم قبل رمضان بيوم، أو يومين مكرره أي صوم كذا، وما ذكره المحمدي أخذه في التواتر، وأخذه في امتناعه، ومثله في الإيضاح، ونصه لا بأس بصوم يوم، أو يومين، أو ثلاثة قبل رمضان لما روي أنه ﷺ كان يصل شعبان بـرمضان، والمراد بقوله ﷺ: (لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه) ومثله في الهداية قال الكمالي: وما في التحفة أوجه فالجواب أنه إذا صام يومين، أو يوماً على يكره بعضهم كصاحب التنبيه قال بالكراهة مطلقاً، وبعضهم وهو الأكثر قيد بما إذا نوى أن ذلك من رمضان، وما عليه الأكثر هو الذي ذكره في الهداية. قوله: (لأن التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فإن تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره، وأجيب بأن الشئ أعيد معرفة فيكون عرباً والتقديم هنا إما هو لوصف الفرض، قوله: (لا يكره صوم ما فوقهما) وقال الإمام الشافعي: إذا انتصف شعبان، فلا صيام إلا رمضان لحديث ورد فيه، وأوردن التقديم بنية صوم الفرض لا ينحصر اليومين، بل الحكم الكراهة، فيما زلنا حيث نوى للفرض، وأجيب بأنهم حصوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم أن القليل عفو كما عفي في كثير من الأحكام أي يفهم حكم الكثير بالأولى، ويأن لما كان يقع التمسك في التهور، فينوع منوعه ونوع التمسك في رجب، وفي شعبان ما يصوم يومين قبل الزيادة بناءً منه على هذا النوع من غير تعيق تأمل، وراجع الشرح. قوله: (لأن بأمراً مقتني) إما كان الأمر المقتني لا القاصي لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء إلا تبعاً أي بأمر القاصي على أنه إفتاء لا حكم. قوله: (يُظهر الله) الباء فيه كالباء في كنت بالقدم، ويظهر إنشاء في الأسوق، والمعارات كما في الشرح.

استاء (يوم الشك) محافظة على إمكان أداء الفرض بإنشاء الله بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالإعصار إذا ذهب وقت) إنشاء (فئة) وهو عند محيي الصلوة الكبرى (ولم يتبين الحال) حسناً لمدة اعتناء الريادة (ويصوم فيه) أي يصومه فعلاً (المفتي والقاضي) سر الحديث السرور لثلاثتهم بالمعصية، بارتكاب الصوم مما يروى من صام يوم الشك فقد حصل أما القاسم مخالفاً لما أمر به من فقطر (أو يصومه أيضاً سرّاً) (من كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن) الأصحاب وهو (الترغيد في التبة) (أو عن ملاحظة كونه) صائماً (عن الفرض) إن كان من رمضان الحديث السرور، وهو قوله **يُحْتَكَ لِمُحَلِّ** أهل صحت من سرور شعبان قال: لا قال: فإذا أنقضت صوم يوماً مكانه، وسرور الشهر بالفتح والكسر آخر، سمى به لاستتار الفجر فيه لأنه لما كان معارضاً بهي التقدم بصيام يوم، أو يرمي خفي انتدم على ثمة الفرض، وحديث السرور على استجابة فعلاً لأن استمضى الذي يهتزل فيه ختم

قوله: (بالقول) البناء كاتعامة قوله: (بإنشاء التبة) تدل على إبداء قوله: (بظهور الحال) البناء يستل مع أي مع ظهور الحال أنه من رمضان، قوله: (في وقتها) أي التبة متعلق بظهور، قوله: (ثم يأمر العامة) بالتصديق عطفاً على يأمر الأول، قوله: (لحديث السرور) يأتي ذكره قريباً، قوله: (يستم بالمعصية) مدة نقواء سرّاً قال في الشرح: فإن لم يحم بالقطر مع التلزم فإذا خالف إلى الصوم انهزم بالمعصية نكاً منهم مما يروى من صام يوم الشك فقد حصل في القاسم، وهو مشهور بين العوام، قوله: (بارتكاب) البناء للمصية متعلق بالمعصية، وقوله: (مد يروى البناء) بمعنى اللام، وتبعية في الصغير، والتكبير يروى وبغوله في الكبير، وهو مشهور بين العوام يشير إلى أنه لا أصل له، وهو كذلك كما مر عن إربلي، والدليل على أن القاضي يصومه ما حكاه السد من عمره، وقال: ثبت باب الرشيد فأقبل أم سرجت القاضي، وعليه عصابة سوداء، ومدرعة سوداء، وحذاء أسود وراكب على فرس أسود، وما عليه شوب من الأبيض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم الشك، فأغنى الناس بالقطر، فقلت له: أنقضت أنت فقال: إنني فدنوت منه فقال: في أضي إني مباحم آخر للسواد شعار المناسبة، قوله: (مخالفاً) حال من فاعل المنصهر المحذوف الذي هو ارتكاب إذ تقديره بارتكاب الصوم مخالفاً لما أمر به من القطر، وأمر البناء للعلوم، والمعلوم محذوف، وهو العامة، قوله: (من كان الخ) أي من كان من الخواص في هذا المقام، قوله: (ومن ملاحظة) من عطف الخامس، قوله: (نصم يوماً مكانه) الأمر يحصل على التنب، قوله: (وسرور الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرور كسحاب السحاب ومن الشهر آخر قبله منه كسراره، وسرور، وقد: قبله السر سمى الشهر أو آخره، واستدل الإمام أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح، قوله: (سمي به) أي بالسرا الذي يدل على الخفاء، قوله: (لأنه لما كان الخ) حلة لسد صومه للمفتي، والقاضي، ومن كان من الخواص، قوله: (جعل التقدم) أي المنهي عنه، قوله: (على

شعبان بالحجامة كما يستحب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (القطر وحده ورؤى قوله) أي رده القاضي (لزمه الصيام) لقوله تعالى: «ومن شهد منكم الشهر فليصمه» وقد رآه ظاهراً لقوله عليه السلام: «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون» والناس لم يهتروا فواجب أن لا يفطر إلا غرق بين كون السماء بعلقة فله يقين لنفسه أو رؤيت صحوة لا مردد، وهي إشارة إلى لزوم صيامه وإن لم يشهد عبد القاضي، ولا غرق بين كونه من عرض الناس، أو الإمام فلا يأمر الناس بالصوم، ولا بالفطر إذا رآه وحده وصوم هو (ولا يجوز له الفطر بيقينه هلال شوال) برؤيته منفرداً كما روينا كذا في الفتح والتاريخانية عن المحقق والخلاصة وفي الجوهرة هلال قال الإمام: يأمرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لا سراً ولا جهراً الشهر، فأخذ بالاحتياط في المحلين وفي الحجية قاله صاحب الكتاب: إذا استيقن بالهلال يخرج، ويصلي العيد، ويفطر لأنه ثابت بالشرع،

نية الغرض أي على ما إذا قام الصوم على رمضان أو غيره. قوله: (وحدث السمر) أي الحديث الذي على طلب صوم السمر. قوله: (ختم شعبان) خبر أن. قوله: (ذلك) أي الختم بعبادة الصوم. قوله: (ورد قوله) فإذا لم يرد مسامه بالأولى. قوله: (لزمه الصيام) وكذا يلزم صديقه إذا أخبره برؤيته أن صديقه، ولا يفطر. وقد أنظر لا كفارة عليه بحر. قوله: (ولقوله) «صومكم الفتح» دليل المصلحة الثانية. قوله: (يوم تفطرون) بفتح التاء بدل الفطر، ولو كان نفيها لغناه. (وفطركم) وهي لفافوس فطر الصائم أكل، وشرب كأفطر، وفطرته محققاً، ومشتدداً وانقضته. (وهو) أي الحديث بعد أن الصوم يوم صوم الناس، ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع أن الناس لم يصوموا، وأحبب بأن الصوم ثبت بدليل خاص، وهو الآية المتقدمة. قوله: (وفي إشارة الفتح) وجهها أنه إذا لزمه الصيام بعد رد قوله: يلزمه إذا لم يشهد، ولم يرد بالأولى، والصوم المبرور منه حقيقة لا الإمكان على المحقق في صورة رؤية هلال الفطر، وهو يجب، لو بنى قولان. والمثبت الأول. والفراد بأوجب الإنقراض كما قاله: صاحب تحفة الأخيار. قوله: (من عرض الناس) بالنسب أي عاينهم كما في لفافوس. قوله: (إذا رآه) أي هلال الصوم، أو هلال الفطر عن التوزيع. قوله: (ولا يجوز له الفطر) جمل كلام المصنف مرتبطاً به، قبله من مثله الإمام فأخرج البشر عن الصوم. قوله: (وفي الجوهرة) ومثله في الهداية عن السراج. قوله: (قال) أي صاحب الجوهرة. قوله: (برؤيته) أي برؤية هلال رمضان. قوله: (ولا يصلي بهم العيد) أي إذا رأى هلال شوال كما انفتح عنه في السراج، وكذا يقال فيما بعد. قوله: (فأخذ) أي أخذ من قال بهذا التفصيل. قوله: (في المحسين) مما روى هلال رمضان بالصوم، ورؤية انظر بالصوم أيضاً لاستعمال اللفظ في الرؤية. قوله: (قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه الغاوري. قوله: (إنما استيقن) أي الإمام. قوله: (لأنه ثابت بالشرع) أي برؤية الإمام.

وقد ثبت كذا في التاريخاته (وإن أنظر) من وأن النهال رجه (في الوقتين) رمضان وشواله (قضى) لما يلزم (ولا كفارة عليه) ولا على هذين للرأي إن شهد عتده بهلال القطر وحده فأنظر لأنه يوم عيد عتده ليكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار مكذباً شرعاً (أو) بذلك لا كفارة عليه (ولو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح) لقيام الشبهة وهو قوله **في الصوم يوم تصومون** (وفي) نوب الكفارة فيها (أنظر بين الشارحين) أنظر والمحققة التي عتده في رمضان (ولما كان بالسما عتده من عيم أو خيال ونحوه) تصيب ردي (قبل) أي القاضي بمجلسه (خير واحد عدل) هو الذي حسنه أكثر من سبانه، وإن عدالة ملكة تحمل على ملازمة النص والضرورة (أو) خير (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له شيء ولا عدل يقبل قوله (في الصحيح) ويبرم العدل أن يشهد عند المحاكم في ليلة رؤيته كي لا

قوله: (لما ظننا) أي من قوله تعالى: «نحن شهدكم أن شهر فليصد» (البقرة ١٧٥)
وقال في التشرح. ولما رؤنا أي من قوله **صوموا الخ**. وفي نسخ من الصخر (وروى قوله: (لأنه يوم عيد عتده) هذا منيل لعدم الكفارة في الإفطار برؤية هلال القطر. قوله: (ويرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذباً. وهو تحليل القطر في رؤية هلال رمضان. قوله: (وبذلك) أي بما ذكر من التعديلات. قوله: (يوم تصومون) أي وأناس لم يصدوا عتده رؤية هلال رمضان. وهذا مع الاستثناء عنه قوله. وبذلك لا كفارة عليه إنما يظهر في هلال رمضان، وأما الحلة في فطر هلاله يوم عيد عتده أي برؤية السحيفة عتده. قوله: (في أنظر) أي في رؤية هلال القطر أي فإنه أنظر. وأناس صابرون فنجب الكفارة. قوله: (وللمحققة مني صدق) أي لرؤية السحيفة عتده في رمضان فإذا أنظر وبسبب عتبه الكفارة. قوله: (كتساب) قال في القاموس: (اليوم صاروا ضيق الفتح أي ندى كالغيم، أو سحاب وفي كالحجاء) فذكره حيث لا فائدة فيه لأن كلا من الغيم، والدمى، مذكور. قوله: (وندى) بالقصر مر كذا في التأموس الثري، والشحم والمطر، والليل رطلا وتبي تطيب به كالبحور، والنجاس هنا أنظر، أو الليل ولكنهما لا يملآن السماء. قوله: (بمجلسه) قال في التبرير، وشرحه وفي: بلا دعوى، ولا أنظر أشهد، ولا حكم، ومجلس قضاء الخ فذكر المجلس إنفاقي. قوله: (خير واحد عدل) يلزم أن تكون مسلماً عاقلاً مالاً بحراً. وفي الهدية لا نفس شهادة لمرافق قوله: (هو الذي الخ) هو أي وصفت العدالة، وهو بشرط. قوله: (والضرورة) قال في القاموس: مر في تكريم مرودة جبر مري أي ذو مرودة، وإسبابة أه. قوله: (في الصحيح) مقابلته ظهر برواية أنه لا يثبت خبر المستور. قوله: (ويلزم العقل) أما الفاسق إن علم أن المحاكم يعمل بقول الطحاوي، وهو قول شهادة الفاسق في رؤية هلاله، وإن كان مؤولاً بالمستور ينبغي له أن يشهد، كذا في التشرح عن التاريخات، وشرح الفري، وفي بداية لا يثبت خبر الفاسق الطحاوي، وفي البحر قول الفاسق في البداية، التي يمكن تلقيها من الحدود خبر

يصبحوا معترضين وللمخبرة أن تشهد بغير إذن وليها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول ليس بشرط فكذلك في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أنثى، أو رقيقاً، أو محدوداً في نطقه وقد (تأخر) في مظاهر الرواية إيجاباً (لرمضان) لأنه أمر ديني وخبر المعتد فيه مقبول فأنشأ رواية الأخبار (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة) (ولا) تقدم (الدهوى) كما لا يشترط أن في سائر الأخبار، وأطلق القبول كما في الهداية وقال: كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إنما يقبل شهادة الواحد إذا فسر فحاشي. وأنته في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي لأن الرؤية في مثل هذا تنق في زمان قليل فجار أن يفرد هو به، أما بدول هذا التفسير لا تقبل لمكان التهمة انتهى كذا في التحسيس.

تنبيه: لما كان قول أصحاب مختلفاً فيه نظمه ابن رجبان فقال:

فوقول أولي التوقيف ليس بمسرحب وقيل: نعم واليعض إن كان بكثرة

مقبول كالتحليل، رواية الأخبار، ولو تعدد كفاشفس فأكثر: هـ. قوله: (وللمخبرة) ولو رغبة كما أعاده في الدر. قوله: (لأنه من فروض العين) يراد منه أن سجد إذا نيت للشهادة، ولا حرم عليها. قوله: (لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادة على شهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان، أو رجل، وامرأتان، وتوله على منته، بل ولو على غير مثله شمر وعبد وكر، وأنثى. قوله: (في مظاهر الرواية) لقبول رواية أبي بكر بعد ما تأخر. وكان قد سجد في قف سحر، ومثالي ظاهر الرواية ما عن الإمام لا تقبل شهادة المحدود بعد القذف. قوله: (ولها التبع) أي تكونه أمراً دينياً. قوله: (لا يشترط لفظ الشهادة) على الصحيح خلافاً للشيخ الإسلام، فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم. وسع رجل شهادته عنه، وهو ظاهر المعاملة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم هنية، وإذا ثبت رمضان بقول الواحد ينه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلن، والعق والزيار، وحلول الأسار، وغيرها مصناً، وإن كان شيء من ذلك لا يشترط بخبر الواحد فصلاً كذا في شرح السيد. قوله: (ولا تقدم الدهوى) قال في الظهور هنا على قولهما أما على قول الإمام رضي الله عنه: فينبغي أن يشترط الدهوى: هـ. قوله: (في سائر الأخبار) كرواية الأسرار، والأخبار عن طهارة النساء ونجاسته. قوله: (أطلق القبول) أي، ولم يقيد بالتفسير. قوله: (فقال) عطف تفسير، ومثل إذا قال وأنت خارج أشك في الصحراء. قوله: (لأن الرؤية) علة لقبول خبر الواحد إذا بين. قوله: (المكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في الرؤية. قوله: (قول العمامة) أي المذنبين. قوله: (ليس بمسرحب) شرعاً طهراً، ولا عبثاً ولو لأنفسهم قال في الهندية، لا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه كما في معراج المذنبية. قوله: (وقيل: نعم) يعمل به مطلقاً قلوا، أو كثيراً. قوله: (واليعض إن كان بكثرة) أي قال

وقال ابن المشك: بعد نقل الخلاف: فإذا تفق أصحاب أبي حنيفة إلا القادر والشاخص أنه لا اعتماد على قول المتحمين في هذا (وشروط لهلال الفطر) أي لشئونه وشيئونه غيره من الأهلة (إذا كان بالسما علة) لفظ (الشهادة) الحاصلة (من حرمين) مسلمين متكلمين غير محددين في قاعد (أو حرم حرمين) لكن (بلا) اشتراط تقدم (وصوي) على الشهادة كفتش الأمة، وطلاق الزوجة، وإذا رأى الهلال في الرستاق، وليس هناك واء، ولا فاض قول كان ثقة بصوم الناس بقوله، وفي الفطر إن أخبر عدلان برؤية لهلال، وبالسما علة لا بأس بأن يفطروا بلا دعوى ولا حكم لتضرورة (وهذا لم يكن بالسما علة فلا بد) نشوت (من) شهادة (جميع عظيم لمضان والفطر) وغيرهما لأن المطمع منحذ في ذلك المحل، والسومع مستغنى والأبصار سليمة وانهم في طلب رؤية الهلال مستغنية، فالنفرد في مثل هذه الحالة يروهم

بعض المشيخ، وهو محمد بن مسلمة باعتباره إن كان سألهم، وعتمد على قولهم بعد أن يفتي على ذلك جماعة منهم. قوله: (والشافعي) مصنف على أصحاب، ونصحه بما حرم، الشافعية، وهو الإدم نفي الدين النبكي تصبیه، في هذه المسئلة حال فيه إلى اعتماد قوله المتحمين لأن الحساب فطمي، وتصديق المؤقت في هذا ليس مكافئاً للأثر: الحاكمي، والاعراف هي قوله **بلا** من أي كاهن، أو عرافاً تصدقه فيما يقول: فقد كثر ما أنزل على محمد بن محمد بالنسبة، أو من يدعي معرفته بما كان هذا سببه لا يجوز، ويكون تصدقه كثر لما أمر الأمة، يسير من هذا القيس، إذ معتمدتهم فيه الحساب الفطمي فليس من الأخبار عن إمام، أو دعوى معرفته في شيء، إلا ترى ابن قول: **نه** أي: **لو** فدمه ملازم لتفتيش، عدد السنين والحساب (يونسي: ١٠) أفاده في تحفة الأخبار: قوله: (وثبوت غيره من الأهلة) مكره مع ما يأتي متناً. قوله: (لفظ الشهادة الخ) قال في البحر: لأنه يتعلق به نفع العبد، وهو الفطر وأفضه سائر حقيرهم، فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحرية، والعند، وعدم الحاد، في ذلك، ولفظ الشهادة، والدعوى على خلاف فيه. قوله: (لكن بلا اشتراط تقدم دعوى) أي على قولها فما ذكره من الدعوى لإثبات مصداق إنما يحتاج إليه على مذهب الإمام فاده السيد: قوله: (كفتش الأمة وطلاق الزوجة) أي على الشاهد أن يشهد بهما عند القاضي، وإن لم يدع الأمة، والزوجة أما متى التبع الذمير بشرط فيه للمسمى. قوله: (في الرستاق) أي القرى. قوله: (يصوم الناس بقوله) قوله: (أي افتراضاً) قال في المنع: وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلاً أده ومعه ما إذا كان بالسما علة. قوله: (لا بأس بالخ) كذا عبر في المنع والتهنية وقناع التصير به عدم وحرب العسر. قوله: (للتضرورة) أي إنما فطرنا ذلك استئثلالاً لتصوره، وهي عدم الحاكم، وبأنه أن ذلك يجري فيما إذا كان تحكم مبدأ عنها. قوله: (وغيرهما) أي من بقية الأهلة. قوله: (والأبصار سليمة) أي غالبها، قوله: (مستغنية) أي مرفوعة عنها. قوله: (يروهم الغلط) كذا في الشرح، وفي نسخ (روهم الغلط)، ولا وجه له.

الخلط فوجب التوقف في رؤية القليل حتى يراه لجميع الكثير لا فرق في طاهر الرواية بين أهل المصر، ومن ورد من خارج المصر (ومتقار) عند (الجميع) التعظيم قيل أهل المحدث، وعن أبي يوسف حسود كالشامة وعن حنبل خمسة بنخ قليل، وقال الشافعي: الألف بخاري قليل، وقال الكمال: يعني ما روي عن محمد وأبي يوسف أن لعوا تناثر الخمر ومسيحت من كل جانب انتهى، وفي التحنيس من سحبه أن أمر العلة والكثرة (مفوض إلى رأي الإمام) وهو الصحيح وفي البرهان (في الأصح) لأن ذلك يختلف باختلاف الأوقات والأماكن وتفاوت الناس صديقاً (إذا تم العدد) أي عدد رمضان ثلاثين (بشهادة قرأ برؤية) (ولم ير هلال الفطر) ذلك (والسماء مصحبة لا يحل الفطر) اتفاقاً على ما ذكره شمس الأئمة ويعزز ذلك الشاهد كذا في التدرج وفي احتجاجي إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يروموا يوماً آخر، وقال الزبيدي، والأئمة أن يقال إن كانت السماء مصحبة لا يفطرون لظهور غلظه، وإن كانت منفصلة يفطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف فخرج) من حل الفطر (فيما إذا كان) ثبت رمضان (بشهادة صليين) رغم العدد، ولم ير هلال شوال مع انحصار صحيح في العداية والملاحة والبراهية حل الفطر لأن شهادة القاصدين إذا ثبتت كانت بمنزلة البيان، وفي مجموع السواري لا يفطرون وصححه كذا في السيد الإمام الأسفل ناصر الدين لأن عدم الرؤية مع العصور دليل للخلط فتبطل شهادتهم (ولا خلاف في حل الفطر إذا تم العدد) (وكان بالسماء علة ولو) وصلية ثبت رمضان بشهادة الفرد العدل كالمدين اتفاقاً على التحقير (وهلال الأضحي) في الحكم (كالفطر) فلا بد من نصيب الشهادة مع إلهاء، والجمع المقام مع المدح على طاهر الرواية، وهو الأصح لما يتعلق به من نفع تمديد خلاف لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهلان رمضان، وفي رواية السواري وصححها في التحفة، والجلد طاهر الرواية (ويشترط) في الثبوت (لبقية الأهلة) إذا كان اللهاء علة (شهادة رجلين عدلين أو) شهادة (حرو حريين غير محددين في قنف) وإلا

قوله: (مفوض إلى رأي الإمام) من غير تقدير بعدد كما في التنوير - قوله: (وتفاوت الناس صديقاً) أي من جهة الصديق أي فيمكن أن يطلب صنف من الناس عنه، فيقبله - قوله: (وذلك وسماء) سير اسم الإشارة محذوف أي، وذلك ذاتي - قوله: (بمنزلة البيان) يكسر العين المشاهدة - قوله: (اتفاقاً على التحقير) يرجع إلى شهادة الفرد العدل، ومقابل التحقير أن من الفطر بشهادة الفرد قول محمد.

قوله: (لما يتعلق به من نفع العباد) علة لقوله: فلا بد من مصاب الشهادة، فكان كحقوقهم - قوله: (ويشترط في الثبوت قبح) لو قال المصنف بذلك، وهلال الأضحي كالنظر، وجميع الأهل كالنظر لاستغن عن هذه الجملة

فجمع حقيق (وإذا ثبت) الهلال (في) بلدة و(مطلع قطر) ما (لزم) سائر الناس في ظاهر المنعجب، وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ: فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوماً للصوم الخطاب صوموا لرؤيته وقبل يختلف ثبوته باختلاف المطلاع، واحتاره صاحب التجريد وغيره كما إذا زالت الشمس عند موم وغربت عند غيره، فالظهر على الأولين لا المنعجب لعدم انقضاء السبب في حقهم.

تنبيه: ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة معلقة به فينكر المدعى عليه فيشهد لشهود بالرؤية ليفضي عليه، ويثبت مجيء رمضان ضمناً لأن إثبات مجيء الشهر مجرداً لا يدخل تحت الحكم، وإن لزم الصوم بمجرد الأخبار، ولا يشترط الإسلام في أخبار الجمع

قوله: (ومطلع قطرها) الأولى أن يقول، وإذا ثبت الهلال في مطلع قطر الخ. قوله (لزم) سائر الناس) في سائر أقطار الدنيا إذا ثبتت معتدماً لرؤية بطريق مرجح كان يتحمل ثبوت الشهادة، أو يشهدا على حكم القاضي، أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أنه أهل بلدة كنا ورأه لأنه حكاية ١ هـ. قوله: (صوموا لرؤيته) بدل من الخطاب فإنه علق الصوم بمطلع الرؤية، وهي حاصلة لرؤية قوم، فثبتت عموم الحكم احتياطاً. قوله: (واحتاره صاحب التجريد) وهو الأشبه، وإن كان الأول أصح كذا: في البعد. قوله: (كما إذا زالت الخ) قال في شرح البعد: لأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار كما في دخول الوقت، وغروجه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب، وكذا طلوع الفجر، وغروب الشمس، بل كلما تحركت درجة فلك طلوع الفجر لغروب، وطلوع الشمس لآخرين، وغروب لبعض ونصف ليل الآخرين، وهذا مثبت في علم الأملاك، والهيئة ههنا، وأما ما تختلف فيه المطلاع مسيرة شهر كما في الجوامع اختاراً بقصة سليمان على نبيأ، وعليه فصلاة والسلام فإنه قد انتقل كل غدو ورواح من إقليم إلى إقليم، وبين كل منهما مسيرة شهر فبهناتني ونقله الغد، وهي المسير من أول النهار إلى الزوال، والرواح المسير من الزوال إلى الغروب ١ هـ. قوله: (ثبوت رمضان، وشوال بالدعوى) إنما يحتاج لهذا على منعب الإمام، وفيه خلاف منه، وأما جلي مذهبهما، فلا حاجة إلى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما، وإن لم يتقدم الدعوى، وقوله: ثبوت الخ جنداً، وقوله بنحو وكالة معلقة خبر أي ثبوت رمضان العقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة. قوله: (بنحو وكالة معلقة) بأن يدعي شخص على مقيون شخص آخر أن فلان قال لي: إذا جاء رمضان، أو شوال، فقد وكلت بقدر الدين الذي لي على فلان بغير المدينين بثبوت الدين بضمه، وبوكالة، ويترك دخول رمضان، أو شوال، ثم إن كانت هذه حجة فالأمر ظاهر، وإن كانت كذباً، فيكون المسوغ لها إثبات حق الشان في رمضان، أو الخلق في القطر. قوله: (لا يدخل تحت الحكم) لأنه من البيانات. قوله: (وإن

العظيم لأن الفواتر لا يبان فيه تكفر الفاترين فضلاً عن مسبقهم أو ضعفهم ذكره الكعنان (ولا عبرة برؤية الهلال نهائياً سواء كان) قد روي (فيل الزوال أو روي (بعده وهو الليلة المستقبلة) لقوله **يُخَيَّرُ** **أَصْحَابُ** **الرُّوَاةِ** **مُوجِبِ** **سَبْقِ** **الرُّوَاةِ** **عَلَى** **الصُّوْمِ** **وَالْعَصْرِ** **وَالْمَجْمُوعِ** **الْمَشْهُورِ** **مِنَ** **الرُّوَاةِ** **عِنْدَ** **عَشِيَةِ** **كُلِّ** **شَهْرٍ** **عِنْدَ** **الصَّحَابَةِ** **وَأَتَابِهِمِ** **وَمِنْ** **بَعْدِهِمْ** **(فِي** **الْمَخْتَارِ)** **مِنَ** **الْمَذْهَبِ**

باب في بيان ما لا يفسد الصوم

وهو أربعة وعشرون شيئاً تعريضاً لا تحديداً بالمرءة منها (ما لو أكل) انقضتكم (أو شرب أو جامع) أو جمع بينهما (فاسياً) لصومه نفوته **يُخَيَّرُ** (إذا أكل الصائم شيئاً فليسا هو رزق

لوم الصوم بمجرد الأخبار) حتى لم يخبر رجل هذا الفاسي بمجيء رمضان فقبل لغيم، ونحوه. وبما أن الأمر بالصوم كذا في الشرح. والظاهر أن فيه فتنان إلى مذاهب الصالحين الفاتلين بعدم اشتراط تقدم الدعوى قوله: (في أخبار الجمع العظيم) للمراء به ناس كثيرون أمثروا منحور رؤية الهلال مطلقاً، وليس المراد الاثني إذا رأى الفاسي ذلك. قوله: (ولا عبرة برؤية الهلال نهائياً) أي لا عبرة به من الليلة فاسية بل الليلة المستقبلة. قوله: (منه) أي هنا لحدث قوله. (عند عشيّة كل شهر) يعني إذا رأى عند حاشية الليل (الليلة الآتية) منه. وهذا لا ينتج أنه لها إذا رأى قبل الزوال. وقد ذكره في الدعوى قوله: (في المختار عن المذهب) ويحمل أن يومئذ الهلال المرئي قبل الزوال للمصاحبة في الصوم. والخطر وحاشاك أقول آخر مذكورة في الشرح والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسأله العطف.

باب في بيان ما لا يفسد الصوم

الغباد. والبطان في عبادة بيان. قوله: (بالمرءة) بحتمل تعلقه بقوله: لا يفسد أي لا يفسد فعل شيء منها ومعهم ما أنه يفسد إذا احتسنت، أو بنفسها، وليس كذلك، ويحتمل تعلقه بقوله لا تنميداً أي ليس هذا العدد مطلقاً به بحيث لا يريد والأولى حذف هذه العبارة إذ لا خير فائدة لها علي أن إدخال آل على مرة موله. قوله: (فاسياً) التسمية عدم استحقاق الشيء عند احتاجه كذا في الشرح. وقد بالناسي للاحتواز من المخطئ. وهو القدر للصوم غير القاصد للخطر بأن لم يفقد الأكل، ولا الشرب، بل قصد المضمضة، أو اختبار طعم المأكول فيس شيء منه إلى جوفه، أو بأشرب مباشرة فاحشة فتورات حشفتة، فإنه يفقد، والمذكورة وتنام كالمخطئ، كما في شرح السيد. قوله: (لصومه) لا فاسياً بعله لأنه حاشية المخطئ/م ٤٧

مناحه الله إليه فلا قضاء عليه والجماع في معناه من ذكر سر من عبود كان مكشاً عنه
 عند عبودته وإن حرراً نفسه، وإن لم يكن، أو نزع ثم أوجزته الكفارة ونزع حشبة خديج
 النخيل فأبى عند الفرج والفرج ليس عليه شيء لعدم الجماع بصورة ومعنى (وإن كان لمناهي
 قدوة حتى) إتمام (الصوم) إلى الفل، فلا مشقة ظاهره كشاب فزوي (تذكيره من من ولا يأكل
 وإن برحه (كرو عدم تذكيره) في الجماع، في الفرج (أول من زاد) عبودته في (مفدات
 يأكل ناسياً لا يحرره لأن شأله هذا لا يحد جمعه وإذا ذكر النسي وهو يأكل فليس له أن
 أماله فلم يترك برحه النفس في المختار (وإن لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكيره) إذا فيه
 من قبيح الرق، واللصع به سواء كان شيعاً أو ثعلباً (أو أثرك ببطر) إلى فرج امرأة ثم
 بعد (أو فكر إن آدم النظر والفكر) حتى أثرك لأنه لم يجد منه عبودته الجماع، ولا معناه

مذكر لأنه يشربه وجماعه في الفرج، وليس السبب عزراً في خلافه حتى لو أوجز
 ربه، أو استعار شيئاً من نفسه في محل وسه لوجه صفة قوله (والجماع في معناه) لأنه
 من شهوة البطن كالأكل، والشرب، وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال: «من
 أفطرني ومضغ ناسياً فلا قضاء عليه. ولا كفارة» أخرجه عام في الأكل، والشرب، والجماع
 نهر. قوله: (نزع من فزوي) أي التمساً قوله: (قد صومه) أي من غير كفارة قوله: (فإن
 حررك نفسه فمخ) حرم له بوجوب التكفلة، وهذا الذي في الشر، والذي من شهر عن الخلاصة
 حكاية بقر، وهذا الذي في الفرج أيضاً قوله: (تزمت الكفارة) أي لا قوله (والفرج)
 لا حدته إلى تذكيره قوله: (عدم الجماع بصورة ومعنى) لأنه الموجود عند الصوم أو الرق
 خارج المصلي. قوله: (يفكره) أي يربحها فبالقول المصلي، قال في بعض الأحكام، ومنه
 أنهم من الوقت لكن الله به، أو إنهم مرقاة فدهم إثم عبودته، وهذا حتى من لم يعلم
 حاشيته تذكير لمناهي وإتمام التمس إلا في حد الصمت مريحة له إذا أضافه عام حاشيته
 لمعنى. قوله: (كرو) أي تحريماً

قوله (لا يحرره) أي مطلقاً. قوله (لأن يأكله) به حذف، سمى في قوله (فإنه يتركه)
 أي من استمر ثم يتركه الصيام عبد الشجر، وهو الصخرة لما أنه أكله بأن الأكل حرار،
 وهو الواحد صفة من التيمات نهر، ومجمله إذا سحج وحش في قلبه صيداً عبودته أما إذا لم
 يسمع فهو من حكم النسي، فيها يظهر، وبم يتكفلاً عن متهم الكفارة، والظلمة، عدم
 وجودها لعدم نفعها لعدم عدم التذكر، ولأن انتهاء الأكل كان ناسياً وحرره مطلقاً قوله
 (فالأولى عدم تذكيره) عبارة الفتح وسعد أن لا يحرره قوله: (لما فيه) أي في التنكير. قوله:
 (والنظف) عطش عالي الذي. قوله: (أو أثرك ببطر) أي بالنظر لأن الأثر من النسي، ولو دخل
 مخرج منه إخراجاً معناه، أو سمى بكنه معناه المشايخ أنه بعد الصيام وهو المختار

وهو الإبريق، عن ماضره، ولا يلزم من الإبريق الإفطار، وفعل ثمرأش - بلا إزاء منهما لا يفسد أو يذهن ثم يفسد موزعه كذا لم يعمل، و: حد برد الماء في كبده (أو الكحل) ولو وجد طعمه أي فطعم الكحل (في حلقه) أو أوتيه في ريقه أو نفاذه في الأصابع وهو غوث الأكثر، وسواء كان مضيئاً أو غيرهِ وتعبه مسئلة الإكحال وذهن لشارب الألبه أنه لا يكره للعسايم ثم: تحذ الملك، والزور وجوه مما لا يكون جوهراً متصلاً بالذخاين فإنهم دفنوا لا يكره الإكحال بحال، وهو شامل للمعيب، وغيره ربه يحقوه سريع منه وكذا ذهني الشراب، ولو وضع في عيبه عتق، أو دواء مع الدهن. فوجد طعمه في حلقه لا يفسد حرمه إذ لا غيره قد يكون من النسيم، و: أطلع جد حبة مرسومة منط ثم أخضعه لم ينظره أو أدخل أسنعه في مرسومة ولم يكن ملولاً بقاء، أو ذهني لم يفسد على الدهان (أو انجم) ثم

أما في قوله: **وَمِنْ الْخَالِصِ لَا كِبَارَةَ عَلَيْهِ**، ولا يحل هذا الفعل جازع: **مُضَارَّ أَخِي**،
 إن قصد نفيه لشبهة كذا في الكفاية عن الواضحات، **هـ** من الشرح قوله: **(وهو الإفراد)**
لصير إلى المعنى، قوله: **(ولا يلزم من لحرمة) أي حرمة أم، أمه الآخر، والمنكر**، قوله:
(وَفُضِّلَ الْمُتَرَتِّبُ) أي سماعها لا يتم، **أنا بالإفراد فقدر عليها القضاء**، قوله: **(ثم بعد**
صومه) **أقدم المتأخر**، **وهو** **والمتأخر من المسام لا ينبغي إذا في الشرح**، قوله: **(كما لو أغفل**
الفتح) **وإنما كره الإمام رضي الله عنه هذا القول في المسام، والتلف بالتوب المسموع**، **سما فيه من**
أطهر التصريح، **في إرادة لعدة لا لأنه** **ويجب من الإظهار مع**، قوله: **(أو كنعن الخ)** **لما روي**
عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه **يُخْلَعُ كنعن**، **وهو صائب**، **وليس بين المعنى، والمبدأ**
سلك، **والذي يشرح ما في مع**، **كنعن** **والمعنى** **لا يصدق** **أحد من** **فشرح**، قوله
(أو نضاعة) **ثلث اللون**، قوله: **(وتفقد الخ)** **ما ذكر**، **لا يعود ذلك لأنه** **إسماعيل** **بها** **المعنى**
وهو لا ينبغي **المكرمة** **مع قوله** **فيهم** **فإن** **أخ** **بها** **ثم** **ذلك** **أحد**، قوله: **(أو من** **لشارب** **الآنية)**
أي من **باب ما** **نحو** **كفارة**، قوله: **(كأنه** **أخانا** **يعني** **للمعنى**، **وهو** **م** **تكون** **محررا**، قوله:
(فألهم قاتلوا) **وله** **للقوله**، **وتعبد الخ**، **وسمى** **له** **أنه** **سلك** **بإحالة** **الاحتجاج** **والإعداد**، قوله:
(وكذا **من** **الشارب)** **أي** **له** **بحدوده** **من** **الذهن**، قوله: **(مع** **الذهن)** **الأوس** **مع** **التكميل**
قوله، **(ولو** **يبلغ** **نحو** **حصة)** **من** **في** **عائذك** **لم** **يقتض** **له** **شيء**، قوله: **(أو** **أدخل** **أصبعه** **في**
مخرج) **عبارة** **الشرح**، **وكذا** **يد** **أدخل** **أصبعه** **في** **بسته**، **أو** **استوى** **في** **مخرجها** **على** **المختار** **الأن**
تكون **مستندة** **بالماء** **أو** **الدهن**، **هـ** **وهو** **أول**، **وإذا** **بالمرج** **في** **كلامه** **كل** **مخرج**، قوله:

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ أَنَّهَا وَادَّعَى قَصْدَ تَنْكِيحِهَا أَمَّا قَالَ لَا يَكُونُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ أَنَّهَا وَادَّعَى قَصْدَ تَنْكِيحِهَا أَمَّا قَالَ لَا يَكُونُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ أَنَّهَا وَادَّعَى قَصْدَ تَنْكِيحِهَا أَمَّا قَالَ لَا يَكُونُ

(الطاسون لو) دخل حلقه (ذباب لو) دخل (لو طعم الأدوية فيه) أي في حلقه لأنه لا يمكن الاحتراز عنها، فلا يفسد الصوم بدخولها (وهو فاكهه لصومه) لما ذكرنا (أو أصبح جنباً) ولو استمر على حاله يوماً أو أياماً (بالجنباء) لقوله تعالى: (فالآن ياشرهون) لأنهم لا يستطيعون الاحتراز عن العبث بالجنباء إلى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله ﷺ: (وإنما أصبح جنباً وإنما أريد الصبغ والغسل والصوم) (لو صب في إحليله ماء أو دهناً) لا يفسد عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف فيما إذا وصل إلى المثانة أما ما دام في قصة الذكر لا يفسد بالاتفاق، ومبنى الخلاف على منفذ الجوف من المثانة وعدمه والأظهر أنه منفذ له وإنما يجتمع البول في المثانة بالترشح كذا نقوله الأطباء قاله الزيلعي: (أو محاض نهره فدخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (لو حك أذنه بعد ما يخرج عليه دون) مما في النصائح (ثم أدخله) أي العود (مروراً إلى أذنه) لا يفسد صومه بالإجماع كما في النزاهة لعدم وصول المقطر إلى الدماغ (لو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنفه مخاطاً فاستنشفه بعداً) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فأدخله وإنه إن كان لم يقطع من فمه بل متصل كالخيط فتدلى إلى الأنف فاستنشر به لم يفسد وإن انقطع فأخله وأعاده أقطر كذا في الفتح، وقال أبو جعفر: إذا خرج الزقاق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه، وفي الخاتبة تركب شفتاه بيزافه عند الكلام وحده فابتلعه لا يفسد صومه، وفي العجوة مثل إبراهيم ممن ابتلع بضعاً قال:

والعرف مجزى على ما إذا كان بعد ملوحت في حلقه رطبه، والتفريق بالدخول للاحتراز عن الإدخال، ولهذا صرحوا بأن الاحتراز على العبثة فسد ذكره السيد. قوله: (لما ذكرنا) من قوله لأنه لا يمكن الاحتراز عنها. قوله: (فالآن ياشرهون) إلا وضع أن يقول بذلك أحل لكم ليلة الصيام الرقت الآية. قوله: (إلى قبيل الفجر) لأنه من الليلة. قوله: (وقوع) بالنصب مفعول استلزام، وقوله وقول: بالجر عطفت على قوله لقوله تعالى. قوله: (وأمصوم) أي آدم على صومي. قوله: (أو صب في إحليله ماء أو دهناً) قيد بالإحليل لأنها لو صب في ثلبها ذلك أفسد بلا خلاف في الأصح قاله السيد. قوله: (والأظهر أنه لا يفسد) أي كما هو قولهما. قوله: (كذا نقوله الأطباء) إنما أسنده إليهم لأن هذا المقام يرجع إليهم فيه لكونه من علم التشريع. قوله: (فدخل الماء أذنه) وإن كان بفعله على الاستئذان كما في الخاتبة، وصرح به التوليواهي، وهي الخافية المتعصّل بين الدخول، والإدخال فصحيح الفساد في الثاني، ووجه الكمال فتحصل أن في الفساد بدخول الماء قولين مصححين فالأحوط تجنبه نهائياً، وإذا وقع يسيل فإنه إلى الماء. قوله: (أقطر) وعطيه القضاء فقط. قوله: (توطئ شفتاه) يجوز تذكير الفعل، وتأتي في السؤت السجزي إذا أسند إلى فاعله هـ. قوله: (ونحوه) كذكره. قوله: (لا يفسد صومه) استمر عليه صاحب الدر فبدل على اعتماد، دون ما ذهب إليه أبو جعفر، ونظيره

إِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ مِلَّةٍ فِيهِ لَا يَتَنَهَّى إِسْمَاعِيلُ وَأَنْ كَانَ مِلَّةً فِيهِ يَنْقُضُ صَوْمَهُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ.
وعند أبي حنيفة لا ينقص (ويُنْفِخِي) إلقاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام
الثاني (كما أنه عليه العلامة ابن الشحنة يجوز صومه صحيحاً بالاتفاق لغیرته على مذهبها
(أو غيرها) أي سيفه وغلبه (القيء) ولو علاه لقوله عنه من ذوقه القيء وهو صائم فليس
عليه القضاء، وإن استقاء عبداً فينقض. (و) كذا لا يفطر له (عادة) ما دونه (بغير صنعه ولو
ملا) انقضى (فمه في الصحيح) وهذا عند محمد لأنه لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع ولا
بعد، لأنه لا يشترط به عادة (أو استقاء) أي تمتد إخراجاً. وكان (أقل من ملة) منه على
الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقيل محمد: يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أأداه في
الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكماً، ولا يفسد
الطهارة وقال الكمال: وهو المحتار عند بعضهم لعدم الخروج شرعاً، وقال محمد: يفسد
وهو ظاهر الرواية ورواه عن أبي يوسف لإطلاق ما دونها (أو أكل ما من أسته) مما بقي
فيه من صحوره (وكان دون الجمعة) لأنه ربع لربعه، وهذا الثدري لا يمكن الاحتراز عنه
عادة، أو ينحصر وقال الكمال من المشايخ: من جعل لفافصل بين الغليل والكثير ما يحتاج
في ابتلاعه إلى الاستعانة بالتريز، أو لا يحتاج (الأول قليل، والثاني كثير وهو حسن لأن

ما لو جمع التريز قصد أن ابتلاه فإنه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كما في صحيح قوله:
(وعند أبي حنيفة لا ينقص) هو الممتنع. قوله: (حتى لا يفسد صومه) حتى تبرئة وتعمل
بعلها مرفوع. قوله: (لقدوته على مذهبها) ملة لقوله: (ينفخ ليح). قوله: (ولا مئة) أي
المقصود منه، وهو الثدري. قوله: (أو استقاء) المحصل كما في شرح السيد أن جملة المسائل
اثنا عشرة لأنه إما أن يكون قائماً، أو ساقطاً، وإن لم يكن ملة، العلم، أو دونه، وكل من
الأربعة إما أن يكون عادته ينقضه، أو أعاده أو خرج ولا يفسد في تركه حتى الأصح إلا في
الإعادة والاستقاء بشرط ملة الفهم، ولو استقاء مراراً في مجلس ملة الفهم أنظر لا إن كان في
مجلس، أو غدوة، ثم نصف النهار ثم عشة، هذا على قول الثاني. قوله: (الإطلاق ما دونها)
من قوله عنه. (وإن استقاء عبداً فينقض). قوله: (من صحوره) يخرج لسين. قوله: (وكان دون
الجمعة) سواء ابتلعه، أو مضغه، وسواء قصد ابتلاعه أم لا، كما في النهار، وهذا هو
الشهور، وفي حرافة الأكمل المفسد ما يزيد على فطر الجمعة نقله السيد، والجمعة يكسر
الحاء. ونسب العيم مفسر في مسكوره. قوله: (الأول قليل) كذا في التشرح والاصواب، عكس
العبارة، ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال: وذلك للموسم: هذا للتفريق، والتفريق أن
الكثير ما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة بالتريز، واستحقه في الفتح ع، ونحوه من الشهر
قوله: (وذلك) أي عدم سهولة الاحتراز

الماتع من الحكم بالإفطار بعد تحقق الوضوء كونه لا يسهل الاحتراف عنه وذلك مما يجري بنسب مع الرقي لا فيما يعتمد في دوحانه لاء غير . منظر فيه انتهى (أو مضغ مثل حسنة) أي قدورها وقد تناولها (من خارج فمه حتى ثلاثت ولم يجد لها طعماً في حلقه) كذا في الكافي ، قال الكمال ، وهذا حسن جداً : فليكن الأصل في كل قليل مضغ انتهى .

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

(وهو إثنا عشر شيئاً) تقريباً (إذا فعل) المكلف (للصائم) مبيئاً الذب في أداء رمضان ، ولم يطأ ما يبيع الفطر بعد كحرضي ، أو قبله كسر وكذا فعله (شيئاً منها) أي المفسدات (طائفة) احترازاً عن المكروه ولو أكرهه زوجته في الأصح كما في الجومرة وبه ينشئ فلا كفارة ولو حصلت الطراوة في أثناء الجماع لأنها بعد الإطوار مكرهاً في الإتياء

قوله : (مما يجري بنفسه) كذا في الشرح ، وعشرة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجري ، وهو الأول ليتناسب قوله ٦ فيما يعتمد أي الصائم في إدخاله بحيث يحتاج إلى معين فيه . قوله : (أو مضغ مثل حسنة) قيد بالمضغ لأنه لو ابتلعها يفسد صومه ، وفي وجوب الكفارة قولان مصححان ذكره السيد . قوله : (وهذا) أي اعتبار وحده الطعم في الحلق ، وعنده . قوله : (فليكن) أي وجود الطعم في الحلق ، وعنده الأصل أي الضابط في كل قليل مضغ ، والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم .

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة

الأولى أن يذكرها ما يفسد ، ولا تجب به الكفارة فيكون صحيحه على سبيل الترفي كما فعله في التوير . قوله : (مبيئاً الذب) فإن نوى نهاراً ، ثم أفطر فلا كفارة تشبه خلاف الشافعي رضي الله عنه . فإنه لا يجوز الصوم بنية من النهار ، ويشترط أيضاً للتعيين ، فإن الإمام الشافعي شرط كذا في تحفة الأخيار ، وقال : إن نوى نهاراً وأفطر فعليه الكفارة أفاده السيد . قوله : (كحرضي) أي بخبر فعله ، اختلف فيما لو مرض بجرح نفسه ، أو سور به مكرهاً ، والمعتد لزومها واختلاف في المعتاد سمي ، وجباً ، والمعتد قتال عدو ، ولو أفطر ، ولم يحصل المعفر والمعتد سقوطها ، ولم يكرر فطره ، ولم يكفر للأول تكفيه واحدة ، ولو في رمضان عند محمد ، وعليه الاعتماد بزيادة ومحتس وخبرهما واختار بعضهم للفطر أن كان بخبر الجماع تناحلت ، ولا لا ، ولو أكل عمداً شهرة بلا علم بقتل ، ونماه في شرح لرهانية كذا في الدر . قوله : (أو قبله كسفر) بأن سافر فافطر أما لو أفطر ، ثم سافر طائفاً فأنقضت الروايات على عدم سقوطها . قوله : (لأنها) أي الطوامية ، وأحراراً كالرجل في وجوب الكفارة

(متعمداً) يحترق به عن النسيء والمنطقي، (غير مضطر) إذ المضطر لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استراداً تامصاحبةً لاعتاقه (أو) لزمه (الكفارة) كمال الجنابة (وهي الجماع في أحد السبيلين) أي سبيل آدمي حي (على الفاعل) وإن لم يزل (أو) على (المفعول به) وإن كان الغفل في الأصح كمال الجنابة بخلاف أحد (أنه ليس رأساً حبيقة) (أو) كذا (الأكل والشرب) وإن قل (سواء فيه) أي المضطر (ما يتعلق) أي يرمى ويقام البدن (أو) الغذاء وهو

بأنه وطنها مشروعة مبدأ واجب على كل منهج الصيام، والكفارة مطلقاً، ولا تنحصر فيها لزوم أواده السيد، قوله: (احترق به عن النسيء) أي بربه لا يفطر أصلاً، وبقوله: (المنطقي) أي بوجه يقضي، ولا كفارة عليه، قوله: (استراداً) أي النسيء، والله والشاذ، وقوله: (المصاحبة) أي في الصوم، قوله: (لكمال الجنابة) أي في فطره عمداً من هو حذر من الصوم الذي هي من الله تعالى أمراً، وأما المصاحبة في الكفارة فمع السلف، وحيزه قد هي تنزيهية، إذ لزمه الكفارة السلطان، وهو مؤسراً له الحلال، ونسب عليه نعمة لأحد يغني بدعائى الرقة، وإن أقبر، غير محمد بن سلام، يعني بصحب شهرين لأن المصنوع من الكفارة الإزجار، وبسهل عليه أنصار شهر وأعتاق رقة، ولا يحصل الرجوع بحرق، والكفارة عند إبراهيم النخعي صوم ثلاثة أيام، سوء، وعدم بعضهم لا يخرج عن العهد، وهو صام ثمهر كنه قتاده القهستاني ودب الإقتضار عمداً لا يرفع بانسوته، بل لا بد من التكفير عدايه فهو كعبه نسفه، والزنا حيث لا يرتفع من مجرد التوبة، بل بالحد، وهذا ينقض عدم الإزجار فلهذا روي أبو بصير عن أبيه أن من ارتفع بجمرة التوبة أما إقصاها بعد ما دفع إليه التوبة لا يغير منه التوبة، فممن عليه الحد، وقد قيل: التوبة عن التوبة في بحر التلزام بما إذا لم يكن للزمي بها روح متى كان فلا بد من إعلامه لكوبه حتى حد، ولا بد من إقراره أنه قال الحد في شرعه، وليس للحد إعلامه بخصوصه، قوله: (إس قنيت بزوحنت كذا) أي أن يذكر له كلاماً آخر نوعه لأن يعمده من حين قال وشبهه لمرحة الاكتفاء بذلك، تصريحهم بأن الإبراء عن المحضون صحيح، قوله: (آدمي) أي غير نسا، أما إذا كان جنباً، أو جامع نفسه فلا كفارة، وكذا لو كانت المحاميم بهيمة، ولا بد أن يكون عتشي، فلا تجب الكفارة جماع صغيرة، وفاداً على الأرومة بهر، قوله: (وإن لم يزل) لأن أحكام الجماع كالحد والاعتقال، وغيرهما يعتاق، إلا أن الجنابة وفسد الصوم، ووجوب الكفارة منها، يعني، قوله: (تكامل الجنابة) أي فطره عمداً من غير عذر إلى آخر ما قد بس، ولا يعلل وجوب الكفارة بوجود الشهوة لأنه لا شهوة في المنعول منه بغيره، قوله: (بخلاف الحد) هنا حشرط مع سوء، عالم من المصالح، والغير كالمثل في وجوب الكفارة بخلاف الحد، قوله: (لأنه ليس وأنا) لأن الرقة عترة عن الجماع في الفرج المحصر من كذا، أي فيشرع ثوبه: (وهو بالعين) أي المكسورة، ولما الشدة عتجه، وبذلك السهولة ما يزل يكون النهار قوله: (ولتخلقوا في معنى النفث الخ) حتى صاحب الشهر الاختلاف في مضطر لا في المنعدي

بالعين والذال المعجمتين اسم للذات المأكولة عذاء قال في المنجمهرة: واختلغوا في معنى النعدي قال بعضهم: أن يميل الضبع إلى أكله وتنفضي شهوة البطن به، وقال بعضهم: هو ما يعود معه إلى إصلاح البدن وفائدته فيما إذا مضى لثمة ثم أخرجها ثم ابتليها فغلب القول الثاني نجب الكفارة، وعلى الأول لا نجب وهذا هو الأصح لأنه بإخراجها تعادها النفس كما في المحيط، وعلى هذا الورق الحبتي، والحنيشة والقطاط إذا أكله فعلى القول الثاني لا نجب الكفارة لأنه لا نتج فيه لشدن ورسا بغيره وينقص عقله، وعلى القول الأول نجب لأن التلغيع يميل إليه، وتنفضي به شهوة البطن انتهى قلت: وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان إذا شرب من لزوم الكفارة تسأل الله انفعه والعافية انتهى، وبأكل ورق كرم

لأن التفسير الثاني، وهو قوله: ما يعود معه إلى صلاح البدن إذا جعلناه تحسيراً للنعدي يعني من قوله، أو يتبادر به، فإن الدخان يعود تنفعه إلى البدن، يعلم في كلامهم التكرار قوله: (أن يميل البلغ) فمعنى النعدي على هذا انقضاء شهوة البطن بالشئ، مع الميل إليه. قوله: (هو ما يعود نفعه لنج) هذا تفسير للعداء لا للنعدي فيحتاج إلى تقدير مضاف أي تناول ما يعود نفعه. قوله: (رلى إصلاح البدن) أي وإن لم يحمل إلب الطبع. قوله: (وقالده) أي هذا الاختلاف. قوله: (فعلى القول الثاني نجب الكفارة) أي لأن فيه صلاح البدن، وفيه أنه إذا قامت النفس بتمام ذلك رسا يكون سيئاً في مرضها، فلا صلاح فيه، والظاهر أن هذا يختلف باختلاف الأشخاص فليخص بخاصة فيكون لإصلاح فيه، والبعض لا ففيه صلاح بدنه. قوله: (وهذا هو الأصح) أي القول الأول. قوله: (وعلى هذا) أي الخلاف. قوله: (الورق المحيط) نعله هو والقطاط، وفي نسخة القطوط من الثبت المسكر. قوله: (وعلى هذا البدعة) مبتدأ، وخبر والإشارة إلى اختلاف. قوله: (وهو الدخان) في الأشياء هي قاعدة الأصل الإبالة، أو انقضاءه، ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل آراء، والنسب المجهول بسبب ما قلت فيهم منه حكم النيات الذي شاع في زماننا الحسب بالنسب فتنبه وقد كرهه الشيخ أنصاري لما قلناه باليوم والحيل بالأولى فقدر 1 هـ من الدر من كتاب الأثرية، ونقل قوله عن المسجم الغزالي الشافعي أن سلوته بعد مئتين سنة خمس عشرة بعد الألف يدعي شاربته أنه لا يسكر، وإن سلم به فإنه مقرر وحرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت: نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومعتز قال: أوليس من الكبائر تناول العرة والمورقين ارفع نهي ولي الأمر عنه بحرم قطعاً على أن استعمال مثله ربما أضر بالبدن نعم الإصرار عليه كبيرة كسائر النصغرات 1 هـ ونقل أنه حوزة الطيب تحرم لكن دون حرمة الحنيشة، وصرح ابن حجر العسقي بنحوه جورة الطيب بإصباح الأئمة الأربعة 1 هـ ونقل حكاية الإجماع محمولة على حافة المسكر أما القليل منها، ومن قل مسكر ما عندنا بحرم، وسحره فتعاطيه لا يحرم منه الإدمان، والثاني إذا لم يسكر. قوله: (في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على

ونشر بطيخ طري، وكافور ومسك تحب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظاً لا نجب (أو يتداوى به) كالأشربة والطباع السليمة تدعو لنناول الدواء لإصلاح البدن فشرع الرجوع عنه (و) منه (إبتلاع مطر) وتلج ويرد (دخل إلى فمه) لا مكان التحرز عنه ييسر طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النيء) ولو من ميتة (إلا إذا جود) لخروج به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التحنيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في (المنع) (و) كذا (قديد اللحم بالانفاق) للعادة بأكله (و) منه (أكل) حب (المنطة وقصصها) لما ذكرنا (إلا أن يصفى فصفه) أو ندرما من حسن ما يوجب الكفارة (تلاشت) واستهلك بالصفع فلم يجد لها طعماً، فلا كفارة، ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (إبتلاع) حب سحط، أو ابتلاع (مسحمة أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج فمه) ولزوم الكفارة بهذه (في المختار) لأنها مما يتغذى به، والشمبر العقلي، أو الأخضر المستخرج من سبله إذا ابتلع عليه للكفارة لا الجاف (و) منه (أكل الطين الأرضي مطلقاً) أي سواء اعتاده أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان إنباطاً قاعلاً (و) منه أكل (الطين غير الأرضي) كالطين الكلس (لعلقل إن اعتاده أكله) لا على من لم يعتده (و) منه أكل (قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وأنه من الاحتجابات بانجواب،

هذا الاختلاف فمس قال: إن التبخذي ما يميل الطبع إليه، وينقصي به شهوة البطن أكرم به الكفارة، وعلى التفسير الثاني لا. قوله: (والغائبة) أي من شربه، وغيره لأن الغائبة تسم العامة من الأمراض، والمعاصي، والفقر والعذاب الديني، والأخروي. قوله (طبري) يرجع إلى ورق الكرم أيضاً كذا في الشرح. قوله: (لا نجيب) أي الكفارة لأنه لا يؤكل حاداً، وعليه القضاء. قوله: (يسير طبق الفم) أي طبق الفم اليسير أي فلا حرج في الأمر به. قوله: (ومنه أكل اللحم النيء) فيه أنهم اعتبروا في وجود الكفارة بأكل ورق الأشجار الاعتناء، وعدمه بعدمه فقتضاه أن، يعتبر الاعتناء في هذه الأشياء أيضاً لوجوب الكفارة وإلا فما الفرق أئده السيد. قوله: (ولو من ميتة) فيه أن تعاطي لحمها لا سئل إليه الطبع، ولا تنقصي شهوة البطن به، وليس فيه صلاح البدن، فكيف يوجب الكفارة، ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين، كما قدمناه قريباً في باب. قوله: (ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة. قوله: (وقصصها) في الفاموس: نضم كسح أكل ما طرف أسنانه، أو أكل يابساً. ح. قوله: (لما ذكرنا) من جرى العامة به. قوله: (ولزوم الكفارة بهما) أي الابتلاع في المختار أشار به إلى أن الخلاف في وجوب الكفارة، فلا خلاف في إفساد الصوم. قوله: (لا الجاف) لعدم اعتياده أكله. قوله: (وأكل الطين الأرضي) هو معلوم عند المطالرين. قوله: (وأنه من الانتعاشات) أي ذكرت ذلك، والحال الخ فالأولى وهو أي هو من المسائل التي يستحسن بها

وإذا أكل كموب فوائس الفداء لا رواية لهذه المسئلة قال الزندوسني عليه الفداء مع الكفارة
(و) منه (البتلاع بزاق زوجته أو بزاق صديقها) لأنه يبتلع به (٧) تلزم الكفارة بزاق
(غيرهما) لأن يعانه (و) مما يوجب الكفارة (أكله حملاً بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما
يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله ﷺ: «الغيبه تغطر الصائم» أو لم يبلغه عرف
تأويله أو لم يعرفه أخاه مفت أو لم يفته لأن للغطر بالغيبه بخلاف الفياس لأن الحديث مؤول
بالإجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فإن بعض العلماء أخذ بظاهره مثل
الأوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبلة بشهوة) فاحشة
(من غير إنزال) ظاناً أنه أفطر بالمس والقبلة لزمه الكفارة إلا إذا تأول حديثاً لم يستغنى فيها
فأفطر فلا كفارة عليه، وإن أخطأ الفقيه، ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث
يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (معن شرب غلاتاً أنه أفطر بذلك) لأنه
متعمد ولم يستند ظنه إلى دليل شرعي فزعم الكفارة وإن استغنى فيها، فافترق بالفطر بين
الشارب، أو تأول حديثاً لأنه لا يعمد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هنا لأن هذا مما لا
يشبه على من له سيرة من الفقه نقله الكمال عن البدائع قلت: لكن يخالفه ما في
فانسيخان، وكذا الذي اكتسب أو معن نفسه، أو شاربه، ثم أكل معتدلاً عليه الكفارة إلا إذا
كان جاهلاً فاستغنى، فأنفي له بالفطر فحينئذ لا تلزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا
(إلا إذا أفطر فقهه) شاملاً لمسئلة معن الشارب، والعرفه بالفقيه متبع المجتهد كالحائيلة،

السائل المجيب ليقب على ما عنده من علمها، أو جهلها، وقوله: بالجواب إياه للتعدي أي
بمعن، وخير جوابه هل يصيب، أو يخطئ، قوله: (لأنه يبتلع به) أي، وتنقص به الشهوة،
قوله: (لأنه يعانه أي ولا صلاح للبعث فيه، قوله: (في غيبته) وكذا في حضرته، قوله: (لأن
الحديث) اتفق في كثيره، والحديث من غير تعليل، وهو أولي، قوله: (بشلاف حديث السجدة)
قال بعضهم إن فعل الغيبة، والحجامة سوله في الوجوه كلها رعاية العلماء قالوا عليه الكفارة على
كل حال أ، قوله: (قبلة بشهوة فاحشة) هي ما تقدم في نواقض الوضوء، قوله: (من غير إنزال)
تقييده يفيد أنه إن أفطر بعد الإنزال بما ذكر لا كفارة عليه، قوله: (إلا إذا تأول حديثاً) أي سمع
حديثاً دالاً على نفي ذلك فأفطر معتدلاً عليه، وإن لم يكن الحديث ثابتاً، قوله: (لأن
ظاهر الفتوى والحديث اللغ) به أنهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث، وإن لم يثبت، ولم يعتبروا ظاهر
الحديث في الغيبة مع ورود قطعاً، وعلى القول بالتسوية بين السجدة، والغيبة فالأمر ظاهر،
قوله: (يصير شبهة) أي في إسقاط الكفارة، قوله: (والاستغنى عنها) وصلي، قوله: (على من له
سيرة) أي صفة، ولو نيلية، قوله: (إلا إذا أفطر فقهه) قال في البحر: ويشترط في المعنى أن يكون
ممن يولخ عنه الفتنة، ويعتمد على فتواه في البلدة، بحيث لا يصير فتواه شبهة، ولا معبر به غيره

وبعض أهل الحديث ممن يرى الجماعه مغلطه فلا تعارفا عليه لأن الواجب على العاصي الأخذ بقول القسبي فحيز القبول شبهة في حقه وإن كان حذراً من حقه. لأن في الإيهان (أو إذا سمع) استحباب أو الجماعه الحديث) وجب حقه بغيره: «فقط الجماعه والمجوز» (ولم يعرف تأويله من المذهب) لأن قول كرسول لا يكون أولى من قول القسبي فهو أولى بذكر العدد للمعنى لم يعرف تأويل (أو) إذ عرف تأويله وحسب عليه الكفارة) إلا انما الشبهة (وتحجب الكفارة على من فاعلت) فلا (مغلطه) على من عليها لأن سبب الكفارة جنة رضاء الصوم لا غير الوقاع. وقد تحققت من حاشية كرسبي من الفعل كما لو علمت بطلان المعنى لمكانت زوجتها وهو غير حاله.

فصل في الكفارة وما يقطعها عن الذمة

بعد الزوجات. فأنشط الكفارة التي وجب عليك متصفاً بغير حيض أو عاص (أو طلاق) مرضى للنظر) بأن يكون بعد سماع من وجب عليه قبل وجود العذر الذي

فيه وفيه أن لم يلزم منه طلاق. وإنما اعترضت شبهة مغلطه للكفارة. وبعد بعض علم السبب بها ذكره. قوله: «ممن يرى الجماعه مغلطه» الأوس عدم التخصيص بالجماعه لأنه لما لم يسمه المجوزة. وما بعده. ثم أن قوله: «ممن يرى فتح ألبس الأوس» بل (أو إلى الله من ذلك) كما تقدم وصرح به بعد. قوله: (أو إذا سمع المجتنب) أو الجماعه الحديث) الأولي عدم نفسه بها لعدم الاستثناء. قوله: (ولم يعرف تأويله) أي من أن الجماعه مقبلة «الزوج» قوله: «لا يكون أولى من قول القسبي» أي: (فإن القسبي) صلح علواً مقبلاً لم يسلط. أثنى. قوله: (ولما) أي لتبطل بعد زوجات الكفارة بما ذكرتم من التأويل فتشابه في عرف النسخ. قوله: (لأنس الوقاع) فلا يفلح أنه لا وقع منها. بل حده فلا كفارة عليها. وأما أثر غيره فوفاق زوجت عليه وهو موجود منه. قوله: (كما لو علمت) انظر من وجوب الكفارة عليه لا عليه. وإن سخطه تعالى أعلم. وأسعفه الله العناء.

فصل في الكفارة وما يقطعها

كفارة الإفطار ثبتت بالحديث دوى أبو هريرة. أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو سبعة بن صخر البياضي وأصحابي فقال: هلكت يا رسول الله قال: وما فعلك قال: وقعت على امرأتي في رمضان قال: هل تجد ما تعتز؟ قال: لا قال: هل تصحح أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا قال: هل تجد ما نضم مشن مكياً؟ قال: لا. ثم جلس إلى النبي ﷺ يرفق. وهو ياتبعهم لمصلحة مكمل سبع حصة عشر مائة فيه نذر فقال: تصدق بهذا فقال:

يَوْمَهُ) أَي يَوْمَ الْإِنْسَانِ الْمَوْجِبَ لِلتَّكْفُورِ لِأَنَّهُ إِذَا تَجَبَّ فِي مَوْجِمٍ مَسْتَحِقٍّ، وَهُوَ لَا يَنْجِزُ شُؤْنَهُ، وَمَقْطُوعًا لِمَكْنَتِ التَّشْبِهِ فِي عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ قَوْلِهِ مَبْرُورٌ الْمَعْرُوفِي آخِرُهُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْجِبُ بِصَنْعِهِ كَأَنَّهُ مَرَّحٌ مَعَهُ فَرَفَعَهَا مِنْ حِلٍّ أَوْ سَطَّحَ فَالْمَحْذَرُ أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ التَّكْفُورُ عَنْهُ تِلْكَ الْكَمَالِ. وَفِي جَمْعِ الْمَوَاقِفِ قَدَمٌ أَيْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ عَدَلَ حَتَّى يُجْهَدَ، الْمَطْلُوعُ فَانْفُذَ بِغَيْرِ لَاحِظٍ بِسَاحِرٍ، وَلَا مَرِيضٍ وَفِيلٌ بِجَلَدِهِ وَهُوَ أَخَذَ لِبَطْنِي (وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ سَوْفَرُهُ كَرَهًا) كَمَا لَوْ صَدَرَ بِإِحْتِيَاءٍ (بَعْدَ لَزُومِهَا عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الْمَرْوِيَةِ) لِأَنَّ الْمَدْرَنِمَ يَجِيءُ مِنْ فِيلٍ حَسَابِثِ الْخَنَ (وَالْتَّكْفُورُ تَحْرِيرٌ رَقِيَّةٌ) لَيْسَ بِهَا مَبِيتٌ نَوَاتٌ مُنْعَةُ الْبَطْشِ، وَبَحْشِي وَالْكَتْلَةُ وَالْبَطْرُ وَالْمَعْلُ زُلُومٌ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَمَّتَةٍ لِأَلْفَاظِ الشَّرِّ (فَوَيْلٌ عَنِ عَنَةِ) أَيْ

أَمَلِي أَفْتَرْنَا بَيْنَ لَابِتَيْهِ أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَتَحَكَّ بِحُجَّتِي حَتَّى بَدَتْ كِبَايَهُ فَقَالَ:
الْعَبُّ نَافَعُهُ أَهْلُكَ مَحَسَنُ الْإِعْرَافِ بِحُجُورِ دُخَانِهِ مَعَ الْعُدَّةِ عَلَى الصِّيَامِ وَصَرَفَهُ إِلَى نَفْسِهِ
وَالْإِسْقَافِ بِخَدِّهِ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَرَبِيٍّ وَفَوَّاهَ لَا أَسْمَعُ صَوْمَ شَاهِدِينَ مِنْ بَيْنِ أَيْ بَغِيرِ وَفَوَّجَ مِثْلَهَا
فَهَارَأَ أَهْلَهُ السِّدْفُ فِي الْحَالِيَةِ قَوْلُهُ (وَهُوَ لَا يَجْزِي) أَيِ اسْتِحْقَاقِ الصَّوْمِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ
لَا يَجْزِي ثَوْتًا، وَمُفَوَّطًا فَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ ثَابِتًا، وَبَعْدَهُ سَافِطًا قَوْلُهُ (فِي صَدِّ اسْتِحْقَاقِهِ) أَيِ
صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ بِهِ، وَفَوَّاهَ بِجَوَافِ مِثْلَيْهِ شَكَّكَتْ، وَفِي مِثْلِهِ هُنَاكَ وَجُوزَ التَّغَايِيرِ
وَالثَّابِتِ فِي مِثْلِ هَذَا قَوْلُهُ (فَالْمَجْزَاؤُهَا لَا يَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ) لِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْعَدَدَ فَلَا يَزِيدُ فِي
إِسْقَافِ حَقِّ الشَّرْعِ لِأَنَّ الرِّصَ مِنْ الْحَجَرِ أَوْ هُوَ يَكُونُ مَعْبُورًا عَلَى الْحَدِّ، فَلَا يَزِيدُ فِي
الْعَدَدِ قَوْلُهُ (أَلَمْ يَنْفَعْ فِي شَيْءٍ) أَنْ تَنْفَعُ إِسْقَافَ الْغَنَى فِي الْوَهَانَةِ:

وإن أجهده لأب- إن شاء الله- فأعظم في التكفير وليس مطرو
وال مؤلف في شرحها- سورته صائب نسب في عمل حتى أجهده العظم- فأعظم
لجسته الكثيرة، وقيل لا نغزعه منه أنش البغاني وهذا بخلاف الآية إذا أجهدهت نفسها لأنها
مطلوبة تحت فهر السورة، ولقد لم نستع من ذلك، وكذا انعيد كذا في تحفة الأجيال- قوله:
(نحن سوف رب كرماء) أي وقد أعظم فعل سفره لما إذا أقطر بعد سفره مطلقاً فلا خلاف في
مطوط الكفارة- قوله: (صاحب الحق) هو الله تعالى- قوله: (تحريم رقية) في الكفارة، ولو
بغيراً (رسماً) أو مرغوناً، وأما هلست حيات أو مجنوناً، أو حصياً أو أغرو أو مضجوعاً إحدى
بيده، أو إحدى رجله أو قريحه، وقد اشتراه في الكفارة، وبماه من في قتله الضمار من
الدر- قوله: (ليس بها عيب قوات الحق) الإضافة للميلان، وإنما تكون، منفعه ليطاش قطع اليمين
معاً، ومنفعة منشى معلم الزحش معاً.

قوله: (والكلام) كناية عن شيء. قوله: (والمعظم) كناية عن معنى. قوله: (والمعظم) كناية عن
الشيء لا يعين فمن يحسن يجوز من حال ما تقدم. قوله: (الإطلاق النحوي) أي تحديد. قوله:

التحرير بعدم ملكها، ومثل ثمنها. (صام شهرين متتابعين ليس فيها يوم عتد ولا) بعض الأيام (التشريق) للنهي عن صيادها (فإن لم يستطع الصوم) لم يحرم أن يكرم (أطعم مئتين مسكيناً) ولو فقيراً، ولا يشترط اجتماعهم، ويشترط أن يغذيهم ويعطيهم غذاء وعنده سبعين) وهذا هو الأعدل لدفع حاجة اليوم مجتمعة (أو) يغذيهم (غداً) من يربى (أو) يعطيهم (غداً) من يربى (أو غداً وسجوداً) يشترط أن يكون الذين أطعمهم ثانياً من الذين أطعمهم. أو لا حتى لو غدى مئتين، ثم أطعم مئتين بغيرهم ثم يحز حتى بعد الإطعام لأحد الفريقين، ولو أطعم فقيراً سبعين يوماً أحزاه لأنه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير بعزلة فقير آخر والشروط إذا أباح المصاعف أن يشبعهم ولو بخبز النمر من غير أدم والشحير لا يدس أدم معه بحلوت. وأكل الشبعا لا يكفي، ولو استعرب مثل المحتاج (أو يعطي كل فقير نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سبولة) أي النمر (أو) يعطي كل فقير (صاع نحر أو) صاع (شحير) أو زبيب (أو) يعطي (قيمة) أي قيمة النصف من نحر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه، ولو من أوقات متفرقة لحصول الوجع (وكفت كفارة واحدة عن جماعة وأكل) (صاعاً متعدد في أيام) كثيرة (ولم يتخلله) أي الجماع أو الأكل عمداً (فيكفر) لأن الكفارة للزجر وبوامسة يحصل (ولو) كنت الأيام (من) رمضانين على (الصحيح) لما داخل مند. الإمكان (فإن تخلص) التكنس بين الوطنين أو الأكرين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول الزجر عود.

(وملك ثمنها) ثم نالوا لغيره ثم لا يكون عاجزاً إلا إذا عمر عتدها، وبالقدر على أحدهما بعد فداؤه. قوله: (صام شهرين متتابعين) ولو تساميه وحسين يوماً سهلاً، ولا مئتين يوماً ولو قدر على الشحير بحر الأخير نومه العتد، وأنه يرمه دعيماً، ولا قضاء من أفطر عن أفطر. ولو عذر غير الحيض استأنف، وطرهما الرسل بعد شهرها من الحيض متى لم لم تصل تستأنف ذكره السيد. قوله: (أو فقيراً) لا محزى. يطعم غير امرأة أو عن الدائع. قوله: (أو يعطيهم ويعطيهم ثمن أو يغذيهم ويعطيهم قيمة الغشاء) أو عكسه. قوله: (أو يعطي كل فقير نصف صاع) وقدر نصف صاع بفتح، رسدس بالمصري فترجع المصري. يكفي من ثلاثة مع زيادة به. قوله: (من غيره) أي غير البر. قوله: (من غير المنصوص عليه) متعلق بعطي. قوله: (ولو في أوقات متفرقة) لا يشترط اتحاد الوقت، وهو أباح وحداً كل الطعام من بهم واحد دمة أحزاً عن يومه ذلك معطاً اهداً، وكذا إذا ملكك الطعام بدقت في يوم واحد على الأصح ذكره القزلي لغذاء العتد بحقيقة وبكافة. من أكر من أكر. قوله: (على الصحيح) وعليه الاعتماد بقرينة، وهي ظاهر الرواية متعددة وحتو بعضهم لقولهم إن كان يعطى عشر الجماع فداخت، وإلا لا، وقد تقدم. قوله: (بمودة) بإذنه للسببية أي أن ترجع لم يحصل بسبب أنه

باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء

(من غير كفارة) الفصد، معناه، أو لغز وهو سعة وحسنون شيئاً تقريباً، وهي (إذا
أكل لصائم) أي أدهم ومضاد (أرزأ) جاء (أو صجيناً أو دقيقاً) على الصحيح إذ لم يحتج
سمن أو دس، أو لم يبل بسكر دقيق، حنطة وشعير فإن كان له ثمرته الكفارة (أو) مثل
(ملحاً كثيرة) ونحو (أو) أكل (طبخاً غير لومي) و (لم يمتد أكله) لأنه ليس دراه (أو) أكل (نوله
أو قنطاً) أو استعرقه دغيراً، مخضرة، أو صغرة من عدول الإبريسم ونحوه وهو ذاكر أصبوه
(أو) كمل (كافحاً) وسجود معاً لا يؤكل عله (أو سرجلاً) أو سجود من الشعير التي لا تؤكل
قل المضج (ولم يطبخ) ولم يملح (أو جوزة وطبة) ليس أنها لم، والفتح الباسط بلها لا كفارة

عبد الله الزكفر: وإعالة في شرفه بأن النحاس إما يتحقق قبل الأداء لا بعده، وإما بعده
وتعالي أسم، واستمر له لعظيم.

باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء

سقط لازم: قوله: (من غير كفارة) ضابط ما يفصد، ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه
خداثة، ولا معاصاة أو فقه ولكن صحه عدد شرعي، أو فصدوه وأمره إلى حرفه، أو مفعله،
وما ليس به كمال شهرة الفرج لا كفارة به، وعليه الفصد: قوله: (للفصد معناه) كذا إذا أعاد
للعنة المستمرة المستمرة، وانقطعها فإنه إقطاع فاصر في العدائية لأن الفصد ماله. قوله
(أو لعقر) كفرو نحو حيص. قوله: (أو صجيناً) عند أي يومه، ربه أخذ معه سر الليل،
جلاء لمحمده فإنه يفرقه الكفارة، وإذا كان أكل هذه لها كورات إما يوجد، الفصد، فكه،
بوجوب الكفارة أكل لحم الميت. قوله: (أو ديس) والكسر، وكسرين غسل الشجر، وغسل
شجر ديموس. قوله: (دقيق حنطة وشعير) قال في الشرح: دقيق الدرة، ذلك ما حسن، والديس
تجيب به بكفارة، وأما أنه دقيق الجاويرس والأرز يلزم به الكفارة، أه، تنقيده هذا يتفق
حنطة، والشعر العاني. قوله: (فإن كان به) أي لأنه وجد الدفيس منسأً به فقام من حله
سمن، أو ليس، أو له سكر. قوله: (نولة) أما إذا أكله بدعوت فبأن دية بلغة يجب
غصاء، والكفارة. قوله: (ولم يمتد أكله) أما إذا امتد، أو كان الضم أوسياً نزلت الكفارة
مطلقاً. قوله: (أو أبتج ربه خضراً بخضرة، أو صغرة) أي (لأنه يملح صبح. قوله: (الإبريسم)
فتح اليسر، وصمد الحرير ديموس. قوله: (وهو ذاكر لصوبه) الأولى منه لأنه الموضوع
في كل مسان لباب. قوله: (ولم يطبخ ولم يملح) أما إذا وجد أحدهما يلزم الكفارة كما يؤخذ
من مفهومه لأنه مما يؤكل عدة. قوله: (أو جوزة وطبة لمس لها لب) أما إذا كان لها لب،
ومشعها فقط نقل المصنف في الشرح أنفاً من صاحب النجس ما نصه قال مشاعاً إن وصل

عنه ولو ابتلع لوزة رطبة نازحه للكفارة لأنها تزكّل عادة مع الفشر وحصى فإبائه مع فشرها
 روصل التصريح إلى خوفه الخائف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديدًا أو نحاسًا،
 لم ذنباً أو فساً (أو ترقياً أو حجرة) ولو زمره) أنه تزوم الكفارة لفصد الجدية وعليه القضاء
 بصورة الخطر (أو حثقن أو استعط) الرديئة بالفتح فيهما الجدية صبت البقاء في الدبر
 وإنه وط صده في الألف (أو أوجر) وقوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (عصى
 الأصح) متعلق بالاختلاف وما بعده وهو اختراز عن نوك أبي يوسف بوجوب الكفارة وحده
 الصحيح أن الكفارة موحب الإلتفات صورة ومعى والصورة (الابتلاع) كما في الكافي وهي
 معدومة والفتح المحذور عنها بوجوب القضاء فقط (أو أظفر في أذنه دهنًا) تنافيًا (أو المظفر في
 أذنه ماء في الأصح) للصورة المظفر دماغه بغمطه ولا عبرة بمصالح البيت) وعنده قاله
 فاصبحان، وحققه التكمال، وفي المحيط نصيب أنه لا يظفر لأر الماء يفسد الدماغ فمعدوم
 المظفر صورة ومعى (أو دوى جياقة) هي جراحة في اللسان (أو أمة) جراحة في الرأس
 (أو ماء) سره قال رطبة، أو يابساً (ورصل إلى جوفه) في لجائعه (أو بضعه) في الأذن على

الفشر أولاً إلى حشفه لا كفارة عنه وإن وصل القلب أولاً فعليه الكفارة لأن في الوجه أولاً،
 الفطر حصل بالذمة، وفي الفصل الثاني حصل بالذمة، قوله: (ولو ابتلع لوزة رطبة نازحه
 للكفارة) هذا إذا كان لها لب فإن لم يكن لها لب عليه القضاء دون الكفارة، وأما في
 سواء ذكره في الشرح أمّا قوله: (اختلف في لزوم الكفارة) فهو صحيح، أي بوجوبه، يجب
 مطلقاً من غير تفصيل، ومقابل الإطلاق يحصل التصريح المتقدم قديماً قوله: (ولو زمره)
 يحصل الذمة، وإجماعهما كما في العاموس، وإجماعهما لأنه يتدارى سره، قوله: (الرديئة
 بالفتح فيهما) بعد البناء للفاعل، ولا يفسح ماؤه للمعذور سره، قوله: (والصورة) بضم
 السين لعمل، وماؤها ما يندسه به، قوله: (صبه) أي الدماء في الأذن، هذه معناه لغة،
 والحكم لا يحصل من لزوم بل لو استشق الدماء فوصل إلى دماغه أظفر أعاده لليلة،
 قوله: (وقوله الخ) أي سر الإيثار الذي هو المصدر، وأما أن إياه في قوله صب شيء
 للتصوير، قوله: (موجبه) بفتح الجيم، قوله: (المعجزة منها) أي عن الصورة التي هي
 الابتلاع، قوله: (أو أظفر في أذنه ماء في الأصح) المحدث أنه لا خلاف في إظهاره، وماذا
 ذهبن، وأما الماء فاختار في التبدية، وشروها وأولواحي عنه الإلتفات مطلقاً دخل بعبه،
 لو أدخلته، وفصل فاصبحان بين الإدخال قصداً وقصد به التصويم والدخول فلم يعد حاله
 فيسر، وبهذا يعلم حكم الفصل، وهو صائق إذا أدخل ماء من أذنه، وقد مر، قوله: (فالتقدم
 للمظفر صورة) وهو الابتلاع ومعى بالفتح، قوله: (أو أمة) بالهمزة، هذا ضرب من البصيرة أم
 رأسه، وهي الجلدة التي هي مجمع للرأس، وقيل: ملحة أمة على معنى غاب أم كبريتة راضية
 نهر، قوله: (ورصل) أي حقيقة، أما إذا شك في الوصول وعنده فإن كان شواء رطبة فعت

الصحيح (أو دخل حلقه مضر، أو شج في الأصح ولم يشتمه بصنعه) وإنما سبق إلى حلقه
غذائه (أو أنظر خطأ سبق ماء المضمضة) أو الاستنشاق (أي جوفه) أو شعاعه لوصول
المعطر محله والمعروف في الخطأ لانه (أو أظفر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على
الصحيح، وبه يفتي رشتار. الا ان لا يدل على العنوانية (أو أكرهت على) تمكينها من
الجماع) لا كفارة سنها وطبق الفتوى ولو طهرت بعد الإلحاح لأنه بعد انشاء (أو أظفرت)
المرأة (خوفاً على نفسها من أن تعرض من الخدمة لمة كانت، أو منكوحة) كما في
التاريخية لأنها أظفرت بعذر (أو صب أحد في جوفه ماء وهو) أي المصائم (بأنه) لوصول
المعطر إلى الجوف كما لو شرب، وهو نائم وليس كالثاني لأنه يؤكل ديبحة وتلعب الحق
ولنقم لا يؤكل دسحتهما (أو أكل عصفاً بعد أكله نسياً) لقيام الشبهة شرعية نظراً إلى ظاهـ

الإمام بعض المصوب عدة وقال لا لعدم العلم به، ولا بفطر بالثبوت بخلاف ما إذا كان السوء
بأسبأ فلا مضر اتفاقاً فتح. قوله: (أو دماخه) أي رثا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن
يسر جوف الرأس، وجوف الممعة متداً أصلياً حتى وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف
الطن. قوله: (أو دخل حلقه مضر الخ) أما نحو الشا فقال في الهندية: لو دخل حلقه عابر
انطاحونه، أو عصم الإذنية، أو عصار العنبر، أو أنبائه، أو اللدخان، أو ما سطع من نيار
انتراب بنرج، أو يصرغر الدراب، أو شيء دلت سم يفتقر اه. قوله: (ولم يشتمه بصنعه) أما
إذا ابتاعه بصنعه وجد الكفارة، وقد مر. قوله: (أو المعروف في الخطأ الإثم) أشار به إلى
الجواب عن قوله **ب**، ومع عن أمي الخطأ، أو السبب وما استكرهوا عليه فإن ظهروه يقتصر
عدم الإظهار بالخطأ، وأجيب بأن الرفع في الحديث متوجه على الإثم لا على رفع الضرر
المتخفف حساً ولا على رفع الحكم بالإفطار. قوله: (من زوجته) من متخون المباحة أي ولو
كان الإكراه من زوجته كما تعطيه عبارة الشرح. وقد مر. قوله: (لا يدل على الطواهي) لوجوده
حالة النوم، ومن المصحح كذا في الشرح. قوله: (لأنه بعد الفساد) أي لأن الطلوع يوافق منه
إنما صبر بعد أساء صومها مكرها. قوله: (خوفاً على نفسها) أي خوفاً ارتقى إلى غلبة الفطن،
وليس الأمر بمجرد التبرع. قوله: (لمة كانت، لو منكوحة) واللام أن تستمع من الانكسار بأمر
الزوني إذا كان يعجزها من أداء الفرائض لأنها مفاة على أصل الحرية في حق تفرغها اه من
الشرح وإذا علم الحكم في الأمة يعلم التحكم في المرأة بالأوص. قوله: (أو صب أحد في
جوفه ماء وهو نائم) بهذا ذكرت لدفع توهم أن أنائم كالثاني ولا إفتار فيه. قوله: (وليس
كالثاني) أي وليس لأنائم كالثاني في الحكم حتى لا يظفر لأن الثاني للتسوية نحل ديبحة
لأن إشارته براه منزلة الذكر بخلاف لمجنون، والذي أي وحيث ثبوت فرق بينهما في بعض
الأحكام فلا يحزى حكم أحدهما على الآخر إلا بدليل. وبأن يوجد. قوله: (أو أكل) أي أو
شرب صح. قوله: (نظام الشبهة) تحليل لمعط الكفارة المعلوم من قوله. قوله: (انظرا) أي

قياساً ما كانه نامياً، ولم تفت تشبه (ولو علم الخبر) وهو قوله **يُؤْخَذُ** من نفسي وهو منه
 فأكل أو شرب فإثم صومه (على الأصح) لأنه غير واحد لا يوجد العلم بمرحبة العمل
 به، وهو انقضاء ذنب الكفارة في ظنهم المروية وصرحه فاصبحان (أو جامع نامياً ثم جامع
 عامداً) أو أكل عمداً بعد الجماع نامياً لما ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عمداً (بعد ما
 نوى) منته. بته (نهاراً) أكده نواه (وتم بيت بته) عند الإمام قال السفياني لا يجب التكفير
 بالإفطار إذا سوى الصوم من النهار لتشبه عدم صيامه عند الإفاس وحده أنه ينبغي على
 هذا إذا لم يبين الفرض فيها بطلاً (أو أصبح مسافراً) وقد قد نوى الصوم بطلاً، ولم ينه
 عنه بعد (نوى الإقامة ثم أكل) لا يلزمه الكفارة وإن حرم كونه (أو مسافراً) أي أشأ السفر
 (بعد ما أصبح مقيماً) نأياً من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عمداً أشبهه بالسفر وإن لم
 يحن له الإفطار فإن رجع إلى وطنه لاجابة نفسه فأكل في منزله عمداً، أو هل انما كانه عن

بالخبر، وهو تعاليل نواه. نام. قوله: (ما كانه نامياً) متعلق بقوله: يفرض أي أن الانشاء قد
 إلى القياس أي دليل القياس لأن القياس يفرض ما كانه نامياً والنس وهو قوله **يُؤْخَذُ** فليتم صومه
 مخالف للقياس بوجده تشبه شرعية بالنظر للقياس والقاس أي صفة الادوم، فلم يزل
 الصوم حتى بعد الإفطار. قوله: (وام تفت الشهية) تحزن على فوزه. ولو علم الخبر أي
 لا يلزمه الكفارة، ولا يكون التشبه ثالثاً بانه الحذر. قوله: (وهو القضاء) أي الحذر الذي
 يجب عليه القضاء لأنه أمر بالإتمام فلا يتم وحده القضاء أي إن كان سائر أو مشهوراً
 لأوجب الصوم، وأصله يكاد يفسر على أن المكفأ عمداً مفطراً، ويجب إتمام الصوم،
 وإن أوجب الصوم لا تمت الشهية، وإرست بكفارة. قوله: (في ظاهر الرواية). وفي رواية ثبت
 الكفارة كما في فتح المخرج شرح. قوله: (ثم جامع عامداً) سواء قل أن صيامه الآن
 معلوم أو لا على المصنف. قوله: (ما ذكرناه) أي من بقاء الشهية بطراً إلى بعده فامداً الشيخ
 والله لا يسلط الكفارة. قوله: (وشرب وجامع) نوى لهما محسباً. قوله: (تشبهه هم
 صيامه) كانه مفطر، وهو غير صائم أي لم يصام، أما الفيل، فصح بقاء من النهار عند. قوله:
 (وكان قد نوى الصوم بطلاً) فإذا لم يهو فعدم الكفارة حينئذ أوله. وكذا بطل في قوله: (ثم
 يتنفس عزسته. قوله: (نوى الإقامة ثم أكل) وبالأولى إذا قل ثم نوى الإقامة. قوله: (نأياً
 من الليل) بطل فيه ما تقدم. قوله: (ووجد) أو لم يحن. قوله: (تشبهه السفر) هنا لسقوط
 الكفارة في الصورتين.

(١) قوله كذا في الصحيح في الشرح يوجد في بعض النسخ ما يلاها فيها (ولا فرق في عدم وجوب
 الكفارة بين ما إذا قل أن الأكل نامياً يفطره أو لم يطق خلافاً لما ذكره صلا مكسب حيث لا يمتنع ذلك
 السيد وسلا مكسب نفع في ذلك صاحب الهداية) هـ.

المعروف نزعته الكفاية لانقضاء الصغر بالرجوع (أو الحسك) يوماً كاملاً (بلا نية صوم ولا نية فطر) لفقد شرط الصحة (قوله نسحر) أي أكل السحور منتج ليس اسم لمأكول في البحر، وهو سبب الأخير من الليل (أو جامع شاكاً في طلوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أنه الصغر (طالع) لا كثرة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل، وإنما لم يترك التثبت مع الشك لأنه جناية الإفطار وإذا لم ينسب له شيء لا يجب عليه انقضاء. أيضاً بالشك ووري عن أبي حنيفة أنه قال: أساء بالأككل مع الشك إذا عاد صصره علة أو كانت ثمانية مضرة، أو شنيعة، أو كان هي مكان لا ينسب فيه الصبر كقوله علي السلام: ادفع عا بربيك إلا ما لا يربيك، (أو أفطر بظن الشروب) أي عبة الظن لا مجرد الشك لأن الأصل بقاء

قوله: (الانقضاء لسفر بالرجوع) أحد تعليل للأدبي ينبغي أن يزاد لعدم تحقق السفر ليكون محلاً للثانية. قوله: (يوماً كاملاً) نص عن المنوهر، وإنما إذا لم يمسك نية يومه وجوب القضاء ظاهر. قوله: (لفقد شرط الصحة) أي وهو نية. ويعتقد الشرط يفقد المشروط، والكفاية إما يجب على شخص أفطر بعد أن كان صائماً، ولم يوجد الصائم مما أصلاً. قوله: (يصح حين اسم لمأكول) ومعها اسم للعمل أي الأكل. قوله: (الشبهة) أي الدائرة المذكورة لأنه يبي الأمر على الأصل فلم تكسر الجاية، وذكر القهستاني أنه ينسحر قول عدل: وكذا بصري القليل، واختلف في الديك، وإنما الإفطار فلا يجوز بقوله، واحد بل العنق، وطاهر المواب أنه لا بأس به إذا كان عدلاً كما في الراعي، ولو أفطر فقل استأنق بصوت الظن، يوم الثلاثين فثابت أنه يوم العبد، وهو لغيره لم يخفوا كما في العينة. هـ. قوله: (مع الشك) أي عند الشك. قوله: (جناية الإفطار) الإساءة للبيان. قوله: (ولو لم ينسب له شيء) مقابل قول المصنف، وهو ضائع. قوله: (أساء بالأككل مع الشك إذا كان ملح) هذا لا يبعد ما قبله واحتمال جعل الإثم فيما تقدم إذا عرفت هذا. لأن الشك لا يوجب نية، وإنما قد يغفل أن الصبر لا ينسب فيها. قوله: (ادفع عا بربك) بفتح الباء، وظاهر استئذان الإمام أن الأمر للمدب. قوله: (أي غلبة الظن) ذكر السيد أنه لا يشترط هي بغير الكفاية غلبة للظن أي، بل تطلّب عدم حل الضرر مقيد بما إذا غلب على طه الغروب، أما إذا لم يغلب لا يعسر وإن أدب المؤذن هـ زيادة فونى أي، بل الظن فقط، وفي الأشياء أخر قاعدة اليقين لا يبرر، بالشك ما معه إن اضطرر عند الغفلة من قبل الشك لأهم يريدون به العرفه بين، وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما، وإلا فافلوا في كتاب الآثار لما قال له على ألف في حقي لا ينزعه شيء لأنه للشك ومالك، نظر عندهم ملحق باليقين، وهو الذي ينسب عليه الأحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم، وفي الأبواب صرحوا في نوافس فروضه بأن للذئاب كالمحقق، وصرحوا في الطلاق، بأنه إذا ظن تزوج لم ينه، وإذا غلب على طه وقع هـ.

الهار فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على إحدى الروايتين بخلاف الثالث في طلوع الفجر عملاً بالأصل في كل محل (أو كانت الشمس) حال فطره (بأنه) لا كفارة عليه لما ذكرنا وأما لو شك في الغروب، ولم يبين له شيء فليزوم الكفارة بروايتان. وسنأمر المفسر أبي جعفر لزومها، وإذا غلب على ظنه أنها لم تغرب فافطر عليه الكفارة سواء نسين أنه أكل قبل الغروب، أو لم يبين له شيء، لأن الأصل بقاء النهار، وغلبة الظن كالغير (أو أنزل بوطء مبيتة) أو بهيمة لفصوص الجنابة (أو أنزل) (بفتحها) أو ستن أو عث بالكف (أو أنزل من (قوله أو ليس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أقصد صوم غير أداء رمضان) بجماع، أو غير، لعدم هناك حرمة الشهر (أو وطئت وهي تامة) أو بعد طهر الجنون عليها وقد بوءت ليلاً بعد بالوطء، ولا كفارة عليها لعدم جانتها حتى لو لم يوجد مفصد صح صومه ذلك اليوم لأن الجنون المظاري ليس مفصداً للصوم (أو أنظرت في فرجها على الأصح) لشبهه بالحفنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره) أو استنجد فوصل الماء إلى داخل دبره أو فرجها الداخل بالماء فيد، والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد غير المسفحة، وغلبنا يكون ذلك ونور خرج سره فغسله إن نشغه قبل أن يقوم ويرجع لمحلّه لا يغسل صومه

قوله: (بخلاف الشك في طلوع الفجر) أي فإنه يسقط الكفارة لأن الأصل بقاء الليل. قوله: (لما ذكرنا) أي من الشبهة، وهو أنه ينشأ على دخول الليل، نعم تكمل الجنابة. قوله: (ولم يبين الفح) ولزوم الكفارة عند التبين بالأولى، وأما الشرح في قوله: فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على إحدى الروايتين أنه يهتدى بغيرها أيضاً. قوله: (سواء تبين الفح) مفهومه إنه إذا نسين وجود الليل لا شيء عليه من قضاء وكفارة لأنه لا غيره فالظن حين حطؤه، ومن تركه التفتت ثابت في الجميع. قوله: (لفصوص الجنابة) أي أنه جماع فاصر، فلا يوجب الكفارة، بوجب القضاء كذا في الشرح. قوله: (لما ذكرنا) أي من فصوص الجنابة، وعليه القضاء بوجود معنى الجماع، ولو قيلت زوجتها فاستفدت الصوم، وإن أمذى، أو أمذت لا بعدد كما في الشهيرة والتعيسى كذا في الشرح. قوله: (لعدم هناك حرمة الشهر) أي، وهي إنما وجبت لهتك حرمة، قوله: (وقد ثبوت فبلاً) قيد به لأنها إذا لم تنو أبلاً، وجبت نهاراً لا كفارة بالأولى. قوله: (على الأصح) أقاد للسد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح. قوله: (أو أدخل) أصبحه مبلولة الفح) فلو لم تكن مبلولة لا يجب القضاء، أماده السبد، والظاهر أن الإدخال لا ينسد إلا إذا وصل إلى محل الحقة. قوله: (والحد الفاصل) أي في الإنفطار بالواصل إلى البدر. قوله: (فقد المحقة) أي قدر ما تأخذ من المحل الذي تصل إليه. قوله: (وغلبنا يكون ذلك) ويورث ذاة عظيماً. قوله: (ولو خرج سره) في القاموس السرم بالمعنى مخرج للثقل، وهو طرف السما المستقيم. قوله: (لزوالم الماء الذي اتصل به) لأن الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل أن يصل إلى المياض كذا في الشرح. قوله: (مبلولة بماء أو دهن) وإن لم تكن مبلولة لا

لزوالة الماء الذي اتصل به (أو لدخولته) إلى صلبه مبلولة بدم أو دهن أي فرجها الداخل في الصغار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنة أو حرفة أو مشقة أو حشراً أي بيده أو) أرسلته (أي فرجها الداخل وخبيها) لأنه تم الدخول بخلاف ما لو بقي صرعه سارساً لأن عنهم شام الدخول كعدم دخول شربه بالمرء (أو أدخل دخاناً بصنع) متصداً إلى جوفه، أو دماغه لو حود اعترض وهذا في دخان غير الثعير والعمود وبهيه لا يستد لزوم الكفارة أصراً (الاعم، والتداوي وقدما الدخان لحدوث شربه، ويندع هذا طرفان كما قدمناه (أو استقاء) أي تدمد إخراجاً (ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية) لاطلاق قوله يتنق من استقاء عمداً فليقتض (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون (مرء القيم وهو الصحيح) لأن ما دونه كالعدم حكماً حتى لا يتعض الصوم (أو أضاف) بصنعته (ما فخره) أي عليه (من الفقه وكان ملء الفم) يعني الأكل منه روايتان في الفطر وعدمه بإجماعه (وهو فاكراً) لصومه إذ لو كان ناسياً لم يقطع لما تقدم (أو أكل ما) من من محووه (بين أسنانه وكان قدر الحمصة) لإمكان الاحتياط عنه بلا كسفة (أو نوى الصوم نهاراً بعد ما أكل ناسياً قبل إيجاد نيته) الصوم (من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الضرر والغرض (أو أغشى عليه) لأنه نوع مرضى (ولو) استوعب (جميع الشهر) يفتي بمنزلة الصوم بخلاف الحنون (إلا أنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الإضواء أو حدث في ليلته) بوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تنقن عدمها لزمه الأول أيضاً (أو حين) جرماً (غير معتد بجميع الشهر) بأن أفاء في وقت الية نهاراً لأنه لا يخرج في قضاء ما دون شهر (و) إن استوعب شهراً (لا يلزمه قضاءه) ولو حكماً (بإفائه ليلاً) بعد (أو نهاراً بعد

بصد صرماً) قوله: (لما ذكرنا) أي من شبهه بالصفة حكماً) قوله: (بخلاف ما لو بقي صرعه خارجاً) ولو في الفرج الخارج. قوله: (يصنع) بخلاف ما لو كان بغير صرعه. قوله: (وهذا في دخان غير الثعير والعمود) أي ونحوهما كالجاذي والمصطكي. قوله: (ولو دون ملء الفم) مبالغة في لزوم القضاء. قوله: (ومن استقاء عمداً فليقتض) لفظ الحديث كما تقدم من نزعه القبر. وهو صائم عليه عليه القضاء وإن استقاء عمداً فليقتض. قوله: (وفي الأكل منه روايتان) أحدهما عدم القضاء من من السجيط. قوله: (روايتان) لا حاجة إليه لأن الموضوع. قوله: (تقبل إيجاد نيته) أما الأكل ناسياً بعدها فلا شيء عليه للحديث. قوله: (بمنزلة اليوم) أي واعتداده نهاراً والأحكام (إن تنس على المعاد... قوله: (حتى لو تنقن عدمها) كما لو كان مسافراً أو مريضاً أو منهكاً بمتاد الأكل في رمضان كذا في الشرح. قوله: (بأن أفاء في وقت النية) أي ولم يجر. قوله: (لأنه لا يخرج التبع) لا يظهر لأنه إذا كان بمنزلة يوم في الوقت الصالح يرمه قضاءه. قوله: (ولو حكماً) أي ولو كان الاستيعاب حكماً وإلما في قوله بإفائه لليلة، أو تصدير للإفائة.

نوات وقت النية في الصحيح) وعليه الفتوى لأن الليل لا يقام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع التوافيق، والمحتمل والنهاية، وغيرها وهو محار شمس الأتمة، وفي الفتح يلزمه قضاؤه بإفائه فيه مطلقاً

فصل يجب على الصحيح

وقيل يستحب (الإسكاف بقية اليوم على من حصد صومه) ولو عذر ثم رآه (وعلى حافظه ونفساء ظهرته عند طلوع الفجر) وسافر أقام ومريض برأه، ومجنون أفاق (وعلى صبي بلغ وكافر أسلم) أحرمه الوقت بالقدر المستكن (وعليهم القضاء إلا الأخيرين) العسر إذا بلغ والكافر إذا أسلم لعدم الحظاظ عند طلوع الفجر عبيهما، علمت الخلاف في إفائه المجنون.

تتمة: كل ما انفى فيه وجوب الكفارة سئل: إذا لم يبلغه مرة بعد أخرى لأجل قصده معصية إفساد الصوم فإن فعل وحلت على ما عليه الفتوى به، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسئله نعم العظيم.

فصل يجب الإسكاف

أي تشاء قضاء حتى الوقت قوله: (ولو عذر، ثم زال) كفتان عذر ومضى رآه (أو على حافظه ونفساء ظهرته) وأما في حالة تحقير الحيف، والتماس، فيحرم الإسكاف لأن الصوم مهما حرام، والتشبه بالحرام حرام، وهكذا لا يجب الإسكاف على المريض، والسافر لأن رخصة الإنطار في حقها باعذار المخرج، وإلا أرمها عنك بعد التيمم على موضوعه بالتقصير، ولكن لا ياكلون حراماً بل حراماً في الشرح قوله: (أحرمه الوقت) على نوحوس الإسكاف في الجميع. قوله: (لعدم الحظاظ عند طلوع الفجر) أي بغيره هو أول وقت الإسكاف، فالتحدث الأهمية فيه، فلم يجب عبيهما، وهذا بسلام الصلاة حيث يجب قضاؤها إذا بلغ، أو أسلم في بعض الوقت، لأن سبب وجوب الصلاة الجزء الذي يتصل به الأداء، وقد وجدت الأهلية عند ذلك الحرز لقاده السيد، وفيه أن المجنون إذا أفاق عند طلوع الفجر في الوقت الصالح يلزمه قضاء مع عدم الحظاظ عليه، أولاً من العيب عنه بأن السبب شهود المتحرر بالصالح بغض بأنه مرحوم فيها. قوله: (وطلعت الخلاف في إفائه المجنون) أي أنه حل بشرط في لزوم القضاء إفاؤه في وقت يصلح لاستتابة الصوم، وهو من صنوع الفجر إلى قبل الضحوة، أو المشرق إفاؤه في أي وقت منه، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسئله نعم العظيم.

فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب

له (كره للصائمين سبعة أشياء فوق شيء) له فيه من مريض الصوم للفساد. ولم يعلق على (الصوم) (أو) كره (مضغ بلا علف) كالمزقة إذا وجدت من مضغ الطعام نفسها كالمزقة الحرة أما إذا لم يجد له فيه فلا بأس به مضغها بغير أن يؤلف اختلافها فيها إذا حتى لمين لشراء ما حولها. والمزقة دون الطعام إذا قال: وجها سيء الخلق لمعصية مدته إن كان حسي الحسن، فلا يحل له بذلك إلا أنه قلت: كذا الأجير (أو) كره (مضغ العلكة) الذي لا يفسد منه شيء، إلى الحرف مع الرزق العلكة هو المضطكى بفيل اللسان الذي هو

فصل فيما يكره للصائم

ظاهر ومزلة الكرمية يزيد أن المراد بها التحريم. قوله: (دوق شيء) مثله ساو، أو صرطه في الساء، وصوم (سورة نظراً صبر) إن رزقها إلا أن يكون مريضاً، أن صائماً أو محرمًا بغيره، أو مكره، وليس له مع لزوم في هذه المحال، وليس لصائم الأمة أن يصوما نظراً إلا بدين الحلواني، وإنه مكره، أو مريضاً أو صائماً أو مكره، والمزق أن يقطع إصبعاً، وللحولي أن يغير ماله، ولا ينفق، ونقص المرأة إذا كان لها زوجها، أو ماتت، ونقص العبد إذا كان له مولى، أو أعتق، ولا يصح الأجير نظراً إلا بدين المستأجر إن كان صومه بصره في الخدمة، وإن كان لا يصره فيه أن يخدم غيره، وأما ست الرجل، وأما رسته فيتطوع في غير ذلك، وظاهر جلال الكرمية التحريم. قوله: (الماء فيه من مريض الصوم لتساقط) لأن إحداه قوة فلا يؤمن أن تجدد منه شيئاً إلى الباطن غاية. قوله: (أولو نغلا سلى الصليب) ومن ينفذ الفرض تنهض الأئمة الحلواني، يعني كراهة أدق في الفعل إنما هو على روايه جواز الإفصاح في الفعل، بلا علف كذا في الضرح. قوله: (من مضغ) فتح استدل لجميعه قوله: (واختلف فيما إذا غشي الفم) مدم من كرمه. ومن المتأخر من قال في صوم المريض بما يكره له دوق شيء إلا كان له منه بعد ما إذا لم يكن له ما كان حتماً إلى شيء مأكول، أو شرب له، لم يده يبين فيه أو لا يوافق لا يكره أن تالف كذلك بالأولى. قوله: (سوء الخلق) أي قبله إذافاق، وماله وإذا قال في الشرح، سوء الخلق يضاحها في منزهه الخدم، ومنه ملحه، أما لو كان سوء الخلق في غير ذلك لا يوجب لها. قوله: (فلا يحل لها) يعني أن الكراهة تحريمية وقد مر. قوله: (كذا الأجير) أي للطبع. قوله: (الذي لا يهل منه شيء) أما إذا كان يصر منه شيء بغير أن أسوء معاصياً مضغ، أو لا لأن الأسود يصبغ بالمضغ، أو كان ليص غير مضغ أو كان مضغاً، وهو غير ذلك فيه يفسد إذا شتم من راتحة لكون سب مضغ الفم، فهو من الراتحة لا من الجسم فإن الراتحة الكرمية نمر سون قمصة، والود: إذا وضع في ماء غير زوجه، وأما يفسد من جوهر شيء.

التكدر لأنه ينهم بالإفطار بضمعه سواه المرأة والرجل قال: الإمام علي رضي الله عنه: «إياك وما يسبق إلى المنقول إنكاره وإن كان عدك استغذره وفي غير المقصود منعت للنساء وتره للمرجال إلا في غلوة وقيل: يباح لهم (أو) كره به (القبلة والمباشرة) فافحشة وغيرها (إن لم يأمن فيها على نفسه الإنزال) أو لجماع في ظاهر الرواية» له: فيه من تعريض الصوم على الفساد بما فيه الفعل ويكره التفتيش الفاحش بموضع شتمه كما في الطهيرة (أو) كره له (جميع الرقيق في الغم) فصداً (ثم ابتلاعه) تناسلاً عن الشبهة (أو) كره له نفس (ما ظن أنه بضمعه) عن الصوم (كالقصص والحجامة) والعمل الثاني لما فيه من تعريض الإفطار (وتسعة أشياء لا تكره للصلوات) وهي: وإن علمت بالمفهوم جاع ذكرها لتعديل (القبلة والمباشرة مع الأمن) من (الإنزال) وأوقع لما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أنه عليه الصلاة والسلام كان

قوله: (لأنه ينهم بالإفطار) علة الكراهة أي: ولا يجوز أن يفطر مواقف التهمة قال بخطة: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهمة» قوله: (إياك اللع) أي: أما ذكر فعله. قوله: (وإن كان عدك استغذره) أي: الاعتذر عنه. قوله: (يسحب لساء) لقباه مقام السوء في حقه لضعف بنيه، فقد لا تحتمل السرايا فيخشى على الله، والسن منه كما في الفتح، وظاهره أنه يقوم مقام السرايا ولو ستمس في غير حالة الوضوء، والظاهر أنه لا يضمن لهم الثوب المورود على السواك إلا بآنية كما أنه في السواك كذلك. قوله: (وكره للرجال) وظاهر ما في الفتح أنها كراهة تحريم، وعادته، والأولى الكراهة للرجال إلا بحاجة لأجل العمل بأمر الشبه بإنشاء غنضها في حقهم خلافاً عن المعاصرة. قوله: (إلا في غلوة) زاد في الدور بعدد والكراهة لا تنفي إلا بغيرها المطلقة، والمفرد وهو كسبل ربيع، وتعيين بحر صفة. قوله: (وقبل يباح لهم) فإنه نفي الإدمام. قال: ولكن، يسحب للرجال ركة. قوله: (وكره له القبلة الخ) لتفصيل في غير القبلة فافحشة أم هي، وهي أن يمس شتمها فيكره على الإطلاق، والجماع فيما دون الفرج كالقبلة في ظاهر الرواية متدية. والمراد بالجماع المباشرة، والمعلقة بحري: فيها التفصيل على المشهور نهر. قوله: (والمباشرة لفافحشة) هي أن يتعانقا وحده متجانسا، وبمس فرجه فرجها، وظاهره أنها مسمى هذا التفصيل، وفي الهدية التصحيح أن المباشرة لفافحشة بكونه وفي أمن، بل يغفل عن السجيط عدم اختلاف من كراهتها. قوله: (الإنزال) أو لجماع، فلا بد من لأمن معها حتى تنتهي الكراهة فإن خشي عدمه تدارك الكراهة ذلك السيد في الحديثية. قوله: (لما فيه) أي: فيما ذكر من القبلة، والمباشرة. قوله: (بعباقية الفعل) منقطع بالفساد. قوله: (بفتح شغها) متعش باعاضة، والله بنفس، والأولى مصحح، والمراد به الأخذ بأطراف الأستاذ بحثياً عن الشبهة أي شبهة لعدم كماله. قوله: (لما فيه من تعريض الإفطار) عبارة الشرح كما فيه من تعريضه للإفساد، والتفسير للصوم، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله. قوله: (للتدليل) أي: لأجل ذكر الدليل عليها.

يقبل ومباشر، وهو صائم؛ روى الشيخان وهذا ظاهر الرواية وعن محمد أنه كره المباشرة، وهي رواية الحسن بن الإمام لأنها لا تخلو عن ذنبة، وهي لجومرة، وقيل إنه المباشرة بخبره، وإن آمن بنى النصحيح، وهي أنه يسر فرجه حراماً (وهو المباشرة) بفتح الهمزة على أنه مباح ومضاهياً على إقامة اسم العيب مقام المصدر لأنه ليس فيه شيء يماهي المصوم (والكحل) لأنه عليه الصلاة والسلام الكحل وهو صائم (والحجامة) التي لا تضمعه من الصوم (والنقص) كالحجامة وذكر شيخ الإسلام أنه شرط الكراهة صحف يحتاج فيه إلى النظر (و) لا يكره له (السواك آخر النهار بل هو سنة كلؤفة) لقوله عليه الصلاة والسلام: من

قوله: (على الصحيح) وتقدم حسب الخلاف في كراهتها قوله: (ومضاهياً على إقامة اسم العيب مقام المصدر) لا وجه يظهر لهذا الإضافة، وإنما يكون الكلام حينئذ على حذف المضاف أو الاستعمال مثلاً إنما يباح إذا لم يقصد به الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت بغیر المستودع، وهو التبييض، والأخذ من اللحية وهو ذوق ذلك كما يفعله بعض المغاربة، ومضاهة الرجال أم يحسن أم لا، وأحد كراهة فعل يهدد الهند، ومجوس الإعاجم فتح، وحدث الأمازيغي، حال يوم ماشرناه فذهب لا موجد كما وقع اسم عبد العزيز: وحدث التوسعة فيه على البيهقي صحيح ١ هـ. د. أي ما شرع الله من إسح على عياله به وسع الله تعالى عليه سائر عياله. قوله: (لأنه الفح) علة لعدم كراهته. قوله: (والكحل) أي إذا لم يقصد به الزينة فإن قصدوا كره، مبر. وأعلم أنه لا يلزم يسر فصد الحمار، وفرد الزينة ما قصد الأول الدخ الشين. وإقامة ما به الفرقان، وإظهار النعمة شكر أو معزاً، وهو أثر أدب السفى وشهدته، والمثاني أثر صفتها، وقالوا، بالتحصيص أوردت السنة، ولم يكن يقصد لزينة، ثم بعد ذلك إذا حصلت زينة فقد حصلت، في معنى قصد مطلوب، فلا يصره إذا لم يكن ملتفتاً إليه بصر من الكمال

مرغ: ليس الشاب أحسنه يباح إذا لم يتكبر به وإلا حرم، وعدم التكبر لأن يكون بها كذا كان فعلها، وهي الكحل الصغار لتساها في ومن. قوله: (والحجامة التي لا تضمعه من الصوم) وينبغي له أن يؤجرها إلى وقت الغروب كذا في الشرح. قوله: (ولا يكره له السواك آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الروايات لقوله ﷺ لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إلا أنه ذكرنا ما ذكره المصنف، وليس فيما روي دلالة على أنه لا يمتدح ومذحه ﷺ للخلوف لأنهم كانوا يتعرجون عن الكلام معه لغير فهمه منهم من ذلك يذكر شاة زلمي، وقد لا يغني أفضليه على السواك. والخلوف يضم الحاء المعجمة، وهو المصواب، وقيل، السهور وغير المشهور الفتح، وهو ما تختلف بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاء المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة توح. ومعنى كون الخلوف عند الله أطيب إنه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في المواضع التي يطلب فيها التطيب بالروائح الطيبة، كيوم الجمعة، والعبدن، وقيل: معناه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم، والمراد

بسنح (تأخير) غوله ﷺ ثلاث من أخلاق المرشحين لتعجيل الإنظار، وتأخير السحور
 ووضع ثمين على الشمان في الصلاة (وتعجيل القصر من غير يوم غيم) أي عدم يعتد
 حنفاً لنصوم عن الإساءة والتعجيل السند، قبل استكمال الصوم ذكره فاصحابنا، والرتبة
 وهو بالماء قال: ﷺ: السحور بركة فلا تدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فله آية
 وعملانكة يصلون على المتسحرين. رواه أحمد.

فصل في المواضي

جمع ما مرضى والمرضى والسعر والإكراه، والحلل، والرضيخ والجوع والخمش والهمم

بعض الجوع يرحم الحكيين، ولكون آخره على قدر مشيئة، قوله: (كما يفعل العترة) أي
 المتصور. قوله: (تأخير السحور) وتأخره بأخره إلى وقت مع فيه لشك حديد. قوله:
 (وتعجيل الفطر) ويستحب الإنظار من الصلاة ومن آخره لتعجيل السند التعجيل دليل
 فاشك الصوم. ومن أنه ساء الإنظار أي يقول اللهم لك بسبب، وت أمست. وهليك توكلت
 وسر، وزكاة، وصوم، لقد من شهر، وحضانة نوبة فاعفر لي ما قدمت، وما أخرت.
 قوله: (قبل استكمال الصوم) أي ظهرها، ومن كل جسم يتفاده. وهو بالفداء: (أنه)
 السحرة ويحال سهيل. فمن كلفه أنه الصوم لا يدخل فإنه قد فرغ الإبل اعتزالها أثناء في
 أقام من قوله: (ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال في مقام من: (الجرعة مثله من أحد)
 حيوته، أو ما فتحه وبضم الألف من جرعة الماء كسم. ومع بلعه، وبالصبي ما جرحمت
 أ. ه. قوله: (يصلون على المتسحرين) أي لله يرحم، والعملانكة تستغفر له، أو يواد بها
 المعطف. وهو في كل ما يسهل، والله سبحانه وتعالى أعلم. واستغفر الله العظيم.

فصل في المواضي

هي جديرة بالتأخير بجمع عارض، وهو كل ما استغسلك، ومنه عارض مسقرنا وهو
 السحاب، والمراضى الماء، والتخذ وعرض له عارض أو آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء
 العلوم. ولما كان نساء فصورم بغير قدر يوجب إتماماً، ويعدو لا يرجع استيعاب إلى بيان الأهل
 المنفعة له. قوله: (والسفر) فيه أنه لا يبيع الفطر، وربما يبيع عدم الشروع في الصوم إذ
 لو كان السفر يبيع الفطر لجاز نحن أصبح مضيقاً، ثم سافر الفطر مع أنه لا يجوز، وحديث
 دلمرة بالمواضي هنا ما يبيع عدم الصوم يظهر في أن يكون أهله مسيد، وكذا يريد بالخطر في
 قوله بها يبيع الفطر ما أباح عدم الصوم سواء أتأخر من قوله، أو بعد الشروع فيه.

وللعاء نساءً كان أو رجلاً) ولها شرب اندواء إذا احتير الطيبه أنه يمنع استطلاق بطن الرضيع، ونقض لهذا الحد لقوله ﷺ: «إِنْ لَمْ يَضَعْ عَنِ الْمَاءِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ مَصْلَاةٍ وَمِنْ الْحَبْلِ وَالْمَرْضَعِ الصَّوْمُ»، ومن يبد بالسنجرة للأصحاء فهو مردود (والحروف المعجمة) لأبصاره الفطر طريق معرفته أم إن أحدهما ما كان (مستثناً) فيه «الغنة الظن» وإنما بمنزلة اليافين (بشجرة) سابقة، والثانية قوله (أو إختيار طيب) مسلم حادق عدل يدها كذا في البرهان، وقال الكمال: مسلم حادق غير طاهر النفس رضي: عدائته شرط (أو) جاز للفطر (نفس) حصل له عطش شديد أو جوع) شرط (يعاقب من الهلاك) أو نقصان العقل، أو دهاب بعض الجوارح وكان ذلك لا يأنعاب نفسه (إذا لم كان به نزعته الكفارة وقيل: لا (والصافر)

والمرصة التي هي في حال الإصراع ملقبة بديهة العبي ذكره صاحب الكشاف، قوله: (عاقبت نقصان العقل) حاس بها، وأما حرف الهلاك، والمرضى يعتقق فيها، وفي الزك. قوله: (نسباً) كان، أو رجلاً، أما الطغر فقلته واجب عليها بالمعنى، ولو كان المعنى في رمضان كذا في شرحي خلاف لما هي صدر الشريعة من نفي حل الإفطار بما يؤد، صدرت الإحارة قبل رمضان، وأما الأم فلو جوبه عليها ديانة مطلقاً ونقضه إذا كان الأب معروفاً، أو كان الولد لا يرجع من غيرها، وأما إذا أكره على الإفطار بهلاكه، إلا يجوز له لأثر العدد في الإكراه جاء من فعل من ليس له الحق، فلا يعتبر لصيانة نفس غيره بخلاف الحمل، والمرض كذا في الشر. قوله: (وتنظر لهذا العلل) أهله، وإن مهم ما تقدم ليستدل عليه، ويحتل أنه راجع إلى ما قبله فقط وقوله لقوله انتع علة للمصنف، قوله: (فهو مردود) بالحديث السابق، وإن الإصراع واجب على الأم ديانة لا سيما إذا كان الأب معروفاً عند من الشرح. قوله (بشجرة) ولو كانت من غير شجرة عند اتحاد المرض ذكره السيد في الحاشية، وإذا غر السحر علة لعقل الصادرة بأماره ظهرت له حاجته، والاجتهاد غير مجرد الوهم اهـ. قوله: (مسلم) جرى على انتفيده بالإسلام في الظهيرة حيث ذاك. وهو عدي معقول على المسلم دون الكافر كمسلم ترح في صلاة التيمم فوعده كافر بالله لا ينقطع فاعل حرمه إنقاذ الصلاة عليه، وكذا في الصوم، وجه إسهام إلى أنه يجوز أن يستغلب بالكافر فيما ليس فيه إعتاد عبادة سحر ويهر. قوله: (حادي) أي له معرفة عامة في الطب فلا يجوز تقليد من له أدنى معرفة فيه. قوله (عندل) جزم بالشرائط العدالة الرباعية، وظاهر ما في البحر والبحر كالفتح ضحيف. قوله: (يعاقب من الهلاك) ذكر القهستاني عن الخزائن ما معه أن البحر الحادق، أو العبد أو الذاهب إلى النهر، أو كرهه إذا أشد البحر، وخاف الهلاك فله الإفطار كحرة، أو أمة ضمنت للطبخ، أو غسل التوب اهـ. قوله: (لو كان ذلك الخ) يظهر أن التبدل لإسقاط الكفارة أما حل الفطر للأعذار المفكوة، فانظر الجوار مطلقاً كما تدل عليه عبارة القهستاني. قوله: (والصافر) أي سفرأ شرعياً وهو الذي يقصر فيه الصلاة، ولو لمعصية لأن التبع المحذور لا يعدم المشروعية،

الذي أنشأ السفر قبل طلوع البحر إذ لا يباح له الفطر بإشائه، بعدما أصبح صائماً بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ولما روي (وصومه) أي السفر (أحب إن تم بضره) لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (و) هذا إذا لم تكن عامة وفقته مفطرين، ولا مشتركين في النغمة، فإن كانوا مشتركين، أو مفطرين فالأفضل فطره) أي المسافر (موافقة للجماعة) كما في الجموعة أولاً يجب الإيصاء، كإمرة ما أنظره، (على من مات قبل زوال عطشه) بمرعى وسفر وسحو، كما تقدم من الأعداد المبيحة للمفطر لغوات إدراك عدة من أيام آخر (و) إن أدرك عدة (اقضوا ما قلروا على نفسائه) وإن لم يقضوا لزمهم الإيصاء (بغير الإفاضة) من السفر

وأشار باللام إلى أنه مخير بين الصوم، وأفطر لكن الفطر رخصة، وصوم عريضة فكان أفضل إلا إذا خاف الهلاك، فلا يطأ واجب كما في البحر. قوله: (إذ لا يباح له الفطر بإشائه الخ) لكن إذا أقصر لا كفارة عليه فله العبد وقد تقدم. قوله: (لعنة من أيام آخر) أي فاطر عليه عدة الأيام التي قصرها من أيام آخر. قوله: (ولما رويته) أي من قوله ﷺ: إن الله وضع عن المسافر الصوم. قوله: (إن لم بضره) أراد بالضر الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك لأن ما فيه خوف الهلاك سبب الصوم، والإفطار، في مثله واجب لا أنه لتبطل بحر. قوله: (لقول) تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ولأن رمضان أفضل أحوال فكان الأدب أفضل. وأما قوله ﷺ: فليس من البر الصيام في السفر، فمحذوف على مسافر سره، فصوم رجلي قال في الدرر والخير معنى البر لا أتمل فغضب أي لاقتضاه أن الإفطار فيه خير مع أنه مباح، وفيه بطر ذكرته في حاشية كدر. قوله: (وهذا إذا لم تكن عامة وفقته مفطرين) قيد بالعمامة فأعاد أن القليل لم أفطر لا يكون فطر أفضل. قوله: (فإن كانوا مشتركين) أي، وأنظره أي، وإن لم يكونوا حاشتهم، وقيد المستنف في الدرر مستشفة إبطاء على رغبته. قوله: (أو مفطرين) أي وإن لم يكثروا مشتركين في النغمة. قوله: (موافقة للجماعة) يدل إلى غير قول صاحب البحر إذا نالت النغمة مشتركة، فالفطر أفضل لما أن سر المال كسر السر، لما فاته في الشهر إن تسبطل بموافقة لجماعة أولى، وأما لزوم خبر المال بقضائه بصومه. فنصوح أهله في نعمة الأخير أي لحوار أن يأخذ نصيبه، ويقيه، أو يكره سحاً يتجاوز عن نصيبه. قوله: (لغووات) على قول انصاف لا يجب. قوله: (اقضوا ما قلروا) يعني أن يستشي الأيام تسببة لأن عاجز عن الفضا، بها شرعاً برجلتي، ولو فاته عشرة أيام فقد على خمسة أدى فميتها فقط، ومائدة لزوم انقصاه وجوب البرعية بالإحرام، وينفذ ذلك من الشك بشرط أن لا يكون في التوبة حين من عبود العمية حتى لو كان بعد ذلك من ثلث الباقي إلا إذا لم يكن أنه وثق فميتها ينفذ من جميع ما يلي، ولو أوصى، ولم يترك ما لا يضره نصف صاع رطله لمسكين، ثم يصدق المسكين عليه أو بهبه له، ثم رشم إلى أن يتم لكل صوم نصف صاع ومدون للوصية لا يلزم الوارث

(والصحيح) من الممرض وزوال العذر اتفاقاً على الصحيح، والمختلف فيمن نذر أن يصوم شهراً إذا برئ، ثم برى يوماً يلزمه الإحصاء بالإطعام لجميع الشهر عندهما وعدم محسب نفس ما صح فيه (ولا يشترط المتابع في القضاء) لإحلال النص لكن المستحب المتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة ممارسة إلى الخبر وبراءة الذمة.

تنبيه: أربعة متلزمة بالنص أداء ومضاه، وكفارة الظهار والغنل، واليمين والمخير به قضاء رمضان وفدية الحلق لأدى برأس المحرم والمنعمة والقرآن وجزاء الصيد، وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبتت بالأخبار صوم كفارة الإقطار عداً في رمضان، وهو منافع التطوع ماخير فيه ولا نذر وهو على أناس إما أن ينذر ثباتاً مستعفاً أو غير معينة بخصوصها، ومنه ما لزم سفر الاعتكاف وهو منافع وإن لم ينص عليه إلا أن يصرح بعدم المتابع في النذر (فلان جاء رمضان أخر) ولم يقض الفاتت (قدم الأداء على القضاء) شرعاً حتى لو نواه عن

الإطعام غير أنه لو تبرع به ولو في كفارة قل الصيد، أو يمين أجزاء إلا العنق لما فيه من الإرام الولاء على السبت، والصلاة كالمصوم استعفاءً، ونعسر كل صلاة، ولو نذر يصوم يوم، والثواب والأجنبي في جواز الشروع سواء، ولو صام وليه عنه، أو صلى لا يصح تحديث لا يصوم أحد من أحد، ولا يصلي أحد من أحد أفله السيد. قوله: (وزوال العذر) عطف على الإفلاء. قوله: (اتفاقاً) أي بين الشيخين، وصحده قوله: (والختلف فيمن نذر) مبتدأ وخبر أي لا خلاف في المسئلة السابقة، وإنما الخلاف في صورة النذر. قوله: (ثم برى يوماً) حكم ما إذا عاى اليوم ١٤ يوم. قوله: (وعدم التأخير) أي بعد زوال العذر. قوله: (وبراءة الذمة) عطف على الخبر. قوله: (والمقتل) أي المنعاه. قوله: (واليمين) إيسا اشترط فيها المتتابع لأن أس معدود قراء غصلم ثلاثة أيام متتابة، وهي قراءة مشهورة بجواز بها الزيادة على الكتاب. قوله: (وفدية الحلق لأدى برأس المحرم) أي حال كونه لأذى حبل برأس المحرم قال تعالى ﴿وَلَا تَحْلُوا رءاءكم من يبالغ الوسي محله من كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صلب، أو صدقة أو نسك﴾ (البقرة: ١٢). قوله: (والمنعمة والقرآن) بالرفع عطفاً على قضاء أي وصوم المنع، والقرآن لمن لم يجد دم الشكر محذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. قوله: (وجزاء الصبيد) المقتول حال الإحرام، أو في الحرم. قوله: (أما أن ينذر ثباتاً متابعاً) هو بكسر الذال، وصحبها كما في المأموس. وسبأني للشرح، رأنا نقد الروايع، فهو بمعنى أعلم وحذر وخوف. قوله: (أو خير معينة بخصوصها) يعني أن النذر على ذكر المتابع سواء عين كشهر رجب متابعاً مثلاً، أو لم يبين كشهر متابع مثلاً لكن أن اضطر يوماً في الأول قضاء بلا استقبال لثلا يقع كله في غير الوقت، وفي الثاني يستقبل لأنه أحل بالوصف كما في التنوير. وشرحه من عوارض الصوم، وفي شرح السيد وقدما أن كل كفارة شرع فيها العنق

الفناء لا يقع إلا من الأداء كذا تقدم (ولا فدية بهاخير إليه) لإطلاقه من (وجوز انقصر
 الشيخ فإن وجوز فاقية) معنى فاقية لأنه قرب إلى الفناء، أو قيت فيه رجوع عن الأداء
 (وتنزهما الفدية) وكذا من عجز عن نذر، لا دخلاً عليهم من ذوي الأعذار (لكل يوم نصف صاع من بر) أو قيت شرط دوام صحر الفضي والمالية إلى الموت، ولو كان مستمداً، أو
 مات قبل الإقامة لا يجب عليه الفدية بفقره في الله، (كمن نوى صوم ثلاثة فضعف عنه)
 لا تبدله بالمعيشة بفقره وبفديته لتبين بعدم قدرته على الفدية، (فإن سم يقسم) من تجاوز له
 الفدية (همل الفدية لمصومه يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يظلم منه الحفر عن تعصيه، فإن
 حقه (و) لا تجوز الفدية إلا عن صوم هو أصل منه لا بدل عن غيره، (ولو وجبت عليه

كأنه لا يمنع شرطاً من صومها وما لا فلا، ولا خلاف في وجوب انتفاع في قضاء رمضان لما
 لا خلاف من ثبوت انتفاع، فقد لم يشترط فيه وهو صوم الناحية، وقضاء الحلق، وحرارة
 عبيد، وقضاء رمضان، قوله: (كما تقدم) من أنه مستداً لا يقع غيره، قوله: (لا طلاق أشعر)
 وهو قوله تعالى: (فمنه من أيام أسرى)، قوله: (الشيخ قال) هو الذي دلّ به في صحر إلى أنه
 بعثت ربي لرحمة ما اختار فهو شهر، وأصح له للبرج وأواد التهنئين عن التبرجاني أن
 الحريص فاحقق آيات من الفدية أي صفة ينذر معها عن الصوم فداءه الفدية لكل يوم،
 وإن لم ينذر علو الصوم لشدة العز أضر وينسب من الشاة كذا من السحر، قوله: (لأنه قرب
 إلى اختار) يجب سحر الأول، قوله: (أو قيت فوته) أي التي يمكن بها من الصيام، وعليه فهو
 - فيقف، قوله: (وتنزهما الفدية) ثم إن شاء أعطى من أول رمضان، وإن شاء أعطى في آخره،
 ولا يشترط في المنذوع إليه العدد، قوله: (وكذا من عجز الخ) لا أولى حذفه لأن المستد
 ذكره صريحاً بعد ومناه أنه عجز عن إياه، صوم نذر لرمه سحر الأول، قوله: (لا يبره من
 قوي الأقدار) كالحامل والمرض، والبرص والسحر فإنهم لا يبرهون لعدم ورود صومهم،
 والأولى حذف اللام لأن المعنى لا يلزم غيره، قوله: (لكل يوم نصف صاع) أو قال
 وتنزهما الفدية كالمطوعة تكدياً، وأصح، وأصح، قوله: (بشرط دوام صحر الفضي والمالية) صحر
 قدراً نصياً، قوله: (ومات قبل الإقامة) أما إذا أتم فتمتص عاين السحر الحاصل إلى تمام شهر،
 وميت منه الفدية بقدره وإن تمام أقل منه، وجبت سدره، قوله: (لا يجب عليه الفدية) لأنه
 يخاف غيره في تخلف، لا في التعبط كذا في الشرح، وقال في سحر في وجوب الفدية من
 الفضي إذ الصوم أصل بنفسه وخوفه، وأذا حتى لو لم يبر الصوم بالمطوعة بسببه، أو قتل - ثم
 صحر لم يجز الفدية لأن الصوم مما يدل عن غيره، ولو كان ساقراً فبات في الإقامة لم يجب
 الإبراء، قوله: (الضعف) وكذا لو أضر أياماً مع المفردة وإن لمصاه عشرين مثلاً له وقاية
 بالضعف اتفاقاً، فيستظهر، قوله: (أي يطلب منه الحفر) أي يطلب منه الإقامة، وهي ترك
 المواضع وهو الحفر، قوله: (هو أصل بنفسه) أي كالمصروفين الماشقين، قوله: (لا بدل من

كفاراً يمين أو قتل) أو ظهار أو إنظار (قلم يجد ما يكفر به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فإن لو لم يصم) سأك فتوته على الصوم حتى صار فانياً (لا تجوز له العطفية) لأن الصوم هنا يدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز التصغير إلى الصوم إلا عند المسر بما يكفر به من المال فإن أوصى بالتكفير نقد من الثلث ويجوز في القعدة الإباحة في الطعام أختان مشيعتان للكرم كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فإنه لا بد فيها من التملك كالزكاة اعلم أن ما شرع بلفظ الإطعام أو الطعام يحوز فيه التملك والإباحة وما شرع بلفظ الإتياء أو الأداء يشترط فيه التملك (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال والعتادي أنها أوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: دخل النبي ﷺ ذات يوم فقال: هل منكم شيء قتلنا؟ لا فقال: إني إن سلكم ثم أتى في يوم أخر قتلنا؟ يا رسول الله! إلينا حيس فقال: أربى فقلت أصبحت صائماً فأكل وزد النسائي ولكن أصوم يوماً مكلته وصحح هذا الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرخي رأياً يحرر أنه ليس له أن يفطر إلا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجيب فإن كان مفطراً فليأكل وإن كان

غيره) لأن القيد لا يدل له. قوله: (أو قتل) أي قتل نفس خطأ. قوله: (من عتق) عام للكفارات الأربع. وقوله: وإطعام وكسوة خاص بكفارة اليمين أما الفتن، فلا إطعام فيه كما لا كسوة. وأما الظهار فببطلان الإضمار لكنه بعد الصيام: وكذا الإنظار. قوله: (أو لم يصم) مقابل قوله: وهو شيخ وإن أي أنه لا فرق في عدم القعدة في الصوم الذي ليس أصلاً بين أن يحب عليه وهو قادر عليه، ثم تراخى فيه حتى فني، وبين أن يصدو موجه من ظهار، أو يمين مثلاً في حالة ثبانه. قوله: (ولما لا يجوز) أي لكون الصوم هنا بدلاً. قوله: (أكلتان مشيعتان) منتج للمهزمة نسبة أكلة المرة الواحدة من الأكل لا بالضم لأنها النقية. قوله: (للكرم) أي لغدية كل يوم. قوله: (بلفظ الإضمار) ككفارة المظالم والمقصر في زكاة. قوله: (أو الطعام) وهو جواز قصد المقبول في الحرم، أو لإحرام فإن الله تعالى قال: ﴿وكفارة طعام مساكين﴾. قوله: (بلفظ الإتياء) كالزكاة، وإن الله تعالى قال: وأتوا الزكاة. قوله: (أو الإتياء) كما في زكاة الفطرة، فقد ورد أدرا عن كل حر وعبد صبر، أو كبير نصف صاع من ير أو صاعاً من صبر. قوله: (لفعل إني إن صائم) صريح في صح أنية نهارة في الفعل كما هو المذهب. قوله: (أهدى إلينا حيس) هو نمر يتزعج بواحه، وينق مع الإط، ويعجمان بالسمن، ثم يملك باليد حتى يبقى كالثرید، وهو في الأصل مصغر يقال: حاس فرجعي حياً إذا اتخذ ذلك قاله السيد في الحاشية عن المصباح: والإفد مثله، ونحرك، ونكشف رجلاً وإل شيء يشخه من المحيط المحي. والمحيط هو الكفن الذي أحد زينة، والمضارع مثلك الغاء قاموس.

حاشية الطحاوي/ج ١

صائماً فليص أي متبذع قال القرطبي . ثم هذا الحديث منه غاية الصلاة والسلام ولو كان القطر جائزاً كان الأفضل لفطر لأحده الدعوة التي هي السنة ، وصححه بن المنبطع نعم أن إفساد الصوم بلا عذر بعد الشروع فيهما ملاً مكرراً . وليس يحرام لأن الدليل ليس قطعي ببدلالة ، وإن لزم انقضاء ، وإذا عارض عذر أبيح للمنطوق لفطر اتفاقاً (ومصنفه عثر على الأظهر للضعف والمضيق) فيما قيل الروا لا بعده إلا أن يكون في عدم فطره بعد عقوق لأحد الأبوين لا يجرهما للتأكد ، ولو حلف شخص بالطلاق ليفطر فلا اعتماد على أنه يفطر ولو بعد الزوال ولا يحسن الرعاية حين أحس (ولو البشارة بهذه الفائدة الجلية) قال في

قوله : (فليدع) حمله بعضهم على الصلاة التحصية لأنها التزاد شرعاً ، ولتحصيل برقة الصلاة لمصلحة ، والخاصين . قوله : (مكرره) الظاهر من إطلاقهم أنها كراهة تحريم . قوله : (لأن الدليل) وهو قوله تعالى : «وَلَا تَطْغَوْا أَعْدَكُمْ» قوله : (ليس قطعي بالدلالة) لأصحق أن يكون التعمي وثمة تعالى تحسب . ولا تطغوا نواب أعمالكم محرمين . وصححه قوله : (والضيق عثر على الأظهر) لما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عمر قال ﷺ : إذا حلف أحدكم على شيء فسلم فإن أواه أن يفطر فليفطر إلا أن يكون صومه فلك ومجان ، أو قضاء رمضان . أو تنواه ١ . كذا في (الجامع الصغير للسيوطي) قوله : (على الأظهر) وحل حله مطلقاً وقيل ليست صوم مطلقاً ، وقيل عداوة وإن من له . (السنن) . إن كان ما يفي لا يطر وإن كاد في ترك الإفطار أقر أنه تسلم فانه تسلم لأنه الحلو . وهو أحسن ما قيل في هذا الباب حر . وقد صاحب تصوير الفطر بها ما إذا كاد ساقها من لا يرضى سجره حصروه ، وينادي بترك الإفطار والأمر . قال في التدرج عن الظهيرة . وهو الصحيح . انضعب . قوله : (المضيق) بفعل للواحد ، والمجمع ، ويجمع على أصناف ، وصرف وصفان . قوله : (والمضيق) بفتح الميم أصله مضيق ، وفي عبارة القسوم : ما بعد أنه يقال مضيق . قوله : (إلا أن يكون في عدم فطره بعد عقوق لأحد الأبوين) فليفطر بعده (لو التحصير لا بعده) في الشر . قوله : (للتأكد) أي تأكد من المؤلدة . وفي الشرح ما عند أبي علف للمولود . لا بعده . وعداوته ووجه الفرق أن الصوم في أول اليوم لا يتأكد عادة لما عرفت أنه لا يشك عن ذلك ، ولا كذلك بعد الزوال . ١ . وهو معروف . فإن موله . ولا شك ، بعد الزوال أي فإنه يتأكد . ٢ . قوله : (الطلاق) أطلقه نعم الرجعي ، وهو المتيقن منه يحرم . قوله : (فلا اعتماد على أنه يفطر) ولو كان صائماً قضاء ، وشيخه . قوله : (ولو بعد الزوال) الذي يابح من عبارة صاحب النهر فن ذلك فيه إذا كان قبل الزوال لا بعده . قوله : (ولا يحسن) استحسان لما هو مصرح به من أنه في الحلف على ما لا يملك يبر منجزة القول ببر قوله أفطر ، ويمكن القولين يحمل ما هنا من يقتضي أنه إن لم يفطر بحيث على ما إذا كان الحلف طريق التعليق ، لو يحسن على ما إذا لم يأمره بالعمل فلا السيد في حاشية الأشباه : قوله : (الرعاية حق أخيه) حمله لقوله : يفطر . قوله :

التجسس والمريد وحل تجسس صائماً متطوعاً يدخل على أخ من إخوانه فسأله أن يفطر لا بأس بأن يفطر يقول أبي حنيفة: من أنظر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم كلف يوم ومن قضى يوماً يكتب له ثواب صوم ألفي يوم، ويقع أيضاً في التارخاتية والمعيط والمبوط (إذا أنظر، المتطوع (على أي حال) كان (عليه القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صائناً لما مضى من الطلوع (إلا إذا شرع متطوعاً) بالصوم (في خمسة أيام بومس الصديق وأيام التشريق، فلا ينزله قضاءها بإفسادها في طاهر الرومية) من أبي حنيفة رحمه الله لأن صومها مأثور بنفسه، ولم يجز إنجازه لأنه نفس الشروع وتكتب المنهي عنه للإعراض عن عناية الله تعالى بقضائه وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء يعني وإذا وجب الفطر فماذا؟ أشاروا إلى مذهبنا على الصلاة الذي قطعناه بشروعه عند نحو الطلوع كما تقدم والله الموفق إلى ما أعظم للدين الأثوم.

(قال في التبيين) بيان المعائدة، قوله: (فسأله) ظاهره، ولو كان السؤال بعير يعني، وكذلك قوله في الحديث: لحز أحد عام، قوله: (ثواب صوم ألفي يوم) أي غير الألف السابقة، قوله: (وإذا أنظر على أي حال كان) سواء كان الفطر لمدر أم لا وسواء أفسده قصد أم لا، وهذا إذا شرع قضاءه ولو شرع فيه ظناً أنه عليه تذكير أنه ليس عليه شيء، فافطر فوراً فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعه لم يفسد القضاء لأنه يمتصها حينئذ فأنه نوى في هذه الساعة إفادته في البحر، والفراد بالساعة لضعفه من الفرس، وانظر ما نوه نذكر أنه ليس عليه، ويرى قطعه إلا أنه لم يمتطع مطلقاً هل يكون شريعاً، ومقتضى موته أنه سنة الفطر لا يكون مطلقاً لأنه لا يعد نظراً أو يكون مشروعاً، ووجوب، قوله: (لا خلاف بين أصحابنا) إلا في صائنة متطوعاً عزم عليها التجسس من القضاء خلاف، والأصح التحريم، قوله: (صينة لما مضى) أي من الشروع عن ابتلائه فيه لما مضى من القضاء كان غير باطل بخلاف ما إذا لم يقعه، قوله: (ومن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء) لأن الشروع بمنزلة كذا، كالتشريع في الصلاة في الأوقات المكرهة، ووجه اقتراف الإمام أن القضاء بالشروع يعني على وجوب الإمام وهو مستغنى لأنه نفس الشروع يكون مرتكباً للذهبي، فأمر بقطعه بخلاف التذلل حيث لم يفسد مرتكباً لنهيه بسجدة البتة لأنه التزم طاعة الله تعالى، وإنما المحمية بالتفعل، وبخلاف الشروع في الصلاة في الأوقات المكرهة حيث لم يفسد مرتكباً للذهبي بسجدة الشروع، ولهذا لا يبحث عنه إنه علف لا يصلي ما لم يسجد، والشروع هو الموجه للقضاء دون الصلاة فصار كالالتزم، ولأنه يمكنه الأداء بذلك الشروع في الصلاة لا غير وجه المكرهة وأن يمسح حتى يبيح الشمس زليقي، قوله: (وفيما ذكرنا) أي من قوله: (لأن نفس الشروع تتركب المنهي عنه أصح فإنه لا يقال في الصلاة أنه نفس الشروع بها وتتركب المنهي عنه، بل إنما يكون ذلك بالجود بدليل مستند اليمن، قوله: (بعد نحو الطلوع) هو الاستواء، والتفريب والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسفقر الله العظيم.

باب ما يلزم الوفاء به

من مندور الصوم والصلاة وغيرها (إذا نلو شيئاً) من القرينات (لزومه الوفاء به) لقوله تعالى: ﴿وليوفوا بذورهم﴾ وقوله ﷺ: فمن نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه، رواه البخاري والإجماع على وجوب الإتياء به به استدلال القائلون بانقراضه ومد من ديب سرب وفي لغة قتل والمندور ما زمه (إذا اجتمع فيه) أي المندور (ثلاثة شروط) أحدهم: (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وإن حرم ارتكابه لوضعه كصوم يوم البحر (أو) الثاني (أن يكون مقصوداً) لذلك لا لغيره كالنسيء (أو) الثالث (أن يكون (ليس واجباً) فله بدله بإيجاب الله تعالى الاتصالات لحسنه والثالث (أن يكون من جنس ما لا يكون معتبراً محلاً كفعله على صوم أمس اليوم إذ لا يبرمه وكذا لو قال: اليوم أمس وكان قوله بعد

باب ما يلزم الوفاء به

إنما آخر الكلام على الشر الأخير لما أوجبه تبعه على نفسه عما أوجبه لغيره حل، وبغلا عليه قوله (وغيرهما) كالفطن، والإعتكاف. قوله (من القرينات) صرح أشعر بمعية، ولا وفاء به، بل بمره فعلها. قوله (لزومه الوفاء به) أي على طريق الوجوب، على قول وأقدم صاحب التتوير في الصوم. وقال الأصيل وغيره. هو فرض على الأتمهر، وأحد الأول عن أنه وليوله أنذروهم بأنه دخله التخصيص بالنذر بعبادة المريد، ونحوه الوضوء لكل صلاة قال الرافعي: ومثله است الوجوب لا الفرض. قوله (أو لإجماع على وجوب الإتياء به) أي في غير نذر التلجاج (أو) بمعنى الأتمه لا يوجب الإتياء به والتلجج والتلجاجة المنصوصا، من نسب إلى الإمام أحمد رضي الله عنه القول: بعدم الوجوب مطلقاً، ميس بمصيب، وهو يحتل أن يكون مبتدأ، وما بعده حراً أو محذوراً عطفاً على قوله. قوله (وبه) أي بالإجماع. قوله (بالمعترضة) أي في وجوب الإتياء، وافتراضه عملاً قولين مرجحين ومراً. قوله (وفي لغة قتل) التمرة تظهر في المضارع. قوله (أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما صرح به صاحب التتوير تبعاً لنحوه، وأما قوله (أو) أي في الأسماء. قوله (لوضعه) أي العارض له، وهو الأعراس من صيغة الله تعالى. قوله (لا لغيره) أي ما يمتنع ذلك قريباً. قوله (والصلوات الخمس) انظر ما نذر أن يؤد بها أول، أو ثانياً، والثالث عدم وجوبه. الإجماع أن الوجوب متحقق قبله، وإن كان مرسعاً. قوله (ولو زيد شرط رابع) ورده أيضاً أن لا يكون ما يبرمه أكثر مما يملكه، أو ملكاً لغيره، وفي الفتية نذر التصديق على اعتناء ثم يصح ما لم ينو أبناء السبيل، ولو نذر التسيحات غير الصلوات لم تلزمه، ولو نذر أن يصلي على النبي ﷺ قل يوم كذا لزومه، وقيل: لا. قوله (أمس اليوم) الأولى حذف اليوم. قوله (وكذا لو

الزوال ثم خرج على ذلك بقوله (فلا يلزم الوضوء بشتره) ولا فراه انفراد تكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته لأنه شرع شرطاً لتغيره كحل الصلاة (ولا سجدته الثلاثة) لأنها واجبة بإيجاب الشارع (ولا حياة المريض) إذ ليس من جنسها واجب وإيجابها لا يوجب إيجابها إنما تعالى إله لا يباح لا الابتداء، وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال: إن لم يدر أن يعود مريضاً يوم صبح نذر وإن نذر أن يعود فلائلاً لا يلزمه شيء، لأن عيادة المريض قريبة فله عليه السلام. عائد المريض على محارف النجاسة حتى يرجع. وعيادة فلان بعينه لا يكون معنى العربة به مقصوداً للتأخر، بل مراعاة حتى فلائلاً، فلا يصح التزامه بالتأخر، وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتبشيع الجندرة وإن كان فيه معنى حتى الله تعالى فالمقصود حتى

قال، اليوم لمس الأولي حذف أمر. قوله: (فلا يلزم الخ) ثم برنه، في أخذ المحضرة، قوله: (ولا نراءة القرآن) كذا في كثيره، وفيه أن الغرض من جنسها فرض وإيجاب ونقصه تبشيعاً، وإست واجبه غير، وعلى عدم الوجوب، في ألفه: أي بأنه لو لمها الصلاة لا تسها قوله: (كحل الصلاة) أدخلت نكاح من المصحف. قوله: (ولا حياة المريض) وكذا لا يصح يتكفي شبيب، والصلاة عليه لأنها من فروض الكفاية، وهو قوي الواجب كذا في السيف، وهو شاء من على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه، وإنما ثم يصح النذر بهما لأن النذر ممن فوجب بهما. قوله: (محتر بإيجاب الله تعالى) إما كان من حسه عبادة، أو حبها الله تعالى صبح نذره، وإلا لا. قوله: (المريض) أي من حيث هو. قوله: (على محارف) بالفاء جمع مخرفة بوزن مرحلة السنن، فله في القاموس أي أنه فعل ما يوصله إلى سائر النجاسة. قوله: (إن مراعاة حتى فلائلاً) هو المقصود له. قوله: (فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للأموات حال، في النذر. راعينم لأن النذر الذي يقع للأموات من أكثر العوام وم يؤخذ من قدرهم، وتشمع والريث، وسجوها إلى صرائع الأولياء فكراً نفراً، إليهم فهو باطل، وحرام إذا فاته في البصر، ويحرم منها أنه ينذر لمخلوق، ولا يجوز لأنه عبادة. والمادة لا تكون لمخلوق، ومنها أن المتفقون أنه ميت وأحب لا يهلك، ومنها أنه إن ظن أن الميت يصرف في الأمور دون الله تعالى كغير الله لم يزل. به لله أي لموت لك أن شئت مريض، أو رددت غائب، أو نصبت حاجتي أن أطمع الفقراء الذين يلبس أسبداً نفية أو الفقراء الذين يلبس الإمام الشافعي رضي الله عنه، أو الإمام الثوري، أو لشرقي حصواً مسجداً هم أبو ريماً لو قددها، أو ذراهم لمن يقوم مشاعرتها إلى غير ذلك مما يكون به نفع للفقراء، والنذر قد غر رجل، وذكر الشيخ إنما هو بيان لمحل صرف النذر لاستحقاقه للفاطين برماطه، أو مسجده، فيحرز بهذا الاعتبار إذ يصرف النذر للفقراء، وقد دعه ولا يجوز أن يصرف ذلك إلى غير محتاج إليه، ولا لتعريف منصب لأن لا يحل له الأخذ عالمه بكس محتاجاً فقيراً، ولا لذي سب لأجل نسيه عالمه يمكن فقراً، ولا لذي علم لأجل علمه عالمه يمكن فقراً، وتم يشبه في

المرصوف، والتعبت والثائر بما يتفرغ بغيره ما يكون مشروعاً حقيقياً لعدم مقصوداً (ولا) يصبح نذر (الواجبات) لأن إيجاب إيجاب محال (ينظرها) نعماً (يوضح) النذر (بالحق) بعض الامتناق لافتراس التحرير من الكفارات حصاً (والاعتكاف) لأن من جبه واجبة وهو المقعدة الأخير في الصلاة فأصل المكث بهذه الصفة له نظير في الشرع، والاعتكاف انفراد للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فإذا صح نذره وانجح ما شاء لأن من قرب من مكة بزمه شيئاً فالمشي بصفة معصومة له نظير في الشرع، يصبح نذر العبد والحر والاعتكاف، والتعبت والزوج المنع قبله بانه بعد العتق والإبراء وليس لعدم إرضاء منع المكث (أو) إذا أصبح بدو (الصلاة غير المفروضة والصوم) والتصدق بالمال والتج للظهور جسمه شرعاً على لا مشية (فإن نذر) مكثت (نقراً) شيء مما أصبح نذره ودان (مطلقاً) غير بعيد بوجود شيء مكثوك له علي أو نذر له على صلاة أو عتق (أو معلقاً بشرط) يريد نذره كفونه، أو ريس

الشرع يجوز الصوم، الأغنية للإجماع على حرمة نذر المحتلون، ولا يصعد، ولا تقتل به إنية، وله عزم على سبوت أه قوله: (ولا يصبح نذر لوجبات) الأولى أن يقول، ولا نذر لوجبات، وذلك المصنف بعد ينظرها راجع إلى ما قبله أيضاً لأنه بعد نذر ما لا يلزم بالنذر، وإن كان عدم الصحة عتاد، قوله: (الآن إيجاب الواجبة محال) لأن إيجاب الواجبة قد إيجاب الله تعالى، فلا يظهر لزوم منه كذا في شرح، قوله: (ثم بينا أي من الشروط) ولعل لثمة نذره في كذا، قوله: (وهو المقعدة الأخيرة في الصلاة) لأنها أدنى، وهو من جعل حدين الواجب في الاعتكاف، فهو نذر معرفة أدنى، يجب منه يسم أن الحراك في قوله: أن يكون من حصه وجبت الحنسية، حسب الإصلاقي أو، إن لم تتحداً حيزه نذر الاستكاف لا صارمه لظهور بخلاف المقعدة الأخيرة، قوله: (فأصل المكث) قد علمت أن الاعتكاف لا يبرمه فكث لكه حائل فيه أنهم إلا أن يترده الإقادة، قوله: (بهذه الصفة) أي بصفة الواجب،

قوله: (والاعتكاف ينظر للصلاة) أي أن ذلك من حصة ما يقصد به كذا سيأتي إن شاء الله تعالى قوله: (والحج ماشياً) ما حر عطف على نذره بالحق، قوله: (فالمشي بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج، قوله: (يقضيها الحج) أي أو يبرمه عرفه بهما، قوله: (ويشعرى) منع للمكاتب، أي من الاعتكاف لأنه من عمره من كذا، قوله: (والصدق بالمال) أي نذره ما في يده، وهو ماله كذا من، قوله: (والذبيح) قال من فتوهر، وشرحه، بأن نذر من حرمة هذا ذبحت نذره أو من ثمة أقبحه نذره، لا يذره شيء لأن المنع ليس من حصه فرضه بل وجب كالأضحية، فلا يصح إلا إذا زاد، وأصدق يلجمها فيلزمه لأن الصدقة من حشها لم يرض، وهي الزكاة فتح ويحر، فكذلك المصنف على إطلاقه ليس مما ينبغي، قوله (لظهور جسمها) الأولى للزوم جسمها، قوله: (يريد كفونه) أي حصوه، ووجوده، قوله: (لما

أنه غلاماً فعلى (إتمام عشرة مساكين) (وجود) الشرط (لزوم الوفاء به) لما علموا وروينا، وأما إذا علق الشرع بما لا يريد كقوله: إن كلمت رباً قلته على عبدي رقعة ثم كلمه فإذنه شخر من إلفاقه بما نذر، من لعنك ومن كفارة بمن على الصحيح وهو التقني به غزله **بجمله**: كفارة المنذر كفارة اليمين، وحمل على ما ذكرناه (ومصح لغز صوم) يومي (العبدین) وأيام التشريق لأن قبحهم من صومهم بمن تصور الصوم متنبهاً ضرورياً وأنهم تغيراً لا يتأثم بالمشروعية فصح هذا: (في الاختلاف) وفي رواية لا يصح لأنه نذر بمعية قلنا

تلقوا) أي من الآية. قوله: (وروي) أي من الحديث. وقد ذكره من أول الباب. قوله: (تقوم **بجمله** الحج) ولأنه نذر بظاهر، يحس بمعه لأن مراده استحق فيحبر ضرورة قال في البحر. بعد قوله أهدى أن هذا المنفصل، وإن كان قول المحققين ليس له أصل في الرواية لأن المذكور في صدر الرواية لزوم الوفاء بالمنذر متحرراً، أو معلقاً، في رواية التواتر بنحريهما بين كفارة ليمين، وبين الخلاء قال في الخلاصة: ربه يحس من حسن أن يقتضي على التعبير بعلقة كذا بحد أقصى الغضلة نقله أبو الفسود في حاشية الأشباه، وأذا قبل أن النذر بالنسبة لما لو كان صحيح، أو صوم، أو صدقة بنحري، أما إذا كان محسوم بغير طلاق، وعق، وبهلاء فيقع التحسين مطلق. ولا تحس. قوله: (وحمل على ما ذكرناه) أي من النذر المطلق على شرط لا يريد قوله. قوله: (بحق تصور الصوم متنبهاً ضرورياً) وذلك لأنه إذا كان لمسي عنه لا يتصور من التحس لا يكون للنهي عنه وجه لأن ليس في مقدوره، فلا يقدر للمجيب: لا نذر، ولا للأصم لا يتصور لعدم تأثر بفعل الصبر عنه سبحانه. قوله: (والنهي لغيرة) أي مصدر بمعنى اسم الله مول، ومصرفه هذا الصوم في هذه الأيام، ومعدله أخير الأعراس عن الصلابة، والمعنى، والنهي عنه لمجرد أي لا لذاته لا يتأثم بالمشروعية ذلك المعنى. قوله: (لا يباي) المشروعية) أي لا يمنع الصحة فليصح منه الأذان الأول يوم الجمعة، فإنه منهي عنه للإحتلال بالعباد، ومع ذلك إذا عهده يكون صحيحاً، وليس المراد بالمشروعية أن مغلوب شرعاً، فإن تصور ه منهي عنه، ولا يلزم من حدة النذر كونه عبادة يتأثم عليها فإنه يصح باعتق، وهو ليس بعبادة وسعياً بديلاً، صحته من الكثرة، والمشتراط في صحة النذر كونه بغير محسية، ولا يرمه الوفاء، ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطلقاً شرعاً عتاً عليه، ويكون صوم هذه الأيام له بهتان جهه، أمثال الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلْيَوْمَ تَقُورُهُمْ﴾ [التنج: ٢٢] وهو من هذه الحثية عبدة يتأثم عليها وجهه يفاه في هذه الأيام اللام من الأعراس وهو من هذه تحببها يكون حرماً، ونظيره الصلاة في الأرض المنصورة، وقد تقدم لمصاحب شهر ما يقيد ذلك، وفرد الشرح بعد قلنا: المنصبة لمعنى الأعراس عن صياقة الله تعالى، فلا يمنع الصحة يرشد إلى المعنى الأول. قوله: (فصحيح نظرياً) أي نذر الصوم في هذه الأيام، وهو مصدر مقاد إلى منهواه. قوله: (ولي رواية) هي رواية ابن المبارك عن الإمام زهرا قال زهر: قوله:

وإن كان بإضافته قصد التخصيف حتى لو مات قبل مجيء ذلك الوقت لا يلزمه شيء، وأعطيتاه مفسوده (وتجزئه صلاة ركعتين) فأكثر إذا صلى المنذور (يسهر) مثلاً وقد كان (نفل أداءهما) أي صلاحهما (مسكناً) أو المسجد النبوي أو الأقصى لأن المسحبة باعتبار القرية لا المكان لأن الصلاة تعظم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الأمانة كلها سواء وإن تفاوت الفضل (و) يجزئه (التفصيل بغيرهم) لم يجزئه له (وهن درهم هيئة له) أي المنصنف المنذور (و) يجزئه (الصرف لزيد لقليل ينقره) أي مع انقضاء الصلوة لمعسر ولأن معنى عادة الصلوة سد خلّة المحتاج، أو إخراج ما يجري به الشح من ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان شخص خلافاً لما يقولون باثنين.

تنبيه: قال السيوطي: صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام و مسجدي هذا وصلاة في مسجدتي هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدتي هذا فلت ولا يختص الفصل بالبيعة التي كانت مسجد في زمنه ﷺ لأن النبي ﷺ قال: صلاة في مسجدتي هذا ولو عد إلى صماء بألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام قاله السنائي في أخبار المدينة هذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسخاوي رحمه الله وروى البراء جاسد صحيح أن رسول الله ﷺ قال: صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة ألف صلاة، وفي حديث: وشهر رمضان في مسجدتي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام روى البيهقي وهذا دليل لأهل السنة والجماعة أن بعض الأمانة فضيلة على البعض، وكذا الأمانة ولما

بإضافته قصد التخصيف أي يعتبر قصد من حيث التخصيف وإن كان لو قدم صح: قوله: (أو إخراج ما يجري به الشح) وهو الأموال. قوله: (تعدل ألف صلاة في بيت المقدس) فهي بألف ألف صلاة في بيت المقدس. قوله: (بألف صلاة فيما سواه) يتم بيت المقدس. قوله: (كلما في ترتيب المقاصد الحسنة) قال في بعد أن ذكر هذا الحديث. وأجابته أخر دالة على أن الفضيلة تحصل في الزائد ما نعه وبالجمله ليس فيها ما تقوم به الصلوة، بل ولا تقوم مجموعها، ولذا صحح الروي اختصاصي التخصيف بمسجده الشريف عملاً بالإشارة في الحديث المنقذ عليه من أبي هريرة: (صلوة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام). قوله: (صلوة في مسجدتي هذا) ظاهره يتم الفعل، والمستلزمة خلافية. قوله: (فإنه يزيد عليه) أي فإن الصلاة في المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجدتي ﷺ بمائة ألف صلاة مائة إلى الألف التي بسبب الصلاة فيه. قوله: (أن لبعض الأمانة فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها.

سئل عليه السلام عن أفضل صلاة للمرأة فقال: هي أشد مكان من بيتها ظنعة. فعلى هذا يسمى أنها إذا التزمت العملاء في المسجد الحرام بالنذر فصلت في أشد مكان من بيتها ظنعة تخرج من موجب نذرهما على ما بقوله زفر رحمه الله (وإن على) التاخر (النذر بشرط) كقوليه. إن قدم زيد ظنعة على أن تصدق بكذا لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجوده شرطه لأن المعلق بالشرط عدم قيل وجوبه وإنما يجوز الآتية بعد وسرد السبب الذي عني النذر به والله المتأن بفضاء.

باب الاحتكاف

هو لغة الخس: الدوام على الشيء، وهو صمد فمصوده الحكف ولازم فمصوده

قوله: (فعلى هذا الخ) لا يظهر إلا في النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص بمكان، كما قدمه تريباً. قوله: (من موجب) يمنع الحيم. قوله: (عنى ما يقوله زفر) أما على قول غيره فخرج عنه بصلاتها في أي مكان كان ربه أن زفر يقول باليمين من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المشاهر عنه. قوله: (لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) بئى ما لو وجد الشرط حل بمن الزمان، والمكان والمعتبر والمدرج والمظاهر نعمليها من التزوير، ثم إن محله بشرط يريده كان قدم عائلي يومى إن وجد أ هـ، فإنه لا يكون موجباً إلا إذا كان على لوجه المذكور في غيره.

نسخة: النذر لا يدخل تحت الحكم، ولو عني وثبة في ملكة يد أو يذبح ولد نعيه شاة لنسخة الخليل عليه السلام نذر أن تصدق بعشرة دراهم من الحيز تصدق بغيره جاز إن ماوى العشرة كتصده بشفه قال: على نذر ولم يزد عليه. ولا نية له فعليه كفارة يعين إن وصل به التبعة بطل لأنها تبطل كل ما تعلق بالقرقر حياة. أو معاملة قبل إن ذهبت هذه العلة فعلى كذا، فذهبت، ثم عادت لا يلزم شيء. هـ من التزوير، وشرحه من الإيمان، وفيهما من عوارض الصوم، وأعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين، فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله: فإن لم يتو بطرق الصوم شيئاً، أو سوى النذر فقط أي من غير تعرض لليمين، أو نوى النذر ونوى أن لا يكون شيئاً كان في هذه الصور نواً فقط إجماعاً عملاً باليمين، وإن سوى اليمين، وأن لا يكون نذراً كان شيئاً إجماعاً، وعليه كفارة يعين أن أفطره، وإن نواهها، أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر كان نذراً، ومبناً حتى لو أفطر بحسب القضاء للنذر، والكفارة لليمين عملاً بعموم المجاز خلافاً للثاني، والله سبحانه وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.

باب الاحتكاف

وجه التناسب للصوم، والتأخير عن اشتراط الصوم في بعضه، والطلب الأكيد في العشر الأخير من رمضان، وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى: (أن طهروا بيوتكم للطائفين ولما كنتم في)

المكوث بالمنعدي بهي الحبيس راسخ ومنه قوله تعالى: **واللهي معكوفاً** ومنه الاعتكاف في المسجد لأنه حبس النفس ومنها واللازم الإتيان على الشيء بطريق المواظفة ومنه قوله تعالى: **«يُمكنون على أصنام لهم»** وشرعاً (هو الإقامة بنية) أي بنية الاعتكاف (في مسجد تضاف فيه الجماعة بالفضل للصلاة الخمس) لقول علي وحديثه وسي الله عنهما لا اعتكاف إلا في مسجد حرام، ولأنه انتظار الصلاة على أكمل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تضاف فيه الجماعة للصلاة) في الأوقات الخمس (على المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف التراب لا يجوز في غير مسجد الجماعة، والتعلل يجوز وهذا في حق المرجان (وللهرة الاعتكاف في مسجد بينها وهو محل عيبته) المرأة للصلاة فيه) فإن لم تبس لها

[الحج ٢٠] قال السيد: قوله: (هو لغة الحبس) بفتح اللام ونصب الحكة: مذكر. قوله: (وهو) أي الاعتكاف في حد ذاته لا بالمعنى المتقدم لأنه به باب اللازم. والمعنى أن عمله يأتي لازماً. ومثله: قوله: (متعد) فيكون من باب سر، ولازم لكونه من باب سلب ذكره السيد: قوله: (واللهي معكوفاً) أي محروساً أي حبه. ومنه الكفرسة ست في الحديثية عن أن بيع محبة، وهو الحرم. قوله: (لأنه حبس النفس) أي على طاعة لله تعالى. وملازمة به، وقوله ومنها أي عن الخروج عن المسجد، وعن المصنف: قوله: (وشرعاً هو الإقامة) هذا معنى اللازم، وقد جعل الاعتكاف في المسجد من المنعدي، والظاهر أنه إذا اعتبر فيه حبس النفس ينفي من المنعدي، وإن اعتبر فيه الثالث، والإقامة يكون من اللازم. قوله: (بنية) أي أن البنية شرطه، فلا يحمس له ثواب ولا يخرج عن وجهه بدونها. قوله: (بالمفضل) ظاهره، ولو يكون المقيم لها المعتكف، وجبارة التنوير مع شرحه هو ثبت ذكر في مسجد هو ماله إمام ومؤذن أدب الخمس فيه أولاً، وعن الإمام اشتراط أثناء الحبس به، وصححه بعضهم، وقال: لا يصح في كل مسجد، وصححه السروجي، وأما الجامع فيصح به مطلقاً اتفاقاً. وهذا ذكر المؤلف أحد قولين عن الإمام. قوله: (ولأنه انتظار الصلاة الخ) أي فيختص بمكان يقضي فيه بالجماعة كما في الشرح. قوله: (على أكمل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة الصلاة، وقوله: بالجماعة تصوير لأكمل الوجوه. قوله: (على المختار) هذا مذهب الإمام، وقال: يصح في كل مسجد. وصححه السروجي. قوله: (وعن أبي يوسف الخ) رحمه ظاهر فإن الواجب لا بد فيه من إقامة الصلاة في المسجد فشرط الجماعة له وجه، ولما التعلل فينتهي بالخروج، ولا يلزمه صلاة في المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه. قوله: (وللهرة الاعتكاف في مسجد بينها) ولا يخرج منه إذا اعتكف ظهر مرحلت لغير عار بقصد واحد، وبشيء فعله، ولو اعتكف في المسجد لظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيهاً، ويصفي على قياس ما صرحوا به من أن المختار منع من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في معهن من الاعتكاف في المسجد قاله السيد:

محللاً لا يصح لها الاعتكاف فيه، وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن النابت، والشرط المسجد المخصوص، والنية والصوم في المنذور، والإسلام والعقل لا البلوغ والطهارة من حیض ونفاس في المنذور لا اشتراط الصوم له، ولا تشترط الطهارة من الحيضة لصحة الصوم معها. ولو في المنذور بسببه انقضى في المنذور والنشاط الداعي إلى طلب الثواب في النفل. وحكمه سقوط الواجب، ونيل الثواب (إن كان واجباً)، وإلا فالثاني وسنذكر محاسنه، وأما صفة فقد بينها بقوله (والاعتكاف) المطلوب شرعاً (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور) تنبيهاً أو تعليقاً (وسنة) كناية (مؤكدة في العشر الأخير من رمضان) لاعتكافه ﷺ العشر الأواخر من رمضان حتى يوفاه الله ثم اعتكف أزواجه بعده لأنه ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط أثناء جبريل عليه الصلاة والسلام، فقال: إن الذي تطلب أمامك يعني ليلة القدر فاعتكف عشر الأخير، وعن هذا ذهب الأكثر إلى أن ليلة القدر في العشر الأخير من رمضان منهم من قال في ليلة إحدى وعشرين، ومنهم في سبع وعشرين، وفي الصحيح فتمسرها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر وحس أبي حنيفة أنها في رمضان، ولا

تنبيه: أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام، ثم في مسجده ﷺ، ثم في المسجد الأقصى، ثم في الجامع نهر، وأعلم أن المسجد بعين بالتدريج فيه فليس له أن يتنفل إلى مسجد آخر من غير علم من غير المحوي. قوله: (وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره السيد سابقاً. قوله: (المسجد المخصوص) وهو ما تقدم فيه العجالات عند الإتمام. قوله: (لا البلوغ) يصح اعتكاف المصبي العاقل، ولا تشترط الحرية فيصحب من العبد، وكذا المرأة بإذن الزوج، والمولى منح، ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه سلكها منافع الاستمتاع بنفسها، وهي من أهل الملك بخلاف المملوك لأنه ليس من لعنه، وقد أعاده من نفسه. وتفسير الرجوع لكنه يكره لثقل الوعد بحر، وكذا لو أذن لها في صوم شهر يمنة وصامت فيه متابعاً ليس له منها لأنه أذن لها في المتابع كذا في كناية الدر. قوله: (والطهارة الفح) عطف على قوله المسجد المخصوص، فهي شرط صحة، وأما النفل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المنذور فهي شرط الجل كما تبه عليه صاحب النهر. قوله: (ولا تشترط الطهارة من الحيضة) أي لصحة، بل لعله. قوله: (تنبيهاً) قوله له على أن اعتكف كذا. قوله: (أو تعليقاً) كقوله: (إن شفي الله مريضاً فلاناً لاعتكف كذا). قوله: (وسنة كناية) قال الزاهد: عجياً للنفس كيف تركوا الاعتكاف، وقد كان رسول الله ﷺ يفعل الشيء، وتركه، ولم يترك الاعتكاف عند دخول المدينة إلى أن مات بعده، ثم نالها المفرونة بعدم البرك مرة لما اقترنت بعدم الإنكار على من لم يعمل من الصحابة كانت دليل المسبة أي على الكفاية ولا كانت دليل الرجوع على الأعيان. قوله: (لأنه ﷺ) على لفظه. قوله: (ومن علم) أي من قول جبريل: أي لأجله. قوله: (ومن أبي حنيفة) رضي الله عنه أي في غير المشهور عنه.

يروي في ليلة مي، وقد تقدم وقد تناحر وعندهما كذلك إلا أنها معينة لا تقدم ولا تأخر
والمشهور عن الإمام أنها تدور في السنة كما قدمناه في إحياء الليالي، وذكرت هنا طلياً
للثواب، وقيل: في أول ليلة من رمضان، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وقال زيد بن ثابت
ليلة أربع وعشرين، وقال معكفة: ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المعينة
لكونها في العشر الأواخر بأن العباد في ذلك الرمضان الذي اتسمها عليه الصلاة والسلام
فيه ومن علامتها أنها ليلة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا سماع كأنها
طشت، وإنما أخفيت ليجهد في طليها فيان بذلك أجر المجهد في العبادة كما أحصى الله
سبعاته الساعة ليكوتوا على وجل من قيامها فتنه والله سبحانه وتعالى أعلم (في القسم
الثالث) (مستحب فيها سواء) أي في أي وقت شاء سوى العشر الأخير ولم يكن مندوراً
(والصوم شرط للصحة) لا اعتكاف (المندور) ولا تذر إلا بالفتن لأنه من متعلقات المأكل

قوله: (وعندهما كذلك) أي في رمضان، وفائدة الخلاف لو قلنا: بعده أدناه حر ليلة
القدر، وكان أول سنة من رمضان، فلا امتنع عنده حتى يمهلي ورمضان يأتي كله لاحتمال أنها
في رمضان السابق كانت أول ليلة منه، وفي الثاني في آخره، وعندهما امتنع يمهلي ليلة من
رمضان يأتي لأنها إن كانت في الأولى دليلاً فقد جازت وإن كانت في غيرها من الليالي بعدها
فقد حصدها برمضان السابق. قوله: (والمشهور عن الإمام) وقد روى عن غيره أيضاً أنه في
المسجد. والفتوى على قول الإمام لكن قبله بكم من السالف فيها يعرف الاختلاف وإلا فهي
ليلة السابع، والعشرين: هـ د. قوله: (وذكرت هنا) أي وإنما ذكرتها هنا مع تقدم الكلام عليها
في إحياء الليالي منياً للثواب أي لأجل طلي الثواب سب التثنية عليها بالإعادة. قوله: (في
ذلك الرمضان) أن للحضور أي، رمضان الحاضر الذي أمر جبريل به فلي يحضر أن يتسبها في
عشره الأخير. قوله: (أنها ليلة) أي مشرفة مبركة، وفي القاموس رجل يلح ظن الوجه بسكون
اللام، والظاهر أن ليلة هذا بالسكون لا بالكسر. قوله: (ولا قارة أي باردة، بل متوسطة
قوله: (تطلع الشمس الخ) ذكروا أن الدعاء ليلتها، وبها مستجاب فإن فاتت ليلتها أُرِكَ
بومها. قوله: (كانها خشت) بالشن المصحة، والسين فتح الطاء وكسرها فيهما، وقد تمد
الهاء مدناً، وتدع في السين للمصحة مع فتح الطاء وكسرها، وفي بيت لغات. قوله: (وإنما
أخفيت الخ) كما أخفيت ساعة الإجابة يوم الجمعة ليجهد في جميع العبادة، وكما أحصى
الولي في المعلق بحسن الظن بكل مسلم وينبغي. قوله: (الجهاد) بالياء، للفاعل أي المكلف
مثلاً لقوله: بعد وبنال. قوله: (سوى العشر الأخير) أي من رمضان فإنه فيه سنة، وهو على
خلاف أي تفسير للتصغير في سواء. قوله: (والصوم شرط لصحة الاعتكاف) مندور، فلو قال
الله: علي أن اعتكف شهراً غير صوم عليه أن يعتكف ويصوم بحر. قوله: (لأنه من متعلقات

بالحالات الثلاثة دون محددها الثالث، (فقط) وليس شرطاً في الشغل نقول: **يُكْفَرُ** (ليس على المعتكف صيام إلا أن يحمله على نفسه، ومنى الشغل على المساعدة روى الحسن أنه يلزمه الصوم لتضييقه عليها باليوم كالمدور أفله يوم للصوم ذو) لكن المعتمد له (أنه تفلأ مدة بسيطة) غير محدده، فيحصل بمجرد المكث مع الية (ولو كان) الذي نواه (عاشياً) أي ما إذا غير جلس في المسجد ولو لسلاً، وهو حنة من إذا اندخول والخروج من باب آخر من المسجد حتى لا يحمله طريقاً فإنه لا يجوز (على المظني به) لأنه متبرع. وليس الصوم من شرطه، وكل حر من المثلث عماده مع التنية بلا انضمام إلى امر وثلاً لم يلزم الشغل فيه بالخروج لأنه يات بالخروج (ولا يخرج منه) من معتكفه فينبغي المراء المعكفه مسجد بينها (إلا لحاجة شرعية) كالجمعة، وتعبدين فيخرج في وقت يمكنه إدراكها مع صلاة سنتها قبلها، ثم يعود متى أتم عتكفه في الجمع صح وكراه (أو) حجة (طبيعة) كاستول والتألف والراحة العامة، والغسل من حابة احتلام لأنه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه إلا

للسان بكسر اللام أي لأن اضطرر مما يعلق بالساء أي بقطعه، فلا يتعين إلا به. قوله (الأ) أن يحمله الخ) أي يوجب التثنية. قوله (للتقدير) أي اءل قوله (صحتها) أي على رواية الحسن المأثورة من روى. قوله (غير محدوده) دفع بذلك توهم الساعه الخلفكة. قوله (أي) ما إذا غير جالس للخ) لأنه لا بد منه من امت، وأو ذليلاً بين الخطأين. قوله (وهو) أي لا عتكفه به حنة الخ. قوله (فإن لا يجوز) أي حنة طريقاً. قوله (لأنه متبرع) حنة فوق لمصنف أنه تفلأ مدة بسيطة. قوله (واليمينين) فيه أن لميدن يكره صومهما بحريماً وأوجب بأن الواجب عليه عدم الصوم فيفضيه في غيرهما. ولكنه لو صام فخرج عن فعمدة إذا خرج جتيد اضطر لا يفد. قوله (فيخرج في وقت يمكنه إدراكها مع صلاة سنتها قبلها) يحكم في ذلك بأنه ريسن بعدها أربعة. أو سناً على الخلاف در. قوله (أو كراه) فالراجح إلى الأول أفضل لأن الانضمام في محل واحد أشق على النفس فهو أي بالثواب فيه أكثر وبه محمود. وفي مخالفة لما تقدمه عن البرعدي من أن المسجد يتعين بالشروع فيه، فليس له أن يتنقل إلى مسجد آخر من غير عذر أو إلا أن يقال: خروجه صلاة الجمعة هو العذر السيج للإنتقال إلى غيره فتد في حاشية الشيب. قوله (أو حاجة طبيعية) أي يدعو إليها طبع الإنسان، ولو ذهب بعد أن خرج إليها لمعاد مرض، أو صلاة حارة من غير أن يكون ثلاث تصدأ جاز لملاط إذا خرج إحاجة الإنسلا، ومكث بعد فرغه فإنه ينقص عتكفه عند الإمام بحر. (وافتسل من جدية بالخلام) أما جدية الوطء مفردة وفيه أن لفصل من الحوائج شرعية، وعلى عدم إياه من الطبيعية باعتبار سوية كد في كثرة الدبر وفي التثنية على الصجدة لو شرط وغث النذر أن يخرج لزيادة البريض، وصلاة العذارة، وحضور مجلس عام - إن قلنا فليحفظ - در

لنجاحه الإنسان (أو) سحبه (أو) ضرورية كإهدام المسجد) وإذا شهدته عت عليه (الإخراج) فلم كرها وتعمق لهله (أو) ما هو المفسود منه (أو) خوف علي نفسه أو متاعه من المكالمين فيدخل مسجدا غيره من ساعته) يريد أن لا يخرج من مكة إلا ليصلي في غيره ولا يشتمل إلا ما ذهب إليه المسجد الآخر (فإن خرج ساعة بلا عذر) فغير الفسد الواجب ولا إثم عليه به، ويطلق بالإعفاء والحرية إذا قام أياماً ولا اليوم الأول إذا بقي وأتمه في الصلاة، وفيه ما عداه من زوال الحر، والإعفاء وإن ظل محدود استحساناً وقالوا إن خرج أكثر من مرة ولا فلا لو أغشى به (أي بالحروج) (غيره) أي غير الواجب وهو العمل إذ ليس له ما ذواكل لمعتكف وشربه وتوهم وعقد البيع لما يحتاجه نفسه، أو غيره

قوله (أو) حاجة ضرورية الخ) قال المبد في شرحه: أعلم أن ما ذكره المصنف من عدم سداد الاستحسان بالضرورة لأجل إهدام المسجد - ما عداه من الأعذار التي ذكرها هو مذهب القسبيين، وأما عند الإمام فيقتل لأن العذر في هذه المسائل مما لا يجب وقوعه فيه، وفي الشر المحذور، وأما ما لا يجب كإهدام المسجد، فلهذا، وإهدام مسجد فمسلط للإثم لا للمنع، ولا كان السبيل، ومن عدم المساد فما حقه الكمال خلافاً لما فصله الزملي، وغيره لكن في الشر وغيره جعل عدم المساد لإهدامه، ويطلق حمله بإخراجه كرهاً استحساناً به، قوله: (أو) إذا شهدته نعت، عليه، في أنه قد من العوائج الشرعية، قوله: (الموات ما هو المقصود منه) عدا عدم المساد في هذه المسائل حتى إذا لم يفسد اعتكافه، من مخرج إلى غيره لأن المقصود للمعتكف، وهو أداء الصلاة في ذلك المسجد على أكمل الوجوه مد يث. قوله: (من) (المكالمين) أي المنعرجين من الذكر بمعنى التعذر، قوله: (يريد أن لا يكون الخ) أي وليس له ذل إذا ساعه مقبلة لا امتداد بعد المساقاة بين المسجدين، قوله: (بلا عذر معتبر) أي في عدم المساد، فلو خرج حاجة محرمة، أو زوجته بعد لأنه وإن كان عازراً إلا أنه لم يعتبر في عدم المساد، قوله: (ولا إثم عليه به) أي بأنه غير، ولم يعتبر معتز عائباً لفعله تعالى (ولا يطلو أعمالكم) (مسجد) (١٧)، قوله: (إذا قام) أي كل منها، قوله: (أو) أنه في المسجد إذا خرج منه فلهذا فذاؤه أيضاً لعدم وجود الزملي، قوله: (ويقتضي ما عداه بعد زوال الخ) أي بالنصر عند العدة، كما أن من لم يكن حادراً إن كان اعتكاف شهر به يقتضي غرضه من عدم لا غير، ولا يلزمه الاستئذان كما في صوم رمضان، وإن كان اعتكاف شهر يعتبر به يلزمه الاستئذان لأنه لزمه متتابعاً مرات في صفة التتابع، وسأله في البحر، قوله: (أو) أن يخرج أكثر اليوم الخ) ذلوا: وهو الاستحسان يقتضي ترجيح قولهما بحر، وبحث به الكمال، ورجح قوله، لأن الضرورة التي يباط بها التحصيف الشرعية، والعلية ويس هنا كذلك، أي أي يكون من مواضع التي يعمل فيها بالتقير كذا في نسخة الأحياء، قوله: (أو) أكل المعتكف، فتح) رنه على رأسه في المسجد إذا لم يلوته بلباسه المستعمل، فإن كان بحيث يلوث يمنع من لاد

لا يكون إلا في المسجد) ضرورة الاستحباب، حتى لو خرج لبدنه الأتنية، بفعله المستكف، وفي الطهارة رقيق يخرج بعد الغروب للأكل، والشرب (وكره إحصاء المبيع فيه) لأن المسجد محرم عن حقونه، فلا يحمله كائناً كان (وكره عقده كإن كان لتجارته) لأنه سقط على الله تعالى، فلا يشاءه بأمر الدنيا ولهذا كره الخطابة ونحوها فيه، وكره لعبه أو مذهب فبيع مغلغلاً (وكره الصمت إن اعتقده قرية) لأنه منهي عنه بأنه صوم أهل الكتاب وقد نسخ، وإذا لم يعقده قرية فيه، ولكنه حط منه عن التعلق به لا يرد، فلا بأس به، ولكنه يلزم فرقة الفراء، وثبوت التحليل والممس، ودر منه وصير النبي ﷺ ونهض

تضيف المسجد واجب ولو مرراً في المسجد في أثناء طهر حتى هذا التفصيل أمر بخلاف فيه المعتكف من كره له التمسك في المسجد، ولو في أثناء إلا أنه يكون غير مباح أنه كذلك لا يصلي فيه، وفي الفتح مسائل لا تنهى من المسجد لا تتحد طرفة، ولا شتره قد سارع، ولا يقص فيه قوس، ولا ينز فيه سل، ولا يمر فيه سحج مراء، ولا يضرب فيه حد، ولا يثقب سوطاً، وإذا كان حاجة في المسير عنه يجرى قوله (يفسد إحصاءه) لعدم التمسك به، وبثبوت هذه الآداب، المستكف لأذ غيره يكره له التمسك فيه معطفاً ولا كثر، والتمسك قبل إلا الغريب كما في الأندلس، وفي المعنوي، وتغير المعتكف، أن ينام في المسجد مقيماً كان، أو حريباً مضطجماً، أو مستكثراً رجلاً إلى الفتنة، أو إلى مبرها، والمستكف أن يراهم في كونه رجلاً إلى قتله محل غير له، فهو عليه من كراهة مد الرجل إليها، فالحاصل أن في مخالفي هذه الأشياء في المسجد تغير المعتكف فواجب، واجتماع الثاني جعل في الإسلام، فلا يخرج فيه، قوله: (وتقبل) يخرج بعد الغروب للأكل والشرب، قال في البحر سخي منه على ما إذا لم يجد من يأتم، له به، فحينئذ يكون من الموانع الضرورية، هو قوله (وكره إحصاء المبيع فيه) أي تجزئاً لأنها محل إحصائهم بحر، قوله: (لأن المسجد محرم) أي مختص، وفي نسخة بطري، هو أي محفوظ، لأن فيه تسلمه، ولهذا قالوا لا يجوز فروش الأشجار فيه قنن، والظاهر أنه لا يكره إحصاء المأكول لأنه شاربه فيه، ومثله الخضروات فتحمل تكرامه على ما لا يحتاجه لنفسه، أي الحنوي عن الرخمي إحصاء شمس، أو المبيع الذي لا يتغل في المسجد، سائر، قوله: (وكره عقداً كان لتجارته) وإن لم يحضر المبيع فيه، قوله: (ولهذا كره الخطابة ونحوها) كعب، وشراء، وهدية، وأجر بائع، وكل شيء يكره فيه يكره في سطره كد في البحر، قوله: (مطلقاً) أي سواء حضر المبيع أم لا، لأن ما كان لا كان للتجارة أم لا، إنما يفاد من البحر، قوله: (وكره انصمت الحج) سئل الإمام عن بده تعالى أن يصوم، ولا يكلم أحدًا، وأجيب فيه الصمت ضرورة في شريعته فيه منهي عنه، قوله: (فلا بأس به) المراد به أنه مطلوب شرعاً، وإنما كان يكره منه أنه سائر غيره من الأفراد، ونحوها قال، ولكنه يلزم والشراد أن يكون ملازم ذلك غالباً أو دائماً، قوله: (والذكر) هو وما

الأنبياء عليهم السلام. وحكاية الصالحين وكثافة أمور النفس، رأس البكس بغير حبر، ولا جرح: لغير التعمكف، والكلام لمعناه مكروه، يأكل الحناب ثم تأكل الماء الحطب إذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوطء وهو عهده لقوله تعالى ﴿ولا يباشروهن وأنهم عاتفون في المساجد﴾ (البقرة ٢٣٥) فتشعر به اللبس والفسة لأن التجماع محظور فيه ويتعدى إلى دواعيه كما في الإحرام والطهارة والاستبراء بخلاف الصوم لأن الكراهة غير الجماع، هو الزكوة، المحظور شئ غسلاً في لا يفرق الزكوة، علم يتعدى إلى دواعيه لأن ما فيه بالتصورية بقدر بقدره (ويطلق) الاعتكاف (ويوطئه) والإفراق بدواعيه) سواء كان جاعداً،

بعده بالتصنيف قوله: (وصير النبي ﷺ) أي ذكر مذهبه وأحواله بغير قوله: (وأما التكميل بغير غير فلا يجوز لغير التعمكف) أي فالتعمكف أولى ورد في الحديث: (رحم الله امرأً أتكملم ففهم) أو سكنت سنده فيكره التكميل إلا بخيراً قال في التمهيد: ولطعام أن الجماع عند الحاجة إليه خير لا عند عدمها أخر قوله: (إذا جلس في المسجد لذلك) أي للكلام الصريح عند أي غسلاً وأما إذا دخل في الصلاة، ثم تكلم فلا، ويعصم المطلق قوله: (وحرم الوطء) ورد أنهم كانوا يجرمون، (يقسمون) حرجهم في الجماع، ثم يعينون، ويرجعون إلى منعهم بربط قوله تعالى: ﴿ولا يباشروهن﴾ (البقرة ٢٣٥) الآية وهو شرط من التعمكف، بأن يخرج لغير حاجة مبرورة فيجتمع فيحرم عليه لأن اسم التعمكف لا يرد، عنه بذلك الخروج، وليس المراد حرمة الوطء، لكونها في المساجد، وإنما لا تعمس التعمكف، ويحتمل أن تكون المبررة متعكفة في بيتها لا في الخارج فيمكن الوطء في غير المسجد وحسب بطل اعتكاف الزوجة حرم عن التبريد. قوله: (فالتحريم به اللبس، والقبلة) روجه ذلك أن حرمة الوطء مما شئت يصريح للنبي قربت فتدت إلى التداعي بخلاف النجس، والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لأن حرمة الوطء ما ثبت بصريح النبي، وكثرة الوقوع، فله حرم الدواعي بزم الحرج، وهو مدفوع. قوله: (لأن التجماع محظور فيه) أي بقاء، والأولى ريلانه، والتسمير في غنه إلى الاعتكاف، وقوله فتعدى إلى دواعيه لأنها سببه وسبب التحريم محرم. قوله: (واحظر) أي الصم عن الجماع بقاء غسلاً أي لروما، وإيضاحاً لتحقيق الزكوة. قوله: (لأن ما شئت بالتصورية) وهو التجماع الثالث لأجل محقق الزكوة، وبوله: يفذر بقدرها فلا يتعدى إلى لدواعي لأنه يكفي في تحقيق الزكوة التعمكف عن الجماع فقط. قوله: (ويطلق يوطئه) مطلقاً في بيت ودونه. قوله: (أو ناسياً) بخلاف ما لو أكل ناسياً حيث لا يعد اعتكافه لعدم الصوم، والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف، وهو ما منع منه لأجل الاعتكاف لا لأجل الصوم لا يمنع به المنه، والعقد (النبيل) والنور فالجماع، وكذا الخروج، وما كان من محظورات الصوم، وهو ما منع منه لأجل الصوم يحنث فيه التعمكف، واللبس، والبهار، واللباس، أو الشرب فتنه السيد عن حاشية الخرم، والجماع وإن منع منه لأجل الصوم لكن لا يائمنح للاعتكاف فإنه حاشية الطحطاوي/م ١٥٨

أو ناسياً أو منكروها ليلاً أو نهاراً لأن له حالة مذكورة كالصلاة والحج بخلاف الصوم، ولو
 آمن بالفكر، أو ينتظر لا يفسد اعتكافه (ولو لمته الليالي أيضاً) أي كما لو لمته الأيام (يفسر
 اعتكاف أيام) لأن ذكر الأيام بلفظ الجمع يدخل فيها ما يوزاها من الليالي ويدخل الليالي
 الأولى فبدخل المسجد قبل الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر لياليها
 (ولو لمته الأيام وقدر الليالي متعامة وإن لم يشترط التابع في ظاهر الرواية) لأن معنى الاعتكاف
 على الشح، وتأثيره أن ما كان منفرداً في نفسه لا يجب التوصل فيه إلا بالتفصيل، وما كان
 متصل الأجزاء لا يجوز تفويقه إلا بالتفصيل (ولو لمته ليولتان بثلث يومين) فبدخل عند
 الغروب كما ذكرنا لأن للمشي في معنى الجمع فليبحث به عما احتياطاً (وضح نية التمتع) جمع
 بهر (خاصة) بالاعتكاف إذا نوى تخصيصه بالأيام (هون الليالي) إذا نذر اعتكاف دول شهر
 لأنه نوى حقيقة كلامه فتعمل فيه كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوماً، نوى بياض النهار

بخص النهار. قوله: (لو منكروها الثلج) الأولى، أو منكراً. قوله: (لأن له حالة مذكورة) وهي
 كونه في المسجد، وقوله: كالصلاة المذكر فيها كونه محرماً غارثاً مستقبلاً، والمذكر في الجمع
 السرد من اللباس، وتجنب الطيب. قوله: (والحج) فإنه يبطل إحرامه بالوطء، وبالإزالة
 بدواحيه، ولو كان ناسياً بخلط الصوم، فإنه لا يبطل بشغل ذلك ناسياً لعدم المذكر. قوله:
 (ولو لمته الليالي الثلج) وذلك لأن ذكر أحد الملقبين بلفظ الجمع يدخل ما يوزاها من الآخر قال
 تعالى: ﴿ثلاثة أيام إلا رموا﴾ وقال تعالى: ﴿ثلاث ليال سراً﴾ النصة واحدة تسير عنها ثلاثة
 بالأيام، وثلاثة بالليالي فسلم أن ذكر أحدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله أنه إما أن يلزم
 بلفظ المفرد، أو المشي، أو المجموع وكل منها ما أن يكون في الأيام، أو الليالي فهي منه وهي
 كل منها إما أن تكون، أو السجدة، أو السجدة أو غيرها، أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون
 وحكم الجميع مذكور في البحر. قوله: (مثنائية) حال من الأيام، وسند نظيره من الجملة
 السابقة. قوله: (وقال غيره) لو قال وضابطه لكان أرفع، وتوضيحه ما في السيد عن شمر حيث
 قال لأن الإطلاق في الاعتكاف كالنصريح بالتتابع بخلاف الإطلاق في نذر الصوم، والفرق أن
 الاعتكاف يدوم بالليل، والنهار بخلاف الصوم، فإنه لا يوجد ليلاً أحدها المتفرق في نفسه
 الصوم لأن يتخلل فيه زمن ليس محلاً له، وهو الليل، والمتصل الأجزاء هو الاعتكاف لأنه
 يتم ليل والنهار. قوله: (كما ذكرنا) أي في الجمع. قوله: (لأن المشي في معنى الجمع) وعن
 أبي يوسف في التثنية والجمع لا يلزمه الليلة الأولى لأن الاعتكاف بالليل لا يكون إلا بجمعاً
 لضرورة التوصل بين الأيام ولا حاجة لإدخال الليلة الأولى لتحقق التوصل بتمامها ومنهم من
 حمل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زلمي. قوله: (وضح نية التمتع) أي فيما إذا ذكر الأيام
 فقط، وهو جواب قوله إذا نوى تخصيصه بالأيام. قوله: (إذا نذر اعتكاف دول شهر) مفهومه
 صرح به المصنف بعد. قوله: (لأنه نوى حقيقة كلامه) اعترض بأن اللفظ كالأيام مثلاً يصرف

خاصة منها صحت به (ولو نذر اعتكاف شهر) مدين أو غير مدين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل فيه إلا أن يصرح بالاستثناء) اتفاقاً لأن الشهر اسم لمقدّر يستل على الأيام والليالي، وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الآحاد، فلا ينطلق على ما دون ذلك المدد أصلاً كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلاً حقيقة، ولا مجازاً، إما لو قال شهراً بالنهر دون الليالي لزمه كما قلنا وهو ظاهر، أو استثنى فقال: إلا الليالي لأن الاستثناء تكلم بالليالي بعد التثنية، فكأنه قال: ثلاثين شهراً، ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء لأن لليالي الليالي المجردة، ولا يصح فيها لمتانفتها شرطاً، وهو الصرف هذا من فتح القدير بمثابة المولى النصير (والاعتكاف مشروح بالكتاب) لما تلونا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْسَوْا مِنْهُ﴾ وأنت حاكفون في المساجد» فالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب، وترك الوفاء المساجد

إلى الحقيقة بدون قربة، أو بية معاً وهذه التعليل قلت: لأنه اختار ما ذكره البعض من أن البرم مشترك بين بياض النهار، ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج إلى ذلك التبيين الدلالة لا لنفس الدلالة، وشبهه في العلية بما لو ذكر الأيام ونوى الليالي لا تصبح التنية، ويلزمه كلاهما كما في المتنوير، وشرحه. قوله: (إلا أن يصرح بالاستثناء) مراده به ما بعدم التقيد باسم ما لو قال: شهر بالنهار دون الليالي. قوله: (لأن الشهر اسم لمقدّر للفتح) أي فهو عامر وهو كل نطق وضع لسمي على الانفراد. قوله: (وليس باسم عام كالعشرة) فيه أن العشرة من أسماء العدد وهي من الخاص قال في شرح المسار كصاحب البحر: والمراد بقوله: أي في تعريف الخاص على الانفراد أن لا يكون لذلك المعنى الواحد أفراد سواء كان له أجزاء، أو لم يكن فتدخل التثنية كما في التلويع، واسم العدد تحت الخاص كالعامة فإن الواسع وضعه لمجموع وحتن الكثير من حيث هو مجموع، فيكون كل من لوخذ له جزءاً من أجزائه، فيكون موضوعاً لواحد بالشرع كالرجل، والفرس بخلاف لعام، فإنه موضوع لأمر مشترك فيه وحده أن الكثير فيكون كل من لوخذ له جزءاً من جزيئه، وبخلاف المشترك فإن كلا من الودندان مع الموضوع له كما في التلويع لكن ظاهر ما في المتنوير، والتلويع، والتعريف أن العدد موضوع لكثير كالعالم فالسمي متعدد بهما فكن الأول محصوراً، والثاني لا؛ فقلت: ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر إلى كونه لا يشمل الزائد عنها، أو الناقص خاص، وبالنظر إلى كونه يصدق على كل عشرة عام فتأمل. قوله: (على مجموع الآحاد) فيه أن شهر اسم لمجموع الليل، وأشهر في لغة الجمعية فهما سواء وبذلك قوله كما لا تنطلق العشرة الف. قوله: (ولا مجازاً) فيه أن يقال ما يمنع من إطلاق الشهر مثلاً على الشهر مجازاً من إطلاق اسم الكل على جزئه. قوله: (بعد التنية) أي الاستثناء، والمراد بعد المستثنى. قوله: (الليالي المجردة) خبر أن. قوله: (هذا من فتح القدير) أراد أن هذا الكلام منقول منفتح والمائة ولواء المعنى اللغوي أيضاً. قوله: (فالإضافة إلى المساجد) مراده

لأجله دأبل على أنه قرية (والسنة) لما روى أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى. وقال الزهري رضي الله عنه: ععباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف، ووسل الله ﷺ كان يفعل الشيء ويتركه، وما ترك الاعتكاف حتى قضى وأشار إلى ثوبه بضرب من المعقول فقال: (وهو من أشرف الأعمال إذا كان من إخلاص) لله تعالى لأنه منظر للصلاة وهو كالصلي، وفي حالة قرب وانقطاع ومحاسنها لا ينقص (ومن محاسنها أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا) بخله بالإقبال على المادة متجردة لها (وتنقسم النفس إلى المولى) بتويفض أمرها إلى عزيز جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب إليه لغرب من رحمت كما أشير إليه في حديث من تغرب وملازمة التراويح (في بيته) سبحانه ومعاى الملتصق بمالك المنزل كرام غزله غفلاً ورحمة وإحساناً منه ومنه للاتجاه إليه (والتحصن بحصنه) فلا يصل إليه عدوه دكبه وقهره لفرة سلطان الله وقهره وعزير تأبده

بالإصافة رغبتها بها قوله: (المختصة) صفة الساجدة. قوله: (وترك) بالرفع عطفه عن الإضافة. قوله: (الأجله) أي الاعتكاف فإن حرمة البشارة مفيدة به في الآية. قوله: (والسنة) تقدم أنه سنة كفاية، وهي مؤكدة على المعتمد ولا تنافي بين تأكدها وكونها على الكفاية ونيل أنه مستحب في العشر الأخير قوله: (عجلاً) مفعول مطلق لمخوف أي عجلت عجلت قوله: (وما ترك الاعتكاف) أي في العشر الأواخر حتى قضى أي إذا اعتكف لما روى أنه ﷺ اعتكف العشر الأخير من رمضان فإني سبأ، وقد في المعجم مصروفاً، فقال: لمن هذا قالوا هذا لعائشة وهذا الحفصة، وهذا لعدة فخص رسول الله ﷺ بوجه الزود البر بها، وأمر بأن يرفع فيه فزعته، ولم يعتكف فيه ثم وسس في شوك. قوله: (بضروب) أي شيوخ، وقوله: من المعقول أي من الدليل المعقول. قوله: (وهو كالصلي) أي يعطى المنظر ثوب البصر كما روي به الخبر^(١). قوله: (وهي) أي فصلاً. قوله: (وانقطاع) أي عن ملازمة اللذات. قوله: (ومحاسنها لا ينقص) أي الصلاة، أو الحالة. قوله: (يشغله) مناعش بتقريب. والله تأسف. قوله: (متجرداً لها) حال مؤسفة فإذا لم يتجرد لها لا يسرع إليه. قوله: (تقويفض أمرها) الله للتصوير. قوله: (إلى عزيز جنابه) التجنب الغناء والرمل والسامية وحل، وعلم المحذات أدبه في الفارس. قوله: (والوقوف ببابه) فيه استعارة تمثيلية. قوله: (وملازمة عبادته) يعني عنه قوله يشغله بالإقبال الخ. قوله: (والقرب إليه) بالجر عطفاً على عبادته. وبالوصف عطفاً على تفرغ والمواد لتقرب إليه بالعبادة. قوله: (في حديث من تغرب) تنادى إلى ذواغاً لغرب

(١) قوله وهي أي العلة في نسخة، وهي أي الاعتكاف وثبت نظراً لغيره.

ونصره. ترى الرعايا يحسدونه أنفسهم على بابيه سلطانهم وهو فرد عنهم ويجهدون في خدمته. والقيام أكلة بين يديه لقضاء مأربهم فيحلفوا بإسمه. ويحسبون من عذابهم بكرة فدمره وفرو سلطانته. وقد نبه على حصول السرور. ونزل حجاب الوهم وأساط الغطاء. وأظهر الحق بفيض العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الأستاذ العارف بالله تعالى الإمام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التميمي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما أحد مشايخ الإمام الأعظم رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت الله من حماد. ولا أجمع لخلقه من عطاء. بن أبي رباح أكثر رواية لإمام الأعظم أبي حنيفة. عن حماد يسبح ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وحابراً وعشرة رضي الله عنهم توفي سنة خمسة عشرة ومائة وهو لمن ثمانين سنة كذا في إمام الأئمة قال رحمه الله تعالى ومعنا ببركته ومنده أمثل لمعتكف مثل رجل يختلف أي يتروّد ويقف (على باب) ملك أو وزير عظيم. أو إمام (عظيم الحاجة) بقدر على قضائها عدة (فالمعتكف يقول) لسان حاله إن لم يطق بذلك لسان قاله (لا أبرح) قائماً بباب مولاي سائلاً منه جميع ما أربي وكشف ما نزل بي من الكرب. وحصار مصاحبي

إليه باعاً. ومن أثنائي يمشي أثبته هرولة. قوله: (للاستعانة) حلة لقوله إكرام تزييله وتفصيلاً. وما معه أحوال. قوله (والمحصن) بالجر عطفاً على الاستعانة وبالنصب عطفاً على ترفع. قوله (للا يصل إليه علوه) وهو الشيطان. والديا. قوله (وعزير غلبته) أي مونه خال في الغفوس. أيثبه ثابداً فهو مؤيد قوته. قوله (ترى الرعايا الخ) أي نالني أمت بهذا الحبيب. قوله (وهو فرد عنهم) أي لا يملك لنفسه ضرراً. ولا نفعاً. وهو جعله حلية. قوله (لقضاء مأربهم) بحتمل الجمع. والأفراد والأول أنبأ للقط الرعايا. قوله (بكرة فدمره) أي السلطان. والأولى حذف ذلك لأن مثل هذا التعبير إنما يلي بالله تعالى. قوله (وقد نبه) أي المصنف. قوله (على حصول السرور) الأولى حذف حصول أي عسى السرور من الاحتكاك. قوله: (وأزاد حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالحجاب أي الوهم المتناسى من بعض الناس في شدة الاعتكاف. قوله (وأساط الغطاء) عطف على نبه. والمراد بالغطاء الحجاب. والثاني. من الوهم. قوله: (وأظهر الحق) عطف لازم. قوله: (بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء. أو بالعبادة الذي هو كالفيض. قوله: (المجتهد) أراد أنه ثم يفلح إماماً معيناً من الأئمة لظهورهم بعده. قوله (أكثر رواية الإمام) أي مروياته. قوله: (كذا في إمام الأئمة) بكسر همزة أعلام فيما يظهر. قوله (لحق) أعاده لجدد العمل الأول. قوله: (ببركته) أي بكثرة خبره. قوله: (ومنده) أي الممدد والمعطي له من الخيرات. قوله: (مثل) بالتحريك أي صفه. قوله: (أو إمام) بضم الميم بخلاف ما قبله. قوله: (لسان حاله) أي نواحه. وهو من قبيل إضافة الممثل إلى الحال. قوله (من الكرب) هو ما يأخذ النفس من الخفق. والحزن. قوله: (ووصار) أي الكرب

وتجسسي الملك، أمر إخواني بل عين فرائسي (حتى يغشوا لي) دويبر التي هي سبب معدي،
ونزول مصائب، ثم يقضي بمت علي ما يلي بأهليته وكرمه بأكرم من النجا إلى سيد حوره
وحديه حرمه، وهذه إشارة إلى أن العبد الجامع نهاية لمساقل وتقف موقف العبد التذلي
باب مولاه عارياً عن الأعمال، وبسبب الفضائل منوجهاً إلى سبحانه وأعظم الوسائل هذا
أتمم الانقصار ملجأ بالدعاء واستاقل مطرحاً على اعتاب باب الله تعالى مرتجياً شفاعة عباده
عنده بما وعد به، وهو كل خير كافي (وهذا ما تيسر) من انتداب الشرح واختصاره البير
كتيسير المعنى وشده (للمعجز العقبير) ونم ينحى إلا (بصافه مولاه القوي القدير الحمد لله
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم

الذي برز به، وهو المقصود باسم الإشارة بعد قوله: (بل عين فرائسي) أي أمر بهم قوله:
(ونزول مصائب) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ كُفَرًا مِنْ مَصِيبَةٍ قَبْلَ أَنْ يُدْبِكَ وَيَعْمُو عَنْ كَثِيرٍ﴾
[الشورى: ٤٢]. قوله: (بما يلي بأهليته) منه أهل الثغرى وأهل المنقورة، قوله: (أكرام من
النجا) أي يكرموني إكراماً كإكرام من النجا، وهذا من الشارح يعني به نفسه، وإلا فالمتكف لي
سبع خبر قوله: (وحماية حرمه) أي النجا إلى الحماية الحاصلة سبب الحرم، أو إلى حرمه
ذي الحماية، والبراء بالحرم ما يحترم لا يحصر أحد الحرمين. قوله: (وهذه الفخ) إشارة
إلى ما أدخله في خلال كلام عطاء. قوله: (إلى أن العبد) أي المؤلف. قوله: (الجامع لهذه
المسايل) مختار شرحاً. قوله: (موقوف) أي رتوف أعيد. قوله: (مدرراً عن لأعمال الفخ) أي
منجوراً عن وقوع الأعمال المباحة به، ومدرراً عن سعة تعصلي إليه. قوله: (بأعظم الوسائل)
هو سيد ومولانا محمد ﷺ. قوله: (كف الاعتقالات) الإصافة لأدنى ملاسة، أو الكف من
الانقصار، والانقصار أبلغ من تنقير. قوله: (صالحاً بالدعاء) الإلحاح بالدعاء مأثور به غير أنه
لا يعتدي فيه، ولا يستطير لإجته. قوله: (مطرحاً بقاء شدة). قوله: (على أعتاب باب
له تعالى) فيه استعارة لتبليغ. قوله: (مرتجياً شفاعة) أي شفاعة الله تعالى قوله ورد أنه يشفع
بعد انتهاء شفاعة الشافعين، أو التضمين يرجع إلى أعظم الوسائل. قوله: (هذا) هو يوم القاءه.
رأيت غير به لقرنه. قوله: (بما وعد به) يقول تعالى: ﴿وَسَيُرَاضُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ فِصْلًا
كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَى آمَنُوا وَعَمِلُوا صَالِحَاتٍ لَأُعْطِيَنَّهُمْ أَجْرًا
مِنْ أَحْسَنِ مِثْلِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]. قوله: (وهو كل خير كافي) أي ضامس. قوله: (وهذا ما
تيسر) الإشارة إلى ما نقشه من الشرح أو إلى ما في النفس، وبذلك منزلة المحسوس وأشار إليه.
قوله: (من انتخاب) أي اختيار الشرح أي من المختار من الشرح الكبير. قوله: (التيسير) أي أنه
لم يحذف كثيراً من الشرح الكبير، وفيه لأن عدد الأوراق فيها يقضي بأنه اختصار كثير. قوله:
(كتيسير) أي تيسيراً كتيسير المتن، وتشرح لكبير. قوله: (القصير) الحق الذلة كالحقيرة بالضم
والحقارة منقاة فاموس. قوله: (الذي هدانا) أي وصلنا. قوله: (لهذا) أي للتفاني. قوله:

أنبياء وعلى آله وصحبه وفريده ومن والاه وتعالى الله سبحانه وتعالى (إليه بالنبي المصطفى الرحيم الذي يبعثه) وشرحه ومختصره هذا عملاً (خاتماً لوجهه الكريم وأن ينفع به) وبالشرح وبهذا المنتخب منه للتيسير (لتفيع العميم ويجوز به) وبهذا (للتواب الجسيم) وأن يتنا بصراً وسعناً وفوتاً، وجميع حراسنا وأن يحتم بالصالحات أعمالنا، وأن يغفر لنا كوالدنا، ومناجيتنا وأصحابنا وإخواننا ولذواتنا، وأن يستر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيوبنا حالاً، ومآلاً آمين، وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في أواخر جمادى الأولى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة أربع وخمسين بعد الألف، وكان ابتداء جميع الشرح الأصلي في منتصف ربيع الأول سنة خمس وأربعين وختم جمعه في المسودة بختم شهر رجب الحرام بذلك العام، وكان لنهاية تأليف منه في يوم الجمعة المبارك رابع عشر جمادى الأولى سنة ثنتين وثلاثين وألف وكان لأدراع من تبين الشرح المسمى بإمداد الفتح شرح نور الإيضاح ونجدة الأرواح في منتصف شهر ربيع الأول سنة ست وأربعين وألف وعدد أوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمس وأربعون ورقة

(لولا أن هدانا الله) أي لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدي. قوله: (وفوته) رد أن الله تعالى جعل فريده في ملك علي، ووطنه فاطمة نسب كل ابن أبنى لأبيه إلا ما كان من فاطمة فاء بكس. قوله: (ومن والاه) أي نصره ونصره في الخير. قوله: (الرحيم) قال تعالى: ﴿والرحيم رزق رحيم﴾ (القرية: ٩٩). قوله: (عملاً) قدومه ليخبر أن حقيقاً صفة لمختصر المصنف. قوله: (لوجهه) أي لذاته هذا هو المناسب هنا. قوله: (للتيسير) علة لقوله المنتخب. قوله: (لتفيع العميم) قد ظهرت أمارات الإيجابية، وانفع به أخاه وأمام. قوله: (ويجوز به) أي بكثر. قوله: (الجسيم) أي العظيم. قوله: (وأن يتنا) أي يتنا بملك، ويلزم من ذلك تغلظاً. قوله: (وجميع حراسنا) أي الظاهرة، والباطنية. قوله: (ومناجيتنا) بالياء لا يلهو. قوله: (وإخواننا) نسباً وديناً. قوله: (ما نقر به عيوبنا) أي ما نقر به عيوبنا. قوله: (حالا ومآلاً) أي دنيا، وأخرى. قوله: (الأمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب، وطلب ختم الدعاء بها كما في الحديث، وهي من خصوصيات هذه الأمة. قوله: (وكان ابتداء الفتح) أداه أنه لم يسكن فيه إلا أياماً قليلة ثم بستره، فيها شهراً. قوله: (سنة أربع) راجع إلى جمادى ورجب. قوله: (وختم جمعه الفتح) فكنت في تسريده أربعة أشهر، ونصاً. قوله: (وكان لنهاية تأليف منه الفتح) لم يبين ابتداءه. قوله: (من تبين الشرح) أي من المسودة. قوله: (في منتصف شهر ربيع الأول) أي في مثل أيام بدائه كما ذكره في الشرح، فمدة تبين سنة أشهر، ونصف ابتداءه شعبان، وأخرها نصف ربيع الأول وعلم أن بين نهاية الشهر والشرح الكبير أربعة عشر عاماً، ومن الكبير والمختصر نحو من سبع سنوات، ونصف. قوله: (وعدد أوراقه) أي بحسب نسخته. وكذا يقال في عدد المختصر. قوله: (في هذه المسودة المبينة) أداه بذلك أنه لم

هي هذه المسودة المبينة بتوفيق الله عزاده الدليل الراعي فيضه الجليل إذا حشره وعليه
مرتب، وأسأله قبوله خدمة لجناب حبيبته المصطفى صلى الله وسلم عليه وزده فضلاً،
وشرفاً قال كاتبه مؤلفه حسن الشربلاني عفا الله عنه ثم أتى أردت إتمام العبادات الحسن
والحافى الزكاة واتجمع بها جمعته مختصراً قللت.

يحمل مسودة المشرح الصمير من مسودته الكبير. قوله: (إذا حشره) ظرف للراعي. قوله:
(قوله) أي القضية به. وترك الاعتراض عليه. قوله: (الخدمة) أي حال كونه خدمة أي دُ
أمر من الخدمة بالغة، أو هو منقول لأجله، ولقبح أن التبول من جهة كونه خدمة لا من جهة
كونه نارياً مطلقاً. قوله: (بما جمعته) بدل من قوله المؤلف قللت اشتغال، والله سبحانه وتعالى
أعلم، واستغفر الله العظيم.

لنصاب من نقد رطل نير أو حديقاً، أو آنية، أو ما يساوي قيمته من عروض شحارة فارغ عن الدين وعن حاجته الأصلية، أو بالتقدير، وشرط وجوب أدائها حولان لسقوط على النصاب

تمليك حال، هو ما عده المحققون من أهل الأصول لأدائها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال وموصوف علم العقبة فعل المكلف، حموي، وإطلاقة على التقدير المخرج مجاز شرعي، وقوله معنى: «وأما الزكاة منه» (الحج، ٢٢) أو المراد بإخراجها من القدر إلى الوجود كما في غيرها من الصفات، وهي حاشية السبب الإتيان أي الذي هو التملك بمعنى مطلق، والقول به وبين الحاصل بالمصطلح أن المعنى المصداق هو الإيقاع، والتمسك بالحاصل بالمصطلح هو الهيئة الموقوفة، وأخرج بالتملك لإباحة، فلا تكفر فيها ولو أظلم نبيماً ثوباً به الزكاة لا تجزي إلا إذا دفع إليه المضموم كما لو كساه بشرط أن يعقل الغرض حر، والمال ما يمتثل، أو يدخر للمعاجة، وهو خاص بالأعيان، وأخرج بالمعنى الممنوعة، فلو أمكن فثوباً دره سنة ثوباً للزكاة لا يجزيه در، قوله: (مخصوص) وهو ربع عشر النصاب، أو ما يقوم مقامه من صدقات السنون، قوله: (الشخص مخصوص) هو أن يكون ثوباً، ونحوه من بقية المصداق غيرها شيء، ولا مراد بشرط قطع المنفعة من المملك من كل وجهه تعالى، قوله: (أهل حر) خرج المبد وشحره، قوله: (مسلم) خرج الكافر، ولو مراد بناء على أنه غير مختلط بفروع الشريعة فلو أسلم المرأة لا يملك بشيء من العادات، أيام ربه، ولو أريد بعد وجوبها سقطت بحر، قوله: (مكلف) أي بالغ عقل، فلا زكاة على صبي، وقال المؤلف في الحاشية: لا زكاة على المحزون، إذا من السنة كلها فلا أمانى بعض المحزون يختلفوا فيه، والصحيح عند الإمام لفتراط لإفائة أول السنة لإتقاده المحزون وأخرها بحالها بالأداء وتسامه فيها، قوله: (مالك لنصاب) دخل فيه ما منكه بسبب خيبت كمفصوب خنقه إلا إذا كان له غيره متصل عنه يوفي فيه در، ولا بد أن يكون المملك ثاماً فخرج ما منكه المالك، قوله: (أو حديقاً) وهو ما يتحل به من الذهب، والفضة سواء كان مباح الاستعمال، أولاً، ولو حاتم القصة للرجل، وسواها للمرأة أثناء صاحب العرو ومي قدر أاد وجوب، الزكاة في التدين، ولو كان للتجسس، أو لستقة قال: لأنها خلقاً ثاماً فيزكيتها كيف كان، قوله: (أو ما يساوي قيمته) الأولى أو ما يساويه قيمة، والصحيح يرجع إلى النصاب لأن النصاب يضم به، ولا يتقوم، قوله: (فارغ من الدين) أي الذي له مطالب من جهة العباد سواء كان له زكاة وخراج، أو للمبد، ولو كفالة، أو زوجلاً، ولو صدق ووجبه المؤجل بخلاف دين نذر، وكفالة لعدم المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محمد، ورجحه في النحر، قوله: (وهو) حاجته الأصلية) كتابه المحتاج إليها لدفع الحر، والرد، وكالنفقة ودور السكنى والآلات الحرب، والحرفة وأسامر العز، ودواب الركوب، وكتب العلم لأهلها فلا كان عند فرائض أعذاها لهلك الأشياء، وحال غيرها أنحو لا تجب فيها الزكاة، وكتب العلم لغير أهلها ليست

الأصلي، وإنما المستند في أثناء التحول فيضم إلى مجتمعه ويرى في تمام التحول الأصلي سواء استند بشجرة، أو ميراث أو غيره، ولو تحول ذو نصيب لسن صبي وشرط صحة أدائها فيه مقارنة لأدائه للتغير، أو وكيله أو لهؤه ما وجب ولو مقارنة حكمية كما لو دفع بلاية ثم موى، والحال فقيم بيد فقير، ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة على الأصح حتى لو أعطاه شيئاً، وسماه هبة أو قرصاً ونوى به الزكاة صحته، ولو تصدق بجميع ماله، ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها، وزكاة الدين على أنسام فإنه قوي، ووسط ومحيض بالقوي، وهو من الغرض، وما كان تحارة إذا قبضه وكان على مقرر ولو مغلداً، أو على جاحد عليه سنة

من المباح الأصلي، وإن كانت الزكاة لا تجب على صاحبها بدونية الشجرة، بحر تصرفه، وقوله: وكذا لغة لا زكاة فيها، ولم يأت عليها التحول قال به: وهو مخالف لما في المبراج، والنداء أن الزكاة تجب في التملك كيف استند للتمتع، أو لتمامه، أو قوله: (إنما ولو تقديراً) واسماء العقيقي يكون بالتملك، والتمتع والتجوز، والتغيري يكون بالتمتع من الاستثناء بأن يكون له بد، أو بد ماله، قوله: (وشرط وجوب المال) أي اقتراضها قوله: (حولان التحول) وهو في مثله أي وتسمية المال كالدرهم والتمتع أو التملك أو تملك الشجرة في الغرض. قوله: (إلى مجتمعة) الشقان في الزكاة حتى واحد فما ابتاعه من أحدهما يضم إلى ما عند، بهما من الاستفادة من السنة يضم إليها لا إليها. قوله: (أو غيره) كنية ووصية. قوله: (ولو جعل ذو نصيب لسن صبي) صورته أنه ثلاثمائة درهم دفع منها مائة من مائة اثنين مائة جزء شرط أن يكون عنده المصداق الذي جعل عنه كما في الصورة، ولو كان في ملكه أقل من نصفه من مائتين، ومن التحول والنصاب ثم لا يجوز، وأن لا ينقض جميع النصاب أنه تحول، وأن يكون النصاب كاملاً في آخر التحول، ونسبه في كتابة الدر فلو جعل الفقير مائة من نصاب تحول، أو مائة، أو أزيد أعزاً لأن التغيري كونه مصرفاً وقت التصرف إليه لا معه، قوله: (ولو وكيله) أي وكيل لهوكيل يبيع، ولو دفع الوكيل بلاية، أو دفعها الذي يبيعها لتفقره جزاً لأنه التغيري في الأمر، قوله: (أو لهؤه ما وجب) كله، أو بعضه، ولا يخرج عن المجموعة بالجزء، بل بالأداء للفقره، إلا أنه لا تشترط النية عند الدفع شرح. قوله: (كما لو دفع بلاية) ولو وضعها على كفة فالتبها الفقراء جاز. قوله: (والمال قائم) أي غير مستهلك، وظاهره وإن لم يكن الفقير حاضراً بالمجلس. قوله: (ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة) ولم دفعها إلى صبيان أو مكرم برسم عبده، أو إلى مشر، أو مهدى المذكورة جاز إلا إذا مضى على التحويل، ولو دفعها المولى إلى خليفته إن كان سميت بعمل له لو لم يعطه صح، ولا لا، قوله: (ولو يتو الزكاة) ولا تدرأ، ولا وجباً آخر فزكاة لو لم يضمن الزكاة، ولو تصدق بصدقة ثم سقط سميت عند الذي خلافاً لثالث، وأصله أن أداء الدين عن المال الذي عنده لا يصح، والحيث أنه يعطي المدينون زكاته، ثم يأخذها من دينه، ولو اعتنع المدينون عند

والأول ما مضى وسراحي وجوزد الأداء إلى أن يتبين أن زمن درعها قريب، وزمن لاقى ما دور
 خمس من الصمد، مع ذلك ركنة له سبع، وكذا فصار د حكمة، والموسط وهو يدل على
 بين للتجارة حسن ثابت لثمة، وحيد الخدمة، ودار شكلي لا أحد، الركنة فيه ما زاد
 على صلباً، وغنى لما مضى من حول من صحيح للرؤية، والقيمة وهو يدل ما ليس
 حال كذا هو، والقيمة وذلك الخلف، والمضيق عن دم الدم، والمنة وبطل الكنية، والقيمة
 فالنسب، فيه الركنة ما لم يذهب عنها، ويعد على الجوار عند الرئيس، وهذا أحد الأعم،
 وأما ما من الخلف من القبول ثلاثة بحسبه مضيق، وقد قبض من الصمد لا تحت
 ركة الخلف الصمد وهو كائن مقفود ومضيق ليس عنه ستة، فالحال مضيق من الحر
 ومضيق أي مضيق أو دار مضيقاً وقد سى مكانه، ومضيق مضيق ومضيق عند من لا

بد، وأحياناً تكونه لا خير حسن حقه فإن ضاع عنه نفسه قوله (أو على واحد عليه
 بينه) تبع فيه الحيف، وفي آخر من الصمد، والقيمة أصبح قوت محمد، مع ذلك معرفت به
 أن من به لا شغل، ولا في مصر بعد قوله (لغيرهم) هذا إنما يعبر بذلك، العائلي
 عن واحد قوله (الآن ما دور سبع) على قوله (وشراحي) وهو الأداء، وهو له يشترط أن يصر
 ديملاً، قوله (وكذا فصار د حكمة) مظهر، ولو كان الرئيس، والحكمة هي من الداء، أنه
 في كل خمس يستد، ويستد من الخمس إلى الخمس، وهو دالة، وأما حكمة، وهو في الداء
 على الخلف قوله (كشفت لياب بطلاً) أي في ما كان ثابتاً، وقيل: داءاً في داء
 المستري حتى جاءه عبد حول، فالحكمة ما ذكره، ومنه حال مساعد، قوله (والوصية)
 إذا تأخرت عدد لوارث شيئاً عاماً، قوله: (ويطلب الصلح) إذا تأخر من الرية، عاماً، قوله
 (والصلح من دم العبد)، هو تأخر شاه به لا تأمل عاماً، قوله: (والفدية) إذا تأخرت عدد
 العائلي، أو الغنل عاماً مثلاً ثم فصحها إلى عدم، قوله: (والسلبية) كمال، أمس بحد،
 واستمداء في بعض الأمور، وتأخر ذلك السعة عند الصمد عاماً مثلاً ثم فصح، قوله: (لا تحت
 فيه الركنة ما لم يتبين صلباً، ويحول عليه الحول بعد القبض، أو لا إذا كان عامة ما يقدر
 في الصمد، هو، قوله: (مطلقاً) قللاً، أو كثيراً لا بين الكنية، والسلبية والضمة في رتبة
 بحر، قوله: (إذا قبض مال المضمار) هو ما كان بعد الوصول إليه مع قيام الملك، هو، قوله
 (كأثر ومقفود) أي رهبا من عبد التجارة، قوله: (ومضيق ليس عليه بينه) قلناه به بحسب
 له مضى در فتن في نعمة الأجير ويشترط أن يجزي ما س ما يتن مضيقاً عن حكمة من أنه
 لا ركنة فيه لأن الستة قد لا تقبل فيه، هو، قوله: (ومضيق في مفاضة) أما المضيق في حر
 سواء كان داء أو لم، دار غيره، تحت لإمكان التوصل إليه بالخبر كذا في سبب الأداء، قوله
 (وقد تسي مكانه) أي ثم تدفقه، وغنا، ظهر لك في كل مقدم بما بدسه، قوله: (مأخوذ
 مضيقاً) أي غلباً لأن يلزم الظالم، يتكلم ما، أي ثم يدفعه إليه، قوله: (عند من لا يعرفه) أما

بعره وجب لا يثبت عليه ولا يجزي عن الزكاة دين أبوي عنه فقير ميتها وصح دفع عر من
ومكبل ومرور عن زكاة الغنمين بالقيمة وإن أخذ من عبي اللعين والمكبل وزمها أداه كما
اعتبر وجوباً بالنقص قيمة العر وض إلى التميمي والذهب إلى الفضة قيمة وبغضان النصف إلى
الحوال لا ينشر إذ كمن في طرفه فإن نعلها حراً بنية التجارة وهو لا يسلوي مدياً ولغير
له غيره ثم بلغت قيمته نصيباً في آخر الحول لا يجب وكناه نذلت الحول، مصاب
الذهب عشرون مثقالاً ونصبت النصف مائتا درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة
مثاقيل، وما زاد على نصاب، ولمع خمسة زكاه بحسابه، وما غلب على العشر لثقاله الخالص

إن كانت عدد معارفه وحس الزكاة كقريطه بالسيار في غير محله يسر، قوله: (لا يثبت عليه) في
ولو كان حايه بنية لأنها قد لا يقدر، قوله: (ولا يجزي عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحصة في
ذلك، قوله: (وموزون) أي غير المنقش، قوله: (فالمكبل وزمها أداه) أي وقت الأداء أي ينشر
أودن في الواجب الموزن عددهما، وقال زفر: تعبير القيمة، وقال محمد: يعنى الأنصع نقدراً
حتى لو أدى حصة وجوباً عن خمسة جاد تسماً أربعة جاد جار عندنا خلافاً لسيدينا
وزم، ولو أدى أربعة جاداً فبها خمسة ربيعة عن خمسة ربيعة لا يجوز إلا عند زفر ونعامة
في كتابه المذم، قوله: (ونقص قيمة العر وض إلى التميمي) لأن لكل للتجارة وضاً وحمله در،
قوله: (قيمة) عند الإمام عددها بالأجزاء فلو له مائة درهم، وعشرة مثاقيل قيمتها مائة ولزيمون
نحب سنة عده وخمسة عددهما در، قوله: (إن كحل في طرفه) يشترط كماله في الابتداء
للاعتقاد، وفي الانتهاء للروجب، ولو هلك كله بغير الحول، وأما الدين فلا يقطع ولو مستغرقاً
در، قوله: (لا يجب وكناه) لعدم كماله زل الحول، قوله: (ونصاب الذهب فتح) الذهب هو
الحجر الأصفر الزوين مصروباً كان، أو غيره، وإنما سمي به لكونه دائماً بلا بقاء فمستثني،
ومما استثنى من ذلك على الفضة الفضة مكنب وسون الله ﷻ، ولأنها أكثر تداولاً، ورواجاً
لا ترى أن المهر ونصاب السرفة، وغير المستهلكات تقدم بها وأعلم أن الدرهم المشري أربعة
عشر فيراضة، والدرهم المتعارف ستة عشر فيراضة، وأن زنة أرباع، بالدرهم المتعارفة تسعة
دراهم، وقيراط واحد تكون زنة الريان بالدرهم، والعارفة مائة وخمسة ولزيمون فيراضة، ويكون
مقدار النصاب من الريال: تسعة عشر ريالاً، وثلاثة دراهم متعارفة إلا ثلاثة قريط وزنة كل
واحد من البندقي والماندلي، والزنجري ثمانية عشر فيراضة، فمقدار النصاب منها اثنا
وعشرون ديناراً وتسماً ديناراً وزنة الصجرب أربعة عشر فيراضة، فيكون النصاب منها ثمانية
وعشرين ديناراً، ونصف دينار ونصف مبيع دينار هذا هو المشهور، وقبل: تعبير في كل مائة
دراهمهم، وأتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في القنص، وهو الحق فغلى هذا يكون
النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم، وحس الأول مائة وخمسة وسبعين منها كذا حرمه
بعض المتأخرين، قوله: (التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل) اعلم أن الدراهم كانت في عهد

من المأفدين ولا زكاة في المجواهر والعلكي إلا أن يملكها بنية التجارة كسائر المبروتين، ولو ثم الحول على مكبل، أو موزون ففلا سمعه، ورخص فأدى من عينه ربع عشره أخذه وإن أدى من قيمته يعتبر يوم الوجوب، وهو تمام الحول عند الإلمام، وقالا يوم الأداء لمصرفها، ولا يضمن الزكاة مفردة غير متلف فهلاك المال بعد الحول يسقط الواجب، وهلاك البعض حصته، ويصرف البالك إلى المفقود، فإن لم يجاوزه فالواجب على حاله ولا تؤخذ الزكاة جبراً ولا من تركته إلا أن يوصي بها فتكون من ثلثه ويجوز أبو يوسف الحيلة تدفع وجوب الزكاة وتكرهها محمد رحمه الله تعالى.

عمر رضي الله عنه مختلفة، معنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل، وعشرة على سنة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل، فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثاً كي لا تظهر الخصومة في الأخذ، والمطاع ثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أماني، وثبت الخمسة درهم وثلثان، فالمجموع مبيعة، وإن شئت فاجمع المجموع، فيكون إحدى وعشرين ثلث المجموع سبعة، ولذا كانت القروايم عشرة وزن سعة، وهذا يجري في الزكاة، ونصاب السرفة، والنهر وتغدير الديات، هـ منح. قوله: (وما غلب على الغش فكان الخالص) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل حتى لأنها لا تطيح إلا به، فعملنا القليلة دأصلة بهر، ومثلها الغلب، وإن ما غلب حته إن كان ثمناً ونتيجة اعتبرته فيه. فإن بلغت نصاباً، رجب زكاة، والأول، وإن لم يكن ثمناً رائجاً كان في حكم العروض وإن نوى التجارة فيه، وإن لم ينوها اعتبر ما يخلص منه، فإن بلغ ما يخلص نصاباً وجبت، والأول هكذا يستفاد من الزينعي والسيني، والنهر، وتماز بيته في كتابة الدر، ويختلف في الغش المساوي، والمختار لزومها احتياطاً. د. قوله (ولا زكاة في المجواهر والعلكي) قال في الدر الأصل أن ما عدا المحجرين والسوانم لم يذكر في بنية التجارة عند المقد، فلو نوى التجارة بعد العقد، أرا شترى شيئاً للفتنة نأون أنه إن وجد وسعاً باعه لا زكاة عليه هـ مخصصاً. قوله: (على مكبل أو موزون): أي للتجارة. قوله: (ورخص) هو ككرم، والرخص بالضم غيب العلاء، وبالفتح الشيء الناعم. قوله: (غير متلف) لو أنفد. غنه بفرض لوجود التمدي واستيداع مال التجارة بمال التجارة بعد هلاك كل ما يغير مال التجار، استهلاًفاً أهاده في الدر من باب زكاة الثمن. قوله: (يسقط الواجب) لتعلقه بالعين لا بالذمة. قوله: (وهلاك البعض حصته) أي ويسقط هلاك البعض حصته البالك. قوله: (ولا من تركته): أي لعدم البنية. قوله: (فتكون من ثلثه) إلا أن يبيع الورثة فمس الكل ويعتبر حولها بالأهلة، فهو نصري لا شمسي. قوله: (ويجوز أبو يوسف الحيلة أيق) قال في البحر. إنهم لله لو رهب النصاب في خلال الحول، ثم ثم الحول وهو عند الموصوب له، ثم رجع للزواجب بعد الحول بقضاء أو غيره. فلا زكاة على واحد منهما كما في الغائبية، وهي من حيل إسقاط الزكاة قبل الوجوب وطى جمعراج، ولو باع شتراته قبل تمام الحول يوم هراة من الوجوب قاله محمد بكراً: وقال

باب المصروف

هو الفقير، وهو من يملك مالا يبلغ مصداً، ولا قيمته من أي مال كان ولو صحيحاً مكتسباً، والسكين وهو من لا شيء له والمكاتب، والمندوبون الذي لا يملك نصيباً، ولا قيمته هاضماً عن دينه وفي سبيل الله، وهو مقطوع الغزاة أو الحاج وابن السبيل، وهو من له

أبو يوسف: لا يكره، وهو الأصح، ولو باعها بالخفية لا يكره بالإجماع، ونحو احتال لإسقاط الواجب يكره بالإجماع، ولو قر من الرجوع بخلاً لا تلبساً يكره بالإجماع، والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم.

باب المصروف

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدْهَا مَصْرِفَ أَيِّ مَعْدَلٍ﴾ أي مدلاً بحر عن صباه الحلوم، وعرفه الفهستاني اصطلاحاً بقوله: هو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه، فالمصرف اسم مكان أ. هـ. قوله: (وهو من يملك ما لا يبلغ نصيباً) أو يملكه وهو مستغرق من حاجته فمن تحقق فيه هذا، أو هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان للدين غير مؤجل، فإن كان من عليه مدين معسراً يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل، وإن كان المدين مومناً معترفاً لا يحل له أخذ الزكاة. قوله: (ولو صحيحاً مكتسباً) الأولى عدم أخذ لمن له مداد من عسر كذا في التبذرع. قوله: (والمسكين) من الكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك، وهو مفعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، وقد يقال مسكين أ. هـ. ههتني. قوله: (وهو من لا شيء له) أي حلى المذهب بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذُو مِرْبَةٍ﴾ وأية المسكينة للترحم در، وقيل تعريضهما على عكس ما ذكر هنا. قوله: (والمكاتب) هو معنى قوله تعالى: ﴿وَفِي الزُّمَرِ﴾ عند أكثر أهل العلم، ولا فرق بين الصغير والكبير خلافاً لتقييد الحدادي بالكبير كذا في سائبة السيد، وكذا لا فرق بين مكاتب الفتي والفقير على الصحيح، ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي، وليس للمكاتب صرف ما دفع إليه في غير فكاك وقت على ما يفهم من كلام صاحب البحر. قوله: (والمعويون) هو السواد بالمعوم، وفي الظهيرية: الدفع لمندوبين أولى من الفقير، والحداد المندوبون غير الهاشمي. قوله: (وفي سبيل الله): أي ولعن في سبيل الله، فإن المصروف الشخصي. قوله: (وهو مقطوع الغزاة) يتبع الطاء، والعزاد جمع الغزاة أي الذين صجزوا عن الحقوق بجيش الإسلام لفرحهم بهلاك الأنفة، أو الغلبة، أو غيرهما فتحتل لهم الصدقة، وإن كانوا كاسيين إذا لكسب يمدحهم عن الجهاد ههتني، وهم بالاستحقاق أرسخ، وأولى لزادة الحاجة بالفقر، والانقطاع زلعي، وهذا التصير اختيار أبي يوسف قال: في غابة

مال في وضعه ونيس معه مال والمائل عليها يعطى قدر ما يسعه وأحواؤه والمركبي المنع إلى كل الأصناف، وإن الاختصار على واحد مع وجود باقي الأصناف ولا يصح دفعها لكافر وضفي بملك نصيباً، أو ما يساوي قيمه من أي مال كان فاضل عن حوائجه الأصلية وطفل غني ديني هاشم ومواليهم، واختار النجاشي دفعها لغير هاشم، وأبعد لمزكي وفرعه،

البيان، وهو الأنهر، قوله: (أو تخرج) أي منضع الحاج ومروء محمد، وقبل طلبة العلم وعيه اقتصر في الظهيرة، وقبل حملة الفرقة الفقراء مصحرون، والحدائق في التفسير لا في جواز المنع إلى الجميع بشرطه. قوله: (وإن السبيل) هو العمار، وإضاة آدمي ملائمة، وكل من كان مسافراً يسى إلى قبل كافي. قوله: (وهو من له مال في وطنه ولو أنه ما يكتبه لوحت لا يجوز) المنع إليه، وكذا لو كان كسوا على ما روي عن أصحاب كما نقله القوساني عن الكرماني والأدلي أن يستقرض إذا قدره، وإذا قدر على ما لا يلزمه تصدق بما عصى كالمقبر إذا استنسى، واليكاتب إذا عجز أي، فإن السيد يجوز له أخذ ما بيده من المصدقة فدا في سكب الأنهر. قوله: (والعامل)، أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل، وهو فعل الإنسان بنفسه، فهو أخص من الضل، وإذا لم يعمل في الحيوان لمساني

قوله: (يعطى قدر ما يسعه وأحواؤه) متوسط مد ذمهم، وإبائهم ما دام المال باقياً، ولا يجوز له أن يتبع شهرته في الأكل، والمصارف، والفساد، وهو حرام أكثر، وإيراداً محققاً، وعلى الإمام أن يمتح من يرضى بالوسط، وإذا استوفت كفاية الزكاة، فلا يزاد من التصرف لأن التصرف حين الإصناف بحر، وبحور المعامل الأخاء، وإن كان غنياً لأنه فرع نفسه لهذا العمل، محتاج إلى الكفاية قال، في المنع وهذا التعليل أقوى مما يجب فلو نعت من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة، ولو غنياً إذا فرغ نفسه لإمادة العلم، واستفادته منصرف عن التكسب، والحاجة داعية إلى ما لا بد منه، وسكت المؤلف عن المؤلف فنيهاً لأن الإعطاء لهم نسخ بقوله ﴿لَا يَجْزِيكَ﴾ لعماد في آخر الأمر: فغداً من أغنيائهم ودعاه في فقرائهم. قوله: (فإنه الاختصار على واحد) لما ورد في النبي ﴿لَا يَجْزِيكَ﴾ أنه مال من الصدقة فأعطاه للمؤلفة قلوبهم، فأنه مال آخر، فأعطاه للفقارين بحر، وروي من كثير من إجماعه عدم تعيين نهر. قوله: (ولا يصح دفعها لكافر) قال في التفسير، وشرحه، ولا تدفع لغيري وجار دفع غيرها، وغير العشر، والمخرج إليه ولو راجحاً كمنزلة وكثرة وعطارة خلافاً للثاني وبه يفتي، ولا تحوز الصدقات بأسرها لحربي ولو مستأمناً، وجزم الزيلعي بجواز إضطرار إليه. قوله: (وطفل غني) ذكره ابن أبي شيبة، أو لا على الأصح لأنه بعد غنياً يفتي فيه، والبراءة بالطفل الذي لم يبلغ حلاف ولده الكبير، ولو زماً وفي سنت الغني ملك الزوج خلاف، والأصح الجوز، وأخرج طفل الغنية، ولو أبر، مبتأ فنجوز إليه لأنه لا بعد غنياً بمشاهة، ولو انحاز إليها، ويجوز الدفع لأروحة الغني الفقير. قوله: (ومني هاشم) أطلق للمنع نعم كل الأزمان. وسره في ذلك دفع بعضهم

روؤيته ومملوكة ومكتبة ومعتق بعضه وكفن ميت، ونقص دية وتضمن قن يحن ولو دفع
بتجر ليس فيه مصرفاء، مظهر بخلافه أجزاء إلا أن يكون عبداً أو مكانة وكرة الاغتله وهو
أن يفضل للمفسر نصاب بعد قضاء دينه وبعد إصفاء كل فرد من عياله دون نصاب من

لعض، ردفع غريم لهم، وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو روية عن الإمام نهر.
قوله: (واختار الطحاوي دفعها لبي هاشم) ولذا روى أبو عيسى عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى
بني هاشم أي زعمه لأن عوصها، وهو خمس النمس ثم يصل إليهم لإعمال الناس أمر
القبائل، وإيصائها إلى غير مستحبة، فإذا لم يصل إليهم لمعوض عادوا إلى المعوض وأمره
القهستاني كذا في شرح المستقنى، وأما حرمت على مواليتهم فنقله رحمته عليه السلام عليه السلام من
أفهمه وأما لا نحل لنا الصدقة، وخار الشروعات من الصدقات، ودية الأوقاف بهم سواء
سماهم الأوقاف أم لا على ما هو الحق كما حققه في الفتح، وتبيده بعد ذكر بعيد أنه لا يجوز
أهم دفع الصدقة الواجبة، ولو غير زكاة وفي النسب، ولا فوق في المنع بين الزكاة وغيرها
كالذور والكفارات، وجراء الصيد إلا خمس الزكاة، فيجوز صرفه إليهم وسوى الزماني في
المنع بين الواجبة، والمطلوع، وأروجه رحمته لا يدخل في الذين حرمت عليهم الصدقة.

قوله: (وأصل المروي وفرضه) لأن الواجب عليه الإخراج عن ملكه وقية ومنفعة، ولم
يرج في الأصول والفروع والإخراج عن ملكه منفعة وإن وجد رقية، وهذا المحكم لا يخص
الزكاة، بل كل صدقة واجبة كالكفارات، وصدقة الفطر، والذور لا يجوز دفعها إليهم، ومن
سوى ما ذكر يجوز المدح إليهم كالأخوة والأخوات، والأهلياء، والعمات، والأخوات
والخالات المقرب، بل هم أولى له من أهله مع الصدقة، ثم بعدهم الأقارب، ثم الغرباء
بحر، قوله: (وزوجته) اتفاقاً ولا تدفع هي لزوجه عند الزمان، وأما تدفع إليه، قوله:
(ومملوكة ومكتبة ومعتق بعضه) أما في العبد ومثله الصبي، ولعمد التملك، ولذا في المكاتب
ومثله معتق البعض فلا أن يسد في كسبه حقاً فلم يتم التملك، قوله: (وكفن ميت، ونقص
دينه، وتضمن قن يحن) قال في الدر نفلاً عن حيل الأشياء، وحيلة التكتين بها التصديق على
غيره، ثم هو يكفى ليكون الثواب لها ولذا في تفسير المساجد، وقال في باب المصروف،
وهو يخفى أن بخلاف أمره لم أره والظاهر نعم، قوله: (أجزاء) لأنه إنما أتى بها في وسع،
والزكاة حل لله تعالى، والمعتبر فيها التوسع، قوله: (إلا أن يكون عبداً أو مكانة) لأنه بالدفع
إليهما لم يخرج عن ملكه، والتملك ركن أداء صاحب التتوير، وقد بما ذكره أنه لو ظهر
عنه أو كونه ذيباً أو أنه أبله أو أحمق، أو أمراً، أو هاشمي أجزاء، قوله: (وهو أن يفضل
للمفسر نصاب) وكما يكره ذلك يكره إعطاء ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة ونسبة
وتسود عرجاً فأعطاه موعداً يكره أيضاً.

احدمن إله، وإلا فلا يكره وندب اغتازه عن السؤال وكره نقلها بعد تمام الحول لئلا آخر
لغير قريب وأحوج وأرفع وأنفع للمسلمين بتعليم والأفضل سرفها للأقرب فالأقرب من
دي رحم محرم ثم ثم جيرانه، ثم لأهل محله ثم لأهل حوفه، ثم لأهل بلده، وقال
أشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة الرجل وفر به معاريج حتى يبدأ بهم فيسد
حاجتهم.

تنبيه: نقل في البحر عن غير الإسلام من أراد أن يتصدق بينهم فاشترى به، فلو سأ
صرفها، فقد قصر في أمر الصدقة لأن الجمع أولى من التفرق، ولأن دفع الكثير أشبه بعمل
الكرم، فكان أولى قال رحمه الله: **الإن الله تعالى يحب معطي لأحور، ويبغض مفسداتها** وقد تم
نقله عن إمامه القليل فقال تدي: **«لو رأيت قدي تولى وأعطى قبلًا وأدى»** ١ هـ. قوله
(وندب اغتازه عن السؤال) وبمعنى أن يظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة
كدين، وثوب فاك في الشهر: وانقضى كلامه أن الكثير لواحد أولى من توزيعه على جماعة ١ هـ
وفي التوضيح وشرحه، ولا يعمل أن يسأل شيئًا من الفقير من له ثوب يومه بالفعل، أو ما بقوه
كأنصحح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله لإعاقته على المحرم، ولو سأل للكون، أو
لاستغاثه عن الكسب بالجهد، أو طلب العلم حاز أو محتاجًا ١ هـ.

قوله: (وكره نقلها) أي تحريمًا، ولو إلى ما دون مسافة الفرس. قوله: (يعد تمام الحول)
أما المصلحة، ولو لغير غير أحوج، ومدبون فتعطي الكرامة بها يسر ولا ينبغي دفعها لمن علم
أنه يتفقا في صرف، أو مصلية. وقال أبو حفص الكبير أنه لا يصرها لمن لا يصلي إلا لحيثا
وإن أجزء كتاب في مكب الأهر. قوله: (لغير قريب) أما نقلها للغير، فلا تراه به لأن
الذئع إلى الفقير منهم فيه صلة، وصدقة. قوله: (وأحوج). لأن المنصود منها مة خلف
البحر فممن كان أحوج كان أولى بحر. قوله: (وأنفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج
للصديق عن العالم الفقير أفضل ١ هـ أي من الحامل للفر فقيرتي، ولا يكره نقلها من دار
الحرب إلى دار الإسلام أي ولو مع وجود المنصور هناك. قوله: (والأفضل صرفها للأقرب
فالأقرب الص) قال في الشهر: والأولى صرفها إلى أخوته الفقراء، ثم أولادهم، ثم أصحاب
الفقراء ثم أخواتهم ذوي الأرحام، ثم جيرانه ثم أهل سكنه، ثم أهل ربه ١ هـ. قوله: (لا
تقبل صدقة الرجل) أي لا ينبغي عليها، وإن سقط الفرض، ومن الرجل المرأة كذا في كتابة
الفر.

تنبيه: المستعير في الزكاة فقراء مكان المال، وفي التوسية سكان الموسى، وفي القنطرة
مكان المودي عند محمد، وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لرأسه در والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم.

باب صدقة الفطر

نحب على حر مسلم مكلف مالك لنصاب : أو قيمته وإن لم يحل عليه الحمول عند طلوع فجر يوم الفطر ، ولم يكن للسحابة فارغ عن الدين ، وحاجته الأصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير ، وهي تمسكه وأثاثه ، وثيابه وفروسه وسلاحه ، وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ، ولا يجب على الحد في صلح الرواية واختير أن الحد كالآب ، عند فقده ، أو فقره وعن مالكه

باب صدقة الفطر

الفطر لغة إسلامي والفطرة مولد ، وأمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة ، وكان ﷺ يخطب قبل الفطر بيومين بأمر بإخراجها ، ولا تستقط بهلاك السهل بعد الفجر وبخلاف الزكاة . قوله : (نحب على حر مسلم) إنما وجبت لقوله ﷺ في خطبته : «ألقوا عن كل حر ، وعيد صغير أو كبير نصف صاع من بر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر» أخرجه أبو داود وتجب موسماً في العمر عند أصحائنا ، وهو الصبح بحر كالزكاة ، وقيل : مصيفاً في يوم الفطر عيناً ، فبعده تكون قضاء ، واختاره الكمال في تحرير ، ورجعه في تنوير البصائر . قوله : (مالك النصاب) علم أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه النماء ، وينطبق به الزكاة ، وسائر الأحكام المتعلقة بالحال النامي ، ونصاب يجب به أحكام أربعة حرمة الصفة ، وجوب الأضحية ، وصدقة الفطر وشفقة الأقارب ، ولا يشترط فيه النور بالتجارة ، ولا حولان الحمول ، ونصاب ثبت به حرمة السؤال ، وهو ما إذا كان عند فوت برسه عند بعض ، وقال بعضهم هو أن يملك خمسين درهماً ذكره العلامة نوح . قوله : (عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن دلت قبله أو ولد بعده ، أو أسلم لا تحب عليه كذا سيأتي . قوله : (ولم يكن للتجارة) أي وإن لم يكن للتجارة . قوله : (والمعتبر فيها) أي في حوائجه وحوائج عياله . قوله : (وأثاثه) الأثاث متاع البيت قداموس . قوله : (وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم) عندهما ، وقيل محسب : لا يجب على الصغير العتي ، مثل ما قيل في الصغير العتي يقال في المجنون الكبير العتي ، والمعتوه كما في الهندية وفطرة وبق الصغير كالصغير ، وفي البحر وشفقة الطفل العتي في ماله ١ هـ ، ولو لم يخرج ولي الصغير والمجنون العتيين عهداً وجب الأداة عليهما بعد البلوغ والإفاقة . قوله : (واختير أن الحد كالآب) أعلم أنهم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر ولما يمتنع ويملك عليه ولاية مطلقة ، كما يأتي التنبية عليه ، فأورد عليه الحد ، إذا كانت نوافله مسافراً في عياله لموت المأب ، أو فقره حيث لا يجب عليه الإخراج في طاهر الرواية فقد تحقق السبب ، ولم تجب ، وما قيل في دفع الإيراد : من انتفاء السبب لأن الولاية غير تامة لانقائها له من الأب

تلقفها، وحديره وأم ولده ولو كفارا لا عن مكانه، ولا ولده الكبير وزوجته، وفي مشترك
وتكن إلا بعد عوده، وكذا المنصوب والمأسور، وهي نصف صاع من مرأ وقيفة أو سوية،
أو صاع تمر أو زبيب، أو شعير، وهو ثمانية أرطال بالعراقي ويحوز دفع القبية، وهي
أفضل عند وجدان ما يحتاجه لأنها أسرع لقضاء حاجة الفقير وإن كان زمن شدة الحاجة،
والشعير، وما يؤكد أفضل من الدوام، ووقت الوجوب عند طموح نحر يوم الغطر فمن

كانت كولاية إرصعي غير سببت إذا الوصي لا يعمل من سلكه خلاف الحد، إذا لم يكن له مال
فكأنه قال الكمال: ولا منصرف عن الإبراء لا بترحيح رواية الحسن من أنها على الحد،
فصحت قضية كما ذكره وخاتمة في الاختيار وحري ما بها في الدر قوله (لا من مكانه)
لعدم الولاية، ولا يجب على المكاتب لأد ما في يده لملأه در. قوله: (ولا ولده الكبير)
أي الصغير، وإن كان في عياله لا لعدم الولاية، ولو أدى عنه بخير إنه خالفه، عدم الإبراء
كالزكاة، وهي الاستحسان لإبراء شئ من الأذن عفا ذكره العلامة نوح. قوله (ووزوجته) لعدم
الولاية الكاملة عليها، ولو أدى عنها بلا إفا جاز مستحسناً للأذن عادة كالولاء الكبير، وإن كان
في عياله، وتقدم به إشارة إلى أنه لو دفع عن الزوجة الشترقة، والصغيرة التي لم تنكح، رس
الأمن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يحوز عنهم إلا لأمر كما يفيد ما نفهسي. وهل حكم
الأختي يد كان في عياله حكم أولاد فكبير، ومقتضى ما في المحر عن الظهيرية التحول كذا في
كتاية الدر قوله: (وقن مشترك الخ) لقصور الولاية والعزلة في حق كل واحد منهما، وهذا
عد. الإمام، وقال: يجب في السيد المشترك على كل من الشريكين نظرة ما يخصه من الرأس
دون الأخصص نهر، فلو كانت العبد تسعة سبب عدهما في ثمانية فلف كذا في سبب الأمر،
قوله: (وكذا المنصوب «مأسور») فلا يجب على سببهما إلا بعد عودهما فلف لما عسى كما
في التوبير. قوله: (أو زبيب) جدي الزبيب كالتمر قوله: وهو رواية عن الإمام، وبها يعني كما
في البرهان والرواية الأخرى عن الإمام أنه كالأمر قوله (وهو ثمانية أرطال بالعراقي) وهو مال
العراقي ذاته ثلاثون درهماً فالصاع ما يسع لثقل، بالعين دهمناً، ونقول أي يوسف الصاع ما
يسع خمسة أرطال وثلاثاً مراداً بالوطيل مثل المشينة، وهو ثلاثون أسيراً، أو وحال العراق
عشرون أسيراً، فيكون المجموع على الفولين مائة وستين أسيراً والأسار سنة دراهم ونهف،
ويصعب جعل الخلاف حقيقياً، وما لم ينصر عليه كثرة وخبر تشير فيه القبية، وصداقة الغطر
كالزكاة في المصارف، ولا تحوز للمدبر على المقتني به، وهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن،
أو الكيل طرفتان ذكرهما القزيلي. قوله: (ويحوز دفع القبية) قال في التوسر وجزء دفع القبية
في زكاة وعشر وخراج، وقصوة ونحر وكفارة غير الاستكفاف اهـ. قوله (عند وجدان ما
يحتاجه) أي فقير أي من عده الأصناف التي تخرج منها لفطرة بأن كان لزم زمن خصص.
قوله: (لقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة قوله: (وما يؤكد) أي ولو من غير هذه

مات، أو افتقر قبله أو أسلم، أو اختس، أو ولد بعده، لا تلزمه، ويستحب إخراجها قبل الخروج إلى المصلى، وصح لو قدم أو أخر والتأخير مكرره ويصح كل شخص فطرته لفقر واحد، واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير، ويجوز دفع ما على جماعة لراعي على الصحيح، والله اعرف بالصواب.

الأعيان بأذن يدفع عنها بالقيمة. قوله: (قبل الخروج إلى المصلى) بعد طلوع فجر الفطر عملاً بأمره ونفعه في قوله (وصح لو قدم) أي ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المصنفين، والشروع، وصححه غير واحد، رجحه في الشهر، ونقل عن الواحشية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب. قوله: (أو أخر) فوقفه بوضع لا يصح إلا في أسر الحر، وهو قول أصحابه وبه قالت العامة: ساج. قوله: (واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير) وحمل فيجوز لأكثر من جرم في الواحشية، والبخارية، والشافعية، والحنابلة، والمسيحية، واليهودي، في الظاهر من غير ذكر خلاف، وصححه في الرحمان فكان هو المذهب، والأمر في سبب الموضوع لست مجيد الأمانة.

فروع: من سقط عنه الصوم بمقدار لم يسقط فطرته وقيلوا في إخراجها قول المصنف، واستجاء والفلاح والنجاة من سيئات السموات، وحداث العرس، واليتيم فيها عند الدفع، ويكتفي بوجودها عند إخراجها على المظاهر كما في الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستعير الله العظيم.

كتاب الحج

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره ، وهي شوال وذو القعدة ، وعشر

كتاب الحج

يقنع الحد ، وكسرهما لغة القصد إلى محط لا يملأ القصد كما ملأ طبع بعضهم به واحتلف
في كل شيء شريعة من قبله وأحبة ، أم لا ، والصحيح أنه لم يجب إلا على هذه الأمة ، وهي
حاشية العلامة توح مختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج ، والمشهور أنها سنة ست ،
وهو الصحيح وقيل : سنة خمس وقيل سنة سبع وصححه الفاضل عياض ، وقيل : فرض قبل
الهجرة وهو بعد أربعة من قول بعضهم أنه فرض سنة عشر 'خرج ابن حبان عن زيد بن أرقم :
أن النبي ﷺ حج بعدما هاجر حجة واحدة ، وأخرج النصارى عن جابر بن عبد الله قال
حج رسول الله ﷺ ثلاث حجج حجبتين قيل أن يهاجر وحجة قرآن بها عمرة ، وكانت حجة
بعدما هاجر سنة عشر ، وحج أبو بكر الصديق في السنة التي قلها سنة سبع ، وأما سنة ثمان ،
وهي عام الفتح فتحج بالناس قبلها عتاب بن أسيد ، وهو الذي ولاه النبي ﷺ أميراً مكة
بعد الفتح ، وذكر مثلاً علي أنه ﷺ حج قبل أن يهاجر حججاً لا يعلم عددها ، وقال ابن الأثير :
كان يحج كل سنة لمثل أن يهاجر يعني إلا أن يمنع من منع رتبتي كريد الحج ، أو لغزو أن
يستأنف أسوة فلا يخرج بدون إذن مع الاستباح إليه للخدمة ثم ، وقيل : يكره والأحاديث
ولجبات كالأبوين عند خديهما ، ولأب منعه إذا كان صبيح امرأته حتى يلتحي وإن استغنى عن
خدمته كد يسفاه من التواضع ، وفي الثنات : العلامة إذا كان صبيح الوجه لا يحرجه الأب من
بيته ، وإن كان ناعماً كما لا يخرج منه لأنه الفند يشتهيها من رجال فقط ، والأمر إن كان صبيح
الوجه يشبه الرجال ، والنساء مداً فالفئة فيه من الجنائين ، وينبغي أن يستأنف رب النفس ،
والكفيل ويستخير في هل يشتري ، أو يكتري ، وهل يهاجر برأ ، أو بحرأ ، وهل يرافق فلاناً أو
فلاناً لأن الاستخارة في الواجب ، والمكروه والحرام لا محل لها نهر ، ويشتد بالتوبة مراعاة

في الحجة ففرض مرة على القور في الأصح، وشروط فرضه ثمانية على الأصح الإسلام، والعقل والبلوغ، والعربية والتوكل، والقدره على الراد ولو بمكة بصفة وسط والقدره على راحلة محتصة به، أو على شئ محمل بالملك، أو الإجارة لا الإباحة، والإعارة لغير أهل

شرطها من رء العظام إلى أهلها عند الإمكان ونضاهما قصر فيه من العيالات، والتقدم على تعريضه والحرم على أن لا يعود والاستحلال من ذوي المحصورات والمعاملات ١ هـ من السيد مجلسياً. قوله: (يقام مخصوصة) هي الكعبة وعرفات. قوله: (يفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً، وطناً في زمن من ابتداء طلوع فجر النحر، ويمتد إلى آخر العمر. مثلاً في زمن من ذوال يوم عرفة إلى طلع فجر النحر. قوله: (لوهي طوال الحج) فائدة التوثيق بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج حارسها لا يحزبه، ولكنه يكره الإحرام قبلها، وإن أمن على نفسه من المحذور المشبه بالركن، وإطلاقها بفيد التحريم. در. قوله: (وفو القصة) بفتح الفاء وكسرة دور. قوله: (فرض مرة على القور) عند أبي يوسف، وفي العمر عند محمد اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الأصنافين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والغرفية، فمن قال بالقبور لا يقول: بأن من آخره من العام الأول يكون فعله قضاء، ومن قال بالتراسي لا يقول: بأن من آخره لا ياتم أصلاً كما إذا أخر الصلاة عن الوقت الأول، بل جهة المعيارية راجحة عند الغائل بالغور حتى قل من آخر يعق، ويؤد شهادته تكن إذا حج بالآخره كن أداء لا قضاء وجهة الظرفية واجبة عند القائل بخلاله حتى إذا أداه بعد العام الأول، لا ياتم بالآخر، لكن لو مات، ولم يحج أتم أيضاً عند. در. قوله: (الإسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به الاستطاعة، أنه أسلم بعد ما اعتقر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً، فلم يحج حتى اعتقر حيث يقرر رحوه ديناً في ذمته ذكره العلامة نوح عز الفتح، وهذا على أن الكفار غير مخاطبين بمروع الشريعة، وقال العراقيون، بحاطبهم فيكون على قولهم من شرائط اصحة. قوله: (والعقل والبلوغ والعربية) إنما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما حسي حج ثم بلغ الحنث فصلبه أن يحج حجة أخرى وأيما أعرابي حج، ثم هاجر فصلبه أن يحج حجة أخرى وأيما عبيد حج، ثم اعتق فصلبه أن يحج حجة أخرى، وأعلم أنه لا يجب عليه وإن أن له مولا فلو حج بولن مولا، أو يتيه لا يقع من حجة الإسلام لأنه العلامة نوح. قوله: (والتوكل) أي وقت الطواف، والوقوف وحمل له الرماد لوقت. بقدي يحصل فيه الحج، وهو يختلف باختلاف البلدان. قوله: (والقصة على لزاد) الذي يصح به بدنة فالنحاة للسلو ونسوه إذا قدر على خبز وجبن لا بعد فادرة. در. قوله: (بصفة وسط) أي من غير إصراف، ولا تقير. قوله: (على راحلة محتصة به) ما لم يقدر على ركوب اشقت الشربة القدرة على المحارة قاله صاحب البحر: عند ذكر الراحلة أنه لو قدر على غير الراحلة من بعل، أو حمار لم يجب، ولم أره زائد صرحوا بالكرافة قال أبو النعمان

مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المنى بالقدم، ولقوة بلا مشقة إلا فلا بد من الراحة مطلقاً، وتلك الفترة فاصلة عن ثقتهم، وتغفئة عباله إلى حين عوده وعدم لا بد منه كالشراء، وأثناءه والآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرصة الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الإسلام (وشروط وجوب الأداء) صحة من الأصح (صحة البدن وزوال المانع) الحسي (عن المذاهب للحج، وأمن الطريق وعدم قيام طاعة وخروج محرم) ولو من رصاع، أو مصاهرة (مسلم ما لم يوافق بالغ أو زوج لامرأة هي سفر) والمبرة بتغلب السلامة برأ وسحرأ

في حاشية الأشياء: نصريحهم بالكراهة يدل على عدم الوجوب إذ لو كان وجباً لما كرهه لأن الواجب لا ينصف بالكراهة، وتضمنه فيه. قوله: (لا الإباحة) نلو وجب أنه ما لا يحج به ثم يجب قبوله لأن شرائط الوجوب لا يجب تعميلها. قوله: (الشهر أهل مكة) مرتبط بقوله: (والقدرة على الراحة). قوله: (إذا أمكنهم المنى) فيجب عليهم التوجه إلى الجمعة. قوله: (إلى حين عوده) وقيل: بعده بيوم، وقيل: بشهر. قوله: (كالمسافر) أي وسرته، ولا يلزم مع ما استثنى عنه من بعض منزله يحج به نعم هو الأصح، وكنا لا بفرمه لو كان عنده ما لو التزم به مسكناً، وحالاً لا يبقى بعده ما يكفر. الحج كما في العمارة، وقالوا، لو لم يحج حتى أئلف ماله ربه أن يستقر من ربح ولو غير قادر على وفاءه، ويرجى أن لا يؤخذ الله بذلك أي لو تأووا وفاء إذا قدر كما فيه. نه في العويية. قوله: (أو الكون بدار الإسلام) وإن لم يعلم فيكون وجوده في دار الإسلام علماً وحكماً سواء نشأ على الإسلام، أو لا ذكره. قوله: (صحة البدن) أي مع البصر. قوله: (وزوال المانع الحسي عن الذهاب) كالحبس، وكذا يشترط أن لا يكون حائضاً من مسقطان يصححه. قوله: (وأمن الطريق) بأنه يكون العالي السلامة، ولو بالرشوة، وفل بعض احتياج سفر. قوله: (وعدم قيام المنى) من طلاق بائن، أو رجعي، أو ودة لقوله تعالى: ﴿لا يخرجكم من بيوتهم﴾ (الطلاق) ١١٥ ولحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان. قوله: (وخرج محرم) ولو عبداً أو ذمياً لا امرأة، ولو عجزوا، ونجب نفقة المحرم عليها لأنه محبوس عيها، وليس لزوجهام منها من حجة الإسلام، ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة. قوله: (مسلم) الأول أن يقول غير مجرسي كما في التنوير لما مر أنه يكفي الذم. قوله: (مأمون) خرج الفاسق فنه لا ينفذ كالمجرسي. قوله: (بالغ) شعر من كالبالغ حورة. قوله: (أو زوج لامرأة هي سفر) اختاره في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب، أو شرط الأداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق، وتظهر شدة الخلاف في وجوب نوصية، وفي وجوب نفقة المحرم، وراحته إذ لم أن يحج معها لا نكاح منها، والراحلة، وفي وجوب الزوج عليها الحج به إذ لم تجب محرماً ممن قال هو شرط الوجوب وصححه في البدائع قال: لا يجب عليها شيء لأن شروط الوجوب لا يجب تعميلها، ولذا لو بيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه،

على المعنى به، ويصح أداءه. فرض الحج بأربعة أشيد للحجر الإحرام والإسلام، وهذا شرفان ثم الإثنين بركتيه وهذا الركنان محرمات يعرفان لحظة من روال يوم التاسع إلى ضحى يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرماً والمركن الثاني هو أكثر طواف الإفاضة في وقته، وهو ما به طواف نجر النحر وإيجابات الحج بإنشاء الإحرام من الصيقات ومد الوقوف بعرفات إلى العروبة، والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر، وقبل طلوع الشمس، ورمي الجمار وذبح المفاوز والمنتمتع بالحلق وتخصيصه بالحرم، وأيام اسحر وتقديم الرمي على التحلق وسحر للعلن والمنتمتع بينهما، وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر والسمي بين الصفا والمروة في أشهر الحج، وحصوله بعد طواف معذبه، والبشي فيه لمن لا عد له، وبقاء السعي من الصفا وطواف النودع، وبقاء كل طواف بابيت من الحجير الأسود، ولتيامن فيه، والمشي فيه لمن لا عد له والطهارة من الحدثين، وسحر لعودة، وأقل الأشواط بعد فعل الأكثر من طواف الزيارة، وترك المحظورات كلبس الرجل المخيط، وسحر رأسه ووجهه وسحر المرأة وجهها، والركن والفصوص والجدال، وقتل الصيد والإشارة إليه،

ومن قال: أنه شرط الأداء أوجب عليهما جميع ذلك. قوله: (وهما شرطان) أي للمصلحة. قوله: (بشرط عدم الجماع قبله محرماً) فإن فعل ذلك فسد حجه وعليه أن يعرض فيه كالمصحيح، وأن يعرض من قبل. قوله: (هو أكثر طواف الإفاضة) وهو أربعة أشواط والثلاثة الباقية واجبة بتركها بالسعي. قوله: (وهو ما بعد طلوع فجر النحر) إلى آخر العمر، والواجب فعله أيام النحر. قوله: (إلى العروبة) بغاية داخلية في المقيالان الواجب إدراك لحظة من الليل إن وقت مهادراً. قوله: (والحلق) أي، أو التقصير. قوله: (وتخصيصه) أي التحلق. قوله: (وتقديم الرمي) أي عند الإمام. قوله: (ببشركه) أي بين الرمي والحلق فهو على ترتيب حروف وذبح. قوله: (وحصوله) أي السعي، قوله: (وبقاء السعي من الصفا، فلو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الأول في الأصح) قوله: (وطواف النودع) أي للأنتمي. قوله: (وبقاء كل طواف بابيت من الحجير الأسود) قيل: فرض للمرافعة، وإين: سنة. قوله: (والطهارة من الحدثين) على المذهب قيل: والمجنبة من ثوب رداءه ومكان طوافه، والأكثر على أنها سنة مؤكدة. قوله: (وسحر العروة) ويكشف ربع العضو فأكثر يجب الدم، وسحر الواجب صلاة ركعتين لكل أسبوع من أي طواف كان فلو تركها هل عليه دم؟ قيل: نعم فيرمي به، ومنه كون الطواف وراء التعطيم. قوله: (وترك المحظورات الحج) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب. قوله: (كلبس الرجل المخيط) وجاز للمرأة. قوله: (وسحر رأسه) هو وما بعده بالحجر بالتعطيل على نس. قوله: (والركن) ذكر الجماع بحضرة النساء. قوله: (والفصوص) أي الخروج عن طاعة الله فإنه من المحرم استئجار. قوله: (والجدال) أي الخصامة مع السكاريس والمرفقة. قوله: (والإشارة أي في المعاصر).

والدلالة عليه وسنن الحج بها الاعتناء، ولو لمعانى ونفسه، أو الرخو، إذا أراد الإحرام، وليس إزار ورداء حليتين أبيضين، والنظف وصلاة ركعتين والإكثار من التلبية بعد الإحرام واقعاً بها صوت متى صلى، أو عملاً شرفاً أو حيطاً ولدياً، أو لفي وكباً وبالأشجار، وتكريرها كلما أخذ فيها. والصلاة على النبي ﷺ، وسؤال العنة وصحبة الأبرار، والاستعاذة من النار، والغسل لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة نهراً، والتكبير والتهليل تلقاء البيت الشريف والدعاء بما أحب عند رؤيته، وهو مستجاب، وطواف القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه والرمل إن سعى بعده في أشهر الحج والمهرول فيما بين الميادين الأخضرين للرجال، والمشي على هيئة في باقي السعي والإكثار من الطواف

قوله: (والدلالة عليه) أي في الغائب. قوله: (والاعتناء ونفساً) فهو للنظافة والتيسر له عند المعز ليس مشروط. وينوي به الإحرام ليحصل الأجر تمام، ويشرط ليل السنة أن يحرم، وهو على طهارته، وهو أفضل من ارضوه. قوله: (وليس إزار ورداء) أولهما لستر العورة، وثانيهما لستر الكفتين، فإن الصلاة مع كنفهما، أو كشف أحديهما مكروهة مثلاً حلي. قوله: (جديدين) بشياً كفن الميت. وهما أفضل من الخسيلين. وقوله: أبيضين هو أفضل من لونه. آخر، وهذا بيان للسنة. ولا تستر العورة كاف. قوله: (والنظف) أي لئلا لا توه وله أن يتطيب بما تبقى عنته بعد الإحرام خلافاً لمحمد. قوله: (وصلاة ركعتين) ينوي فيهما سنة الأحرام لحرز غيبلة السنة بفرأ عيهما بالكافور، والإحلاص لحديث، ورد ذلك ولما فيها من الميرادة عن الشرك. وتحتفيق التوحيد، ويقول بعد الصلاة: اللهم إني أريد الحج، أو العمرة، أو الحج، والعمرة، فيسرعها لي، ونظفهما عني، ولي الأثر له بفرد. قوله: (واقعاً بها صوت) أي واقعاً وسطاً. قوله: (وتكريرها) أي ثلاثاً، وقوله كلما أخذ فيها أي سرع فيها. قوله: (والصلاة) عطف على التلبية. قوله: (وصحبة الأبرار) أي في جنة النعيم. قوله: (ودخولها من باب المعلاة) أي من ثنية كذا، بالفتح والياء التية العليا بأهل مكة عند المقبرة، ولا يتصرف لتعليق، والتلبيت وتسمى تلك العمة اسمعلى، هو مصباح ذكره السيد، وفي نسخ المعنى، وهو الأولى، وترك الحاج ذلك في هذه الأيام. قوله: (والتكبير) (والتهليل) أي حين شاهدة البيت المكرم، ومعناه الله أكبر من الكعبة، والتوحيد لتلا بفتح نوع شرك ذو. قوله: (وطواف القدوم) أي للأنثى. قوله: (والاضطباع) هو أن يجعل قبل شروعه فيه رداء تحت إبطه الأيمن ملتصقاً طرفه على كتفه الأيسر وهو سنة. قوله: (والرمل) هو المشي بسرعة مع تقارب الخطأ، وهو الكفين في الثلاثة الأولى استتاراً، ولو تركه، أو نسيه في الثلاثة الأولى لم يرمل في الباقي، ولو زعمه الناس، وقب حش بنيد فرجة. قوله: (إن سعى بعده) فظنوه أنه لا يطلب الرمل في طواف القدوم إلا لمن أراد السعي بعده، وسأني له ذلك في الفصل الآتي. قوله: (الأميين الأخضرين) المتخذين في جدار البيت. قوله: (للرجال) ورجع إلى الرمل والمهرول. قوله:

وهو أفضل من صلاة التمل للأثافي، والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحجة بسكة، وهي خطبة واحدة بلا علوم يعظم فيها وأخرج بعد طلوع الشمس يوم الثروة من مكة لعمى، والعميت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات، فيخطب لإمام بعد الزوال قبل صلاة الظهر وأقصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما والاجتهاد في التصرع والتمتع، والبكة بالدموع، والدعاء للعمى، والوالدين والإخوان المؤمنين بما أشاء من أمر الدارين في الجمعين والرفع بالسكينة والوقار بعد الثعوب من عرفات، والذكور معزولة مرتفعاً عن بلدان إبادي غمره جبل فزح، والعميت بها ليلة النحر والعميت بين أيام منى بجميع أمتعه، وكره تقديم ثقله إلى مكة إذ ذلك، ويحرم منى من بينه، وسكة من يسله حالة لو عرف نومي الجمار، وكره رتباً حالة ومن حجرة انعط في كل الأيام، وإنشأ في التجرمة الأولى التي تلي المسجد، والوسطى والقيام في بعض الروايات حانة الرمي، وكون الرمي في اليوم الأول مما بين طلوع الشمس، وزواله، وبين الزوال وغروب الشمس في باقي الأيام، وكره الرمي في اليوم الأول والرابع بين طلوع لحد، والشمس، وكره في الشالي ثلاث: صبح لأن الليالي كلها تابعة له بعد من الأيام لا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوفوف بعرفات، وهي ليلة العيد، وليالي الرمي الثلاث ماها تابعة لها قبلها، والمبالي من أوقات الرمي ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم الأول بهذا علمت أوقات الرمي كلها جوازاً، وكراهة واستحباً، ومن

(وهو أفضل الحج) وعكبه للتميز بالحر من الموسم، وفي غيره الفصل له الطواف أيضاً ذكره صاحب البحر، قوله: (والخطبة) فخطب نحر الإمام، أو نائبه، قوله: (بعد صلاة الظهر) وكره نيله حر، قوله: (والخروج) عطف على استن، قوله: (يوم الثروة) هو ثامن ذي الحجة، قوله: (إلى عرفات) من طريق غرب، قوله: (مجموعة) حال من تعصر، قوله: (خطبتين) يعظم فيهما لصاكت التي هي إلى الخطبة الثالثة، وهي الوفوف بعرفة واستدلتها، والإفاضة بينهما ورمي جمره لعقة يوم النحر، والذبح وطواف الزيارة، وعلق، قوله: (في الجمعين) متعلق بقوله، والاجتهاد الحج، قوله: (والزوال معزولة) وكلها معرف الإبطن محصر، وهو معلوم، قوله: (يقرب جبل فزح) بقسم فصح لا يتصرف للمعلمية، والعدل عن قازح محرم مرتفع، والأصح أنه المشعر الحرام، قوله: (وكره تقديم ثقله) عتنتين مثاعه، وخدمه، وكذا يكره للمصلي حمل نحر ثقله حنفة لتحمل عليه، وهذا إذا أمن في إيفائه في منى وإلا فلا كراهة أي في تقديمه، قوله: (إذا ذلك) أي أيام الرمي، ولعميت بها وتظاهر كلامهم أن كراهة التقديم تنزيهية لأن عمر أدب عليه، ولا يؤدب على المكروه تنزيهاً، وذكره السيد، قوله: (التي تلي المسجد) أي مسجد الخيف، قوله: (التي تلي عرفات) أي ثاني بعد يوم عرفة.

الليلة هادي السفر بالذبح، والأكل منه، ومن هادي الشوق، والعدة ونقران فقل ومن ليلة الحظي يوم احمر مثل الأولى عجم فيها بقية المناياك، وهي ليلة خلب الحج، وبمجيئ البصر إذا أراد من مكة في عروب الشمس من اليوم الثاني عشر وإن أقام بها حتى عريت الشمس من اليوم الثاني عشر، فلا شيء عليه بعد أمسه، وإن أقام يعني إلى طلوع فجر اليوم الرابع لمومه رميه، ومن السنة النزول بالمحصب صباحه بعد ارتحاله من مكة، وشرب ماء ومرم وانقذله منه واستنابا البيت وانظر إليه قائماً وتعجب منه على رأسه، وبشره جيبه وهو كما شرب له من رأس الغدا والاحياء ومن السنة التزوم التزوم وهو أن يوضع يدايه ووجهه عليه، والتثبيت بالأستار ساعة دانياً من البيت، وقيل عند البيت ودخوله بالأداب والتعظيم ثم لم ين عليه إلا عظم الغريبات، وهي زيارة النبي ﷺ وأسحبه فيه عدد حروجه من مكة من باب سبكة من البية السطرى، ومندكر الأرضة أصلاً على حذوه إلى شاء الله تعالى.

فصل في كيفية ترتيب أفعال الحج

إذا أراد الدخول في اصبح أحرم من البيات شرايح، فينسل، أو يرمي، والعنق، وهو أحب لتنظيف فمناياك الغيرة الحائض والتمسك إذا لم يدرها وبعثت كدر الطهارة بعض الطهر، والشارب ونف الأظ وحلق العانة، وحماق الأهل والعص، وهو مصاب، وليس.

قوله: (والسنة والقرن) أي إلا كل سهما، قوله: (فقط) أما معنى الجديرة، ولا يأكل منه، قوله: (لومه رميه) وإن قدم الرمي فيه علم الزوال جازي وقت الزم فيه من المحرم إلى العروب، وأما في الثاني ركعت فمن برز إلى طلوع الشمس، قوله: (بالحصبة) عصم فتستبرأ لأبطح ريسب الصغيرة منه، وهو موضع غروب مكة يذلل له الأبطح ذو مدعى والحصب النزول به، وذكر في المصنوع أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير سنة مائة مائة، وكثير، قوله: (والتمتع) أي الاستلاء منه طاء علامة لإيدان، قوله: (واستنابا البيت، والنظر إليه) أي حال: التبر، قوله: (التزوم التزوم) وهو ما بين الحجر وباب البيت، قوله: (ولشيث: أي الملق بالأستار كاستحجر المشتمع بها، والله سبحانه وتعالى اعلم، وأستعمر الله العظيم.

فصل في كيفية ترتيب أفعال الحج

قوله: (كرايح) هو بكسر الميم حدة وإد بين الحربي قريب من الحر، وهو قد اتحننا شيء، مبين على بصر ناعاب إلى مكة، قوله: (ولو مطياً) ولا يصير بعد، أثر أبطح بعد.

الرجل (أزراً) ورواه جديدين، أو عسليين والجديد الأبيض أفضل ولا يزره ولا يعقد، ولا يخلقه فإن فعل كره ولا شيء عليه، وتطيب وصل ركعتين، وقول: اللهم إني أريد الحج فيسره لي، وتقبله مني ولبي دير صلاتك تنزي بها الحج، وهي ليك اللهم ليك لا شريك لك لييك إن الحمد والشعة والملك لك لا شريك لك، ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً، وزه فيها لييك وسعديك والخبر كله بين يديك لعلك والرعي إنك، والزبلة سه فإذا است نلويأ، فقد أحرمت فلتك الرقت، وهو الجماع، وقيل ذكره بحضرة النساء، والكلام الفاضل، والقصور والمعاصي، والجدال مع الرعاء والمعدم وقتل صيد البر والإشارة إليه والدلالة على وليس المصيط والسامة والتغيب رتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر وجوز الافتساح والاستطلاق بالخيمة والمحمل وغيرها وشد الهيئان في الوسط وأكثر التلبية متى صليت، أو علمت شرفاً، أو هيئت وادياً، أو لقيت ركباً، وبالأسماء رافعاً صوتك بلا جهد مضر، وإذا وصلت إلى مكة يستحب أن يغسل، وتدخلها نهراً من باب المعلى لكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تغطياً، ويستحب أن تكون عليها في دخولك حتى تأتي باب السلام، فتدخل المسجد الحرام منه متواضعاً خائفاً ملياً حلاً خطأ جلالة المكان مكبراً مهذلاً مصلياً حتى النبي ﷺ متلغفاً بالمزامم داعياً بما أحببت فإنه مستجاب عند رؤية البيت المكرم، ثم استقبال الحجر الأسود مكبراً مهذلاً رافعاً

قوله: (ولا يزره) أي بأزراه، وقوله: (و يعقد) بأن يعقد طرفيه ببعضهما، وقوله ولا يخلقه ينحو مخيف بدله سلاه. قوله: (تتوي بها الحج) بيان للإكمال. ولا فيصح الحج بطلق التبة، ولو قلبه بشرط مغابتها لذكر بقصد به التعظيم كتنسيق، وتهليل رلو بالفارسية، وإن أحسن العربية، والتلبية على المذهب در. قوله: (وهي لييك) أي أقمت ببيتك إقامة بعد أخرى، وأحببت ندائك مرة بعد أخرى سلاه علي، والنظية للتركيز والتصايه بغسل مقبر مأخوذ من لب بالمكان، رلب إن أقام به. قوله: (إن الحمد) بكسر الهمزة وتفتح در. قوله: (ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً) حاته مكرره، ويكون مسياً بتركها، وترك دفع الصوت بها. قوله: (وسعديك) أي أطيعك إطاعة بعد إطاعة. قوله: (والرعي لييك) أي الفرافعة، والنسلة فاموس. قوله: (والزبلة سنة) في النهر أنها مدوية فإن أريد بالمسنة مطلقها، فلا تنافي أدناه السيد. قوله: (والمعاصي) عطف تفسير. قوله: (والتغيبين) إلا أن لا يجد نطقين فينطمعا أسفل من الكمين عند معقد الشرك. قوله: (بالخيمة والمحمل) من غير إجابة لوجهه ورأسه فلو أصاب أحدهما كره. قوله: (وشد الهيئان) بكسر الهاء ما نوضع فيه الدراهم، ومثله المنطقه والسيف والسلاح والتختم والاكتمال بغير طيب، والخفان والتصد والمجلفة. قوله: (متى صليت) ولو فعلاً. قوله: (لو لبيت ركياً) أو مشاة. قوله: (إنه مستجاب عند رؤية) من حلاه إنه ﷺ كان إذ

يدبك كما في الصلاة، وخضعهما على الحجر وقلعه بلا صبر من عجز عن ذلك إلا بإذنه تركه وحسن الحجر شيء، وذلك، أو أشار إليه من بعد مكبراً مهللاً حاملاً مصلياً على السي ﷺ ثم طف أخذاً من يمينك معاً يلي كباب مضطجاً، وهو أن تحمل الرداء تحت الإبط الأيمن، وتلفظ طرفه على الأيسر سبعة أشواط داعياً فيها ما شئت، وطف رواء العظيم وإن أردت أن تسمى بين الصفا والمروة عقب الطواف فلو لم في الثلاثة الأشواط الأول، وهو المشي بسرعة مع عز الكعبين كالصعود تنحدر بين الصفاين فإن وجهه الناس وطف فإذا وجد درجة رمل لأنه لا بد له منه فقد، حتى يثبته على الوجه لمحبون بخلاف استقبال الحجر الأسود لأن له سلاً، وهو استقباله، يستلم الحجر كلما مر به ويختم الطواف به. ويركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام أو حيث ينسب من المسجد، ثم عاد فاستلم الحجر، وهذا طواف القدوم، وهو سنة الأتقي، ثم تخرج إلى الصفا فتصعد، وتقوم عليها حتى ترى البيت، فستقبله مكبراً مهللاً مصلياً داعياً، وترفع يديك بسوطتين، ثم تهبط نحو المروة على هيئة، فإذا وصل بطرف الوادي سمى بين الصفاين الأخضرين سباً حشاً موقفاً تجرداً بطرف الوادي مشى على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا يستقبل البيت مكبراً مهللاً داعياً مصلياً سباً سباً بطرف حرم السماء، وهذا شوط، ثم يعود فاصفاً نصف، فإذا وصل إلى الصفاين الأخضرين سمى، ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها، ويفعل كما فعل أولاً، وهذا شوط ثالث فطواف سبعة أشواط ينتهي بالصفا ويختم بالمروة. ويسمى في بطرف الوادي في كل شوط منها، ثم يقيم بمكة

رأى البيت يقول: أعوذ برب البيت من الدين والفقر، ومن صحت الصدر وعقد الفم زبني، وفي الفتح من أهم الأدعية طلب دخول الجنة بلا حساب، أوصى الإمام رجلاً أن يذبح عند مشاهد البيت باستحابة دعائه ليسر مستجاب الدعوة قوله: (ثم طف الخ) لأنه تحية المسجد الحرام. قوله: (أخفأ من يمينك) فتكون الكعبة عن يساره وجواً. قوله: (في مقام إبراهيم) هو حجر كان يقرب عليه عند قوله عن الإبل، وركوبه عند إتيانه هاجر وولد، ظهر فيه أثر قدميه. قوله: (فاستلم الحجر) واستلام الركن اليماني حسن، ولا يسن في طاهر الرواة، وإنما خرج النبي ﷺ من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الفرج لا لأنه أقرب لأبواب إلى لامها أنه سنة. قوله: (على هيئة) الهيئة بكسر الهمزة من الهمزة يفتح الهمزة، وهو الكعبة فأصلها هونا فليت الواو باد لسكونها وانكسار ما قبلها ذكر، العلامة موح قوله: (يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان، ولا فقد حال اليأس بين المروة والبيت الآن، ولكنه يقف مستقبلاً.

محرمًا، ويطوف بالبيت كلما بدا له، وهو أفضل من الصلاة نفلًا للأتقي فإذا صلى الفجر مكة نام في الحجّة تأهب للخروج إلى منى ويخرج منها بعد طنوع الشمس، ويستحب أن يصلي الظهر بمنى، ولا يترك التلبية في أحواله إلا في الطواف، وسكت بسى إلى أن يصلي الفجر بها بعلمن، وينزل بقرب مسجد الخيف، ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يأتي مسجد نمره فيصلّي مع الإمام الأعظم، أو نائبه يظهر والمصير بما يحب خطبتين يجلس بينهما، ويصلي القرضين بزان، وإمامتين، ولا يجمع بينهما إلا بشرطين الإحرام، والإمام الأعظم، ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة، وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى كل واحد في وقتها المعتد فإذا صلى مع الإمام يتوجه إلى انمرف، وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة، وغسل بعد الزوال في عرفات للوقوف ونقف بقرب جبل الرحمة مستقبلًا تكبرًا مهللًا ملهًا داعيًا مأوً يديه كالمسطع، ويجهد في الدعاء لنفسه، ووالديه وإخوانه ويحشد على أن يخرج من حبه فصرات من التمتع فانه دليل القول، ويبلغ في الدعاء مع قوة رجاء الإجابة، ولا يقصر في هذا اليوم إلا لا يمكن تدليكه سيما إذا كان من الأفاق والوقوف على الراحة أفضل، والقيام على الأرض أفضل من المقاعد فإذا غربت الشمس أفاض الإمام، والناس معه على هينهم، وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يزوي أحد، أو يحترز عما يعمله الجاهل من الاستدناء في السير، والإزدحام والإيذاء فانه سرام أعنى يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قزح، ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمارين، ويصلي بها المغرب، والعشاء بأذى واحد، وإقامة واحدة ولو نطوع بينهما أو تشاغل أحد الإقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعلاه إعادتها ما لم يضاع الفجر، ويسمى السمت بالمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغسل، ثم يقف الناس معه والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر، ويقف مستهبدًا في دعوته ويدعو الله أن يشم مراده

قوله: (ويطوف بالبيت كلما بدا له) من غير رمل، وسعي، قوله: (بصلي مع الإمام الأعظم، أو نائبه الحج) هو شرط عند الإمام لا عندهما، فقال: لا يشترط النصفه جمع الظهر، والمصير إلا الإحرام، وبه ثالث الثلاث، وهو الظاهر برهان. قوله: (ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة) أي غير سنة الظهر كما في مثلاً مسكين تبعاً للدخيرة، والمحيط والكنافي، وهو يصلي إطلاقهم الطوع والإطلاق منها الرواية لقاده في غيره وكذا لا يتنفل بعد صلاة العصر. قوله: (ويؤن لم يدرك الإمام) هذا عند الإمام. قوله: (إلا بطن عرنة) فلا يجري الوقوف به، وهو وإن جدها عرفات عن يسار الموقف، وقد رأى رحمته شيطان فيه، وأمر أن لا يقف فيه أحد. قوله: (كالمسطع) أي كالتي يغلب للظعام، وعينته كالدمى. قوله: (ما لم يطلع الفجر) فإن طلع صعد إلى الحواري. قوله: (محسر) بضم الميم، رفتح الحاء، وتزيد اللين المبكورة سمي به

ومؤله في هذا يُعرفه كما أتته لسيدينا محمد ﷺ فإذا أصر جلد أفاض الإمام والناس
 قبل صلوة الشمس فيأتي إلى منى وينزل بها، ثم يأتي جمره العضة فيرميها من بطن الوادي
 سبع حصيات مثل عصا الخنزف، ويستحب أخذ الجمار من المردقة، أو من الطريق يكره
 من الذي عند الجمره، ويكره الرمي من أعلى العقبة لأينائه الناس، ويمنعها لشطاطها، ولا
 يكسر حجراً جماراً، ويعسلها فينظر ظهورها فلها يقام بها قربته، ولو رمى بحصاة أجزاء،
 وكوه ويقطع التلبه مع أول حصاة يرميها، وكيفية الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه،
 وسبابه في الأصح لأنه أسير وأكثر إهانة للشيطان، والمسنون الرمي باليد اليمنى، ويضع
 الحصاة على ظهر إبهامه، ويسمى بالمسحة ويكون من الرامي، وموضع السقوط خمسة
 أنواع، ولو وقعت على ظهر رجل، أو محل وثبت أعاده، وإن سقطت على ستنها ذلك
 أجزاء وكبر بكل حصاة، ثم يذبح المفرد بالحج إن أحياه، ثم يحلق، أو يقصر وتعلق
 أفضل، ويكتفي فيه ربع الرأس، والتقصير أن يأخذ من رؤس شعره مقدار الأنملة، وقد حل
 له كل شيء إلا النساء، ثم يأتي مكة من يومه ذلك، أو من بعد، أو بعده فيطوف بالبيت
 طواف الزيارة سبعة أمشاط، وحلت له النساء، وأفضل هذه الأيام أولها وإن لم يجره عنها فرمه
 شاة لتأخير الوجوب، ثم يعود إلى منى فيقيم بها ثلثاً ذات الشمس من اليوم الثاني من أيام
 النحر رمى الجمار للثلاث يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الخيف، فيرميها سبع حصيات
 مائتياً يكرر بكل حصاة، ثم يقف عندها داعياً بما أحب عاملاً لله تعالى مصلياً على
 النبي ﷺ، ويرفع يديه في الدعاء، ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين، ثم يرمي الثانية التي
 تليها مثل ذلك، ويقف عندها داعياً، ثم يرمي جمره العقبة وأكبر، ولا يقف عندها فإذا كان
 اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك، وإذا أراد أن يتعجل نحر

لأن القيل حشر وأعبا فيه فلا يجوز الوقوف فيه، قوله: (كما أتته لسيدينا محمد ﷺ) أي دعاه
 بغفران الدماء، والمغالب لأنه، قوله: (مثل عصا الخنزف) بالزاي المعجمة كل ما عس من
 طين، ونسوي بالثاء شئ يكون تضاراً قاسوس، والذي في التنوير رمى جمره العضة من بطن
 الوادي مبعاً خذفاً = قال في القاموس: الخذف بالثاء المعجمة كالخضرب، ويك بحصاة، أو
 نواة أو نحوهما تأخذ بين سبائك نخفف به، والجراد الرمي برؤس الأصابع كما في الدرر
 ومبذره المصنف، قوله: (ويكره من الذي عند الجمره) لأنها مردودة لحديث من قبلت حجته
 رفعت جمرته حر، قوله: (وأكثر إهانة للشيطان) لأنه لم يلقه إلا به حيث لا يرمه بكل يده، بل
 حفره، ولم يحتر به حتى رماه بأطراف أصابعه، قوله: (ويضع الحصاة الخ) هذه كيفية أخرى
 في الرمي، قوله: (وإن سقطت على ستنها ذلك أجزاء) إن وقعت بقرب الحصرة، وإلا لا وثلاثة
 أفرع بعيد وما دونها قريب جوهره، قوله: (ثم يأتي من يومه ذلك الخ) أي وجوباً موسعاً.

يؤمر مكة في غزوات الشمس ، وإن أقدم إلى الغروب نزل وأمس عليه نبي ، وإن طلع الفجر ،
وذهب ، أمسى ، إن أطلع برقع فخرج ، وإن أمس شروق وأدمل بملء ركه ، طلع الشمس ،
وقال وفي بعده ، هي أربعة عشر ، ثلثه ثلثه ولا رضاء لذهب عليه إلا رضاء وكبر الحيات
أمر من علي الترمذي ، ثم إذا حل في مكة نزل إلى حصص ، ساجد ، ثم يدخل مكة ، ويخوض ،
فأبدا ، سبعة أشواط لا رطل ، رضى إن فقهها وهذا صواب الوديع رضى ، أيضا فزاد ،
الصدور ، وهذا واجب إذا حل أهل مكة . ومن أقام بها ويصلي بعد ركعتين ثم يأس ، يزوم
فبشرب من مائها ، ويستحب أن ينام بها بعد أن نزل ويستقل البيت ، ويتصلح منه ، ويستحب
فيه برأه أربع عشرة كل مرة يطير في البيت ، ويصلي على جسده إن تبرأ ، لا يصح له
أن يذهب رداءه ، يروي بنحوه ما شاء ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما إذا شربه يقول .

المهم إلى نفسك غمّاً بالغاً ورّقا ونسفاً وشعاعاً من قلّ عام، وقد يفتن: إمام ومروم لسا
شرب له، ويحجب حدّ شره، أفق يأتي باب الكلمة وليس لغته ثم يأتي إلى الحزم، وهو ما
يبيّن لعمرك الأسود والياب مبيض مدّ به ووجهه عليه وينتثب بأستار الكلمة مانعاً يتصرّح
إلى من تعالّى بالدعاء بما أحب من أمور الكافور ويعبر: المهم إلى هذا بيتك الذي جعلته
ملازمة وهذا المذهب المذهب أما هديسي أو أجعل مني ولا تجعل هذا الأمر المهم من يركب
والذي أريد إليه حتى نرعى على برحمتك ما أرحم الرّحمن، والحدود من الألفاظ التي
يستخدم فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر حرفاً، غلبها الكمال بن الهمداني عن

قوله: (وبسبب أطراف الصدر) فتح المال لرمح. ومنه الصدر يسكون الفعل. قوله: (أوتس في) أي حال الشدة. قوله: (عاد وزعم لها شرب) أي ورثه بدة مملح طبا. قوله: (والمعشر) أي الجماعة. قوله: (زعمي حبيبة عشر موضعاً) أي مثلها المكمل بن الهام. قوله: (وعند غيرها) أي أعانت أعصابي مثلاً لها ساعات مخصوصة. وزاد بها محسن مواضع. ثم ذكر من تلك المواضع فقال: (فإنما ذكرها) أي ذكرها في كتابه.

[illegible]

رسالة البحر لبحري رحمه الله بقوله: في الطواف، وعند الملتزم، وتحت العزب، وفي البيت، وعند زمزم وحلق العمام، وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي، وفي عرفات، وفي منى وعند الجمرات تنهى والجمرات ترمى في أربعة أجاه وموم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استحاته أيضاً عند رؤية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك إن لم يزد أحد، ويتبغي أن يقصد صلى النبي ﷺ فيه وعمرة كل وجهه رغبة جدد الزمان قبل طهره من يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع، ثم يصلي قدام صفا، إلى الجدار يصح خدّه عليه ويستغفر الله ويحمده ثم يأتي الأركان بحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء، ويترجم الأدب استطلاع بظاهره وبباطنه، وليست للملاحظة الخضراء التي بين العسودين صلى النبي ﷺ وما تغرب الحلة من أن المروة الأولى، وهو موضع عال في جدار البيت بدعة ملاحظة لأصل لها، والمسار الذي في وسط البيت يسمى سرة الدنيا يكشف أحداهم عورته، وسرته ويضعها عليه هل من لا يقل له فضلاً من عدم كما قاله لكانت، وإذا أراد العودة إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للموداع وهو يحشي إلى ذرائعه ووجهه إلى البيت باكياً، أو متباكياً متحصراً على فراق البيت حتى يخرج من المسجد، ويخرج من مكة من باب بني شيبه من الشبى السفلى، والمرأة في جميع أعمال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها، وتسدل على وجهها شيئاً تحت عيذان كالحقبة تمنع منه بالمعطاء، ولا ترفع صورتها بالثنية، ولا ترمي، ولا يهرول في اسمي بن الحنين الأخضرين، بل تمشي على هبتها في جميع السمر بين الصفا والمروة، ولا تحلق وتقصّر وتلبس المحط، ولا تراحم الرجل في اعتلاء الحجر، وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل، والفراق أفضل من التمتع.

كذلك متى في ليلة البدر إذا
يمتد بشر زمزم شرب البهيجون
بحولف عند مغيب الشمس قل
تسم ليدى الساعة ظهراً وأكمل
وفد روى هذا الرؤوف طرا
من غير تفصيل سما قد مرا
بحر العلوم البحر لبحري عن
خبر اسوي ذاتاً ووصفاً وسين
صلى على محمد وآله وسلم
والآله وقاله جده ما غيب محمد
قوله: (من أن المروة الوثقى الخ) الأولى حدة، أن أو حلف الولو من قوله: وهو
موضع، قوله: (أو متباكياً) أي متشبهاً بالبكاء. قوله: (ولا ترفع صورتها) بل تسمع نفسها
للفتة، قوله: (وتلبس المحط) والخنيز، والعلي وحيفها لا يسع سكناً إلا المطوخة، وأنه
سحانه تعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.

فصل

يعرف أن وهو أن جميع بين حرم الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام اللهم بي أريد العمرة والحج فيسرفد لهم، وتصلهما سي، ثم يلزم فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط ثم رمل في الثلاثة الأولى فقط، ثم يقضي ركعتي الطواف، ثم يحزن إلى الصعد ويقوم عليه واجباً كبيراً مهلاً علياً مصلباً على السي يخطو، ثم يهبط نحو المروة ويسعى من العيدين فتم سعة الترواف، وهذه أعمال العمرة، والعمرة سنة ثم يطوف طواف القدوم للحج، ثم يسهل أفعال الحج كما تقدم فإذا رمى يوم النحر حجرة العقيق وحس عليه دبح شيء أو سمع بذبحه فإذا لم يجد فسيام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر من أشهر الحج وسعة أيام بعد الفراق من الحج، ولو مكة بعد فسيام أيام الفريدين ولو فرضه حار.

فصل

التمتع هو أن يحرم بالعمرة من المساء، يقول بعد صلاة ركعتي الإحرام اللهم اني أريد العمرة فيسرفد لهم وتقبلها سي، ثم يشي حتى يدخل مكة فيعوف لها، ويقطع النخلة بأول صواف، ويرمل فيه، ثم يقضي ركعتي الطواف، ثم يحس بين نصفاً والعمرة بعد الإدخول، على الصفا كما تقدم صيغة أشواط، ثم يحلق رأسه، أو يقصر إذا لم يسهل التهدي وحل له كل شيء من المساء وغيره ويستمر سلالاً، وإذا منى فهدى لا يتحلى من عمرته

فصل: الفرائض

هو مصدر فرد بين حج، والعمرة إذا جمع بينهما، قوله: (ثم بطواف الفتح) إذا أتى بطوافين مؤتلفين، ثم سعى بينهما حار، وأسهل، ولا دم عليه فبدأ وقت الفرائض بمعرفة نيل أكثر الطواف لها عطلت عمرته، وقسمت ويجب دم الرقص، وسبط دم الفرائض، قوله: (فصيام ثلاثة أيام) أخرها يوم عرفه فإذا كانت الثلاثة تعني الدم، والله سبحانه وتعالى اعلم، واستمع الله تعالاهم

فصل: التمتع

هو من المساء أو الصبح، لأنه يتبع أي يرتفع بارتفاعات الحلال بين العمرة والحج، فونه: (هو أن يحرم بالعمرة) ويطوف، ولو أكثر أشواطها في أشهر الحج، قوله: (ولن ساق نهدي) أي هدي النخلة منه، وقوله: لا تحلل من عمرته أي إلا بعد نحر من الحج، قوله:

فإذا جاء يوم النحر بصرح بالتحج من الحرم، ويخرج إلى منى قبل أن يجد عدد النعقة يوم النحر لونه دمع شدة، أو أصبح ليلة فإن لم يجد معه ثلاثة أيام قبل منى، يوم النحر وصفاً إذا رجع كالثاني فإن لم يصبم الثلاثة حتى جاء يوم النحر بصرح بصرح بصرح شدة، لا يحرمه صوم ولا صدقة.

فصل

العمرة سنة وتصح في جميع أشهر، وتكره يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشرى وتكسبها أن يحرم لها من مكة من أجل اختلاف إحصاء طلح أيام من يحرم وأما الأيام التي لم يدخل مكة فحرم إذا قصدتها من العتقت ثم يطوف ويسعى إليها بعد ذلك وقد حرم منها كما بيانا بعد ذلك.

ثبته: وأفضل الأيام يوم عرفة، واليوم النحر، وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة، رواه صاحب معراج الدراية بمؤلفه: وقد صحح عن رسول الله ﷺ أنه قال: وأفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة، ذكره في تجريد الفصاح بعلامته الموطأ، وكذلك في شرح الكفر والمجاورة بمكة مكروحة عند أبي مثبته رحمه الله تعالى لعدم اتفق محققون الثبوت بالحرم، وليس بالكراهة صراحة، رحمه الله تعالى.

الحرم بالحج: أي في سفر واحد حقة، أو حكمة ما كان أيام أهلها فاعتادوا صبح، وإخراجه يتكره يوم نحر، وقت أفضل، قوله: الزمة دمع شدة، أي لما تكتم الله تعالى على حب رغب لأداء الصكبر، قوله: (صام ثلاثة أيام) بعد إحصائها في شهر الحج، وأخره، بحث، يتكره آخرها يوم عرفة أفضل رجاء وعود الهدى، والله سبحانه وتعالى أعلم، والله أعلم الله العليم.

فصل: العمرة سنة

أي مكنته على المذهب، وصحح في الحنفية وجوزها، وهي إحصاء، وطواف وسعي وحلق، أو تقصير لإحصاء شرفا ومعظم الفرواق، يمر وغيرها وأما هو المستحضر، ويصبر فيها أعمال الحاج، قوله: (وتكره يوم عرفة) وحلوات في غير ما ذكره، وفي رمضان، قوله: (وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة) ويحرم تكبير من ثوابين يسير وأما قوله: (العدم القيام بحقوق البيت والحرم) من يشتر من نفسه بالعدم بالمعقوف، فلا كراهة عليه، ولا مجاورة بالمدينة والمجاورة بمكة، قوله: (وتكره الكراهة صالحة) في شرح السبل عن العلامة حجة، وقالوا: المنجورة بها منجورة، وعليه الفتوى، وحج الغني أفضل من حج الفقير وحج الغني من حج الفقير.

باب الجنائيات

هي على قسمين حناية على الإحرام وحناية على التحريم وثانية لا تختص بالتحريم، وجنسية المحرم على أقسامها ما يوجب دمًا، ومنها ما يوجب عذقة هي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دور ذلك ومنها ما يوجب القيمة وهي جزؤه لعبد ويعدد الجراء بعدد القائلين بالمحرمين فأنشئ نوجب دما هي ما لو طيب محرم بالغ عصوا، أو عصبت رأسه

أو نوى من جماعة أو لئس بخلاف الفعل، ودماء الزبائح أفضل من حج الفعل، واحتتمف في القصد، ورجح في التزوية لفعلية الصح لمشفته في القتال، والبدن جميعاً، قل. وبه أنشئ أبو حنيفة حين حج، وعرف المشقة، ولا يجوز شراء الكسوة من شيء، بل من إمام، أو نائبه وله لسهاء ولو جأ أو حلفاً، ولا يقتل في الحرم إلا إذا قتل فيه، ولو قتل في البيت لا يقتل به، ويكره الاستحوا بهاء زمزم لا الاعتساف، ولا حرم لمعدية عندنا، ومكة أفضل منها على المراجع إلا ما ضم أعضاء عليه السلام فإنه أفضل حتى من الكعبة، وتعرض والكروني ١ هـ من أشد المختار آخر الكتاب

باب الجنائيات

جميع حناية، وهي ما يجزى من شيء أي يحدته إلا أنه خصي بما يحرم من الفعل، وأصله من جني السر، وهو أخذ من الشجر، وهو مصدر وأريد به الحاصل بالتمسك بدليل حسنها، والمسلم لا يجمع مثلاً مسكين، والبراء هنا خاص منه، وهي ما تكون حرمة بسبب الإحرام. أو الحرم بهر قتاله السيد. قوله: (منها ما يوجب دماً) وقد يجب بها دمان كحناية القارن، وأن دم حيث أطلق يراد به الشاة، وهي تحزى لمي كل شيء إلا في مرضتين الأولى إذا جامع بعد الزنوف بعرفة قبل الحلق، والثاني إذا طاف للزيارة حياً، أو حلفاً، أو نساء فإن الواجب في هذين الموضوعين البدنة. قوله: (هي نصف صاع من بر) كل عذقة في الإحرام غير مقدرة هي نصف صاع إلا ما يجب بمقتل الفم، والجراد فإنه يطعم ما شاء ذكره السيد، وأشار إلى ذلك بقوله: ومنها ما يوجب دور ذلك.

قوله: (ويعدد الجراء) ويعدد القائلين بالمحرمين) قال في التيسير: وشرحه، ولو قتل محرمان مهدياً تعدد الحزبة لتعدد الفعل، ولو حلالاً قيد الحرم لا لاتحاد المحل. قوله: (هي ما لو طيب محرم بالغ عصوا) ولو سائياً، أو جاهلاً أو مكرباً، وشمل العصر الفقم ولو بكل طيبه كثير، وما يبالغ حقراً أو جمع، والبدن كله كعصا واحدان، انسجدها، ولا فذلك طيب قفارة ولو ذبح، ولم يزل لزمه دم آخر لتركه، ولما التوب المطلوب أكثره فبشرط

يحتله: أو ذهبن نزلت ونحوهما، أو لیس مخطئة، أو ستر رأسه يوماً كاملاً، أو حلق ربيع رأسه، أو محججه أو أحد إبطيه، أو عاتة أو ريفيه، أو نقص أظفار يديه ورجليه بمجلس أو يد، أو رجلاً، أو ترك واجباً مما تقدم بيانه، وهي أخذ شاربه حكرمة، والتي ترحب الصدقة بنصف صاع من برأ وقبسته من ما لو طيب قتل من عضو أو لیس مخطئة، أو شغل رأسه أقل من يوم، أو حلق أقل من ربيع رأسه، أو نقص ظفراً، وكذا الكل ظفر نصفه صاع إلا أن يبلغ المجموع دماً مبتقص ما شاء منه كحسبة متفرقة، أو طلف لتقدم أو للتصدي محضاً ونجب شاء ولو طاف حباً أو ترك شراً من طواف الصدر، وكذا الكل شوط من أقله، أو حصاة من إحدى النجار، وكذا الكل حصاة مما لم يبلغ رمي يوم إلا أنه يبلغ دماً فيبقى ما شاء، أو حلق رأس غيره، أو نقص أظفاره بأن يطيب أو ليس أو حلق بعدل تجير بين الذبح أو التصدق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام والتي توجب أقل

لرمي الله دوام لبسه يوماً وأخرج بالبالغ العصي فلا شيء عليه، وأغضب كل جسم له رخصة طيبة مستلذة، ويخاف منه لأحب كالمسك، والكاثور والسبر، والورد والفضة، وهي السحرة من هذه الأربعة، وأخرج بالمحرم لئلا لأن السلال أو ما ليس، خصوصاً ثم أخرج فأنقل منه إلى مكان آخر من مدته فلا شيء عليه تذوقاً، وقيد بالعضو لأن تطبيقه ما دونه فيه صدقة. قوله: (أو شغبت رأسه يحتله) رتبنا أما التعليل ففيه دماغ ذو. قوله: (ونحوه) كشبرج وإن كان خالصاً. قوله: (أو ليس مخطئة) أي كالأمناء فلم التز به، أو وادعه على كتفيه ولا شيء عليه. قوله: (أو ستر رأسه) أي بستره، فهو ستره بعمل إجابة، أو مدد فلا شيء عليه. قوله: (يوماً كاملاً) أي أو ليلة كاملة، والوقت على اليوم كاللوم وإن نزع شيئاً، وأعادته نهائياً ما لم يحرم على ترك لبسه عند الشروع فإن عزم عليه، ثم لم تعد شراً فمر لأول أو لا. قوله: (أو حلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه، أو ربيع نسبه. قوله: (أو محججه) عطف على ربيع أي واحتجهم وإلا فصدة ذو.

قوله: (وفي أحد شريه حكومة) أي حكومة عدل كذا في السد، وهذا في التوبة أن فيه صدقة، ولعل مراجه بالحكومة أن ينظر العدل ما سئلوه من وسع اللجبة فيؤخذ من التيم بحسبه. قوله: (ينصف صاع) الياء للتصوير، أو الصدقة بمعنى الصدق، رتبة للتبدي. قوله: (أو طلف للتقدم أو للتصدي محضاً) في الفصح والمطاب للمعركة جنأ، أو محدثاً عليه دم وكذا ترك من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في المعركة.

قوله: (أو ترك شوطاً من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه صدقة. قوله: (وكذا لكل شوط من أقله) أي الصدر، وكذا لكل شرط من السعي. قوله: (قيمة لم يبلغ رمي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم. قوله: (أو حلق رأس غيره) محرماً كان ذلك للغير، أو حلالاً

من نصف صاع فهي ما لو قتل قملة، أو حرارة فيتمتق ما شاء والتي توجب القبة فهي ما لو قتل ميماً بقرؤه عدلان في مقتل أو قريب منه فإن بلغت هدباً منه الشباران شاء اقتراه وذبحه أو اشترى طعاماً، ونصدق به لكل فقير نصف صاع أو صاع عن طعام كل مسكين يوماً، وإن فصل أقل من نصف صاع تصدق به، أو صاع يوماً وتجب قيمة ما نقص بنفس رشة لبادي لا يطير به وشعره، وقصع عضو لا يسهه إلا ناع به، وتجب القيمة بقطيع بعض نواله، وتنف ريشه وكسر بيضه ولا يساوز عن شاة بقتل السمك وإن صال لا شيء فنفه ولا بحريه انصوم بقتل الحلال صيد الحرام ولا ينقطع حشيش الحرام وشجره الثابت بنفسه وليس مما بينته الناس من القيمة، وحرم رمي حشيش الحرام وقطعه إلا الأذخر والكماء.

وهذا بخلاف ما لو طيب عضو خيره أو كسه محبباً فإنه لا شيء عليه إحصاءاً قوله: (فهي ما لو قتل قملة) من بدنه، أو الفأنة، أو القى ثوبه في الشمس لدموت ربح في الكثير منه، وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع، ويحب الجزاء في الفصل بالدلالة على كالتصيد. قوله: (وذبحه) أي في الحرم. قوله: (وتصدق به) أي أبس شاء. قوله: (لكل فقير نصف صاع) حكمه كالقطرة.

قوله: (أو صاع عن طعام كل مسكين يوماً) ولو مفرقاً. قوله: (أو صاع يوماً) يؤكد أن من الواجب أقل من الصدقة ابتداء. قوله: (وتجب قيمة ما نقص بنفس ريشه) ميقوم لصيد سليماً وجرحاً فيحرم ما بين الفيجينين، وهذا إذا برى، ونفي أثره وإلا فلا يخص لروال المرحوب. قوله: (وتنف ريشه) أي الذي يخرج به من حيز الامتناع. قوله: (وكسر بيضة) أي غير انفر. قوله: (بقتل السمك) المراد به حيوان لا يؤكل، ولو غريراً، أو فلاً.

قوله: (الباب بنفسه) لكن إذا كان فقت في غير ملك رجب قيمة واحدة، ولا فقيمتان قيمة لملكه، وأخرى لحق الشرح، وتجب القيمة إلا فيما جف، أو انكسر أو ذهب، يحرم كاسون، أو صرب فسطاط ذو، وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها، والانتفاع بها بلا حزام، وواحدة منها لا يحل قطعها، ولا الانتفاع بها بدون الجزاء أما الثلاثة الأولى فكل شجر أبنة الناس، وهو من جنس ما بينته الناس، وكل شجر أبنة الناس، وهو ليس من جنس ما بينته الناس، وكل شجر تمت بنفسه، وهو من جنس ما بينته الناس، وأما الواحدة فهي كل شجر بت بنفسه، وهو أبس من جسر ما بينته الناس ذكره السيد.

قوله: (وليس مما بينته الناس) فهو كان من جنسه، فلا شيء عليه ذو. قوله: (وحرم رمي حشيش الحرام) أي بذابة. قوله: (وقطعه) أي ينحو سجل. قوله: (والكماء) لأنها كـ (شجر الحاف والله سبحانه وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.

فصل

ولا شيء ينقل غراب وحيدة وعفريت، وغائرة وجبة ركبت عفريت، ويحوض ونمل، وبرغوث وقبازة والحفنة، وما ليس بحيا

فصل

لهدي أدناه شيء، وهو من الإبل والجفر والعنبر، وما جاز من الشحاب حار في الهدايا، وإشارة نجوم في كل شيء إلا في هواء التركي جساء، وهذه هذه الوقوف، قبل التحلل هي كل منها بدنة، ونفس هدي الشعة وأنفوان يوم النحر فقط، ونفس نحر كل هدي بالحرم إلا أن يكون لطوقاً، ونفس في الطرية، فحر في محنة ولا يأكله سني، ونفس الحرم وغيره سواء، وتقتل بدنة التطوع، والشعة والنحر فقط، ويستأدى بحرامه، وحظمه ولا يعطى أجر الجزاء منه إلا يركب ولا ضرورة، ولا يحلب له إلا أن بعد التحلل

فصل

قوله: (ولا شيء ينقل غراب)، إلا الحفنة، عز. قوله: (وحيدة) كسر منحنين. قوله: (ونمل) لكن لا يحس نمل ما لا يؤذى وقائراً. لا يحل نمل الكلب الأهلي إذا لم يذو الأثر ينقل الكلاب مسح. قوله: (ونسحقها) بفهم فتح مسكون. قوله: (وما ليس بصيد) ليس ينقل جميع عوام الأرض شيء لأنها ليست بصيود، ولا مولدة من البدن، ودالة العرائش، والذباب، والوزغ، والربور، والفند، والصرصر، والسيحان ونمل الحلم واستغفر الله العظيم

فصل في النحر

هو في اللغة، والشرع ما يهذى إلى الحرم. قوله: (أدناه شاة) بنت سنة. قوله: (وهو من الإبل) ويكون ما مضى عليه خسي سبي، ومن الشاة ما مضى عليه سقاء، وهو ذاك وأعلامه إلى ويقر لكد أولى. قوله: (وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تسع الحواجز تخور والخرج يشترط هنا ذكره السيد. قوله: (يوم النحر فقط) أي وقت الحرم، وهو الأيام الثلاثة. قوله: (بالحرم) ولا يشترط له شيء. قوله: (ولا يأكله سني) لأن سبي الأكل من هدي التطوع مشروط بلوغه محنة. قوله: (وقت الحرم وغيره سواء) لكن تغيره أقصم، وغيره بالحرم. قوله: (وتقتل بدنة التطوع) بدنة، مثله بدنة السبق وقبضاً بالبدنة لأن الشاة لا تقتل. قوله: (والشعة والقران فقط) لأن الإشهار بالصدقة التي والنسب بغيرها أحق. قوله: (وخطأه) أي زمامه. قوله: (ولا يعطى أجر الجزاء منه) فلم أعطاه فبعضه

فيصدق به، وينضح ضربه إن قرب المحل بالنقاع وهو نذر حراً مائداً لزمه، ولا يركب حتى يطوف للركن، هتف ركب أرق دماً، ونفل المشي على الركوب لقعود عليه، وقضا الله تعالى بفعله ومن عتيا بالعود على أحسن حال إليه بجاء سيدنا محمد ﷺ.

فصل في زيارة النبي ﷺ

على سبيل الإحصاء تمّ لما قال في الاختيار لما كانت زيارة النبي ﷺ من أصقل القرب، وأحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما نزم من الواجبات. فزاه ﷺ حرّض عليها وابتاع في الدب إليها، فقال: «من وجد سعة ولم يزرني فقد جفائي» وقال ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» وقال ﷺ: «من زاونني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي» إلى

أما لم تصبى حلب حار. قوله: (ولا يركبه بلا ضرورة) فإن دعت الضرورة إليه ونقص حصى ما نقص يركبه. وحسن متاعه. ويصدق به على الفقراء. قوله: (فيمصدق به) عطف على مصروف أي فيحلبه ويصدق به. قوله: (وينضح ضربه) في القاموس مضجع ليبت بهضه رثه. وقد عدت أنه إذا ذكر الأتي بلا تعييد فهو على مثال ضرب. قوله: (وبالنقاع) بالحاء المعجمة نون خراب، ناء، بازاء، والعذب الصافي قاموس. والراء الأولى قوله: (لزمه) لأن من جنبه وإجياً وهو شئ المكى الغير الغندو على المشي. والشئ في الطواف، والسعي إلى الجمعة، جهه ثم قيل: يحسني من حين يحرم وقيل من بيته. وهو الأصح زلزمي. قوله: (ولم يركب) أي في كل الطريق، أو أكثره أرق دماً، ولو ركب في نصفه أو أقله فيجزيه من الدم. قوله: (للقعود عليه) أي على المشي، وقيل: الأصقل المركوب لأنه أحفظ لنفسه وأبعد عن السأمة. قوله: (إليه) أي إلى الحج والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

فصل في زيارة النبي ﷺ

قالوا: إن كان الحج فرضاً فدمه عليها، ولا تحبوا الأولى في الزيارة تجريد النية لزيارة غيره ﷺ. وقيل: يزور زيارة المسجد أيضاً فهو لأنه من المساجد الثلاث التي تشد إليها الرحال. قوله: (حرّض) أي حث عليها فذكر في القاموس: حرّضه تحريضاً حتى فطنته. قوله: (وبائتم عطف متابع). قوله: (وبابغ في الدب إليها) أي في طلبها، والمبالغة بذكر القعود على الترك، والوعد على الفعل. قوله: (من وجد سعة) يفتح السين، وربما كسرت، وفي حديث ذكره، يخزي من حج البيت، ولم يزرني فقد جفائي رواه ابن عدي يستد حسن. قوله: (وجبت له شفاعتي) أي ثبت له شفاعتي. والبراء شفاعته غير شاعة المقام المحمود وإنما عامة. قوله: (فكأنما زارني في حياتي) المراد أنه أجراً كأجر من زارني حياً، والعش لا يعطي حكم

غير ذلك من الأضحية، وقد هم مشرك عند المحققين أنه ﷺ حين رزق منافع جميع الضلوع، والعمائم مير أنه حسب من أنبل القاصدين من شريف المقادير، ولما رأينا أكثر الناس عاقلين من أداء حرم زجره وما يس لك قرين من التكاليف، والعزائم أحسن من حرم بعد الصلوات، وأنها مباحة بعد من الأدب تسمية لعادة الكفا، فلهذا ينبغي لمن قصد زيارة النبي ﷺ أن يكمل الصلاة عليه فإنه يستمعها وتطلع إليه، وفضلها أشهر من أن يذكر، فإذا عاين حرم المدينة بصورة وصلي على النبي ﷺ، ثم يقول اللهم هذا حرم بيتك، وحطت حرماتك على ما شئت، فيه واجبك وإفادته من ثلث وأمان من العباد واجبه لنبي من الأنبياء شفاعته المصطفى هو الغائب، ويخلص من الذنوب ثم بعد ذلك الرجوع إلى الجارة إن أمكن، ويغضب ويطلب أحسن ثيابه تعظيماً للتقدم على النبي ﷺ، ثم يدخل المدينة المنورة ماشياً إن أمكنه بلا ضرورة وعقد وسع وجوه، وغشائه عن شخصه.

المشبه به من كل وجه، قوله (إلى غير ذلك) أي واحد، لأن الله إلى غير ذلك (صحيح) أي منافع، قوله (من شريف المقادير) مشعشع بالقدس من (من تكاليف) أي الأمان، مستخرقة يوم، ومن مراحا كتبة المسجد، قوله (والعزائم) أي التحللات، بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة به أي النبي ﷺ، قوله (بعد التسلط) أي بعد ذكر الاستسقاء، ومعرفة أولها، وأولها حرمه إذ قد يكون الزيارة قبل الأداء، قوله (هذه) أي النبي ﷺ، سير قبل قاموس، قوله (فإنه يستمعها) أي إذا كانت بالقرب منه ﷺ، قوله (وتبلغ إليه) أي يعلمها، المطل، إليه إذا كان حاضراً، قوله (وفضلها أشهر من أن يذكر) نفسه ما ذكره العارف بالله شأن النبي ﷺ رحمه الله تعالى، من نبي الأمم من ﷺ، من قال: جزى الله عنا محمداً ما هو أهله أعجب سبعين كائناً ألف صباح، ورواه العسيري، وقال ﷺ: من صلى علي عشر مرات ﷺ مائة مرة، ومن صلى علي مائة مرة كتب بين عينيه مائة من الصفات وبرائة من النار، وأمكنه أنه يوم قضاة مع الشهداء، ورواه الطبري أيضاً، وقال ﷺ: من صلى علي في يوم ألف مرة لم يمض حتى يرى منعمه من الجنة، ورواه ابن شاذان، وفي رواية من صلى علي كل يوم ثلاث مرات، وكل ليلة ثلاث مرات سباً وشوقاً إلى كان حقاً على أنه أن يفعله ذنوب تلك الليلة، وذلك اليوم ورواه العسيري أيضاً، قوله (المحذرة) أي بكتبتها ﷺ ونها أسد، ثمرة عدل من شربها، قوله (هذا حرم نبيك) أي مسجده، أو ما يحترم لأجله، قلوا المديح في حرمها، قوله (واجمله وإفادته) أي حفظاً أي سباً، ثالث، قوله (يوم الحجابة) أي المرجع إلى تعالى، قوله (بعد وضع وكبة) أي بعد استعوار من بعد من الركنات تعرف معهم في العمود، قوله (لو طهنته على حشمه) الحشم معركة للوحدة والجمع وهو العبال، والمفرقة وخدعت القبر بمضجود له من الهدى أو حيد، أو جيرة أو آله أي قدموس والفرقة الأولى.

وأنتهه من أوضاعه بالمسكبة والوقوف ملاحظاً جلالة المكان قالاً: باسم الله وعلى مائة رسول
 ﷺ رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، (راجع إلى من أدركت سلطاناً
 نصيراً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره) وأعوذ بك من أن أكون
 أبواب رحمتك، ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي تحية عند منبره ركعتين،
 ويصلي بحيث يكون عمود المنبر الشريف يحداه، منكبه الأيسر فهو موقف النبي ﷺ، وما بين
 منبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به ﷺ، وقال: منبري علمي حوضي، فسجد
 شكراً لله تعالى بآداء ركعتين غير تحية المسجد شكراً لما وفقك الله تعالى، ومنز عليك
 بالوصول إليه، ثم ندعو بما شئت، ثم نمهض متوجهاً إلى الفجر الشريف، فنقف بمقدار
 أربعة أذرع بعيداً من المقصورة الشريفة بغاية الأدب مستدير القبلة محاذياً لرأس نبي ﷺ
 ووجهه الأكرم ملاحظاً نظره السعيد إليك، وسماعه كلامك ورده عليك سلامك ونأنيه حتى
 دعائك وتقول: السلام عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا
 حبيب الله السلام عليك يا قمي الرحمة السلام عليك يا شمع لامة السلام عليك يا سيد
 المرسلين السلام عليك يا حشم السير السلام عليك يا مزل السلام عليك يا مدثر السلام
 عليك وعلى أصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم
 تطهيراً جزاك الله عنا أفضل ما جزى نبياً من قومه، ورسولاً عن أمته أنهذا الماء رسول الله قد

قوله: (جلالة المكان) هي من حله من النبي ﷺ وصحبه قوله: (قالاً) أي حال
 لدخول قوله: (باسم الله) أي دخلت، قوله: (وعلى مائة رسول الله) أي عقدت بيني وبين
 الراسخين، قوله: (رب أدخلني) أي المدينة، قوله: (مدخل صدق) أي إدخالاً مرضياً لا يرى فيه
 ما أكره، قوله: (وأخرجني مخرج صدق) أي إخراجاً مرضياً لك بحيث لا يكون عندي فيه
 مؤخره، قوله: (من لمنتك) أي من صدك، قوله: (سلطاناً نصيراً) أي قوة تقصيرني بها على
 أمرك، قوله: (افتح) أي إلى آخر صلاة التشهد، قوله: (وافتح لي أبواب رحمتك) أي هيئ
 لي الأسبب المتفضية للرحمة والإحسان، قوله: (روضة من رياض الجنة) أي أنه يصير كنفك
 يوم القيامة، أرأه لما يحصل فيه من الثواب والأجر كله مجتثاً، أرأه لأنه يومئذ إليها، قوله:
 (وقال مبري على حوضي) لا مانع من حمله على الحنفية، قوله: (شكراً لما وفقك) بدل من
 شكر الأول، قوله: (ثم تمهض) أي تقوم بالأدب، ومرار أنه لا ينزحني وإن كان بانقضاء
 والشهور، قوله: (مستدير القبلة) أي كما هو كانت في زيارة الأموات، قوله: (ملاحظاً نظره
 السعيد إليك) أي نلاحظ أنه ناطق بك، قوله: (يا مزل) أصله المزمحل أذغبت الماء في كراي
 أي المتخلف شياخ حين مجيء الوحي له خوفاً منه إيهية جلالاً، ومثله السلف أصلاً ومعتز،
 قوله: (وعلى أصولك) يعم للذكور والإناث، قوله: (الرجس) أي الإثم.

بذلك الرسالة، وأثبت الأمانة، وأوجب الأمانة، وأوجب الحجة، وأجندت من سبيل الله حتى جهده، وأثبت الدين حتى أتاه، أي من الله عظيم، وما لم يعمى أشرفه، فكان شرف بحل محل جملك لخمس أي صلاة، وسلاماً للدين من رب العالمين عدد ما كان، وعدم ما يتقون يعلم الله صلاة لا اعتناء لأعده، يا رسول الله نحن وسلاماً وورار، ملك تشدنا ما، محلول بين يديك، وقد عنتك من بلاد شامعة، وأتتكم بجملة نطق السهل، والرعب بقصد راسلك لشرف سماعك، وأسطر إلى ما ترك، ومعافاةك، والقيام بقضاء بعض حوائج، ولا استغناء لك، أي من أن المحطاً قد قصت ظهورك، والأورار قد أعتقت قوامك، وأنت الشافع المقتضى المبرور بالشفاعة لعظمى، والحق المبرور، والوسيلة، أي من الله تعالى ﴿ولو أنهم إذ علموا أنهم كانوا فاستغفروا، واستغفر لهم الرسول، سعى الله توباً رجماً﴾ وقد جسد الشافعين أنفسهم مستغفرين الذنوب، فجميع ما إلى ربك وإساءة أن يعيننا على حملك، وأن يحسن ما في ممرتك، وأن يورثنا حوصك، وأن يستقيم بكائك، عر حوائج، ولا يداني الشفعة الشفعة يا رسول الله يفوقها ثلاثاً، أي من الله، ولا حوائج الدين مستوفى، بالإيمان، ولا محلول في قلوبنا، فلا شدة، أي من الله، وأنت ربهم، وأنت ربهم،

قوله: (وأثبت الأمانة أي الصلاة، وغيرها مما في منه ثواب وثمرة عظم أي بذلك ذلك). قوله: (وأوضح الحق) أي ما تضمنه الرهان فأموس. قوله: (حق جهاد) أي جهاد الحق، أو أعظم جهاد. قوله: (حتى أتاك اليقين) أي المبرور. قوله: (يعلم الله) معانيه، ويكون وحده من كاد غيره. قوله: (لا مذهب) مذهب السيم العبد، واحتج فأموس. قوله: (حق) وحلك، أي التوفيق والإقرار، وحلك. قوله: (شامعة) أي بعيدة بقاء: شمع الحشر، كعب شمع، وشامعة ما هو شمع فأموس. قوله: (السهل) هو من الأرض من المبرور. قوله: (والوهر) ضد السهل كالوهر والوهر، وهو عر. قوله: (إلى حلتك) جميع ما ترك، وهو تكمة المتوافرة. قوله: (ومعافاةك) جمع معافاة العر: المعهود به الشيء. قوله: (فقصت) انفس تكسر مع الإيالة، أو دمه. قوله: (ومكافاةك) جمع كافى الحارث، أو مقدم أماني الفهر من يمي الشوق، وهو الشوق الأجنبي، وفيه ست عر، وما بين الكمي، أو مرسى، يعني في انفس فأموس. قوله: (المشفع) أي مقبول الشفعة. قوله: (والعظيم المحمود) عصب مرام. قوله: (والوسيلة) هي منزلة من الجنة لا تكون إلا له ﷺ. قوله: (استغفر لهم الرسول) فيه الدعاء من الغفاب تمنحاً لشأنه ﷺ. قوله: (على سنتك) أي سلم، موافقة طريقك. قوله: (فري زمرك) أي مرجك وجماعتك. قوله: (بكائك) أي كاس الإماء التي يشرع به، أو ما داه شراب به والشراب كؤوس حوصك. قوله: (الشفاعة) أي طلب منك الشفعة. قوله: (غلا) أي

سلام من أرضك فتقول: السلام عليك يا رسول الله من فلان من فلان يشفع لك إلى ربك
فاتفع له وللمسلمين، ثم تصلي عليه، وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستبصر القبلة،
ثم تقول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر رضي الله تعالى عنه وتقول:
السلام عليك يا خليفة رسول الله ﷺ (السلام عليك يا صاحب رسول الله، يا نبي الله، يا
ورثته في الأسماء، وأمينه في الأفعال جزاك الله عنا أفضل ما جزى نبياً عن أمته نبيه فقد
حلفت بأحسن خلف، وسألتك طريقه ومتابعه خير مسلك، وقالت أهل الردة والبدع،
ومهدت الإسلام، وتبذرت أركانه فكانت خير إمام، ووصلت الأرحام، ولم تزل قائماً بالحق
ناهماً للدين، ولأهله حتى أتاك اليقين سل الله سبحانه لنا دوام حلك، والممصر مع حزبك
وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته، ثم تقول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تقول الميلا عليك يا أمير المؤمنين السلام
عليك يا مظهر الإسلام السلام عليك يا مكسر الأصنام جزاك الله عنا أفضل المحرر لقد
نصرت الإسلام والمسلمين، ونصحت معظم البلاد مد سيد المرسلين، وكففت الأوثان،
ووصلت الأرحام، وقوي بك الإسلام وكنت للمسلمين إماماً مرضياً، وهادياً مهدياً جمعت
شملهم، وأعتق قلوبهم وجبرت كسرهم السلام عليكما يا ضحيمي رسول الله ﷺ، ورثتيه
ووزيري ومشيروته والمعاونين له على القيام بالدين، وفاتحين معه مصالح المسلمين
جزاكم الله أحسن الجزاء كما توصل بكما إلى رسول الله ﷺ ليشفع لنا، ويسأل الله ربنا أن

قول: (وتبذنه سلام من (أرضك) ذكروا أن تبليغ السلام واجب لأنه من أداء الأمانة.
قوله: (مستبصر القبلة) قدمه، وإنما ذكره هنا بإشارة إلى أنه يستمر على الحال الأول من
الاستبصار. قوله: (أبي بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه ومبارك له صحبة، وآخر مد
موت الصديق، وهو يسجد الصديق لعمد أصلاً. قوله: (تلفظ خلفه) أي كنت خلفه، وقيمت
بعده. قوله: (يا حسن خلف) يقال هو خلف صديق من أبيه إذا قام مقام أبي فقيمت بعده بأحسن
قيام. قوله: (مسلك) أي سلوك. قوله: (أوفيت أركانه) أي وفقتها شبه الإسلام ببيت له
أركان. قوله: (ووصلت الأرحام) أي أرحامه ﷺ، وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة
والصديق فحاشا لهما الله من ذلك. قوله: (مثل ذلك) أي قدر ذراع. قوله: (وكففت الأوثان) أي
عنتهم، ووليتهم. قوله: (وقوي بك الإسلام) عند كان ﷺ يصلي مخفياً هو، ومن أسلم معه
في دار الأرقم حتى أسلم عمر فصلى في الحرم. قوله: (وهادياً) في فائق مهدياً لتبكر أي
هذاك الله لهم، ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطاً بين أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما
ومن سائر الصحابة. قوله: (يا ضحيمي رسول الله) أي رثتيه في عفته. قوله: (ووزيري)
الوزير الأمين ومقره ما بعده عليه عطف تسمير.

بفضل سبيته. ويحبا على ملته وسببها عازبها ويحشرون في وعرته ثم يدعو نفسه والرفيق
 لئلا يؤمرا بالدعاء. وجميع المسلمين ثم يغف حد رأس النبي ﷺ كالأول ويقول: اللهم
 إنك قلت قولك الحق رزقناهم إذ طلبوا أنفسهم جازك فاستمعوا الله واستمع لهما
 الرسول لرحمة الله نواباً وخيماً. وقد حثك مسلمين قولك حاشن أمرك مستغفر منك
 إليك فلهم ربنا اعمر لنا، ولأماننا وأماننا واحواننا الذين مسقون بالإيمان، ولا نجعل في
 قلوبنا غلاً للذين آمنوا. ربنا إنك رؤوف رحيم ربنا أشأخى الدنيا حسنة وهي الآخرة حسنة وقد
 عذاب ابننا سبحانه ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب
 العالمين وربنا ما شاء، وما سوا ما حضره، ويقول له بفضل الله ثم يأتي أسطوانة أبي لياحة التي
 ربط بها نفسه حتى مات الله عليه، وهي بين الفجر والغدير ويصلي ما شاء، غلاً، وينزل إلى
 الله ويدعو ما شاء، ويأتي الروضة فيصلي ما شاء، ويدعو ما شاء، ويدعو ما أحسن، ويكثر
 من السجود، والتهليل والشاء والاستغفار، ثم يأتي الحجر فيضع يده على الرمانة التي كانت
 به شريكاً لرسول الله ﷺ ومكان يله الشريعة، ذا حصب نيل ركنه ﷺ ويصلي بحبه
 ويسأل الله ما شاء، ثم يأتي الأسطوانة الحثانة، وهي التي فيها نذبة الخدع الذي حل إلى
 النبي ﷺ حين نرى وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضه فسكن وشرك ما بقي من الآثار
 السوية، والأماكن الشريفة ويحتب في إحياء الليالي مما إقامته، ويستمع مشاهدة الحضرة
 السوية، وزبانه في صوم الأوقات، ويستحب أن يخرج إلى الفجر فيأتي المنطاه
 والمزبرات خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم إلى ليقيم الآخر مزبور لعمر
 والحسن بن علي أبيه في الرسول رضي الله عنهم وبرور أمر المؤمنين عثمان بن عفان
 رضي الله عنه وبراهم ابن النبي ﷺ وآذاج النبي ﷺ وعفته صافية والصحابة والتابعين
 رضي الله عنهم ويزور شهداء أحد ذلك تيسر يوم الخميس فهو أحسن ويدرك سلام عليكم

قوله: (سبت) أي سبلاً. قوله: (أهلي ملته) أي عائلته. قوله: (وقد جئناك) أي ما
 لك أي بالخطاب بها أولاً أي فيه تقدم لسيرة الرسول الأكرم ﷺ وثانياً لحضرة الحق سبحانه
 وحكي. قوله: (ولأماننا وأماننا) أي جميع أمورنا ذكرها. وإبان. قوله: (ويشرب إلى الله) أي
 نفس له. يقولونه كما من توبة أبي لياحة. قوله: (ويأتي الروضة) أي تاتياً. قوله: (أهلي
 الرمانة) لا أثر لها اليوم. قوله: (عني نزل) أي النبي ﷺ. قوله: (فسكن) أي ما حشر له أن
 يمرض من لذة تأكل منه أركبوا تعالى فيها. قوله: (في صوم الأوقات) أي ما شاء من غلب
 الأوقات. قوله: (قبلي المنطاه والمزبرات) قبل: به مات بالمدينة المنورة من الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير أن خلد لهم لا يعرف مكانه بالخصوص. قوله: (ويزورهم
 ابن النبي ﷺ) وفي مشهد رقية بنته ﷺ، وعثمان بن مظعون، وهو الأخ الرضاعي للنبي ﷺ

[illegible]

وبعد ذلك من يوم غداه وبعد من أبي وأخيه كلاهما عن العشرة المعشقة بنحفة،
 بعد الله من محمود، وهو من أجلي المحاربة وألفهم من الأربعة قوله: ذوالإخلاص إحدى
 عشرة مرقاة قد تقدمت قصيرة ذلك في الجليل كسر من قوله: (فبعد فباع) يصح لفظ
 وهو ما هو أفضل الحديث أن بعد حسان الثلاثة أي تحتل الحراء ومصحف المصنف،
 السجدة الأمامي قوله: (أبا صريح الخ) الصريح والصريح الثعبان، والذئب من غاموس
 والبراد لأبوك، والمستصر من جمع مستصر طالب الإمالة قوله: (أبا غياث) هو اسم علي
 بن أبي حمزة، أبو دى عرفت. قوله: (هي هنا المقام) أبو جحل دل أن له من غاموس من المحرم دال
 هناك قوله: (أبا حسان) هو أبو حمزة أو أبي غياث على من أغرض عنه غاموس. قوله: (أبا حسان)
 هو اسم علي بن أبي حمزة، أبو دى عرفت. قوله: (أبا حسان) غير مستوي أي غير محسوب، ولا مفعول
 قوله: (أبا أرحم الراحمين) أبو جحاك عن أبي حمزة أن السري بن جحاك قال: (إن له منك ما سوكلا
 بمن قبل ما أرحم الراحمين فمن قالها ثلاثاً قال له الملك إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك
 صلواتي والملك عن أبي حمزة أيضاً عن أبي السري بن جحاك قال: (أفضل الصلاة لله عليه فأبسطوا
 أي الكف اليد واغيبوها عما ركبكم طامعين) وقد حلت الصلاة لله عليه وأمره على أبي السري بن جحاك
 كما أنزلها عليه، والله بعض الأمثلة إن الله تعالى يقبل الصدقات، وهو شرم من أن يرميها
 سبحانه، وسجدة بن علي أعلم وأسان الله تعالى أن يقبل على وجه محبت وقبلة وإن يقبل على
 الإنسان ويرحمه فاقبى ذلك، وأن سجدتي لمفاته، وأن يقبى هذه الشكليات، فجمع بها عبادة
 المعصية. ويظهر في ما قلناه من فيها، ومن غيرها أنه على كل شيء قدير. أصلي لله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين

بسم الله وفضل
انتشرت مطبوعانا العربية في جميع أنحاء البلاد
وقد اشتهرت بصحتها وحسن خطها وأمانة طباعتها
فحازت بشقة جميع العلماء والعظام والأئمة الكرام
وأصبحت بين يدي كل طالب وعلم كل مكتب كل عالم

قذافي كنيخانة كلحي

من أقدم الكتب ونسب المطابع

فهرس المحتويات

المهبر من

٢	مقابلة الكتاب
٥	حكمة الكتاب
١٨	كتاب الطهارة
٢٩	فصل في بيان أحكام السور
٣٥	فصل من . مثل الأمان
٤٣	فصل في الاستحباب
٤٩	فصل فيما يجوز به الاستحباب
٥٦	فصل في أحكام ما ضرو
٦٢	فصل في تمام أحكام الصوم
٦٤	فصل في سنن الصوم
٨٥	فصل من آداب الصوم أربعة عشر شيئا
٨٥	فصل في المكروهات
٨٦	فصل في أوصاف الصوم
٨٦	فصل
٩٣	فصل عشرة أشياء لا تقضى الصوم
٩٦	فصل ما وجب الاعتدال
١٠١	فصل عشرة أشياء لا يفصل بها
١٠٢	فصل ليل من رخص الغسل
١٠٤	فصل في سنن الغسل
١٠٥	فصل آداب الاعتدال
١٠٦	فصل بين الاعتدال لأربعة أشياء
١١١	باب النعم
١٢٧	باب مسح على الخفين
١٣٤	فصل في الحبرة وبحرها
١٣٦	باب تحييز والغسل والاستحباب

باب الأتباع والطهارة عنها	١٥١
فصل يصح جلوسه	١٥٧
كتاب الصلاة	١٦١
فصل في الأوقات المأكروعة	١٦٥
باب الأذان	١٦١
باب شروط الصلاة وأركانها	٢٠٦
فصل في معاقبات الشروط ومروعتها	٢٣٧
فصل في بيان واجب الصلاة	٢٤١
فصل في بيان مستنها	٢٥١
فصل من أدائها	٢٧٦
فصل في كيفية ترتيب لفعل الصلاة	٢٧٨
باب الإجابة	٢٨١
فصل يسلط حضور الجماعة	٢٩٧
فصل في بيان الأحق بالإمامة	٢٩٩
فصل فيما ينهض المئتمني	٣٠٩
فصل في صفة الأذكار	٣١٤
باب ما ينشد الصلاة	٣٢٠
فصل فيما لا بعد الصلاة	٣٤١
فصل في المكروهات	٣٤٢
فصل في اتخاذ السجدة ودفع شعار بين يدي الهيكل	٣٦٥
فصل فيما لا يكره للمجلى	٣٦٨
فصل فيما يوجب فسخ الصلاة وما يجزئ وغير ذلك	٣٧١
باب الوتر وأحكامه	٣٧٦
فصل في بيان التوافل	٣٨٧
فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى وإحياء الليل	٣٩٢
فصل في صلاة المن جالساً وفي الصلاة على الدابة وصلاة المدائي	٤٠٣
فصل في صلاة الغرض والواجب على الدابة	٤٠٧
فصل في صلاة في السفينة صلاة الغرض	٤١٨
فصل في صلاة الترابيع	٤٢٠
باب الصلاة في الكعبة	٤١٧
باب صلاة المسافرين	٤١٩

١٢٠	باب صلاة العريس
١٢١	فصل في إسقاط الصلاة والصوم
١٢١	باب قضاء العوائت
١٢٨	باب إدراك الفريضة
١٥٩	باب سجود السهو
١٧٥	فصل في الليل
١٧٨	باب سجود التلاوة
١٩٩	فصل سجدة الشكر مكرهة
٢٠١	باب الحصة
٢٢٦	باب أحكام العيدين
٢١٢	باب صلاة الكوف والخرف
٢٢٧	باب الاستسقاء
٢٥٤	باب صلاة الخوف
٢٥٧	باب أحكام الحائض
٢٨٨	فصل
٦٠٢	فصل في حملها ونفها
٦١٩	فصل في زيارة الصبر
٦٢٤	باب أحكام التهنيد
٦٢٩	كتاب الصوم
٦٢٧	فصل في صفة الصوم وتعبه
٦٤١	فصل فيما لا يشترط نيب الية ومبينها فيه وما يشترط
٦٤٦	فصل فيما ثبت به الهلال
٦٥٢	باب في بيان ما لا يقصد الصوم
٦٦٣	باب ما يقصد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء
٦٦٨	فصل في الكفارة وما يستطاعه عن الفدية
٦٧١	باب ما يقصد الصوم ويوجب الفدية
٦٧٨	نص في الإمكان
٦٧٩	فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما احتجب
٦٨٣	فصل في الموارد
٦٩٢	باب ما يلزم فواته
٦٩٨	باب الاحتكاف

تفسير النسفي

المسنى

مدارك التنزيل ومفاتيح التأويل

للامام عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي
المتوفى سنة ٤٨٠ هـ

تدقيقه وفتح آياته وإعاده
بشيخنا عميدنا

قلبي كسختان

مقابل آلام تلح كراحي

حاشية الجليلي الجليلي

المسوق بالفتوحات الإلهية

بوضوح تفسير الجليلي للذائق الحفيدة

تأليف

العلامة الشيخ سليمان الجليلي رحمه الله تعالى

الطبعة

مع تفسير الجليلي المذكور



ضبطه وصححه وخرجه بيانه

ابراهيم شمس الدين

قد يعني كذا خانة

الزائر بستان
البحر المحيط